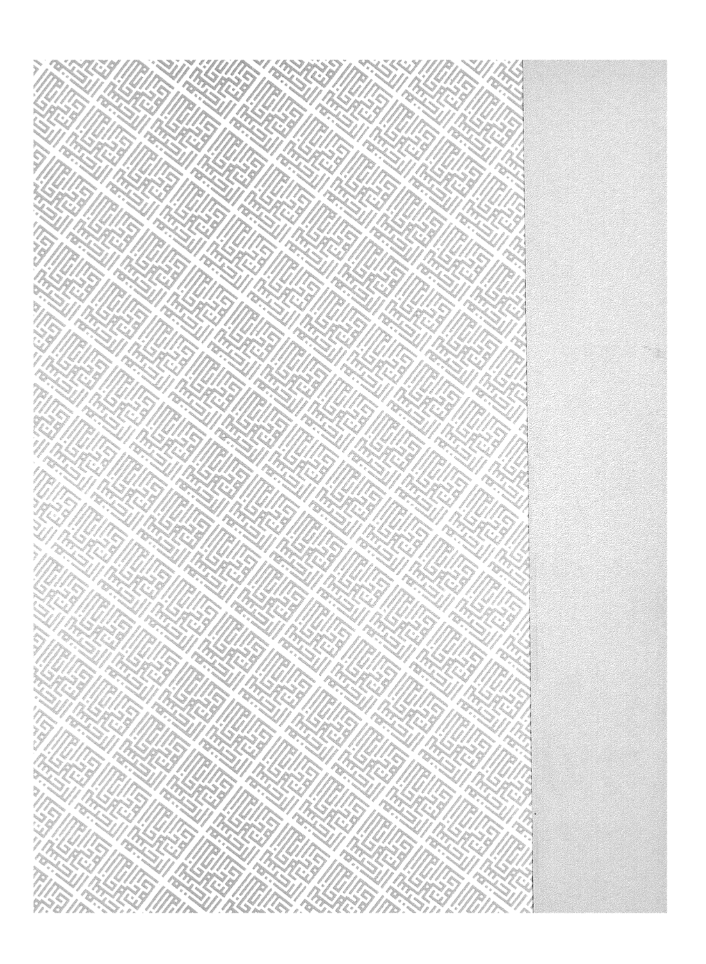
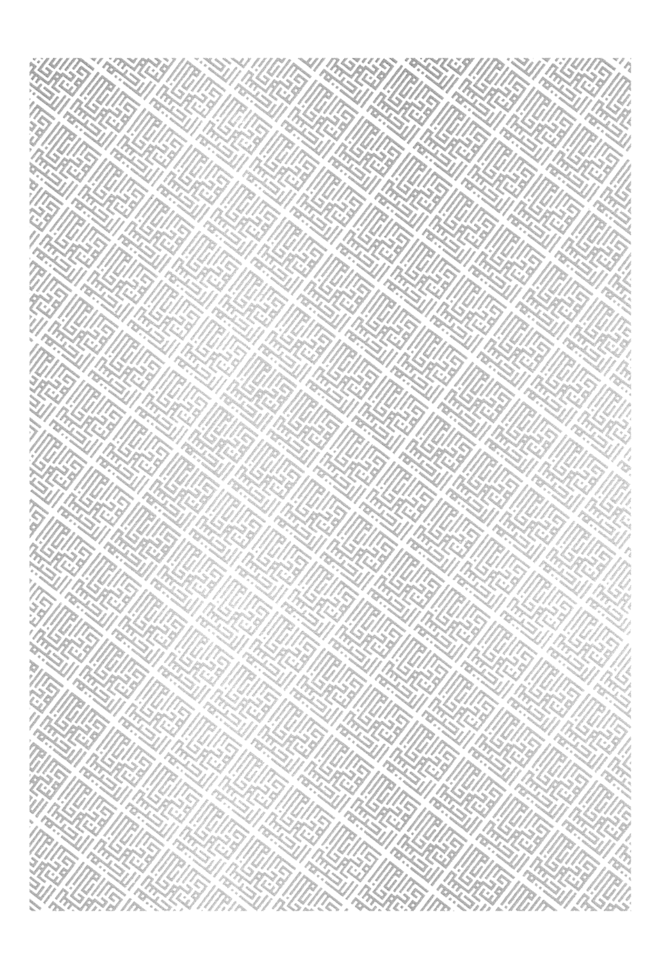
# محاضر

# اجتماعات مجلس الشيوخ المصري

١٩٣٢





المناقشات البرلمانية فى القوانين

# مجلس الشيوخ

---

الادارة التشريعية

---

# القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٣٢

باعتماد إنشاء

# خزان جبل الاولياء

المطبعة الأميرية بالقاهرة

١٩٣٢

# فهـــــرس

الصفحة

# بيـان

قدم حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية إلى مجلس النوّاب بجلسته المنعقدة فى يوم ٣ فبراير سنة ١٩٣٢ مرسوما بمشروع قانون باعتماد إنشاء خزان جبل الأولياء بالسودان ومعه مذكرة بشأن هذا المشروع .

فقرر المجلس فى الجلسة نفسها إحالة المشروع إلى لجنة مكوّنة من سبعة عشر عضوا من حضرات النوّاب المحترمين . فبحثته وقدمت تقريرا عنه ناقشه المجلس فى جلساته المنعقدة فى ١٦ و ١٧ و ١٨ و ٢٣ مايو سنة ١٩٣٢ وانتهى بأن أقر المشروع كما قدمته الحكومة .

ثم أحيل المشروع إلى مجلس الشيوخ فقرر بدوره إحالته إلى لجنة الأشغال منضما إليها اثنا عشر عضوا من حضرات الشيوخ المحترمين فبحثته وقدمت تقريرا ناقشه المجلس بجلستية المنعقدتين فى يومى ١٤ و ١٥ سنة ١٩٣٢ وأقر المشروع أيضا كما قدمته الحكومة .

وقد صدّق حضرة صاحب الجلالة الملك على مشروع القانون وصدر تحت رقم ١٩ لسنة ١٩٣٢ ونشر بالعدد ٥٤ من الوقائع المصرية الصادر فى ٢٣ يونيه سنة ١٩٣٢ .

# مجلس الشيوخ

(١)

## كتاب

وزارة الأشغال العمومية المقدم به المرسوم بمشروع
قانون باعتماد إنشاء خزان جبل الأولياء بالسودان
إلى مجلس النواب

حضرة صاحب المعالى رئيس مجلس النواب

أتشرف بأن أرسل إلى معاليكم مع هذا مرسوما بمشروع قانون باعتماد إنشاء خزان جبل الأولياء ومعه صورة المذكرة التى رفعت لمجلس الوزراء وملحقاتها رجاء عرضه على المجلس

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

٣٠ يناير سنة ١٩٣٢

وزير الأشغال العمومية
ابراهيم فهمى كريم

(٢)

## مرسوم بمشروع قانون
باعتماد إنشاء خزان جبل الأولياء فى السودان

**نحن فؤاد الأول ملك مصر**

بناء على ما عرضه علينا وزير الأشغال العمومية وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتى نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان .

(المادة الأولى)

يعتمد إنشاء خزان بجبل الأولياء فى السودان على الوجه المبين بمذكرة وزارة الأشغال العمومية إلى مجلس الوزراء فى ٣ يناير سنة ١٩٣٢ وينفذ هذا العمل بمجرد صدور القانون الذى يرتب الوسائل المالية لتنفيذه .

(المادة الثانية)

على وزير الأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون .

صدر بسراى القبة فى ١٥ رمضان سنة ١٣٥٠ (٢٣ يناير سنة ١٩٣٢)

**فؤاد**

بأمر حضرة صاحب الجلالة الملك

رئيس مجلس الوزراء
اسماعيل صدقى

وزير الأشغال العمومية
ابراهيم فهمى كريم

# مذكرة

## وزارة الأشغال العمومية ـ مصلحة الري

### عن مشروع خزان جبل الأولياء

هذا المشروع هو على عظيم أثره، وكثير فوائده، وجلال خطره، فرع من شجرة وضع أصلها الكريم ذلك الحاكم الخالد الذكر المغفور له محمد على باشا رأس الأسرة العلوية الكريمة .

لم يفت ساكن الجنان محمد على باشا أن الزراعة حياة مصر ، وأن الري روح الزراعة ، لذلك خرج على القرن التاسع عشر بأعظم عمل أقيم للري الصناعي ليس بمصر فقط ، بل فى سائر أقطار الأرض كلها فى القرن الماضي وما وضع الحجر الأساسي لهذا المشروع حتى رفع لنفسه ذكرا، وخلد لذاته اسما سيظل باقيا ما بقيت مصر وجرى ماء النيل .

ولئن كانت ولا تزال القناطر الخيرية عند المؤرخين أسطع ماسة فى تاج مجده، وأبرز سطر فى صفحة تاريخه الحافل بجلائل الأعمال، فانها عند أهل الاقتصاد وأرباب الشؤون المالية الحجر الأساسي فى بناء هيكل الثروة المصرية .

وكما شاء القدر أن يجرى على يدى محمد على الكبير هذه النعمة فيضع حجر القناطر الخيرية بمصر كذلك أذن الله أن يكون لحفيده العظيم مولانا الملك فؤاد الأول ما كان لجده الأعلى وأن يكون إنشاء أول مشروع لضبط النهر والاستزادة من إيراده فى السودان فى عهده السعيد وعلى يديه الكريمتين .

وكما كانت القناطر الخيرية أول عمل من نوعه أقيم فى مصر لمنفعة مصر كذلك سيكون خزان جبل الأولياء أول عمل من نوعه يقام فى السودان خدمة لأغراض مصر وتنمية لثروتها واطرادا لتقدمها .

### لمحة تاريخية عن ضبط نهر النيل :

كان هم الحاكم ومهندسيه فى أواسط القرن الماضي رفع مستوى النهر مدة الصيف حتى يتسنى وصول المياه للاراضي الزراعية فترويها بالراحة أو بآلات رافعة وبمجهود قليل . وهذا الغرض وفته القناطر الخيرية فى الزمن الماضي على أتمه . ولكن اتساع نطاق الزراعة واطراد التقدم وإدخال الكثير من المزروعات الصيفية وارتفاع مياه الفيضان إلى حد تهديد البلاد بالخطر بل ووقوعه فعلا فى بعض السنوات حمل المهندسين على مواجهة الحالة الجديدة فأخذوا منذ أواخر القرن الماضي يدرسون ضبط النهر على أساسين :

الأول — وقاية البلاد من خطر الفيضانات العليا .

الثاني — القيام بأعمال التخزين الكبرى حتى يمكن سد العجز الناشئ عن قلة المياه مدة الصيف . وبذلك كان أساس المباحث قائما على عدم تكافؤ المقادير الواردة من المياه مع مطالب البلاد فى الفصول المختلفة . فبينا هي تزيد عن الحاجة فى فصل معين إذ بها تأخذ فى النقصان فى فصل آخر إلى حد يشعر به كل مزارع وتتأثر به جميع المرافق .

الفيضانات العالية — أما الغرض الأول، وهو حماية البلاد من غوائل الفيضان، فليس داخلا فى موضوعنا هذا من باب أصلي ولكننا نرى تقريرا للواقع أن نشير إلى أن مصلحة الري تضع هذا الأمر فى الصف الأول بين الواجبات المفروضة عليها ، فهي دائمة السهر على تقوية الجسور وإصلاحها فى حدود الاعتمادات المالية التى تسمح بها ميزانية الدولة . ولما كانت المصلحة المذكورة لا ترى فى هذه الوسيلة الحماية الفعالة التى يجب أن تركن إليها البلاد خصوصا بعد تحويل الحياض إلى ري صيفي مما يستلزم زيادة ارتفاع مستوى النهر مدة الفيضان فانها تقوم بدراسة الوسائل الأخرى التى من شأنها حجز جزء من مياه الفيضانات العالية فى الوقت الذى ترى فيه البلاد مهددة بالخطر .

ولا يغيب عن البال أن هذه الأعمال تستلزم من الوقت والمال السنين العديدة والملايين الوفيرة. وقد يقال إن البلاد ستظل عرضة لهذا الخطر الذى قد يفاجئنا فى أية سنة قبل إتمام هذه المشروعات . ولكن بجانب هذا يجب العلم بأن فى بعض ما تم من الأعمال وفيما هو معروض اليوم على البرلمان ما يدفع بعض هذا الخطر المفاجئ .

إن الغرض الأساسي من خزان أسوان هو التخزين ولكن وزارة الأشغال لن تحجم عن استعماله وسيلة لتخفيف ضغط الفيضانات العالية إذا ما ثبت لها إمكان ذلك من الوجهة الانشائية عند ما تكون البلاد فى خطر. كذلك الشأن فى مشروع اليوم فسيكون له من الأثر ما تخف معه قليلا ذروة الفيضان العالي كما أن فى سحب المياه من النيل الأزرق لري الجزيرة بالسودان ما يصح حسابه وإن كان ضئيل الأثر فى الوقت الحاضر .

وجملة القول فى أمر حماية البلاد من غوائل الفيضانات العالية أن مصلحة الري دائمة النظر إلى هذا الشأن بعين العناية، وهي تجهر بالقول أن ما عمل للآن ليس فيه الغناء الكافي والعلاج الشافي خصوصا إذا علمنا أن تحويل نحو ٣٥٠ ألفا من الأفدنة من الري الحوضي إلى الري الصيفي معناه زيادة المناسيب لذراع أو أكثر على ارتفاع النيل مدة ذروته العليا فى الروضة وهي لهذا وضعت أساس مشروع جبل الأولياء على قاعدة إمكان تعليته فى المستقبل ليؤدي وظيفة حمايتها من الفيضان على أتمها كما يقوم بامدادها بالايراد الصيفي الذى تحتاج إليه .

وضع على هذا الأساس لهذا السبب الجوهرى ولسبب آخر عملى ومالى هو تمكين مهندس المستقبل من القيام بهذه التعلية على أسهل وجه و بأقل نفقة ممكنة وحتى لا تغل يده وتقيد تصرفاته . و بعبارة أخرى انتفاعا بالدرس الذى القاه علينا خزان أسوان .

التخزين — أما الغرض الثانى الذى رمت إليه الحكومات المتعاقبة من وراء ضبط النهر وحسن استخدامه على الوجه الأكمل فهو تخزين كمية وافرة من المياه وحبسها فى مجراه فى الوقت الذى تزيد فيه مقاديرها على حاجة الشؤون الزراعية والملاحية لاطلاقها فى موسم الحاجة إليها .

خزان أسوان — ظهرت ضرورة القيام بعملية التخزين فى العقد الأخير من القرن الماضى . و بعد أن تحددت أغراض المهندسين وتركزت عنايتهم فى إنشاء خزان أسوان على منسوب ١٢٠ مترا أى للدرجة التى رأوها تتفق ومطالب البلاد وتسد حاجتها قو بلوا يومئذ بعاصفة قوية من الاعتراضات . ومع اختلاف السبل وتباين الأسباب فقد اتفقت كلمة المعارضين يومئذ على هدم المشروع ، بل دفعهم حب القضاء عليه إلى نقل الميدان إلى أوربا فاستعانوا بعلماء الآثار تارة و برجال الصحة تارة أخرى .

لم يسع وزارة الأشغال حيال تلك الظروف المحيطة بالمشروع إلا أن تتقدم للحكومة راجية اعتماده على أساس منسوب ١٠٦ أمتار ضاربة صفحا برأى مهندس مباحث الخزانات سر وليم ويلكوكس . وما كاد البناء يتم فى سنة ١٩٠٢ حتى ظهرت الحاجة إلى تعليته وتم ذلك فعلا فى سنة ١٩١٢ لمنسوب ١١٣ مترا . وها هو العمل يجرى الآن فى التعلية الثانية لمنسوب ١٢٢ مترا وستكمل باذن الله تلك التعلية فى أكتوبر سنة ١٩٣٣ و بعبارة أخرى سيتم بعد ستين خزان أسوان على الأساس الذى كان يقول به بعض المهندسين منذ سنة ١٨٩٤

و بعد مرور ثلث قرن على تلك المناقشات الحادة بين القائلين بخزان أسوان ومعارضيهم ، و بعد أن ظهر بالبرهان القاطع أن الماء لم يأسن وأنه لم ينقل لبلادنا مكروب الحميات على اختلاف أنواعها ، وأن ما غمرته المياه من آثار هين الأمر قليل الخطر بجانب ما جنيناه من الخزان ، بعد أن تبين ذلك ووضح عدم صحة الاعتراضات العديدة التى وجهت للمشروع لا يسعنا إلا أن نعتبر بالماضى ونخرج منه بالدرس المفيد وأن ندعو الله ألا يكون بيننا من يقول بعدم فائدة التخزين أو بتقليل أثره وتصغير شأنه لأى سبب من الأسباب ، وحسبنا ما جره علينا قصر نظر المعارضة بالأمس من تفويت للمصلحة وزيادة فى المتاعب التى نلاقيها فى توزيع المياه عدا ما تحملته الخزانة بسبب عدم إنشاء خزان أسوان على المنسوب المقترح منذ سنة ١٨٩٤

نستخلص من ذلك أن تاريخ التخزين ظل للآن مرتبطا بتاريخ خزان أسوان ولم يبرز فى صورة عملية إلا بهذا المشروع . على أن القول بضرورة تعدد الخزانات وبعدم كفاية حوض النهر داخل الحدود المصرية لتخزين كل ما تحتاج إليه البلاد وعجز خزان أسوان على أى منسوب كان عن الوفاء بمطالب مصر — إن القول بهذه الحقائق يرجع إلى عشرات السنين .

دراسة حوض النهر شمالى الخرطوم : لما أعيد فتح السودان وقام الأمر فيه على أساس اتفاقية يناير سنة ١٨٩٩ واتجهت رغبة المهندسين إلى تنظيم نهر النيل توجه بعض كبارهم إلى مسايله العليا بالحبشة والبحيرات الاستوائية . وكانت هذه المعلومات التى قيدها هؤلاء المهندسون فى مطلع القرن العشرين على قلتها وغموض بعضها أساسا لما وصلنا إليه من الثروة العلمية والحقائق القيمة التى حصلت عليها مصلحة الرى إلى الآن . وجاء إنشاء فرع الرى المصرى فى سنة ١٩٠٥ بالخرطوم باعثا على الاستزادة من تلك المعلومات الهامة . وعلى كشف الكثير من مجهول هذه المناطق النائية سنة بعد أخرى بالرغم مما كان ولا يزال يقوم فى طريق مصلحة الرى من عقبات يرجع بعضها إلى طبيعة هذه البلاد التى ينبع منها النيل بفروعه العديدة والبعض الآخر إلى ضرورة السير فى حدود ما رسمته الميزانية لهذه الأغراض فضلا عما يتطلبه العمل هناك من تفاهم واتفاق مع غير واحدة من الدول الأجنبية .

جاءت هذه الدراسة بحقيقة أولية هى أن مصر فى حاجة قصوى إلى المزيد من مياه التخزين وأن سعة خزان اسوان الذى تم فى سنة ١٩٠٢ لن تسد مطالب البلاد .

ولما كانت وسائل وفرة المياه تنحصر فى اثنتين : الأولى إنشاء الخزانات المتعددة ، والثانية توفير الفاقد من مياه النيل فى مناطق السدود . ولما كانت الوسيلة الأولى أسرع أثرا وأقل نفقة كان من الطبيعى أن يتجه إليها نظر المهندسين بعد سنة ١٩٠٢ وقد ظهر فى النهاية أن الأمر يحتاج إلى كلتا الطريقتين . ولكن تقرر البدء بالوسيلة الأولى لأنها تعود بالفائدة فى أسرع وقت . وقد أدى ذلك إلى فحص الوادى فيما بين أسوان والخرطوم فظهرت فى هذه المنطقة أربعة مواضع يحتمل أن تكون صالحة لانشاء خزان وهى :

١ — هدارات الدال ... ... ... ... ... بالشلال الثانى
٢ — جزيرة شندى .. ... ... ... ... بالشلال الرابع
٣ — هدارات أبى حمد ... ... ... ... بالشلال الخامس
٤ — هدارات شابلوكا ... ... ... ... بالشلال السادس

وقد تبين بعد فحص هذه المواقع الأربعة أن ليس بينها ما هو مستكمل لكل شروط التخزين . وأخيرا تقرر أن الخطة الوحيدة الممكنة هى تعلية بناء خزان أسوان فشرع فى العمل فى عام ١٩٠٧ وتم فى نهاية ١٩١٢

قنطرة الخرطوم — ظن رجال الرى أن هذه التعلية ستسد عجز النهر فى شهور الصيف ولو إلى جيل ، لذلك بدأوا يفكرون فى الغرض الثانى من ضبط النهر وهو حماية البلاد من الفيضانات العالية . وتحقيقا لهذا الغرض قدم تفتيش عام رى السودان مشروعا بانشاء قنطرة الخرطوم وفائدتها الجوهرية تخفيض مناسيب النيل أيام الفيضان العالى .

ولكن فيضان سنة ١٩١٣ — وهو أوطأ ما عرفته مصر فى القرنين الأخيرين — وصيف سنة ١٩١٤ وكان إيراد النهر فيه من الشح والقلة بحيث عجز تماما عن سد المطالب الضرورية . وتمام استغلال الزائد بسبب تعلية خزان أسوان فى التوسع الزراعى الذى وقع فيما بين عامى ١٩٠٢ و ١٩١٤ حمل المسئولين من رجال الرى على تعديل الموقف فاستحال مشروع قنطرة الخرطوم التى كان فى النية إنشاؤها عند التقاء نهرى النيل الأبيض والأزرق إلى مشروع خزان جبل الأولياء لتحقيق المزايا التى كانت ترجى من وراء القنطرة مع تخزين المياه للانتفاع بها مدة الصيف بصفة أصلية .

مشروع جبل الأولياء — لهذا قدم وزير الأشغال مشروع خزان جبل الأولياء لمجلس الوزراء فى مايو سنة ١٩١٤ لغرضى التخزين وتخفيف وطأة الفيضان ، وما أقره المجلس حتى قامت الحرب فحالت دون المضى فى تنفيذه ، لذلك لم يسع مصلحة الرى ، نزولا على حكم الظروف ، إلا أن تصدر لرجالها التعليمات المشددة حتى لا يسمحوا برى الأراضى البور ولا يمكنوا أصحابها من سحب المياه التى هى من حق السابقين فى الانتفاع . وظلت عشرات الترع راضخة لنظام الرى النيلى كما بقيت آلاف الفتحات مقفلة مدة الصيف لا يمكن أصحابها من الانتفاع بها إلا مدة الفيضان حتى يومنا هذا .

إلا أن ما تعلمته مصلحة الرى من تجارب سنة ١٩١٣ — ١٩١٤ وما وقع فى سنتى ١٩١٦ و ١٩١٧ من فيضانات عالية هددت البلاد حينا بالخطر وسرعة نفاد الزائد من مخزون أسوان . كل ذلك سوغ إعادة النظر فى مشروع مايو سنة ١٩١٤ فقدم مستشار الرى مشروع الخزان العالى ابتغاء حجز كميات أوفر للانتفاع بها مدة الصيف ، وزيادة فى طمأنينة البلاد من ناحية الفيضانات العالية . وبعد اعتماد هذا المشروع العالى بدئ العمل فيه بعد انتهاء الحرب .

ونظرا لما قوبل به من النقد الشديد فى بعض الدوائر وتعيين لجنة دولية لإعادة النظر فى مشروعات الرى الكبرى وقف العمل فى بناء جبل الأولياء حتى تقول اللجنة كلمتها . وبعد أن أقرت المشروعات فى جملتها وأشارت بالاستمرار فى إقامة الخزان استؤنف العمل فيه فى يوليه سنة ١٩٢٠ على أنه ما لبث أن وقف ثانية على أثر قرار مجلس الوزراء فى مايو سنة ١٩٢١ لأسباب مالية .

وبالرغم مما اجتمع لحكومة من آراء كبار الخبراء أرادت فى أواخر سنة ١٩٢١ أن تستأنس برأى مهندس آخر كان هو الوحيد الذى لم يؤخذ رأيه من بين رجال الرى المصرى البارزين ذلك هو مستر ديبوى أحد مستشارى وزارة الأشغال السابقين فاستدعته لإعادة النظر فى مشروع جبل الأولياء بصفة خاصة ولوضع برنامج عام للرى المصرى بصفة عامة فجاء رأيه مطابقا لآراء الذين سبقوه من حيث اختيار مكان البناء ومكان التخزين على نهر النيل الأبيض ومخالفا لمشروع الوزارة من ناحية مناسيب الحجز . إذ رأى مستر ديبوى أن يوصى بانشاء الخزان الواطى لاعتبارات فنية ومالية متعددة .

اعتماد المشروع سنة ١٩٢٥ — وفى يونيه سنة ١٩٢٥ اعتمد مجلس الوزراء مشروع الخزان على الأساس المعدل ودعى المقاولون لزيارة المكان تمهيدا للدخول فى عطاءات العملية فى شتاء سنة ١٩٢٦ ، وقد جاء تقرير لجنة النيل التى شكلت بمناسبة ما ورد فى رد الحكومة المصرية على بلاغ فخامة المندوب السامى فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ والمكاتبات المتبادلة بين الحكومة ودار المندوب السامى فى يناير سنة ١٩٢٥ — جاء هذا التقرير مؤيدا لفكرة إنشاء خزان جبل الأولياء وكذلك جاءت توصيات لجنة وزارة الأشغال التى شكلت فى صيف سنة ١٩٢٦ للنظر فى تقرير لجنة النيل مطابقا للرأى القائل بضرورة إنشاء الخزان المشار إليه .

إرجاء المشروع — وبالرغم من هذا فقد عطلت الاجراءات مرة أخرى وصرح دولة رئيس الوزراء أمام البرلمان فى دورته لسنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ بأن الحكومة ستؤلف لجنة للمفاضلة بين مشروعى خزان جبل الأولياء وتعلية خزان أسوان للأخذ بأصلحهما وأكثرهما فائدة لمصر بعد استكمال دراستهما.

ولأسباب سيرد ذكرها فيما بعد رأت وزارة الأشغال ان لا محل لهذه المفاضلة. ولما أقر مجلس الوزراء وجهة نظرها فى يوليه سنة ١٩٢٨ رأت أن تكون مهمة اللجنة العالمية بحث إمكان التعلية لخزان أسوان. وتبين بعد دراسة اللجنة إمكان هذه التعلية التى يجرى العمل فيها الآن ، وكذلك أقرت الحكومة وجهة نظر مصلحة الرى فى يناير سنة ١٩٢٩ بمصادقتها على برنامج الأعمال اللازمة للعشر السنوات القادمة ومنها خزان جبل الأولياء مضافا لتعلية أسوان. وزيادة فى التمحيص أخذ رأى مجلس الرى الأعلى فأشار بضرورته مع القيام بالتعلية أيضا للتمكن من تنفيذ التوسع الزراعى فى العشر السنوات القادمة .

وما دمنا بصدد الإلماع إلى تاريخ هذا المشروع لا يسعنا الإغضاء عما لازمه فى كل دور من أدواره من مشكلة التعويضات .

التعويضات — لقد تراوح رقم التعويضات بين مائتى ألف جنيه قبل الحرب إلى نحو ٨٠٠ ألف فى سنة ١٩٢١ ومثلها فى سنة ١٩٢٥ إلى بضعة ملايين من الجنيهات فى أوائل سنة ١٩٢٦ منها نصف مليون جنيه تعويضا وثلاثة ملايين ونصف لاستصلاح ١٧٠ ألف فدان دون بيان عن كيفية دفعها . وبالرغم من العوامل المتعددة التى يرجع لها هذا الرقم من اختلاف المناسيب التى كانت مقترحة للتخزين ومن ارتفاع الأسعار فى سنة ١٩٢٠ — ١٩٢١ فانه كان متعذرا على رجال الرى قبول رقم سنة ١٩٢٦ لأى سبب من الأسباب . وقد قام فى أذهان البعض يومئذ أنها وسيلة من وسائل تعطيل المشروع ووضع العقبات فى سبيل تنفيذه . وسنبين فيما يلى من القول كيف وصلنا بالتعويضات إلى رقم مقبول لدى حكومتى مصر والسودان وأن هذا الزعم لم يكن قائما على أساس .

التكاليف — وكذلك كان الشأن فى اختلاف التقدير لتكاليفه ، فمن مليون جنيه فى سنة ١٩١٤ بما فى ذلك التعويضات إلى ستة ملايين ونصف مليون من الجنيهات فى سنة ١٩٢١ بما فى ذلك ٨٠٠ ألف من الجنيهات تعويضا . وكل ذلك راجع إلى اختلاف المناسيب وإلى ما طرأ على الأسعار من تغييرات بسبب الحرب العالمية كما قلنا فضلا عما كان يدخل على العمل نفسه من تغييرات تؤثر تأثيرا محسوسا فى مقدار التكاليف . وسنذكر فيما بعد تكاليف المشروع فى الوقت الحاضر طبقا لآخر التصميمات وأحدث الآراء .

## المشروع كما هو معروض الآن

### مكان البناء :

أوحت طبيعة النهر وتفرعه عند صدر الدلتا إلى المهندسين قديما عمل القناطر الخيرية ليضبطوا إيراد النهر ، ويتحكموا فيه برفع مستواه ، وكذلك يوحى اليوم على المهندسين التقاء فرعى النيل عند الخرطوم ما أوحى به بالأمس افتراق فرعيه عند صدر الدلتا . وصار مقررا عند كل من يعنى بأمر النيل أن إنشاء سد فى نقطة ملائمة قرب ملتقى النيل الأبيض والأزرق هو ركن أساسى لأى مشروع يراد به ضبط إيراد النهر ضبطا تاما .

ولئن دلت المباحث على أن هناك ثلاثة مواقع صالحة لإقامة بناء السد ، وهى : الخرطوم والجبلين وجبل الأولياء . إلا أن احتمال استعماله قريبا أو بعيدا لحماية مصر من غوائل الفيضانات العالية على مناسيب أعلى مما هو مقترح اليوم يعرض مدينة الخرطوم للغرق كما أن إقامته بالجبلين الواقعة على

بعد ٤٠٠ كيلومتر من ملتقى النهرين لا يتأتى معه ضبط المياه المتراكة بالنيل الأبيض بسبب ارتفاع النيل الأزرق وشدة اندفاع مياهه . ومن المعلوم أن تراكم المياه فى السنة الشديدة الارتفاع لا يمتد أثره فى النيل الأبيض جنوبا أكثر من ٣٢٠ كيلومترا ، ولذلك كان إنشاء البناء بالجبلين لا يأتى بالفائدة . ولهذه الأسباب كان لا بد من اختيار مكان آخر تتوفر فيه شروط البناء من جهة، وإمكان ضبط النهر من جهة أخرى، فاستقر الرأى على نقطة جبل الأولياء . يضاف إلى ذلك وجود الجبل بجوارها مما يمكن معه نقل الأحجار اللازمة بأيسر مجهود وأقل كلفة .

### مكان الخزان :

أما سبب اختيار حوض النيل الأبيض ليكون خزانا فيرجع سببه إلى ما صار معلوما لدى الكافة من عدم إمكان التخزين على النيل الرئيسى أو على النيل الأزرق بسبب الخطر الناجم عن رسوب الطمى وما يسببه ذلك من ردم الخزان خصوصا إذا كانت الكميات المراد خزنها وفيرة كالتى يراد حجزها للانتفاع بها فى مصر . لذلك كان لا مندوحة من الالتجاء إلى الفرع الوحيد ذى الماء الصافى والذى لا خطر من عمل الموازنة عليه فى موسم الفيضان .

### تصميم الخزان وسعته ومناسيبه :

إن تاريخ مصلحة الرى الحافل بالمبانى المائية الكبرى ليدعو إلى الاطمئنان إلى كيفية بناء السد خصوصا إذا علم أنها ستتبع تقاليدها المرعية دائما عند إنشاء القناطر والخزانات ، وتدعو أحد البيوت الهندسية الكبرى لتتخذ من رجاله عونا لها، ومستشارا يرجع إليه فى هذه الشؤون كما حدث عند بناء القناطر المقامة على النيل وكما يجرى الآن فى أسوان .

### منسوب التخزين :

وسيقام السد بحيث يمكن الحجز عليه لمنسوب ٣٧٧,٢٠ مترا ولما كان لمنسوب التخزين علاقة بمقدار المسائح والقرى والمبانى التابعة لحكومة السودان التى تغمر على حافتى النهر، وبالتالى فانه لما لهذا المنسوب من الأثر الواضح فى مقدار التعويضات المالية فقد تم الاتفاق بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية على عدم تجاوز هذا المنسوب بأى حال ولأى سبب ، ما لم تر الحكومة المصرية فى المستقبل، وبعد اتفاقها مع الحكومة البريطانية فى شأن التعويضات، أن الحجز على منسوب أعلى من ذلك أمر تتطلبه مصلحة مصر وتدعو إليه الضرورة .

### طريقة الملء وتاريخه :

وسيملأ الخزان على مرحلتين : الأولى ستبدأ فى النصف الأول من شهر يوليه بعد وصول درجة النهر عند المطيرة لمنسوب ١١,١٠ مترا أى بعد التأكد من مرور الكميات اللازمة لسد المطالب المائية فى مصرف أوائل الفيضان. ويستمر الحجز حتى يصل المنسوب إلى ٣٧٦,٥٠ مترا ، وهذا يقع فى السنين العادية فى منتصف شهر اغسطس ثم تقف عملية الحجز لمرور كل الوارد لمصر ، ثم تبدأ المرحلة الثانية فى منتصف سبتمبر لغاية منتصف أكتوبر و بعد الوصول لمنسوب التخزين المقرر (٣٧٧,٢٠ مترا) يستمر الخزان ملآن حتى يناير وعندها يبدأ السحب لإمداد مصر.

ومقدار المياه المحجوزة على هذا المنسوب أمام جبل الأولياء نحو ٣٠٠٠ مليون من الأمتار المكعبة يصل منها لأسوان نحو ٢٢٠٠ مليون أو ما يقارب الناتج من التعلية الثانية لخزان أسوان .

على أن البلاد لن تحصل فى السنين الأولى التى تلى تمام إنشاء سد جبل الأولياء على كل المقدر من المياه المخزونة ، لأننا سنحجز عليه تدريجيا حتى نصل للدرجة المقررة بعد مضى ست سنوات، وذلك لسببين: أولهما تمكين مصلحة الرى من السير بالمشروعات الداخلية باطراد وتؤدة فى الحدود التى رسمتها فى برنامج العشر السنوات مراعين ما فى توزيع التكاليف على أطول مدة ممكنة من التخفيف على مالية البلاد . وثانى الأسباب هو تمكين الحكومة السودانية من معالجة ما سيصادفها من مشاكل مالية واجتماعية بسبب ما سيطرأ على سكان مديرية النيل الأبيض من تغيير فى محال إقامتهم وطريقة عيشهم والخروج عن بعض تقاليدهم إلى غير ذلك مما يوجبه التخزين فى حوض النهر . و إن ما تجده الحكومة المصرية من صعوبات بسبب تعلية خزان أسوان كفيل بأن يقرب لأذهان المصريين ما يحدث لمئات الألوف من إخوانهم السودانيين بسبب هذا التقلقل فى أسباب حياتهم ونظام عيشهم .

### تكاليف الخزان :

أسلفنا القول عند الكلام عن تاريخ الخزان فى أدواره المختلفة أن تكاليفه كانت راجفة من حيث صعودها أو هبوطها لعاملين : أولهما الأسعار السائدة فى العالم وقت تحديد تلك التكاليف . وثانيهما التصميم الذى يوضع للسد . وكان أدنى ما وصلت إليه مليونا واحدا فى سنة ١٩١٤ على أساس الخزان الواطى وبسد يقام الجزء الأكبر منه بالتراب إلى ستة ملايين ونصف فى سنة ١٩٢١ لخزان العالى ولسد يقام كله بالبناء على طول عرض المجرى البالغ نحو الخمسة الكيلومترات . على أن تكاليف الخزان المعروض اليوم بلغت — طبقا لأحدث التصميمات وعلى ضوء أثمان المواد فى الوقت الحاضر — أربعة ملايين ونصف مليون من الجنيهات بما فى ذلك سبعمائة وخمسين ألفا للتعويضات تدفع لحكومة السودان عملا بما تم الاتفاق عليه بين الطرفين اتفاقا معلقا على اعتماد البرلمان وهذا المبلغ سيصرف طبقا للبرنامج الآتى :

| جنيه | سنة |
|---|---|
| ٢٥٠٠٠ | ١٩٣١ — ١٩٣٢ |
| ٨٥٠٠٠٠ | ١٩٣٢ — ١٩٣٣ |
| ١٢٢٥٠٠٠ | ١٩٣٣ — ١٩٣٤ |
| ١٢٠٠٠٠٠ | ١٩٣٤ — ١٩٣٥ |
| ١٢٠٠٠٠٠ | ١٩٣٥ — ١٩٣٦ |
| ٤٥٠٠٠٠٠ | جنيه وهى جملة التكاليف بما فيها التعويضات . |

ولإعطاء فكرة واضحة نأتى بالمقارنة الآتية بين تكاليف خزان أسوان فى مراحله الثلاث و بين تكاليف خزان جبل الأولياء مع مقدار ما يخزنه كل منهما فى الحالات المختلفة :

| | منسوب | السعة | تكاليف المليون الواحد من الأمتار المكعبة |
|---|---|---|---|
| | متر | مليون م ٠ م | جنيه |
| خزان أسوان ... ... ... ... ... ... | ١٠٦٫٠٠ | ١٠٠٠ | ٣٤٦٩ |
| « « الحالى ... ... ... ... ... | ١١٣٫٦٠ | ٢٤٠٠ | ٢٤٣٠ |
| « « بعد التعلية الأخيرة إلى ... | ١٢٠٫٠٠ | ٢١٠٠ | ٢١٨٠ |
| خزان جبل الأولياء بأساس يقبل التعلية فى المستقبل... ... ... ... | ٣٧٧٫٢٠ | ٢٢٠٠ (عند أسوان) | ٢٠٤٥ |

مما تقدم يتبين أن خزان جبل الأولياء سيكون من الناحية المالية أقل نفقة من خزان أسوان الذى تم فى سنة ١٩٠٢ ومن المعلى فى سنة ١٩١٢ بالرغم من التفاوت البين بين قيمة النقد فى العهدين و يكاد يساوى التعلية التى تجرى الآن .

## مزايا المشروع :

لخزان جبل الأولياء من المزايا العديدة مايدعو إلى الاهتمام بسرعة إنشائه . صحيح أن الوظيفة الأصلية له — وهى مادعت للتفكير فيه منذ عشرين عاما — هى زيادة الايراد المائى مدة الصيف أيام تشح المياه و يزيد الطلب على الوارد قليلا أوكثيرا على مختلف السنين ولكن لهذا الخزان بجانب هذه الغاية وظائف تبعية سيؤديها بطبيعة وجوده ومنها ما تزداد أهميته على توالى السنين خصوصا بعد استكمال وسائل ضبط النهر فى مسايله العليا . وسنبدأ ببيان مايرجى من فوائده بسبب تلك الوظائف التبعية و بعد ذلك يجئ الكلام عن الغرض الأصلى الحافز لإنشائه الآن .

**تقصير أمد الفيضان وأثره فى الزراعة** — إن فيضان النيل الرئيسى يتسبب على الأخص من مياه النيل الأزرق ولكن النيل الأبيض يأتى بقسط وافر من الايراد أثناء أواخر الفيضان أو مدة هبوطه . وارتفاع الفيضان فى ذاته ليس بالخطر الوحيد ولا هو أكبر الأخطار التى تتعرض لها مصر أثناء فيضان عال، إذ المشاهد أن الذى يسبب تصدع الجسور هو طول أمد المناسيب العالية . وسيكون لخزان جبل الأولياء ميزة تقصير هذا الأمد مما يساعد على صرف حياض الوجه القبلى فى الوقت الملائم للزراعة الشتوية . ولا يخفى ما فى ذلك من زيادة فى الغلة وتحسين فى الانتاج . أضف إلى ذلك الفائدة التى تعود على أراضى الدلتا بسبب سرعة تخفيض منسوب مياه الرشح .

وثمة ميزة أخرى لهذا الخزان سيزيد شأنها وتتضح أهميتها بعد أن تتم تعلية خزان أسوان على أساس المنسوب الذى أشارت به اللجنة الدولية فى سنة ١٩٢٩ ، وهى أنه فى السنين التى يقل فيها إيراد النيل لدرجة لا يمكن معها ملء خزان أسوان لا يوجد ما يمنع البتة من ملء جبل الأولياء لأن العوامل التى يرضخ لها خزان أسوان فى ملئه لا تحول دون ملء الخزان الثانى . وفى مثل هذه السنين التى تتكرر من حين إلى حين يقوم جبل الأولياء بسد كل نقص يحدث لأسوان من جراء ذلك .

**حوض موازنة** — على أن هذا الخزان الجم الفوائد العاجلة لن يكون نافلة يوما من الأيام بل سيكون دائما وأبدا حلقة جوهرية فى سلسلة الأعمال التى ترمى إلى ضبط النهر يوم يقوم بعملية حوض الموازنة بين منابع النيل الاستوائية ومصر . و إن بعد الشقة بين بحيرة ألبرت المتممة لأعمال التخزين و بين مصر لمما يوجب إنشاء حوض موازنة أقرب ما يكون للقطر المصرى لضبط الوارد من المياه وحسن التصرف فيها خصوصا ما يرد عن طريق نهر السو باط وهو من أهم فروع النيل الأبيض، ولا يوجد مكان أصلح لهذا الغرض من حوض النيل الأبيض و بالرغم مما اجتمع لهذا الخزان من الوظائف المختلفة والمزايا المتعددة فان أبرز مزاياه وأهم وظائفه هو التخزين .

## زيادة الايراد الصيفى من المياه

لتخزين المياه سببان الأول هو ما ثبت على توالى السنين ومسلم به لدى الكافة من قصور النيل عن سد المطالب للزراعة الحالية والسبب الثانى هو ضرورة استصلاح بعض الأراضى البور وتحويل بعض حياض الوجه القبلى لنظام الرى الصيفى لزيادة الإنتاج وتوفير وسائل العيش لسكان البلاد .

**عدد السكان** — كانت الزراعة ولن تزال أهم باب تطرقه غالبية المصريين ، لذلك وجب على المسئولين عن رفاهية البلاد واطراد تقدمها العمل على زيادة المساحة القابلة للزراعة و إلا تعرضت مصر للكثير من الأخطار الاجتماعية والاقتصادية بسبب زيادة السكان . ومن الإحصاء الآتى يظهر مقدار العبء الملقى على عاتق الحكومة فى هذا الشأن :

| السنة | عدد السكان |
|---|---|
| ١٩١٧ ... ... ... ... ... ... ... ... ... | ١٢٧٥٠٧٥٠ |
| ١٩٢٧ .. ... ... ... ... ... ... ... ... | ١٤٣١٠٠٠٠ |
| ١٩٣٧ ... ... ... ... ... ... ... ... ... | ١٥٨٥٠٠٠٠ |
| ١٩٤٢ ... ... ... ... ... ... ... ... ... | ١٦٦٨٠٠٠٠ |
| ١٩٤٧ ... ... ... ... ... ... ... ... ... | ١٧٥١٠٠٠٠ |
| ١٩٥٢ ... ... ... ... ... ... ... ... ... | ١٨٣٤٠٠٠٠ |
| ١٩٥٧ ... ... ... ... ... ... ... ... ... | ١٩١٨٠٠٠٠ |

أمام هذه الأرقام لا يسع كل من يرى خطورة الموقف بسبب اطراد زيادة السكان إلا أن يعمل على وقاية مصر من تقلبات الأحداث وأعاصير الأزمات ، وأسرع الوسائل لتحقيق طمأنينة البلاد على مستقبلها وحياتها هى الإصلاح الزراعى . ولزيادة الإيضاح يجب أن نشير إلى أن حصة الفرد من المساحة المنزرعة كانت ٠٫٦٥ من الفدان فى سنة ١٨٨٦ و٠٫٤٢ منه فى سنة ١٩١٧ وستصير — حتى بعد تمام التوسع الزراعى — ٠٫٣٨ من الفدان وذلك بسبب عدم تكافؤ البرنامج الزراعى وضيق المساحات القابلة للإصلاح مع زيادة السكان .

وسنتكلم بعد ذلك عن السببين الدافعين لزيادة المـاء المخزون وهما قصور النيل مدة الصيف عن الوفاء بالمطالب الحالية ، وضرورة التوسع الزراعى فى المستقبل .

## المطالب المـائية حالا واستقبالا :

لمـا وضع مستشار وزارة الأشغال السابق برنامج مشروعات الرى الكبرى فى سنة ١٩٢٠(*) قدرت احتياجات القطر المصرى على الأساس الآتى :

| | الوقت الحاضر | المستقبل |
|---|---|---|
| | مليون متر مكعب | مليون متر مكعب |
| من ينـاير إلى يونيه ... ... ... ... ... | ١١٠٠٠ | ٢٠٠٠٠ |
| من يوليه إلى ديسمبر ... ... ... ... ... | ٢٣٠٠٠ | ٣٠٠٠٠ |
| | ٣٤٠٠٠ | ٥٠٠٠٠ |

ولم تكن هذه الأرقام محلا للقبول فى كثير من الدوائر الهندسية والزراعية ، وقد أصغت اللجنة الدولية التى شكلت فى سنة ١٩٢٠ لمراجعة هذه المشروعات إلى النقد الموجه من الخبراء لهذه الأرقام وأوصت فعلا بزيادتها بمقدار ١٦ ./. سواء ما كان حقا حاليا لمصر أولازما لها فى المستقبل لاستكمال أسباب التوسع الزراعى فيها . وبذلك حددت الحقوق المـائية على النيل فى الوقت الحالى بـ ٤٠٠٠٠ مليون منها ١٤٠٠٠ من يناير إلى يونيه و ٢٦٠٠٠ من يوليه إلى ديسمبر من كل عام . وعلى هذا الأساس صارت مطالب المستقبل ٥٨٠٠٠ مليون من الأمتار المكعبة لا تدخل فيها الكمية اللازمة للملاحة .

إلا أن زيادة الاستقصاء والبحث ومراجعة ما استعمل فعلا فى الشؤون الزراعية من سـنة ١٩١٩ لسنة ١٩٢٤ حمل مصلحة الرى فى سـنة ١٩٢٥ على إدخال تعديل يسير فى أرقام اللجنة وهو تعديل مبرر لأنه قام على حساب المـاء الذى دخل فعلا فى ترع القطر المصرى وقضى هذا التعديل بجعل مطالب مصر المستقبلة ٦٢٫٠٠٠ مليون من الأمتار المكعبة أى بزيادة ٢٤ ./. عن تقدير سر مردخ ما كدونالد فى سنة ١٩٢٠ وبعبارة أخرى صار العشرون مليارا المقدرة للزراعة الصيفية مستقبلا من يناير لغاية يونيه ٢٥ مليارا بما فيها اللازم للملاحة .

وقد نصح سر مردخ ما كدونالد بسـلوك خطة المحاذرة والاحتراس فلم يقل باستعمال كل المـاء المخزون بجبل الأولياء الذى حدد سعته فى سنة ١٩٢٠ بـ ٣٢٠٠ مليون بل آثر استعمال ١٦٠٠ مليون منهـا لاتقاء السنين الشحيحة الإيراد على أن يرصد باقى المخزون للتوسع الزراعى . ولا شك أن هذه النصيحة يرحب بها كل قائل بأن تقديرات جنابه السابقة لمطالب البلاد حالا أو استقبالا هى دون ما يبرره الواقع .

على أن حساب المطالب المـائية الحالية من يناير لغاية يونيه طبقا للقاعدة التى جرى عليها التقدير قديما لا يعطى رقما مضبوطا بسبب إسقاط شهر يوليه على أساس حسبانه من شهور الفيضان . إذ المعروف أن اتساع نطاق الزراعة فى المستقبل سيزيد فى الأمد الذى يقصر فيه النيل عن سـد مطالب الزراعة وفضلا عن ذلك فإن القول بالتبكير فى طفى الشراق يجب معه التفكير فى مقدار المطلوب للزراعة فى غضون هذا الشهر . ولذلك سنراعى هذا العامل فيما يلى من الكلام .

الإيراد الحالى للمياه — ليست المشكلة الحقيقية التى تواجه رجال الرى فى كمية إيراد النهر على مدى العـام كما سبق القول — لأننا نرى مع استثناء سنة ١٩١٣ — ١٩١٤ فى الأغلب الأعم أن إيراد النهر فى الاثنى عشر شهرا يفوق المطلوب لمصر حالا واستقبالا . ولكنها فى عدم تكافؤ الوارد بالمطلوب فى فصل الفيض فقط .

وقد ذهب البعض فى تحديد وقت العجز من أول يناير لغاية آخر يونيـه من كل عام وظل الخلاف بسبب تعيين بدء هذا الوقت ونهايته بين المهندسين زمنا طويلا حتى فصلت فيه اللجنة الدولية لسنة ١٩٢٥ على ضوء ما توافر لها من معلومات يؤيدها الأمر الواقع فقررت أن مصر بحاجة إلى كل قطرة من مياه النيل ابتداء من ١٨ يناير لغاية منتصف يوليه من كل عام (تواريخ سنار) وهذا يطابق تقريبا ١٨ فبراير لغاية ١٠ أغسطس عند أسوان . أى أنه فيما بين هذين التاريخين لا يحق للسودان سحب أية كمية من إيراد النيل لرى الجزيرة أو غيرها عدا ما كان مصرحا به فى سنتى ١٩٠٥ و ١٩٠٩

على أننا نرى اتخاذ مقياس آخر لتحديد زمن قصور النيل عن الوفاء بمطالب البلاد . وهـذا هو البدء الفعلى لسحب المياه المخزونة بأسوان وتاريخ انتهاء تفريغ الخزان والمدة الواقعة بين هذين التاريخين هى التى سنقيم على أساسها الحساب .

| السـنة | بدء السحب من الخـزان | تفريغ الخزان | الكمية التى مرت خلف أسوان (النهر الطبيعى زائدا المخزون) مليـار | عدد أيام الموازنات |
|---|---|---|---|---|
| ١٩١٣ | ١٠ أبريل | ٣١ يوليـه | ٩٫٠٠٦ | ١٤٣ |
| ١٩١٤ | ٢٢ ينـاير | ٢٣ » | ٩٫٥٥٢ | ١٨٢ |
| ١٩١٥ | ٢٣ مارس | ٣٠ » | ٩٫٥٨٢ | ١٢٩ |
| ١٩١٦ | ٢٩ فبراير | ١٦ » | ٨٫٩٠٠ | ١٣٨ |
| ١٩١٧ | ٢٥ أبريـل | ٢١ » | ٨٫٧٣٠ | ٨٧ |
| ١٩١٨ | ٢١ مايـو | ٢٠ » | ٩٫٢٧٣ | ٦٠ |
| ١٩١٩ | ٢٥ مارس | ١٣ » | ٨٫٢٣٤ | ١١٠ |
| ١٩٢٠ | ٨ » | ١٨ » | ١٠٫٢٥٢ | ١٣٤ |
| ١٩٢١ | ٦ » | ٢٣ » | ٩٫٦٦٤ | ١٤٠ |
| ١٩٢٢ | ٧ » | ٢١ » | ٨٫٥٤٥ | ١٣٦ |
| ١٩٢٣ | ١٤ » | ٢٣ » | ١٠٫٧٨٨ | ١٣٢ |
| ١٩٢٤ | ١٤ » | ١٤ » | ٩٫١٤٧ | ١٢٣ |
| ١٩٢٥ | ١٥ » | ٢٣ » | ١٠٫٢٦٦ | ١٣٠ |
| ١٩٢٦ | ٣ فبراير | ٢٩ » | ١٥٫٤٥٨ | ١٧٦ |
| ١٩٢٧ | ٢١ مارس | ١٨ » | ٩٫٢٣٠ | ١١٩ |
| ١٩٢٨ | ٢١ ينـاير | ١٧ » | ١٣٫٧٤٣ | ١٧٩ |
| ١٩٢٩ | ٣ مارس | ٢٠ » | ١٤٫٩٢٣ | ١٣٩ |
| ١٩٣٠ | ١٨ » | ١٥ » | ٩٫٩٠٣ | ١١٩ |

تدل هذه الأرقام على :

١ — أن تصرف الشهر غير متسق ولا متجانس ، فبينا نلجأ إلى الاعتماد على الخزان ٦٠ يوما كما حدث فى سـنة ١٩١٨ إذ بنا نضطر للاعتماد عليه نحو ١٨٠ يوما كما وقع فى السنوات ١٩١٤ و ١٩٢٦ و ١٩٢٨

(*) يراجع ص ٤ ضبط النيل طبعة ثانية انجليزية .

٢ — ان الإيراد الطبيعى بدون المخزون يصل فى بعض السنين إلى ٦,٧٠٠ مليار فى ١٤٣ يوما وفى البعض الآخر يرد المقدار نفسه فى ٦٠ يوما .

٣ — إذا لجأنا لطريقة المتوسطات نجد :

| | |
|---|---|
| أن المنصرف خلف أسوان كان بمتوسط ... ... | ١٠,٢٩٠ مليارا |
| من ذلك مقدار المخزون ومتوسطه ... ... ... | ٢,٤٩٠ « |
| والباقى من النهر الطبيعى ومتوسطه ... ... ... | ٧,٨٠٠ « |
| وعدد الأيام التى استعملت فيها هذه المقادير هى | ١٣٢ يوما |

٤ — أن احتياجات مصر فى مدة ١٣٢ يوما كما يجب أن تكون ابتداء من ١٠ مارس لغاية ٢٠ يوليه وهى المدة المقابلة لمتوسط استعمال الخزان فى الثمانية عشر عاما الفائتة منذ تعليته هى ١١,٨٠٠ مليار . وبذلك يكون مقدار العجز فى الإيراد الحالى هو الفرق ما بين ١١,٨٠٠ و ١٠,٢٩٠ أو ١,٥١٠ مليار .

وليس من شك بعد ذلك أن النيل بحالته الراهنة أعجز من أن يفى بالمطالب الحالية ، لذلك كان ضروريا التفكير فى زيادة المخزون .

## خزان أسوان بعد التعلية الثانية

ستصير سعة هذا الخزان بعد التعلية الجارية الآن ٤٥٨٥ مليونا على فرض أن المنسوب ١٢٠ مترا منها نحو ٢٤٩٠ سعة الخزان القديم والباقى هو الزائد بسبب التعلية، ويمكن اعتبار مقداره ٢١٠٠ مليون من الأمتار المكعبة على المنسوب السابق ذكره . وقد سبق لوزارة الأشغال أن أشارت إلى ضرورة رصد ١٤٠٠ مليون من المخزون الجديد للوفاء بالمطالب الحالية . وعلى ذلك لا يكون ثمة باق من مخزون أسوان بعد التعلية إلا نحو ٧٠٠ مليون من الأمتار المكعبة . وهذه الكمية لن تفى إلا لإصلاح نحو ١٠٠ ألف فدان بالوجه البحرى وتحويل ١٠٠ ألف أخرى بالوجه القبلى .

وبشمال الدلتا من المساحات التى لا تحتاج لشىء من المشروعات ويمكن إمدادها بالمياه مباشرة حتى تستصلح ما يستنفد أضعاف هذا المقدار ، كما أن تحويل الحياض المنعزلة على وشك الانتهاء ، وبذلك لا تكون هناك صعوبة ما فى استغلال مخزون أسوان بعد تعليته استغلالا تاما وبأسرع ما يمكن .

بقيت عملية التوسع الزراعى ، وهى التى لا بد لتحقيقها من إنشاء جبل الأولياء. وستكون سعة هذا الخزان نحو ٢٢٠٠ مليون متر مكعب أو ما يساوى الزائد الناتج من التعلية على وجه التقريب. وسيصبح هذا القدر كله وقفا على عمليتى إصلاح بعض الأراضى البور بشمال الدلتا ، وتحويل بعض الحياض بالوجه القبلى ، والمساحة التى ستنتفع من وراء ذلك تقدر بنحو ٥٥٠ ألف فدان منها ٣٠٠ ألف بالشمال والباقى بالوجه القبلى .

وإن ما يجرى الآن من أعمال مؤدية لتحسين وسائل الرى والصرف فى شمال الدلتا، وما تم فعلا بمصر العليا من حيث إنشاء قناطر نجع حمادى وإنشاء ترعتى الفؤادية والفاروقية على أساس استعمالها للرى الصيفى فى القريب العاجل ، كل ذلك جرى تمهيدا للاصلاح والتحويل ، وها نحن نرى خزان أسوان عاجزا عن القيام بهذه الأغراض كلها . وأن عدم إنشاء خزان جبل الأولياء معناه عدم استثمار الملايين التى صرفت ومنظور صرفها بشمال الدلتا ومصر العليا .

## الأعمال الكبرى التى تستلزمها زيادة التخزين من جراء تعلية خزان أسوان وإنشاء جبل الأولياء

قد أوجب إنشاء خزان أسوان القيام بأعمال كبرى وأخرى ثانوية، وذلك لتستوفى الزراعة مطالبها ويتم الغرض من أعمال التخزين . فأقيمت قناطر أسيوط وقناطر زفتى والسدود الخلفية لقناطر الدلتا . وبما أننا قادمون على تنفيذ الحلقة الثانية من سلسلة أعمال التخزين كان لزاما على الحكومة تنفيذ الأعمال التى تمكن البلاد من الانتفاع بهذه الزيادة على الوجه الكامل .

وقد سبق لوزارة الأشغال أن رفعت لمجلس الوزراء برنامجها الشامل لمشروعاتها فى العشر السنوات التالية والذى يؤخذ منه ضرورة تقوية قناطر أسيوط والدلتا وإسنا . ورجال الرى مجمعون على أن هذه القناطر لا يمكن أن تؤدى وظيفتها بعد زيادة مياه التخزين إلا إذا دخل عليها من التعديل ما يحقق الغرض منها . والحكومة تشارك هؤلاء الفنيين آراءهم وترى ضرورة إمدادهم بالاعتمادات الضرورية لتحقيق هذه المطالب الجوهرية على مدى السنوات القادمة .

على أنه لا يخفى أن ما أصاب هذه القناطر من الضعف وكثرة القيود التى تحد من حرية التصرف فى موازناتها بحيث تفى بالمطالب الحالية ، كل ذلك يوجب المبادرة بتقويتها سواء زاد المخزون من المياه أو بقى على حاله .

صحيح أن ما يلابس المالية المصرية فى الوقت الحاضر يوجب أشد الحذر فى باب المصروفات ، ولكن الفوائد المرجوة من وراء هذه الأعمال توجب هى الأخرى مسايرة رجال الرى وإجابة كل ما هو ضرورى من مطالبهم . وليس يصح تعطيل أهم المرافق العامة فى البلاد بحجة الأزمة العالمية التى مهما كان وقعها شديدا فانها لا محالة زائلة بل ربما كان وجودها الآن مفيدا من حيث الانتفاع برخص أثمان المواد وقلة تكاليفها وتخفيض أجور العمال فى الوقت الحاضر .

## النتائج المالية والاقتصادية لأعمال التخزين

أفاضت وزارة الأشغال فى بيان هذه النتائج فى مذكرتها المرفوعة لمجلس الوزراء فى يناير سنة ١٩٢٩ والتى بموجبها اعتمد مبدئيا برنامج الرى بصفة عامة وتعلية خزان أسوان بصفة خاصة . وفى هذه المذكرة وعدت الوزارة المذكورة بتقديم مذكرة أخرى خاصة بجبل الأولياء .

وعملا بذلك ترفع الوزارة هذا البيان الشامل لمجلس الوزراء . وهى ترى أن ترفق به مذكرة يناير سنة ١٩٢٩ زيادة فى الإيضاح وبيانا للفوائد المشار إليها من جهة ، وحتى يتاح للبرلمان فرصة الاطلاع على هذا البرنامج واعتماده

من جهة اخرى، على أن تحتفظ مصلحة الرى بحقها فى تعديل الأرقام الواردة بمذكرة سنة ١٩٢٩ بيانا لتكاليف المشروعات تعديلا يتفق وآخر التقديرات التى توضع لها والأسعار السائدة فى العالم يوم تنفيذها .

## معارضة المشروع

كما قامت المعارضة قوية مندفعة فى وجه خزان أسوان فى أواخر القرن الماضى كذلك قامت العقبات فى السنوات الماضية فى وجه مشروع جبل الأولياء . وكما كانت معارضة الماضى سببا فى عدم إقامة خزان أسوان على أساس ماتحتاج إليه مصر مستقبلا وكانت نتيجة ذلك أن زادت التكاليف فى التعلية الأولى والثانية كذلك كانت العقبات التى أدت إلى وقف العمل فى جبل الأولياء مدعاة لأن يصرف عليه وفى سبيله نحو ٩٠٠ ألف جنيه ضاع الكثير منها بلا فائدة تعود على البلاد، ومرد ذلك التعطيل أن عاد إلى الحرب مرة فهو عائد مرات إلى ما لابس مشروع جبل الأولياء فى السنوات العشر الأخيرة من ظروف وتقلبات .

وما كان فى هذا المشروع فى جملته من عيب فنى يوجب تلك الضجة التى قامت باسمه ولكنها السياسة أخرجته أحيانا كثيرة من ميدان الفن الهندسى الخالص إلى ميدانها الفسيح . وقد يكون لهؤلاء الذين استخدموه سياسيا بعض العذر قبل اتفاقية المياه . تلك الاتفاقية التى وقعها فى ٧ مايو سنة ١٩٢٩ دولة رئيس الوزراء بالنيابة عن الحكومة المصرية، وفخامة المندوب السامى بالنيابة عن الحكومة البريطانية . أما اليوم فلا عذر لأحد خصوصا أنه بمقتضى الاتفاقية المشار إليها صارت الحكومة المصرية حرة فى إقامة الأعمال التى تقررها لزيادة مياه النيل لمصلحة القطر المصرى بشرط اتفاقها مقدما مع السلطات المحلية على ما يجب اتخاذه للمحافظة على المصالح المحلية وأن يكون إنشاء هذه الأعمال وصيانتها وإدارتها من شأن الحكومة المصرية وتحت رقابتها رأسا ( الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من كتاب دولة رئيس الوزراء) . وفوق ذلك فقد ورد فى كتاب فخامة المندوب السامى مانصه "أن حكومة جلالة الملك سبق لها الاعتراف بحق مصر الطبيعى والتاريخى فى مياه النيل ، وأقرر أن حكومة جلالة الملك تعتبر المحافظة على هذه الحقوق مبدأ أساسيا من مبادئ السياسة البريطانية كما أؤكد لدولتكم بطريقة قاطعة أن هذا المبدأ وتفصيلات هذا الاتفاق ستنفذ فى كل وقت أيا كانت الظروف التى قد تطرأ فيما بعد" ( الفقرة الرابعة من كتاب المندوب السامى) .

ولعل فى إيراد ما تقدم من مبادئ تضمنها الكتابان المتبادلان بين ممثلى الحكومتين مايقطع بأن هذا المشروع مصرى فى نشأته وصيانته وإدارته وأن الخوف من سوء استخدامه أو الاعتداء على سلامته لا محل له ، ولئن كان تعقب كل ما قيل ضد هذا المشروع خارجا عن نطاق هذه المذكرة إلا أننا نصرح بأن أهم ما وجه إليه قول بعضهم إن ما ينفق عليه من الأموال إنما هو إسراف يهيظ الخزينة دون أن تنتفع البلاد بالمياه المخزونة فيه ، لأنها فى غنى عنها الآن وستبقى فى غنى عنها سنوات عديدة بسبب تعلية خزان أسوان .

وهذا الاعتراض مدفوع بما سبق أن قدمناه من الأرقام والبيانات التى دلت على أن الوارد من المياه فى الوقت الحالى أقل من مطالب البلاد ، وعلى أن المخزون فى أسوان بعد التعلية سيوزع بحيث لا يبقى منه بعد الوفاء بالاحتياجات الحالية ما يفى بأغراض التوسع الزراعى ، وإذن فلا بد من إنشاء خزان جبل الأولياء .

وبناء على ما تقدم تتشرف وزارة الأشغال برفع الأمر لمجلس الوزراء حتى إذا ما شاطرها رأيها تفضل برفع المشروع للبرلمان لاعتماده مع تسوية التعويضات على الوجه المبين فى مشروعى الكتابين الملحقين بهذه المذكرة،،

٣ يناير سنة ١٩٣٢ — وزير الأشغال العمومية

عبد القوى — محمد عثمان — ابراهيم فهمى كريم

## دار المندوب السامى

ياصاحب الدولة

١ — أتشرف بأن أخبر دولتكم بأنى تسلمت المذكرة التى تكرمتم دولتكم بارسالها إلى اليوم .

٢ — ومع تأييدى للقواعد التى تم الاتفاق عليها كما هى واردة فى مذكرة دولتكم فانى أعبر لدولتكم عن سرور حكومة جلالة الملك من أن المباحثات أدت إلى حل لا بد أنه سيزيد فى تقدم مصر والسودان ورخائهما .

٣ — وإن حكومة جلالة الملك بالمملكة المتحدة لتشاطر دولتكم الرأى فى أن مرمى هذا الاتفاق وجوهره هو تنظيم الرى على أساس تقرير لجنة مياه النيل وأنه لا تأثير له على الحالة الراهنة فى السودان .

٤ — وفى الختام أذكر دولتكم أن حكومة جلالة الملك سبق لها الاعتراف بحق مصر الطبيعى والتاريخى فى مياه النيل وأقرر أن حكومة جلالة الملك تعتبر المحافظة على هذه الحقوق مبدأ أساسيا من مبادئ السياسة البريطانية كما أؤكد لدولتكم بطريقة قاطعة أن هذا المبدأ وتفصيلات الاتفاق ستنفذ فى كل وقت أيا كانت الظروف التى قد تطرأ فيما بعد .

وإنى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لدولتكم فائق احترامى ،،

القاهرة فى ٧ مايو سنة ١٩٢٩

لويد

المندوب السامى

رياسة مجلس الوزراء

ياصاحب الفخامة

١ — تأييداً لمحادثاتنا الأخيرة أتشرف بأن أبلغ فخامتكم آراء الحكومة المصرية فيما يختص بمسائل الرى التى كانت موضع محادثاتنا .

إن الحكومة المصرية توافق على أن البت فى هذه المسائل لا يمكن تأجيله حتى يتيسر للحكومتين عقد اتفاق بشأن مركز السودان ، غير أنها مع إقرار التسويات الحاضرة تحتفظ بحريتها التامة فيما يتعلق بالمفاوضات التى تسبق عقد مثل ذلك الاتفاق .

٢ — من البين أن تعمير السودان يحتاج إلى مقدار من مياه النيل أعظم من المقدار الذى يستعمله السودان الآن .

ولقد كانت الحكومة المصرية دائماً — كما تعلم فخامتكم — شديدة الاهتمام بعمران السودان ، وستواصل هذه الخطة ، وهى لذلك مستعدة للاتفاق مع الحكومة البريطانية على زيادة ذلك المقدار بحيث لا تضر تلك الزيادة بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية فى مياه النيل ، ولا بما تحتاج إليه مصر فى توسعها الزراعى وبشرط الاستيثاق بكيفية مرضية من المحافظة على المصالح المصرية على الوجه المفصل بعد فى هذه المذكرة .

٣ — وبناء على ما تقدم تقبل الحكومة المصرية النتائج التى انتهت إليها لجنة مياه النيل فى سنة ١٩٢٥ المرفق تقريرها بهذه المذكرة والذى يعتبر جزءاً لا ينفصل من هذا الاتفاق . على أنه نظراً للتأخير فى بناء خزان جبل الأولياء الذى يعتبر بناء على الفقرة الأربعين من تقرير لجنة مياه النيل مقابلا لمشروعات رى الجزيرة ترى الحكومة المصرية أن تعدل تواريخ ومقادير المياه التى تؤخذ تدريجيا من النيل للسودان فى أشهر الفيضان كما هو مبين بالبند ٥٧ من تقرير اللجنة بحيث لا يتعدى ما يأخذه السودان ١٢٦ متراً مكعباً فى الثانية قبل سنة ١٩٣٦ ، وأن يكون من المفهوم أن الجدول المذكور فى المادة السابق ذكرها يبقى بغير تغيير حتى يبلغ المأخوذ ١٢٦ متراً مكعباً فى الثانية . وهذه المقادير مبنية على تقرير لجنة مياه النيل فهى إذن قابلة للتعديل كما نص على ذلك فى التقرير .

٤ — ومن المفهوم أيضاً أن الترتيبات الآتية ستراعى فيما يختص بأعمال الرى على النيل :

( ١ ) إن المفتش العام لمصلحة الرى المصرية فى السودان أو معاونيه أو أى موظف آخر يعينه وزير الأشغال تكون لهم الحرية الكاملة فى التعاون مع المهندس المقيم لخزان سنار لقياس التصرفات والأرصاد كى تتحقق الحكومة المصرية من أن توزيع المياه وموازنات الخزان جارية طبقاً لما تم الاتفاق عليه .

وتسرى الاجراءات التفصيلية الخاصة بالتنفيذ والمتفق عليها بين وزير الأشغال ومستشار رى حكومة السودان من تاريخ الموافقة على هذه المذكرة .

( ٢ ) ألا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال رى أو توليد قوى ولا تتخذ إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التى ينبع منها سواء فى السودان أو فى البلاد الواقعة تحت الادارة البريطانية يكون من شأنها إنقاص مقدار الماء الذى يصل إلى مصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على وجه يلحق أى ضرر بمصالح مصر .

( ٣ ) تلقى الحكومة المصرية كل التسهيلات اللازمة للقيام بدراسة ورصد الأبحاث المائية ( هيدرولوجيا ) لنهر النيل فى السودان دراسة ورصداً وافيين .

( ٤ ) إذا قررت الحكومة المصرية إقامة أعمال فى السودان على النيل أو فروعه أو اتخاذ أى إجراء لزيادة مياه النيل لمصلحة مصر تتفق مقدماً مع السلطات المحلية على ما يجب اتخاذه من الاجراءات للمحافظة على المصالح المحلية ويكون إنشاء هذه الأعمال وصيانتها وإدارتها من شأن الحكومة المصرية وتحت رقابتها رأساً .

( ٥ ) تستعمل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وشمال إيرلندا وساطتها لدى حكومات المناطق التى تحت نفوذها لكى تسهل للحكومة المصرية عمل المساحات والمقاييس والدراسات والأعمال من قبيل ماهو مبين فى الفقرتين السابقتين .

( ٦ ) لا يخلو الحال من أنه فى سياق تنفيذ الأمور المبينة بهذا الاتفاق قد يقوم من وقت لآخر شك فى تفسير مبدأ من المبادئ أو بصدد بعض التفصيلات الفنية أو الادارية فستعالج كل مسألة من هذه المسائل بروح من حسن النية المتبادل ، فاذا نشأ خلاف فى الرأى فيما يختص بتفسير أى حكم من الأحكام السابقة أو تنفيذه أو مخالفته ولم يتيسر للحكومتين حله فيما بينهما رفع الأمر لهيئة تحكيم مستقلة .

( ٧ ) لا يعتبر هذا الاتفاق بأى حال ماسا بمراقبة وضبط النهر فان ذلك يحتفظ به لمناقشات حرة بين الحكومتين عند المفاوضة فى مسألة السودان .

وإنى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لفخامتكم فائق احترامى ،،

القاهرة فى ٧ مايو سنة ١٩٢٩

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

## مذكرة

مرفوعة لمجلس الوزراء بشأن مشروعات التخزين وأعمال الرى والصرف المترتبة على زيادة إيراد المياه بمناسبة طلب اعتماد مشروع تعلية خزان أسوان وتقرير المبالغ اللازمة لتنفيذه

### الحاجة إلى زيادة المياه الصيفية

انتهت الخطوة الأولى من أعمال الرى الكبرى بالانتهاء من تعلية خزان ان وتحويل بعض حياض مصر الوسطى إلى رى مستديم فى سنة ١٩١٢ ذ رجال الرى يفكرون منذ تلك السنة فيما يجب القيام به من الأعمال كخطوة ية لسد الحاجة إلى المياه للزراعة الحالية من جهة وتمكين البلاد من توسيع ت الزراعة فى المستقبل من جهة أخرى .

ولئن كانت المعلومات التى توفرت لدى وزارة الأشغال قديما قد دلت مزيد الحاجة إلى هذه المياه ، فان ماوصلت إليه الوزارة من الأبحاث لقة بقياس كميات المياه بأسوان والقناطر الخيرية بعد سنة ١٩٢٠ لتدل ئج الدلالة على ازدياد هذه الحاجة بمقدار ٢٤ ٪ من تقديراتها الواردة كتاب ضبط النيل المطبوع فى تلك السنة والذى كان محل دراسة اللجنة لية التى ألفت فى يناير سنة ١٩٢٠

ولم يسع وزارة الأشغال فى عهد معالى سرى باشا فى سنة ١٩٢٥ إلا النزول هذه الحقائق الجديدة فتقدمت لمجلس الوزراء بأرقام تغاير ما سبق الجرى لغاية سنة ١٩٢٠ . وإلى الآن أؤيد حاجة مصر إلى ٦٢ مليارا فى العام المستقبل أى بعد استكمال توسعها الزراعى و بلوغ المساحة المنزرعة إلى ٧,١٠٠ فدان بدلا من الـ ٥٠ مليارا التى سبق تقديرها فى سنة ١٩٢٠

على أن هذا الرقم ( ٦٢ مليار متر مكعب ) يشمل حاجة الزراعة فى كل حول الزراعية . ولما كانت شهور الفيضان خارجة عن نطاق بحثنا هذا بباب لامحل لبسطها كان مدار الكلام على الاحتياجات الصيفية — أى أول يناير لغاية يونيه من كل عام وهى أشد شهور السنة حرجا .

وقد سبق تقدير حاجة البلاد فى هذه الشهور بعشرين مليارا كما ورد كتاب ضبط النيل ، إلا أن مباحث الوزارة التى قامت بها منذ ١٩٢٠ ت أيدت زيادة هذه الكمية بنحو ٢٥ مليارا من الأمتار المكعبة .

والذى نحصل عليه الآن من المياه المستمدة من الايراد الطبيعى للنهر المخزون بخزان أسوان الحالى على السواء لا يكاد يبلغ نصف المطالب حائية المستقبلة و بعبارة أخرى تبلغ حاجتنا إلى ما يزيد على ثلاثة عشر را من الأمتار المكعبة .

ذهبت مصلحة الرى فى سنتى ١٩١٣ و ١٩١٤ إلى ضرورة إنشاء خزان ل الأولياء سدا لحاجة البلاد فى خطوتها الثانية ، ووصلت بمباحثها التى ت فى سنة ١٩٢٠ إلى تقدير الزيادة الناتجة عن مشروع جبل الأولياء والتى اف إلى الإيراد الطبيعى للنهر عند أسوان ٣٢٠٠ مليون من الأمتار المكعبة ( ٤٠٠٠ مليون متر عند الخرطوم ) . على أن ما دخل على هذا المشروع من تغييرات أخذت بها الوزارة واعتمدها مجلس الوزراء فى سنة ١٩٢٥ نزلت بهذه الزيادة إلى ٢٢٠٠ مليون من الأمتار المكعبة عند أسوان ( نحو ٣٠٠٠ مليون عند الخرطوم ) .

و إذا كان رجال الرى قد قدروا حاجة البلاد فى مرحلتها التالية بـ ٣٢٠٠ مليون متر تضاف للنهر عند أسوان فى سنة ١٩٢٠ فلا شك أن الوقوف عند هذا الرقم أو محاولة إنقاصه فى سنة ١٩٢٩ إنما هو تعطيل لمرافق البلاد وشل لحركة تقدمها .

لهذا قلت فيما سبق وأكرر القول الآن إن المصلحة تقضى بانشاء خزان جبل الأولياء طبقا للتعديل الذى أدخل على المشروع فى سنة ١٩٢٥ وتعلية خزان أسوان للمرة الثانية . وسيضيف المشروعان معا ٤٤٠٠ مليون من الأمتار المكعبة على إيراد النهر عند أسوان . يرصد من هذا المقدار نحو ١٤٠٠ مليون للزراعة الحالية ابتغاء تحسين مناوباتها ، وضمان زراعة الأرز فى المناطق الحالية ، والتبكير بطفى الشراقى والباقى سيكون وقفا على زراعة نحو ٤٠٠ ألف فدان من الأراضى البور بالوجه البحرى وتحويل نحو ٣٥٠ ألف فدان بحياض الوجه القبلى لرى مستديم .

### معدل السرعة فى تنفيذ المشروعات

إن العامل الأول والأهم فى تقدير خطواتنا نحو الاصلاح الزراعى هو معدل التزايد فى عدد السكان . ومن الجدول الآتى الذى وضعته مصلحة عموم الاحصاء والتعداد يتضح مقدار العبء الملقى على عاتق الحكومة فى هذا الشأن :

| السنة | عدد السكان | السنة | عدد السكان |
|---|---|---|---|
| ١٩١٧ | ١٢,٧٥٠,٠٠٠ | ١٩٤٢ | ١٦,٦٨٠,٠٠٠ |
| ١٩٢٧ | ١٤,٢١٠,٠٠٠ | ١٩٤٧ | ١٧,٥١٠,٠٠٠ |
| ١٩٣٢ | ١٥,٠٣٠,٠٠٠ | ١٩٥٢ | ١٨,٣٤٠,٠٠٠ |
| ١٩٣٧ | ١٥,٨٥٠,٠٠٠ | ١٩٥٧ | ١٩,١٨٠,٠٠٠ |

أمام هذه الأرقام لا يسع كل من يرى خطورة الموقف إلا أن يقول بتنفيذ برنامج التوسع الزراعى طبقا لما رسمته الوزارة فى تقرير سنة ١٩٢٠ إذ كان فى النية زيادة المساحة المزروعة تحت نظام الرى الصيفى مليون فدان لتصير خمسة ملايين فى سنة ١٩٣٥ على تقدير الفراغ من خزان جبل الأولياء فى سنة ١٩٢٥ ، و ٦ مليون فدان فى سنة ١٩٤٥ و ٧ مليون ومائة ألف فدان فى سنة ١٩٥٥ على أننى أقرر مع الأسف أن فوات تسع سنوات على تقرير هذا البرنامج دون الشروع فى تنفيذه يغل يدنا عن الجرى عليه بمثل هذه السرعة . لذلك أرانى مضطرا إلى القول بأن جسامة المبالغ المطلوبة من جهة ، وفوات وقت كبير بلا عمل من جهة أخرى ، ورصد جزء من المياه للزراعة الحالية من ناحية ثالثة — كل ذلك يضطرنى إلى الاكتفاء بالتوسع الزراعى لمدى ثلاثة أرباع مليون

الفدان موزعة على عشر سنوات تبدأ من العام المالى ١٩٢٩ — ١٩٣٠ وتنتهى فى سنة ١٩٣٨ — ١٩٣٩

أشير بهذا البرنامج وأنا أعلم تماما أن حصة الفرد من المساحة المنزرعة كانت ٦٥./. من الفدان فى سنة ١٨٨٦ و ٤٢./. فى سنة ١٩١٧ وستصير — حتى بعد تمام التوسع على فرض وقوعه فى سنة ١٩٥٥ — ٣٨./. من الفدان ، ولكنى مضطر لذلك بسبب ما ضاع علينا من وقت ومراعاة لطاقة الخزينة أيضا .

## تعلية خزان أسوان

فرغت من بيان الحاجة إلى المزيد من المياه بانشاء خزان جبل الأولياء وتعلية خزان أسوان ، وعرضت إجمالا للبرنامج الذى ارى الجرى عليه فى التوسع الزراعى . والآن أرجو أن أتكلم عن أحد المشروعين : تعلية خزان أسوان ، حيث قد أتمت الوزارة بحثه وكونت بشأنه رأيا قاطعا . أما المشروع الثانى (جبل الأولياء) فانى وطيد الأمل فى أن أتقدم به للمجلس فى أقرب وقت ممكن رجاء اعتماده هو الآخر .

## تعلية خزان أسوان من الوجهة الأيدروليكية

فى ٣ يونيه سنة ١٩٢٨ رفعت لمجلس الوزراء مذكرة هى صورة لما سبق أن رفعته لمجلس الوزراء السابق فى ٢٣ مايو الماضى بعد تعديل جزئى جاء فيها ما نصه :

"وإنى ليهمنى تذليل العقبات القائمة فى سبيل مشروعى أسوان وجبل الأولياء، لأنى كما قدمت أرى ضرورة القيام بهما إذا أرادت مصر عملا جديا نافعا فى سبيل ضبط النهر وإحكام التصرف بمياهه " .

وفى ١٦ سبتمبر الماضى أقر المجلس اختيار لجنة دولية لبحث الوجهة البنائية كما أقر اختصاصات اللجنة المذكورة مصدرة بما يأتى نصه :

"يوجد لدى الحكومة المصرية الآن مشروع لتعلية سد أسوان من منسوب ١١٣,٦٠ إلى منسوب ١٢٠ مترا فوق سطح البحر وقد وافقت الحكومة المصرية على هذا المشروع من الوجهة الاقتصادية والهيدروليكية ولكنها ترغب فى الحصول على رأى فنى موثوق به فى كيفية الإنشاء التى يستلزمها هذا العمل ... ... ... ولهذا ... ... ... " .

وما وافقنى المجلس المحترم على رأيى بخصوص الناحية الهيدروليكية حتى قمت بالبحث من الوجهة الإنشائية مستعينا باللجنة الدولية التى سأعرض لتقريرها فيما بعد . وقبل أن أبسط رأى اللجنة فيما استفتيت فيه أرجو أن أقرر بصفة قاطعة ما يأتى بخصوص إمكان الملء وموضوع الطمى :

يمكن ملء خزان أسوان بدون أدنى صعوبة سنويا متى بدئ الملء ومنسوب النيل بأسوان على درجة ٩٠,٠٠ مترا فوق سطح البحر الأبيض ، بل ثبت أيضا إمكان ملئه على هذا المنسوب هو وخزان جبل الأولياء بدون صعوبة تذكر فى ثمانى سنوات من تسع . وفى السنة التاسعة يمكن ملؤهما مع بعض قيود فى الملاحة .

أما موضوع الطمى فانى أقرر للمجلس المحترم كمهندس ووزير للأشغال أن لا خطر منه على الخزان إذا تم تنفيذ برنامج الملء على منسوب ٩٠ مترا . ولم يسبق للجنة الدولية المؤلفة من سنة ١٨٩٤ أن أبدت أى قيد أو تحفظ بهذا الشأن ، وفوق ذلك فان المرحوم سر موريس فتزموريس رئيس جمعية المهندسين البريطانيين سابقا ومهندس إنشاء خزان أسوان فى سنة ١٨٩٨ أشار بامكان حجز ستة مليارات عند أسوان ، وبنى ذلك الحجز على منسوب أعلى مما جرت عليه الوزارة بعد إنشاء الخزان .

وكذلك قدم السر وليم ويلكوكس مشروعه الأصلى لبناء الخزان على منسوب ١٢٠ مترا . أما ما جرت عليه الوزارة فى أغلب السنين من حيث البدء بملء الخزان على منسوب ٨٨ مترا فتقليد جرت عليه من باب الاحتياط دون أن يقوم على أساس علمى . وفى السنوات الأخيرة منذ بدأت الوزارة تفكر فى الخروج على هذه القاعدة التقليدية قام رجالها بعدة أبحاث انتهت بما يأتى :

قال دكتور هرست فى تقريره المرفوع للوزارة فى فبراير الماضى "وعليه ترى مصلحة الطبيعيات أنه لا يوجد ضرر جدى على خزان أسوان إذا بدئ بملئه على منسوب ٩٠ مترا بدلا من ٨٨ مترا" .

وقال مستر بوتشر مدير القسم الأيدروليكى بالوزارة "وقد أشار الدكتور هرست إلى أنه لا ضرر من البدء بملء الخزان على منسوب ٩٠ مترا ومنسوب ٩١ المقترح الآن (أى بواسطة مستر بوتشر) لن يغير من هذه الحقيقة كثيرا" .

و بعبارة أخرى فان المستر بوتشر أكثر تطرفا فى عدم وجود أى ضرر بسبب الطمى من الدكتور هرست . وقد كرر المهندسان رأيهما هذا وأبداه ثانيا فى أواسط شهر ديسمبر الماضى .

أضيف إلى ما تقدم أن اللجنة الدولية التى سأعرض لخلاصة تقريرها فيما يلى تناولت نقطة الموازنات أيام الفيضانات عند ما عرضت لبحث السؤال الرابع الوارد فى اختصاصاتها بشأن توليد القوى الكهربائية، وأشارت بوضوح إلى إمكان عمل موازنات تسمح بحجز بضعة أمتار زيادة عن متوسط المناسيب الحالية . وقد جاء بالتقرير فى هذا الصدد ما نصه :

"وإننا نرى أنكم فى خلال العام ستدركون أن من خير صوالح الأهلين ألا يخفض الحوض أمام سد أسوان عن منسوب ١٠٠ متر......" .

هذا وقد سألت حضرات الأعضاء رأيهم فى موضوع الطمى وأبنت لهم أنه و إن لم يكن داخلا فى اختصاصهم ولكنى أردت أن أعلم إلى أى مدى درسوا هذه النقطة التى مكنتهم من أن يشيروا على الوزارة بالموازنة فى خلال العام — حتى فى شهور الفيضان — فأجابوا كتابة بأنهم وإن لم يدرسوا جميع الوثائق المتعلقة بالطمى إلا أنهم يثقون بأن لا خوف على الخزان من فترة رسوبه حتى ولو أقفلت الفتحات فى زمن أبكر مما يجرى العمل عليه الآن لتتمكن الوزارة من ملء الخزان إلى الحد الذى تقتضيه التعلية الجديدة . وإنى بعد الذى قدمته لا يسعنى إلا أن أشير على المجلس بقبول فكرة التعلية إلى المنسوب الذى أشارت به اللجنة مع العلم بأن الوزارة ستتخذ قاعدة الموازنة فى أيام الفيضان لغاية منسوب ١٠٠ متر أساسا لبحث موضوع التوليد الكهربائى.

## الوجهة البنائية :

وفقت الحكومة إلى اختيار الأساتذة : بنى، وكوبر، وجرونر، ليشيروا عليها بما يجب العمل به فى هذا الموضوع الحيوى . وتمكن حضراتهم من البدء فى دراستهم فى ٨ نوفمبر الماضى أى قبل البدء فى ملء الخزان وأقاموا هناك بعد أن بدىء بموازنات الملء ، وبذلك عاينوا السد فى أليق موسم وتمكنوا من فحص مبانيه وفتحاته وأساساته بأدق أسلوب علمى أمكن للفن الوصول إليه .

ومما يسرنى ذكره ويزيد فى اطمئنان المجلس أن الخبراء بدأوا مباحثهم منفردين حتى كوّن كل منهم رأيه فى البناء الحالى وإمكان تعليته والاشتراطات الواجب توفرها فى أى تصميم .

وبعد أن دوّن كل منهم ملاحظاته اجتمعوا لقراءة ومراجعة ما كتبه كل منهم عن كل موضوع عرضوا له وقد تبين أن ما وصلوا إليه من النتائج كان بالاجماع .

هذا، وقد أجابوا عن الأسئلة التى اعتمدها المجلس فى ١٦ سبتمبر الماضى بوضوح ودقة لاتجعل للبس أو التأويل محلا . وإننى لايسعنى إلا أن أسجل شكر وزارة الأشغال لهؤلاء المهندسين ، كما أرجو أن يشاركنى المجلس جميل تقديرى لحضراتهم .

أما رأيهم فمبسوط فى التقرير المرفق ، وخلاصته التى وضعت واعتمدت منهم قبل مغادرتهم مصر هى كما يلى :

وجهت الحكومة للخبراء أربعة أسئلة معينة أجابوا على كل منها بما يلى :

### السؤال الأوّل :

هل يمكن تعلية البناء الحالى إلى المناسيب المطلوبة (١٢٠,٠٠ مترا) ؟

### الجواب :

بعد أن درسنا ملاحظاتنا درسا مستوعبا منفردين تارة ومجتمعين أخرى أمكننا الوصول إلى النتيجة الآتية وهى أنه من الممكن تعلية السد بمقدار تسعة أمتار مع منتهى الاطمئنان .

### السؤال الثانى :

هل من بين التصميمات المقدمة ما يصلح للتنفيذ وتوصى اللجنة بقبوله ، وفى حالة ماترى اللجنة إدخال أى تعديل على أحدها ترجو الحكومة منها أن تقدم ما تراه من الاقتراحات لتعديل التصميم الذى توصى به حتى يصير صالحا للتنفيذ ؟

### الجواب :

بعد دراسة الخمسة التصميمات المقدمة لنا درسا مستفيضا قررنا أنه لا يوجد من بينها واحد توفرت فيه هذه الشروط ( التى وضعوها ودونوها بالتقرير ) ولو أن التصميم المقدم من السر مردوخ ما كدونالد كان أقربها كلها للوفاء بشروطنا .

### السؤال الثالث :

وإذا لم يكن من التصميمات المقدّمة ما توافق عليه اللجنة ، ترجو الحكومة منها أن تقدّم اقتراحاتها عن الطريقة التى تشير بها لتعلية السد .

### الجواب :

وضعت اللجنة وصفا عاما لمقترحاتها فى هذا الصدد وأرفقت بالتقرير ثلاثة رسومات توضح الطريقة التى أشارت باتباعها .

### السؤال الرابع :

إلى أى مدى يكون تأثير الاقتراحات المقدّمة للجنة ، فيما يتعلق بتوليد القوى الكهربائية على السد بعد التعلية ؟

### الجواب :

قالت اللجنة بعد أن ذكرت توصياتها بهذا الخصوص "وعلى ذلك فاننا نعارض فى اختيار أى مشروع لتركيب جهاز كهرباء ايدروليكية عند أسوان يستلزم عمل فتحات جديدة فى القسم المصمت من السد أو إجراء تعديل فى أى من الفتحات الحالية .

على أن توصيات اللجنة لم تقف عند هذا الحد بل عرضت إلى أمرين آخرين :

الأول — بذل منتهى العناية لضمان حسن الصناعة ، لأن أحسن التصميمات لا تؤدى الغرض المقصود منها إذا لم تبذل العناية الواجبة فى إيكال أمر تنفيذها إلى مهندسين ومقاولين ذوى كفاية ممتازة .

والوزارة تدرك تماما مقدار التبعات الملقاة على عاتقها فى هذا الشأن الحيوى . لذلك ستحرص على اختيار أكفأ الرجال مصريين وأجانب وستتوخى فى اختيارها لهؤلاء الأجانب السمعة العالمية والتجربة الممتازة دون التقيد بأى اعتبار .

وقد أشارت اللجنة فى كتاب قدمته إلىّ فى ٧ ديسمبر الماضى إلى أن لها ملء الثقة فى السر مردوخ ماكدونالد كمهندس استشارى للتعلية انتفاعا بخبرته الماضية فى بناء السد وتعليته الأولى بشرط أن يوافق كتابة وعن اقتناع بضرورة التنفيذ طبقا لتوصيات اللجنة .

وإنى أرجو المجلس أن يرخص لى بمفاوضة جناب المهندس المذكور والتعاقد معه إذا قبل شروط اللجنة مع مايضاف إليها من شروط الوزارة التى تضعها بعد الاتفاق مع قسم القضايا مع مراعاة القواعد الجارى عليها العمل الآن [illegible]

والأمر الثانى الذى أشارت إليه هو التعلية لمنسوب ١٢٢ مترا بدلا من ١٢٠ وبعبارة أخرى جعل منسوب طريق ظهر السد ١٢٣٫٥ مترا بدلا من منسوب ١٢١ مترا الذى كان مقترحا عليهم بحثه .

والوزارة تشير باتباع هذه النصيحة لسببين: أولهما عدم إمكان التعلية مرة أخرى. وبما أن هذا آخر مدى يمكن الوصول إليه فمن الحكمة أن تكون التعلية لغاية منسوب ١٢٣٫٥ مترا أى إلى الحد الأقصى الداخل فى حدود الامكان. وثانى الأسباب أن الإيراد الطبيعى للنهر سيزيد على مر السنين بما ستقوم به الحكومة فى أعالى نهر النيل. وهذا سيمكننا فى مستقبل الأيام من ملء الخزان حتى إلى الحد المقترح بسهولة .

هذا فضلا عن أن زيادة التكاليف الناشئة عن تنفيذ هذا الرأى لن تزيد عن ٣٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى طبقا لحسابات اللجنة .

هذا ما أشارت به اللجنة . ولا يسعنى أمام هذه القرارات الحازمة إلا أن أشير على المجلس المحترم بقبول فكرة التعلية باطمئنان كلى على الأساس الذى اقترحه حضرات أعضاء اللجنة ، مع العلم بأنه لم يصل إلى علمى أن هناك اعتراضات على التعلية من الناحية الانشائية . على أن عدم وجودها ما كان ليغنى عن ذلك الإجراء الحكيم الذى أشار به المجلس من حيث الموافقة على دعوة لجنة تكوّن من أمثال هؤلاء الخبراء للفصل فى مسألة حيوية كهذه دفعا للشكوك وتحقيقا لطمأنينة البلاد .

## تكاليف التعلية

وإذا ما وافق المجلس على هذا الاقتراح بلغت تكاليف الخزان ٣,٨٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى وهذا التقدير يشمل :

تعلية الخزان — عمل سدود خاصة للمنخفضات المجاورة لموقع السد — إعادة بناء محطة الشلال ومكاتب مصلحة الرى — التعويضات الخاصة بالمنازل والنخيل والأراضى — الأعمال اللازمة لوقاية المقابر الأثرية الواقعة قبلى أسوان ، إلى غير ذلك من الأعمال المترتبة على تعلية السد مباشرة .

## تكاليف أعمال الرى والصرف المترتبة على مشروعى التعلية وخزان جبل الأولياء

لما كانت أعمال التخزين غير مقصودة لذاتها، بل هى وسيلة لزيادة المياه حتى تستوفى الزراعة مطالبها، كان من الطبيعى أن تقوم الحكومة بالأعمال الضرورية ، فى ميدان الرى والصرف ، حتى تنتفع البلاد بما سيزيد من الإيراد العالى .

هذا، وقد استلزمت أعمال التخزين الأولى بإنشاء خزان أسوان وتعليته للمرة السابقة سلسلة أعمال قامت الوزارة بتنفيذها على مدى نحو خمسة عشر عاما بدأت فى سنة ١٨٩٨ وانتهت فى سنة ١٩١٢ ، وأهم تلك الأعمال قنطرة أسيوط وقنطرة زفتى . وعمل السدود الخلفية للقناطر الخيرية عدا إنشاء وإصلاح ترع ومصارف رئيسية وفرعية فى مصر الوسطى لتحويل الحياض وتحسين وتوسيع نطاق الزراعة بالوجه البحرى .

وبما أننا قادمون على تنفيذ الحلقة الثانية من سلسلة أعمال التخزين كان لزاما علينا أن نحدد مطالبنا ونتعرف قيمة التكاليف التى يستلزمها تنفيذ هذه المطالب الآتية :

أولا — تقوية قناطر الدلتا ، وأسيوط ، وإسنا :

إن حاجة القناطر الخيرية واسيوط إلى التقوية لأسباب فنية كثيرة ترجع إلى حالة القناطر الحاضرة فضلا عن ضرورتها لاستقبال الزائد من المياه الصيفية، وضمان حسن توزيعه أمر لا يحتاج إلى شرح طويل خصوصا أن وزارة الأشغال أشارت على مجلس الوزراء غير مرة بضرورة هذا العمل منذ سنة ١٩٢١ للآن . أما تقوية قناطر إسنا فقد أصبحت أمرا حتميا خصوصا بعد الفراغ من مشروع الجزيرة وقبول فكرة التوسع الزراعى بها طبقا لتوصيات لجنة عبد الحميد — مجريجور ، واحتمال البدء فى جبل الأولياء عما قريب .

كل هذه الأعمال ستسبب انحطاط مناسيب النيل فى الفيضان . ولئن احتاطت الحكومة لدفع خطر هذا الانحطاط فى بعض المناطق بانشاء قناطر نجع حمادى فلا بد من أخذ الحيطة للمناطق الأخرى سواء التى تعتمد على قناطر أسيوط أو إسنا .

وترى الوزارة لأسباب فنية أن تكون الأولوية فى تنفيذ أعمال التقوية لقناطر أسيوط فالقناطر الخيرية فإسنا على التوالى .

وتكاليف الأعمال اللازمة طبقا للتقديرات المبدئية للثلاث القناطر هى ٣,٥٠٠,٠٠٠ جنيه .

ثانيا — الأعمال اللازمة لتحويل ٣٥٠,٠٠٠ فدان بالوجه القبلى .

يوجد بمناطق الحياض المنعزلة بأسوان نحو ٥٠,٠٠٠ فدان تقوم وزارة الأشغال الآن بتنفيذ الأعمال اللازمة لتحويل ريها الحوضى إلى رى مستديم. بقى ٣٠٠,٠٠٠ فدان ستقوم مصلحة الرى باختيارها من بين حياض الوجه القبلى بمراعاة اعتبارات كثيرة أهمها سرعة الانتفاع بقناطر نجع حمادى .

صحيح أن الغرض الأول من إنشاء هذه القناطر هو توفير المناسيب اللالية لرى الأحواض مدة الفيضانات الواطئة إلا أن الوزارة ترى — خصوصا وقد تزيد تكاليف المشروع عن الثلاثة الملايين من الجنيهات — أن تسرع فى استثمار هذه القناطر على خير وجه، ولا نرى سبيلا لذلك إلا بتحويل جزء من الحياض المنتفعة منها إلى رى صيفى .

ولتحقيق هذه الأغراض تقام محطات الطلمبات الرئيسية والفرعية على امتداد مجرى النهر بمديريتى أسوان وقنا لرى الـ ٥٠,٠٠٠ فدان بالحياض المنعزلة كما يلزم إنشاء الترع الرئيسية والفرعية لهذه المساحة ولـ ٣٠٠,٠٠٠ فدان أيضا بما يتبع ذلك من أعمال صناعية كانشاء القناطر والجسور والسحارات وما إلى ذلك من أعمال الرى الفرعية .

وستبلغ تكاليف تحويل الحياض المنعزلة مليون جنيه بمعدل ٢٠ جنيها للفدان نظرا لضرورة تركيب الآلات الرافعة. والعمل يجرى الان ، إذ سبق اعتماد المبالغ اللازمة لها فى الميزانيات السابقة . أما الحياض المنظور تحويلها على قنطرتى نجع حمادى وأسيوط فتكون تكاليفها ٤,٥٠٠,٠٠٠ جنيه بمعدل ١٥ جنيها . وإذا لوحظ أن تكاليف تحويل الحياض بمصر الوسطى الذى تم منذ أكثر من عشرين عاما كان بمعدل ١٢ جنيها للفدان علمنا أن التقديرات الحالية معتدلة جدا .

ثالثا — الأعمال اللازمة لتحسين صرف ٤٠٠,٠٠٠ فدان من الأراضى المزروعة حالا بشمال الدلتا — الأعمال اللازمة لرى وصرف ٤٠٠,٠٠٠ فدان من الأراضى البور بشمال الدلتا .

توجد بشمال الدلتا أراض لم تتوفر شروط ريها وساءت حالة الصرف فيها، وتبلغ هذه المساحة ٤٠٠,٠٠٠ فدان مقرر إدخالها فى مناطق الطلمبات التى يصير الآن تركيبها لرفع مياه الصرف كما سيصير تحسين ريها أيضا . وبما أن زيادة الايراد المائى تستلزم إمداد نحو ٤٠٠,٠٠٠ فدان بور بالمياه كان لا بد من إنشاء مصارف وترع فرعية ورئيسية لهذه المساحة أيضا .

وإذن تكون الغاية من الأعمال المراد تنفيذها بالوجه البحرى هى تحسين وإنشاء مصارف لنحو ٨٠٠,٠٠٠ فدان وإنشاء ترع لنحو ٤٠٠,٠٠٠ فدان.

وتبلغ قيمة هذه الأعمال طبقا للتقديرات التى وصلت إليها مصلحة الرى كما يأتى :

| جنيه | |
|---|---|
| ١,٠٨٠,٠٠٠ | مصارف رئيسية وفرعية للأراضى البور . |
| ٤,٢٧٠,٠٠٠ | ترع فرعية للأراضى البور والمزروعة حالا وريها ردىء . |
| ٢,١٥٠,٠٠٠ | ترع رئيسية « « « « « « |
| ٣٥٠,٠٠٠ | أعمال بنائية كبرى . |
| ٧,٨٥٠,٠٠٠ | |

وبعبارة أخرى تكون تكاليف الفدان الواحد من المساحة البالغة قدرها ٨٠٠,٠٠٠ فدان نصفها بور ونصفها مزروع نحو ١٠ جنيهات ، وبذلك يكون مجموع تكاليف تخزين أربعة مليارات ونصف بخزانى جبل الأولياء وتعلية خزان أسوان مع الأعمال المترتبة عليها هى ما يأتى :

مفردات :

| جنيه | |
|---|---|
| ٣,٨٠٠,٠٠٠ | تعلية خزان أسوان . |
| ٣,٥٠٠,٠٠٠ | إنشاء خزان جبل الأولياء . |
| ٣,٥٠٠,٠٠٠ | تقوية قناطر الدلتا مليونان، وتقوية قناطر أسيوط و إسنا الباقى مناصفة . |
| ٤,٥٠٠,٠٠٠ | تحويل ٣٠٠,٠٠٠ فدان من رى حوضى لرى مستديم. |
| ٧,٨٥٠,٠٠٠ | الأعمال اللازمة للتوسع الزراعى فى شمال الدلتا : تحسين رى وصرف ٤٠٠,٠٠٠ فدان و إمداد ٤٠٠,٠٠٠ فدان بور بالرى والصرف . |
| ٢٣,١٥٠,٠٠٠ | |
| ٨٥٠,٠٠٠ | احتياطى لأعمال غير منظورة واحتمال فروقات فى التكاليف. |
| ٢٤,٠٠٠,٠٠٠ | المجموع الكلى |

بتوزيع هذا المبلغ على مدى العشر السنوات القادمة يكون معدل ما تحتاج إليه مصلحة الرى لأعمال التخزين وما يترتب عليها ٢,٤٠٠,٠٠٠ جنيه سنويا . إلا أن طبيعة العمل تستلزم تعديلا كبيرا فى هذا المعدل السنوى لأن أعمال التخزين على فرض انتهائها فى آخر السنة المالية ١٩٣٣ — ١٩٣٤ تستلزم ٧,٣٠٠,٠٠٠ جنيه وحدها ، وباقى الأعمال الملحقة هى التى يمكن توزيع تكاليفها البالغة ١٦,٧٠٠,٠٠٠ على عشر سنوات تبدأ من ١٩٢٩ — ١٩٣٠

وإنى أعتزم أن أوضح فى ميزانية هذا العام برنامج أعمال الرى الكبرى وكيفية توزيع تكاليفها على مدى الأعوام القابلة . وإنما عنيت بالتعرض لهذه المسائل فى مذكرتى هذه لتكون لدى المجلس فرصة لتقدير الموقف ومعرفة ما تتطلبه المشروعات التالية لتعلية خزان أسوان المطلوب اعتماد تكاليفها الآن .

## فوائد المشروعات

تكاد تكون مشروعات الرى والصرف هى وحدها الحجر الأساسى الذى ترتكز عليه حياة البلاد . وهى ذات أثر مباشر أو غير مباشر على كل نواحى الحياة سواء أكانت اجتماعية أم اقتصادية أم مالية أم سياسية . ولهذا يصعب جدا حصر فوائدها أو تقديرها تقديرا ماليا يرضى رجال المال والأرقام .

ومع ما تقدم فانى سأعدد من فوائد هذه المشروعات ما يسعه المقام ويكفى لتبرير وقف هذه الملايين على تنفيذها . وسأبدأ بما لا يمكن تقديره ماليا من النتائج الطيبة الأثر :

١ — تكاد تتعطل الملاحة من أواسط شهر فبراير إلى أول يونيه من كل سنة بالنيل ما بين أسوان والقاهرة، وبفرعى رشيد ودمياط يصل وقف الملاحة بهما إلى أواسط شهر أغسطس . وستكون النتيجة المترتبة على زيادة المخزون من المياه، وبعبارة أخرى زيادة الوارد منها للأغراض الزراعية تمكين الملاحة من السير باطراد بين القاهرة وأسوان وفى فرع دمياط باستمرار على مدى شهور السنة جميعها .

٢ — إن تحويل نحو ٣٥٠,٠٠٠ فدان بالحياض إلى رى مستديم سيعفى عشرات الآلاف من الأنفار الذين يكلفون سنويا بحراسة جسور الحياض عملا بقانون خفر النيل والجسور، واسترداد هؤلاء العمال لحريتهم وتمكينهم من السعى وراء صوالحهم الخاصة لتوفير أسباب معيشتهم ليس بالشيء الهين كنتيجة لهذا العمل .

٣ — كثيرا ما لاحظت مصلحة الصحة كثرة الوفيات فى المناطق التى ساءت حالة الصرف فيها بسبب تشبع الأراضى بالمياه وركودها فى المواطى. والعناية بحالة المصارف طبقا للشروعات الجارى تنفيذها بشمال الدلتا ستقلل بلا شك أسباب هذه الأمراض التى كثيرا ما أدت إلى زيادة نسبة الوفيات.

٤ — إن إدخال الرى الصيفى فى نحو ثلث مساحة الحياض الحالية وزيادة زراعة نحو ١٣ ٪ من المساحة المنزرعة حالا بالوجه البحرى سيدعو بطبيعة الحال إلى الأيدى العاملة . وهذا يستتبع تقليل سيل مهاجرة العمال من بلاد الوجه البحرى إلى المدن الكبرى كما هو مشاهد الان بمصر والاسكندرية .

٥ — إذا استثنينا أعمال التخزين نجد أن طبيعة الأعمال الأخرى سواء أكانت ترابية أم منشآت صناعية صغيرة مما يقوم به عادة المقاولون المحليون، وبعبارة أخرى فان أغلب هذه الملايين سيصرف على أبناء البلاد ولن يتسرب منه للخارج إلا الفوائد المنتظرة لمقاولى أعمال التخزين الكبرى .

٦ — إن تحويل الرى الحوضى لرى مستديم فى نحو ٣٠ ٪ من مساحة حياض الوجه القبلى سيزيل الفوارق المشاهدة بين مزارعى الأراضى الصيفية والأخرى الحوضية ، إذ المعروف عن المناطق الأولى أن سكانها أكثر رخاء وبلادهم أوفر عمرانا والتعليم بينهم أعم انتشارا والتجارة أوسع مجالا والأمن أكثر استتبابا والجو أبعث للنشاط وأكثر ملاءمة للصحة .

هذا عدا ما تقدمت الاشارة إليه من ضرورة توفير أسباب العيش للزيادة المطردة فى عدد السكان مما يعتبر العامل الأساسى للاقدام على تنفيذ هذه المشروعات . أما الفوائد المالية فيمكن تقديرها بالاستناد إلى الفروض والحقائق الآتية :

## زيادة محصول الزراعة الحالية

أولا — تبلغ المساحة الصيفية فى الوقت الحالى أربعة ملايين فدان يزرع منها مليون وخمسمائة ألف فدان قطنا و ٢٠٠,٠٠٠ فدان أرزا ومليونان ذرة . وتخصيص ١٤٠٠ مليون متر مكعب لتحسين المناوبات والتبكير بطفى الشراقى وضمان زراعة المساحة المذكورة أرزا فى الوقت المناسب سينتج :

نصف قنطار قطن زيادة فى محصول الفدان وثمنه فى المتوسط ٥ جنيهات

نصف ضريبة أرز « « « وثمنها « « ٥ «

أردب ذرة واحد « « « وثمنه « « ١ جنيه

وتقدير ذلك ١,٥٠٠,٠٠٠ × ½ × ٥ + ٢٠٠,٠٠٠ × ½ × ٥ + ٢,٠٠٠,٠٠٠ × ١ × ١ أى ٦,٢٥٠,٠٠٠ جنيه زيادة فى المحصول الحالى .

ثانيا — تحويل ٣٥٠,٠٠٠ فدان بحياض الوجه القبلى :

سيزيد رأس المال بسبب زيادة الثمن فى كل فدان بما يأتى :

المساحة المنتفعة بالطلمبات ما بين إسنا وأسوان ٥٠,٠٠٠ فدان .

المساحة المنتفعة بقناطر نجع حمادى وأسيوط ٣٠٠,٠٠٠ فدان .

ثمن الفدان الحالى من المساحة الأولى ٤٠ جنيها وسيصير ٧٠ على الأقل .

ثمن الفدان الحالى من المساحة الثانية ما بين ١٠٠ و ١٢٠ جنيها سيصير من ١٦٠ إلى ١٨٠ جنيها . أى ستكون الزيادة فى رأس المال بمقدار ٥٠,٠٠٠ × ٣٠ + ٣٠٠,٠٠٠ × ٦٠ أو ١٩,٥٠٠,٠٠٠ جنيه .

وسيزيد المحصول على أساس ثلث هذه المساحة قطنا بما يأتى :

فدان قنطار جنيه

١٢٠,٠٠٠ × ٥ × ٤ = ٢,٤٠٠,٠٠٠ جنيه .

والزيادة فى الإيجار على أساس أن الإيجار الحالى للخمسين ألف فدان ما بين إسنا وأسوان ٤ جنيهات وسيصير ٧ جنيهات . وفى الـ ٣٠٠,٠٠٠ فدان الأخرى يزيد من ٥ الى ١٠ جنيهات تكون النتيجة :

٥٠,٠٠٠ × ٣ + ٣٠٠,٠٠٠ × ٥ = ١,٥٦٠,٠٠٠ جنيه .

ثالثا — تحسين رى وصرف الـ ٤٠٠,٠٠٠ فدان المنزرعة حالا تحت نظام ردىء :

الزيادة فى رأس المال على أساس ٣٠ جنيها معدل الفدان يكون ١٢ مليون جنيه والزيادة فى المحصول على أساس ثلث المساحة قطنا وربعها أرزا بمعدل قنطار واحد فى محصول القطن ونصف ضريبة فى محصول الأرز . وإذا كان ثمن القطن ٦ جنيهات للقنطار و ٥ جنيهات لضريبة الأرز ينتج :

١٣٠,٠٠٠ فدان قطن × ١ قنطار × ٦ جنيهات + ١٠٠,٠٠٠ فدان أرز × ½ ضريبة × ٥ = ١,٠٣٠,٠٠٠ جنيه .

والزيادة فى الايجار على أساس القيمة الحالية ٤ جنيهات وفى المستقبل ٧ تكون ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه .

رابعا — استصلاح ٤٠٠,٠٠٠ فدان بور بشمال الدلتا :

الزيادة فى رأس المال ستكون بمعدل ٣٠ جنيها للفدان على أساس أن الثمن الحالى ١٠ جنيهات والمستقبل ٥٠ جنيها يستنزل منها ١٠ جنيهات للاصلاح فيكون صافى الزيادة ٣٠ جنيها × ٤٠٠,٠٠٠ فدان أى ١٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه والزيادة فى المحصول على أساس الثلث قطنا والربع أرزا والأثمان حسب ماورد فى البند السابق تكون :

١٣٠,٠٠٠ فدان × ٢ قنطار × ٦ جنيهات + ١٠٠,٠٠٠ × ١,٥ ضريبة × ٥ جنيهات = ٢,٣٠٠,٠٠٠ جنيه والزيادة فى الايجار من لا شىء إلى ٣ جنيهات أى ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه . أما الفوائد التى تعود على خزينة الحكومة مباشرة فهى المبينة فى البندين الخامس والسادس بعد .

خامسا — زيادة ضريبة الفدان فى الـ ٣٥٠,٠٠٠ فدان التى ستحول من الرى الحوضى للرى الصيفى بمقدار ٥٠٠ مليم طبقا للقانون الحالى أى ١٧٥,٠٠٠ جنيه وزيادة الضريبة الموقتة بمتوسط ٤٠٠ مليم للفدان الواحد فى مساحة الـ ٨٠٠,٠٠٠ فدان المنزرعة حالا والتى يصير إصلاحها بشمال الدلتا أى ٣٢٠,٠٠٠ جنيه — إلا أن وزارة الأشغال مقتنعة بأن الضريبة الموقتة مهما طرأ عليها من الزيادة التدريجية لن تكفى للوفاء بفوائد المبالغ الجسيمة اللازم صرفها على هذه المنشآت وتكاليف صيانتها فى المستقبل . لذلك نرى وضع تشريع جديد يبيح للحكومة الحصول على أجور للرى والصرف بقيمة معتدلة إن لم تكف لاستهلاك التكاليف جميعها فلا أقل من أن تقوم باستهلاك جزء منها مع استمرار تكاليف الصيانة على جانب الحكومة .

وطالما فكر رجال الرى فى مثل هذا التشريع لا لمساواة أراضى شمال الدلتا بالوجه القبلى الذى فرضت على أراضيه ضريبة الخزان بمعدل ٥٠٠ مليم للفدان فقط ولكن معاونة للخزينة العامة على القيام بأعبائها .

وهـذا المشروع محل دراسة بين رجال الرى وقسم القضايا فى الوقت الحاضر . وستقدم به للمجلس فى الوقت الملائم ، إلا أن هذا لا يمنع دون الإشارة إليه ودون تقدير الفوائد التى تجيء من ورائه على أساس أن تكون أجور الرى للفـدان البور ٥٠٠ مليم والصرف ٢٥٠ مليما . أما الأراضى المنزرعة حالا والتى تروى ريا صيفيا رديئا فتعفى من هـذه الأجور ولكن تفرض عليها أجور الصرف حيث سيتناولها تحسين كلى بسبب تركيب محطات الطلمبات . وبذلك تكون الأجور المنتظرة من مثل هذا المشروع :

٤٠٠,٠٠٠ فدان بور × ٧٥٠ مليما للرى والصرف أى ٣٠٠,٠٠٠ جنيه.

٤٠٠,٠٠٠ فدان منزرعة × ٢٥٠ مليما للصرف أى ١٠٠,٠٠٠ جنيه.

أو ٤٠٠,٠٠٠ جنيه فى المجموع الكلى لأجور الرى والصرف فى المساحة الجديدة والمنزرعة التى سيتناولها تحسين الطلمبات .

سادسا — إلا أن الفوائد المباشرة لخزينة الحكومة لن تقف عند حد الضرائب وأجور الرى والصرف ولكن التحسين ، بل الانتقال الجوهرى لمساحة كلية تبلغ ٨٠٠,٠٠٠ فدان فى شمال الوجه البحرى ، سيتناول على أقل تقدير ٢٠٠,٠٠٠ فدان من أراضى مصلحة الأملاك الأميرية . وإذا فرضنا زيادة ٣٠ جنيها على الأقل فى ثمن كل فدان مهما كانت حالته الحاضرة نتجت عن ذلك زيادة ٦ مليون جنيه فى رأس المال وزاد الإيجار السنوى بنحو ٦٠٠,٠٠٠ جنيه بمعدل ٣ جنيهات لكل فدان وليس فى تقدير تحسين و إصلاح ٢٠٠,٠٠٠ فدان من أملاك الحكومة أى مبالغة لأن تقسيم أراضى مصلحة الأملاك ومواقعها يسمح بمثل هذه المساحة .

لأن للمصلحة المذكورة ٣٥,٣٣١ فدانا مزروعة على الذمة بالتفاتيش و ٣١٢,٤١٣ فدانا مؤجرة وكلها بور ماعدا ٤٠,٠٠٠ فدان و ٨٥,٢٨٧ فدانا بورا غير مؤجرة بالتفاتيش .

وافتراض تحسين و إصلاح ٢٠٠,٠٠٠ فدان من أملاك الحكومة تقع فى المساحة الكلية البالغة ٨٠٠,٠٠٠ فدان ليس بالبعيد عن الممكن خصوصا إذا علمنا أن أغلب البور المؤجر يقع بجوار الأراضى الزراعية المملوكة للأهالى الذين اعتادوا تأجيرها ظنا منهم أن ذلك يكسبهم حق شرائها بالمساومة فى مستقبل الأيام أو للانتفاع به فى التحايل على قانون تحديد زراعة القطن .

هـذا عدا المكاسب التى يكسبها الأهالى مباشرة وتعود منافعها بعد ذلك على الحكومة بطرق شتى أهمها زيادة الجمارك و إيرادات السكك الحـديدية ونمو الصناعات وغير ذلك مما يجره العمران ووراءه من المزايا العديدة .

وفيما يلى جدول يوضح النتائج السابقة . ولا يغيب عن البال أن ما ذهبنا إليه فى تقدير التكاليف إنما هو تقدير عام مبدئى ستعنى الوزارة بوضع تفاصيله وتحديد جزئياته على وجه دقيق بعد الحصول على موافقة المجلس على السياسة العامة للوزارة .

والجدول المشار إليه هو :

| بيان المشروعات | تكاليفها | المساحات التي تنتفع بالمشروعات | | الفوائد التي تعود على خزينة الحكومة | | زيادة أثمان الأراضي المنتفعة | | زيادة محصول الأراضي المنتفعة في السنة | | زيادة إيجار الأراضي المنتفعة في السنة | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | جنيه | فدان | | جنيه | | جنيه | | جنيه | | جنيه | |
| تعلية خزان أسوان ... | ٣ر٨٠٠ر٠٠٠ | — | ١ – تحسين مناوبات الري والتبكير بطفي الشراقي وزراعة الأرز في المساحة الصيفية الحالية وقدرها أربعة ملايين فدان ينتج زيادة في إيراد المحصول السنوي يقدر بنحو ٧٥٠ر٠٠٠ قنطار من القطن ونحو ١٠٠ر٠٠٠ ضريبة أرز وكذا ٢ر٠٠٠ر٠٠٠ أردب ذرة وعلى أساس أن ثمن القنطار من القطن في المتوسط ٥ جنيهات وضريبة الارز ٥ جنيهات وإردب الذرة جنيه تكون الزيادة السنوية نحو ٦ر٢٥٠ر٠٠٠ جنيه . | | | | | | | | |
| خزان جبل الأولياء ... | ٣ر٥٠٠ر٠٠٠ | — | | | | | | | | | |
| تقوية قناطر إسنا وأسيوط والدلتا ... | ٣ر٥٠٠ر٠٠٠ | ٣ر٥٠٠ر٠٠٠ | ٢ – بالمناطق المنعزلة بين أسوان وإسنا وعلى قنطرتي نجع حمادي وأسيوط | ١٧٥ر٠٠٠ | ضريبة تحويل ري صيفي | ١٩ر٥٠٠ر٠٠٠ | تقدر زيادة ثمن الفدان في المناطق المنعزلة بمعدل ٣٠ جنيها وفي باقي مناطق التحويل بمعدل ٦٠ جنيها | ٢ر٤٠٠ر٠٠٠ | على أساس أن ١/٣ المساحة مزروع قطنا بمتوسط محصول ٥ قناطير للفدان بمتوسط ثمن ٤ جنيهات للقنطار | ١ر٧٠٠ر٠٠٠ | تقدر زيادة إيجار الفدان في المناطق المنعزلة بمعدل ٤ جنيهات سنويا وفي باقي مناطق التحويل بمعدل ٥ جنيهات |
| تحويل حياض الوجه القبلي ... ... ... | ٤ر٥٠٠ر٠٠٠ | — | — | ١٦٠ر٠٠٠ | زيادة الضريبة الموقتة بمعدل ٤٠٠ مليم للفدان | ١٢ر٠٠٠ر٠٠٠ | زيادة الثمن في الأراضي البور بمعدل ٣٠ جنيها للفدان الواحد | ٢ر٣٠٠ر٠٠٠ | على أساس أن الثلث مزروع قطنا والربع أرزا ومحصول القطن قنطاران للفدان وثمن القنطار ٦ جنيهات والأرز ١ ١/٢ ضريبة وثمن الضريبة ٥ جنيهات | ١ر٢٠٠ر٠٠٠ | زيادة في الأراضي البور بمعدل ٣ جنيهات للفدان سنويا |
| تحسين وتوسيع نطاق الزراعة بشمال الدلتا... | ٧ر٨٥٠ر٠٠٠ | ٤٠٠ر٠٠٠ | ٣ – إصلاح أراضي بور بشمال الدلتا | ٣٠٠ر٠٠٠ | أجور ري وصرف بمعدل ٧٥٠ مليما للفدان منها ٥٠٠ مليم للري و ٢٥٠ مليما للصرف | — | — | — | — | — | — |
| احتياطي لأعمال غير منظورة واحتمال فروقات في التقدير... | ٨٥٠ر٠٠٠ | ٤٠٠ر٠٠٠ | تحسين أراض مزروعة حالا بري وصرف رديء بشمال الدلتا . | ١٦٠ر٠٠٠<br>١٠٠ر٠٠٠ | زيادة الضريبة الموقتة بالمعدل المذكور أعلاه<br>أجور صرف بمعدل ٢٥٠ مليما للفدان | ١٢ر٠٠٠ر٠٠٠ | زيادة الثمن بمعدل ٣٠ جنيها للفدان الواحد | ١ر٠٠٠ر٠٠٠ | على أساس زيادة قنطار واحد قطنا في محصول الفدان و ١/٢ ضريبة أرز بالثمن أعلاه | ١ر٢٠٠ر٠٠٠ | زيادة في الأراضي المزروعة والتي سيدخل عليها التحسين بمعدل ٣ جنيهات للفدان سنويا |
| الجملة ... ... | ٢٤ر٠٠٠ر٠٠٠ | ١ر١٥٠ر٠٠٠ | ٧٥٠ر٠٠٠ فدان تحويل وإصلاح<br>٤٠٠ر٠٠٠ فدان تحسين ري وصرف | ٨٩٥ر٠٠٠ | | ٤٣ر٥٠٠ر٠٠٠ | | ٥ر٧٠٠ر٠٠٠ | | ٤ر١٠٠ر٠٠٠ | |

ملاحظة — وقفنا في تقدير الفوائد التي تعود على خزينة الدولة عند حد الضرائب العادة وأجور الري والصرف المراد تحصيلها . أما الايراد السنوي الناتج من إيجار أراضي الحكومة بعد إصلاحها ومساحتها ٢٠٠ر٠٠٠ فدان ويقدر بمبلغ ٦٠٠ر٠٠٠ جنيه سنويا بخلاف ما سيزيد في رأس المال ويقدر بمبلغ ٦ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه بمعدل ٣٠ جنيها للفدان الواحد، فاننا اكتفينا بالاشارة إليه على حدة في هذه الملاحظة :

| | جنيه |
|---|---|
| جملة التكاليف... ... ... ... ... ... ... ... ... ... ... ... ... ... ... ... ... | ٢٤ر٠٠٠ر٠٠٠ |
| الفوائد التي تعود على الخزينة ... ... ... ... ... ... ... ... ... ... ... ... ... | ٨٩٥ر٠٠٠ |
| النسبة المئوية (فوائد الخزينة إلى جملة التكاليف) ... ... ... ... ... ... ... ... | ٣ر٧ ٪ |
| زيادة محصول الأراضي المنتفعة في السنة (تحويل وإصلاح) ... ... ... ... ... ... | ٥ر٧٠٠ر٠٠٠ |

| | جنيه |
|---|---|
| النسبة المئوية (زيادة المحصول إلى جملة التكاليف)... ... ... ... ... ... ... ... ... | ٢٤ ٪ |
| زيادة محصول الأراضي المنتفعة في السنة (تحويل وإصلاح) + المساحة الصيفية الحالية بعد تحسينها ... | ١١ر٩٥٠ر٠٠٠ |
| النسبة المئوية (زيادة المحصول الكلي إلى جملة التكاليف) ... ... ... ... ... ... ... | ٥٠ ٪ |

ووزارة الأشغال بعد بسط البيان السابق ترجو المجلس المحترم :

أولا — الموافقة المبدئية على السياسة العامة للوزارة طبقا لما جاء بهذه المذكرة .

ثانيا — التصريح بتحضير الرسومات التفصيلية والمقايسات وإعلان المناقصة وتحضير العقد لتعلية خزان أسوان لمنسوب ١٢٣ مترا ( ظهر الطريق ) .

ثالثا — التصريح بمفاوضة السر مردوخ ما كدونالد ليكون مهندسا استشاريا للتعلية متى قبل توصيات اللجنة الدولية طبقا للقواعد والاجراءات الجارى عليها العمل بالوزارة فيما يماثل هذه الشؤون .

رابعا — الموافقة على كشف الموظفين المرفق بهذه المذكرة والتصريح للوزارة بانتخاب العدد اللازم من المهندسين لملء هذه الوظائف بعد الاتفاق مع المالية .

خامسا — اعتماد مبلغ إجمالى قدره ٣٫٨٠٠٫٠٠٠ جنيه لتعلية الخزان تقسم على ثلاث سنوات مقدرة للتنفيذ ابتداء من سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ على أن تتقدم الوزارة بمذكرة مستقلة لطلب الاعتماد اللازم لهذا العام إن رؤى لذلك ضرورة .

سادسا — إحاطة المجلس علما بأن الوزارة ستتقدم عما قريب بطلب اعتمادات الأعمال وتعيين الموظفين اللازمين لمشروع جبل الأولياء والأعمال الداخلية المترتبة على زيادة الايراد الصيفى من المياه .

ومرفق بهذا نسخة من تقرير اللجنة الدولية بالرسومات التى وضعتها اللجنة وملخصة باللغة الانجليزية وعشر صور من الترجمة العربية بدون رسومات ؟

القاهرة فى ٧ يناير سنة ١٩٢٩

وزير الأشغال العمومية

عبد القوى — محمد عثمان — ابراهيم فهمى كريم

## بيان الموظفين اللازمين لتعلية خزان أسوان والتعويضات ومناطقها

### الفنيون

| عدد | الوظيفة | ملاحظات |
|---|---|---|
| ١ | مهندس مقيم ... ... ... ... | الادارة العامة للتعلية من الوجهة الفنية والادارية |
| ١ | مساعد مهندس مقيم ... ... | |
| | تفتيش الاعمال البنائية : | |
| ١ | رئيس مقتشين ... ... ... | |
| ١ | مساعد الرئيس ... ... ... | |
| ٧ | ملاحظون للمبانى ... ... ... | |
| | تفتيش المواد البنائية : | |
| ١ | مفتش محاجر ... ... ... ... | |
| ١ | « معادن ... ... ... ... | |
| ١ | « لفحص الأسمنت ... | |
| | أعمال المقايس : | |
| ١ | رئيس ... ... ... ... ... | |
| ١ | مساعد الرئيس ... ... ... | |
| ٦ | مساعد مهندس ... ... ... | |
| ١ | رئيس ... ... ... ... ... | الادارة العامة والتعويضات وتحضير وتنفيذ مشروعات المناطق الخاصة بها |
| ١ | مساعد الرئيس ... ... ... | |
| ٢ | مهندسان ... ... ... ... | |
| | قلم الرسم والتصميمات : | |
| ١ | رئيس ... ... ... ... ... | |
| ٢ | رسامان ... ... .. ... | |
| ٢٩ | الجملة | |

ملاحظة — تحديد الدرجات والمرتبات وعدد الأجانب اللازم تعيينهم سيتم بعد الاتفاق مع المالية .

يعتمد ؟ — وزير الأشغال العمومية — المهندس المقيم للتعلية

ابراهيم فهمى كريم — عبد القوى أحمد

٧ يناير سنة ١٩٢٩

## الكتابيون

| عدد | الوظيفة |
|---|---|
| ١ | محاسبجي |
| ١ | مساعد محاسبجي |
| ١ | مخزنجي |
| ٣ | كتبة |
| ٦ | الجملة |

## الخارجون عن هيئة العمال

| عدد | الوظيفة |
|---|---|
| ١٥ | قياسا |
| ١٥ | خفيرا وفراشا |
| ٢٠ | ساعيا مع المهندسين |
| ١٢ | سواق ترولى ونقل ميكانيكى |
| ٨ | مراسلات |
| ٧٠ | الجملة |

يعتمد ما وزير الأشغال العمومية      المهندس المقيم للتعلية
ابراهيم فهمى كريم      عبد القوى أحمد
٧ يناير سنة ١٩٢٩

### المادة ٥٠

وهنالك مسألة أخرى تستدعى أن يفصل فيها توطئة للبحث المستفيض فى الموضوع الذى تعالجه اللجنة ، هذه المسألة هى : هل سد جبل الأولياء يكون حكمه حكم ترعة الجزيرة سواء بسواء من حيث الأولوية فى الحق وإن لم يكن الأول فى السبق لعدم إنجاز شيء منه حتى الآن ؟ ولما كان سد جبل الأولياء وترعة الجزيرة من أول الأمر حلقتين من سلسلة مشروعات واحدة فقد رأت اللجنة ألا يكون لمشروع الجزيرة ميزة على جبل الأولياء فى الانتفاع بالزيادة فى إيراد الماء بل يسوى بينهما فى حق الأسبقية ، وينتج عن ذلك الرأى أن السودان ينبغى له ألا يألو جهدا فى تسهيل مهمة إقامة سد جبل الأولياء ، وقد افترضت اللجنة أن هذا التسهيل من جانب السودان كائن .

---

### المادة ٥٧

ومع مراعاة ما جاء بالفقرة السابقة ترى اللجنة مستطاعا فى زمن الفيضان أن تؤخذ عند سنار المقادير الاضافية على أن يكون أخذها من أول أغسطس. فان أول أغسطس عند سنار يقابل تقريبا ٢٥ أغسطس عند قناطر الدلتا ، وفى هذا التاريخ الأخير تكون زيادة الفيضان قد توطدت وترع الوجه البحرى قد وصلت إلى منسوبها الكامل ، وتشير اللجنة بأن يكون أخذ هذه المقادير الاضافية تدريجيا .

( ٤ )

## قرار مجلس النواب

### إحالة مشروع القانون باعتماد إنشاء خزان جبل الأولياء إلى لجنة خاصة لدراسته

### ٢ — المناقشة التى جرت بجلسة ٣ فبراير سنة ١٩٣٢

كتاب من وزارة الأشغال ونصه :

"حضرة صاحب المعالى رئيس مجلس النواب .

أتشرف بأن أرسل إلى معاليكم مع هذا مرسوما بمشروع قانون باعتماد إنشاء خزان جبل الأولياء ومعه صورة المذكرة التى رفعت لمجلس الوزراء وملحقاتها رجاء عرضه على المجلس .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،"

وزير الأشغال العمومية

٣٠ يناير سنة ١٩٣٢ — ابراهيم فهمى كريم"

الرئيس — لهذا المرسوم ناحيتان ناحية تتعلق بلجنة الأشغال وأخرى تتعلق بلجنة المالية ، فعلى أية لجنة ترون حضراتكم إحالته ؟

حضرة النائب المحترم عبد الرحمن البيلى — أرى — كسبا للوقت — إحالة هذا المرسوم على كل من لجنتى الأشغال والمالية فى وقت واحد لتبحثه لجنة المالية من ناحيته المالية وتبحثه لجنة الأشغال من ناحيته الفنية .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — إن هذا المشروع أكبر من أن يوكل بحثه إلى لجنة واحدة نظرا لأهميته الخاصة بالنسبة للجيل الحاضر والأجيال المقبلة لذلك أرجو أن يخص المجلس هذا المشروع بكل عناية وأقترح أن يحال على لجنة خاصة طبقا للمادة ٣٩ من قانون النظام الداخلى للبرلمان .

ومما لا جدال فيه أن لجنة المالية لديها من الأعمال الكثيرة أثناء نظرها ميزانية الدولة ما يجعل اهتمامها بمشروع حيوى كبير كهذا إما معطلا لعملها العادى أو مقللا للأهمية التى يجب أن تقترن ببحث هذا المشروع وبيننا كثيرون ممن تؤهلهم معلوماتهم ومؤهلاتهم الخاصة للاشتراك فى بحث هذا المشروع البحث التفصيلى من نواحيه المالية والسياسية والفنية .

غير أن بحث هذا المشروع البحث الوافى يستوجب الاستعانة بالفنيين والاسترشاد بآرائهم وليس بيننا من يدعى العلم الكافى للبحث فى دقائق هذا المشروع .

لهذا أرجو أن يعطى المجلس لتلك اللجنة الخاصة السلطة الكافية للاسترشاد بآراء كل من ترى لزوما لسماع رأيه أو لاستشارته فقد كان لمعالى اسماعيل سرى باشا — مثلا — رأى له قيمته فى تأييد هذا المشروع وله من الآراء الهندسية ما قد يكون من المصلحة أن تطلع عليها تلك اللجنة إتماما للبحث .

حضرة النائب المحترم محمد سليم جابر — أرى أن يحال هذا المشروع أولا على لجنة الأشغال لبحثه من وجهته الفنية . إذ ربما ترى هذه اللجنة رفضه وإذن لا يكون هناك محل لاحالته على لجنة المالية .

حضرة النائب المحترم حسن حسنى — عرض معالى الرئيس على المجلس إحالة هذا المشروع على لجنتى الأشغال والمالية أو على إحداهما لبحثه من ناحيتيه الفنية والمالية ولكن حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك يرى إحالته على لجنة خاصة ولم يكتف حضرته بذلك بل طلب من المجلس أن يعطى لها سلطة الاستعانة بالفنيين والاسترشاد بآرائهم .

صحيح أن مشروع جبل الأولياء له أهميته كما وصفه حضرة النائب المحترم وأنه يهم هذا الجيل والأجيال المقبلة . ولكن أرجو يا حضرات النواب أن تلاحظوا أن اللجان قد شكلت من بين اعضاء هذا المجلس للنظر فى مثل هذه المسائل المهمة وما قد يعلوها أو يقل عنها أهمية فلا يصح والحالة هذه أن نسجل على أنفسنا أننا نستعين باجراءات استثنائية فى ظروف عادية .

وإذا كانت أهمية هذا المشروع ترجع إلى قيمة المال الذى سيصرف عليه وهى حوالى أربعة ملايين من الجنيهات فان ميزانية الدولة التى تبحثها لجنة المالية تقدر بأربعين مليونا من الجنيهات .

لذلك اوافق على ما عرضه معالى الرئيس من إحالة هذا المشروع على لجنتى المالية والأشغال لبحثه ، الواحدة بعد الأخرى ، أو فى وقت واحد .

وبما أن القانون أعطى لكل عضو حق الاتصال باللجان وحضور جلساتها فأرى أن كل عضو منا يستطيع أن يبحث المشروع ويستعين فى بحثه بآراء من يرى من الفنيين وأن يرجع إلى الكتب الفنية التى تساعده فى هذا البحث وبعد ذلك يدلى برأيه إلى اللجنة التى يحال عليها المشروع .

وقد راجعت المادة ٣٩ من قانون النظام الداخلى للبرلمان فوجدت أنها تنص على ما يأتى :

"فى مبدأ كل دور من أدوار الانعقاد العادية وبعد تشكيل المكتبين النهائيين للمجلسين يعقد كل منهما اللجان الدائمة ......

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — اقترحت تشكيل لجنة خاصة لبحث هذا المشروع طبقا للفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون النظام الداخلى للبرلمان ونصها :

"ويجوز لكل من المجلسين أن يعين بحسب مقتضيات الحالة لجانا خاصة لأغراض معينة "

حضرة النائب المحترم حسن حسنى — إن فكرة حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك إنما يؤخذ بها إذا لم تكن بالمجلس لجان مختصة بنظر الموضوع . أما المشروع المعروض علينا اليوم فشأنه شأن المشاريع الأخرى التى تعرض على المجلس .

حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات — إن الأمر أهون من هذا بكثير فالمشروع كما ذكر حضرة النائب المحترم عبد الرحمن البيلى ناحيتان ناحية فنية تختص بنظرها لجنة الأشغال وأخرى مالية تختص ببحثها لجنة المالية فالواقع أنه يجب أن يبحث المشروع بواسطة اللجنتين . لجنة الأشغال ولجنة المالية .

أعترض على إحالة المشروع على لجنة المالية بأن لديها أعمالا كثيرة تتناول بحث الميزانية وأن بحث هذا المشروع قد يعوقها عن نظر الميزانية ولكن الأمر بخلاف ذلك لأن لجنة المالية مضطرة عند نظر الميزانية إلى بحث مشروع خزان جبل الأولياء لاشتمال الميزانية على اعتماد مبلغ لهذا الغرض . فهى بطبيعة الحال لاتقر الاعتماد أو ترفضه إلا بعد بحث المشروع من وجهتيه الفنية والمالية .

وقد كان من الممكن ألا يعرض مشروع خزان جبل الأولياء على حضراتكم إلا مع الميزانية ولكن الحكومة رأت — لأهمية المشروع — أن تعرضه مستقلا حتى يبحثه المجلس بصفة خاصة والذى أراه هو أن يحال المشروع على لجنة الأشغال و لجنة المالية معا فى وقت واحد فتبحثه كل منهما الأولى من الوجهة الفنية والثانية من الوجهة المالية وبعد انتهاء كل لجنة منهما من بحثه تجتمعان معا لتكوين رأى نهائى يقدم إلى المجلس للبت فيه .

تنص المادة ٣٩ من المرسوم بقانون الخاص بالنظام الداخلى للبرلمان على أنه يجوز لكل من المجلسين أن يعين بحسب مقتضيات الحاجة لجانا خاصة لأغراض معينة ولا شك فى أن هذه اللجان تشكل من حضرات أعضاء المجلس ولا تمنع النظم الداخلية أى نائب من حضور جلسات هذه اللجان فلكل عضو من حضراتكم يريد الاشتراك فى بحث المشروع أو له ملاحظات عليه أو يود الالمام بأى نقطة منه أن يحضر جلسات لجنة الأشغال أو لجنة المالية عند بحث هذا المشروع . وأرجو أن يحضر جلسات هاتين اللجنتين كثير من حضراتكم حتى يقتل الموضوع بحثا وحتى تلموا بكل نواحيه وتستخلصوا النتيجة النافعة لمصلحة البلاد .

(تصفيق) .

لهذا أرجو أن توافقوا على إحالة المشروع على اللجنتين معا لتبحثه كل منهما فى دائرة اختصاصها ثم يعرض على حضراتكم نتيجة بحثهما وللمجلس الكلمة الأخيرة .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — للمشروع المعروض على حضراتكم أوجه مختلفة إذ يجب بحثه من الوجهة السياسية والزراعية والمالية والاقتصادية ومن الوجهة الفنية على الأخص .

لم يعرض ياحضرات النواب من عهد إنشاء المجالس النيابية مشروع كهذا تناول كل هذه النواحى المختلفة وقد رأت الحكومة أن تعرض مشروع خزان جبل الأولياء على حضراتكم مستقلا لأهميته الخاصة مع أنه كان من الممكن نظره أثناء بحث الميزانية فلذلك يجب أن تبحثه لجنة مستقلة نظرا لهذه الأهمية الخاصة ولكى يتسنى درسه دراسة تامة ، وما دام هذا المشروع يتناول جملة مباحث فلا يمكن أن تقول إن احدى اللجان يمكنها أن تبحثه من كل هذه النواحى فمثلا يصح للجنة المالية أن تبحثه من الوجهه المالية وللجنة الأشغال أن تنظره من الوجهة الفنية ولكن يوجد بجانب هاتين الناحيتين مسألة سياسية وأخرى زراعية لا يمكن للجنتى الأشغال والمالية أن تبحثهما البحث الوافى وقد احتاط المشرع لمثل هذه الحالة فورد فى المادة ٣٩ من القانون الخاص بالنظام الداخلى للبرلمان أنه " يجوز لكل من المجلسين أن يعين بحسب مقتضيات الحاجة لجانا خاصة لأغراض معينة" .

ولا شك فى أن هذا النص ينطبق تماما على مثل هذه الحالة ولا أرى مانعا من تشكيل هذه اللجنة الخاصة من بعض أعضاء لجان المالية والأشغال والخارجية والزراعة حتى يتيسر بحث الموضوع من كل نواحيه ولايمكن الأخذ بالرأى القائل بأنه يمكن الاستغناء عن تشكيل لجنة خاصة بحضور من يريد من حضرات النواب جلسات لجنتى المالية والأشغال عند نظرهما المشروع إذ لو أخذنا به لانتهينا إلى نتيجة غير معقولة وهى أن يكتفى المجلس بتشكيل لجنة واحدة ارتكانا على أن لكل نائب الحق فى حضور جلساتها — فاذا كان بحث مشروع خزان جبل الأولياء يقتضى النظر فيه من نواح عديدة فما المانع من تشكيل لجنة خاصة تجمع الاخصائيين من جميع اللجان لأهمية الموضوع ولا يمكن أن يعد ذلك طعنا فى رجال اللجان .

لقد رأت الحكومة أهمية هذا المشروع فعرضته علينا مستقلا وفى هذا ما يؤيد فكرة تشكيل لجنة خاصة لبحثه .

حضرة النائب المحترم ابراهيم دسوقى أباظه — لقد أبدى حضرة الزميل المحترم حافظ رمضان بك ما كنت أريد أن أقوله ولكنى ألاحظ أن بعض حضرات النواب ومنهم حضرة الأستاذ حسن حسنى لايعطون لهذا المشروع الأهمية اللائقة به مع أنه فى منتهى الخطورة . فاذا كانت اللجان الخاصة لا تؤلف لمثل هذا الموضوع فتى تؤلف ؟ قال سعادة وزير المواصلات إن الحكومة عرضت هذا المشروع مستقلا لأهميته فلماذا لا تشكل لجنة خاصة مستقلة لبحثه — وما الذى يضير الحكومة أو المجلس من تشكيل لجنة خاصة تضم من يأنس فى نفسه كفاءة لدرس هذا المشروع وبذلك يدرس دراسة تامة ناضجة ونتفادى كل انتقاد فى المستقبل .

لذلك أؤيد اقتراح حضرتى النائبين المحترمين وهيب دوس بك وحافظ رمضان بك وأخالف الحكومة فيما ذهبت إليه .

حضرة النائب المحترم عبد الرحمن البيلى — أرى أن المسألة لاتحتاج إلى كل هذه المناقشة الطويلة فالغرض الذى يرمى إليه حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك لا يتحقق مطلقا إلا على مقتضى النظام الدستورى الانجليزى حيث يجتمع مجلس العموم بكامل هيئته كلجنة ويشترك الأعضاء جميعا فى المناقشة ولكن هذا النظام لا وجود له لدينا بل يقضى النظام هنا بتشكيل لجان مختلفة تبحث المشروعات التى تحال عليها والذى أراه أن إحالة المشروع على لجنتى المالية والاشغال يغنى عن تشكيل لجنة خاصة . ففى لجنة المالية المهندس والمزارع والمالى والاقتصادى ، وفى لجنة الأشغال الكفايات الكفيلة ببحث الموضوع بحثا تاما من وجهته الفنية .

حضرة النائب المحترم على على بسيونى — وما الضرر من تشكيل لجنة خاصة ؟

حضرة النائب المحترم عبد الرحمن البيلى — إذا شكلنا لجنة خاصة فانها ستشكل من بعض حضرات أعضاء اللجان المختلفة ولا شك أن فى ذلك تعطيلا لعملها ويكفى أن يدرس الموضوع فى لجنتى المالية والأشغال .

حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات — أريد أن أصحح عبارة وردت على لسان حضرة النائب المحترم ابراهيم دسوقى أباظه إذ قال إنه يؤيد رأى حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك ويخالف ماذهبت إليه الحكومة وإنى أصرح أنه لا يضير الوزارة مطلقا نظر المشروع سواء فى لجنة الأشغال وحدها أو فى لجنة المالية أو فيهما معا أو فى لجنة خاصة لأنه لاشأن للحكومة فى هذا إذ الكلمة الأخيرة للمجلس .

(تصفيق) .

ولكن ربما يكون الأخذ بما قلته أكثر فائدة مما يرمى إليه حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك فلنفرض أن اللجنة الخاصة شكلت من خمسة عشر عضوا أو عشرين أو ثلاثين مثلا وكان فى المجلس آخرون يرون فى أنفسهم الكفاية لبحث هذا المشروع ومن الواجب أن ينضموا إلى هذه اللجنة فماذا يكون الحكم فى هـذه الحالة ؟ أرى أنه لامانع من أن يحضر أى نائب يريد أن يشترك فى بحث هذا الموضوع جلسات لجنتى المالية والأشغال ويدرس الموضوع دون الاعتماد على ماتقرره احدى اللجنتين فقد تكون اللجنة مخطئة أو مصيبة فى رأيها وله أن يعارض رأى اللجنة عند عرض تقريرها على المجلس وله تمام الحرية فى أن يعزز وجهة نظره بالبراهين والأدلة والمجلس يزن بين الرأيين وله الكلمة الأخيرة .

(تصفيق) .

وأكرر أنه لايضير الحكومة مطلقا أن يحيل المجلس هذا المشروع على لجنة الأشغال أو لجنة المالية أو لجنة خاصة إنما يهمها المحافظة على الاجراءات والمحافظة على اختصاص لجان المجلس .

( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم توفيق حسن المكاوى — إن مشروع خزان جبل الأولياء المعروض على حضراتكم الآن من أهم المشروعات التى يجب أن يعنى ببحثها بحثا وافيا — وإنى أرى أن يتناوله المجلس بالبحث من الوجهة السياسية قبل إحالته على أية لجنة — لأن الحكومة الانجليزية التى وضعت يدها على السودان واحتفظت بادارته .

(ضجة) .

لازلت أقول بضرورة بحث هذا المشروع من الوجهة السياسية كما يجب على ذوى الحصافة أمثالنا .

(ضحك وتصفيق) .

حضرة النائب المحترم أحمد رشدى — كلنا نسلم بخطورة هـذا المشروع كما أن الحكومة تسلم معنا بذلك ولهـذا عرضته علينا مستقلا وقد كان فى استطاعتها أن تكتفى بعرضه مع الميزانية لذلك أؤيد اقتراح حضرتى النائبين المحترمين وهيب دوس بك وحافظ رمضان بك لأن تشكيل لجنة خاصة لنظر هذا المشروع لا يمنع ذوى الكفايات من أعضاء لجنتى الأشغال والمالية من حضور جلساتها والموضوع له خطورته ويجب أن يدرس ويستوفى بحثا ولا شك أن فى نظره فى لجنتين مختلفتين عدم توحيد للجهود ولكن إذا نظرته لجنة واحدة كان عملها منتجا ومفيدا لذلك أؤيد الرأى القائل بتشكيل لجنة خاصة .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — آسف لأن ملاحظاتى هى التى أثارت كل هذا الخلاف ويسرنى من جهة أخرى أن الخلاف قام بالفعل لأن باحتكاك الآراء يتبين الصواب .

وقد ساءنى أن يعتقد الأستاذ حسن حسنى أن فيما عرضته انتقاصا من شأن اللجان القائمة وعدم ثقة بها . ولو أن فى كلام سعادة وزير المواصلات تعقيبا على رأى الأستاذ ما أخجل تواضعنا .

أنا لا أدعى — وأنا عضو فى لجنة الخارجية — أنى أعرف عن المسائل الهندسية ما يعرفه الأعضاء المهندسون، ولا أظن أن المزارعين من حضرات الأعضاء يدعون أنهم يعرفون من القانون ما أعرفه فالقول بأن كل عضو يعرف عن كل موضوع ما يسمح له بأن يحكم فيه حكما صائبا — فيه مجازفة وفيه إنجحاف للتواضع .

إن المشروع المعروض عليكم له وجهات مختلفة وكلها فى الطبقة الأولى من الأهمية . فهو من الوجهة المالية يتطلب مبلغا لا يستهان به ، ويكون من الخطأ فى القياس أن يقال إنه يحتاج إلى أربعة ملايين من الجنيهات فقط بينما الميزانية كلها وهى تربى على ٣٧ مليون جنيه تعرض على لجنة المالية . إذ ليس فى الميزانية مشروع واحد يستغرق هذا القدر من المال .

على أن المال ليس هو كل شىء فى الموضوع فوجوه الاعتراض والتحبيذ متعددة . وفرق كبير بين أن يجتمع بعض الأعضاء بهيئة لجنة خاصة تنظر فى أمر معين يحملون مسئوليته — وبين أن يحضروا كاعضاء إضافيين فى لجنة لا يشتركون فى تحديد مواعيدها ولا يتاح لهم بغير مجهود استثنائى خاص أن يتصلوا بأعضائها ليعرفوا تطورات المواعيد التى سيطرح فيها الموضوع أمامها. إن تخصيص عدد من الأعضاء لنظر مسألة خاصة من شأنه توحيد الجهود وتمحيص المسألة من وجوهها المختلفة .

وإنى أوافق على ما قاله حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك من أن الفقرة الثانية من المادة ٣٩ إنما وضعت لمثل هذه الحالة . فاننا أمام مشروع يتناول مصالح قيمة كبرى ويؤثر فى الأجيال القادمة من الوجهة المالية وسواها فيجب أن نعيره الاهتمام الذى يتناسب مع ضخامته وأثره .

(تصفيق) .

حضرة صاحب المعالى وزير المعارف العمومية — أرى أن التدليل الذى ساقه الأستاذ وهيب دوس بك للتفريق بين أعضاء هـذا المجلس غير صحيح لأن كل عضو شأنه شأن القاضى الذى يطالب منه أن يحكم فى أمر معين ، فلا يجوز له أن يقول إنه لا يعرفه ، بل يجب عليه أن يحكم فيه بما يهديه إليه عقله ويرتضيه ضميره . كما أنه ليس للعضو أن يجاهر بوجوب الاستعانة بالخبراء لأن للمجلس الكلمة العليا والقول الفصل بحسب ما يرى من المصلحة العامة .

وليس هناك محل لانتزاع اختصاص لجنة قبل المجلس أن يعهد إليها بشؤون خاصة لأن عمل اللجان تحضيرى وأولى بالنسبة للمجلس الذى له الكلمة الفاصلة .

وقد أباح القانون لكل عضو أن يحضر جلسات اللجان ويدلى إليها بآرائه كما أباح للجان أن تطلب من الحكومة ما تشاء من الاستعلامات والبيانات. وهذا هو الطريق الوحيد الذى يوصل إلى الحقيقة .

إن كل مرمانا هو ألا يوجد تفريق بين الأعضاء وأن تتبع نصوص الدستور والقانون النظامى .

(تصفيق) .

حضرة النائب المحترم أحمد أبو الفتوح — قد يرى المجلس أن يعرض المشروع على لجنتى الأشغال والمالية . وقد تبدى لجنة الأشغال رأيها فيه بالقبول ويؤيدها المجلس . ثم تأتى لجنة المالية فترفضه ويؤيدها المجلس أيضا . وفى هذه الحالة يكون المجلس قد أبدى رأيين مختلفين فى موضوع واحد .

(ضجة) .

لكن إذا أحيل المشروع على لجنة خاصة فستعرض هذه رأيها مرة واحدة والمجلس يبدى رأيه فيه بصفة قاطعة وأعتقد أن الحكمة من تشكيل لجنة خاصة هى لنظر المشروعات التى تختلف نواحيها فيأمن المجلس من إبداء رأيين متناقضين فى مسألة واحدة .

حضرة النائب المحترم محمود السيد أبو حسين بك — إذا كانت لجنتا المالية والأشغال لاتصلحان لدراسة هذا المشروع فالأحسن حلهما .

(ضجة) .

ليس هناك داع لتشكيل اللجان الدائمة إذا كنا نشكل لجنة خاصة كلما جد أمر .

حضرة النائب المحترم محمد حسن — القاعدة الدستورية الصحيحة هى أن المجلس — فى تحقيق المسائل المعروضة عليه — لا ينظر بعينه إنما بعين لجانه . لهذا أوجب القانون النظامى أن يعين المجلس فى مبدأ كل دور انعقاد عادى اللجان الدائمة اللازمة لفحص الأعمال. ونص بنوع خاص على وجوب انتخاب لجان للمالية والاقتراحات والمحاسبة .

ورأى المشرع أن لا يحرم المجلس من الاستعانة بلجان أخرى — غير التى عنيت بالذات — كلما رأى الحاجة ماسة لذلك . ولهذا أجاز للمجلس — فى الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من القانون النظامى — أن يعين لجانا خاصة لأغراض معينة . فهذه الفقرة إنما جاءت تعقيبا على وجوب تعيين اللجان الدائمة .

فاذا عرض أمر فيه ناحية مالية وأخرى فنية وجب أن يحال أولا على اللجنة الدائمة المختصة وهى لجنة المالية وللمجلس أن يقرر تشكيل لجنة خاصة لبحثه من الوجهة الأخرى. وإنما يجب على كل حال أن يتبع القانون فيما يتعلق باختصاص كل لجنة من اللجان الدائمة لأن هذا الاختصاص يستمر إلى نهاية كل دورة .

وبناء على ذلك أوافق على إحالة المشروع على لجنتى المالية والأشغال (تصفيق).

حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك — أرى أن المسألة المطروحة الآن على المجلس هى من الوضوح بحيث لا تحتمل كل هذا البحث لأن المفروض أن المرجع الأخير فى الحكم هو المجلس — وكل المشروعات التى تعرض على المجلس لها لجان مختصة ببحثها . بناء عليه أرى أن يحال المشروع المطروح أمامنا على اللجنتين اللتين يدخل فى اختصاصهما وهما لجنة المالية ولجنة الأشغال على أن تبحثه كل لجنة أولا على حدة ثم يجتمعان بهيئة لجنة واحدة ويشتركان فى بحثه معا ثم يرفعان للمجلس تقريرا واحدا بنتيجة بحثهما.

(تصفيق) .

حضرة النائب المحترم محمود زكى بك — حقا إن المشروع المطروح علينا الآن من أخطر المشروعات التى قدمت لهذا المجلس وللمجالس النيابية السابقة وهو مشروع قديم يرجع تاريخه إلى عهد وزارة دولة عدلى باشا الأولى . وقد نفذ جزء منه ثم أوقف ثم بحث من جديد فى وزارات متعاقبة فمسألة لها هذه الأهمية يجب أن تنظر لها بعناية خاصة لهذا أنضم إلى رأى الأستاذين وهيب دوس بك وحافظ رمضان بك ورأى أن يعرض المشروع على لجنة خاصة لبحثه من جميع نواحيه وتقديم تقرير بنتيجة بحثها إلى المجلس.

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — تكررت عبارة "الكلمة الأخيرة للمجلس" على لسان بعض حضرات الوزراء والنواب و جميعنا نعرف ذلك ولا نتنازع فيه غير أنه من المقرر أيضا أن المجلس لا يمكنه أن يفصل فى المسائل التى تعرض عليه إلا على ضوء الأبحاث التى تقوم بها اللجان المختصة فكلما كان بحث اللجنة فى مسألة ما وافيا وكلما كانت البيانات التى تقدمها للمجلس صحيحة كاملة كان حكم المجلس فى هذه المسألة صحيحا وتقديره صائبا وأن أول كلمة قلتها فى هذا الموضوع هو أن هذا المشروع له عدة وجهات يجب أن يتناولها البحث ، لهذا يحتم تشكيل لجنة خاصة لبحثه من جميع هذه النواحى .

أما ما ذكره الأستاذ البيلى من أن مجلس النواب البريطانى يجتمع أحيانا بهيئة لجنة لنظر بعض المشروعات الهامة فانه لا يتفق والحالة التى نحن بصددها الآن — لأن الاجتماعات المشار إليها إنما هى وسيلة لنظر تلك المشروعات بصفة سرية وعلى كل حال فان المجلس ينعقد فى هذه الحالة بصفة لجنة لا بهيئة مجلس .

يقول بعض حضرات الأعضاء إن لكل عضو من أعضاء المجلس أن يحضر اجتماع اللجنة المختصة وأن يدلى إليها بآرائه وأن فى هذا ضمانا لاشتراك الجميع فى بحث المشروعات . وليس هذا هو كل المطلوب بل إن الغرض الذى نرمى إليه هو تكوين لجنة خاصة تأخذ على عاتقها نظر المشروع من جميع نواحيه وتبحثه بحثا وافيا يتناسب مع خطورته والمسئولية الملقاة على عاتقها فيه .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد صالح بك — اتفق حضرات النواب الذين تكلموا فى هـذا الموضوع على خطورة المشروع وهذا سبب يدعو إلى زيادة فحصه وتمحيصه وعلى ذلك أرى أن بحثه بمعرفة لجنة واحدة أمر لا يتفق مع ما له من الخطورة والنواحى المختلفة بل يجب أن يحال على لجان متعددة لكى تبحث جميع هـذه النواحى .

(ضجة) .

ورأيى أن يحال المشروع على لجنتى الأشغال والمالية وأن تبحثه لجنة الأشغال أولا ثم يحال على لجنـة المـالية حتى يتمكن من يريد من حضرات الأعضاء حضور جلسات كل من اللجنتين عند نظر المشروع . وإن لنا تمام الثقة بهاتين اللجنتين ولا شك أن بحثهما سيكون وافيا محققا للغرض المنشود .

حضرة النائب المحترم الشيخ عبيد ابراهيم الشاذلى — إن الموضوع المعروض أمامنا خطير وكلنا حريصون على بحثه بدقة وقد اتفق رأى أغلبية حضرات الأعضاء على أن لجنتى المـالية والأشغال هما المختصتان بنظر هذا المشروع. وإذا كان بعض حضرات الأعضاء يرى أن للمشروع نواحى متعددة وعنـدنا عدة لجان يمكنها بحث جميع هذه النواحى — فأرى أن ينتدب عضوان من كل من هذه اللجان لينضما إلى لجنتى المـالية والأشغال ويشتركا معهما فى البحث وبهذا نكون قد ضمنا بحث الموضوع من جميع نواحيه .

حضرة النائب المحترم مصطفى محمود الشوربجى — يلوح لى أن حضرات الزملاء الذين عارضوا فى تشكيل لجنة خاصة قد قدموا الدليل على أنه ليست هناك لجنـة واحدة مختصة بنظر الموضوع فانهم قالوا جميعا إن لجنتى المـالية والأشغال مختصتان ببحثه ومعنى ذلك أنه لا توجد لجنة معينة يمكن اعتبارها مختصة وما دام الأمر كذلك فقد أصبح من الضرورى انتخاب لجنة خاصة .

وبهذه المناسبة أذكر لحضراتكم أنى على استعداد لبحث الموضوع — كنت قـد طلبت بعض مطبوعات قديمة من وزارة المـالية وعند بحثها عثرت على مشروع وضع فى سنة ١٨٩١ تمهيدا لانشاء خزان أسوان . تبينت من هـذا المشروع ياحضرات الزملاء انه بالرغم من مباحث كبار المهنـدسين فانه قد تألفت لجنة من كبار العلماء لدرس هذا المشروع ومع ذلك فان هؤلاء العلماء لم يجدوا غضاضة فى أن يطلبوا تشكيل لجنة عالمية تتكون من مهندس ايطالى وآخر فرنسى وثالث انجليزى ورابع أمريكى — بصفة خاصة — لأن بأمريكا أنهارا كبيرة كنهر النيل — لتبدى رأيها فى الموضوع — أذكر لحضراتكم هذه المسألة ردا على حضرات الزملاء الذين تناولوا موضوع الكرامة ولست أدرى ما دخل الكرامة فى مسألة فنية خصوصا إذا كان الأمر خطيرا يمس المصلحة القومية .

هذا وإنى أرجو — سواء شكلت لجنة خاصة أم لم تشكل — أن تودع فى دفترخانة المجلس جميع التقارير والمشروعات الخاصة بهذا الموضوع ابتداء من سـنة ١٨٨١ بل ومن عهد المغفور له محمد على باشا عند ما فكر فى إنشاء القناطر الخيرية وآمل أن يتكرم معالى الرئيس بطلب هذه المطبوعات كلها للاستنارة بها والاطلاع عليها .

(تصفيق) .

حضرة النائب المحترم فريد فخر الدين — لا أريد أن أكرر ما قاله حضرات زملائى عن خطورة هذا المشروع فخطورته لا تحتاج إلى دليل وإنمـا لى ملاحظة بسيطة لا أرى بدا من الاشارة إليهـا وهى أن لجنة المـالية — قدمت بجلسة ١٨ يناير سـنة ١٩٣٢ للمجلس اقتراحا طلبت فيه ضم أعضاء جدد إليها لكثرة الأعمال المحالة عليها — ومع ثقتى بحضرات أعضاء هـذه اللجنة وكفايتهم إلا أن هذا لا يمنعنى من القول بأنه لا يتسنى لهـا أن تبحث الميزانية وهذا المشروع الخطير فى آن واحد .

حضرة النائب المحترم محمد حسن — هذا المشروع جزء من الميزانية .

حضرة النـائب المحترم فريد فخر الدين — هذا المشروع له أهمية خاصة فيجب أن تؤلف لبحثه لجنة خاصة خصوصا وأن حضور حضرات النواب فى اللجان التى ليسوا أعضاء فيها لا يعطيهم حق الاشتراك فى مداولاتها أو إبداء أية ملاحظة كما جاء فى المـادة ٤٣ من قانون النظام الداخلى للبرلمـان ولهذا أؤيد الرأى القائل بتشكيل لجنة خاصة .

الرئيس — بما أنه لم يبق من يطلب الكلمة فلذلك أعلن اقفال باب المناقشة. هذا وقد قدم اقتراح من عشرين عضوا هذا نصه :

نقترح لخطورة وأهمية موضوع مشروع خزان جبل الأوليـاء أن تشكل لجنة خاصة من المجلس لبحثه من جميع نواحيه ونقترح أن تفوض هذه اللجنة الاستعانة بآراء من ترى من المصلحة الاستعانة بآرائهم .

فالموافق على هذا الاقتراح يقف .

وقف عدد من حضرات الأعضاء لم تتعين معه الأغلبية من الأقلية .

الرئيس — إذن نأخذ الرأى بطريقة عكسية فغير الموافق على هذا الاقتراح يقف .

وقف عدد من حضرات الأعضاء لم تتبين معه الأغلبية من الأقلية .

الرئيس — نظرا للشك فى النتيجة سيؤخذ الرأى بالمناداة بالاسم .

وبأخذ الرأى بهـذه الطريقة أسفرت النتيجة عن قبول الاقتراح بأغلبية

٥٧[1] صوتا ضد ٥٦[2] صوتا .

( تصفيق من المؤيدين ) .

---

[1] بيان الآراء التى أخذت بالنداء بالاسم ووافقت على تشكيل لجنة خاصة لنظر مشروع خزان جبل الاولياء .

( ١ ) حضرة النائب المحترم محمود عباسى بك ، (٢) حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك ، (٣) حضرة النائب المحترم أحمد رشدى ، ( ٤ ) حضرة النائب المحترم على عبد الرازق بك ، (٥) حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك ، (٦) حضرة النائب المحترم محمود أسعد ، ( ٧ ) حضرة النائب المحترم عبد السلام حدايه بك ، (٨) حضرة النائب المحترم محمود زكى بك ، (٩) حضرة النائب المحترم حسن البنانى بك ، (١٠) حضرة النائب المحترم محمد عزيز محمد أباظه ، (١١) حضرة النائب المحترم محمود محمد الألفى بك ، (١٢) حضرة النائب المحترم ابراهيم دسوق أباظه ، (١٣) حضرة النائب المحترم سليمان اسماعيل أباظه ، (١٤) حضرة النائب المحترم فريد فخر الدين ، (١٥) حضرة النائب المحترم الشيخ سليمان محمد خضر ، (١٦) حضرة النائب المحترم حسن السيد واكد بك ، (١٧) حضرة النائب المحترم توفيق حسن المكاوى ، (١٨) حضرة النائب المحترم عبد الفتاح نور ، (١٩) حضرة النائب المحترم عبد المجيد عطيه ، (٢٠) حضرة النائب المحترم الحاج عبد الرحمن عفيفى حسن ، (٢١) حضرة النائب المحترم عبد الحميد عمر بك ، (٢٢) حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجى ، (٢٣) حضرة النائب المحترم محمد فهيم القيعى ، (٢٤) حضرة النائب المحترم أحمد محمد الشاذلى ، (٢٥) حضرة النائب المحترم محمد مصطفى رجب ، (٢٦) حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحميد سعيد ، (٢٧) حضرة النائب المحترم أحمد أبو الفتوح ، (٢٨) سعادة النائب المحترم سراج الدين شاهين باشا ، (٢٩) حضرة النائب المحترم عبد اللطيف حلمى غنام بك ، (٣٠) حضرة النائب المحترم عبد العزيز عبد اللطيف الصوفانى ، (٣١) حضرة النائب المحترم محمود مبروك الجيار ، (٣٢) حضرة النائب المحترم محمد زكى صالح بك ، (٣٣) حضرة النائب المحترم مصطفى عبد الله المنياوى بك ، (٣٤) حضرة النائب المحترم شعبان الكاتب ، (٣٥) حضرة النائب المحترم عبد الحميد البرادعى بك ، (٣٦) حضرة النائب المحترم على على بسيونى ، (٣٧) حضرة النائب المحترم عبد السلام رجب باشه ، (٣٨) حضرة النائب المحترم حفناوى الزمر بك ، (٣٩) حضرة النائب المحترم الشيخ ابراهيم عبد الله اللعى ، (٤٠) حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى ، (٤١) حضرة النائب المحترم أمين عامر ، (٤٢) حضرة النائب المحترم على العباسى ، (٤٣) حضرة النائب المحترم معوض ابراهيم جاد المولى بك ، (٤٤) حضرة النائب المحترم عبد المجيد سيف النصر بك ، (٤٥) حضرة النائب المحترم محمد مصطفى عمر بك ، (٤٦) حضرة النائب المحترم الشيخ على عبد الناصر ، (٤٧) حضرة النائب المحترم ابراهيم الهلالى بك ، (٤٨) حضرة النائب المحترم ابراهيم غزالى بك ، (٤٩) حضرة النائب المحترم أبو المجد بدوى محمد عبد الآخر ، (٥٠) حضرة النائب المحترم عبد الرءوف أحمد الضبع ، (٥١) حضرة النائب المحترم أمين سيد همام ، (٥٢) حضرة النائب المحترم محمد حماده الشريف بك ، (٥٣) حضرة النائب المحترم يحيى سليم أبو سحلى ، (٥٤) حضرة النائب المحترم ابراهيم حسن محمد السيد ، (٥٥) حضرة النائب المحترم جمعه محمد حمد يحيى ، (٥٦) حضرة النائب المحترم فكرى الصغير (٥٧) حضرة النائب المحترم عبد الراضى العمارى ،

[2] بيان الآراء التى أخذت بالنداء بالاسم ولم توافق على تشكيل لجنة خاصة لنظر مشروع خزان جبل الأولياء .

( ١ ) حضرة النائب المحترم محمد حسن ، ( ٢ ) حضرة النائب المحترم حسن حسنى ، (٣) حضرة النائب المحترم الدكتور عبد العزيز نظمى بك ، ( ٤ ) حضرة النائب المحترم محمود الطوير بك ، (٥) حضرة النائب المحترم عبد الحليم جميعى بك ، (٦) حضرة النائب المحترم على حسن احمد ، ( ٧ ) حضرة النائب المحترم عبد العزيز هندى بك ، (٨) حضرة النائب المحترم مأمون اسماعيل بك ، (٩) حضرة النائب المحترم الدكتور محمد صالح بك ، (١٠) حضرة النائب المحترم اسماعيل فهمى الشلقانى بك ، (١١) حضرة النائب المحترم حسين مصطفى خليل بك ، (١٢) حضرة النائب المحترم عبد المعطى حسين مصطفى بك ، (١٣) حضرة النائب المحترم عبد المجيد محمود نافع ، (١٤) حضرة النائب المحترم محمد لبيب قوره بك ، (١٥) حضرة النائب المحترم مصطفى فوده ، (١٦) حضرة النائب المحترم رضوان عبد الوهاب محمد عقده ، (١٧) حضرة صاحب المعالى الدكتور محمد توفيق رفعت باشا ، (١٨) حضرة النائب المحترم ابراهيم مراد أبو سعده ، (١٩) حضرة النائب المحترم حسن احمد كسيبه ، (٢٠) حضرة النائب المحترم كامل حسن زايد ، (٢١) حضرة صاحب المعالى محمد حلمى عيسى باشا ، (٢٢) حضرة النائب المحترم شاهين شاهين الجنزورى ، (٢٣) حضرة النائب المحترم محمود السيد ابو حسين بك ، (٢٤) حضرة النائب المحترم عبد المنعم رسلان بك (٢٥) حضرة النائب المحترم حافظ مصطفى الشيتى ، (٢٦) حضرة النائب المحترم أمين الملوانى ، (٢٧) حضرة النائب المحترم الشيخ سليمان بيومى نصار ، (٢٨) حضرة النائب المحترم الشيخ عبيد ابراهيم الشاذلى ، (٢٩) حضرة النائب المحترم محمد محفوظ الفار ، (٣٠) سعادة النائب المحترم محمد علام باشا ، (٣١) حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك ، (٣٢) حضرة النائب المحترم عبد الرحمن البيلى ، (٣٣) حضرة النائب المحترم الشيخ سليمان محمد عصفور ، (٣٤) حضرة النائب المحترم الشيخ عبد الرحيم على عبد الواحد ابو اسماعيل ، (٣٥) حضرة النائب المحترم مصطفى صدق ، (٣٦) حضرة النائب سيد احمد سيد احمد القط (٣٧) حضرة النائب المحترم فؤاد حسنين ، (٣٨) حضرة النائب المحترم محمد فريد حسنى ، (٣٩) حضرة النائب المحترم حسن الجمل بك ، (٤٠) حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل ، (٤١) حضرة النائب المحترم ابو سيف على كساب بك ، (٤٢) حضرة النائب المحترم محمد قطب عبد الله ، (٤٣) حضرة النائب المحترم محمد سليم جابر ، (٤٤) حضرة النائب المحترم نجيب عريان بك ، (٤٥) حضرة النائب المحترم الشيخ محمد ابو زيد طنطاوى ، (٤٦) حضرة النائب المحترم عبد القوى أحمد معبد بك ، (٤٧) حضرة النائب المحترم ابراهيم عبد المال المليجى بك ، (٤٨) حضرة النائب كيلانى محمد دكرورى ، (٤٩) حضرة النائب المحترم عبد الحميد حسين جاويش ، (٥٠) حضرة النائب المحترم مصطفى عاكف بك ، (٥١) حضرة النائب المحترم محمد على ، (٥٢) حضرة النائب المحترم عبد الله الملوم بك ، (٥٣) حضرة النائب المحترم مصطفى سيف النصر بك ، (٥٤) حضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا ، (٥٥) حضرة النائب المحترم مدنى حسين حزين ، (٥٦) حضرة النائب المحترم صالح محمد أمين مشالى ،

الرئيس — يحسن تأجيل انتخاب اللجنة الخاصة التي وافق المجلس على تشكيلها لبحث هذا المشروع إلى جلسة الغد حتى تتفق الأحزاب فيما بينها على الأعضاء الذين يمثلونها في هذه اللجنة فهل توافقون على ذلك ؟

( موافقة عامة ) .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — أرى — تكملة للفكرة — أن يبدي للمجلس أن الغرض الذي أرمي إليه لا يتحقق إذا تكونت اللجنة من عدد كبير من حضرات الأعضاء لأن مهمة اللجنة ستكون درس أوجه النظر المختلفة وبحث الموضوع من جميع نواحيه وهذا البحث يضعف جدا إذا كان عدد أعضاء اللجنة كثيرا لأن كثيرا منهم سيتغيب عند الانعقاد فأرجو من المجلس أن يختار لهذه اللجنة عددا قليلا من الأعضاء .

الرئيس — نظرا لأنه قد تقرر تأجيل انتخاب أعضاء اللجنة إلى الغد يحسن بحضرة النائب المحترم أن يؤجل كلامه في هذا الصدد إلى الجلسة المقبلة .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — وهو كذلك .

## (ب) إجراء عملية انتخاب اللجنة الخاصة وإعلان النتيجة بجلسة ٢٢ فبراير ١٩٣٢

الرئيس — ننتقل إلى انتخاب أعضاء اللجنة الخاصة لبحث مشروع إنشاء خزان جبل الأولياء ، فهل توافقون على أن يكون عدد أعضائها سبعة عشر عضوا ؟

(موافقة عامة) .

شرع المجلس في انتخاب أعضاء اللجنة المذكورة بطريق الاقتراع السري ولما تم أخذ الأصوات بدئ في فرز أوراق الانتخاب .

وقد أسفرت نتيجة فرز أوراق انتخاب أعضاء اللجنة الخاصة لبحث مشروع إنشاء خزان جبل الأولياء عما يلي :

(١) حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك ... نال ٩٦ صوتا
(٢) « « « على المنزلاوى بك ... ... ... « ٨٨ «
(٣) « « « حسن اسماعيل ... ... ... « ٨٨ «
(٤) « « « أحمد رشدى ... ... ... ... « ٨٥ «
(٥) « « « على حسن أحمد بك... ... ... « ٨٠ «
(٦) « « « مصطفى الشوربجى ... ... « ٧٨ «
(٧) « « « وهيب دوس ... ... ... ... « ٧٤ «
(٨) « « « محمد عزيز محمد أباظه ... ... « ٦٩ «
(٩) « « « محمد حسن ... ... ... ... ... « ٦٨ «
(١٠) « « « مصطفى صدق ... ... ... ... « ٦٧ «
(١١) « « « ابراهيم دسوقى أباظه ... ... ... « ٦٥ «
(١٢) « « « ابراهيم زكى ... ... ... ... ... « ٦٥ «
(١٣) « « « محمد زكى صالح ... ... ... ... « ٦٥ «
(١٤) « « « مصطفى عاكف بك ... ... ... « ٦٢ «
(١٥) « « « محمود عباسى بك ... ... ... « ٥٨ «
(١٦) « « « محمد فهيم القيعى ... ... ... « ٥٤ «
(١٧) « « « أحمد أبو الفتوح ... ... ... « ٤٧ «
(١٨) « « « عبد المنعم عبد القادر الموم ... « ٣٥ «
(١٩) « « « عبد اللطيف حلمى غنام بك... « ٣٣ «
(٢٠) سعادة « « محمد علام باشا ... ... ... ... « ١٤ «
(٢١) حضرة « « عبد المجيد عطيه... ... ... ... « ١٣ «
(٢٢) « « « الدكتور محمد صالح بك ... ... « ١٣ «

ونال بعض حضرات الأعضاء أصواتا تتراوح بين أحد عشر صوتا وصوت واحد .

لذلك أعلن انتخاب حضرات النواب المحترمين السبعة عشر الأول أعضاء للجنة النظر في مشروع إنشاء خزان جبل الأولياء .

( ٥ )

محاضر

جلسات لجنة مشروع إنشاء خزان جبل الأولياء بمجلس النواب

مجلس النواب

الادارة التشريعية — قسم اللجان

الهيئة النيابية الخامسة

دور الانعقاد العادى الثانى

## لجنة مشروع إنشاء خزان جبل الأولياء

# محضر الجلسة الأولى

اجتمعت اللجنة فى الساعة ١٢ والدقيقة ١٥ من مساء يوم الثلاثاء أول مارس سنة ١٩٣٢ برياسة حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك . وسكرتيرية حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك السكرتير النائب ، وعاونه حضرة محمد كامل افندى سكرتير اللجنة الموظف .

وحضر من الأعضاء حضرات النواب المحترمين : ابراهيم دسوقى أباظه . ابراهيم زكى . أحمد أبو الفتوح . أحمد رشدى . حسن اسماعيل . محمد حافظ رمضان بك . محمد حسن . محمد زكى صالح بك . محمد فهيم القيعى . محمود عباسى بك . مصطفى صدق . مصطفى عاكف بك .

واعتذر حضرات النواب المحترمين : على حسن أحمد بك . محمد عزيز أباظه . مصطفى محمود الشوربجى .

وقد حضر حضرة عبد القوى أحمد بك مندوبا عن وزارة الأشغال العمومية .

الرئيس — أود أن أذكر لحضراتكم أن لمشروع إنشاء خزان جبل الأولياء أهمية خاصة، هى التى حدت بالمجلس إلى انتخاب لجنة خاصة ولذا أرجو حضرات الأعضاء أن يعاونونى على تطبيق القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ الخاص بالنظام الداخلى للبرلمان ، أثناء مناقشاتنا لأنه منسحب بطبعه على إدارة جلسة اللجنة .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — فى الواقع أن هذه الملاحظة لها أهميتها ، لذلك أقول إنه ولو أن القانون غير منسحب على أعمال اللجان إلا أننا كاخوان يجدر بنا أن نسير فى أعمالنا طبقا لنصوصه ونعتبره كنظام خاص لنا وفى ذلك مايوفر علينا وقتنا وما دام الأمر كذلك فيحسن انتخاب وكيل لحضرة رئيس اللجنة وفقا لأحكام هذا القانون .

الرئيس — الذى يحل محل الرئيس إنما هو أكبر الأعضاء سنا .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — إذن يحسن أن يكون لدى سكرتير اللجنة الموظف بيان بسن حضرات الأعضاء ليعرف من تكون له الرياسة فى غيبة الرئيس .

حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل — لم يسبق أن أثيرت مسألة تطبيق هذا القانون على إدارة جلسات اللجان ، وربما يكون فى إثارتها الآن غرض خاص .

الرئيس — ليس هناك غرض ما ، إنما كل ما نرمى إليه هو تنظيم المناقشات فى اللجنة .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — إن السبب فى عدم إثارة هذه المسألة فى جلسات اللجان، يرجع إلى إطلاق الحرية لكل عضو فى أن يبدى رأيه كلما أراد ، والمقصود من تطبيق هذا القانون هنا هو تنظيم الكلام فى هذه اللجنة حتى تسير مناقشاتنا دون أن يشوبها أى تشويش ، إذ نحن بصدد موضوع هام معقد يستدعى بحثه كل دقة وعناية .

حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل — إذا كان الأمر كذلك فانى أرحب بهذه الفكرة .

حضرة النائب المحترم محمد فهيم القيعى — جرت العادة أن تكون محاضر اللجان مختصرة، ونريد الآن أن تكون محاضر هذه اللجنة مستوفاة كمحاضر المجلس .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — سبق أن اتفقنا مع حضرة السكرتير العام على أن تكون محاضر هذه اللجنة مستوفاة كمحاضر المجلس .

الرئيس — إن السكرتيرية مستعدة لذلك .

حضرة النائب المحترم محمد فهيم القيعى — أرى أن تنشر محاضر هذه اللجنة فى الجرائد كما هو متبع فى محاضر المجلس .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — يكون ذلك إذا دعت الحاجة .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — أرجو أن تلاحظوا أن جلسات اللجان سرية .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — نحن نقول إذا رؤى ذلك لازما ودعت إليه الحاجة .

الرئيس — فنشرع الآن فى انتخاب سكرتير للجنة، فما رأيكم فى طريقة انتخابه، وهل تكون سرية أو علنية ؟

رأى ثلاثة من حضرات الأعضاء أن يكون انتخابه بالاقتراع السرى ورأت أغلبية اللجنة أن يكون علنيا .

وبدأت اللجنة فى أخذ الرأى بمناداة الاسماء فأسفرت النتيجة عن انتخاب حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك سكرتيرا لها بالاجماع .

### الاعتذارات

الرئيس — ورد اعتذار من حضرة النائب المحترم مصطفى محمود الشوربجى ونصه :

حضرة صاحب العزة رئيس لجنة جبل الأولياء

سلاما واحتراما . وبعد فلأسباب شخصية مضطر غدا للسفر فأعتذر عن عدم حضور اللجنة . على أن رجائى أن تحضر جميع المستندات الخاصة بهذا المشروع من تقارير قديمة وحديثة تقدمت ومن مشاريع مماثلة وطبعها وتوزيعها على أعضاء اللجنة للتمكن من دراستها . وأرجو أن تتقبلوا مزيد احترامى ما

٢٩ فبراير سنة ١٩٣٢ (امضاء) مصطفى الشوربجى

حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل — كلفنى حضرة النائب المحترم محمد عزيز أباظه أن أبلغ اللجنة اعتذاره عن جلسة اليوم .

الرئيس — يعتبر حضرة النائب المحترم على حسن أحمد بك معتذرا ، لأنه فى إجازة مرضية ، وقد ورد منه كتاب يطلب فيه قبول استقالته من عضوية هذه اللجنة لمرضه ، ولم يعرض على هيئة المجلس بعد .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — بمناسبة ما جاء بكتاب حضرة النائب المحترم مصطفى محمود الشوربجى ، أقول إننى بعد أن تقابلت شخصيا مع حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية وحضرة عبد القوى أحمد بك الذى ندبته الوزارة لتحضير كل ما يتعلق بهذا الموضوع وشرحه للجنة ، اتفقنا على أن يحاضر حضرة عبد القوى أحمد بك اللجنة عن المشاريع التى تتعلق بضبط مياه النيل من تاريخ إنشاء خزان أسوان فى أول الأمر .

الرئيس — هل هذا اقتراح من حضرتكم ؟

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — هذا ما تم الاتفاق عليه ، أما ما أريد أن أقترحه فهو إرجاء طبع الأوراق — لأنها كثيرة جدا — إلى ما بعد سماع المحاضرة التى سيلقيها علينا حضرة مندوب الوزارة — حتى إذا وجدنا أثناء المحاضرة ما يستدعى الطبع ، مما يستند عليه من التقارير والأوراق وغيرها قررنا طبعه حتى يكون جاهزا لدينا عند المناقشة فى هذا الموضوع أمام المجلس .

حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل — أما أننا نسمع بيانات من حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية ، دون أن يكون لدينا معلومات رسمية تجمع بين الآراء المناقضة للمشروع والمحبذة له فهذا لا يفيد ، لأننا سنكون بهذا الوضع فى مقام من يستمع دون أن يعترض ، وأرى أن تطبع التقارير وتوزع علينا فندرسها ، ولحضرة مندوب الوزارة بعد ذلك أن يحاضرنا ، وله ايضا أن يحاضرنا — إذا أراد — فى الفترة التى نتولى فيها هذه الدراسة ، وبذلك نستطيع أن نستوضحه فى كل ما هو غامض وأن نناقشه مناقشة جدية .

لهذا أرى أن توافقونى حضراتكم على أن تشرع الوزارة من الآن فى إعداد وطبع المحاضر والتقارير والبيانات الخاصة بهذا المشروع .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — من السهل على كل لجنة أن تدرس أى مشروع يعرض عليها ، ولكننا الآن أمام مشروع هام فنى يتعلق بمناسيب المياه فى المستقبل ويخيل إلىّ أن الطريق الطبيعى الذى فيه اختصار للوقت هو أن نفهم — أول كل أمر — المشروع من أوله إلى آخره لأن القاعدة التى جرى العمل عليها هى أن يأتى المقرر ويشرح لنا التقرير وبهذا ينفتح أمامنا باب السؤال والاستفهام ، وبعد مناقشة المشروع ننظر فى الاعتراضات التى توجه إليه ونكون رأيا فيصبح التقرير كاملا .

حضرة المندوب — الواقع أنى أؤيد رأى حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك كل التأييد للأسباب الآتية :

إن مشروع خزان جبل الأولياء حلقة صغيرة من سلسلة طويلة ويصعب على كل من لم يتابع تاريخ هذا المشروع التقاط الحلقة من وسط هذه السلسلة .

لذلك أرحب كل الترحيب بفكرة الكلام عن ضبط مياه النيل من يوم أن نبتت فكرة إنشاء هذا الخزان حتى إذا ما وصلت بحضراتكم خطوة خطوة إلى تلك الحلقة التى تتفضلون بالنظر فيها تكونون قد علمتم تاريخ النيل وتاريخ ضبط مياهه والبواعث التى جرتنا إلى تقديم هذا المشروع لحضراتكم .

أما ما يتعلق بالمستندات وطبعها وتوزيعها فأرجو أن تسمحوا لى ببيان هذه النقطة :

إن مشروعات الرى — ومنها مشروع جبل الأولياء — كتبت بشأنها كتب ضخمة تتكون من آلاف الصفحات ، حتى إن بعض هذه الكتب قد نفد بالفعل .

وإنى لعلى يقين من أن حضراتكم — بعد أن تستمعوا لما سأدلى به من البيانات — ستضعون أصابعكم على أى مستند أو أى كتاب أو أية حلقة مفقودة وتطالبوننى عند ذلك بالدليل .

حضرة النائب المحترم ابراهيم دسوقى أباظه — نحن لا نطلب كتبا وإنما نطالب بالتقارير وكل ما له علاقة بالمشروع فقط ، حتى نكون على علم وبينة فيما نحن قادمون على بحثه ، فإن الطالب قبل أن يتقدم لمدرسه يكون قد درس موضوعه حتى يجيد إجابته .

يستخلص من ذلك أنى أريد أن ندرس المشروع وأن نقتله بحثا فنعرف موضع الخطأ فيه ، وموضع الصواب ، ونخرج بفكرة ناضجة منتجة .

حضرة النائب المحترم مصطفى صدقى — كان فى نيتى أن أتكلم فى الموضوع الذى شرحه حضرة مندوب الوزارة وإنى متفق معه فيما قاله ، وأزيد عليه أن هناك حجرتين مكتظتين بالكتب والتقارير ، إذا أريد طبعها استغرق هذا العمل سنة ، لأنى قد مكثت شهرين باحثا فيها ومنقبا لأكون معلوماتى التى حصلت عليها بكل صعوبة ، فضلا عن أنى لم أجد بعض الكتب وحصلت عليها من الخارج .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — أظهرت لنا المناقشة أن هناك عقبة صعبة تعترضنا ، وهى أن الأوراق والمستندات مشتتة يستغرق طبعها سنوات . وأرى أنه يمكن التوفيق بين الآراء المختلفة بأن نطلب إلى حضرة المندوب — بحسب ما يراه فى تقديره — أن يقدم إلينا أولا — الأوراق الهامة على

أن يفكر من الآن فى طبعها . وعند المناقشة إذا ما تبين لنا ضرورة إحضار أوراق أخرى طلبنا إلى حضرته تقديمها .

حضرة النائب المحترم محمد فهيم القيعى — أرى أن تقدم لنا وزارة الأشغال العمومية جميع المستندات الخاصة بأقوال المعترضين والمحبذين للشروع ، حتى إذا ما اقتنعنا برأى المحبذين كان بها ، وكل ما أطلبه من الوزارة أن تسهل لنا هذا الأمر حتى نكون فى الموضوع رأيا صحيحا ، مع ملاحظة أن هذه الكتب لا تتجاوز الثلاثة .

حضرة النائب المحترم محمد حسن — إن الرأى الذى أبداه حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك وأيده فيه أولا حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك هو الرأى الأصوب ، لأن مشروع خزان جبل الأولياء مطروح من جانب الحكومة لاقراره وهى تريد منا أن نؤيدها فيه فيجب أن نسمع الدعوى أولا ثم نطالبها بالدليل للاطلاع عليه ، إذ لا يمكن أن ننظر الدليل قبل أن نسمع الدعوى .

ولا أفهم أن نطلب إلى الحكومة أن تقدم إلينا مستندات قبل سماع دعواها ، وقد لا ندرى إن كانت متعلقة بالدعوى أم لا .

لذلك أرى أن نسمع الموضوع أولا ونتفهمه جيدا ، لأننا خالو الذهن من كل ما يتعلق به ، وهذا هو الرأى الأصوب إذ يكون الادلاء بالحق أولا ثم التأييد أو المعارضة .

حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل — يظهر أن هناك خطأ فى فهم ما قصدناه من طبع الأوراق .

إنى لا أريد طبع كل الكتب إنما أريد طبع التقارير التى وضعت عن هذا المشروع وهى موجودة الآن فى وزارة الأشغال العمومية ويمكن إيداعها فى سكرتيرية المجلس تحت تصرف حضرات الأعضاء لدرسها ، ولا أرى مانعا من الشروع فى إعداد هذه المستندات حتى إذا ما جاء الوقت الذى يحاضرنا فيه حضرة مندوب الحكومة تكون قد طبعت ووزعت علينا لدراستها .

أما ما قاله حضرة النائب المحترم محمد حسن من أن الدعوى تسمع أولا ، فارد عليه بأن القاضى لا يجلس لنظر قضاياه قبل أن يقرأ القضايا ومستنداتها ، حتى بعد سماع الدفاع يصل إلى الحقيقة تماما ، وهذا هو ما يفعله كل قاض عادل نزيه .

إنى لا أطلب طبع كل ما كتب عن الرى وتخزين المياه من مدة خمسين سنة ، بل كل ما طلبت طبعه يمكن تقديمه إلينا أثناء المحاضرة التى سيلقيها حضرة مندوب الحكومة كتقارير ديبوى وويلكوكس وسعادة عبد الحميد سليمان باشا .

لنفرض أن محاضرة حضرة مندوب الحكومة تناولت مثلا كمية المياه التى ستخزن فى الخزان بأن قدرها بعشرة آلاف مليون متر مكعب ، فبدلا من أن نسلم معه بهذا نقول له إن تقرير ديبوى أو غيره قدره بكذا . مثلا : وبهذه الطريقة يمكننا أن نناقشه رأيه ونصل إلى الحقيقة جلية واضحة .

لهذا أرى أن تقوم وزارة الأشغال العمومية بطبع كل ما كتب عن مشروع خزان جبل الأولياء فقط .

حضرة النائب المحترم أحمد أبو الفتوح — إن كل ما تريده اللجنة أن تلم بأطراف الموضوع .

لقد سمعنا أن هناك تقارير لا يمكن معرفتها بالضبط وأرى أن نسمع أولا بيان الحكومة ثم نطلب ما نراه لازما لبحثنا .

حضرة مندوب الحكومة — فى الواقع يخيل إلى أن المسألة تشعبت دون أن تستحق ذلك ، لأنه لا خلاف بين الرأيين فى جوهر الموضوع .

لقد قلت إنه إذا أردتم — حضراتكم — أن أحاضركم فانى سأشير أثناء محاضرتى إلى كل مستند أرتكن عليه ، ولكل عضو من حضراتكم أن يأخذ مذكرة عن هذا المستند لأقدمه له عند طلبه ، لأنى فى الحقيقة أريد أن أساعدكم على تكوين فكرة عن المستندات التى ترون طلبها إذ لا يمكننى التنبؤ بما يدور بخاطر كل منكم فاذا جاء فى كلامى مثلا أن أحدا قال فى سنة ١٩٠٠ كذا . . . فلكم أن تطلبوا منى الدليل على ما أقوله فأقدمه .

ولست أريد أن أحذو حذو وكيل وزارة خارجية بريطانيا العظمى المستر سيسيل هارمسورث ، عند ما أعلن رأيه فى مجلس العموم فى سنة ١٩١٩ طالبا إليه الاقتناع برأى أكبر مهندسى العالم عن مشروع الجزيرة وخزان مكوار .

أريد من حضراتكم أن تقوم فى أذهانكم صفحة بيضاء ناصعة وأرجو ألا تكونوا فكرة ما — لا بالسلب ولا بالايجاب — إلا بعد أن تدرسوا الموضوع درسا وافيا يوصلكم إلى تحقيق ما ترمون إليه . وسيكون " أرشيف " الوزارة تحت تصرفكم فيما تطلبونه من مستندات وخلافها .

الرئيس — هل ترون حضراتكم أن نطلب تقديم ملخص للستندات أو نسمع المحاضرة أولا ثم نطلب ما نراه لازما ؟

حضرة النائب المحترم ابراهيم دسوقى أباظه — ما الذى يضير الوزارة من تقديم هذه المستندات أولا ؟

محمد زكى صالح بك — أود أن أعرف من حضرة المندوب ما إذا كان سيبين لنا فى محاضرته جميع الأوجه الخاصة بهذا المشروع سواء أكانت موافقة عليه أم معارضة له ؟

حضرة المندوب — فى الواقع إنى أريد أن أجرد نفسى تمام التجريد من أن أكون محبذا للشروع ، لأن وظيفتى الأولى هى أن أضع أمامكم الحقائق بأكملها .

الرئيس — نأخذ الرأى الآن على مسألة تقديم المستندات أولا أو تقديمها بعد إلقاء المحاضرة .

وبأخذ الرأى بمناداة الأسماء وافقت اللجنة بأغلبية ٩ أصوات ضد أربعة على إلقاء المحاضرة أولا .

وقد تناقشت اللجنة فى تحديد الأيام التى تعقد فيها جلساتها وساعة اجتماعها فوافقت على أن يكون اجتماعها فى أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء من كل أسبوع ابتداء من الساعة ١١ ونصف صباحا إلى الساعة ١ ونصف مساء .

ورفعت الجلسة الساعة ١٢ والدقيقة ٥٥ مساء على أن يكون اجتماعها المقبل فى الساعة ١١ ونصف من صباح يوم الاثنين ٧ مارس سنة ١٩٣٢ م

| الرئيس | السكرتير النائب | السكرتير الموظف |
| --- | --- | --- |
| على المنزلاوى | وهيب دوس | محمد كامل |

# محضر الجلسة الثانية

اجتمعت اللجنة الساعة ١١ والدقيقة ٣٥ من صباح يوم الاثنين ٧ مارس سنة ١٩٣٢ برياسة حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك . وسكرتيرية حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك السكرتير النائب ، وعاونه حضرة محمد كامل افندى سكرتير اللجنة الموظف .

وحضر من الأعضاء حضرات النواب المحترمين : ابراهيم دسوق أباظه . ابراهيم زكى . أحمد أبو الفتوح . أحمد رشدى . حسن محمد اسماعيل . محمد حافظ رمضان بك . محمد حسن . محمد زكى صالح بك . محمد عزيز أباظه . محمود عباسى بك . مصطفى محمود الشوربجى . مصطفى صدقى . مصطفى عاكف بك .

واعتذر حضرة النائب المحترم على حسن أحمد بك .

وتغيب حضرة النائب المحترم محمد فهيم القيعى .

وقد حضر حضرة صاحب العزة عبد القوى أحمد بك مندوبا عن وزارة الأشغال العمومية .

الرسائل

الرئيس — وردت إلى اللجنة الرسائل الآتية :

( ١ )

برقية بامضاء أمين فهمى المهندس ونصها :

"المختص بالبيانات لمشروع خزان جبل الأولياء هو مدير إدارة الخزانات بالأشغال واختيار عبد القوى بك مفتش رى زفتى بالذات للحاضرة بالمجلس شذوذ مريب ، فنلتمس تصحيح الموقف لكرامة البلاد الهندسية" .

الرئيس — ألاحظ أن ندب موظف يوكل إليه تمثيل وزارة الأشغال العمومية أمام اللجنة إنما هو من اختصاص الوزير نفسه ، وهو حر فى ندب من يراه من بين موظفى وزارته .

حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل — لا يصح أن تمر اللجنة على هذا التلغراف دون أن تبدى رأيا فيه ، لأنه يمس اللجنة كما يمس وزارة الأشغال العمومية ، أما فيما يختص باللجنة فانه يصفها بأنها لا تقدر المسئولية الملقاة على عاتقها وأنها تقبل دون قيد أو تحفظ من تندبه وزارة الأشغال العمومية . وفيما يتعلق بالوزارة فاننا لم نطلب إليها شخصا معينا حتى يقوم هذا الاعتراض ، وإنما طلبنا مندوبا ، وللوزارة كامل الحق فى اختيار من تشاء ، وأرى أن تقرر اللجنة استبعاد هذه البرقية .

الرئيس — هل توافقون على استبعاد هذه البرقية ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس — إذن قررت اللجنة استبعاد هذه البرقية لأن الوزارة هى صاحبة الشأن فى ندب من يمثلها .

( ٢ )

ورد كتاب من السير وليم ويلكوكس إلى حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك نصه :

"حضرة صاحب العزة محمد حافظ رمضان بك .

رئيس لجنة مشروع خزان جبل الأولياء
مجلس النواب

علمت مما تناقلته الجرائد فى الأيام الأخيرة ومن مصادر عديدة أخرى أثق بها أن مجلس الوزراء قد اعتمد مشروع خزان جبل الأولياء على النيل الأبيض وقد تحول هذا المشروع على مجلس النواب لبحثه واصدار قرار بشأنه . ولخطورة هذا المشروع واتصاله اتصالا مباشرا بحياة البلاد الاقتصادية والمالية وغيرها قرر المجلس انتخاب لجنة خاصة لفحص هذا المشروع الكبير .

ولما كان هذا المشروع فى غاية الخطورة وهو يقع فى منطقة بعيدة جدا وأعلم أن أفرادا قليلين للغاية هم الذين زاروا منطقة الخزان وبحثوا هذا المشروع وبما أنى قد زرت موقع السد شخصيا فى خلال سنة ١٩١٨ وتعرفت حالة النيل الأبيض وفيضانه بنفسى .

ونظرا لدرايتى بأحوال النيل دراية خاصة دقيقة ولما يمليه الواجب على كرجل أكل ملح هذه البلاد خمسين سنة .

أرى واجبا على ، وهو واجب مقدس ، أن أطلب منكم أن لا تصدروا قراركم فى هذا الأمر الخطير حتى تستمعوا إلى ماسوف أدليه إليكم من البيانات الخاصة بهذا المشروع وعلاوة على ذلك فسوف أتوجه شخصيا خلال الأسبوع القادم برحلة خاصة إلى النيل الأبيض لزيادة الوثوق من حالة النيل فى السنوات الأخيرة .

وتفضلوا بقبول عظيم احتراماتى ،،

المخلص"

مارس سنة ١٩٣٢

"العنوان :

سير وليم ولكوكس نمرة ٨ بشارع الأمير حسين بالجزيرة .

مصر ٤ — ٣ — ١٩٣٢ امضاء بالافرنجية"

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — إن خطابا من رجل كالسير ويلكوكس وهو مهندس كبير له شهرة عالمية ، يتطوع مع كبر سنه لزيارة مناطق الخزان ليزودنا بمعلومات فنية قيمة ، يجب أن نرد عليه بخطاب رقيق من حضرة صاحب العزة رئيس اللجنة نعلمه فيه أن كتابه تلى على اللجنة

وهى الآن فى بدء دراسة المشروع تستمع إلى أقوال مندوب الوزارة وأنها عند ما يحين الوقت المناسب ترسل إليه لسماع أقواله .

الرئيس — أعترض على ذلك بأنه لا يجوز لرئيس اللجنة أن يخاطب أفرادا من الخارج .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — إن الدستور يجيز الرد على الأفراد فى بعض المسائل كالعرائض .

حضرة النائب المحترم أحمد أبو الفتوح — ما دام الخطاب قد أرسل لحضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك فهو الذى يتولى الرد عليه بصفته الشخصية .

حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل — أرى أن يعتبر هذا الخطاب كأنه اقتراح مقدم من حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك وتنظر اللجنة فيه بهذه الصفة ، على أن تقرر مثلا إنه بناء على الاقتراح المقدم من حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك بشأن الخطاب الوارد إليه من السير ويليم ويلكوكس ، لا ترى اللجنة مانعا من قبول هذا الاقتراح على ألا تلتفت إلى مسألة تبليغه الا عند ما تسنح الفرصة المناسبة وعندئذ تستدعى من تشاء سواء أكان السير ويلكوكس أم غيره .

الرئيس — ألا توافقون — حضراتكم — على أن تقرر أن اللجنة أحاطت علما بالخطاب الذى قدمه حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك ، وهذا فيه الكفاية ؟

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — أرى أن يرسل خطاب يتضمن ذلك .

حضرة النائب المحترم مصطفى محمود الشوربجى — لا نستطيع أن ننكر على السير ويليم ويلكوكس كفايته ولا مركزه ، ويجب أن نقدر له رأيه . وتقضى علينا المجاملات الشكلية أن نحترم مثل هذا الرجل العالم ، فنرد عليه ، لأننا إذا ما أهملنا الرد عليه ، فبماذا يفسر الرأى العام عملنا هذا ؟

الرئيس — ليس هناك خروج على المجاملات إذ أن الخطاب ورد لحضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك وكل ما نطلبه أن يتولى الرد بنفسه ذاكرا أن الخطاب عرض على اللجنة وأنها ستنظره فى الوقت المناسب .

حضرة النائب المحترم ابراهيم زكى — إن الخطاب أرسل خطأ لحضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك على اعتبار أنه رئيس للجنة ، فالسير ويليم ويلكوكس فى الحقيقة يرمى إلى مخاطبة الرئيس ، فلا مانع من أن يقوم حضرة الرئيس بالرد عليه ، وأنه ما دام حضرة مندوب الوزارة متمكنا من دراسة المشروع فسيكون فى مناقشة الآراء تنويرلنا .

الرئيس : ألا يجوز أن تكتفى اللجنة بما يدلى به حضرة مندوب الوزارة فلا نحتاج إلى سماع آراء أخرى .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — هل توافقون على أن يذكر فى الرد أن الخطاب عرض على اللجنة وأثبت فى محاضرها ، حتى إذا ما اتخذت قرارا بشأنه أخبرته به مباشرة ؟

الرئيس — أرى ألا مانع من أن يذكر فى الرد أن حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك عرض هذا الخطاب وتلى على اللجنة فرأت أن الوقت لم يحن بعد لنظره .

حضرة النائب المحترم ابراهيم زكى — أقترح أن يضاف على ذلك أن اللجنة تشكر له وترحب بآرائه .

حضرة النائب المحترم احمد رشدى — إن السير ويليم ويلكوكس يريد أن يساعدنا فى بحث موضوعنا الخطير الهام الذى من أجله شكلت هذه اللجنة الخاصة ، ويقضى الواجب علينا أن نستمع إلى كل الآراء . وبما أن الرجل ، مع كبر سنه ، على استعداد للسفر ، فلا يجوز أن نرد عليه هذا الرد المرن ، إذ ربما يعدل بسبب ذلك عن السفر حتى لا يتعب نفسه ولا يتكبد مصاريف دون جدوى . لذلك أرى من الضرورى أن نقطع برأى حاسم فى هذه المسألة من الآن .

حضرة النائب المحترم ابراهيم دسوقى أباظه — أرى أن يوكل إلى حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك أن يضع ردا مختصرا ويعرضه على اللجنة .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — أقترح أن يكون الخطاب كما يلى :

جناب المحترم السير ويليم ويلكوكس .

أتشرف باخطار جنابكم أن خطابكم المؤرخ ٤ مارس سنة ١٩٣٢ ورد وتلى على لجنة خزان جبل الأولياء بمجلس النواب وأودع سكرتيريتها وإنا نشكر لكم اهتمامكم بهذا الأمر الذى عددتموه بحق "خطيرا" .

وإذا ما اتخذت اللجنة قراراً بشأنه فسنخبركم فى الوقت المناسب .

وتفضلوا جنابكم بقبول فائق الاحترام .

الرئيس — هل توافقون على هذه الصيغة .

( موافقة عامة )

## ( ٣ )

الرئيس — ورد كتاب من حضرتى ابراهيم زكى افندى وعبد الحليم الياس نصير افندى نصه :

" حضرة صاحب العزة على المنزلاوى بك رئيس اللجنة البرلمانية الخاصة بفحص مشروع خزان جبل الأولياء لدى مجلس النواب :

تحية وإجلالا ، وبعد فبما أن مجلس النواب قد عهد إلى لجنة من سبعة عشر عضوا بفحص مشروع خزان جبل الأولياء ، كما قدمته وزارة الأشغال ونظراً لخطورة هذا المشروع وأهمية النتائج التى تترتب على رفض هذا المشروع أو قبوله ، ونظرا للمسئولية التاريخية التى يحملها أبناء الجيل الحاضر أمام الأجيال المقبلة فى كل قرار يبرم بشأن القضية المطروحة أمام لجنتكم الموقرة .

وبما أن اللجنة قررت أن تسمع دفاع مندوب وزارة الأشغال المؤيد لوجهة صلاحية المشروع وضرورة تنفيذه فورا ، وبما أن هذا المندوب بالذات هو مرشح الوزارة ليكون مهندسا مقيما بمنطقة إنشاء سد وخزان جبل الأولياء وله فى ذلك مزايا مادية كثيرة قد تثير الشبه عند الرأى العام ، خصوصا

بعد أن عرف حضرة المندوب المذكور بالذات بانه لم يثبت على رأى واحد فى هذا المشروع بل انتقل من النقيض إلى النقيض ، وذلك أنه أعلن أمام اللجنة الدولية فى عام ١٩٢٠ أنه يعارض فى إقامة خزان جبل الأولياء، وكانت اللجنة التى وكل إليها إعطاء الرأى فى مشروعات الرى ، أعلن المندوب أمامها معارضته ووقع على مذكرة رسمية بذلك ، وكان يومئذ غير موظف ، فلما أصبح الآن موظفاً كبيراً بالأشغال غير رأيه وصار اليوم هو المؤيد والمقرر للمشروع أمام اللجنة البرلمانية المصرية باسم وزارة الأشغال ، ونحن نرجو ألا تضيع الحقيقة وحقوق البلاد طوعاً لظروف الأشخاص . وهذه المواقف المتناقضة من رجل واحد تكفى لاقناع لجنتكم الموقرة بعدم الاخذ بوجهته قضية مسلمة بغير سماع رأى المستنكرين للمشروع .

وبما أننا كمصريين يهتمون بمسائل مصر المالية والاقتصادية لدينا معلومات ووثائق غاية فى الخطورة عن أخطار مشروع جبل الأولياء .

نرى من العدل أن تفسحوا صدوركم أولا لأحدنا ابراهيم زكى كمهندس درس مشروعات الرى أتم دراسة ، كى يناقش أقوال مندوب وزارة الأشغال ويدلى بالآراء الفنية التى تحتم على مصر رفض الموافقة على إقامة خزان جبل الأولياء .

وثانيا سماع أقوال عبد الحليم الياس نصير كقانونى واقتصادى فى مناقشة مذكرة وزارة الأشغال من الناحيتين الاقتصادية والمالية .

ونحن نضع أنفسنا تحت تصرف لجنتكم الموقرة فى أى وقت تتفضلون بتحديده ولنا وطيد الرجاء فى أن يصل رجاؤنا هذا إلى مكانه الصميم من لجنتكم التاريخية . والله يوفقنا جميعاً إلى المشاركة فى خير البلاد وانقاذها من غوائل المحن .

وتفضلوا ياصاحب العزة بقبول عظيم الاجلال ،،

القاهرة فى ٤ مارس سنة ١٩٣٢

| امضاء | امضاء |
|---|---|
| ابراهيم زكى المهندس | عبد الحليم الياس نصير |

العنوان :

إلى عبد الحليم الياس نصير ٣٥١ الملكة نازلى بمصر

حضرة النائب المحترم ابراهيم دسوقى أباظه — أرجو ألا نضيع الوقت فى سماع مثل هذه السخافات وأرى أن تتخذ بصدد هذا الخطاب ما قررناه بشأن البرقية السابقة . وأريد أن أعلم ما إذا كانت اللجنة ستقرر مبدأ سماع آراء بعض الخبراء الفنيين أم لا ؟

الرئيس — لا يمكن البت فى ذلك حتى نسمع محاضرة حضرة مندوب الوزارة .

حضرة النائب المحترم محمد حسن — أرى أن طريق وصول هذا الخطاب إلى اللجنة غير صحيح من الوجهة الدستورية ؛ لأن اللجنة ولو أنها فرع من المجلس إلا أنه لايجوز أن تخاطب من الأفراد مباشرة ، وإنما يكون ذلك عن طريق رياسة المجلس . ولهذا أعترض من الوجهة الشكلية على تلاوة خطاب أرسل إلى اللجنة مباشرة .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — جرت العادة أن يتصل الأفراد بالجهاز مباشرة وذلك متبع فى فرنسا إذ أن رئيس اللجنة المالية هناك يخاطب الأفراد مباشرة وفى هذا اقتصاد للوقت ولامانع من توجيه الخطابات إلى اللجنة وليس فى هذا أى اعتراض من الوجهة الشكلية .

حضرة النائب المحترم ابراهيم دسوقى أباظه — إذا كانت الاجراءات الشكلية التى تتبع فى المجلس تطبق على اللجنة كان فى ذلك تضييق على أعمالها وحبس للأصوات التى تريد الوصول إليها ، ويجدر بنا أن نتحلل من هذه القيود لنعرف مختلف الآراء مما يساعد اللجنة فى أبحاثها .

حضرة النائب المحترم محمد حسن — كل ما أطلبه أن يتصل الأفراد باللجنة بالطريق المشروع أى أن يرسلوا كتبهم إلى الرياسة وهى التى تحيلها إلى اللجنة .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — إن مايرد الينا من الرسائل يمكن اعتباره كاقتراحات مقدمة منا .

حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل — إن اللجنة ترحب بكل مايصل إليها من مختلف الآراء فى سبيل هذا المشروع الهام وأرى أن الكتاب الذى نحن بصدده يشتمل على شطرين ، أما الشطر الأول فيجب استبعاده لأنه خاص بشخص حضرة مندوب الوزارة . وأما الشطر الثانى فخاص بتطوع صاحب الخطاب بأن يضع نفسه تحت تصرف اللجنة ليدلى إليها بآرائه الفنية فيجب أن ننظر فيه ونأخذ به ، وبهذا نكون قد وضعنا مبدأ نسير عليه فى أعمالنا فلا نثير الجدل من حين لآخر .

الرئيس — يلاحظ أنكم إذا ما قررتم هذا المبدأ ، وهو أننا نبحث فى كل كتاب يرد إلينا ، ضاق الوقت بما لدينا من الأعمال .

حضرة النائب المحترم محمد حسن — يجدر بنا أن نستبعد الشطر الخاص بحضرة مندوب الوزارة على أن نستبقى الشطر الثانى حتى ننظر فيه عند الوقت المناسب . ومن الجائز أن يتصل أى عضو مباشرة بواحد من مرسلى هذه الكتب لاستطلاع رأيه والاستفادة من أبحاثه .

حضرة النائب المحترم محمد عزيز أباظه — ألاحظ أننا قد رسمنا الطريقة التى تتبع إزاء رسائل الأفراد بما اتفقنا عليه من الرد على السير ويليم ويلكوكس . ويسر اللجنة أن تتصل بكل من له خبرة عالمية أو معلومات قيمة خاصة بهذا المشروع وتسمع أقواله ، أما فيما يختص بعبدالحليم افندى نصير فواضح من كتابه أنه لا يقصد تنوير اللجنة وإنما يرمى إلى المهاجمة من غير مقتض ، تدل على ذلك مقدمة خطابه ، يضاف إلى هذا أن لعبد الحليم افندى مذكرة مطبوعة ضمنها آراءه ووزعها وسنقرؤها ونعلم هل فيها فائدة للجنة أو لا . وأرى نظراً لتحديه الظاهر أن يستبعد هذا الخطاب .

حضرة النائب المحترم ابراهيم زكى — لقد أدلى حضرة النائب محمد عزيز أباظه بشطر مما كنت أود ذكره . قد يرد للجنة خطابات بعضها هام كخطاب السير ويليم ويلكوكس وبعضها ليس له أهمية ما كالبرقية السابقة ويجدر بنا فى أحوال كهذه أن نتخذ إزاء كل خطاب ما يلائم موضوعه .

إن نصير افندى ذكر فى مذكرته أن ابراهيم زكى افندى المهندس مستعد لأن يناقش حضرة مندوب الوزارة فى المسائل الفنية وأرى أن نرجىء البت فى هذا الأمر إلى أن ينتهى حضرة المندوب من محاضرته .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — إن الخطاب الذى وصل إلى اللجنة مقدم من اثنين هما عبد الحليم الياس نصير افندى وابراهيم زكى افندى، وهذا الأخير قد مثل أمام اللجنة الدولية التى شكلت للنظر فى مشروع خزان أسوان وسمعت أقواله وآراءه . فلجنة دولية فنية مكونة من أعظم مهندسى العالم قبلت سماع أقواله فى حين أننا نرفض ذلك، هذا مالا أراه بل الواجب أن نستبقى هذا الخطاب حتى يحين الموعد المناسب للفصل فيه .

حضرة النائب المحترم مصطفى محمود الشوربجى — أقترح أن ينشر فى الجرائد أن اللجنة على استعداد لتلقى التقارير والاقتراحات عن هذا المشروع من كل من يريد ذلك .

حضرة النائب المحترم محمد حسن — أرى أن يؤخذ برأى حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل بأن نرجىء الفصل فيما يتعلق بهذا الخطاب إلى ما بعد سماع المحاضرة .

الرئيس — إننا الآن أمام اقتراحين أحدهما باستبعاد الخطاب والآخر باستبعاد الشطر الأول وإرجاء النظر فى الشطر الثانى ، فما رأى حضراتكم ؟

حضرة النائب المحترم محمد حسن — إن استبعاد الخطاب متفق عليه إنما مسألة هل يجوز سماع ابراهيم زكى افندى أو لا هى التى يرجأ الفصل فيها .

( وافقت اللجنة على الاقتراح الأول ) .

الرئيس — إذن تقرر استبعاد الخطاب .

حضرة المندوب — أيها السادة :

ما كنت أود أن أشغل وقتكم الغالى بالتافه من الأمور، وما كنت أريد أن أحدثكم عن شخصى الضعيف. أما وقد وصل لجنة البرلمانية المحترمة كتابان تناول أحدهما موقفى الشخصى فأرجو أن تسمحوا لى بكلمة صغيرة أنشر بها صحيفة متواضعة قصيرة . وعلم الله أنى على ذلك مكره .

فى سنة ١٩٢٠ تقدمت كأحد المهندسين الوطنيين للجنة المشروعات الدولية منتقدا المشروعات . وجاء فى ختام الفصل الذى كتبته بيدى بعنوان الرابطة بين مصر والسودان ما يأتى نصه :

"وعليه فاننا نرى للأسباب السابق تدوينها بهذا عدم الشروع فى أى عمل من هذه المشروعات إلا بعد أن تبحث بدقة ودراسة تامة ثم تعرض على الهيئة النيابية المصرية بصورة قانونية لإعطاء الرأى النهائى فى أمرها لما لهذه المشروعات من الخطورة فى مستقبل وحياة الأمة المصرية (ص ٣٤) ."

وكان أهم اعتراضاتنا موجهة إلى مشروع جبل الأولياء المعروض فى سنة ١٩٢٠ وهو غير المعروض اليوم تماما . وأصارحكم بأنى لو دعيت للدفاع عن المشروع الحالى لأبيت تماما .

على أنه منذ سنة ١٩٢٠ للآن حدثت أحداث وعملت أعمال تدفع أهم اعتراضات الفنيين على مشروع جبل الأولياء وهى الخاصة بانخفاض منسوب النيل مدة الحياض . وتلك الأعمال هى إنشاء قناطر نجع حمادى وتحويل الحياض المنعزلة كما تعلمون .

وفى سنة ١٩٢١ دعيت للالتحاق باللجنة الفنية برياسة معالى شفيق باشا وهى احدى لجان الوفد الرسمى الذى رأسه دولة عدلى باشا وكتبت فى هذا الصدد مذكرة وزعتها يومئذ على كل المرافقين للوفد من أعضاء ومستشارين وما زلت لليوم أفخر بها ومستعدا لنشرها ولكنى لا أحب التحدث عن نفسى .

وفى سنة ١٩٢٥ نلت الشرف بتعيينى مساعدا لمندوب مصر فى اللجنة الدولية الثانية معالى عبد الحميد سليمان باشا ورافقت اللجنة فى كل رحلاتها بمصر والسودان وفى كل جلساتها .

وفى النصف الثانى من سنة ١٩٢٥ كنت عضوا بلجنة من ثلاثة كونها معالى سرى باشا للبحث فى مشروع جبل الأولياء — وفى شتاء سنة ١٩٢٦ سافرت إلى السودان مرة أخرى مع حسين سرى بك .

وفى سنة ١٩٢٦ كنت سكرتيرا للجنة وزارة الأشغال التى دعيت لبحث لجنة النيل فى سنة ١٩٢٥

وفى سنة ١٩٢٧ وأوائل سنة ١٩٢٨ كنت مديرا لمكتب حضرة صاحب السعادة عثمان محرم باشا وكنت أشتغل معه — ومعه وحده — فى كل المسائل الخاصة بالنيل ومفاوضات ثروت باشا شمبرلن وفى سنة ١٩٢٨ بقيت مديرا لمكتب الوزير حضرة صاحب السعادة ابراهيم فهمى باشا ثم عينت مهندسا مقيما لتعلية خزان أسوان فى يوليه سنة ١٩٢٨ مع بقائى مشتغلا معه فى المفاوضات الخاصة بالمياه .

وفى صيف سنة ١٩٢٨ سافرت مرة بصحبة الوزير ومرة أخرى بعد أسبوعين منفردا لمقابلة أعضاء اللجنة الدولية التى شكلت للبحث فى التعلية وتقديم كل ما يلزمهم من معلومات ودراسات مبدئية حتى يصلوا لمصر وهم عارفون مدى مأموريتهم .

وفى صيف سنة ١٩٢٩ نقلت مفتشا للرى بالأقاليم. ومن هذا تعلمون — أيها السادة — أنه ما من لجنة كونت للبحث فى مثل هذه الموضوعات الكبرى إلا كنت عضوا فيها . وآخر الهيئات التى عملت معها مجلس الرى الأعلى فى سنة ١٩٢٩ وقد عرض عليه مشروع جبل الأولياء وستعلمون أمره فى حينه .

كذلك يمكننى أن أقول إنه ما من وزير ولى وزارة الأشغال ونبتت فى مدته هذه المسائل إلا اتصلت به وهم على التوالى أصحاب المعالى والسعادة سرى باشا وشفيق باشا وعبد الحميد سليمان باشا وعثمان محرم باشا وابراهيم فهمى باشا . وقد يخجل تواضعى أن أقول إنى كنت متصلا بمفاوضات اتفاقية المياه من أولها لآخرها ، وفى عهدى عثمان محرم باشا وابراهيم فهمى باشا .

أمثل هذا يصح أن تحوطه ريبة . وهل لا يسمح حضرة المهندس ابراهيم أفندى زكى أن أكون على الأقل وهو فى مستوى واحد دون الدعوى بأنى أكبر منه علما بالحقائق وأكثر اتصالا بالمهندسين المصريين والأجانب الذين بحثوا هذه الموضوعات .

وهل كنت ذلك الأمين الذى يثق به عثمان محرم باشا فيسمح له بالاشتراك معه فى بحث هذه المسائل المتعلقة بالنيل وتهيئة الردود عليها . والذى تسمح له الوزارة فيما بعد أن يرافق أعضاء اللجنة فى أوربا ومصر ليضع أمامهم الحقائق مجردة . وفوق ذلك كنت الأمين يوم عهد إلى بكتابة مذكرة سنة ٢٩ عن تعلية خزان أسوان التى يقول فيها ابراهيم افندى زكى إنها متينة ومملوءة بالأدلة القاطعة ثم تسلب منى هذه الأمانة بغتة اليوم .

أما الأخ الثانى الأستاذ الياس افندى نصير فكلامه موجه إلى حضراتكم فان رأيتم أن فيكم من يسد هذه الثغرة التى يتطوع هو لسدها كان بها وإلا فلكم أن تدعوه .

ويحضرنى فى هذا المقام كلمة قالتها اللجنة الفنية لسنة ١٩١٩ التى شكلت بلندن لبحث المشروعات قالت عن الكولونيل كندى بالنص :

" وقبل أن نفرغ من اتهامات كولونيل كندى نرى حقا علينا أن نقول إن ما له من الدراية بالرى وبهندسة الأنهار إن هو باقراره إلا ابتدائى وسطحى إلى الغاية وقد اعترف لنا أن أول اتصال له بأعمال الرى هو علاقته بأعمال رفع المياه لتجارب زراعة القطن فى الجزيرة التى بدئ بها فى سنة ١٩١١ — ١٩١٢ وفيما عدا ذلك لم تكن له أى خبرة بأعمال الرى .

وهو لا يعرف شيئا من الوجهة العلمية عن قياس الأنهار ولم يسبق له أن استعمل مقياس تيار قط" .

وقالت قولا آخر عن سير وليم ويلكوكس لاداعى لايراده ومع ذلك لست من الآخذين بهذا الرأى لذلك لا أقول إن ابراهيم افندى زكى لم يشتغل فى وزارة الأشغال إلا وظيفة مهندس مركز وأنه ترك خدمة مصلحة الرى فى سنة ١٩١٤ . لا أقول بهذا لأنه إن لم يكن له الحق فى الكلام الكثير كمهندس فلا أقل من أن له حقا كمصرى . وحسبنا هذا للفراغ من هذا الأمر التافه ولننتقل لجد من الأمور .

## حوض نهر النيل وتصرفاته :

يبلغ طول النهر من أقصى منابعه عند بحيرة كاجيرا إلى البحر الأبيض المتوسط ٦٥٠٠ كيلو مترا كما يبلغ حوضه ٢,٩٠٠,٠٠٠ كيلو متر مربع ومتوسط إيراده السنوى من سنة ١٨٧٠ — ١٩٣٠ يبلغ ٩٧ مليارا من الأمتار المكعبة ومتوسط إيراده فى شهر مايو ٦٠٥ أمتار مكعبة فى الثانية وفى شهر سبتمبر ٩٢٥٠ مترا مكعبا فى الثانية . والمتوسط بين ارتفاعه وانخفاضه :

٤,٥ متر عند القاهرة .

٧,٥ « « أسوان .

٩,٥ « « الرصيرص

٢,٥ « « ملكال .

١,٥ « « منجلة .

ونظرا لضخامة حوض النهر ولوضوح تصرفاته إلى تغييرات عظيمة ونظرا إلى خروجه من مناطق ظلت للعصر الحديث مجهولة لدى الكافة من المهندسين والباحثين على العموم صارت جل المعلومات الخاصة بالنهر ومتابعه لغاية أواخر القرن التاسع عشر ناقصة لا يمكن أن يبنى عليها أى استنتاج صحيح ولا يقوم على أساسها مشروع ناجح يراد به ضبط النهر والتحكم فى مائه .

ومن أمثلة ما حصلنا عليه من هذا الميراث المعلومات التى ضمنها أحد الباحثين الفرنساوين كتابا طبعه فى باريس سنة ١٨٩١ وأشار إليه الدكتور هرست إشارة تدل على أن الباحث Chelu كان يعتقد أن مستنقعات بحر الجبل تعمل عمل الخزانات وتساوى فى هذا الغرض البحيرات الاستوائية فى حين أن المباحث المعتمد عليها تدل أقطع الدلالة على أن هذه المناطق لا تقوم فقط بعمل خزانات ولكنها تسبب ضياع الماء ومن الغريب أن هذا العالم الفرنساوى كان يعتقد أن إيراد الفروع الكبرى للنيل — وهى النيل الأزرق والنيل الأبيض ونهر العطبرة — تكاد تعطى إيرادا متساويا فى حين أن المباحث الحديثة تدل أقطع الدلالة على أن تصرف هذه الفروع فى شهرى أغسطس وسبتمبر من كل عام بناء على متوسط ماورد من كل منها فعلا فيما بين سنتى ١٩١٢ و ١٩٢٧ هو :

النيل الأزرق يعطى ٥٧٠٠ متر مكعب فى الثانية أو ٧٠ ٪ من المجموع تقريبا .

النيل الأبيض يعطى ٨٠٠ متر مكعب فى الثانية أو ١٠ ٪ من المجموع تقريبا .

نهر العطبرة يعطى ١٧٠٠ متر مكعب فى الثانية أو ٢٠ ٪ من المجموع تقريبا .

وهذا فى مدة أعظم الشهور تصرفا وارتفاعا ، أما فى مدة الصيف فان نهر العطبرة يجف تماما وتنقلب آية النسبة بين النيل الأزرق والنيل الابيض إلى حد أن تصرف الفرع الأول يصل إلى نحو ١٠ ٪ فى بعض السنين والباقى كله يرد من النيل الأبيض .

على أننا فى بداية القرن العشرين نجد أنفسنا أمام مباحث أكثر تعينا ودقة مما كان عليه الأمر فى القرن الماضى . وكان أول من قام بهذه الرحلات والمباحث العلمية على وجه دقيق نوعا هو سير وليم جارستن ومستر ديبوى فقد رحل الأول إلى منابع النيل الأبيض والثانى إلى منابع النيل الأزرق وجمعا هذه المعلومات فى كتاب يسمى "الدليل فى موارد أعالى النيل" ، وللحكم على قيمة ما وصل إليه هذان المهندسان العالميان نستشهد بفقرة وردت فى هذا الكتاب إذ يقول فى صفحة ٣٤٠ طبعة عربى ما نصه :

"أقول وقد آلت هذه الأرصاد إلى اتساع نطاق العلم بخلال مياه النيل وخصالها ، على أنى لا أرمى إلى أنها من أى وجه من الوجوه أرصاد تامة مكملة أو هى تفضى بالباحث إلى حكم ثابت بات ، ولا خفاء أن زمنا تباشر فيه الأرصاد قدره ستتان لزمن قصير المدى ولكن لا ينكر أن الحال فى هذا الصدد سائرة من حسن إلى أحسن تمشى على سنن مستقيم . "

على أن الدلائل وافرة وكلها تقطع بأن ما كان يراه المهندسون من ثلاثين او أربعين عاما من طرق ضبط النهر والتحكم فى مائه لا يصح أن تتخذ حجة على مهندسى اليوم . وأقطع دليل على هذا ما ورد بتقرير سير وليم ولكوكس مدير عموم الخزانات فى سنة ١٨٩٤ على الرى الصيفى بالخزانات وطرق التحفظ من غوائل الفيضان فى القطر المصرى، وفى هذا التقرير تصدير بقلم المستر جارستن وكيل نظارة الأشغال العمومية يومئذ وفى هذا التقرير مباحث بقلم السير هامبرى براون والمستر فوستر وكلهم فى الصف الأول بين المهندسين البارزين والذين خدموا الرى العملى والعلمى فى مصر خدمات لاتنكر .

نجد فى هذا التقرير ، وهو نتاج تفكير من ذكرنا، أنهم يقدرون أن ما يلزم لمصر من مياه التخزين لا يعدو ٣,٦٦١ مليارا من الأمتار المكعبة وكان تقديرهم للأراضى المنزرعة والقابلة للتصليح فى الوجه البحرى ٣,٣٤٠,٠٠٠ فدان (انظر صفحتى ١٠ و ١١ مقدمة) ولمعرفة كمية المياه الضرورية للقطر المصرى انظر صفحة ١٢ من التقرير .

لا شك أن هؤلاء الأعلام لو عرضت عليهم أرقامهم اليوم لأنكروها لأن العقل العلمى راضخ بطبعه لما يستجد من مباحث وتطورات تحتم عليه النزول عليها ، وقد أسهبت فى ذلك القول للوصول إلى نتيجة معينة هى أن الاستشهادات الكثيرة والمبتورة بأقوال معينة قيلت منذ أزمان طويلة لا يصح الاعتماد عليها ولا اتخاذها سلاحا فى وجه المهندس فى هذه الأيام .

## استغلال مياه النيل :

ظلت مصر الدهور الطويلة منفردة باستعمال مياه النيل فى شؤونها الزراعية لا يشاطرها الانتفاع به فى ميدان الزراعة أية أمة قامت فى حوضه . وسواء أ كانت الزراعة بمصر راضخة للنظام الحوضى القديم أم للنظام الصيفى الذى أدخله فى أواسط القرن التاسع عشر المغفور له محمد على باشا ، فان مياه النيل ظلت وقفا على مصر حتى اقترن اسمها باسم النهر وصارت مصر هى النيل والنيل هو مصر .

ولم تكن حالة البلاد الواقعة فى حوض النيل على درجة تذكر من التقدم والعرفان كما لم تكن طبيعة أكثرها مما يساعد على الانتفاع بمياه النهر أو نشوء فكرة الزراعة بطريق الرى الصناعى لذلك ظلت الحال على ماهى عليه حتى أوائل القرن العشرين. على أنه بعد إدخال الزراعة الصيفية وإقامة القناطر الخيرية والكثير من الترع والرياحات الكبرى بدا المسئولون عن توزيع المياه الصيفية بمصر يحسون إحساسا قويا بعجز إيراد النهر الطبيعى فى شهور الصيف عن الوفاء بحاجات الزراعة وقد بلغ بهم العجز إلى الحيلة فصاروا فى سبيل زيادة المياه الصيفية يخلقون من فرعى دمياط ورشيد بركا تجمع فيها مياه النشع للمساعدة على إمداد الترع . وفى تقرير الرى لسنة ١٨٨٨ ، ١٨٨٩ يقول السير كولين اسكوت مونكريف صفحة ٥ " ولقد أقمنا فى فرع دمياط أربعة سدود وقتية كالمعتاد الأول يجرى فم ترعة الساحل والثانى يجرى فم بحر مويس والثالث يجرى فم ترعة المنصورية والرابع يجرى مدينة دمياط ذلك لأنه منذ سنة ١٨٨٦ أتموا ترميم القناطر الخيرية وتمكنوا فى بدء هذه السنة من اقفالها فعلا لإمداد الرياحات والترع بالمياه الممكنة .

وما جرى بفرع النيل جرى مثله على صورة مصغرة بالترع والرياحات . حدثنى مزارع كبير قال إننا كنا نضطر إلى حرث بحر شبين حتى نخلق بركة نوصل منها المياه للواسير، ولما قيل بانشاء خزان أسوان كان بعض المهندسين يحدثوننا أن الانجليز سينشئون أسواقا لبيع المياه بالزجاجة كما تباع المياه المعدنية وذكر لى أسماء معينة .

وفيما بين ١٨٨٠ ، ١٨٩٠ قطعوا بضرورة التخزين وشكلت إدارة عموم الخزانات وبدأت دراساتها. وفى سنة ١٨٩٣ انتهت وضمنت أبحاثها كتابا سبقت الاشارة إليه بأنه تقرير بقلم السير ويلكوكس . ولما كانت اقتراحات إدارة الخزانات متعددة وكانت فكرة التخزين فى ذاتها سائرة فى طريقها لقى المشروع من المعارضة ما حمل سير جارستن وكيل الأشغال العمومية يومئذ على أن يشير على الحكومة بتكوين لجنة تفصل فى أى المشروعات أصلح وكانت مأمورية ماسماه هو القومسيون العلمى منحصرة فيما يلى :

( ١ ) الشروط التى بها يمكن تأسيس سد فى وادى النيل بحرى وادى حلفا صالح لأن يصنع خزانا .

(٢) الشروط التى يمكن بها عمل خزان فى وادى الريان .

(٣) فحص التصميمات والرسومات والمقايسات التى عملت لكل تصميم من التصميمات المختلفة .

(٤) إبداء أفكارهم عما عساه يحصل فى حالة الصحة العمومية بعد تخزين كمية عظيمة من المياه .

( ٥ ) انتخاب أحد التصميمات والمواقع التى عملت عن أحد الخزانات فى وادى النيل .واستطرد سير جارستن قائلا : أما المواد التى ستفحصها وزارة الأشغال بنفسها فهى :

( ا ) كيفية استعمال المياه التى تخزن فى الخزانات .

(ب) الأشغال الصناعية التى تلزم فى مصر العليا والوسطى والوجه البحرى لأجل استعمال مياه الخزانات .

(ج) النتيجة التى تحصل فى الوجه القبلى متى غيرت طريقة الرى بالحيضان فيه بأجمعه أو فى جزء منه وبدلت بالرى الصيفى .

( د ) النتيجة التى تحصل فى النيل وقت فيضانه عندما يحصل التغيير السابق (انظر صفحتى ٨ و ٩ من مقدمة سير جارستن على تقرير سير ويلكوكس) .

(هـ) وقد حدث طبقا لما أسلفنا اعتراضات كان الأصل والمهم منها هو الآتي :

(١) وجود صعوبات في الإنشاء تعوق إنجاز الشغل وإتمامه .

(٢) تعرض القطر المصري للهجمات العسكرية الأجنبية التي ربما تقبض على زمام السد فيضر ذلك بالقطر المصري ضررا عظيما وبتقدم الزراعة الصيفية به .

(٣) حدوث زلازل أو أن بناء السد ربما يكون رديئا مما يتسبب عنه كسر السد دفعة واحدة فيحدث عنه طوفان عظيم يتلف كل أراضي القطر المصري من أسوان إلى القاهرة، ونظرا لكون مياه الخزان ستكون راكدة فربما يتسبب عن ذلك تعفن فيحدث من جرائه تسمم مياه القطر المصري وتصير غير صالحة للاستعمال .

وقد أجاب وكيل الأشغال على كل هذه الاعتراضات ولكنى بصفة خاصة أنقل رأيه حرفيا في الاعتراض الثاني وهو :

"هذه الطوارئ لا يصح أن المهندسين يشتغلون بها ويفكرون فيها لأنها ليست من متعلقاتهم بل هي من اختصاصات الحكام وأولياء الأمر المشتغلين بسياسة الأمة وقيادة القطر فهم الذين يبدون آراءهم وأفكارهم لحضرة الخديوية الحاكمة على الأمة المصرية جميعها ، ومع ذلك فاني أقول من نفسي إنه إذا امتلك العدو يوما من الأيام المنطقة التي بين أسوان وحلفا فان الحكومة المصرية تصبح والعياذ بالله معدومة وتصير كلا شيء بالكلية . ومادام بالله عليك قد استولى العدو على مديرية الحدود فانه بلا شك بعد قليل يستولى على بقية القطر المصري فهل لا يبكينا شيء من كل هذه الخسارة سوى ضياع زراعة صيفية واحدة" .

ولقد خصصت هذا الاعتراض بالنقل هنا لأن بقية ما ورد من الاعتراضات أصبح بطبعه مدفوعا بما جرى عليه العمل فلا الزلازل كسرت الخزان ولا الماء تعفن ولا عجز العلم عن البناء في مجرى عظيم كنهر النيل (صفحتي ١٩ و ٢٠ مقدمة) ومعلوم لحضراتكم أنه بالرغم مما تقدم قد أقيم الخزان أولا على منسوب ١٠٦ أمتار بسعة تبلغ نحو المليار ولما وضحت فوائده . وبان عجزه عن الوفاء بكل المطالب أو بعضها تقررت تعليته أولا وثانيا كما هو معلوم .

## بدء انتفاع السودان بزراعة صيفية :

بعد استرجاع السودان وبعد بدء الرحلات العلمية في أعالي النيل أخذ المسئولون عن سياسة النهر يفكرون لأول مرة في التاريخ في إدخال الزراعة الصيفية في السودان فأرسل في ٢٧ يناير سنة ١٩٠٤ سير وليم جارستن وكيل النظارة يومئذ لوكيل حكومة السودان بالقاهرة كتابا يخطره فيه باستعداده لتوصية الحكومة المصرية لتسمح بري ١٠٠٠٠ فدان في السودان ريا صيفيا ولافتا نظره إلى أن هذا القدر هو أقصى ما يمكن السماح به حتى تقام أعمال أخرى لزيادة تصرف النهر لمصر وفي ١٥ يناير سنة ١٩٠٥ كتب الوكيل نفسه لمفتش عام ري السودان بالموافقة على أن للسودان أن يروى بطريقة الرفع من النيل لأي حد يشاؤه في مدة الفيضان وحدد مداها فيما بين ١٥ يوليه و ٣١ يناير من كل عام إلا أن تجارب رجال الزراعة في حكومة السودان حملتهم على الشكوى من تحديد تاريخ ٣١ يناير بحجة أن القطن والقمح يحتاجان للماء بعد هذا التاريخ ولما كان سير وليم جارستن على وشك أن يترك خدمة الحكومة المصرية أراد هو أن يكون صاحب الرأي في تغيير التواريخ التي سبق له تحديدها ، لذلك كتب في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٧ إلى مفتش عام ري السودان يجيز له السماح بالري بطريق الرفع لغاية أول مارس من كل عام .

لغاية هذا التاريخ كان الدستور المعمول به في سياسة النيل هو وضعه تحت رقابة القاهرة وكان تركيز السلطة في يد وزارة الأشغال المصرية أمرا مسلما به من جميع الرجال المسئولين بمصر .

وحدث أن خرج المستشار جارستن وكان خلفه في سنة ١٩٠٩ مستر ديبوى ، كما تولى شؤون الوزارة معالي اسماعيل سرى باشا فتقدم المستشار في ٣ أكتوبر سنة ١٩٠٩ لمعالي الوزير باقتراح زيادة المساحة من ١٠٠٠٠ فدان إلى ٥٠٠٠٠ فأجابه الوزير في ٩ أكتوبر بأنه يجيز له مخابرة حكومة السودان بأن وزارة الأشغال على استعداد لزيادة المساحة الى ٢٠٠٠٠ فدان فقط بعد إتمام تعلية خزان أسوان أي بعد سنة ١٩١٢

وفي ٦ أبريل سنة ١٩١٠ أعاد المستشار الكرة طالبا من الوزير إعادة النظر في قراره فرد عليه معالي سرى باشا قائلا له في إيجاز وحزم إن قراري الخاص برفع المساحة إلى ٢٠٠٠٠ فدان بعد تمام التعلية مازال حديث العهد ولست مستعدا لنقضه كما أنني لست مستعدا للترخيص للسودان بسحب أية كمية من المياه الصيفية حتى تصير تعلية أسوان أمرا واقعا .

إن المساحات التي تناولتها هذه المكاتبات ضئيلة القدر بجانب ما كان يروى بمصر في تلك الأيام إلا أنها تمس مبدأ من المبادئ الهامة وتقضي على قاعدة انفراد مصر بمياه النيل صيفا وباشتراكها مع البحر الأبيض المتوسط فيضانا . وكان معالي سرى باشا حقيقا بمعرفة مدى ما تنطوي عليه هذه السياسة الجديدة . لذلك صمد وعالج الأمر بماله من كامل الحق والسلطة .

وبتقدم الزمن ومع زيادة عدد السكان ، وبعد أن لمست مصر شعبا وحكومة فوائد مياه التخزين واتجهت النية في التوسع الزراعي بالسودان بطريق الري الصناعي وتقدم العلم بمسائل النيل إلى حد يبرر إبراز مشروعات معينة من حيز الفكر إلى حيز الوجود على أية صورة ، تقدم وزير الأشغال لمجلس الوزراء باقتراح معين من شأنه الترخيص لوزارة الأشغال بانشاء خزان جبل الأولياء قبل الخرطوم بنحو ٤٥ كيلومترا على النيل الأبيض لمصلحة مصر وخزان آخر على النيل الأزرق بالقرب من سنار لمصلحة السودان .

وللحق وللتاريخ يجب أن أشير إلى أن كثيرا من الفضل في لفت الأنظار إلى النيل الأبيض وإلى إمكان استخدام حوضه كمجموعة خزانات يرجع إلى سير وليم ويلكوكس (تراجع أقواله ومحاضراته في سنة ١٩٠٧ و ١٩٠٨ المطبوعة في كتابه سنة ١٩١٣ ما بين صفحتي ٧٠١ و ٧١٧) .

وما كاد مجلس الوزراء يقرر فى مايو سنة ١٩١٤ هذين المشروعين حتى قامت الحرب العالمية وعلى الرغم من شبوبها ظل الاتجاه نحو تنفيذها مطردا وفى غضون الحرب تقدم السير وليم ويلكوكس والمهندس كندى باشا مدير أعمال الرى بالسودان سابقا بكثير من النقد والتجريح لهذه المشروعات وقد لجأ المهندسان بعد فشلهما فى اقناع دار الحماية بمصر إلى وزارة الخارجية البريطانية فى سنة ١٩١٨ ونظرا لما كان للسير وليم ويلكوكس من الشهرة الطيبة لم يسع وزارة الخارجية إلا أن تسمع له .

حضرة النائب المحترم مصطفى محمود الشوربجى — جاء فى محاضرة حضرة مندوب الوزارة فى موضع الاعتراض على بناء سد أسوان أنه إذا ما استولى عليه العدو قبض على حياة مصر وهذا ما يصح أن يوجه إلى المشروع الحالى .

حضرة المندوب — إن مقتل مصر ليس فى خزان جبل الأولياء أو خزان أسوان وإنما مقتلها فى الداخل — القناطر الخيرية — وفى الخارج منابع النيل العليا عند جنادل ريبو وهى مخرج النيل من بحيرة فكتوريا . وقد قال السير وليم ويلكوكس "إن من يضع يده على منابع النيل يضع يده على عنق مصر" .

الرئيس — نكتفى اليوم بهذا المقدار .

ورفعت الجلسة الساعة ١ والدقيقة ٤٠ مساء على أن يكون اجتماعها المقبل الساعة ١١ والدقيقة ٣٠ من صباح الغد للاستمرار فى سماع المحاضرة

| السكرتير الموظف | السكرتير النائب | الرئيس |
|---|---|---|
| محمد كامل | وهيب دوس | على المنزلاوى |

# محضر الجلســـة الثالثـــة

اجتمعت اللجنة فى الساعة ١١ والدقيقة ٢٥ من صباح يوم الثلاثاء ٨ مارس سنة ١٩٣٢ برياسة حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك . وسكرتيرية حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك السكرتير النائب ، وعاونه حضرة محمد كامل افندى سكرتير اللجنة الموظف .

وحضر من الأعضاء حضرات النواب المحترمين ابراهيم دسوقى أباظه ، ابراهيم زكى ، أحمد أبو الفتوح ، أحمد رشدى ، حسن محمد اسماعيل ، محمد حافظ رمضان بك ، محمد حسن ، محمد زكى صالح بك ، محمد عزيز أباظه محمد فهيم القيعى ، محمود عباسى بك ، مصطفى صدقى ، مصطفى عاكف بك ، مصطفى محمود الشوربجى .

واعتذر حضرة النائب المحترم على حسن أحمد بك .

وقد حضر حضرة صاحب العزة عبد القوى أحمد بك مندوبا عن وزارة الأشغال العمومية .

حضرة المندوب — انتهينا بالأمس من شرح النقط والنظريات الآتية مركزة ، النقطة الأولى أن المسئولين عن سياسة ضبط نهر النيل فى أواخر القرن الماضى قرروا حاجة مصر الى المزيد من المياه المخزونة ، النقطة الثانية أن الأرقام التى بمقتضاها حددت مطالب البلاد المائية أصبحت اليوم غير قائمة لأنها بنيت على معلومات ومقدمات غير صحيحة بالنسبة لما نعرفه اليوم ، والنقطة الثالثة أن النظريات التى كانت سائدة فى القرن التاسع عشر وحتى أوائل هذا القرن خاصة بقياس المياه وتصرفاتها وضبط نهر النيل بصفة عامة ، قد انقلب الكثير منها اليوم رأسا على عقب ، والنقطة الرابعة أن السير جارستن قسم السنة المائية طبقا لايراد نهر النيل الى قسمين يهمنا منهما الآن القسم الذى أباح فيه للسودان الرى بالآلات الرافعة إلى أى حد يشاؤه ما بين ١٥ يوليه وأول مارس .

ثم تكلمت بعد ذلك على خزان أسوان وكيف أقيم ، وعلى الاعتراضات التى صادفت هذا المشروع ، وعلى النجاح الذى لمسته البلاد بعد أن تم بناؤه فى سنة ١٩٠٢ وبعد أن تمت تعليته فى ديسمبر سنة ١٩١٢ كما تكلمت على على نشوء فكرة التوسع الزراعى فى السودان وتقدم نظارة الأشغال العمومية لمجلس النظار فى مايو سنة ١٩١٤ بفكرة التخزين فى سنار لمصلحة السودان وفى جبل الأولياء لمصلحة مصر ولكن الحرب العالمية قامت وفى الخفاء قامت بجانبها وفى أوانها حرب فنية خفى أمرها أو أمر الكثير منها على المصريين حتى وضعت الحرب أوزارها وبرزت المشروعات كالشمس واضحة . وكان السير وليم ويلكوكس وزميله الكولونيل كندى هما اللذان أثارا فى الخفاء المناقشات الخاصة بمشروعات ضبط النيل بصفة عامة ولجآ هنا إلى دار الحماية فى ذلك الوقت ، حتى إذا مافشلا فى اقناع دار الحماية لجآ إلى وزارة الخارجية البريطانية ، ونظرا لمقام السير ويلكوكس العالمى رأت وزارة الخارجية البريطانية أن تؤلف لجنة من عظماء المهندسين البارزين ليحققوا التهم التى وجهها السير ويلكوكس وزميله إلى شخص السير مردخ مكدونالد ومهندسيه . وأبدأ الآن باتمام المحاضرة :

لجنة سنة ١٩١٨ — ١٩١٩

وتألفت هذه اللجنة من :

سير موريس فيتزموريس ... رئيس معهد المهندسين الملكيين سابقا

» جان نبتون ... ... مفتش الرى العام لحكومة الهند سابقا

» وليم جارستن ... ... مستشار وزارة الأشغال العمومية المصرية سابقا

» أرثروب ... ... ... » » » » المصرية سابقا

الأستاذ كوثرن انون ... ... رئيس معهد المهندسين الملكيين سابقا وصاحب تأليف فى الهيدروليكا والحياة

كولونيل ليونز ... ... ... المدير العام لمصلحة المساحة المصرية ونائب مدير مصلحة الأرصاد الجوية بمصر سابقا

وقد أبى سير ويلكوكس المثول أمام هذه اللجنة ولكن زميله كندى باشا سافر إلى لندن وكان ممن أدوا الشهادة أمامها وكان اعتراض سير وليم ويلكوكس منصبا على شكل تأليفها لأن غالبيتها من خصومه وقد رغب بعض الأعضاء فى الانسحاب بعد هذا الاعتراض ولكن وزارة الخارجية البريطانية أبت عليهم ذلك وأبلغ رئيس اللجنة فى ٣ ديسمبر سنة ١٩١٨ أن جناب الوزير مستر بلفورت راض تمام الرضاء عن تشكيل اللجنة ولايرى مايدعو أحدا من أعضائها إلى الانسحاب وفى تقرير طبع بالمطبعة الأميرية بالقاهرة أبانت اللجنة رأيها فيما وجهه المهندسان من المطاعن على المشروعات .

وقد تناولت اللجنة أشخاص المعترضين فأشارت بالفقرة ٣٢ الى أن ما للكولونيل كندى من الدراية بالرى وبهندسة الأنهار إن هو باقراره إلا

ابتدائى وسطحى للغاية . وقد اعترف لجنة بأنأول اتصال له بأعمال الرى هو علاقته بأعمال رفع المياه لتجارب زراعة القطن بالجزيرة التى بدئ بها فى سنة ١٩١١ — ١٩١٢ وفيما عدا ذلك لم تكن له أية خبرة بأعمال الرى وهو لا يعرف شيئا من الوجهة العلمية عن قياس الأنهار ولم يسبق له أن استعمل مقياس تيار قط .

وفى الفقرة ٥٢ تناولت اللجنة سير وليم ويلكوكس بقولها ( إنها تعلم حق العلم أنه مكث مستخدما بمصلحة الرى المصرية من سنة ١٨٨٣ إلى ١٨٩٦ وأنه قضى شطرا كبيرا من عمره فى القطر المصرى ولكن يؤخذ من مكاتبته أنه رغم اعتزاله خدمة الحكومة المصرية منذ أكثر من عشرين عاما يكاد يتخيل أنه الشخص الوحيد الكفء ليدبر خطة تلك الحكومة فيما يتعلق بشؤون الرى . وفى ختام تقرير اللجنة بالفقرة ٦٢ أشارت إلى قرارها بأن التهم التى أقامها سير وليم ويلكوكس والكولونيل كندى لا أصل لها، بل ما كان ينبغى إقامتها البتة . وتشعر اللجنة بعظيم الأسف لتنزل اثنين من موظفى الحكومة السابقين بمصر والسودان إلى الخطة التى رأيا لياقة اتخاذها فى إقامة هذه التهم).

ولما كان الكولونيل كندى طلب الى رئيس معهد المهندسين الملكيين تحقيق تهم معينة قرر مجلس إدارة المعهد أنه لا يرى ضرورة لإجراء بحث مستقل اكتفاء بلجنة وزارة الخارجية التى تضم أعضاء من المعهد وأن المجلس يدون أسفه لأن عضوا من أعضائه ناله ما نال سير مردوخ ما كدونالد من تعريضه لتهم اعتبرت باجماع آراء لجنة التحقيق المشكلة بمعرفة وزارة الخارجية أن لا أصل لها ، وأن المجلس مع إقراره آراء اللجنة التى تبرئ سير ما كدونالد وموظفيه تبرئة تامة يرغب فى التعبير عن عظيم تقديره للعمل الحسن الذى قام به أولئك المهندسون الخ .

وإنى أتشرف بتقديم تقرير لجنة مشروعات النيل سنة ١٩١٩ للجنة .

لجنة سنة ١٩٢٠

وعلى الرغم من ذلك استمرت الحملة الشديدة على المشروعات. وفى غضون ذلك كان المستشار ما كدونالد قد أتم وضع كتابه المسمى "ضبط النيل" والمطبوع فى سنة ١٩٢٠ ونظرا لما طرأ على الرأى العام المصرى فى سنة ١٩١٩ من تغييرات ولما وقع فى مصر اجمالا من أحداث وتطورات وزيادة فى اطمئنان البلاد رأت الحكومة المصرية أن تشكل لجنة أخرى تقيم فى مصر وتقوم بعد دراسة للنهر ، سواء أكان هنا أم بالسودان ، بالفصل فيما يأتى :

(ا) صحة البيانات الطبيعية التى بنيت عليها هذه المشروعات .

(ب) الطريقة العادلة التى تقسم بها المياه التى تزيد بسبب هذه المشروعات بين مصر والسودان فى كل دور من أدوار تنفيذ المشروعات .

(ج) القسمة العادلة الواجب اتباعها فى توزيع تكاليف هذه المشروعات بين مصر والسودان .

وقد خول مجلس الوزراء فى فبراير سنة ١٩٢٠ اللجنة الحق بأن تضيف لأعضائها، اذا رأت ضرورة ذلك، عضوا قضائيا لاجراء التحقيقات اللازمة فى حالة أخذ الشهادات بعد حلف اليمين وعين فعلا قاض بقرار من مجلس الوزراء فى ٢٤ مارس سنة ١٩٢٠ وكان مستر بوث مستشار الحقانية الحالى .

أما الأعضاء فكانوا .

مستر جبى الرئيس والمندوب من قبل حكومة الهند .

« كورى المندوب من قبل حكومة الولايات المتحدة .

الدكتور سمبسون المندوب من قبل جامعة كمبردج .

السكرتير مستر كيبس الأستاذ بمدرسة الهندسة الملكية يومئذ .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — الذى فهمته إلى الآن أنه لغاية سنة ١٩٢٠ كان هناك نزاع قائم بين كبار المهندسين وأظن أن سببه أن السير جارستن قدم تقريرا أبدى فيه رأيه عن كل مشروعات الرى وقد عرض هذا التقرير فى وقت من الأوقات على مجلس العموم الانجليزى وقد قرر ذلك المجلس رأيا خاصا بشأن هذا التقرير بناء على ما أشار به اللورد كرومر ولقد ظل هذا التقرير سريا إلى أن عرض على مجلس العموم الانجليزى ، وأثبت فى الكتاب الأزرق سنة ١٩٠١ الرأى الذى عرضه اللورد كرومر عن سياسة ماء النيل .

ومن هذا التاريخ غير السير جارستن رأيه كما أن مجلس العموم رسم خطة جديدة لهذه الأعمال . فاذا كان لدى حضرة المندوب معلومات عن التقرير الخاص بمشروعات السير جارستن فليتفضل بايضاحها .

حضرة المندوب — من الأسف أن الكتاب كان أمامى أمس وهو معنون باللغة العربية "الدليل فى موارد أعالى النيل" وباللغة الانكليزية "الكتاب الأزرق عن مصر الصادر فى سنة ١٩٠٢" .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — الكتاب الذى أقصده هو الذى صدر فى سنة ١٩٠١ وفيه المناقشة التى دارت فى مجلس العموم البريطانى عن تقرير السير جارستن قبل إنشاء خزان أسوان .

حضرة المندوب — على أية حال فانى حسب معلوماتى الشخصية لا أعرف أن هناك كتابا أزرق صدر فى سنة ١٩٠١ إنما أعلم أن هناك كتابا أزرق صدر فى سنة ١٩٠٢ فاذا كان من الممكن الحصول على ذلك الكتاب فانى مستعد للاطلاع عليه وإبداء رأيى فيه . ومع ذلك فانى بالأمس قد أوضحت أن جميع البيانات الماضية أصبحت مجرحة لأن التطورات العلمية جعلت أكثر النظريات التى كانت سائدة فى القرن التاسع عشر ميتة الآن .

وأعود إلى المحاضرة فأقول :

قامت اللجنة برحلة لأعالى النيل كما قامت بعد ذلك بتحقيق على سمعت فيه كثيرا من الشهادات ثم ضمنت آراءها كتابا مطولا تحت عنوان تقرير لجنة مشروعات النيل سنة ١٩٢٠ ونظرا لطوله رأت الحكومة أن تعهد إلى مستر داوسون نائب المستشار المالى فى ديسمبر سنة ١٩٢٠ ليضع ملخصا وجيزا

بأعمال اللجنة . والكاتب والملخص مقدمان للجنة البرلمانية المحترمة . ونظرا لصعوبة التلخيص مرة أخرى ونظرا لما أشير به من ضرورة قراءة ملخص مستر داوسون على حضرات أعضاء اللجنة أو تقريرها الكامل إن اقتضى الأمر فانى لا يسعنى إلا أن أشير إلى نقطة معينة لأن تشكيل هذه اللجنة وآراء مستر كورى العضو الأمريكى بها فتح أبوابا جديدة أمام الباحثين .

لغاية سنة ١٩٢٠ كانت النظريات السائدة والمسلم بها من كل مسئول عن سياسة نهر النيل هى (أولا) أن إيراد النيل بأجمعه وقف على مصر مدة الصيف ما عدا المصرح بزراعته فى السودان (ثانيا) أن رقابة وزارة الأشغال نافذة فعلا وأن مهندسيها هم الذين يقومون بتصميم وتنفيذ جميع الأعمال الفنية كما يقومون بجميع المباحث العلمية المتعلقة بنهر النيل وفروعه (ثالثا) أن مدة عجز النيل عن الوفاء بمطالب مصر ، كما حددها سير جارستن قديما عند ماصرح للسودان بالرى بالرفع بالطلمبات ، تبدأ من أول مارس لغاية ١٥ يوليه من كل عام أى أنه يحرم على غير مصر سحب أية كمية من المياه فيما بين هذين التاريخين وقد طرأ على هذا التاريخ تعديل وارد بضبط النيل يقضى بأن يقف السحب من ١٩ يناير لغاية ١٥ يوليه من كل سنة ولم تكن لجنة سنة ١٩١٩ بمقتضى تشكيلها ونقط اختصاصها تمس مبدأ من هذه المبادئ فلننظر الآن ماذا فعلت بنا لجنة سنة ١٩٢٠

كان تقرير اللجنة مكونا من أربعة فصول . الفصل الأول خاص بشأن الجلسات العلنية وهو من وضع القاضى بوث وقد أمضاه جميع الأعضاء . والفصل الثانى خاص بصحة المعلومات الطبيعية التى بنيت عليها المشروعات وتناولت اللجنة فيه أساس الاتهام الذى وجه إلى واضعى المشروعات وكانت نتيجة بحث اللجنة اخفاق الاتهام وتبرئة سير ماكدونالد ومهندسيه . والفصل الثالث بخصوص المشروعات الهندسية التى وضعتها وزارة الأشغال العمومية لزيادة ضبط إيراد النيل . وكل هذه الفصول كانت محل اجماع الأعضاء . وأما الفصل الرابع ، وهو عن توزيع المياه بين مصر والسودان ، فقد كان محل خلاف لذلك ظهر الفصل الرابع فى جزأين الجزء الأول منه موقع عليه من عضوى اللجنة المعين أحدهما بمعرفة الحكومة الهندية وهو الرئيس جبى والآخر بمعرفة جامعة كمبردج وهو الدكتور سمبسون .

أما القسم الثانى من الفصل الرابع فقد اعتبر تقرير أقلية موقع عليه من عضو اللجنة المعين من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مستر كورى .

وأن مشروعات ضبط النهر التى وضعت أمام اللجنة للفصل فيها والمشروحة فى كتاب ضبط النيل هى :

(أ) سد جبل الأولياء .

(ب) مشروع رى الجزيرة وسد سنار .

(ج) قناطر نجع حمادى .

(د) أعالى النيل الأزرق .

(هـ) منطقة السدود وبحيرة البرت .

وفى الكلام عن طريقة توزيع هذا الزائد من الايراد ذهبت الأغلبية إلى أن تخصيص مياه خزان جبل الأولياء لمصر وخزان سنار للسودان حل عادل وعملى على السواء وبناء على ذلك رأت الأغلبية أنه ينبغى أن يقوم كل قطر من القطرين بتكاليف الأعمال الحالية التى تعود فائدتها مباشرة عليه وأنه فى حالة القيام بأعمال أخرى يتحمل كل من القطرين النفقة بالنسبة لكمية المياه الاضافية التى يحصل عليها ورأت أنه من المستحيل الجزم بالنصيب الذى يخصص لكل من القطرين المصرى والسودانى فى الزائد من إيراد المياه بعد إنجاز الأعمال الجديدة المبينة فى الفقرتين ( د ، هـ ) وذهبت الأغلبية إلى اقتراح تشكيل لجنة مختلطة ترفع إليها كل اختلافات من هذا القبيل وكان أهم البواعث الذى دعت الأغلبية لهذا الامتناع عن قسمة المياه عدم توفر المعلومات التى تعين الأعضاء على تكوين رأى عادل .

أما صاحب تقرير الأقلية فقد ذهب إلى أن الماء الزائد على الحقوق المقررة الحاضرة ينبغى قسمته مناصفة بين مصر والسودان .

وذهب فى صفحة ٨٣ من تقرير اللجنة إلى أن أعمال التخزين كلها تكاد تدبر الماء اللازم لجميع الأراضى المحتاجة إلى الرى فى حوض النيل كله إذ تزيد فى مياه النيل المنتفع به فى الأحوال الحاضرة ٤٠ مليارا يصيب كل من القطرين منها ٢٠ مليارا ولما نبه إلى ما فى هذا الاقتراح من ضرر مؤكد أو محتمل لمصر نظرا لكثرة عدد سكانها ولقدرتها على التوسع الزراعى ولاحتمال سبقها السودان فى هذا المضمار قال إن عدد السكان لا يصح أن يكون أساسا لقسمة الماء المباح بين الأمم لاحتمال قيام حرب أو ظهور وباء يكون من شأنه تقليل عدد السكان فى أمة ما وهو مع اعترافه بأن التشريع الدولى لم يصل للآن لمبادئ معينة تأخذ الأمم بعضها بعضا على أحكامه اجتهد فى أن يضع هو قواعد معينة لقسمة مياه النيل .

وبقدر ما كان صريحا وجليا فى تسجيل حق مصر المقرر فى مدة عجز النهر عن الوفاء بمطالب القطرين طبقا للمدى الذى حدده كتاب ضبط النيل ( من ١٨ يناير إلى ١٥ يوليه تواريخ سنار ) فانه كان أيضا صريحا فى ضرورة استيلاء السودان على نصف الماء الزائد بسبب أعمال التخزين حتى أنه ذهب إلى ضرورة اشتراك مصر فى تكاليف خزان سنار بنسبة معينة . والسودان فى خزان جبل الأولياء بنسبة النصف لقاء ما يستفيده كل من البلدين من ماء التخزين وبعد أن يسرد جنابه هذه النقطة يقول مانصه :

( وعلى شرط ألا يكون تخلف أحد الفريقين عن الاشتراك فى أعمال التخزين حين حاجة الفريق الآخر إليه مسقطا بحال من الأحوال حق الفريق الأول فى أن ينتفع الانتفاع العام من نصيبه من تلك الأعمال إذا قام بنصيبه من تلك النفقات صفحة ٩٠ ) .

وذهب جنابه إلى ضرورة تأليف مجلس من واحد يمثل مصر وآخر يمثل السودان وثالث محايد لا يكون مصريا ولا سودانيا ولا انجليزيا لتعرض عليه هذه المسائل المتعلقة بحقوق الماء وقسمتها وصيانة المبانى المشتركة وإدارتها كما كان جنابه أول من اعتبر السودان ومصر وحدتين سياسيتين مختلفتين كما كان أول وآخر من قال بقسمة الماء المباح بين القطرين بتلك النسبة التى قررها ، بل ذهب إلى أن رتب حقا للسودان على جبل الأولياء لم يطلبه السودان نفسه فى مقابل ا كتنابنا حقا آخر من مياه سنار لا يكفى لرى أرض مصر

فى الوقت الحاضر ثلاثة أيام أو أربعة من أيام الصيف ، ومن الغريب أنه لما قدر حقوق مصر المكتسبة فى الوقت الحاضر بأربعين مليارا قدر فى ذات الجدول حق السودان المقرر بنحو مليارين ( ١٨٥٥ مليونا ) ولا ننكر أن الحكومة المصرية برضائها بخزان سنار سنة ١٩١٤ قررت ضمنا هذا الحق ولكن لست أدرى لمَ لم يحترم قرار الحكومة فيما يتعلق بجبل الأولياء و يعتبر الماء المقدر خزنه بواسطة هذا الخزان وقدره ٣٢٠٠ مليون عند أسوان حسب مشروع سنة ١٩٢٠ حقا مكتسبا لمصر كحقها فى ماء خزان أسوان .

أهمل جنابه عامل السكان كما أغفل قدرة السودان المحدودة على التوسع الزراعى وكثرة المناطق التى لاتحتاج هناك لرى صناعى لغزارة الأمطار، كما نسى أنه بالرغم من كل ماحدث، فان المصريين مازالو يقولون بسيادتهم للسودان وأنهم لايرون معه أن فى تنظيم ماء النيل وضبطه عملا يمس سيادة تلك البلاد تلك السيادة التى تصورها مستركورى و بنى عليها العلالى والقصور وعلما منه بأنه يخاطب أمة شرقية اسلامية أخذ يردنا إلى حقائق القرآن الكبرى والأحاديث النبوية الشريفة عندما أعجزته المبادئ العامة لقسمة المياه ولم يسعفه التشريع الغربى ، فقال لنا فى تقريره إن النبى محمدا قال : " الناس شركاء فى ثلاث : الماء والكلأ والنار" وجاء فى القرآن الشريف : (لها شربٌ ولكم شربُ يومٍ معلومٍ ) وفى القرآن أيضا : (وَنَبِّئْهُمْ أَنَّ الْمَاءَ قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ كُلُّ شِرْبٍ مُحْتَضَرٌ) لقد أسهبت فى إيراد نظريات المستركورى للتدليل على أنه — وهو رجل محايد — كان أبعد من زميليه البريطانيين عن وجهة النظر المصرية ، ولئن قالا هما بلجنة مختلطة يرفع إليها كل خلاف ينشأ فقد قال هو بمجلس يدير أمر النيل وكان صوته أول صوت ارتفع فى مصر بنقض النظريات السابقة والتى جرى عليها العمل وكانت ترمى كلها إلى توحيد الرقابة الفنية على النهر وحصرها فى يد وزارة الأشغال المصرية .

لست أجزم بأن هناك علاقة بين هذا الاقتراح الأمريكى و بين ما ورد فى مشروع لورد ملنر ومشروع لورد كيرزون من حيث تأليف هيئة فنية لرقابة أمر النيل، كذلك لاأدعى أن هذا الاقتراح بينه و بين مقترحات دار المندوب السامى فيما بين سنة ١٩٢٦ — ١٩٢٩ أية علاقة وإن كان كثير الشبه بها وثيق الارتباط بنتيجتها التى كانت كلها ترمى إلى تأليف تلك الهيئة الفنية .

وحسبنا ماتقدم بيانا لتاريخ هذه اللجنة ، وفى تقريرها وملخص مستر داوسن ما يدل حضراتكم على مدى تحقيقاتها وما وصلت إليه من نتائج .

على أنى لا أريد أن أدع فرصة الكلام عن هذه اللجنة دون أن أسجل لها شكر المصريين على نقطة هامة، تلك النقطة التى أثارت كثيرا من اعتراضات المهندسين الوطنيين أمامها ، وهى خاصة بتقدير احتياجات مصر حالا واستقبالا إذ ذهب كتاب ضبط النيل... إلى تقدير احتياجات مصر فى الوقت الحاضر بنحو ٣٤ مليارا ، وفى المستقبل بنحو خمسين مليارا ، ولكن اللجنة كان لها الفضل فى زحزحة هذا الرقم، وهى فى هذا تقول إنها اقتنعت بأرقام الخبير الزراعى المسيو فكتور موصيرى والتى تدعو لزيادة الاحتياجات فى المستقبل إلى ٥٨ مليارا . أما فى الوقت الحاضر فقد قررت الأغلبية الاحتياجات بأنها الكمية اللازمة لرى ٥,٤٠٠,٠٠٠ فدان وهى أقصى مساحة زرعت فى السنوات الأخيرة، وصاحب تقرير الأقلية قدرها بنحو أربعين مليارا من الأمتار المكعبة للشؤون الزراعية فى الوقت الحاضر ، وسواء أ كانت هذه الأرقام صحيحة أم غير صحيحة فانها على أية حال خير لمصر من تلك التى أثارت الاعتراضات أولا .

أما النقطة الثانية التى كان المصريون عامة والمهندسون منهم خاصة يطالبون اللجنة بمراعاتها فهى الإشارة على الحكومة بعدم تنفيذ المشروعات حتى تتم التسوية النهائية للمسألة بين مصر وانجلترا ، إلا أن اللجنة قالت إن هذا الاعتراض غير هندسى لا يدخل فى اختصاصها و إن أشار المستركورى العضو الأمريكى بنوع خاص إلى أن استكمال وسائل الرى بمصر تدعو للتخزين خارج الحدود المصرية . ومن الواجب أن يسبق ذلك اتفاق بين الطرفين .

وتقرير اللجنة وملخص مستر داوسن مقدمان لحضرات الأعضاء .

تقرير معالى شفيق باشا :

كان العمل الذى بدأ فى مشروعى سنار وجبل الأولياء سائرا حتى شكلت لجنة سنة ١٩٢٠ فرؤى وقفه فى غضون مباحث اللجنة وتحقيقاتها ، وما أن قدمت تقريرها بالموافقة حتى استؤنف فى المشروعين معا ، وحدث فى أوائل سنة ١٩٢١ أن زار معالى وزير الأشغال العمل فى المشروعين . ولما عاد إلى مصر وضع تقريرا مطولا جاء فى ختامه : (فاذا لم يكن هناك مال يمكن استخدامه لنهو سد جبل الأولياء ، وقناطر نجع حمادى معا فخير عندى ايقاف العمل فى السد فى نهاية هذا العام ، والانتظار حتى يتوفر المال اللازم لنهو الأعمال المبينة عاليه ، وأيضا المبينة بالبند ٢١ صفحة ٢٨ ) .

والأعمال التى يشير إليها الوزير هى نجع حمادى التى وان ورد ذكرها فى كتاب ضبط النيل إلا أن العمل فيها لم يبدأ حتى ذلك الحين وضرورة تقوية القناطر المقامة على النيل بمصر حتى يمكن تفادى الضرر الذى يحدث لأراضى الحياض بسبب انحطاط المناسيب من جراء التخزين فى سنار وجبل الأولياء العالى ، وللتمكن من الانتفاع بالمخزون صيفا ، وقدر لجبل الأولياء العالى ولتقوية إسنا وأسيوط والقناطر الخيرية نحو ١٢ مليون جنيه ، منها نحو ٦,٥ لمشروع التخزين والباقى لتقوية القناطر ، وطالب مجلس الوزراء فى تقريره بامداد مصلحة الرى بنحو مليونى جنيه سنويا ليصرف هذا المبلغ على مدى ست سنوات عدا ما تطلبه الأعمال الداخلية و إن لم يوجد المال يوقف المشروع ، وفى مايو سنة ١٩٢١ قرر مجلس الوزراء وقف الأعمال فى جبل الأولياء ، كما رأى وقفه فى خزان سنار ومشروع الجزيرة إلا إذا رأت الحكومة السودانية الاستمرار على مسئوليتها .

ولما كان البرلمان الانجليزى سبق أن أجاز قرض السودان فى سنة ١٩١٩ ولما كان مجموع ماصرف على مشروعات الجزيرة لغاية تاريخ زيارة معالى شفيق باشا نحو ٢,٥ مليونا من الجنيهات ، فقد قررت حكومة السودان الاستمرار فى المشروع وفى غضون سنة ١٩٢١ بحثت مسألة تعلية خزان أسوان فأمر وزير الأشغال معالى محمد شفيق باشا يومئذ المصالح المختصة بدراسة هذا الرأى ، وما ترك الوزارة حتى وقفت الدراسة عند الحد المبدئى الذى وصلت إليه يومئذ .

(رفعت الجلسة للاستراحة الساعة ١ والدقيقة ٥ مساء وأعيدت الساعة ١ والدقيقة ١٥ مساء) .

حضرة المندوب — وفى أواخر هذا العام نفسه رأت الحكومة أن تعيد النظر فى برنامج الرى المصرى بصفة عامة وخزان جبل الأولياء بصفة خاصة ، فاستدعت المستر ديبوى المستشار فى وزارة الأشغال العمومية سابقا ، وعينت جماعة من المهندسين والزراعيين لمعاونته بآرائهم وكان بينهم حضرة صاحب العزة عبد الحميد بك سليمان مفتش الرى وقتئذ وجناب المستر برى مفتش الرى ، وبعد دراسته وتجولاته واتصاله بالكثير من أعيان المزارعين ووجوه الرأى فى البلاد قدم تقريره للحكومة ، وهو المعروف بتقرير ديبوى والمطبوع فى سنة ١٩٢٥

وفى هذا التقرير ذهب جنابه فى منسوب التخزين بجبل الأولياء مذهبا يخالف فيه رأى زميله السير مكدونالد فبينما يدعو الرأى المبسوط فى كتاب ضبط النيل إلى التخزين على منسوب ٣٧٨,٥ مترا وعلى منسوب ٣٨٠ لحماية مصر من غوائل الفيضان إذا بالمستر ديبوى يقف بوظيفة جبل الأولياء عند حد التخزين الصيفى ويقترح ألا يزيد هذا المنسوب على ٣٧٧,٢٠ مترا .

ورأى جنابه فى هذا المشروع مبسوط فى تقريره بالباب السادس صفحة ٢٧ وبالملحق ب صفحة ٩٢ وتقريره مقدم لحضرات أعضاء اللجنة المحترمين .

سير موريس فتزموريس .

وما دمنا بصدد تاريخ النيل فلا بد لنا من الاشارة إلى عمل مهندس عظيم آخر هو سير موريس فتزموريس الذى كان أحد المهندسين البارزين الذين يرجع الفضل إليهم فى بناء خزان أسوان سنة ١٨٩٨ — ١٩٠٢ والذى كان رئيسا لمعهد المهندسين الملكيين البريطانيين ومهندسا مستشارا لحكومة السودان فى خزان سنار — دعاه حضرة صاحب السعادة مرقس حنا باشا وزير الأشغال سابقا فى شهر فبراير سنة ١٩٢٤ ، وكلفه ببحث موقع سد جبل الأولياء والتصميمات المقترحة وطرق الانشاء المختلفة مع اقتراح ما يعن له من الآراء والمباحث التى تكفل اختيار أحسن تصميم كما جاء فى الفقرة الثامنة من تقريره المؤرخ ٢٦ مارس سنة ١٩٢٤ والذى وضعه بعد أن زار الخزان ومعه أحد وكيلى الوزارة مستر تونهام ( والوكيل الثانى كان حضرة صاحب السعادة محمد زغلول باشا) ومستر روبرتس مفتش عام رى السودان وقتئذ.

وفى الدورة البرلمانية الأولى (سنة ١٩٢٤) تقدم أحد النواب المحترمين لسعادة وزير الأشغال بسؤال ضمن أسئلة كثيرة ترمى إلى وقف العمل بالمشروعات وتكوين لجنة فنية تعرض نتيجة مباحثها على البرلمان فأجاب معالى الوزير بأن هذه المسألة هى من أهم المسائل التى تعنى بها الحكومة وهى موضع اهتمام وبحث وزارة الأشغال العمومية ، فاذا تبين من البحث ضرورة تعيين لجنة فنية فهى لن تتأخر عن تشكيلها ، ومتى تم البحث أمكن الوزارة أن تبدى رأيها (أى لغاية هذا التاريخ لم تكن المشروعات موقوفة ولا ملغية) .

وإنى أتلو على حضراتكم ما صرح به حضرة صاحب السعادة مرقس حنا باشا وزير الأشغال العمومية فى المضبطة السابعة عشرة بتاريخ ١٣ أبريل سنة ١٩٢٤

” إن مشروع سد مكوار قد بدئ فى تنفيذه فى سنة ١٩١٤ واستمر العمل فيه إلى الآن على مصاريف السودان ، وقد عرض هذا الأمر فى سنة ١٩٢١ على مجلس الوزراء ، فأصدر بشأنه قرارا هذا نصه :

(١) ” بما أنه يتضح من مذكرة مرفوعة من وزارة الأشغال العمومية أن إتمام خزان جبل الأولياء ، وتنفيذ ما يلحق به من مشروعات الرى اللازم عملها فى مصر يقتضى من المال مبلغ اثنى عشر مليون جنيه .

(٢) ” وبما أن الأحوال المالية الحاضرة لا تمكن الحكومة من تدبير مبلغ طائل كهذا المبلغ إلا إذا التجأت إلى الاقتراض، الأمر الذى لا ترغب فيه الآن ، ونظرا إلى أن الحكومة السودانية قد أخذت على عاتقها نفقات أعمال خزان مكوار وترعة الجزيرة، وقدمت لهذا الغرض مبلغ أربعة ملايين وتسعمائة ألف جنيه من جملة القرض المعقود فى سنة ١٩١٩ والبالغ قدره ستة ملايين جنيه .

(٣) ” وبما أنه سواء فيما يختص بخزان جبل الأولياء ، أو بخزان مكوار وترعة الجزيرة ، لا يستطيع مجلس الوزراء أن يصدر قرارا ما حاسما بشأن هذه الأعمال قبل الوقوف على نتيجة المفاوضات المزمع اجراؤها بين مصر وبريطانيا العظمى “ .

لهذه الأسباب :

فمجلس الوزراء يقرر :

١ — ايقاف الأعمال الجارية فى جبل الأولياء ، مع المحافظة على ما تم فيها حتى الآن .

٢ — يرى ايقاف أعمال خزان مكوار وترعة الجزيرة ، غير أنه إذا رأت حكومة السودان مواصلة هذه الأعمال على مسئوليتها الخاصة ، فليكن من المعلوم :

(أ) إن هذه الأعمال لا يجوز الانتفاع بها لرى أكثر من ٣٠٠ ألف فدان حسب الاتفاق السابق فى هذا الشأن .

(ب) إن الحكومة المصرية تحفظ لنفسها الحرية فى تقرير ما تراه أزاء هذه الأعمال ، وقرارها هذا يتوقف على نتيجة المفاوضات .

٢٥ مايو سنة ١٩٢١

رئيس مجلس الوزراء
عدلى يكن

وبعد ذلك وصل تلغراف من حاكم السودان العام إلى وزارة الأشغال يطلب مواصلة العمل فى خزان سنار لغاية شهر يوليه للمحافظة على الأعمال التى سبق اجراؤها . فاطلع مجلس الوزراء على هذا التلغراف وأصدر قرارا ، هذا نصه :

"على أثر القرار الصادر من مجلس الوزراء فى ٢٥ مايو سنة ١٩٢١ أرسل حاكم السودان العام إلى وزارة الأشغال البرقية الآتية :

" نحن ننوى مواصلة العمل فى خزان سنار لغاية يوليه للمحافظة على العمل الذى تم حتى الآن ، كما أننا ننوى استئناف العمل فى الخريف المقبل إذ سمحت الأحوال بذلك " .

فمجلس الوزراء يقرر أن كون وزارة الأشغال العمومية هى المصلحة المنوطة بأعمال رى السودان منذ فتح تلك البلاد ، وقيامها بصفتها هذه بتنفيذ أعمال خزان سنار لغاية يوليه سنة ١٩٢١ لا يجوز أن يترتب عليه أدنى مسئولية على تلك الوزارة ، كما لا يجوز أن يترتب عليه أدنى تعديل فى التحفظ الصريح الوارد فى قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٢١

وقد طلبت الوزارة من تفتيش رى السودان تقريرا وافيا عن الدرجة التى وصل إليها العمل الآن ، وعند وصوله ينظر فى الأمر " .

## اللجنة الدولية لسنة ١٩٢٥ :

أدى قتل المغفور له حاكم عام السودان السابق فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ إلى الانذار البريطانى المشهور، ذلك الانذار الذى أطلق يد حكومة السودان فى رى الجزيرة بدون تحديد ، وقد أجاب المغفور له سعد زغلول باشا رئيس الوزارة يومئذ فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بمذكرة صرح فيها بأن مسألة ادخال تعديل منذ الآن على المقدار المحدد لمساحة الأراضى التى تروى بالجزيرة هى على الأقل سابقة لأوانها ، ويجب طبقا للتصريحات المتكررة التى أبدتها الحكومة البريطانية أن تحل باتفاق الطرفين مع مراعاة المصالح الحيوية للزراعة المصرية وكان هذا الجواب أساسا للجنة التى شكلت فيما بعد ، وعملا بذلك وبعد أن هدأت النفوس وعادت الروابط إلى ما كانت عليه قبل حادثة السردار تبادل دولة رئيس الوزراء أحمد زيور باشا يومئذ وفخامة المندوب السامى لورد اللنبى كتابين شكلت بموجبهما اللجنة ومأموريتها (درس المسألة ووضع القواعد التى يمكن بمقتضاها تنظم حالة الرى بطريقة تراعى فيها مصالح مصر حق المراعاة وبدون اعتداء على حقوقها الطبيعية والتاريخية ) والكتابان مقدمان مع تقرير لجنة النيل للجنة البرلمانية المحترمة .

كانت مهمة لجنة مشروعات النيل فى سنة ١٩٢٠ محددة واضحة الحدود أما لجنة سنة ١٩٢٥ فلم تبلغ مهمتها هذا المبلغ من التخصيص ولم يكن أمامها مشروعات معينة لفحصها وابداء الرأى فيها ، ولم يطلب منها سوى أن تقترح أسلوبا للرى تراعى فيه كل المراعاة حقوق مصر ومصلحة مصر ، فهى على هذا قد أطلقت من كل قيد فى اختيار مبدأ عملها وتحديد وجهة أبحاثها ومدى هذه الأبحاث والمنهج الذى تسلكه فى وضع قراراتها ( فقرة ١٩ ) ومما زاد فى صعوبة مهمة اللجنة أن السوابق نادرة فى مسألة قسمة الماء والعرف فيها غير مطرد ، وأشارت اللجنة إلى أنها لا تعرف نظاما عاما متبعا ولا عرفا مقررا يمكن أن يجعل قاعدة للفصل فى مسألة الماء الذى يشترك فى الانتفاع به وحدات عدة ( فقرة ٢١ ) على أن اللجنة بالرغم من ذلك حاولت ، ونجحت فى محاولتها ، وضع أساس مقبول لتقدم الرى فى المستقبل وضمانة إلى الأبد لكل ما هو قائم الآن من الحقوق المكتسبة ( فقرة ٢٢ ) .

الكلام على حق مصر الطبيعى والتاريخى قد لا يجد جوابا شافيا فى الفن الهندسى وحده ، وعلى الرغم من ذلك حاول المهندسون تحديد حقوق مصر المائية ، وهى بعض هذه الحقوق التاريخية والطبيعية ، بكميات معينة فى أوقات معينة ، فذهب كتاب ضبط النيل، كما قدمنا ، إلى تحديده فى الحال وفى الاستقبال وجاءت اللجنة الدولية سنة ١٩٢٠ فزادت ، على هذا التقدير مقادير معينة ، وجرى العرف فى وزارة الأشغال على أن تحدد احتياجات مصر فى فترات معينة لتقرب لأذهان الكافة معنى احتياجات مصر ومقدار هذه الحاجة

وقد أثيرت صور مختلفة لحقوق مصر فى المياه ، وأبرز هذه الصور أن نصيب مصر المقدس فى الوقت الحاضر يجب أن يقف عند حد ما دخل فى ترعها من المياه ، وكذلك عند حد ما يخزن فى خزان أسوان أو لأغراض أخرى كالملاحة مثلا ، وهذه الصورة أقرب للقضايا السياسية منها للمسائل الفنية فضلا عن أن الأخذ بها يخرج بالباحث عن القاعدة المسلم بها ، وهى جعل الحقوق الطبيعية والتاريخية أصلا فى الموضوع فى حين أن تحديد حقوق مصر على هذه الصورة يجعل للسودان حقوقا تصبح هى الأصل ، ويكون نصيب مصر من المياه معها نصيبا محدودا قد لا يقضى حاجتها الحاضرة ، وهو لا يقضى حاجتها المستقبلة على وجه التأكيد .

الرئيس — نكتفى بهذا القدر وتؤجل سماع باقى المحاضرة إلى جلسة الغد .

ورفعت الجلسة الساعة الواحدة والدقيقة ٥٥ مساء على أن يكون اجتماع اللجنة المقبل الساعة ١١ والدقيقة ٣٠ من صباح الغد "

| السكرتير الموظف | السكرتير النائب | الرئيس |
| --- | --- | --- |
| محمد كامل | وهيب دوس | على المنزلاوى |

# محضر الجلسة الرابعة

اجتمعت اللجنة فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة والأربعين من صباح يوم الأربعاء ٩ مارس سنة ١٩٣٢ برياسة حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك . وسكرتيرية حضرة النائب المحترم محمد حسن السكرتير النائب وعاونه حضرة محمد كامل افندى سكرتير اللجنة الموظف .

وحضر من الأعضاء حضرات النواب المحترمين : ابراهيم دسوقى أباظه . ابراهيم زكى . أحمد أبو الفتوح . أحمد رشدى . حسن محمد اسماعيل . محمد حافظ رمضان بك . محمد زكى صالح بك . محمد عزيز أباظه . محمد فهيم القيعى . محمود عباسى بك . مصطفى محمود الشوربجى . مصطفى صدق . مصطفى عاكف بك .

واعتذر حضرتا النائبين المحترمين : على حسن أحمد بك . وهيب دوس بك .

وقد حضر حضرة صاحب العزة عبد القوى أحمد بك مندوبا عن وزارة الأشغال العمومية .

نظرا لاعتذار حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك السكرتير النائب عن حضور جلسة اليوم ، انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم محمد حسن سكرتيرا مؤقتا لها طبقا لنص المادة ٤١ من قانون النظام الداخلى للبرلمان .

الرئيس — وزع محضر الجلسة الثانية على حضراتكم ، فهل لأحد ملاحظة عليه ؟

(لم يلاحظ عليه شىء) .

حضرة المندوب — آخر ما تكلمنا فيه بالأمس كان عن الصورة التى يحاول بعضهم إبرازها بيانا لحقوق مصر .

وخرجنا من هذا إلى القول بأن حق مصر فى الوقت الحاضر ٤ مليارا أو أكثر أو أقل ، منه جزء معين فى وقت الصيف ، أى وقت عجز النهر عن الوفاء بمطالب البلدين ، والجزء الباقى فى وقت الفيضان ، أى عند مايزيد النيل على حاجة مصر ويكون فيه بقية لتحقيق مطامع السودان المشروعة . إن القول بهذا قد لا يتفق ومصلحة مصر ، لذلك كان الخلاف الضئيل بين أرقام الباحثين فى مثل هذا المقدار أمرا ثانويا ، والخطة المثلى التى يجب أن تكون دستورا واضحا فى سياسة نهر النيل والتى يجب بها تحديد مدى الحقوق التاريخية والطبيعية التى لمصر ، هى أن يكون إيراد النيل فى مدة الصيف وقفا على مصر وحدها سواء أكان هذا الإيراد ١٠ مليارات أم عشرين مليارا . أما فى مدة الفيضان حيث توجد زيادة عرفت باسم المياه المباح فلها شأن آخر سيرد عنه الكلام .

ومن دواعى الارتياح أن اللجنة الدولية لسنة ١٩٢٥ لم تذهب مذهب سابقتها فتحدد مطالب مصر المائية فى الشهور المعينة ، بل نزلت على ماشرحناه من نظريات ، ولم تحدد حاجة مصر بمقدار معين لا فى الحال ولا فى الاستقبال ، أو هى على الأصح لم تقل بأرقام معينة بيانا لحقوق مصر وحاجاتها ، وإن كانت قد تقلت هذه المسألة بحثا فى مناقشاتها توصلا لتحديد التاريخ الذى يحرم فيه على السودان سحب أية قطرة من مياه النيل فى مدة عجزه عن الوفاء بالمطالب .

كانت اللجنة أمام مسألة التوسع الزراعى بالجزيرة — ويكاد يكون مستحيلا الجزم فى مدى هذا التوسع دون البحث فى نتائجه على حقوق مصر — فسلكت فى هذا الموضوع المسلك الطبيعى حيث جعلت حق مصر هو الأصل والتوسع فى الجزيرة هو الأمر العارض .

حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل — كان الإنذار البريطانى سنة ١٩٢٤ وشكلت اللجنة الدولية سنة ١٩٢٥ ، فهل نشأت فكرة التوسع الزراعى فى السودان منذ ذلك التاريخ أو قبله ؟

حضرة المندوب — إن لتاريخ التوسع الزراعى فى الجزيرة منشأ أسبق من الإنذار البريطانى . والواقع أن التفكير فى هذه المسألة أثير فى أوائل سنة ١٩٢٠ عند ما نبتت الفكرة فى أن السودان يرغب فى زيادة الزراعة على ٣٠٠,٠٠٠ فدان ، وقد كان هذا هو السبب فى استقالة حضرة صاحب المعالى اسماعيل سرى باشا ، ولكن عند ما أعطى المندوب البريطانى عهدا للحكومة المصرية بالاتثار مسألة التوسع مرة أخرى سحب استقالته ، ثم أثيرت ثانية مسألة التوسع بعد تقديم الانذار البريطانى ، وبعد ذلك شكلت اللجنة الدولية فى سنة ١٩٢٥ .

ولقد قدمنا فيما سلف من القول أن أول تعريف — لما يسمونه عرفا مدة الصيف أو مدة وقف مياه النيل على مصلحة مصر — صدر من سير جارستن عند ما قرر أن للسودان الحق فى رفع المياه بالطلمبات إلى أى حد يشاؤه فيما بين ١٥ يوليه وآخر فبراير من كل عام ، ومعنى هذا أن فصل الصيف فى عرف السير جارستن يبدأ من أول مارس إلى منتصف يوليه من كل عام . وجاء على أثره كتاب ضبط النيل وكنا فيه أمام مشروع ال (٣٠٠ ألف فدان) بالجزيرة كما كنا أمام سنة ١٩١٣ — ١٩١٤ ، فقرر أن سحب السودان للمياه من إيراد النيل الطبيعى يجب ان يكون فيما بين ١٥ يوليه و ١٨ يناير من كل عام ، وبعد ١٩ يناير يجب أن يعتمد السودان على المياه المخزونة لانضاج المزروعات الصيفية بالجزيرة ، ولهذا الغرض أنشىء خزان سنار .

ولما كان من القواعد المسلم بها احترام الحقوق المكتسبة ، فقد روعيت حقوق السودان فيما سبق الترخيص له فيه سواء فى العقد الأول من القرن الحالى أم فى العقد الثانى .

ولما كانت مصر قد سلمت بزراعة الـ ٣٠٠ ألف فدان عدا ما صرح به من قبل ، فقد اعتبرت المقادير اللازمة لرى هذه المساحات من الحقوق غير القابلة للمناقشة .

أما ونحن فى سنة ١٩٢٥ أمام مطلب جديد، فهنا كان البحث والدراسة. وصلت اللجنة الى تحديد الزمن الذى يحرم النيل فيه على السودان بعد أبحاث مستفيضة بمصر والسودان ومناقشات كثيرة والى أن هذا التحريم يقع فيما بين ٣١ ديسمبر و ١٥ يوليه من كل عام عند سنار بصفة عامة، أما فى السنين الشحيحة الإيراد والتى يقل إيراد النهر فيها عن مقادير معينة فقد وضعت لها اللجنة مقياسا آخر ، ومؤداه أن يتأخر السودان فى السحب من ١٥ يوليه إلى أواخر الشهر فى بعض السنين كما يتقدم التحريم من تاريخ ٣١ ديسمبر إلى ما قبله تبعا لظروف كل عام من الأعوام الشحيحة الإيراد .

وبذلك يمكن القول إجمالا أن اللجنة حرمت على السودان سحب أية كمية من المياه ابتداء من أول يناير لغاية ١٥ يوليه من كل عام ما عدا ١١٧ مليونا هى المقدار السابق الذى كسب السودان الحق فيه بمقتضى التصريحات السابقة فى المدة ما بين أول و ١٨ يناير.

على أن اللجنة مع ذلك لم تطلق يد السودان فى السحب من النيل مدة زيادة تصرفه على احتياجات مصر ، بل قالت بالتوسع المقيد طبقا للمقادير الواردة بالبند ٥٧ من تقديرها ، ولما كان حق السودان طبقا للبرنامج الأول الوارد فى كتاب ضبط النيل مقدرا بأربعة وثمانين مترا فى الثانية، أباحت لجنة سنة ١٩٢٥ السحب الاضافى ابتداء من سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ وقدرته فى تلك السنة بـ ١٢ مترا مكعبا فى الثانية على أن يزاد تدريجيا فى كل عام ١٢ مترا حتى تصل الزيادة المقترحة الى ٨٤ مترا فى سنة ١٩٣٥ — ١٩٣٦ ، وبذلك ضوعفت الكمية التى كانت مقررة فصارت بمقتضى البند (٥٧) ١٦٨ مترا فى سنة ١٩٣٥ — ١٩٣٦، وقد دخل على هذه المادة تغير بمقتضى اتفاقية مايو سنة ١٩٢٩ وسيأتى الكلام على ذلك فيما بعد .

تناولت اللجنة عدا ما تقدم أمورا كثيرة، وبعضها فى غاية الخطورة ، وهى مبسوطة فى تقريرها المقدم للجنة والمكون من ٩٢ فقرة غير الملحقات، ولا يسعنى قبل أن أختم كلامى عن هذا التقرير الذى اعتبر جزءا متمما لاتفاقية مياه النيل المعقودة بين مصر وانجلترا فى سنة ١٩٢٩ إلا أن أنوه إلى مدى الاحتياط الدقيق الذى ورد فى المادة ٤٠ الخاص بضرورة وضع مشروع سد جبل الأولياء مع مشروع الجزيرة على قدم المساواة من حيث الأولوية فى الحق، وإن لم يكن المشروع الأول مساويا للمشروع الثانى فى السبق، وناشدت السودان بحرارة فى ألا يألو جهدا فى تسهيل مهمة إقامة سد جبل الأولياء .

وقد افترضت اللجنة أن هذا التسهيل من جانب السودان كائن، وكذلك لا يسعنى إلا أن أشير إلى المادة ٩١ والمادة ٩٢ وهما ختام التقرير، وفى الأولى منهما تسلم اللجنة بأن المسائل التى من قبيل مقادير الماء الذى يجرى فى نهر أو ترعة. أو يمر من عيون خزان أو يضيع بالتبخر أو التشرب ، لا يمكن أن تسلم من خلاف فى حقيقة أمرها، وكذلك قد يكون فى بعض المستندات الخاصة بمثل هذه المسائل من النصوص ما يكون غامضا ولا يسهل تطبيقه ولا تأويله . ولم تقترح اللجنة طريقة خاصة تستأنس بها فى مثل ذلك الغموض والخلاف بل يخيل اليها أن ذلك لايدخل فى اختصاص هيئة فنية، وإنى اقترح قراءة تقرير اللجنة برمته لأن كل تلخيص قد يذهب ببعض ما فيه .

## الماء المباح

نخرج مما تقدم أن فى النيل من الماء المباح فى المدة الواقعة بين ١٥ يوليه و٣١ ديسمبر — تواريخ سنار، تقابل أول فبراير الى أوائل أغسطس تواريخ أسوان — ما يمكن الانتفاع به ، وهذا هو فى الواقع أساس المسألة كلها .

وقد ذهب مستر كورى العضو الأمريكى بلجنة سنة ١٩٢٠ إلى أن هذا الماء يجب أن يقسم مناصفة بين مصر والسودان متى أنشئت من الأعمال الصناعية ما يمكن معها تخزين الماء، أما أغلبية تلك اللجنة فخالفته بدعوى أن المعلومات الوافية لم تتوافر لها لاستنباط طريقة لتوزيع الماء المباح والذى يمكن تخزينه كما أسلفنا، وبيدى الآن كتاب عنوانه " القواعد الأساسية فى الرى " وهو باللغة الانجليزية أقدمه لحضرة النائب المحترم محمد حسن ليتلو على حضراتكم فقرة منه ، لها علاقة بنظرية " الماء المباح " .

قرأ حضرة النائب المحترم محمد حسن هذه الفقرة باللغة الانكليزية وقام حضرة مندوب الحكومة بترجمتها وهى :

" القواعد الخاصة بتحديد الحقوق المائية فى الأنهار ليست مطردة ولا تعتبر حقائق ثابتة ، وكل الموضوع الخاص بالمياه وتوزيعها مازال راضخا لأحكام التطورات ، وكل نقطة هامة تثار يجب أن تعالج بعناية تامة قبل الدخول فى تنفيذ مشروع معين "

إن هذا الكتاب — يا حضرات النواب المحترمين — من وضع أحد مشاهير الأمريكان ومعترف به كمرجع ، وقد أوردت تلك الفقرة لتعرفوا مدى هجوم المستر كورى العضو الأمريكى فى لجنة سنة ١٩٢٠ على مستقبل النيل كله .

وقد سُلم بهذه القاعدة للآن وصار الماء المباح فى النيل كالبلد ذات الباب المفتوح يدعى السيطرة عليها صاحب القدم الأول فى دخولها .

إذا تقرر هذا فانى أقرر عجزى التام عن فهم ما يقول به بعضهم من أن مصلحة مصر تقضى بعدم التخزين والانتفاع بشىء من ذلك الماء المباح ، بل لست ألمح أية فائدة تعود على مصر من هذا الموقف السلبى الذى يزيد ضرره وضوحا إذا علمنا بأن الحقوق المكتسبة على الأنهر يجب أن تظل مرعية بخلاف الماء المباح، ذلك الماء الذى تشعبت فى كيفية الانتفاع به الاراء . ولما كان من المسلم به أيضا أن الماء المخزون يعتبر حقا مكتسبا

وأن كل عمل يقام فى أمة ما من أعمال الرى الصناعى مرتكزا على هذا الماء المخزون ، يجب احترامه وعدم المساس به .

حضرة النائب المحترم محمد حسن — على أية قاعدة يعتبر الماء المخزون حقا مكتسبا ؟

حضرة المندوب — قد قلت فى محاضرتى إن متوسط تصرف النهر فى السنة العادية ٩٧ مليارا ، حق مصر منها الآن نحو ٤٠ أو ٤٢ مليارا ، وبعد أن نسقط حقها المكتسب ونسقط حق السودان المكتسب ، يبقى الزائد الذى يجب أن تأخذ منه مصر حصتها قبل أن يضع غيرها يده عليه ، فيحيل بينها وبين التوسع فتنقلب الآية ، فبدلا من أن تكون مصر صاحبة الحق الأكبر تصبح بعد عشرين أو ثلاثين سنة صاحبة الحق الأصغر .

ولما كانت مرحلة التخزين التى نتكلم بصددها تعتبر المرحلة الأولى ، تليها الثانية فى خزان طانا ، والثالثة فى المناطق الاستوائية ببحيرة ألبرت وغيرها . . .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — هل هناك حاجة لإقامة سد ألبرت ؟

حضرة المندوب — فى الواقع أنه لغاية وضع كتاب ضبط النيل فى سنة ١٩٢٠ كانت النظرية المسلم بها أن سد ألبرت سيفى بحقوق مصر المائية ، وإنى مقتنع الآن بأنه لا يكفى حاجة مصر المائية ، وكذلك سد أسوان المعلى وجبل الأولياء ، وأعتقد أن مصر فى حاجة الى سد ألبرت وقناة السدود وخزان جبل الأولياء وأسوان المعلى ، وكما قال السير وليم ويلكوكس خزان عند الجبلين إن اقتضى الأمر .

حضرة النائب المحترم ابراهيم زكى — كأن خزان جبل الأولياء ليس هو الأخير من نوعه ؟

حضرة المندوب — الواقع أنه حلقة من سلسلة مشروعات طويلة إذ يجب الاستيلاء على أكبر قدر مستطاع من الماء المباح ، لأننا لا يمكننا أن نقدر ما فى الغيب من مفاجآت يجب أن نحتاط لديها بالحق المكتسب .

وأعود إلى المحاضرة فأقول : كان من المفروض أنه فى فترات متباعدة أو متقاربة ستنشأ مسائل تستدعى النظر فى كيفية توزيع المياه الزائدة ، ولئن عجزت اللجان التى شكلت للآن عن الجزم بهذا الموضوع فإنى لا أتصور أن لجنة تجلس سنة ١٩٤٠ أو سنة ١٩٥٠ تحجم عن الفصل فى هذا ، ولئن كان أمام اللجان التى شكلت فيما مضى من الحق المكتسب المقيس بمياه النيل الطبيعية فى مدة الصيف ، زائد المخزون بأسوان والمقيس فى الزراعة الصيفية بما يزيد على ٤ مليون فدان ، فسيكون أمام أية لجنة فى المستقبل القريب أو البعيد حقوق مصر المكتسبة مقدرة بايراد النيل الصيفى كله ، زائدا المخزون بأسوان ، زائدا المخزون فى جبل الأولياء ، زائدا ما يمكن أن يخزن فى غيره على مجرى النهر وفروعه ومقدرا بالمساحة ب ٥ ملايين أو ٦ ملايين من الأفدنة تزرع زرعا صيفيا .

أى الموقفين أجدر بالمصرى ، ذلك الذى يقول من الآن بالاستيلاء على أكبر حصة ممكنة من الماء المباح ، أو ذلك الذى يريد أن يقف عند حد ما وصلنا اليه لسبب أو لآخر ، ولا شبهة عندى أن كل من يقدر الموقف حق قدره ويعلم تمام العلم أن الحقوق المكتسبة من ماء يجرى فى نهر إنما هى أبعد ما تكون عن مثار النزاع بين الأمم المتمدينة ومرعية عرفا وقانونا ، يجب أن يقول معنا بضرورة التوسع فى أعمال التخزين ، لا احتياطا لما عساه ينشأ فى المستقبل فقط ، بل مراعاة لظروف مصر ونموها المطرد ، وقدرتها على التوسع الزراعى بل وشدة حاجتها اليه .

فاتنى فى صدر الكلام عن هذه اللجنة أن أذكر شيئا عن أعضائها وأسمائهم فهم :

حضرات صاحب المعالى عبد الحميد سليمان باشا مندوبا عن الحكومة المصرية .

مستر مجريجور مستشار رى السودان مندوبا عن الحكومة البريطانية

مستر كنتر كريمر المهندس الهولاندى رئيسا .

وكان من بين الذين وقع عليهم الاختيار لمعاونة معالى عبد الحميد سليمان باشا والسفر مع اللجنة للسودان حضرة صاحب العزة عبد المجيد بك عمر مدير عام الخزانات ، وصاحب العزة عبد القوى أحمد بك مفتش الرى ، وقد بدأت اللجنة عملها فى ١٥ فبراير سنة ١٩٢٥ ورفع تقريرها لدولة رئيس مجلس الوزراء فى مارس سنة ١٩٢٦ فأحاله دولة الرئيس على وزارة الأشغال لإبداء رأيها فيه .

بناء على ما تقدم شكل معالى اسماعيل سرى باشا وزير الأشغال العمومية يومئذ بقرار وزارى رقم ٥١ فى ٢١ أبريل سنة ١٩٢٦ لجنة من حضرات الآتية أسماؤهم لفحص تقرير لجنة النيل وإبداء الرأى فيه وهم :

الرئيس

حضرة صاحب السعادة صالح عنان باشا وكيل الوزارة .

الأعضاء

حضرة صاحب العزة حسين سرى بك ... وكيل الوزارة المساعد .
» » » كامل عثمان غالب بك مفتش عام رى الوجه القبلى .
» » » ابراهيم فهمى بك... » » » البحرى .
جناب المستر كرى ... ... ... ... نائب مدير عام مصلحة الطبيعيات
حضرة صاحب العزة ابراهيم رزق بك... مفتش رى .
حضرة صاحب العزة عبد المجيد عمر بك »
حضرة صاحب العزة محمود حنفى بك ... »
جناب المستر هندمارش ... ... ... »
جناب المستر هارس ... ... ... ... »
حضرة صاحب العزة عبد القوى أحمد بك السكرتير .

وفى أثناء دراسة هذه اللجنة لتقرير لجنة النيل تولى شؤون وزارة الأشغال حضرة صاحب السعادة عثمان محرم باشا فى وزارة دولة عدلى باشا الائتلافية، وفى ١٩ يونيه سنة ١٩٢٦ رفع رئيس اللجنة ووكيل الوزارة سعادة صالح عنان باشا تعليقات اللجنة ، وهى من القصر بحيث لاتستدعى تلخيصا ورأيى أن تقرأ وتدرس بواسطة اللجنة البرلمانية .

## راى وزارة الأشغال فى التقرير المقدّم من كل من لجنة النيل ولجنة الوزارة

فى ديسمبر سنة ١٩٢٦ بعث حضرة صاحب السعادة عثمان محرم باشا رأى وزارة الأشغال لدولة عدلى يكن باشا رئيس الوزارة يومئذ ، وهذا الرأى مبسوط فى الكتاب المرافق وفى غير حاجة الى تعليق[1] واستدعت ظروف العمل فى الوزارة فى أوائل مارس سنة ١٩٢٨ أن أبدى حضرة صاحب السعادة عثمان محرم باشا رأيه فى تقرير اللجنة الدولية لسنة ١٩٢٥ مرة أخرى فى كتابه المؤرخ ٤ مارس لوكيل الوزارة ، وهو يرمى الى اعتبار هذا التقرير مرعيا فى جميع مبادئه .

وهذا التقرير كما أسلفنا القول مع الكتابين المتبادلين فى مايو سنة ١٩٢٩ بين لورد لويد المندوب السامى يومئذ ودولة محمد محمود باشا رئيس الوزارة فى ذلك الوقت ، اعتبر هو الاتفاق بين البلدين على مياه النيل .

أما ما حدث من مفاوضات وتبودل من مكاتبات فى المدة الواقعة بين سنة ١٩٢٦ ومايو سنة ١٩٢٩ حتى وصل الطرفان الى هذا الاتفاق ، فمسألة أخرى ، وهى فى مجموعها تبين الصعاب التى نشأت فى طريق الطرفين حتى وصلا لتوقيع الاتفاق فى مايو سنة ١٩٢٩

وتقرير لجنة النيل والكتب التى تبودلت بشأنه مقدّمة لا لأن الاتفاق قابل للمناقشة ، ولكن لارتباطه بموضوع ضبط النيل بصفة عامة ولاطلاع حضرات أعضاء اللجنة البرلمانية لمساعدتهم على تكوين رأى ناضج فى هذه المسألة الحيوية .

أما ونحن فى صدد الكلام من الناحية التاريخية فيما يختص بما حدث خطوة خطوة ، فانى أضيف إلى ما تقدم — حتى يمكن أن يربط الموضوع بما حدث بعد ذلك — إن فى نوفمبر سنة ١٩٢٨ حضرت لجنة دولية للنظر فى تعلية خزان أسوان من الناحية البنائية ، وقدمت تقريرا للوزارة بامكان إجراء هذه التعلية وقد أخذت به الوزارة ، والآن تجرى التعلية كما تعلمون، وها هو التقرير أقدمه لحضراتكم .

ولى كلمة وهى أنه فى أوائل سنة ١٩٢٩ طلب إلى مجلس الرى الأعلى أن يبدى رأيه فى موضوع خزان جبل الأولياء فقرر قرارا باللغة الانكليزية أترجم منه ما يأتى :

"ان خزانا ينشأ عند جبل الأولياء لهو مسألة أساسية للتوسع الزراعى فى مصر ولاتمام برنامج الاصلاح المعتمد من مجلس الوزراء" .

وكان مجلس الرى الأعلى مكونا من :

| | | |
|---|---|---|
| كامل غالب عثمان بك... ... ... | مفتش عموم رى وجه قبلى | رئيسا |
| محمود حنفى بك ... ... ... ... | « « بحرى | أعضاء |
| ابراهيم رزق بك ... ... ... ... | « « رى | |
| عبد القوى أحمد بك ... ... ... | « « | |
| نجيب ابراهيم بك ... ... ... | مدير عموم مشروعات (حالا) | |
| عبد المجيد عمر بك... ... ... ... | ... ... ... ... ... ... | |
| مستر بوتشر ... ... ... ... | ... ... ... ... ... ... | |
| مستر نيوهوس ... ... ... ... | ... ... ... ... ... ... | |
| مستر هايندمارش... ... ... ... | ... ... ... ... ... ... | |
| مستر اتكنسون ... ... ... ... | ... ... ... ... ... ... | سكرتيرا |

الرئيس — يحسن أن نقف عند هذه النقطة من المحاضرة ونؤجل سماع الباقى منها للجلسة المقبلة .

ورفعت الجلسة الساعة ١ والدقيقة الأربعين مساء على أن يكون اجتماع اللجنة المقبل فى الساعة ١١ والدقيقة الثلاثين من صباح يوم الاثنين ١٤ مارس سنة ١٩٣٢

| الرئيس | السكرتير النائب | السكرتير الموظف |
|---|---|---|
| على المنزلاوى | محمد حسن | محمد كامل |

(١) الكتاب المشار إليه تلى بالجلسة وهو ملحق بآخر هذا المحضر

# ملحق بمحضر الجلسة الرابعة

## كتاب حضرة صاحب السعادة عثمان محرم باشا

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

إحالة على كتاب المجلس رقم ٢ — ٣/١ بتاريخ ١١ أبريل سنة ١٩٢٦ أتشرف بأن أنهى لدولتكم ما استقر عليه رأيى بعد أن درست موضوع مياه النيل ، والتوسع الزراعى بالجزيرة .

تعلمون دولتكم أنه تألفت لجنة فى سنة ١٩٢٥ برياسة المغفور له مستر كنتركريمز ، وعضوية حضرة صاحب السعادة عبد الحميد سليمان باشا مندوبا عن الحكومة المصرية ، وجناب مستر جاك جريجور مندوبا عن الحكومة البريطانية . وقد قدمت اللجنة تقريرها لمجلس الوزراء موقعا عليه من العضوين الأخيرين . نظرا لوفاة الرئيس قبل أن تنهى اللجنة عملها . فلما أحيل التقرير المذكور على وزارة الأشغال بالكتاب المشار اليه آنفا ، أصدر وزير الأشغال السابق قرارا بتأليف لجنة من :

حضرة صاحب السعادة صالح عنان باشا وكيل الوزارة السابق رئيسا

أعضاء:
- « « العزة حسين سرى بك وكيل الوزارة المساعد
- « « « كامل عثمان غالب بك المفتش العام لرى الوجه القبلى ... ... ... ... ... ... ... ... ... ... ...
- حضرة صاحب العزة ابراهيم فهمى بك المفتش العام لرى الوجه البحرى ... ... ... ... ... ... ... ... ... ... ...
- جناب المستر ب . أ . كرى القائم بأعمال مدير عام مصلحة الطبيعيات ... ... ... ... ... ... ... ... ... ... ...
- حضرة صاحب العزة ابراهيم رزق بك مفتش رى ... ... ...
- حضرة صاحب العزة عبد المجيد عمر بك مفتش رى . قائم بأعمال وكيل مصلحة الطبيعيات ... ... ... ... ... ... ...
- حضرة صاحب العزة محمود حننى بك مفتش رى ... ... ...
- جناب المستر ه . ج . هيند مارش « « ... ... ...
- جناب المستر ب . ج . هارس « « ... ... ...

وحضرة عبد القوى أحمد افندى مدير أعمال ... ... ... سكرتيرا

لدراسة التقرير وتقديم ما يعن لها من الآراء . وقد قامت اللجنة بما طلب اليها ، وقدمت لنا فى ١٧ يونيه سنة ١٩٢٦ تقريرا . أتشرف بأن أرفع لدولتكم صورته مع كتابى هذا ، وأنتهز هذه الفرصة لأعرب عن حسن تقديرى لمجهود اللجنتين واعتدالها .

هذا ويظهر أن لجنة وزارة الأشغال وافقت إجمالا على ما جاء بتقرير لجنة مياه النيل إلا فى بعض نقط معينة ، أقدم لدولتكم وجهتى نظر اللجنتين بشأنها مع رأيى فيها .

<u>النقطة الأولى</u> — تقسيم السنة وامتناع السودان عن سحب ماء من النيل الأزرق فى بعض الفصول :

من المسلم به لدى جميع رجال الرى أن مصر فى حاجة أكيدة إلى كل تصرف نهر النيل فى مدة الصيف ، على أن محل الخلاف بين الباحثين هو : متى يبدأ موسم هذه الحاجة ومتى ينتهى ؟ ويسرنى أن أقرر أن اللجنتين بعد طول بحث واستقراء اتفقتا على أن يمتنع السودان عن سحب الماء من النيل (بجميع فروعه) ابتداء من أول يناير لغاية منتصف شهر يونيه من كل سنة — تاريخ سنار — (مع خلاف يسير لا يعدو بضعة أيام فى التقديم أو التأخير سأتكلم عنه فيما بعد) .

وبالرغم من تقرير هذا المبدأ والتسليم به إجمالا ، فان لجنة النيل قد تجاوزته قليلا . ذلك أنها رأت أن يسمح للسودان بالسحب من تصرف النيل الأزرق الطبيعى لغاية ١٨ يناير نزولا على ما حدده كتاب ضبط النيل (ص ١١٥) من قبل ، وعلى أساس أن ما يسحب فى المدة من أول يناير لغاية ١٨ منه أصبح حقا مقررا للجزيرة . ولما كانت الكمية التى تسحب فى هذه الأيام الأولى من يناير لا تتجاوز ١١٧ مليونا (مائة وسبعة عشر) كان ذلك باعثا آخر للجنة النيل للتجاوز عن الكمية المذكورة التى لو قورنت بمجموع تصرف فرعى النيل فى شهور التحاريق لكانت شيئا يسيرا جدا ( حوالى واحد فى المائة) .

إلا أن لجنة وزارة الأشغال ذهبت إلى غير هذا الرأى بحجة أن هذا المقدار (المائة والسبعة عشر مليون متر مكعب) هو من حق مصر ، ومسحوب من الماء اللازم لها فى بعض السنين القليلة الإيراد ، لذلك اشترطت أن تسمح به للسودان مقابل استرداده كله أو أغلبه من الكمية المخزونة بسنار تحت المنسوب الذى لا يمكن ترعة الجزيرة من السحب ، وتبلغ هذه الكمية التى اعتبرتها لجنة الاشغال رصيدا لها ١٥٠ مليون متر مكعب (مائة وخمسين) — ( المادة الأولى والسادسة من تقرير لجنة الوزارة ) .

ولقد كنت أميل إلى الأخذ برأى لجنة وزارة الأشغال ، لولا أنى وجدت لجنة النيل قد احتاطت للأمر ، وحسبت حساب العوض من ناحية أخرى ذلك أنها أشارت بترك المائة والخمسين مليونا ، كلها تحت تصرف السودان بشرط الامتناع عن سحب أية كمية من النهر للطلمبات النيلية ابتداء من أول يناير من كل سنة . ولما كان تصريح وزارة الأشغال الصادر فى ١٧ يناير

سنة ١٩٠٥، قاضيا بالترخيص للسودان بتركيب أى عدد منها لرى أية مساحة بشرط الامتناع عن الادارة فى آخر فبراير من كل سنة، وكان رأى لجنة النيل يرمى إلى كسب شهرى يناير وفبراير، وقصر تصرف النهر فيهما على حاجة مصر وإمدادها. كان ذلك فى نظرى مكسبا، حدا بى إلى الموافقة على رأى لجنة النيل فى هذا الصدد . وخصوصا أن تصرف الطلمبات النيلية فى شهرى ينـاير وفبراير ربما زاد فى المستقبل عن الـ ١٥٠ مليون متر مكعب ( مائة وخمسين ) عند ما تزيد المساحة التى تروى بالطلمبات مدة الفيضان .

النقطة الثانية — تحديد بدء الفيضان والمقياس الأساسى لهذا التحديد :

سبق أن أشرت إلى اتفاق اللجنتين تقريبا على تواريخ بدء ونهاية موسم الصيف . تلك النهاية التى تعتبر مبدأ للفيضان ، وبالتالى تعتبر مبدأ سحب السودان للمياه من النيـل الأزرق دون أن يمس ذلك صالح مصر . وذكرت أن الخلاف لا يعد وبضعة أيام لا تؤثر إلا أثرا ضئيلا . وها أنا أشرح وجهة نظر لجنة النيل ولجنة الأشغال مع تعليق عليهما .

اعتبرت لجنة النيل أن تاريخ إبطال المناوبات الصيفية من كل سنة هو دلالة على وفرة الميـاه . لذلك رأت إباحة السحب لجزيرة ولرفع منسوب سنار ابتداء من التاريخ المقابل لزيادة المياه على حاجة مصر ، وقاست هذه الحاجة بالمـاء اللازم لاحتياجات مصر حالا مضافا إليها نصف مليون فدان ينتظر اصلاحها وضمها للمساحة الصيفية بعد زيادة الايراد الصيفى ( بتعلية أسوان أو انشاء جبل أوليـا ) .

وعند اللجنة المذكورة أن تاريخ الاباحة لجزيرة بالسحب من النيل الأزرق يقع إذا ما وصل مجموع تصرف النيل الأزرق عند سنار ، وتصرف النيل الأبيض عند ملاكال ١٦٠ مليون متر مكعب ( مائة وستين ) يوميـا فى كل من الخمسة الأيام عن تاريخ سنار ، واشترطت ألا يقع ذلك قبل ١٦ يوليه، ولا بعد ٢٨ يوليه من كل سنة ( خلاصة تقرير لجنة النيل نبذة ب من الفقرة ٨٨ ) .

ناقشت لجنة الأشغال القاعدة من حيث هى فوافقت عليها، ولكنها لم تأخذ بكمية المياه التى أشارت بها لجنة النيل ولا بطريقة حسابها . ذلك لأن إدماج النيل الأبيض فى حسبان مقدار المياه أمر غير مرغوب فيه، وقد يجر إلى سوء التفسير فى مستـقبل الأيام . لأن تصرف النيل الأبيض وإن كاد يكون ثابتا فى الأيام المشار إليها فى الزمن الحالى، ألا أنه راضخ لتغيير لا يعرف مداه من الآن بعد شق قناة السدود. لهذا كان عدم اتخاذه عاملا فى موضوعنا هذا أقرب إلى الصواب ، ولجنة مياه النيل عذرها فى الأخذ به ، لأنها قدمت تقريرها قبل أن تقرر الحكومة بموافقـة البرلمـان إنشاء قناة السدود .

ولمـا كان تصرف النيل الأزرق هو الذى يرضخ للتغييرات السريعة فى أوائل الفيضان اتجهت فكرة لجنة الأشغال إلى اتخاذه العامل الوحيد فى قياس المـاء اللازم . واقترحت بناء على ذلك أن يبدأ فى السحب لرفع منسوب خزان سنار، عند ما يبلغ التصرف اليومى للنيل الأزرق مائة مليون متر مكعب عند سنار بشرط ألا يبدأ ذلك قبل ١٢ يوليه، ولا يتأخر عن ٣١ منه فى كل سنة ( المـادة الثانية والسادسة من تقرير لجنة الأشغال ) .

والواقع أنه — من حيث الكميات — لا يوجد خلاف جوهرى بين اللجنتين ، إذ أن كمية الـ ١٦٠ مليونا (مائة وستين) التى أخذت بها لجنة النيل فى فرعى النهر تعادل مائة المليون التى أشارت بهـا لجنـة الوزارة فى النيل الأزرق وحده . ولذلك أوافق على أن يكون البدء بالسحب لرفع خزان سنار هو عند بلوغ التصرف اليومى للنيل الأزرق ١٠٠ مليون متر مكعب ( مائة مليون ) عند سنار فى أثناء الخمسة الأيام السابقة بشرط ألا يبدأ الملء قبل ١٦ يوليه، ولا يتأخر عن ٢٨ منه. وهنا اعتمدت على تواريخ لجنة النيل لأن اشـتراط عدم البدء بالسحب قبل ١٦ يوليه أقرب لصـالح مصر منه قبل ١٢ يوليه، التاريخ الذى رأته لجنة وزارة الأشغال، كما أن عدم التأخر عن ٢٨ بدلا من ٣١ يوليه لن يضيرها إلا فى مثل سـنة ١٩١٤ التى لا تقع إلا مرة فى كل ٢٤٠ سنة، والتى يجب البدء فى مثلها فيما بين ٢٩ و ٣٠ يوليه حسب رأى لجنة الأشغال .

النقطة الثالثة — برنامج التوسع الزراعى بالجزيرة :

كانت القاعدة التى يقوم عليها أساس التوسع بالجزيرة مثار خلاف بين اللجنتين، إذ رأت لجنة مياه النيل أن يكون حد التوسع قائما على كمية المياه التى يمكن سحبها من النيل الأزرق — مدة الفيضان — بلا ضرر يعود على مصر . بينما ترى لجنة الأشغال أن يكون حده المساحة الممكن ريهـا مدة الفيضان بكميات المياه المقررة فى كتاب ضبط النيل أعنى ٨٤ مترا مكعبا (أربعة وثمانين) فى الثانية، وتصر على التحديد بالفدان ( المـادة الثالثة ) .

وإنى من الوجهة الفنية البحتة — لا أرى ضرورة لتحديد المساحة، لأن فى القيد الخاص بتحديد التصرفات ضمانا كافيا، بشرط أن يؤخذ باقتراح لجنة النيل القاضى بوضع اتفاق بين الحكومتين لرسم حدود الرقابة الكافية لتنفيذ هذا الشرط ( الفقرة ٣٩ من تقرير لجنة النيل ) .

وتحقيقا لهذا الشرط سأضع الأساس الذى أراه كفيلا بتحقيق هذه الغاية وأتشرف بارساله لدولتكم فى كتاب آخر سرى .

أما من ناحية جوهر الموضوع فقد اتفقت اللجنتان على السماح بالتوسع وفقط اختلفتا فى الطريقة :

قالت لجنة الأشغال إن المـاء المخزون بسنار يجب أن يكون أساسا للتوسع وبمـا أنه لا يكفى — حسب المعلومات الايدرولوكية التى جمعت فى السنة المـاضية بالجزيرة — إلا لرى ١٥٠ ألف فدان ( مائة وخمسين ) إضـافية يزرع ثلثها قطنا، كان لا بد إذن من جعل مجموع ما يزرع بالجزيرة ٤٥٠ ألفا من الأفدنة (أربعمائة وخمسين) يزرع ثلثها قطنا، واقترحت عدم تجاوز هذه المساحة حتى تمضى ثلاث أو أربع سنوات، يمكن بعدها فتح باب المناقشة على ضوء ما يكون وصل إلينا من معلومات إيدرولوكية أو فى ممـا وصلنا اليه بالجزيرة، ولتتمكن الحكومة فى أثناء هذه المدة من إقامة قناطر نجع حمادى وتقوية قناطر إسنا، وأسيوط، والقناطر الخيرية دفعا للضرر الذى يمكن أن ينشأ من وراء زيادة السحب مدة الفيضان . ذلك الضرر الذى يمس الرى الحوضى فى السنين المتوسطة والواطية الفيضان .

غير أن لجنة النيل فى نظرها لهذه النقطة رأت أن تشير بقبول التوسع التدريجى ابتداء من سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠، حتى يتضاعف المقدار الذى يسحب الآن أثناء شهور الفيضان فى سنة ١٩٣٥ — ١٩٣٦ ، ذلك لأن الكمية المخزونة بسنار تمكن السودان من زراعة مساحة أوسع مما قرره كتاب ضبط النيل، وهذا يستتبع حتما زيادة الماء الذى يسحب أثناء الفيضان . وما دام انخفاض المناسيب فى الرى الحوضى سيتقى ضرره بقناطر نجع حمادى كانت مصلحة مصر بهذا الترتيب مصونة، وبعيدة عن الضرر (الفقرة ٥٦ و ٥٧ من تقرير لجنة النيل، والمادة الثالثة من تقرير لجنة الوزارة) .

ورأيى هو أن لجنة الوزارة ذهبت إلى حد لا تبرره الظروف الحالية، لذلك أشير بالموافقة على رأى لجنة مياه النيل، خصوصا أن إتمام قناطر نجع حمادى منظور فعلا فى صيف سنة ١٩٢٩؛ وأنه يمكن إجراء الجزء الأكبر من الأعمال التى اقترحتها لجنة الوزارة فى مدى ثلاث سنوات، كما يمكن إتمامها كلها قبل سنة ١٩٣٥ — ١٩٣٦، غير أنى أرغب فى اعتبار إقرار الحكومة والبرلمان للاعتمادات اللازمة لتنفيذ الأعمال المطلوبة بمجرد طلبها من وزارة الأشغال شرطا أساسيا لموافقتى على رأى لجنة مياه النيل .

النقطة الرابعة — الرى بالطلمبات :

كان مجموع المساحة التى سبق لوزارة الأشغال التصريح للسودان بريها بالآلات صيفا مثار الشك عند لجنة النيل، وحدود هذا الشك بين ٢٠ ألفا (عشرين) أو ٢٢ ألفا (اثنين وعشرين) من الأفدنة، وعلى ضآلة الفرق بين الرقمين، فقد حققت لجنة وزارة الأشغال هذه التصاريح ووجدت أنه فى ٢٧ يناير سنة ١٩٠٤ صدر ترخيص برى عشرة آلاف فدان . وفى ١٢ أكتوبر سنة ١٩٠٩ صدر ترخيص آخر برى عشرة آلاف فدان أخرى، وبذلك يكون المجموع عشرين ألف فدان فقط .

وعلى ذكر هذه المسألة أشير إلى ما اقترحه جناب المندوب البريطانى بلجنة النيل (الفقرة ٨٢ من تقريرها) حيث رغب فى أن تزاد المساحة الصيفية التى تروى بالطلمبات عشرين ألف فدان أخرى . وإنى أوافق على رأى لجنة وزارة الأشغال التى لم ترمسوغا لهذه الزيادة، حتى بعد الانتهاء من مشروع زيادة الايراد الصيفى .

هذا ومما يجب على أن ألفت النظر إليه بنوع خاص الفقرة ٩٠ من تقرير لجنة مياه النيل ونصها :

" ولقد قدّرت اللجنة حق القدر احتمال حاجة مصر فى المستقبل بسبب توسيع نطاق ريها إلى أعمال رى تنشأ فى السودان وما جاوره كأوغنده وكينيا وتنجانيقا . وعند اللجنة أن لمصر من هذه الناحية أن تعوّل على المساعدة التامة تلقاها من القائمين بالأمر فى السودان فيما يتعلق بالمشروعات فيه ومن الحكومة البريطانية فيما يتعلق بما جاوره من الأقطار " .

وكذلك أشير الى الفقرة ٩٢ وهذا نصها :

" وختاما ترجو اللجنة توجيه النظر إلى أهمية المثابرة على دراسة هذا النهر وتدوين الاحصائيات عنه تدوينا منظما . وأن نرى نظاما مائيا محكما قائما وبقاؤه على الدوام قادرا على أداء الغرض المقصود منه أمر ضرورى لا غنى عنه فيما يجد من تحسين الرى وفى تنفيذ النظم المقترحة فى هذا التقرير على الوجه الصحيح بل لا غنى عنه فى تنفيذ أية أنظمة أخرى يمكن استنباطها " .

وإنى أشاطر اللجنة رأيها تماما، ويسرنى أن أبلغ دولتكم أن سياستى ترمى إلى تقوية المصالح المختصة القائمة على رعاية هذه الشؤون . وإنى على تمام الاستعداد لتغذيتها وإمدادها بكل مساعدة تبدو ضرورتها، كما أرجو استمرار هذه السياسة فى مستقبل الأيام .

وختاما أتشرف بأن أبلغ دولتكم أن وزارة الأشغال العمومية توافق مبدئيا على تقرير لجنة مياه النيل، ولا تجد مانعا من التوصية بحل المسائل التى أحالتها تلك اللجنة على الحكومتين للفصل فيها، على أساس توصيات اللجنة التى تضمنها التقرير .

وأرجو أن تتفضلوا دولتكم بقبول عظيم احتراماتى ".

إمضاء : عثمان محرم

وزير الأشغال العمومية

# محضر الجلسة الخامسة

اجتمعت اللجنة فى الساعة ١١ والدقيقة ٤٥ من صباح يوم الاثنين ١٤ مارس سنة ١٩٣٢ برياسة حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك، وسكرتيرية حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك السكرتير النائب، وعاونه حضرة محمد كامل افندى سكرتير اللجنة الموظف .

وحضر من الأعضاء حضرات النواب المحترمين : ابراهيم دسوق أباظه . ابراهيم زكى . أحمد أبو الفتوح . أحمد رشدى . حسن محمد اسماعيل . محمد حافظ رمضان بك . محمد زكى صالح بك . محمد عزيز أباظه . محمد فهيم القيعى محمود عباسى بك . مصطفى محمود الشوربجى . مصطفى صدق .

واعتذر حضرتا النائبين المحترمين على حسن أحمد بك . ومصطفى عاكف بك وتغيب حضرة النائب المحترم محمد حسن .

وقد حضر حضرة صاحب العزة عبد القوى أحمد بك مندوبا عن وزارة الأشغال العمومية .

حضرة المندوب — سبق أن وعدت حضراتكم بطبع الأجزاء التى تلتهى من محاضرتى ، فأقدم لحضراتكم الآن ثمانى عشرة نسخة مما تم لغاية الجلسة الرابعة .

والآن استأنف محاضرتى :

بينا فيما سبق من المحاضرة الأخيرة أن مجلس الرى الأعلى وافق على مشروع جبل الأولياء، كما بينا أن مجلس الوزراء كان قد سبق له أن أقر مشروع تعلية خزان أسوان بناء على المذكرة التى رفعتها إليه وزارة الأشغال فى يناير سنة ١٩٢٩ ، وهى موزعة على حضراتكم ، وفى هذه المذكرة وعدت الوزارة المجلس بأنها ستقدم مشروع جبل الأولياء فيما بعد( صفحة ٤٧ من مذكرة جبل الأولياء ) وهى فى رفعها اليوم هذا المشروع للحكومة وللبرلمان تبر بوعدها السابق .

و إذا كنتم حضراتكم قد وقفتم من تاريخ ضبط النهر على اللجان التى شكلت للنظر فى مشروعات الرى الكبرى، وعلى أسماء أعضائها سواء أكانوا بريطانيين أم محايدين، وعلمتم أسماء ومكانة هؤلاء المهندسين لغاية اللجنة الدولية لسنة ١٩٢٥ فمن حقكم أن تعلموا وجهة نظر مواطنيكم من كبار رجال الرى بمصر، وهم الذين على تواضعهم وبعدهم عن ميادين الخلافات المسئولون فى الوقت الحاضر عن ذلك الميراث الضخم الذى خلفه لهم كبار رجال الرى البريطانيين الذين ساسوا أمر النهر فيما بين سنتى ١٨٨٢ — ١٩٢٢

بعد أن تمت الموافقة على اتفاقية مياه النيل فى ٧ مايو سنة ١٩٢٩ صدر بلاغ من وزارة الأشغال فى ١٤ مايو سنة ١٩٢٩ جاء فيه مايلى :

" اجتمع أمس واليوم فى جلسة برياسة حضرة صاحب المعالى وزير" "الأشغال العمومية حضرات أصحاب العزة وكيلى الأشغال العمومية ومفتشى" "عام رى الوجه البحرى والقبلى وجميع مفتشى الرى — وقد تليت عليهم" "اتفاقيه المياه الجديدة ونوقشت فقرة فقرة فأجمعوا كلهم على تحبيذ ماجاء" "بتلك الاتفاقية لما رأوه فيها صونا لحقوق مصر فى المياه وسياسة عملية" "صالحة تحقق للبلاد أغراضها وتمكنها من تنفيذ البرنامج المائى الذى أصبح" "لا مندوحة عنه الآن كذلك طرح موضوع خزان جبل الأولياء على بساط" "البحث بمناسبة رأى مجلس الرى الأعلى الذى بحث مسألة هذا الخزان" "ورأى بالاجماع ضرورة إقامته فاتفق رأى الجميع على وجوب التعجيل" "فى إنشاء ذلك الخزان" .

والمهندسون المصريون الذين قالوا بهذا المشروع باعتبارهم أعضاء فى لجنة الأشغال سنة ١٩٢٦ أو أعضاء مجلس الرى الأعلى سنة ١٩٢٩ أو من ذوى المناصب الكبيرة فى الوزارة فيما بين التاريخين المذكورين سواء منهم من ترك خدمة الحكومة أو بقى فيها للآن . هم حضرات أصحاب السعادة والعزة :

صالح عنان باشا ... ... ... وكيل الأشغال سابقا

محمد عثمان بك ... ... ... } وكيلى الأشغال حالا
حسين سرى بك ... ... ... }

كامل عثمان غالب بك... ... مفتش عام رى الوجه القبلى

محمود حنفى بك ... ... ... مفتش عام الرى سابقا ومدير عام المساحة حالا

نجيب ابراهيم بك ... ... ... مدير عام المشروعات حالا

محمود شاكر احمد بك ... ... مفتش عام رى الوجه البحرى حالا

محمد صبرى حسن بك... ... مدير عام مصلحة المجارى حالا

عبد المجيد ماجد بك ... ... مفتش رى

رمزى استينو بك ... ... ... « «

محمد صبرى شهيب بك... ... « «

عبد القوى أحمد بك... ... ... « «

عبد المجيد ابراهيم بك ... ... السكرتير العام حالا

عبد المجيد عمر بك... ... ... مدير عام الخزانات

محمد كامل نبيه بك ... ... مفتش رى

أمين فكرى بك ... ... ... « «

| | | |
|---|---|---|
| ابراهيم رزق بك | ... ... ... | مفتش رى |
| محمد نور الحكيم بك | ... ... | مفتش الرى سابقا |
| محمود العرابى بك | ... ... « « « | ومدير عام مصلحة الأملاك حالا |
| ابراهيم محمد بك | ... ... | مفتش الرى حالا |
| كامل بخاتى بك | ... ... | مساعد مدير الخزانات |
| محمود صابر بك | ... ... | مفتش رى |

حضرة النائب المحترم أحمد رشدى : — "جاء فى كلام حضرة مندوب الحكومة أن حضرة عبد المجيد عمر بك أحد أعضاء اللجنة هو مدير عام الخزانات، فهل سيكون خزان جبل الأولياء تابعا لإدارة الخزانات عند ما يتم انشاؤه" ؟

حضرة المندوب : — "يظهر أن مسألة توزيع اختصاص الأعمال فى وزارة الأشغال العمومية غامضة على الكثيرين . ففى أواخر سنة ١٩٢٧ وضع حضرة صاحب السعادة عثمان محرم باشا وزير الأشغال العمومية نظاما لتوزيع الاختصاص بين الادارات جرى العمل على أساسه إلى الآن، ولم يتغير إلا من حيث تغيير الأشخاص، ومن يوم أن وضع هذا التوزيع إلى الآن لم يدخل مشروع خزان جبل الأولياء ولا غيره من مشروعات النيل الأعلى قبلى حلفا بصفة عامة ضمن نطاق اختصاص مدير عام الخزانات ، ولم يكن ذلك خاصا بحضرة عبد المجيد عمر بك إنما جرى العمل عليه منذ كان المستر بكلى مديرا عاما للخزانات أما أمر النيل قبلى حلفا فله إدارات خاصة تابعة لوكيل الوزارة رأسا ، ولقد أبدى حضرة عبد المجيد بك عمر رأيه فى هذا المشروع باعتباره مهندسا كبيرا بالوزارة له رأى معين" .

وأعود إلى المحاضرة فأقول :

قد يهم حضراتكم أن تعلموا فوق ما تقدم أن وزارة الأشغال أذاعت فى مايو سنة ١٩٢٩ بيانا يؤخذ منه أن كثيرا من الصعاب كانت تقوم من وقت لآخر بين طرفى المفاوضة فى أمر مياه النيل ولولا الرغبة الصادقة من الجانبين لما أمكن تذليل الكثير من العقبات والوصول لهذه التسوية .

وللعلم بقيمة المشاكل التى كانت تعترض طريق المتفاوضين ، استند على بيان الوزارة المشار اليه، وأقرر أنها تناولت النواحى الفنية والمالية والادارية لضبط النهر .

ومن أمثلة الصعوبات الفنية القول بأن تعلية خزان أسوان ستمس مشروعات أعالى النيل وستكون بطبيعة الحال ذات أثر على التوسع الزراعى مستقبلا فى السودان كما أنه من عمل المهندسين البريطانيين ، ولهذا وذاك يجب أن يكون موضوع تعليته خاضعا لبحث الطرفين كما أن أكبر عقبة مالية قامت فى وجه مشروع جبل الأولياء من يوم أن نشأت فكرته حتى تمت التسوية كانت مسألة التعويضات ، إذ قدرت المبالغ اللازمة لتعويض من ستغرق أراضيهم ولترحيلهم إلى منطقة أخرى حددت مساحتها بنحو ١٧٠,٠٠٠ فدان بما يلزم لهذه المساحة من مشروعات بأربعة ملايين من الجنيهات، منها نصف مليون نقدا والباقى للمشروعات اللازمة لإسكان الأهالى المرحلين .

وفى مذكرة أذيعت من قبل بقلم صاحبى السعادة عثمان محرم باشا ومحمد زغلول باشا ورد فيها بخصوص التكاليف والتعويضات ما يأتى نصه :

" قد ظهر لنا أن أضرار خزان جبل الأولياء على مصر تفوق ما تستفيده منه ومع ذلك يطلب منها وحدها أن تقوم بدفع تكاليفه المقدرة بثلاثة ملايين من الجنيهات وتعويضات مقدرة بثلاثة ملايين ونصف المليون جنيه إذا فرض جدلا أمر صلاحية انشاء هذا الخزان " .

والمذكرة مطبوعة فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨

أما الصعوبات الإدارية فقد وصل أمر الخلاف فيها إلى حد أن قامت من الجانب البريطانى فكرة ضرورة استشارة حكومة السودان فيما يتعلق بالموظفين البريطانيين الذين يعينون هناك، وأن يعمل ترتيب الكادر الخاص بموظفى الرى المصرى بالسودان بعد استشارة حكومته ، وألا يرفت موظف أو يعين آخر أو يرفض تجديد عقد أى مهندس إلا بعد الحصول على موافقة الحكومة المذكورة .

على أن مثل هذه الاقتراحات سواء فيما يتعلق بالإدارة العامة أو بالنواحى المالية أو الفنية كانت مما يلوح لنا مبدئية ، وأخيرا تغلبت الحكمة والرغبة الصادقة عند الطرفين على كل ما تقدم من صعوبات فاستردت مصر حريتها فى تعلية خزان أسوان وفى تعيين وفصل الموظفين كما وصلت إلى رقم التعويضات الذى تعلمونه حضراتكم .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — أريد أن أعرف كيف استطاعت الحكومة المصرية أن تسترد سلطتها فى تعلية خزان أسوان بعد أن كانت السلطة الانجليزية تمانع ممانعة شديدة فى هذه التعلية ؟ وقد كتب اللورد لويد جورج إلى الحكومة المصرية يحذرها من الاقدام على هذه التعلية ، وكل ما أرجوه الآن من حضرة مندوب الحكومة أن يشرح لنا هذه الحلقة الواقعة بين فترة المنع والتحذير أولا ، ثم الرضاء والموافقة ثانيا — أعنى الأمور التى توسطت ذلك .

حضرة المندوب — سبق أن أشرت الى هذه النقطة إجمالا وتعلمون حضراتكم أن السياسة التى كانت متبعة فى ١٩٢٦ — ١٩٢٧ هى بحث إمكان تعلية خزان أسوان وبحث مشروع إنشاء خزان جبل الأولياء ،على أن يعرض هذان المشروعان على لجنة دولية للفاضلة بينهما، وهذا مأخوذ من تصريح سبق أن أدلى به حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا أمام البرلمان فى دورة سنة ١٩٢٦ إذ جاء فى تصريحه وقتئذ . "أن الحكومة ستحضر لجنة دولية لتفاضل بين تعلية خزان أسوان ومشروع إنشاء خزان جبل الأولياء" .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — أريد أن أفهم مسألة غمض على فهمها، وهى لماذا اعترض اللورد لويد ثم عدل بعد ذلك عن اعتراضه ؟

حضرة المندوب — إن اللورد لويد بنى اعتراضه على أمرين .

الأمر الأول متعلق بما يمس السمعة الهندسية لرجال الرى من الإنجليز الذين قاموا ببناء خزان أسوان، وذلك خوفاً من تهدمه إذا ما عبثت به يد مهندس مصرى فى حالة تعليته .

أما الأمر الثانى فيرجع إلى سبب فنى، وهو أن تعلية خزان أسوان ستؤثر على مشروعات ضبط النيل فى السودان .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — يفهم من كتاب اللورد لويد أنه خشى أن تستهلك مصر من المياه فى حالة التعلية أكثر مما كانت تستهلكه من الخزان القديم ، وأنه إنما سمح بالتعلية بعد ذلك نظير حقوق عمل على الحصول عليها لمنفعة جهة أخرى .

حضرة المندوب — إن هذا استنتاج من حضرة النائب المحترم .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — ألا يمكن أن نعلم الأسباب التى دعت إلى التصريح بعد الممانعة والحوادث المرتبطة بذلك ، وبالتالى أن نعرف ماقاله اللورد لويد فى هذا الصدد ، وماذا كان يخفى وراء ظاهر قوله ؟

حضرة المندوب — إن ما يرمى اليه حضرة النائب المحترم من الاستعلام له صلة بالسياسة، وهذا ليس من شأننا الآن، وكل ما أستطيع أن أقوله إنه فى ٢٦ يوليه سنة ١٩٢٨ ورد إلى رئيس الحكومة المصرية ما يؤخذ منه أن دار المندوب السامى نزلت عن نظريتها السابقة، وأعتقد أن بلاغ وزارة الأشغال العمومية الصادر فى مايو سنة ١٩٢٩ والذى نشر بمناسبة ما وجهته المعارضة من اعتراضات على اتفاقية مياه النيل فيه الكفاية لايضاح الموضوع ، وقد تناول كل هذه المسائل التى يطلب الآن بيانها .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — أرجو احضار هذا البلاغ لتطلع عليه اللجنة .

حضرة المندوب — ان ما اعترض هذا المشروع من صعوبات أصبح فى ذمة التاريخ ، وإذا أردتم حضراتكم التوسع "من باب العلم بهذه المسائل التاريخية" فانى مستعد لتقديم كل ما يطلب من المستندات، والمهم فى نظرى أن نبحث فى نتائج الاتفاقية المطروحة أمامنا .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — ان المعلومات التى وصلتنى من المهندسين المعاصرين لهذه الأعمال تدل على أن المندوب السامى عند ما تعرض لتعلية خزان أسوان لم تكن معارضته اعتباطا ، وانه قد حذر الوزارة من خطر التعلية قبل الاتفاق معه ، وأرى انه كان يرمى إلى غرض معين ، قد يكون هو الواضح فى خطابه ، وقد يقرأ بين سطوره .

ولما قامت الضجة على أثر ذلك من جراء التعرض لتعلية خزان داخل الحدود المصرية أخذت المسألة دورا آخر انتهى بالتنازل عن هذا المنع ، ولابد أن الفترة التى انقضت بين المنع وبين القبول قد تخللتها أمور لها من الجسامة والأهمية ما أوقف هذا التعرض . فما هى هذه الوقائع ؟

حضرة المندوب — فهمت من كلام حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك أنه يريد الوقوف على تاريخ الفترة السياسية لمصر منذ سنة ١٩٢٦ لغاية الوصول إلى اتفاقية مياه النيل ، وبما أن هذا قد يخرج بنا عن نطاق البحث الهندسى المجرد المبنى على الوقائع ، فقد سبق أن اقترحت — وقبل حضرة النائب اقتراحى — إرجاء هذه النقطة الآن ، وسأرجع اليها فيما بعد واشرح كل ما يريده .

وأعود الى المحاضرة فأقول .

وخلاصة اتفاق النيل ضمنت لمصر ما يأتى :

١ — حقوق مصر المكتسبة فى جميع تصرف النهر الطبيعى وفروعه من أول يناير لغاية منتصف يوليه من كل عام بتواريخ سنار يقابل ذلك من ٢٢ يناير لغاية ٣ أغسطس عند أسوان .

٢ — حدد الاتفاق بوضوح ما يسحبه السودان من المياه مدة الفيضان وهى التى حددت من ١٦ يوليه لغاية ٣١ ديسمبر فى السنين العادية .

٣ — عدم التصريح للسودان أو أية بلاد أخرى واقعة تحت النفوذ البريطانى — باقامة أعمال رى أو توليد قوى أو اتخاذ أية اجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التى ينبع منها يكون من شأنها انقاص مقدار الماء الذى يصل الى مصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على وجه يلحق أى ضرر بمصالح مصر — بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية .

٤ — حرية مصر فى إقامة ما تشاؤه من الأعمال بشرط مراعاة المصالح المحلية والاتفاق مع السلطات المحلية مقدما على مايجب اتخاذه من الاجراءات للمحافظة على هذه المصالح ، ويكون إنشاء هذه الأعمال وصيانتها وإدارتها من شأن الحكومة المصرية وتحت رقابتها رأسا .

٥ — للمفتش العام لمصلحة الرى المصرية فى السودان أو معاونيه أو أى موظف آخر يعينه وزير الأشغال الحرية الكاملة فى التعاون مع المهندس المقيم لخزان سنار لقياس التصرفات والأرصاد كى تحقق الحكومة المصرية من أن توزيع المياه وموازنات الخزان بسنار جارية طبقا لما تم الاتفاق عليه .

٦ — مهما يكن من الخلافات السياسية فلن يكون لها أى تأثير فى تنفيذ اتفاق النيل، وهذا معنى ما ورد فى المادة الرابعة من كتاب دار المندوب السامى ونصه :

" وفى الختام أذكر دولتكم أن حكومة جلالة الملك سبق لها الاعتراف "
" بحق مصر الطبيعى والتاريخى فى مياه النيل وأقرر ان حكومة جلالة الملك "
" تعتبر المحافظة على هذه الحقوق مبدأ أساسيا من مبادئ السياسة البريطانية "
" كما وأوكد لدولتكم بطريقة قاطعة أن هذا المبدأ وتفصيلات الاتفاق ستنفذ "
" فى كل وقت أيا كانت الظروف التى قد تطرأ فيما بعد " .

٧ — فى حالة نشوء خلاف فى الرأى فيما يختص بتفسير أى حكم من الأحكام السابقة أو تنفيذه أو مخالفته ولم يتيسر للحكومتين حله فيما بينهما يرفع الأمر لهيئة تحكيم مستقلة .

٨ — لا يعتبر هذا الاتفاق بأى حال ماسا بمراقبة وضبط النهر، فان ذلك يحتفظ به فى مناقشات حرة بين الأمتين عند المفاوضة فى مسألة السودان .

٩ — وبجملة القول فى الاتفاق أنه لايفوت أى غرض عملى من الأغراض التى كانت مصر ترمى اليها دائماً بتقرير حق الرقابة على مجرى النيل وفروعه ، أما المرامى السياسية لتلك الرقابة فقد ظلت وكافة حقوق مصر السياسية فى السودان محتفظا بها دون أن تمس بهذا الاتفاق .

ومع ما فى هذه النصوص من قوة وصراحة أرجو أن توافقونى على أن حياة الحق مرتبطة أغلب الأمر بالانتفاع به فان أنت عجزت عن إبراز وجوه مصلحتك من وراء حق من الحقوق فانت عن إقناع غيرك بهذا الحق النظرى أعجز . لذلك نطلب معاونتكم وتصديقكم على إبراز حقنا النظرى فى الماء المباح بصورة ملموسة مجسمة يعجز غيرنا عن إنكاره علينا بعد أن يصبح حقا عمليا مكتسبا ، وفى المشروع المقدم إلى حضراتكم الخطوة المتواضعة الأولى من سلسلة طويلة لازمة لحصول على احتياجاتنا كلها .

أيها السادة :

هذه هى الكلمة العامة عن النيل وسياسته كنهر يعد من أكبر أنهار الدنيا ، وميدان البحث العلمى فيه متشعب الأطراف ، كما أن القول فى المشروعات العلمية التى يمكن بها أن يضبط ماؤه ويكبح جماحه ، أو التى تعتبر على حد تعبير السير وليم ويلكوكس كالجام للحصان . أقول إن مجال القول فى مثل هذه المشروعات ذو سعة وقد تطورت الآراء فيها كما علمتم من بياناتى السابقة منذ أواخر القرن الماضى للآن تطورا يرضخ فى مراحله المختلفة لما يستجد من معلومات وبيانات تتعلق بمنابع هذا النهر العظيم ، والقول السائد من أن السودان هو منبع النيل خطأ شائع بين الكافة بمصر ، إذ الحقيقة المجردة أن منابع النيل الأزرق تقع فى الحبشة ، كما تقع بحيرة فكتوريا — وهى المصدر الأصيل للنيل الأبيض — خارج حدود السودان السياسية ، وقد كان جزء كبير من هذه البحيرة خاضعاً الى بضع عشرات من السنين للنفوذ الألمانى حتى أن السير وليم ويلكوكس لم يسعه إلا الاشادة باسم ذلك الوزير البريطانى الذى كان له الفضل فى إبعاد هذا النفوذ عن بحيرة فكتوريا واستخلاص كل شواطئها التى ترضخ الآن للنفوذ البريطانى وهـذا الوزير هو مستر تشمبرلن الكبير ، وقد أشار لورد كرومر فى تقرير سنة ١٩٠١ عن احتمال معارضة المانيا بحق لكل مشروع يمس هذه البحيرة الكبرى .

ولئن كانت مصر بالنسبة للسودان واقعة فى أسفله فهو يعتبر بالنسبة للحبشة ولأوغندا وكينا وتنجنيقا والكنغو البلجيكية كمصر بالنسبة اليه ، على أن مركزه فى هذه الناحية يفضل مصر بالنسبة لوجود أراض واسعة تتمتع بالرى الطبيعى أى على الأمطار بخلاف مصر التى تعتمد الاعتماد كله على وسائل الرى الصناعى .

وبمناسبة ما قاله حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك فى الجلسة السابقة عن وجود كتاب أزرق صـدر فى عهد اللورد كرومر سنة ١٩٠١ فانى أقدم لحضراتكم صورة من هذا الكتاب ، وهو عبارة عن تقرير وضعه السير وليم جارستن وصدره اللورد كرومر ، وهو يتعلق بالسياسة المائية أو دستور نهر النيل .

ثم ارجع إلى المحاضرة .

وقد يكون فيما سلف من القول رد على ذلك السؤال القيم الذى وجهه الىّ حضرة النائب المحترم الأستاذ حافظ رمضان بك فى آخر إحدى الجلسات الماضية قال " لمَ يختلف المهندسـون وهم راضخون فى أعمالهم للقواعد الرياضية ؟ " ولعل الأستاذ الكبير علم الآن بعد بسط القول فى النيل وتاريخه :

أولا — ان قواعد الفن الهندسى تسع كل الآراء ولكنها لا تنشئها ، فهى تسع مثلا أى تقسيم يراد الجرى عليه للماء المباح وتستطيع تهيئة الوسائل اللازمة لتنفيذ ذلك التقسيم ، وإنما تعجز تلك القواعد عن انشاء الرأى الذى يتم عليه ذلك التقسيم لاعتبارات أخرى ليس للفن حكم فيها .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك : كانت ملاحظتى أن رأى المهندسين جاء فى وقت واحد وبين أيديهم بيانات واحدة ، ومع ذلك فان الاختلاف كان جوهريا على مسألة هندسية مبنيـة على القواعد الرياضية التى — بحسب ما أعتقد — لا يصح أن تكون محل خلاف بينهم ، وانما يقع الخلاف بشأنها إذا ما كانت فى أوقات متفاوتة أو كانت البيانات مختلفة .

حضرة المندوب : إن للتقـدير الشخصى دخلا كبيرا فى اختلاف الآراء فكثيرا ما يتفق المهندسون على المقدمات ويختلفون فى النتائج بناء على اعتبارات لا دخل لها فى المسائل الرياضية .

وأعود إلى الرد فأقول :

ثانيا — إن الرى الصناعى فى حقيقته يستند على دعامتين : الأولى المـاء وحسابه ، والثانية التطبيق الزراعى وهو محل تجارب كثيرة ، ولئن رأى مزارع أن يروى أرضه اليوم فقد يرى زميله الرى غدا ، كما يمتنع الواحد عن رى قطنه فى شهر مسرى مثلا بينما يرويه الآخر فى الشهر نفسه ، كما يحدث أن تختلف المناوبة سنة عن سنة .

ثالثا — إن معالجة أمر المياه فى نهر كبير كنهر النيل لا يمكن أن تخضع بطبيعتها للقضايا الرياضية التى لا تقبل الجدل ، وقد أشارت اللجنة الدولية فى سنة ١٩٢٥ إلى أن وسائل قياس المياه الواردة من مصادر متعددة ومن فروع كثيرة ، وتقدير الضائع منها سواء بانتقالها الطبيعى فى المجارى أو بتخزينها فى الأماكن المتعددة ، وقياسها وهى تخرج من عيون خزان ما أو فى المجرى الطبيعى — لايمكن أن تسلم من خلاف فى حقيقة أمرها (راجع الفقرة ٩١) .

رابعا — إن المهندس قد يرى رأيا يقيمه على ما تحت يده من المعلومات الطبيعية فى سنة ١٨٩٠ ولكنه قد يضطر إلى تغييره فى سنة ١٩٠٠ أو سنة ١٩٢٠ مثلا لأن البيانات الطبيعية التى كانت تحت أيدى كبار المهندسين المسئولين عن سياسة النيل تغيرت كثيرا فاضطر إلى تغيير أرقامه ونظرياته تبعا لذلك . وإن تتبع أقوال ونظريات أمثال جارستن وولكوكس وهامبرى براون وفوستر وغيرهم لتعطى هذا المعنى واضحا .

وعند الكلام فى مشروع جبل الأولياء ومطالب مصر المائية فى الحال وفى الاستقبال سترون كيف رضخ هؤلاء العلماء لما استجد من معلومات طبيعية فغيروا أرقامهم ، ومنهم من ضاعفها مرة أو مرتين مما يحسبه الخارجون عن دائرة الفن الهندسى تناقضا فى القول وما هو بتناقض .

خامسا — إن طريقة قياس النهر كانت راضخة فيما سبق من السنوات لطرق علمية دخل عليها من التحسين ما قرب قيمة المياه المقاسة إلى الصواب أشد تقريب .

سادسا — اعتماد الكثيرين من الباحثين على أرقام ونظريات أصبحت في حكم الميتة ، وهي بعض ما ورثناه في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، ولا تستمد هذه النظريات حياتها للآن إلا من شخصية أصحابها أمثال لينان باشا ولومباردينى وشيلي وجارستن وغيرهم ، ولئن رضخ النيل في العشرين عاما الأخيرة من القرن الماضي للفوضى التى سادت السودان بسبب الثورة المهدية فقد رضخ الآن لطرائق من البحث العلمى تنير السبيل أمام المهندسين المسئولين عن ضبطه وأحكامه ، وقد بلغ ما يرد على وزارة الأشغال المصرية من الأرصاد فى السنوات الأخيرة ما يقدر بثلاثة آلاف رصد بين منسوب وتصرف كل عام .

سابعا — قد أطلت كثيرا فى بيان وجوه الخلاف التى قد تنشأ بين المهندسين وأسبابها ، وأغفلت عمدا بعض الاعتبارات السياسية الأخرى وخلط السياسة بالفن مما لا شان لنا به الآن .

أرجو أن أكون قد وفقت فى الرد على السؤال الأول الذى وجهه حضرة النائب المحترم ، وقد تفضل بتوجيه سؤال آخر لى فى آخر الجلسة الماضية لم يرد ذكره بالمحضر ، وهو متعلق بملء خزان سنار مدة الفيضان . وانى أجيب عن هذا السؤال باختصار حيث سيرد الكلام فيما بعد عن مواعيد الملء والتفريغ عند الكلام عن مشروع جبل الأولياء . وحسبى الآن أن أقول لحضرة النائب المحترم إن الوقت الذى يرفع فيه المنسوب أمام خزان سنار بقصد التخزين إنما يقع فى الفترة التى تقابل على وجه التقريب الفترة التى نبدأ فيها بملء خزان أسوان فى الوقت الحالى ، أى فى مدة لا يكون فيها مقدار الطمى فى النيل الأزرق بحيث يخشى ضرره .

حضرة المندوب — إلى هنا تنتهى محاضرتى العامة عن ضبط مياه النهر وأرجو أن أتبين رأى حضراتكم فى الطريقة التى يحسن اتباعها فيما يتعلق بعرض السياسة الخاصة بالمشروع .

فهل تريدون أن أتلو على حضراتكم تقرير وزارة الأشغال عنه للمناقشة فيه ؟

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — أرى أن يبدأ حضرة المندوب أولا ببيان الأسباب التى تدعو الى اقامة خزان جبل الأولياء ، ثانيا . ببيان الاعتراضات العامة التى وجهت من المعارضين الذين لهم مكانة علمية مثل السير ويلكوكس ، وكل مانرمى اليه أن نأخذ الحيطة الآن — ونحن فى ظروف مسلم بأنها غير طبيعية من الوجهة المالية — حتى لا نورط أنفسنا فى تقرير مشروع يكلف خزانة الدولة مبالغ طائلة دون أن تكون الحاجة ماسة اليه ، فنكون كمن يملك مائة فدان من الأراضى المتزرعة ، وبجانبها مائة فدان اخرى من الأراضى البور فيعمد الى اصلاح الأرض البور فى الوقت الذى لا يستطيع فيه زراعة الأرض الصالحة ، ومن المعارضين من سلم بضرورة انشاء الخزان إلا أن اعتراضه ينصب على أن تكاليف الخزان وما يتبعه من مشروعات داخلية تبلغ نحو ٢٥ مليونا من الجنيهات ، وهناك من يقول بأن تعلية خزان أسوان تكفى حاجة مصر إلى مدة ثلاثين سنة .

ومن أجل هذا أرجو حضرة المندوب أن يدرس هذه الاعتبارات ويبدأ بها .

ويجدر بنا قبل أن نبحث مشروع الخزان من الوجهة المالية أن نعرف أولا ما تجنيه البلاد من الفوائد من إقامته .

حضرة المندوب — كأنكم لا ترون داعيا لقراءة المذكرة ، بل ترون أن أبدأ فى عرض المشروع .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — أرى أن يبدأ أولا حضرة المندوب ببيان ملاحظاته للجنة ، وبعد ذلك تحدد جلسة للمناقشة والاستعلام عما نريد .

حضرة المندوب — فهمت من بعض حضراتكم أنكم تريدون تلاوة المذكرة الموزعة عليكم والواقع أنى سأعرض وجهة نظرى وقصدى من ذلك تقريب المسألة إلى أذهانكم .

حضرة النائب المحترم أحمد رشدى — إنى أوافق على طريقة عرض المشروع أولا ، على أن نكون أثناء ذلك قليلى الاسئلة ، وفى هذه الفترة نكون قد قرأنا المذكرة ، ولكل منا أن يحضر الاسئلة والاقتراحات التى تجول بخاطره ويحدد للمناقشة فيها جلسات مقبلة .

فوافقت اللجنة على أن يستمر حضرة المندوب فى شرح المشروع من وجهاته المختلفة على أن تكون المناقشة فيه بعد ذلك .

ورفعت الجلسة الساعة ١,١٥ مساء على أن يكون اجتماع اللجنة المقبل الساعة ١١ من صباح يوم الأربعاء ١٦ مارس سنة ١٩٣٢ م

| الرئيس | السكرتير النائب | السكرتير الموظف |
|---|---|---|
| على المنزلاوى | وهيب دوس | محمد كامل |

# محضر الجلسة السادسة

اجتمعت اللجنة فى الساعة ١١ والدقيقة الخامسة عشرة من صباح يوم الأربعاء ١٦ مارس سنة ١٩٣٢ برياسة حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك وسكرتيرية حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك السكرتير النائب ، وعاونه حضرة محمد كامل افندى سكرتير اللجنة الموظف .

وحضر من الأعضاء حضرات النواب المحترمين : ابراهيم دسوقى اباظه . ابراهيم زكى . احمد ابو الفتوح . أحمد رشدى . السعيد حبيب . حسن محمد اسماعيل . حافظ رمضان بك . محمد زكى صالح بك . محمود عباسى بك . مصطفى محمود الشوربجى . مصطفى صدق . مصطفى عاكف بك .

واعتذر حضرة النائب المحترم محمد عزيز أباظه .

وتغيب حضرتا النائبين المحترمين محمد حسن . محمد فهيم القيعى .

وقد حضر حضرة صاحب العزة عبد القوى أحمد بك مندوبا عن وزارة الاشغال العمومية .

الرئيس — وردت الرسالة الآتية :

"حضرة صاحب العزة النائب المحترم رئيس لجنة خزان جبل الأولياء .

قرر المجلس بجلسته المنعقدة فى يوم الاثنين ١٤ مارس سنة ١٩٣٢ قبول استقالة حضرة صاحب العزة النائب المحترم على حسن أحمد بك عضو لجنة خزان جبل الأولياء وترشيح حضرة النائب المحترم السعيد حبيب بدلا عنه .

فنخطر عزتكم بذلك .

واقبلوا وافر الاحترام ،،

١٦ مارس سنة ١٩٣٢ — رئيس مجلس النواب

محمد توفيق رفعت "

## مشروع خزان جبل الأولياء

حضرة المندوب — ظهر مما أدلينا به عند ماعرضنا للكلام على مشروعات النيل بصفة عامة وعلى اللجان التى دعيت أكثر من مرة للبحث فيها ومناقشتها أن هذا المشروع يكون حلقة صغيرة من سلسلة مشروعات يراد بها ضبط النهر وزيادة إيراده فى أوقات معينة من السنة .

ولما كان الغرض الأصلى الذى نرمى إليه من وراء هذا المشروع فى الوقت الحاضر هو زيادة الإيراد الصيفى لمصر — ولمصر وحدها — كان من اللازم علينا أن نتكلم عن الإيراد الطبيعى للنهر ، وعن مطالب مصر بالقياس لهذا الايراد ، وعن المدة التى يعجز فيها الايراد الطبيعى عن الوفاء بالمطالب . ثم يلى ذلك بطبيعة الحال الكلام عن الآثار الاقتصادية ، والمالية والاجتماعية لهذه الزيادة ، أو بالتالى لهذا المشروع بنوع خاص .

ولما كان العاملان الأولان — وهما إيراد النهر الطبيعى ومطالب البلاد — خاضعين إلى العامل الثالث ، وبعبارة أخرى لتحديدهما يجب تحديد الزمن أولا حتى يكون الكلام على أساس صحيح ، خصوصا أن الخلاف فى تحديد الزمن جر إلى خلاف فى التقدير ، وهذا سبب ماترونه من الأرقام الكثيرة المتغايرة الخاصة باحتياجات مصر بنوع خاص .

### زمن عجز الايراد الطبيعى

وقد ذهبنا فى المذكرة المقدمة لحضراتكم عن هذا المشروع إلى مقياس متواضع لا يقبل الجدل مبنى على تواريخ بدء السحب من خزان أسوان والانتهاء من تفريغه فى الثمانية عشر عاما الماضية من تاريخ تعليته الأولى للآن . والتاريخان قاطعان فى الدلالة على عجز النهر الطبيعى عن الوفاء بمطالب البلاد ، وإن لم يصلحا أساسا صحيحا لقياس مدة الحاجة نفسها لأن مصلحة الرى كثيرا ما تحس بالحاجة ، ولكنها ترى فى فترة معينة فى شهرى فبراير ومارس أن تتمهل فى البدء بالسحب من الخزان لحين شهور الصيف وازدياد الحاجة فاذا رأيتم مثلا فى سنة ما أن السحب من الخزان بدئ به فى ٢٥ مارس فليس معنى ذلك أننا كنا فى سعة من الماء قبل ذلك . وهى نظرية سلمت بها لجنة النيل فى سنة ١٩٢٥ فلم ترض أن تأخذ بداية السحب من الخزان الحالى مقياسا لحاجة البلاد ، وهذا أمر يسلم به كل مزارع بل تسلم به النشرات الزراعية نفسها . وكثيرا ما سمعتم حضراتكم الشكاوى العديدة فى غضون شهر مارس عند ما تكون المحاصيل الشتوية قائمة والصيفية بدئ بها .

وقد جرى قدماء المهندسين على حسبان أن مصر لا ينقصها إيراد صناعى إلا لسد عجز النهر فى شهور الصيف ، وهى فى نظرهم على العموم أبريل ومايو ويونيه ، ومنهم من احتاط فمد هذه المدة إلى ١٥ يوليه . وقد كانت نتيجة ذلك أن خرجوا علينا بأرقام لا تصلح أساسا للبحث اليوم وسيرد الكلام عن هذه المقادير بالتفصيل . ورأى كل مهندس فيما يتعلق بهذه المطالب بعد تحديد الميعاد .

والمدة التى أرى أن تتخذوها أساسا هى التى قررتها لجنة النيل سنة ١٩٢٥ وأصبحت جزءا من اتفاقية النيل المبرمة سنة ١٩٢٩ وهى الوقت الذى يحرم فيه على السودان سحب أية قطرة من مياه النهر على اعتبار أن إيراده يجب أن يكون وقفا على مصلحة مصر .

وتعلمون حضراتكم فيما سبق من المحاضرة العامة أن هذه المدة تبدأ من أول يناير إلى ١٥ يوليه من كل عام عند سنار ، وهذه توازى عند أسوان المدة من ٢٢ يناير إلى ٣ أغسطس من كل عام .

ولما كانت مصلحة الرى اعتادت فتح الترع بعد السدة الشتوية السنوية حوالى ٢٥ يناير بالوجه القبلى وأول فبراير بقناطر الدلتا كان عليها أن تبدأ بصرف المطالب اللازمة للرى فى تاريخ سابق عند أسوان ، وهذا يقع حوالى ٢٠ يناير من كل سنة ، سواء كان الوارد فى ذلك الظرف هو من النهر الطبيعى أو جزء معين يسحب من الخزان لسد العجز .

لذلك أرى أن يكون أساس الحساب هو إيراد النهر فى الفترة التى تقع بين هذين التاريخين ، وهذه الفترة هى من ٢١ يناير إلى ٣ أغسطس عند أسوان .

وهذه المدة يجب أن تكون من الوجهة النظرية رائد المهندس المصرى عندما يطالب منه فى المستقبل البحث فى أى توسع زراعى على النيل خارج الحدود المصرية ، بل عليه أن يقدر أن التوسع الزراعى لمصر من وراء خزان جبل الأولياء أو غيره لابد أن يحدث تغيرا يتمشى مع الحقوق المكتسبة لمصر عند ما ينشأ ذلك البحث . وهذا يجر بطبيعة الحال إلى تقديم تاريخ التحريم عن ٣١ ديسمبر وتأخيره عن ١٥ يوليه ، وبعبارة أخرى أن كل توسع زراعى فى السودان يجب أن يبحث على أساس آخر من شأنه تضييق المدة التى يباح فيها للسودان السحب من النهر .

على أنى — والأمر الآن متعلق بمسألة داخلية — لا أريد أن أردكم فى الحساب إلى المدة من ٢١ يناير إلى ٣ أغسطس على أساس اعتبارها كلها مدة الصيف بل أرغب فى أن أتخذ مقياسا آخر يبدأ من أول مارس وينتهى فى آخر يوليه حتى لا أدخل فى تفصيلات المقادير التى تذهب ضياعا إلى البحر الأبيض المتوسط فى أواخر يناير وفى غضون شهر فبراير لطرد المياه المالحة ، مع العلم بأن هذه المقادير مع عدم إمكاننا الانتفاع بها تعتبر من حقوقنا المكتسبة ومن وجهة أخرى فانى أفترض بأنكم تسلمون معى بأن الشكاوى بصفة عامة فى شهر فبراير قليلة إن لم تكن معدومة .

وفضلا عما تقدم فان كل تضييق فى الوقت الذى يعتبر فيه النهر عاجزا عن الوفاء بمطالب البلاد ومن ثم تنشأ فكرة التخزين ينتج حتما تقليل الكيات المراد تخزينها ولا يمكن مع ذلك أن نتهم بالمبالغة فى تصوير احتياجات البلاد جريا وراء فكرة التخزين أو حبا فى الاستيلاء على بعض الماء المباح فى النهر لذلك سأتخذ مقياس المدة التى يقاس فيها إيراد النهر بمطالب البلاد فى الحال والاستقبال من أول مارس لآخر يوليه .

سأورد فيما يلى من الكلام إيراد النهر فى مجموعة من السنين المختلفة ، ولا غرض لى من ذلك إلا أن أبين لحضراتكم أننا لم نختر سنة معينة ، ولا مجموعة من السنين للتدليل على أغراضنا ، بل هى أرقام سبق بحثها ونشرها فى مناسبات مختلفة ، على أنى مع ذلك مستعد لأن أقدم حساب سنة معينة تختارونها :

( ١ ) عند ما كانت لجنة النيل فى سنة ١٩٢٥ تقوم ببحثها قدم لها دكتور هرست مدير عام الطبيعيات ، وهو رئيس المصلحة المسئولة عن صحة المعلومات الطبيعية للنهر ، حسابه لتصرف النهر الطبيعى فى مجموعتين من السنين .

الأولى تبدأ من سنة ١٩١٣ وتنتهى بسنة ١٩١٨

والثانية تبدأ بسنة ١٩١٩ وتنتهى بسنة ١٩٢٤[1]

وفى أحدث نشرة لمصلحة الطبيعيات حسب تصرف النهر الطبيعى فى متوسط حلقة من السنين أطول تبدأ من سنة ١٩١٢ وتنتهى سنة ١٩٢٧

فمن مجموعة السنين من ١٩١٣ — ١٩١٨ كان إيراد النهر الطبيعى ١١,٢٠٠ مليون .

وفى مجموعة السنين من سنة ١٩١٩ — ١٩٢٤ كان إيراد النهر الطبيعى ٩,٨٠٠ مليون .

وفى المجموعة الأخيرة من سنة ١٩١٢ — ١٩٢٧ كان إيراد النهر الطبيعى ١٠,٤٠٠ مليون .

وأظنكم توافقون على أن استعمال الرقم الأخير أساسا لإيراد النهر أقرب إلى الصواب لأنه يعطى مدة طويلة ، ولأنه أحدث الأرقام عهدا . وعليه يكون إيراد النهر من أول مارس لآخر يوليه هو ١٠,٤٠٠ مليون ، وإن رأيتم استعمال المتوسطات للثلاثة المقادير اعتبرناها ١٠,٥٠٠ مليون .

على أنى سأبنى حسابى على ١٠,٤٠٠ مليون ، والفرق كما ترون ضئيل جدا ، هذا مع ملاحظة أن الحساب الوارد بالمذكرة قام على قاعدة أخرى ، إذ روعى فيه المدة التى تعمل فيها الموازنات على خزان أسوان ، وقد أتيت الآن بمدة أخرى زيادة للايضاح والتنوير .

"وهنا تخلى حضرة صاحب العزة رئيس اللجنة عن رياستها لحضور جلسة المجلس الاقتصادى بوزارة المالية وكانت الساعة ١٢ ظهرا .

فانتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم مصطفى عاكف بك رئيسا موقتا لها" .

## المطالب المائية فى المدة نفسها

حضرة المندوب — سبق القول بأن تحديد مطالب مصر بواسطة كبار المهندسين والمسئولين عن أمر النيل فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين لا يجب الأخذ بها لأن المساحات المزروعة يومئذ والقابلة للزراعة فى نظرهم كانت تسوغ لهم إلى حد ما تقديراتهم ، فضلا عن أن التجارب الزراعية وقياس المقادير الواردة فى النهر ومعرفة الضائع بالانتقال وبالتخزين كل ذلك لم يكن من الوضوح بالقدر الذى هو عليه الآن .

(١) تراجع البيانات التى قدمها مدير عام مصلحة الطبيعيات للجنة النيل سنة ١٩٢٥

وقد سبقت الاشارة إلى أن سير وليم جارستن ، معتمدا على حساب السير وليم ولكوكس ، والسير هامبرى براون ، ومستر فوستر ، قدر كمية المياه التى تخزن لرى جميع أطيان القطر المصرى بـ ٣٦٦١ مليونا من الأمتار المكعبة (راجع صفحة ١١ من تقرير الخزانات سنة ١٨٩٤) والسير جارستن كان يعتمد على المتوسطات ، اما رقم السير وليم ولكوكس فهو ٣٦١٠ من الملايين ، (راجع بند ١٩ صفحة ١٥ من تقرير ولكوكس نفسه ) .

وقد حدث بعد ذلك أن وضع سير وليم جارستن تقريرا عن الرى فى مصر سنة ١٩٠١ وصدره لورد كرومر بمقدمة طويلة ، وهـذا التقرير معروف بالكتاب الأزرق لسنة ١٩٠١ ، وقد أشير فيه ، إلى أن مايلزم مصر لاستكمال توسعها الزراعى من المياه المخزونة ، هو ٣٦١٠ من الملايين وقد ذهب سير جارستن إلى أن هذا الرقم لا يفى بالحاجة التى قدرها بما يتراوح بين ٤٠٠٠ و ٥٠٠٠ مليون من الأمتار المكعبة .

وقد سألنى الأستاذ حافظ رمضان بك عن هـذا التقرير وعن رأيى فيه وهو قائم كله على أساس أن مصر قد تستوفى أغراضها من خزان داخل حدودها ، ولكن نظرية اللورد كرومر التى كانت سائدة يومئذ والتى كانت تقضى بتوحيد مصلحة البلدين واعتبار مصر والسودان وحدة سياسية تخضع للنفوذ البريطانى قضت عليه تلك النظرية بأن يقول باستكمال حاجة مصر بواسطة خزانات تعمل خارج حدودها لينتفع من تلك الخزانات السودان أيضا باعتباره الشقيق الأصغر والأفقر لمصر .

على أنكم تعلمون أن الآية من الوجهة الفنية — واتركونا من الوجهة السياسـية — قد انقلبت رأسا على عقب ، فالمعلومات الحديثة ومطامع مصر المشروعة فى التوسع الزراعى إلى الحـد الذى لم يتصوره ولكوكس أو جارستن فى سـنة ١٨٩٤ تحملنا الآن على القول بأن حاجة مصر من مياه التخزين لن تقف عند الحدود التى رسموها يومئذ ، بل ستزيد على هذا المقـدار أضعافا ، وستعلمون ذلك فيما يلى من الـكلام — فلو فرض واستطاعت مصر أن تخزن داخل حدودها ٤ أو ٥ مليارات أو نحو ذلك فلن يكفيها ذلك المقدار الآن ، وهو أشد عجزا عن كفايتها فى المستقبل ، واجماع المهندسين منعقد على ذلك حتى أن برلمـان سنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ وافق على تلك السياسة الحكيمة التى ذهب إليها سعادة عثمان محرم باشا يومئذ ، وهى البدء فى دراسة وتنفيذ مشروعات أعالى النيل الأبيض . فلو أن وزارة الأشغال كانت تؤمن يومئذ بأن مايستطاع تخزينه داخل حدودنا يجيب كل أغراضنا فى الحال والاستقبال لمـا ذهبت بالبرلمـان وبالأموال وبجهود المهندسين إلى تلك النواحى السحيقة .

ولا بد بعد الذى أسلفناه من القول أن توافقونى على أن هذه النظريات سواء من ناحيتها الفنية او ناحيتها السياسية قد أصبحت ميتة ، وكل ما يمكن أن يبقى قائمـا منها هو قول اللورد كرومر إنه لا يعرف موضوعا قد يكون مثار خلاف فى المستقبل بين مصر والسودان إلا موضوع المياه .

ولئن صدقت نبوءاته حينا ، فقد وصل الطرفان بعد ذلك إلى اتفاق حدد فى الوقت الحاضر على الأقل موقف البلدين تمـام التحديد .

**ولننتقل بعد ذلك إلى بيان مطالب البلاد شهرا فشهرا ، الآن وفى المستقبل.**

## المطالب الحـالية

تختلف وجهات النظر فى المقياس الذى تقوم عليه هذه المطالب ، فبعضهم يذهب إلى أن الحقوق الحالية يجب أن تقاس على أساس أكبر مقدار من المساحة تم ريه فى السنوات الأخيرة ، كما أن بعضهم الآخر يذهب إلى أخذ سنة معينة كسنة ١٩١٧ مثلا ، بينما يعتمد ثالث على المقادير التى استعملت فعلا فى الرى فى مجموعة معينة من السنين :

( ١ ) إذا اتخذنا سنة ١٩١٧ مقياسا نجد أن المياه التى استعملت فى الشؤون الزراعية استنادا على إجابة حضرة صاحب السعادة مرقص حنا باشا فى مجلس النواب فى ١٣ أبريل سنة ١٩٢٤ هى كما يأتى :

| | |
|---|---|
| مارس ... ... ... ... ... ... ... ... ... | ٢٤١٠ |
| أبريل ... ... ... ... ... ... ... ... ... | ٢٠٢٠ |
| مايو ... ... ... ... ... ... ... ... ... | ٢١٧٠ |
| يونيه ... ... ... ... ... ... ... ... ... | ٢٨٣٠ |
| يوليه ... ... ... ... ... ... ... ... ... | ٢٣٨٤ |
| | ١١٨١٤ |

وجميع هذه الأرقام واردة تحت عنوان ( المياه التى استعملت فعلا للرى والملاحة فى سنتى ١٩١٦ و ١٩١٧ حسب المقاسات التى عملت بأسوان) .

وتبين بعد ذلك أن أرقام هذه السنة لا يمكن اتخاذها مقياسا صحيحا لمطالب مصر فى هذه الفترة لاعتبارات فنية كثيرة لم يعرض لهـا الوزير فى جوابه . وهى أدنى فعلا ممـا يلزم .

( ٢ ) ويذهب مستر ديبوى إلى أن هذه المطالب الحالية من مارس إلى يوليه هى ١٤٣٠٠ مليار ( راجع تقريره صفحة ٣٨ ) .

( ٣ ) ويوافقه فى ذلك مستر كورى ( راجع تقريره صفحة ٧٩ ) .

( ٤ ) ويذهب بعض الباحثين من المهندسين إلى الأرقام الآتية :

| | |
|---|---|
| مارس ... ... ... ... ... ... ... ... ... | ٢٥٠٠ |
| أبريل ... ... ... ... ... ... ... ... ... | ٢٥٠٠ |
| مايو ... ... ... ... ... ... ... ... ... | ٢٤٠٠ |
| يونيه ... ... ... ... ... ... ... ... ... | ٢٥٠٠ |
| يوليه ... ... ... ... ... ... ... ... ... | ٤٥٠٠ |
| | ١٤٤٠٠ |

وقـد قدر بعضهم الاحتياجات الحـالية بـ ٤٥ مليارا أحيانا و بـ ٤٠ مليارا أحيانا أخرى ، راجع (ص ٨ و ١٥ من المذكرات الهندسية طبعة سنة ١٩٢٠) .

ومن ذلك ترون أن الرقم الذى يمكن الاستناد عليـه وهو الذى يتفق مع حسابات الوزارة بصفة عامة منذ سنة ١٩٢٥ للآن هو ١٤٣٠٠ مليار .

## المطالب المستقبلة

قد حسبت مطالب المستقبل فى المدة عينها بالاستناد إلى المطالب الحالية التى قدرت بـ ١٤,٣٠٠ مليار بالمقادير الآتية :

| | |
|---|---|
| مارس... ... ... ... .. ... ... ... | ٤,١٠٠ |
| أبريل ... ... ... ... ... ... ... ... | ٤,١٠٠ |
| مايو ... ... ... ... ... ... ... ... | ٤,٩٠٠ |
| يونيه ... ... ... ... ... ... ... ... | ٦,٤٠٠ |
| يوليه ... ... ... ... ... ... ... ... | ٦,٤٠٠ |
| | ٢٥,٩٠٠ |

وقد سبق للوزارة أن قدرت حاجة المستقبل فى سنة ١٩٢٠ بـ ٢٠ مليارا من أول ينـاير لغاية يونيه وبـ ٢٥ مليارا فى المدة نفسها فى السنين الحديثة وأكثر الفرق راجع إلى الخلاف فى المدد، ويكفى أن يغفل شهر أو نصف شهر من المدة فى أولها أو فى نهايتها حتى يتغير الرقم ويحسب غير العارف أن هناك تغيرا خطيرا فى الأرقام . على أن الخطة المثلى فى مثل هذه الحسابات يجب أن تستند على مدد معينة ، ولو أن ذلك حدث لكانت أرقامهم متقاربة وأدنى ما تكون إلى الصواب .

ومما تقدم يمكننا القول بأن المطالب الحالية هى ١٤,٣٠٠ مليار والمستقبلة هى ٢٥,٩٠٠ مليار أو ٢٦ مليارا على وجه التقريب فى المدة السابق بيانها .

## خزان أسوان الحالى

تبين من المذكرة المقدمة لحضراتكم عن مشروع خزان جبل الأولياء أن متوسط سعة خزان أسوان فى الثمانية عشر عاما الأخيرة هو ٢,٤٩٠ مليارا ، وعلى ذلك يكون الموقف الحالى هو ما يأتى :

| | مليار |
|---|---|
| متوسط إيراد النهر الطبيعى هو ... ... ... ... | ١٠,٤٠٠ |
| « سعة خزان أسوان الحالى هو ... ... ... | ٢,٤٠٠* |
| مجموع ما تحت يدنا الآن هو ... ... ... ... | ١٢,٨٠٠ |
| الرقم الذى اعتمدناه للمطالب الحالية هو... ... | ١٤,٣٠٠ |
| العجز ... ... ... ... ... ... ... ... | ١,٥٠٠ |

ومن المصادفات أن مذكرة جبل الأولياء التى سبق تقديمها لحضراتكم والتى استندت الوزارة فيها على أساس آخر هو أساس المدة التى قدرت فيها الموازنات فعلا على خزان أسوان ، والتى ظهر أن متوسطها يقع فيما بين ١ مارس و ٢٠ يوليه من كل عام . ومن المصادفة أن الرقم الدال على عجز النهر عن الوفاء بالمطالب الحالية هو ١,٥١٠ مليار والفرق بين الرقمين ( ١,٥٠٠ و ١,٥١٠ ) يكاد لا يعتد به ، لذلك كان الرقم الذى قالت به الوزارة هو ١,٤٠٠ مليار أو ما يقارب ١٠ ./· من المطالب الحالية تقديرا متواضعا لا مبالغة فيـه ، وأظنكم تعلمون — بعد ما تقدم — مقدار ما فى قول بعضهم إن الوزارة تبالغ اليوم فى الأرقام توصلا لتحقيق فكرة التخزين .

ومن المقرر منذ سـنة ١٩٢٨ أن هذا القدر سيسحب من التعلية الثانية لخزان أسوان والتى يجرى العمل فيها الآن لأن البرنامج الحكيم الذى اعتمدته الوزارة فى مارس سنة ١٩٢٨ يقضى بأن تكون الزراعة الحالية صاحبة الحق الأول على المياه التى تخزن بواسـطة خزان أسوان أو خزان جبل الأولياء إذ لم يكن مقررا يومئذ أى المشروعين سيعمل به .

أما مقارنة ما تحت يدنا الآن من إيراد النهـر الطبيعى فى المدة نفسها مع حاجاتنا المستقبلة بعد استكمال التوسع الزراعى بمصر فنتيجة تلك المقارنة هى ما يلى :

| | | |
|---|---|---|
| المطالبة المستقبلة هى ... ... ... ... ... ... ... | ٢٥,٩٠٠ مليار | |
| تصرف النهر الطبيعى هو ... ... ... ... | ١٠,٤٠٠ مليار | |
| سعة خزان أسوان بعد التعلية الثانية هى ٤,٦٠٠ | « | (٤,٥٨٥ وقربت) |
| مجموع ما تحت يدنا هو ... ... ... ... | ١٥,٠٠٠ مليار | |
| البـاقى ... ... ... ... ... ... ... ... ١٠,٩٠٠ | أو ١١ | مليار |

ومن هذه الأرقام ترون أن لا خزان جبل الأولياء كما هو معروض اليوم ، ولا خزان أسوان لمنسوب ١٢٠ ، ولا حتى أعلى من ذلك يمكن الاعتماد عليه ، لذلك تطلعنا بحق لأعالى النيل منذ سنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧

ورفعت الجلسة الساعة ١٢ والدقيقة ٥٠ مساء على أن يكون اجتماع اللجنة المقبل الساعة ١١ والدقيقة ٢٠ من صباح يوم الاثنين ٢١ مارس سنة ١٩٣٢م

| السكرتير الموظف | السكرتير النائب | الرئيس |
|---|---|---|
| محمد كامل | وهيب دوس | على المنزلاوى |

* متوسط السنين الأخيرة ٢٤٩٠ مليارا .

# محضر الجلسة السابعة

اجتمعت اللجنة فى الساعة ١١ والدقيقة ٤٠ من صباح يوم الاثنين ٢١ مارس سنة ١٩٣٢ برياسة حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك وسكرتيرية حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك السكرتير النائب ، ويعاونه حضرة محمد كامل افندى سكرتير اللجنة الموظف .

وحضر من الأعضاء حضرات النواب المحترمين ابراهيم دسوقى أباظه . ابراهيم زكى . أحمد رشدى . حسن محمد اسماعيل . محمد حسن . محمد زكى صالح بك . محمد عزيز أباظه . محمد فهيم القيعى . محمود عباسى بك . مصطفى صدقى . وهيب دوس بك .

واعتذر حضرتا النائبين المحترمين مصطفى عاكف بك، السعيد حبيب .

وتغيب حضرتا النائبين المحترمين أحمد أبو الفتوح، مصطفى محمود الشوربجى.

وقد حضر حضرة صاحب العزة عبد القوى أحمد بك مندوبا عن وزارة الأشغال العمومية .

ونظرا لتأخر حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك عن الحضور انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك سكرتيرا مؤقتا لها طبقا لنص المادة ٤١ من قانون النظام الداخلى للبرلمان .

وقد حضر حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك اجتماع اللجنة فى الساعة الواحدة والنصف مساء .

الرئيس — علمت قبل اجتماع جلسة اليوم من حضرة صاحب العزة مندوب وزارة الأشغال العمومية أنه يريد إلقاء الجزء الأخير من محاضرته اليوم . وأرى أن توافقونى حضراتكم — إتماما للفائدة — على أن نستمع اليوم إلى هذا الجزء الباقى من المحاضرة ، ولو استغرق إلقاؤه وقتا أطول من المعتاد حتى نجد بعد ذلك متسعا لدرس الموضوع ومراجعة الأوراق على أن تكون الجلسات المقبلة للمناقشة فى المشروع .

( فوافقت اللجنة على ذلك ) .

حضرة المندوب — بينا فيما سلف أن الحاجة إلى زيادة التخزين واضحة حتى فى الوقت الحاضر بصرف النظر عن ضرورة التوسع فى المستقبل، وستعلمون حضراتكم أن هذا التوسع لا يصح أن يؤجل بحال ما ، إذ كان عد السكان فى ازدياد سريع كما يدل تعداد السنوات الماضية ، ولئن قيل هذا بلسان المسئولين عن شؤون الرى فى مصر سنة ١٩٢٠ فلا يمكن — ونحن فى سنة ١٩٣٢ إلا أن نقرر بأن الحاجة اليوم إلى التخزين أصبحت أكثر وضوحا ولزوما مما كانت عليه الحال فى سنة ١٩٢٠

لقد كان المقدر لبرنامجنا الزراعى فى سنة ١٩٢٠ هو ما يأتى نقلا عن الجدول نمرة ٢ بصفحة ٤ من كتاب ضبط النيل :

| البيان | المساحة المنزرعة فى مصر | | المساحة المنزرعة فى السودان | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| | نظام الرى الصيفى | نظام رى الحياض | نظام الرى الصيفى | نظام رى الحياض | |
| فى الوقت الحاضر ... ... | ٤٠٠٠٠٠٠ | ١٢٠٠٠٠٠ | ٢٠٠٠٠ | ٨٠٠٠٠ | ٥٣٠٠٠٠٠ |
| فى سنة ١٩٣٥ أى بعد إتمام خزان النيل الابيض بعشر سنين... ... ... | ٥٠٠٠٠٠٠ | ٨٠٠٠٠٠ | ٣٢٠٠٠٠ | ٨٠٠٠٠ | ٦٢٠٠٠٠٠ |
| فى سنة ١٩٤٥ أى بعد إتمام خزان النيل الأبيض بعشرين سنة ... ... ... | ٦٠٠٠٠٠٠ | ٤٠٠٠٠٠ | ٦٠٠٠٠٠ | — | ٧٠٠٠٠٠٠ |
| فى سنة ١٩٥٥ أى بعد إتمام خزان النيل الأبيض بثلاثين سنة ... ... | ٧١٠٠٠٠٠ | — | ١٠٠٠٠٠٠ | — | ٨١٠٠٠٠٠ |

والبرنامج المائى الذى وضعوه يومئذ لمقابلة البرنامج الزراعى قضى بانشاء خزان جبل الأولياء العالى يمد مصر بنحو ٣٢٠٠ مليون متر مكعب عند أسوان. ولم يفت صاحب هذا البرنامج " سير مردخ مكدونالد " أن يشير إلى ضرورة اتقاء السنين الشديدة الانخفاض فيقول بالرأى السائد الآن من ضرورة كفاية الزراعة الحالية كخطوة أولية .

قال بهذا الرأى وإن لم يأخذ به فى حساباته ومشروعاته التى كانت تقضى باستكمال توسعنا الزراعى فى سنة ١٩٥٥

حدث بعد ذلك فى سنة ١٩٢٥ أن رأت وزارة الأشغال العمومية إنشاء خزان جبل الأولياء الواطى، وقالت بالتوسع الزراعى فى شمال الدلتا وبتحويل بعض حياض الوجه القبلى، وقدرت مساحة هذا التوسع الذى يقابله المخزون بجبل الأولياء الواطى بنحو ٥٠٠ ألف فدان ، ولم يكن من المفروض يومئذ أن الزراعة الحالية ستستولى على نصيب معين من المياه الزائدة .

على أن الأمر فى أوائل سنة ١٩٢٨ فيما يتعلق بالسياسة الزراعية بالبلاد أصبح أكثر وضوحا وتحديدا عن ذى قبل .

تبادل وكيل الوزارة مع وزيرها كتابين خاصين بالمبادئ العامة التى تجرى عليها الأقلام الفنية فى سياستها الخاصة بتعلية خزان أسوان ومشروع خزان جبل الأولياء اللذين كان مقدرا يومئذ عرضهما على لجنة فنية للمفاضلة بينهما — والكتابان مؤرخان ٤ مارس سنة ١٩٢٨

ورد فى كتاب الوكيل السؤال الآتى :

أولا — الانتفاع بالماء الذى يزيد بسبب التخزين .

(أ) هل يستعمل جزء منه لفائدة المزروع حالا ، والباقى لاصلاح الجديد من الأراضى البور أو الحياض ؟

(ب) فى حالة الموافقة على تقسيم المياه الزائدة ، ماهى النسبة التى تخصص للزراعة الحالية ولزيادة الاصلاح ؟

(ج) ماهى نسبة الكمية التى تعطى لكل من تفتيش عام رى بحرى ورى قبلى . وأين ستكون الأراضى المنتفعة بصفة عامة ؟

وقد ورد فى رد الوزير ما يوضح هذه السياسة تمام الوضوح .

أولا — الانتفاع بالماء الذى يزيد بسبب التخزين يوزع بالترتيب الآتى حسب الأولوية فى الحق :

(أ) يؤخذ جزء من المخزون لتكيل نصيب الزراعة الصيفية الحالية بالقطر المصرى على أساس ألا تزيد مدة المناوبات الصيفية لمناطق القطن على ٦ أيام إدارة و١٢ يوما بطالة فى السنين العادية . واعتبار ١٥٠ الف فدان منزرعة أرزا ، بخلاف مايزرع عادة على مياه الرشح أمام السدين .

(ب) الأراضى المصرح بزراعتها نيليا فى الدلتا تعطى مياها صيفية .

(ج) الأراضى البائرة المتداخلة فى الأراضى المنزرعة حالا تأخذ نصيبها فى المياه الصيفية سواء أكانت ملكا للأهالى أم للحكومة . ويراعى فى تعيين هذه المناطق التحديد السابق وضعه لطلمبات الصرف .

(د) يأتى بعد ذلك الحياض المنعزلة بتفتيش رى القسم الخامس قبلى وبحرى سد أسوان ، ويقصد بالأراضى الواقعة قبلى السد المساحة التى تعطى تعويضا عن الأراضى التى تغمرها مياه الخزان المعلى . وكذلك كل مايزرع نيليا فى هذه المنطقة القبلية .

(هـ) مايبقى من المياه بعد ذلك يقسم بين الوجهين البحرى والقبلى على نسبة تقرر بعد العلم بذلك المقدار الباقى .

وأرجو بهذه المناسبة تكليف الأقسام المختصة بعمل هذا الحساب وتقديمه إلينا .

١ — قد علمتم حضراتكم مما فات بيانه أن الوزارة ذهبت فى مذكرة يناير سنة ١٩٢٩ ومذكرة يناير سنة ١٩٣٢ المقدمتين لحضراتكم أن استيفاء المطالب الحالية للزراعة الحاضرة يستدعى ١٤٠٠ مليون متر مكعب من مياه التخزين الجديد، وفى الحق أن هذا القدر ضئيل بالنسبة لما يلزم لسد الحاجة طبقا للقواعد الواردة فى الفقرة (أ) ولكننا مع ذلك نرى أن الغلو فى التقدير يستتبع حتما زيادة فى مطالب التخزين وأن السياسة الحكيمة تقضى بتوزيع ما ينتظر أن يكون تحت يدنا من زيادة فى المياه باعتدال ، ولو أدى الأمر إلى مراعاة بعض القيود الحالية من ناحية المناوبات أو احترام قانون طفى الشراقى أو غير ذلك .

٢ — ولمعرفة باقى المطالب يجب أن تحدد المساحات الواردة فى الفقرات التى أشار إليها حضرة صاحب السعادة الوزير السابق لوكيله .

فالفقرة (ب) تشير إلى أولوية الأراضى المصرح بزراعتها نيليا فى الدلتا من المياه المخزونة . وكمية المياه اللازمة للفدان الواحد فى المدة من (مارس — يوليه) تختلف باختلاف المنطقة . ولما كانت الأراضى المشار إليها عادة لاتقع إلا فى شمال الدلتا وكان من المتعين دخولها كلها أو جلها فى مناطق الأرز وجب أن يراعى ذلك الاعتبار فى تحديد مطالبها المائية .

والمساحة التى تنطبق عليها الفقرة (ب) المذكورة تربى على ١٢٠ ألف فدان خصوصا إذا أدخلنا منطقة ترعة النوبارية — وهذه المساحة تحتاج لنحو ٥٠٠ مليون متر مكعب .

٣ — أما الفقرة (ج) وهى الأراضى البائرة المتداخلة فى الأراضى المنزرعة حالا والتى يجب أن تعطى نصيبها من المياه الصيفية سواء أكانت ملكا للأهالى أم للحكومة كقرار سعادة الوزير السالف الذكر فقد حددتها إدارة المشروعات بنحو ١٣٠ ألف فدان . والكمية اللازمة لها من المياه تبلغ ٥٣٧ مليونا من الأمتار المكعبة .

٤ — أما الفقرة (د) فتشير إلى الحياض المنعزلة قبلى وبحرى سد أسوان وكذلك كل مايزرع نيليا فى هذه المنطقة القبلية . والمساحة المقدرة لهذه المناطق تبلغ ٥٥ ألفا من الأفدنة .

وإذا أخذنا بالمقننات المائية لمستر مولزوورث نجد أنه قدر للفدان الواحد ٥٨٤٠ مترا مكعبا من أول فبراير لغاية ٢٠ يوليه .

وبالرجوع إلى المذكرة التى قامت عليها تصميمات الأعمال الجارية فى هذه المناطق نجد أنها مقدرة بـ ٧٧١٥ مترا مكعبا كما نجد فى مذكرة أخرى رفعها تفتيش تحويل الحياض إلى الوزارة فى العام الماضى أن الرقم الذى يجب الأخذ به هو ٦٠٠٠ متر مكعب . وجل هذه الخلافات ترجع إلى اختلاف مناطق البحث ، فبعضهم يتخذ أسوان مقياسا كما يذهب بعضهم الآخر إلى تجارب كوم امبو أو ادفو — ونظرا لأن مدة الحساب التى اتبعناها تنقص عن التى يشير إليها هؤلاء الباحثون ، ونظرا لأن الوزارة لا ترتبط فى مشروعاتها بمنطقة معينة من مناطق القطر فانى أرى أن نعتمد على رقم آخر فى المدة من مارس إلى يوليه لنأخذ به فى حسابنا ، وعلى ذلك يكون اللازم من المياه على وجه التقريب هو ٣٠٠ مليون متر على أساس ٥٠٠٠ متر تقريبا للفدان الواحد .

وبناء على ما تقدم تكون المطالب المائية اللازمة للوفاء بالأغراض الواردة بالفقرات الأربع الماضية هى ١٤٠٠ + ٥٠٠ + ٥٣٧ + ٣٠٠ = ٢٧٣٧ مليونا من الأمتار المكعبة ولنفرضها ٢٧٠٠ مليون .

ولما كانت الزيادة المترتبة على تعلية خزان أسوان مقدرة بنحو ٢١٠٠ مليون كان لنا أن نقول إن هذه التعلية لن تفى بأغراض البلاد إذا سارت طبقا للبرنامج الزراعى الوارد فى كتاب سعادة عثمان باشا المشار إليه . بل لن يبقى هناك قطرة من المياه بعد ذلك يمكن تقسيمها بين الوجهين البحرى والقبلى على نسبة وعد سعادة الوزير بتقريرها بعد العلم بذلك المقدار الباقى ، وقد أشار فى الفقرة نفسها الفقرة (هـ) على الأقلام الفنية المختصة بعمل الحساب وتقديمه

إليه. على أن الظروف السياسية قضت باستقالة سعادة الوزير بعد نحو عشرة أيام من تاريخ تقريره هذه المبادئ ( ٤ مارس سنة ١٩٢٨ ) لذلك لم تتمكن الأقلام الفنية فى ذلك الحين من أن ترفع إليه نتيجة أبحاثها ومقارنتها بين البرنامج الزراعى والبرنامج المائى .

وفى منتصف مارس سنة ١٩٢٨ حل الوزير الحالى محل زميله السابق فى وزارة دولة النحاس باشا، وقبل انقضاء شهر مايو من تلك السنة أحاط مجلس الوزراء علما برأيه فى موضوع التخزين، وكان هذا الرأى يرمى إلى ضرورة تعلية خزان أسوان، إذا ثبت إمكان التعلية من الوجهة البنائية — وإلى إنشاء خزان جبل الأولياء اعتقادا منه أن أى المشروعين لن يفى وحده بمطالب البلاد فى المرحلة الحالية، ولكن الظروف السياسية عجلت هذه المرة أيضا بتغيير الوزارة قبل أن تصل إلى قرار حاسم، واستمر سعادة ابراهيم باشا فهمى وزيرا للأشغال فى الوزارة التى شكلت برياسة دولة محمد محمود باشا فقدم للمجلس الجديد رأيه السالف ذكره، وما فعل حتى أجازله مبدئيا السير فى مباحث أسوان حتى يمكن الفصل فى موضوع تعليته وأحل مجلس الوزراء الوزير فى الوقت نفسه من قيد المفاضلة بين المشروعين على أساس أنهما لازمان — ومن هذا التاريخ أخذت الوزارة فى إعداد عرض مشروع أسوان على لجنة دولية للحكم على تعليته من الوجهة البنائية .

حضرت اللجنة فى أواخر سنة ١٩٢٨ وأجازت التعلية وقدمت تقريرها فى أوائل يناير سنة ١٩٢٩ وهو بين المستندات السابق تقديمها . وفى آخر يناير من تلك السنة قرر مجلس الوزراء التعلية، كما وافق على سياسة الوزارة العامة والمبسوطة فى برنامج عشر السنوات المقدم لحضراتكم سابقا — ذلك البرنامج الذى جاء فيه (بأن الوزارة ستتقدم عما قريب بطلب اعتمادات الأعمال وتعيين الموظفين اللازمين لمشروع جبل الأولياء والأعمال الداخلية المترتبة على زيادة الإيراد الصيفى من المياه — ص ٤٧ ) .

كانت البلاد فى سنة ١٩٢٠ أمام ٣٢٠٠ مليون متر مكعب لاستصلاح ما يقدر بنحو ٩٠٠ ألف فدان تقريبا ، وفى سنة ١٩٢٥ أمام نحو ٢٢٠٠ مليون متر لاستصلاح ٥٠٠ ألف فدان دون أن يلتفت لحالة الزراعة الحاضرة وحسم الشكاوى الخاصة بها. أما الآن فهى أمام نحو ٤٣٠٠ مليون أو ٤٤٠٠ مليون لاستيفاء المطالب الحالية ولتحويل بعض الحياض واستصلاح بعض الأراضى البور مما تقدر مساحته بنحو ٧٥٠ ألف فدان .

قد يقال بأن الحالة الآن تبرر الاكتفاء بالتعلية نظرا لهذا الظرف أو لذاك ولهذا أرى من اللازم أن أشير إلى بعض الأعمال الفنية التى قمنا بها فعلا أو التى نقوم بها الآن والتى بدون خزانى أسوان وجبل الأولياء تضيع جل الفوائد التى كنا نتوقعها من وراء هذه الأعمال :

أولا — يجرى العمل الآن فى الحياض المنعزلة وسينتهى بعد عام وستبلغ التكاليف نحو المليون جنيه .

ثانيا — قمنا بانشاء قناطر نجع حمادى وترعة الفؤادية وترعة الفاروقية ونفق الأحايوه، وهذه القناطر (ليست إلا حلقة من سلسلة موصولة الحلقات تتضافر جميعها على استثمار كل ما يمكن استثماره من أرض وادى النيل بماء النيل والغرض العاجل من إنشائها هو ضمان الرى الحوضى لمنطقة تبلغ مساحتها نحو ٥٨٠ ألف فدان ، ولئن كانت فائدتها فى المستقبل محصورة فى رفع مياه الفيضانات المنحطة لضمان الرى الحوضى فى هذه المنطقة إلا أنه روعى فى تصميمها أن تقوم بامداد نحو نصف مليون من الأفدنة فى هذا الجزء من الوادى بالمياه الصيفية بعد تدبير وسائل التخزين وتحويل الحياض إلى رى مستديم على النحو الذى سار عليه العمل فى مصر الوسطى) طبقا لما ورد فى خطبة وزير الأشغال حضرة صاحب السعادة عثمان محرم باشا بين يدى جلالة الملك فى حفلة وضع الحجر الأساسى للقناطر فى ١٠ فبراير سنة ١٩٢٨

بلغت تكاليف قناطر نجع حمادى وملحقاتها نحو ٤ ملايين من الجنيهات وقد عرفتم من بيان الوزير المتقدم ذكره أن الفوائد الحقيقية المنتظرة من وراء هذه الأعمال إنما هى فى تحويل كل أو بعض الحياض المنتفعة منها إلى رى مستديم ؛ ولو وقف الأمر عند حد ضمان الرى الحوضى فى السنين المنحطة الفيضان لكانت العملية من الوجهة المالية خاسرة . ذلك لأننا مع استثناء سنة ١٩١٣ قلما نجد مساحة متخلفة بدون رى تزيد على مابين عشرة آلاف والخمسة عشر الفا من الأفدنة فى السنين المنحطة الفيضان فقط ، وباطلاع حضراتكم على ماتخلف شراقى فى السنين الماضية يتبين لكم مقدار ما يترك بدون رى فى مجموعة من السنين فى منطقة القناطر المذكورة ، ومنه تعلمون أن حسن استخدام هذه الملايين التى صرفت يقضى بالأخذ بسياسة الوزارة التى ترمى إلى تحويل ٢٥٠ ألف فدان لتنتفع بالرى الصيفى على هذه القناطر .

فرغنا من الأعمال التى تمت أو تجرى الآن فى الوجه القبلى والتى ترتبط برباط وثيق بأعمال التخزين فلننظر الآن موقفنا فى الوجه البحرى .

ثالثا — تجرى الآن فى الدلتا أعمال بدأناها منذ بضع سنوات روعى فى وضعها ذلك البرنامج الزراعى الذى اعتمده مبدئيا مجلس الوزراء فى يناير سنة ١٩٢٩ ، وجميع الاعتمادات الواردة فى ميزانية وزارة الأشغال من ذلك التاريخ للآن روعى فى وضعها القيام بالأعمال المتعلقة بخزانى أسوان وجبل الأولياء ، وقد أقرت الحكومات المتعاقبة والبرلمانات المختلفة مبادئ هذه السياسة العملية إقرارا صريحا أو ضمنيا لغاية الآن .

إن إدارة مشروعات الرى تقوم هناك بأعمال مشتبكة ومرتبطة يصعب جدا الفصل بينها، وبعبارة أخرى يكاد يكون مستحيلا النظر إليها مفصلة .

ترمى هذه الأعمال فى جملتها إلى :

أولا — تحسين رى وصرف نحو ٨٧١,٠٠٠* فدان فى المناطق المعروفة بمناطق الطلمبات .

* أشارت مذكرة سنة ١٩٢٩ إلى أن مساحة مناطق الطلمبات تبلغ نحو ٨٠٠ ألف فدان والزيادة التى دخلت على هذا الرقم ترجع إلى دقة التحديد وتعديل بعض الحدود فى مناطق المحطات المختلفة بعد مازيدت القوى فى بعضها .

وهذه الطلمبات تدار بالقوى الكهربائية ، والغرض الأصلي من توليد هذه القوى رفع مياه الصرف في الجهات التي ثبت سوء نظام الصرف القديم بها ، ولكن من المقرر إدارة بعض طلمبات الرى التي ستقوم الادارة بانشائها في بعض الجهات المحتاجة على فرعى رشيد ودمياط بواسطة التيار الكهربائي ذاته .

ومن هذه المساحة ٦٤٢ ألف فدان متزرعة حالا أو بتعبير أدق في حكم المتزرعة ، لأن بها ٤٠٠ ألف فدان ترضخ لرى سيء للغاية ، ومن اللازم امدادها بحصتها الكاملة من مياه الرى بعد تمام التخزين ، والباقى وقدره ٢٢٩ ألف فدان بور ، منه ١٤٦ ألفا تملكها الحكومة و ٨٣ ألفا مملوكة للأهالى الذين يدفعون عنها ضرائب (واطية) جدا بسبب تركها بورا و رفض مصلحة الرى الترخيص بريها لعدم وجود المياه الكافية .

أما المناطق الأخرى الخارجة عن دائرة الصرف بالآلات والتي يجرى العمل في تحسين صرفها بالراحة على البحيرات والبحر الأبيض المتوسط فهى مشروع رى وصرف منطقة زفتى ، ومشروع مصرف المنصورة ، ومشروع تعديل مصرف النظام ، و إنشاء مصارف منطقة المنصورية ، و جملة مساحة المناطق المذكورة ٨٥٠ ألف فدان بما في ذلك المتزرع حالا والبور .

وتبلغ تكاليف هذه الأعمال سواء ما كان منها لازما لتحسين رى وصرف الزراعة الحالية أو امداد نحو ٤٠٠ ألف فدان بور بالمياه مع إنشاء المصارف اللازمة لها نحو ١١ مليونا من الجنيهات بما في ذلك تكاليف محطات الأعمال التي تقوم بها مصلحة الميكانيكا والكهرباء ، أى بما في ذلك تكاليف محطات توليد الكهرباء ومحطات طلمبات الصرف والرى ، وبما في ذلك أيضا خط التيار الكهربائي الذي يربط المحطات المختلفة من شطوط بحيرة المنزلة في الشمال الشرقى للدلتا إلى الجزء الشمالى من مديرية البحيرة وطوله نحو ٣٥٠ كيلو متر.

وقد يكون من المفيد أن تعلموا حضراتكم أن جملة المنصرف على هذه الأعمال للآن بلغ (٣٤٤٨٦٠٩ جنيهات) . ومن دواعى الارتياح أنه لم تقم حكومة من الحكومات منذ سنة ١٩٢٩ للآن فى وجه هذه الأعمال ، ولا اعترض عليها برلمان . وقد ورد فى ميزانية سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ التى ناقشها برلمان سنة ١٩٣٠ ما يفيد أن وزارة الأشغال كانت تقوم بمشروعاتها على أساس إصلاح ٤٠٠ ألف فدان بور شمال الدلتا ، وقد وضع فى الميزانية المشار إليها مبلغ إجمالى قدره ثلاثة ملايين من الجنيهات ، ولأسباب تتعلق بوضع الميزانية أشارت وزارة المالية بعدم إدراج هذا المبلغ بصفة إجمالية ، وعلى وزارة الأشغال أن تتقدم بطلب الاعتمادات اللازمة للأعمال التى تكون فرغت من دراستها ورسمت بشأنها حدودا واضحة بدلا من وضع رقم إجمالى يبلغ الثلاثة الملايين من الجنيهات .

وفى تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ بصفحة ٤ ما يفيد أن أعمال الرى بالوجه البحرى والمدرجة تحت الفئة الثانية بلغت تقديراتها النهائية نحو ١٣ مليونا من الجنيهات ، وقدرت أن ما سيصرف منه لغاية أبريل سنة ١٩٣٠ (٢٥٣٢١٤٩) جنيها ، والفرق فى تقدير التكاليف الذى قلت به أولا ، و بين ما ورد فى تقرير ، لجنة المالية لسنة ١٩٣٠ يرجع إلى حذف مبلغ الثلاثة الملايين من الجنيهات ، و إيرادها مجزأة طبقا لما يتم من الدراسة أولا فأولا (تراجع ميزانية سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ التى بحثها برلمان سنة ١٩٣٠ وصدر مرسومها فى غيبته وتقرير لجنة المالية والتجارة والصناعة عن ميزانية وزارة الأشغال قسم ١١ وهما فى مكتبة المجلس المحترم) .

وجملة القول فى هذا الباب إن جميع الاعتمادات الواردة فى ميزانية مصلحة الرى تحت بنود الأعمال الجديدة المختلفة سواء أقصد منها تحسين وسائل الرى والصرف أم استصلاح ٤٠٠ الف فدان بور إنما طلبت واعتمدت على أساس أن المياه المخزونة ستزيد بنحو ٤٠٠٠ مليون متر مكعب .

لست أستطيع أن أتصور أن أحدا من الناس يؤمن بأبسط القواعد المالية والاقتصادية يستطيع أن يستنكر سياسة ترمى إلى إنشاء خزان جبل الأولياء وصرف نحو ٤ ملايين من الجنيهات ونصف مليون الجنيه فى سبيل حسن استغلال هذه الملايين التى صرفت على الحياض المنعزلة وعلى قناطر نجع حمادى وملحقاتها فى الجنوب وعلى مشروعات الرى والصرف شمال الدلتا ، خصوصا إذا علمنا مقدار ما فى القول الشائع — من أن خزان جبل الأولياء يستدعى تقوية قناطر إسنا وأسيوط والدلتا — من خطأ . لقد قالت لجنة المالية البرلمانية لسنة ١٩٣٠ وهى تتكلم عن الادارة العامة للخزانات ما يأتى نصه بصفحة ٥ :

”كذلك ستقوم الادارة بمباشرة تقوية القناطر الكبرى المعدة للحجز على مجرى النيل من إسنا إلى القناطر الخيرية . هذه التقوية التى تستلزمها زيادة التخزين فى أسوان ، وسيبدأ بالعمل فى قناطر أسيوط حيث أدرج لها فى مشروع الميزانية مبلغ (٢٠٠٠٠) جنيه من جملة تكاليفها المقدرة بمبلغ مليون جنيه“ .

ومن ذلك يتبين لحضراتكم أن تقوية هذه القناطر مسلم بها كنتيجة لتعلية خزان أسوان وحده ، وأنى أذهب أبعد من ذلك فأقرر ضرورة تقوية أو إعادة بناء القناطر الخيرية باعتبارها مشروعا قائما مطلوبا لذاته ، سواء أعلى أسوان أم لم يعل ، وأنشئ جبل الأولياء أم لم ينشأ . نظرا لمركز هذه القناطر الخطير من ناحية ولعدم صلاحيتها لقدم عهدها من ناحية أخرى ، فتحميل خزان جبل الأولياء نتائج هذه الأعمال من الوجهة المالية خطأ وقع فيه الكثيرون .

والوضع الصحيح للمسألة أنه مادمنا نفذنا تعلية خزان أسوان ، ومادمنا نتفق رأيا مع حكومة و برلمان سنة ١٩٣٠ فى ضرورة تقوية هذه القناطر فإن المنطق يقضى علينا بأن نقول إن إنشاء جبل الأولياء لن يحمل خزانة الدولة اعتمادات جديدة فيما يتعلق بهذه الأعمال الكبرى ، بل أذهب إلى أبعد من ذلك وأقول إن السياسة المالية الصائبة تدعو إلى استغلال هذه المنشآت المطلوب تقويتها أتم استغلال ، ولا يكون ذلك إلا بزيادة الايراد المائى زيادة فى الانتفاع بنتائج ما يصرف عليها من مال .

نخلص مما تقدم أيها السادة إلى أن أعمال التخزين فى أسوان وجبل الأولياء ترمى إلى تحسين حالة الزراعة الحاضرة وتحويل نحو ٣٥٠ ألف فدان فى حياض الوجه القبلى و إصلاح نحو ٤٠٠ ألف فدان بور فى شمال الدلتا كما ورد

فى البرنامج الخاص بعشر السنوات التالية ، والذى قدرت فيه مفردات المبالغ اللازمة لمصلحة الرى بمبلغ (أربعة وعشرين مليون جنيه) ومن الأغلاط المقررة أن يحمل خزان جبل الأولياء كل هذه المبالغ على أساس أن هذه الأعمال نتيجة حتمية لانشائه ، وقد عرفتم أنه حلقة من سلسلة لن يجرو وراءه إلا استصلاح نحو ٣٠٠ ألف فدان فى شمال الدلتا وتحويل نحو ٢٥٠ ألف فدان فى حياض الوجه القبلى إلى رى صيفى ، وباقى الـ ٧٥٠ ألف فدان سيعتمد فى ريها على الباقى من مخزون أسوان بعد استكمال حاجة الزراعة الحاضرة كما سبق القول أى أن الأعمال الداخلية المترتبة على خزان جبل الأولياء فعلا لن تكلف الخزانة أكثر من نحو ٥ ملايين جنيه ونصف المليون بمعدل نصف مليون جنيه سنويا تقريبا فى عشر السنوات .

ومما يدلكم على أن سياسة الوزارة مطردة وأن نظر الحكومات المتعاقبة والبرلمانات المختلفة يكاد يكون واحدا من ناحية المبادئ العامة المتعلقة بالتخزين وباستصلاح البور أن مذكرة سنة ١٩٢٩ أشارت فى باب الفوائد التى تعود مباشرة على خزانة الدولة إلى الضريبة المحتمل فرضها على الأراضى البور بعد اصلاحها ، وقد عثرت فى صفحتى ٥١٦ و ٥١٧ من مضبطة مجلس النواب لدور الانعقاد العادى الأول للهيئة النيابية الرابعة فى سنة ١٩٣٠ على ملاحظة خاصة بموقف اللجنة المالية لسنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ وبرأى وزارتى الأشغال والمالية فى سنة ١٩٣٠ فى صدد الضريبة التى ستفرض على الأطيان البور .

جاء فى تقرير لجنة المالية لسنة ١٩٢٧/٢٦ ما يأتى :

" تلاحظ اللجنة كذلك أن المشروعات الكبرى الخاصة بتوفير وتخزين "
"مياه النيل ستكون نتيجة تنفيذها إصلاح مساحات عظيمة من الأطيان"
"البور وصيرورتها إلى العمار بعد البوار وانتقال أربابها إلى الغنى بعد الفقر"
"والعدل يقضى بأن يقع نصيب من عبء هذا التعمير على عاتق المتفعين به"
"ولذلك تقترح اللجنة أن تفرض ضريبة تجرى بشأنها منذ الآن وزارة"
"المالية بحثا خاصا على كل منطقة تنفذ فيها المشروعات المشار إليها"
"بصرف النظر عما إذا كان الملاك قد أهملوا أو لم يهملوا الانتفاع من"
"هذه المشروعات" .

ثم عقب أحد النواب المحترمين على ذلك بقوله :

"وقد أقر المجلس لجنة المالية على ذلك . والذى أطلب معرفته الآن"
"المدى الذى وصلت إليه وزارتا الأشغال العمومية والمالية فى التنفيذ" .

وجاء بكلام حضرة صاحب العزة وكيل الأشغال العمومية يومئذ محمود بك فهمى فى هذا الموضوع ما نصه :

" أما مسألة الأراضى البور فهى خاصة بوزارة المالية ولا يمكن الفصل"
"فى أمر ضريبتها إلا بعد تمام إصلاحها . وفيما يختص بوزارة الأشغال"
"العمومية فهى لا توصى بربط الضرائب إلا بعد تمام الاصلاح" .

وجاء على لسان الأستاذ المحترم محمود فهمى النقراشى وزير المالية بالنيابة ما يلى :

"فيما يتعلق بالضريبة على الأراضى البور فقد تقرر المبدأ ومشروع"
"القانون الخاص بذلك تبحثه وزارة المالية الآن بالاتفاق مع وزارة الأشغال"
"العمومية" .

ولا تظنوا أن الكلام خاص بالضريبة العقارية المعروفة فقط ، ولكنه يتناول ضريبة الرى والصرف كما ترون ذلك واضحا فى مذكرة يناير سنة ١٩٢٩

## الفوائد المباشرة من وراء زيادة الايراد

إن مجال القول فى هذا الباب ذو سعة وقد بسطت الوزارة رأيها بالأرقام فى مذكرة يناير سنة ١٩٢٩ ومن شاء فليرجع إليها ، وقد قامت النظريات الواردة فيها على أساس متوسط الأسعار التى كانت سائدة فى الماضى القريب لكثير من المحصولات التى عرضت لها المذكرة كما ورد القول اجمالا على أساس الفوائد المنتظرة من وراء مشروعى أسوان وجبل الأولياء ، وهناك خطآن شائعان : الأول هو أن تبحث الفوائد المالية لمثل هذه الأعمال على ضوء الأسعار فى سنة معينة ، فالاستشهاد بسعر القطن مثلا فى سنة ١٩٢٠ — وقد بلغ نحو العشرين جنيها ثمنا للقنطار الواحد فى المتوسط السنوى أو فى سنة ١٩٣٢ وقد بلغ ثمنه جنيهين ، كما وصل ثمن ضريبة الأرز إلى عشرة جنيهات فى حين أنه كان حوالى خمسة الجنيهات قبل هذا العام — كل ذلك خطأ والأقرب إلى الصواب هو إقامة مثل هذا الحساب على الأسعار التى ينتظر أن تسود العالم فى القابل من السنين . أما الوقوف بنا عند حد الأحوال المالية والاقتصادية التى تسود العالم هذه الأيام بينا نحن نبحث فى عمل أجيال إنما هو تحديد خاطئ لمدى الأفق الذى يجب أن ننظر إليه ، والخطأ الثانى الشائع هو القول بأن ما يزيد فى إيرادنا المالى يكون وقفا على زراعة القطن .

وإذا كان من المسلم به أن مصر قدر عليها فى السنوات الماضية أن يكون محصولها الرئيسى هو القطن وأنها بذلك تقف على قدم واحدة وجب على العاملين فيها — إصلاحا لهذه الحال — أن يعملوا على الاستكثار من المحاصيل التى تسند البلاد فى موقفها وتخفف الخطر الناتج من اعتمادها على مصدر واحد لثروتها العامة .

وإذا كان من المقرر أن تعلية خزان أسوان تضمن لنا زراعة نحو ٢٠٠ ألف فدان أرزا فلست أدرى لم لا نزيد فى هذا القدر باصلاح نحو ٤٠٠ ألف فدان من الأراضى البور والمقرر وقوعها فى مناطق الأرز ، وبذلك نحصل على إنتاج ٤٠٠ ألف فدان تزرع أرزا أو ما تقدر قيمته بثلاثة ملايين من الجنيهات سنويا على أساس سعر الضريبة خمسة جنيهات فقط .

الواقع ياحضرات الأعضاء أن كل استزادة فى إيرادنا الصيفى تستفيد منه الزراعة الشتوية على اختلاف أنواعها والصيفية وهى القطن والأرز والجناين والنيلية ممثلة فى زراعة الاذرة ، وبعبارة أخرى التبكير بطفى الشراق الذى يجب ألا يتأخر عن أول يوليه ، من كل عام خصوصا فى المناطق التى تجود فيها هذه الزراعة التى تعتبر المادة الأساسية لغذاء الجمهور .

وتعلمون حضراتكم أن الحكومة استشارت مستر ديبوى وطلبت إليه كما جاء فى الفقرة الثانية من تعليمات مجلس الوزراء الصادرة إليه أن ينعم البحث فى الحالة الراهنة بالنظر إلى مطالب البلاد فى الوقت الحاضر، وإلى ماينطوى عليه المستقبل من الاحتمالات، ومايرجح أن ينشأ فيه من الاحتياجات، وطلب إليه فى الفقرة الثالثة أن يستشير ذوى الشأن فى وزارة الزراعة ويستطلع آراء غيرهم من الاخصائيين فى الشؤون الزراعية . وقد بسط القول فى هذا الشأن بالباب الثانى من تقريره الذى رفعه فى مايو سنة ١٩٢٢ ووضع قائمة للأسئلة الموجهة إلى الملاك وغيرهم، بها ٢٢ سؤالا .

يقول فى صفحة ٤٤ من تقريره . إنه وزعها على عدد عظيم من الملاك والمزارعين كما أرسلها إلى مجالس المديريات وإلى وزارتى الأشغال العمومية والزراعة ، وكذلك إلى المجلس الاستشارى الزراعى . وقد أسفر تحليل الأجوبة الواردة عليه من المصادر المعول عليها فى مختلف القطر عن النتائج الآتية :

١ — عدم كفاية مياه الرى فى جميع فصول السنة وعلى أن العجز يكون محسوسا بنوع خاص فى شهرى يونيه ويوليه . على أن بعض المناطق الشمالية بالدلتا وبالشرقية والفيوم تشكو من قلة المياه فى أشهر الخريف والشتاء . وأن الكثيرين يعتبرون مدة البطالة فى المناوبات فى شهرى يونيه ويوليه طويلة المدى، ويودون لو أنهم يروون قطنهم كل اثنى عشر يوما فى غضون الشهرين المذكورين .

٢ — يفضل أكثر المزارعين رى الشراق فى الشطر الثانى من يونيه أو أوائل يوليه ، والأجوبة كلها مجمعة على أن بذر الأذرة فى أنسب الأوقات يؤدى إلى زيادة محسوسة فى المحصول . وتقدر الزيادة بما بين أردب واحد وأربعة أرادب للفدان . ويقول ديبوى إن التبكير فى زراعة الأذرة وإنضاجها هو فى مصلحة الزراعة الشتوية ويشير إلى تجارب وزارة الزراعة التى تذهب إلى أن محصول الأذرة يجيء حسنا على وجه سوى إذا زرعت فى شهر يوليه ولكنه يقل بسرعة كلما تأخر البذر إلى شهر أغسطس .

٣ — تؤكد الردود الواردة على جنابه من مناطق زراعة الأرز أن هذه الزراعة تنفع الأرض ، وبعضها يقول إن إطلاق الحرية فى زراعته يضاعف من قيمة الأرض . وآخرون يقدرون هذه الفائدة بمقادير مختلفة عن ذلك ولكنها فى جميع الأحوال مقادير عالية . وديبوى يقول إنه يؤخذ من مجموع الردود أن الأرض المستصلحة بعض الاصلاح خليقة بأن تزداد قيمتها إذا زرعت أرزا بمقدار ٣٠٪ على الأقل . ويشير إلى رأى موظفى وزارة الزراعة الذين يذهبون إلى أن زراعة الأرز لا تكون ضرورية للأرض إلا فى إبان اصلاحها ، ومتى تم الاصلاح زالت هذه الضرورة إلى حد كبير ، ويظهر أنه فاتهم أن زراعة الأرز أصبحت فى السنين الأخيرة مورد إيراد بجانب اعتبارها وسيلة من وسائل الاصلاح الزراعى . ومحصول الأرز فى مثل هذه السنة ١٩٣٢ يفضل القطن فى شمال الدلتا .

٤ — كثير من الزراع يصرف المياه من أرضه بالطلمبات ويقدر مستر ديبوى أن نفقة ذلك تختلف من ٤٠ إلى ١٠٠ قرش فى السنة الواحدة .

٥ — وفيما يتعلق بالسؤال الخاص بأيهما يكون أفضل . ضمان إيراد مائى غزير على مدار فصول السنة أو اتقان نظام الصرف . قال إن ٢٤ من الأجوبة تشير إلى أن ضمان الايراد الغزير أفضل ، وفى ٥ منها أن اتقان نظام الصرف أفضل، جاء فى ٩ منها أن كلا الأمرين مفضل ومطلوب . والخلاصة المستخرجة من فحص جميع الأجوبة والآراء أن أحوج ما تحتاج إليه البلاد بلا نزاع زيادة المياه الصيفية وإن كان تحسين نظام الصرف الحالى لا يكاد يقل عن ذلك أهمية .

وقد حدد مستر ديبوى مدى أبحاثه فى البرنامج اللازم وضعه لخمس سنوات قابلة منذ سنة ١٩٢٢ وقال ما نصه فى صفحة ٤٦ من تقريره :

”وفى خلال هذه السنين الخمس يكون خزان جبل الأولياء قد تم إنشاؤه ويكون الموقف الفعلى فى مصر قد تحسن كثيرا بما ينفق فيها من المليون الجنيه فى كل عام على أعمال الصرف بنوع خاص بحيث لا تنقضى هذه المدة إلا وقد تأهبت البلاد للانتفاع بايراد الخزان حين وصوله“ .

ويقول أيضا فى صفحة ٤٥ ما نصه :

”ولما كان عجز المياه الصيفية عن الوفاء بمطالب الزراعة الحالية هو من الخطورة بمكان عظيم فليس من المنتظر أن يكتفى إيراد الخزان بعد تخفيض مداه لأكثر من سد هذا العجز . ولكن هذا لا ينفى إمكان القيام بمقدار معتدل من الاصلاح .... الخ “ .

وقد يقال إن تقديرات هذا الخبير الكبير قد صحت، ففى السنوات الأخيرة قامت وزارة الأشغال بالأعمال الخاصة بتحسين الصرف لما لا يقل عن مليون وسبعمائة الف فدان، منها نحو ٩٠٠ الف فدان تصرف بالرفع، والباقى بالانحدار الطبيعى على البحر الأبيض المتوسط . كما يمكن أن يقال إن فى تعلية خزان أسوان غناء وكفاية لتحقيق الأغراض السابقة ، وردا على هذا أنقل قول مستر ديبوى نفسه :

”وعند انتهاء خمسة الأعوام يعاد النظر فى الموقف كله من جديد ويوضع برنامج آخر للتقدم فى سبيل الاستثمار خطوة أخرى، ولعل هذا البرنامج يكون مرماه إنشاء خزانات أخرى فى أعالى النيل وإنجاز أعمال أخرى فى مصر ينحصر معظمها هذه المرة فى اصلاح المناطق البور وفيما يستدعيه ذلك من تحسينات الرى .

وإذا كان قد قدر لنا فى سنة ١٩٢٠ أن نصل بالمساحة الصيفية فى مصر إلى خمسة ملايين فدان، وقدر لنا فى سنة ١٩٢٢ أن ننشئ خزان جبل الأولياء لتحسين الحالة الحاضرة على أن ننظر فى سنة ١٩٢٧ فى الخطوة التالية والتى يقرر مستر ديبوى أنها تكون فى أعالى النيل، فانظروا الآن كم تأخرنا وكم خرجنا على برامج هؤلاء الخبراء العالميين، خصوصا إذا علمتم أن رجلا كالمستر ديبوى امتدت أبحاثه إلى أوسع مدى، سواء من الوجهة المالية أو الزراعية أو المائية فضلا عن أنه خدم الرى المصرى عشرات السنين، وآخر عمل تقلده وظيفة مستشار وزارة الأشغال العمومية ، ودرايته العلمية والعملية بنهر النيل بصفة خاصة لا يمكن أن تقاس بها دراية أى خبير أجنبى محايدا كان أم بريطانيا لم يسبق له العمل بمصر والسودان .

لم أعرض فيا سبق من القول الا لناحية الفوائد المنتظرة من ناحية المحاصيل الزراعية وما يمكن أن يعود بسبب وفرتها على المزارع من مكاسب مالية دون أن أدخل فى تقدير أثمانها بالنقد . وكذلك لم يسبق لى أن أشرت إلى ما يحتمل أن يدخل خزانة الدولة من إيراد بسبب هـذه الزيادة كنتيجة حتمية لزيادة الضريبـة العقارية على كل فدان يصلح فى شمال الدلتا أو يرضخ لنظـام الرى الصيفى فى مصر العليا على نحو ما حدث بعد إنشاء خزان أسوان سنة ١٩٠٢ كذلك لم أعرض إلى الضريبـة المحتمل فرضها باسم ضريبـة الرى والصرف والمشار إليها بمذكرة سنة ١٩٢٩ . كما لم أتكلم عما يمكن أن تستفيده الحكومة بسبب الزيادة العظيمة فى رأس مالها من جراء امداد نحـو ٢٠٠ الف فدان من أملاكها ، منهـا نحو ١٤٦ الف فدان فى مناطق الطلمبات والباقى خارج تلك المناطق ، وكلها بور الآن . ولا داعى أيضا لتقدير تلك الزيادة تقـديرا نقديا لأن كل هذا مبسوط فى المذكرات التى بين يدى حضراتكم .

على أنى وقد عرضت لهذه المسألة لا أستطيع أن أمر على قول بعضهم إن الظروف الحالية لاتبرر الجرى وراء كثرة الانتاج الزراعى ، لأن العالم أتخم بسبب كثرة هذا الانتاج ، والخطة المثلى تقضى بأن تتجه مصر إلى الميدان الصناعى ، والقائلون بهـذا القول وضعوا أمامهم القطن ومحصوله — ومع أنى أبنت ما فى اتخاذ الظروف الحالية كأساس لتقديراتنا من خطأ فانى أجارى السادة المعترضين وألفت نظرهم إلى ضرورة عدم التعويل على مصر من هـذه الناحية ، لأنها مهما أكثرت من انتاجها القطنى فلن يغير ذلك كثيرا من موقفها العالمى ، ومهما أتينا فى هذا الباب من عجب فلن نبلغ مبلغ مديرية واحدة من مديريات الولايات المتحدة . وإذا كان محصول القطن المصرى يقاس الآن بنحو ٥ ٪ من الانتـاج العالمى فلن يتخطى فى مستقبل الأيام بعد خزان جبل الأولياء أو غيره هذا الرقم كثيرا .

أما الالتفات إلى الميادين الصناعية والتجارية فأمر واجب بل هو حتم على كل مصرى ، ولكن يجب هنا أيضا أن نحدد أغراضنا ومرامينا — أهى صناعة الحديد وما إليه من عمل ماكينات وآلات وقضبان سكك حديدية أم صناعة استخراج الفحم من باطن الأرض أم استخراج وصناعة الأخشاب من غاباتها الكثيفة إلى غير ذلك من الصناعات التى لا تساعد عليهـا طبيعة بلادنا ولا تنتجها أراضينا بحكم موقعها ومناخها . إذن لا يبقى أمامنا إلا الصناعات الزراعية كضرب الأرز والغزل والنسيج للقطن أو للكتان وعصير القصب وعمل السكر والورق والزكائب والحرير وما إلى ذلك من صناعات ترتكز فى حقيقتها على الانتـاج الزراعى . ولست أرى أن السـياسة التى ترمى إلى التوسع الزراعى فى البلاد يمكن أن تنافى بحال من الأحوال البرنامج الصناعى الذى يقوم على هذا الأساس ، بل إنها فى الحق والواقع تساعد على تحقيقه .

وجملة القول فى هذا الباب أن مصر شاءت أو لم تشأ ستظل مدة طويلة بلادا زراعية يتأثر مستقبلها طردا وعكسا بمقدار نشاطها الزراعى . ولننتقل الآن إلى ناحية أخرى من نواحى البحث .

## المعارضة

تذكرون حضراتكم أن أحد الأعضاء المحترمين بلجنتكم طالبنى فى أول جلسة عقدت فى أول مارس بأن أبسط لكم القول فى الاعتراضات التى وجهت لهذا المشروع ، ومع تتبعى للكثير من الأقوال التى قيلت ونشرت فى هذا الصدد فانى أقر بعجزى تمـاما عن الوقوف على نقط معينة فى هذا الموضوع ، وأعترف بأن الاعتراضات مازالت تنصب للآن على مشروع خزان جبل الأولياء العالى ، ومع ذلك فسأجتهد فى أن أحدد بالضبط وجوه الاعتراضات وأرد عليها حتى تستطيعون بعد ذلك تقدير كل ما قيل فى هذا الصدد :

١ — قيل بأن هذا الخزان يعتبر وسيلة للتحكم فى مصر والضغط السياسى أو الحربى عليها ، وعلى الرغم من أن هذا الكلام لا يدخل فى دائرة الفن الهندسى فالرد عليه حتى فى حدود القواعد الفنية سهل ميسور ، وقد سبق أن أشرت إلى أن خزان جبـل الأولياء ليس من النقط الدقيقة على مجرى النهر . وأن فى منابع النيل المقتل الحقيقى لهذه البلاد لمن أراد قتلها . وبذلك اعترف كثيرون من السياسيين والمهندسين .

قال سير سكوت منكريف وكيل وزارة الأشغال العمومية بعد الاحتلال البريطانى مباشرة ( إذا تبوأت دولة متمدينة النيل الأعلى فلا شك أنها تضع أبواب حجز منظمة على مخرج النيل من فكتوريا — وإذا اتفق لمصر التعسة أن تشتبك فى حرب مع المحتلين للنيل الأعلى لصارت عرضة لأن تغرق أو تشرق على هوى خصمها ) .

قال المسيو بروميت ( إن اقامة قنطرة حجز عند مخرج النيل من بحيرة فكتوريا على قمة شلال ريبون مثلا قد يسبب لهـا أكبر الأخطار ويسير بهـا إلى الخراب ) .

وقال السير وليم ويلكوكس ( إن كل سـيد يضع يده على هـذه البحيرة يمسك بيده زمام الحياة لمصر ) .

وحضراتكم تعلمون ممـا سبق بيانه أن هذه البحيرة كانت راضخة للنفوذ الألمـانى لعهد قريب بجزأيها الجنوبى والشرقى . وإذا تركنا هذه البحيرة وجدنا إلى الشمال منهـا بحيرات أخرى أقل منهـا شأنا كما وجدنا أودية فسيحة ومستنقعات مترامية الأطراف تقدر مساحتها بملايين الأفدنة ، والعبث بمجرى النهر فيها هين ميسور . على أن بعض القائلين بالخوف من خزان جبل الأولياء أنفسهم . القائلون بقناة السدود وبخزان ألبرت . وهم الذين حملوا مصر حكومة وبرلمـانا فى سنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ على أن تتطلع إلى هـذه النواحى فرضيت بذلك مصر وبدأت منذ ذلك التاريخ تبـذل المـال وتوجه جهود أبنائها إلى استكمال دراسة هذه النواحى دراسة علمية منظمة حتى لا يقام هناك عمل إلا ويكون قد اسـتوفى حظه من البحث والدرس . وفى الميزانيات السابقة وفى تقارير اللجان المـالية ما يدل تمام الدلالة على أن المسئولين عن أموال البلاد وعن جهود أبنائها مطمئنون كل الاطمئنان إلى هذه السياسة . ولست

أدرى علام اطمأنوا إلى أعمال تقع فى جنوب الخرطوم على بعد نحو ٢٥٠٠ كيلومتر، بينما هم يسددون المطاعن لعمل يقع قبلي الخرطوم بنحو ٥٤ كيلومترا، وهو من حيث تكاليفه المالية أو نتائجه المائية ضئيل الأثر قليل الأهمية بالنسبة لما يراد عمله فى مناطق السدود .

على أنى لا أخفى على حضراتكم عجزى عن فهم الحكمة فى اختصاص خزان جبل الأولياء بهذا التجريح دون أن يشار بكلمة إلى خزان سنار ؛ صحيح أن إيراد النيل الأزرق فى شهور الصيف ( مارس — يونيه ) لا يعدو ٢,٥ مليار فى متوسط السنين ، ومع ذلك يمكن لمن أراد العبث بمصر أن يدير موازنات خزان سنار بشكل يحرمها كل أو بعض إيراد النيل الأزرق الطبيعى الذى هو من حقوق مصر المقررة .

إن اعتبار الحروب التى تقع بين الأمم، والاحتكاكات السياسية التى تنشأ فى العلاقات الدولية عاملا من العوامل التى تقف بأمة من الأمم عن إقامة المنشآت التى تحقق أغراضها فى الحياة وتزيد فى تقدمها و رفاهيتها أمر يدعو إلى العجب — ومصر العاقلة الجريئة فى سنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ هى مصر فى سنة ١٩٣٢ لا يجب أن تلق بالها لمثل هذه الاعتراضات غير الجدية .

٢ — عدم لزوم التعجيل اكتفاء بخزان أسوان .

يستند المعارضون على قول معالى سرى باشا فى مذكرته التى رفعها لمجلس الوزراء سنة ١٩٢٥ أن هذا الخزان يكفى مصر خمسة عشر عاما يضاف إليها ثلاثة أعوام هى مدة إنشائه فتكون جملة ذلك ثمانية عشر عاما ، ويعقبون على ذلك بأننا مادمنا قد قررنا تعلية خزان أسوان ، وأننا سنستفيد من ورائها بمقدار ما ينتظر وروده من خزان جبل الأولياء فلننتظر إذن هذه المدة .

والواقع أيها السادة أنى سبق أن رددت على هذه النقطة بالأرقام وبينت تماما أن برنامج التوسع الزراعى فى سنة ١٩٢٠ وفى سنة ١٩٢٥ بالقياس إلى البرنامج المائى لم يراع فيهما إعطاء الزراعة الحالية أى جزء معين من مياه التخزين وحضرة صاحب السعادة عثمان محرم باشا المستند على هذه النظرية ذاتها هو الذى قرر أولوية الزراعة الحاضرة بالمياه المخزونة . وقد علمتم مما سبق بيانه بالأرقام، ومن أقوال مستر ديبوى نفسه فى سنة ١٩٢٢ أن إيراد أسوان وحده أو إيراد خزان جبل الأولياء وحده لا يكاد يكفى لتحقيق الأغراض المطلوبة لذلك قلنا بالخزانين معا ، وبما أن المعارضة لم تورد فى هذا الباب أرقاما معينة فمن الصعب مناقشة أقوالها وتتبع نظرياتها .

٣ — تكاليف الخزان :

يقال إن السودان سيستفيد زراعيا من هذا الخزان ويتساءلون ( لماذا يطلب من مصر وحدها دفع تكاليفه وتعويضاته ) ويستدلون على انتفاع السودان باقتراحات وآراء وردت فى التقارير المختلفة من سنة ١٩٢٠ للآن وبخصوص بالذكر كتاب ضبط النيل سنة ١٩٢٠ وتقرير مستر ديبوى سنة ١٩٢٢ ومضمون هذه الآراء هو :

(ا) أن منسوب ماء النهر سيرفع بواسطة الخزان نحو نصف متر أعلى من منسوب التخزين المقرر لمدة أسبوعين تقريبا ثم يخفض منسوب النهر بعد ذلك إلى درجة التخزين المقرر حتى يمكن بعد ذلك زراعة الأراضى التى غمرت قبلا بالمياه زراعة حوضية بعد انحسار الماء عنها، وذلك فى الوقت المناسب للزراعة الشتوية وقد أدت المفاوضات الرسمية التى جرت بهذا الشأن فى العهد الأخير إلى العدول بتاتا عن هذه القاعدة لأن حكومة السودان رغبت عن استعمال هذه الوسيلة — ولما كان لمنسوب التخزين ( ٣٧٧,٢٠ ) علاقة وثيقة برقم التعويضات فقد اتفق الطرفان اتفاقا صريحا على عدم امكان رفع منسوب النهر عن هذه الدرجة بأى حال .

(ب) أما النقطة الثانية وهى حفر بعض ترع تمد من حافة النهر إلى الأراضى الواسعة الصالحة للزراعة فوق منسوب التخزين وتستمد المياه بواسطة الطلمبات أو غيرها من ماء النهر فقد أثيرت منذ سنوات ورفضها معالى اسماعيل سرى باشا رفضا حاسما يوم أن نبتت فى عهده، وقد جاءت اتفاقية النيل فى سنة ١٩٢٩ قاضية بأن هذا الخزان سيكون لمصر وحدها .

٤ — التعويضات :

أما اعتراض المعترضين على التعويضات فقد وقع على الرقم المقدر قديما والذى وصل يوما ما إلى بضعة ملايين من الجنيهات ( تراجع مذكرة سعادة عثمان باشا محرم فى نوفمبر سنة ١٩٢٨ ) . أما وقد نزل الآن إلى ٧٥٠ ألف جنيه فقد سقطت الاعتراضات التى انصبت أولا على ملايين الجنيهات .

٥ — تصميم السد :

استندت فى إيراد الاعتراضات الماضية على مذكرة حضرة صاحب السعادة عثمان محرم باشا التى نشرها عن أضرار هذا الخزان وعلى هذه المذكرة ذاتها أعتمد فى إيراد الاعتراض الخاص بالتصميم . قال سعادته ما يأتى نصه نقلا عن صفحة ١٠ و ١١ و ١٢ من مذكرته :

” إذا رجعنا إلى رسومات مشروع جبل الأولياء النهائية التى كان مفروضا فيها أنها عن المشروع المصغر ( وتحت يدنا صورة واحدة منها) وهى التى كانت مجهزة مع الاشتراطات الفنية لتنفيذها فى سنة ١٩٢٦ وكانت معدة لوضعها فى المناقصة المحدودة بعد أن صدق مجلس الوزراء فى عهد وزارة زيور باشا على تنفيذ المشروع وفتح الاعتمادات اللازمة له والتى يرغبون فى تنفيذها الان نجد مبينا بها أن منسوب مستوى أعلى مياه التخزين هو ٣٧٧,٢٠ مترا، وهذا المنسوب هو الذى أشار به مستر ديبوى ( أى أقل بمتر وثلاثين سنتيمترا عما كان مقررا أولا فى المشروع الكبير )

ولكن إذا دققنا النظر فى الرسومات المذكورة المعدة للتنفيذ نجد أن منسوب الطريق وهو ٣٨٠,٠٠ متر أى أنه يعلو فوق منسوب ٣٧٧,٢٠ مترا بمقدار مترين وثمانين سنتيمترا، وأن قطاع مبانى الخزان يمكنها عند اللزوم أن تتحمل ضغط المياه بالخزان بكل أمن لمنسوب ٣٧٨,٥٠ ويكون منسوب المياه لا يزال أوطأ فى هذه الحالة عن الطريق بمتر ونصف متر ، وفى الأحوال الاستثنائية ...... إلى أن قال :

ومن كل هذا يتضح جليا أن قبول معالى اسماعيل سرى باشا لمشورة المستر ديبوى لتخفيض منسوب التخزين إلى ٣٧٧ معناه أن معاليه قد اقتنع بطرح خزان جبل الأولياء حسب المشروع الكبير ، ولكن هذا القبول كان فى الحقيقة قبولا ظاهريا فقط لأغراض لا تخفى ".

وبما تقدم بيانه يمكن القول بأن حضرة صاحب السعادة عثمان باشا يعتقد للان أن تنفيذ المشروع الكبير هو المقصود بالذات ، لذلك خصه باعتراضه وقد وصلت رسومات سنة ١٩٢٦ التى يشير إليها سعادة الباشا إلى الصحف فنشرتها هذه الأيام بصورة تدل على أن المقصود هو مشروع مكدونالد لا مشروع ديبوى ، والدليلان اللذان تستند عليهما المعارضة فى أن المقصود هو مشروع مكدونالد لا مشروع ديبوى هما :

أولا — رسم سنة ١٩٢٦ الذى يدل على أن منسوب الطريق هو ٣٨٠ مترا.

ثانيا — وهو دليل أحدث عهدا من الرسم "قول وزارة الأشغال فى مذكرة سنة ١٩٣٢ إنها تقيم الخزان على أساس قابل للتعلية".

أما عن الاعتراض الأول فيمكننى القول إن وزارة الأشغال لم تعتمد للآن الرسم الخاص بالسد ، والمهندس الاستشارى ما زال مشتغلا بالتفصيلات الخاصة بالتصميم الذى أدخل عليه كثير من التعديلات منذ سنة ١٩٢٦ للآن . فالقول إن منسوب ظهر الطريق ٣٨٠ مترا أو أكثر أو أقل إنما هو قول سابق لأوانه ، ولن يكون أعلى من منسوب التخزين إلا بالمقدار الذى توجبه القواعد الفنية فقط ، وقد سبق القول إن هذا المنسوب قرر باتفاق الطرفين .

أما الدليل الثانى وهو الخاص بالبناء على أساس يمكن معه التعلية . فردى عليه ، أن وزارة الأشغال لا تتمسك بفكرة بناء الأساس على احتمال التعلية من الوجهة الهيدرولكية لأنها تؤمن بنظرية الخزان الواطى تمام الايمان ولكنها تقول بها لأسباب أخرى تتصل بالوجهة البنائية وضرورة تمكين مهندسى المستقبل من اجراء هذه التعلية بطريقة عملية سهلة فيما لو استلزم الأمر ذلك — وكذلك من الوجهة المالية لأن صرف ٣٠٠ ألف جنيه لهذا الغرض فى الوقت الحاضر يوفر أضعاف هذا المبلغ بعد عشرين أو ثلاثين سنة . والبحث العلمى المتصل بشئون الرى فى تقدم مستمر ، لذلك لا يستطيع مهندس يزن كلامه أن يحكم على حالة نهر النيل بعد ٣٠ عاما ، خصوصا إذا علمنا أن معلومات مصلحة الرى فى العشرة الأعوام الأخيرة نمت نموا كثيرا بالقياس إلى الماضى فالحكم على عمل ما يراد به أن يكون حلقة من سلسلة مشروعات بظروف اليوم ومعلومات الوقت الحاضر ، فيه من المجازفة ما فيه . وخصوصا فيما لو أنشئت قناة السدود والخزانات العليا .

والمجلس بعد ذلك حر فى تقدير آرائنا والأخذ بها أو رفضها ، وما على وزارة الأشغال العمومية إلا أن تعلن فى صراحة وجلاء أن فكرة وضع أساس الخزان العالى لا يقصد منها إجراء التعلية فى عقد أو عقدين من السنين — وكان اشتراطنا الاحتفاظ بحرية مصر فى اجراء هذه التعلية مثار خلاف أدى إلى صعوبات جمة فى أمر التعويضات ، لأن رجال الحكومة المحليين فى السودان لا ينظرون إلى زيادة التخزين على درجة ٣٧٧,٢٠ مترا بعين الارتياح .

فلو أن المجلس رأى ألا يقام هذا الأساس العالى لوفر علينا كثيرا ولأزال سببا من الأسباب التى كانت مثار خلاف الآن ، ويحتمل أن يقوم بشأنها مثل هذا الخلاف فى قابل السنين . ولكن على مهندس المستقبل ألا يرمينا بقصر النظر ولا يعيرنا بأننا لم نتعلم من درس خزان أسوان .

وأحسب أنى قدمت بذلك ضمانا كافيا لاطمئنان الوزير السابق حضرة صاحب السعادة عثمان محرم باشا الذى يعارض مشروع خزان جبل الأولياء العالى . ولعلنا بعد الآن نكون قد اتفقنا .

أرجو بعد ذلك أن تسمحوا لى بالكلام عن موقف ذلك المهندس الكبير سير وليم ولكوكس ، إذ يلوح لى أن الكثيرين قد أخطأوا فهم نظرياته . ومما زاد فى غموض هذا الموقف الكتاب الذى بعث به إلى أحد حضرات الأعضاء المحترمين الأستاذ حافظ بك رمضان . فظن الكثيرون أنه يعارض فكرة عمل خزانات إطلاقا على حوض النيل الأبيض .

لست أعدو الحق إذا قلت إن فكرة مشروع خزان جبل الأولياء الواطى التى أدلى بها مستر ديبوى سنة ١٩٢٢ نبتت قبل ذلك بسنوات ، والفضل فيها يرجع إلى سير وليم ولكوكس . فكتب الرجل وآراؤه منشورة ومذاعة ، وهاك ما قاله :

فى ديسمبر سنة ١٩٠٧ ويناير سنة ١٩٠٨ ألقى جنابه محاضرتين عن النيل الأبيض ومحصول القطن ، قال فى الأولى منهما ما نصه بالانجليزية :

The White Nile from its source to its mouth is aseries of resevoirs. In its natural condition it stores immence quantities of water, and we have noted that there are three sites particulary suited for artificial reservoirs. They are Nimule near Lake Albert, the Sobat mouth and Khartoum. It is only necessary to so regulate those existing reservoirs that they may give their waters when we need them, and not when they naturally do. Of the necessary works, the most convenient to undertake 1st. would be the regulation of the White Nile near Khartoum.

وتعريب ذلك ( النيل الأبيض من منبعه إلى مصبه عبارة عن سلسلة خزانات تخزن كميات عظيمة من الماء ، وعلى طوله يوجد ثلاثة مواقع تصلح خصيصا لانشاء خزانات صناعية بها . الأول عند نيمولى بالقرب من بحيرة ألبرت . والثانى عند مصب نهر السوباط . والثالث بالقرب من الخرطوم . ومن الضرورى ضبط هذه الخزانات والتحكم فى موازناتها بحيث تعطينا المياه وقت الحاجة إليها لا كما تفعل الآن . وأسهل ما يمكن البدء به من الأعمال الضرورية إنما هو موازنة النهر وضبطه بالقرب من الخرطوم . وبعد أن أورد كلاما بانشاء السد عبر الوادى .

قال ( وبذلك يتكون خزان يحتوى على كمية من المياه تتراوح سعته بين ٢,٥ و ٣,٥ مليار من الأمتار المكعبة ) انظر ص ٧٠١ و ٧٠٢ من كتابة الرى المصرى .

وجاء فى صفحتى ٧١٠ و ٧١٦ من الكتاب نفسه ما يدل أقطع الدلالة على أنه يرى إنشاء خزان جبل الأولياء مع خزان آخر عند الجبلين للتحكم فى الفيضانات العالية ، و يرى أنه إذا ما أصبحت أراضى السودان ذات قيمة لدرجة لا تسمح حكومته بتضحيته فى صالح مصر ففى هذه الحالة يمكن الانتفاع بخزان جبل الأولياء بالتحكم فى الفيضانات و بتخزين المياه فى سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر والسماح بصرفها فى ديسمبر لتخزينها أمام خزان أسوان عند ما يعلى لمنسوب ١٢٠ مترا.

إننى أوصى بالاطلاع على آرائه بكتابه المطبوع سنة ١٩١٣ فيما بين صفحتى ٧٠١ و ٧١٧ بصفة عامة .

وقد يقال إنه حدث بعد ذلك مادعاه إلى الوقوف فى سنة ١٩١٨ — ١٩١٩ موقف المعارض ، لذلك أرجو حضراتكم أن تسمعوا رأيه المبسوط فى كتابه المطبوع فى سنة ١٩١٩ — لتتبينوا رأيه فى هذا الأمر — قال مانصه نقلا عن الصفحة ١٠٨ من كتابه :

"A High Level Aswan Reservoir and a Low Level White Nile Reservoir would constitute a very sound complementary work. The Low Level White Nile Reservoir would ensure the thorough irrigation of the White Nile trough, which would be emptied in November in time to allow of its timely cultivation; while the High Level Aswan Reservoir would store the water until it was needed in summer. As the Aswan Reservoir would lose 30 cubic metres per second by evaporation where the White Nile Reservoir would lose 200 cubic metres per second, there would be a maximum of benefit to the Sudan and the minimum of loss to Egypt. Now a High Level White Nile Reservoir and a Low Level Aswan Reservoir constitute the worst combination possible in the whole of the Nile Valley, and are a negation of sound engineering. The High Level White Nile Reservoir will sweep with a bosom of destruction the towns, villages and cultivated lands along 550 kilometres of the River, while it will waste by evaporation $2\frac{1}{2}$ milliards of cubic metres of water in a minimum year when there is not a drop of water anywhere to waste without serious injury to Egypt."

وتعريب ذلك "أن خزان أسوان المعلى مع خزان جبل الأولياء الواطى يكونان مشروعين مكملين لبعضهما بعضا على أساس صحيح . فمشروع جبل الأولياء الواطى يضمن مع تفريغه فى شهر نوفمبر رى حوض النيل الأبيض فى الوقت المناسب للزراعة فى حين أن خزان أسوان المعلى سيخزن المياه اللازمة لحين الحاجة إليها فى الصيف . وسيكون الفاقد فى خزان أسوان حوالى ٣٠ متر مكعبا فى الثانية فى حين أنه سيكون بجبل الأولياء حوالى ٢٠٠ متر مكعب فى الثانية ، وعليه فهذا المشروع يعود على السودان بأكبر فائدة مع أقل ضرر لمصر . أما فى حالة إنشاء خزان جبل الأولياء العالى مع بقاء خزان أسوان على ما هو عليه فيعتبر من أردأ المشروعات التى تعمل على النيل لأن خزان جبل الأولياء سيكتسح جميع البلاد والقرى و يتلف جميع الأراضى المنزرعة على ضفتى النيل الأبيض فى مسافة ٥٥٠ كيلو مترا . فى حين أنه سيفقد مصر من مياه النيل بالتبخر نحو ٢,٥٠ مليار متر مكعب فى الفيضانات المنحطة فى الوقت الذى تكون فيه مصر محتاجة إلى كل قطرة من المياه و يعود هذا الفاقد عليها بأشد الاضرار" .

ومما يزيد فى رأى السير وليم ولكوكس وضوحا أنه أشار فى صفحة ١٠٧ إلى أنه رأى فى مارس سنة ١٩١٢ عند عودته مع زميله المستر ويلز مديرية النيل الأبيض وبها علامات الحياة والغنى ورأى قطعان المواشى الكثيرة والأراضى المنزرعة فأهاج ذلك أعصابهما وقال ما نصه : "ومما زاد فى هياج تلك الأعصاب ما سمعناه من الموظفين المحليين المعارضين أشد المعارضة لكل عمل يرمى إلى خزن المياه فى حوض النهر بطريقة تغريق ذلك الحوض" .

يؤخذ مما تقدم أن السير وليم ولكوكس يعارض أشد المعارضة فى خزان جبل الأولياء العالى ، وأهم الأسباب فى نظره هو الأذى الذى يلحق بسكان مديرية النيل الأبيض من جراء اغراق أراضيهم لمنسوب عال وعدم تمكينهم من زراعتهم الحوضية فى الوقت المناسب أى فى شهر نوفمبر على حد قوله . وثانى الأسباب هو الفاقد الكثير .

ولما كان من القائلين بوجوب رفع أسوان إلى منسوب ١٢٠ وعمل خزان جبل الأولياء الواطى بحيث لا تزيد سعته على حوالى ٣ مليارات واستمر يقول بذلك حتى فى وقت معارضته لمشروعات مكدونالد ، فان وزارة الأشغال لا تكون قد خرجت عن توصيات هذا المهندس الكبير ولا تكون بانشاء خزان جبل الأولياء الآن بعد تقرير تعلية خزان أسوان قد ارتكبت خطأ فنيا فى ضبط النهر تخشى عواقبه اليوم أو غدا — وحوض النيل الأبيض على عيبه الطبيعى صالح للتخزين جملة وتفصيلا . والمكان المختار لاقامة السد عين بعد بحث طويل . والسير وليم ويلكوكس نفسه يقرر أن أصلح مكان لضبط النهر فى هذه المرحلة إنما يكون بالقرب من التقاء النيل الأبيض والأزرق. على أن الوزارة لن تنزل على رأيه من حيث برنامج التفريغ فهو يرى البدء فى ذلك فى شهر نوفمبر حتى يتمكن السودانيون من الزراعة فى الوقت المناسب ولكن هذا الوقت لا يصلح لنا وليس الغرض من إنشاء خزان جبل الأولياء الواطى أن نستعين به أصلا فى ملء خزان أسوان المعلى بطريقة مطردة كل عام . إنما الغرض منه زيادة الايراد على أن يكون مشروعا قائما بذاته ولا يبدأ فى تفريغه إلا قبيل احتياج القطر المصرى للمياه المخزونة لتسد العجز فى إيراد النهر الطبيعى على أن يبقى خزان أسوان مملوءا حتى يتم تفريغ خزان جبل الأولياء . والحكمة فى البدء فى تفريغ الخزان الأخير ترجع إلى توفير ما يضيع بالتبخر إذ من المسلم به أن الضائع من خزان جبل الأولياء بسبب اتساع الوادى وفرطحته يزيد على الضائع بالتبخر فى أسوان ، وبرنامج التفريغ فى خزان جبل الأولياء يقضى بالبدء عادة فى آخر ينايرأو أوائل فبراير تبعا لمقتضيات الحال ، وعلى قاعدة تعطيل حوض النهر هذه المدة وعدم تمكين الزراع من زراعة جوانب النهر فى الأراضى الواقعة تحت منسوب التخزين فى الوقت المناسب على حد رأى سير ولكوكس اتفق الطرفان على رقم التعويض .

ومع اعترافى بتلك الدوافع النبيلة والشعور الانسانى الراقى الذى يحمل مثل سير وليم ويلكوكس على الدفاع عن سكان حوض النيل الأبيض فى جزئه الشمالى فانى لا يسعنى إلا أن الفت النظر إلى ضرورة تضحية الجزء فى سبيل الكل إن اقتضى الأمر ذلك ، وما كانت مصر بأقل منه عطفا على هؤلاء السكان وهى تعاملهم بذات القاعدة التى تعامل بها إخوانهم القاطنين فى حوض النهرين أسوان وحلفا .

## الخلاصة

أيها السادة . قد صبرتم طويلا على أقوالى وأرقامى على ما فيها من جفاف إذ الموضوع بطبيعته ليس هينا ، وليس مما يلذ سماعه ، وقد أكون أسهبت بعض الاسهاب فى نواحى المشروع الفنية ، وحشوت أذهانكم بأرقام وبيانات لا عهد لكم بأمثالها ، ومما يغفر لى هذه الاطالة رغبتى فى أن تعلموا الحقائق مجردة تلك الحقائق التى طغى عليها حينا سيل جارف من الأقاويل والمزاعم ، وحسبى أن ألخص لكم الوقائع التى حملتنا على أن نرفع إليكم مشروعنا .

(١) منذ أن أنشأت مصر مصلحة الرى فى الخرطوم سنة ١٩٠٥ وهى تقوم للآن بدور يكاد يكون علميا بحتا لا يعدو جمع الأرصاد وعمل الميزانيات والتصرفات والقيام بمساحة حوض النهر فى أماكن مختلفه تارة بالطيارات وتارة بالمهندسين . كل ذلك ابتغاء تنظيم النيل والتحكم فى إيراده ، وقد أدت فى ذلك واجبا على الوجه الكامل إلى حد كبير ، والمطلوب منها الآن أن تقوم بعمل إيجابى فى سبيل ضبط النهر كنتيجة حتمية لهذه المباحث من جهة ومزاولة لحقها العملى المعترف به ، من أن لها أن تنشىء ما تشاء من الأعمال فى سبيل زيادة إيرادها المائى من جهة أخرى ، أما مطالبة مصر بأن تصرف أموالها وتبذل جهود أبنائها فى البحث النظرى والعلمى للنهر دون الانتفاع بنتيجة ذلك فأمر قد يلذ للعلماء والباحثين فى سياسة الأنهر من الناحية العلمية ولكنه لا يفيد الزارع المصرى فى شىء .

(٢) علمتم مما سبق نظريات الباحثين فى الماء المباح ، وإن أنتم تفضلتم بقبول وجهة النظر التى بسطت القول فيها وجب عليكم أن تساعدونا فى الاستيلاء على جزء من هذا الماء نضع من الآن يدنا عليه ، ويصبح من حقوقنا المكتسبة . أما إذا لم توافقوا وجب عليكم أن تمدونا بالرأى الصحيح فى هذا الأمر الخطير ، وترسموا لنا الحدود الواضحة التى نسير عليها فيما لو سبقنا غيرنا فى الانتفاع بهذا الماء المباح ، ولتعلموا أيها السادة أنكم برفضكم هذا المشروع انما تنزلون عن حق كسبه لكم اخوانكم الذين وصلوا إلى اتفاق مياه النيل وما تنزل عنه مصر ممثلة فى برلمانها أشك فى إمكان استرداده فى المستقبل .

(٣) لا تنسوا أن أول مرة قيل فيها بالتخزين فى خزان جبل الأولياء كان منذ ثمانية عشر عاما ، وإذن فمضى هذه المدة مع تعلية خزان أسوان الآن يبرر تمام التبرير الخطوة الثانية التى نعرضها عليكم الآن . وبعبارة أخرى نرجو أن تعتقدوا بحق أننا تأخرنا سنوات بسبب الحرب وما قام بعد الحرب من ملابسات وظروف .

(٤) إن المشروع قد تعود منه فى سنة أو اثنتين على البلاد الفوائد التى تساوى ما يصرف عليه .

(٥) علمتم مما تقدم بيانه أننا صرفنا للآن نحو ٨٫٥ مليون جنيه على الحياض المنعزلة ونجع حمادى وملحقاتها وشمال الدلتا ، ولابد من أن نصرف فى السنوات القابلة قريبا نحو خمسة الملايين جنيه وكسور على تقوية القناطر الكبرى على النيل ، أنشىء جبل الأولياء أولم ينشأ ، ولا يمكن لأى فنى أو مالى أن يحول دون تمام استغلالنا هذه المبالغ برفضه هذا المشروع إلا إذا رضى بخسارة البلاد ، وأرجو ألا يكون بينكم من يقف بنا فى منتصف الطريق .

(٦) إن فى انشاء هذا الخزان استزادة لتلك الروابط التى تربط مصر بالسودان ، وحضراتكم تعلمون قيمة تلك الروابط العملية وتقدرون اظهار حقوقكم فى مظهر مجسم مادى ، والقول بعدمه هروب لا يكسبنا شيئا بل يعود علينا بالضرر .

(٧) لن تبهظ خزانتكم بهذا العبء مادام مفروضا أنه لن يبدأ فى المشروع حتى نكون قد انتهينا من الحياض المنعزلة ، وأوشكنا على الانتهاء من خزان أسوان وما تحتمله الميزانية العادية لهذين المشروعين اليوم يتحول غدا للمشروع الجديد .

لم يبق بعد ذلك إلا أن أقول إن المشروع من ناحيته الفنية هو من عمل حكومتكم مسترشدة فى وضعه جملة وتفصيلا بالخبراء العالميين ، بل ومهتدية بهدى المعارضة الحقة النزيهة ، وقد رأيتم أنه فى جملته نزول على رأى أحد كبار المعارضين فى المشروع العالى . ولذلك يحق لى أن أطالبكم بالاطمئنان كله من هذه الناحية ، أما النواحى العامة الأخرى التى عرضت لها فى أثناء البحث أو فى هذه الخلاصة فهى لكم ومن حقكم أن تزنوا ماورد فيها بالميزان الدقيق ، خصوصا بعد أن علمتم أن الماء الفائض فى الأنهر كالمائدة ولكم أن تمتنعوا عن تناول الزاد منها خوفا وشكا أو قناعة وأدبا ، أما إذا رأيتم أن المصلحة تدعو إلى مد اليد للزاد فتزودوا ، والخير فيما ترون على كل حال ، والله أسأل أن تكون كلمتكم لمصر ومصر وحدها .

الرئيس : أما وقد انتهى حضرة المندوب من إلقاء محاضرته فيحسن أن نحدد جلسة للمناقشة .

حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل : بعد أن سمعنا المحاضرة أرى أن نعطى متسعا من الوقت لمراجعتها ، وهذا يستدعى أن تحدد للمناقشة جلسة فى الأسبوع المقبل .

الرئيس — هل توافقون على أن تكون الجلسة المقبلة يوم الخميس ٣١ مارس سنة ١٩٣٢ ؟

(فوافقت اللجنة على ذلك) .

ورفعت الجلسة الساعة ٢ والدقيقة الخامسة عشرة مساء على أن يكون اجتماع اللجنة المقبل الساعة ١١ والدقيقة الثلاثين من صباح يوم الخميس ٣١ مارس سنة ١٩٣٢ م

| السكرتير الموظف | السكرتير النائب | الرئيس |
|---|---|---|
| محمد كامل | حافظ رمضان | على المنزلاوى |

# محضر الجلسة الثامنة

اجتمعت اللجنة فى الساعة ١٢ والدقيقة ١٠ من صباح يوم الخميس ٣١ مارس سنة ١٩٣٢ برياسة حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك وسكرتيرية حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل السكرتير النائب، وعاونه حضرة محمد كامل افندى سكرتير اللجنة الموظف .

وحضر من الأعضاء حضرات النواب المحترمين : ابراهيم دسوقى أباظه . ابراهيم زكى . أحمد رشدى . محمد زكى صالح بك . محمد فهيم القيعى . محمود عباسى بك .

واعتذر حضرات النواب المحترمين : وهيب دوس بك . محمد حافظ رمضان بك . محمد حسن .

وتغيب حضرات النواب المحترمين : محمد عزيز أباظه . مصطفى محمود الشوربجى . مصطفى صدق . مصطفى عاكف بك . أحمد أبو الفتوح . السعيد حبيب .

وقد حضر حضرة صاحب العزة عبد القوى أحمد بك مندوبا عن وزارة الأشغال العمومية .

الرئيس — ولو أن العدد القانونى لم يتكامل إلا أنه لما كانت جلسة اليوم مخصصة للاجابة عن الأسئلة التى توجه من حضرات الأعضاء إلى حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية . وبما أن هذه الأسئلة والأجوبة عنها ستوزع بطبيعة الحال على حضرات الأعضاء ، وباعتبار أن النية غير منصرفة لأخذ قرارات فى هذا الاجتماع ، لذلك أرى بعد موافقة حضراتكم أن نبدأ بالعمل .

"فوافق حضرات الأعضاء على ذلك" .

الرئيس — ياحضرات الزملاء بعد استماعنا للمحاضرات القيمة التى ألقاها علينا حضرة الأستاذ عبدالقوى أحمد بك فى أيام متعددة ، وكونت فى مجموعها محاضرة كاملة ذات شأن خطير فلقد توسع فيها من الوجهة الفنية إلى الوجهة المالية إلى الرد على الاعتراضات التى وجهت وثبتت فى المحاضر السابقة فلا يسعنا إلا أن نقدم إلى حضرته الشكر على هذا المجهود العظيم إذا وافقتمونى على ذلك .

حضرة النائب المحترم ابراهيم دسوقى أباظه — أرى أن نوجه شكرنا أيضا إلى وزارة الأشغال العمومية على حسن اختيارها ، فما كان يمكن أن يختار أحسن من حضرة عبد القوى أحمد بك لأداء هذه المهمة .

حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل — أوافق على توجيه هذا الشكر وأقترح تبليغه إلى وزارة الأشغال العمومية .

حضرة النائب المحترم محمد فهيم القيعى — أضم صوتى إلى حضرات الزملاء ...

الرئيس — أرى أن نرجئ قرار التبليغ إلى أن يتكامل العدد القانونى لصحة اجتماع اللجنة . والآن ننتقل إلى توجيه الأسئلة ممن يرغب من حضراتكم الزيادة فى الاستيضاح .

حضرة النائب المحترم ابراهيم زكى — اتضح من المحاضرات التى سمعناها أن حاجة مصر الشديدة للمياه هى فى الصيف ، وعلمنا أيضا أن كل تخزين هو فى صالح مصر ولخيرها ، لذلك كان عجبى شديدا جدا من أن يكون خزان جبل الأولياء على المنسوب الواطى بدلا من المنسوب العالى ، و بالطبع أن المنسوب العالى يأتى بمياه أكثر ، ومع احترامى لحضرة المندوب وتقديرى له فأنى ألاحظ أنه كان ضد مشروع التخزين العالى فى سنة ١٩٢٠ ، فهل لحضرة المندوب أن يتفضل ويشرح أسباب ذلك ؟

حضرة المندوب — قبل أن أرد على هذا السؤال أرجو أن يسمح لى بتسجيل شكرى العظيم واغتباطى بذلك القرار التمهيدى الخاص بشخصى وأرجو أن أوفق بدورى إلى بسط الحقائق مجردة عن كل اعتبار ، غير ناظر إلى أية نتيجة معينة .

وهنا حضر حضرتا النائبين المحترمين السعيد حبيب وأحمد أبو الفتوح و بذلك تكامل العدد وأصبح اجتماع اللجنة قانونيا .

وانتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل سكرتيرا مؤقتا لها وقد شرح حضرة صاحب العزة رئيس اللجنة مارآه حضرات الأعضاء من توجيه الشكر إلى حضرة المندوب وتبليغ الوزارة ذلك .

حضرة النائب المحترم السعيد حبيب — إنى أقرر بكل سرور انضمامى لحضرات زملائى فى ذلك .

حضرة النائب المحترم أحمد أبو الفتوح — و إنى أؤيد ذلك .

حضرة النائب المحترم محمد فهيم القيعى — إن حضرة المندوب حقيقة جدير بكل شكر ، ولكن لا يمنع ذلك من الاحتفاظ بوجهة نظرنا .

الرئيس — إذن تقرر بالاجماع توجيه شكر اللجنة إلى حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية وتبليغ ذلك اليها .

حضرة المندوب — أجيب عن السؤال الموجه من حضرة النائب المحترم ابراهيم زكى فأقول : إن الحاجة إلى التخزين إنما هى تحدد وتقاس بالمراحل التى تجتازها البلاد طبقا لخطوات المالية والاقتصادية والاجتماعية ، فاذا قلنا إن مصر فى حاجة إلى ١١ مليار متر مكعب مثلا ، لاستكمال توسعها الزراعى ، فليس معنى ذلك أن نصل إلى هذا الرقم فى عام أو اثنين أو عشرة أو عشرين . وقد أشار حضرة النائب المحترم إلى أن الاقتراح الخاص بهذا المشروع كان يرمى إلى إنشاء خزان جبل الأولياء العالى فى سنة ١٩٢٠ وانى شخصيا كنت ضده ، وهذا صحيح لأنى ذهبت فى آخر محاضرتى إلى

أنى أؤيد تمام التأييد رأى السير وليم ويلكوكس القاضى بأن أحسن عمل يعمل لضبط النهر فى المرحلة الحالية إنما يكون بتعلية خزان أسوان وإنشاء خزان جبل الأولياء الواطى ، وهذا من الوجهة الفنيــة رأى لا غبار عليه فى اعتقادى .

إن الفوارق الجوهرية التى بين المشروعين تنحصر على أن المشروع العالى يسبب خسائر فادحة لسكان مديرية النيل الأبيض فى نظر السير وليم ويلكوكس الذى يعول على رأيه كثيرا باعتبار أنه جاب تلك المناطق ، وهذا يستتبع حتما زيادة فى التعويضات ، كما أن هناك اعتراضا فنيا خاصا بزيادة الفاقد بسبب التبخر والتشرب عندما يزيد المسطح الخاص بحوض التخزين ومن المسلم به أن الفاقد فى أسوان أقل منــه فى حوض النيل الأبيض نظرا لطبيعة الوادى فى المكانين ، فالمجرى ضيق وعميق بين أســوان وحلفا بخلاف ماهو عليه قبلى الخرطوم من اتساع وفرطحة تذهب بالكثير من الميـاه عند التخزين على المنسوب العالى ، وإذا كان مقدار ما كان ينتظر كسبه من خزان جبل الأولياء العالى هو ٣٢٠٠ مليون متر مكعب ، فما نكسبه بالبرنامج الحالى يزيد على ذلك ، وبهذا لم نخسر من ناحية كمية التخزين شيئا بل عوضنا بالزيادة فى هــذه الكمية ما فات على البلاد من فوائد فى السنين المـاضية منذ نشأت فكرة التخزين فى المرحلة الثانية .

وأظن أن من محاضراتى الســابقة يتضح أن هــذه الزيادة فى التخــزين ستنتفع بها الزراعة الحالية ، الأمر الذى لم يحسب حسابه بصورة واضحة قبل سنة ١٩٢٨

حضرة النائب المحترم ابراهيم زكى — جاء فى مذكرة وزارة الأشغال العمومية ...

الرئيس — أوجه نظر حضراتكم إلى أنه يحسن أن يحتفظ الســائل بعد إجابة حضرة المندوب بوجهة نظره إلى أن يأتى دور المناقشة العامة .

حضرة النائب المحترم محمد زكى صالح بك — إنى وضعت أســئلتى كتابة وأعطيتها لحضرة المندوب .

حضرة النائب المحترم ابراهيم زكى — إن المسألة مسألة استيضاح واستفهام وإنى أردت انتهاز الفرصــة بوجود حضرة مندوب الوزارة لكى أوجه إليــه ما أريد من أسئلة .

حضرة النائب المحترم السعيد حبيب — إذن ماذا ترك حضرة النائب المحترم للمناقشة العامة فى المشروع ؟ .

حضرة النائب المحترم ابراهيم زكى — إنمـا أردت الاستيضاح عن بعض نقط تعقيبا على إجابة حضرة المندوب .

حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل — أرى أنه إذا اقتصر على السؤال والإجابة عنه من غير أن يقتنع التسائل فان هذا يؤدى إلى أن يبقى سواه بدون اقتناع أيضا ، وهذا يفضى إلى الحيرة ، وليس ذلك من مصلحة المستجوب ولا من مصلحة وزارة الأشغال العمومية ، أما إذا استمر السائل فى أسئلته حتى يقتنع ففى ذلك مصلحة لنا جميعا ، لأن الاعتراض الذى لا يوجهه الآن سيوجهه فيما بعد فلا يجد منا فنيا يرد عليه .

الرئيس — يوجد بين أعضاء اللجنة من هو فنى .

حضرة النائب المحترم السعيد حبيب — إن فى اتباع هذه الطريقة اشتراكا للوزارة فى مناقشاتنا .

حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل — الذى أراه أن يستمر السائل فى أسئلته حتى يقتنع بالإجابة .

حضرة النائب المحترم ابراهيم دسوقى أباظه — أؤيد حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل فيما قاله ، وأزيد بأننا استمعنا إلى ما أدلى به حضرة المندوب فى محاضراته الست ، وأرى الآن الفرصة سانحة لنستنير برأيه الفنى وهو حاضر معنا ، وأعتقد أن الفائدة كل الفائدة فى أن نصغى كل ما يتعلق بهذا الموضوع حتى نكون رأيا ناضجا لأن فى حالة عدم الاقتناع يجوز أن نرفض المشروع بينما يكون نافعا ، مع العلم بأن قرارنا تمهيدى ، ولجنتنا تنظر فى المشروع من حيث قبوله أو رفضه كدرجة ابتدائية .

لذلك أرى من الفائدة أن تترك لكل منا الحرية فى أن يستوضح ما شاء وذلك لمصلحة المشروع .

حضرة النائب المحترم محمد فهيم القيعى — الواقع أنه يجب أن تطلق الحرية فى توجيه الأسئلة الخاصة بالمشروع من كل نواحيه ، وذلك بالنسبة لخطورته ، وأرى أن يفسح المجال لكل سائل بأن يتقدم بأسئلته الفنية — وهى بريئة طبعا لا يقصد منها إلا الوقوف على حقائق المشروع — وبذلك يمكن كلا منا أن يستنير بقدر كفايته حتى ولو كان فى ذلك بعض الشذوذ ، فان هذا فى صالح الرأى العــام ولذا أصر على عدم تقييد حضرات الأعضاء فى توجيه أسئلتهم لأن كل عضو إنما أتى هنا ليقتنع .

حضرة النائب المحترم السعيد حبيب — أرى إذا لم أكن مخطئا فى تقديرى أن الأسئلة ليست إلا للاستنارة ، وأن ليس لذلك علاقة باجراءاتنا البرلمانية وإذا كنا سنعتبر حضرة مندوب الوزارة عضوا دائمـا كمستجوب يرد على أسئلتنا فهذا يعتــبر سبقا منا للمناقشة التى يلزم أن تدور أمام المجلس . وأما ما يطلب من حضرة المندوب فلا يصح أن يتجاوز القواعد الأساسية والمبادئ العــامة الخاصة بوجهة نظر الوزارة ، وبهذا الوضع سيكون منا مقتنع وغير مقتنع ، فالمقتنع يؤيـد الوزارة ، وغير المقتنع له أن يستجوب المقرر أو ممثــل الوزارة عند ما ينظر المشروع بصفة عامة .

إن بحثنا المشروع يتنــاول ثلاث خطوات : الأولى تمهيدية ، والثانية مناقشة اللجنة ، والثالثة طرحه أمام البرلمــان .

فاذا ما اتبعنا هــذه الطريقة فاننا لن ننتهى بالسرعة والدقة التى ننشدها فى بحث المشروع ، وليس من حسن السياسة أن نجعل حاجتنا دائما منصبة على الاستعلام عن كل شئ من مندوب الوزارة وأن نعول عليه فى كل ما نريد .

حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل : — إنى أعرف أن جلسات اللجان سرية ، وأظن أن ما أدلى به حضرة النائب المحترم السعيد حبيب يرمى

إلى أنه أصبح من المفروض وجود حضرة المندوب بيننا فى كل مناقشة أو أخذ رأى، وهذا يخالف الواقع . وإنما طلبنا لحضرة المندوب كان لمناقشته واستيضاح ماغمض علينا . على أن جلساتنا ستكون بعد ذلك سرية للمناقشة فيما بيننا ، ومن أجل ذلك يجب أن نستبعد فكرة الاستعانة بحضرة المندوب فى كل مايتعلق بمناقشاتنا الخاصة .

وكل ما فى الأمر أننا الآن أمام تصفية مباحثنا التى نحتاج فيها إلى رأى حضرة المندوب ، حتى اذا ما حان وقت مناقشاتنا الخاصة نكون قد أتممنا دراسة المشروع على أساس صحيح .

حضرة المندوب — أوافق على وجهة النظر التى ذهب إليها حضرات النواب المحترمين ابراهيم دسوقى أباظه ومحمد فهيم القيعى وحسن محمد اسماعيل وأبدى استعدادى الكامل لكل مناقشة يراد منها زيادة فى الاستيضاح والتنوير اطمئنانا لقلوبكم على المشروع ، ولا أضن إزاء ذلك بوقتى وبنفسى ، ولكن أرى أن نضع لأنفسنا خطة واضحة نسير عليها فلا نخرج عنها ، إن للمشروع نواحى متعددة ، فنية ، ومالية ، واقتصادية ، وسياسية .

أما الناحية الفنية فتنقسم إلى قسمين : قسم يتعلق بالسد كبناء ، وقسم يتعلق بحوض النهر كخزان ، وأظن أن وظيفة الهيئات التشريعية بمقتضى تشكيلها وثقافة أعضائها لا تستطيع مطلقا الدخول فى التفاصيل الفنية ، ومطالبة هذه الهيئات بذلك إنما هو فى الواقع ظلم لها وخروج بها عن وظيفتها الأصلية . إن الناحية الفنية قتلت فى السنوات الأخيرة بحثا ودراسة . وأؤكد لحضراتكم أن وزارتكم لم تتقدم خطوة واحدة فيها إلا بعد استشارة الخبراء العالميين وبذل الألوف من الأموال فى هذا السبيل لاطمئنان رجالها .

لذلك أرى أن الخطة المثلى أن تتمسكوا فى بحثكم بالمبادئ العامة . فهى التى تستطيعون الحكم عليها بسهولة فتضعون أمام أعينكم : هل مصر مثلا فى حاجة إلى التخزين من الوجهة الزراعية الصرفة؟ فاذا ما اقتنعتم بأرقامى وما أدليت به أثناء محاضراتى فانى أظن أن حضراتكم توافقونى على مبدأ كهذا ، وقد تجدون أيضا بحثا آخر وهو ما إذا كانت مصر فى حاجة إلى التخزين وخزان أسوان المعلى لا يكفيها فهل هناك ضرر من التوجه إلى السودان للتخزين فيه؟ وهذه مسألة قد تكون فيها نواح سياسية لكم أن تبحثوها . مثل هذه المبادئ العامة هى التى يحسن أن توضع أمام حضراتكم وتناقش بتطويل وبصدر رحب ، أما المناقشة التفصيلية الدقيقة الخاصة بالتخزين ، كأن تحتاج مصر مثلا إلى تخزين ٥٠ مليارا أو أكثر أو أقل . أو أن الأساس يوضع من أسمنت أو جرانيت أو خراسان فهذه مسائل ليست من وظائفكم . وأظنكم توافقونى على أن الدخول فى هذه التفاصيل قد يكون فيه شىء من التورط ، فضلا عن أن ضميركم القضائى لا يطاوعكم على الحكم باطمئنان من الوجهة الفنية على هذا المشروع .

حضرة النائب المحترم السعيد حبيب — لا يحسن أن نضيع وقتنا فى تفصيلات فنية بحتة خاصة بالأرقام مثلا .

الرئيس — كل ما أرجوه أن نوجز فى أسئلتنا اقتصادا للوقت ، والرأى لحضراتكم .

أخذ الرأى ( فوافقت الأغلبية على الاستيضاح ) .

حضرة النائب المحترم ابراهيم زكى — جاء فى مذكرة وزارة الأشغال العمومية صفحة ٢٩ أن البلاد فى حاجة إلى عشرين مليارا فى أشهر الصيف من أول يناير لغاية يونيه ، وأن الخزان المعلى لأسوان وخزان جبل الأولياء الواطى لا يكادان يبلغان نصف المطالب المائية المستقبلة ، وجاء بها أيضا بالنص "وإذا كان رجال الرى قد قدروا حاجة البلاد فى مرحلتها التالية بـ ٣٢٠٠ مليون متر تضاف للنهر عند أسوان فى سنة ١٩٢٠ ، فلا شك أن الوقوف عند هذا الرقم أو محاولة إنقاصه فى سنة ١٩٢٩ إنما هو تعطيل لمرافق البلاد وشل لحركة تقدمها" .

إذن يستنتج من ذلك ومن التجارب التى رأتها البلاد فيما يتعلق بخزان أسوان الذى علّى مرتين دليل قاطع على أن كمية المياه التى يخزنها خزان جبل الأولياء العالى هى لصالح مصر ولفائدتها . وأما مسألة التعويضات ومسألة حوض النيل الأبيض فثانويتان كما فهمنا من حضرة المندوب فى محاضرته لأن الحق المكتسب من الماء لا تجوز زيادته أو الاعتداء عليه .

لهذا ولصالح مصر أرجو من حضرة المندوب أن يوضح لنا هذه النقطة .

حضرة المندوب — إن حقنا فى الماء المباح طبقا لبرنامج سنة ١٩٢٠ قدر عند أسوان بـ ٣٢٠٠ مليون متر مكعب ، فى حين أن السياسة الحالية ترمى إلى أن يكون هذا الحق نحو ٤٤٠٠ مليون متر مكعب ، وبذلك نكون قد اكتسبنا من الماء المباح الفرق بين الرقمين ، فاكتفاؤنا الآن بخزان جبل الأولياء الواطى لم يفقدنا حقنا ولم يحد من مطامعنا فى التوسع الزراعى بعد أن ثبت فنيا لجنة يناير سنة ١٩٢٩ إمكان تعلية خزان أسوان من الناحية الانشائية ( أى البنائية ) .

حضرة النائب المحترم ابراهيم زكى — مازلت أكرر أن كل زيادة فى كمية المياه المخزونة هى لصالح مصر ، وإنى أعرف أن خزان أسوان هو حق اكتسبناه فلماذا لا يكون لنا هذا الحق فى خزان جبل الأولياء العالى ؟

حضرة المندوب — ألفت نظر حضرة العضو المحترم إلى ان التخزين تستتبعه مراحل داخلية فى البلاد . إننا نطمع فى التخزين بأكثر مما ذهبت إليه ، إذ أننا نشتغل فى منطقة السدود التى ستدر علينا أضعاف ما يخزنه جبل الأولياء الذى هو خطوة ابتدائية نكتفى بها الآن نظرا لما تقتضيه الحالة الاقتصادية ولأنها تتفق مع مالدينا من الترع والمصارف . وأخشى أن رغبتك فى وضع اليد على الماء المباح تكلفنا ثمنا غاليا ، فاذا أنشىء خزان البرت وصرفنا عليه الأموال الطائلة فلا يمكننا الانتفاع به فى حالتنا الحاضرة .

وهل لى أن أفهم من جملة اعتراضات حضرة النائب المحترم أنه من أنصار خزان جبل الأولياء العالى ؟

حضرة النائب المحترم ابراهيم زكى — لايمكننى أن أصرح بذلك ، وسأكتب مذكرة بما أريد الاستعلام عنه .

حضرة النائب المحترم ابراهيم دسوقى أباظه — لى سؤالان :

(١) فهمنا من المحاضرات السابقة أن تعلية خزان أسوان تجعل ماء النيل كافيا لرى الأطيان التى تزرع فى الوقت الحاضر بل تزيد . فما هى الأسباب

التى تدل على أن هنـاك ضرورة قصوى عاجلة لانشاء خزان جبـل الأولياء الآن فى هـذه الضائقة الشديدة بقطع النظر عما سمعناه من حضرة المحـاضر عن وجوب إحراز السبق فى الحصول على شبه حق ارتفاق نحفظ به حقوقنا تجاه السودان الذى نعتبره جزءا من مصر ؟

(٢) ألا يكلف انشاء خزان جبل الأولياء خزانة الدولة مصاريف جديدة مطلقا غير أربعة الملايين ونصف المليون من الجنيهات مع فرض أننـا لا نميل فى الحالة الحاضرة بتاتا إلى توسع زراعى جديد ؟

حضرة المندوب — الواقع أن حضرة النائب المحترم ابراهيم دسوق أباظه أجمل فى سؤاله الأول وظيفة خزان جبل الأولياء ، والضرورة التى تدعو الى التعجيل به . والأسباب هى :

١ — علمتم حضراتكم ممـا تلى من المحاضرات — ووافقنى عليه حضرة الأستاذ فى نص سؤاله — إن خزان أسوان المعلى لا يكاد يكفى إلا لاستكمال الاحتياجات الحالية للزراعة الحاضرة مع توسع يسير ، والاكتفاء به يعطل علينا الكثير من الفوائد المنتظرة من وراء الأعمال التى تمت أو يجرى العمل فيها الآن ، وقد صرفنا عليها الملايين ، وسبق أن أشرت إلى هذه الأعمال وأجملتها فى الحياض المنعزلة ، وفى قناطر نجع حمادى وملحقاتها ، وفى شمـال الدلتا ممـا كلفنا حوالى تسعة ملايين من الجنيهـات ، صرفت فعـلا على أساس التخزين فى الخزانين .

٢ — نظرا إلى الزيادة المطردة فى عدد سـكان البلاد ممـا يقدر بحوالى مليونى نفس كل عشر سنوات فان ذلك يدعو إلى قيام سياسة من شأنها أن توجد المكان والرزق لهذه الزيادة المطردة ، وقد سـبق أن أشرت إلى أن القول بالاتجاه إلى الميدان الصناعى لتحقيق هذا الغرض لا يكفينا مطلقا ، وأن مصر ستظل بلادا زراعية أولا و بالذات .

٣ — أما فيما يختص بمـا أشار اليه الأسـتاذ من أن الحق إنمـا يتقرر بالسبق ، واحتمال حل مثل هذه المسألة بمفاوضات سياسية ، فانى أخشى أن أقول إن اتفاقية مياه النيل إنمـا قامت على أساس حاجة السودان إلى التوسع الزراعى ، فاذا ما قررتم حضراتكم عدم الحاجة إلى هذا الخزان نظرا للظروف المـالية العـالمية فانى أخشى أن أقول إنه لا يوجد تشريع يمكن الاسـتناد إليه فى حفظ هذا الحق ، بل أستطيع أن أصارحكم بأن الالتزامات الواردة فى الاتفاقية تسرى من حيث كمية المياه لغاية سـنة ١٩٣٦ ، ولست أدرى ماذا سيحدث بعد تلك السنة .

وتأييدا لرأيى الأخير ألفت النظر إلى الفقرة الواردة فى تقرير لجنة ميـاه النيل لسنة ١٩٢٥ بالصفحة ١٧ القاضية بأن نظام الرى من نهر النيل فى جملته سيتناوله البحث فى فترات متقطعة طبقا لمـا ينشأ من حاجات البلاد الواقعة عليه .

أما الرد على السـؤال الثـانى فأرجو أن تعلموا حضراتكم أن خزان جبل الأولياء سيستفيد منـه ٢٥٠٠٠٠ فدان من المساحة التى تحكم بقناطر نجع حمادى وملحقاتها ، وقد تم هذا المشروع ، و ٣٠٠٠٠٠ فدان فى شمال الدلتا — وأن المجارى الكبرى الخاصة بتغذية هذه المساحة يجرى فيها العمل الآن كما تجرى أعمال الصرف مما لفت النظر اليه بتوسع فى المحاضرة ، وأبنت أننا أقمنا قناطر نجع حمادى وملحقاتها وصرفنا فعلا أربعة ملايين من الجنيهات كما صرفنا نحو ثلاثة ملايين ونصف مليون من الجنيهات على الأعمال فى شمال الدلتا ، كما أبنت أيضـا أن المصاريف اللازمة لتقوية القناطر الكبرى بين إسنا والدلتا لا يجب تحميلها على هذا المشروع لأنها ستقوى على أية حال .

أما المصاريف المباشرة التى يستلزمها خزان جبل الأولياء بالذات لتحويل هذا القدر من الحياض أو إصـلاح هـذه المساحة فى الشمال فانها لا تعدو الخمسة الملايين ونصف المليون من الجنيهات موزعة على عشر سنوات كما هو وارد تفصيلا فى البرنامج الخاص بأعمال مصلحة الرى للعشر السنوات القادمة .

حضرة النائب المحـترم ابراهيم دسوق أباظه — الذى أفهمه من إجابة حضرة المندوب أنى لم أكن يقظا تماما أثناء القاء محاضرته ، والحقيقة أنى أصغيت اليها كل الإصغاء وتتبعتها جيدا ، ولذلك فى سؤالى له الآن استبعدت منه الأسـباب التى بنى عليها وجوب سرعة إنشاء خزان جبل الأولياء ( وهى التوسع الزراعى والمبادرة بالمحافظة على شبه حقوق الارتفاق أى المـاء المباح ) وكنت أطمع فى الحصول على أسباب أخرى .

حضرة المنـدوب : — أرجو حضرة النائب المحترم أن يرجـع إلى الجزء الأخير من محاضرتى ، وإنى أعده ببسط القول فى هذا الشأن بالجلسة القادمة إذا أراد .

ولى ملاحظة خارجة عن الموضوع ، وهى أنه للمرة الثانية نشرت احدى صحف المعارضة أقوالا وبيانات خاطئة فى جملتها وفى تفصيلها فيما يتعلق بى وقد قرأت اليوم فى إحداها مايؤخذ منه أنى تناولت أشخاص المعارضين لهذا المشروع بالنيل منهم دون أن أعرض لآرائهم ، وحضراتكم خير شهود على بعد هذا الزعم عن الحقيقة .

لذلك أعلن أسفى على تسرب مثل هذه الأخبار الكاذبة .

حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل : أقترح تكذيب هـذا الخبر ، وأن تخول اللجنة حضرة صاحب العزة رئيسها بذلك .

الرئيس — هل توافقون على أن يكون التكذيب عن طريق رياسة المجلس ؟

( موافقة عامة ) .

الرئيس — هل توافقون على أن تكون الجلسة المقبلة يوم الاثنين المقبل ؟

فوافقت اللجنة على ذلك .

ورفعت الجلسة الساعة ٢ والدقيقة ١٥ مساء على أن يكون اجتماع اللجنة المقبل الساعة ١١ والدقيقة ٣٠ من صباح يوم الاثنين ٤ ابريل سنة ١٩٣٢

| السكرتير الموظف | السكرتير النائب | الرئيس |
|---|---|---|
| محمد كامل | حسن محمد اسماعيل | على المنزلاوى |

# محضر الجلسة التاسعة

اجتمعت اللجنة فى الساعة ١١ والدقيقة ٤٥ من صباح يوم الاثنين ٤ أبريل سنة ١٩٣٢ برياسة حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك وسكرتيرية حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك السكرتير النائب ، وعاونه حضرة محمد كامل افندى سكرتير اللجنة الموظف .

وحضر من الأعضاء حضرات النواب المحترمين : ابراهيم دسوقى أباظه ، ابراهيم زكى . أحمد رشدى . حسن محمد اسماعيل . محمد حافظ رمضان بك . محمد زكى صالح بك . محمد عزيز أباظه . محمد فهيم القيعى . محمود عباسى بك . مصطفى عاكف بك . السعيد حبيب .

واعتذر حضرة النائب المحترم مصطفى صدقى .

وتغيب حضرات النواب المحترمين : أحمد أبو الفتوح . محمد حسن . مصطفى محمود الشوربجى .

وقد حضر حضرة صاحب العزة عبد القوى أحمد بك مندوبا عن وزارة الأشغال العمومية .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — إنى درست الموضوع جيدا وأرانى — إتماما لبحثى — فى حاجة إلى طلب بعض بيانات من وزارة الأشغال العمومية ، ربما أغنتنا عن توجيه كثير من الأسئلة وهى :

( ١ ) احضار الرسوم والمقايسات والتصميمات النهائية التى اعتمدتها وزارة الأشغال العمومية أساسا لمشروع خزان جبل الأولياء ؟

( ٢ ) ما هى مساحة الأراضى التى تغمرها المياه بحوض النيل الأبيض بسبب خزان جبل الأولياء فى حدود التخزين على منسوب ٣٧٧ مترا و ٢٠ سنتيا ولم تكن تغمرها تلك المياه من قبل بفعل الفيضان السنوى ؟

( ٣ ) قدم معالى اسماعيل سرى باشا وزير الأشغال العمومية السابق تقريرا إلى سمو الخديو السابق سنة ١٩١١ يقول فيه إن مياه الصرف فى السودان يمكن نقلها بواسطة سحارة تعمل تحت خزان جبل الأولياء وتصرف فى وادى " مقدم " فهل يتضمن مشروع خزان جبل الأولياء الحالى هذه الطريقة لصرف مياه الجزيرة وحوض النيل الأبيض ، وهل مشروع الصرف السالف الذكر ثبت إمكان عمله من الوجهة الفنية ، وهل وادى " مقدم " يصلح للصرف فيه ؟

( ٤ ) هل يمكن إعطاء بيان رقمى فنى يؤيد قول وزارة الأشغال العمومية بأن ملء خزان أسوان مع خزان جبل الأولياء يفشل مرة كل تسع سنوات ؟

( ٥ ) هل يمكن إعطاء بيان رقمى فنى يظهر منه امكان ملء خزان أسوان وخزان جبل الأولياء معا فى مثل سنة ١٩١٣ وسنة ١٩١٤ على أساس مطالب مصر الحالية ؟

( ٦ ) إلى أى مدى يمكن منع مياه النيل الأبيض عن مصر إذا ما ابتدئ فى ملء الخزان فى أول فبراير ؟

( ٧ ) إذا صح أن خزان جبل الأولياء يعطى مصر مليارين و ١٠٠ مليون متر مكعب فى أسوان فهلا يمكن إيجاد مشروع داخل القطر المصرى يعطى هذا المقدار ؟

( ٨ ) ماهى الكميات المتيسر خزنها سنويا من المياه بأسوان ابتداء من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٣٠ إذا ما بدئ بالتخزين على منسوب ٩٠ أى خلف الخزان ؟

( ٩ ) هل يمكن إعطاء بيان عن متوسط تصرف النيل الطبيعى عند أسوان فى خلال ثلاثين عاما قبل سنة ١٩٠٣ وثلاثين عاما بعد سنة ١٩٠٣ وذلك عن المدة من أول فبراير لآخر يوليه ؟

( ١٠ ) هل يمكن فنيا خزن المياه فى أسوان على منسوب ١٢٣ أو ١٢٢ ؟

( ١١ ) هل يمكن إعطاء بيان فنى عن كميات المياه الممكن اقتصادها إذا تم تعديل فتحات الرى والصرف وانشاء الجنابيات ؟

( ١٢ ) هل للسودان الحق فى الانتفاع بشىء من مياه النيل بسبب بناء خزان جبل الأولياء أو لا ؟

( ١٣ ) هل يمكن وزارة الأشغال العمومية أن تقدم تقرير محمود حنفى بك الذى كان معينا كعضو بلجنة وزارة الأشغال العمومية لسنة ١٩٢٦ لبحث تقرير لجنة مياه النيل سنة ١٩٢٥ ؟

( ١٤ ) جاء فى خطاب السير وليم ولكوكس ، أن ما ثبت من إمكان ملء خزان أسوان على منسوب ٩٠ يجعل فى الامكان ملء خزان أسوان ووادى الريان معا ، وهو يرى أن الخزن فى وادى الريان بدل خزان جبل الأولياء أولى وأصلح . فما رأى الوزارة فى ذلك ؟

( ١٥ ) هل لى أن أعرف رأى وزارة الأشغال العمومية فى البيانات الآتية :

| | سعة | تكاليف |
|---|---|---|
| جبل الأولياء ... ... ... | ٣٢٠٠ | ٨٠٠٠٠٠٠ |
| | | ٤٥٠٠٠٠٠ تكاليف |
| | | ٣٥٠٠٠٠٠ ملحقات |

## ضبط النيل

| | | | صفحة |
|---|---|---|---|
| بحيرة البرت ... ... ... ... | ٤٤٠٠٠ (٢٤٠٠٠) | ٢٠٠٠٠٠٠ | ١٣٣ |
| تسانا ... ... ... ... ... | ٧٠٠٠ (٤٠٠٠) | ١٥٠٠٠٠٠ | ١٢٩ |

### تقرير حنفى بك

| | | |
|---|---|---|
| قناة السدود ... ... ... | ٧٥٠٠ | ٤٧٠٠٠٠٠ |

حضرة المندوب — سأجيب عن طلبات حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك فى جلسة مقبلة . أما الأسئلة التى وجهها إلى كل من حضرتى النائبين المحترمين محمد زكى صالح بك، وعددها عشرة أسئلة ، وأحمد رشدى وعددها ستة وعشرون سؤالا ، فانى سأجيب عن الأسئلة الأولى فى هذه الجلسة، ثم أثنى بالكلام على كتاب السير وليم ولكوكس باعتبار أنه وصل الى حضرة وزير الأشغال العمومية، وبالنسبة لاهتمام حضراتكم به وقد تناولتموه بالكلام .

حضرة النائب المحترم محمد فهيم القيعى — لى سؤال أريد توجيهه إلى حضرة المندوب، وأرجو الاجابة عنه ونصه :

" أليس من المصلحة الابتداء بتعميم مشروعات الصرف فى الوجه البحرى حتى تنتفض الأراضى من عملية الرشح التى سببت ضعف غلة الفدان ؟ وهل يتكرم حضرة المندوب باجابتنا عن مقدار المال اللازم لمسألة الصرف الذى يعتبر بحق من أمهات المسائل الحيوية لتقوية تربة الأراضى المنزرعة؟ وهل خزانة الدولة تسمح الآن فى هذه الأزمة الطاحنة بالشروع فى بناء خزان جبل الأولياء مع العلم أننا لم نلمس قط الفائدة المرجوة من تعلية خزان أسوان؟ وهل مصر تستهدف لخطر عاجل تستدعيه ضرورة قصوى فى الاسراع ببناء خزان جبل الأولياء . ؟

حضرة المندوب — سأبدأ بالاجابة عن أسئلة حضرة النائب المحترم محمد زكى صالح بك .

## السؤال الأول

قلت إنك عارضت مشروع خزان جبل الأولياء فى سنة ١٩٢٠ لأنه غير المعروض اليوم وأنه لو كان المعروض هو المشروع العالى لما وافقت عليه . ويفهم من هذا أنك تجزم بضرر الخزان العالى حتى بعد تعلية خزان أسوان وعمل قناطر نجع حمادى وتقرير تقوية القناطر. على أن مذكرة وزارة الأشغال ( ص ٣ ) تبين أن المشروع مؤسس على حساب الخزان العالى وإن كان البناء سيكون على حساب الخزان الواطى، وقلت فى المحاضرة أن الغرض من ذلك هو الاحتياط للمستقبل فى حالة ما يراد تعليته . فما هو الضرر من الخزان العالى غير احتمال انتفاع السودانيين منه الذى لا أعارض فيه . وهل هذا الضرر ممكن امتناعه مستقبلا حتى يجوز عمل التعلية ؟ وإذا كان هذا السد سيكون فى المستقبل بصفة قنطرة موازنة بين مشروعات أعالى النيل وبين سد اسوان وهذا لا يستلزم أن يكون عاليا، فما هى الحكمة إذن من تأسيسه على المنسوب العالى وتكليف الخزانة مصاريف أكثر بدون موجب .

## الرد

سبب التفكير فى الخزان العالى فى سنة ١٩٢٠ هو :

أولا — الرغبة فى زيادة الماء المخزون لاستفادة مصر منه ، والثانى — لرغبة فى حمايتها من الفيضانات العالية . وبعد أن وجهت الاعتراضات الجمة للخزان العالى وخصوصاً تلك الاعتراضات التى أبداها مستر ديبوى فكرت الوزارة فى الاكتفاء بالخزان الواطى ، وفى العشر السنوات الأخيرة تداولت المباحث وقررت الحكومة تعلية خزان أسوان وتقدمت بمشروع جبل الأولياء الواطى لحضراتكم باعتبار أن المشروعين معا يمدان البلاد بأكثر مما كان ينتظر من جبل الأولياء العالى من ناحية كمية المياه المخزونة .

ويشير حضرة النائب المحترم إلى أن اضرار الخزان العالى احتمال انتفاع السودانيين منه، الأمر الذى لا يعارض فيه، ولم يكن هذا السبب داخلا فى حساب الأضرار الفنية أو المالية التى تلحق مصر من وراء المشروع العالى.

أما القول بناء الخزان على فكرة التعلية فى المستقبل فقد وفيتها حقها من البحث فى المحاضرة، وأرجو الرجوع إلى صفحة ٤٥ منها، وأزيد على ما تقدم أن تسمك بناء السد بحيث يمكن إضافة مبان عليه فى المستقبل لا تكلف الخزانة أكثر من ٧٤ ألف جنيه فى هذه العملية بالذات .

ولست أستطيع الجزم من الوجهة الفنية فيما إذا كانت هذه التعلية لازمة بعد عشرين أو ثلاثين سنة أو غير لازمة، وحالة النهر ستكون قطعا غير ما هى عليه الآن بعد إنشاء قناة السدود والخزانات العالية،لذلك قلنا بهذا الاحتياط الدال على بعد النظر .

## السؤال الثانى

قلت إن السير ولكوكس هو أول من فكر فى عمل خزانات على النيل وعمل فى ذلك محاضرات سنة ١٩١٣، وقلت إن سرى باشا اقترح سد جبل الأولياء لمصر وسد سنار للسودان ووافقه مجلس الوزراء فى سنة ١٩١٤ . فلماذا سارع السير ولكوكس عقب ذلك مباشرة وانتقد المشروعين . وهل حقيقة كتب لدولة عدلى باشا فى سنة ١٩٢١ بأنه يعارض فى عمل السدين ويقترح عليه باعتباره رئيس الوفد الرسمى للمفاوضة بيننا وبين انجلترا أن يطلب امتداد حدود مصر لغاية أبو حمد لأن هذه المنطقة من أحسن بقاع العالم فى التخزين لوجود صخور عالية فيها حول الشلالين وكان قد كتب قبل ذلك لمستشار الأشغال سنة ١٩١٩ بأن عمل الخزانين عند جبل الأولياء وسنار معناه التحكم فى مصر — فان كان قد كتب ذلك فكيف تقول الوزارة فى مذكرتها إنها فحصت أربعة مواقع بين حلفا والشلال السادس فلم تجد من بينها ما يصلح للتخزين . وإذا كانت معارضة السير ولكوكس هى عن الخزان العالى بدون تعلية خزان أسوان كما قلتم ، وأنه الآن موافق على الترتيب الأخير فان اعتراضاته الأولى ظاهر أنها للاسباب السياسية أكثر منها للفنية .

## الرد

قلت إن السير وليم ولكوكس وافق فى سنة ١٩١٣ على خزان جبل الأولياء الواطى وكذلك فى سنة ١٩١٩ وهذا مبسوط فى كتبه المنشورة، فانتقاده مشروع جبل الأولياء العالى فى سنة ١٩١٩ لا ينصب بطبيعة الحال على مشروع اليوم أما أنه غير رأيه فى هذا المشروع أو فى ذلك فأمر تقفون عليه من جوابه المفتوح لوزير الأشغال والمطبوع فى أبريل سنة ١٩٣٢ والذى سأتناوله بالكلام .

وقد كلفت أحد الزملاء بترجمته وصورته مرافقة لهذا وليس من شأنى أن أسبق استنتاجاتكم بعد الوقوف على رأى جنابه ، أما أنه اقترح تعديل حدود مصر السياسية لامكان مصر التخزين فيما بين حلفا وأبى حمد فمسألة لا شأن

لنا بها اليوم، وأما بحث وزارة الأشغال للشلالات الواقعة بين حلفا والخرطوم من حيث صلاحيتها للتخزين فمسألة سابقة لسنة ١٩٢٠ بسنوات عديدة ومذكورة بتقارير وزارة الأشغال ومشار اليها من أيام جارستن، وأذكر أن السير ولیم نفسه قال إن كل شلال يتسع لحجز نحو نصف مليار، ولست أرى ما هي الفائدة في بناء ثلاثة خزانات أو أربعة لاعطائنا كية لاتزيد على ما يرد لنا من خزان واحد، أما أن السير وليم موافق اليوم أو مخالف واعتراضاته فنية أو سياسية فليس من شأنى الاجابة عنها ، وفى مذكرته الكفاية .

## السؤال الثالث

قلت إن فى سنة ١٩٢١ عارض معالى شفيق باشا الوزير في عمل سد جبل الأولياء قبل تدبير المال لتقوية القناطر واجراء الأعمال المترتبة على الخزان وكذلك قبل إتمام المفاوضات السياسية وأن مجلس الوزراء أقره على ذلك — فماذا كانت ملاحظاتهم السياسية وقتها وهل هذه الملاحظات زالت الآن ؟ ولماذا فكر شفيق باشا وقتها فى أمر تعلية خزان أسوان بعد أن أوقف سد جبل الأولياء ؟ وهل ذكر التعلية أو سد جبل الأولياء فى تقرير لجنة سنة ١٩٢٥ معناه أنها ترى أن أحدهما يغنى عن الآخر ؟

## الرد

يؤخذ من نص قرار مجلس الوزراء أن الاعتبارات التى حملته فى سنة ١٩٢١ على وقف العمل فى سد جبل الأولياء ترجع إلى الظروف المالية يومئذ، وترجع إلى الموقف السياسى وانتظار نتيجة المفاوضات بين مصر وانجلترا كما هو مذكور صراحة بالقرار المدون بالمحاضرة صفحتى ١٢ و ١٣ ، أما لماذا فكر شفيق باشا فى سنة ١٩٢١ فى تعلية خزان أسوان بعد وقف العمل فى جبل الأولياء فنظرا إلى علمه الأكيد بحاجة البلاد إلى زيادة الماء المخزون، كما أظن أن السبب المباشر فى وضع هذه المسألة موضع البحث يرجع إلى اقتراحات السير وليم ولكوكس المتكررة والخاصة بتعلية هذا الخزان. أما أن لجنة سنة ١٩٢٥ ذكرت أمر التعلية أو سد جبل الأولياء على أساس أن أحدهما يغنى عن الآخر فغير صحيح إذ لم تشر اللجنة المذكورة إلى التعلية ، أما الاشارة إلى ذلك فقد وردت فى تعليق سعادة عثمان محرم باشا على تقرير اللجنة وهو عند الكلام على زيادة الايراد قال إما بواسطة التعلية أو بالخزان، وموقفه طبيعى يومئذ إذ لم تكن الحكومة قررت يومها شيئا بخصوص ذلك .

## السؤال الرابع

قلتم إن لجنة سنة ١٩٢٥ قررت أن يزاد للجزيرة من النيل الأزرق ١٢ مترا فى الثانية سنويا من أول سنة ١٩٢٩ ليصل إلى ١٦٨ مترا فى سنة ١٩٣٥ ويظهر لى أنه تعدل فى الاتفاقية إلى ١٢٦ مترا فى الثانية لغاية سنة ١٩٣٦ فهل هذا أقصى ما يأخذه السودان من النيل الأزرق أو أنه قابل للزيادة بعد ذلك وعلى أى قاعدة خصوصا أن اللجنة رأت أن التوسع فى الزراعة بالجزيرة يكون على مقتضى الماء المخزون وأن الحكومة المصرية اعترفت بأن تعمير السودان يحتاج إلى مقدار أعظم من الماء وأن مصر مستعدة للاتفاق على زيادته ( ص ٢٦ ) .

وألا يزال من الحق المكتسب للسودان ان يروى أى مساحة بالآلات فى زمن الفيضان كتصريح جارستن سنة ١٩٠٥ . وهل حقيقة أن معالى سرى باشا لما اقترح سنة ١٩١١ عمل السدين ذكر أن سد سنار يمكنه أن يروى لغاية ٣ مليون فدان ريا صيفيا فتصرف يوميا ٥٤ مليون متر مكعب ليس لها ملجأ إلا النيل الأبيض فتفسد مياه مصر واقترح عمل مجارة تحت النيل الأبيض إلى وادى المقدم فى الصحراء لتصرفها مياه صرف أرض الجزيرة فان كان هذا حقيقيا فما الذى تم فى الاقتراح المذكور وما رأى حضرتك فيه الآن وفى المستقبل — وهل الـ ٢٠ ألف فدان المقرر ريها صيفيا موجودة فى نقطة واحدة أو جملة نقط . من الذى يراقب عدم زيادتها ؟ وهل هذا ميسور ؟

## الرد

أما أن السودان سيسحب زيادة على ما هو معترف بحقه فيه أولا يسحب فى المستقبل فأمر لا أستطيع الكلام عليه، والاتفاقية تنص على ضرورة الاتفاق مع مصر قبل سحب أى زيادة . أما أن تعميره يحتاج إلى مقادير من المياه أعظم مما كسبه للآن فصحيح وهذا مرهون بما يتم الاتفاق عليه فى المستقبل. أما أنه لا يزال للسودان الحق فى أن يروى أى مساحة بالآلات وقت الفيضان فغير صحيح وتقرير لجنة النيل لسنة ١٩٢٥ تناول هذه النقطة، وغير صحيح أن سرى باشا قال ان سد سنار يمكنه أن يروى ٣ مليون فدان ريا صيفيا . أما الـ ٢٠ ألف فدان المقرر ريها صيفيا فبعضها واقع ضمن مشروع الجزيرة والبعض الآخر الذى يروى بالطلمبات لخارج عنها وكية المياه محدودة بقوة الطلمبات . أما صرف الجزيرة على النيل الأبيض فالاجابة عنه فى أسئلة الأستاذ حافظ رمضان بك منعا للتكرار .

## السؤال الخامس

إذا فرضنا أنه رؤى عدم ضرورة تحويل الرى الحوضى إلى صيفى بعد الآن للمحافظة على أراض تصلح للحبوب . فهل ترون أن المقدار الزائد من التعلية يكفى للاصلاحات المطلوبة بالدلتا خصوصا أن مساحة القطن آخذة فى النقص بل لا يصح لمصر أن تعتمد على القطن وحده كما قلتم بحق فى المحاضرة والواجب الاكثار من المحصولات الأخرى. وما هو تفسير ما قيل فى مذكرة الوزارة سنة ١٩٢٩ إن ملء خزانى أسوان وجبل الأولياء يصعب فى سنة من تسعة مع أنه قيل فى مذكرة سنة ١٩٣٢ إن خزان جبل الأولياء يسهل ملء خزان أسوان فى مثل تلك السنة الصعبة .

وهل حقيقة أن اللجنة الدولية قالت بامكان تخزين ٥٣٨٠ مليونا بخزان أسوان بعد التعلية وأن مستر موريس والسير ولكوكس أشارا بامكان حجز ٦٠٠٠ مليون لا ٤٥٠٠ مليون كما تقول الوزارة بمذكرتها .

وهل حقيقة أنه لو عملت جنابيات للترع الرئيسية وعدلت فتحات الرى والصرف أمكن توفير ١٠٠٠ مليون متر مكعب .

## الرد

كان برنامج سنة ١٩٢٠ يقضى بتحويل حياض واستصلاح فى شمال الدلتا لمساحة تبلغ ٩٠٠,٠٠٠ فدان تقريبا، أما الزائد من التعلية بعد إمداد الزراعة

الحالية بحاجاتها فلا يكفى إلا لـ ٢٠٠ الف فدان ، ومهما نقصت مساحة القطن أخذا بالاعتبارات السائدة فى هذا العام فأرجو العلم بأن الفدان الواحد من الأرز، وهو من المحصولات الصيفية، يحتاج من المياه إلى مايقدر لثلاثة أفدنة أو٢,٥ فدان على الأقل من زراعة القطن فـ ٢٠٠ الف فدان أرز معناها نصف مليون فدان قطن ، أما فرض عدم ضرورة تحويل الرى الحوضى إلى صيفى للاكثار من الحبوب ففرض خاطئ لأن الرى المستديم ينتج غلة فى الحبوب قد تزيد فى بعض المناطق على غلة بعض الحياض والذى وقفت عليه من اختبارى الشخصى أن جل المالكين فى الحياض يودون تحويل أراضيهم إلى رى صيفى ، بل ذهب الأمر إلى حد أن رفع بعضهم دعاوى انتهت بالصلح بينهم وبين الوزارة على أساس إمدادهم بالمياه الصيفية عند ما تزيد المياه المخزونة ، وأذكر أن مجلس الرى الأعلى فى سنة ١٩٢٩ عند ما استدعى غير واحد من الخبراء الزراعيين الأجانب والمصريين فى وزارة الزراعة وناقشهم فى هذا الأمر طويلا ، أذكر أن اتجاههم كان يرمى إلى تحويل الحياض إلى رى صيفى ، واشترط بعضهم أن يكون الرى بالرفع كما ذهب البعض إلى الرى بالراحة مع الصرف الجيد .

أما ملء خزانى أسوان وجبل الأولياء وما ورد فى مذكرة الوزارة سنة ١٩٢٩ ومذكرتها سنة ١٩٣٢ فسألة سيتناولها شرحى أمام اللجنة ، كما سيتناول الكلام عن سعة خزان أسوان وعن أثر الجنابيات وتعديل فتحات الترع والاشارة إلى هذا فى أسئلة الأستاذ حافظ رمضان بك .

## السؤال السادس

هل حقيقة أن مستر ديبوى أشار فى تقريره إلى احتمال استخدام جبل الأولياء للاضرار بمصر وأنه حتى مع اقامته على المنسوب الواطى يمكن إنشاء ترع وتركيب سواق تسهل لأهالى مديرية النيل الأبيض رى مساحات واسعة كما يمكن سد أفواه المنخفضات التى تغمرها مياه الخزان وزراعتها .

وهل حقيقة أن السير مكدونالد قال بكتاب ضبط النيل أنه يمكن حجز ماء النيل الأبيض من ١٥ يوليه إلى نوفمبر وهى مدة الفيضان — فان كان صحيحا أليس يكون بالأولى إمكان حجز هذا الماء طول باقى السنة ؟

## الرد

إشارة مستر ديبوى إلى احتمال استخدام جبل الأولياء للاضرار بمصر صحيحة كما يمكن استخدام سنار كما يمكن أن يلحق الضرر بمصر لغير هذين السببين فيما لو اشتبكت فى حرب مع دولة أخرى ،وقد سبق أن أشرت إلى احتمال الضغط السياسى أو الحربى وما يمكن أن يلحق مصر من أضرار بسبب هذا أو ذاك ، وإنشاء جبل الأولياء فى نظرى لن يزيد فى هذا الخطر كما أن عدم إنشائه لن يمحوه . أما اقتراح مستر ديبوى إنشاء ترعة وتركيب آلات رافعة للرى فصحيح ، وقد سبق أن أشرت بصراحة إلى أن الاقتراحات التى سبق الادلاء بها منه أو من غيره أصبحت بعد الاتفاقية فى حكم الآراء الميتة .

وكلامنا الآن على الأمر الواقع والذى قامت عليه حساباتنا واتفاقاتنا والذى يرمى إلى اختصاص مصر بكل قطرة من مياه هذا الخزان — وما قلته عن اقتراح ديبوى أقوله عن اقتراح مكدونالد أو غيره — ولست أفهم الغرض من الاشارة إلى قول مكدونالد عند بيان وظيفة الخزان العالى من إمكان حجزه للمياه طول السنة أو مدة الفيضان أو مدة التحاريق بعد أن قررتم فى سنة ١٩٢٦ إنشاء قناة السدود بما عليها من قناطر وجسور وأعمال صناعية يستطاع استخدامها ضد مصر بكل سهولة .

## السؤال السابع

قلت إن تقوية القناطر ليست من مستلزمات سد جبل الأولياء وإنما مقررة من قبل فهل السير مكدونالد وسرى باشا لم يقدرا أن سد جبل الأولياء ينقص الفيضان عند أسوان بمقدار يختلف من ٠,١٩ مترا إلى ١,١٧ مترو أن تقوية القناطر ضرورية لذلك ، وقدرا لها ثلاثة ملايين جنيه كما أن شفيق باشا ، وأيده ديبوى ، قرر ذلك سنة ١٩٢٣ ، وأن سعادة صالح عنان باشا قال فى تقريره للوزير سنة ١٩٢٥ إن تقوية القناطر نتيجة حتمية لانشاء سد جبل الأولياء ونفس مذكرة الوزارة سنة ١٩٢٩ تؤيد كل هؤلاء .

## الرد

السؤال بشكله يدل على أن ما أدليت به فى هذا الصدد لم يكن كافيا لذلك أحيل على المحاضرة صفحة ٣٧ للرد عليه .

## السؤال الثامن

إذا كان التخزين فى جبل الأولياء سيكون على منسوب ٣٧٧,٢٠ وهذا هو منسوب الفيضان العالى ، فهل حقيقة أن المستر ديبوى قال فى تقريره إنه لا ينشأ عنه غرق أرض غير معرضة للغرق ولا نقل سكان من بلادهم فاذن ما هو وجه الضرر الذى سيترتب عليه دفع التعويض المقدر بالمذكرة (ص١٢) .

## الرد

غير صحيح إطلاق القول بأن التخزين على منسوب ٣٧٧,٢٠ يتفق مع درجة الفيضان ، إذ الواضح من تقرير المستر ديبوى أن البحث الذى أجرى لتحديد هذا المنسوب تناول منسوب درجة الفيضان فى أعلى سنة خلال الخمسين سنة الأخيرة وهى سنة ١٨٧٨

وقد رأى جنابه ووافقته الوزارة على أن يكون منسوب التخزين على درجة الفيضان فى مثل هذه السنة الشاذة ، ولكن مضى الوقت ونشوء جيل جديد فى مديرية النيل الأبيض لم يتعود مثل هذا الفيضان الشاذ استلزم أن يمتد العمران على حافتى النهر إلى المنسوب المعتاد تكراره فى سنين كثيرة حيث يكون الفيضان عاديا .

وتقدير التعويضات إنما قام على ما هو تحت نظر المقدرين من الأمر الواقع فى السنين الحاضرة .

ومسألة التعويضات لا تقف عند حد ما يتعلق بالفيضان المقرر فقط ولكنها ترتبط بموسم الزراعة فى السودان إذ اعتاد سكان مديرية النيل الأبيض أن يزرعوا زراعة حوضية على حافتى النهر ، فالأرض المغطاة بمياه النيل مدة الفيضان تزرع زراعة حوضية كلما انحسرت عنها المياه .

وعند ما يبدأ النيل الأبيض فى الهبوط تزرع الأرض زراعة حوضية بالطريقة التى نتبعها فى مصر عند رى الحياض .

ولما قال السير وليم ولكوكس بهذا المشروع فى سنة ١٩١٣ وفى سنة ١٩١٩ قرر نظرية لا نقبلها الآن ، وهى أن نملأ ثم نفرغ فى أول ديسمبر .

وكان السير ويلكوكس يفترض تعلية خزان أسوان وملأه من مياه خزان جبل الأولياء ، ونكون بذلك قد حصلنا على الفوائد التى تنتج من المشروعين مزدوجين . وهو يرمى بذلك إلى تمكين السودان من الانتفاع بالزراعة المبكرة ولكن هذا ليس من مصلحتنا ، إذ أننا نريد مشروعا مستقلا بذاته يكون من ورائه فائدة لنا ، وقد قررت الوزارة أن تكون طريقة التفريغ من هذا الخزان مغايرة لما يشير به السير ويلكوكس وإن تعارض ذلك بعض الشىء مع مصلحة السودان من حيث موسم الزراعة . ولذلك رأينا ألا نقرر الابتداء بالتفريغ إلا عند ما تظهر حاجة مصر إلى الماء وأن نترك خزان أسوان مملوءا فلا نمسه حتى يتم تفريغ خزان جبل الأولياء أولا . ونسد عجز النهر الطبيعى من مياهه فى شهرى فبراير ومارس بعد حساب ترحيل المياه . وعلى هذا الأساس يجب أن يبقى الخزان مملوءا إلى آخر شهر يناير . ولهذه الاعتبارات كلها كان لا بد من دفع التعويضات حتى نعوض على زراع حوض التخزين ما فاتهم .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — يفهم من هذا أن مصر تستوفى أولا حاجتها المائية من خزان جبل الأولياء على أن يترك خزان أسوان مملوءا ويعتبر كأنه احتياطى .

حضرة المندوب — هذا صحيح إذ أن خزان أسوان يستفاد بمائه فى زمن الصيف عندما تشتد الحاجة إلى المياه وخصوصا أن الفاقد من المياه يكون أقل ، نظرا لأن حوض النهر أضيق عند أسوان منه عند جبل الأولياء .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — هل تستطيع وزارة الأشغال العمومية أن تقطع بأن مشروع خزان جبل الأولياء لم يترتب عليه ولن يترتب عليه فى المستقبل أية مطالب جديدة للسودان .

حضرة المندوب — إنى أجزم بذلك .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — الذى أعلمه أنه عند ما نبتت فكرة إنشاء خزان جبل الأولياء دارت مفاوضات بين وزارة الأشغال العمومية وبين حكومة السودان بشأن الضرر الذى ينجم عنه والتعويضات التى تترتب عليه وكان أساس هذه المفاوضات ماليا محضا ، فشكلت لجنة لتقدير التعويضات كان من بين أعضائها اثنان من المصريين ، ولقد نتج من وراء ذلك أن رتبت حقوق للسودان لم تزل إلى الآن قائمة ، ولا أعرف ماذا يكون أمرها فى المستقبل .

كان تشكيل هذه اللجنة بقرار وزارى . وعندما طلبت بعض بيانات خاصة عادت الوزارة فعدلت عن تشكيلها .

وقد صدر خطاب فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ من حضرة صاحب المعالى اسماعيل سرى باشا إلى السير جوفرى أرثر حاكم السودان العام يقول فيه : بناء على المحادثات الشفوية التى جرت فى مكتبى فى يوم الثلاثاء ٥ الجارى بخصوص التعويضات التى تدفعها حكومة مصر للأراضى التى تغرق بسبب خزان جبل الأولياء اتفقنا على تشكيل لجنة للفصل فى ذلك وهى مكونة من المستر روبرتس ومحمود حنفى بك وعبد الرحمن على بك ومستر أوثر، وأن المحادثة المشار إليها محرر بها صورة موقع عليها من سرى باشا والسير أرثر حاكم السودان ، وملخصها أن السير أرثر يطلب علاوة على التعويض المالى عن الأراضى ، وضع نظام لرى أراضى السودان من الخزان ، ثم قدم بعد ذلك المستر روبرتس تقريرا فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ حدد فيه مطالب السودان عند بناء خزان جبل الأولياء تنحصر فيما يلى :

(١) أن يكون المنسوب ٣٧٧,٢٠ أى كما هو ، وقال إن ذلك يسمح للسودان بأن يروى ريا حوضيا ما مقداره ١٢٣,٠٠٠ فدان .

(٢) التصريح برى صيفى لمساحات أخرى بالآلات الصغيرة .

(٣) التصريح بالرى بآلات رافعة لمساحات مختارة .

(٤) التصريح بالانتفاع بمقدار ١٠٠ مليون متر مكعب من الخزان للرى الصيفى فى مركز جتينة .

وعلى هذه القاعدة سارت لجنة مياه النيل سنة ١٩٢٦ وعند ما قدم محمود حنفى بك تقريرا يقول فيه : إن من أخطر ما يكون على حقوق مصر أن يبنى خزان جبل الأولياء مع وجود تلك المطالب ، وذكر أيضا فى تقريره أنه لا يمكن مطلقا السماح برى الأطيان من جبل الأولياء ريا صيفيا ولا إنشاء ترع بالآلات الرافعة ولا إقامة طلمبات ولا مصارف للرى فى الصيف .

فهل تحت يد وزارة الأشغال العمومية الآن من الوثائق أو الكتب ما يدل على أن السودان لن ينتفع من خزان جبل الأولياء ؟

أخشى أن تكون للسودان مطالب خاصة بالمياه يترتب عليها انقاص المنسوب عندنا ، إذ ثبت أن جميع المياه التى تؤخذ من النيل الأبيض أو الأزرق ينتج عنها تقليل الايراد الطبيعى عندنا .

حضرة المندوب — إن اللجنة شكلت حقيقة للنظر فيما يتعلق بالتعويضات ولكنها لم تسافر الى السودان ، ولقد قدم المستر روبرتس تلك المقترحات ، وهى مسبوقة باقتراحات المستر ديبوى ، وحقيقة أن معالى سرى باشا قبل أن تشكل لجنة سنة ١٩٢٦ رفض إنشاء خزان جبل الأولياء بتاتا على أساس مطالب السودان ، ووقفت المخابرات التى كانت دائرة بين الحكومة المصرية واللورد لويد من أجل هذه المطالب التى رفضت . وكان هذا الرفض غير معروف بصفة علنية . وغير صحيح أن لجنة سنة ١٩٢٦ طلب إليها النظر فى مطالب السودان ، أما أن عضوا معينا فيها قدم اقتراحا أو أكثر ، فمجال القول فى ذلك سيرد عند الكلام على البيانات التى طلبها الأستاذ محمد حافظ رمضان بك .

وبعد ذلك جرت مفاوضات انتهى فيها الطرفان إلى اتفاقية حدد فيها الموقف تماما .

فالرجوع إلى اقتراح المستر روبرتس الذى يرمى إلى زيادة المنسوب إلى ٣٧٧,٧٠ بغرق نصف متر ليؤدى ذلك إلى غمر الأراضى على جانبى النهر لمدة أسبوعين ينحسر بعدهما الماء فيتمكن الأهالى من الزراعة الحوضية فى تلك المنطقة، والرجوع إلى ذلك الاقتراح لا فائدة منه بعد أن رفض السودان فى المفاوضات الأخيرة الانتفاع بالمياه من هذه الناحية ، وبموجب هـذه الاتفاقية التى وصلنا إليها يحتم على المهندس المقيم أن يراعى عدم زيادة المنسوب على ٣٧٧,٢٠ مترا، وقد حسبت التعويضات على هذا الأساس .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — هـل هناك مستندات تثبت ذلك ؟

حضرة المندوب — إنى أجزم بوجود هذه المستندات .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — قال المستر روبرتس إن المنسوب إذا كان على ٣٧٧,٧٠ سيروى ١٢٣,٠٠٠ فدان ، فهل إذا كان المنسوب على ٣٧٧,٢٠ لا تروى أرض بتاتا فى هذه المنطقة ؟

حضرة المندوب — بحسب رأى المستر روبرتس سيروى ١٢٣,٠٠٠ فدان ريا حوضيا ، وتبقى الأرض مغمورة بالمياه لغاية أول فبراير .

بقيت مسألة الرى الصيفى بواسطة الترع أو الطلمبات أو السواقى أو بأخذ ١٠٠ مليون متر مكعب من المياه أو أى مقدار من الخزان ، فهذا كله منع تماما بمقتضى الاتفاق الأخير .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — يعنى أن حكومة السودان لا يمكنها أن تشق ترعة خلف الخزان بموجب الوثائق التى تحت يد الوزارة .

حضرة المندوب — لا يصح مطلقا بأية وسيلة استخدام الماء المخزون لصالح السودان . إن طول النيل الأبيض فى السودان المصرى هو ٢٠٠٠ كيلو متر، ولكن مدى ارتداد المياه المخزونة هو نحو ٣٤٠ كيلو مترا .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — هل ٣٤٠ كيلومترا هى التقدير الفنى لارتداد الماء ؟ وهل هناك نص صريح يحرم على السودان أخذ مياه أو فتح ترع فى مدى الـ ٣٤٠ كيلومترا المذكورة ؟

حضرة المندوب — إن تقدير مدى ارتداد المياه المخزونة بـ ٣٤٠ كيلو مترا هو تقدير فنى ، وأنه لا يمكن فتح ترع أو جنابيات على مدى الخزان بالذات ، أما ما يلى حوض التخزين فممنوع أيضا الا باتفاق سابق مع مصر .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — إن الاتفاقية التى أمضاها دولة محمد محمود باشا فى مايو سنة ١٩٢٩ قائمة لغاية سنة ١٩٣٦ وقد نص فيها نصا صريحا واضحا بأن تقرير لجنة مياه النيل جزء لا ينفصل عن هـذه الاتفاقية ، ومعنى هذا أن كل ما جاء فى تقرير اللجنة يعتبر اتفاقا موقعا عليه من الحكومة المصرية والحكومة الانجليزية فيما يتعلق بحق السودان وما يسحبه من أى فرع من الفروع سواء على النيل الأبيض أم على النيل الأزرق .

حضرة المندوب — إن كلامنا الآن ينصب على النيل الأزرق وأرجو حضرة النائب المحترم ألا يرتب حقوقا على النيل الأبيض للسودان .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — إنى أتكلم من نفس الاتفاقية ، وهى تنص على ما يلى بالصفحة ١٦ منها :

يمكن تلخيص أهم آراء اللجنة فيما يأتى :

(أ) يجب أن تختص مصر بالانتفاع بتصرف النيل الطبيعى من ١٩ يناير الى ١٥ يوليه ( تاريخ سنار ) مع مراعاة ما سيذكر بعد عن طلمبات السودان .

(ب) لترعة الجزيرة أن تبدأ باستمداد مائها من التصرف الطبيعى للنهر فى يوم ١٦ يوليه على أن يرفع منسوبها حتى يصل فى ٣١ يوليه إلى منسوب الرى المقرر طبقا للجدول الذى وضع لهذا الغرض فى كتاب ( ضبط النيل ) والمثبت هنا فى الذيل (د) بشرط أن يكون معدل مجموع التصرف عند سنار وملاكال قد وصل ١٦٠ مترا مكعبا فى اليوم أثناء الخمسة الأيام السابقة مع تقديم تاريخ ملاكال عشرة أيام .

(ج) من أول أغسطس إلى ٣١ ديسمبر يمكن لترعة الجزيرة أخذ المقادير الآتية بعد من النهر مع التزام التدرج المبين بالجدول الوارد فى الفقرة ٥٧ من هذا التقرير، وهذه هى المقادير :

من أول أغسطس الى ٣٠ نوفمبر ١٦٨ مترا مكعبا فى الثانية .

« ديسمبر « ٣١ ديسمبر ١٦٠ « « .

ومن هـذا يتضح أنه إذا أخذت مصر من النيلين الأبيض والأزرق ١٦٠ مليون متر مكعب فى اليوم يجوز للسودان أن يحجز الماء لصالحه .

الآن لا توجد مشروعات للسودان إلا على النيل الأزرق، ولكن لما تنشأ مشروعات على النيل الأبيض — وبما أنه يعطى لمصر من مجموع النهرين ١٦٠ مليون متر مكعب فى اليوم — فيجوز للسودان أن يحجز من النيل الأزرق ما هو فى حاجة اليه لتوسعه الزراعى .

حضرة المندوب — جاء فى تقرير الوزارة الخاص بهـذا المشروع عن الاتفاقية بين الحكومة المصرية والحكومة الانجليزية بالصفحة ١٥ ما يأتى :

” وبناء على ما تقدم تقبل الحكومة المصرية النتائج التى انتهت إليها لجنة مياه النيل فى سـنة ١٩٢٥ المرافق تقريرها لهـذه المذكرة والذى يعتبر جزءا لا ينفصل من هذا الاتفاق . على أنه نظرا للتأخير فى بناء خزان جبل الأولياء الذى يعتبر ، بناء على الفقرة الأربعين من تقرير لجنة مياه النيل ، مقابلا لمشروعات رى الجزيرة ، ترى الحكومة المصرية أن تعدل تواريخ ومقادير المياه التى تؤخذ تدريجيا من النيل للسودان فى أشهر الفيضان كما هو مبين بالبند ٥٧ من تقرير اللجنة بحيث لا يتعدى ما يأخذه السودان ١٢٦ مترا مكعبا فى الثانية قبل سنة ١٩٣٦ ، وأن يكون من المفهوم أن الجدول المذكور فى المادة السابق ذكرها يبقى بغير تغيير حتى يبلغ المأخوذ ١٢٦ مترا مكعبا فى الثانية . وهـذه المقادير مبنية على تقرير لجنة مياه النيل فهى إذن قابلة للتعديل كما نص على ذلك فى التقرير“ .

ويفهم من هذا أنه لا يوجد نص إلى مابعد سنة ١٩٣٦

حضرة النائب المحترم أحمد رشدى — إن الاتفاقية رتبت للسودان أن يأخذ كمية معينة حددت بـ ٨٤ مترا مكعبا فى الثانية وكان ملحوظا عند ذلك أن مشروع خزان جبل الأولياء قائم .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — يعنى أنه عند ما ينشأ خزان جبل الأولياء تترتب للسودان حقوق .

حضرة المندوب — إن ذلك حق أعطته الحكومة للسودان بقرارها فى سنة ١٩١٤ السماح بالرى فى الجزيرة وحددت له ٨٤ مترا مكعبا فى الثانية ، ثم رغبت حكومة السودان بعد ذلك فى التوسع الزراعى وامتدت المفاوضات حتى سنة ١٩٢٥ فشكلت لجنة لتحديد مدى هذا التوسع الذى لايضر بصالح مصر وقد تحدد فى تقريرها .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — ما هو أساس التحديد وما هو الغرض منه ؟ ألم يكن ذلك مبنيا على المشروعات التى ستأتى . وأن المراقبة والتحديد يكونان عند ما تعمل مشروعات خارج حدود البلاد . أما إذا كانت داخل البلاد فليس لأحد عليها من سلطان .

فاتفاقية النيل ولجنة مياه النيل إنما وجدتا لأن هناك مشروعات عامة كسنار وجبل الأولياء وسد ألبرت وغيرها .

إن نظرية الحق المكتسب لم أفهمها ، فعند ما نريد أن نبنى خزانا خارج البلاد لابد من الاتفاق،ومعنى ذلك أن نحدد ماذا نأخذه نحن وما ذا يأخذه غيرنا . إذن فالأعمال التى تقوم بها فى السودان لاتعطى مصر حقوقا مكتسبة وإنما تحدها .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — هل يفهم من كلام حضرة النائب المحترم أن حق مصر المكتسب يحرم على السودان الانتفاع بالمياه حتى فى حالة رقيه واحتياجه لمياه أكثر .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — الذى يفهم من ذلك أنه إذا أرادت حكومة السودان أن تقوم بعمل مشروعات لحجز كمية من المياه عارضتها حكومة مصر فى ذلك وطالبت بحقوقها ، ولكن المسألة فى حالتنا هذه مقلوبة لأننا نعمل بما لنا فيقال لنا حددوا مطالبكم .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — الذى أفهمه أن بناء خزان خارج حدودنا يعطينا حقوقا مكتسبة من الماء المباح .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — يعنى عند ما نعمل مشروعات يجب أن نتفق مع حكومة السودان على الماء المباح،وكذلك الأمر مع حكومة السودان عند ما تبدأ بعمل شىء يجب أن تتفق معنا .

وأرى أن نترك السودان تعمل ونطالبها بحقنا من المياه ونقصر مشروعاتنا داخل حدودنا .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك : إذن يجب علينا أن ننتظر حتى يتقدم السودان بمشروعاته فنطالبه بالاتفاق معنا .

حضرة المندوب — هل عند حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك معلومات قاطعة بشأن حرمان بلد غير مصر من الماء المباح قطعا من الوجهة التشريعية ؟ وهل عنده معلومات قاطعة ، أنه عندما يأتى السودان بعد ست سنوات أو عشر فينشىء هو خزان جبل الأولياء ، ويبدأ بإجابة صيحة السير وليم ويلكوكس القاضية بزراعة مديرية النيل الأبيض قطنا مصريا يمكننا أن نمنعه ؟

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — لا يجوز لحضرة المندوب أن يوجه إلىّ سؤالا . وإنى أريد التفاهم ، ولذا أجيب عن سؤاله بما هو موجود فى اتفاقية النيل من عبارة هى من أخطر ما يكون وهى :

"لا يعتبر هذا الاتفاق بأية حالة ماسا بمراقبة وضبط النهر فان ذلك يحتفظ به لمناقشات حرة بين الحكومتين عند المفاوضة فى مسألة السودان ".

الذى أفهمه أن المراقبة غير الضبط ، فالمراقبة قد تكون فنية وسياسية ، أما ضبط النيل فهو مفتاح العطاء والمنع . وأعتقد أن وزارة الأشغال ليس لديها ما يسمى مراقبة سياسية ولا ضبط النيل، كما أشك بعض الشك فى المراقبة الفنية لأنها فى نظرى تحصيل حاصل.وأمامى المثل الجلى الظاهر وهو أنه على أثر قوع حادثة السردار وضعت المعاهدات تحت الأقدام ، ثم تبودلت الكتب بين فخامة المندوب السامى وبين دولة رئيس الحكومة وعملت تحت تأثير الضغط اتفاقية النيل . وأما المراقبة والضبط فلم ينص عليهما .

وما دامت مراقبة النيل وضبطه تحت سيطرة غيرنا ومادام حتى الاتفاق الذى أشك فى تنفيذه غير موجود . فانى أخشى من كل شىء سواء أكان مباحا أم غير مباح . فقد نبنى الخزان على منسوب ٣٧٧ فتأتى حكومة السودان وتعليه إلى ٣٨٠ ، وفى هذا ما فيه من الضرر على حقوق مصر .

ولذلك كان سؤالى لحضرة مندوب الوزارة من أول يوم عن رأى الوزارة فى إقامة خزان وادى الريان . فقال حضرة المندوب إن السير وليم ولكوكس لم يوافق عليه مع أنه جاء فى مذكرته أنه ما دام ثبت فنيا إمكان ملء خزان أسوان على منسوب ٩٠ فيمكن التخزين فى وادى الريان حالا .

ومتى كان ذلك من المستطاع فلا داعى لانشاء خزان جبل الأولياء .

الرئيس — يؤخذ من كلام حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك أنه يخشى خطرا من الوجهة السياسية فهل حضرته لا يعارض إنشاء الخزان من الوجهة الفنية ؟

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — إنى أرجئ الكلام من الوجهة الفنية إلى أن تأتى البيانات التى طلبتها .

حضرة المندوب — سبق أن لفت حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك نظرى إلى المادة الأخيرة من الاتفاقية ، كما أنها وردت فى السؤال العاشر المقدّم من حضرة النائب المحترم محمد زكى صالح بك ، وردى على هذا أن النص الرسمى الذى جاء بالاتفاقية هو ما سأتلو ترجمته :

"إن رقابة النهر مقرر تركها للمفاوضات السياسية الخاصة بالسودان كاملة" والذى رمت إليه هذه الاتفاقية وقبله الطرف الثانى (الانجليز) كتفسير واضح

مجمع عليه ، أن الرقابة الفنية كلت بهذه الاتفاقية ، وأما الرقابة السياسية فهى محل الكلام فى المستقبل ، والمهندسون والسياسيون استعملوا فى هذا كلمة واحدة وهى (Control) فهى عند المهندس مدلولها فنى، وعند السياسى مدلولها سياسى فاللورد كرومر بقوله (Control) يفهم أنها رقابة سياسية، أما إذا قالها مكدونالد أوديبوى قصد بها الأعمال الفنية التى تقام على مجرى النهر لضبطه .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — ألا يرى من استعمال هذه الكلمة فى معاهدة ما ، أنها تسبب الشك لغموضها فتجعل الأمر معلقا على التفسير ؟

حضرة المندوب — إن ما قصد بهذه الكلمة فى الاتفاقية هو ما شرحته لحضراتكم ، وقد حضر وضع الاتفاقية من جانبنا أهل قانون وأهل سياسة معا .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — أعتقد أن اتفاقية النيل وتقرير لجنة مياه النيل — وهى جزء لا ينفصل عن الاتفاقية — مضران بحقوق مصر وأخشى أن ما كتبناه على الورق نثبته بالحجر .

حضرة المندوب — إن الاتفاقية بينت بجلاء حقوق مصر فى الرقابة على الوجه الآتى :

"إذا قررت الحكومة المصرية إقامة أعمال فى السودان على النيل أو فروعه أو اتخاذ أى إجراء لزيادة مياه النيل لمصلحة مصر تتفق مقدما مع السلطات المحلية على ما يجب اتخاذه من الإجراءات للمحافظة على المصالح المحلية ويكون إنشاء هذه الأعمال وصيانتها وإدارتها من شأن الحكومة المصرية وتحت رقابتها رأسا" كما جاء أيضا بالنص :

"إن المفتش العام لمصلحة الرى المصرية فى السودان أو معاونيه أو أى موظف آخر يعينه وزير الأشغال تكون لهم الحرية الكاملة فى التعاون مع المهندس المقيم لخزان سنار لقياس التصرفات والأرصاد كى تحقق الحكومة المصرية من أن توزيع المياه وموازنات الخزان جارية طبقا لما تم الاتفاق عليه" .

فمن هذين النصين لنا أن نفهم، والانجليز يؤيدوننا فى هذا الفهم، من أن ما تعمله مصر فى السودان يكون تحت رقابة مصر رأسا .

أما فيما يتعلق بالعمل الذى تم فعلا وخاص بالسودان فلمصر مراقبته حسب نص الفقرة الأولى من المادة الرابعة .

الرئيس — نكتفى بهذا القدر اليوم على أن يكون اجتماع اللجنة المقبلة غدا .

ورفعت الجلسة الساعة ١ والدقيقة ٥٠ مساء على أن يكون اجتماع اللجنة المقبل فى الساعة ١١ والدقيقة ٣٠ من صباح الثلاثاء (٥ أبريل سنة ١٩٣٢) م

| السكرتير الموظف | السكرتير النائب | الرئيس |
|---|---|---|
| محمد كامل | وهيب دوس | على المنزلاوى |

# محضر الجلسة العاشرة

اجتمعت اللجنة الساعة الثانية عشرة ظهرا من يوم الثلاثاء ٥ أبريل سنة ١٩٣٢ برياسة حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك وسكرتيرية حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك السكرتير النائب ، وعاونه حضرة محمد كامل افندى سكرتير اللجنة الموظف .

وحضر من الأعضاء حضرات النواب المحترمين : ابراهيم دسوق أباظه . ابراهيم زكى . أحمد أبو الفتوح . أحمد رشدى . حسن محمد اسماعيل . محمد حافظ رمضان بك . محمد حسن . محمد زكى صالح بك . محمد عزيز أباظه . محمد فهيم القيعى . محمود عباسى بك . مصطفى محمود الشوربجى . مصطفى ماكف بك . السعيد حبيب .

وتغيب حضرة النائب المحترم مصطفى صدقى .

وقد حضر حضرة صاحب العزة عبد القوى أحمد بك مندوبا عن وزارة الأشغال العمومية .

حضرة المندوب — أجبت فى الجلسة السابقة عن ثمانية أسئلة من أسئلة حضرة النائب المحترم محمد زكى صالح بك ، والآن أبدأ بالاجابة عن السؤالين الباقيين .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — لى ملاحظة على ما جاء فى رد حضرة المندوب على السؤال السادس من أسئلة حضرة النائب المحترم محمد زكى صالح بك ، حيث فهمت أن قبول مصر لمشروعى إنشاء خزان جبل الأولياء وإقامة قناطر نجع حمادى ، لايجعل لها حق المطالبة بمناسيب الفيضان لرى حياض الوجه القبلى ، مع أن هذا الحق كان ثابتا لمصر قبل إنشاء قناطر نجع حمادى وقبل التفكير فى إنشاء خزان جبل الأولياء ، فيكون هذان المشروعان قد فوتا على مصر مصلحة جوهرية فيما يتعلق برى حياض الوجه القبلى ، إذ أن تقرير لجنة مياه النيل الذى اعتبر جزءا لاينفصل عن اتفاقية مياه النيل ، والذى وقعته كل من الحكومتين المصرية والبريطانية يقول فى الصفحة ٦ تحت رقم ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ العبارات الآتية :

” ٣٧ — بقيت مسألة لم يكن للجنة بد من التفكير فيها ، وهى تضع خطة البحث فى الموضوع الذى من أجله شكلت . ذلك أن الجزء الأكبر من أرض الصعيد يروى بطريقة الحياض وأكثر اعتماده على منسوب الفيضان الطبيعى ولا يعتمد على القناطر إلا قليلا . فكل ماء يستنزفه السودان إبان الفيضان يحدث لامحالة فى هذا المنسوب أثرا يتبعه ضرر برى الحياض المصرية ، فالتسليم بأن لهذه الحياض حقا مطلقا فى مناسيب الفيضان غير منقوصة يستلزم حتما تحريم ماء الفيضان على السودان “ .

” ٣٨ — جال بخاطر اللجنة تلقاء هذه الحالة أن من المتعذر إرجاء كل تحسين فى رى السودان إلى أجل غير مسمى أو الاندفاع بلا روية فى هذا التحسين والغلو فى استمداد الماء اللازم له على ما فيه من تعريض حياض الصعيد لضرر بليغ . لهذا رأت ألا يتشبث بمناسيب الفيضان إلى حد اغفال تقدم الرى فى السودان بل يقتصر فى التمسك بها على القدر اللازم لتحديد مدى هذا التقدم وسرعة السير فيه “ .

” ٣٩ — ومما ساعد اللجنة على الأخذ بهذا الرأى ما قررته الحكومة المصرية عقب تشكيل اللجنة من بناء قنطرة أخرى فى الوجه القبلى وما قررته بعد ذلك من إقامة سد جبل الأولياء لانتفاع مصر به فان إنجاز هذين المشروعين يجعل مناسيب الفيضان أقل أهمية لحياة مصر مما لو اقتصر الأمر على مشروعات السودان “ .

حضرة المندوب — أما أن قناطر نجع حمادى فوتت أو لم تفوت على مصر مصلحة من حيث مناسيب النيل فأمر مفروغ منه ، لأن هذه المسألة عرضت على البرلمان ولم ينظر إليها من هذه الناحية ، ولم يطالب مقدم المشروع حضرة صاحب السعادة عثمان محرم باشا بابداء مثل هذه البيانات . وأعتقد أن قناطر نجع حمادى لم تفوت على مصر أية مصلحة بل ساعدت — كما جاء فى محاضراتى التى ألقيتها — على الرى الحوضى أثناء الفيضانات المنحطة بصفة عامة كما ساعدت على درء ما ينجم لمناسيب النيل من انحطاط بسببه مشروعا الجزيرة وجبل الأولياء .

والواقع أن التفكير فى إقامة هذه القناطر نشأ يوم التفكير فى انشاء خزان جبل الأولياء العالى .

وأن إنشاء خزان جبل الأولياء العالى وحده كان سيسبب نقصا فى مناسيب فيضان النيل يصل إلى ٩٠ سنتيمترا ، كما أن مشروع الجزيرة سبب هو الآخر نقصا يتراوح بين ١٠ و ٣٠ سنتيمترا على ما أذكر (مع احتفاظى بأنى سأوافى حضراتكم بالأرقام المضبوطة إذ لا أتذكرها الآن) .

ولما كان مشروع خزان جبل الأولياء العالى سيحدث أبلغ الأثر فى مناسيب النيل ، وازنت مصر بين فائدتها من حيث التخزين وبين ما يعود عليها من

الضرر من جهة النقص فى المناسيب فرأت أن الأفضل لها أن تأخذ بنظرية التخزين مع مداواة النقص فى المناسيب ، ذلك الذى يحدث فى الفيضان المنحط حتى بدون جبل الأولياء .

وأما الآن فقد تغير الوضع إذ أن خزان جبل الأولياء الواطى لن يحدث هذا الأثر .

ويسرنى جدا إذا سمح حضرات الأعضاء أن أشرح طريقة ملء خزان جبل الأولياء وارتباطها بالرى الحوضى .

وأخذ حضرة المندوب فى شرح ذلك باسهاب كما تناول باسهاب وظيفة قناطر نجع حمادى من حيث الرى الصيفى ، وبين أن مصر منذ أدخلت الزراعات الصيفية فى نظامها وهى تسير تدريجيا فى عملية تحويل الحياض حتى يأتى اليوم الذى تصبح فيه مساحة الزراعة الراضخة للرى الصيفى ٧ ملايين وكسوزا من الأفدنة ، بدلا من ٤ ملايين وكسور وهى المساحة الحالية ، كما أبان أن مصر لم تتنزل عن حقها فى المناسيب مطلقا ، وكل توسع فى الزراعة بالسودان تلحظ فيه مصلحة مصر .

الرئيس — قدم اقتراح من حضرة النائب المحترم محمد فهيم القيعى ونصه :

" اقترح على اللجنة استدعاء السير وليم ويلكوكس ومعالى اسماعيل سرى باشا لسماع أقوالها أمام اللجنة للاستنارة والوقوف على المعلومات الفنية الخاصة بمشروع خزان جبل الأولياء" .

وأرى أن نرجىء — إذا وافقتم حضراتكم — النظر فى هذا الاقتراح إلى جلسة الغد نظرا لضيق الوقت ، على أن تخصص للرد على البيانات التى قدمها حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك والأسئلة التى وجهها حضرة النائب المحترم محمد زكى صالح بك وغيره من حضرات الأعضاء .

فوافقت اللجنة على ذلك .

ورفعت الجلسة الساعة الواحدة والدقيقة الأربعين مساء على أن يكون اجتماع اللجنة المقبل فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة الثلاثين من صباح يوم الأربعاء ٦ أبريل سنة ١٩٣٢ م

| السكرتير الموظف | السكرتير النائب | الرئيس |
| --- | --- | --- |
| محمد كامل | وهيب دوس | على المنزلاوى |

# محضر الجلسة الحادية عشرة

اجتمعت اللجنة الساعة الحادية عشرة والدقيقة الأربعين من صباح يوم الأربعاء ٦ أبريل سنة ١٩٣٢ برياسة حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك وسكرتيرية حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك السكرتير النائب ، وعاونه حضرة محمد كامل افندى سكرتير اللجنة الموظف .

وحضر من الأعضاء حضرات النواب المحترمين : ابراهيم دسوقى أباظه . ابراهيم زكى . أحمد أبو الفتوح . أحمد رشدى . حسن محمد اسماعيل . حافظ رمضان بك . محمد حسن . محمد زكى صالح بك . محمد فهيم القيعى . محمود عباسى بك . مصطفى محمود الشوربجى . مصطفى صدق . مصطفى عاكف بك .

واعتذر حضرتا النائبين المحترمين محمد عزيز أباظه والسعيد حبيب .

وقد حضر حضرة صاحب العزة عبد القوى أحمد بك مندوبا عن وزارة الأشغال العمومية .

الرئيس — نبدأ الآن بسماع إجابة حضرة المندوب عن الأسئلة الموجهة من حضرات الأعضاء .

حضرة المندوب — أجيب عن السؤالين الأخيرين من أسئلة حضرة النائب المحترم محمد زكى صالح بك بما يأتى :

## السؤال التاسع

عثمان باشا محرم سبق له أن وافق على تقرير لجنة سنة ١٩٢٥ وهذا التقرير يسوى بين التعلية وجبل الأولياء ولكنه فى سنة ١٩٢٨ كتب مع سعادة زغلول باشا بأن ضرر خزان جبل الأولياء أكثر من نفعه ، وقد سبق أن وعدتم أن تبينوا لنا أوجه الضرر مع أوجه النفع ولم تبينوا إلا بعض أوجه المعارضة وردكم عليها ، فما هى أوجه الضرر التى يشير إليها هذان المهندسان خصوصا وقد قرأنا جوابا من عثمان باشا محرم إلى عبد الحليم افندى نصير بأن ( دولة رئيس الوزارة الحالية يفهم جيدا الاعتراضات القائمة ضد المشروع والتى تجعل إقامة الخزان نكبة على البلاد تحتم على كل مصرى أن يبذل كل الجهد لمنع تنفيذه بالطرق المشروعة) ؟

### الرد

إذا كان هناك أوجه ضرر لم أتناولها بالرد، فأرجو أن يعيننى حضرة النائب المحترم على بيانها .

## السؤال العاشر

إذا كانت اتفاقية سنة ١٩٢٩ قد ضمنت حقنا فى عمل أى مشروع على النيل وحرمت ذلك على غيرنا إلا برضائنا، وفى هذا كل الضمان لحفظ حقوقنا فى الماء المباح ، فما وجه الاستعجال فى إقامة سد خزان جبل الأولياء الآن قبل أن نتفع من تعلية خزان أسوان ، وهل يوجد ضرر محتمل فى التأخير بفرض تقريرنا الموافقة على المشروع ؟ وكيف يسبقنا غيرنا إلى الانتفاع بالماء المباح كما قلتم فى المحاضرة ما دامت الاتفاقية تحرم عليه ذلك ؟ وهل كل مستلزمات التعلية من نحو توسيع ترع ومصارف وتقوية قناطر وغيرها لاتحتاج إلى أموال كثيرة ووقت طويل لاتمامها ؟ وفى اعتقادى أن حالتنا المالية لا تسمح بكل ذلك الآن خصوصا أن المعروف أن الوزارة قد ألغت كثيرا من هذه الأعمال فى السنة الماضية وقد تلغيها فى السنة المقبلة ، وإلا فهل يمكن لحضرة مندوب الوزارة أو حضرة رئيس اللجنة — وهو أيضا رئيس لجنة المالية — أن يبين لنا مقدار الاحتياطى النقدى الموجود فعلا تحت يد الحكومة الآن ونستطيع التصرف فيه حالا بصرف النظر عن السندات وغيرها ؟ وهل يمكن لحضرة المندوب أن يبين لنا ترتيب قيام الوزارة بهذه المشروعات وما هو المقصود من مراقبة وضبط النهر المقرر تركها للفاوضات السياسية ؟

### الرد

كيف يسبقنا غيرنا إلى الانتفاع بالماء المباح كما قلت بالمحاضرة مادامت الاتفاقية تحرم عليه ذلك . هذا الجزء من السؤال يدل على أن حضرة النائب المحترم لا يعتقد إمكان قيام خلاف فى وجهة النظر بين مصر والسودان فى تقدير هذه المسائل، وقد احتاطت الاتفاقية لهذا الشأن فأحالت كل خلاف ينشأ من هذا القبيل على هيئة التحكيم ، والاتفاقية لاتضمن لنا الماء المباح إلا فى خزان جبل الأولياء . وأرجو أن يكون فى بياناتى السابقة والخاصة بآراء المهندسين العاملين فى الماء المباح وكيفية استعماله ، مايكفى لبيان وجهة نظرى أما ماورد فى باقى السؤال فيخيل إلى أنه رأى للنائب المحترم وليس استفهاما بالمعنى المعروف ولحضرة رئيس لجنة المالية الادلاء بما يراه .

أما المقصود بعبارة مراقبة وضبط النهر المقرر تركها للفاوضات السياسية فيمكننى التأكيد بأن القصد من ذلك هو الرقابة السياسية على مجرى النهر بالمعنى الذى يقصده السياسيون .

أما الرقابة الفنية فقد حددتها الاتفاقية بالصورة الواضحة فيها تماما .

## الأسئلة الموجهة من حضرة النائب المحترم ابراهيم زكى

١ — هل خزان جبل الأولياء الواطى يرد غائلة الفيضان مع العلم بأن النيل الأبيض لايمد النيل الا بـ ١٠٪ من مائه فى مدة الفيضان ؟

٢ — كم مليار متر مكعب تستنفد فى التخزين من التبخر والتشرب وما أثر ذلك على مصرف نيل واطى كسنى ٨٩٩ — ٩٠٠ و ٩١٣ — ٩١٤ ؟

٣ — كم كيلو متر مربع من حوض النيل الأبيض تستفيد من خزان جبل الأولياء ، وهل هى تستفيد الآن بشىء منه أو لا ؟

٤ — هل المياه التى ستضيع بالتبخر والتشرب وغمر حوض النيل الأبيض فى حالة وجود الخزان زائدة على حاجة مصر وهل هى تضيع الآن على

مصر أو تأتى إليها فى النهر الطبيعى ، وما مقدارها بوجه التقريب ، وما هو الضمان لعدم إقامة آلات رافعة أو عمل مشروعات رى على حوض النهر وألا يمكن اعتبار هـذا الخزان كقنطرة حجزلى حوض فى مديرية النيل الأبيض ثم تصرف مياهه لمصر بعد تأدية مهمتها ؟

٥ — هل يمكن أن تحرم مصر من ماء النيل الأزرق المبـاح ( الايراد الطبيعى) فى المدة من أول يناير لغاية ١٥ يوليه اكتفاء بالمخزون فى خزان جبل الأولياء والذى يعادل ، بل ربما يزيد على ما تأخذه مصر الآن عند الخرطوم من النيل الأزرق وما الضمان لعدم حدوث ذلك ؟

٦ — ماهو السبب فى دفع تعويض لحكومة السودان إذا كان الخزان لا يزيد على ٣٧٧/٢٠ وتقرير ديبوى فى الصفحة ٩٣ يقول بأنه لايعرض أية أرض للغرق إلا التى تعرض بطبيعتها إليه فى النيل المرتفع ؟

٧ — ألا يوجد بالقطر المصرى مكان صالح للتخزين دون حاجة إلى تعويضات أو خلافها يقوم مقام خزان جبل الأولياء ؟

٨ — هل عدم إنشاء خزان جبل الأولياء الآن يحرم مصر من حق إقامته فى المستقبل وهل يمكن إرجاء العمل فيه حتى يتم الاتفاق بين مصر و بريطانيا فيما يتعلق بالسودان ؟

٩ — ألا يكتفى الآن بتعلية خزان أسوان وهل يمكن البـدء فى تقوية القناطر الخيرية وقناطر إسنا وأسيوط خصوصا أن البلاد لاتستفيد من خزان جبل الأولياء إلا بعد سنوات من إتمام بنائه مع شدة حاجتها لتقوية هذه القناطر سواء أكان الخزان مقاما أم لم يكن مقاما والا يقوم خزان أسوان المعلى مقام خزان أسوان الواطى وجبل الأولياء الواطى فى سد حاجة مصر الآن ؟

١٠ — هل يمكن الجزم بملء خزان أسوان بعـد التعلية فى نيل واطئ أو متوسط مع وجود خزان جبل الأولياء ؟

١١ — هل المصارف الحالية كافية لتصريف مياه خزان أسوان المعلى و بعد كم سنة تستفيد البلاد من مشروعاتها فى الصرف،وهل الرياحات والترع الحالية تحمل تصرفات مياه أسوان المعلى الآن ؟

١٢ — أليس هنالك أى خطر من صرف مياه أرض الجزيرة أمام خزان جبل الأولياء ؟

*
* *

بعد أن تليت هذه الأسئلة سؤالا سؤالا أبان حضرة مندوب الوزارة أن بعضها وارد فى أسئلة حضرات النواب الآخرين ، كما أن الاجابة عن بعضها الآخر واردة فى المحاضر أو المذكرة أو المستندات الأخرى السابق تقديمها لجنة كتقرير مستر ديبوى وكتاب ضبط النيل وغيرهما ، كما أبان أن السؤال الخامس لاتمكن الإجابة عنه لخطأ فنى فى وضعه والسؤال السادس سبق شرحه بجلسة ٤ الجارى عند إثارته بمعرفة الأستاذين المحترمين وهيب دوس بك وحافظ رمضان بك ، ولحضرته الرجوع إلى ذلك .

كما أبان أن بعض هذه الأسئلة سيأتى الكلام عليها عند إجابته عن أسئلة واستيضاحات حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك .

## أسئلة حضرة النائب المحترم أحمد رشدى

---

### السؤال الأول

ماهو مقدار الانخفاض الذى يمكن أن يسببه خزان جبل الأولياء فى منسوب المياه عند استعماله لتلافى ضرر الفيضانات العالية ؟

### الجواب

أحيل حضرة النائب المحترم على صفحة ١٤ من مذكرة خزان جبل الاولياء وعلى آراء سير وليم ويلكوكس فى كتبه والمبين بها أن من فوائد التخزين فى حوض النيل الأبيض هو تقصير أمد الفيضانات (تراجع صحيفة ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦٠ من كتابه المطبوع سنة ١٩١٩)

### السؤال الثانى

جدول يبين تصرفات النيلين عند الخرطوم مثلا طوال مدة السنة .

### الجواب

الكشف مرافق .

### السؤال الثالث

تقول الوزارة إنها وضعت أساس مشروع خزان جبل الأولياء على قاعدة إمكان تعليته فى المستقبل ليؤدى وظيفة حمايتها من الفيضانات على أتمها ، فماذا يكون الشأن فى هـذه الحالة فى مسألة التعويضات . وهل التعويض الحالى سيكون على أساس نقل الأهالى بتاتا من منطقة جبل الأولياء أو سيرحلون إلى مناسيب أعلى على شاطئ النهر نفسه . وهلا يرى أنه من الحكمة الاحتياط من الآن وترحيلهم لأعلى منسوب ملحوظ للتعلية فيما بعد ؟

### الجواب

أحيل حضرة النائب على صفحتى ٤٥ و ٤٦ من المحاضرة . وليس عندى ما أزيده على هذا القول سوى أن الكلام عن التعلية سابق لأوانه بعقدين أو ثلاثة وأن كلامنا فيها مع حكومة السودان لم يتعد ما هو وارد فى المذكرة وأن اقتراحنا هذا قوبل بصعوبات وكل ما ينشأ فى المستقبل خاصا بامكان عملها من الوجهة المائية أو المـالية و الاجتماعية لسكان مديرية النيل الأبيض من صعوبات أو تسهيلات ، إنما أرى تركه للمستقبل إذ من الصعب أن نحكم على كل الظروف التى تحيط بمثل هذا الموضوع من اليوم .

## السؤال الرابع

هل يمكن إعطاء بيان احتياجات الزراعة بالقطر المصرى شهرا شهرا ؟

### الجواب

أرجو مراجعة تقرير المستر ديبوى وتقرير اللجنة الدولية لسنة ١٩٢٠ المقدمين للجنتكم المحترمة وكتاب ضبط النيل "النسخة الانجليزية الطبعة الثانية من آخر صفحة ."

## السؤال الخامس

الاطلاع على أسباب إيقاف العمل بخزان جبل الأولياء ( مذكرة شفيق باشا المقدمة فى هذا الشأن ) .

### الجواب

موجود بتقرير معالى الباشا .

## السؤال السادس

تقرير لجنة النيل .

### الجواب

سبق أن قدمته للجنة المحترمة .

## السؤال السابع

تقرير لجنة تعلية خزان أسوان لسنة ١٩٢٩ وبرنامج التوسع الزراعى لعشر السنوات القادمة .

### الجواب

سبق تقديمه .

## السؤال الثامن

تقديم خريطة تبين الأرض التى ستستفيد من خزان أسوان وخزان جبل الأولياء فى شمال الدلتا ، وكذا منطقة الأحواض فى الوجه القبلى التى ستحول إلى رى صيفى .

### الجواب

الخرائط موجودة وقدمت ، وقد شرح عليها حضرة مندوب الوزارة نظام الرى والصرف والأعمال الجارية بتوسع .

## السؤال التاسع

على أى منسوب كان سيعمل خزان جبل الأولياء فى مشروع سنة ١٩٢١

### الجواب

ذلك مبسوط فى كتاب ضبط النيل بتوسع ، والذى أذكره الآن أن منسوب التخزين فى هذا المشروع القديم كان ٣٧٨,٥ أما منسوب الحماية من الفيضان فكان ٣٨٠

## السؤال العاشر

هل طريقة الحجز على الخزان بعد إنهائه لنقل الأهالى من على ضفاف النهر شرط أساسى لوحظ فى تقدير التعويضات أى لا ينقل الأهالى إلا تدريجيا فى مدى خمس سنوات مع أن الحجز على خزان أسوان سيحصل بمجرد إتمام العمل فيه بدون مراعاة ترحيل السكان تدريجيا .

### الجواب

لست أدرى ما الذى سيحدث بشأن الأهالى وإنما حكمة الحجز التدريجى واضحة فى المذكرة المقدمة للبرلمان وأصرح أنها شرط متفق عليه وروعى تقدير التعويض على أساسها ، وغير صحيح أن الوزارة ستملأ خزان أسوان دون مراعاة ترحيل السكان مرة واحدة أو تدريجيا ، إذ أن المباحث الخاصة بسكان منطقة أسوان — حقا بدأت منذ بدأت التعلية وما زالت تجرى للآن على أساس حل الصعوبات تدريجيا ، بحيث لاينال سكان هذه المنطقة أى أذى فى صيف سنة ١٩٣٤

(أرجو مراجعة صفحة ١١ من المذكرة للالمام بالأسباب الخاصة بالحجز التدريجى جميعها) .

## السؤال الحادى عشر

هل يمكن الاطلاع على التصميم الذى سيبنى بموجبه الخزان ؟

### الجواب

وارد فى أسئلة الأستاذ حافظ بك رمضان .

## السؤال الثانى عشر

طريقة دفع التعويضات للأهالى — وهل كل المبلغ سيدفع تعويضا لهم عما سيلحقهم من الضرر أو أن هنالك جزءا من المبلغ المخصص للتعويضات سيصرف لشأن آخر مثل الانشاءات ( كسكك حديدية أو غيرها ) .

### الجواب

رقم التعويضات ملحوظ فيه تغطية كل المطالب وسيدفع لحكومة السودان . والسكك الحديدية المراد إنشاؤها بين الخرطوم وخزان جبل الأولياء لا تدخل فى هذا الرقم ولن تكون على حساب مصر أما سكة حديد كوستى فداخلة فى رقم التعويضات أيضا .

## السؤال الثالث عشر

تصرف نهر السوباط طول السنة .

### الجواب

تصرف نهر السوباط على أساس المدة من ١٩١٢ — ١٩٢٧ والمتوسط الشهرى بالمتر المكعب فى الثانية :

| ديسمبر | نوفمبر | أكتوبر | سبتمبر | أغسطس | يوليه |
|---|---|---|---|---|---|
| ٦٢٠ | ٧٧٠ | ٧٦٠ | ٧٠٠ | ٦١٠ | ٤٩٠ |
| يونيه | مايو | أبريل | مارس | فبراير | يناير |
| ٣٣٠ | ١٦٠ | ١٠٠ | ١٤٠ | ٢٢٠ | ٣٥٠ |

(راجع أرقام الطبيعيات نشرة نمرة ٢٨ لسنة ١٩٣١) .

## السؤال الرابع عشر

على أى أساس حسبت المطالب المائية حالا واستقبالا وما هى الكمية المائية لمنطقة واقعة قرب دمياط مثلا ومنطقة مثل زفتى ؟

### الجواب

روعى فى حساب المطالب المائية للقطر المصرى مراعاة أسوان باعتبارها مبدأ الحساب مع مراعاة الفاقد بين أسوان وأفمام الترع الرئيسية والفاقد بين فم الترعة والغيط — ويختلف المقننات المائية باختلاف المناطق والزراعات ؛ وقد جرت الوزارة على حساب أن الفدان فى الوجه البحرى مثلا يلزم له ٤٠٠٠ متر فى مدة الصيف وفى الوجه القبلى ٥٠٠٠ متر — وهذا الحساب يراعى عند الكلام فى التخزين — ولا يلتفت إلى القطر مركزا مركزا أو ترعة ترعة — ومحل هذا الحساب هو فى التوزيع الداخلى بين مفتشى الرى وتفتيش العموم — وعنـد ذلك لا يمكن أن يقال إن المقنن المائى بادفو مثله فى أسيوط أو فى الجيزة .

## السؤال الخامس عشر

عملية التوسع الزراعى — بيان هذه الأعمال ومقدار ما صرف عليها وما سيصرف عليها .

### الجواب

واضح فى مذكرة سنة ١٩٢٩ مدى هذه العملية وكذلك فى الجزء الأخير من محاضرتى بيان عن الأرقام التى صرفت فى شمال الدلتا وما سيصرف عليها .

## السؤال السادس عشر

متى يشرع فى تقوية قناطر أسيوط والدلتا وإسنا وما هى التكاليف ؟

### الجواب

هذه الأعمال داخلة فى برنامج عشر السنوات ، وقد ذهبت الوزارة حينا ما إلى أن تكاليفها ستبلغ ٣٫٥ مليون جنيه وفى حين آخر إلى أنها ربما وصلت خمسة ملايين ، والآن لم يستقر الرأى على ما سيعمل فى قناطر الدلتا بالذات إذ أن بعض رجال الرى يرى ضرورة بنائها من جديد كما أن بعضهم الآخر يرى الاكتفاء بالترميم — على أن الرأى القاطع بهذا الخصوص سنصل إليه عما قريب — وعندها يمكن القول بصورة قاطعة عن مقدار التكاليف — والذى يمكن الجزم به هو أن هـذه التقوية للقناطر جميعها ستتم قبل سنة ١٩٤٠ .

## السؤال السابع عشر

ماهو مدى الارتجاع لخزان جبل الأولياء ومسطح حوض التخزين . .

### الجواب

طول مدى الارتجاع هو نحو ٣٤٠ كيلومترا ويبلغ المسطح ١٣٤٠ كيلومترا تقريبا ويرجع فى ذلك للمستندات المقدمة لمعرفة الرقم بالضبط .

## السؤال الثامن عشر

قطاع عرضى بحوض النيل قبلى خزان جبل الأولياء .

### الجواب

موجود القطاع العرضى لحوض عنـد خزان جبل الأولياء بمذكرة السير فترموريس المقدمة للجنة — وكذلك موجود بالجزء الثانى من كتاب ضبط النيل رسومات كثيرة خاصة بحوض النيل الأبيض .

## السؤال التاسع عشر

هل سيستفيد جانبا النيل ريا من خزان جبل الأولياء ؟ -

### الجواب

بالسلب .

## السؤال العشرون

ما مقدار التبخر فى حوض خزان جبل الأولياء .

### الجواب

الأرقام مدونة بالكشف المرافق لآخر المحضر .

## السؤال الحادى والعشرون

هل فى العزم فى بعض السنين رفع منسوب التخزين إلى مستوى الطريق وهل يمكن عمليا بدون الاضرار بالاهالى القاطنين فوق منسوب ٣٧٧٫٢٠

### الجواب

لا يمكن ، وليست مصر هى التى تخل من ناحيتها باتفاق تم بين البلدين والعبث بهذا المنسوب ومحاولة التخزين على أعلى منه يعتبر خروجا خطرا على اتفاقية مياه النيل يجر وراءه خلافا خطيرا ، نظرا لما ينجم من الاضرار الناشئة من زيادته .

## السؤال الثانى والعشرون

ماهى ماهية السدود الصخرية الموجودة بالقاع بمجرى النيل الأبيض بين الملكال والخرطوم — وما هى علاقتها فى انخفاض منسوب المياه إذا أزيلت وهل إزالتها يمكن بها حقيقة تجفيف جزء من منطقة السدود — وهل إذا كان هذا ممكنا أو حقيقيا يوجد مياه من إيراد النهر مايكفى لزراعة هذه المنطقة وتغذية الخزان بالمياه الكافية المراد حجزها .

### الجواب

على مسافة ٦٠٠ كيلومتر تقريبا شمال بحيرة نو التى تبدأ عندها منطقة السدود يوجد بمجرى النيل الأبيض سلسلة مرتفعات تعرف بخضخاض أبو زيد يكتنفها بعض صخور تعرف بصخور زليط وعلى مسافة ١٥٠ كيلو مترا من هذا الخضخاض و ٤٥٠ كيلو مترا من منطقة السدود توجد بالمجرى نفسه صخور تعرف بصخور الزنك .

شاهد هذا النتوء الصخرى رجال الرى قديما وكتب عنها غير واحد منهم بصفة اجمالية ، وفى سنة ١٩٢٢ درست مبدئيا ثم لم يسمع عنها شىء بعد ذلك حتى مارس سنة ١٩٢٨ وقت ما كان النهر فى أوطى حالاته وعملت الأرصاد وأجريت المباحث التى دلت على أن هذه الصخور قد تعوق الملاحة فى مدة انخفاض النهر، ولما كان العمل بالكراكات فى منطقة السدود يدعو إلى نقل المواد اللازمة للصنادل تجر بالرفاصات من الخرطوم أو من محطة كوستى، قدر رجال الرى إمكان وجود الصعوبات أمام القطع البحرية اللازمة لنقل المواد ومقدار الفرق بين المناسيب أمام الخضخاض وخلفه لايعدو ٧٥ س.م فى مدة انخفاض النهر أما وقت الفيضان فالفرق لا يستدعى أى اهتمام ولا بحث، أما عند صخور الزنك فقد ظهر أن خطرها على الملاحة أقل من أن يعنى به ولا يمكن أن سقوط المناسيب ٧٥ س.م عن خضخاض أبو زيد يمكن أن يرتد إلى منطقة السدود وهذا فى حكم الاستحالة الفنية ، و إذن فكل مابنى على هذا الاستنتاج إنما هو مجرد وهم .

## السؤال الثالث والعشرون

هل سيكون هناك مساحات فى السودان تنتفع من خزان جبل الأولياء ؟ وما هى هذه المساحات؟ وهل لوحظ فى التعويض هذه الفائدة؟ وهل ستعمل ترع لرى أراضى السودان على حسابنا؟ وهل سيدفع لنا شىء مقابل هذه الفائدة؟

### الجواب

سلبا .

## السؤال الرابع والعشرون

إحصاء عن سنتين أو ثلاث عن مساحة الأرض التى زرعت قطنا وأرزا ومقدار المحصول من كل نوع فى السنين التى تعتبر فيضاناتها عالية وفى السنين التى تعتبر فيضاناتها واطية .

### الجواب

الكشف المطلوب مرافق وليس به المحاصيل وأرجو الرجوع لكتاب الاحصاء السنوى فى ذلك .

## السؤال الخامس والعشرون

هل سيصمم مشروع بناء الخزان مستشار تختاره الوزارة ؟ أو سيعهد بهذا العمل إلى لجنة دولية كما حصل فى شأن خزان أسوان ؟

### الجواب

لم يحدث أن دعيت لجنة دولية لوضع تصميم خزان أسوان قديما أو حديثا إنما دعيت اللجنة عند بنائه لسبب آخر مبسوط فى محاضرتى ، أما اللجنة الأخيرة التى قدمت تقريرها فى يناير سنة ١٩٢٩ فدعيت أصلا للفتوى فى هل التعلية ممكنة أو غير ممكنة ولاختيار أحسن التصميمات، أما ما جرى عليه العمل فى خزان أسوان أو باقى القناطر الكبرى على النيل فهو الاستعانة بمستشار تختاره الوزارة من المهندسين العالميين الذين لهم دراية تامة بالمبانى المائية الكبرى ، والبيت الهندسى الذى ترجع الوزارة إليه فى شأن خزان جبل الأولياء هو الذى عاون الحكومة فى إنشاء خزان أسوان أولا وتعليته الأولى ثانيا وفى إقامة قناطر نجع حمادى حديثا وعاون حكومة السودان فى إقامة خزان سنار ولهذا البيت اتصال بالرى المصرى من قديم .

## السؤال السادس والعشرون

هل كثرة استعمال المياه لا تضر بالأرض والمحصول وتجعل الأرض على مرور الزمن ما يسمى (مطبلة) .

### الجواب

يتصل هذا السؤال بسؤال حضرة النائب المحترم فهيم القيعى الذى قال فيه، أليس الأجدر بالحكومة أن تعنى بمسائل الصرف وأن تصرف عليها بعض المال الذى يراد صرفه على أعمال التخزين الكبرى .

و بالرغم مما أدليت به فى محاضرتى فانى أرى أن الحاجة ماسة إلى التبسط فى هذا الموضوع زيادة فى جلائه. لقد ذهبت عند الكلام فى محاضرتى إلى أن كفاية الزراعة الحالية بالمياه محدودة بالقاعدة التى أقرها حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال السابق، والقاضية بجعل المناوبات الصيفية فى مناطق القطن ٦ و ١٢ أى رى القطن مرة فى كل ١٨ يوما .

وحضراتكم تعلمون مما أدليت به عند الكلام عن تقرير ديبوى ورأى الزراع والاختصاصيين الذين أمدوه بآرائهم أن أفضل مناوبات هى التى تمكن الزراع من رى القطن كل ١٢ يوما ، وقد سألت رجال الزراعة حديثا عن أنسب المناوبات للزراعات الصيفية كالقطن والأرز مثلا فجاءنى كتاب فى ٢٧ مارس الماضى يدل على صحة ما ذهب إليه مستر ديبوى فى دراساته خصوصا خلال شهرى يونيه ويوليه بخصوص مناوبات القطن ، أما الأرز فأنسب المناوبات له ٤ أيام عمالة و ٤ أيام بطالة وقيل فى هذا الكتاب إن ترك المياه جارية باستمرار فى حقول الأرز بمعنى ريها يوميا تغل محصولا أوفر، غير أن ذلك لا يمكن تنفيذه عمليا فى مصر أما عن باقى المحاصيل الصيفية كالسمسم والفول السودانى وغيرها فمناوباتها يجب أن تكون ٤ و ٤ فترون حضراتكم من ذلك أن هناك رأيا سائدا بضرورة وفرة المياه، وإنى أخشى أن تعجز مصلحة الرى حتى بعد تعلية خزانى أسوان وجبل الأولياء عن النزول على

هذه الرغبات إذا ظلت متمسكة بالرأى الذى بسطته فى محاضراتى ، وهو تحديد ١٤٠٠ مليون للزراعة الحالية من سعة خزان أسوان على أن يستغل الباقى فى التوسع الزراعى لنحو ٢٠٠ ألف فدان ، وبجانب الحالة الملحة والصيحة العالية طلبا للمياه تجدون صوتا آخر يقول بأن وفرة المياه تسىء إلى الأرض . والحق أن هذا حق فى جملته ، والخوف على معدن الأرض من التلف لا يقل شأنا عن الخوف من قلة مياه الرى . والمثل الأعلى للرى المستديم هو أن يمشى الرى الكامل مع الصرف الكامل جنبا لجنب .

لم تكن جهود مصلحة الرى موجهة فيما سلف من السنين إلى رعاية هذه القاعدة مع اعتراف رجال الرى قديما وحديثا بضرورة العمل بها والسير على منوالها ، ومنذ عشرين سنة تقريبا بدأ المسئولون يفكرون جديا فى إصلاح حال الصرف ، ونشأت يومئذ فكرتان الأولى ترمى إلى الصرف بالانحدار الطبيعى والأخرى تذهب الى ضرورة الرفع فى المناطق الشمالية فسادت الفكرة الأولى وبدئ فعلا بانشاء المصارف الكبرى فى شمال الدلتا ، وبعد أن وضعت الحرب أوزارها وثبت بالتجربة أن العمل بنظرية الصرف بالانحدار الطبيعى لم ينتج وأن مستوى الماء التحتى ظل مرتفعا لدرجة ضارة بقوة الانبات ، فكرت مصلحة الرى فى العدول عنها فى المناطق الشمالية الواطية والأخذ بنظرية الصرف بالرفع ثم أخذت تنشئ محطات مستقلة كمحطة الطلمبات بالقرب من اسكندرية ومحطة البوصيلى وتجديد محطة المكس ، إلا أنها رأت أن العبء المالى سيكون ثقيلا ففضلت إنشاء محطات كبرى للتوليد الكهربائى لتغذى بالتيار طلمبات الصرف فى المحطات الفرعية ويجرى العمل اليوم فى هذا المحطات كلها ، والمساحة التى ستصرف بالراحة بواسطتها تبلغ ٨٧١ ألف فدان فى أقصى الشمال يليها إلى الجنوب مساحة أخرى يجرى العمل فيها الان لتحسين وتعديل صرف ٨٥٠ ألف فدان تصرف بسهولة بطريق الانحدار الطبيعى نظرا لارتفاع منسوبها عن البحر الأبيض المتوسط .

فبرنامج الصرف الذى بيد مصلحة الرى الآن يشمل مليونا وسبعمائة وعشرين ألف فدان . وقد يعطيكم هذا الرقم فكرة عما تحمله الخزانة فى هذا السبيل من أموال ، ولئن صح القول بعدم عناية مصلحة الرى بشؤون الصرف فى السنوات الماضية ، فلن يصح اطلاق هذا القول الآن أمام هذا البرنامج ، وسأبين لحضراتكم على الخريطة مدى هذه المنشآت .

وقد أخذ حضرته فى بيان ذلك تفصيلا على الخريطة كما أبان أن كل الأعمال الجارية فى شمال الدلتا الآن من صرف ورى إنما تقوم على أساس المشروعين ( تعلية اسوان وخزان جبل الأولياء ) معا .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على أن تخصص جلسة الغد لتقديم حضرة المندوب البيانات التى طلبها حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك وكذا الاجابة عنها ؟

(موافقة عامة)

ورفعت الجلسة الساعة ١ والدقيقة ٥٠ مساء على أن يكون اجتماع اللجنة المقبل الساعة ١١ والدقيقة ٣٠ من صباح يوم الخميس ٧ أبريل سنة ١٩٣٢

| السكرتير الموظف | السكرتير النائب | الرئيس |
|---|---|---|
| محمد كامل | وهيب دوس | على المنزلاوى |

## ملحق رقم ١

### التبخر فى حوض النيل الأبيض

———

آخر الأرقام المعتمدة فى هذا الشأن للفاقد بالتبخر مع مراعاة نزول الأمطار هى :

يوليه ... ... ... ... ... ... ... ... ... ٢ ملليمتر يوميا

أغسطس ... ... ... ... ... ... ... ... ... ٠,١ « «

سبتمبر ... ... ... ... ... ... ... ... ٢,١ « «

أكتوبر — ديسمبر ... ... ... ... ... ٦,٧ « «

يناير — مارس ... ... ... ... ... ... ٨,٥ « «

وأحيل حضرة النائب المحترم على كتاب السير وليم ويلكوكس وغيره من الكتب التى تناولت هذه الأبحاث مع مراعاة أن هذه الأرقام قامت على التجارب العلمية التى قامت بها مصلحة الرى فى السودان فى السنوات الأخيرة .

## ملحق رقم ٢

| | النيل الأزرق عند الخرطوم | النيل الأبيض عند الخرطوم |
|---|---|---|
| يناير ... ... ... ... ... ... ... ... | ٣٤٠ | ٩٣٠ |
| فبراير ... ... ... ... ... ... ... ... | ٢٢٠ | ٧٠٠ |
| مارس ... ... ... ... ... ... ... ... | ١٦٠ | ٥٧٠ |
| أبريل ... ... ... ... ... ... ... ... | ١٢٠ | ٥٤٠ |
| مايو ... ... ... ... ... ... ... ... | ١٦٠ | ٥٥٠ |
| يونيه ... ... ... ... ... ... ... ... | ٤٤٠ | ٦٢٠ |
| يوليه ... ... ... ... ... ... ... ... | ١٩٣٠ | ٥٩٠ |
| أغسطس ... ... ... ... ... ... ... ... | ٥٦٣٠ | ٥٨٠ |
| سبتمبر ... ... ... ... ... ... ... ... | ٥٥٤٠ | ١١١٠ |
| أكتوبر ... ... ... ... ... ... ... ... | ٣٠٥٠ | ١٤٠٠ |
| نوفبر ... ... ... ... ... ... ... ... | ١١٨٠ | ١٢٢٠ |
| ديسمبر ... ... ... ... ... ... ... ... | ٥٩٠ | ١٠٩٠ |

ملاحظة : هذا الكشف مأخوذ عن متوسط المدة من ١٩١٢ إلى ١٩٢٧ طبقا لأرقام مصلحة الطبيعيات فى نشرتها رقم ٢٨ لسنة ١٩٣١ بالمتر المكعب فى الثانية .

## ملحق رقم ٣

كشف يبين الزراعة الصيفية جميعها والقطن والأرز كل منهما على حدة فى الستة عشر عاما الأخيرة مع ملاحظة أن السنة الزراعية تنتهى طبقا للاحصاء السنوى فى يوم ٣١ أغسطس من كل سنة ولم يصدر بعدُ إحصاء سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ :

| السنة | المساحة الصيفية بالقطر المصرى | مساحة القطن | مساحة الأرز | أصناف أخرى |
|---|---|---|---|---|
| | فدن | فدن | فدن | فدن |
| ١٩١٤ — ١٩١٥ | ١٨٢٦٦٤٦ | ١١٨٦٠٠٤ | ٢٩٨٧١٣ | ٣٤١٩٢٩ |
| ١٩١٥ — ١٩١٦ | ٢٠٩٨٧١٥ | ١٦٥٥٥١٢ | ١٢٣٥٦٤ | ٣١٩٦٣٩ |
| ١٩١٦ — ١٩١٧ | ٢٢٥١٩١٢ | ١٦٧٧٣١٠ | ٢٣٢٣٧٧ | ٣٤٢٢٢٥ |
| ١٩١٧ — ١٩١٨ | ٢٠٢٨٤١٠ | ١٣١٥٥٧٢ | ٣٤١٢٩٥ | ٣٧١٥٤٣ |
| ١٩١٨ — ١٩١٩ | ٢٠٢٤٩٢٦ | ١٥٧٣٦٦٢ | ١٢٤٧٣٩ | ٣٢٦٥٢٥ |
| ١٩١٩ — ١٩٢٠ | ٢٢٨١٥٠٧ | ١٨٢٧٨٧٠ | ١٣٤٨١٤ | ٣١٨٨٢٣ |
| ١٩٢٠ — ١٩٢١ | ١٩١٧٥٢٦ | ١٢٩١٨٨٩ | ٢٩٠٧٢٩ | ٣٣٤٩٠٨ |
| ١٩٢١ — ١٩٢٢ | ٢١٣٨٢٠٣ | ١٨٠٠٨٤٣ | ٢٣٣٨٥ | ٣١٣٩٧٥ |
| ١٩٢٢ — ١٩٢٣ | ٢١٧٠٠٠٠ | ١٧١٥١٥٠ | ١٤٨٨٢٦ | ٣٠٦٠٢٤ |
| ١٩٢٣ — ١٩٢٤ | ٢٣١١٤٨٢ | ١٧٨٧٨٤٣ | ٢٢٢٦١٤ | ٣٠١٠٢٥ |
| ١٩٢٤ — ١٩٢٥ | ٢٣١٩٣٩٣ | ١٩٢٤٣٨٢ | ٩٧٩٤٣ | ٢٩٧٠٦٨ |
| ١٩٢٥ — ١٩٢٦ | ٢٣٠٤٠١١ | ١٧٨٥٧٠٢ | ١٨٤٢٩٠ | ٣٣٤٠١٩ |
| ١٩٢٦ — ١٩٢٧ | ٢٢١٢٥١٣ | ١٥١٦١٩٩ | ٣٥٨٤٣٢ | ٣٣٧٨٨٢ |
| ١٩٢٧ — ١٩٢٨ | ٢٢٦٤٢٦٨ | ١٧٣٨٤٧٢ | ٢٠٦٦٨٩ | ٣١٩١٠٧ |
| ١٩٢٨ — ١٩٢٩ | ٢٤٨٤٣٢٧ | ١٨٤١٤٧٨ | ٢٩٧٥٩٧ | ٣٤٥٢٥٢ |
| ١٩٢٩ — ١٩٣٠ | ٢٧٥٧٢٧٧ | ٢٠٨٢٤٢٠ | ٣٣١١١٠ | ٣٤٣٧٤٧ |
| ١٩٣٠ — ١٩٣١ | — | — | ٥٠٠٠٠ | — |

# محضر الجلسة الثانية عشرة

اجتمعت اللجنة فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة الأربعين من صباح يوم الخميس ٧ أبريل سنة ١٩٣٢ برياسة حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك . وسكرتيرية حضرة النائب المحترم محمد زكى صالح بك السكرتير النائب وعاونه حضرة محمد كامل افندى سكرتير اللجنة الموظف .

وحضر من الأعضاء حضرات النوّاب المحترمين : ابراهيم دسوقى أباظة . ابراهيم زكى . احمد ابو الفتوح . احمد رشدى . محمد حافظ رمضان بك . محمد حسن . محمد فهيم القيعى . محمود عباسى بك . مصطفى صدقى . مصطفى عاكف بك .

واعتذر حضرات النوّاب المحترمين : وهيب دوس بك . حسن محمد اسماعيل . السعيد حبيب .

وتغيب حضرتا النائبين المحترمين : محمد عزيز أباظه . مصطفى محمود الشوربجى .

وقد حضر حضرة صاحب العزة عبد القوى احمد بك مندوبا عن وزارة الأشغال العمومية .

نظرا لاعتذار حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك السكرتير النائب عن حضور جلسة اليوم ، انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم محمد زكى صالح بك سكرتيرا مؤقتا لها .

الرئيس — إن جلسة اليوم مخصصة للرد على الأسئلة والبيانات الموجهة من حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك . والكلمة الآن لحضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية .

## أسئلة

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك والردود عليها

### السؤال الأول

إحضار الرسوم والمقـايسات والتصميمات النهائيـة التى اعتمدتها وزارة الأشغال العمومية أساسا لمشروع خزان جبل الأولياء .

### الرد عليه

حضرة المنـدوب — إن الرسومات المبدئية الخاصة بالمشروع مازالت تحت يد المهندس الاستشارى وهو يشتغل فيها للآن ، ولا يستطيع تقديمها للوزارة حتى يقف من الوزير على آراء معينة ، والوزير بدوره لا يستطيع إمداده بقرارات نهائية قبل الوقوف على رأى المجلس الذى له بطبيعة الحال أن يبدى ملاحظات أو يطلب تحفظات معينة. وكل مايبديه المجلس سيبحث من الوجهة الفنية لمعرفة مدى اثره ومبلغ ما يحدثه من تغيرات .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — إن كل مااستطيع فهمه من هـذه الاجابة أن الرسومات والمقـايسات والتصميمات غير موجودة الآن بوزارة الأشغال العمومية للأسباب التى أبداها حضرة مندوب الوزارة .

حضرة المندوب — إن هذه الرسومات والمقايسات لم تعتمد إلى الآن .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضـان بك — الذى أعـرفه أن أى مشروع هندسى . حتى لو كان منزلا تعمـل له الرسومات والمقايسات المبدئية . ونحن أمام مشروع خطير قدمت لنا عنه بيانات فيما يختص بتكاليفه وكمية مايخزن به من المـاء ، ولا أدرى كيف يقدم هذا ولا تقدم معه الرسومات والتصميمات ، فى حين أن غرضى الحقيق من هذا الطلب إنما هو لرفع شبهة موجودة الآن حائمة حول هـذا المشروع كما جاء فى مذكرة وزارة الأشغال العمومية لمجلس الوزراء سـنة ١٩٣٢ من أن الخزان سـيبنى على أسـاس المشروع العالى ، مع العلم بأن المشروع العالى مضاره كثيرة جدا تكلم عنها المستر ديبوى ، وتكلم عنها غيره من المهندسين . وأن حضرة المندوب بنفسه قال فى محاضرته إنه لو كان المشروع المقدم على أساس المنسوب العالى لرفضت الدفاع عنه .

حضرة المندوب — ردا على هذه الشبهة أقول إننى أوافق حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك على أن الوزارة لاتؤمن فى الوقت الحاضر بالمشروع العالى ، وسبق أن فوضت الرأى فى هذا للمجلس ، وكل ماتعمله الوزارة خاصا بالتصميمات راضخ لرأيه فى هـذه المسألة المعينة ، والوزارة لاتعتبرها نقطة أساسية فى مشروعها المقدم اليوم .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — إذن ليس هناك أمل فى الاطلاع على تلك الرسومات .

حضرة المندوب — إذا كان حضرة النائب المحترم يريد الاطـلاع على الرسم المبدئى قبل اعتماده فليس هناك أية صعوبة فى اطلاعه على مايريد .

### السؤال الثانى

ما هى مساحة الأراضى التى تغمرها الميـاه بحوض النيل الأبيض بسبب خزان جـبل الأوليـاء فى حدود التخزين على منســوب ٣٧٧,٢٠ ولم تكن تغمرها تلك المياه من قبل بفعل الفيضان السنوى .

### الرد عليه

إن المساحة التى تغمرها المياه بحوض التخزين بسبب المشروع فى حدود المنسوب ٣٧٧,٢٠ ولم تكن تغمرها المياه من قبل بفعل الفيضان السنوى ترجع إلى حالة الفيضان من حيث ارتفاعه وانخفاضه فى كل سـنة ، فمثلا إذا أخذنا سنة ١٨٧٨ فان الفيضان فى تلك السنة غمر المساحة التى تغطيها مياه التخزين ، لذلك اخترت سنتين ، واحدة عالية والأخرى شديدة الانخفاض كما اخترت سنة متوسطة .

فالمساحة المغمورة على منسوب ٣٧٧,٢٠ هى ١٤٥٠ كيلومترا مربعا ، وفى سنة ١٩١٧ تبلغ ١٣٠٠ كيلومتر مربع وفى سنة ١٩١٣ تبلغ ٤٠٠ كيلومتر مربع وفى سنة متوسطة تبلغ ٧٠٠ كيلو متر مربع .

ومن ذلك يرى أننا لو أخذنا مثل سنة ١٩١٧ تكون مساحة المغمور بسبب الخزان ١٥٠ كيلو مترا مربعا ، ولو أخذنا سنة متوسطة تكون مساحة المغمور ٧٥٠ كيلو مترا مربعا .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — قصدت من سؤالى هذا معرفة مساحة الأراضى بالفدان لأجل تقدير قيمة التعويضات .

حضرة المندوب — إن المساحة التى سيدفع التعويض عنها هى ٣٠٠ ألف فدان .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — يوجد بالسودان وحدة للمساحة تسمى (الجدعة) وهى عبارة عن خمسة أفدنة ، وعلى هذا الاعتبار تساوى الـ ٣٠٠ ألف فدان ٦٠ ألف جدعة ، وبما أن ثمن الجدعة جنيه فتكون قيمة الأراضى التى تتأثر من مشروع الخزان ٦٠ ألف جنيه . فهل عند وزارة الأشغال العمومية ما يثبت أن هناك أضرارا أخرى يصل بموجبها التعويض إلى الرقم المدون فى مذكرتها وقدره ٧٥٠ ألف جنيه ؟ .

حضرة المندوب — قد روعى فى تقدير التعويضات : الزراعة ، حماية المدن ، سكة حديد كوستى ، وما يتسبب عن عمل الخزان من إنشاء نقط بوليس وتجهيزات صحية وغير ذلك من العوامل التى يقتضيها العمل طبقا للقواعد التى تجرى عليها الآن فى تعلية خزان أسوان .

والبيانات موجودة لدى الوزارة .

### السؤال الثالث

قدم معالى اسماعيل سرى باشا وزير الأشغال العمومية السابق تقريرا إلى سمو الخديو السابق سنة ١٩١١ يقول فيه إن مياه الصرف فى السودان يمكن نقلها بواسطة سحارة تعمل تحت خزان جبل الأولياء وتصرف فى وادى "مقدم" فهل يتضمن مشروع خزان جبل الأولياء الحالى هذه الطريقة لصرف مياه الجزيرة وحوض النيل الأبيض ؟ وهل مشروع الصرف السالف الذكر ثبت امكان عمله من الوجهة الفنية ، وهل وادى "مقدم" يصلح للصرف فيه ؟

### الرد

لا يوجد مشروع للصرف فى النيل الأبيض أو فى وادى " المقدم " فلم يذكر هذا الاقتراح فى السنوات العشر الأخيرة ، ولا يمكن اعطاء رأى حاسم بخصوص وادى " المقدم " إذ أن ما يصرف على بحثه ودراسته يضيع هباء بسبب عدم طلب أحد الصرف فى هذا الوادى ، وكل مايهم الناحية المصرية فى موضوع صرف الجزيرة هو الصرف فى مجرى النيل الأبيض ذاته ، وهذا أيضا لم يطلب ولا يمكن الجزم بمدى نجاح مشروع الجزيرة من الوجهة الزراعية إذا أخذنا برأى سير وليم ولكوكس ، ومسألة صرف الجزيرة على وادى "المقدم" أو غيره لا تتصل بمشروع جبل الأولياء اتصالا مباشرا .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — ما قصدت الصرف الخاص بالجزيرة فقط ، إنما قصدت صرف مياه الرى فى السودان وهى تشمل مديرية النيل الأبيض ، وهذه المديرية تبلغ مساحتها عند اتساع الزراعة فيها أضعاف أضعاف مساحة الجزيرة ، وقد قال مستر ديبوى فى الصفحة ٩٣ من تقريره عند ما وضع مشروع بناء خزان جبل الأولياء على منسوب ٣٧٧,٢٠ (من أكتوبر إلى مارس — وهو المقترح الآن) إن إنشاء بضع ترع تمتد من حافة النهر إلى الأراضى الواقعة فوق هذا المنسوب قليلا ، خليق بأن يمهد الوسائل لزراعة مساحات واسعة مما تزرع الآن على المطر ، كما قال إن اعتبار هذه التدابير (انشاء الترع الخ) تعد تعويضا للأهالى عما يفقدونه من زراعة السلوكة (السواحل) .

فيظهر من ذلك على الأقل أنه يمكن إيجاد نظام آخر من الزراعة .

وقد اقترح أيضا بعد كل هذا ضرورة تركيب طلمبات لمساحات مختارة .

يفهم مما رآه المستر ديبوى — الذى اقترح إنشاء خزان جبل الأولياء — أن هناك مشروعات كبيرة لرى مديرية النيل الأبيض ، وبطبيعة الحال متى تمت هذه المشروعات — إن عاجلا أو آجلا — فلا بد من البحث عن طريقة لصرف المياه ، فهنا فى مصر تصرف فى البحر الأبيض المتوسط ، أما فى السودان فمياه صرف الجزيرة ومديرية النيل الأبيض لا بد أن تصرف فى مجرى النيل وفى ذلك ما فيه من الضرر على مصر .

فهل فكرت وزارة الأشغال العمومية فى تحديد مركزنا مع حكومة السودان فى هذه المسألة قبل أن تقدم مشروع خزان جبل الأولياء ؟

مع العلم بأن مشروعات الرى المستقبلة فى مديرية النيل الأبيض ستستنفد مياها كثيرة من النيل ، وقد قال المستر ديبوى إن تلك الترع التى يرى إنشاءها فى مديرية النيل الأبيض تمتد من حافة النهر إلى الأراضى الواقعة فوق هذا المنسوب ، أعنى أن السودان يستفيد من خزان جبل الأولياء باقامة مشروعاته .

فهل عند وزارة الأشغال وثائق كتابية أخرى تدل على أن حكومة السودان عدلت عن كل هذه الآراء الثابتة فى التقارير الرسمية التى لديها .

حضرة المندوب — الذى فهمته من أقوال حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك أن الموضوع ينقسم إلى قسمين : أحدهما خاص بالصرف والآخر خاص بالرى ، أما القسم الخاص بالصرف لأية مديرية كانت فى السودان — فبالرغم من أنه غير داخل فى موضوعنا ، ولا يمكن أن ينتفى أو لا ينتفى أى ضرر محتمل من ورائه باقامة خزان جبل الأولياء أو عدم إقامته ، إذ لا علاقة من الوجهة الهندسية بين المشروعين — فانى أؤكد أن هذه المسألة الخاصة بصرف مديرية النيل الأبيض إنما تتوقف بداهة على مشروعات الرى . ويقول حضرة الأستاذ محمد حافظ رمضان بك إن مساحة هذه المديرية تبلغ ثمانية ملايين من الأفدنة ، وعلى ذلك توجد استحالة فنية لريها كلها من النيل الأبيض لسبب بسيط ، هو إن إيراده المائى لا يكفى لذلك مطلقا فى الوقت الحاضر .

أما رى البعض منها كما جاء بأقوال المستر ديبوى — التى استشهد بها حضرة الأستاذ محمد حافظ رمضان بك — الآن فانى أنفى نفيا باتا أن يروى

أى جزء أو تشق أية ترعة تستفيد من ماء خزان جبل الأولياء، وتحت يد الوزارة وثائق رسمية تبين تمـاما أن جميع المقترحات الخاصة بهذه المسائل قبل سنة ١٩٢٩ قد أصبحت اقتراحات ميتة .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — إن مسألتى الرى والصرف من الوجهة الفنية مسألتان متلازمتان ، فاذا كان يمكن لحكومة السودان — بسبب إنشاء خزان جبل الأولياء — أن تقيم مشروعات ، كما يقول المستر ديبوى ، من مقتضاها رى مديرية النيل الأبيض وجب أن نفكر على الأقل فى طريقة الصرف . وأرجو أن تقدم الوثائق التى تدل على أن كل هـذه الاقتراحات أصبحت اليوم ميتة . كما أود أن أعلم ما إذا كانت هناك اتفاقات جديدة أو أن المسألة متروكة دون شىء ؟

حضرة المندوب — إن استخدام مياه خزان جبل الأولياء للرى فى السودان أو الانتفاع بها على أية صورة إنما هو محرم بمقتضى الاتفاق الذى وصلنا إليه وهو بين أيديكم .

السؤال الرابع

هل يمكن اعطاء بيان رقمى فنى يؤيد قول وزارة الأشغال العمومية بأن ملء خزان أسوان مع خزان جبل الأولياء يفشل مرة فى كل تسع سنوات ؟

الرد

كل الأرقام الخاصة بهذا السؤال وأمثاله وصلت إليها الوزارة بعد مباحث طويلة دقيقة ، والكثير منها تطلب دراسة فنية فى غاية من الدقة . وقد قامت هذه الأرقام على أسس واعتبارات كثيرة فنية وزراعية ، كما روعى فى دراستها الكثير من القيود والنظم التى نجرى عليها فى موازناتنا الخاصـة بتوزيع المياه فى الوقت الحاضر .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — إذن أصبح من المحقق بموجب المعلومات الفنية أن خزان جبل الأولياء مع خزان أسوان يجعل ملء خزان أسوان يفشل مرة فى كل تسع سنوات ، فى حين أن مذكرة وزارة الأشغال العمومية المعروضة على المجلس تقول بصريح العبارة إن خزان أسوان يمكن ملؤه سـنويا بكل اطمئنان ، وبذلك قالت اللجنة الدولية فـا الداعى لايجـاد خزان آخر يترتب عليـه فشل ملء خزان أسوان مرة فى كل تسع سنوات . أليس فى ذلك ضرر واضح ؟

حضرة المندوب — هذه مسألة تتصل بقاعدة فنية يجرى عليها رجال الرى فى العالم ، ففى مصر مثلا لا يمكن أن تقام قواعد التخزين وتوزيع المياه على مثل سنة ١٩١٣ — ١٩١٤ كما أنه لا يمكن أن تقام على مثل سنة ١٩١٨ . وهناك قاعدة وسط ، ويراعى فى التخزين والتوزيع ما يسمى عند الأمريكان ٩٠ ٪ (Dry Year) ولست أرى محلا للدخول فى تفاصيلها الفنية العالية ، ولكنى أكتفى بالقول بأن عمليـات التخزين والتوزيع الداخلى تقوم على أسس كثيرة ، فاذا كنا بنينا قولنا بأن الملء يفشل مرة فى كل تسع سنوات فانى أؤكد لحضرة النائب المحترم أن هـذا القول لا يصح أن يفهم منه أنه قاعدة حسابية مقررة بل هى قاعدة ترضخ لعوامل كثيرة لم يشر إليها فى السؤال وسأوضح نظريتى تماما الآن .

وأخذ حضرة المندوب يشرح نظريته باسهاب .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — ثبت أن اللجنـة الدولية نصحت بملء خزان أسوان على منسوب ١٢٢ ، كما ثبت أن الحكومة قررت أن يكون الملء على منسوب ١٢١ بقرار وزارى ، ولكن وزارة الأشغال العمومية عندما قدمت للمجلس مشروع إنشاء خزان جبل الأولياء رأت أن يكون الحجز على منسوب ١٢٠ فقط . فهل يفهم من هذا أن وزارة الأشغال العمومية وتبريرا لانشاء خزان جبل الأولياء واظهارا للحاجة الملحة إليه الآن ، أرادت أن تتقدم بالمشروع إلى المجلس على اعتبار أن يكون الخزن على منسوب ١٢٠ فقط لا على منسوب ١٢١ ولا ١٢٢ لبيان أن حاجات مصر الحالية أكثر من هذا .

حضرة المندوب — بعد ما أدليت به من البيانات أرانى فى حاجة إلى تصحيح واقعة ، كثيرا ما استشهد بهـا حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك وهى أنه يجب — عند الكلام على موقف اللجنة الدولية ومسألة تعلية خزان أسوان — أن يفرق تفريقا واضحا بين قرارها الخاص بامكان الملء باطمئنان على منسوب ١٢٢ من الوجهة البنائية و بين امكان الملء أو عدم امكانه من الوجهة المـائية ، إذ أن الناحية الهيدروليكية لم تعرض بتـاتا على اللجنة ولم تتناولها بالبحث مطلقا ، ويجب أن يكون ملحوظا دائما عند الكلام على التعلية الأمران معا ، ولا يصح الاستشهاد باللجنة الدولية فيما يتعلق بالناحية الهيدروليكية .

حضرة النائب المحـترم محمد حافظ رمضان بك — إذن تتوقف المسألة على السؤال الآتى :

هل يسمح تصرف النيل الطبيعى بالملء على منسوب ١٢٢ ؟

حضرة المندوب — سيأتى الرد على هذا السؤال فيما يلى من الاجابات .

السؤال الخامس

هل يمكن اعطاء بيان رقمى فنى يظهر منه امكان ملء خزان أسوان وخزان جبل الأولياء معا فى مثل سنة ١٩١٣ وسنة ١٩١٤ على أساس مطالب مصر الحـالية ؟

الرد

مستحيل حتى تعمل أعمال أخرى فى أعالى النيل .

السؤال السادس

إلى أى مدى يمكن منع مياه النيل الأبيض عن مصر إذا ما ابتدئ فى ملء الخزان فى أول فبراير ؟

## الرد

لايمكن ذلك لأن الخزان يكون مملوءا فعلا فى أول فبراير ، أما عند الحرب فكل شىء ممكن .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — إذا حجزت المياه بالقوة الجبرية فى خزان جبل الأولياء فى أول فبراير . فالى أى مدة تمنع المياه عن مصر؟

حضرة المندوب — إننى لم أعمل حسابا خاصا بهذه المسألة ، ولكن أذكر أنى قرأت فى أحد الاعتراضات أنه يمكن حجز المياه لمدى شهرين تقريبا كما يقول سعادة زغلول باشا ، وكانت هذه الاعتراضات التى قرأتها منصبة على أساس أن يكون المنسوب ٣٨٠ على ما أذكر ، ولكنى لا أسلم بهذه الوجهة .

## السؤال السابع

إذا صح أن خزان جبل الأولياء يعطى مصر ٢ مليار و ١٠٠ مليون متر مكعب فى أسوان فهل يمكن ايجاد مشروع داخل القطر المصرى يعطى هذا المقدار ؟

## الرد

لا يمكن .

## السؤال الثامن

ما هى الكميات المتيسر خزنها سنويا من المياه بأسوان ابتداء من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٣٠ إذا ما بدئ بالتخزين على منسوب ٩٠ "أى خلف الخزان"؟

## الرد

ترتبط الاجابة عن هذا السؤال لعدة عوامل مثل تقوية قناطر الدلتا وأسيوط لتحويل الحياض ومشروع الجزيرة إلى غير ذلك من العوامل التى لم يعرض لها النائب المحترم . وعلى العموم يمكن القول بملء الخزانين معا إلا فى السنوات الشحيحة الايراد اذا بدئ بالتخزين على منسوب الـ ٩٠

ولما كان النائب المحترم يذهب إلى اعتبار منسوب ٩٠ كأمر مقرر كان لابد من أن أتناول بشىء من الايضاح الكلام على هذا المنسوب وعلى مسألة امكان الخزن فى أسوان على درجة ١٢٢ أو ١٢٣ وبذلك سأدمج الرد على السؤال العاشر فى ردى على هذا السؤال .

صحيح أن الوزارة تخطت القاعدة القديمة التى كانت تقضى بالبدء بالتخزين عند مايصل المنسوب إلى ٨٨ مترا بأسوان . وذهبت فى مذكرة سنة ١٩٢٩ إلى إمكان الحجز على منسوب ٩٠ ، وهى تعلم تماما أن هذا الرأى لقى وما زال يلقى معارضة قوية من بعض شيوخ المهندسين . والذى سيعين المهندسين على الفصل فى هذه النقطة الخلافية هو العمل والتجربة فى السنوات الأولى من موازنات أسوان . فاذا أثبتت التجربة أن حوض النهر بدأ يتأثر برسوب الطمى وتنقص سعته تدريجيا ، وجب على المهندسين بعد بيان مثل هذه الحقيقة أن ينزلوا عن درجة ٩٠ ، ونكون بذلك تفادينا الضرر الذى يقول به المهندس الكبير اسماعيل سرى باشا . أما اذا أثبت الواقع أن مجرى النهر لم يتأثر جرينا على ماسبق أن قررناه وسرنا عليه .

ويخطئ كل من يظن أن الفن الهندسى يستطيع الاجابة عن مثل هذه النظرية بكلمة نعم أولا . والمستقبل وحده كفيل بتحقيق نظرية اليوم أو بتصحيحها .

أما امكان التخزين على منسوب ١٢٢ أو ١٢٣ كما ورد فى السؤال العاشر فجوابه بالسلب . وسبب ذلك ما يأتى :

لما درست لجنة يناير سنة ١٩٢٩ مسألة التعلية من الوجهة البنائية أوصت بأن تكون تسعة أمتار بدلا من سبعة كاقتراح الوزارة الأول والذى كان معروضا على اللجنة . وذهبت إلى إمكان التعلية لهذا الحد باطمئنان ، كما أوصت فى كتاب خاص بأن يكون المهندس الاستشارى للتعلية هو سير مردخ ماكدونالد نظرا لسابق علمه بخزان أسوان منذ إنشائه حتى تمت التعلية على يديه سنة ١٩١٢

ولما طلب إلى هذا المهندس وضع تصميمات فى حدود توصيات اللجنة عارض معارضة قوية فى غضون سنة ١٩٢٩ فى تنفيذ التوصيات على أساس الحجز على المنسوب المقترح بمعرفة اللجنة ، وبعد مناقشات عديدة بينه و بين وكيل الأشغال ووزيرها فى ذلك الوقت معالى حسين واصف باشا رفع الوزير الأمر لمجلس الوزراء بعد أن تبين له قيمة اعتراض سير مردخ ماكدونالد ، ورأى المجلس ألا يرخص لوزارة الأشغال بالخزن على ١٢٢ و ١٢٣

ومن المصادفات أن سير وليم ولكوكس وخبرته بخزان أسوان من الوجهة البنائية تضعه فى الصف الأول بين الخبراء العالميين قال فى هذه الأيام بضعف فى التعلية وفى الجزء المصمت الذى سبق أن انصبت اعتراضات سير ماكدونالد عليه . وسواء صحت المخاوف — وهو ما لا نرجوه — أم لم تصح ، فأرجو العلم بأن الوزارة لا تستطيع إزاء هذه الظروف أن تطاوع مثل هذا الاقتراح ، وهذا كله من الناحية البنائية . أما من الناحية الهيدروليكية فلا يمكن الملء إلى المناسيب التى يشير إليها النائب المحترم فى بعض السنين .

وقد قامت حساباتنا على أساس التخزين لدرجة ١٢٠ ، ويسرنى أن أقرر أن سير وليم ولكوكس ذهب فى أرقامه التى صدرت حديثا هذا المذهب نفسه ، وحدد الزيادة الناجمة عن تعلية خزان أسوان بـ ٢١٢٠ مليون متر مكعب .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — فهمت من هذه الاجابة انه لا يصح لنا أن نعتمد على ما ذهبت اليه اللجنة الدولية من أن الحجز على منسوب ٩٠ يمكن اجراؤه بكل اطمئنان ، كما أنه لا يمكن الاعتماد على قرار تلك اللجنة القائل بالملء على منسوب ١٢٢ حتى ولا الحجز على منسوب ١٢١ كما جاء بقرار الحكومة ، وان البيانات التى أبداها حضرة المندوب تجعل قرارات اللجنة الدولية غير محقق الاعتماد عليها .

حضرة المندوب — ليس لى أن أتعرض إلى الاستنتاجات الشخصية التى أدلى بها حضرة النائب المحترم ، وأرجو أن تعلموا بأن هذه المسألة اعتبارية ، وأمام حضرة العضو المحترم قرار اللجنة الدولية وكذا قرارات أخرى ، كما أن أمامه ما أبداه المستر مردخ ماكدونالد والسير وليم ولكوكس من مخاوف ولحضرته الحق المطلق فى الاستنتاج والترجيح .

## السؤال التاسع

هل يمكن إعطاء بيان عن متوسط تصرف النيـــل الطبيعى عند أسوان فى خلال ثلاثين عاما قبل سنة ١٩٠٣ وثلاثين عاما بعد سنة ١٩٠٣ وذلك عن المدة من أول فبراير لآخر يوليه ؟

## الرد

يطلب النائب المحترم بيانا عن متوسط تصرف النيل الطبيعى عند أسوان فى خلال ستين عاما ، وذلك عن المدة من أول فبراير لآخر يوليه فى كتاب ضبط النيل الطبعة الثانيـة باللغة الانجليزية صفحة ٢٩٧ لغاية صفحة ٣٠٣ يجد حضرة الأستاذ جدولا يبين تصرف النهر خلف أسوان من سنة ١٨٦٩ إلى سنة ١٩٢٠، وإنى مستعد لتقديم حساب السنين التى تلى سنة ١٩٢٠ إلى الآن راجيا لفت نظر حضرة الأستاذ المحترم إلى مراعاة الاعتبارات الآتية عند استخدامه هذه الأرقام .

أولا — أرجو الاطلاع على صفحة ٢٩٦ من نفس الكتاب ليعلم مقدار ما فى الأرقام من دقة .

ثانيا — الاطلاع على صفحة ٣٠٤ ليعلم مقدار طلبات مصر المبنية على رأى أحد الخبراء الزراعيين ومقارنتها بتقـديرات كورى و ديبوى والأخذ بمـا يراه .

ثالثـا — لفت نظر حضرته إلى أن لمصر ولنظام الرى السائد فيها الآن موقعا خاصا فيما يتعلق بتصرف النهر الطبيعى فى شهرى فبراير و يوليه الداخلين فى المدة التى طلبها .

رابعا — إن ملء خزان أسوان بعد التعلية الجارية الآن سيمتد فى بعض السنين إلى شهر فبراير ، فالزيادة التى يمكن أن تبدو فى تصرفات هـذا الشهر على طلبات البلاد الحالية ستستعمل كلها أو بعضها فى ملء الخزان وتحقيق الأغراض الأخرى التى سبق أن شرحتها فى جلسة ٥ الجارى .

واتساع نطاق الزراعة من جهة، وتعلية خزان أسوان من جهة أخرى، ستغير كثيرا من الأوضاع التى نجرى عليها الآن ، بل ربمـا اضطررنا إلى التبكير بعمل السدود الترابية احتفاظا بكل قطرة من مياه النيل عن الميعاد الحالى بنحو شهر .

خامسا — يجب أن يراعى عند استخدام هذه الأرقام استنزال سد أسوان مع الفاقد بسبب التخزين فيه منذ أن أنشئ إلى الآن فى مرحلتيه الأولى والثانية أى قبل و بعد التعلية .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — قصدت من سؤالى هذا أن أتبين امكان تصرف النيل الطبيعى، أيسمح بملء خزان أسوان للدرجة التى قدرتها الوزارة أو للدرجة التى قررتها اللجنـة الدولية أو للدرجة التى جاءت بالمذكرة التى أمامنا ؟

حضرة المندوب — فهمت الآن أن حضرة النائب المحترم يرمى إلى معرفة النتيجة، وأقول إنه يمكن الملء فى كثير من السنين، وقد رجعت إلى بيانات مصلحة الطبيعيات لهذا الغرض فتبينت أن ذلك ممكن فى الأغلبية المطلقة للسنين التى يشير إليها حضرة النائب .

## السؤال العاشر

هل يمكن فنيا خزن المياه فى أسوان على منسوب ١٢٣ أو ١٢٢ ؟

## الـــرد

سبقت الاجابة عنه ضمن السؤال الثامن .

## السؤال الحادى عشر

هل يمكن اعطاء بيان فنى عن كميات المياه الممكن اقتصادها إذا تم تعديل فتحات الرى والصرف وانشاء الجنابيات ؟

## الـــرد

يحتمل وجود وفر بسبب هذه الأعمال التى ستتقدم بها تدريجيا فى حدود الاعتمادات المـالية والمجهودات الفنية .

وتحسين نظام الرى والوصول به إلى المثل الأعلى أمر يتطلب عشرات السنين فضلا عن وجود بعض الصعوبات التى لا ترجع إلى الفن الهندسى وحده ، بل تتصل بالتشريع و بالأخلاق العامة نفسها . هذا ولا يمكن إعطاء رقم معين لمقدار هذا الوفر كما لا يمكن الجزم بالوقت الذى نصل فيه إلى وفر من هذه الناحية .

## السؤال الثانى عشر

هل للسودان الحق فى الانتفاع بشىء من مياه النيل بسبب بنـاء خزان جبل الأولياء أو لا ؟

## الـــرد

لا .

## السؤال الثالث عشر

هل يمكن لوزارة الأشغال العمومية أن تقدم للجنة تقرير محمود حنفى بك الذى كان معينا كعضو بلجنة وزارة الأشغال العموميـة لسنة ١٩٢٦ لبحث تقرير لجنة مياه النيل سنة ١٩٢٥

## الـــرد

المعروف أن كل لجنة تشكل لبحث مسألة معينة تقدم تقريرها إما بالاجماع أو أن الأغلبية تقدم تقريرا تعارضه الأقلية بتقرير، وقد حدث فى اللجنة التى يشير إليها حضرة النائب المحترم أن أجمعت اللجنة على التقرير الذى سبق تقديمه لحضراتكم ماعدا عضوين احتفظا عند التوقيع بحقهما فى تقديم ملاحظات منفردة دونت هى الأخرى مع التقرير الذى بين أيديكم، والعضوان هما مستر هاريس ومستر هند مارش الموظفان بمصلحة الرى سابقا . ولم يقدم حضرة محمود بك حنفى تقريرا منفردا كما لم يلاحظ على تقرير اللجنة كزميليه .

أما إذا كان حضرة النائب المحترم يشير إلى تقارير أو مذكرات قدمت للجنة أثناء المناقشة التى استغرقت بضعة أسابيع من حضرة حنفى بك أو غيره، فهذا طبيعى ومن حق كل عضو فى كل لجنـة أن يفعله، والعبرة بالتقرير النهـائى الذى يكون محل اجماع أو محل تحفظات . وفى حالتنا هذه أرجوكم الرجوع إلى التقرير للتحقق ممـا أبديته .

و إذا كان حضرة النائب المحترم يريد من هذا السؤال معرفة موقف حضرة حنفى بك بالذات فرأيه واضح باعتباره كان عضوا بمجلس الرى الأعلى فى سنة ١٩٢٩

وقد سبق أن أبنت رأى هذا المجلس فى مشروعى تعلية خزان أسوان وجبل الأولياء معا . وقدم هذا التقرير للوزارة فى يونيه سنة ١٩٢٩ ، وهو خلو أيضا من تقرير أقلية أو أى تحفظ من أى عضو .

أما إذا كان المقصود بالاشارة إلى مذكرة حضرة حنفى بك فى سنة ١٩٢٦ هو الخوف من أن تكون ترتبت حقوق للسودان من وراء مشروع جبل الأولياء، فانى أؤكد أن طلبات المندوب السامى فى أبريل سنة ١٩٢٦ حملت المهندس الكبير سرى باشا على أن يقف فى اجراءات جبل الأولياء بالرغم من اقرار الحكومة له فى سنة ١٩٢٥ لأنه رأى نفسه أمام طلبات مالية ومائية لا يمكن قبولها .

ومن حسن الحظ أن جميع من ولوا وزارة الأشغال العمومية بعده جروا على ذات القاعدة . وأخيرا أنتجت المفاوضات الاتفاق على التعويض المالى الذى تعرفونه دون أى تعويض مائى .

وسواء أكان المقصود من الاستيضاح هو الغرض الأول أم الغرض الثانى ، فأرجو أن يكون فيما قدمت الايضاح الكافى .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — إنى لا أقصد البحث فى اللجان التى شكلت ، إنما أقصد البحث فى عمل محدود ، وهو أنه فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ أرسل جواب من معالى سرى باشا لحاكم السودان العام السير جوفرى أرثر، وقد جاء الكلام عليه فى محضر جلسة ٤ أبريل سنة ١٩٣٢ بالصفحة ١١ .

حضرة المندوب — إن مسألة التعويضات أثيرت فى سنة ١٩٢٥ وشكل معالى وزير الأشغال العمومية لجنة لدراستها انحلت بعد صدور القرار بتشكيلها ولم تجتمع ولم تقدم تقريرا ولم تسافر إلى السودان مطلقا ، ولهذا فليس هناك من الوجهة الرسمية ولا الفعلية تقارير لهذه اللجنة ولا لأفرادها كأعضاء . وحدث فى مارس سنة ١٩٢٦ أن قدمت لجنة النيل التى شكلت فى يناير سنة ١٩٢٥ تقريرها لدولة رئيس الحكومة فأحاله بدوره على وزارة الأشغال العمومية وكان وزيرها إذ ذاك معالى اسماعيل سرى باشا الذى شكل لجنة أخرى لاتتصل بلجنة سنة ١٩٢٥ ولا تمت إليها بشىء ، وكانت مكونة من عشرة أعضاء على ما أذكر برياسة وكيل الوزارة ، وقامت هذه اللجنة ببحث تقرير اللجنة الدولية وقدمت توصياتها لحضرة صاحب السعادة عثمان محرم باشا فى يونيه سنة ١٩٢٦ ، وقد كنت فهمت من إشارة حضرة النائب المحترم فى سؤاله إلى موقف حضرة صاحب العزة محمود حنفى بك أنها تنصب على هذه اللجنة الأخيرة .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — إنى قصدت معرفة هل حضرة محمود حنفى بك قدم تقريرا بعد حل اللجنة ؟

حضرة المندوب — فهمت أن حضرة النائب المحترم يقصد لجنة سنة ١٩٢٥ ، و إنى أنفى نفيا قاطعا أن لهذه اللجنة أو لحضرة حنفى بك تقريرا رسميا فيما يتعلق بهذه اللجنة التى حلت (الخاصة بالتعويضات) .

## السؤال الرابع عشر

وجاء فى خطاب السير وليم ويلكوكس أن ما ثبت من إمكان ملء خزان أسوان على منسوب ٩٠ يجعل فى الامكان ملء خزان أسوان ووادى الريان معا ، وهو يرى أن الخزن فى وادى الريان بدل خزان جبل الأولياء أولى وأصلح .

## الرد

منذ سنة ١٨٩٤ لم يحدث أن أثير هذا المشروع على أساس استعماله خزانا . الناحية التى بعثت على التفكير فيه فى السنوات الأخيرة إنما هى ناحية استعماله لصرف أراضى الوجه القبلى والتخفيف .

وأخذ حضرة المندوب يشرح باسهاب على الخرائط مبينا وجهة نظره) .

الرئيس — نكتفى بهذا القدر اليوم .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — إنى محتفظ بمناقشة الرد على السؤال الرابع عشر للجلسة المقبلة .

الرئيس — هل توافقون على أن يكون اجتماع اللجنة يوم الأحد القادم ؟

« موافقة عامة »

ورفعت الجلسة الساعة الثانية والدقيقة الخامسة عشرة مساء على أن يكون اجتماع اللجنة المقبل الساعة الحادية عشرة والدقيقة الثلاثين من صباح الأحد ١٠ أبريل سنة ١٩٣٢ م

| السكرتير الموظف | السكرتير النائب | الرئيس |
|---|---|---|
| محمد كامل | محمد زكى صالح | على المنزلاوى |

# محضر الجلسة الثالثة عشرة

اجتمعت اللجنة فى الساعة ١٢ والدقيقة الخامسة من مساء يوم الأحد ١٠ أبريل سنة ١٩٣٢ برياسة حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك وسكرتيرية حضرة النائب المحترم ابراهيم دسوقى أباظه السكرتير النائب ، وعاونه حضرة محمد كامل افندى سكرتير اللجنة الموظف .

وحضر من الأعضاء حضرات النواب المحترمين : أحمد أبو الفتوح . أحمد رشدى . محمد حافظ رمضان بك . محمد زكى صالح بك . محمد فهيم القيعى . محمود عباسى بك . مصطفى محمود الشوربجى . مصطفى صدق . السعيد حبيب .

واعتذر حضرة النائب المحترم ابراهيم زكى .

وتغيب حضرات النواب المحترمين : وهيب دوس بك . حسن محمد اسماعيل . محمد حسن . محمد عزيز أباظه . مصطفى عاكف .

وقد حضر حضرة صاحب العزة عبد القوى أحمد بك مندوبا عن وزارة الأشغال العمومية .

وانتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم ابراهيم دسوقى اباظه سكرتيرا موقتا لها .

الرئيس — نبدأ اليوم بالاجابة عن السؤال الأخير الموجه من حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك .

حضرة المندوب — أتلو على حضراتكم السؤال الخامس عشر من أسئلة حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك ونصه :

هل لى أن أعرف رأى وزارة الأشغال العمومية فى البيانات الآتية :

| سعة | تكاليف | صفحة |
|---|---|---|
| | ضبط النيل | |
| | جنيـــه | |
| جبل الأولياء : ٢٫٢٠٠ مليار | ٨٠٠٠٠٠٠<br>٤٥٠٠٠٠٠ تكاليف<br>٣٥٠٠٠٠٠ ملحقات | |
| بحيرة البرت : ٤٤ مليارا يصل منها إلى مصر ٢٤ مليارا ... ... | ٢٠٠٠٠٠٠ | ١٣٣ ضبط النيل |
| تسانا : ٧ مليارات يصل منها إلى مصر ٤ مليارات ... ... | ١٥٠٠٠٠٠ | ١٢٩ « |
| | تقرير حنفى بك | |
| قناة السدود : ٧٫٥ مليار ... ... | ٤٧٠٠٠٠٠ | |

## الرد عليه

استعنت على فهم المقصود من إيراد هذه الأرقام فى سؤال حضرة النائب المحترم بمذكرة أخرى وصلتنى اليوم من وضع أحد حضرات المهندسين وأقول :

إن البيان الخاص بتكاليف جبل الأولياء (والوارد على أساس إنه ٨ ملايين من الجنيهات — منها أربعة ونصف — "تكاليف" — وثلاثة ونصف "ملحقات") خطأ لأن الاتفاقات الأخيرة قضت على فكرة مطالبة مصر بملحقات وخلافها .

والتكاليف بما فيها التعويضات هى أربعة ملايين ونصف المليون فقط ، والواجب أن تكون مناقشة هذا المشروع على أساس ما نتقدم به من أرقام استقر الرأى عليها .

أما باقى ما ورد من أرقام واردة بصفحات من كتاب ضبط النيل ، أو مشار إليها بأنها من تقرير حضرة حنفى بك أو غير ذلك مما ورد فى مباحث أو تقارير قديمة فليست محلا لنظركم ، وأرجو أن تسمحوا لى بالقول إن جميع هـذه الأرقام على الطريقة الواردة بها من شتات المذكرات والتقارير طريقة لا تصح أن تكون أساسا للمناقشة . وقد سبق أن قلت إن الدراسة فى السنوات الأخيرة قد أعطتنا معلومات طبيعية خاصة بأعالى النيل قلبت الكثير من النظريات والأرقام رأسا على عقب ، والعبرة بالأرقام المعتمدة من الوزارة نفسها .

والمساحات التى أجريناها بالطيارات وبالمهندسين وبتنظيم الأرصاد الجوية والمائية وغير ذلك من الدراسات الدقيقة المنظمة منذ ١٩٢٣ إلى الآن وصلت بنا إلى آراء وأرقام قد تغاير تمام المغايرة معلوماتنا القديمة أو تقاربها فى بعض المواقع أو تؤيدها فى الأخرى . ويكفى أن أعطيكم مثالا واحدا لقيمة ما ورد تحت عنوان تقرير حنفى بك فى سؤال حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك .

قال إن قناة السدود تعطى ٧٫٥٠٠ مليون متر ، وتكاليفها ٤٫٧٠٠٫٠٠٠ جنيه ، وآخر تقرير طبع منذ شهور عن خط واحد درس من بين الخطوط المقترحة الكثيرة لقناة السدود يدل على أن الزيادة ستكون الفى مليون متر ، والتكاليف ثمانية ملايين من الجنيهات .

ومما قدمت تعلمون حضراتكم مقدار الخطأ الذى يتورط فيه بعض المهنـــدسين بمناقشاتهم أرقاما قيلت أو طبعت أو طلبت ثم قضى عليها لسبب ما .

ثم شرح حضرة المندوب على الخرائط بتوسع مشروعات البرت وتسانا وقناة السدود ، وأشار إلى أحدث التقارير الموجودة بالوزارة وأيد قوله بفقرات منها .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — الذى قصدت إليه من طلبي هذه البيانات هو أنه إذا كان هناك ضرورة لتخزين مياه خارج حدود مصر ، فما لا ريب فيه أن يكون التخزين فى مناطق غير زراعية حتى لايخشى من أن المناطق الزراعية التى تنشأ فيها مشروعات للتخزين تكون فى حاجة إلى تلك المياه .

فبحيرة البرت ليست من المناطق الزراعية، فاذا ما أقيم فيها أعمال للتخزين كخزان بحيرة البرت، فانه بموجب كتاب ضبط النيل يصل إلى مصر من هذا التخزين ٢٤ مليارا، وهى كمية كبيرة جدا، كما أن بحيرة تسانا، وهى فى جهات صخرية، قد يصل منها إلى مصر أربعة مليارات وهى كمية أكبر مما يحجز بخزان جبل الأولياء .

كذلك تهذيب منطقة السدود تعطى مصر مقدارا من المياه يبلغ ٧,٥٠٠ مليار لا سيما أن عملية تهذيب هذه المنطقة ليس من ورائها خطر لا سياسى ولا عسكرى ولا حربى ، وهى عملية ليس فيها بناء يمكن الحجز بواسطته .

هذا ولا زلت أكرر طلبي تقديم بيانات وافية عن مسألة عدم امكان التخزين فى الحدود المصرية .

أما ما قصدته من عبارة تكاليف الملحقات المقدرة بمبلغ ٣,٥٠٠,٠٠٠ جنيه فهى التى ستصرف على تقوية قناطر الدلتا وقناطر أسيوط ( منها مليونان لقناطر الدلتا ومليون ونصف المليون لقناطر أسيوط ) .

حضرة المندوب — إن تكاليف خزان جبل الأولياء وما تقتضيه من تعويضات واقفة عند حد أربعة ملايين ونصف مليون من الجنيهات . أما قناطر الدلتا وقناطر أسيوط فقد سبق أن أبنت أنه من المقرر تقويتهما ، سواء أنشىء جبل الأولياء أم لم ينشأ، ولا يصح فنيا ولا ماليا تحميل هذا المشروع تكاليف هذه التقوية .

وهنا أريد أن أتناول بعض النقط ، وحيث إنى لم أراجع محاضر الجلسات الأخيرة لضيق وقتى، فانى أعتمد على ما أذكره أثناء المناقشات التى دارت بخصوص هذه النقط او الشبه ، جلاء للموقف .

أشار الأستاذ حافظ بك رمضان إلى اتفاقية مياه النيل وتكلم عن ثلاث نقط معينة، وبالرغم من أن هذه الاتفاقية ليست محلا للمناقشة أرى واجبا بيان هذه النقط، لأن من حق كل نائب محترم أن يستند إليها كأمر واقع عند التدليل على صحة أقواله واستنتاجاته .

المسألة الأولى: هى معنى الفقرة الأخيرة من الاتفاقية التى ترمى إلى وضع رقابة وضبط النهر على الرف لمفاوضات مستقبلة . ولا داعى لتكرار القول فى ذلك لأنه سبق أن أشرت إلى أن النص الانجليزى المعتمد، والتفسير المجمع عليه بين الطرفين ، بل ونصوص الاتفاقية ذاتها، تدل على أن الرقابة بالمعنى السياسى هى وحدها التى أرجئ الفصل فيها . أما الرقابة بالمعنى الفنى فقد فصلت فيها الاتفاقية .

المسألة الثانية : هى أن الاتفاقية حدّت من حق مصر، وهذه كلمة مطلقة وليست صحيحة من ناحية الرى الصيفى بعد أن حرم الاتفاق المذكور إيراد النهر الطبيعى على السودان أو غيره من أول يناير لغاية ١٥ يوليه عند سنار إلا ما كسبه من أول يناير لغاية ١٨ منه ، وأرجو أن تراجع محاضرتى عند الكلام على لجنة النيل لسنة ١٩٢٥ . بقى أن هذا الغبن يقع على حق مصر فى المناسيب طبقا لشرح النائب المحترم حافظ بك، وآية ذلك عنده عمل قناطر نجع حمادى، وقد سبق لى أن أبنت أن وظيفة نجع حمادى الوقتية هى خدمة الرى الحوضى فى الفيضانات المنحطة ، كما أبنت أن وظيفتها المستقبلة هى خدمة الرى الصيفى، وأشرت إلى ماورد فى خطاب سعادة عثمان محرم باشا بين يدى حضرة صاحب الجلالة الملك عند وضع الحجر الأساسى . وشرحت أيضا أن سياسة الرى العامة ترمى إلى تحويل الرى الحوضى إلى رى دائم تدريجيا ، وأن هذا النظام الذى كما نرجح له بصفة عامة من مائة سنة يتلاشى خطوة خطوة تبعا لدرجة تقدم البلاد المالى والعددى، والاقتصادى والمائى.

والشبهة الثالثة : هى أن اتفاق النيل رتب للسودان حقا على النيل الأبيض. وقبل أن أورد الدليل الذى استند إليه الأستاذ حافظ بك رمضان والرد عليه بما يدفع شبهته أناشد كل مصرى مسئول ألا يذهب فى تفسيراته وتأويلاته مذهبا يضعف أو يقلل من حقوقنا الظاهرة، والمعترف بها من الانجليز أنفسهم .

ودليل النائب المحترم على حق السودان فى مياه النيل الأبيض يرجع إلى أن لجنة النيل لسنة ١٩٢٥ — وهى التى صار تقريرها جزءا من الاتفاق — قالت إن السودان لا يسحب المياه لمشروع الجزيرة إلا إذا بلغ تصرف النيل الأزرق عند سنار والنيل الأبيض عند ملاكال ١٦٠ مليونا لمجموع الفرعين . وادخال ملاكال فى الحساب — وهى واقعة على النيل الأبيض — هو مصدر الشبهة .

وتعلمون حضراتكم أن وزارة الأشغال كونت لجنة سنة ١٩٢٦ لبحث هذا التقرير وأثناء دراستها قدم أحد أعضائها البريطانيين مستر هارس الموظف بالرى سابقا اقتراحا يرمى إلى الاكتفاء باتخاذ سنار أساسا للحساب وأن يحدد بدء السحب للجزيرة إذا بلغ تصرف النيل الأزرق عند هذه البلدة ١٠٠ مليون يوميا .

اقتنعت اللجنة بالسبب الفنى الذى أدلى به العضو المحترم، ورضيت بأن يكون ( criterion ) هو سنار لأن ادخال ملاكال فى الحساب يجر إلى صعوبات، مرجعها حساب انتقال المياه فيما بين البلدين وأسوان وما يرجى عمله بمنطقة السدود مما سيغير التصرف عند ملاكال فى القابل من السنين . وهذه نقطة فنية بحتة، والمهندسون — درء للخلاف — لهم الحق فى أن يتبعوا أبسط القواعد فى الحساب ، ويسرنى أن أقرر أن حضرة صاحب السعادة عثمان محرم باشا قرر فى كتابه السابق تقديمه لجنتكم المحترمة أنه من حيث الكميات وهى الناحية التى عنى بها النائب المحترم لا يوجد خلاف جوهرى بين الاقتراحين لأن ١٠٠ مليون بسنار فى تاريخ معين تعادل الـ ١٦٠ مليونا للنيلين فى التاريخ المقابل له فى موسم بدء ارتفاع النهر .

بل وأزيد على ما تقدم أن العمل فى الحساب جرى على أبسط القاعدتين وبرنامج ملء سنار الذى يعتمد سنويا من وزير الأشغال يلاحظ عند اعتماده الطريقة السهلة فى الحساب، ونفذ ذلك فعلا فى العهود التى تلت سنة ١٩٢٦

للآن ، والمهندسون الانجليز برى السودان ، والمهندسون المصريون بوزارة الأشغال ، على اتفاق تام فى أن هذه المسألة لا تعدو الحد الفنى لطريقة الحساب، وهم يعلمون ويسلمون تماما أن الاتفاق لم يرتب حقا ولا شبه حق للسودان على النيل الأبيض بمقتضى الاتفاق الذى حدد سحب السودان بوضوح من حيث الكيات والتواريخ بالمواد الصريحة الواردة فيه، والتى تقف بهم وبنا عند حدود النيل الأزرق .

وأظن أن الواجب على أى طرف ثالث يريد تناول هذه المسألة ملاحظة ما اتفقنا عليه وجرى العمل به ، وأن يقبل تفسيرنا لكل ذلك .

نقطة أخرى لا تتصل باتفاق النيل، وأشار إليها باسهاب حضرة النائب المحترم حافظ بك رمضان :

استشهد حضرته بفقرة وردت فى مجلد المؤتمر الجغرافى الذى عقد بمصر سنة ١٩٢٧ على لسان وزير الأشغال الحالى عند الكلام على حاجة مصر إلى التخزين، ويخيل إلى أنه أشار إلى ما فى موقف الوزير من تناقض بين سنة ١٩٢٧ وسنة ١٩٣٢ ، والفقرة المستشهد بها هى قول ابراهيم فهمى باشا :

" على أنه قد ظهرت فكرة جديدة هى زيادة تعلية خزان أسوان لابلاغ الماء المخزون إلى خمسة مليارات متر مكعب أى ضعف ما يخزن فيه الآن مع الاستغناء عن إقامة خزان جبل الأولياء على أنه لم يتخذ قرار نهائى إلى الآن وسيؤخذ رأى لجنة دولية فى احتمال تعلية خزان أسوان مرة ثانية واحتمال ملئه وقد تأجل موقتا العمل الذى كان مزمعا البدء فيه فى جبل الأولياء ريثما تكون هذه اللجنة " .

وترون حضراتكم أن الوزير الحالى كان صريحا فى عبارته الدالة على أنه لم يتخذ قرارا نهائيا فيما عرض له من شؤون . وفضلا عن ذلك فقد ورد بجلاء فى محاضرتى أن سياسة الحكومة فى سنتى ١٩٢٦ و ١٩٢٧ كانت ترمى إلى المفاضلة . أما فى سنة ١٩٢٨ فقد تركتها . أبنت السبب فى ذلك، وهو يرجع إلى أن السياسة المائية والزراعية للبلاد كانت تؤدى إلى استعمال كل الايراد الزائد فى تحويل بعض الحياض واستصلاح بعض البور بشمال الدلتا ، واستمر ذلك الاعتبار حتى جاء سعادة عثمان محرم باشا فى مارس سنة ١٩٢٨ فأخذ بنظرية ديبوى من ناحية امداد الزراعة الحالية بكامل حقها فى المياه، ولو أدى ذلك إلى استخدام كل أو جل ما يزيد بسبب جبل الأولياء كما يقول ديبوى . وسبق أن أبنت أن تغيير القاعدة والأخذ برأى ديبوى أصلح للبلاد من سياسة التوسع دون اصلاح الزراعة الحالية . وأن أفضل برنامج هو ما يجمع بين الغرضين . لذلك لست ألمح الحكمة من وراء هذا الاستشهاد بعد كل الذى أدليت به .

بقيت نقطة أخرى وجهها إلى النائب المحترم حافظ بك فى آخر الجلسة الماضية، هى أنه يخشى أن يقال إن مصلحة الرى وقفت بالخزن فى أسوان عند منسوب ١٢٠ مترا دون الذهاب إلى أعلى من ذلك لتبرير حاجتنا إلى التخزين، وإنى أشكره جدا على هذه الملاحظة التى أتاحت لى فرصة الكلام فى مسألة لم يرد لها ذكر قبل اليوم .

ليس الفرق فى الزيادة بين منسوب ١٢٠ و ١٢١ مترا التى يقول بها الأستاذ المحترم طبقا لآخر قرار لمجلس الوزراء مما يصح أن يكون خلافا بيننا مادمنا نتكلم عن حاجتنا إلى آلاف الملايين ، بينما لن تنتج هذه الزيادة سوى بضع مئات منها . كما أنه ليس أحب إلى قلب المهندس المصرى من أن تثبت التجربة أن سلامة الخزان من الناحية البنائية وكمية المياه الممكن تخزينها من الناحية الهيدروليكية، ليس أحب إلينا من أن تدلنا هذه التجارب فى السنين المقبلة على إمكان الملء على أعلى منسوب تمكننا الأحوال منه ، ذلك لأننا ورثنا نظاما ضخما ، وبقدر ما هو دقيق من بعض نواحيه بقدر ما هو ناقص من النواحى الأخرى ، وفى بداية هذا الدور من الانتقال وجه بعض الناس لوما للمهندس المصرى فى توزيع المياه، ولم يقف ذلك عند حد الأجانب الذين يحلو لبعضهم الغض من كرامتنا وقدرتنا، بل ذهب بعض المصريين هذا المذهب . فنحن كمهندسين يهمنا جدا أن يكون ماتحت يدنا من إيراد مائى يمكننا من البرهان على أننا نستطيع إدارة حركة المياه بعدل وحكمة وطبقا لمصلحة كل مزارع فى مصر .

والمهندسون المصريون الآن بين نارين: أما الاولى فترجع إلى تلك التهمة الخطيرة التى وجهها كل من السير وليم ويلكوكس والمغفور له الكولونيل كندى ، كما هى مبسوطة فى كتب المهندس الكبير وفى تحقيقات اللجان .

قالا : إن تصرفات نهر النيل بولغ فيها بما يتراوح بين ١٠ و ٢٠ ٪ من قيمتها للتدليل على أن مصر يمكنها أن تستوفى حاجاتها المائية من الايراد الطبيعى مع التوسع الزراعى فى السودان . وقد جرى السير وليم ويلكوكس فى حساباته على طريقة تخفيض تصرف النهر بمقدار ١٥ ٪ لأن ضميره لم يكن ليسمح له بقبول أرقام الوزارة ( راجع ص ١١٣ من كتابه لسنة ١٩١٩ ) ولو جرينا على طريقته وأرضيناه لوجب أن نقول لكم إن تصرف النهر الصحيح فى مدة معينة هو ٨٫٥ مليارات لاعشرة مثلا . وكان علينا أن نطالبكم بالتصريح لنا بالتخزين بالمقدار الذى يسد مثل هذا العجز . إلا أننا لم نرض السير وليم بالجرى على طريقته ، وفرضنا الصحة الممكنة فى أرقامنا الطبيعية فلم نأخذ برأيه . هذا وجه من أوجه اتهام الوزارة من عشر سنوات، وقام اليوم بجانبه وجه آخر هو الذى أشار إليه النائب المحترم حافظ بك رمضان ، وهو خشية تقليل ما يمكن كسبه من أسوان ابتغاء التخزين . وهى شبهة وإن لم يسقها النائب المحترم فى سياق اتهام السير وليم إلا أن المؤدى واحد مع فرق كبير ، هى أن ملاحظة النائب المحترم لا تنصب إلا على نحو ٤٠٠ مليون وهى بالقياس لما نتكلم عنه مقدار ضئيل .

ومن ذلك تعرفون أننا بين قولين : الأول أننا نبالغ فى الايراد الطبيعى ابتغاء تمكين السودان من التوسع ، والثانى أننا نقلل من أرقامنا فى الايراد الطبيعى أو فيما يدره علينا أسوان ابتغاء التخزين . والرأى الصواب هو ألا تلتفتوا إلى أى القولين وتأكدوا أننا لم نتقدم إليكم إلا بما وسعته قدرتنا مخلصين فى أرقامنا ومقدماتنا ونتائجنا، ولم نزعم العصمة ولم ندع الكمال فى نظام الرى الحالى ، بل جئنا أمامكم وكلنا ثقة بما أشارت إليه اللجان الدولية من أن نهر النيل فى حاجة إلى المزيد من الدراسة وأن نظام الرى فى مصر راضخ لعيوب كثيرة، وأن ما نقوله اليوم يرضخ هو الآخر من الوجهة العملية للتطورات

الكثيرة والمعلومات الهندسية التى نصل إليها الحين بعد الحين، بل راضخ إلى سياسة مصر نفسها من الوجهة المالية والادارية ، وحسبكم أن تعلموا أن المهندس الذى يقول لكم إن ملء الخزانين يفشل مرة فى كل تسع سنوات صادق ، والذى يقول لكم إنه يفشل ثلاث مرات فى كل عشر قد يكون هو الآخر صادقا . ولا تظنوا أن فى هذا تناقضا ، بل طالبوا كلا منهم باعتباراته وأسس حسابه . فقد يفرض الواحد منهم أن نصف مليون من أرض الحياض تم تحويله ، وقناطر الدلتا بنيت من جديد، وأقيمت قنطرة على فرع رشيد وأنه يحدد النزول اليومى لمناسيب النهر خلف أسوان مدة الملء بخمسة عشر سنتيمترا مثلا ، كما يفرض المهندس الآخر أن الميزانية مثلا لا تسمح بتحويل نصف مليون فدان فيكتفى بربع مليون ، ويفرض قيام قناطر الدلتا كما هى فيراعى قاعدة ٤ إلى ١ وأن لا قناطر على فرع رشيد ، أو أن يسمح بالنقص التدريجى لغاية ٢٠ سنتيمترا يوميا وهكذا . ووظيفة الهيئات الفنية العليا فى الوزارة هى أن تضع كل هذه الاعتبارات أمام نظرها وتوازن بينها وتأخذ بأصلحها، وتتقدم به إليكم على أساس أنه أفضل ما هداها إليه البحث.

وقد سبق أن أشرت إلى أن برنامج موازناتنا وقواعد الملء والتفريغ للخزانات واضحة هى الأخرى لنظام الرى الحاضر بقدر ما يمكن ، أما بعد عشر سنوات أو خمس عشرة فقد نلجأ إلى طرائق أخرى . وحسبكم أن تعلموا أن قاعدة الملء بخزان أسوان على درجة ٨٨ مترا المقررة منذ عشرات السنين لم نكن لنتبعها فى الماضى فى حدود السنتيمتر أو العشرة ، بل كثيرا ما تجاوزناها بمقدار ينقص أو يزيد عليها فى حدود الأحكام التى يمليها علينا النهر كل سنة . فدرجة ٩٠ مترا الجديدة هى الأخرى لن تكون عندنا تنزيلا محكما، وإنما نحددها ونقول بها قاعدة لحسابنا على أساس ما يسميه المهندسون المتوسطات .

وأقرب الأمثلة على رضوخ النظريات الهندسية لعوامل خارجة عن حدود النظريات الرياضية قول السير وليم ويلكوكس بجبل الأولياء الواطى وعدوله عن ذلك الآن، لأن سنة ١٩١٧ أعطته درسا قيا، واكتفاؤه بقنطرة صغيرة عند المقرن . أو بقنطرتين واحدة عند المصب والأخرى عند كوستى

وبعد فلا يسعنى إلا أن أشير إلى كلمة حكيمة لخص بها الموقف الأستاذ حافظ بك. إذ قال إنه يظهر له أن لا شبهة فى الحاجة إلى التخزين ، وإنما السؤال أين يكون التخزين، وأحسب أنه بذلك حدد الموقف تماما. لأن أرقام المؤيدين والمعترضين على جبل الأولياء متفقة على ضرورة التخزين . بل إن المهندسين المصريين جميعا، وتابعتهم الحكومات البرلمانية وغير البرلمانية للآن، متفقون على ضرورة الخزن فى ألبرت وشق قناة السدود . أما الخلاف الواقع بين المصريين فهو فى مكان جبل الأولياء ، وأسبابهم فى ذلك تختلف باختلاف عقلية وتفكير كل منهم، وهى على اختلافها تخالف فى مجموعها أسباب السير وليم ويلكوكس الذى نظر إلى المشروع نظرة سودانية صرفة ، بل ذهب إلى حد أن إنشاءه هناك عمل غير انسانى .

والنسبة بين القائلين بالمشروع من كبار رجال الرى المصريين وزملائهم المعارضين كنسبة ٩ إلى ١

وعلى الذين يرون فى هذا المكان المختار خطأ لأى سبب أن يمتدوا بأبحاثهم إلى تصحيح موقفنا فى منطقة أعالى النيل حيث نعمل هناك ، وصرفنا وسنصرف الملايين استزادة للمياه كما وجب أن ينتقلوا بنظرهم إلى شمال الدلتا وقد صرفنا هناك للآن نحو ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه على أساس أن الكمية التى ستكون تحت يدنا من المياه تزيد على أربعة مليارات بأسوان وجبل الأولياء معا . وكل ما فعلناه فى هذا السبيل أجازته الحكومات والبرلمانات السابقة .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — إن فى أوراق وزارة الأشغال العمومية أدلة قاطعة على أن مراقبة الوزارة الفنية للنيل فى السودان قاصرة على رى الجزيرة ومشروعاتها ، فقد نجد مثلا فى التقرير السنوى لوزارة الأشغال العمومية عن سنة ١٩٢٢ — ١٩٢٣ جزء ٢ أن مشروعات الرى بكسلا وطوكر خارجة عن إشراف ومراقبة مصلحة الرى المصرية كلية ، كما أن رى ومشروعات مديرية النيل الأبيض وبربر ودنقله خارجة كذلك عن أية مراقبة مصرية ، وأن جميع التقارير الرسمية التى لدى وزارة الأشغال العمومية تدل على أن هناك مشروعات كبيرة للرى فى مديرية النيل الأبيض ، ومنها التقرير المقدم من المستر ديبوى عن بناء سد جبل الأولياء .

كما أن تقرير لجنة مياه النيل الذى يعتبر جزءا لا ينفصل عن اتفاقية ٧ مايو سنة ١٩٢٩ يشير بأنه عندما تصل كمية المياه إلى ١٦٠ مليون متر مكعب فى اليوم فى مجموع تصرف النيلين الأبيض والأزرق جاز للسودان أن يبدا بسحب المياه .

إن هذا النص وتلك الاتفاقية لا يربطان حكومة السودان فيما يتعلق باستعمال مياه النيل الأبيض للمشروعات التى جاءت فى التقارير الرسمية التى أشرت إليها بالنسبة للجهات الأخرى الخارجة عن رى الجزيرة ولم تدخل إلى الآن تحت مراقبة واشراف الوزارة ، وهذا هو وجه الخطر الذى رأيته وأردت أن أستفهم عنه جليا .

حضرة المندوب — إن اعتراض حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك يتناول نقطتين : فالنقطة الأولى خاصة بالاتفاقية ، وإنى أقول إنها تحرم على السودان احداث منشآت — من أى نوع — تؤثر على حقوق مصر فى النهر دون اتفاق سابق ( وهذا ينصب على جميع فروع النيل الأبيض ).

والنقطة الثانية . وهى الخاصة بالتطبيق فانه توجد حلقة مفقودة لم يسبق الكلام عليها، وذلك أنه فى سنة ١٩٢٩ عند وضع هذه الاتفاقية وصلنا إلى مايسمى فى عرف السياسيين (Note Verbale) أى مذكرة شفوية ، اتفق عليها بين دولة رئيس الحكومة المصرية وفخامة المندوب السامى تدل على أن التعويضات قدرت بمبلغ ٧٥٠٠٠٠ جنيه . وفى الفترة الأخيرة تبودلت وثائق بين حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقى باشا وبين فخامة المندوب السامى نصت على أن التعويض قدر نقدا ونقدا فقط بمبلغ ٧٥٠٠٠٠ جنيه .

ويمكننى أن أقول إن الشبهة التى قامت عند حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك فيما يتعلق بمقترحات المستر ديبوى التى كان يرمى بهما إلى تقليل اعتراضات السودان على المشروع أصبحت الآن كلها ملغاة بعد تبادل هذه الوثائق .

وأظن أن هذا ما يريده حضرة النائب المحترم من سؤاله هل هناك وثائق كتابية أو لا .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — هذا إيضاح فى محله ولكن ألا يمكن أن يقال إن الخطابين المتبادلين قاصران على التعويض المالى فقط ؟ وهل يمكن أن نستنتج أنه لا يجوز للسودان إقامة مشروعات أخرى ؟

حضرة المندوب — أؤكد لحضرة النائب المحترم أن الكتابين قاطعان فى ذلك .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — وماذا يكون الأمر فيما بعد الحوض ؟

حضرة المندوب — لا يمكن أن تقام أعمال إلا باتفاق الطرفين سواء أكان داخل النفوذ المصرى أم خارجه .

الرئيس — هل توافقون على تأجيل استمرار المناقشة إلى الغد ؟

فوافقت اللجنة على ذلك .

ورفعت الجلسة الساعة ٢ والدقيقة ١٥ مساء على أن يكون اجتماع اللجنة المقبل فى الساعة ١١ والدقيقة ٣٠ من صباح الاثنين ١١ أبريل سنة ١٩٣٢ م

| السكرتير الموظف | السكرتير النائب | الرئيس |
| --- | --- | --- |
| محمد كامل | ابراهيم دسوقى أباظه | على المنزلاوى |

# محضر الجلسة الرابعة عشرة

اجتمعت اللجنة فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخمسين من صباح يوم الاثنين ١١ أبريل سنة ١٩٣٢ برياسة حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك . وسكرتيرية حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك السكرتير النائب وعاونه حضرة محمد كامل افندى سكرتير اللجنة الموظف .

وحضر من الأعضاء حضرات النوّاب المحترمين : ابراهيم دسوقى أباظه . ابراهيم زكى . أحمد أبو الفتوح . أحمد رشدى . حسن محمد اسماعيل . محمد حافظ رمضان بك. محمد حسن . محمد زكى صالح بك . محمد فهيم القيعى . محمود عباسى بك . مصطفى صدقى . السعيد حبيب .

واعتذر حضرة النائب المحترم مصطفى عاكف بك .

وتغيب حضرتا النائبين المحترمين : محمد عزيز أباظه . مصطفى محمود الشوربجى .

وقد حضر حضرة صاحب العزة عبد القوى أحمد بك مندوبا عن وزارة الأشغال العمومية .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — تنص الفقرة السابعة من المادة الرابعة من اتفاقية النيل على أن " لايعتبر هذا الاتفاق بأى حال ماسا بمراقبة وضبط النهر، فان ذلك يحتفظ به لمناقشات حرة بين الحكومتين عند المفاوضة فى مسألة السودان ".

إن هذا النص ياحضرات الزملاء هو موضع الشبهة التى قامت بخاطرى عند ما اطلعت على اتفاقية النيل .

إن حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية تكلم عن لجنة مياه النيل وقال إنها حددت فى تقريرها نوع المراقبة الفنية وضرب لذلك أمثالا . معلوم أن تقرير لجنة مياه النيل هو جزء لا ينفصل عن الاتفاقية ، فاذا فرض أن هناك اتفاقا فنيا لمراقبة مياه النيل فما كان يعقل أن تنص الاتفاقية على أن هذه المراقبة وهذا الضبط غير موجودين؛ لأنهما سيكونان موضع مفاوضات جديدة ، والواقع أن الذى يفهم من هذا أن هناك اتفاقا لمراقبة فنية غير محدودة بالمرة ، وغاية الأمر أن ما جاء فى تقرير لجنة مياه النيل إنما هو بعض التحديد لما يتعلق برى الجزيرة من جهة المراقبة الفنية، ولكن لم تحدد فعلا مراقبة وضبط النيل نفسه ، بل جعلت المراقبة الفنية شركة بين المهندس المصرى فى السودان وبين مصلحة الرى السودانية لمراجعة المناسيب والتصرفات فى خزان مكوار ، ولا يؤخذ من هذا، المعنى المقصود من مراقبة وضبط النيل .

حضرة المندوب — أرد على هذا بأن ما ذهب إليه حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك فى محله فيما يتعلق بأن الاتفاقية مكونة حقيقة من جزأين: الأول تقرير اللجنة الفنية ، والثانى اتفاقية دولة محمد محمود باشا — لورد لويد .

وقد اشار حضرة النائب المحترم إلى أن الرقابة كما حددت فى الاتفاقية إنما هى موضوعية تقف عند سنار ، وكيفية قياس وتصرف المياه ، والتعاون بين السودانى والمصرى فى هذا ، ولكنى أقول إن هذه الرقابة بمدلولها الفنى إنما تمتد إلى نهر النيل وفروعه وبحيراته ، وتحول بين السودان وبين أى عمل من شأنه التأثير على مجرى النهر من حيث الحد من الكميات أو تقليلها، أو تقليل المناسيب ، أو تغيير مواعيد ورود المياه من فصل إلى فصل ، ودليلى على أن هذه الرقابة مطلقة تشمل النيل كله وتحدد موقف البلاد الأخرى تماما ، ما جاء بالفقرة الثانية من المادة الرابعة التى تنص على " ألا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال رى أو توليد قوى ولا تتخذ اجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التى ينبع منها سواء فى السودان أم فى البلاد الواقعة تحت الادارة البريطانية يكون من شأنها انقاص مقدار الماء الذى يصل إلى مصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على وجه يلحق أى ضرر بمصالح مصر " .

فهذا النص المطلق وضع خصيصا للنيل أى أن هذا الاتفاق بجزأيه احترم الحقوق المكتسبة لغاية الآن وقيد حركات الأقطار الواقعة على النيل فيما يلى الحدود المصرية بهذا القيد .

أما ما أشار إليه حضرة الأستاذ المحترم من أن سنار يعتبر مشروعا يختص به السودان فقد نص فى الاتفاقية بصفة خاصة على كيفية العمل فيه على اعتباره مشروعا قد تم .

أما ما جاء بالفقرة السابعة من المادة الرابعة من الاتفاقية خاصا بكلمة " Control "فانها بمعناها السياسى ، والسياسى فقط ، هى التى أرجئ للسياسيين الفصل فيها عند تناول مسألة السودان بصفة عامة كما سبق القول .

الرئيس — أوجه نظر حضرات الأعضاء إلى الاكتفاء الآن بالاجابات التى يدلى بها حضرة المندوب ، على أن تكون المناقشة بعد ذلك فيما بيننا ، ولكل منا أن يستفهم ما شاء الاستفهام ، فان اقتنع فبها ، وإلا فله أن يحتفظ برأيه لابدائه حينما يريد .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — هل نصت الاتفاقية على تبيان حقوق مصر فى المستقبل أيضا ؟

حضرة المندوب — إن كل عمل جديد تقوم به مصر يجب أن يتفق عليه مقدما من حيث التعويضات كما أن كل عمل جديد يقوم به غيرنا يجب ألا يقام إلا باتفاق معنا .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — رأى كبار المهندسين من المصريين انه إذا أمكن تعلية خزان أسوان وملؤه على أن يكون ابتداء الملء

على منسوب ٩٠ أمكن فى هذه الحالة الاستغناء عن خزان جبل الأولياء، وممن قالوابهذا الرأى حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية الحالى، وقد جاءت الاشارة به فى ترجمة التقرير الرسمى لمؤتمر القطن الدولى سنة ١٩٢٧ (مطبوعات الحكومة) إذ نص فيه "على أنه قد ظهرت فكرة جديدة هى زيادة تعلية خزان أسوان لإبلاغ الماء المخزون إلى خمسة مليارات متر مكعب أى ضعف ما يخزن به الآن مع الاستغناء عن إقامة خزان جبل الأولياء الخ" كما نص فيه "وسيؤخذ رأى لجنة دولية فى احتمال تعلية خزان أسوان مرة ثانية واحتمال ملئه وقد تأجل موقتا العمل الذى كان مزمعا البدء فيه فى جبل الأولياء ريثما تكوّن هذه اللجنة".

هذا هو رأى وزير الأشغال العمومية الحالى. وقد كونت اللجنة الدولية فعلا وقررت امكان التعلية وامكان الملء معا.

ولقد ضربت مثلا بوزير الأشغال العمومية. وأن كثيرا من المهندسين قالوا بهذا الرأى أيضا.

فهل لدى وزارة الأشغال العمومية معلومات بعد هذا التاريخ يمكن أن يتبين منها من الجهة الفنية ما يوضح هذه المسألة؟ وهل أخذت الوزارة رأى مهندسين فنيين آخرين؟

حضرة المندوب — إن وزير الأشغال العمومية قال بصريح العبارة ما يأتى:

"على أنه لم يتخذ قرار نهائى الآن ريثما تشكل اللجنة الخ ...".

وهنا أشار حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية إلى ما قاله بالأمس وكرر قوله اليوم.

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — هل استحضر حضرة المندوب الوثائق التى تدل على أن حكومة السودان لن تعمل على استخدام مياه النيل الأبيض؟

حضرة المندوب — نعم قدمتها إلا الكتاب الذى أشرت إليه بالأمس.

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — أريد أن أوجه أسئلة لا تنصب فى الحقيقة على تفصيلات العمل من الوجهة الفنية أو السياسية، إنما أعنى ما يجول بخاطر رجل فلاح موكول إليه أن يراقب مالية البلد، فقد سألت مرة سابقة وأعيد السؤال الآن، وهو — فى أية سنة تؤمل الوزارة أن تنتفع بالمياه التى تخزن بخزان جبل الأولياء؟

حضرة المندوب — يبدأ الانتفاع بعد عشر سنوات تقريبا من يوم اعتماد السلطات المصرية العمل، فالمسألة تتوقف على تاريخ البدء فى التنفيذ.

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — الذى يفهم من بيان وزارة الأشغال العمومية أن عملية الخزان بذاتها لا تحتاج إلى أكثر من أربع سنوات لاتمامها، فعلى أى أساس إذن لا يمكن الانتفاع بماء الخزان إلا بعد ست سنوات من إتمام بنائه؟

حضرة المندوب — هذا صحيح وقد سبق لى أن أبنت ذلك عند مناقشة حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك فى هذه النقطة، كما سبق أن أشارت وزارة الأشغال العمومية فى مذكرتها إلى هذه الأسباب صراحة.

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — ألا يرى حضرة المندوب أن هذا سبب أدعى إلى تأخير البدء فى عمل خزان جبل الأولياء بحيث ينتهى بناؤه فى آخر عشر السنوات على أن يتفق مع حكومة السودان نهائيا على بدء البناء فى الوقت المناسب حتى يكون لدى السودان مدة أطول لتوزيع السكان القاطنين بمديرية النيل الأبيض؟

حضرة المندوب — سبق أن قلت إن عشر السنوات هى المدة اللازمة من تاريخ البدء فى العمل مهما كان هذا التاريخ. إن الحكومة قد راعت قاعدة الموازنات التدريجية فى الست السنوات الأولى فى تقدير التعويضات فاذا كان حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك يرى أن فى مقدورنا الخروج على ما اتفقنا عليه خاصا بالتعويضات فانى أخشى أن يعدل الرقم أيضا.

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — بعد أن سمعت ما قيل عن مشروعات شمالى الدلتا والحياض المنعزلة، فهل لى أن أعرف من حضرة المندوب إن كانت المعدات الداخلية اللازمة للانتفاع باستغلال ماء خزان جبل الأولياء قائمة الآن، وإن لم تكن قد انتهت فمتى تتم؟

حضرة المندوب — إن الحياض المنعزلة ستنتهى فى آخر هذا العام والحياض المترتبة على قناطر نجع حمادى والتى هى بحسب تقدير الوزارة فى هذه المرحلة تبلغ ٢٥٠,٠٠٠ فدان انتهت أعمالها الكبرى المائلة فى ترعة الفؤادية حيث تم العمل فيها مع جميع المبانى اللازمة لها. أما ترعة الفاروقية فسينتهى العمل منها فى أغسطس القادم، وكذا نفق الأحايوه.

بقيت ترع التوزيع الفرعية، وهذه لا يبدأ بها إلا بعد الحصول على قراركم الخاص بالتخزين.

وأما فيما يتعلق بالعمل فى شمال الدلتا فقد سبق القول إنه طبقا لبرنامج عشر السنوات قد بدأنا فيه منذ سنوات قريبة والعمل مستمر، ووزع على عشر سنوات طبقا لتقديرات الوزارة بحيث ينتهى كل ذلك حوالى سنة ١٩٤٠

وقد تقرر أن الحياض المنعزلة ستنتفع بمياه خزان أسوان، أما الـ ٢٥٠,٠٠٠ فدان الحياض والـ ٣٠٠,٠٠٠ فدان البور فهى مترتبة على مياه خزان جبل الأولياء، وقد سبقت الاشارة إلى ذلك.

حضرة النائب المحترم محمد فهيم القيعى — هل هناك من خطر داهم على مصر إذا ما أجل البت فى إنشاء خزان جبل الأولياء؟

حضرة المندوب — إنى أعتقد أن مصلحة مصر تقضى بالاسراع حالا.

حضرة النائب المحترم ابراهيم دسوقى أباظه — هل لحضرة المندوب أن يقرأ خطاب السير وليم ويلكوكس لكى نناقشه؟

حضرة المندوب — إنى قدمت لحضراتكم بجلسة الأمس الكتاب وهو باللغة الانكليزية، وإنى اليوم أقدم ترجمته إلى حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — بصفة شخصية — بناء على طلبه، أما الترجمة الرسمية فليست عندى ولكم أن ترجعوه فى المكتب إذا شئتم.

هذا . وأقول لحضراتكم إنكم إذا كنتم بعد ذلك ترون أنني قدمت ما فيه الكفاية فبها ، وإلا فانى رهين أمركم ، وعلى أية حال أشكر لكم صبركم على سماعى وجميل معاونتكم لى على أداء مهمتى .

وهنا غادر حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية اجتماع اللجنة .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — إنى قرأت الكتاب باللغة الانكليزية . وأعتقد أنى أعرفها جيدا . فوجدته صادرا إلى سعادة وزير الأشغال العمومية، ومكونا من جزأين، أحدهما خاص بخزان أسوان، والآخر خاص بخزان جبل الأولياء .

حضرة النائب المحترم ابراهيم زكى — إن جميع البيانات التى قدمها حضرة المندوب كانت مدعمة بالأرقام وهى تستدعى لدراستها مراجعة المحاضر الماضية ، وهذه المحاضر محجوزة عنا منذ أربع أو خمس جلسات ، وإنى أطلب توزيعها لمراجعة هذه الأرقام ومناقشتها ، واحتفظ لنفسى بحق توجيه الأسئلة بعد مراجعة المحاضر .

الرئيس — ستوزع المحاضر على حضراتكم

حضرة النائب المحترم محمد فهيم القيعى — سمعنا محاضرات حضرة المندوب ووجهنا إليه أسئلتنا العديدة ، ومعلوم أن حضرته محبذ للمشروع ، ولكنى أرى اطمئنانا لقلوبنا ، وحفظا للأمانة التى فى أعناقنا ، وبالنسبة لما عليه المشروع من الخطورة ، أن اقترح استدعاء السير وليم ويلكوكس باعتباره معارضا ومعالى اسماعيل سرى باشا باعتباره محبذا ، وذلك للاستنارة برأيهما ولجنة الرأى الأعلى .

وأرجو أن يعرض اقتراحى الذى سبق أن قدمته .

الرئيس — أتلو على حضراتكم الاقتراح الذى سبق أن قدمه حضرة النائب المحترم محمد فهيم القيعى .

" أقترح على اللجنة استدعاء السير وليم ويلكوكس ومعالى اسماعيل سرى باشا لسماع أقوالهما أمام اللجنة للاستنارة والوقوف على المعلومات الفنية الخاصة بمشروع خزان جبل الأولياء " .

حضرة النائب المحترم السعيد حبيب — إنى أعارض فى هذا الاقتراح .

إننا يا حضرات الزملاء المحترمين قد اجتمعنا فى جلسات متعددة ، أدلى فيها حضرة مندوب الوزارة بياناته الفنية وفى هذا ، الكفاية . إذ ليس المقصود إغراق أنفسنا بالمعلومات الفنية ، فان ماذكر إلى الآن من المعلومات هو فوق ما يجب أن نلم به كسلطة تشريعية لأنه بحسب اعتقادى أرى أن نواحى بحثنا لهذا المشروع لا يجب أن تتعدى ثلاثة مبادئ : الأول هل هذا المشروع غير مقبول من الوجهة السياسية أم لا ؟ والثانى هل لدينا المال الكافى للقيام بالمشروع أم لا ؟ والثالث هل الوقت الحاضر يعتبر وقتا مناسبا أم لا ؟

إن هذه المبادئ الثلاثة ، هى التى نستطيع أن ندلى فيها برأى قاطع إذا ماشئنا أن نسير بنزاهة ودقة فى بحث هذا المشروع الخطير . أما من الوجهة الفنية ، فانى أعتبر أن كلا من سعادة وزير الأشغال العمومية باعتباره مصريا ورجلا فنيا ، وحضرة مندوب الوزارة باعتباره مهندسا فنيا مسئولين من الوجهة الوطنية عن كل آرائه الفنية وهذا مايجب أن يكون أساسا لبحثنا . وإنى أعتقد أن هذه المسئولية الخطيرة تبيح لنا أن نتناقش فى حدود طبيعة المسائل الفنية اعتمادا على المعلومات التى أدليا بها إلينا .

أما القول باستدعاء مهندس أجنبى كالسير وليم ويلكوكس أو مهندس آخر غير مسئول أمامنا ، فأقل ما يوصف به أنه تدخل فى تفاصيل المسائل الفنية التى لا يمكن أن يدعى أحدنا القدرة على إدراك مداها ، سواء أكان مع المشروع أم ضده .

وإذا كان من بين حضرات أعضاء اللجنة فنيون كالأستاذ أحمد رشدى والأستاذ مصطفى صدقى، وحضرة مصطفى عاكف بك ، فأعتقد أن هؤلاء أولى من غيرهم بالدخول فى التفاصيل الفنية . وأعتقد من جهة أخرى أن رأيهم أقرب الآراء وأجدرها بالمناقشة فى اللجنة .

وإننا بعد أن نضع المسئولية على عاتق حضرات المهندسين من زملائنا وعلى عاتق سعادة وزير الأشغال العمومية وحضرة المندوب — وهما من المصريين — نستطيع أن نقول باطمئنان أن لا محل لكثرة المناقشات الفنية .

وأرى أن مناقشة المشروع من الوجهة المالية والاقتصادية والسياسية أجدى وأنفع ، ولذلك أطالب رفض الاقتراح .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — كنت أول من أثار نظرية تشكيل اللجنة الخاصة لنظر المشروع ، وفى أثناء كلامى عنها بالمجلس أوضحت أن الأمر قد يحتاج إلى الاستعانة برأى الخبراء الفنيين والمجلس أقر هذا الرأى .

وإنى إلى وقت قريب كنت من محبذى اقتراح حضرة النائب المحترم محمد فهيم القيعى ، بل كنت أزيد عليه أن يستدعى غير السير وليم ويلكوكس من المعارضين لأن المحبذين موجودون بيننا ، ورجال وزارة الأشغال قدموا آراءهم ، ولكنى عند ما خطر ببالى أن هذه الجلسة قد تكون الأخيرة للبت فى هذا الاقتراح تناولت كتاب السير وليم ويلكوكس بالبحث فوجدت فيه اعتبارات مدهشة .

أفهم أن كل معارض له عقيدة حقيقية كأمثال سعادة عثمان محرم باشا وسعادة محمد زغلول باشا ممن يقولون بخطر إنشاء الخزان ، يدللون على نظرياتهم بأرقام من الصعوبة أن نلم بها وبيانات فنية لا يمكننا أن نفصل فيها .

وباطلاعى على كتاب السير وليم ويلكوكس غيرت رأيى فيما يتعلق بهذا الاقتراح إذ وجدت أمام رأيه رأيا لتونهام المسلم بكفاءته الهندسية العالية خصوصا فى مسائل ضبط النيل ، كما اطلعت على آراء بوتشر . فكيف أقارن بين آراء هؤلاء العلماء . أظن أن الأمر يغلق على فلا أعرف أين وجه الصواب .

إنى قرأت كل مذكرات ابراهيم زكى افندى كما قابلت حضرة عبد الحليم الياس نصير افندى فوجدت حتى بين آراء المعارضين تناقضا .

إن كتاب و يلكوكس قد اعطانا سببا جديدا يدعو إلى عدم سماعه إذ أنه أصبح يعارض المشروع لا لمصلحة مصر كما كان يفهم أولا، ولكن خوفا على سكان السودان أى لمسألة انسانية ليس لها أى دخل بالفن .

وإنى أرى أن المشروع من وجهته المالية لايدخل فى اختصاص السير ويلكوكس ولا سعادة عثمان محرم باشا ولا معالى اسماعيل سرى باشا ولكن هذا سيكون محل بحثنا الخاص ، لكى تقرر هل مالية البلاد تسمح أو لاتسمح باعتماد هذه الأموال الكثيرة لسنوات طويلة مستقبلة قد تكون كلها عجفاء . إذن فالنقطة الوحيدة التى كانت راسخة فى ذهنى عدلت عنها بعد دخولى جلسة اليوم إذ من منا — إلا القليل جدا — تابع المناقشة متابعة تامة وكون فى الموضوع عناصر لمناقشة دقيقة ، أظن أن ليس فينا من يستطيع أن يكون حكما بين مختلف الآراء الهندسية التى يبنى معظمها على تقديرات فنية .

إنى أعتقد أن بيانات وزارة الأشغال العمومية صحيحة أو على الأقل أبعد البيانات عن الخطأ ، لأنها موضوعة على أساس المصلحة العامة وعلى اختبارات ومسؤوليات المهندسين ، فالقول باحضار فنيين إنما يكون معناه سماع جدل على أساس لايمكننا أن نحكم فيه .

وأرى أننا باعتبار كوننا نوابا يصح أن نصدق مندوب الوزارة فى بياناته ؛ لأنى لو افترضت الغش فيها ، لضاعت الثقة فيما بين الحكومة والبرلمان . وأظن أنه لايجوز مطلقا أن نعتمد كلام سعادة عثمان محرم باشا مثلا دون كلام الحكومة .

تعلمون حضراتكم أننا كنا نجهل تفصيلات هذا المشروع وكنا نقرأ عنه فى الجرائد فلا نعيره التفاتا ، ولكن بعد أن سمعنا ما أدلت به وزارة الأشغال العمومية تكونت عندنا عناصر المقارنة على فرض صدق البيانات . فقد أخذنا معلومات من سجلات الوزارة عن نظريات فنية مثل الفيضان العالى أو المنخفض وغير ذلك .

وكل مهمتى أن أستنتج ، فاذا كان الاستنتاج مبنيا على اتفاق فى الوقائع كان بها ، وإلا ضربت صفحا عنها .

وإذا فرضنا أن حضر أمامنا سعادة عثمان محرم باشا وسعادة محمد زغلول باشا وكذا معالى اسماعيل سرى باشا — وكلهم أكفاء — أظن أن ليس فى مقدورنا أن نحابى أحدا منهم إذا ما اختلفت آراؤهم فنخرج والحالة هذه بآراء متعارضة متضاربة فى فن لا نعرفه ، ومثلنا فى ذلك ، مثل رجل جاءه طبيبان لكل منهما علاج يختلف عن الآخر مستندا فى ذلك على معلوماته الفنية فلا يستطيع المريض فى هذه الحالة تفضيل أى الطبيبين .

حضرة النائب المحترم ابراهيم دسوقى أباظه — فى هذه الحالة يلجأ إلى رأى لجنة طبية (كونسلتو) .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — حقيقة يؤخذ رأى (كونسلتو) ولكن لا يحضر مناقشاته لا المريض ولا أصحاب الشأن حتى لا يؤثر عليهم اختلاف الآراء .

وكذلك نحن إذا ما سمعنا لمختلف الآراء الفنية يختلط علينا الأمر فلا نعرف وجهة الصواب .

ولقد كان السير وليم و يلكوكس يحبذ المشروع أولا مستندا على أسباب فنية ثم جاء فى كتابه الأخير واعترض على المشروع لأسباب انسانية وليست بفنية ؛ لهذا ولما بينته بعد أن كنت فى أول الأمر إلى النهاية مع هذا الاقتراح فانى الآن ضده وأرى رفضه .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — إنى فى الواقع لا أريد الدخول فى موضوع نظرى، إذ أن النظريات لا محل لها، إنما أريد الرجوع إلى الطريقة العملية ، إلى ما وصلنا إليه و إلى ما يجب أن نعمله .

إنا وصلنا مع حضرة المندوب إلى جملة مناقشات ظهر منها وجود نقط ومسائل يجب أن نستأنس برأى غير رأيه فيها لجملة أسباب : ومن ذلك أن هناك مسألة جوهرية لم تفكر فيها الوزارة، وليس عندها معلومات عنها كما ظهر ذلك من إجابة حضرة المندوب وهى :

هل يمكن الخزن داخل حدود مصر أولا ؟

فهذه مسألة دار الكلام حولها كثيرا، وكل ما قاله حضرة المندوب فيها إنما هو رأى شخصى له ، وأن وزارة الأشغال لم تبحثها ولم يتكلم عنها تقريرها المقدم لنا ، فلا تزال والحالة هذه غامضة أمامنا ويجب استيضاحها إذ أنها من النقط الأساسية التى يستلزم بحثها سماع رأى مختلف الفنيين ، أما القول بأن فى ذلك تشويشا على أفكارنا فهو قول من الجهة الكلامية مقبول، ولكنه من الوجهة العملية لايتفق مع الواقع، إذ تجب مناقشة هذه الآراء وعند الحاجة نرجع إلى وزارة الأشغال العمومية للاستنارة برأيها .

أما النقطة الثانية : وهى أساسية فى الموضوع فهى تلك التصريحات المتكررة لمعظم كبار المهندسين القائلة بأنه إذا استطعنا تعلية خزان أسوان وملأه فليست هناك حاجة لانشاء خزان جبل الأولياء .

وقد قال حضرة المندوب إزاء هذا ، إنه قد جدت آراء غيرت وجهات النظر ، ولذلك أرى ضرورة بحث هذه المسألة مع غيره لكى أرضى ضميرى بمناقشة هذه الآراء .

إن حضرة المندوب يقول إن حاجاتنا لكميات المياه تغيرت منذ سنة ١٩٢٧ إلى الآن، والمعارضون يقولون غير ذلك، فهذه مسألة لا يمكن أن يقال إنها فنية تشوش المناقشة فيها على أفكارنا، إذ أنى لا أستطيع أن أفهم حقيقتها إلا إذا استطلعت رأى الفنيين فيها حتى أخرج بنتيجة راجحة .

والنقطة الثالثة : وهى الخاصة باقتراح حضرة النائب المحترم محمد فهيم القيعى. فأقول إن رجلا كالسير وليم ولكوكس الذى كان له رأى خاص فيما يتعلق بالخزانات ثم عاد وعدل عنه وأصبح فى هذه الأيام الأخيرة وله رأى جديد، يجب أن أستنير بمعلوماته فى مسألة غامضة كهذه . خصوصا أننا قد أرسلنا له ردا على خطابه الذى طلب فيه سماع أقواله أمام اللجنة ، قلنا له إننا سنخطره فى الوقت المناسب . فيجب أن نكون منتجين فى عملنا ، وأن نستدعيه لمناقشته .

أما فيما يتعلق باستدعاء معالى اسماعيل سرى باشا فانى لا أرى محلا لذلك إذ أن معاليه عضو فى مجلس الشيوخ، وربما يرى أن يحتفظ برأيه للادلاء به أمام المجلس .

وأرى إراحة لضمائرنا أن نحدد من الآن من نرى ضرورة سماع أقوالهم . وأنى أوافق على الاقتراح .

حضرة النائب المحترم محمد فهيم القيعى — ياحضرات النواب المحترمين :

سبق أن أخطرنا السيروليم ولكوكس بأن يستعد للحضور أمام اللجنة، وأظن أن من مصلحة اللجنة ألا ترفض استدعاء هذا المهندس العالمى الكبير ، لأن المشروع تشعبت فيه الآراء واختلفت فيه وجهات النظر .

وأرد على حضرة النائب المحترم السعيد حبيب الذى يقول إننا لسنا فى حاجة لاستدعاء أجانب ، إن ما يذهب إليه يختلف والأساليب البرلمانية، إذ أن مأموريتنا قضائية، ويجب أن نسترشد بأقوال الفنيين وعلينا أن نقبلها أو نرفضها .

وإننا بعد استماع المعارضين للمشروع والمحبذين له نستطيع أن نزن، أى الكفتين راجحة ، حيث إننا استمعنا إلى وجهة نظر حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية الذى حبذ المشروع بكل جوارحه ، فيجب إزاء هذا أن نسمع أقوال المعارضين .

حضرة النائب المحترم ابراهيم دسوقى أباظه — قبل الدخول فى الموضوع أرى أن نضع مبدأ ، وهو أن نقرر هل يجوز سماع أقوال رجال من الفنيين أولا نسمع ، فقد قال بعض بسماع السيرولیم ويلكوكس وبعض بسماع معالى اسماعيل سرى باشا و بعض آخر قال بغيرهما .

الرئيس — إن الاقتراح معين وخاص باستدعاء شخصين بالذات .

حضرة النائب المحترم ابراهيم دسوقى أباظة — إنى أعدل الاقتراح إذا سمح حضرة مقدمه . وأرى أن نفصل أولا فى : هل نسمع فنيين من الخارج أو لا نسمع؟ وبعدها نبحث فيمن هم الأشخاص الذين نرى ضرورة مناقشتهم، وهل يحضرون أمام اللجنة أم تتباحث معهم فى الخارج ؟

ولقد كنت شديد الشغف بسماع السير ويليم ولكوكس وذلك لمركزه العالمى كمهندس وخبير بشؤون الرى المصرية بوجه خاص ، وللغط الذى دار حوله لقوله " إنه أكل عيش مصر وملحها " ولكنى لما قرأت كتابه ضعف هذا الشغف عندى ، إذ اتضح أن أهم ما يشغل باله هو مصلحة السودان لا مصلحة مصر، وأنه يعتبر غمر منطقة النيل الأبيض بالماء جريمة، ويعتقد أن هذه المنطقة صالحة لانتاج قطن ينافس أجود أنواع القطن المصرى .

ومع كل هذا فانى لا أرى ضررا من سماعه وسماع غيره .

إنى معجب جدا بالمجهود الذى بذله حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية فى تبسيط الحقائق الفنية، ولى ثقة خاصة به ، ولأنى أعرفه جيدا ولا أعرف مهندسا أكثر منه وطنية، أرى أن الذى يقدر عليه حضرة عبد القوى أحمد بك من تبسيط القواعد الفنية تقدر عليه لجنة فنية من كبار مهندسى الرى ، ولا أقصد بذلك سماع كل واحد وإنما سماع أمثال معالى اسماعيل سرى باشا المعضد للمشروع، والسيرولیم ولكوكس المعارض له ، ومعالى محمد شفيق باشا وهو مستقل الرأى .

فلماذا لا تكون لجنة من هؤلاء الفنيين نهتدى برأيها حتى يسهل علينا ما صعب فهمه ؟

ولقد ضرب لنا حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك مثلا طبيبين اختلفا على علاج مريض فلما قلت له يعرض على ( كونسولتو ) ، خرج حضرته وهو المحامى الماهر اللبق ، عن مسألة تشكيل ( الكونسولتو ) إلى وجوب ابعاد المريض وأهله حتى لا يتأثروا بآراء الأطباء المختلفة، ولكنى أتكلم من ناحية ( الكونسولتو ) نفسه ووجوبه . لأن أهل المريض لا يسمعون آراء ( الكونسولتو ) لأسباب انسانية لا دخل لها فى الطب ، ولذا أرى أن مبدأ عدم استدعاء خبراء من الخارج لا يتفق وحرصنا الشديد على دراسة هذا الموضوع حق دراسته لما يترتب عليه من الخطورة والمسئولية أمام الله والتاريخ .

حضرة النائب المحترم ابراهيم زكى — منذ سنة ١٩١٤ ونحن فى حيرة من أمر تخزين المياه حتى جاءت سنة ١٩٢٠ بمشروع إنشاء خزان جبل الأولياء الذى تضاربت فيه الآراء وتشعبت وجهات النظر، وكان الذى يحبذ المشروع اليوم ينقضه فى الغد .

إن حكومة مصر كانت تلجأ دائما إلى خبراء فنيين من الأجانب، وهذا ما كانت تعمله حتى فى أبسط الأشياء، وهو ما لجأت إليه أيضا عند ما شرعت فى تعلية خزان أسوان فيما اذا كانت تمكن التعلية ، وفيما إذا كان يمكن الاستغناء بها عن خزان جبل الأولياء .

ولأمر يعلمه الله حذف الشطر الأخير الخاص بالمفاضلة بين تعلية خزان أسوان — وهل بتعليته ما يكفل حاجة مصر المائية — وبين إنشاء خزان جبل الأولياء .

بدئ بتعلية خزان أسوان بعد أخذ رأى الفنيين من أن التعلية ممكنة وأن الملء ممكن وأن مصر تأخذ حاجتها من هذا الماء ، وإذا بنا فى سنة ١٩٣٢ نفاجأ بانشاء خزان جبل الأولياء، مع أن حضرة المندوب سبق أن قال فى سنة ١٩٢٠ بعدم وجوب المشروع ...

الرئيس — هذا كلام فى الموضوع، ونحن أمام اقتراح يجب أن نقصر الكلام عليه ، أما المناقشة فلها وقتها فيما بعد .

حضرة النائب المحترم ابراهيم زكى — إن البيانات التى تصدر من شخص واحد تكون موضع شك، خصوصا فى موضوع خطير كهذا ، واللجنة لا يهمها

إلا الوصول إلى الحقيقة مجردة من كل غاية ، وليس لها أن تتأثر بوجهة نظر المحبذين أو المعارضين إلا بما يقتضيه الوصول إلى الحقيقة .

سبق للسير وليم ولكوكس أن قال وكرر القول إنه مع المشروع ولكنه فى سنة ١٩٣٢ قال إن المشروع يضر السودان الذى لم يأكل عيشه وملحه كما أكل عيش المصريين وملحهم، وإن ضرر هذا المشروع واقع على السودانيين، فما الذى يضيرنا أن نشكل لجنة دولية مهمتها النظر فيما إذا كانت مصر تكتفى الآن بخزان أسوان المعلى ، وهل هناك ضرر إذا لم تقم مصر بانشاء خزان جبل الأولياء ؟ على أن يكون قرار اللجنة قاطعا فى ذلك .

وأرى فيما يتعلق باقتراح حضرة النائب المحترم محمد فهيم القيعى أن تؤلف لجنة من بيننا يكون قوامها من الفنيين ليتفاهموا مع السير وليم ولكوكس على البيانات والأرقام التى قدمت للجنة. أما وجهة نظره الانسانية فلا محل لها ولا تعنينا ، ولا مانع من استدعاء مهندس كمعالى شفيق باشا للاستنارة برأيه .

الرئيس — أظن أن المناقشة قد استوفت ولنأخذ الرأى الآن على الاقتراح .

وبأخذ الرأى رفض الاقتراح بأغلبية ١١ صوتا ضد ٣ أصوات .

الرئيس — إذن تقرر رفض الاقتراح وسيحدد ميعاد الجلسة القادمة فيما بعد

ورفعت الجلسة الساعة الثانية والدقيقة الثلاثين م

| السكرتير الموظف | السكرتير النائب | الرئيس |
|---|---|---|
| محمد كامل | وهيب دوس | على المنزلاوى |

# محضر الجلسة الخامسة عشرة

اجتمعت اللجنة فى الساعة الثانية عشرة والدقيقة الخامسة من مساء يوم الخميس ٢١ أبريل سنة ١٩٣٢ برياسة حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك وسكرتيرية حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك السكرتير النائب وعاونه حضرة محمد كامل افندى سكرتير اللجنة الموظف .

وحضر من الأعضاء حضرات النوّاب المحترمين : ابراهيم زكى . أحمد أبو الفتوح . أحمد رشدى . حسن محمد اسماعيل . حافظ رمضان بك . محمد حسن . محمد زكى صالح بك . محمد عزيز أباظه . محمد فهيم القيعى . محمود عباسى بك . مصطفى عاكف بك .

واعتذر حضرتا النائبين المحترمين : ابراهيم دسوق أباظه . مصطفى صدق .

وتغيب حضرتا النائبين المحترمين : مصطفى محمود الشوربجى . السعيد جبيب .

الرئيس — كل ما تم من المحاضر إلى الآن وزع على حضراتكم وطبعا قرأتموها ، فهل يرغب أحد من حضراتكم الاستعلام عن شىء جديد .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — إنا بما نحن عليه من معلومات فنية لا نستطيع بحث هذا المشروع من وجهته الفنية ، ولو قال أحد غير ذلك لكان هذا ادعاء أكثر مما يلزم ، إذ لا جدال فى أن الحكومة قد درسته بما لديها من فنيين دراسة وافية لا يمكننا إزاءها أن نقوم عليها بأية رقابة .

وإذا كنا — بعد ما سمعناه — نريد استعلاما جديدا . فهل يفهم من ذلك أننا نريد أن نصل إلى كل ما يمكن فهمه فنيا أو أننا نريد أن نلم بجميع التفاصيل حتى نفاضل بين رأيين فنيين متعارضين ؟ فان كان المراد زيادة فى الايضاح فيها ، وأما إن كان المراد المفاضلة بين الآراء فليس هذا فى مقدورنا ، وأرى أننا كلجنة اختصت بنظر هذا المشروع قد أدينا واجبنا تماما .

الرئيس — ربما يريد بعض حضرات الأعضاء بيانات أو معلومات عن المشروع من وجهته المالية ، فاذا أردتم ذلك فان حضرة صاحب الدولة وزير المالية وحضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية على استعداد للحضور أمام اللجنة للادلاء بما يطلبه حضرات الأعضاء من المعلومات .

حضرة النائب المحترم محمد فهيم القيعى — أوافق على استدعاء حضرة صاحب الدولة وزير المالية للاستئناس برأيه من الوجهة المالية لمعرفة هل المال الاحتياطى يسمح بتنفيذ هذا المشروع أو لا .

حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل — إن للموضوع ثلاث نواح : فالناحية الفنية منه قد بحثناها على ما أعتقد فى حدود الفهم الذى يجب أن يكون لأعضاء لجنة تبحث مشروعا فنيا . أما الناحيتان المالية والسياسية منه فأرى أن نستأنس فيهما برأى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء باعتباره رئيسا للحكومة و باعتباره وزيرا للمالية ، ونناقشه فى الناحيتين معا وعلى هذا الاعتبار تكون اللجنة قد استوفت الموضوع بحثا من وجهاته الثلاث ولا يبقى أمامها إلا أن يدلى كل من حضرات الأعضاء برأيه فى هذا المشروع .

حضرة النائب المحترم مصطفى عاكف بك — إنى أوافق على هذا الرأى .

الرئيس — ألا ترون حضراتكم استدعاء حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية أيضا ؟

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — أظن أنه سبق لنا أن طلبنا إلى حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية الادلاء ببعض بيانات ، والواقع أنه لم يواف اللجنة بها ، فمثلا طلبنا إليه أولا . استحضار الرسومات والتصميمات التى وضعت لانشاء هذا الخزان فلم يحضرها ، وكان عذره أن ذلك متوقف على اصدار قرار من المجلس ، وربما يستطيع سعادة وزير الأشغال العمومية أن يجيب اللجنة إلى ما طلبته . لأنى لا أفهم أن يقدم مشروع خطير كهذا له اعتمادات فى الميزانية ، ولا توجد له رسومات وتصميمات . فان من يبنى بيتا صغيرا يضع له من التصميمات والرسومات ما تلزم له .

( ثانيا ) طلبنا أن يقدم إلى اللجنة من الوثائق ما ينفى بها الوثائق الموجودة الآن والتى تدل على أن مشروع خزان جبل الأولياء ستترتب عليه مطالب مائية تتعلق بالرى وخلافه فى مديرية النيل الأبيض ، فأشار حضرة المندوب إلى الخطابين المتبادلين بين حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وبين فخامة المندوب السامى ، وأرى أن هذين الخطابين إنما يختصان بالتعويضات المالية فهما والحالة هذه لا يكفيان للاجابة عما طلبنا ايضاحه .

وربما كان لدى حضرة المندوب من التعليمات ما يمنعه من الافاضة بأكثر من هذا ، وبما أن هذه المسألة تتعلق بما نعمله من الاحتياط للأجيال المستقبلة ، فيجب أن نستطلع رأى الوزير فيها ، وقد تكون لديه من الحرية ما يستطيع معها الادلاء بما نطلب .

( ثالثا ) إنا نستطيع أن نعرف من سعادة وزير الأشغال العمومية — وهو فنى وسياسى — مسألة اتفاقية مياه النيل التى تقيدنا فى نصوصها خصوصا ما جاء بها من مواد متعلقة بمراقبة المياه وضبط النهر ، فاذا ما أنشأنا الخزان فربما لا نتمكن من المراقبة والضبط .

وقد وجهت فيما سبق ضمن أسئلتى سؤالا لحضرة مندوب الوزارة خاصا بحجز مياه الخزان فى منطقة النيل الأبيض فى أول شهر فبراير وإلى أى مدى يستطاع حجزها ، فقال حضرته إن مياه النيل الأبيض يمكن منعها عن مصر لمدة شهرين فى حين أن غيره قال بامكان منع المياه عن مصر لمدة ستة أشهر وسواء أكانت مدة المنع لشهرين أم أكثر فيحسن أن نعرف رأى سعادة الوزير فى ذلك ، كما يحسن أن نعرف رأيه فى مسألة ضبط النهر ومراقبته إذ لا يوجد اتفاق صريح عليها .

(رابعا) نريد أن نعرف أيضا فى أية جهة تصرف المياه التى تروى أراضى منطقة النيل الأبيض .

الرئيس — إذن هل توافقون على حضور حضرة صاحب الدولة وزير المالية وحضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية ؟

"توافقت اللجنة على ذلك" .

حضرة النائب المحترم أحمد رشدى — لقد درسنا الموضوع وعلمنا وجهة نظر الحكومة من الناحية الفنية ، و بالنسبة لما لهذا المشروع من الخطورة، بما له من التأثير على الأجيال المقبلة،وهو أمانة فى عنقنا ،و بما أن المعارضة ضد المشروع أكثرت من الكلام فيه من الوجهة الفنية أرى اتماما لاداء مهمتنا بكل دقة وذمة أن تؤلف لجنة فرعية من بيننا تتكون من ثلاثة وأربعة أعضاء ، يخول لها حق الاتصال بمن تريد من المعارضين ، على أن يسمح لها بتحرير محاضر لجلساتها تثبت فيها رأى المعارضة ، ثم تقدم تقريرا إلى اللجنة العامة بما تراه من أوجه المعارضة وردها عليها .

حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل — أرى أن الاقتراح الذى قدمه حضرة النائب المحترم أحمد رشدى غير ممكن التنفيذ عمليا ، إذ أنه لا ينحصر فى الاتصال بالرجال الفنيين فقط، و إنما يؤدى إلى الاتصال برجال المعارضة، وقد عرفت آراؤهم بالفعل فى كتبهم المطبوعة وعلى صفحات الصحف .

والأخذ بهذا الاقتراح فيه ضياع للوقت ، إذ ينتج عنه أن تنتظر اللجنة بدون عمل حتى تقدم لها تلك الآراء التى أصبحت معروفة للجميع .

ولو كان اقتراح حضرة النائب المحترم يرمى إلى الاتصال بفنيين مثله ، أما أنه يرمى إلى الاتصال بالمعارضين بوجه عام . فهذا طلب غير مجد من الوجهة العملية ، وأرى عدم قبوله .

حضرة النائب المحترم محمد فهيم القيعى — إنى أنضم إلى حضرة النائب المحترم أحمد رشدى فى اقتراحه ، إذ أرى فيه الفائدة التى كنت أرجوها من الاقتراح الذى سبق أن قدمته .

إن المشروع لأمانة فى عنقنا ، وأرى أن من المصلحة تشكيل لجنة فرعية للاتصال بالمعارضة فى الخارج والوقوف على رأيها .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — إذا كان القصد من تقديم هذا الاقتراح مصلحة حقيقية نرجوها ، فهذا مالا أقره .

يرى حضرة النائب المحترم أحمد رشدى أن يطلع على آراء المعارضين ، ويقول حضرة النائب المحترم محمد فهيم القيعى إنه ليس هناك ضرر من سماع كلامهم ، وإنى أرى من المصلحة ألا نسمع تلك الآراء لأنه كما قلت فى جلسة ماضية إذا فحص طبيبان — فى كفاءتهما كسعادة على ابراهيم باشا — مريضا ، وقال أحدهما باجراء عملية فى الكلى والآخر باجرائها من الخارج ، فاذا ماجاء طبيب ثالث دونهما فى الكفاءة ، وانضم لأحدهما فى رأيه ضاعت الكفاءة على الجميع .

فنحن الآن أمام وضع كهذا ، فمن أصحاب الرأى من سمعت قوله ، وهو وزير سابق،اشتغل بهذا الموضوع طويلا "إن من يؤخر تنفيذ هذا المشروع يوما يجنى على مصر" وهذا الوزير هو حضرة صاحب المعالى محمد شفيق باشا الذى شرح لى الموضوع شرحا وافيا ، وأمدنى فيه بمعلوماته القيمة التى جعلتنى أفهمه جيدا .

والقول بتشكيل لجنة تسمع الآراء المعارضة يحتم أن يكون لديها من المادة ما يسمح لها بترجيح رأى على آخر. فانى مثلا أسمع رأيا من معالى اسماعيل سرى باشا وأسمع رأيا آخر من السير وليم ولكوكس يعارضه ،فلكى أفاضل بين الرأيين يجب أن أكون على قدر من العلم يمكننى من الحكم على الرأيين .

وفى الواقع إن آراء معالى اسماعيل سرى باشا وسعادة عثمان محرم باشا وغيرهما كانت مطروحة أمام الخبراء الفنيين ممن يمثلون وزارة الأشغال العمومية ومنهم حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية الحالى الذى قررت اللجنة سماعه والاستئناس برأيه .

وعلى الرغم من هذا أرى من الصواب أن ننظر إلى هذا الاقتراح من وجهة أخرى لأهمية الموضوع ،فنحن — الذين سمعنا ودرسنا — فى حيرة من أمر هؤلاء المعارضين، أفلا يجوز أن يكون من بينهم — وهم من أبناء مصر — من هو حسن النية ، فاذا ما ناقشناه واقتنع برأينا انضم إلينا ونكون والحالة هذه قد كسبنا أحد كبار المعارضين .

و إذا كان القصد من تشكيل لجنة فرعية هو الذهاب إلى أبعد مدى فى البحث والتمحيص فلا أرى مانعا من ذلك، أما إذا كان القصد الحصول على معلومات توضع فى كفة الميزان مقابل معلومات وزارة الأشغال العمومية لترجيح احداهما فلا أوافق على تشكيل هذه اللجنة .

حضرة النائب المحترم محمود عباسى بك — أرى أننا إذا لم نقتنع بعد سماع رأى الحكومة فعلينا أن ننظر فيما يجب اتباعه .

حضرة النائب المحترم مصطفى عاكف بك — إن المجلس شكل هذه اللجنة الخاصة لبحث هذا المشروع . وعلى ما أظن أن أغلب أعضائها قد اتصل بكبار المهندسين من وزراء وغيرهم ، وكل منا يعرف أن للعارضين نيات خاصة من جهة هذا المشروع ، ومعلوم لنا أيضا أن جميعهم يقرون بأن كل سد يقام على النيل نافع لمصر. وأرى أن تكوين لجنة فرعية لا لزوم له ، وقد أرسلت الحكومة مندوبها فشرح الموضوع شرحا وافيا وناقشه حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك فى كل ما غمض أمره ، ويحسن أن نكتفى بما قررته اللجنة اليوم من سماع حضرة صاحب الدولة وزير المالية وحضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية .

الرئيس — إنى كعضو فى اللجنة أعارض أشد المعارضة فى الاقتراح الذى قدمه حضرة النائب المحترم أحمد رشدى ، وأرى أن فى قبوله تشككا صريحا فى المعلومات التى أدلت بها الوزارة ، ولأنى أعتقد أن البيانات التى قدمها حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية إنما هى نتيجة لأبحاث علمية ولآراء علماء من أكبر علماء العالم فى المسائل المائية والبنائية . وأن هذه المعلومات التى وصلت إليها الوزارة بعد ما أجرته من الأبحاث الدقيقة التى ذكرتها هى أوفى معلومات يمكن للجنة أن ترتكز عليها ، وإنى لا أخفى عنكم

يا حضرات الزملاء حقيقة أكدتها الأيام ، من أن المعارضة ماعارضت فى هذا المشروع إلا لأسباب سياسية ، وأن هذه المعارضة الخارجة عن المجلس هى المعارضة التى قبحت فى كل زمن أى مشروع تقوم به الحكومة حتى دستور سنة ١٩٢٣ ، فانها قد وصفته بأنه دستور من عمل الأشقياء المجرمين ، وأصبح بعد ذلك دستورا على أحدث المبادئ العصرية ، وهى الآن تبكيه وتسميه دستور الأمة ؛ فالمعارضة التى هذا شأنها يجب أن تؤخذ أقوالها بالحذر المتناهى ولذلك أرى رفض الاقتراح .

حضرة النائب المحترم محمد عزيز أباظه — أرى تأجيل الفصل فى هذا الاقتراح إلى ما بعد الانتهاء من مناقشة حضرتى صاحب الدولة وزير المالية وصاحب السعادة وزير الأشغال العمومية .

الرئيس — يؤخذ الرأى الآن على نظر الاقتراح المقدم من حضرة النائب المحترم أحمد رشدى أو تأجيله .

وبأخذ الرأى تقرر نظره بأغلبية سبعة أصوات ضد خمسة أصوات .

الرئيس — نأخذ الرأى الآن على قبول هذا الاقتراح أو رفضه .

وعند أخذ الرأى امتنع كل من حضرات النواب المحترمين محمد عزيز أباظه . محمد حسن . وهيب دوس بك . محمد زكى صالح بك عن إبداء رأيه.

الرئيس — أرجو أن يبين حضرات الأعضاء المحترمين أسباب امتناعهم عن ابداء رأيهم .

حضرة النائب المحترم محمد حسن — إن سبب امتناعى هو أنه لا يمكننى إبداء رأى قاطع إلا بعد أن نستوضح الحكومة فيما أبهم علينا من المسائل ، وعندئذ يظهر بوضوح إذا ما كنا فى حاجة إلى الأخذ بهذا الاقتراح أو رفضه.

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — إن هذا البيان يعبر عن رأى الممتنعين جميعا .

الرئيس — أسفرت نتيجة أخذ الرأى عن رفض الاقتراح بأغلبية ٦ أصوات ضد صوتين ، وامتنع أربعة من حضرات الأعضاء عن إبداء الرأى .

وهل توافقون حضراتكم على أن تكون الجلسة المقبلة الساعة الرابعة من مساء يوم الأحد ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٢

( فوافقت اللجنة على ذلك ) .

ورفعت الجلسة الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة عشرة مساء على أن يكون اجتماع اللجنة المقبل فى الساعة الرابعة من مساء يوم الأحد ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٢

| الرئيس | السكرتير النائب | السكرتير الموظف |
|---|---|---|
| على المنزلاوى | وهيب دوس | محمد كامل |

# محضر الجلسة السادسة عشرة

اجتمعت اللجنة الساعة الرابعة من مساء يوم الأحد ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٢ برياسة حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك وسكرتيرية حضرة النائب المحترم محمد عزيز أباظه السكرتير النائب ، وعاونه حضرة محمد كامل افندى سكرتير اللجنة الموظف .

وحضر من الأعضاء حضرات النوّاب المحترمين : ابراهيم زكى . أحمد أبو الفتوح . أحمد رشدى . حسن محمد اسماعيل . محمد حسن . محمد زكى صالح بك ، محمد فهيم القيعى . محمود عباسى بك . مصطفى صدق . السعيد حبيب .

واعتذر حضرتا النائبين المحترمين وهيب دوس بك وابراهيم دسوقى أباظه.

وتغيب حضرات النوّاب المحترمين : محمد حافظ رمضان بك . مصطفى محمود الشوربجى ، مصطفى عاكف بك .

وقد حضر اجتماع اللجنة حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ، وحضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية .

نظرا لاعتذار حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك عن حضور الجلسة انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم محمد عزيز أباظه سكرتيرا مؤقتا لها .

الرئيس — قرر المجلس بجلسة ١٢ أبريل سنة ١٩٣٢ إحالة العريضة رقم ١٤٩ على اللجنة، وهى المقدمة من حضرة ابراهيم زكى افندى المهندس .

فهل توافقون على تلاوتها الآن ؟

وافقت اللجنة على ذلك .

وتلا سكرتير اللجنة الموظف العريضة ونصها :

مصر فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٢

الموضوع : اقتراح بمشروع يعطى مصر أكثر مما يراد خزنه بجبل الأولياء .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

أتشرف بتقديم الاقتراح الآتى لتحصل مصر على مليارين من الأمتار المكعبة فوق إيراد النيل الطبيعى مدة الصيف مضافا إليه ٤٥٨٥ مليون متر مكعب ، التى تحصل عليها من خزان أسوان بعد تعليته الجارية ليخزن حتى منسوب ( ١٢٠ ) .

١ — الوزارة تقترح إنشاء سد وخزان بجبل الأولياء ليعطى مصر ٢٢٠٠ مليون متر مكعب، وهذا السد يكلف الخزانة — أولا : ٤٥٠٠٠٠ جنيه نفقة لانشائه وتعويضا للسودان — ثانيا : ٣٥٠٠٠٠ جنيه نفقة تعلية قناطر الدلتا وأسيوط و إسنا ، لأن خزان جبل الأولياء يؤثر على مياه مصر فى مثل سنة ١٩١٣ فيخفضها نحو ٠,٥٢ مترا عدا ما يحدثه خزان مكوار مما جعل انحطاط المناسيب يتراوح بين ٠,٨٠ و ٠,٨٠ من المتر فى مثل السنة المذكورة، فتلافيا لتلك الاضرار يجب تعلية القناطر المذكورة (تقرير سرى رقم ١٦٩ — ١ — ٤ تاريخ ١٩ — ٦ — ٢٦ ومذكرة وزارة الأشغال لمجلس الوزراء بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٣٢ ) .

٢ — ولما كان لمشروع سد وخزان جبل الأولياء عيوب جلية : فموقع هذا العمل مع احتمال استخدامه للاضرار بمصر قد أثار ثائرة الشعور السياسى. ثم ارتفاع نسبة ما يضيع من الماء فى الخزان قد عرض المشروع لمطاعن شديدة من الوجهة الهندسية ( أقوال ديبوى بالنص بتقريره المقدم للحكومة والمطبوع سنة ٢٥ صفحة ٢٧ ) .

ولما كان مشروع هذا الخزان ومانعات بعض أضراره عن مصر يكلف الخزانة ٨٠٠٠٠٠ جنيه مع أنه يقتل مصر سياسيا واقتصاديا ، فى نظر الكثيرين من رجال الفن ، فها نحن نتقدم لدولتكم باقتراح يعطى مصر قدر ما تريد الانتفاع به من خزان جبل الأولياء بنفقة لا تذكر .

٣ — طلبت وزارة الأشغال من اللجنة الدولية التى انتدبت سنة ١٩٢٨ اعطاء رأيها فى امكان تعلية خزان أسوان ليخزن لمنسوب ( ١٢٠ مترا ) من عدمها. وقد أشارت اللجنة بامكان التعلية ليخزن الخزان لمنسوب ( ١٢٢ مترا ) أى بأعلى مترين عن المنسوب الذى قررت الحكومة العمل بمقتضاه الآن .

وقد قبلت الحكومة ما اقترحته اللجنة ، وجار تعلية الخزان الآن على أساس جعل منسوب ظهره ( ١٢٣,٥ متر ) وفى هذه الحالة يمكن التخزين لمنسوب ( ١٢٣ مترا ) عند الضرورة كما حدث بأسوان فى سنة ١٩٢٧

وقررت الوزارة أن سعة الخزان بأسوان ستكون ٤٥٨٥ مليون متر مكعب إذا تم التخزين لمنسوب (١٢٠ مترا) الذى قررت الحكومة العمل عليه الآن. وجملة ما تحصل مصر عليه من خزان أسوان المعلى لمنسوب (١٢٠ مترا) مع خزان جبل الأولياء المقترح، لن يتجاوز ٦٧٨٥ مليون متر مكعب (مذكرة وزارة الأشغال المقدمة لمجلس الوزراء بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٣٢ ) وهذه الكمية يمكننا الحصول عليها من خزان أسوان عند ما يتم بناؤه إذا ما حجزنا عليه لمنسوب ( ١٢٢,٥ متر ) أو ( ١٢٣ ) فى النهاية ( تقديرات صاحب مشروع خزان أسوان السير وليم ويلكوكس بكتابه الرى المصرى طبعة ثالثة صفحة ٧٤٠) وهذا لا يكلف الخزانة أكثر من دفع التعويض لمن يزعجون من الأهالى بسبب التعلية من منسوب (١٢٠) إلى (١٢٣)

٤ — بقيت نقطة البحث المهمة وهى : هل فى ماء النيل ما يكفى لملء الخزان لمنسوب (١٢٣) أم لا ؟

وتجدون دولتكم الجواب على هذا بالايجاب بمذكرة وزارة الأشغال المقدمة لمجلس الوزراء بتاريخ ٧ يناير سنة ١٩٢٩

وزيادة على هذا الدليل الرسمى سأقدم لدولتكم قريبا بيانا فنيا رقميا من سجلات الوزارة يؤيد إمكان التخزين بأسوان لأكثر من سبعة مليارات حتى فى أسوأ السنين إيرادا فى تاريخ الرصد ( سنة ٩١٣ — ١٤ ) .

يا صاحب الدولة :

إن الموضوع له خطورته ، كما لا يخفى على دولتكم ، والصراحة أولى فى مثل هذه الظروف مهما كانت نتيجتها مؤلمة لنفوسنا . إننى ألفت نظر دولتكم إلى أن وزارة الأشغال لن تتورع عن تقديم بيانات تخالف الواقع (كما حدث) إذا ما رأت فى عملها ما يؤيد وجهة نظرها . وبالأخص إذا أضفنا لذلك أن الرجل الفنى الذى يمون الوزارة بتلك البيانات أشاعت الجرائد خبر ترشيحه لوظيفة مهندس مقيم لخزان المقترح إنشاؤه . فاذا ما قدمت الوزارة بيانا يخالف ما أوضحناه هنا فيكون من الأنصاف أن أعلن به ، لنبين ما فيه من خطأ — إن وجد — وذلك مراعاة للصالح العام الذى ننشده جميعا .

٥ — وهناك يا صاحب الدولة اجراء آخر لو اتخذ لأدى لزيادة مليار آخر أو أكثر ، فى الايراد الصيفى ، وذلك الاجراء هو السير بجدو همة فى تعديل فتحات الرى والصرف وإنشاء الجنابيات ، تلك الأعمال التى تجريها الوزارة الآن ببطء لامبرر له .

٦ — وسنتقدم لدولتكم — قريبا — اقتراحا بمشروع آخر لا يكلف الخزانة أكثر من مليونين من الجنيهات ، ولن يؤثر على مياه مصر ولا على حالتها الاقتصادية أو السياسية ويعطى مصر أكثر من مليارين آخرين .

## الخلاصة

٧ — مصر يمكنها أن تحصل على أكثر مما تريده من خزان جبل الأولياء بالتخزين بأسوان لغاية منسوب (١٢٢) عادة أو لمنسوب (١٢٣) عند الضرورة مع تعديل فتحات الرى والصرف وإنشاء الجنابيات ، وبذا تستغنى عن إنشاء خزان جبل الأولياء القاتل لها سياسيا واقتصاديا .

وبكل إخلاص أرجو يا صاحب الدولة أن تتنازل إلى قبول أوفر الاحترامات .

ابراهيم زكى المهندس

حضرة صاحب المعالى رئيس مجلس النواب

أتشرف بأن أرسل لمعاليكم مع هذا صورة من الاقتراح الذى رفعناه لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء لتحصل مصر بواسطته على الماء الذى تريده من وراء إنشاء خزان جبل الأولياء الذى يضع حياة مصر السياسية والاقتصادية بيد القابض على أمر السودان ، وأرجو أن يطلع حضرات أعضاء المجلس الموقر على بيانى هذا .

وتنازلوا ياصاحب المعالى إلى قبول وافر احترامى .

ابراهيم زكى المهندس

الرئيس — إن هذه العريضة تناول فيها مقدمها وزارة الأشغال العمومية بشىء من التعريض والطعن ، فهلا ترون بالنسبة لذلك أن تستبعد ويصرف عنها النظر ؟

حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل — سبق أن قررنا فيما يرد إلينا من كتب تتعرض لشخصيات أن تستبعد ، وبما أن هذه العريضة من هذا النوع فأرى استبعادها .

حضرة النائب المحترم السعيد حبيب — يحسن أن تقرر اللجنة ثقتها بما قدمته الوزارة من بيانات ، وأطلب استبعادها .

حضرة النائب المحترم أحمد رشدى — إن لهذه العريضة شطرين ، الأول : ينسب الشك لبيانات وزارة الأشغال العمومية وهذا ما يصح استبعاده ، والثانى : ما يتعلق بالوجهة الفنية ، وللجنة الحق فى أن تبحثه أو تقرر عدم نظره ، وأعتقد أن حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك سبق أن أدلى أمام اللجنة ببيانات كالواردة بالعريضة ، وأجيب عنها من حضرة مندوب الوزارة .

الرئيس — هل توافقون على استبعاد هذه العريضة ؟

موافقة عامة .

الرئيس — إذن تستبعد العريضة ويبلغ المجلس ذلك .

حضرة النائب المحترم محمد زكى صالح بك — أهم نقطة أريد أن أستوضح فيها حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية : هى مسألة التصريح الذى أدلى به أمام لجنة القطن الدولية ، خاصا بخزان جبل الأولياء وتعلية خزان أسوان .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — إن فكرة تعلية خزان أسوان التى وردت فى المذكرة بمعرفة حضرة عبد القوى أحمد بك إنما كانت فكرة قديمة ترجع إلى يوم إنشاء الخزان ، أما فكرة التعلية للمرة الثانية فانها استجدت بعد أن ذهب معالى شفيق باشا الى السودان وزار مكوار ، وجبل الأولياء ، وطلب من الوزارة دراسة تعلية خزان أسوان ، وبعد ذلك سقطت الوزارة التى كان معاليه عضوا فيها وأهمل المشروع ، إلى أن جاء عهد حضرة صاحب السعادة عثمان محرم باشا فرأى الاستمرار فى فكرة تعلية الخزان ، نظرا لما قام من صعوبات داخلية وخارجية ضد مشروع خزان جبل الأولياء . وبالنسبة لما كان يتطلبه الجو السياسى السائد فى ذلك الوقت أوقف المشروع وعند ذلك فكرت فى تعلية خزان أسوان — وكنت إذ ذاك وكيلا لوزارة الأشغال العمومية — وصرحت بأن التعلية لاتمنع من الجمع بين المشروعين معا ، إذ أن البلاد ليست بحاجة لخزان أسوان المعلى فقط ، بل فى حاجة لكل ما يمكن تخزينه من المياه فى منطقة السدود مثلا وجبل الأولياء وغير ذلك ، وألاحظ لحضراتكم أننا كلما أسرعنا فى التخزين كسبنا للمستقبل من الماء المباح ، وكلما وضعنا يدنا على هذا الحق زاد انتفاعنا .

لقد استمررنا فى دراسة التعلية وبناء خزان جبل الأولياء — الذى أخذ منا شوطا طويلا — وفعلا بدأنا بالتعلية ، ثم استقالت الوزارة التى كان سعادة عثمان محرم باشا عضوا فيها ووليت الوزارة بعده ، وكانت التعلية مثار جدل بين كبار المهندسين ، فبعضهم قال إنه لا يمكن ملء خزان أسوان ، لسبب تأثير الطمى عليه ، وبعضهم قال بامكان ملئه . وبعضهم قال إنه يملأ فى كل سنة يستطاع فيها الملء ، حتى ينتفع القطر بمليار من مياهه بدلا من مليارين وهذا المليار يمكن حجزه لزراعة الأرز والمناوبات الصيفية وطفى الشراقى ، وسواء أملىء الخزان أم لم يملأ فانه يمكن الانتفاع به ، أما مسألة الطمى ومقدار تأثيره على الخزان فتظهر بعد التجربة الفعلية . وعند الشروع فى تعلية خزان أسوان قامت بعض العقبات ضد إنشاء خزان جبل الأولياء ، فرأت الوزارة أن تكسب

تعلية خزان أسوان أولا . على أن تستبق إنشاء خزان جبل الأولياء حتى تعالج ما قام ضده من عقبات ،وذلك فى الفترة التى ستقوم فيها بتعلية خزان أسوان على أن فى الوقت متسعا لذلك ، وكان أمل الوزارة أن يتم إنشاء خزان جبل الأولياء قبل سنة ١٩٣٦ ، وذلك لأن اللجنة التى شكلت لتوزيع المياه فى الجزيرة رأت أن يكون التوزيع مؤقتا لمدة عشر سنوات ، حتى تنظر فيه لجنة أخرى لتفصل فيما يأخذه كل قطر من المياه ، وكيفية توزيعها من جديد . وفى ذلك الوقت احتفظنا بحقنا فى إنشاء جبل الأولياء .

ولما جاء دور تعلية خزان أسوان قامت عقبة . وهى أن حقنا فى إنشاء جبل الأولياء قد سقط نظير ما كسبناه من تعلية خزان أسوان ، ويجب أن يكون موضع اتفاق ، فعارضت الوزارة فى ذلك قائلة إن خزان أسوان لم يذكر أمام اللجنة ، ولا يجوز أن يكون موضع خلاف لأنه لم يدخل فى الاتفاقية ، وحقنا ثابت فيه ، وذلك مما حدا بنا إلى الاسراع فى العمل على إنشاء خزان جبل الأولياء .

وأما ما أثير من خلاف بينى وبين حضرة صاحب السعادة عثمان محرم باشا فلأنه كان ممن يرى الاكتفاء بتعلية خزان أسوان ، وكنت ممن يرى التعلية وإنشاء خزان جبل الأولياء معا . ولما استقالت الوزارة فى ذلك الحين سرت فى تنفيذ مشروع التعلية ، فجاء سعادته يشكرنى على اتمام مشروع كان قد بدأه فقلت له إنى لا أستحق شكرا ، إذ أننى ما عملت إلا لمصلحة البلاد . وأرجو أن تدعونى أن أوفق إلى تنفيذ مشروع خزان جبل الأولياء ، فعارض فى إنشاء خزان جبل الأولياء لما قام بشأنه من خلاف فنى وسياسى ، فأوضحت له أن ما قام من خلاف سياسى بشأن إدارة مياه النيل فى عشر السنوات الأخيرة قد أزيل بوضع اتفاقية مياه النيل التى بينت إدارة النهر من منبعه الى مصبه .

أما ما يتعلق بالخلاف الفنى الخاص بالضائع من مياه النيل بالتبخر والتشرب ، فيقول سعادته : إنه يبلغ ٤٠٪ فى حين أنى أقول ٢٠٪ ، ولكنى سلمت له جدلا بأن الضائع هو ٦٠٪ فمن المعلوم أن خزان أسوان يفشل ملؤه مرة فى كل عشر سنوات إذا كان على منسوب ١٢٠ ، فاذا كان على منسوب ١٢٢ فشل ملؤه كل خمس أو ست سنوات ، ولذلك تمكن تكملة ملء خزان أسوان مما يخزن بخزان جبل الأولياء فى مثل تلك السنين ، وفى ذلك ما يعوض علينا ما ضاع من تبخر وتشرب .

فاقتنع سعادته بأن فى جبل الأولياء ما يعوض على خزان أسوان ما يفقده فى سنى عدم إمكان ملئه .

وهذا ما استقر عليه رأيه الذى خالفه فيما بعد بكل أسف على صفحات الجرائد ، وكان سعادته هو المعارض الوحيد إذ أن رأى صاحبى المعالى محمد شفيق باشا واسماعيل سرى باشا كان معروفا عندى فيما يختص بانشاء خزان جبل الأولياء .

ولما أيقنت بموافقة سعادة عثمان محرم باشا رأيت من الواجب على أن أتقدم بالمشروع ، متمنيا اليوم الذى تضع فيه البلاد الحجر الأساسى لهذا البناء العظيم .

أما معارضة السير وليم ولكوكس فانها لا تنصب على الناحية الفنية وإنما تنصب على الوجهة الانسانية ، وقد راعى فى ذلك مصلحة السودان لا مصلحة مصر .

حضرة النائب المحترم ابراهيم زكى — جاء فى تقرير لجنة مياه النيل الذى هو جزء لا يتجزأ من اتفاقية مياه النيل بعض نقط ، اعترض عليها سعادة عثمان محرم باشا فى كتابه لرياسة مجلس الوزراء . الفقرة التى جاءت تحت عنوان النقطة الثانية وهى :

" اعتبرت لجنة النيل أن تاريخ ابطال المناوبات الصيفية من كل سنة هو دلالة على وفرة المياه . لذلك رأت إباحة السحب للجزيرة ولرفع منسوب سنار ابتداء من التاريخ المقابل لزيادة المياه عن حاجة مصر ، وقاست هذه الحاجة بالماء اللازم لاحتياجات مصر حالا مضافا إليها نصف مليون فدان ينتظر اصلاحها وضمها للمساحة الصيفية بعد زيادة الايراد الصيفى ( بتعلية أسوان أو إنشاء جبل الأولياء وعند اللجنة المذكورة أن تاريخ الاباحة للجزيرة بالسحب من النيل الأزرق يقع إذا ما وصل مجموع تصرف النيل الأزرق عند سنار وتصرف النيل الأبيض عند ملاكال ١٦٠ مليونا من الأمتار المكعبة (مائة وستين) يوميا فى كل من الخمسة الأيام عن تاريخ سنار ، واشترطت ألا يقع ذلك قبل ١٦ يوليه ولا بعد ٢٨ يوليه من كل سنة (خلاصة تقرير لجنة النيل نبذة ب من الفقرة ٨٨ ) ".

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — لما عارض الانجليز فى تعلية خزان أسوان ، لم يكن ذلك لغرض سياسى ، إنما كان خوفا على بناء الخزان نفسه ، إذ خشوا أن نقوم بالتعلية دون بحث ودراسة تامة ، وذلك خوفا على سمعتهم الهندسية فوضعوا العراقيل فى سبيل هذه التعلية .

ولما صرح سعادة عثمان محرم باشا بأنه يريد احضار لجنة دولية تكون مهمتها المفاضلة بين اجراء تعلية خزان أسوان وبين إنشاء خزان جبل الأولياء أمام مجلس النواب فى ذلك الحين . وافقه على ذلك مظهرا اغتباطه .

ولكنى رأيت أن أخرج من هذا القيد — وهو المفاضلة بين المشروعين — بجعلت من كل منهما مشروعا قائما بذاته ، وبذلك اقتصر عمل اللجنة على البحث فى تعلية خزان أسوان من الوجهة البنائية فقط .

وإنى أستطيع أن أقول لحضراتكم : إنه بتعلية خزان أسوان يمكن زراعة ٥٠٠,٠٠٠ فدان لا ٢٠٠,٠٠٠ فدان ، ولكن الحالة القديمة تبقى كما هى ، فما يزرع نيليا يبقى نيليا ، وما يروى صيفيا يبقى صيفيا فتعود إلى أسوأ ، وهذه نظرية لا تؤمن عاقبتها ، ويجب أولا تحسين الحالة الراهنة ثم نبحث عن مياه جديدة .

حضرة النائب المحترم ابراهيم زكى — جاء أيضا بالنقطة الثانية الفقرة الآتية :

والواقع أنه — من حيث الكميات — لا يوجد خلاف جوهرى من اللجنتين ، إذ أن كمية ال ١٦٠ مليونا (مائة وستين) التى أخذت بها لجنة النيل فى فرعى النهر تعادل المائة المليون التى أشارت بها لجنة الوزارة فى النيل الأزرق وحده . ولذلك أوافق على أن يكون البدء بالسحب لرفع خزان سنار هو عند بلوغ التصرف اليومى للنيل الأزرق ١٠٠ مليون متر مكعب ( مائة مليون ) عند سنار فى أثناء الخمسة الأيام السابقة بشرط ألا يبدأ الملء قبل ١٦ يوليه ولا يتأخر عن ٢٨ منه . وهنا اعتمدت على تواريخ لجنة النيل لأن اشتراط عدم البدء بالسحب قبل ١٦ يوليه أقرب لصالح مصر منه قبل ١٢ يوليه . التاريخ الذى رأته لجنة وزارة الأشغال ، كما أن عدم التأخير عن

٢٨ بدلا من ٣١ يوليه لن يضيرها إلا فى مثل سنة ١٩١٤ التى لاتقع إلا مرة فى كل ٤٠ سنة ، والتى يجب البدء فى مثلها فيما بين ٢٩ و ٣٠ يوليه حسب رأى لجنة الأشغال .

ويظهر من ذلك أنه إذا تمت منطقة السدود وجاءت لمصر عند الملاكال ب١٦٠ مليون متر مكعب ، فلا حق لها فى طلب أى شىء من النيل الأزرق وأن تبدأ بسحب المياه ولو قبل الميعاد المحدد ، وكذلك سيكون الشأن عند تمام خزان جبل الأولياء شأنه عند ما يحجز المقدار الكافى المحدد لمصر ، فلا حاجة لها بماء النيل الأزرق .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — إن الكلام على منطقة السدود سابق لأوانه ، إذ أن مشروع السدود يحتاج إلى بحث كثير وزمن طويل ، ولا يمكن عمل أى حساب له من الآن .

حضرة النائب المحترم ابراهيم زكى — حينئذ فانشاء خزان جبل الأولياء لايضيع علينا حقا فى المياه المكتسبة .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — إن فى عدم إنشائه مايضيع علينا الحق فى المياه المكتسبة .

حضرة النائب المحترم ابراهيم زكى — إذا ما أتممنا إنشاء خزان جبل الأولياء بعد سنة ١٩٣٦ ، فهل بحسب ماجاء باتفاقية مياه النيل يجوز للسودان الاستيلاء على المياه بلا قيد ولا شرط .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — إذا ما احتاج السودان إلى المياه — ولا إخاله إلا محتاجا ، لما ينتظر من توسعه الزراعى — فلا يمكنه أخذ شىء إلا اذا درست بلجنة خاصة كمية المياه الزائدة ، وبينت حق كل من القطرين فى هذه الزيادة .

حضرة النائب المحترم أحمد رشدى — بمناسبة ذكر السير وليم ويلكوكس وما جاء بخطابه المفتوح إلى سعادة الوزير من أن أكبر ظاهرة هيدروليكية ثبتت هى امكان التخزين على منسوب ٩٠ فى أسوان ، بعد أن كان الخزن مستمرا على منسوب ٨٨ فقط ، أقول إنه قد أشار بأن الحجز يمكن على منسوب ٩٠ فما رأى سعادة الوزير ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — إن السير وليم ويلكوكس قال إن رجال وزارة الأشغال العمومية هم الذين قالوا هذا .

حضرة النائب المحترم أحمد رشدى — جاء أيضا فى مذكرة لوزارة الأشغال العمومية أنه يمكن الحجز على منسوب ٩٠ بعد تعلية خزان أسوان ، وأنه يمكن الاستمرار على هذا الأساس ، فاذا أمكن هذا فهل هناك مانع من درس إنشاء خزان وادى الريان كما اقترح السير وليم ويلكوكس فى كتابه ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — إن السير وليم ويلكوكس قال بخزان فى وادى الريان عند الشروع فى تعلية خزان أسوان ، وقد رأت الوزارة من الناحية الفنية أن وادى الريان لا يصلح لخزن ، ولم يمنعها هذا من البحث عما إذا كان يمكن عمل خزان بوادى الريان بعد الانتهاء من تعلية خزان أسوان ، فاعترض ذلك عقبة وهى أن منسوب التخزين فى وادى الريان سيكون أعلى من منسوب مديرية الفيوم .

وهناك جبل وجد أنه رملى بعد أن بحثه الفنيون بالمجسات فلم يجدوا مجسا منه ليس رمليا .

حضرة النائب المحترم أحمد رشدى — ماهى السعة والتكاليف لخزان وادى الريان ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — لا يجوز أن ننظر فى سعته وتكاليفه إلا بعد التحقق مما ينشأ عنه من نفع أوضرر . وإذا لاحظنا أن أول خطوة قمنا ببحثها وجدنا أن المشروع يضر بمديرية بأكملها وعلى ذلك لانستطيع أن نتم درس مشروع لافائدة فيه ، وبعد ذلك فكرت الوزارة فى إمكان الانتفاع بوادى الريان كوقاية من الفيضانات العالية فوجدت أمامها عقبة الرشح ، إذ أن الرشح فيه ردىء جدا . وإذا فرضت صلاحيته لذلك فان الفيضان العالى جدا لا يكون إلا كل ثلاثين أو أربعين سنة .

وقد أظهر البحث أنه قد لا يستفاد من هذا الوادى كخزان أو كوقاية ونحن الآن ندرس مشروعه ليكون موضعا لصرف مياه الوجه القبلى .

حضرة النائب المحترم احمد رشدى — جاء فى مذكرة وزارة الأشغال العمومية أن بناء خزان جبل الاولياء يتم فى سنة ١٩٣٦ ، والاستفادة منه ستكون فى سنة ١٩٤٢ وذكرت أسبابا لذلك : منها الوقت الذى يكفى لنقل سكان منطقة النيل الأبيض ، ومنها استيفاء أعمال الرى داخل القطر فى شمالى الدلتا ، فهلا يمكن تأجيل إنشاء الخزان لغاية سنة ١٩٣٦ وبعد ذلك تكون الأعمال قد تمت هنا ويكون انتقال السكان قد تم أثناء مدة الانشاء ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — فى أية سنة يبدأ بالعمل ، فمهلة الست السنوات لازمة لأنه لايمكن أن ينتقل السكان من تلك المنطقة إلا بعد أن يروا أرضهم قد غرقت ، أى يروا الضرر بأعينهم ، يضاف إلى ذلك أنه إذا طلب إلى السكان الانتقال أثناء العمل فربما يطلبون ثلاثة ملايين من الجنيهات تعويضا لهم ، ويجب أن نلاحظ الاقتصاد فيما يطلب من التعويض .

حضرة النائب المحترم أحمد رشدى — إن السير وليم ويلكوكس عندما زار السودان وجد أنه ستكون الكارثة عظيمة عند ما يخزن على منسوب ٣٧٧,٢٠ ، وذلك لما سيكون من كثرة الناموس وإغراق الأرض بالمياه فى تلك المنطقة . أفلا يخشى أن تمنعنا حكومة السودان من الحجز على منسوب ٣٧٧,٢٠ بحجة أن هذا مضر بالسودان من الوجهة الصحية .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — من ضمن شروط التعويضات أنها تشمل الصيانة الصحية أيضا .

حضرة النائب المحترم السعيد حبيب — لى ملاحظة على طريقة المناقشة وأرى أن يدلى سعادة الوزير أولا ببياناته ، وأما الأسئلة فسبق أن وجهت ، وسبق أن قررنا أن المعلومات الفنية كافية بل أكثر من الكفاية .

حضرة النائب المحترم محمد فهيم القيعى — بحسب ما فهمت أن خزان جبل الأولياء ينشأ لزراعة ٥٠٠٠٠٠ فدان جديدة ، والمتزرع الآن فى مصر هو خمسة ملايين من الأفدنة . فهل بانشاء هذا الخزان تمتنع الشكوى التى نضج منها فى الصيف من قلة المياه ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — إن الذى سيحجز من مياه خزان أسوان فيه ما يمنع الشكوى ، بل وسيعطى منه لكل فدان قابل لزراعة الأرز الآن ما يكفى لريه . وكذا الأراضى المستجدة الصالحة لزراعة الأرز .

حضرة النائب المحترم محمد فهيم القيعى — إن أراضى المنوفية والغربية قد ضعفت وقل انتاجها بسبب الرشح والرطوبة . وذلك لعدم وجود مصارف بها ، فى حين أن الوزارة جادة فى مشروعات الصرف فى جهات أخرى . فهل للوزارة أن تعمم مشروعات الصرف أيضا فى هاتين المديريتين لأن الرى والصرف يجب أن يسيرا جنبا لجنب ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — أنشئ لمشروعات الصرف خمس عشرة محطة ستشتغل إن شاء الله فى الفيضان القادم . وأما مديريتا المنوفية والغربية فتحتاجان إلى عمل خاص قائم بذاته ، سواء أنشىء خزان جبل الأولياء أم لم ينشأ ، وأن مديرية المنوفية إلى سنة ١٩١٤ كانت من أخصب المديريات ، ولم تتأثر من كثرة الماء والرشح بل من ارتفاع مناسيب المياه الذى اضطرت الحكومة إليه إبان الحرب بسبب قلة الآلات الرافعة ، ولم تستطع الوزارة تخفيض المناسيب بعد الحرب خوفا من أن تجف الأراضى. فأصبح الضرر والحالة هذه ليس من عدم الصرف . إنما لأسباب غير عادية جاءت فى ظروف استثنائية ، وان الوزارة قائمة منذ أربع سنوات بدرس طريقة للصرف فى مديرية المنوفية ، لأن الطريقة المتبعة فى شمال الدلتا وهى شق مصارف عميقة لا تصلح فى مديرية المنوفية ، كما أن شق مصارف كبيرة فى هذه المديرية يترتب عليه خراب لصغار الملاك لصالح كبارهم ، ولذا أصبحت هذه العملية غير ممكنة ، والطريقة التى يمكن اتباعها هى تخفيض منسوب الرشح

حضرة النائب المحترم محمد فهيم القيعى — هلا يمكن اجراء التخزين داخل حدودنا كما قال السير وليم ولكوكس بذلك ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — لا يمكن ذلك وقد سبق أن تكلمت على وادى الريان ، أما السير وليم ولكوكس الذى قال منذ ١٠ أو ١٢ سنة بانشاء خزان جبل الأولياء وعاد فقال بعدم إنشائه لأنه ضد الانسانية فلا تصح مناقشته .

حضرة النائب المحترم محمد فهيم القيعى — إذا نفذ مشروع إنشاء خزان جبل الأولياء فمن ذا الذى يضمن ألا يطالب السودان بمياه مما يخزن به ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — هذا غير ممكن حسب ما جاء بالاتفاقية ، ولا يمكن أخذ أية كمية من المياه إلا باتفاق سابق .

حضرة النائب المحترم محمد عزيز أباظه — يحسن أن يجيب سعادة وزير الأشغال العمومية عن الأسئلة التى وجهها حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك إلى سعادته فى محضر الجلسة السابقة ، وهى التى بقيت من غير إجابة ، ويلوح لى أن أغلب الأسئلة سبق أن طرحت فى جلسات سابقة ، وأقترح الانتقال بعد ذلك إلى مناقشة المشروع من وجهتيه المالية والسياسية اذ أن الناحية الفنية بحثت تماما وفهمناها .

فوافقت اللجنة على هذا الاقتراح .

تلا السكرتير الموظف الأسئلة وهى :

## السؤال الأوّل

أظن أنه سبق لنا أن طلبنا إلى حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية الأدلاء ببعض بيانات والواقع أنه لم يواف اللجنة بها ، فمثلا طلبنا إليه أولا استحضار الرسومات والتصميمات التى وضعت لانشاء هذا الخزان فلم يحضرها وكان عذره أن ذلك متوقف على اصدار قرار من المجلس ، ولربما يستطيع سعادة وزير الأشغال العمومية أن يجيب اللجنة إلى ما طلبته لأنى لا أفهم أن يقدم مشروع خطير كهذا له اعتمادات فى الميزانية ولا توجد له رسومات وتصميمات . فان من يبنى بيتا صغيرا يضع له من التصميمات والرسومات مايلزم له .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — إنما أجاب به حضرة مندوب الوزارة عن هذا السؤال معقول وفى محله ، لأن المهندس الاستشارى المكلف بتحضير الرسومات موجود بمصر ووضع رسما مبدئيا ، ولكن حضرة النائب المحترم يطلب التصميمات النهائية وهذا غير ممكن الآن إذ ربما يغير المجلس شيئا من هذه التصميمات يترتب عليه تغير الرسومات . ومن ذلك ترون أنه لا يمكن وضع الرسومات النهائية إلا بعد أن يبت المجلس نهائيا فى المشروع .

حضرة النائب المحترم ابراهيم زكى — أظن أن حضرة حافظ بك رمضان قصد من سؤاله أن يعرف : هل ما نشر من الرسومات بالصحف صحيح أم لا ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — إن ما جاء بالصحف غير صحيح .

## السؤال الثانى

طلبنا أن تقدم إلى اللجنة من الوثائق ماينفى بها الوثائق الموجودة الآن والتى تدل على أن مشروع خزان جبل الأولياء ستترتب عليه مطالب مائية تتعلق بالرى وخلافه فى مديرية النيل الأبيض ، فأشار حضرة المندوب إلى الخطابين المتبادلين بين حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وبين فخامة المندوب السامى ، وأرى أن هذين الخطابين إنما يختصان بالتعويضات المالية ، فهما والحالة هذه لا يكفيان للاجابة عما طلبنا استيضاحه .

وربما كان لدى حضرة المندوب من التعليمات مايمنعه من الافاضة بأكثر من هذا ، وبما أن هذه المسألة تتعلق بما نعمله من الاحتياط للأجيال المستقبلة فيجب أن نستطلع رأى الوزير فيها ، وقد تكون لديه من الحرية مايستطيع به الأدلاء بما نطلب .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — إنى قلت إنه ستشكل لجنة للنظر فى مطالب مصر ومطالب السودان من الماء الزائد وتعرض على مجلس الوزراء اقتراحاتها التى ستعرض أيضا على البرلمان أما التصريح فى المستقبل بأى آلات رافعة أو شق ترع على النيل الأبيض أو النيل الأزرق تؤثر على خزان جبل الأولياء ، فلن يسمح بها .

## السؤال الثالث

إنا نستطيع أن نعرف من سعادة وزير الأشغال العمومية — وهو فنى وسياسى — مسألة اتفاقية مياه النيل التى تقيدنا فى نصوصها خصوصا فيما جاء بها من مواد متعلقة بمراقبة المياه وضبط النهر. فاذا ما أنشأنا الخزان فربما لانتمكن من المراقبة والضبط .

وقد وجهت فيما سبق من بين أسئلتى سؤالا لحضرة مندوب الوزارة خاصا بحجز مياه الخزان فى منطقة النيل الأبيض فى أول شهر فبراير وإلى أى مدى يستطاع حجزها ، فقال حضرته إن مياه النيل الأبيض يمكن منعها عن مصر لمدة شهرين، فى حين أن غيره قال بامكان منع المياه عن مصر لمدة ستة أشهر وسواء أكانت مدة المنع شهرين أم أكثر فيحسن أن نعرف رأى سعادة الوزير فى ذلك ، كما يحسن أن نعرف رأيه فى مسألة ضبط النهر ومراقبته إذ لا يوجد اتفاق صريح عليها .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — إن الاتفاقية صريحة وتنص على أن المشروعات التى يقوم بها أحد القطرين تكون إدارتها خاصة بالقطر الذى يقوم بها ، فاذا أنشأ السودان خزانا كانت إدارته له والرقابة عليه لمصر .

حضرة النائب المحترم ابراهيم زكى — إن الفقرة السابعة من المادة الرابعة من اتفاقية مياه النيل تنص على "لايعتبر هذا الاتفاق بأى حال ماسا بمراقبة وضبط النهر فان ذلك يحتفظ به لمناقشات حرة بين الحكومتين عند المفاوضة فى مسألة السودان" .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — إن هذه المادة وضعت بناء على طلبى، إذ راعيت ما قيل من أن هذه الاتفاقية سوف تحرمنا من حقوقنا فى المياه فيما بعد .

كانت سياسة وزارة الأشغال قبل سنة ١٩٢١ أن يدير وزير الأشغال العمومية مراقبة وضبط النهر من منبعه إلى مصبه فى البحر الأبيض المتوسط دون تدخل أى أحد فى هذه المراقبة .

وكانت هذه السياسة متبعة أيام أن كان للانجليز السيطرة على وزارة الأشغال العمومية ، ولكنه لما تغير النظام قامت أول عقبة وهى أنه يجب أن تدير النيل لجنة محايدة يمثل فيها كل من مصر والسودان ، ويرأسها محايد وقد سبق أن رأيتم حضراتكم أن الانجليز كانوا أصلح رأيا لنا من المحايدين .

وظلت هذه العقبة قائمة إلى أن تكلمنا فى اتفاقية مياه النيل التى نص فيها على أنه لايمكن إنشاء أى مشروع على النهر خارج حدود مصر إلا بالاتفاق .

وهناك فرق بين المنع من العمل بتاتا ، وبين العمل على شرط الاتفاق .

أما النقطة السياسية فنحن فى حل من أن نتكلم فيها عند المفاوضات السياسية .

ويمكننى أن أقول إن ادارة الخزان مصرية بحتة وتحت ادارة وزير الأشغال العمومية نفسه ، ولا يمكن أن يحجز الماء ومصر فى حاجة إليه .

## السؤال الرابع

نريد أن نعرف أيضا فى أية جهة تصرف المياه التى تروى أراضى منطقة النيل الأبيض ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — إنى أعرف أن حوض النيل الأبيض منطقة حوضية فاما أن يروى ريا حوضيا ، وإما أن يروى على المطر ، وفى كلتا الحالتين فوجود خزان جبل الأولياء وعدم وجوده لايغير من نظام الرى هناك شيئا .

حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل — إذا لم تقم مصر ببناء خزان جبل الأولياء ورأت حكومة السودان أن من مصلحتها إقامته ، فهل لها هذا الحق ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — إن الاتفاقية تحرم ذلك ، وإلى أن تقوم لجنة ثانية للنظر فى مسألة الماء المباح لايمكن عمل أى شىء ، وإنما يجوز أن يسقط حق مصر فى المياه إذا لم تقم بانشاء الخزان .

حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل — إذا أبرم اتفاق مائى بعد إنشاء خزان جبل الأولياء ، فهل يخرج الماء المخزون من الاتفاق أم يوضع له اتفاق آخر ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — لايتناوله الاتفاق .

حضرة النائب المحترم محمد حسن — هل لوحظ عند وضع الاتفاقية احتفاظ مصر بحق المناسيب من مقدار المياه التى كانت من حقها فاعتبر جزءا من الماء الذى اتفق على تخزينه ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — إن ما احتفظت به مصر من المناسيب قد لوحظ بالفعل فى مسألة التخزين .

الرئيس — إذا كنا قد انتهينا الآن من البحث الفنى ، فهل ترون حضراتكم أن ننتقل إلى البحث المالى والسياسى ؟

فوافقت اللجنة على ذلك .

حضرة النائب المحترم محمد زكى صالح بك — أوقفت الوزارة فى سنة ١٩٢١ العمل فى خزان جبل الأولياء لوجهة سياسية حتى تتم المفاوضات ، فهل زالت هذه الأسباب ؟

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — لم يكن خزان جبل الأولياء فى سنة ١٩٢١ موضوعا فى الوضع الذى هو فيه الآن ، بل كان يقصد منه منع غائلة الفيضانات العالية عن القطر المصرى ، والآن أصبح تصميمه مبنيا على زيادة الأيراد المائى لمصر ، وقد كنا فى ذلك الوقت على أبواب مفاوضات ، وما كنا نريد أن نلج هذا الباب بينما كنا سنتكلم فى أمر السودان ومصيره وديون مصر عليه ، كما لم نرد أن نرتب حقوقا للسودان على مصر فى الوقت الذى كنا سنبدأ فيه هذا الحديث ، وفى الواقع لم نكن كبيرى الإيمان بهذه المشروعات التى وضعت فى عهد سبق عهد الاستقلال ، وكان معالى شفيق باشا وزير الأشغال إذ ذاك يتشكك من جهة تصميم الخزان ، ولم يرفض المشروع بل أجل ريثما تنير الحوادث كل ظروف التردد التى كانت قائمة ، حتى أننا فى ذلك الوقت حاولنا أن نطلب إلى السودان وقف مشروع خزان مكوار فأبى بحجة أن ليس عنده من الأسباب مايدعوه لذلك .

حضرة النائب المحترم محمد فهيم القيعى — إن مشروع إنشاء خزان جبل الأولياء إذا ماانتهينا منه ، يجب أن يكون لمصر قوة عنده تحميه أو تكون على الأقل كرمز لمصر فى تلك الأنحاء ، وأظن أن كل شئ ينشأ بعيدا عن الحدود يجب أن تخصص له قوة تحميه ، فهلا يرى حضرة صاحب الدولة إرجاء هذا المشروع حتى يفصل فى مسألة السودان ؟

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — مما لايمكن أن يرد على الخاطر — حتى إذا قمنا بمفاوضات لتحديد علاقاتنا بالسودان — أن تؤخذ ضمانات فيما يختص بالحراسة العسكرية فى مشروع كهذا ، ليس هو بالحربى ولا بالعسكرى ، ولا بمطار ، ولا بقلعة ، إنما نحن أمام مشروع انسانى اجتماعى يدر الخير على مصر . فهل يمكن مثلا — ولنا مفوضية بباريس — أن نقيم قوة عسكرية للمحافظة على المفوضية حتى لاتهاجمها القوة الفرنسية فتأخذ الأوراق والسفير رهينة ؟ أظن لا .

أما فيما يتعلق بمشروع كهذا وهو انسانى محض ، والغرض منه در الخير على قطر فيه مصالح للأجانب كما للمصريين ، فلا يعقل أن الانكليز تتخذه آلة للنكاية بمصر .

أظن أن الضمير الانسانى ، والرأى العام والعالمى يأبى ذلك ، بل ويقوم فى وجه من يعتدى على هذا المشروع الذى يشترك الأجانب مع المصريين فى الانتفاع منه .

وقد يكون من وراء الاعتداء بما يتصوره حضرة النائب المحترم ماقد يسبب هبوطا فى سندات الدين الموحد ، فيتزل مثلا من ٨٠ — ٤٠ جنيها ولما كان أصحاب هذه القراطيس مصريين وأجانب ، فلا يعقل أن يحدث مثل هذا الاعتداء إلا فى زمن إعلان حرب بين انجلترا ومصر ، فهل يستطيع الجيش الذى نرسله إبان الحرب أن يقوم بالحراسة ؟ مع أن اليوم الذى تقع فيه الحرب بين مصر وانجلترا تكون مرافق مصر كلها مهددة لا خزان جبل الأولياء فقط ، وأظن أن مثل هذه الاعتبارات يجب ألا نعيرها التفاتا فتضيع مزايا هذا المشروع الجليل .

حضرة النائب المحترم محمد فهيم القيعى — إنما قصدت بالقوة العسكرية أن تكون رمزا لمصر لا للحراسة بمعناها .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — لسنا بحاجة إلى رمز هناك إذ لو كان هذا المشروع سيسلم إلى السودان لاحتجنا إلى ما يقال له رمز ولكن فى الحقيقة ستكون الادارة فيه لمهندسين من المصريين ، ولا زالت لنا مصلحة رى بالسودان ، فاذن ما يطلبه حضرة العضو من رمز ، موجود فعلا .

ومع ذلك إنا لم نقم باجراء مفاوضات مع بريطانيا العظمى إلى الآن بشأن المسألة المصرية ومنها مسألة السودان ، فاذا ما طرح أمر السودان على بساط البحث فستكون مسألة الرمز بل ماهو أكثر من الرمز — أعنى حقوقنا ومنافعنا فى السودان — موضع بحث هام ، ومن ضمن هذه الحقوق بالطبع خزان جبل الأولياء .

وإذا ماجاء دور التفكير فيما يتعلق بمنشآتنا فسنفكر طبعا فى الضمانات التى تستدعيها هذه المنشآت فيما هو خارج عن حدود مصر ، والواقع أن أمامنا خارج الحدود مشروعات كثيرة كالبرت والسدود وتسانا ببلاد الحبشة .

وأن اعتراض حضرة النائب المحترم — مهما كان وجيها — لا يصح أن يقف فى سبيل ما ترجوه البلاد من المنفعة من وراء إنشاء خزان جبل الأولياء

وأضيف إلى ما تقدم أنى أرى من الوجهة السياسية أن إقامة الخزان بمثابة الرمز الحقيق لمنافعنا وحقوقنا فى السودان ، إذ أنه لولا هذه الحقوق لما سمح لنا بعمل هام خطير كهذا .

وفى هذا ما فيه من رمز أهم من الجيش والقوة العسكرية .

وألا تذكرون حضراتكم أن مسألة عودة الجيش إلى السودان كانت ضمن المسائل المطروحة للمناقشة فى مفاوضات سنة ١٩٢٨ التى قام بها حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا ، وكانت وجهة النظر المصرية محل قبول الانجليز

حضرة النائب المحترم أحمد أبو الفتوح — هل ذللت جميع العقبات السياسية التى قامت ضد مشروع خزان جبل الأولياء ؟

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — إن هذه العقبات ذللت جميعها ، وأصبح إنشاء الخزان رهن إرادة مصر . وربما كان فى إرجاء إنشائه ما يثير عقبات جديدة على الأقل فيما يتعلق بالتعويضات التى قدرت الآن على أسس معينة ، فاذا غيرت قد تتغير التعويضات وقد كتب لى بذلك فعلا .

حضرة النائب المحترم محمد فهيم القيعى — إن بيان المال الاحتياطى كما تدل عليه سجلات وزارة المالية فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٣١ من المذكرة المرفوعة إلى هيئة مجلس الوزراء لبحث ميزانية سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ هو :

| جنيه مصرى | |
|---|---|
| ٩,٧٩٤,١٥٦ | سندات الدين المصرى |
| ٦,٧٨٦,٤٠٠ | سندات الحكومة البريطانية |
| ٧٣٩,٥٢٠ | سندات مختلفة . |
| ١٧,٣٢٠,٠٧٦ | |
| ١٥,٧٣٣,٣٤٢ | مشتريات القطن |
| ٢,٩٦٢,٩٢٩ | السلف الزراعية والسلف على الأقطان |
| ٧٢٨,١٩٩ | المال المخصص للسلف الصناعية |
| ٣٢٦,٠٥٩ | « « « العادية |
| ٨٨٠,٢٠٦ | رصيد حساب الاحتياطى بالبنوك |
| ٣٧,٩٥٠,٠٠٠ | وهذا المبلغ كان عبارة عن ٤٠,٥٩٩,١٩٣ جنيها فى ميزانية سنة ١٩٣٠ يستنزل منه ٢,٦٤٨,٤٠٢ عجز بميزانية سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ وكان مقدرا هذا العجز بمبلغ ٨,٦٣٨,٠٠٠ عند ما تركت حكومة صاحب الدولة النحاس باشا الحكم فى يونيه فهبط هذا الرقم المبين هنا وهذا المبلغ يدخل ضمنه استهلاك الدين العثمانى وهو ٨٤٨,٠٠٠ جنيه الذى ترتبت عليه الاتفاقات المالية لسنة ١٩٢٩ |

هذا مع العلم بأن أمامنا الآن مشروعات لبنك التسليف قد تحتاج إلى ستة ملايين من الجنيهات، وغرضى أن أقول انه يوجد عجز من مشتريات القطن فيكون الاحتياطى ٢٩ مليونا من الجنيهات، وبفرض أن الأزمة استمرت إلى ثلاث سنوات، فمع وجود عجز فى الميزانية قد نضطر إلى الأخذ من الاحتياطى.

ولا يخفى أن نزع ملكية الأراضى العقارية قد زاد زيادة عظيمة، والحكومة ملزمة بمد يد المساعدة للفلاح البائس وإنقاذ الثروة العقارية المصرية، حتى لا تباع الأطيان بثمن بخس لأن الديون العقارية تبلغ نحو ٤٠ مليونا من الجنيهات .

فهلا يكون من المستحسن توجيه قوة الحكومة إلى إنقاذ ثروة الفلاح وهو ما يتطلب أموالا طائلة ؟

وليست العبرة بالتوسع الزراعى، بل بتحسين ما لدينا وحفظه من التسرب إلى الأيدى الأجنبية ، فلنوحد جهودنا لتدعيم ثروتنا المهددة بالخطر عوضا عن أن نصرف أموالا كثيرة فى مشروع ، قد نلمس فائدته بعد سنوات عدة خصوصا فى هذه الأزمة الطاحنة .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — إن مشروع خزان جبل الأولياء هو من تلك المشروعات التى يراد بها الفائدة المادية ، أى أنه مشروع منتج ليس كمستشفى أو كمدرسة، بل من شأنه أن يدر إيرادا، وبما أن سياستكم ترمى إلى البدء بالاتفاق على المشروعات ذات المنفعة كترعة أو مصرف — وهذا مقدم فى نظركم على المنشآت الأخرى مثل متنزه، وأمام حضراتكم الميزانية وفيها المنشآت الخاصة بالانتاج — ترون أننا لم نحتفظ بها فقط بل زدنا عليها.

وإذا كان هناك مشروع يأتى بفائدة مادية للقطر المصرى فيكون بلا نزاع هو خزان جبل الأولياء بعد تعلية خزان أسوان، اذ الغرض منه أن يمد بالماء ٥٠٠,٠٠٠ فدان تدر الخير والبركة على القطر بعد أن كانت بورا، وحضراتكم تعرفون أن عدد سكان القطر يزداد سنة بعد سنة، كما أن بعض النواحى مكتظة بالسكان، وقد وصلوا إلى درجة الفاقة، وما دام الأمر كذلك فيجب أن يفكر المسئولون أولا عن حفظ كيان البلد بايجاد أراض يزرعونها ويستغلونها، وبذلك نكفل لسكان البلاد العيش والسعة .

تعلمون حضراتكم أن بلادنا ليست بصناعية، بل هى زراعية تعتمد فى رزقها على ما يزيد من المساحات المنزرعة .

تقولون إن تعلية خزان أسوان ستغذى ٢٠٠,٠٠٠ فدان ، والواقع أن هذا المقدار من الأفدنة قد انتهى العمل فيه الآن فى الوجهين البحرى والقبلى فنحن فى وضع يمكن القول فيه بأننا بعد تعلية خزان أسوان سنقف مكتوفى الأيدى أمام زيادة عدد السكان ومطالبهم، مما يدعونا إلى التفكير فى زيادة المساحات المنزرعة، وإن لم نفكر فيها الآن ففى المستقبل على الأقل، إن من الاجرام أن نجد المال لمشروع هام كهذا ولا نقوم بتنفيذه ، حتى إذا لم يوجد المال اللازم فلا بد لنا من العمل على ايجاده، ولكنى سأثبت لحضراتكم أن المال موجود، ولا حاجة إلى التفكير فى ايجاده لأن احتياطينا — وقد ذكر حضرة النائب المحترم محمد فهيم القيعى رقمه وقال إنه موجود للضرورات التى تدعو إليها إغاثة الفلاح من الأزمة الحالية — هذا الاحتياطى يربى بكثير على مطالب الفلاح الذى تنحصر مطالب إغاثته بين بنك تسليف وبنك عقارى واجراءات تتخذ لمشترى أراضيه التى تطرح فى المزاد، وكل هذا لا يستوجب أن تنفقوا عليه أكثر من خمسة أو ستة ملايين من الجنيهات، هى من شأنها أن تتحرك، لا أن تزيد، لأنها دائما تعمل عملها وتنتقل من يد إلى أخرى، وبمون الميزانية فى طريقها .

وإذا قلنا إن الخمسة أو الستة الملايين من الجنيهات اللازمة لاغاثة المزارع من الأزمة الحالية ستؤخذ من الاحتياطى، فانه يبقى عندنا على أقل تقدير خمسة عشر مليونا من الجنيهات يمكن الانتفاع بها .

لقد ثبت أن فى استطاعة الحكومة أن تقوم بكل مشروعات الصرف دون أن تلجأ إلى الاحتياطى، بل بالعكس بقى وفر فى الميزانية ضم إلى الاحتياطى فانا أثبتنا الى الآن أنه فى استطاعتنا أن نقيم منشآت الرى والصرف المعتادة فى ميزانيتنا بواسطة مواردنا الطبيعية دون الالتجاء إلى الاحتياطى ،... ودليلى على ذلك ميزانياتنا السابقة .

صحيح أن الحالة تنذر بالخطر، ومن الجائز أن إيرادات الدولة قد تنخفض وهى انخفضت فعلا فى هذه السنة، ولكن الحكومة رشيدة ، ويجب أن نفرض دائما أن الحكومة التى ترى العواقب وتقدرها، لا بد لها أن توازن بين المنصرف والايراد، فاذا نزل الايراد وجب أن ينزل المنصرف ، وإذا ما نزلت الايرادات وجب أن نبحث وإياكم عن أبواب الاقتصاد، ولا يصح أن نعتمد على أن الاحتياطى سيكون وقفا على سد العجز المنتظر وقوعه فى الايرادات .

إذن لا خطر على الاحتياطى من هذه الناحية من الصرف فى سبيل عجز الميزانية المعتادة، اذ يكون من الاجرام أن نصرف من الاحتياطى على إنشاء كوبرى أو طريق أو شراء أدوات .

والننتقل مما يتعلق بالاحتياطى إلى الميزانية نفسها، وهى بمرونتها تستطيع أن تقوم بالأعمال الكبرى .

ألم تبنوا خزان أسوان بمواردكم فى هذه السنة، سنة الأزمة الطاحنة، وأنفقتم عليه أكثر مما جاء فى تقديرات الميزانيــة التى ستنتهى أول مايو برصيد له خطره ، مع العلم بأننا تجاوزنا الميزانية بمبلغ ١,٣٠٠,٠٠٠ ؟

ومن هذا يتضح أنه ليس هناك خطر فيما يتعلق بالاحتياطى ، وإنما الخطر يكون عندما تحل كارثة عالمية كبرى لا تدخل فى الحسبان، ومع ذلك فانا سنبدأ بمشروع خزان جبل الأولياء فى سنة ١٩٣٤ حينما يكون خزان أسوان المعلى قد انتهى العمل منه. وإذا ما تصدر الانسان لحكم بلد وجب أن يعمل حسابه على المرئيات والمعتاد من الأمور ، لا على حالات استثنائية لا يمكن أن تدخل فى الحسبان .

فقد استطاعت الميزانيــة أن تتحمل فيما مضى تلك المشروعات العظيمة كتعلية خزان أسوان وقناطر نجع حمادى، وترعتى الفاروقية والفؤادية، و٥٥ محطة للصرف، وستتنفس وزارة الاشغال العمومية الصعداء، إذ سيكون عندها المال الكافى لاتمام هذا المشروع الخطير .

فاذا اقتنعتم بصلاحية المشروع فنيا وفائدته فليس هناك أى خطر من جهة الميزانية والمال الاحتياطى . و إن كان هناك خطر فأمامنا أبواب أخرى نطرقها ، فمثلا نطلب إلى الدول ذات الامتيازات الموافقة على مشروعات تأتى بموارد جديدة ، قد تصل إلى مليون ونصف مليون من الجنيهات على الأقل كما أن لدينا احتياطى صندوق الدين .

وهل يعقل من الوجهة المالية أننا بعد أن انفقنا على قناطر نجع حمادى وترعتى الفاروقية والفؤادية المال الطائل الذى يقدر بمبلغ أربعة ملايين من الجنيهات ، وعلى مشروعات الصرف فى شمال الدلتا التى تقدر نفقاتها بمبلغ مليون جنيه وكسور . أن نرجع القهقرى ، فلا ننفذ مشروع خزان جبل الأولياء فتضيع هذه الأموال هباء دون استعمال أو استغلال ؟ أظن أن هذا ليس من العلم بالمال فى شيء .

والوزارة الوفدية التى قررت ايقاف مشروع خزان جبل الأولياء . هى الوزارة بذاتها التى وضعت فى الميزانية اعتمادات ترعتى الفاروقية والفؤادية ، واستمرت فى الانفاق عليهما وعلى غيرهما من المشروعات . إنما أرادت ذر الرماد فى العيون فأوقفت فقط "كلمة جبل الأولياء" مع أن الأعمال التى قررتها ليس لها من فائدة إلا مع إنشاء خزان جبل الأولياء .

إنى أرى — وأظنكم ترون معى — أننى أول مسئول عن مالية البلاد ، وأن الاخفاق فى استغلال هذا المشروع يعود ضرره على قبل كل انسان .

إنى جئت فى زمن عصيب ، وأول ما يجب على الانسان ألا يقدم قدمه قبل أن يعرف على أى أرض توضع .

حضرة النائب المحترم أحمد رشدى — هل يفهم أن خزان جبل الأولياء ستؤخذ تكاليفه من المال الاحتياطى ؟

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — عند اللزوم يؤخذ من الاحتياطى ، وأن الحكومات الأجنبية ، لو وجدت فيما نحن فيه لعملت قرضا لانشاء مثل هذا المشروع الذى سيسدد القرض وفائدته ، ويدر على البلاد خيرا جديدا .

ولا تنسوا — من الوجهة المالية المحضة — أن الحكومة التى تقدم المال لهذا المشروع ستكونه من جديد فى صور متعددة ، منها إصلاح ٣٠٠,٠٠٠ فدان تملكها الحكومة فى شمال الدلتا ، وتستطيع أن تبيعها بسعر عشرين جنيها للفدان ، أى أنها تحصل منها على ستة ملايين من الجنيهات .

حضرة النائب المحترم ابراهيم زكى — جرت العادة فى مثل هذا الشأن أن تتقدم الشركات وتشترى الأطيان بأبخس الأثمان وتبيعها بأغلى الأثمان .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — إن حكومتكم حكومة وطنية رشيدة .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — اليوم الذى فكرت فيه الحكومة فى تعلية خزان أسوان وفى إنشاء خزان جبل الأولياء ، اتفقت مع وزارة المالية الايباع فدان لشركات أجنبية ، أو لأفراد أجانب حتى تتم المشرعات وعندها توضع سياسة للسير عليها .

حضرة النائب المحترم محمد حسن — متى كثرت المساحات المنزرعة زادت المحاصيل فنزلت أسعارها ، وسيترتب على تنفيذ المشروع زيادة الأراضى المنزرعة وبذلك تنزل أسعار محصولاتنا .

حضرة صاحب الدلة رئيس مجلس الوزراء — إن المسألة الاقتصادية التى أشار إليها حضرة النائب المحترم هى نظرية تبدو لأول وهلة مقبولة وصحيحة ولكن مع التعمق فى بحثها ترى أنها خلاف الظاهر ، لأن الأثمان عالمية وليست محلية ، فالقطن مثلا ثمنه عالمى وكذلك القمح . وغاية الأمر أننا وضعناله هنا بمنا صناعيا ، فان ما تنتجه مصر من القطن لا يؤثر على الأسعار العالمية ، إذ أن نسبته لا تزيد على ٥ ٪ من محصول العالم ، فالزيادة فى المساحات لا يترتب عليها حتما نقص فى الأثمان ، بل من الجائز أن تكون هذه الزيادة سببا فى ارتفاع الأسعار .

حضرة النائب المحترم محمد حسن — ألا يكون من الأصلح أن المبلغ الذى يصرف على مشروع خزان جبل الأولياء يستغل فى صناعات محلية ؟

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — إن المسائل الصناعية تقوم بها الأفراد لا الحكومات التى تقتصر مهمتها على التشجيع فقط .

فاذا ما أريد مثلا إنشاء مصنع للورق ، فكل ما يحتاجه من مال لا يعدو ستين الف جنيه . وكل ما يتطلبه تشجيع الصناعات لا يربى على مليونين من الجنيهات بوجه التقريب . وليس هذا المبلغ مما يقوم حجرة عثرة أمام مشروع خطير كهذا .

إن عناية الحكومة وعنايتكم موجهة إلى الزراعة والصناعة معا ، وأعتقد أن يسيرا معا جنبا إلى جنب .

(وهنا غادر حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وحضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية قاعة الجلسة) .

الرئيس — قدم اقتراح من حضرة النائب المحترم محمود عباسى بك ونصه : "أقترح أن يؤخذ الرأى اليوم على قبول المشروع أو رفضه" .

حضرة النائب المحترم محمد فهيم القيعى — أرى ألا نبت فى هذا الاقتراح اليوم وأن يؤجل نظره حتى يحضر باقى حضرات الأعضاء الغائبين .

حضرة النائب المحترم محمد عزيز أباظه — إن اجتماع اللجنة اليوم حدد من قبل ، وتخلف فريق من حضرات الأعضاء لا يلزمنا بتأجيل النظر فى اقتراح مقدم ، وأرى أن يؤخذ الرأى عليه الآن .

حضرة النائب المحترم محمد فهيم القيعى — الواقع يا حضرات الزملاء أن الدعوة للاجتماع وجهت لسماع ماتدلى به الحكومة ، والحكمة تقضى بتوجيه دعوة أخرى يوضح فيها أن الاجتماع المقبل سيكون لأخذ الرأى على المشروع ولمن شاء الحضور .

حضرة النائب المحترم محمد عزيز أباظه — إنى لا أفهم وجها لهذا الاعتراض إذ لا معنى له ، وأرى عدم الأخذ به ، وعرض الاقتراح الأول لأخذ الرأى .

حضرة النائب المحترم السعيد حبيب — لا يصح أن تمتنع اللجنة عن نظر اقتراح مقدم من أحد حضرات الأعضاء ، وليس لأحد أن يعترض عليه إذ الواجب أن يفصل فيه مادام أن العدد قانونيا .

حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل — قدم اقتراح بأخذ الرأى على المشروع، وهذا عمل طبيعى، فكل اقتراح يقدم يجب نظره سواء أكانت الجلسة مخصصة لأخذ بيانات أم لأى أمر آخر.

حضرة النائب المحترم محمد حسن — إنا ههنا يحكمنا القانون، وكل منا مستقل فى رأيه وله أن يبديه بكل حرية، فاذا ما قدم اقتراح إلى اللجنة فاما أن يطلب تأجيل نظره أو الفصل فيه، وقد قدم طلب بتأجيل نظر هذا الاقتراح وهذا التأجيل يكون محل نظر اللجنة ويؤخذ الرأى عليه أولا، فالاقتراح والحالة هذه له وجهتا نظر، المضى فيه، وهذا ما أوافق عليه، والطلب بالتأجيل المبنى على سبب معين. لحضراتكم أن تقدروه.

الرئيس — إذن نبدأ بأخذ الرأى على نظر الاقتراح أو تأجيله.

وبأخذ الرأى تقرر نظر الاقتراح بأغلبية ٩ أصوات ضد ٣ أصوات.

الرئيس — حينئذ نأخذ الرأى على قبول المشروع أو رفضه.

وبأخذ الرأى تقرر قبول المشروع بأغلبية أحد عشر صوتا ضد صوت واحد، صوت حضرة النائب المحترم محمد فهيم القيعى.

حضرة النائب المحترم محمد حسن — أقترح تشكيل لجنة لوضع التقرير يكون من بينها بعض المهندسين، وممن لهم إلمام بالمسائل المالية والاجتماعية.

حضرة النائب المحترم محمد عزيز أباظه — أرى أن يكون عدد أعضاء هذه اللجنة خمسة.

حضرة النائب المحترم محمد زكى صالح بك — أرى أن تشكل اللجنة من سبعة أعضاء.

الرئيس — نأخذ الرأى على عدد تشكيل اللجنة، هل تكون مكونة من خمسة أعضاء أو سبعة؟

وعند أخذ الرأى امتنع حضرة النائب المحترم محمد فهيم القيعى عن إبداء رأيه.

الرئيس — ما سبب امتناع حضرة النائب المحترم؟

حضرة النائب المحترم محمد فهيم القيعى — إن سبب امتناعى هو أنى لم أوافق على قبول المشروع.

الرئيس — أسفرت نتيجة أخذ الرأى عن أن تكون اللجنة مشكلة من سبعة أعضاء بأغلبية ٦ أصوات ضد خمسة، وامتنع عضو عن إبداء رأيه، ثم انتخبت اللجنة حضرات النواب المحترمين: على المنزلاوى بك. وهيب دوس بك. محمد حسن. محمد عزيز أباظه. حسن محمد اسماعيل. مصطفى صدق. احمد رشدى. أعضاء لجنة التى ستضع التقرير.

ورفعت الجلسة الساعة السادسة والدقيقة الأربعين م

| السكرتير الموظف | السكرتير النائب | الرئيس |
|---|---|---|
| محمد كامل | محمد عزيز أباظه | على المنزلاوى |

# محضر الجلسة السابعة عشرة

اجتمعت اللجنة الساعة ١٢ والدقيقة ٣٠ من مساء يوم الاثنين ٩ مايو سنة١٩٣٢ برياسة حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك،وسكرتيرية حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك السكرتير النائب، وعاونه حضرة محمد كامل افندى سكرتير اللجنة الموظف .

وحضر من الأعضاء حضرات النواب المحترمين : أحمد رشدى . حسن محمد اسماعيل . محمد حسن . محمد زكى صالح بك . محمد عزيز أباظه . محمود عباسى بك . مصطفى عاكف بك . السعيد حبيب .

واعتذر حضرة النائب المحترم ابراهيم دسوقى أباظه .

وتغيب حضرات النواب المحترمين ابراهيم زكى . أحمد أبو الفتوح . محمد حافظ رمضان بك . محمد فهيم القيعى . مصطفى محمود الشوربجى. مصطفى صدقى .

الرئيس — ولو أن اجتماع اللجنة الآن قانونى، إلا أنى أرى تأجيل انعقادها لمدة نصف ساعة، ريثما يحضر حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك،فهل توافقون على ذلك ؟

"موافقة عامة" .

أعيدت الجلسة الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة عشرة مساء .

الرئيس — قد انتظرنا مايقرب من الساعة دون أن يحضر حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك، بعد أن اتصلنا تليفونيا بمكتبه مرتين، وقيل إن حضرته غادر المكتب منذ عشر دقائق ، وأرى أن نباشر عملنا .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — عندما اعترض حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك أمام المجلس على اللجنة لاتخاذها قرارا نهائيا فى مشروع خزان جبل الأولياء فى جلسة لم تكن محددة لأخذ الرأى عليه ، كنت أول المؤيدين له فى هذا الرأى،لأن القرار أخذ فى غيابى أيضا، ولكنه فى اعتراضه ذهب مذهبا، وذهبت مذهبا آخر ، فحضرته كان يقول ببطلان القرار وكنت أقول بالعتب على حضرات أعضاء اللجنة الذين لم يروا فى غياب بعض أعضائها مانعا من أن يخطوا الخطوة الأخيرة فى هذا المشروع، خصوصا وأن من بين الغائبين رئيس المعارضة، وبعض الأعضاء الذين ساهموا بقسط وافر فى المناقشات ، ولكنى لم أصل بالعتب إلى حد القول ببطلان قرار اللجنة .

ولما قرر المجلس أن يعهد بالأمر إلى اللجنة لتتخذ فيه قرارا، حددت اللجنة لذلك جلسة ٧ مايو سنة ١٩٣٢، وحضرها بعض حضرات الأعضاء، ومن بينهم حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك، وقد صرح بأنه لا يقبل مناقشة ما أو إبداء أية معلومات إلا إذا أبدت اللجنة التى سبق أن وافقت على المشروع استعدادها للعدول عن قرارها إذا كان فيما يدلى به من المعلومات ما يقنعها بالعــدول .

أمام هذا الطلب، رأى حضرات الأعضاء الذين سمعوا هذا التصريح أن النظر فى هذا الأمر من اختصاص اللجنة، إذا ماتكامل عددها، وأصبح اجتماعها قانونيا، وأنه يجب دعوة الاعضاء لجلسة أخرى لطرح الأمر عليها، وحدد لذلك جلسة اليوم الساعة ١٢ والدقيقة الثلاثين مساء ، كما حددت الساعة العاشرة من صباح اليوم نفسه لاجتماع اللجنة الفرعية التى كلفت بتحضير مشروع التقرير.

وقد اجتمعت اللجنة الفرعية فعلا فى ميعادها، وراجعت مشروع التقرير وأقرته وأحالته على اللجنة العامة لبحثه .

واجتمعت كذلك اللجنة العامة فى الساعة المحددة لها للنظر فيما يرى حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك طرحه عليها ، ولكن حضرته لم يحضر هذا الاجتماع مع سبق اخطاره به كتابة كبقية حضرات الأعضاء ، ومع الاتصال بمكتبه تليفونيا اليوم مرتين ، ومع تأخير الاجتماع ساعة إلا دقائق انتظارا لحضوره .

لهذا أقترح على اللجنة ألا تنظر فى طلب حضرته الذى أوضحته، ومثله فى ذلك مثل صاحب الســؤال الذى يغيب عن الجلسة التى حددت للاجابة عنه ، وأرى أن تمضى اللجنة فى نظر مشروع التقرير .

الرئيس — هل توافقون على ذلك ؟

فوافقت اللجنة .

الرئيس — ورد خطاب من حضرة صاحب العزة عبد القوى أحمد بك مندوب وزارة الأشغال العمومية، يطلب فيه تصحيح واقعة معينة ونصه :

"حضرة صاحب العزة على المنزلاوى بك

رئيس لجنة خزان جبل الأولياء

أتشرف بأن أضع تحت نظر عزتكم الملاحظة الاتية :

ورد بمحضر الجلسة الخامسة عشرة فى أقوال حضرة الأستاذ المحترم محمد حافظ رمضان بك أننى قلت " إن مياه النيل الأبيض يمكن منعها عن مصر لمدة شهرين فى حين أن غيره قال . . . . . "

وإنى أقرر أن ردى على هذه النقطة يخالف تمام المخالفة ما ذهب إليه حضرة الأستاذ، وأرجو مراجعة صدر صفحة ٦٦ (محضر الجلسة الثانية عشرة) اذ أن قولى صريح فى النقل عن سعادة زغلول باشا، لأننى لا أسلم بالنظرية، وهذا وارد بوضوح فى جوابى .

فأرجو اثبات ذلك مع التفضل بقبول احتراماتى ،،

١٩٣٢/٥/٦ "

الرئيس — يثبت ذلك فى المحضر مع التصحيح، والآن نبدأ بتلاوة مشروع التقرير.

وتلى مشروع التقرير .

حضرة النائب المحترم السعيد حبيب — ألاحظ أن كلمة " المعارضة " التى وردت بمشروع التقرير يؤخذ من مدلولها أنها تنصرف إلى المعارضة خارج المجلس، فى حين أن القانون إنما ينص على المعارضة داخل اللجنة، والمادة ٤٧ من قانون النظام الداخلى للبرلمان صريحة، فى أن ما يجب إثباته فى التقرير هو رأى أقلية اللجنة الذى إذا لم يثبت طعن فى التقرير ببطلانه ، والواجب أن تأخذ بالجانب الخاص بحضرات المعارضين من أعضاء اللجنة .

كما أن لى ملاحظة أخرى ، خاصة بما جاء بالتقرير من الاشارة إلى آراء بعض أشخاص لم تذكر أسماؤهم، فمثلا جاء بالصفحة الثانية والخمسين من مشروع التقرير ما يلى :

" هذا ولا تنسوا أن أحد كبار المعارضين الذى يبرز فى الصفوف الاولى بينهم كان إلى زمن قريب جدا فى سنة ١٩٢٩ يقر المشروع وبعد ظهوره أمامكم قال إنه يعارض فيه لأسباب جديدة " .

وأرى أننا إما أن نحذف هذا الجزء وأمثاله من مشروع التقرير، وإما أن تكون لدينا الشجاعة الكافية لذكر الأسماء .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — كنا أثناء تحرير مشروع التقرير قد أشرنا إلى ما يستفاد منه أن المعارضة تتناول الاعتراضات الداخلية والخارجية، ثم استدركنا من تلقاء أنفسنا عند التلاوة الثانية أن هذا يخالف القانون، فحذفنا هذا الجزء، وقصرنا كلامنا على معارضة حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك وغيره من حضرات الأعضاء المعارضين، وهذا التعديل أطرحه على حضراتكم الآن ، إذ أننا قد أجريناه فى صباح اليوم .

الرئيس — هل توافقون على مشروع التقرير ؟

فوافقت اللجنة على ذلك بالاجماع وانتخبت حضرات النواب المحترمين على المنزلاوى بك، ووهيب دوس بك، وأحمد رشدى، مقررين لها أمام المجلس.

ورفعت الجلسة الساعة الثانية والدقيقة الأربعين مساء ،،

| السكرتير الموظف | السكرتير النائب | الرئيس |
| --- | --- | --- |
| محمد كامل | وهيب دوس | على المنزلاوى |

# تقـــرير

## اللجنة الخاصة ببحث مشروع القانون باعتماد إنشاء خزان جبل الأولياء بمجلس النواب

### الأعمال العامة للجنة :

أحالت وزارة الأشغال العمومية بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٣٢ على مجلس النواب مرسوما بمشروع قانون باعتماد إنشاء خزان جبل الأولياء .

ونظرا لأهمية الموضوع وخطورته ، رأى المجلس تأليف لجنة خاصة من بين أعضائه لدراسته ، وقد راعى عند تأليف هـذه اللجنة تمثيل جميع الأحزاب وكذلك الأعضاء المستقلين ، كما جعل عدد أعضائها كافيا لأن يضم من تمكنهم معلوماتهم من دراسة المشروع فى مناحيه العديدة ، فنية واقتصادية وماليـة وسياسية .

وقد أحال المجلس بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٢ المشروع على هذه اللجنـة الخاصة التى والت اجتماعاتها جلسات متتالية استغرقت سبع عشرة جلسة .

وفى أول اجتماع للجنـة بتاريخ أول مارس سـنة ١٩٣٢ وضعت وزارة الأشغال العمومية تحت تصرفها أحد رجالها الفنيين ، وهو حضرة عبد القوى أحمد بك مفتش رى قسم زفتى ، الذى وقف جزءا طويلا من حياته على دراسة مشروعات الرى الكبرى ، فأصبح ملما بدقائقها إلمـاما تاما .

وقد رأت اللجنة عند أول انعقادها أن تطلب إلى حضرة مندوب الوزارة ، إلقاء سلسلة محاضرات تتضمن البيانات اللازمة عن تاريخ الرى المصرى ومشروعاته الكبرى ، مع إيضاح سياسة التخزين التى انتهجتها سائر الوزارات المصرية فى السنين الماضية ، وخصوصا من تاريخ بدء التفكير فى نظام الرى الصيفى ، على أن ينتهى حضرة المندوب بعد ذلك بالحلقة الخاصة بضرورة التخزين استعدادا للتوسع الزراعى المنتظر ، ولإيفاء حاجة الزراعة الحاضرة من الميـاه ، الأمر الذى وضع برنامجه و بدئ فى تنفيذه من سنوات قليلة ؛ وعلى أن يصل بين مشروع خزان جبل الاولياء و بين ما سبقه من الأعمال ، وما سيتلوه من مشروعات ، تنفيذا لسياسة ضبط النهر ، والانتفاع بأكبر كية ممكنة من مياهه .

وقد رأت اللجنة إلقاء هذه البيانات بقاعة مجلس النواب الكبرى ، حتى يستطيع سماعها أكبر عدد ممكن من حضرات الشيوخ والنواب ، وقد واصل حضرة المندوب عمله فى بيان ووضوح وكان يعتمد فيه على كل الطرق التى توصل إلى فهم الدقائق الفنية من هذه المشروعات فهما ميسرا معبدا ، سواء أكان ذلك بالشرح الكلامى أم على الخرائط ، وقد وضع تحت تصرف اللجنـة فى كل مناسبة جميع الكتب والتقارير التى استند عليها فى بياناته ، وكانت محاضر الجلسات والمحاضرات توزع على الأعضاء فى حينها .

و بعد الانتهاء من إلقـاء هذه البيانات خصصت اللجنة عدة جلسات لمناقشة حضرة مندوب الوزارة فى بياناته واستيضاحه فى جزئياتها ، وقد قدمت بذلك عدة أسئلة من جميع حضرات الأعضاء ، بعضها شفهى و بعضها مكتوب فأجاب عنها باستفاضة كما هو مدون فى المحاضر .

و بعد مناقشات طويلة ، رأت اللجنة استيضاح حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وحضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية فى جملة نقط اقتصادية ومالية وسياسية وفنية ، وقد حضرا بالفعل فى جلسة الأحد ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٢ ووجه اليهما حضرات الأعضاء كل ما عن لهم من الأسئلة والاستيضاحات ، و بعد أن استوفت المناقشة حقها ، قدم اقتراح من أحد حضرات الأعضاء بطلب أخذ الرأى على المشروع ، من حيث قبوله أو رفضه ، و بعد أخذ الرأى تقرر قبول المشروع بأغلبية أحد عشر صوتا ضد صوت واحد .

و بعد ذلك قررت اللجنة انتخاب لجنة فرعية مكونة من سبعة من أعضائها لوضع مشروع التقرير ، . وقد اجتمعت هذه اللجنة بجلسة الثلاثاء ٢٦ أبريل سـنة ١٩٣٢ ورأت أن تعهد إلى ثلاثة من بين أعضائها بوضعه ، حتى إذا ما فرغوا منه عرضوه على اللجنة الفرعية ، توطئة لتقديمه إلى اللجنة العامة .

و بما أن البحث قد تناول مسائل فنية عديدة ، واعتراضات يحتاج الحال لتفهم الرد عليها إلى إيراد أرقام لا يتسع لها الكلام ، رأت اللجنـة الفرعية أن تحيل حضراتكم فى كثير من المواطن على محاضر الجلسات ، ورأت اللجنة العامة الموافقة على هذا ، وقررت بناء على ذلك أن تطبع تلك المحاضر وتوزع على حضراتكم ، لتكون تحت نظركم ترجعون اليها فى كل ما أحال التقرير عليها من تفصيل .

و إلى حضراتكم ما أقرته اللجنة بعد أبحاث مستفيضة فى المشروع المطروح عليكم من وجهات النظر المختلفة ، الفنية والاقتصادية والمـالية والسياسية ، كما أنها لن تغفل مع هـذا البيان عن الرد على وجوه الاعتراضات التى قامت ضد المشروع .

## نظر المشروع من الوجهة الفنية

### كيف نشأت فكرة التخزين :

كانت مصر فيما مضى من السنين تعتمد على النيـل فى وقت معـين من السنة — وهو زمن فيضانه — ذلك لأنها كانت تروى ريا حوضيا لا تحتاج فيه الا الى مناسيب عالية ، حتى إذا ما فاض الماء وغمر أراضيها المدة الكافية ثم بدأ يهبط منسـوب النهر إلى الدرجة التى تتكشف معها الأراضى المعدة للزراعة و ينحسر عنها ماء الفيضان ، بدأ الأهالى يزرعون أراضيهم زراعة حوضية .

اتبعت مصر هذه السياسة الزراعية البسيطة ، ولذلك لم تكن لتحفل بأمر النهر فى غير موسم الفيضان ، ولم تكن الهندسة المـائية من التقدم والانتشار بحيث تعين المصريين فى القرون المـاضية على التحكم فى هذا النهر فى السنين التى يخيب أملهم فى درجة فيضانه ، ولكن التغيير الذى أدخله المغفـور له محمد على باشا على نظام الرى بانشاء القناطر الخيرية عندما نبتت فى عهده فكرة الرى الصيفى ، حدا بالمصريين إلى التفكير فى توفير المياه اللازمة للانتفاع بهـا على قاعدة الزراعة الصيفية التى من أهم خصائصها حاجتها إلى الرى فى أشد أوقات النيل انحطاطا فى إيراده ، وعندئذ واجهت المهندسين المشكلة الطبيعية الكبرى الخاصة باختلاف تصرفات النهر اختلافا كبيرا وعدم تكافئها فى بعض المواسم مع مطالب البلاد ، وزيادتها من جهة أخرى زيادة كبرى على تلك

المطالب، فى وقت لا تحتاج فيه الزراعة إلى مثل هذه الزيادة الكبيرة، ومن ثم نشأت فكرة التخزين أى الاحتفاظ بجزء من الزائد على الحاجة فى موسم معين للانتفاع به فى موسم آخر عند مسيس الحاجة اليه .

وقد قامت فكرة قديمة فى أواخر القرن التاسع عشر ترمى إلى تحقيق هذه الأغراض بالتخزين ، وكانت المعلومات التى أمام المهندسين وقتئذ عن النيل وعن مطالب مصر والمساحات الممكن زراعتها أبعد ما تكون عن الحقيقة، لذلك تصوروا إمكان تحقيق هذه الأمنية بالتخزين داخل حدود البلاد، وبحثوا هذا الأمر من الوجهة الفنية .

أما الآن، وقد زاد العلم بطبيعة النهر، خصوصا فى مسايله العليا ، كما تقدم فن المساحة إلى درجة الإتقان والضبط ، كما زادت مطالب البلاد المائية على ما كان مقدرا لها فى ذلك الزمن أضعافا مضاعفة ، فقد أصبح القول بامكان التخزين داخل الحدود المصرية بما يسد كل تلك المطالب الحاضرة والمستقبلة ، لا يتفق مع قواعد الفن المجمع عليها ولا مع مصلحة البلاد كما سيأتى بيانه فيما بعد .

وستعرض اللجنة على حضراتكم الآن بيانا وافيا لحاجات البلاد المائية فى الحال والاستقبال مما يقطع بفساد القول بامكان إيفائها بتصرف النهر الطبيعى، أو به مضافا إليه خزان أسوان المعلى، أو بهما مضافا اليهما التخزين داخل الحدود المصرية فى غير أسوان — لو صح أن هذا فى حيز الإمكان من الوجهة الفنية — على أنه سيثبت عدم إمكانه فيما بعد .

إن إيراد نهر النيل عند أسوان فى مثل سنة ١٩١٣ — ١٩١٤ كان ٤١ مليارا بينما وصل فى مثل سنة ١٩١٧ — ١٩١٨ إلى ١١٠ مليارات ( المليار يساوى ١٠٠٠ مليون متر مكعب ) وليس هذا الفرق العظيم قاصرا على الايراد السنوى فقط ، بل نجده فى سنة واحدة يصل فى شهر سبتمبر ( قمة الفيضان ) إلى ٨٠٠ مليون فى اليوم الواحد، بينما يصل الى ٥٠ مليونا فى أحد أيام شهر مايو مثلا . وهكذا يذهب النهر فى المدى بين حدى ارتفاعه وانخفاضه إلى أبعد الحدود ، والتوفيق بين هذا الايراد المذبذب وبين مطالب البلاد هو إحدى المشاكل التى يواجهها رجال الرى فى هذا العصر بعد توطيد أركان الزراعة الصيفية واطراد الزيادة فى مطالبها المائية الحين بعد الحين .

والقول بعدم كفاية إيراد النهر الطبيعى لمطالب البلاد المائية فى شهور الصيف ، هو محل إجماع الكافة من المزارعين والمهندسين على السواء ، بل إن الأزمات المائية والشكاوى المتتابعة من قلة المياه فى كل صيف على وجه التقريب — مع أن خزان أسوان قائم بمد النهر بقسط لا بأس به — لما يرفع هذه المسألة من بين الأقوال الجدلية والمناقشات الرقمية ، ويدخلها فى صف المسائل المادية المسلم بها ، فتجارب المزارعين من كافة الطبقات وما يقاسونه من خيبة الرجاء فى شهور الصيف بسبب عدم زراعة الأرز أحيانا ، أو عدم كفاية المياه لزراعة القطن أحيانا أخرى ، تجعلنا فى حل من عدم التدليل بأرقام الفنيين استنادا إلى علم حضرات الأعضاء المحترمين، وكثرتهم الكبرى من الملمين بشؤون الرى والزراعة .

ومع ذلك ستعرض اللجنة فيما يلى إلى التدليل الفنى مستشهدة بالأرقام على مقدار حاجتنا الى المزيد من المياه سدا لمطالبنا الحالية والمستقبلة على السواء .

وثابت من الوثائق والبيانات التى قدمتها وزارة الأشغال العمومية إلى اللجنة أن مقدار المياه المطلوبة لمصر فى الوقت الحاضر من مارس لآخر يوليه هو ١٤٣٠٠ مليون من الأمتار المكعبة ، وقد تبين لنا من المستندات التى قدمت أن هذا الرقم يتفق مع ما سبق أن ورد فى تقرير لجنة مشروعات النيل فى سنة ١٩٢٠ وما سبق أن قدره مستر ديبوى المهندس الكبير ومستشار وزارة الأشغال العمومية السابق . ومعالى اسماعيل سرى باشا فى سنة ١٩٢٥ .

أما إيراد النهر الطبيعى فى المدة نفسها فقد اخترنا من بين السنين التى قدمتها لنا وزارة الأشغال العمومية المدة من سنة ١٩١٢ الى سنة ١٩٢٧ فثبت أن مجموع إيراد النهر من مارس إلى يوليه فى متوسط هذه المجموعة من السنين يبلغ ١٠٤٠٠ مليون متر مكعب ، وبما أن خزان أسوان الحالى يمدنا بنحو ٢٤٠٠ مليون فيكون مجموع ما تحت يدنا الآن هو ١٢٨٠٠ مليون أى بعجز ١٥٠٠ مليون عن احتياجاتنا الحاضرة التى سيأتى ذكرها بعد .

ويلاحظ هنا أن وزارة الأشغال العمومية ذهبت، فى مذكرتها المقدمة للمجلس فى يناير من هذا العام عن مشروع إنشاء خزان جبل الأولياء، إلى أنها ستحبس ١٤٠٠ مليون من الايراد المنتظر زيادته من تعلية خزان أسوان على احتياجات الزراعة الحاضرة، أخذا بما سبق أن قررته فى مذكرتها المقدمة لمجلس الوزراء فى يناير سنة ١٩٢٩ عن تعلية خزان أسوان والمرفوعة هى الأخرى إلى المجلس المحترم . والسبب فى الاحتفاظ بهذا القدر سدا لحاجة الزراعة الحالية يرجع إلى السياسة الزراعية التى سارت عليها وزارة الأشغال العمومية من مارس سنة ١٩٢٨ فى عهد حضرة صاحب السعادة عثمان محرم باشا عملا بمشورة مستر ديبوى، ولا تزال الوزارة تأخذ بها الآن، خلافا لما كان مقررا اتباعه قبل هذا التاريخ من حبس المقادير الجديدة على التوسع الزراعى دون الالتفات إلى سد حاجة البلاد الحاضرة .

والأخذ بهذه النظرية لن يترك من المياه الجديدة والزائدة بسبب تعلية خزان أسوان الأخيرة سوى ٧٠٠ مليون متر مكعب، لأن التعلية الأخيرة تعطى ٢١٠٠ مليون متر مكعب على أساس التخزين لدرجة ١٢٠ مترا ، مع فرض إمكان هذا الملء سنويا وبانتظام ، وهذا المقدار الباقى لن يساعد البلاد على عملية التوسع الزراعى التى سيأتى بيانها فيما يلى :

أما أهمية التوسع الزراعى الذى يرى رجال الرى أن الحاجة تدعو اليه فى المستقبل القريب فظاهر صوابها من زيادة عدد السكان بحسب الاحصاءات زيادة مطردة وانقطاع العدد الأكبر من السكان للزراعة، لأن مصر ستظل معتمدة دائما على خدمة الأرض كأهم الوسائل للقيام بحاجات سكانها .

والثابت من عملية المساحة الحديثة أن الأراضى الممكن زراعتها تحت نظام الرى الصيفى هى سبعة ملايين ومائة ألف فدان، فى حين أن الأراضى التى تزرع الآن هى خمسة ملايين ونصف مليون فدان من زراعة صيفية

وحوضية، فيبقى مجال التوسع الزراعى مفتوحا فى القدر الذى لم يزرع إلى الان وهو حوالى المليون ونصف المليون فدان فى شمال الدلتا ، هذا عدا مليون الفدان وكسور المراد تحويلها من رى صيفى وما يستتبعه هذا التحويل من ضرورة توفير الايراد الصيفى لها .

وأمام قصور تعلية خزان أسوان الأخيرة عن الوفاء بالمطلبين معا ، وهما إمداد الزراعة الحالية بحاجتها والتوسع المطلوب للمستقبل ، كان لزاما على المسئولين أن يفكروا فى زيادة التخزين ، ولهذا قالت الحكومة بخزان جبل الأولياء مضافا إلى هذه التعلية ، ويجب أن يكون مفهوما أن التخزين فى جبل الأولياء ما هو الا مرحلة أولى بالقياس إلى المراحل الطويلة الشاقة التى يجب أن تجتازها البلاد قبل الوصول إلى استكمال مطالبها النهائية . ذلك لأن رجال الرى قد دللوا على أن المقدار المطلوب من المياه لزراعة سبعة ملايين من الأفدنة وكسور فى المدة من مارس ليوليه يبلغ ٢٥٩٠٠ مليون من الأمتار المكعبة منها ١٠٤٠٠ مليون من إيراد النهر الطبيعى ونحو ٤٦٠٠ مليون ترد من خزان أسوان بعد التعلية النهائية ، فيكون الباقى الذى يجب تدبيره هو ١٠٩٠٠ مليون (١١ مليارا تقريبا) . وإذا علمنا أن خزان جبل الأولياء لن يدر على البلاد الا نحو ٢٢٠٠ مليون من الأمتار المكعبة فقط من كل هذا المطلوب جزمنا مع رجال الرى بضرورة التطلع إلى أعالى النيل لاستيفاء مطالب البلاد المستقبلة ، وعرفنا قيمة الدعوى التى تلق اعتباطا ذات اليمين وذات اليسار والقائلة بامكان التخزين داخل الحدود المصرية للحد الذى يكفى مطالب البلاد المستقبلة — الأمر الذى يستحيل من الوجهة الفنية — على أن التفكير الجدى فى ضرورة التخزين خارجا عن حدود البلاد والأخذ فى تنفيذه تنفيذا فعليا بصرف مقادير وافرة من أموال الدولة عليه ليس وليد الساعة ، بل يرجع تاريخه إلى سنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ عند ما تقدم سعادة عثمان محرم باشا وزير الأشغال العمومية السابق طالبا إلى البرلمان اعتماد الأموال اللازمة لتنفيذ مشروع قناة السدود وهى خطوة أولى لما بعدها من حيث التخزين فى بحيرة البرت .

وقد بدأت وزارة الأشغال العمومية يومئذ بالاتصال بالبيوت الهندسية والتجارية لشراء الكراكات اللازمة لهذا الغرض. وقد أخذت مصلحة الرى من ذلك العهد فى تنفيذه فى حدود الاعتمادات المالية التى كانت تحصل عليها فى عهد جميع الحكومات المتتابعة إلى الان .

لذلك يكون من العجيب غير المفهوم أن تقوم الصيحة بضرورة التخزين داخل حدودنا دون أن يقال لنا بصراحة : هل تطلق النظرية أو تحد ، عند التفاضل بين جبل الأولياء أو أى مكان آخر ؟ فاذا قيل بالاطلاق وجب على القائلين أن يدلونا على أماكن التخزين إذا ما سلموا بحاجة مصر إلى هذه المقادير الهائلة من المياه لاستكمال مطالب زراعتها الحاضرة مع إمكان التوسع فيها مستقبلا .

أما وهم يقولون بضرورة التخزين فى عالى السودان حتى مع تعلية خزان اسوان ، فالواجب المنطق يحتم عليهم أن يسقطوا من حسابهم حجة وجود منشآت التخزين خارج الحدود المصرية . على أننا سنعرض للكلام على جواز استعمال وادى الريان كخزان فى مكان آخر من هذا التقرير .

## كيفية الانتفاع بمياه التخزين

سبق القول إن ١٤٠٠ مليون متر مكعب ستؤخذ من ناتج التعلية الحالية لخزان أسوان لإمداد الزراعة الحاضرة، والباقى مضافا إليه ما ينتجه خزان جبل الأولياء سيخصص لتحويل واستصلاح ثلاثة أرباع المليون من الأفدنة ، ومن هذه المساحة ٣٥٠٠٠٠ فدان بالوجه القبلى و ٤٠٠٠٠٠ فدان بشمال الدلتا ، ولا يقوم الباقى من ناتج تعلية خزان أسوان إلا لتدبير الماء اللازم لرى نحو ٢٠٠٠٠٠ فدان منها ١٠٠٠٠٠ فدان ستتحول من رى حوضى إلى رى صيفى فى بعض مديريات الوجه القبلى و ١٠٠٠٠٠ فدان بشمال الدلتا ، أما المساحة التى ستعتمد فى ريها على خزان جبل الأولياء فهى ٢٥٠٠٠٠ فدان تحول من رى حوضى إلى رى صيفى بالمنطقة التى أنشئت من أجلها قناطر نجع حمادى والباقى وقدره ٣٠٠٠٠٠ فدان بشمال الدلتا .

وعدم تنفيذ هذا البرنامج المائى فى المرحلة الحاضرة سيدعو إلى قطع الروابط التى تربط المشروعات الفنية بعضها ببعض ، ذلك لأن مصلحة الرى راعت فى برنامجها فى السنوات الأخيرة نظاما متتابع الحلقات ، وما كان يمكنها أن تخرج عليه بعد أن حصلت على إقرار الحكومات والبرلمانات المتعاقبة على تأييد وجهة نظرها وقيامها فعلا بتنفيذ الكثير من هذه الحلقات التى يجب لاتصالها وحسن استغلالها تكملة برنامج التخزين فى الوقت الحاضر بانشاء خزان جبل الأولياء .

وليس من المسلم به فنيا أو ماليا أن تصرف الخزانة العامة نحو سبعة ملايين ونصف المليون من الجنيهات على قناطر نجع حمادى وملحقاتها ومشروعات الرى والصرف بشمال الدلتا تمهيدا لبرنامج مائى معين ثم نأتى الآن فنقول بالعدول عنه أو بارجائه .

ولما كان لمياه التخزين علاقة وثيقة بالقناطر الكبرى المقامة على النيل داخل الحدود المصرية (اسنا. أسيوط. الدلتا) زعم بعضهم أن تقوية هذه القناطر هى نتيجة حتمية لإنشاء خزان جبل الأولياء، ورتب على هذه النظرية نتيجتها الطبيعية وهى تحميل هذا المشروع تكاليف تقوية هذه القناطر بل ذهب بعضهم إلى حد اعتبارها من ملحقاته فقال : إن تكاليف الخزان بملحقاته ستبلغ ثمانية ملايين من الجنيهات ناسين أنه لا بد من تقوية هذه القناطر سواء أأنشئ خزان جبل الأولياء أم لم ينشأ . وأن تقويتها قد أصبحت أمرا مقررا كنتيجة لتعلية خزان أسوان ، وهذا ماقالت به لجنة المالية بمجلس النواب سنة ١٩٣٠ عند نظرها ميزانية الادارة العامة للخزانات إذ ورد بتقريرها (صفحة ٥) ما يلى :

"كذلك ستقوم الادارة بمباشرة تقوية القناطر الكبرى المعدة للحجز على مجرى النيل من إسنا إلى القناطر الخيرية . هذه التقوية التى تستلزمها زيادة التخزين فى أسوان وسيبدأ بالعمل فى قناطر أسيوط حيث أدرج لها فى مشروع الميزانية مبلغ ٢٠,٠٠٠ ج م من جملة تكاليفها المقدرة بمبلغ مليون جنيه"

ومما يحسن ذكره بهـذه المناسبة ، أن وزير الأشغال العمومية الذى جاء إلى البرلمان فى سنة ١٩٣٠ يطلب الاعتمادات اللازمة للتقوية هو بعينه الذى يعارض فى إنشاء خزان جبل الأولياء ، فهو حتما كان يرى أن تقوية القناطر أمر لازم دون اقترانه بانشاء خزان جبل الاولياء .

## فكرة التخزين داخل القطر

نشأت هذه الفكرة فى بادئ الأمر أيام السير وليم جارستن وقت أن كانت المعلومات الطبيعية الخاصة بالنهر وضبطه فى أول أدوارها، ووقت أن كانت المساحة المزروعة والقابلة للاصلاح فى مصر محل شك كبير ، ولا مشاحة فى أن هذه المعلومات الطبيعية الخاصة بحوض النهر وتصرفاته والخاصة بالمساحات المزروعة والقابلة للزراعة ، كانت هى السبب المباشر فى رواج النظرية الخاطئة القائلة بامكان التخزين داخل الحدود المصرية إلى حد استيفاء مطالب مصر كلها ، ويكفى للتدليل على مقدار ما فى هذا القول من خطأ، أن مساحة الأراضى المزروعة والقابلة للزراعة فى الوجه البحرى ، كانت فى نظر بعض هؤلاء المهندسين وقتذاك ٣٣٤٠٠٠٠ فدان (انظر صفحة ١٠ من مقدمة السير جارستن لتقرير الرى الصيفى بقلم السير وليم ولكوكس ) فى حين أنها قاربت اليوم ٥٠٠٠٠٠٠ من الأفدنة .

وقد جرهم ذلك بطبيعة الحال إلى أن مصر تحتاج لإتمام نموها الزراعى إلى حوالى أربعة آلاف مليون من الأمتار المكعبة ،وهذا مقدار ميسور تخزينه داخل الحدود المصرية ، أما الآن ونحن أمام حوالى أحد عشر ألف مليون من الأمتار المكعبة — نظرا لما يستوجبه التوسع الزراعى وتحويل الزراعة الحوضية إلى زراعة صيفية — فما زلنا فى حاجة إليها بعد تعلية خزان أسوان الحالية فان القول بامكان تخزين هـذا القدر داخل حدودنا إنما هو رأى جر إليه التفكير القديم والمعلومات العتيقة . وقد ذهب بعضهم إلى اقتراح معين خاص بوادى الريان ، ويقول المقترح إن مقدار ما ينتجه هذا الخزان هو ألف وخمسمائة وأربعون مليونا من الأمتار المكعبة ، فعلى فرض صلاحية هـذا الوادى للتخزين فلسنا ندرى ما هو المقصود من الإلحاف فى القول بامكان التخزين داخل حدود البلاد بعد أن ظهر بالأرقام أن ما يمكن تخزينه فى وادى الريان لن يسد حاجتنا الملحة المشروعة، ولن يقوم مقام جبل الأولياء من ناحية السعة ولا يؤدى وظائفه الأخرى، إلا إذا كان الغرض من هـذا القول هو النزول على قواعد الانسانية التى ينادى بها السير وليم ولكوكس فى كتبه الاخيرة من الاشفاق على سكان مديرية النيل الأبيض بما يجره عليهم خزان جبل الأولياء من الخراب .

ولا يفوت اللجنة أن تشير إلى أن السير وليم ولكوكس كان فى قوله هـذا صريحا فى أن الأضرار التى يرى المشروع بها ترجع الى مصلحة سكان النيل الأبيض ولا شأن لها بمصر .

ولعل أبلغ ما يقال فى تلخيص آراء السير وليم ولكوكس هو خطابه الذى ظهر فى جريدة الأهرام الصادرة بتاريخ ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٢ والذى ننقله كاملا ، وفيه أن حاكم السودان العام له رأى ضد المشروع ونصه :

" . . . . رئيس التحرير

أرجوكم التفضل بنشر رسالتى هذه

فى يوم الجمعة ٢٢ الجارى زارنى الأستاذ حافظ رمضان بك رئيس اللجنة البرلمانية لخزان جبل الأولياء وتناقشنا معا فى الموضوع ساعة من الزمن وفى ختام هذا الاجتماع قال : إن المسألة أعظم جدا من أن تسوى بواسطة لجنة برلمانية ولا بد لها من مهندسين خبراء . كما كان الحال فى خزان أسوان فهل أتفق معه فى الرأى ؟ فقلت له إننى أرحب باسم مصر والسودان بتمحيص المسألة عن يد خبراء . وودعته على هذا — وإن منطقة جبل الأولياء هى حقيقة منطقة القطن المصرى فى السودان . وهذه المنطقة واقعة فى أيدى فلاحين سودانيين لا حول لهم ولا طول . والحاكم العام ضد المشروع"

المخلص

و . ولكوكس"

هذا، وستعرض اللجنة الآن لمشروع وادى الريان بشىء من الإسهاب للتدليل على ما ذهبنا إليه من عدم صلاحيته للتخزين .

## وادى الريان

لما نشأت فكرة التخزين حوالى سنة ١٨٩٠ درست مصلحة الرى الأماكن التى يمكن أن تصلح لهذا الغرض، ووضعت تقريرا مسهبا عن المشروعات المختلفة وقدمته للجنة دولية شكلت للنظر فى هذه المشروعات والمفاضلة بينها، وذلك بمناسبة إنشاء خزان أسوان، إذ كان مشروعه ضمن ما درست .

وقد قدمت اللجنة المذكورة تقريرها المطبوع فى سنة ١٨٩٤ إلى وزارة الأشغال العمومية وهو مكون من جزأين : الأول تقرير الأغلبية وقد أمضاه العضو البريطانى وزميله الايطالى، والثانى تقرير الأقلية وقد أمضاه العضو الفرنساوى، على أن موضوع وادى الريان بالذات كان محل إجماع رأيهم على أنه لا يصلح كخزان ، ولذلك قرروا تفضيل التخزين فى حوض النهر مما ترتب عليه إنشاء خزان أسوان .

وقد ورد بالفقرة الثانيـة عشرة من الفصل الأول صفحة ٦ من تقرير الأعضاء الثلاثة وفى صفحة ٣٧ من تقرير العضو الفرنساوى ما يدل على أن أقصى ما يمكن أن يستفاد به من وراء مشروع وادى الريان هو ١٢٨٠ مليونا من الأمتار المكعبة لا ١٥٤٠ مليونا كما قدر السير وليم ولكوكس، وهذا على فرض التسليم بصلاحيته للتخزين . على أن تلك اللجنة الدولية قالت باجماع أعضائها بعدم صلاحية وادى الريان للتخزين لوجوه عديدة لا ترى اللجنة أصلح من أن تأتى لحضراتكم بملخصها معلقة عليها لإيضاحها. ولمن يريد الرجوع إلى التقرير فهو تحت تصرف حضرات الأعضاء المحترمين بسكرتيرية المجلس .

قال السير وليم جارستن فى تصديره لتقرير اللجنة الدولية فى الصفحة الثامنة من هذا التصدير فى الفقرات ٣ و ٤ و ٥ : إن كلمة اللجنة اجتمعت على عدم صلاحية وادى الريان للتخزين للأسباب الفنية العديدة التى وردت فى الفقرات المذكورة . فقد تشككت اللجنة فى إمكان أن يمد وادى الريان كخزان البلاد بكمية المياه التى تستلزمها مطالبها . وكان هذا التشكك فى سنة ١٨٩٤ وقت أن كان تقدير تلك المطالب لا يعدو أربعة آلاف مليون متر مكعب فى حين أن مما لا جدال فيه الان هو أن تلك المطالب زادت على هذا القدر أضعافا مضاعفة .

وعاد السير جارستن فى الفقرة التاسعة عشرة فى الصفحة السادسة عشرة يقول : إنه أمام المعلومات الفنية عن وادى الريان لا يرى بين مصر ووادى حلفا محلا أليق بالتخزين من شلال أسوان ، غير أنه لاحظ أن التخزين هناك يهدد أثرا تاريخيا عالميا هو معبد أنس الوجود الذى لا بد أن تغمره المياه المخزونة وتردد للمحافظة عليه بين نقله خارج حوض النهر أو استعمال طرق أخرى لرفعه عن مستوى التخزين ، ثم تساءل بعد ذلك فيما إذا كانت الحكومة تقر أحد هذين الرأيين للمحافظة على الأثر ، وقال إنه فى حالة عدم موافقتها على الأخذ بأحد الاقتراحين وعدم رضائها بتهديده بالزوال إذا هى أنشأت الخزان فى أسوان ، يرى الانتظار لحين إمكان دراسة النهر جنوب وادى حلفا بعد انتهاء الحرب السودانية للبحث عن الأماكن الأخرى التى تصلح للتخزين جنوب الحدود المصرية .

ويرى مما تقدم أن السير جارستن كان مقتنعا بعدم صلاحية وادى الريان إلى الحد الذى دفعه إلى القول بالانتظار زمنا غير معروف مداه دون أن يذهب بالحكومة إلى وادى الريان ولو نزولا على الضرورة .

وتجدون حضراتكم فى نص تقرير اللجنة الدولية فى الفقرة ١٨ صفحة ٧ أنها أيدت رأى السير جارستن بشأن الأضرار التى تنشأ من التخزين فى وادى الريان بطريقة مسهبة ننقل منها "إن انخفاض وادى الريان عن مسطح البحر بمقدار ٤٢ مترا وتدرج أراضى مديرية الفيوم المزروعة بين مناسيب أدناها ٤٢ مترا تحت سطح البحر وأعلاها ٢٥ مترا فوق سطح البحر لابد أن تتكون بسبب المياه المخزونة مستنقعات عديدة وعيون جمة مما قد يودى بحياة مديرية الفيوم بأكملها ، وأنه لاحتمال وجود تشققات عظيمة فى قاع الوادى لايوجد أمل بأن يسدها طمى النيل على مر الزمان فتبق دائما منبع خطر وتضيع فيها المياه المخزونة سدى " .

وانتهت اللجنة فى الفقرة ٢٧ صفحة ١٠ برأيها الإجماعى القاطع فى شأن وادى الريان حيث تقول إنها لا تنصح بانشاء الخزان فيه لأنه لا يحقق الأغراض التى ترمى إليها الحكومة بمشروع التخزين ، فضلا عن استحالة انتفاع أراضى الوجه القبلى بشىء منه ، ولأنه خطر دائم يهدد مديرية الفيوم كما سبق البيان ، وعلى هذا بنت اللجنة رأيها فى الفقرة ٣١ صفحة ١٢ أنها تتفق تماما مع السير جارستن بل ومع السير وليم ولكوكس نفسه الذى كان من كبار المسئولين عن هذه المشروعات التى عرضت على تلك اللجنة فى ذلك الوقت بأنه لم يبق سوى حوض النيل فى بلاد النوبة مكان يصلح للتخزين وأوردت فى هذا المقام بيانا مسهبا لرأيها هذا من وجهات فنية عديدة .

وأخيرا جاء فى تقرير العضو الفرنسى الذى خالف زميليه الانجليزى والايطالى فى بعض النقط " أنه متفق معهما فى الحكم على وادى الريان من حيث عدم صلاحيته للتخزين للأسباب التى أوردها ولأسباب أخرى وردت فى تقريره وأخصها أن الوادى كخزان لا يمكن أن يمد البلاد الا بنحو ١٢٨٠ مليونا من الأمتار المكعبة على أكثر تقدير " .

والذى تدل عليه هذه الاقتباسات من تقرير اللجنة الدولية صريح فى أن وادى الريان — حتى إذا صح كل حساب بصلاحيته وزالت جميع الموانع والشكوك من استعماله وتحقق كل حدس وتخمين من الاعتبارات الفنية الأخرى — لا يمد البلاد بقدر يتكافأ مع المال الذى ينفق عليه فضلا عن عجزه عن القيام بالحاجة .

فهذا الذى نقلناه لحضراتكم من تقرير تلك اللجنة الدولية صريح فى التشكك من صلاحية وادى الريان للتخزين ، وهذا الرأى أكدته مباحث وزارة الأشغال العمومية الحديثة فى سنة ١٩٢٩ عند ما كان المراد استعماله كمجمع لمياه الصرف بالوجه القبلى ، لأنه ظهر من الجسات التى عملت أن طبيعة التربة التى تفصل هذا الوادى عن مديرية الفيوم لا تؤمن ضد الرشح الكثير الذى قد يودى بحياة المديرية ويقضى على أراضيها الزراعية .

من هذا يظهر لحضراتكم بطريق قاطع أن إثارة مسألة وادى الريان لم تكن إلا أداة يعلم رافعوها أنها غير جدية ، إذا كانوا متابعين للأبحاث الجيولوجية التى أجرتها وزارة الأشغال العمومية وإلا فيكونون غير ملمين بالموضوع .

## الماء المباح

من الأسباب التى تدعو إلى التعجيل بانشاء خزان جبل الأولياء عدا ما سبق أن بيناه من ضرورة التوسع الزراعى مسألة الماء المباح ، والمقصود به هو المقدار الزائد فى نهر النيل مدة الفيضان على حاجة مصر .

دلت الأبحاث المائية للأنهر التى ينتفع منها أكثر من قطر واحد على أن صاحب الأولوية على مياه مثل هذه الأنهر هو صاحب الحق الأول فى الانتفاع بمياهها وسياسة الأنهر الدولية تجرى على احترام الحقوق المكتسبة وإخراجها من دائرة النزاع بين الأمم .

ولنهر النيل من بين هذه الأنهر حالة يكاد ينفرد بها لما له من خصائص تحمل الباحث على أن يضع له نظاما خاصا . ذلك لأنه يذهب بين حدى الإفراط والتفريط فى تصرفاته إلى مدى بعيد كما سبق أن بينا ذلك بالأرقام . هذا عدا بعض العوامل التاريخية والسياسية التى من شأنها أن تجعل القواعد المتبعة فى الأنهر الأخرى غير صالحة فى حالة النيل والتقيد بها ليس وجيها كما قالت بحق لجنة النيل فى تقريرها (بند ٢١ صفحة ٤) وقد عالجت لجنة النيل المؤلفة فى سنة ١٩٢٥ والتى أصبح تقريرها جزءا من اتفاقية المياه هذا الأمر من نواح عدة فى بحث دقيق مستفيض كما هو وارد بتقريرها .

رأت اللجنة بحق أن النيل يعجز تمام العجز عن الوفاء بمطالب مصر وحدها فى وقت معين ، لذلك حددت وقت هذا العجز وقالت بحبس مياه النهر

بفروعه أثناءه على منفعة مصر وحرمت على السودان سحب أية قطرة من المياه فى المدة التى حددتها فيما بين أول يناير و ١٥ يوليه ( تواريخ سنار ) من كل عام ، كما راعت ما سبق أن كسبه السودان من حقوق قدرتها بـ ١١٧ مليونا من الأمتار المكعبة ، له أن يسحبها فيما بين أول يناير و ١٨ منه على أساس احترام الحقوق المكتسبة ، كما قدرت ما يطرأ من حدوث سنين شحيحة فوضعت مقياسا خاصا لمقابلة هذه الطوارئ يقضى بتبكير التحريم عن تاريخ أول يناير أو بتأخير تاريخ السحب عن ١٥ يوليه ، طبقا لما توحى به تصرفات النهر فى هذه السنين الشحيحة .

بقيت الفترة الأخرى الواقعة بين ١٦ يوليه و ٣١ ديسمبر من كل عام فقد رأت اللجنة بعد دراسات مطولة أن بالنيل من المياه ما يفيض عن حاجة مصر فى تلك المدة ، وهذا الفائض هو ما يسمى عرفا بالماء المباح . وقد ظهر لنا أن القواعد الخاصة بتحديد الحقوق المائية فى هذا الفائض عن الحاجة الحالية للمنتفعين ليست مطردة ولا تعتبر حقائق ثابتة وما زالت راضخة لأحكام التطورات ، وكل ما يثار بشأنها يجب أن يعالج بعناية تامة قبل الدخول فى تنفيذ مشروعات معينة تعتمد على هذا الزائد من المياه أو على جزء منه ، وفى ظننا أن الحكومة البريطانية امتنعت عن التوسع فى الجزيرة بالسودان لوضوح هذه النظرية وتسليمها بها ، وذلك بعد أن كانت أطلقت يد الحاكم العام فى هذا التوسع عقب إنذارها المشهور فى سنة ١٩٢٤

وعملا بهذه النظرية وضعت اتفاقية النيل ، وهى صريحة فى الحيلولة بين السودان و بين استعماله جزءا من هذا الماء المباح إلا بعد اتفاق سابق مع مصر ( راجع الفقرة ٢ من المادة الرابعة من الاتفاقية صفحة ٢٦ مذكرة الوزارة ) ، كما نصت على ضرورة الاتفاق مقدما مع السلطات المحلية بالسودان إذا ما قررت الحكومة المصرية من جانبها إقامة منشآت هناك لزيادة مياه النيل لمنفعة مصر .

وقد أشارت لجنة النيل إلى هذا الموقف إشارة لا يخفى مدلولها على كل ملم بتطورات هذه المسألة حيث ورد بالفقرة ٤٠ ضرورة اعتبار جبل الأولياء وترعة الجزيرة فى الحكم سواء من حيث الأولوية فى الحق وإن لم يكونا سواء فى السبق ، نظرا لانتهاء مشروع الجزيرة قبل خزان جبل الأولياء ، و بنت رأيها هذا على أن المشروعين يكونان من أول الأمر حلقتين من سلسلة مشروعات واحدة ، لذلك أوصت اللجنة المذكورة بألا يكون لمشروع الجزيرة ميزة على مشروعنا هذا فى الانتفاع بالزيادة من إيراد المياه بل يسوى بينهما فى حق الأسبقية وناشدت السودان تسهيل مهمة الحكومة المصرية فى إقامة هذا الخزان ، وبذلك استردت مصر حقوقها بالتساوى فى الأولوية مع مشروع الجزيرة فى الانتفاع بالماء المباح . تلك الحقوق التى كان يصح أن تخسرها بسبب الإبطاء والتردد فى تنفيذ هذا المشروع .

ومع أن اللجنة قالت بالتوسع الزراعى فى الجزيرة فانها لم تطلق هذا الحق ، بل قيدته بكميات معينة ووقت معين ، فأجازت فى البند ٥٧ من تقريرها السحب التدريجى ابتداء من سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ على أن يكون المقدار الاضافى المقترح ١٢ مترا مكعبا فى الثانية ، وينتهى فى سنة ١٩٣٥ — ١٩٣٦ بـ ٨٤ مترا مكعبا فى الثانية ، علما منها بأن جبل الأولياء كان مقررا إنشاؤه فى الوقت الذى كانت تضع فيه تقريرها وقدرت إتمامه فى سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠

على أن الحكومة المصرية — وقد وجدت نفسها فى سنة ١٩٢٩ بلا خزان جبل الأولياء — تمكنت من إدخال تعديل على البند ٥٧ يقضى بتغيير تواريخ ومقادير المياه التى تؤخذ تدريجيا من النيل للسودان فى أشهر الفيضان بحيث لا يتعدى ما يأخذه السودان ١٢٦ مترا مكعبا فى الثانية قبل سنة ١٩٣٦ بدل أن كان ١٦٨ مترا مكعبا فى الثانية كما هو وارد ، بالمادة ٤٣ صفحة ٢٥ من مذكرة وزارة الأشغال العمومية .

نخلص مما تقدم بأن مصلحة مصر تقضى بالاسراع ما استطاعت فى أن تضع يدها على ما يمكن أن تحصل عليه بوسائلها ومشروعاتها من هذا الماء المباح حتى يخرج ما تنتفع به منه عن مثار النزاع والخلاف عند كل اتفاق ينشأ فى المستقبل أخذا بنظرية احترام الحقوق المكتسبة .

ففى إنشاء الخزان تبرير وتحديد لهذا الحق بحدود الانتفاع به بحيث تظل أحجاره قائمة دليلا ماديا على ما اكتسبته البلاد من حق فى ذلك الماء المباح بقدر ما يقدره الفن من انتفاع مصر بماء التخزين فيه .

## تكاليف الخزان

قدرت وزارة الأشغال العمومية تكاليف إنشاء خزان جبل الأولياء بمبلغ ٤,٥٠٠,٠٠٠ ج٠م بما فى ذلك مبلغ ٧٥٠,٠٠٠ ج٠م قيمة التعويضات التى ستدفع لحكومة السودان ، تنفيذا لما تم عليه الاتفاق ، والباقى وقدره ٣,٧٥٠,٠٠٠ ج٠م لمصاريف البناء الذى روعى فى وضعه أحدث التصميمات وفى تقديره ما هو سائد فى الوقت الحاضر من أسعار مواد البناء وأجور العمال .

ويدخل ضمن تكاليف إنشاء الخزان نحو مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ ج٠م خصص لجعل الخزان صالحا للتعلية فى المستقبل فيما لو رأى مهندسو الأجيال المقبلة القيام بهذه العملية — بأقل نفقة ممكنة وبدون إضافة وترقيع كما حدث عند القيام بتعلية خزان أسوان فى المرتين الأولى والثانية — وقد أخذت الحكومة الحيطة — عند عقد اتفاقية المياه — لاحتمال التعلية فى مستقبل الزمان فضمنت هذه الاتفاقية اعتراف حكومة السودان بحق مصر فى إجراء هذه التعلية إذا ما رأت لها مصلحة فى ذلك .

ويسر اللجنة أن توافق على هذه النظرية لما فيها من وفر يعود فى المستقبل على خزانة الدولة حتى لا نرمى بقصر النظر أمام الأجيال المقبلة .

## مكان البناء

عندما اتضح أنه لا يمكن التخزين داخل الحدود المصرية — كما بينا سابقا — واتجهت الفكرة إلى التخزين فى السودان ، رؤى بعد البحث فنيا أن أصلح مكان لإقامة الخزان هو جبل الأولياء على النيل الأبيض نظرا لما أوحت به طبيعة النهر هناك ولإمكان ضبط إيراده بالنسبة لالتقاء فرعيه عند الخرطوم ، وتوفر شروط البناء فى هذه الجهة .

أما سبب اختيار إنشاء الخزان على النيل الأبيض فيرجع إلى أنه لا يخشى عليه من رسوب الطمى فيه مما يسبب ردمه، خصوصا إذا كانت الكميات المراد خزنها وفيرة إذ ان ماء هذا النهر صاف، فلا ينتج منه أى خطر عند القيام بموازنات عليه أثناء الفيضان .

## تصميم بنـاء الخزان

جرت الحكومة دائمـا عند تحضير مشروعاتها الكبرى التى تحتاج إلى بحث فنى عميق على الاستعانة فى التحضير بالفنيين العالميين الذين يرجع إليهم فى مثل هذه الشؤون ، ولأهمية هذا المشروع بصفة خاصة دعت الوزارة نفس البيت الهندسى الذى سبق أن دعته الحكومة فى أزمان مختلفة من سنة ١٩٢٠ إلى الآن بمـا فيها حكومة سنة ١٩٢٤ لتحضير الرسومات والتصميات اللازمة لإنشاء هـذا المشروع الخطـير حتى إذا ما أقر البرلمـان الحكومة على تنفيذه استعانت برجال هذا البيت الهندسى فى الإشراف على عملية التنفيذ .

## ملء الخزان وتفريغه

سيكون ملء الخزان على مرحلتين : الأولى تبدأ عند ما يصل منسوب النيل إلى ١١،١٠ مترا عند مقياس العطبرة على النيل الرئيسى ( أى بعد التأكد من مرور الكميات اللازمة لسد المطالب المـائية فى أوائل الفيضان ) ويقع ذلك عادة فى النصف الأول من شهر يوليه ، ويستمر الحجز حتى يصل المنسوب إلى ٣٧٦،٥ مترا حوالى منتصف شهر أغسطس ؛ إذ تقف عملية الملء ليمر الوارد من المياه لمصر كاملا ، ثم يبدأ بها ثانية فى منتصف شهر سبتمبر لغاية منتصف شهر أكتوبر حتى يصل التخزين إلى المنسوب المقرر وهو ٣٧٧،٢٠ مترا ، ويبقى الخزان مملوءا من هـذا التاريخ إلى نهاية شهر يناير تقريبا حيث يبدأ بعملية سحب المياه المخزونة لإمداد مصر فى أوائل شهر فبراير بكميات من المياه — يبلغ مجموعها عند أسوان ٢٢٠٠ مليون متر مكعب (وهذا ما يقارب ما تستفيده مصر من تعلية خزان أسوان الثانية) — وعلاوة على أن السودان محرم عليه الانتفاع بمياه حوض الخزان فان مواعيد تفريغ مياهه كما سبق أن بيناها ، لا تتفق ومواسم الزراعة الحالية على ضفاف النيل الأبيض . ولهذا السبب فانه لا يتيسر لسكان هـذه المنطقة أن يستمروا فى تقاليدهم الزراعية الحاضرة ، وقد روعى ذلك عند تقدير التعويضات .

## مزايا تبعية للمشروع

صحيح أن الغرض الأصلى من هذا المشروع هو زيادة الايراد المـائى مدة الصيف ولكن وزارة الأشغال العمومية أشـارت بوضوح كاف إلى مزايا تبعية أخرى سيؤديها الخزان بطبيعة وجوده، منها ما تظهر ضرورته بعد استكمال وسائل ضبط النهر فى مسايله العليا .

وهذه الفوائد يرجع بعضها إلى العلاقة بينه و بين خزان أسوان بعد التعلية وهى علاقة فنية ترجع إلى عملية الملء والتفريغ فى كل منهما كما يرجع بعضها الآخر إلى استعماله حوض موازنة . لذلك تقول الوزارة بحق إنه لن يكون يوما ما نافلة حتى بعد تنظيم النهر فى منطقة السدود والتخزين فى بحيرة البرت إلى غير ذلك من الفوائد المشروحة فى صفحتى ١٣ و ١٤ من مذكرة الوزارة .

## نظر المشروع من الوجهة الاقتصادية

لم تكن الفوائد التى تجنيها البلاد من زيادة ماء التخزين — سواء أكان لتحسين حالة الزراعة الحاضرة أم للتوسع الزراعى الذى تتطلبه حاجة البلاد — مثارا للجدل أو محلا للمناقشة فقد كانت أوضح من أن يدخلها حتى المكابرون ضمن أسباب المعارضة فى المشروع .

وقـد بحث الأمر بصورة مطولة مسـتندا إلى الأرقام فى مذكرة وزارة الأشغال العمومية التى رفعتها لمجلس الوزراء فى سنة ١٩٢٩ والتى بسطت فيها برنامج أعمال الرى فى عشر السنوات التالية لها بمناسبة طلبها إقرار تعلية خزان أسوان وفيها تقول بانشـاء خزان جبل الأولياء واعدة المجلس بأنها سترفع إليه هذا المشروع بعد حين قصير وقد أقرها مجلس الوزراء عليها فى يناير سنة ١٩٢٩

لهذا كانت اللجنة تود ألا تعرض لهـذا الأمر اكتفاء بأنه أصبح فى حكم المقرر بالإجماع ، غير أننا رأينا أن نعرض على هيئة المجلس بيانات حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية فى الجزء الذى تناول فيه هذه الناحية من المشروع ، لأننا نرى فيه الكفاية وفوق الكفاية لبيان الفوائد الاقتصادية التى تعود على البلاد عاجلا وآجلا بتنفيذ المشروع المطروح على حضراتكم .

قال حضرة منـدوب الوزارة فى الصفحة ٣٨ من مجموعة المحاضر تحت عنوان ( الفوائد المباشرة من وراء زيادة الايراد المـائى ) ما يلى :

"إن مجال القول فى هذا الباب ذو سعة وقد بسطت الوزارة رأيها بالأرقام فى مذكرة يناير سـنة ١٩٢٩ ومن شاء فليرجع إليها ، وقد قامت النظريات الواردة فيها على أساس متوسط الأسعار التى كانت سائدة فى المـاضى القريب لكثير من المحصولات التى عرضت لهـا المذكرة، كما ورد القول إجمالا على أساس الفوائد المنظورة من وراء مشروعى أسوان وجبل الأولياء ، وهناك خطآن شائعان : الأول هو أن تبحث الفوائد المـالية لمثل هذه الأعمال على ضوء الأسعار فى سنة معينة، فالاستشهاد بسعر القطن مثلا فى سنة ١٩٢٠ — وقد بلغ نحو العشرين جنيها ثمنـا للقنطار الواحد فى المتوسط السنوى أو فى سـنة ١٩٣٢ وقد بلغ ثمنه جنيهين ، كما وصل ثمن ضريبة الأرز إلى عشرة جنيهات فى حين أنه كان حوالى خمسة الجنيهات قبل هذا العام — كل ذلك خطأ ، والأقرب إلى الصواب هو إقامة مثل هذا الحساب على الأسعار التى ينتظر أن تسود العالم فى القابل من السنين . أما الوقوف بنا عند حد الأحوال المـالية والاقتصادية التى تسود العـالم هذه الأيام، بينا نحن نبحث فى عمل أجيال إنما هو تحديد خاطئ لمدى الأفق الذى يجب أن ننظر إليه ، والخطأ الثـانى الشائع هو القول بأن ما يزيد فى إيرادنا المـائى يكون وقفا على زراعة القطن .

و إذا كان من المسلم به أنه قدر على مصر فى السنوات المـاضية أن يكون محصولهـا الرئيسى هو القطن وأنها بذلك تقف على قدم واحدة، وجب على العاملين فيها — إصلاحا لهذا الحال — أن يعملوا على الاستكثار من المحاصيل التى تسند البلاد فى موقفها وتخفف الخطر النـاتج من اعتمادها على مصدر واحد لثروتها العامة .

وإذا كان من المقرر أن تعلية خزان أسوان تضمن لنا زراعة نحو ٢٠٠ ألف فدان أرزا فلست أدرى لم لا نزيد فى هذا القدر باصلاح نحو ٤٠٠ ألف فدان من الأراضى البور والمقرر وقوعها فى مناطق الأرز ؟ وبذلك نحصل على نتاج ٤٠٠ ألف فدان تزرع أرزا أو ما تقدر قيمته بثلاثة ملايين من الجنيهات سنويا على أساس أن سعر الضريبة خمسة جنيهات فقط .

والواقع أن كل استزادة فى إيرادنا الصيفى تستفيد منها الزراعة الشتوية على اختلاف أنواعها والصيفية وهى القطن والأرز والجناين والنيلية ممثلة فى زراعة الأذرة ، وبعبارة أخرى التبكير بطفى الشراق الذى يجب ألا يتأخر عن أول يوليه من كل عام خصوصا فى المناطق التى تجود فيها هـذه الزراعة التى تعد المادة الأساسية لغذاء الجمهور .

"ومن المعلوم أن الحكومة استشارت مستر ديبوى وطلبت إليه، كما جاء فى الفقرة الثانية من تعليمات مجلس الوزراء الصادرة إليه ، أن ينعم البحث فى الحالة الراهنة بالنظر إلى مطالب البلاد فى الوقت الحاضر، والى ماينطوى عليه المستقبل من الاحتمالات ، وما يرجح أن ينشأ فيه من الاحتياجات ، وطلب إليه فى الفقرة الثالثة أن يستشير ذوى الشأن فى وزارة الزراعة ويستطلع آراء غيرهم من الاخصائيين فى الشؤون الزراعية . وقد بسط القول فى هذا الشأن بالباب الثانى من تقريره الذى رفعه فى مايو سنة ١٩٢٢ ووضع قائمة للأسئلة الموجهة إلى الملاك وغيرهم ، بها ٢٢ سؤالا .

يقول فى صفحة ٤٤ من تقريره : إنه وزعها على عدد عظيم من الملاك والمزارعين كما أرسلها إلى مجالس المديريات والى وزارتى الأشغال العمومية والزراعة ، وكذلك إلى المجلس الاستشارى الزراعى . وقد أسفر تحليل الأجوبة الواردة عليه من المصادر المعول عليها فى مختلف القطر عن النتائج الآتية :

"١ — عدم كفاية مياه الرى فى جميع فصول السنة وأن العجز يكون محسوسا بنوع خاص فى شهرى يونيه ويوليه . على أن بعض المناطق الشمالية بالدلتا وبالشرقية والفيوم تشكو من قلة المياه فى أشهر الخريف والشتاء . وأن الكثيرين يعتبرون مدة البطالة فى المناوبات فى شهرى يونيه ويوليه طويلة المدى ، ويودون لو أنهم يروون قطنهم كل اثنى عشر يوما فى غضون الشهرين المذكورين" .

"٢ — يفضل أكثر المزارعين رى الشراقى فى الشطر الثانى من يونيه أو أوائل يوليه ، والأجوبة كلها مجمعة على أن بزر الأذرة فى أنسب الأوقات يؤدى إلى زيادة محسوسة فى المحصول . وتقدر الزيادة ما بين أردب واحد وأربعة أرادب للفدان . ويقول مستر ديبوى إن التبكير فى زراعة الأذرة وإنضاجها هو فى مصلحة الزراعة الشتوية ويشير إلى تجارب وزارة الزراعة التى تذهب إلى أن محصول الأذرة يجىء حسنا على وجه سوى إذا زرعت فى شهر يوليه ، ولكنه يقل بسرعة كلما تأخر البذر إلى شهر أغسطس" .

"٣ — تؤكد الردود الواردة على جنابه من مناطق زراعة الأرز أن هذه الزراعة تنفع الأرض ، وبعضها يقول إن إطلاق الحرية فى زراعته يضاعف من قيمة الأرض . وآخرون يقدرون هـذه الفائدة بمقادير مختلفة عن ذلك ولكنها فى جميع الأحوال مقادير عالية . ويقول المستر ديبوى إنه يؤخذ من مجموع الردود أن الأرض المستصلحة بعض الإصلاح خليقة بأن تزداد قيمتها إذا زرعت أرزا بمقدار ٣٠ ٪ على الأقل . ويشير إلى رأى موظفى وزارة الزراعة الذين يذهبون إلى أن زراعة الأرز لا تكون ضرورية للأرض إلا فى إبان إصلاحها ، ومتى تم الإصلاح زالت هذه الضرورة إلى حد كبير . ويظهر أنه فاتهم أن زراعة الأرز أصبحت فى السنين الأخيرة مورد إيراد بجانب اعتبارها وسيلة من وسائل الإصلاح الزراعى . ومحصول الأرز فى مثل هذه السنة ١٩٣٢ يفضل القطن فى شمال الدلتا .

"٤ — وفيما يتعلق بالسؤال الخاص بأيهما يكون أفضل : ضمان إيراد مائى غزير على مدار فصول السنة ، أو اتقان نظام الصرف . قال إن ٢٤ من الأجوبة تشير إلى أن ضمان الايراد الغزير أفضل ، وفى ٥ منها أن اتقان نظام الصرف أفضل ، وجاء فى ٩ منها أن كلا الأمرين مرغوب فيه ومطلوب . والخلاصة المستخرجة من فحص جميع الأجوبة والآراء أن أحوج ما تحتاج إليه البلاد بلا نزاع زيادة المياه الصيفية ، وإن كان تحسين نظام الصرف الحالى لا يكاد يقل عن ذلك أهمية" .

وقد حدد مستر ديبوى مدى أبحاثه فى البرنامج اللازم وضعه لخمس سنوات مقبلة منذ سنة ١٩٢٢ وقال ما نصه فى صفحة ٤٦ من تقريره .

"وفى خلال هذه السنين الخمس يكون خزان جبل الأولياء قد تم إنشاؤه ويكون الموقف الفعلى فى مصر قد تحسن كثيرا بما ينفق فيها من مليون الجنيه فى كل عام على أعمال الصرف بنوع خاص بحيث لا تنقضى هذه المدة إلا وقد تأهبت البلاد للانتفاع بايراد الخزان حين وصوله" .

ويقول أيضا فى صفحة ٤٥ ما نصه :

" ولما كان عجز المياه الصيفية عن الوفاء بمطالب الزراعة الحالية هو من الخطورة بمكان عظيم ، فليس من المنتظر أن يكفى إيراد الخزان بعد تخفيض مداه لأكثر من سد هذا العجز . ولكن هذا لا ينفى إمكان القيام بمقدار معتدل من الإصلاح ...... الخ . "

وقد يقال إن تقديرات هذا الخبير الكبير قد صحت ، ففى السنوات الأخيرة قامت وزارة الأشغال العمومية بالأعمال الخاصة بتحسين الصرف لما لا يقل عن مليون وسبعماية ألف فدان ، منها ٩٠٠ ألف فدان تصرف بالرفع ، والباقى بالانحدار الطبيعى على البحر الأبيض المتوسط . كما يمكن أن يقال إن فى تعلية خزان أسوان غناء وكفاية لتحقيق الأغراض السابقة ، وردا على هذا نورد قول مستر ديبوى نفسه :

"وعند انتهاء خمسة الأعوام يعاد النظر فى الموقف كله من جديد ويوضع برنامج آخر للتقدم فى سبيل الاستثمار خطوة أخرى . ولعل هذا البرنامج يكون مرماه إنشاء خزانات أخرى فى أعالى النيل وانجاز أعمال أخرى فى مصر ينحصر معظمها هـذه المرة فى إصلاح المناطق البور وفيما يستدعيه ذلك من تحسينات الرى ."

وإذا كان قد قدر لنا فى سنة ١٩٢٠ أن نصل بالمساحة الصيفية فى مصر إلى خمسة ملايين من الأفدنة ، وقدر لنا فى سنة ١٩٢٢ أن ننشئ خزان جبل الأولياء لتحسين الحالة الحاضرة على أن ننتظر سنة ١٩٢٧ فى الخطوة

التالية والتي يقرر مستر ديبوى أنها تكون فى أعالى النيل ، فانظروا الآن كم تأخرنا وكم خرجنا على برامج هؤلاء الخبراء العالميين ، خصوصا إذا علمتم أن رجلا كالمستر ديبوى امتدت أبحاثه إلى أوسع مدى ، سواء من الوجهة المالية أم الزراعية أم المائية فضلا عن أنه خدم الرى المصرى عشرات السنين ، وآخر عمل تقلده وظيفة مستشار وزارة الأشغال العمومية ، ودرايته العلمية والعملية بنهر النيل بصفة خاصة لا يمكن أن تقاس بها دراية أى خبير أجنبى محايدا كان أم بريطانيا لم يسبق له العمل بمصر والسودان .

لم أعرض فيما سبق من القول إلا لناحية الفوائد المنتظرة من ناحية المحاصيل الزراعية وما يمكن أن يعود بسبب وفرتها على المزارع من مكاسب مالية، دون أن أدخل فى تقدير أثمانها بالنقد، وكذلك لم يسبق لى أن أشرت إلى ما يحتمل أن يدخل خزانة الدولة من إيراد بسبب هذه الزيادة كنتيجة حتمية لزيادة الضريبة العقارية على كل فدان يصلح فى شمال الدلتا أو يخضع لنظام الرى الصيفى فى مصر العليا على نحو ما حدث بعد إنشاء خزان أسوان سنة ١٩٠٢ ، كذلك لم أعرض إلى الضريبة المحتمل فرضها باسم ضريبة الرى والصرف المشار إليها بمذكرة سنة ١٩٢٩ ، كما لم أتكلم على ما يمكن أن تستفيده الحكومة بسبب الزيادة العظيمة فى رأس مالها من جراء إمداد نحو ٢٠٠ ألف فدان من أملاكها ، منها نحو ١٤٦ ألف فدان فى مناطق الطلمبات والباقى خارج تلك المناطق ، وكلها بور الآن . ولا داعى أيضا لتقدير تلك الزيادة تقديرا نقديا، لأن كل هذا مبسوط فى المذكرات التى بين يدى حضراتكم .

"أما وقد عرضنا لهذه المسألة فلا نستطيع أن نمر على قول بعضهم إن الظروف الحالية لا تبرر الجرى وراء كثرة الانتاج الزراعى ، لأن العالم أتخم بسبب كثرة هذا الانتاج ، والخطة المثلى تقضى بأن تتجه مصر إلى الميدان الصناعى ، والقائلون بهذا القول وضعوا أمامهم القطن ومحصوله ، ومع أننا قد بينا ما فى اتخاذ الظروف الحالية كأساس لتقديراتنا من خطأ ، فاننا نجارى السادة المعترضين ونلفت نظرهم إلى ضرورة العلم بأن مصر من هذه الناحية مهما أكثرت من إنتاجها القطنى ، فلن يغير ذلك كثيرا من موقفها العالمى ، ومهما أتينا فى هذا الباب من إنتاج فاننا لن نبلغ مبلغ ولاية واحدة من ولايات الولايات المتحدة . وإذا كان محصول القطن المصرى يقاس الآن بنحو ٥ ٪ من الانتاج العالمى فلن يتخطى فى مستقبل الأيام بعد خزان جبل الأولياء أو غيره هذا الرقم كثيرا " .

وهنا تلاحظ اللجنة أنه سبق لوزارة المالية بعد بحثها المستفيض فى أمر القطن وأخذ آراء الاخصائيين فى مشكلته أن رفعت تقريرا لمجلس الوزراء فى العام الماضى قالت فيه إن الاستفادة من القطن لا تكون بحسن الانتاج بل تكون بالكثرة منه والسعى وراء إيجاد الأسواق له فى الخارج .

وجاء أيضا فى كلام حضرة المندوب : " أما الالتفات إلى الميادين الصناعية والتجارية فأمر واجب بل هو حتم على كل مصرى ، ولكن يجب هنا أيضا أن نحدد أغراضنا ومرامينا : أهى صناعة الحديد وما إليه من عمل ماكينات وآلات وقضبان سكك حديدية أم صناعة استخراج الفحم من باطن الأرض أم استخراج وصناعة الخشب من غاباتها الكثيفة إلى غير ذلك من الصناعات التى لا تساعد عليها طبيعة بلادنا ولا تنتجها أراضينا بحكم موقعها ومناخها . إذن لا يبقى أمامنا إلا الصناعات الزراعية كضرب الأرز والغزل والنسج للقطن أو للكتان وعصير القصب وعمل السكر والورق والزكائب والحرير وما إلى ذلك من صناعات ترتكز فى حقيقتها على الإنتاج الزراعى . ولسنا نرى أن السياسة التى ترمى إلى التوسع الزراعى فى البلاد يمكن أن تنافى بحال من الأحوال البرنامج الصناعى الذى يقوم على هذا الأساس ، بل إنها فى الحق والواقع تساعد على تحقيقه .

وجملة القول فى هذا الباب أن مصر شاءت أو لم تشأ ستظل مدة طويلة بلادا زراعية يتأثر مستقبلها طردا وعكسا بمقدار نشاطها الزراعى " .

انتهى كلام حضرة مندوب الوزارة .

ولننتقل الآن إلى ناحية أخرى من نواحى البحث .

## نظر المشروع من الوجهة المالية

كان للعارضين حجة طالما نادوا بها وصيحة أثاروها بمناسبة عرض هذا المشروع على البرلمان ، قالوا إنه من الغريب أن تبدأ الحكومة الآن فى تنفيذ مشروع يحتاج إلى قدر كبير من المال وأن تختار لهذا التنفيذ ظرفا سادت الأزمة الاقتصادية والمالية فى مصر وفى غيرها من البلاد ، وقد أخذت اللجنة على نفسها تحرى هذا الوجه بصورة دقيقة تظهر لكم بمراجعة محاضرها، وذلك على الرغم من اقتناعها بأن المشروع فى ذاته منتج، وأنه قد يعود فى سنة أو سنتين بما يزيد على تكاليف إنشائه من الفوائد على البلاد .

وقد أسفر بحثها عن أن مخصصات وزارة الأشغال العمومية عن الأعمال الكبرى كانت تربى فى الميزانية الأخيرة وفى ميزانية السنة التى بدأناها على أربعة ملايين من الجنيهات، قامت بها الميزانية العادية دون أن تمس الاحتياطى العام .

والفضل فى ذلك يرجع إلى أن سياسة البلاد المالية وصلت الى يد لا ينازع فى كفاءتها على حسن تدبير المال والانتفاع به حتى وصلت بنا تلك اليد الأمينة إلى ما هو مطروح عليكم الآن من شؤون الميزانية الحاضرة بما أيد مركز مصر المالى أمام دول العالم ووطد أسعار أسهمها فى الأسواق .

وفضلا عما تقدم فان العلم المالى لا يأبى على الحكومات الرشيدة أن تعقد قروضا ابتغاء تنفيذ الأعمال المنتجة، وقد جرى كثير من الدول على تلك القاعدة. ولا نذهب بعيدا فاننا بنينا خزان أسوان وقناطر أسيوط فى سنة ١٩٠٠ على مثل هذا النمط. فكانت تكاليفهما تدفع أقساطا من سنة ١٩٠٣ إلى هذه السنة المالية ويحل آخر قسط منها فى سنة ١٩٣٣ ، وهو داخل ضمن الميزانية الحاضرة المعروضة على حضراتكم .

ولكننا والحمد لله لسنا فى حاجة لشىء من ذلك لأن ميزانيتنا العادية على درجة من المرونة بحيث تسمح بالقيام بنفقات هذا المشروع فى المدة التى يستغرقها تمامه ، كما دلت على ذلك أقوال صاحب الدولة وزير المالية أمام

اللجنة، وثابت فى الصفحة ٩٣ من محاضرها أن بعض المشاريع الكبرى التى تستغرق قسما كبيرا من اعتمادات وزارة الأشغال العمومية ستنتهى قبل البدء فى خزان جبل الأولياء ، ومنها أقساط خزان أسوان القديمة وتكاليف إنشاء محطات الصرف والرى والشبكة الكهربائية فى شمال الدلتا ، كما يكون انتهى العمل من تعلية خزان أسوان الحالية ، ومن المناطق المنعزلة مما يتكوّن منه مبلغ يزيد على ما ينتظر ربطه سنويا لمشروع إنشاء خزان جبل الأولياء فى مدى تنفيذه .

وترون حضراتكم أن هذا المبلغ يزيد كثيرا على ما تحتاجه وزارة الأشغال العمومية سنويا للصرف على خزان جبل الأولياء .

وجملة القول فى هذه الناحية أن بلادكم وخزانتكم وميزانيتكم أقوى من أن تبهظها تكاليف هذا الخزان ، ولقد كان أجدى بالمعارضين أن ينظروا إليها النظر الحقيق بكل وطنى يعتز ببلاده فلا يبخسوها حقها ولا يشهروا بها بغير الحق من أنها على شفا إفلاس ، وإن صح ما يعتقدونه فقد كانوا هم أول العاملين عليه بسبب إدارتهم المالية .

## ملاحظات عامة

### الزعم بعدم لزوم التعجيل بانشاء الخزان الآن

استند المعارضون لهذا المشروع على قول حضرة صاحب المعالى اسماعيل سرى باشا فى مذكرته التى رفعها إلى مجلس الوزراء سنة ١٩٢٥ يطلب فيها اعتماد إنشاء خزان جبل الأولياء ، حيث أورد فيها أن هذا الخزان يكفى مصر خمسة عشر عاما يضاف إليها ثلاثة أعوام هى مدة إنشائه فتكون جملة ذلك ثمانية عشر عاما ، وبنوا فهمهم على أنه ما دام قد تمت تعلية خزان أسوان وأنه بعد ذلك يعطى مقدارا مساويا لما ينتظر وروده من خزان جبل الأولياء، فلا معنى إذن بعد إجراء هذه التعلية أن نكبد الخزانة العامة فى مثل هذه السنين العجفاء تكاليف تنفيذ المشروع .

وهم فى هذا كالقائلين بترك الصلاة آخذين بجملة مقتضبة تمسكوا بها دون ما سبق وما تلاها من الأسباب التى بنى معالى اسماعيل سرى باشا رأيه عليها لأنه بالرجوع إلى تلك المذكرة وما لحقها من إجراء لتحقيق تفصيلاتها يظهر أن معالى سرى باشا أسقط من حسابه فكرة أى تحسين لحالة الرى القائمة الآن ، قائلا بحبس الكمية الجديدة من الماء على التوسع الزراعى دون سواه وكان فيما ذهب إليه مخالفا لرأى قد أبداه المستر ديبوى سابقا فى سنة ١٩٢٢ اذ جاء فى الباب الثانى من تقريره الذى رفعه إلى الحكومة المصرية لبحث شؤون الرى عامة ، ومشروع خزان جبل الأولياء بصفة خاصة ما يلى :

”فأما تدبير المزيد من المياه الصيفية فمسألة تكاد تحصر فى إنشاء خزانات على أعالى النيل يخزن فيها لأجل مسمى ما يزيد على الحاجة من مياه الفيضان ثم يطلق عند اللزوم لسد العجز فى إيراد النهر مدة التحاريق ، وهذا الغرض يمكن إدراكه كما قلنا بكل تحقيق وبكل سرعة وسهولة إذا تم إنشاء خزان جبل الأولياء الذى اقترحناه، تفاديا من بعض ما يوجه إليه من الاعتراضات الخطيرة، أن يخفض مداه ويصغر حجمه نوعا (يقصد الخزان الواطى) ولما كان عجز المياه الصيفية عن الوفاء بمطالب الزراعة الحالية هو من الخطورة بمكان عظيم فليس من المنتظر أن يكفى إيراد الخزان بعد تخفيض مداه لأكثر من سد هذا العجز “ .

وترون حضراتكم من المقارنة بين أقوال المستر ديبوى ، وهى صريحة فى ضرورة تخصيص ما يجئ به خزان جبل الأولياء من ماء لتحسين رى الزراعة الحالية وقليل منه جدا إذا وجد يمكن تخصيصه للتوسع الزراعى ، وبين ما نقلناه لكم من رأى معالى سرى باشا الذى تستند المعارضة إليه والذى يرى أولوية التوسع الزراعى باستعمال مياه خزان جبل الأولياء على تحسين رى الزراعة الحالية ، إن ما تقول به المعارضة إن هو إلا مغالطة صريحة لأن وزارة الأشغال العمومية منذ سنة ١٩٢٨ كان قد اجتمع أمامها رأيان ، يقول أحدهما إن تحسين الحالة الحاضرة أولى من التوسع الزراعى ، ويقول الثانى إن البلاد أحوج إلى التوسع الزراعى منها إلى تحسين الحالة الحاضرة ، فرأت الوزارة الجمع بين الرأيين أن تسعى لتحقيق الغرضين معا : تعلية خزان أسوان ، وإنشاء خزان جبل الأولياء .

على أن المطلع على تقرير حضرة صاحب المعالى اسماعيل سرى باشا فى سنة ١٩٢٥ يتبين تشككه فى إمكان تعلية خزان أسوان من الوجهة الفنية مع أنه يعتقد أن البلاد فى أشد حاجة لتحسين نظام الرى الحالى وإلى التوسع الزراعى معا ، وقد رأى — أمام اعتقاده عدم إمكان تعلية خزان أسوان — أن يكتفى بتحقيق أحد الغرضين ونصح بخزان جبل الأولياء لتحقيق أحدهما دون الآخر أخذا بالممكن . ولو اعتقد معالى سرى باشا إمكان التعلية لقال بالاثنين معا، لأنه يشعر أكثر من غيره بما نادى به الفنيون جميعا من أن الزراعة فى أشد الحاجة إلى توفير الماء لها أكثر مما يدره خزان أسوان دون التعلية .

## الناحية السياسية

لقد أظهر المجلس باقراره الرأى على انتخاب لجنة فرعية خاصة للنظر فى هذا الموضوع تقديرا صحيحا لأهميته وتفرع مناحى التفكير فيه فكان لزاما على اللجنة ألا تترك ناحية من نواحيه دون بحث واستقصاء . ومن ذلك ناحيته السياسية ولو أنها أضأل جهاته شأنا وأقلها أهمية، لأن المشروع بطبيعته أدخل فى باب الأعمال الاقتصادية الكبرى والمنشآت المنتجة التى تقوم بها وزارة الأشغال العمومية الحين بعد الحين .

كان ذلك لزاما علينا لاجريا مع المعارضة الخارجية التى لا نعترف بها ، ولا طمعا فى إقناع من يحملون لواءها من أرباب الهوى والغرض ، ولكننا سنعرض لذلك بمناسبة ما أثاره بعض حضرات الأعضاء أمام اللجنة ، وعرض له حضرة مندوب الوزارة فى ردوده الثابتة فى محاضر الجلسات .

على أننا اذا ما استعرضنا ما قيل معارضة للشروع نجد أن الأقوال لم تتحد ولم تسلك سبيلا واحدا ، فبينا نجد من يقول بلزوم المشروع — ولكن فى المستقبل البعيد ، لأن البلاد ليست الآن بحاجة إليه — نجد من يقول بعدم لزومه بتاتاً ، وأكثر مما سبق بيانا للتناقض القول بأنه من الميسور استعمال هذا الخزان وسيلة للضغط السياسى والتحكم الحربى فى مصر ناسين أن من بين المعارضين من ذهب بالبلاد حكومة وبرلمانا إلى منطقة السدود للعمل على توفير الماء لمصر وهى تبعد عن الخرطوم نحو ٢٥٠٠ كيلو متر، فى حين أن المكان الذى اختير لسد جبل الأولياء يبعد عن الخرطوم جنوبا بمقدار ٤٥ كيلومترا .

سبق أن اعتمد فى ميزانية وزارة الأشغال العمومية فى سنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ مبلغ ١,١٠٠,٠٠٠ ج ٠م بالبند ٥٨ من ميزانية الدولة لتلك السنة لمشروعات أعالى النيل الأبيض ، ومن ذلك الحين ومصلحة الرى تقوم بالعمل فى تلك المناطق بعد الحصول على الاعتمادات اللازمة للأعمال المختلفة التى تقوم بها هناك سواء ما كان خاصا منها بالمساحة الجوية أم بشراء وتركيب المهمات العوامة أم بانشاء الحوض المعد لإصلاح وترميم الكراكات والصنادل والبواخر وما إلى ذلك من القطع العوامة .

ومما تجب الاشارة إليه أنه ورد تحت قسم (د) رى السودان فى تقرير لجنة المالية والتجارة والصناعة عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ ما يؤخذ منه أن المنظور صرفه لغاية أبريل سنة ١٩٣٠ هو مبلغ ٥٣٥,٠٠٠ ج . م لشراء وتركيب المهمات العوامة ومبلغ ٥٥٥,٠٠٠ ج . م المنظور صرفه على باقى الأعمال بما فيها المساحة الجوية .

بعد أن رسمت مصر ، حكومة وبرلمانا ، حدود تلك السياسة العملية الواضحة ، وبعد أن دللت على صحة ما ذهبت إليه من ضرورة التخزين خارج حدودها بتلك الأرقام الضخمة التى صرفتها فى سنين متتابعة ، يكون من التناقض الغريب أن يقال اليوم إن فى خزان جبل الأولياء أداة للضغط على مصر . فى حين أن هذا المشروع بالقياس إلى ما يراد عمله فى مناطق السدود وبحيرة البرت ضئيل الأثر من حيث كفايته المائية ومن حيث تكاليفه المالية . على أن الواقع الثابت من أول عهد بحث النيل وضبطه إلى الآن أن مقاتل مصر عن طريق الماء ليست فى السودان ولا يمكن أن تكون فى السودان، فقد أشار كبار رجال الرى بأن مقتل مصر المائى — إذا كان ثمةّ مقتل — يكون بمسايله العليا الخارجة عن حدود السودان جملة ومن بينهم أعلام عالميون لا يرتقى إلى قولهم الشك كفاءة ونزاهة أمثال السير سكوت مونكريف وكيل وزارة الأشغال العمومية فى سنة ١٨٨٣ والمسيو برميت مدير عام الكبارى والجسور فى ذلك العهد والسير وليم ويلكوكس المعروف وغير هؤلاء كثير من رجال الفن والسياسة مما تجدونه مفصلا فى الصفحة ٤٠ من مجموعة محاضر اللجنة .

إذن يكون القول بالخطر المحقق أو المحتمل من وجود الخزان خارج حدود مصر ولكن فى سودانها، مما يجعلنا تحت رحمة من يملك مفاتيحه باطلا من وجهين : الأول أن معاهدات الدول فى هذا العصر بما وصلت إليه الانسانية من التمدين الذى يدفع رجال الإسعاف بين الجنود المقاتلة إلى إنقاذ جرحى الأعداء لا يمكن معها تصور أن دولة لها مكانة عالية تتبوؤها بين الدول أن ترتكب هذا الإثم والعالم ينظر ، والوجه الثانى أن الضرر الحقيقى الذى يمكن إيصاله إلينا لا يأتينا إلا من وراء أعمال تتم فى أعالى النيل خارج حدود السودان وهى كلها تقع تحت نفوذ أكثر من دولة ، والعبث فيها بايراد النهر هين ميسور .

على أن مثل هذا القول لاكته الألسنة، ومنها ألسنة بعض الفنيين البارزين عند الشروع فى بناء خزان أسوان، فقد قيل بشأنه إنه يعرض مصر لمثل ما يقال الآن ، وقد انتفع القائلون بذلك كما انتفع أبناؤهم وأحفادهم بخيرات خزان أسوان، ومضى عليه ثلاثون عاما دون أن يتحقق زعم من مزاعمهم العديدة والتاريخ الآن يعيد نفسه .

فهل بعد الذى تقدم بيانه يصح أن يقال إن مرافق المياه بين الأمم المختلفة تجعل إحداها تحت خطر تحكم الأخرى فيها ؟ وهل صحيح أن سد جبل الأولياء سيكون بذاته سبيل التحكم الوحيد فيما لو شاءت دولة مسيطرة على السودان الإضرار بمصر ؟ وهلا تجد تلك الدولة منفذا إلى أغراضها بالإضرار من غير قيام سد جبل الأولياء ؟ وهل صحيح أن الانجليز الذين شاء بعض المعارضين أن يجعلوهم محل الحذر والخطر يعجزون عن إذلال مصر إذا هم أرادوا ذلك؟ وهل يعجزون عن دفع تكاليف إنشاء هذا السد أو عشرات السدود وهم المعروف عنهم أنهم فى سبيل تأييد سياستهم لا يفزعون أمام آلاف الملايين؟

إن الاسترسال فى الجدل على هذا النحو ، ومحاولة الرد على كل ما صدر فى هذا الباب غير مجد ؛ لأن الذين يقولون إن حكومة السودان ومن ورائها الانجليز هم الذين يدفعون بحكومتنا إلى التعجيل بانشاء هذا الخزان لمصلحة السودان ، والذين يقولون بعدم الاطمئنان إلى الاتفاق مع الانجليز بشأن الانتفاع بالخزان وقصره على مصر، هم بذاتهم الذين سعوا أو يقولون بضرورة السعى إلى الاتفاق مع هؤلاء الانجليز على مسألة مصر الكبرى التى تبلغ فى أهميتها وخطرها ما يتضاءل معه الخزان وما يمكن أن يترتب عليه ، ربحا أو خسارة أضعافا مضاعفة .

تود اللجنة أخيرا أن تدعو المعارضين من حضرات الأعضاء المحترمين إلى كلمة سواء، وأن تهيب بوطنيتهم، وترتفع بهم فى النظر إلى هذا المشروع الخطير إلى سماء القومية الصافى ، تاركين وراء ظهورنا الخلافات الحزبية عند النظر فى المسائل الحيوية العامة ، وإن ما تعهده اللجنة فى أعضاء المجلس جميعا من نبيل الغرض والسمو بحقوق البلاد ومصالحها إلى المستوى الخليق بها وبمجلسها ، ليحملها على الاعتقاد بأنكم ستشاطرونها الرأى ، ولذلك تطرح المشروع بين أيديكم لتقولوا كلمتكم فيه على ضوء ما أبدته من المعلومات الصحيحة .

وقد كان من بين حضرات أعضاء اللجنة اثنان يعارضان المشروع تقدما بمناقشات طويلة إلى اللجنة . تناولت بيانات حضرة مندوب الوزارة الرد عليها .

ولكن فى الجلسة التى أخذ الرأى فيها على المشروع كان أحد حضرتى هذين العضوين المحترمين حاضرا وصوت ضد المشروع ولم يبد أسبابا جديدة غير ما عرضت اللجنة له فى هذا التقرير .

أما حضرة العضو المحترم الآخر فلم يشهد جلسة الاقتراع ، ورفع الأمر إلى المجلس الذى قرر إحالة طلبه على اللجنة ، فحددت لنظره جلسة يوم ٩ مايو سنة ١٩٣٢ وأعلنته بحضور هذه الجلسة ، ولكنه لم يحضر على الرغم من الاتصال بمكتبه تليفونيا مرتين ، ولهذا لم يقيد له رأى ظاهر فى المحضر ولا تدرى اللجنة إذا كان حضرته مصرا على معارضة المشروع إلى النهاية ، أو أنه اقتنع بردود حضرة مندوب الوزارة ومناقشة الأعضاء عندما اجتازت اللجنة دور الأسئلة .

فما تقدم

يظهر لحضراتكم جليا أن إنشاء خزان جبل الاولياء سيكون له الأثر العظيم فى مرافق البلاد بما سيدره عليها من يسر وخير ، إذ سيكون من أكبر العوامل فى سد حاجاتها المائية بما يستتبع ذلك من أثر فى حياتها المالية والاقتصادية مما وضح بيانه فيما سبق .

ولذا تتقدم اللجنة إلى حضراتكم ، طالبة الموافقة على المرسوم بمشروع القانون الآتى نصه :

"نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يعتمد إنشاء خزان جبل الأولياء فى السودان على الوجه المبين بمذكرة وزارة الأشغال العمومية إلى مجلس الوزراء فى ٣ يناير سنة ١٩٣٢

وينفذ هذا العمل بمجرد صدور القانون الذى يرتب الوسائل المالية لتنفيذه .

مادة ٢ — على وزير الأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة" .

# ( ٧ )

## مناقشات مجلس النواب

### (أ) بجلسة ١٦ مايو سنة ١٩٣٢

(المقررون حضرات النواب المحترمين : على المنزلاوى بك . وهيب دوس بك . أحمد رشدى) .

( مندوب وزارة الأشغال العمومية : حضرة صاحب العزة عبد القوى أحمد بك مفتش رى زفتى ) .

الرئيس — لقد ندب حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية حضرة عبد القوى أحمد بك مفتش رى زفتى ، لحضور جلسات المجلس كمندوب من الوزارة أثناء نظر مشروع إنشاء خزان جبل الأولياء .

فأرجو أن يسمح له المجلس بالحضور .

**( موافقة عامة ) .**

( وهنا حضر حضرة عبد القوى أحمد بك مندوب وزارة الأشغال العمومية ) .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — أرجو أن أتقدم إلى هيئة المجلس الموقرة بطلب قبل البدء فى تلاوة التقرير .

لاحظت أنه لم يكن عند بعض حضرات الزملاء الوقت الكافى لتلاوة محاضر لجنة خزان جبل الأولياء ، وهى من الوثائق المهمة التى يجب درسها دراسة وافية إذا أريد إبداء رأى صحيح فى هذه المسألة ، وإنى لا أتكلم فى هذا الموضوع من الوجهة الحزبية لأن أعضاء الحزب الوطنى قد درسوا المشروع وأعدوا الآراء التى سيدلون بها فيه ، وإنما أنظر إلى هذا المشروع نظرة قومية قبل كل شىء لأننا نعتبره مشروعا قوميا فيجب ، قبل أن نصدر فيه حكما ، أن ننزه أنفسنا عن ثوب الحزبية ، لذلك ولما كان المشروع فى ذاته من الأهمية بحيث يحتاج إلى دقة فى التقدير وإلى الرجوع إلى كثير من المراجع والوثائق والتقارير ، أرى أنه يستحسن أن يمد فى الوقت لحضرات الأعضاء لكى يتمكنوا من دراسته دراسة تؤهلهم بحق للحكم فى مشروع قوى دقيق كهذا .

وإذا لاحظنا أن اللجنة التى درسته وقدمت عنه هذا التقرير قد أعطيت فرصة طويلة تقرب من ثلاثة أشهر فاظن أنى لا أغالى إذا طلبت تأجيل نظر المجلس فيه لمدة أسبوعين على الأقل ، خصوصا أن هذا التأجيل لا يضيع علينا غرضا ولا يفوت على المجلس فرصة ، فأرجو من حضراتكم الموافقة على تأجيل النظر فى هذا التقرير .

( ضجة ) .

حضرة النائب المحترم مدنى حسن حزين — لقد قال حضرة النائب المحترم ان الحزب الوطنى مستعد ونحن مستعدون أيضا للنظر فى التقرير فلا معنى بعد ذلك للتأجيل .

حضرة النائب المحترم حسن حسنى — أطلب عدم الموافقة على طلب التأجيل وأرى أن يقرر المجلس النظر فيه الآن ، لأننا عند ما عرض علينا هذا المشروع انتخبنا لجنة خاصة لبحثه وكان مفهوما أن كل من أراد من حضرات الأعضاء حضور جلساتها والاستماع إلى مناقشاتها أو إلى المحاضرات التى ألقاها حضرة مندوب الوزارة فهو حر فى ذلك . وقد اجتمعت اللجنة عدة اجتماعات وقدمت تقريرا عن مهمتها يقع فى احدى عشرة صفحة ، وقد وزع هذا التقرير على حضرات النواب من أكثر من ستة أيام ، فليس من المعقول أن يكون أحد الأعضاء لم يتمكن من تلاوته ودراسته إلى الآن .

هذا عن الوجهة المادية ، وقد أبدى حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى أنه وزملاءه أعضاء الحزب الوطنى قد درسوا المشروع فهو إذن لا يتكلم عن نفسه ، وبما أنه يظهر لى أن جميع حضرات الأعضاء قد درسوا المشروع وهم على استعداد للنظر فيه فارى أن يرفض طلب التأجيل وأن يؤخذ الرأى على نظر المشروع كما هو وارد فى جدول أعمال اليوم .

(تصفيق) .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجى — أنضم إلى زميل حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى فى طلب التأجيل ، ولا أفهم معنى لما أحدثتموه من الضجة عند طلبه ذلك وأريد أن أوجه نظر حضراتكم إلى أن بدء التفكير فى هذا المشروع يرجع إلى سنة ١٩١٤ وقد بدئ فى تنفيذه سنة ١٩٢٠

ثم وقف تنفيذه وعينت لجان عالمية لبحثه ثم بدئ فى تنفيذه مرة أخرى وعدل عنه فى هذه المرة أيضا وهكذا ، فلا أفهم أن تتردد البلاد فى انفاذ هذا المشروع ١٨ سنة ثم نأتى ونقرره بين ليلة وأخرى ، ولست أدرى ماهو السبب الذى من أجله يرفض تأجيل النظر فى المشروع أسبوعين على الأقل لدراسة ما ينيف على خمسمائة صفحة من الوثائق .

حضرة النائب المحترم حسن حسنى — إن عدد صفحات التقرير المراد النظر فيه الآن هى ١١ صفحة فقط .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجى — إن المشروع يتضمن مسائل سياسية كثيرة على جانب عظيم من الخطورة، أضرب لذلك مثلا ماذهبت إليه اللجنة فى تقريرها من التعبير بعبارة — "حدود خارج حدود مصر" كأن خزان جبل الأولياء سينشأ فى بلاد غريبة عن مصر مع أن مسألة السودان لم تحل بعـــد ...

حضرة النائب المحترم حسن حسنى — إن هذا كلام فى الموضوع .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجى — فالمسألة ياحضرات النواب لاتقتصر على دراسة ١١ صفحة كما يقول حضرة النائب المحترم حسن حسنى إنمـا هى تتناول مسائل لهـا نواح سياسية وفنية كثيرة، ونريد أن يعطى لنا الوقت الكافى لدراسة هذا المشروع الحيوى دراسة مستفيضة، وأرجو من حضراتكم أن تفسحوا للمعارضة صـدوركم لتقول كلمتها و إلا فماذا يقال عنا لو نظر المجلس هذا المشروع الخطير فى ثلاثة أيام وأصدر قراره فيه بينما أن البلاد ظلت ثمـانى عشرة سنة مترددة فى تنفيذه .

( ضجـــة ) .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — ياحضرات النواب إن المسألة ليست مسألة ضجة تثار كما قال حضرة النـائب المحترم مصطفى الشوربجى لأننا نستوى معه فى تحمل المسئولية، و إننـا كمجلس نواب لم نعد أن عارض فريق من أعضائه فى نظر المشروع الآن وطلب باقى حضرات الأعضاء نظره، وليس للفريق المعارض بصفته هذه قسط من المسئولية يزيد على قسطنا منها، فالتعبير بالضجة إذن هو تعبير أؤكد أن حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجى لم يقصد به هذا المعنى .

يقول حضرته إن هذا المشروع قدمضى عليه زمن طويل وهو قيد البحث وأرى أن هذا الوجه من دفاعه أدعى إلى نظر المشروع بلا تردد ، إذ أن ما أصاب مصر من الأضرار كان بسبب التردد .

لقد اطلع الحزب الوطنى الممثل للمعارضة على التقرير كما اطلع على محـاضر جلسات اللجنـة وعلم منها أن لنا حدا أقصى بالنسبة للمـاء المباح تستفيد منه مصر مداه الأخير سنة ١٩٣٦

فكأننا قد أضفنا هذه السنوات الثمانى عشرة أو على الأقل ست السنوات التى بين سـنة ١٩٢٦ وسنة ١٩٣٢ فى التردد والأخذ والرد من غير أن نصل إلى نتيجة على أنه يمكن القول بأن السنوات الطويلة التى مضت قد مهدت كل العناصر لمن يريد الحكم على هذا المشروع . فقد كان أمام اللجنة تقارير اللجـان الدولية والعالمية عند نظر المشروع وهى ملخصة لحضراتكم فى تقرير اللجنة ووارد معظمها فى محاضر جلساتها . وأصبحت هذه الاعمـال عناصر الحكم بصلاحية المشروع أو عدم صلاحيته .

يقول حضرة النائب المحترم عبدالعزيز الصوفانى إن المعارضة قد استعدت لنظر الموضوع، فلا أفهم معنى لطلب التأجيل بعد ذلك، خصوصا أن اللجنة ومقرريها والمجلس على استعداد أيضا للنظر فيه .

( تصفيق ) .

الرئيس — إذن يؤخذ الرأى على نظر المشروع أو تأجيله ، فالموافق على نظره الآن يقف .

(وقفت أغلبية عظمى) .

(تصفيق) .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — الآن ياحضرات النواب قد تقرر بأغلبية ساحقة نظر المشروع اليوم. وبعد الملاحظات التى أبداها بعض حضرات أعضاء المعارضة والتى استدعت أخذ الرأى ألاحظ أن رئيس المعارضـة حضرة النـائب المحترم حافظ رمضان بك ، وهو أحد أعضاء اللجنة ، كان أشدنا اهتماما بتفصيلات المشروع وبحثه ولعله لا يضن علينا بكلمة ، تقديرا لمجهوداتنا .

وزع تقرير اللجنة على حضراتكم منذ ستة أيام، وقد وفت اللجنة فيه بحث المشروع من نواحيه المـالية والسياسية والفنية، وجميع هذا مطروح بين أيديكم ، وقد قيل إن اللجنـة قد ذكرت فى تقريرها أن الخزان سيقام بعيدا عن حدود مصر، والواقع أننا لم نقل ذلك إلا مجاراة للمعارضة .

الرئيس — ستستغرق تلاوة التقرير أكثر من ساعة فأرجو أن تصـفوا وأن يرسل إلىّ من يريد الكلام بطاقة باسمه ويذكر إن كان من المعاضدين للمشروع أو من المعارضين فيه .

حضرة النائب المحترم مدنى حسن حزين — وذلك غير من طلب الكلام من قبل .

الرئيس — هذا واضح .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجى — عدم قيد أسمائنا الآن لا يدل على أننا لا نتكلم بعد سماع أقوال من سيتكلمون .

حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك — بمـا أن التقرير مطول فأرى أن يتولى قراءته أحد الموظفين .

الرئيس — لا مانع .

أشير إلى الكتاب الآتى :

"حضرة صاحب المعالى رئيس مجلس النواب

أتشرف بأن أرفع الى معاليكم مع هذا تقرير لجنة خزان جبل الأولياء عن المرسوم بمشروع قانون باعتماد إنشاء خزان جبل الأولياء .

وقد انتخبت اللجنة حضرات النواب المحترمين : على المترلاوى بك ، وهيب دوس بك ، أحمد رشدى ، مقررين لها أمام المجلس .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام "،

٩ مايو سنة ١٩٣٢

رئيس اللجنة

على المترلاوى"

ثم تلى تقرير اللجنة ( انظر الصفحة ١٢٥ وما بعدها) .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجى — لدى بعض أسئلة أريد توجيهها .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — هل يريد حضرة النائب المحترم توجيهها إلى حضرة مندوب الحكومة ؟

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجى — إلى حضرته أو إلى من يمكنه الإجابة عنها .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — هذه الطريقة تخالف القانون ، ولا تجدى شيئا فى السير بالمشروع .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجى — أريد أن أفهم مدى القرار الذى ستقروه . فان الفقرة الأولى من المادة الأولى من مشروع القانون المطروح للبحث تقول إنه "يعتمد إنشاء خزان جبل الأولياء فى السودان على الوجه المبين بمذكرة وزارة الأشغال العمومية إلى مجلس الوزراء فى ٣ يناير سنة ١٩٣٢" فحين نرجع إلى هذه المذكرة نجدها تنص فى صفحة ٢٢ بصدد الكلام عن معارضة المشروع ، إن هذه المعارضة كان يمكن أن يكون لها الحق من قبل ، أما اليوم فلا عذر لها ، وأوضحت ذلك بقولها . (وقد يكون لهؤلاء الذين استخدموه سياسيا بعض العذر قبل اتفاقية المياه ، تلك الاتفاقية التى وقعها فى ٧ مايو سنة ١٩٢٩ دولة رئيس الوزراء بالنيابة عن الحكومة المصرية ، وفخامة المندوب السامى بالنيابة عن الحكومة البريطانية) فأين هذه الاتفاقية الموقعة فى ٧ مايو سنة ١٩٢٩ ؟

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — هذه الاتفاقية هى التى أطلق عليها اسم "اتفاقية مياه النيل" وهى بين الأوراق والمستندات المقدمة إلى حضرات الأعضاء ، وقد نظمت طريقة توزيع الماء المباح ، ويرى حضرة العضو المحترم فى صفحتى ٢٤ و ٢٥ من المذكرة صورة الكتابين المتضمنين هذه الاتفاقية .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجى — فى آخر مذكرة وزارة الأشغال العمومية ، سمى هذان الكتابان مشروعى كتابين ، وفى صفحة ٢٤ سميا مشروعى اتفاقية ، فأريد أن أعرف الحقيقة عنهما ؟

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — كانا مشروعين ، ثم تم الاتفاق بعد ذلك ، والخطابان الواردان فى صفحتى ٢٤ و ٢٥ صريحان ، يكفلان لحضرة العضو المحترم معرفة ما يريد .

حضرة صاحب العزة عبد القوى أحمد بك ( مندوب وزارة الأشغال العمومية ) — يقول حضرة العضو المحترم : إن الوزارة قالت إنه قد يكون للمعارضة حق قبل اتفاقية سنة ١٩٢٩ فيما أثارته من الشكوك . وطبيعى أن مشروعات النيل التى عرضت سنة ١٩٢٠ كانت موضوعة تحت مسئولية القائمين بأمر النيل وقتئذ . أما بعد تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فقد تغير الوضع ، وأصبحنا لا نعرف تماما مدى خطواتنا فى السودان من حيث الأعمال الانشائية ، فجاءت اتفاقية سنة ١٩٢٩ ، وحددت الموقف تحديدا لا منازعة فيه ، وقررت أن كل ماتعتزم وزارة الأشغال العمومية إقامته على النيل هو مصرى فى إنشائه وإدارته وصيانته . وبعبارة أخرى : وضعت هذه الاتفاقية الحد الفاصل للموقف ، من حيث الرقابة على مياه النيل فى السودان .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجى — أهى اتفاقية أم مشروع اتفاقية ؟

حضرة المندوب — هى اتفاقية من غير شك .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجى — ولماذا سميت مشروعا فى مذكرة الوزارة ؟

حضرة المندوب — أصبحت اتفاقية بعد إقرارها ، أما المشروع فينصب على مذكرة وزارة الأشغال العمومية فى يناير سنة ١٩٢٩

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجى — أرجو أن تلاحظ هذه الجملة الواردة فى آخر مذكرة الوزارة وهى : (... مع تسوية التعويضات على الوجه المبين فى مشروعى الكتابين الملحقين بهذه المذكرة ) .

حضرة المندوب — المقصود بهما مشروعا الكتابين المتبادلين بين دولة رئيس مجلس الوزراء وفخامة المندوب السامى ، عن التعويضات التى ستعطى للأهالى فى منطقة الخزان . وسأقدمهما غدا ، لأن ترجمتهما لم تتم الليلة .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجي — أتستطيع حضرتك أن تؤكد باعتبارك مندوبا عن الحكومة، أن الاتفاق تم فى ٧ مايو على أساس الخطابين المذكورين فى صفحتى ٢٤ و ٢٥ ؟

حضرة المندوب — نعم. مع الجزء الفنى المكمل لهما، وهو تقرير لجنة ١٩٢٥

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجي — وهل تم الاتفاق ؟

حضرة المندوب — تم الاتفاق على تحديد مبلغ التعويضات بـ ٧٥٠,٠٠٠ جنيـه .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجي — وهل نعتبر الآن هـذا المبلغ محدودا متفقا عليه ؟

حضرة المندوب — نعم، فقد ارتبطت به الحكومة الانجليزية مع الحكومة المصرية، على أن الحكومة الانجليزية تعلم — وهى تقرر هذا الاتفاق — أن نفاذه معلق على موافقة البرلمـان المصرى على مشروع إنشاء الخزان .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجي — وما هى الصفة التى تتعاقد بها انجلترا معنا؟ ومن أى حق تستمد هذه الصفة؟ أسأل عن ذلك، إذ أنه يجب أن أعرف قبل التعاقد : هل هناك صفة لمن أتعاقد معه أولا ؟

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — أرى أن الاسئلة التى يثيرها حضرة النائب المحترم خرجت عن صفة السؤال إلى البحث فى المشروع نفســه ، وليس ثم ما يمنع حضرته عند المناقشة فى المشروع أن يدلى بمـا عنده من البيانات وأن يثير كل هذه المسائل ، أما أن يوجه حضرته أسئلته قبل أن تتقدم المعارضة برأيها إلى المجلس، وقبل أن يدلى كل بما عنده، فهذه طريقة لا أظنها تساعد المجلس على بحث المشروع، ولا تعد الأذهان لمناقشته مناقشة صحيحة ، بل إن هذه الشذرات المقتضبة التى لا علاقة لهـا بالنقط الحيوية فى المشروع قـد تكون سببا فى بلبلة الأفكار واضطراب الأذهان بدلا من إنارتها .

ولعل حضرات النوّاب المحترمين يرون معى أن نبدأ بمناقشة المشروع .

الرئيس — هل اقتنع حضرة العضو المحترم بوجوب تأجيل أسئلته ؟ .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجي — إن هذه الأسئلة تمهيد لمـا أريد أن أدلى به عند بحث المشروع، وقد يكون فى الاجابة عنها ما يجعلنى أعدل عن الكلام فى جملة نقط .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — إذا قام الدليل على أن الطرف الذى نتعاقد معه لا صفة له، كان هذا سببا فى العدول من الآن عن بحث المشروع .

حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك (المقرر) — إن حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجي كان عضوا فى اللجنة ، فلمـاذا لم يطرح هـذه الأسئلة أمامها ؟

حضرة النائب المحترم ابراهيم دسوقى أباظه — أريد أن أوجه نظر حضرة المقرر إلى خطأ مادى وقع فى التقرير، فقد جاء فى الصفحة الأخيرة منه العبارة الآتية "وقد كان بين حضرات أعضاء اللجنة اثنان يعارضان المشروع" .

وذكر بعد ذلك أن أحد هذين العضوين حضر فى الجلسة التى أخذ فيها الرأى ، والعضو الآخر لم يحضر .

وهذا القول خطأ مادى، وأنا أؤكد للمجلس أن المعارضين من أعضاء اللجنة أكثر من عضوين . أما القول بأن بعضهم حضر الجلسة، و بعضهم الآخر لم يحضر ، فهذه مسألة أخرى لا تؤثر فى عدد المعارضين . وكان يجدر باللجنة عدم إثبات هذه العبارة .

حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك (المقرر) — لا تستطيع اللجنة أن تتبين المعارضة، وتقدر عدد المعارضين إلا فى الجلسة الأخيرة، لأن الجلسات الأولى كانت مخصصة للأسئلة والبيانات ولشرح الموضوع ، وكان المفروض أن الرأى النهـائى للمعارضة هو الذى بدا فى الجلسة الأخيرة . ولو كان حضرة العضو يريد تسجيل معارضته فى اللجنة ، فلماذا لم يحضر تلك الجلسة ؟

حضرة النائب المحترم ابراهيم دسوقى أباظه — إن محاضر اللجنة تبين وجهة نظر أعضائها، وثابت فيها من هم المعارضون، ومن هم الموافقون، فلماذا تسجل اللجنة فى تقريرها معارضة حضرة حافظ رمضان بك ، دون غيره، وقد كنت معارضا مثله ؟

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — أشارت اللجنـة فى تقريرها إلى أن عضوين من أعضائها قد عارضا المشروع ، ومع أن حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك قد اعترض أمام المجلس على أخذ الرأى على المشروع فى غيبته ، وأحال المجلس اعتراضه على اللجنة ، فهى حين سجلت فى تقريرها معارضته ، ذكرت أنها لا تدرى ، هل حضرته لا يزال باقيا على معارضته بعد إتمام المناقشة أو هو قد عدل عنها؟ أما حضرة النائب المحترم المعارض الآخر، فقد حضر جلسة أخذ الرأى، وأثبت معارضته فيهـا .

حضرة النائب المحترم ابراهيم دسـوقى أباظه — إنى ما زلت أقول إن أعضاء اللجنـة المعارضين للمشروع كانوا أكثر من اثنين، وقد كنت من بين هؤلاء المعارضين كما هو ثابت فى محاضر اللجنة، فقولها فى تقريرها : إن المعارضين للمشروع هما حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك ، وحضرة النائب الذى حضر الجلسة الأخيرة، قد يفهم منه أننى عدلت عن رأيى، وهذا ما حدا بى إلى الاعتراض الآن .

حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك (المقرر) — إن توجيه مثل هذه الاعتراضات لا محل له الآن، ولن يؤدى إلى نتيجة. ولحضرة العضو المحترم ولغيره من حضرات الأعضاء المعارضين ، أن يدلو بآرائهم عند المناقشة فى المشروع . ولهذا أرجو أن نسمع الآن حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — يا حضرات النواب المحترمين إن كل ما قيل فى هذه الجلسة يمكن أن يكون من الأمور التى تدخل الطمأنينة إلى نفسى، لأستطيع مناقشة الموضوع المطروح عليكم مناقشة جدية. ورجائى إلى حضراتكم — كما عودتمونى — كما هو رجائى إلى دولة رئيس الحكومة ، وأصحاب المعالى والسعادة الوزراء ، أن يسيروا معى خطوة خطوة فى كل ما أدلى به ، لأن الموضوع فى الواقع خطير، وفوق تنازع الأحزاب .

إذا أردنا أن نقارن ما تم على يدى البرلمان من عهد إنشائه إلى اليوم بما هو معروض على حضراتكم الآن ، وجدنا أن المشروع المعروض هو من أخطر ما عرض من المشروعات على البرلمان المصرى فى جميع أدواره .

وإذا كان للحكم النيابى أحيانا عثرات، أو سقطات يمكن تداركها ، فان الحكم على هذا المشروع المطروح عليكم من الأمور التى لا يمكن تداركها فى قابل أيامنا ، لأنه ليس كسائر مشروعات القوانين التى نظرتموها مرارا وتكرارا . فهذه يمكن أن تكون قابلة للتغيير والتبديل . ولكن هذا الخزان عبارة عن سدّ هائل ، لا يسطر على ورق ، بل يبنى بالأحجار الصماء، على بعد ألفى كيلو متر منا — ولست أقول كما قالت اللجنة البرلمانية إنه خارج حدودنا التى رسمتها القوة القاهرة — ويمكن للمسيطر عليه أن يتحكم فى ماء النيل ، يمنحه إذا شاء ويمنعه إذا أراد .

لهذا ولاعتبارات أخرى كثيرة ، كانت أمنيتى التى أريد أن تتحقق — ولا إخالها إلا أمنيتكم جميعا — أن تكون المناقشات بعيدة عن المنازعات الحزبية ، بعد هذا الخزان عنا .

أريد اليوم يا حضرات النواب أن أخاطب مصر فى أبنائها لا فى أحزابها؛ فالمسألة قومية قبل كل شيء ، ولقد دعانى طول البحث ، وتتبعى لجميع الأدوار التى اجتازها هذا المشروع أن أبدأ بحثه من الجهة السياسية . لأنى كنت أرى يوما أن الاعتبارات الفنية تقضى بانفاذ المشروع ، ويوما أراها تقضى بارجائه وتعطيله ، ولعمرى متى كان العلم الهندسى — وهو من العلوم التحقيقية التى ترضخ فى مجموعها لقواعد تكاد تكون ثابتة — أقول متى كان هذا العلم موضع الجدل والمناقشات الطويلة العريضة ، إذا لم يكن للسياسة فيه أصبع بل يد وقدم ؟

لهذا أرى أن أبدأ بحث المشروع من الجهة السياسية .

فى الواقع ياحضرات النواب ، لم تكن للحكومات المتعاقبة فى مصر ، كما لم تكن لانجلترا خطة خاصة بالسياسة المائية، وكانت الحكومتان تنظران لمياه النيل، كما ينظر إليها العالم بأجمعه حقا اكتسبته مصر منذ آلاف السنين.

وأول خطة فى السياسة المائية إنما وضعت على أثر تقرير قدمه السير جارستون فى ٧ يونيه سنة ١٩٠١ إلى اللورد كرومر ذكر فيه بجلاء تام "أنه إذا أريد إقامة الخزانات لمصلحة مصر فقط فلا داعى للذهاب إلى أعالى النيل" وقد علق اللورد كرومر الرجل السياسى المحض على تقرير السير جارستون الرجل الفنى المحض قائلا "إن مصلحة السودان فى المياه يجب أن ينظر إليها جنبا إلى جنب مع مصلحة مصر ، وبما أن الضرائب فى مصر ليست مبهظة . وبما أن إيراداتها تزيد على مطالبها فيجب أن تراعى مصلحة السودان فى كل مشروع يعمل لحساب مصر" .

هذان التقريران — تقرير جارستون الرجل الفنى، وتقرير كرومر الرجل السياسى — موجودان فى الكتاب الأزرق الانجليزى عن سنة ١٩٠١، وهو كما تعلمون مجموعة الوثائق السياسية للدولة الانجليزية ، وبعد عرض رأى اللورد كرومر على المركيز لانسدون وزير خارجية بريطانيا، أصبحت الكلمة الأولى فى مشروعات النيل لرجال السياسة لا لرجال الفن. وكل ذلك الخلاف وكل تلك المحاجة، وكل هاته المناقشات، مناقشات سياسية، تستتر وراء الفن لتخفى أغراضا بعيدة، ومطامع كبيرة باسم الفن، وبدعوى الغيرة عليه .

ولعمرى إذا كانت مصلحة مصر يجب ألا تنفصل عن مصلحة السودان كما قال اللورد كرومر، فكيف قضت السياسة البريطانية نفسها أن يفصل السودان عن مصر؟ وإذا جاز فى عرف السياسة البريطانية أن كل مشروع يقام لحساب مصر يجب أن تراعى فيه مصلحة السودان، فهل يجوز فى فهمها أن ما يقام فى السودان من مشروعات يكون من شأنه أن يمس مصر فى أخطر مرافقها، وأن يهددها فى مبعث حياتها ؟

لقد اتصلت بكثير من رجال الفن الهندسى ، وكنت أحرص فى مبدأ مناقشاتى معهم ، على أن أسائلهم: هل هناك خطر إذا أقفل الخزان بعد إنشائه، وإلى أى مدى يبلغ هذا الخطر؟ فرأيت منهم إجماعا على وجود خطر محقق ، ولم يختلف اثنان فى القول بأنه يمكن منع الماء من الوصول إلى مصر ، ولكن الاختلاف كان فى تحديد مدى ذلك المنع . فمن قائل إن المياه تمنع عن مصر طول السنة، ومن قائل إنه يمكن منعها ستة أشهر، ولقد سألت حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية عن هذه النقطة أثناء بحث المشروع فى اللجنة الخاصة، وكأنى به أحس ثقل الحق فى هذه المسألة ، فقال إنه ليست لدى الوزارة معلومات يمكن أن يستنتج منها تحديد مدى هذا المنع . وإنما يخيل إليه أنه قرأ شيئا مثل هذا فى وقت من الأوقات ، وهو أن الخطر فى منع المياه عن مصر لمدة شهرين .

ولما أردت أن أتحقق تماما من هذه النقطة اتصلت برجال الفن ، فوجدتهم مجمعين على أن الخطر الجدى هو منع المياه عن مصر لمدة أربعة أشهر. ولم يصدر هذا القول عن مجرد فرض وتخمين ، وإنما بنى على أرقام الوزارة نفسها ، فسعة خزان جبل الأولياء ثلاثة مليارات من الأمتار المكعبة ، كما جاء بصفحة ١١ من مذكرة وزارة الأشغال العمومية ومتوسط ما يتبخر يوميا فى فبراير ومارس وأبريل ومايو — وهو الوقت الذى لاتنزل فيه الأمطار — هو عشرة ملليمترات يوميا (كتاب ضبط النيل ص ٦١) ومسطح النهر على منسوب ٣٧٧,٢٠ هو ١٥٠٠ كيلو متر مربع لأن طول الخزان ٣٣٠ كيلومترا "جدول ٧ ص ٦٣ كتاب ضبط النيل" فيكون المفقود بالتبخر فى أربعة أشهر هو ١,٨٠٠ مليار . فاذا أضفنا إليه ما يبقى مخزونا، وهو ثلاثة

مليارات ، كان ما يمكن حجزه عن مصر هو ٤٫٨٠٠ مليار ، وإذا علمنا أن متوسط تصرف النيل الأبيض عند المجرن "المقرن أى التقاء النيل الأبيض بالأزرق" فى سنوات ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ كان ٢٫٥ من المليارات ، أدركنا هول الخطر الذى يصيب مصر من إنشاء هذا الخزان الذى يبنى بعيدا عنا كل هذا البعد، ويقع تحت سيطرة نفوذ لا سلطان لنا عليه ومن الواجب علينا حيال هـذا الخطر العظيم أن نفكر طويلا فى الطريقة التى ندرؤه بهـا عن أنفسنا .

طالمـا سمعنا أن الحكومة البريطانية لن تقدم على مثل هـذا العمل الوحشى، وفى مصر كثير من ذوى المصالح الأجنبية، ومن حاملى الأسهم للديون المصرية ، ولا شك أن كل هؤلاء يهولهم مثل هذا الأمر الخطير ، هـذا قول صحيح لا مرية فيه، ولكن يجب أن يلاحظ إلى جانب هذا . أن إقدام بريطانيا على مثل هذا العمل أو عدم إقدامها مسألة فيها نظر ،لأنى رأيت من عهد قريب أعمالا أشد قسوة من هذا ترتكب بين الدول بعضها مع بعض وإنمـا الذى أريد أن أقوله : هل يستخدم مثل هذا المشروع وسيلة للضغط السياسى ؟ فى الواقع أن هـذا أمر لا شك فيه . ولا يغرب عن الذهن أن هناك فرقا كبيرا بين أن تمنع بريطانيا المياه عن مصر لتقتل أمة بأسرها ،وبين أن تتخذ ذلك وسيلة للضغط السياسى .

ففى تاريخ الأمم أمثلة حية لا عداد لها، تدلنا على أن أصحاب المصالح كثيرا ما يعرفون كيف يسكتون عند ما تلعب السياسة دورها ، فقد أرادت النمسا اخضاع الصرب ، فأقفلت حدودها ومنعت مرور المواشى منها — ولتربية المواشى فى الصرب ما للزراعة فى مصر من الأهـمية — فلم يتحرك أصحاب المصالح لهذا الاعتداء : ولم يحرك حملة الأسهم ساكنا ، وعرفت الأسواق الأوربية كيف تسكت، وهى التى تستورد من الصرب ما تحتاج إليـه من المواشى .

يجب عنـد البحث فى المسائل السياسـية بين الأمم ألا ينظر إليها بمنظار صغير ،فاذا قام نزاع سياسى بين بريطانيا ومصر ، يراد به التهديد أو الضغط السياسى فأى ضير يلحق حاملى الأسهم من الأجانب، وعلام يحتجون إذا كانوا يعتقدون أن مصر ستخضع حتما بعد شهر أو شهرين على الأكثر ؟

وقديهمكم ياحضرات النواب المحترمين أن تعلموا رأى وزير أوربى خطير من أكبر وزراء فرنسا فى هذه المسألة ،وهو المسيو فريسينيه الذى قام بدور كبير فى المسألة المصرية ،فقد وضع كتابا قيما عن هذه المسألة تناول فيه الكلام عن موضوع مياه النيل ، ومما تجب ملاحظته فى هذا الصدد أن هـذا الكتاب صدر بعـد أن أبرم اتفاق حبى بين فرنسا وانجلترا عن المسألة المصرية، كان المسيو فريسينيه من أكبر أنصاره ...

ففكرة إقامة العراقيل فى وجه السياسة البريطانية كانت أبعد ما تكون عن غرض المؤلف ،فاذا تكلم عن مشروعات النيل فانما يريد أن يرد الأمور إلى نصابها ،وأن يضعها فى مكانها الصحيح، وذلك لأن الاتفاق الحبى كان يقضى بألا تضع فرنسا العراقيل أمام السياسة البريطانية فى مصر ، كما أن بريطانيا لا تضع العراقيل فى سبيل السياسة الفرنسية فى مراكش .

وإليكم ما قاله المسيو فريسينيه فى مسألة السياسة المائية "إن الدولة التى تسيطر على أعالى النيل يمكنها أن تضر مصر ضررا بليغا إذا هى قامت بمشروعات تناولت بها مياه النيل وكانت هذه المشروعات مؤسسة على إخطاء فنية أو مبنية على صوالح تمليها اعتبارات الأثرة والأنانية" وقد قال أيضا فى موضع آخر من كتابه "ولمـا كانت مصر هى النيل أو بعبارة أدق هى كمية المياه ونظام جريانها فمن الواجب قبل أن يقام أى مشروع أن تشكل فى القاهرة لجنة دولية لمراقبة النيل وضبطه" وهناك لجنة دولية تشرف على الملاحة فى نهر الدانوب ، ومما تجب ملاحظته فى عبارة ذلك السياسى المحنك أن مجرد وضع خزان كهذا يقتل مصر عند الضرورة ، وليس فى إشراف المهندسين المصريين على الخزان الضمان الكافى لدرء الخطر، بل يجب لتحقيق هذا الضمان أن مصر وحدها دون سواها هى التى تقوم بضبط النيل ومراقبته أى لا يأتى أجنبى ويتحكم فى حبس المـاء أو صرفه .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — هل مسيو فريسنيه تكلم عن المشروعات التى تقيمها مصر أو السودان ؟

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — لقد تكلم المسيو فريسينيه عن المشروعات التى تقيمهـا مصر حيث قال " إن المهندسين الذين كلفوا دراسة طبيعة النهر يقررون أن إقامة خزان عند بحيرة نيـانزا بارتفاع ثلاثة أمتـار يقلل تصرف النيـل الطبيعى زمن الشح إلى درجة تلحق بمصر أكبر الاضرار" ثم قال "ولمـا كانت مصر هى النيل أو بعبارة أدق هى كمية المياه ونظام جريانها فمن الواجب قبل أن يقام أى مشروع أن تشكل فى القاهرة لجنة دولية لمراقبة النيل وضبطه" .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — يفهم من هذا أنه يقصد المشروعات التى يقيمها السودان .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضـان بك — إن لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء الحق فى الاعتراض الذى أبداه ، ولقد وجه نظرى إلى مسألة كنت سأذكرها فى مكانها ، ولهذا أبادر بذكرها الآن .

لقد سارت بريطانيا فى تنفيذ خطتها السياسية فى ماء النيل شوطا بعيدا فدفعت مصر — من طريق مستشاريها الفنيين فى وزارة الأشغال العمومية — إلى أن تطلب هى إقامة التخزين فى السودان، وبذلك عكست الآية لتدفع عن نفسها كل شبهة واعتراض، ثم عملت على نزع مراقبة النيل وأمر ضبطه من يد الحكومة المصرية، وما كان يخطر ببال أحد من قبل أن يأتى وقت تطلب فيه مصر أن تقيم بنفسها هـذه المشروعات ، ومما لاحظته بنفسى سـنة ١٩١٣ فى عهد العميد البريطانى اللورد كتشنر، أن الحالة السياسية كانت تتطور تطورا يقضى بأن تتوارى انجلترا وراء المستشارين الفنيين فى وزارة الأشغال العمومية، فيدفعوا الحكومة المصرية إلى أن تقوم هى بعمل المشروعات، وقد أرسلت خطابا إلى المسيو فريسينيه، ذكرت له فيه أن الرأى الذى بسطه فى كتابه الخاص بالمسألة المصرية قد أصبح لا يتفق مع ما هو حادث الآن فى مصر لأن الحكومة المصرية هى التى تطلب بنفسها إنشاء المشروعات، ولا يوجد

بمصر برلمان يراقب أعمال الحكومة ويشرف عليها إشرافا يضمن حسن التصرف فى أمثال هذه المسائل ، ووجهت نظره إلى وجوب الاشارة إلى ذلك عند إعادة طبع كتابه ، فيعدل فيه بما يطابق مصلحة مصر والحق والعدالة فرد على بخطاب ، ومن أكبر دواعى الدهشة أنه لم يكن يخطر ببالى إذ ذاك أنى سأقف هذا الموقف ، وأحتاج لهذا الخطاب بعد أن مر عليه عشرون عاما وها هو ذا الكتاب بين يدى ، أتلو على حضراتكم ما جاء فيه : " عندما أفكر فى إعادة طبع الكتاب سأدخل عليه تعديلات ولكنى الآن فى سياحة وليس تحت يدى المستندات ولا كتاب المسألة المصرية ولا أستطيع أن أقول لك ما هى التعديلات التى سأدخلها وإنما إذا عدلت فلا أستطيع أن أقدر الآن مدى التعديلات التفصيلية التى قد أدخلها عليه إذا أردت أن أدخل عليه التعديل الواجب . أما الفكرة العامة فلا أظن أنى سأدخل عليها تعديلا " .

فى الواقع أن انجلترا لا يمكنها أن تقدم على القيام بعمل مشروعات كهذه لأن ذلك يضر بسياستها ، وهى دائما تدفع الحكومة المصرية من طريق مستشاريها الفنيين إلى اجراء كل ما ترغب فيه من المشروعات ، ثم اتبعت طريقا آخر يتمشى مع هذا الطريق تماما ، بأن نزعت بالتدريج من يد الحكومة المصرية كل مراقبة على النيل وأمر ضبطه ، وسأسرد لحضراتكم ما فعلته الحكومة البريطانية فى تنفيذ سياستها الخاصة بماء النيل ، ففى سنة ١٩٠٤ أنشأت مصلحة رى بالسودان ، وجعلتها أول الأمر تحت رقابة مصر لتقوم مصر بدفع نفقاتها ، وفى أوائل سنة ١٩٢٢ تقرر أن يكون فرع الرى بالسودان وحدة منفصلة عن وزارة الأشغال العمومية ، وتحت اشراف مفتش عمومى ، مركزه الرئيسى الخرطوم ، كذلك أخرجت من مراقبة وزارة الأشغال العمومية جميع أعمال الرى ومشروعاته فى كسلا وتوكر ودنقلا وبربر ، وأصبحت مراقبة النيل قاصرة على أن المهندس المصرى المقيم لمشروع رى الجزيرة بالسودان يرفع شهريا تقاريره إلى وكيل وزارة الأشغال العمومية عن التصرفات والأرصاد ، وبذلك فقدنا كل رقابة لنا على النيل وضبطه ومشروعات الرى بالسودان . وبعد أن أتمت السياسة الانجليزية هذه الأعمال وضعت اتفاقية سنة ١٩٢٩ بين المندوب السامى ورئيس الوزارة وقتئذ ، وهى المعروفة باتفاقية ماء النيل ، وقد جاء بالبند ٧ من الاتفاقية المشار إليها ما نصه " لا يعتبر هذا الاتفاق بأى حال ماسا بمراقبة وضبط النهر فان ذلك يحتفظ به لمناقشات حرة بين الحكومتين عند المفاوضة فى مسألة السودان " ومعنى ذلك ترك مصر تبنى الخزان وتنفق عليه أموالا طائلة ، وبعد ذلك إذا لم ترضخ مصر لما يوضع بالنسبة لمراقبة النيل وضبطه يبقى الخزان فى يدها تستخدمه سلاحا لإلزامنا بقبول الحل الذى ترضاه ، وهذه هى نفس الطريقة التى اتبعتها الحكومة الانجليزية فى سلخ السودان عن مصر ، وقد جاء بهذه الاتفاقية ما نصه :

" إن هذه الاتفاقية لا تأثير لها على الحالة الراهنة بالسودان " ومعنى هذا أنه لا تأثير لها على فصل مصلحة الرى السودانية عن وزارة الأشغال العمومية المصرية وزوال كل رقابة لها عليها ، وهذا يتفق مع رأى المسيو فرسينيه ، وقد كنت أعتقد فى سنة ١٩١٣ — لأن رجال الحزب الوطنى كانوا دائما يعنون بالسياسة وشؤونها — أن مجرد وجود لجنة دولية تشرف على مراقبة النيل وضبطه ليس فيه الضمان الكافى . فلا شك أنه ليس هناك أى ضمان ، ونحن لم نتفق للآن على مراقبة وضبط النيل ، وقد أدرك ذلك المسيو فرسينيه إذ قال " إنه يجب قبل إقامة أى مشروع تحديد هذه النقطة الهامة وهى من أهم النقط وأخطرها " .

أفلا يكون من الغباء إذن — كما قال مستر كورى العضو الأمريكى فى لجنة سنة ١٩٢٠ — أن تنشئ حكومة من الحكومات أعمال تخزين المياه خارج حدودها ؟

قلت لحضراتكم إن السياسة تحاول دائما تسخير العلم الهندسى لأغراضها ومآربها ، ولكنها مهما حاولت ذلك فانها لا تستطيع أن تغير فى النواميس الطبيعية الثابتة المحسوسة . لأن الأنهار قد تختلف بعض الاختلاف فى طبيعتها ، فمثلا زمن الشح لنهر الرون يقع فى الشتاء ، ونهر السين فى الصيف والنيل فى شهر يناير . ولكنها فى جميع الأقطار تتفق فى أنها تدب من منابعها وتصب فى مصابها ، مثلها كمثل الأراقم والأفاعى ، إن أنت قبضت عليها من أذنابها انثنت برؤوسها إلى الوراء ، وإن أنت قبضت عليها من رؤوسها اندفعت أجسامها إلى الأمام ، فان أردتم أن يكون النيل لمصر ، وفى مصر فاقبضوا عليه فى مصر . اقبضوا عليه بالسدود والخزانات داخل بلادكم — وإن أردتم أن يكون النيل لغير مصر ، وفى خارج مصر ، فمهدوا لغيركم أن يقبض عليه خارج مصر ، أنما شاء ، وكيفما أراد .

الأدوار التى اجتازها المشروع :

الغريب فى أمر هذا المشروع أن كل ما يقال عنه من اعتبارات فنية وحاجات ملجئة كانت أسبابا للبدء فى تنفيذه ، وكانت هى بعينها أسبابا لتعطيله والعدول عنه . . . وعندما يرى الباحث مثل هذا التناقض ، ويريد تفسيره بالرجوع إلى الأدوار التى اجتازها هذا المشروع يعتقد اعتقادا قويا بأن العلم الهندسى كان دائما مسخرا لأغراض واعتبارات أخرى . . وكان الأجدر أن يسمى جبل الأبالسة ، لا جبل الأولياء ! !

خرج هذا المشروع إلى حيز العمل فى عهد اللورد كتشنر الذى قال عنه فى كتابه الأزرق لسنة ١٩١١ " قد لا يكون من حسن التدبير إنشاء هذا السد إذا أريد به مجرد زيادة الماء الصيفى فى القطر المصرى لأن الحل الحقيق لهذه المسألة يقوم على ما يظهر بمعالجة النيل حينما يخرج من البحيرات الكبيرة لكى يجرى فيه مقدار كاف دائما " .

يقول إن الحل الحقيق هو معالجة النيل ، ويخيل إلى أن العلاج الحقيق لا يكون بانشاء السدود ، بل باصلاح مجرى النهر نفسه لأن المياه تتبعثر فى منطقة السدود شرقا وغربا ، ويجب إصلاح هذه المنطقة لكى يصل إلينا الماء بسرعة .

قامت الحرب العامة فكانت سببا فى وقف العمل فى المشروع ، حتى أواخر سنة ١٩١٧ عند ماقدم جناب مستشار الرى فى مصر السير مردوخ مكدونالد مشروع خزان جبل الأولياء ، فوافق عليه مجلس الوزراء ، وأعد له المال اللازم . ولكنه عاد فوقفه لأسباب فنية أيضا !

والواقع أن الفضل فى هذا يرجع إلى معالى وزير الأشغال العمومية وقتئذ ، وهو محمد شفيق باشا . قال سعادته ما نصه :

(أنا صاحب التقرير المشهور الذى بمقتضاه أوقفت الأعمال فى جبل الأولياء وهو تقرير مكون من ٣٤ صفحة من صحائف الفولسكاب المحرر فى ٢١ أبريل سنة ١٩٢١).

ثم قال: (قدمت تقريرى لمجلس الوزراء وقلت بحصول الضرر لمصر من هذا العمل).

ثم قال: (ولم أتقدم وحيدا لمجلس الوزراء اتقاء التصادم مع دار المندوب السامى بل تناقشت مع السير مردوخ مكدونالد مستشار وزارة الأشغال وقتها).

إلى أن قال: (وبعد مناقشات دقيقة أعقبت تقديم تقريرى مع دار المندوب السامى ووزارتى الأشغال والمالية. وافق مجلس الوزراء على رأيى فى ٢٥ مايو سنة ١٩٢١ وقرر وقف العمل فى جبل الأولياء).

ثم قال: (بعد أن أعاننى الله وأوقفت العمل فى سد جبل الأولياء الأول فكرت فى تعلية خزان أسوان. أقول فكرت ولا يؤخذ من ذلك أنى واضع الفكرة. كلا فهى أقدم منى ولكن الذى فكرت فيه هو دراسة إمكان التعلية ولم يكن سبقنى أحد فى ذلك).

وماتلوته على حضراتكم مقتبس من مقال نشره سعادته بتوقيعه فى جريدة السياسة بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٢٧

والأمر الذى يدعو إلى الحيرة حقا، هو أنه لم يمض على هذا الوقف ستة أشهر، حتى قرر مجلس الوزراء فى نوفمبر سنة ١٩٢١ أخذ رأى مستر ديبوى المستشار السابق بوزارة الأشغال العمومية. فلندعه هو كذلك يتكلم. قال جنابه ما يأتى:

(لا نزاع فى أن لمشروع سد جبل الأولياء وخزانه عيوبا جلية. فموقع هذا العمل مع احتمال استخدامه للاضرار بمصر قد أثار ثائرة الشعور السياسى ثم أن ارتفاع نسبة ما يضيع من الماء فى الخزان قد عرض المشروع لمطاعن شديدة من الوجهة الهندسية) إلى أن قال: (نظرا إلى خطورة هذه الاعتراضات الموجهة إلى المشروع كان القرار الذى أصدر فى مايو سنة ١٩٢١ بايقاف العمل مبررا فيما أرى كل التبرير).

ولا أظن أن استئناف العمل يكون من الأمور الممكنة أو المستحسنة اللهم إلا بعد أن يعاد النظر فى الحالة بدقة وعناية).

وبعد أن طعن المستر ديبوى هذا الطعن على خزان السير مكدونالد قدم اقتراحا جديدا مصغرا لخزان جبل الأولياء، أو بعبارة أخرى اقترح أن يكون الخزن على منسوب ٣٧٧ مترا فوق سطح البحر الأبيض بدل منسوب ٣٨٠ وهو أصل المشروع.

ولما سقطت وزارة سنة ١٩٢٦، وجاءت وزارة الائتلاف فى صيف ذلك العام، قدمت المشروع للمجلس فارتعدت فرائصنا، وقلنا أكلما تخلصنا من هذا المشروع عاد إلينا؟!

وإنى أؤكد لحضراتكم أن المرحوم ثروت باشا أظهر عندئذ مهارة سياسية جديرة بالاعجاب. فقد تمكن من اقناع اللورد لويد المندوب السامى — والمستند الذى يؤيد كلامى تحت يدى — بتشكيل لجنة غالبيتها من الانكليز. وبين له الفكرة الجديدة، وهى إمكان تعلية خزان أسوان، وذكر أنه إذا ثبت للجنة إمكان التعلية والملء فلا حاجة بعد ذلك لبناء خزان جبل الأولياء.

وبناء على هذا سحبت وزارة الأشغال العمومية المشروع من لجنة المالية بهذا المجلس — وكان رئيسها إذ ذاك دولة صدقى باشا — فقلنا كفى الله المؤمنين القتال.

وهناك مسألة هامة يجدر بى أن أشير إليها، وهى أنه عند ما قدم المشروع إلى مجلس الوزراء فى أواخر سنة ١٩١٧، كانت الأرقام الخاصة بتصرف النيل الطبيعى والأرصاد وكل البيانات الفنية مودعة وزارة الأشغال العمومية بعيدة عن متناول الجمهور، لذلك لم يتقدم أحد بالاعتراض على هذا المشروع غير أن الله هيأ لمصر وقتئذ السير وليام ويلكوكس — وهو مهندس عالمى اشتغل فى مشروعات التخزين بمصر وقتا كبيرا — فقام معترضا على مشروع خزان جبل الأولياء، ولم يكتف باظهار خطأ البيانات التى اعتمدت الوزارة عليها بل طعن فيها بالتزوير.

ولا أريد أن أتعرض لمسألة محاكمته أمام محكمة انجليزية والحكم عليه بالتزام الصمت عن الكلام فى هذا المشروع سنتين. ولكنى أذكر أنه كان من نتيجة اعتراضاته أن الحكومة المصرية وقتئذ لم تر مندوحة من أن تنشر البيانات التى تحت يدها فى كراسة أطلق عليها اسم "كتاب ضبط النيل".

وقررت الحكومة فى الوقت ذاته تشكيل لجنة دولية عهدت إليها فى بحث النقط الآتية:

(١) صحة البيانات الطبيعية التى بنيت عليها هذه المشروعات.

٢ — الطريقة العادلة التى بها تقسم المياه التى تزيد بسبب هذه المشروعات بين مصر والسودان فى كل دور من أدوار تنفيذ المشروعات

٣ — القسمة العادلة الواجب اتباعها فى توزيع تكاليف هذه المشروعات بين مصر والسودان.

(مبدأ تقييد الحقوق المصرية)

ومن هذا التاريخ يمكن القول أن مصر التى عاشت الدهور الطويلة لاينازعها فى النيل منازع من حيث كمية المياه أو منسوبها بدأت حقوقها تتقيد وتتحدد بسبب تلك المشروعات، فقد أخذت تلك اللجنة الدولية بمبدأ تقييد حقوق مصر، ورأت أقليتها تحديد هذه الحقوق بمتوسط كمية المياه التى انتفعت بها مصر فعلا إلى هذا التاريخ. وذكرت أغلبيتها رأيها عن تحديد هذه الحقوق فى صفحة ٥٩ من التقرير، وإليكم نصه:

(وعندنا أنه لا مشاحة ولا نزاع فى أن مصر قد اكتسبت بتقادم العهد حق الحصول على إيراد مائى كاف لرى مساحة تساوى أعظم مساحة رويت فى سنة واحدة منذ تم إنشاء سد أسوان بشكله الحالى وأن لمصر أيضا حقا ثابتا فى أخذ هذا الماء فى الأوقات المعينة التى تحتاج إليها فيها والظاهر أن السنة التى بلغت فيها المساحة المروية أقصى ما بلغت كانت سنة ١٩١٦ و١٩١٧ إذ كانت المساحة المزروعة ٥,٤٠٠,٠٠٠ فدان تقريبا) وذكرت فى صفحة ٦٠ ما يأتى:

( ولما كان من شأن هذا السد الاضرار إلى حد ما بنظام رى الحياض وخلافه من طرق الرى النيلية شمالى الخرطوم فى مديريات الخرطوم وبربر ودنقلة وحلفا ، وجب أن تعوض هذه الجهات بأن يخصص لها من ماء النيل فى كل عام بعد بناء سد جبل الأولياء ما يكفى لرى ٨٠,٠٠٠ فدان مزروعة حاصلات صيفية ويكون ريها بالآلات الرافعة ) .

حضرة النائب المحترم وهيب بك دوس ( المقرر ) — فى أى صفحة؟

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — سأوزع على حضرات النواب هذه البيانات مطبوعة حتى يمكن الرجوع إليها . وأرى أن هذه أحسن طريقة .

يستخلص من كل هذا أن إنشاء خزان جبل الأولياء تترتب عليه نتيجتان :
الأولى خاصة بالتعويضات المادية ، وقيمتها ٧٥٠ ألف جنيه .

والثانية خاصة بالتعويضات المائية ، أى قسمة ما يزيد من الماء بين مصر والسودان .

وبسبب هذا المشروع — ولأول مرة — قيدت حقوق مصر فى المياه وترتبت للسودان حقوق لم تكن موجودة ، إذ أن قرار مجلس الوزراء أشار إلى كيفية تقسيم المياه بين مصر والسودان ، كما رأت اللجنة بمناسبة هذا المشروع أن تقسم المياه الزائدة بينهما .

ذكرت لحضراتكم أن المشروع وقف فى سنة ١٩٢٦ مرة أخرى ، وقلت إن رئيس الحكومة وقتئذ تقدم لمجلس النواب أى فى دورة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ وذكر أن الحكومة قررت وقف العمل فى الخزان ، وأنها ستؤلف لجنة للمفاضلة بين مشروعى خزان جبل الأولياء وتعلية خزان أسوان للأخذ بأصلحهما ، وقد صفقنا إذ ذاك — كالعادة — وانتهينا .

ماذا جرى بعد هذا ؟ شكلت اللجنة الدولية سنة ١٩٢٨ ولأسباب غير ظاهرة من الأوراق الرسمية — ولا تزال إلى الآن من أسرار هذا المشروع — أخرج من اختصاص اللجنة الدولية مسألة المفاضلة بين المشروعين ، وأصبح عملها قاصرا على البحث فى إمكان تعلية خزان أسوان من الوجهة البنائية ، ومن الغريب حقا أن يقرر رئيس الحكومة — إذ ذاك — فى مجلس النواب أن مهمة اللجنة هى المفاضلة بين المشروعين ثم تأتى اللجنة بعد ذلك فيكون عملها قاصرا على البحث فى إمكان تعلية خزان أسوان .

قدمت اللجنة الدولية تقريرها بإمكان التعلية ، واعترفت وزارة الأشغال العمومية أكثر من مرة بإمكان ملء الخزان من الجهة الهيدرولكية متى بدئ الملء والنيل بأسوان على منسوب ٩٠ بدلا من ٨٨ ، وكان الاعتقاد أولا أنه لا يستطاع البدء فى حجز المياه — أى تخزينها — إلا على منسوب ٨٨ فوق سطح البحر خوفا من أن يسد الطمى والزلط مجرى الماء ، ولكن لما جاءت اللجنة وأخذ رأى مدير الطبيعيات وغيره فى مسألة التخوف من سد المجرى إذا حجزت المياه على منسوب أعلى ، فكان الجواب بأن العلم والتجارب دلت على أنه لا محل لهذا الخوف ، وأنه لا مانع من الحجز على منسوب ٩٠ مترا ، ويمكن بهذه الطريقة ملء خزان أسوان بالضبط .

وقد قالت وزارة الأشغال العمومية فى المذكرة الحالية ، وفى مذكرة سنة ١٩٢٩ التى قدمتها لمجلس الوزراء أن ملء الخزان بعد التعلية ممكن سنويا دون أدنى صعوبة .

ومما تجب ملاحظته أن احتياجات مصر المائية الحالية واحتياجاتها للتوسع الزراعى الذى قررته الحكومة ، كانت محددة من سنة ١٩٢٥ تحديدا واضحا جليا ، وكان المفروض أنه إذا أمكن الحصول على احتياجات مصر هذه من طريق تعلية خزان أسوان فلا حاجة بنا لبناء خزان جبل الأولياء .

ولم يكن هذا كلام الفنيين فحسب ، بل كان رأى سعادة وزير الأشغال العمومية الحالى نفسه فى سنة ١٩٢٧ ، فقد ألقى سعادته خطابا بالجمعية الجغرافية فى مؤتمر القطن الدولى . قال فيه :

"على أنه قد ظهرت فكرة جديدة هى زيادة تعلية خزان أسوان لإبلاغ الماء الذى يخزن فيه إلى خمسة مليارات أى ضعف ما يخزن فيه الآن مع الاستغناء عن إقامة خزان جبل الأولياء غير أنه لم يتخذ قرار نهائى إلى الآن . وسيؤخذ رأى لجنة دولية فى احتمال تعلية خزان أسوان مرة ثانية واحتمال ملئه وقد تأجل موقتا العمل الذى كان مزمعا البدء فيه فى جبل الأولياء ريثما تكون هذه اللجنة " .

هذا ما قاله سعادته وهو معقول ، لأنه متى ثبت أن الملء ممكن وأن تعلية خزان أسوان تعطينا الماء اللازم فلا حاجة بنا إلى هذه " الداهية الكبرى " التى ترتب للسودان حقوقا لم تكن له .

قال سعادته بعد ذلك فى خطابه المذكور مانصه :

"وقد أخذت وزارة الأشغال العمومية فى درس الوادى ( بين حلفا وأسوان ) حيث تخزن المياه ، بقصد معرفة إمكان تعلية الخزان حتى يتسنى تفضيل أحد أمرين فاما تعلية السد وإما إقامة خزان جبل الأولياء على النيل الأبيض " ( يراجع ترجمة التقرير الرسمى لمؤتمر القطن الدولى الذى عقده بمصر سنة ١٩٢٧ الاتحاد الدولى لأصحاب مغازل القطن ومعامل صنعه طبعة أميرية سنة ١٩٢٩ صفحة نمرة ١٨٠ ) .

فاذا كان رئيس الحكومة فى الدورة البرلمانية سنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ قد تقدم لمجلس النواب إذ ذاك ، وقال إن مسألة تعلية خزان أسوان ستبحثها لجنة فنية للمفاضلة بينها وبين إنشاء خزان جبل الأولياء ، ثم قال جميع الفنيين إنه متى كانت التعلية ممكنة ، فلا داعى لانشاء هذا الخزان ، وقال بهذا الرأى سعادة وزير الأشغال العمومية الحالى نفسه كما بينت لحضراتكم ، إذا كان الأمر كذلك ، فكيف إذن نبتت فكرة إنشاء خزان جبل الأولياء الآن ؟ ! هذا ما تساءلت عنه ضمن ما وجهته من الأسئلة لحضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية ، فكان جوابه أن وزير الأشغال العمومية لم يقل برأى قاطع ، بل قال إنه سيؤخذ رأى اللجنة ، وقد جاءت هذه اللجنة وقررت إمكان تعلية خزان أسوان كما أن وزارة الأشغال العمومية نفسها اعترفت بامكان ملء الخزان كل سنة دون أدنى صعوبة .

إذن ما الذى طرأ بعد أن تبين كل هذا ؟

قال حضرة مندوب الوزارة إن مدار بحث معالى الوزير كان خاصا بمقدار حاجة البلاد المائية اللازمة للتوسع الزراعى، أما مسألة إمداد الزراعة الحالية بما تحتاج إليه من الماء فلم يكن فى حسابه، بل كانت أفكارنا متجهة إلى التوسع الزراعى فى مساحة ٧٥٠,٠٠٠ فدان، منها ٣٥٠,٠٠٠ فدان من أطيان الوجه القبلى يراد تحويلها إلى رى صيفى و ٤٠٠,٠٠٠ فدان فى الوجه البحرى يراد جعلها صالحة للزراعة .

هذا كان جواب حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية، أليس كذلك؟

حضرة عبد القوى أحمد بك — يمكن لحضرة النائب المحترم الرجوع لأقوالى فى محاضر اللجنة .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — هذه مسألة مهمة .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — بما أن إجابة حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية مدونة بمحاضر اللجنة، فيمكن لحضرة النائب المحترم تلاوتها إذا شاء .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — جاء فى تقرير اللجنة البرلمانية أن معالى اسماعيل سرى باشا أسقط فى تقديره — الذى قدمه إلى مجلس الوزراء سنة ١٩٢٥ — مسألة إمداد الزراعة الحالية بالماء، وأن مسألة التوسع الزراعى هى التى كانت مدار بحثه وبحثهم جميعا، وهذا ما حدا بهم إلى القول بأنه يمكن الاستغناء عن إنشاء خزان جبل الأولياء متى أمكن تعلية خزان أسوان وملؤه، أليس هذا هو ما جاء بتقرير اللجنة ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — إذا رددت على هذه النقطة بالذات فكأنى سلمت بما تقدمها، وأنا لم أسلم بذلك، ويمكن لحضرة النائب المحترم أن يتم أقواله .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — لما رأيت هذا دهشت ويحق لى أن أدهش، إذ لا يخطر ببالى أن وزارة الأشغال العمومية تسقط من حسابها مسألة إمداد الزراعة الحالية بما يكفيها من الماء، ويكون مدار بحثها خاصا بالتوسع الزراعى، وذلك عند الكلام عن المفاضلة بين تعلية خزان أسوان أو إنشاء خزان جبل الأولياء . نعم دهشت، ولكن دهشتى هذه قد زالت عند ما تبين لى أن معالى اسماعيل سرى باشا لم يهمل فى حسابه الزراعة الحالية، فقد جاء فى مذكرته التى قدمها إلى مجلس الوزراء سنة ١٩٢٥ ما يأتى :

" . . . إن هذه الزيادة فى الايراد الصيفى ستكون وافية لمطالب القطر المصرى أثناء الخمسة عشر عاما التالية بما فى ذلك الثلاثة أعوام التى يستغرقها إنشاء الخزان كما أنها ستسمح بتحسين الإيراد الصيفى اللازم للمساحة الحالية وما يزرع أرزا وبتحويل أراضى الحياض الداخلة فى مناطق قناطر نجع حمادى وفى إصلاح المساحة غير المتزرعة فى الأقاليم البحرية " .

حقا يا حضرات الزملاء، إنى لم أصدق أن سرى باشا أسقط من حسابه الزراعة الحالية، ولأنى رجل دقيق أبحث وراء الحقيقة أردت أن أتأكد مما عزى إلى معالى سرى باشا، فوصل بى البحث إلى الحصول على التقرير نفسه وهو موقع عليه من وكيل وزارة الأشغال العمومية . وإذا شئتم حضراتكم أن تعلموا كيف وصل إلى هذا التقرير، ومن الذى أوصله إلى؟ فانى مستعد أن أذكره . ولكن هذا التقرير يؤيد ما ذكرته لحضراتكم من أن معالى سرى باشا لم يسقط من حسابه الزراعة الحالية . ولست أدرى كيف يمكن التوفيق بين الآراء الفنية التى أجمعت تقريبا فى سنة ١٩٢٧ على أن تعلية خزان أسوان تكفى لتوفير المياه التى تلزم للزراعة الحالية وللتوسع الزراعى أيضا، وبين القول بانشاء خزان جبل الأولياء .

صدقونى يا حضرات النواب إذا قلت لكم . إن العلم الهندسى مسخر للأغراض السياسية . ولست فى قولى هذا ألقى الكلام على عواهنه .

وهنا يجدر بى أن أشير إلى مسألة أخرى، لها دخل أساسى فى مشروع إنشاء خزان جبل الأولياء، فان الذى وضع أصل هذه المشروعات هو المستر مردوخ ماكدونالد، وقد وضعها لما يلزم للبلاد من المياه فى الحال وفى المستقبل، والمستقبل البعيد جدا، أى عند ما نصل إلى نهاية نمونا الزراعى برى سبعة أو ثمانية ملايين من الأفدنة . وهو الذى قال بانشاء خزان جبل الأولياء، وإنشاء خزان على بحيرة البرت، وقناة فى منطقة السدود لضمان وصول المياه . هذا هو برنامج المشروعات التى لا حد لها، ولكن بعد أن ثبت أن خزان أسوان بعد تعليته الأخيرة وإمكان ملئه يقوم مقام خزان جبل الأولياء — كما قرر ذلك رجال الفن جميعا — فما الذى يلجئنا والحالة هذه إلى إنشاء هذا الخزان ؟

الواقع يا حضرات الزملاء أن الذى يلزمنا فى نهاية نمونا الزراعى إنما هو البحث فى كيفية التخزين عندنا. وفى مشروع تهذيب منطقة السدود .

وأظن أنه يحسن بنا أن نقف عند هذا الحد لأنى أشعر بالتعب، وسأتم كلامى فى جلسة الغد .

الرئيس — هل توافقون على رفع الجلسة الآن على أن تعقد غدا الساعة الخامسة (بصفة استثنائية) نظرا لأهمية مشروع خزان جبل الأولياء ؟

(موافقة عامة) .

(ب) بجلسة ١٧ مايو سنة ١٩٣٢

الرئيس — الكلمة لحضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — وصلنا فى جلسة الأمس إلى الكلام عن الموقف سنة ١٩٢٧ ، ويتضح من هذا الموقف أن جميع الفنيين، وسعادة وزير الأشغال العمومية الحالى نفسه، قد انعقد اجماعهم وقتئذ على أنه إذا أمكن تعلية خزان أسوان وملؤه، فلا حاجة إلى إنشاء خزان جبل الأولياء ، وذكرت أن وزارة الأشغال العمومية غيرت رأيها فى سنة ١٩٢٩ وقالت بضرورة إنشاء خزان جبل الأولياء إلى جانب تعلية خزان أسوان ، وعند ما أردنا أن نعرف المبرر لمثل هذا التناقض فى الرأى، قيل لنا إن وزارة الأشغال العمومية كان أمامها رأيان ، يقول أولهما بضرورة تخصيص المياه للتوسع الزراعى، ويقول ثانيهما بتخصيصها لتحسين حالة الزراعة الحالية، وأن معالى اسمـاعيل سرى باشا أسقط من حسابه فى سنة ١٩٢٥ فكرة إمداد الزراعة الحالية بما تحتاج إليه من المياه، وأن هذا ما دعا وزارة الأشغال العمومية إلى أن تطلب سنة ١٩٢٩ غير ما طلبته سنة ١٩٢٧

وقد سألت حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية بجلسة الأمس : هل مافلته هو الذى قرره أمام اللجنة البرلمانية ؟ وقد سمعتم ما أجاب به وهو ( يمكن لحضرة النائب المحترم الرجوع لأقوالى فى محاضر اللجنة ) وقد رجعت بالفعل — بعد انتهاء الجلسة — إلى أقواله، وهى واردة فى الصفحة ٧٤ من مجموعة محاضر اللجنة ، وإنى أتلوها على حضراتكم :

"نقطة أخرى لا تتصل باتفاق النيل ، وأشار إليها باسهاب حضرة النائب المحترم حافظ بك رمضان .

"استشهد حضرته بفقرة وردت فى مجلد المؤتمر الجغرافى الذى عقد بمصر سنة ١٩٢٧ على لسان وزير الأشغال العمومية الحالى عند الكلام على حاجة مصر إلى التخزين ، ويخيل إلى أنه أشار إلى مافى موقف الوزير من تناقض بين سنة ١٩٢٧ وسنة ١٩٣٢ ، والفقرة المستشهد بها هى قول ابراهيم فهمى باشا .

"على أنه قد ظهرت فكرة جديدة هى زيادة تعلية خزان أسوان لابلاغ المـاء المخزون إلى خمسة مليارات من الأمتار المكعبة ، أى ضعف ما يخزن فيه الآن مع الاستغناء عن إقامة خزان جبل الأولياء ، على أنه لم يتخذ قرار نهائى إلى الآن وسيؤخذ رأى لجنة دولية فى احتمال تعلية خزان أسوان مرة ثانية واحتمال ملئه وقد تأجل موقتا العمل الذى كان مزمعا البدء فيه فى جبل الأولياء ريثما تكوّن هذه اللجنة .

"وترون حضراتكم أن الوزير الحالى كان صريحا فى عبارته الدالة على أنه لم يتخذ قرارا نهائيا فيما عرض له من شؤون . وفضلا عن ذلك فقد ورد بجلاء فى محاضرتى أن سياسة الحكومة فى سنتى ١٩٢٦ و ١٩٢٧ كانت ترمى إلى المفاضلة ، أما فى سنة ١٩٢٨ فقد تركتها . أبنت السبب فى ذلك ، وهو يرجع إلى أن السياسة المـائية والزراعية للبلاد كانت تؤدى إلى استعمال كل الإيراد الزائد فى تحويل بعض الحياض واستصلاح بعض البور بشمال الدلتا ، واستمر ذلك الاعتبار حتى جاء سعادة عثمان محرم باشا فى مارس سنة ١٩٢٨ ، فأخذ بنظرية ديبوى من ناحية إمداد الزراعة الحالية بكامل حقها فى الميـاه ، ولو أدّى ذلك إلى استخدام كل أو جل مايزيد بسبب جبل الأوليـاء كما يقول ديبوى . وسبق أن أبنت أن تغيير القـاعدة والأخذ برأى ديبوى أصـلح للبـلاد من سـياسة التوسع دون إصـلاح الزراعة الحالية . وأن أفضل برنامج هو ما يجمع بين الغرضين . لذلك لست ألمح الحكمة من وراء هذا الاستشهاد بعد كل الذى أدليت به".

وقد التمست لحضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية العذر، إذ يقول إنه لا يلمح الحكمة من وراء هذا الاستشهاد، التمست له العذر ، لأنه على ما يظهر لم يكن يعلم أن المذكرة التى رفعها معالى اسماعيل سرى باشا إلى مجلس الوزراء سنة ١٩٢٥ تحت يدى، والتى يقول فيها بصريح العبارة : إن وزارة الأشغال العمومية لم تسقط من حسابها الاحتياجات المـائية للزراعة الحالية .

جاءت اللجنة البرلمـانية بعد ذلك وأيدت رأى حضرة المندوب ، إذ جاء فى الصفحة العاشرة من تقريرها ما يأتى :

"استند المعارضون لهذا المشروع على قول حضرة صاحب المعالى اسماعيل سرى باشا فى مذكرته التى رفعها إلى مجلس الوزراء فى سنة ١٩٢٥ يطلب فيها اعتماد إنشاء خزان جبل الأولياء ، حيث أورد فيها أن هذا الخزان يكفى مصر خمسة عشر عاما يضاف إليها ثلاثة أعوام هى مدة إنشائه فتكون جملة ذلك ثمـانية عشر عاما ، وبنوا فهمهم على أنه مادام قد تمت تعلية خزان أسوان وأنه بعد ذلك يعطى مقدارا مساويا لمـا ينتظر وروده من خزان جبل الأولياء ، فلا معنى إذن بعد إجراء هذه التعلية لأن تكبد الخزانة العامة فى مثل هذه السنين العجفاء تكاليف تنفيذ المشروع .

"وهم فى هذا كالقائلين بترك الصلاة ، آخذين بجملة مقتضبة تمسكوا بها دون ما سبق وما تلاها من الأسباب التى بنى معالى اسماعيل سرى باشا رأيه عليها لأنه بالرجوع إلى تلك المذكرة وما لحقها من إجراء لتحقيق تفصيلاتها يظهر أن معالى سرى باشا أسقط من حسابه فكرة أى تحسين لحـالة الرى القائمة الآن ، قائلا بحبس الكمية الجديدة من المـاء على التوسع الزراعى دون سواه..."

ثم جاء فى التقرير ما يأتى :

"إن ماتقول به المعارضة إن هو إلا مغالطة صريحة لأن وزارة الأشغال العمومية منذ سنة ١٩٢٨ كان قد اجتمع أمامها رأيان ، يقول أحدهما إن تحسين الحالة الحاضرة أولى من التوسع الزراعى ، ويقول الثـانى إن البلاد أحوج إلى التوسع الزراعى منها إلى تحسين الحالة الحاضرة ، فرأت الوزارة الجمع بين الرأيين أن تسعى لتحقيق الغرضين معا : تعلية خزان أسوان، وإنشاء خزان جبل الأولياء" .

إن الذى يفصل بيننا وبين الرأى الذى تقول به وزارة الأشغال العمومية — وهو الرأى الذى أخذت به اللجنة البرلمـانية — هو تلك المذكرة الرسمية التى

قدمها معالى اسماعيل سرى باشا إلى مجلس الوزراء . أنا لا أقول لحضراتكم إنى مستعد لتقديم صورة هذه المذكرة، بل أقول إن المذكرة التى تحت يدى موقع عليها من وكيل وزارة الأشغال العمومية نفسه .

جاء فى هذه المذكرة بعد الكلام عن خزان جبل الأولياء وغيره . أن الزيادة فى الايراد الصيفى من جبل الأولياء ستكون وافية بمطالب القطر المصرى أثناء الخمسة عشر عاما التالية، كما أنها ستسمح بتخزين الايراد الصيفى اللازم للمساحة الحالية وما يزرع أرزا ، وكذلك لتحويل أراضى الحياض وإصلاح المساحة غير المزروعة الآن فى الأقاليم البحرية .

فسياسة وزارة الأشغال العمومية واضحة من سنة ١٩٢٥، لأنه ظاهر من المذكرة التى أشرت إليها أن الغرض من إنشاء خزان جبل الأولياء إصلاح الأراضى، وإمداد الزراعة الحالية بما تحتاج إليه من المياه، وفوق ذلك تحويل الرى الحوضى إلى رى صيفى فى أراضى الوجه القبلى .

وأؤكد لحضراتكم أنى قبل الحصول على هذه المذكرة لم أقتنع مطلقا بما قاله حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية، لأنه من غير المعقول أن تفكر الوزارة — عند القيام بمشروعات التخزين — فى البدء فى التوسع الزراعى قبل تحسين الزراعة الحالية ، وأقول فوق ذلك — وأنا على استعداد أن أقدم لحضراتكم الدليل إذا شئتم — إنى تحققت أن وزارة الأشغال العمومية فى سنة ١٩٢٦ كانت تقدر فى حسابها عند درس مشروع خزان جبل الأولياء أن المياه التى ترد منه ستستخدم لتحسين الزراعة الحالية وللتوسع الزراعى . وأظن أن العبارة التى جاءت فى الصفحة العاشرة من التقرير بشأن "ترك الصلاة" هى من وضع حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — نعم، وسيكون ردك إلى الصواب على لسانى .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — أريد أن أنتقل إلى النقطة الهامة التى قالوا عنها مرارا وتكرارا إنها فنية ، وإن فهمها يصعب على غير رجال الفن ، وهى نقطة احتياجات البلاد المائية . وأول ما أتكلم عنه هو رقم وزارة الأشغال العمومية، لا تظنوا أن "حافظ رمضان" هو الذى يخطئ الوزارة فى حسابها، وإنما الوزارة هى التى تخطئ نفسها بنفسها، وسأقيم الدليل على ذلك .

تعلمون أن مياه النيل فى وقت الفيضان تأتى بكثرة، وأنها فى وقت الغيض لا تكون كافية ، فنضطر إلى تخزين الزائد لنستعين به وقت الحاجة . وهذه هى الفكرة الأساسية فى التخزين ، وهنا يجب أن نحدد بالضبط مبدأ زمن الغيض ونهايته .

فوزارة الأشغال العمومية رأت — كما هو وارد فى الصفحة الثامنة عشرة من مذكرتها التى رفعتها إلى مجلس الوزراء — اتخاذ مقياس لتحديد زمن قصور النيل عن الوفاء بمطالب البلاد ، بجعلته المدة الواقعة بين البدء الفعلى لسحب المياه المخزونة بخزان أسوان، وتاريخ انتهاء تفريغه ، وأقامت على أساس المدة بين هذين التاريخين الحساب ، وبينته فى جدول .

ففى سنة ١٩١٣ بدئ بالسحب من الخزان فى ١٠ أبريل، وفى السنة التى تلتها بدئ به فى ٢٢ يناير، ورأت الوزارة أن تخرج متوسطا لمبدأ السحب فى المدة من ١٩١٣ إلى ١٩٣٠ فكان ١٠ مارس، وتكون النتيجة أن ١٠ مارس هو بدء الغيض الذى يستلزم الصرف من خزان أسوان، ويبين هذا الجدول أيضا الوقت الذى ينتهى عنده تفريغ الخزان ، وقد حددته بنهاية يوليه .

ويتبين من الجدول أن متوسط هذه المدة هو ١٣٢ يوما ، وإذا عرفنا المقدار الذى يلزمنا للزراعة، ومقدار كمية تصرف النيل وكمية المخزون. أمكننا أن نتبين : هل نحن فى حاجة إلى الماء فى الوقت الحاضر ؟

قالت الوزارة إن المنصرف خلف أسوان ، وبمعنى آخر التصرف الطبيعى لمياه النهر مع مياه التخزين — كان بمتوسط ١٠٢٩٠ مليونا من الأمتار المكعبة ، من ذلك مقدار الماء المخزون ومتوسطه ٢٤٩٠ مليونا، والباقى من النهر الطبيعى ومتوسطه ٧٨٠٠ مليون، وأن حاجة مصر فى مدة ١٣٢ يوما كما يجب أن تكون من ١٠ مارس إلى ٢٠ يونيه — وهى المدة المقابلة لمتوسط استعمال الخزان فى الثمانية عشر عاما الماضية منذ التعلية — هى ١١٨٠٠ مليون فيكون مقدار العجز فى الايراد الحالى هو الفرق بين ١١٨٠٠ مليون ، وبين ١٠٢٩٠ أى ١٥١٠ ملايين ، أى أننا فى حاجة الآن لامداد زراعتنا الحالية بمقدار مليار ونصف مليار من الأمتار المكعبة، وهذه نظرية وزارة الأشغال العمومية ، وهى نظرية بنيت أولا على خطأ فنى بليغ ، وثانيا على خطأ يترتب عليه ضياع فى حقوق مصر ، لأن اللجنة المشكلة سنة ١٩٢٥ قد حددت — بمناسبة تعيين مقدار الماء الذى يمكن السودان أن يسحبه — بدء زمن الغيض من ٢١ يناير إلى أغسطس .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — إن ما يقوله حضرة النائب المحترم وارد فى مذكرة وزارة الأشغال العمومية ، وأرى أن الأوفق التلاوة منها .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — هذه نقطة دقيقة، وأرجو حضرات النواب المحترمين أن يوجهوا إليها عنايتهم :

لما اتصلت برجال الهندسة ، وسألتهم أن يحددوا زمن قصور النيل عن الوفاء بالمطالب ، وهل يصح أن يتقرر الغيض عندنا من الوقت الذى يبدأ فيه السحب من الخزان إلى الوقت الذى يفرغ فيه الخزان من المياه ؟ فلم يقل أحد منهم بالأخذ بنظرية وزارة الأشغال العمومية .

إن ميعاد السحب يتوقف على الارصاد البعيدة فى الروصيرص والملاكال، فان جاءت الأنباء منبئة بأن المياه غير كافية قترنا فى الصرف، وإذا جاءت الأنباء مبشرة بزيادة كمية المياه صرفنا كفايتنا منها .

فعند ما وضعت هذه النظرية — نظرية بدء السحب والتفريغ — أخذت الوزارة تاريخ البدء الفعلى بسحب المياه المخزونة بأسوان، وتاريخ انتهاء تفريغ الخزان، وجعلت المدة الواقعة بين هذين التاريخين أساسا أقامت عليه حسابها لاحتياجاتنا المائية .

ويظهر أن حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية قد أحس ما يوجه من الاعتراض على هذه الطريقة ، فعدل عنها ، وذلك لأن لجنة سنة ١٩٢٥ حددت بدء زمن الغيض من ٢١ ينساير ، فجاءت وزارة الأشغال العمومية

وقالت — تبريرا لانشاء خزان جبل الأولياء — إن زمن الفيض يبـدأ من ١٠ مارس . وإن صح هذا فانى أتساءل : لماذا إذن يمنع السودان من أخذ المياه أثناء شهرى فبراير ومارس !

عدل مندوب وزارة الاشغال العمومية أمام اللجنة البرلمانية عن رأيه الأول وصار معارضا . وسأذكر لحضراتكم نص ألفاظه فى جلسة اللجنة بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٣٢ صفحة ٣٠ من مجموعة محاضر اللجنة حيث قال :

« إن اعتبار تواريخ بدء السحب من خزان أسوان والانتهاء من تفريغه لا يصلحان أساسا صحيحا لقياس مدة الحاجة نفسها، لأن مصلحة الرى كثيرا ما تحس بالحاجة، ولكنها ترى فى فترة معينة فى شهرى فبراير ومارس أن تتمهل فى البدء بالسحب من الخزان لحين شهور الصيف وازدياد الحاجة، فاذا رأيتم مثلا فى سنة ما أن السحب من الخزان بدئ به فى ٢٥ مارس فليس معنى ذلك أننا كنا فى سعة من الماء قبل ذلك. وهى نظرية سلمت بها لجنة النيل سنة ١٩٢٥ فلم ترض أن تأخذ بداية السحب من الخزان الحالى مقياسا لحاجة البلاد وهذا أمر يسلم به كل مزارع بل تسلم به النشرات الزراعية نفسها ».

إلى أن قال : « والمدة التى أرى أن تتخذوها أساسا هى التى قررتها لجنة النيل سنة ١٩٢٥ وأصبحت جزءا من اتفاقية النيل المبرمة سنة ١٩٢٩ وهى الوقت الذى يحرم فيه على السودان سحب أى قطرة من مياه النهر على اعتبار أن إيراده يجب أن يكون وقفا على مصلحة مصر . وأن هذه المدة تبدأ من أول يناير إلى ١٥ يوليه من كل عام عند سنار ، توازى عند أسوان من ٢١ يناير إلى ٣ أغسطس من كل عام ».

فالنظرية التى جاءت فى مذكرة وزارة الأشغال العمومية قد هدمت أمام اللجنة البرلمانية . فلماذا إذن أتى بها ! لأن الفن الهندسى يريد أن ينشئ خزان جبل الأولياء ، ويظهر لنا أننا فى حاجة إليه . ولو أننا انتظرنا تعلية خزان أسوان — لنعلم : هل المياه التى زادها التخزين تسد مطالبنا أو لا — لشعر كل مزارع أننا لسنا فى حاجة إلى خزان جبل الأولياء ، ولكنهم أرادوا ألا ننتظر ، وقالوا إننا فى حاجة إليه قبل حدوث هذه التعلية ومجيء تلك الزيادة .

غريب جدا أن يقول حضرة مندوب الوزارة إن بدء السحب والتفريغ لا يصلحان أساسا صحيحا لقياس مدة الحاجة ، وفى هذا هدم لمذكرة الوزارة التى قدمت بها المشروع إلى مجلس الوزراء، وهى مذيلة بامضاء حضرة صاحب السعادة ابراهيم فهمى باشا وزير الأشغال العمومية، وحضرتى محمد بك عثمان وكيل الوزارة، وعبدالقوى أحمد بك، ويكون الهادم أحد من أمضوها، وهو حضرة مندوب الوزارة .

إذن يجب الرجوع إلى الرأى الصحيح ، الرأى الذى لا يضيع علينا حقنا بتأخير ميعاد السحب من ٢١ يناير إلى ١٠ مارس من كل عام .

والآن أتكلم عن رأى مندوب الوزارة فى حساب الاحتياجات المائية وعن خطأ هذا الرأى ، فان حضرته بعد أن صحح الخطأ الثابت فى المذكرة، وبين أن تواريخ بدء السحب من خزان أسوان والانتهاء من تفريغه لا تصلح أساسا لحساب الاحتياجات المائية ، وبعد أن قرر أن المدة التى يجب أن تتخذ أساسا هى التى قررتها لجنة النيل سنة ١٩٢٥، وهى المدة من ٢١ يناير إلى ٣ أغسطس ، بعد كل هذا عاد يقول : إن زمن قصور النيل عن الوفاء يبدأ من أول مارس لغاية ٣١ يوليه فى حسابه الجديد، وأدخلنا بهذا التعديل فى جدول فنى آخر. فقد برر العدول عن المدة التى قررتها لجنة سنة ١٩٢٥ ، واسقاط شهر فبراير من الحساب بسببين :

الأول — أنه لا يريد التدخل فى البحث فى كمية المياه التى تصرف فى البحر الأبيض مما هو حق مكتسب لمصر فى الفترة بين ٢١ يناير لغاية آخر فبراير .

والثانى — أنه أخرج من حسابه شهر فبراير، حتى لا يتهم بالمغالاة فى تقدير كميات المياه الواجب تخزينها .

وإنى أحيل حضراتكم فى ذلك على محضر جلسة ١٦ مارس من محاضر اللجنة .

عجيب جدا ! يسقط فبراير كيلا يتهم بالمغالاة ! ولماذا لا نغالى فى سبيل مصلحتنا ! دع لنا شهر فبراير، ولتكن مطالبنا كثيرة ، ولو اتهمت بالمغالاة يا حضرة المندوب ! أليس هذا كلاما معقولا ؟

على أن كلا السببين لا يصلح أن يكون مبررا لاخراج شهر فبراير من الحساب :

أولا — لأن حضرته اعتمد فى بيانه على أرقام المستر ديبوى ، الذى وضع هذه الأرقام على اعتبار أنها حقوق مصر المكتسبة ، لا مطالبها .

وثانيا — لأننا لسنا فى مقام تقليل المطالب ، وإنما نحن فى مقام تقدير هذه المطالب على حقيقتها قدر المستطاع . لهذه الاعتبارات وغيرها لا نرى محلا لاخراج شهر فبراير من حسابنا ، وبناء على ذلك تكون المطالب الحالية لمصر فى المدة من ٢١ يناير لغاية ٣١ يوليه كما يأتى :

| مليون | | |
|---|---|---|
| ١٤ ٣٠٠ | م ك | المقدرة بمعرفة حضرة المندوب عن المدة من أول مارس لغاية ٣١ يوليه . |
| — ٥٠٠ | م ك | عن المدة من ٢١ يناير إلى آخر الشهر . |
| ١ ٧٠٠ | م ك | عن شهر فبراير . |
| ١٦ ٥٠٠ | م ك | جملة المطالب الحالية فى المدة من ٢١ يناير لغاية ٣١ يوليه |

وبما أن التوسع الزراعى الذى قررته الحكومة ، وقامت عليه المشروعات الجارى تنفيذها فى عشر السنوات القادمة يبلغ مساحته ٧٥٠٠٠٠ فدان فتكون المطالب لهذا التوسع، بفرض أن الفدان يلزمه ٣٥٠٠ متر مكعب فى الصيف كمذكرة وزارة الأشغال العمومية صفحة ١٩ هى :

٧٥٠٠٠٠ × ٣٥٠٠ = ٢٦٢٥ مليونا من الامتار المكعبة، وتكون مطالب مصر بعد التوسع الزراعى المقرر كبرنامج الوزارة عبارة عن :

١٦٥٠٠ مليون متر مكعب للحالة الحاضرة .

٢٦٢٥ » » » للزمام المستجد .

١٩١٢٥

فاذا رجعنا إلى نشرات مصلحة الطبيعيات رقم ٢٦ عن حوض النيل من صفحة ٢٤ إلى صفحة ٤٢ ، ومن ١٤ إلى ٢٥ وغيرها ، وبحثنا عن متوسط تصرفات النيل من سنة ١٩١٣ إلى سنة ١٩٣٠ فى الفترة بين ٢١ يناير و ٣١ يوليه وجدنا :

| | مليون متر مكعب |
|---|---|
| أن متوسط تصرف النهر الطبيعى ... ... ... ... ... ... | ١٤٤٠٠ |
| وأن سعة خزان أسوان على منسوب ١٢٠ فقط ... ... | ٤٥٨٥ |
| المجموع ... ... | ١٨٩٨٥ |

وهذه النتيجة لاتسمح مطلقا بانشاء خزان آخر لافائدة منه لحاجات المائية الحاضرة والمستقبلة التى قررتها الحكومة ، مع ملاحظة أن الخزن فى هذا الحساب هو على منسوب ١٢٠ فقط ، فاذا كان الحجز على منسوب ١٢٠ كما قرره مجلس الوزراء ، أو على منسوب ١٢١ كما أوصت به اللجنة الدولية فان المياه الحالية بعد تعلية خزان أسوان كافية لسد حاجات القطر ، وكفيلة برفع كل الشكاوى فى المستقبل .

وقد بنت وزارة الأشغال العمومية حسابها فى مطالبنا المائية (ص ٤٣ من مذكرتها) على أن مصر فى الوقت الحاضر تزرع :

٤٠٠٠٠٠٠ فدان صيفى تزرع بالصفة الآتية :

| | | |
|---|---|---|
| ١٥٠٠٠٠٠ | « | تزرع قطنا أى بنسبة ٣٧,١/٣ ٪ من المساحة الكلية |
| ٢٠٠٠٠ | « | « أرزا « « ٥ ٪ « « « |
| ٢٠٠٠٠٠٠ | « | « أذرة « « ٥٠ ٪ « « « |
| ٣٠٠٠٠٠ | « | « زراعات صيفية أخرى بنسبة ٧,١/٢ ٪ من المساحة الكلية . |

وتقول الوزارة فى صفحتى ١٩ و ٢٠ من مذكرتها :

” إنه بعد عمل خزان جبل الأولياء وتعلية خزان أسوان الجارى العمل فيها تزيد المساحة المزروعة نحو ٧٥٠ ألف فدان ، منها ٣٥٠ ألف فدان تحول من رى حوضى إلى رى صيفى بالوجه القبلى و ٤٠٠ ألف فدان جديدة بالوجه البحرى “.

فاذا راعينا النسبة السالفة فى الجدول المبين أعلاه ، أصبح المنزرع بعد هذا المشروع والتعلية معا كما يأتى :

| | | |
|---|---|---|
| ١٨٠٠٠٠٠ | فدان | تزرع قطنا . |
| ٢٣٧٥٠٠ | « | « أرزا . |
| ٢٣٧٥٠٠٠ | « | « أذرة . |
| ٣٣٧٥٠٠٠ | « | « مزروعات صيفية أخرى . |
| ٤٧٥٠٠٠٠ | | المجموع الكلى |

فاذا وضعنا أرقام الوزارة هذه فى ناحية ، وبحثنا من ناحية أخرى مازرعته مصر فعلا سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ بما لديها من تصرف النيل الطبيعى وما يخزن فى أسوان قبل التعلية الأخيرة ، وجدناها زرعت سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ ما يأتى :

| فدان | |
|---|---|
| ٢٠٨٢٤٢٠ | قطنا . |
| ٣٣١١١٠ | أرزا . |
| ١٨٢٦٨٥٦ | أذرة شراق . |
| ٣٤٣٧٤٧ | أصنافا أخرى . |
| ٤٥٨٤١٣٣ | المجموع الكلى . |

ويكون الفرق بين ما زرع فعلا وبين ما تقول الوزارة إننا سنزرعه بعد تنفيذ المشروع هو عبارة عن ١٦٥٨٦٧ فدانا .

فهل يمكن القول بأن تعلية خزان أسوان التى تأتى بنحو ٢١٨٥ مليون متر مكعب لاتكفى زراعة هذا الفرق ، مع ملاحظة أن معظم ما زاد على المساحة المزروعة إنما كان فى زراعة الشراق التى لاتروى من المياه الصيفية إلا مرة واحدة ، ولن يزيد المطلوب للفدان منها على ٨٠٠ متر مكعب للفدان الواحد.

ومن هنا يظهر جليا أننا لسنا فى حاجة إلى خزان جبل الأولياء بل إن التعلية الجارية فى خزان أسوان تكفى حتى لرفع كل الشكاوى فى المستقبل والتبكير فى طفى الشراق .

وبيان ذلك أن الوزارة قدرت أن متوسط ما يلزم الفدان الواحد مدة الصيف فى الوجهين البحرى والقبلى هو ٣٥٠٠ متر مكعب .

وبناء على ذلك يكون ما يلزم للفرق فى المساحة بين المزروع فعلا وبين ما سيزرع زيادة وهو ١٦٥٨٦٧ فدانا هو :

١٦٥٨٦٧ فدانا × ٣٥٠٠ متر مكعب = ٥٨٠ مليون متر مكعب

وثابت أن تصرف النيل الفعلى مع مخزون أسوان الحالى سنة ١٩٣٠ فى الفترة من أول مارس إلى ٣١ يوليه ( وهى المدة التى يعتبرها مندوب الوزارة فترة العجز فى إيراد النيل عن الوفاء بمطالب مصر) — كان ١٤١٣٠ مليون متر مكعب .

إذا أضيف إلى هذا التصرف ٥٨٠ مليون متر مكعب اللازمة كان ما يلزم لرى زمام مصر بعد تمام المشروعين حسب ما قررته الوزارة هو ١٤٧١٠ ملايين من الأمتار المكعبة.

ونجد أن متوسط تصرف النيل الفعلى من سنة ٩١٣ إلى سنة ٩٣٠ خلف أسوان فى المدة من أول مارس إلى ٣١ يوليه هو ١٣٠٠٠ مليون متر مكعب وفيها مياه خزان أسوان الحالى .

وبما أن التعلية الجارية لمنسوب ١٢٠ فقط ، تعطينا ٤٥٨٥ — ٢٤٠٠ = ٢١٨٥ مليونا من الأمتار المكعبة — فيكون إيراد النيل فى الصيف بعد إتمام تعلية خزان أسوان عبارة عن ١٣٠٠٠ مليون + ٢١٨٥ مليونا = ١٥١٨٥ مليون متر مكعب .

وقد بينا أننا لسنا فى حاجة إلى أكثر من ١٤٧١٠ مليون متر مكعب كما قررته الوزارة .

أنتقل بكم الآن إلى رأى المهندس المعروف السير وليم ويلكوكس — فهذا الرجل العالمى الذى قضى الشطر الأكبر من حياته فى الاشتغال بأعمال الرى فى مصر، والذى تستدعيه الحكومات حتى حكومة الولايات المتحدة للاستعانة بخبرته، جاءت حساباته مؤيدة كل التأييد لجميع ما ذكرته لحضراتكم — وهذه الحسابات لم يعترض عليها أحد مطلقا، وكل ما وجه من الاعتراض على آراء السير ويلكوكس يتعلق بمسألة البعوض والملاريا، وأن الخزان سيكون فى نقطة صالحة لزراعة القطن.

أما أرقامه فلم يتعرض أحد لها، وقد أيد ما قلته من أننا إذا أدخلنا إيراد شهر فبراير — الذى أسقطته الوزارة — فى حساب الايراد الصيفى الناتج من خزان أسوان — وجدنا أن تعلية هذا الخزان الحالية لاتحوجنا إلى صرف مليم واحد فى خزان جبل الأولياء.

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — لقد قال السير ويلكوكس بانشاء خزان بوادى الريان.

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — لا. إنه عمل حساب الزراعة الحالية والتوسع المنوى حتى وصل إلى نهاية النمو الزراعى، وقال إننا عندما تصل المساحة إلى ٧ ملايين من الأفدنة الصيفية نحتاج يومئذ إلى خزان وادى الريان.

يقول السير ويلكوكس فى مذكرته (صفحة ١٢ سطر ١٠) إنه إذا أرادت مصر أن تتوسع فى زراعتها الحالية بمقدار مليون فدان بالوجه القبلى، و ٦٠٠ ألف فدان بالوجه البحرى تصبح الزراعة الصيفية ٥٫٧٠٠٫٠٠٠ فدان لا ٤٫٧٥٠٫٠٠٠ فدان فقط فاللازم خزنه فى هذه الحالة من الماء يبلغ ٣٫٢٦٠ مليارا من الأمتار المكعبة — أى أننا لا نحتاج فى التخزين إلا إلى ٣٫٢٦٠ مليارا من الأمتار المكعبة حين تبلغ مساحة الأراضى المزروعة زراعة صيفية خمسة ملايين وسبعمائة ألف فدان، لا أربعة ملايين وسبعمائة وخمسين ألفا فقط كما قررت الحكومة.

ومعلوم أن خزان أسوان بعد تعليته الأخيرة لايجعلنا، بناء على هذا الحساب الأخير، فى حاجة إلى أكثر مما سيخزنه من المياه.

بعد ذلك يقول السير ويلكوكس: إنه إذا زيدت المساحة الحالية بالوجه القبلى مليون فدان، وبالوجه البحرى ١٫٢٠٠٫٠٠٠ فدان، فان جملة ما يجب خزنه من الماء يبلغ ٤٫٩٣٠ مليار متر مكعب. وحيث إن خزان أسوان تبلغ سعته بعد التعلية الاخيرة ٤٫٩٨٥ مليار متر مكعب فلا نكون فى هذه الحالة فى حاجة إلى تخزين المياه، ويكون التوسع الزراعى قد وصل إلى ٦٫٣٠٠٫٠٠٠ فدان.

وفوق كل هذه الاعتبارات رأى السير ويلكوكس أن التوسع الزراعى عند ما يبلغ نهايته العظمى، أى عند ما تصل الأطيان المزروعة إلى ٧٫١٠٠٫٠٠٠ فدان — ولن يكون ذلك إلا فى المستقبل البعيد — فان ما تحتاج إليه مصر فى هذه الحالة هو أمران:

أولا — تهذيب منطقة السدود.

ثانيا — إنشاء خزان وادى الريان.

وإن تهذيب منطقة السدود ليس معناه بناء قناطر أو خزانات لحجز المياه فى مجرى النيل، بل معناه أن المياه التى تتبعثر فى هذه المنطقة وتضيع بالتبخر والتسرب فى مساحات واسعة يجب أن نهذبها، أى أن نعمل لها مجرى أو نوسع مجراها، لتصلنا فى وقت مبكر وبكميات كبيرة. والواقع أن رأى ولكوكس هو من أهم الآراء التى يجب أن نبنى عليها فى المستقبل سياستنا المائية، هذه السياسة التى يجب أن تقوم على خطة حكيمة تدرأ عن البلاد الأخطار، ولكى يتحقق هذا الغرض يجب أن تكون مسألة التهذيب بعيدة عنا، وأن يكون الحجز دائما داخل الحدود المصرية.

وإذا صح لنا أن نشبه النيل بجواد غير مهذب، فتارة يسير الهوينا، وتارة أخرى يجمح ويعدو سريعا — أصبح واجبنا أن نعمل لتهذيبه حتى ننتفع به انتفاعا كاملا، ولأجل تهذيبه يجب أن نستخدم له المهماز واللجام فى آن واحد، نستعمل المهماز خارج حدودنا، ونستعمل اللجام داخلها، نهذبه فى منطقة السدود ونضع له اللجام فى مصر بالخزانات والقناطر. جاءت لنا وزارة الأشغال العمومية بنظرية مدهشة جدا، وخطرها لا يعرف مداه، حيث تقول بعدم إمكان الخزن فى مصر مطلقا! العلم الفنى قال هذا! ومن يناقش الوزارة، وتحت يدها كل البيانات، وكل التصرفات، وهى أدرى من غيرها بهذه الشؤون؟!!

على أنها من جهة أخرى تقول إن هناك ماء مباحا، ويجب أن نأخذ حصتنا منه!!

نظريتان معكوستان! فان الماء المباح معناه: أننى إذا استطعت أن أبنى خزانى داخل حدودى، وتحت سيطرتى — أصبح الماء المخزون فيه حقا مكتسبا لى، ودليلى على ذلك خزان أسوان.

لما جاءت لجنة النيل الدولية، التى كلفتها الحكومة بحث مشروعات الرى الكبرى، قررت أن تقوم بعملها على أساس أن خزان أسوان وما يوفره لمصر من المياه من حق مصر الطبيعى، وهذه هى القاعدة الصحيحة، فاذا أقمنا ما يلزمنا من الخزانات فى بلادنا — نضمن من ناحية ما نريده من الماء، ومن ناحية أخرى نكتسب حقوقا لا يمكن غيرنا أن يشاركنا فيها أو يتعدى عليها.

أما أن نذهب إلى السودان ونبنى خزاناتنا هناك، بعيدا عن رقابتنا، ففى ذلك كل الخطر، لأن الانجليز سيطالبوننا بحق السودان فى المياه الزائدة.

قد لايكون هناك خطر حين نعمل خزاناتنا فى أعالى النيل حيث لا دولة هناك تحاسبنا أو تطالبنا بالقسمة، وليتنا نستطيع حبس منابع النيل فى حدودنا، وإنما كل ما نستطيعه أن نخزن فى بلادنا. أما أن نبنى بأيدينا حواجز بعيدة، نائية عنا، ونترك الخزن فى بلادنا، وهو الذى يرتب لنا حقا مكتسبا — فهذا ما لا يقول به إلا كل مفرط فى حقه.

لقد سألت حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية فى اللجنة: هل السودان سيستفيد من خزان جبل الأولياء؟ وهل الخزان سيرتب للسودان حقوقا فى المياه؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — لم يحضر حضرة النائب المحترم الجلسة التى أجبت فيها عن هذا السؤال.

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — قيل لنا إن الجلسة الهامة ستكون فى يوم معين ولكن اللجنة فصلت فى الموضوع قبل هذا اليوم. ولما وجهت سؤالى الذى ذكرته أشار حضرة المندوب إلى الخطابين المتبادلين بين دولة رئيس الوزراء و بين فخامة المندوب السامى وهما يختصان بالتعويضات المالية .

أما التعويضات المائية فلم أظفر بشىء عنها .

فلما جاء سعادة وزير الأشغال العمومية أمام اللجنة البرلمانية قال "إنه ستشكل فى المستقبل لجنة لتبحث فى قسمة المياه التى تزيد بسبب المشروع" .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — أرجو أن يتلو حضرة النائب المحترم السؤال والجواب اللذين أشار إليهما الآن لأنهما مهمان فى الموضوع ، وقد دلل عليهما بما لا يتفق والواقع .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — جاء بمحضر لجنة مشروع إنشاء خزان جبل الأولياء المؤرخ ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٢ بالصفحة رقم ٩٠ من المجموعة ما يأتى :

" السؤال الثانى

طلبنا أن تقدم إلى اللجنة من الوثائق ما تنتفى بها الوثائق الموجودة الآن والتى تدل على أن مشروع خزان جبل الأولياء ستترتب عليه مطالب مائية تتعلق بالرى وخلافه فى مديرية النيل الأبيض ، فأشار حضرة المندوب إلى الخطابين المتبادلين بين حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء و بين فخامة المندوب السامى،وأرى أن هذين الخطابين إنما يختصان بالتعويضات المالية ، فهما والحالة هذه لا يكفيان للاجابة عما طلبنا استيضاحه .

ور بما كان لدى حضرة المندوب من التعليمات ما يمنعه من الافاضة بأكثر من هذا ، و بما أن هذه المسألة تتعلق بما نعمله من الاحتياط للأجيال المستقبلة فيجب أن نستطلع رأى الوزير فيها ، وقد تكون لديه من الحرية مايستطيع معه الادلاء بما نطلب .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — إنى قلت إنه ستشكل لجنة للنظر فى مطالب مصر ومطالب السودان من الماء الزائد وتعرض على مجلس الوزراء اقتراحاتها التى ستعرض أيضا على البرلمان،أما التصريح فى المستقبل بأى آلات رافعة أو شق ترع على النيل الأبيض أو النيل الأزرق تؤثر على خزان جبل الأولياء فلن يسمح بها" .

ومعنى هذا :

أولا — أن خزان جبل الأولياء ستترتب عليه قسمة ماء زائد بين مصر والسودان .

ثانيا — شق ترع ومصارف لينتفع السودان بنصيبه من هذا الماء الذى جاءه عن طريق إنشاء الخزان . ولست أفهم معنى لقولهم إننا لن نسلم بذلك إذ ليس من طريق للانتفاع بالماء غير هذا . اللهم إلا إذا قالوا بأن نصيب السودان منه سيصب فى قِرَب !

(تصفيق) .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — تفسيرك لهذا الجواب لا ينطبق على الواقع ، لأننا نقول إن الماء المباح ستنظر فى شأنه اللجنة التى ستشكل فى سنة ١٩٣٦ . فكل حق نأخذه قبل تشكيل هذه اللجنة سيكون من صالح مصر

(تصفيق) .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — هل سيأخذ السودان شيئا من الماء الزائد بعد تعلية خزان أسوان ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — الماء المباح ستنظر فى شأنه لجنة ستشكل فى سنة ١٩٣٦ بعد تعلية خزان أسوان وإنشاء خزان جبل الأولياء ، أى بعد تمام التخزين كله .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — قررت لجنة سنة ١٩٢٦ أن الماء المباح له حد أقصى للانتفاع به بطريق التخزين بين الفريقين ومن أجل هذا سمحت بمشروع الجزيرة و إنشاء خزان جبل الأولياء. وأعطت ميعادا نهايته سنة ١٩٣٦ فما يوضع عليه اليد من الماء بطريق التخزين خلال تلك المدة لأى الفريقين يصبح حقا مكتسبا له . وما يزيد بعد ذلك هو الذى سيعتبر مباحا و ينظر فى توزيعه .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — بعد إنشاء خزان جبل الأولياء واتمامه ، وعند ماناخذ منه المليارين من الأمتار المكعبة التى نخزنها فيه — هل سيترتب على ذلك زيادة الماء المباح ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — ما يزيد من الماء بعد ذلك هو الذى ستنظر اللجنة فى تقسيمه .

حضرة النائب المحترم مصطفى صدقى — سواء أنفذ مشروع خزان جبل الأولياء أم لم ينفذ فان الماء الزائد (المباح) سينظر فى تقسيمه سنة ١٩٣٦ .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — الذى أقوله وأكرره أنه حين يبنى خزان جبل الأولياء سيكون للسودان حق فى الماء المباح . فهل هذا الماء الزائد على المليارين من الأمتار المكعبة والذى ستشكل لجنة لتقسيمه سيعطيهم الحق فى إنشاء ترع ومصارف للانتفاع بنصيبهم منه أولا ؟ لاشك فى أن لهم هذا الحق .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — فى المقدار الذى سيخصص لهم .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — لقد سارت اللجنة الدولية — التى شكلت سنة ١٩٢٠ لتحدد حقوق مصر وحقوق السودان بسبب إنشاء هذا المشروع — على هذه النظرية بعد أن بينت لها الحكومة اختصاصاتها بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٠ يناير سنة ١٩٢٠، وكان من ضمن هذه الاختصاصات النظرى "الطريقة العادلة التى بها تقسم المياه التى تزيد بسبب هذه المشروعات بين مصر والسودان فى كل دور من أدوار تنفيذ المشروعات" وعند ماتناقشت مع لجنة المشروع فى هذا الموضوع قلت إننا لا يمكننا أن نقيم خزان جبل الأولياء قبل أن نتفق على ضبط النيل ومراقبته. فقيل لنا إن هذا

الاتفاق قد تم فعلا. وفى يدنا إدارة الخزان وصيانته. كما فى استطاعتنا ارسال مهندسين وتعيين موظفين لادارته . والذى أفهمه ويفهمه كل انسان أن مراقبة النيل وضبطه غير إدارة الخزانات .

وهناك لجنة دولية لمراقبة الملاحة فى نهر الدانوب ولها الكلمة العليا فيما يختص بذلك .

أما فيما يتعلق بغيره من إنشاء كبار أو سكك حديدية فهو من شأن كل دولة تعمل فى حدودها .

وكذلك شأننا، فلنا أن ندير الخزانات ونرسل المهندسين والموظفين، ولكن الكلمة العليا فى مراقبة وضبط النيل ليست فى يدنا .

ياحضرات النواب : إذا لم نبن خزان جبل الأولياء فهل كنا فى حاجة لأن نتفق على تشكيل لجنة دولية للنظر فى تقسيم وتنظيم الماء المباح بيننا وبين السودان! وهل من المعقول أن يبنى خزان فى أرض تحت سيطرة ونفوذ انجلترا ومع ذلك يقال إنه ليس لها مصلحة فى ذلك !

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحميد سعيد — نريد رفع الجلسة للاستراحة .

الرئيس — الذى أعلمه أن حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك وعد ألا يزيد فيما يقوله على ثلاث ساعات، وقد تكلم أمس ساعة ونصف الساعة وتكلم اليوم ساعة تقريبا. وبناء على وعده لا يبقى له إلا نصف ساعة . وأظن أنه يحسن الانتظار حتى يتم كلامه .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحميد سعيد — إن حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك يتكلم باسم الحزب الوطنى ونيابة عن جميع أعضائه فأرجو أن يفسح له فى الوقت كى يوفى الموضوع حقه .

الرئيس — معنى هذا أنه لن يتكلم أحد من حضرات أعضاء الحزب الوطنى .

حضرة النائب المحترم عبدالعزيز الصوفانى — لا أقصد هذا . إذ ربما يطرأ أثناء المناقشة ما يتطلب منا كلاما أو يستدعى قولا ، فأرجو ألا يقيدنا معالى الرئيس بشىء من هذا .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك :

## مشروع وادى الريان

إن كل الاعتراضات التى أبديت ضد مشروع إنشاء خزان فى وادى الريان جاءت من جراء ما اقترحته لجنة سنة ١٨٩٤ من الاحتياطات الواجب اتخاذها إذا ما أريد إنشاء ذلك الخزان ، وقد اتخذت من تلك الاحتياطات وسائل لمعارضة المشروع ، مع أنه طبيعى أن كل مشروع هام لابد من التحوط فى تنفيذه .

ومما يدل على صحة ما ذهبت إليه أن اللجنة البرلمانية لم تذكر فى تقريرها كلمة واحدة عن مزايا مشروع وادى الريان . هذه المزايا التى أذكرها لحضراتكم الآن :

لقد جاء فى صفحتى ٣٢ و ٣٣ من تقرير السير جارستن وكيل وزارة الأشغال سابقا الذى وضعه فى سنة ١٨٩٤ عن الرى الصيفى بالخزانات وطرق التحفظ من غوائل الفيضانات ( وهو مطبوع بالمطبعة الأميرية ) ما يأتى :

"وأفتكر أن هذا المحل يكون مناسبا وموافقا لعمل خزان أكثر من عمل أى سد فى وادى النيل ."

ثم قال : "ومشروع خزان وادى الريان فيه مزايا عظيمة ومهمة وهى :

( ١ ) ملء هذا الخزان فى مدة فيضان النيل مما يساعد على تقليل مياه الفيضان تقليلا يكون مناسبا بالضرورة لابعاد ترع الايراد التى توصل المياه للخزان .

( ٢ ) نزول مياه الخزان فى النيل يكون فى مدة التحاريق بدون أن تختلط بمياهه الأصلية .

( ٣ ) لا يوجد أقل خطر يهدد البلاد بسبب هذا الخزان .

( ٤ ) المياه التى تخزن فى الخزان هى من مياه الفيضان التى تكون خالية من الحيوانات والميكروبات المضرة بالصحة .

( ٥ ) محل اجراء العمل سيكون قريبا من القاهرة ومن السكة الحديدية".

ولما رجعت إلى تقرير لجنة سنة ١٨٩٤ وجدت أنه كان معروضا عليها بحث مشروعى إنشاء خزان فى أسوان وفى وادى الريان لمعرفة أى المكانين أصلح للتخزين . ففضلت اللجنة إنشاء خزان فى أسوان نظرا لما اتضح لها من احتمال وجود نشع فى جوانب وادى الريان. ولذلك لم تقم اللجنة بأبحاث جدية فيما يتعلق بالمشروع الثانى .

وقد رؤى بعد ذلك اعادة النظر فى مشروع وادى الريان للتحقق مما إذا كانت جوانبه رملية أو صخرية، إذ أنه فى الحالة الأولى لايكون صالحا للتخزين لما يحدث من النشع بينما يصلح فى الحالة الثانية .

وقد أكد لى السير وليم ولكوكس — وهو الرجل الذى يعول كثيرا على آرائه لدراسته الطويلة المستمرة لمسائل الرى والتخزين فى مصر — أن بوزارة الأشغال العمومية بيانات تدل على أن فى جوانب وادى الريان فتحتين رمليتين متى أزيلت منهما الرمال وسدتا بالحجر كان هذا الوادى من أصلح الأمكنة للتخزين ويكاد يكون متمما لخزان أسوان .

أما فيما يتعلق بتغذية هذا الخزان فيرى جنابه أنه يمكن إنشاء ترعة توصل إليه الماء من مجرى النهر عند ببا بدلا من ترعة بنى سويف القديمة وأنه مستعد إذا ما شكلت لجنة لبحث هذا المشروع أن يدلى إليها بكل آرائه، وأنه متحقق من نجاح الخزان وفائدته لمصر.

كذلك أكد لى سعادة عثمان محرم باشا — وأنتم تعلمون أنى لست وفديا ولكنى أردت أن أعرف رأيه فى موضوع قومى هام — أكد لى سعادته أن المباحث التى أجريت فى وزارة الأشغال العمومية لما كان وزيرا لها فى سنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ قد دلت على أن الجبال التى تفصل وادى الريان عن منطقة الغرق بمديرية الفيوم هى جبال صخرية حجرية وليست برملية . ولم يكن الغرض من هذه المباحث جعل وادى الريان خزانا بل جعله مصرفا، إذ أن السياسة

الانجليزية لا ترضى عن التخزين فى وادى الريان لأن كل مشروع يقام للتخزين فى مصر يجعل المـاء المخزون حقا مكتسبا لهـا وفى ذلك مافيه من الخطر على السودان .

ولمـا جاءت اللجنـة الدوليـة قالت إن المـاء محل النزاع هو المـاء الزائد الذى يذهب سدى فى البحر الأبيض المتوسـط . أما المـاء المخزون فى خزان أسوان أو الذى يخزن فى داخل حدود مصر فهو حق مكتسب لهـا .

أما إذا أردنا تخزين مياه بمشروعات تقام فى السودان ، فاننا نحتاج مقدما إلى اتفاق من شأنه أن يحد حقوق مصر و يرتب حقوقا للسودان .

ومما يدل على ذلك أننا قمنا بانشاء خزان أسوان و بتعليته مرتين فلم يعترض علينا أحد ولم يترتب عليه حضور لجنة دولية لتقسيم المياه الزائدة .

حضرة النائب المحترم مصطفى صدقى — إن حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك ذكر أن سعادة عثمان محرم باشا قال: إن المباحث التى أجريت فى وادى الريان كانت خاصة لمعرفة مقدار صلاحيته للصرف لا للتخزين. والثابت أن هذا الوادى منخفض عن سطح البحر بنحو ٤٠ مترا ، فاذا جعل خزانا وجب أن يكون منسوب المياه ٢٩ مترا، ولكن إذا جعل مصرفا كان المنسوب أقل من ذلك بكثير .

وقد دلت الجسات التى عملت على أن المنطقة الرملية هى فى الجزء العالى من جوانبه . وعلى ذلك فان هذا الوادى يصلح للصرف لا للتخزين .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — إن سعادة عثمان محرم باشا قال إن الفكرة فى ذلك الوقت لم تكن متجهة لإنشـاء خزان فى وادى الريان و إنما كانت متجهة لمعرفة صلاحيته لأن يكون مصرفا .

وقـد ظهر من البحث أن الجبال التى تفصل وادى الريان عن منطقة الغرق صخرية لا تنشع منها المياه، ولكن لم ينفذ هذا المشروع لأنه رؤى أن إنشاءه يكلف الخزانة مبلغا ضخما للاضطرار لعمل نفق يخترق تلك الجبال الصخرية . ثم قال : إن هذا الوادى يصلح لأن يكون خزانا .

حضرة النائب المحترم مصطفى صدقى — إن وادى الريان لا يصلح ... „ ضجة “ .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحميد سعيد — إن مقاطعة الخطيب تضيع وقت المجلس بلا فائدة .

حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك — المجلس لا يقبـل أن يقاطع أحد حضرة المتكلم حتى لا يضيع الوقت سدى .

## المخاوف التى تترتب بسبب خزان جبل الأولياء

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — أنتقل بعد هـذا إلى بيان المخاوف المحتملة والأضرار المحققة من إنشاء خزان جبل الأولياء وخصوصا فى هذا الوقت، فقد قضت اتفاقية النيل المبرمة بين الحكومة المصرية وفخامة المندوب السامى فى ٧ مايو سنة ١٩٢٩ فى المـادة السابعة بما يأتى:

”لا يعتبر هذا الاتفاق بأى حال ماسا بمراقبة وضبط النهر فان ذلك يحتفظ به لمناقشات حرة بين الحكومتين عند المفاوضة فى مسألة السودان“.

وقضت كذلك فى المـادة الرابعة بما يأتى :

” إذا قررت الحكومة المصرية إقامة أعمـال فى السودان على النيل أو فروعه أو اتخاذ أى اجراء لزيادة مياه النيل لمصلحة مصر تتفق مقدما مع السلطات المحلية على ما يجب اتخاذه من الاجراءات للمحافظة على المصالح المحلية “.

من ذلك ترون حضراتكم أن الاتفاق على مراقبة وضبط النهر لم يتم للآن وهذا لا يصح أن يكون موضع جدل أصلا .

وقد سألت فى اللجنة عن هذه المسألة فقيل لى: ان المهندس المقيم فى السودان يتفق مع السلطات المحليـة هناك على أن يقوم بالأرصاد الخاصة بمياه النيل و يقدمها لوكيل وزارة الأشغال العمومية .

لم أقصد أن أتكلم عن إدارة الخزانات لأنها ليست موضع أهمية ولكن الذى قصدت أن أتكلم فيـه لأهميته هو مراقبة وضبط النيل . على أننا إذا نظرنا للمشروع من وجهته السياسية وجب علينا أن نحتاط ، فلا نقوم بانشاء أى مشروع فى السودان قبل الاتفاق على مراقبة وضبط النيل. إذ أن من بيده السلطة على هذا يمكنه أن يتحكم فى المـاء حتى لو كانت إدارة الخزانات فى يد غيره. فعدم الاتفاق على مراقبة وضبط النيل فيه خطر عظيم على ما ننشئه من المشروعات فى السودان . أما الاتفاق على المسائل الفنية البحتة فلا يمنع هذا الخطر ولا يزيله .

إذا كنا قد اتفقنا على المراقبة بهـذه الطريقة وعلى أن يكون لنا موظفون هناك لهـذا الغرض ، فلأى داع يقال فى سـنة ١٩٢٩ إن مراقبة النيل وضبطه يتفق عليها بمفاوضات أخرى عند الفصل فى مسألة السودان .

معنى هذا أن لا مراقبة لنا هناك على النيل أصلا لأن الصيانة ليست هى المراقبة ، أما الاتفاق مع السلطات المحلية على ما يجب اتخاذه من الاجراءات للمحافظة على المصالح المحلية ، فالواقع أن الحكومات المتعاقبة كانت تنفذ هذا النص قبل أن يصبح فى صورة اتفاق مبرم ، ولذلك عندما عرضت مسألة إنشاء خزان جبل الأولياء شكلت اللجنة الدولية فى سنة ١٩٢٠ لتحدد حقوق مصر وحقوق السودان بسبب إنشاء هذا المشروع. وقالت تلك اللجنة بصريح العبارة أن الطريقة العادلة هى أن تقسم المياه التى تزيد بسبب هذه المشروعات بين مصر والسودان . وإنى لا أظن أن يقال هـذا لو أننا أنشأنا خزانا فى وادى الريان . وعلى هـذه القاعدة بحثت اللجنة الدولية فى تقسيم المياه فكان هناك رأيان ، رأى يقـدر المياه اللازمة لمصر بحسب أكبر مساحة زرعت من الأفدنة ، ورأى يقدرها بأكبر كمية للمياه أخذتها مصر فى سنة من السنين ، فبعد أن كانت المياه حقا مكتسبا لنا أصبح كل عمل وكل مشروع نعمله هناك يحاسبوننا فيه على هذه القاعدة .

فاذا أقمنا الخزان اليوم فكأننا سلمنا برأى مستر ديبوى واللجنة الدولية حيث قال الأول إنه عند ما ينشأ خزان جبل الأولياء فستشق ترع للرى الصيفى فى السودان كما ستزرع أطيان أخرى تروى بالآلات .

وجاءت اللجنة الدولية فى سنة ١٩٢٠ وقررت للسودان الحق فى رى ٨٠,٠٠٠ فدان و ٢٠,٠٠٠ فدان فى مساحات أخرى بخلاف أراضى الجزيرة فمن هذا يظهر جليا أن هناك حقوقا للسودان ستترتب بسبب إنشاء خزان جبل الأولياء .

وإذا أردنا أن ننظر للمستقبل البعيد فان السياسة الحكيمة التى أشار بها السير ولكوكس هى أفضل ما يتبع ، لأن تهذيب منطقة السدود ليس معناه حجز المياه بل تسهيل تسييرها . وهذا هو رأى اللورد كتشنر أيضا .

وإذا ما أردنا أن نبحث أضرار خزان جبل الأولياء فيجدر بنا قبل أن نتفق على مراقبة النهر أن نبحث هل هناك خطر فى اقامته أو لا ؟ . ولقد بينت هذه المضار فى أسئلتى التى وجهتها لحضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية ويمكنكم الرجوع إليها فى مجموعة محاضر جلسات اللجنة . وسأوجز فى بيانها :

طلبت أولا إحضار الرسوم والمقايسات والتصميمات النهائية التى اعتمدتها وزارة الأشغال العمومية أساسا لمشروع الخزان — فكان الجواب على ذلك أن الرسوم والتصميمات الخاصة بالمشروع موجودة عند المهندس الاستشارى ولكنه لا يستطيع أن يتممها إلا إذا تلقى أمرا من سعادة وزير الأشغال العمومية ، وسعادته بدوره لا يستطيع إمداده بقرارات نهائية قبل الوقوف على رأى مجلس النواب .

أمامنا اعتمادات مالية ومبالغ محددة مقسمة على عدة سنوات يطلب منا اعتمادها دون أن يعرض علينا رسم لهذا المشروع ، فكيف نجيز ذلك مع أنه إذا أريد بناء منزل صغير أو كشك وجب أن يعمل عنه رسم وتصميم لمعرفة تكاليفه .

لا أفهم السر فى عدم تقديم رسم لمشروع خطير كهذا يقدر له ملايين الجنيهات و يطلب منا الموافقة على إنشائه !

لقد درست المذكرة المقدمة لمجلس الوزراء فرأيت أن التصميم عمل بكيفية تسمح بالتعلية فى المستقبل مع أننا اطلعنا على رأى مستر ديبوى وغيره من الفنيين ، ومنهم الانجليز ، وكلهم طعنوا فى الخزان العالى ، كما أن حضرة مندوب الوزارة قال أمام اللجنة : إنه لو طلب منه الدفاع عن مشروع الخزان العالى لرفض . فكيف يرد فى المذكرة أن الخزان سيعمل بتصميم يسمح بتعليته فى المستقبل ، وأقل ما فى هذه التعلية من التأثير السئ هو زيادة مساحة حوض الخزان زيادة كبيرة تعرض مياهه للتبخر .

وقد طلبت أيضا من مندوب الوزارة مقدار مساحة الأراضى التى ستغمرها المياه بحوض النيل الأبيض بسبب الخزان ، فكان جوابه أن تلك المساحة تختلف فى بعض السنين تبعا لارتفاع الفيضان وانخفاضه ، فطلبت منه أن يدلنى على الأساس الذى بنت عليه وزارة الأشغال العمومية تقديرها للتعويض . وكم فدانا ستدفع عنها الحكومة هذا التعويض ، فبعد جهد تبين أن تلك المساحة هى ٣٠٠,٠٠٠ فدان .

وعندئذ أبنت لحضرة المندوب أنه يوجد بالسودان وحدة للمساحة تسمى (الجدعة) وهى عبارة عن خمسة أفدنة . وعلى هذا الاعتبار تساوى الـ ٣٠٠٠٠٠ فدان ٦٠٠٠٠ جدعة وبما أن ثمن الجدعة لا يزيد على الجنيه الواحد كما عرفت ذلك فى سنة ١٩٢٢ — ولم تكن الأزمة وقتئذ كما هى الآن — فتكون قيمة الأراضى التى سيدفع عنها التعويض هى ٦٠٠٠٠ جنيه فكيف تصل إلى ٧٥٠٠٠٠ جنيه ، وقد سألت حضرة المندوب هل عند الوزارة ما يثبت أن هناك أضرارا أخرى يصل بموجبها التعويض إلى هذا القدر من المال ؟ فكان جوابه أنه روعى فى التقدير وجود محطة سكة حديد وغير ذلك مما هو موجود بيانه لدى الوزارة ، ولم أطلع شخصيا على تلك البيانات ، كما لم يطلع عليها حضرات أعضاء اللجنة بحسب ما أعتقد .

الظاهر أن مصر ابتليت برقم خاص مقداره ٧٥٠,٠٠٠ جنيه فى كل ماله علاقة بالسودان فان مصر تدفع سنويا ٧٥٠,٠٠٠ جنيه مصاريف للجيش فى السودان ، وستدفع ٧٥٠,٠٠٠ جنيها تعويضا عن الأضرار التى يسببها مشروع الخزان وهو مبلغ اجمالى يدفع من أموال الأمة دون أن نعلم عنه تفصيلا واضحا . كذلك أبنت لحضرة مندوب الوزارة أن إنشاء خزان جبل الأولياء بحسب تقدير مستر ديبوى وتقرير اللجنة سيترتب عليه عمل مشروعات أخرى للرى بمديرية النيل الأبيض ، تلك المديرية الشاسعة التى تبلغ مساحتها ثمانية ملايين من الأفدنة ، فأين تذهب مياه الصرف لتلك الأراضى !

حقيقة لا يمكن الآن رى تلك المساحة العظيمة من مديرية النيل الأبيض ريا صيفيا ولكنها فى المستقبل أى فى مدى عشرين سنة مثلا سيمكن ريها ريا صيفيا وسيتبع ذلك حتما أن تصرف مياهها فى النيل الأبيض فتدخل فى مياه التخزين .

قدم معالى سرى باشا وزير الأشغال العمومية السابق فى سنة ١٩١١ تقريرا للحكومة ، أو للخديو على ما أظن ، قال فيه إن مياه الصرف فى تلك المنطقة شديدة الخطر على مصر لدخولها فى مياه التخزين ، واقترح لذلك أن تنشأ سحارة تحت النيل عند الخزان فتصرف المياه فى وادى المقدم بالسودان . هذه فكرة مهندس كبير يفهم فى الهندسة والشؤون الزراعية ، فهل بحثت وزارة الأشغال العمومية فى أمر مياه الصرف وعملت حسابا لها !

قيل إنه لم يسمح للسودان بشق ترع تستفيد من مياه خزان جبل الأولياء ولكنى أقول إنه فى المستقبل عند ما تأتى اللجنة التى تنظر فى تقسيم الماء المباح وتعطى السودان نصيبه منها فستروى تلك المناطق حتما ريا صيفيا . وهذا يستلزم أن تصرف هذه الأراضى فى النيل الأبيض .

يمكننى أن أستخلص فى النهاية أنه من غير المعقول أن ينشأ خزان جبل الأولياء ولا يترتب للسودان حقوق عليه ، فليس من حسن السياسة أن نشرع فى إنشائه قبل أن نتفق على تحديد مدى تلك الحقوق ويجب أن نحتاط للأمر قبل الاقدام على مثل هذا المشروع الخطير .

طلبت كذلك إعطاء بيان هل ملء خزان أسوان مع خزان جبل الأولياء يفشل مرة فى كل تسع سنوات؟ والذى حدا بى إلى طلب هذا البيان هو ما علمته من وزارة الأشغال العمومية نفسها من أن خزان أسوان

بعد التعلية الأخيرة يملأ سنويا بكل سهولة ، كما هو وارد فى مذكرة ٧ يناير سنة ١٩٢٩ إذ يقول فيها سعادة وزير الأشغال العمومية الحالى بامكان ملء خزان أسوان بدون أدنى صعوبة سنويا متى بدىء الملء ومنسوب النيل بأسوان على درجة ٩٠ فوق سطح البحر الأبيض. إلى أن قال: أما موضوع الطمى فانى أقرر للمجلس المحترم ( مجلس الوزراء ) كمهندس ووزير للأشغال العمومية أن لا خطر منه على الخزان .

فاذا كانت مسألة ملء خزان أسوان، باعتراف سعادة الوزير، أمرا لاشك فيه ، وكان خزان جبل الأولياء يعوق ملء خزان أسوان مرة فى كل تسع سنين فلماذا نجلب لأنفسنا هذا الشر ونحن فى غنى عنه !

وقد أجاب حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية بعبارة يفهم منها أنها عدول عما ورد بالمذكرة إذ قال: انها مسألة ترضخ لعوامل كثيرة وليست هى بقاعدة حسابية مقررة .

فسألت حضرته هل يمكن أن يملأ خزان أسوان وخزان جبل الأولياء فى سنة شحيحة كسنة ١٩١٣ — ١٩١٤ ؟ فكان جوابه إن ذلك مستحيل إلا إذا أنشئت مشروعات أخرى فى أعالى النيل، فاذا صح هذا فلأى داع نقيم خزانا يعوق ملء خزان أسوان فى مثل تلك السنة الشحيحة؟ مع أن المقصود من أعمال التخزين الاستعانة بالمياه المخزونة فى مثل تلك السنين .

حضرات النواب المحترمين :

بعد أن تقدمت إليكم ببحث مشروع إنشاء خزان جبل الأولياء من النواحى السياسية والزراعية والفنية، وبعد أن أوضحت لحضراتكم عدم حاجة مصر إليه لا فى الوقت الحاضر ولا للتوسع الزراعى الذى قررته الحكومة، أظن أنه يجدر بنا أن ننتظر نتيجة تعلية خزان أسوان، لأن هذه التعلية بحسب التقدير الذى قال به رجال الفن من ذوى الشهرة العالمية ستكفى مصر حاجتها من الماء .

والآن، بعد أن تقدمت إلى المجلس ببحث هذا المشروع من جهاته السياسية والتاريخية والزراعية والفنية ، وبعد أن ظهر عدم حاجة مصر إليه فى الحال وفى المستقبل القريب، وبعد القيام بالتوسع الزراعى المنوى القيام به ، وبعد أن ظهر أن ليس هناك حاجة ملجئة إليه مطلقا ، وبعد أن علم حضرات النواب بأن هذا المشروع لم تستطع حكومة واحدة من الحكومات السابقة أن تتحمل مسئولية البت فى أمره وانفاذه للأخطار والمضار التى يحملها فى طياته والتى شرحت لحضراتكم الكثير منها — أعتقد بعد كل ذلك أن كل انسان يقدر المسئولية حق قدرها لا شك يتردد أمام هذه الاعتبارات، وأن أقل عمل يفرضه عليكم الواجب هو طلب تشكيل لجنة للبحث فى مسألة التخزين فى حدود مصر وبخاصة مسألة وادى الريان، وهذا هو اقتراحى الذى أتقدم به إلى حضراتكم وأشعر أنى قمت بواجبى وأبرأت ذمتى حيال هذا المشروع وأصبحت الأمانة فى عنقكم تتصرفون فيها كما تشاءون .

وإنى أدعو الله سبحانه وتعالى أن يلهمنا وإياكم التوفيق لأن أخوف ما أخافه هو سمعة هذا المجلس ، ومسؤوليته أمام الله ، والجيل الحاضر ، والأجيال المقبلة .

وآخر أمنية لى أن تقولوا كلمة تعلى رءوسكم ، وتعلى رأس مصر (تصفيق) .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — لقد أشار حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك فى كلامه بالأمس إلى أن المغفور له ثروت باشا كان له الشأن الأكبر فى وقف إنشاء هذا الخزان ودفع ضرره عن البلاد، فهل لحضرته أن يطلعنا على المستند الذى يؤيد ذلك ؟

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — لقد قرأت على المجلس مذكرة رفعها معالى اسماعيل سرى باشا لمجلس الوزراء سنة ١٩٢٥ وعلمتم حضراتكم منها أنه لم يسقط حساب الاحتياجات المائية الحالية بعكس ماقاله حضرة مندوب الوزارة — فبعد أن اطلعت على هذه المذكرة الموقعة بامضاء وكيل وزارة الأشغال العمومية، أصبحت أعتقد اعتقادا راسخا بأن البيانات التى تقدمت بها وزارة الأشغال العمومية عن إنشاء هذا الخزان هى فى الواقع بيانات لا يمكن الاعتماد عليها ، فاذا رأى المجلس أن يجرى تحقيقا فأنا مستعد لتقديم هذا المستند .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك ( المقرر ) — يتبين من هذا أن ليس لدى حضرة النائب المحترم مستند .

( رفعت الجلسة للاستراحة فى الساعة السابعة والدقيقة الخامسة وأعيدت فى الساعة السابعة والدقيقة الخامسة والأربعين ) .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك ( المقرر ) — حضرات النواب المحترمين أؤكد لحضراتكم وأقسم غير حانث أنى عندما سمعت خطاب حضرة الأستاذ الكبير حافظ رمضان بك شعرت لأول وهلة بأعجاب شديد إذ أمكنه بمجهوده الفردى أن يجمع هذه المعلومات من شتى الأوراق وأن يلم ببيانات تناولها البحث فى مدى سنين عدة . وقد صاغها فى بيان يدل ظاهره على أنه صحيح حتى ليكاد يؤخذ به من ليسوا على إلمام بحقائق الأمور بخلاف أعضاء اللجنة الذين بحثوا الموضوع بحثا مستفيضا وحضرات النواب المحترمين الذين راجعوا محاضر اللجنة وتقريرها وأولئك هم الذين توافرت لهم الأسباب للتمييز بين الغث والسمين . ولقد أعجبتنى على وجه التخصيص تلك العبارة الجميلة التى وصف بها الأنهر وطبيعتها وقوله إن الأنهار وان اختلفت فى بعض أوصافها الا أنها تتشابه كلها فى شىء واحد هو أنها كالأراقم والأفاعى إن أنت قبضت عليها من الوسط التوت على يدك ولدغتك .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — لم يقل حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك إن أنت قبضت عليها من الوسط .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — قال حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك العبارة كما ذكرتها ، ويظهر أن حضرات النواب المحترمين أعضاء الحزب الوطنى يعتقدون أنى سأرتب على هذه العبارة نتائج ذات شأن فى هذا الموضوع ، والحقيقة أنى أردت أن أضم هذه العبارة إلى العبارات الخالدة التى قيلت من فوق هذا المنبر والتى ستظل عبارات خالدة تتناقلها الأجيال المقبلة جيلا بعد جيل كما نتناقل الآن عبارات " إنجال التواضع " و "دلونى على السبيل " و "هل عندكم تجريدة " (تصفيق) .

ولهذه المناسبة أقول إن أحد الظرفاء كان يحرص على جمع هذه العبارات الخالدة وكم تم هذا الظريف على انقطاع سيل هذه العبارات بانقضاء الزمن الذى كانت تقال فيه وكأنى به الآن يعاوده السرور بهذه العبارة الجديدة فيضمها إلى مجموعته، وإنها حقا لعبارة طريفة . وهل هناك أطرف من تشبيه النهر بالأفعى إذا أنت قبضت عليها من وسطها لدغتك و إن أنت أمسكت بها من رأسها نفعتك ! وهل هناك أهول في باب الوصف من تشبيه النيل بالأفعى ! وهذا أبدع ما ذهب إليه الخيال .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — هذا تشبيه يراد به تقريب المعنى إلى الفهم .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — رأى حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك أن الناحية السياسية للمشروع هى أهم نواحيه . وقد جعلنا نستمع إليه كأننا نناقش معاهدة سياسية بحتة ، مع أننا فى الواقع أمام مشروع لا نزاع فى أنه أولا ، وقبل كل شىء ، مشروع اقتصادى مالى يقصد من تنفيذه در الخير على البلاد ، ولهذا أشارت اللجنة فى تقريرها إلى أن للمشروع نواحى متعددة إحداها وأضألها شأنا هى الناحية السياسية ، وإذن فاختلاف وجهة النظر بين قول اللجنة وقول حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك ، ذلك الاختلاف الكبير يجعلنى حتما — وأنا أحد المقررين ، وقد كنت أحد الحاضرين فى اللجنة — أن أبدأ الكلام عن الناحية السياسية فأرد على كلام حضرته ولكن لا من حيث ابتدأ بل من حيث انتهى .

أراد حضرة النائب المحترم أن يقرب إلى الأذهان فهم الموضوع ، فبماذا قربه ؟ ! قربه بأرقام تنازع عليها رجال الفن واختلفوا فى تقديرها . وقد ذكر حضرته فعلا أن الأرقام كانت مثار الجدل بين لجان متعددة كان كل أفرادها من رجال الفن العالميين : هذا يقول بالإيجاب وذاك يقول بالسلب والأمر كله من الناحية الفنية فوق مستوى عقلى وعقل حضرة النائب المحترم وذلك باعتراف حضرته .

لقد أغرقنا الأستاذ حافظ رمضان بك فى الأرقام ، وليس لدينا من عناصر الحكم ما يمكن أن يقرب الموضوع إلى أذهاننا إلا الأمثلة . ضرب لنا حضرته مثلا بالأفعى فى بدء كلامه ، ولكن عند ما تكلم عن الأرقام — وهى ما تحتاج فى إيضاحها إلى ما يقربها إلى الفهم — أغرق فيها فهم المجلس .

ذكر حضرته أن المرحوم ثروت باشا أظهر مهارة سياسية ليحول دون هذا المشروع . وقد وفق فى ذلك فسحبت المذكرة وسحب المشروع من المجلس . وقد سألته عن الدليل على هذا الكلام وكنت فى سؤالى خاليا من الغرض لأن الأستاذ حافظ رمضان بك عند ما أشار إلى مسعى المرحوم ثروت باشا قال إن المستند عندى ، وأشار إلى جيبه الخارجى ، فخشيت عليه من الضياع لأن مجرد إخراج المنديل من هذا الجيب كاف لاسقاط المستند . وقد استبقيت سؤالى إلى اليوم حرصا منى على عدم مقاطعته ، وكنت أعتقد أن الاشارة إلى جيبه آية أكثر منها مقصودة وأن المستند لا بد أن يكون فى حرز مكين يبرزه عند اللزوم . نعم كنت أعتقد ذلك ولكن أحلامى قد اصطدمت بالحقيقة فهبطت إلى لا شىء ، فبدلا من أن يقدم حضرته المستند طلب إليكم تحقيق واقعة يدعيها : طلب التحقيق بشأن أشخاص ذوى مسئولية اشتركوا فى حكم البلاد واعترف لهم بأنهم كانوا منها فى القمة .

يذكر حضرته رواية عن رجل أصبح فى ذمة الله و يقول إن المستند عما يرويه عنه فى جيبه فاذا ما طالبتموه باظهاره كان جوابه أن اجروا تحقيقا ، ثم هو فوق ذلك لا يتقدم لنا بالوقائع التى يمكن أن تكون محلا للتحقيق ! !

لعل حضراتكم تجدون فى هذا المثال ما يطمئنكم كثيرا ، فتتخذوه مقياسا لما سبقه مما أورده حضرة الأستاذ حافظ رمضان بك فى خطابه من العبارات التى ترتكز على الأرقام أو الاقتباس من التقارير ؛ فقد كان يلقى هذه العبارات بلهجة الواثق وبالقوة التى تتفق مع هذا الوثوق .

خذوا حضراتكم هذا المثال الأخير مقياسا لما أغلق عليكم فهمه من المقارنات بين أرقام وزارة الأشغال العمومية وبين ما أورده حضرته من الأرقام الخاصة بالمليارات من الأمتار المكعبة ، نعم خذوا هذا مثالا لا لكى تستبعدوا هذه الأرقام ولكن لتأخذوا ما قاله عنها بحذر واحتراس .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — إن الأرقام التى أوردها حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك أرقام رسمية ، فان كنت تعتقد أن فيها خطأ فأرجو أن تعلنه . على أنى ألاحظ أن حضرة المقرر يتكلم فى مسألة شخصية تتعلق بالأستاذ حافظ رمضان بك وهو غير موجود الآن .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — لقد مضى على هذه المشروعات ما يزيد على أربعين عاما حيث بدئ بالتفكير فيها سنة ١٨٩٠ وقد ذكر حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك أن آراء العلماء والفنيين وأعضاء اللجان المتعددة من رجال العالم فى فن الهندسة قد تضاربت فى هذا المشروع ، ومعنى ذلك طبعا أن مصادر المعلومات قد أصبحت مع هذا التضارب مختلفة ، فهو إذا اختار رقما للتدليل على وجهة نظره كان هذا الرقم صحيحا من حيث نقله عن صاحبه . أما تطبيقه ، وأما جعله مثار الجدل بالنسبة للسنة التى نتكلم فيها — فهذا هو محل بحث .

والواقع أن حضرة الأستاذ حافظ رمضان بك لم يكن موفقا لا فى اقتباسه ولا فى اختياره الأرقام . نعم كان حضرته فى كل ذلك غير موفق ، فهو لا يعارض على أساس المعارضة الصحيحة للمشروع بل يعارض للمعارضة التى هو رئيسها . وإنى فى هذا لا ألقى القول على عواهنه ، فالأستاذ حافظ بك صديق وزميلى وكنت أود أن يكون موجودا بالجلسة الآن .

سأقدم لحضراتكم الأمثلة القاطعة فى الدلالة على أن حافظ بك قد أدخلت عليه معلومات ما كان يصح — مع دقته — أن تمر عليه ، ولو أنه أولى الأمر جزءا أكبر من عنايته لوفر علينا كثيرا من الجدل فى هذا الموضوع .

لعلكم لم تنسوا كيف أن حضرته قد آخذ اللجنة بأنها نقلت عن معالى سرى باشا أقوالا تختلف عما أثبته بمستند شوقكم إلى سماع محتوياته تشويقا شديدا ، شأن المتكلم الماهر ، إذ أحاط الحصول عليه بالأسرار ، كأنه عثر عليه فى خبايا الأوراق أو فى ظلام الليل ، أو كأنه وصل إلى يده فى خفاء قد استتر مرآه على الناس ، إما بخيانة موظف أو أن إخلاصه لمصلحة البلاد مشوب .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — إن ما قاله حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك هو أنه حصل على المذكرة من موظف مسئول ( ضجة ) .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك ( المقرر ) — ما قول حضراتكم فى أن مذكرة معالى سرى باشا — التى أحاط حضرة الأستاذ حافظ رمضان بك الحصول عليها بالأسرار والغموض — كانت ملكا للكافة يطلع عليها من شاء . نعم كانت كذلك . فقد نشرت بحروفها فى جريدة الاهرام بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩٢٥ ، ويمكن الرجوع إلى مجموعة الاهرام فى تلك السنة لمن أراد ( تصفيق ) .

لم يكن الأمر سرا خافيا ، ولكنه كان مثار جدل على صفحات الجرائد مدة سبع سنين قبل أن تصل المذكرة إلى يد حضرة الزميل المحترم حافظ رمضان بك من ذلك الموظف التعس الذى خان وظيفته وواجبه نحو الوطن ، فاذا أنا قلت لحضراتكم إن المعلومات التى استقاها حضرة حافظ رمضان بك قد أدخلت عليه كنت دقيقا فى التعبير ، ولو أنه ألم بالموضوع كما يجب لما فاه بتلك الأقوال . ومما يسترعى الفكر ما ذكره بالأمس عرضا من أن رجال الحزب الوطنى يعنون من زمن بعيد بالاشتغال بالسياسة إلى درجة أن حضرة حافظ رمضان بك كان له اتصال بأحد وزراء فرنسا ، ودارت بينهما مكاتبات أشار إليها فى خطابه بالأمس وتلا على حضراتكم منها خطابا حرص على حفظه مدة طويلة إذ أنه ما كان يجدر برجل هذا شأنه أن يسقط أمامكم هذه السقطة وأقول سقطة ترفقا منى فى التعبير أيضا .

يقول هذا الرجل السياسى إنه حصل من هذا الطريق الوعر على ورقة مع أنها كانت ملكا للكافة ومثارا للجدل على صفحات الجرائد قبل أن يدعى وصولها إلى يده . وليت الأمر اقتصر على هذا بل إنه آخذ اللجنة كثيرا وقال لحضراتكم إن اللجنة نقلت المعلومات التى وردت بتقريرها خطأ لتضلل بكم ولقد ترفق فى التعبير حيث أكد هذا المعنى وإن لم يقل هذه الألفاظ بالذات وفاته أنه كانت تحت يد اللجنة عند كتابة تقريرها مذكرة معالى سرى باشا وتعلم أنه ورد بها العبارة الآتية أتلوها بنفسى :

” وهذه الزيادة فى الايراد الصيفى ستكون وافية بمطالب القطر المصرى أثناء الخمسة عشر عاما التالية بما فى ذلك الثلاثة أعوام التى يستغرقها إنشاء الخزان كما أنها ستسمح بتحسين الايراد الصيفى اللازم للمساحة الحالية وما يزرع أرزا وبتحويل جانب من أراضى الحياض الداخلية فى منطقة قناطر نجع حمادى وباصلاح جزء من المساحة غير المنزرعة الآن بالأقاليم البحرية “ .

وقد كانت اللجنة تعلم أيضا أن الوزير إذا طلب من مجلس الوزراء اعتماد أمر من الأمور قدمه إليه دون أن يذكر التفصيلات الخاصة به ، فاذا أقره المجلس كلف الوزير موظفيه المختصين بجمع المعلومات التفصيلية ثم قدمها إلى مجلس الوزراء فمجلس النواب لاجازتها ، بعد أن يكونا قد أجازا المشروع فى مبدئه . والذى حدث بشأن هذه المذكرة هو أنه بعد أن أجازها مجلس الوزراء أصدر معالى سرى باشا قرارا فى ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٦ بتشكيل لجنة من حضرات :

صالح عنان باشا (رئيسا) ... ... وكيل وزارة الأشغال العمومية .

حسين سرى بك ... ... ... ... « الوزارة المساعد .

كامل عثمان غالب بك ... ... ... المفتش العام لرى الوجه القبلى .

ابراهيم فهمى بك ... ... ... ... « « « البحرى .

مستر بورتن بكلى ... ... ... ... مساعد مفتش عموم .

مستر باركر ... ... ... ... ... « « « .

ابراهيم رزق بك ... ... ... ... مفتش مشروعات نجع حمادى .

مستر هارس ... ... ... ... ... « رى القسم الرابع .

لبحث تفصيلات المشروع فبحثته وقدمت تقريرها إلى وزير الأشغال العمومية ، وكان وقتئذ حضرة صاحب السعادة عثمان محرم باشا ، وقد أشارت اللجنة فى كتابها الذى رفعته إلى الوزير فى أول يوليه سنة ١٩٢٦ وأرفقت به تقريرها ، أنها بحثت الحياض الممكن تحويلها إلى رى مستديم انتظارا لزيادة الايراد الصيفى من خزان جبل الأولياء وقالت فى ختام كتابها ( وقد وافق حضرة صاحب المعالى الوزير السابق مبدئيا على ما رأته اللجنة) (راجع ملف وزارة الأشغال العمومية رقم ١٧٤/١٠/١٥) .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجى — أرجو أن يتلو علينا حضرة المقرر تقرير اللجنة الذى أشار إليه .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — ليس هذا التقرير أمامى الآن وأنا الآن فى مقام التدليل على أن حضرة حافظ رمضان بك قد أدخلت عليه أمور كثيرة لم يتحر فيها وجه الصواب . ولهذا السبب أسهب فى الكلام عما قاله سرى باشا عن خزان جبل الأولياء دون التعلية لسد حاجتى مصر من المياه للأراضى الحالية المزروعة وللاصلاح . ولقد أطال القول أيضا عن رأى معالى شفيق باشا الذى أبداه فى سنة ١٩٢١ عند ما أوقف إنشاء خزان جبل الأولياء بعد زيارته للسودان . وهنا لا أقول لحضراتكم يضيق صدرى ولا ينطلق لسانى ، وإنما أقول ينطلق لسانى على ألم لأن هذا الكلام كان من شأنه أن زجوا فى هذه المناقشة برجل له مقامه قديما وحديثا . وقد أرادوا بذلك تقوية حجتهم فى هذا الموضوع .

ذهب معالى شفيق باشا إلى السودان فى سنة ١٩٢١ ولم ينشر مقاله الذى تلاه حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك إلا فى ٣ يناير سنة ١٩٢٧ وكان معالى شفيق باشا وقتئذ خارج الحكومة ، وقد كتب هذا المقال لمناسبة ما كانت تنشره جريدة السياسة من مقالات فكهة تحت عنوان ”فى المرآة“ تناولت فيها معظم رجال البلد فى عبارات مستملحة وإن لم يخل بعضها من

شدة فى التعبير ، ولقد تصادف أن أحرج معالى شفيق باشا للناس فى ذلك الوقت كتيبين أحدهما فى تربية الدجاج والاخر فى الحكر. فتناوله كاتب مقالات (فى المرآة) وذكر فى مقاله عنه أن البلاد أمام مشروعات الرى الكبرى فى هم مقعد مقيم ومعالى الباشا المهندس الكبير لا يعنى إلا بالكتابة فى تربية الدجاج وفى الحكر. ولامه على عدم المناقشة فى المشروعات المائية ومنها خزان جبل الأولياء ، فكتب معالى شفيق باشا مقاله متورطا وختمه مداعبا وواعدا باهداء صاحب المرآة زوجين من الحمام أو الدجاج .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجى — هـذا حكم قاس على رجال الدولة. وكأنى بحضرة المقرر يقصد أن يقول إن معالى شفيق باشا تورط فى هذا الموقف فكتب مقاله الذى نشر فى سنة ١٩٢٧

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — أرجو من حضرة النائب المحترم ألا يحـاول حماية رجال الدولة فان تقرير معالى شفيق باشا الذى كتبه فى سنة ١٩٢١ تحت يدى. وقد تلا حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك فعلا من مقال شفيق باشا ما يأتى :

(أنا صاحب التقرير المشهور الذى بمقتضاه أوقفت الأعمال فى جبل الأولياء

وهو تقرير مكون من ٣٤ صفحة من صفحات الفولسكاب المحرر فى ٢١ أبريل سنة ١٩٢١ ) .

ثم قال : ( قدمت تقريرى لمجلس الوزراء وقلت بحصـول الضرر لمصر من هذا العمل ) .

ثم قال :( ولم أتقدم وحيدا لمجلس الوزراء اتقاء التصادم مع دار المندوب السامى بل تناقشت مع السـير مردوخ مكدونالد مستشار وزارة الأشغـال وقتها ) .

إلى أن قال : ( وبعـد مناقشات دقيقة أعقبت تقديم تقريرى مع دار المندوب السامى ووزارتى الأشغال والمـالية . وافق مجلس الوزراء على رأيى فى ٢٥ مايو سنة ١٩٢١ وقرر وقف العمل فى جبل الأولياء ) .

ثم قال :( بعد أن أعانى الله وأوقفت العمل فى سد جبل الأولياء الأول فكرت فى تعلية خزان أسوان . أقول فكرت ولا يؤخذ من ذلك أنى واضع الفكرة . كلا فهى أقدم منى ولكن الذى فكرت فيه هو دراسة امكان التعلية ولم يكن سبقنى أحد فى ذلك ) .

وإليكم ماجاء بالتقرير الذى وضعه معالى شفيق باشا ومنه ترون أنه مخالف لمـا جاء بالمقالة . وأرجو حضراتكم أولا أن تلاحظوا أن الأستاذ مصطفى الشوربجى كان عضوا باللجنـة مدى ثلاثة أشهر وأن هذا التقرير قد ظل مودعا سكرتيرية المجلس طول هذه المدة .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجى — ولـماذا لم يطبع ويوزع علينا مع أن ذلك لا يكلف أكثر من ١٠ أو ١٥ جنيها ؟

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — جاء بالصفحة السادسة من التقرير العبارة الآتيـة : (ولقد صـدّق مجلس الوزراء بجلسـته المنعقدة فى ٢٨ مايو سنة ١٩١٤ مبدئيا على المشروع بيد أنه لسوء الحظ لم تمض إلا أشهر قليلة حتى نشبت الحرب فعطل بالضرورة مشروع سد جبل الأولياء كما عطل كثير سواه من المشاريع الجليلة ذات المنافع العامة فى سائر أقطار العالم).

بعد ذلك أخذ يشرح السبب الذى رأى من أجله — فى ذلك الوقت — وقف المشروع فقال فى صفحة ٩ ما يأتى :

( لو كان هناك على النيل قناطر عند نجع حمادى لأمكن رى كل هـذه الأراضى ولما تخلف منها شىء شراق ولكان الرى لكل الأراضى الأخرى بمياه حمراء بدل مياه الصرف السابق استعمالها لرى أحواض أخرى وبذا يكون محصولها وفيرا .

هـذه هى الحالة الآن وبانشاء خزانى جبل الأولياء ومكوار تزداد الحالة سوءا بسبب انخفاض مياه الفيضان الناشئ عن هذين الخزانين ورى الجزيرة وتصبح الحاجة لانشاء قناطر نجع حمادى أمس ) .

وكان قد ذكر قبل هذه الصفحة ما معناه أن بنـاء الخزان على منسوب ٣٨٠ مترا يخفض مناسيب النيل فى مدة الفيضان وهـذا يضر بزراعة الرى الحوضى . فالعبارة التى تلوتها على حضراتكم من الصفحة التاسعة فيها شرح وتكملة لهذا الرأى . ويستنتج من كل هذا أنه كان يرى — فى ذلك الوقت — من سوء الحظ أن يعطل قيام الحرب أمثال هذا المشروع الجليل الفائدة فقال إن بناء قناطر بنجع حمادى يصحح الموقف تصحيحا تاما .

فرق بين ما ورد بتقرير شفيق باشا وبين العبارات التى اقتبسها الأستاذ حافظ بك من مقاله — وفى اعتقادى أنه لم يكتب ما كتب لظهور عناصر جديدة أو لتغير فى رأيه ولكنه أراد أن يرجع بالقارئ إلى سنة ١٩٢١

أقدم ما ذكرت لأدل حضراتكم على أن الأستاذ حافظ رمضان بك لم يكن موفقا فى اقتباساته . وإذا كان حضرته قد حرص فى سـنة ١٩١٣ على مخابرة وزير فرنسا بشأن هذه المياه فقد كان أحرى به أن يحرص على الاطلاع على أوراق كانت فى متناول يده باللجنـة . ومن المعروف أنه كان حاضرا جميع جلسات اللجنة — عدا جلسة أخذ الرأى — وكان أشد الأعضاء تضييقا على مندوب وزارة الأشغال العمومية . وليس هناك شك فى أنه كان حاضرا عند ما أودع هـذا التقرير وسمع إيضاحات مندوب الوزارة عنه . وقد قال له (لأول مرة سيكشف ستار السرية عن تقرير شفيق باشا) فمما يوجب العتب الشديد عليـه أن ينقل أقوال شـفيق باشا التى تورط فيهـا سنة ١٩٢٧ ويضرب صفحا عن محتويات هذا التقرير وفيها بيان العلة التى رأى من أجلها أن الخزان العالى يسبب أضرارا كبيرة . وهذا هو رأى وزارة الأشغال العمومية الآن الذى حدا بها إلى الأخذ بمشروع المستر ديبوى .

يعترض الأستاذ حافظ رمضان بك على إقامة بناء سد جبل الأولياء على قاعدة إمكان تعليته فى المستقبل ويقول : إن المبلغ الذى ينفق على هذا سيذهب سدى لأنه مادام القائلون بهذا المشروع يقررون أن البناء على منسوب ٣٨٠ مترا فيه أضرار كثيرة فلماذا يشيرون الآن ببنائه على قاعدة تعليته إلى ذلك المنسوب الخطر ؟ وإنى أقول ردا على اعتراضه أنه ثابت فى محاضر اللجنـة أن حضرته وجه هذا السؤال إلى مندوب الوزارة وأجيب عنه ومع ذلك لم

يشر اليوم إلى السؤال أو الجواب بكلمة وكان الأجدر أن يضع كلا الرأيين أمام المجلس فيكفى نفسه مؤونة الكلام ويكفيني مؤونة الرد عليه .

قلنا ، كما قال العلماء الذين كتبوا عن طبائع الأنهار ، أنه لا يمكن أن نصدر حكما عن حالة التصرف فى أى نهر يسرى عليه مؤبدا . ولهذا كان الحكم الذى صدر فى سنة ١٨٩٠ على نهر النيل ومدى فيضانه وحاجات مصر منه مخالفا لحكم سنة ١٩٠٠ ولحكم سنة ١٩١٣ ، وسنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٢١ وسنة ١٩٢٦ وسنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٢ وثابت فى تاريخ مصر أن مجرى النيل تحول من الجبل الشرقى إلى الجبل الغربى تماما بل ومرات متعاقبة إلى أن أحيل بينه و بين ذلك بالطرادات المعروفة .

ولو أن الذين وضعوا مشروع خزان أسوان كانت لديهم المعلومات التى نستند إليها الآن لما أحجموا عن وضع أساسات هذا الخزان بما يحتمل التعلية ، وما كلفوا الخزانة والبلاد تلك المبالغ الطائلة التى أنفقت فى التعلية الأولى والثانية .

قلنا إن هندسة الجيل الحاضر ترى أن التخزين فى جبل الأولياء على منسوب ٣٨٠ مترا فيه أخطار . ولكن هذا المشروع وضع ليكون أثرا خالدا مفيدا لأعمال الرى ، لا لهذا الجيل أو أبنائه فقط وإنما لأجيال مصر المقبلة . وفى هذا الزمن الذى يوصف فيه علم المائيات وتصرف الأنهار بأنه مضطرب ومتقلب يجدر بالآباء أن يضعوا الأساس ويتركوا تكملة العمل فى المستقبل للأبناء . فاذا رأى هؤلاء امكان التعلية لم يكن عليهم إلا أن يرصوا الأحجار فوق البناء الحالى حتى يصلوا إلى المنسوب المطلوب ولا يتكلف هذا الاحتياط الآن إلا مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ جنيه فقط — فى حين أن التعلية الأخيرة لخزان أسوان كلفتنا ما يربى على أربعة ملايين من الجنيهات لأننا اضطررنا إلى البناء من الأساس .

ياحضرات النواب — لا تدعوا أحفادنا يقولون عنا ما نقول نحن عن واضعى مشروع خزان أسوان . اجعلوهم يذكروننا بكلمة خير لأننا كنا بعيدى النظر فلم نكتف بحاجاتنا بل قدرنا حاجاتهم أيضا .

ترون حضراتكم مما تقدم أن اقتراحات الأستاذ حافظ رمضان بك نشأت عن أمرين : الأول خطأ فى المعلومات وسوء تقدير لمركزنا بالنسبة للأجيال المقبلة . والثانى خطأ فى النقل غير مقصود — لأنى أجل الأستاذ عن تعمد الخطأ فى النقل .

هذا وإنى أستميحكم فى أن أعود إلى موضوع تقرير اسماعيل سرى باشا فقد فاتتنى نقطة فيه .

يجوز أن الأستاذ حافظ بك لم يطلع على مقال الاهرام لقدم عهده أو لغير ذلك من الأسباب . ولكن ماقولكم فى أن التقرير الذى وصل إليه بشق النفس وبخيانة موظف لا يريد أن يبوح باسمه لئلا يصيبه ضرر — هذا التقرير قد تناولته وريقات أعف بلسانى عن ذكر أسماء أصحابها يصدرها المعارضون خارج المجلس — ولا يصح أن يطلق عليهم صفة المعارضين بل المتجرين بالمعارضة — احتوت تلك الأوراق تقرير اسماعيل سرى باشا الذى قيل عنه إنه جىء به من خبايا وزارة الأشغال العمومية وقد وزعت هذه المطبوعات على حضراتكم من أيام . فكيف نفهم أن الأستاذ رمضان بك — وهو الذى أبدى تلك العناية العظيمة فى تحقيق أبحاثه وقابل من أجلها المعارضين من ذوى الاعتبار وغير ذوى الاعتبار — كيف نفهم أنه لم يطلع على ماجاء بتلك الصحف وهى أقرب إليه وأسهل من تلك المقابلات ! وكيف نعلل إقامته لبنائه العظيم على اكتشافه لتلك المذكرة !

لقد وضعنا حافظ بك — بين حسن نيته واستحالة عدم اطلاعه على هذه المطبوعات — فى مركز أهون مخرجا منه هو أن نقول إنه كان يجمع المعلومات على غير ترتيب .

قال حضرته إن الوجهة السياسية للمشروع هى أهم ما يريد الكلام عنه . وبدأ كلامه بأن ذكر حسابا وأرقاما استنتج منها أن الانجليز يمكنهم أن يستعملوا الخزان كوسيلة للضغط السياسى وإن كانوا لا يستعملونه وسيلة للتجويع أو الاهلاك محافظة على الأجانب وحملة الأسهم إذ قال : إن البلاد تكون محتاجة لماء التخزين فى وقت من السنة ويمكن الانجليز أن يحجزوه عنا مدة ثلاثة أشهر . فاذا هددونا بهذا الحجز أمكنهم الحصول منا على ما يريدون . وذكر حضرته — تفصيلا لهذا — أن إيراد النيل فى ثلاثة أشهر يبلغ كذا من مليارات الأمتار . وحسب مقدار ما يتبخر منه فنتج لديه أن مجموع المياه التى يمكن حجزها فى تلك المدة هو كذا من الأمتار .

ولا شك عندى فى أنه بنى حسابه على ما نقله من مذكرة صاحبى السعادة عثمان محرم باشا ومحمد زغلول باشا التى وزعت علينا . فقد ورد بالصفحة ١٣ منها بيانات عن تصرفات النيل فى سنة ١٩١٨ للشهور من يناير إلى يوليه . وظاهر منها أن مجموع تصرف النهر فى شهر يناير بلغ ٤٩٧٠ مليون متر مكعب والآن فلنفرض — أخذا برأى حافظ بك — أنهم حجزوا عنا مياه الخزان فى شهر يناير . فالى اليوم العشرين من هذا الشهر يبلغ الماء المحجوز حوالى أربعة مليارات مع أن سعة الخزان هى ثلاثة مليارات . ولا يكون مناص إذ ذاك من وقوع أحد أمرين : اما أن يضعف البناء عن مقاومة هذا الضغط فينكسر . وإما أن يقاوم البناء فيمر الماء من فوقه . وفى الحالتين تتعرض للغرق جميع مديريات السودان الواقعة بمجرى الخزان ، وقد يصل رشاش من الضرر إلى أسوان وقنا .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — ربما يحجزون المياه فى غير شهر يناير .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — إن مايقال عن شهر يناير ينطبق على أى شهر فى غير زمن الفيضان . أما وقت الفيضان فان المياه تكتسح المدن والجبال ويستحيل أن يقف فى سبيلها أى سد . وعلى كل فكل محاولة لاقفال الخزان عن مصر تعود بالخراب المحقق على السودان ولا تمنع الماء عنا أكثر من عشرين يوما .

فالقول باستعمال الخزان كاداة للضغط السياسى أو الاضرار بمصر مبنى على الوهم .

إنى أجل معلومات الأستاذ حافظ رمضان بك وكفايته وعلمه أن تقع فى هذا الخطأ الظاهر وأن يفوتها هذا الحساب الهين . إذن كيف وقع فى هذا الخطأ ؟ وقع فيه لأنهم ورطوه فى الأرقام . والأرقام شرك كل من سقط فيها

ضاع أمله فى النجاة إذا كان مثلنـا من غير الفنيين ، بل حتى إذا كان من الفنيين من غير الطبقة التى تتقطع لمثل هذه الأبحاث وتتفقه فيها .

قد يقال إن القاضى يحكم فى كل ما يعرض عليه مهما كان عويصا . وردا على هذا أقول إن الذى يحدث فى المحاكم هو أن يستعين أحد طرفى الخصوم بخبير ويستعين الطرف الآخر بخبير ثان ومع ذلك فالقاضى لا يكتفى بهذين الخبيرين بل ينتدب ثالثا محايدا يكلفه أداء رأيه بعد الاطلاع على رأى زميليه.

لهذا ألتمس العذر لحضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك إذا هو دلل على ما يقوله بالأرقام .

ولكى تعلموا من الذى يمكنه أن يبنى حكمه على الأرقام أنقل لحضراتكم رأى سعادة عثمان محرم باشـا — وأعلم أنه هو الذى أمدّ حضرة حافظ بك ببعض ماذكره من المعلومات — قال عثمان باشا فى عدد من جريدة الجهاد — لا اذكر الآن تاريخه — ( إن الواجب قطعا ، عند الخلاف فى أمر من الأمور التى تتعلق بسياسة النهر ومقاييسه ، اعتماد أرقام وزارة الأشـغال العمومية — أولا لأنها ، دون سواها ، لديها العناصر التى تستجمع الأرقام الصحيحة ، وثانيا لأنها لا يمكن أن تميل مع الأهواء فى المسائل التى تتعلق بسياسة النهر . فالوزير غير خالد فى كرسى الوزارة ووراءه موظفون عديدون يقومون بتسجيل الأرصاد فى مقاييس الروصـيرص وملكال والروضـة ودمياط وغيرها . وهذه الأرصاد لها سجلان أحدهما فى محلات الرصد والآخر بالوزارة . فليس فى امكان الوزير تغيير أرقام هـذه الأرصاد . لذلك يجب قطعا — أمام كل مشكلة يراد فيها الاستناد إلى الأرقام — أن نعتبر قبل كل شىء أن أرقام وزارة الأشغال العمومية هى الأرقام الصحيحة التى يعول عليها) .

إن حاجتنا المـائية — على تقديرات ما صرف فى السنوات المتوالية — هى ما قدرناه فى التقرير بناء على البيانات التى قدمها مندوب وزارة الأشغال العموميـة والتى أسندها إلى مراجعها وأودعها المجلس تحت نظر حضرات الأعضاء منذ ثلاثة أشهر .

ولكى تفاضلوا بين الأرقام وتصدروا حكما صحيحا يجب أن تستندوا إلى تلك الصخرة الأساسية أو القاعدة الثابتـة وهى بيانات وزارة الأشغال العمومية البعيدة عن المظان والتشكك ، لأنه إذا جاز التشكك فى بيانات الحكومة عن الادارة العامة أو السياسة ، فهو ليس بجـائز فى أرقام وزارة الأشغال العمومية لأنها ليست من صنع ابراهيم فهمى باشا ولا من صنع عبد القوى بك ، بل هى أعمال متتالية تتراكم مـن سنوات وتؤخذ المعادلات منها وتقدم مستنداتها كلما طلبت .

أخذ الأستاذ الشوربجى على اللجنة أنها ذكرت أن الخزان سينشأ "خارج حدود مصر" واستهجن أن يقال ذلك فى البرلمان .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجى — الذى ذكرته هـو أن اللجنة ذكرت أن خزان ألبرت نيانزا يقع خارج الحدود المصرية[1] .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — لقد أخذنا هذا التعبير عن الأسـتاذ حافظ رمضان بك — وآسف لأنه قد يكون فى كلامى هـذا إيقاع بينكما لأنى أؤكد أن الأستاذ الشوربجى سيعتب على الأستاذ حافظ بك رمضان لاستعماله هذا التعبير .

( ضحك ) .

فانه ثابت فى محاضر جلسات اللجنة أن الأستاذ حافظ بك استعمل هـذا التعبير فيما وجهه من الأسئلة لحضرة مندوب الوزارة بخصوص إقامة خزانات فى مصر .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجى — لقد ذكر هذا التعبير تمشيا مع الواقع . أليس السودان مغتصبا ؟

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — ونحن يا سـيدى قد تمشينا مع تمشيكم مع الواقع ، ويسرنى أن أراك تدافع عن حافظ بك رمضان (ضحك) .

ولقد كان الأستاذ حافظ بك ، بعد أن سمع ملاحظة الأستاذ الشوربجى ، محتاطا لهذه "الشوكة" فكان كلما وصل إليها قال : "الحدود التى رسمتها القوة" .

وعلى كل حال فتلك المواقع باعترافه واعترافكم واقعة خارج حدود مصر .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحميد سعيد — يقصد أنها واقعة تحت سلطة أجنبية .

حضرة النـائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — على كل حال إن الذى ابتدع التعبير هو حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك .

نقلنـا لكم ياحضرات النواب فى التقرير الذى قدمناه إلى المجلس أقوالا محـدودة صريحة ترجمناها مـن تقرير اللجنـة الأولى الذى فصل فى أمر المشروعات سنة ١٨٩٠ والذى صدر سـنة ١٨٩٤ بكلمة من جناب السير جارستن الذى كان مستشارا لوزارة الأشغال العمومية ، وقد رفعت اللجنة التقرير إلى وزارة الأشـغال العمومية وهو مكون من جزأين : الأول تقرير الأغلبية وقد أمضاه العضو البريطانى وزميله الايطالى ، والثـانى تقرير الأقلية وقد أمضاه العضـو الفرنسى لأنه اختلف معهما على نقطة معينة أراد أن يكون له تقرير خاص بشأنها .

وقد كان تقرير اللجنة مثار جدل كما هو ظاهر من محاضر اللجنة وكانت مسألة وادى الريان محل بحث مستقل . ويدهشنى جدا أن يعيد حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك إثارة مسألة وادى الريان إلا إذا كان يريد الاعتراض على طريقة أخذ الرأى فى اللجنة ، وقد اعترض على ذلك امام هيئة المجلس وعضدته فى اعتراضه ، ولكنى أعتقد أن رجلا يزن الأمور كحضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — ما كان له أن يثير مسألة وادى الريان أصلا .

نشأت فكرة التخزين حوالى سنة ١٨٩٠ فشكلت لجنة دولية وأصدرت تقريرها وعلى أثره شرع فى بناء خزان أسوان وتم بناؤه فى سنة ١٩٠٢

وقد اشتمل هذا التقرير على أقوال كثيرة خاصة بوادى الريان . فقد أجمع الثلاثة الخبراء واتفقت آراؤهم جميعا على أن هـذا المكان لا يصلح للتخزين وانفرد العضو الفرنسى بجزء كبير فى تقريره بآراء خاصة مسـتقلة للدلالة على عدم صلاحيته .

---

[1] ورد فى محضر الجلسة السادسة والأربعين ما يأتى :
حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجى — جاء بالنهر الأول صفحة ١٦ من محضر جلسة أمس أنى قلت ( الذى ذكرته هو أن اللجنة ذكرت أن خزان ألبرت نيانزا يقع خارج الحدود المصرية ) وصحة هذه العبارة كما يأتى (الذى ذكرته هو أن دولة رئيس الوزراء اعتبر أن الخارج عن حدود مصر هو خزان ألبرت نيانزا ) .
الرئيس — يصحح ذلك بالمحضر .

توخينا الاختصار فى تقريرنا الذى قدمناه لحضراتكم ولكن مادام حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك قد أثار المسألة فانى أريد أن أفصّل ما أجمله التقرير. لقد أجرت اللجنة أبحاثا عن وادى الريان وقررت عدم صلاحيته بتاتا لأنه ينخفض عن سطح البحر بمقدار ٤٢ مترا ولأن أراضى الفيوم المزروعة تتدرج بين مناسيب أدناها ٤٢ مترا تحت سطح البحر وأعلاها ٢٥ مترا فوق سطح البحر. ومعنى هذا أن المياه التى تخزن فى وادى الريان، ويبلغ ارتفاعها ٤٢ مترا فقط ، لا ينتفع بها بل تبقى دائما ركيزة للمياه ولا يمكن الانتفاع بها إلا إذا بلغ مستواها ٢٦ أو ٢٧ مترا فوق سطح النيل أى أنه يجب أن يملأ الخزان بمقدار ٤٢ مترا ويضاف إليه ٢٥ مترا حتى يوازى ارتفاعه قاع الترع ويضاف إلى ذلك متران أو ثلاثة ليمكن الانتفاع بالخزان. وقد وجدت اللجنة أن هذا مستحيل ثم رأت أن الجزء الأعلى من التل الذى يفصل مديرية الفيوم عن هذا الوادى سفنجى هش أما قاع الوادى فصخرى وبمعنى آخر أن المترين أو الثلاثة التى سترتفع إلى مستواها مياه وادى الريان سيمتصها الجزء الأعلى من التل وينتهى الأمر بقتل مديرية الفيوم .

ثم قالت اللجنة إنه توجد تشققات صخرية فى قاع الوادى ويحتمل ألا يسدها طمى النيل على مر الزمان فتكون سببا لتسرب الماء فى الأرض فتكون فى الصحراء واحات ( مثل واحة جغبوب وواحة الفرافرة وغيرهما ) على بعد مئات الأميال . بل قيل إنه يجب لامكان التخزين فى هذا الوادى عمل طاس أو قمع من الزنك فى قاع الوادى حتى لا يتسرب الماء منه .

جرى هذا فى سنة ١٨٩٠ عند ما كانت معلومات رجال الفن غير ما هى عليه الآن ، وقد ظهر من الجسات التى عملت عند ما كان سعادة عثمان محرم باشا وزيرا للأشغال العمومية — أن طبقات الارض تتخللها الصخور وفيها طبقات هشة تمتص الماء فلا يؤمن الرشح الكثير الذى يودى بحياة مديرية الفيوم ودلت هذه الجسات على أن مشروع وادى الريان فاشل من أوله إلى آخره .

ولقد أسند اسم السير وليم جارستن إلى رأى لم يقله وأعتقد أنه يؤلمه — إن كان حيا — أن يسند اسمه إلى رأى خاطئ . إنه لم يقل ما يمكن أن يستفاد منه امكان التخزين خارج حوض النهر. لقد كان السير وليم ويلكوكس فى ذلك الوقت فى عنفوان شبابه ومع أنى أسلم بأن تقدم السن يزيد الخبرة العامة إلا أنى أعتقد أنها زيادة الى حد محدود .

قال السير جارستن فى تقديره لتقرير اللجنة الدولية: إنه أمام المعلومات الفنية عن وادى الريان لا يرى بين مصر ووادى حلفا محلا أليق بالتخزين من شلال أسوان — أى أن يكون التخزين فى مجرى النهر وحياضه — غير أنه لاحظ أن التخزين هناك يهدد أثرا تاريخيا عالميا هو معبد أنس الوجود الذى لابد أن تغمره المياه المخزونة. وقال إنه إذا رأت الحكومة عدم الموافقة على إنشاء الخزان فى أسوان فلتنتظر لحين امكان دراسة النهر جنوبى وادى حلفا بعد انتهاء الحروب السودانية للبحث عن الأماكن الأخرى التى تصلح للتخزين جنوبى الحدود المصرية. إن السير جارستن لم يكن فى إبداء رأيه متأثرا بفكرة حزبية كما تفعل المعارضة غير الشريفة خارج هذا المجلس، بل كان يؤدى عمله كرجل فنى ، وعلى الرغم من قوله ان التخزين فى الجهات القبلية مهدد بالدراويش وأنه يهدد أثرا عالميا فانه لم يفكر لحظة واحدة فى التخزين بوادى الريان.

كما يقول السير وليم ويلكوكس بلسان حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك إننى أعتقد أن السير ويلكوكس، بعد الرأى الذى أبداه فى سنة ١٨٩٠ بخصوص وادى الريان، سيرجع إلى نفسه فيخجل مما يذكره الان .

إن السير وليم ويلكوكس الذى قال فى وقت ما إن هذا عمل غير انسانى لأنكم تقتلون به مديرية النيل الأبيض . قال فى كتابه الأخير الذى نشرته صحيفة الاهرام إن حاكم السودان العام معارض للمشروع . وهذا مصداق حديث نشرته المقطم لسعادة الدكتور حافظ عفيفى باشا سفيرنا فى لندن عقب زيارته للسودان قال فيه إن حاكم السودان العام ضد المشروع .

لقد سمعت الأستاذ حافظ بك يقول إن المشروع يتفق مع أغراض السياسة الانكليزية التى تدفع فى ظهور مستشاريها فيدفعون وزراءنا ليتقدموا بمشروعات تضر بالبلاد فتقرها وتتحمل وزرها ونضع قيودنا فى أيدينا . وكنت أرجو أن يعف مثل الأستاذ حافظ رمضان بك — لا سيما فى موقف رسمى كهذا — عن أن يقصد بهذا الكلام وزراء الأمة وبرلمانها .

ولقد انقضى عهد المستشارين وأعلن استقلالنا على العالم، ولا يوجد الآن مستشار فى وزارة الأشغال العمومية . فهل يراد القول أن وزراءنا يدفعون بواسطة المستشار الفنى على القيام بأعمال هى ضد مصلحة البلد ؟

وهل يراد أن ينقل إلى العالم أن رجال البرلمان المصرى يرمون وزراءهم بأنهم مسخرون للانجليز ؟

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحميد سعيد — من قال هذا ؟ ان حافظ بك لم يقله .

( ضجة ) .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجى - هل الاعتراض على المشروع معناه هذا التأويل ؟

( ضجة ) .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — إذا كان حافظ بك لم يقله فهذا أحسن ، إنما الحقيقة أنه قاله وأنه ثابت فى محضر اللجنة ، على أنه يسرنى أن أسجل هذا لحضرة حافظ بك ، وأن أسمعه من حضرات زملائه ، وأن يكون الذى ثبت فى المحضر خطأ فى التعبير .

( تصفيق ) .

وأعود الآن فأقول إن ما دهشت له أشد الدهش من محاضرة الأستاذ حافظ رمضان بك هو القسم الأخير الخاص بالماء المباح ، ويبدو لى أن هذا الماء المباح أشكل أمره على حافظ بك ، وليس من عيب أن يشكل أمر على انسان مهما عظم شأنه .

إن نظرية الماء المباح هى غير ما ذهب إليه حافظ بك، وسأشرح لحضراتكم هذه النظرية التى تضمنها تقرير اللجنة :

كان السودان إلى عهد حرب الدراويش وما بعده إلى اتفاق سنة ١٨٩٩، كبلاد أواسط أفريقيا ، يعيش أهله على الفطرة وليس لهم بالزراعة اتصال، وقوام غذائهم الأذرة والشعير ، ومدار عيشهم على الصيد والقنص ، فى حين كانت مصر قديما تعبد النيل وتتخذه الها وتقدم له الهبات والضحايا والقرابين

وتقيم له التماثيل لأنها تعلم أنه مصدر نعمتها ولا حياة لها إلابه . فاستغلت ماءه وتقرر حقها فيه منذ عشرات أو مئات السنين بل منذ العصور الفرعونية الأولى.

مثل مصر بالنسبة للسودان مثل أخ قام بالوصاية على أخيه القاصر فأطلق لنفسه عنان التحكم فى ثروته يسافر إلى أوروبا لينعم بما فيها ، ويترك أخاه الصغير دون أن يكلف نفسه عناء البحث فى شؤونه ، فاذا كبر ذلك الصغير لم يشأ وصيه أن يسمح له بزيادة نفقاته ، وإذا بلغ العشرين لم يعن بالتفكير فى أمر زواجه ، وإذا هم بأن يعمل فلا يمد له يد العون ، فى حين أن له نصيبا فى تركة أبيه يعدل نصيب وصيه . فهل يتصور أن يوقف النيل على مصالح مصر وأبناء مصر وأن يحرم منه السودان وأبناؤه فلا ينتفعوا منه حتى بما يروى ظمأهم ؟

فلما فتح السودان واضطررنا بالمعاهدة غير المحترمة التى أبرمت فى سنة ١٨٩٩ أن نشارك الانجليز عليه شركة ضيزى ، أصبح هذا الأخ الصغير فى كفالة من يعرف أن يحافظ على حقوقه ويدفع عنه غائلة الافلاس وجور أخيه الأكبر.

لقد قمنا ببناء خزان أسوان فلم يوجه إلى ذلك اعتراض ، ثم قمنا بتعليته فلم يعترض علينا أحد ، إلى أن انتظمت الأمور وتحسنت الأحوال فى السودان وأصبح ، بعد مرور ٢٢ عاما ، قطرا يحس بحاجاته ومطالبه ، فأنشئت فيه كلية غوردون التى تخرج فيها ضباط سودانيون وصلوا إلى مراكز عالية وأصبحت هذه الكلية محط أنظار السواد الأعظم من السودانيين ينظرون إليها كنواة للرقى والوصول إلى أرقى المراكز . فليس بالغريب — بعد أن بلغوا هذا الشأو من التقدم — أن ينظروا إلى النيل الذى ينبع فى بلادهم فيروا أنفسهم أهل سقاية ليس غير ، مع أن لهم مرافق هى فى مسيس الحاجة إلى مياه النيل وهنا بدأت فكرة الانتفاع بماء النيل فى السودان تختمر فى رؤوس المفكرين .

أخذت لجنة سنة ١٩٢٠ فى بحث ثروة النيل فوضعت مشروع رى الجزيرة لسد حاجات السودان ومشروع خزان جبل الأولياء لسد حاجات مصر وقدرت حاجة السودان من مشروع الجزيرة وحاجة مصر باضافة ما يأتى إليها من خزان جبل الأولياء . أما ما زاد على ذلك فسيكون بلا شك موضع النظر فيما بعد .

يقول الأستاذ حافظ بك إن انشاء خزان جبل الأولياء هو الذى أوجد الحق للسودان وهذا خطأ .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — لقد قال حافظ بك إنه سيوجد حقا ولم يقل إنه أوجد بالفعل .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — سيان يوجده أو أوجده — إن نظرية الماء المباح معناها فى اللغة العلمية أنه ماء النهر غير المخصص فعلا لمنفعة جهة من الجهات أو رى بلد من البلاد ، فهذا هو المسمى بالماء المباح الذى يكون حقا للأول من يضع يده عليه ، ومعنى هذا أن الماء المباح الذى يفيض بعد إنشاء خزان أسوان كان يمكن السودان أن يتصرف فيه كيف شاء .

يقول حافظ بك : لا ، إن هذا حق مصر منذ آلاف السنين ولا يحق للسودان أن يبنى خزانات لينتفع بالماء الفائض . ولكنى أرجو حضرته أن يرجع إلى التقارير التى تكلمت عن هذا .

وإنه لفخر كبير لمصر أن سعادة ابراهيم فهمى باشا فى الوزارة التى وضعت اتفاقية المياه أعاد لنا ماضاع علينا من الماء المباح . لأنه كان يجب ، بحسب اتفاقية سنة ١٩٢٠ ، أن نبدأ فى خزان جبل الأولياء بوضع اليد على المقدار الذى نخزنه من المياه فى الوقت الذى يبدأ السودان فيه بتنفيذ مشروع رى الجزيرة فيصبح ماء التخزين حقا مكتسبا لنا ، ونكون قد وضعنا نحن والسودان أيدينا فى وقت واحد على ما يستفيده كل منا من مشروعه . وما زاد بعد ذلك يكون ماء مباحا .

ولكننا بسبب خلافاتنا الحزبية وما لابسها من المناقشات التى سادتها الأهواء ، ودون مراعاة لمصلحة البلاد ، لبثنا مترددين زهاء ثمانية عشر عاما — كما قال حضرة الأستاذ الشوربجى — تم خلالها مشروع الجزيرة وأصبح من حق السودانيين أو الانجليز أن يقولوا لنا إن ما كسبوه من الماء بسببه أصبح من حقهم ، وحق لهم أن يقولوا لنا ، إذا ما شرعنا فى وضع يدنا على نصيبنا من الماء الذى نخزنه فى خزان جبل الأولياء ، أننا جئنا لنأخذ من الماء المباح فطالبونا بأن نبنى حسابنا على استنزال ما ثبت لهم من حق فى ذلك الماء لمشروع الجزيرة كما سبق أن وضعوا حسابهم على أساس استنزال حقنا فيما اكتسبناه من خزان أسوان . لأنهم قد وضعوا يدهم بالفعل على نصيبهم من الماء لمشروع الجزيرة قبل أن نضع يدنا على ما يقابله من الماء الذى سنكسبه من خزان جبل الأولياء . فكان من مجهود وزير الأشغال العمومية فى تلك الوزارة — وهو وزيرها الحالى — أن أعاد الحالة كما لو كان خزان جبل الأولياء بنى فعلا مع مشروع الجزيرة . وكأن مصر وضعت يدها على الماء الذى يخزنه خزان جبل الأولياء ، كما أن السودان وضع يده على ماء خزان الجزيرة . ومعنى هذا فى صراحة أننا استوفينا هذا الحق بوضع اليد فاكتسبناه وأصبح النزاع فيما عداه ، وهذا النزاع لا يمكن أن يكون من قبيل النزاع العادى لأننا نطالب بنصيبنا فيما يزيد ، كما يطالب به السودان أيضا ، ومدار البحث فى هذا التوزيع سيكون من شأن اللجنة التى أشير إليها فى اتفاقية المياه .

أتدرون كيف انعكست الآية على حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك . إنه يطلب وقف المشروع المحدد لنهايته سنة ١٩٣٦ فيريد أن يفقد مصر تماما كل ماتستفيده من خزان جبل الأولياء ويدخل الماء الذى كان سيخزن فيه ضمن الماء المباح الذى لم تضع مصر يدها عليه ، فيصبح حقها قاصرا على التصرف الطبيعى للنهر وما يخزنه خزان أسوان .

إن الضغط السياسى والحزبى والاقتصادى الذى يرتبه حضرة النائب المحترم على إنشاء هذا الخزان اعتراض مردود عليه ، لأنه لما طرح الأمر على اللجنة التى كونت فى سنة ١٨٩٠ قالت بفكرة سبق أن صرح بها السير مونكريف الذى كان مستشارا لوزارة الأشغال العمومية فى بدء عهد الاحتلال كذلك قال بها المسيو بريمت الذى كان مديرا لمصلحة الطرق والخزانات سنة ١٨٨٢ وقال بها بعد ذلك السير ولكوكس فى سنة ١٨٩٠ كما قالت بها اللجنة وجارستن عند طبع التقرير فى سنة ١٨٩٤ . ماذا قالوا جميعهم ؟ قالوا إن الدولة التى تسيطر على منابع النيل العليا من بحيرة فكتوريا ومن بحيرة ألبرت وعلى منبع النيل الأزرق من بحيرة طسانا بالحبشة ، هى التى تملك ناصية الأمر فى شأن السودان ومصر ويمكنها أن تقتل أو تحيى متى شاءت وكان قولهم هذا لوجه الحق لا لمناسبة خاصة .

إن السودان يقع فى منتصف حوض النيل فاذا أراد أن يصيبنا بضرر تعرض لأضعاف هذا الضرر .

قال أولئك المهندسون إن إنشاء قنطرة حجز صغيرة عند مخرج النيل من بحيرة فكتوريا أو بحيرة البرت يجعل من المستطاع حجز مياه النهر لأن البحيرة متسعة جدا وقد لايؤثر فيها هذا الحجز إلا برفع منسوبها سنتيمترات قليلة وقد جاء فى تقرير سنة ١٨٩٤ أن الشكر العظيم يجب أن يسدى إلى السير جوزيف تشمبرلن وزير خارجية انجلترا وقتئذ لأنه استخلص شواطئ بحيرة فيكتوريا من خطر النفوذ الألمانى والأجنبى الذى كان من الممكن أن يؤدى إلى أن ينصرف ماء البحيرة إلى الجنوب بدلا من الشمال — كما قالوا إن مقتل البلاد التى تحيا من مياه النيل لايكون إلا من تلك الأمكنة .

على أنى لا أذهب بكم بعيدا فان سعادة عثمان محرم باشا الذى مثل تمثيلا صحيحا فى آرائه فى خطاب حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك قد وقف فى هذا المكان وطلب من مجلس النواب ومن الحكومة فى سنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ فتح اعتماد بمبلغ ١١٠٠٠٠ جنيه لشراء كراكات وأدوات تطهير وفحص جيولوجى لمناطق السدود التى تبعد ٢٥٠٠ كيلومتر قبلى الخرطوم .

قال حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك إذا أردتم فائدة مصر وجب عليكم أن تهذبوا منطقة السدود حتى إذا ما وصلت المياه إلى مصر حكمتها بواسطة القناطر والخزانات ، أى على حد التعبير " من أن النيل كالجواد الجموح يستعمل معه المهماز من الخلف ثم يحكم باللجام" .

لا أفهم كيف يعارض فى إنشاء خزان قبلى الخرطوم بخمسة وأربعين كيلومترا فقط وأنه لا يطمئنه عمل اتفاقية لاستعمال هذا الخزان لمصلحة مصر مع حكومة يعلق المعارضون حل قضية البلاد الكبرى على مفاوضات معها ؟

لا يريد بعض حضرات النواب المعارضين الجالسين على يسارى إنشاء الخزان خارج حدود مصر وفى الوقت نفسه يرون أن نعمل أعمالا خارج السودان لزيادة المياه مع أننا لا نسيطر على تلك المناطق بنفوذ ولا باتفاق مع الدول المسيطرة عليها .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحميد سعيد — إننا لم نقل بانشاء خزانات هناك .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك ( المقرر ) — نعم ولكن كيف نطمئن بعد أن نصرف الملايين من الجنيهات إلى عدم تسرب المياه خارج حدود السودان إلى أصحاب تلك المناطق التى تكون قد سلكتها .

أليس من التناقض البين أن يخشى عمل خزان فى مكان لنا فيه مهندس مقيم معترف بوجوده وهناك اتفاقية محترمة مع دولة كبيرة على الادارة ولا يخشى من اعتبار المعاهدات قصاصات ورق بعد الآن . فان المانيا عندما نظرت إلى المعاهدات هذه النظرة تألبت عليها جميع الدول ولم يرجعوا إلا بعد أن نالوا منها كل النيل .

فالمعاهدات التى تبرم بين الدول يجب أن تكون محترمة. فاذا ظننتم أن الاتفاق بيننا وبين حكومة السودان على مياه النيل سيكون بعيدا عن الاحترام والتقديس فانى لا أحاجكم ولا أطمع فى اقناعكم .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجى — هل اتفاقية السودان محترمة الآن ؟

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك ( المقرر ) — لا . وسل المسئول عنها .

ياحضرات النواب .

لا أريد الاطالة الليلة عليكم بأكثر مما قلت لأنى أشعر من نفسى بأنى تعب وأرجو أن أكون قد وفقت إلى القاء خطابى بصورة تقرب الحقائق إلى أذهانكم وأن تتدبروا ما سمعتموه منى باعتباره مستندا إلى بيانات صحيحة وأن تعدوا أنفسكم لأن تستمعوا فى جلسة الغد إلى البيانات الفنية .

وأرجو فى النهاية أن تقروا باجماع هذا المشروع لأنى أطمع أن يوافق معنا عليه رجال الحزب الوطنى الذين لا يبغون إلا الوصول إلى الحق ( تصفيق ) .

سأل حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجى بجلسة أمس عن مشروعى الكتابين الملحقين بمذكرة وزارة الأشغال العمومية : هل هما مشروعا كتابين أو هما كتابان تم الاتفاق عليهما ، فقلنا له إن الخطابين الواردين بالمذكرة قد أمضيا فعلا ، أما مشروعا الكتابين اللذين سيمضيان فهما متعلقان بالتعويضات التى ستدفع بعد اقرار البرلمان إنشاء الخزان . فهذان الخطابان هما قيد التوقيع بين الحكومتين المصرية والانجليزية . إذ أن الخطابات النهائية لا تمضى إلا بعد اتمام المحادثات لأنها خاصة بوضع الأسس فى الأمور الكبرى. وها هما الخطابان يمكن أن يتلوهما حضرة السكرتير الموظف أو يطبعا ويوزعا على حضراتكم .

الرئيس — يحسن إيداع هذين الخطابين السكرتيرية ليطلع عليهما من يشاء من حضرات الأعضاء .

حضرة النائب المحترم محمد فهيم القيعى — حضرات النواب المحترمين :

لقد والت لجنة مشروع خزان جبل الأولياء التى تشرفت بعضويتها اجتماعاتها من أول مارس إلى ٢١ أبريل سنة ١٩٣٢ وتناقشت فى المشروع مع مندوب وزارة الأشغال العمومية ، وقد سمعنا رأيا واحدا يرمى إلى تحبيذ المشروع ، وبعد مناقشات كثيرة عنت لى فكرة عرضتها على اللجنة ، وهى استدعاء المعارضين للمشروع لسماعهم لتقول اللجنة بعد ذلك كلمتها. إذ إن لكل مشروع فكرتين ولكل فكرة وجهتين . والآراء تتضارب وتتباين . وقد سمعنا أن بعض الوزراء السابقين بل بعض كبار المهندسين من الانجليز مثل السير ولكوكس يعارضون المشروع أشد المعارضة . ولكن مع الأسف قوبل اقتراحى هذا بالرفض. ولقد أعقب زميل لى — هو الآن من المناصرين للمشروع — باقتراح الاتصال بهؤلاء المعارضين فكان نصيبه الرفض أيضا . فقلت فى نفسى ما هذا الاغضاء عن سماع آراء المعارضين؟ وما هذا التشبث بسماع آراء جانب واحد ؟

إننا نعلم أن جميع المشروعات تتضارب فيها الآراء، أفما كان يجوز للجنة أن تستدعى أولئك المعارضين لسماعهم ما دامت واثقة من أن الحق فى جانبها .

لقد آليت على نفسى أنا وزملائى المعارضين ، وفى مقدمتهم هذا الرجل العظيم حافظ رمضان بك الذى درس الموضوع دراسة عميقة ، أن يتولى

حضرته معارضة المشروع من ناحيته الهندسية والسياسية وأن أتولى أنا انتقاده من الوجهتين الاقتصادية والمالية .

وجهت فى اللجنة سؤالا مهما إلى حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية خاصا بمسألة الصرف، وهى كما تعلمون من أمهات المسائل الكبرى .

لا يخفى على حضراتكم أن أراضى مديريتى الغربية والمنوفية، وهى أخصب أراضى العالم، قد ضعفت غلة الفدان فيها، فأراضى فرنسا وانجلترا وألمانيا التى تعتبر أقل خصوبة من أراضى هاتين المديريتين تأتى بمحصولات وافرة .

ليس من المعقول أن نوجه جهودنا إلى التوسع الزراعى الذى هو حجر الزاوية فى المشروع الحالى ولا نوجهه إلى انقاذ أراضينا من الضعف الذى حل بها بسبب سوء الصرف والتى أصبحتم تئنون من حالتها فى هذه الأزمة الطاحنة .

أليس من المصلحة الاقتصادية أن توجه العناية إلى انقاذ الثروة المصرية من الرشح الناتج من عدم تعميم الصرف ؟ وقد اعترف حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية بوجاهة هذه الملاحظة .

إنى لا أبخس الوزارة حقها فى اهتمامها بتعميم مشروعات الصرف حيث خصصت له مليونا من الجنيهات ولكن هذا المبلغ لا يكفى عمل مصارف لأكثر من ثمنمائة ألف فدان بينما تظل ٢,٥٠٠,٠٠٠ فدان محرومة من الصرف .

فليست الحاجة ماسة لأن نبدأ بانشاء خزان جبل الأولياء وأرى من المصلحة أن نتريث ولا نسرع فى عمله حتى ننتهى من عملية الصرف وننقذ أراضينا التى توشك أن تصاب بالخراب .

ياحضرات الزملاء — لقد بلغت غلة الفدان فى أراضى الشرقية التى تزرع قطنا قنطارين بعد أن كانت ستة قناطير ولم تزد غلته على عشرة أرادب من محصول الأذرة فى حين أن غلة الفدان فى أمريكا وألمانيا بلغت ضعف هذا القدر .

إن العلوم والنظريات الاقتصادية الحديثة تحتم علينا أن ننبذ فكرة التوسع الزراعى فى إبان الأزمات الطاحنة لأن هذه النظرية لا يؤخذ بها إلا فى الممالك الجديدة الغنية برؤوس الأموال والآلات كأمريكا واستراليا .

أما فى مصر فيجب الحرص قبل كل شىء على انقاذ الثروة المصرية وتنميتها وذلك بتحسين نظام الرى والصرف وبتقوية السدود والقناطر وهى عمليات تتطلب ما لا يقل عن ١٥ مليون جنيه .

وسأبين لحضراتكم بالأرقام أن مصر فى حاجة ماسة إلى هذه الملايين فى هذه الأزمة الطاحنة للقيام بالمشروعات العامة التى تتطلبها مصلحة البلاد فى هذا الظرف العصيب .

الواقع أن الحكومة قد قامت بواجبها ولست أبخسها حقها من حسن التقدير فى إنشائها البنك العقارى، ولكن لا يغرب عن البال أن هذا البنك يتطلب أموالا طائلة لانقاذ الثروة العقارية المصرية التى توشك أن تتسرب إلى أيدى الأجانب .

إن هذا البنك ياحضرات النواب المحترمين يتطلب أكثر من ثلاثين مليونا من الجنيهات لتحقيق هذا الغرض العظيم .

نعم اعتمدت الحكومة لهذا البنك ثلاثة ملايين من الجنيهات ولكن ألا يجدر أن تخصص الأموال المزمع انفاقها على مشروع خزان جبل الأولياء لزيادة رأس مال هذا البنك لانقاذ الثروة العقارية المصرية وتعميم مشروعات الصرف فى البلاد وبذلك تنمو الثروة المصرية نموا عظيما يغنى البلاد عن تنفيذ نظرية التوسع الزراعى .

هذا هو مبدئى وتلك هى نظريتى . وإنى لأتساءل عن الفكرة التى حدت بالوزارة إلى أن تسارع بتقديم مشروع خزان جبل الأولياء، هل هناك خطر داهم محقق يجم من تأجيل تنفيذ هذا المشروع لعدة سنوات ؟ خصوصا أن مصر تقوم الآن بتعلية خزان أسوان ولم تنته منه بعد . ولا يفوتنا أن نلاحظ أن هذه التعلية تستلزم نفقات طائلة لاتمامها ولعمل مايتبعها من تقوية القناطر واقامة السدود وما إلى ذلك من أعمال الرى اللازمة. ومعلوم أن كمية المياه التى سيمدنا بها خزان أسوان تكفى إلى حد ما لازالة أسباب الشكاوى التى ترتفع فى وقت الصيف من قلة المياه. ولذلك أطلب من حضراتكم أن تتريثوا فى الأمر وألا توافقوا الآن على تنفيذ هذا المشروع ؟ وأن نعمل جميعا على توحيد الجهود لانقاذ الثروة المصرية بتعميم مشروعات الصرف وسأدلى لحضراتكم ببيان عن المال الاحتياطى لأبرهن لكم على أن الأزمة إذا استمرت سنة أو سنتين أو ثلاثا فاننا سنكون عاجزين عن المضى فى مشروع خزان جبل الأولياء. وتعلمون حضراتكم أن مصر بلد الامتيازات الأجنبية وليست مطلقة الحرية فى تسيير دفة شؤونها، وأن مركزها هذا يتطلب أن تكون خزانة الدولة على استعداد لدفع الطوارئ فى كل وقت. وإنى أقرر أنه ليس هناك أى خطر من تأجيل هذا المشروع بل يجب علينا الآن أن نوحد جهودنا ونركز قوتنا لتنمية ثروة البلاد وانقاذها من براثن المرابين .

إن بيان المال الاحتياطى كما تدل عليه سجلات وزارة المالية فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٣١ من المذكرة المرفوعة إلى هيئة مجلس الوزراء لبحث ميزانية سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ هو :

| جنيه مصرى | |
|---|---|
| ٩,٧٩٤,١٥٦ | سندات الدين المصرى |
| ٦,٧٨٦,٤٠٠ | سندات الحكومة البريطانية |
| ٧٣٩,٥٢٠ | سندات مختلفة |
| ١٧,٣٢٠,٠٧٦ | |
| ١٥,٧٣٣,٣٢٢ | مشتريات القطن |
| ٢,٩٦٢,٩٢٩ | السلف الزراعية والسلف على الأقطان |
| ٧٢٨,١٩٩ | المال المخصص للسلف الصناعية |
| ٣٢٦,٠٥٩ | المال المخصص لسلف الجمعيات التعاونية |
| ٨٨٠,٢٠٦ | رصيد حساب الاحتياطى بالبنوك |
| ٣٧,٩٥٠,٧٩١ | |

وهذا المبلغ كان عبارة عن ٤٠,٥٩٩,١٩٣ جنيها فى ميزانية سنة ١٩٣٠ يستقل منه ٢,٦٤٨,٤٠٢ عجز بميزانية سـنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ وكان هذا العجز مقدرا بمبلغ ٨,٦٣٨,٠٠٠ عند ماتركت حكومة صاحب الدولة النحاس باشا الحكم فى يونيه فهبط هذا الرقم إلى القدر المبين هنا وهذا المبلغ يدخل ضمنه استهلاك الدين العثمانى وهو ٨٤٨,٠٠٠ جنيه الذى ترتبت عليـه الاتفاقات المالية لسنة ١٩٢٩ .

وقد سبق لى أن وجهت سؤالا فى هذا الموضوع إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء و بينت أن أمامنا مشروعات خطيرة منها بنك التسليف الزراعى الذى يتطلب ستة ملايين من الجنيهات، والبنك العقارى الذى عرض مشروعه على المجلس، وتعميم الشركات التعاونية. و إنى أعتقد أن بنك التسليف الزراعى لا يمكن أن يسير فى طريق النجاح دون أن تقوم إلى جانبه شركات التعاون وهى تحتاج الى قروض كبيرة، ولا شك أن فى انتشارها تنمية الثروة المصرية وغناء عن نظرية التوسع الزراعى الذى لا يتحقق إلا بعد عشر سنوات . وقد سبق أن وجهت سؤالا آخر إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء قلت إذا فرضنا جدلا ونفذ مشروع جبل الأولياء الذى يتطلب نفقات تبلغ نحو أربعة ملايين ونصف من الجنيهات وقد تزيد فتبلغ السبعة أو الثمانية ملايين، فهل الفائدة المرجوة منه بعـد مضى عشر سنوات توازى الفائدة التى نجنيها من توحيد جهودنا فى تنفيذ ما أشرت اليه من المشروعات المفيدة؟ فأجابنى دولته إجابة لم تقنعنى وقـد اعترف فيها بأن الأزمة خطيرة وانه إذا فرض أن مال الدولة لا يكفى للانفاق على إنشاء هـذا الخزان فانه لا يحجم عن عقد قرض لهذا الغرض. و إنى أرى أنه لا يجوز مطلقا الالتجاء إلى القروض إبان الازمات.

حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات — لقـد قال صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء فى إجابته إنه إذا لم يكن لدى الحكومة المـال الكافى لهذا المشروع عقدت قرضا لهذا الغرض .

حضرة النائب المحترم محمد فهيم القيعى — هناك مسألة سياسية دقيقـة تتطلب التريث فى إنشاء خزان جبل الأولياء قبل الدخول فى مفاوضات مع الحكومة البريطانية وذلك للتوصل لرد حقوقنا المهضومة فى السودان .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — لا علاقة بين المفاوضات المقبلة و بين هذا المشروع .

حضرة النائب المحترم محمد فهيم القيعى — لا أوافق على إنشاء هـذا الخزان إلا إذا ردت لنا حقوقنا المهضومة ولا زلت أقول إنه يجب تخصيص المـال المزمع إنفاقه على هذا المشروع لتنفيذ المشروعات التى أشرت اليها، وأنه يجب توحيد جميع القوى المصرية لمواجهة الأزمة الطاحنة التى تهدد البلاد بالخطر المظلم. والواقع أن مصر فى حاجة إلى انقاذ ثروتها المهددة بالخراب ولا أقول هذا استهواء للجماهير ولكنى أصرح بالحقيقة الواقعة التى لا ريب فيها .

يا حضرات النواب المحترمين : إن جميع الزراع فى حاجة إلى كل مليم مما ينفق على مشروع جبل الأولياء ، لذلك أطلب من حضراتكم رفض هـذا المشروع لأنه ليست هناك أية مصلحة للبلاد فى الموافقة عليه .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحميد سعيد — أرجو رفع الجلسـة وتأجيل المناقشة إلى الغد لأننا نشعر الآن بالتعب .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — إن نواب الحزب الوطنى غير مستعدين للاستمرار فى المناقشة فقد غشيهم الملل والجوع . وفى غد سأدلى إلى المجلس بكلمة شيقة .

حضرة النائب المحترم مدنى حسن حزين — نحن على استعداد للاستمرار فى الجلسة حتى الصباح .

(ج) بجلسة ١٨ مايو سنة ١٩٣٢

الرئيس — ورد إلى المجلس الكتاب الآتى :

"حضرة صاحب المعالى رئيس مجلس النواب

بمناسبة نظر مشروع جبل الأولياء قد انتدبنا حضرة صاحب العزة محمد بك عثمان وكيل وزارة الأشغال لحضور جلسات المجلس أثناء نظر هذا المشروع مندوبا عن وزارة الأشغال .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ،،

١٨ مايو سنة ١٩٣٢ ابراهيم فهمى كريم

وزير الأشغال العمومية"

فهل توافقون على ذلك ؟

( موافقة عامة ) .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجى — جاء بالنهر الأول صفحة ١٦ من محضر جلسة أمس أنى قلت (الذى ذكرته هو أن اللجنة ذكرت أن خزان ألبرت نيانزا يقع خارج الحدود المصرية ) وصحة هذه العبارة كما يأتى ( الذى ذكرته هو أن دولة رئيس الوزراء اعتبر أن الخارج عن حدود مصر هو خزان ألبرت نيانزا ) .

الرئيس — يصحح ذلك بالمحضر .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — بمنـاسبة الكتاب الذى تلى الآن أرجو أن أذكر أنه حدث فى بعض الجلسات المـاضية أن سعادة وزير الأشغال العمومية لم يؤيد بعض أقوال حضرة مندوب الوزارة . و بمـا أن وزارة الأشغال العمومية يمثلها فى هذه الجلسة سعادة الوزير ووكيل الوزارة

وحضرة عبدالقوى أحمد بك ، فانى أرجو أن يبين لنا سعادة الوزير أى ممثلى الوزارة نعتمد على أقواله عند مناقشاتنا فنعتبرها البيانات الرسمية الصادرة عن هذه الوزارة ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — كل الايضاحات التى يدلى بها أى مندوب عن وزارة الأشغال العمومية تكون هذه الوزارة مسؤولة عنها .

الرئيس — الكلمة الآن لحضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — قبل أن أدخل فى هذا الموضوع أفتتح كلمتى باسم الله الرحمن الرحيم لأنى داخل فى جبل أسماه الأستاذ حافظ رمضان "جبل الأبالسة" .

(ضحك) .

ثم أقول باسم الله الهادى لأنى داخل فى جبل أسميته بدورى "جبل التيه والضلالة" لأنه قد تاهت فيه العقول و(ضل الناس كلهم فلا أدرى بمن أثق) .

يا حضرات النوّاب المحترمين :

لو أن المشروع الذى نحن بصدده كان مشروعا عاديا أو مشروعا جديدا ، لكان شأنى فيه غير شأنى اليوم ، ولكنه مشروع من مبدئه ، وفى كل مراحله — وحتى فى مرحلته الأخيرة فى أحضان اللجنة البرلمانية — كان يتعثر فى تشكك و إقلاق عقيدة لأنه قد تناوله مهندسون فاختلفوا فيه . وكنا نعرف أن اختلافهم رحمة — كما يقولون — ولكن اختلافهم اليوم كان نقمة .

انقسم المهندسون فيه الى قسمين بين مؤيد ومعارض . وكلا الفريقين له رأيه المحترم وله كفاءته المعروفة الممتازة ووطنيته التى لا غبار عليها . وهنا مثار التشكك :

لو أنى وجدت فى جانب أحدهما كفة راجحة أو مرجحا لا تبعت رأيه . ولكنهما صنوان عدلان فى مشروع واحد، ومع ذلك كلاهما مناقض لأخيه . وهذا كما أسلفت مثار التشكك .

انحدر المشروع بعد ذلك إلى أحضان السياسيين فظل بين ايقاف وتحريك . نعم اختلف السياسيون فيه اختلاف الجاهلية فى النسىء فكانوا يحرمونه عاما و يحللونه عاما .

أوقف هذا المشروع فى سنة ١٩٢١ حين كان معالى شفيق باشا وزيرا للأشغال العمومية . وكان قرار الايقاف مبنيا على أن هذا المشروع يؤثر فى ذروة الفيضان أى أنه يحتجز من الماء فى موسم الفيضان ما يؤثر على رتفاعه فلا يغمر الأراضى العالية فى حياض الوجه القبلى .

عزز المستر ديبوى هذا الرأى إذ جاء فى تقريره ما نصه : "وكان الايقاف مبررا فى نظرى كل التبرير" .

ثم جاءت وزارة المرحوم سعد زغلول باشا سنة ١٩٢٤ وأوقفت هذا المشروع مرة أخرى . لماذا أوقفته ؟ لضرورة سبقه بمفاوضات بين الحكومتين المصرية والانجليزية تحدد موقفنا وحقوقنا الثابتة فى السودان .

وكان هذا الرأى معززا بتقرير المستر ديبوى نفسه إذ جاء فيه " أن هذا المشروع يجب أن تتقدمه معاهدة بين بريطانيا ومصر ، معاهدة وطيدة تحدد الموقف بين الطرفين " .

جاء المشروع إلينا فى هذا العام فأرسلناه إلى اللجنة البرلمانية. نعم إنه كان مشروعا هاما ولا يزال هاما اقتضى أن تؤلف له لجنة خاصة حمل لواء الدعوة إلى تأليفها الأستاذ الكبير وهيب دوس بك ، وقد وفق فى دعوته فتألفت اللجنة الخاصة . وطرح عليها المشروع ، وظلت تبحثه نحو ثلاثة أشهر سمعت فى خلالها محاضرات قيمة كان يقوم بالقائها حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية عبد القوى أحمد بك مفتش رى زفتى .

ذهبت هذه اللجنة ياحضرات النوّاب فى جلساتها ، بل فى تقريرها ، مذاهب أثارت فى نفسى الشكوك أيضا وزادتنى حيرة على حيرتى الأولى . فقد أتت بمتناقضات عديدة فى جلساتها و فى صلب تقريرها . وقبل أن أذكر لحضراتكم هذه المتناقضات أريد أن أمر بكم مرورا بسيطا على شىء حدث فى جلسات تلك اللجنة وكان لا ينبغى حصوله ، لا ممن أتاه ولا من اللجنة نفسها ، حيث أباحته ولم تقم إزاءه بما ينبغى عليها نحو المجلس الموقر .

انظروا معى إلى صفحة ٤٦ من مجموعة محاضر جلساتها تجدوا حضرة النائب المحترم ابراهيم زكى يقول : " إن المسألة مسألة استيضاح واستفهام وإنى أردت انتهاز الفرصة بوجود حضرة مندوب الوزارة لكى أوجه إليه ما أريد من أسئلة " .

وحضرة النائب المحترم محمد فهيم القيعى يقول : "الواقع أنه يجب أن تطلق الحرية فى توجيه الأسئلة الخاصة بالمشروع من كل نواحيه ، وذلك بالنسبة لخطورته ، وأرى أن يفسح المجال لكل سائل بأن يتقدم بأسئلته الفنية — وهى بريئة طبعا لا يقصد منها إلا الوقوف على حقائق المشروع " .

لحضرة النائب المحترم ابراهيم زكى يسأل فى مسألة فنية يريد أن يستقصيها ويقف على حقائقها ، وحضرة النائب المحترم فهيم القيعى يؤيده فى ذلك ويقول بضرورة الاجابة عن هذه الأسئلة .

(ضجة) .

أرجو أن تتريثوا حضراتكم لأنى لم أصل بعد إلى النتيجة التى أرمى إليها .

كان جواب حضرة المندوب ما سأتلوه على حضراتكم — وكان ذلك فى جلسة بدأت باقتراح من اللجنة بشكر حضرته و بكتابة خطاب للوزارة تقول فيه اللجنة إن وزارة الأشغال العمومية قد أحسنت الاختيار فى ندبه ليمثلها أمامها وأن الوزارة مهما دققت الاختيار ما كانت لتصل إلى ندب من يفوقه كفاءة وحذقا .

كان جواب حضرة المندوب على السؤالين اللذين أشرت إليهما بما هو مدون بالصفحة ٤٧ من مجموعة محاضر جلسات اللجنة ونصه :

"أما الناحية الفنية فتنقسم إلى قسمين : قسم يتعلق بالسد كبناء ، وقسم يتعلق بحوض النهر كخزان ، وأظن أن وظيفة الهيئات التشريعية بمقتضى تشكيلها وثقافة أعضائها لا تستطيع مطلقا الدخول فى التفاصيل الفنية ، ومطالبة هذه الهيئات بذلك إنما هو فى الواقع ظلم لها وخروج بها عن وظيفتها

الأصلية . إن الناحية الفنية قتلت فى السنوات الأخيرة بحثا ودراسة . وأؤكد لحضراتكم أن وزارتكم لم تتقدم خطوة واحدة فيها إلا بعد استشارة الخبراء العالميين" إلى أن قال : "مثل هذه المبادئ العامة هى التى يحسن أن توضع أمام حضراتكم وتناقش بتطويل وبصدر رحب ، أما المناقشة التفصيلية الدقيقة الخاصة بالتخزين ، كأن تحتاج مصر مثلا إلى تخزين ٥٠ مليارا أو أكثر أو أقل . أو أن الأساس يوضع من أسمنت أو جرانيت أو خراسان فهذه مسائل ليست من وظائفكم . وأظنكم توافقوننى على أن الدخول فى هذه التفاصيل قد يكون فيه شىء من التورط ، فضلا عن أن ضميركم القضائى لا يطاوعكم على الحكم باطمئنان من الوجهة الفنية على هذا المشروع".

ياحضرات النواب المحترمين : إما أن نكون قضاة ولنا ضمائركما يقرر حضرة المندوب ، و إذن يجب علينا كقضاة أن نتبين الأسباب التى تبنى عليها الحكم الصحيح . و إما ألا نكون قضاة وألا يكون من اختصاصنا النظر فى المسائل الفنية . و إذن كان يجب على حضرة المندوب ألا يناقشنا ولا يحاضرنا تكبير فنى فى هذا المشروع لأننا لانستطيع فهمه والحكم عليه — والحكم على شىء فرع عن تصوره .

الرئيس — إن ماقاله حضرة المندوب لا يمنع الكفء من أعضاء اللجنة من البحث فى الموضوع والمناقشة فيه .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — نعم يوجد باللجنة مهندسون قادرون على النظر فى المشروع من وجهته الفنية ، ولذا كان يجب على حضرة المندوب أن يتورع قليلا عن الكلام فى حقنا .

أتكلم الآن عن الاجراءات التى اتبعتها اللجنة : كانت تلك الاجراءات غير مستوفاة وغير منطقية . ولى على هذا دليلان : الأول من محاضر جلسات اللجنة ، والثانى من كلام حضرة وهيب دوس بك مقررها .

أما الدليل الأول فهو أن كثيرين من المعارضين قدموا مذكرات إلى اللجنة بينوا فيها آراءهم ووجهات نظرهم فى النواحى المختلفة للمشروع . وطلبوا من اللجنة أن تبحثها . فما كان منها إلا أن استبعدتها ...

حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك — هل هؤلاء المعارضون من المجلس أو من الخارج ؟

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — من الخارج ولكن . . . .

حضرة النائب المحترم أحمد أبو الفتوح — إذن يجب ألا نبالى بهم .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — لا أفهم كيف يسمح حضرة النائب لنفسه أن يقول هذا مع أنه هنا يمثلهم كما يمثل غيرهم .

حضرة النائب المحترم أحمد أبو الفتوح — ولكنهم لا يعترفون بالنظام الحاضر .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — نحن هنا نمثلهم . كم نيابتنا وقدسية هذا المكان سواء أرضوا أم لم يرضوا . اعترفوا أم لم يعترفوا .
( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — قرر رئيس اللجنة البرلمانية استبعاد هذه المذكرات وهذه الآراء . ولماذا قرر ذلك؟ قرره لأن فى الأمر مساسا بكرامة الحكومة إذ إن المهندس الذى كتبها ذكر أن الحكومة قد ندبت للحضور أمام اللجنة موظفا من وزارة الأشغال العمومية مرشحا لأن يكون المهندس المقيم فى الخزان . ولست أدرى أى جرح فى هذا ؟ ، ووالله لقد تلمست المسألة من جميع نواحيها فلم أر فيها أى جرح ولا إهانة . ولكن هكذا أراد رئيس اللجنة وهكذا قررت اللجنة واستبعدت المذكرات . وقد اضطررنا الأمس إلى أن نقف مع الأستاذ وهيب دوس بك موقفا شن فيه الغارة على الأستاذ حافظ رمضان بك حيث قال له إنك استقيت معلومات من طرف خاص و إنك سمعت المدعى ولم تسمع المدعى عليه وكان المنطق يدعو إلى سماع كل من هذين الطرفين .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك ( المقرر ) — لم أقل هذا .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — قلت هذا ، ومع ذلك فيكفينى أن تصرح الآن أن هذا الكلام لم يصدر منك ، و إنى فى هذه المناسبة أحذو حذو حضرة الأستاذ حافظ رمضان بك .

الرئيس — يمكن حضرة النائب المحترم أن يرجع إلى محضر الجلسة .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — لقد قال هذا ، على أنه لا حاجة بنا إلى محاضر الجلسات ولأتكلم الآن عما ورد فى تقرير اللجنة .

جاء بالصفحة الثالثة من تقرير لجنة جبل الأولياء أو جبل التيه ما يأتى :
" لذلك يكون من العجيب غير المفهوم أن تقوم الصيحة بضرورة التخزين داخل حدودنا دون أن يقال لنا بصراحة : هل تطلق النظرية أو تحد ، عند التفاضل بين جبل الأولياء أو أى مكان آخر .

وبعد ثلاثة أسطر تجدون حضراتكم فى التقرير ما يأتى :
" أما وهم يقولون بضرورة التخزين فى أعالى السودان حتى مع تعلية خزان أسوان ، فالواجب المنطقى يحتم عليهم أن يسقطوا من حسابهم حجة وجود منشآت خارج الحدود المصرية . على أننا سنعرض للكلام على جواز استعمال وادى الريان كخزان فى مكان آخر من هذا التقرير".

تريد اللجنة بهذه المفاضلة أن تقارن بين أقوال المعارضين فى الخارج وأقوال المؤيدين لهذا المشروع .

سبق أن قال المعارضون لهذا المشروع فى الخارج إن المصلحة تقضى بشق قناة السدود وعملوا على هذا فعلا ، وأرادوا أن ينفذوه . وقد عرض الأمر على برلمانهم كما جاء فى تقرير اللجنة . وألاحظ أن اللجنة تريد أن تمسك عليهم بهذا الرأى — وهذه غلطة فنية منهم أو تناقض — فقد نسيت أن قناة السدود لم تكن خزانا للمياه ، وأن المقارنة بينها وبين خزان جبل الاولياء شأنها شأن المقارنة بين المهماز واللجام ، كما أشار إلى ذلك حضرة الأستاذ حافظ رمضان بك بالأمس . والواقع أن هذه القناة هى عبارة عن أداة تسحب المياه المنتشرة فى السدود وتجعلها تتدفق كالسيل إلى وادى النيل . ومعنى هذا أن طبيعة قناة السدود غير طبيعة الخزان ، وأن وظيفتها غير وظيفته ، وإذن فمقارنة اللجنة بينهما خاطئة .

ننتقل بعد ذلك إلى الكلام عن مسألة أخرى : ورد فى الصفحة الرابعة من تقرير اللجنة ما يأتى : " وعدم تنفيذ هذا البرنامج المبانى فى المرحلة الحاضرة سيدعو إلى قطع الروابط التى تربط المشروعات الفنية بعضها ببعض "

هذا ما ورد فى التقرير ولم يقل أحد بأن أول هذه المشروعات هو مشروع جبل الأولياء بالذات ، بل إن منطقة السدود هى التى لها الأولية سواء أكان ذلك من وجهة المنطق أم من الوجهة الفنية أو العلمية لأن قناة السدود هى التى ستسحب لنا الماء بكمية وفيرة جدا وبذلك يمكن أن يحتبس عند جبل الأولياء بعد هذا .

وإذن فكون اللجنة ترتب على ما أبدته أننا لا يمكن أن نخزن المياه أو ننفذ مشروع القناة أمر لا يستند إلى أساس صحيح .

غير هذا ، تجدون حضراتكم فى الصفحة العاشرة من تقرير اللجنة ما يأتى وتأملوا "اسلوب الحكيم" فى التعبير قالت اللجنة :

"وهم فى هذا كالقائلين بترك الصلاة آخذين بجملة مقتضبة تمسكوا بها دون ما سبق وما تلاها من الأسباب التى بنى معالى اسماعيل سرى باشا رأيه عليها لأنه بالرجوع إلى تلك المذكرة وما لحقها من إجراء لتحقيق تفصيلاتها يظهر أن معالى سرى باشا أسقط من حسابه فكرة أى تحسين" .

وهذه مسألة أثارها حضرة الأستاذ حافظ رمضان بك ورد عليها حضرة الأستاذ وهيب دوس بك بالأمس فذكر — تعقيبا على أقوال حافظ بك — أن معالى سرى باشا قد تقدم إلى مجلس الوزراء بمذكرة غير مستوفاة .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — لم أقل هذا ويمكن حضرة النائب المحترم مراجعة المحضر .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — لقد راجع الأستاذ وهيب بك نفسه بعد ذلك وقال واستدعى سرى باشا مهندسين وقال لهم "أرجو أن تبحثوا لى هذه المسألة" .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — ذكرت لحضرتك أنى لم أقل هذا .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — ربما أشكل على الأمر، أو ربما كان التعبير غامضا .

الرئيس — لا مانع من أن يراجع حضرة النائب المحترم محضر الجلسة .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — هل يظن حضرة النائب المحترم أن محضر الجلسة قد حرف ؟

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — لا أستطيع أن أقول ذلك .

هذا وقد ورد فى الصفحة الحادية عشرة من تقرير اللجنة ما يأتى :

"إذن يكون القول بالخطر المحقق أو المحتمل من وجود الخزان خارج حدود مصر ولكن فى سودانها ، مما يجعلنا تحت رحمة من يملك مفاتيحه ، باطلا من وجهين : الأول أن معاهدات الدول فى هذا العصر بما وصلت إليه الانسانية من التمدين الذى يدفع رجال الإسعاف بين الجنود المقاتلة إلى إنقاذ جرحى الأعداء لا يمكن معها تصور أن دولة لها مكانة عالية تتبوؤها بين الدول ترتكب هذا الإثم والعالم ينظر ، والوجه الثانى أن الضرر الحقيقى الذى يمكن إيصاله إلينا لا يأتينا إلا من وراء أعمال تتم فى أعالى النيل خارج حدود السودان وهى كلها تقع تحت نفوذ أكثر من دولة" .

معنى هذا أن الدولة القابضة على زمام الأمر فى السودان يأبى عليها التمدين والحضارة أن تأتى عملا مخالفا للانسانية أما ما عداها من الدول فتستطيع أن تعمل ما تشاء دون شفقة ولا رحمة ومن غير مراعاة للعدل أو المنطق .

هذا ما يمكن أن يفهم من التقرير ، على أنى لا أستطيع أن أسلم بأن دولة تجتمع لها أسباب القوة — وترى أن فى مصلحتها أن تقتحم الانسانية وأن تهدم المعابد والكنائس وتقتل الأطفال والغلمان — تتورع عن اتيان ذلك فى سبيل تحقيق أغراضها .

حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء — هل هذا هو المكتوب فى التقرير ؟ ! !

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — هذا هو المفهوم من منطوقه .

حضرة النائب المحترم أمين عامر — إن كلام حضرة النائب المحترم — فوق أنه خارج عن الموضوع — يخالف الواقع .

حضرة صاحب المعالى وزير المعارف العمومية — نريد أن نعرف هل حضرة النائب المحترم يوافق على المشروع أولا ؟ لأنه لم يتعرض للآن إلا إلى مسائل شكلية .

الرئيس — أرجو أن ينتقل حضرة النائب المحترم إلى نقطة أخرى .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — هو كذلك . قال حضرة الأستاذ وهيب بك — بعد ما أنحى باللائمة على حافظ رمضان بك لأنه جاء بأرقام من طريق خاص — إن الأرقام التى تقدمها لنا الوزارة يجب ألا يتطرق إليها الشك . هذا صحيح وأنا معه فى ذلك ونحن بطبيعة مركزنا ومقامنا فى هذا المجلس لا نشك فى أرقام تقدمها لنا الوزارة ، غير أنى أرجو أن تلاحظوا أن الوزارة تقدم لنا من الأرقام فى الميزانية مالا يحصيه عد فهل مناقشتنا لهذه الأرقام وتمحيصها وانقاص أوجه الصرف معناه أننا نتشكك فيها ؟ كلا .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — وهل فروع الميزانية وأرقامها شأنها شأن المليارات المكعبة من الأمتار ؟ !

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — كلها تقديرات .

(ضجة) .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — إذن حضرة النائب المحترم يفهم أن المسألة كلها تقديرات .

الرئيس — أرجو أن يحصر حضرة النائب المحترم كلامه فى الموضوع .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — أليس كل ماقلته فى الموضوع ؟

أنتقل إلى الكلام عن المشروع من ناحيته الهندسية فأقول إنه لم تتقدم لنا رسومات ولا تصميم للمشروع ، وقد قطع بأن هذا المشروع من الوجهة الهندسية يؤثر فى ذروة الفيضان .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — أى مشروع يقصد حضرة النائب المحترم ؟ أرجو أن تحدد أقوالك إذ إن الذى يؤثر فى ذروة الفيضان هو مشروع جبل الأولياء الأول .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — نعم . ونحن ليست أمامنا الرسومات . وقد اختلف كبار الفنيين فى مشروع جبل الأولياء من الوجهة الهندسية ، ولم نستطع أن نوجد طرفين متناقضين متناظرين متكافئين يدلى كل منهما بوجهة نظره ، ليس أمامنا مدع ومدعى عليه ونحن منهما فى موقف القضاء العادل ولهذا فقد ظهر المشروع من جميع هذه النواحى بحثاً ناقصا يدعو حقا للتريث و بعد النظر .

أنتقل بعد هذا إلى الكلام عن المشروع من ناحيته المـالية : هذا المشروع يكلفنا نفقات قدر لها مبدئيا أربعة ملايين ونصف مليون من الجنيهات وقد تصل إلى عشرة ملايين . ونحن فى حالة مالية لا تخفى عليكم وليس هناك ما يدعو للاستعجال فى تنفيذ هذا المشروع حتى يوجد المبرر لانفاق هـذا المبلغ الجسيم إذ ليست الحاجة ماسة إليه الآن .

ذكر حضرة صاحب السعادة ابراهيم فهمى باشا وزير الأشغال العمومية فى مذكرته التى قدمها لمجلس الوزراء فى سنة ١٩٢٧ بشأن مشروعات التخزين وأعمـال الرى والصرف المترتبة على زيادة إيراد الميـاه بمناسبة طلب اعتماد مشروع تعلية خزان أسوان ما يأتى :

" فعلينا أن نحدد مطالبنا ونتعرف قيمة التكاليف التى يستلزمها تنفيـذ المطالب الآتية :

أولا — تقوية قناطر الدلتا وأسيوط وإسنا لأسـباب فنية كثيرة فضلا عن ضرورتها لاستقبال الزائد من المياه الصيفية وهـذا يتطلب مبدئيا ثلاثة ملايين ونصف مليون من الجنيهات .

ثانيـا — الأعمال اللازمة لتحويل ٣٥٠ ألف فدان بالوجه القبلى من رى حوضى إلى رى مستديم فنستغل مشروع قناطر نجع حمادى اسـتغلالا كاملا وهـذا يتطلب ترعا ومحاصير تكلفنا أربعة ملايين ونصف مليون من الجنيهات .

ثالثا — الأعمال اللازمة لتحسين الصرف والرى فى الوجه البحرى وتبلغ نفقاتها :

| جنيـه | |
|---|---|
| ١,٠٨٠,٠٠٠ | مصاريف رئيسية وفرعية للأراضى البور . |
| ٤,٢٧٠,٠٠٠ | ترع فرعيـة للأراضى البور وللزروع وريه ردىء . |
| ٢,١٥٠,٠٠٠ | « رئيسية « « « « « . |
| ٣٥٠,٠٠٠ | أعمال بنائية كبرى . |
| ٧,٨٥٠,٠٠٠ | " |

وقال فى سياق تقريره وفى آخر صفحة ١٠ " وإنما عنيت بالتعرض لهـذه المسائل فى مذكرتى هـذه ليكون لدى المجلس فرصـة تقدير الموقف ومعرفة **ما تتطلبه المشروعات التالية لتعلية خزان أسوان المطلوب اعتماد تكاليفها الآن .**

ولا الآن لم نشرع فى الأعمال ... إلخ " .

وفيما يتعلق بهذه الأعمال قال سعادة ابراهيم فهمى باشا فى مذكرته "إنه لكى ينتفع بتعلية خزان أسوان ومشروع نجع حمادى ولكى نستغل المـاء الزائد ونستعد لاستقباله يجب أن نقوم بتحضير مشروعات داخل البلاد فى مدى عشر سنوات نصرف عليها من خزانة الدولة ١٦ مليونا من الجنيهات فى هذه المدة " فهل ترون حضراتكم أننا قمنا بعمل شىء من هذا ؟ هـل قوينا القناطر ؟ هل شققنا الترع وأنشأنا المصارف ؟ ! اللهم لا هذا ولا ذاك .

إذن كان ينبغى التريث حتى تتم هذه المشروعات الداخلية التى بها ، وبها وحدها ، نستطيع أن نستغل خزان أسوان ونستقبل المـاء الزائد الآتى منه وإلا كانت هذه التعلية غير محققة للفائدة المرجوة منها .

هذا بعض ما أردت أن أبينه لحضراتكم من الناحية المـالية التى تعترض وجه الاستعجال فى تنفيذ هذا المشروع .

أما الناحية السياسية فقد تعرض لهـا حضرة الأستاذ حافظ رمضان بك بما فيه الكفاية ، ودلل على كلامه بأقوال الساسة الانجليز وغيرهم . وأذكر هنا أن حضرة الأستاذ وهيب دوس بك قال إن خزان جبل الأولياء لا يستطيع أن يحتجز أمامه أكثر من ٣ مليـارات من الأمتار المكعبة فاذا ما أريد أن يستغل وأن تحجز أمامه كمية أكثر من هذا فانه ينهار .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — قلت ينهار أو تطفو فوقه الميـاه .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — نعم . أو تطفو فوقه المياه . وقد قال حضرة الأستاذ وهيب دوس بك فى معرض الرد على الأستاذ حافظ رمضان بك إن السـد ينهار أمام التخزين الزائد على منسوب ٣٧٧,٢٠ مترا على أن المراد عمـله جريا على نظرية الأستاذ وهيب بك من تفادى الخطأ الذى وقع فيـه واضعو خزان أسوان أن يبنى خزان جبل الأولياء على قاعدة احتمال تعليته عند الضرورة وبذلك يطبق التخزين إلى حد منسوب الطريق أى ٣٨٠ مترا دون خطر على السد .

الرئيس — وما تعليق حضرة النائب المحترم على هذا ؟

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — تعليق على ذلك أن المشروع من الناحية السياسية قد يؤدى إلى بعض الأضرار التى ينبغى لنا أن نتفاداها وألا نعمل بأيدينا على وقوعها .

لقد قالوا فى معرض المقارنة بين مشروع جبل الأولياء ووادى الريان إنهم بحثوا فى إمكان الاستفادة من وادى الريان كخزان . وقد قرأت للسير وليم ولكوكس أن مصر عندما تستكمل المساحة الزراعية اللازمة لها وتستصلح أكثر ما يمكن استصلاحه ، وتصل المساحة المنزرعة إلى سبعة ملايين ومائة ألف فدان ، يكون المطلوب من المياه زيادة على تصرف النهر (أى من الخزانات) هو ستة مليارات وخمسمائة وستين مليونا من الأمتار المكعبة وذلك رغم ما جاء فى مذكرة وزارة الأشغال العمومية من أن هذه الكمية تبلغ ١٥ مليارا تقريبا .

وهذا الفارق العظيم بين الرقمين هو ما كان يحدو بنا إلى مناقشة الفنيين لنتبين السبب فى ذلك .

يقول السير وليم ويلكوكس إن خزان أسوان المعلى يعطينا من المـاء ٤٫٥٨٠ مليون متر مكعب ، وإنه يعود إلى النهر بطريق الترشيح عند تمام الزراعة مقدار ١٠٠٠ مليون متر مكعب، ويمكن أن نخزن فى وادى الريان ١٠٠٠ مليون متر مكعب على الأقل فيكون مجموع ما يمكن تخزينه ٦٫٥٨٠ مليون متر مكعب وهذا كاف لما تحتاجه البلاد عند تمام الإصلاح الزراعى هو ٦٫٥٨٠ مليون متر مكعب .

إذن كان إنشاء الخزان فى وادى الريان يؤدى الى الغرض المقصود دون الالتجاء إلى إنشاء مشروع آخر يثقل كاهل الميزانية، فوق بعده عن البلاد .

لقد قالوا إن وادى الريان لا يصلح للتخزين وإنى سأتلو على حضراتكم ما قاله السير وليم ولكوكس فى كتابه المفتوح الى وزارة الأشغال العمومية بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٢ فقد جاء فى الصفحة السادسة منه ما ترجمته .

الرئيس — هل معنى كلام حضرة النائب المحترم أنه يرى أن وادى الريان يصلح لعملية التخزين ؟ إذا كنت ترى ذلك فعليك أن تدلل على صحة هذا الرأى وتنفى ما أبدى ضده من الآراء .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — نعم . أرى أن وادى الريان يصلح للتخزين وإلى حضراتكم ترجمة ما قاله السير وليم ولكوكس عن ذلك :

" إن بحيرة موريس العتيقة بقيت فى الفيوم مئات السنين على منسوب ٢٢½ فوق الصفر إلى جانب وادى الريان المنخفض ٤٠ تحت الصفر فهى على هذا الفرق البالغ ٦٢½ وعلى مسافة خمسة كيلو مترات من وادى الريان لم يتسرب منها ماء لهذا الوادى " .

وأرجو أن تلاحظوا أن هـذه البحيرة تعلو على أخفض مكان فى وادى الريان بمقدار ٢٢٫٥ مترا وهى هى الفيوم اليوم ، وقد كانت طبيعة الأرض حينذاك والمسافة بين هـذه البحيرة ووادى الريان تتفق مع الحالة الآن غير أن الوضع يعكس ، فبدلا من أن يكون الخزن فى مديرية الفيوم سيصبح فى وادى الريان فى العدوة القصوى .

والآن أعود إلى تلاوة بقية ما جاء فى كلام السير ويلكوكس وهو :

"ولم يقدم لنا التاريخ أى دليل على تسرب المـاء منها إليه بطريق الرشح ولم نجد للأعشاب المـائية ولا للنباتات أثرا يدل عليه، وأكثر من هذا لو سلمنا جدلا بأن شيئا من المـاء قد يتسرب بطريق الرشح إلى السطح الذى على نصف المسافة تقريبا بين الريان وبين الفيوم وهو ١٠ أمتار فوق الصفر ، فان من الطلمبات ما تقوم بمصه واعادته إلى الوادى بسرعة وسهولة وقليل نفقات وقد أصبح الصرف فى كثير من المناطق بهذه الطريقة . "

قالت اللجنة إن جسات قد عملت فى منطقة وادى الريان وأنا أقول إن هـذه الجسات عملت ولكنها كانت قليلة وكان الغرض منها تصفية أرض الغرق وكان المشروع محليا ليس له من الأهمية ما يدعو إلى عمل جسات واسعة النطاق ، ولم تشكل لجنة فنية دولية لتقول إن كانت المنطقة تصلح لأن تكون خزانا أو لا تصلح لذلك .

لقد شكلت لجنـة دولية ولكن كانت مهمتها المفاضلة بين وادى الريان وأسوان والسلسلة وكلبشة .

حضرة النائب المحترم عبد المنعم عبد القادر للوم — أرجو أن يوضح حضرة النائب المحترم هذه النقطة .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — عند ما اختمرت فكرة تخزين الميـاه شكلت لجنة فنية دوليـة وعرض عليها أمر اختيار نقطة من أربعة أماكن وهى وادى الريان وأسوان والسلسلة وكلبشـة — وهـذا مذكور فى كتاب جنـاب السير وليم ويلكوكس — وقد استبعدت اللجنـة السلسلة وكلبشة واستبقت وادى الريان وأسوان . ثم قالت إن مشروع خزان أسوان فى ذاته أفضل من مشروع خزان وادى الريان فى ذاته ، ولكن بما أن خزان أسوان يغذى الوجهين القبـلى والبحرى وخزان وادى الريان يغذى الوجه البحرى فقط فعليه يكون مشروع الخزان الأول أفضل من مشروع الخزان الثانى من هـذه الوجهة . ولم تقل اللجنـة مطلقا إنه لا يصح إقامة خزان فى منطقة وادى الريان .

الرئيس — أرجو أن ينفى حضرة النائب المحترم العيوب التى ينسبونها لوادى الريان كالتشققات وغير ذلك .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — من قـال بهذه التشققات ؟ لم تشكل لجنة دولية لتبحث منطقة وادى الريان كمنطقة لإقامة خزان فيهـا وتحقق من وجود مثل هذه التشققات . لقد قيل إنه يمكن عمل سد أو جسر حجرى فى النقط الرملية حتى لا يتسرب شئ من المـاء إلى باطن الأرض . ومن الجائز أن تقوم بعمل مثل هذا الجسر عند عمل الخزان فى وادى الريان .

حضرة النائب المحترم محمد حسن — وما قول حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى فى انخفاض وادى الريان بمقدار ٤٢ مترا عن سطح البحر .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — إن المـاء فى وادى الريان يصبح بمثابة فراش لغاية درجة المنسوب ، ويمكن صرف المياه إلى النيل من الطبقة التى تعلو هذا المنسوب .

الرئيس — نريد أن نعرف حكم حضرة النـائب المحترم على مشروع إقامة خزان وادى الريان من وجهة الكفاية الفنية .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — أستطيع أن أحكم على المشروع — من وجهة الكفاية الفنية — إذا أخذ بمـا قاله جناب السير وليم ولكوكس وهو أن يدلى كل من الطرفين المتقاضيين بحجته أمام لجنة فنية دولية لتقول هل المكان يصلح لاقامة خزان أو لا يصلح ، وعندها يكون رأيهـا القول الفصل فى الموضوع .

أعود إلى الكلام عن مشروع إقامة خزان جبل الأولياء . لقد تبين لكم يا حضرات النواب المحترمين المشروع من جميع نواحيـه وقد أظهرت لكم المفـاضلة بينه وبين مشروع خزان وادى الريان الذى يقوم تحت أنظارنا ويصبح فى متناول يدنا ، والذى هو بمثابة "الكلار" فى البيت يحوى المواد الغذائية ، ويكفى صاحبه مؤنة الذهاب إلى الأسواق لشراء حوائجه .

إن الظروف الاقتصادية لا تخفى على حضراتكم ويلزم للانتفاع من تعلية خزان أسوان أن نصرف ستة عشر مليونا من الجنيهات فى ظرف عشر سنوات . أما خزان جبل الأولياء فان ظروفه وملابساته لا تستدعى التعجل بل تقتضى التريث حتى نصل إلى عقد معاهدة وطيدة الأركان مع الحكومة البريطانية ، وبعدها يمكن أن نفكر فى إقامة خزان جبل الأولياء أو غيره .

لقد أدلى كل من حضرات الخطباء بوجهة نظره فى جو مشبع بحسن التفاهم والرغبة الأكيدة فى الوصول بالبلاد إلى ما فيه خيرها وصلاحها ، والرأى الأعلى لكم على كل حال والله يوفقنا إلى ما فيه الخير والمصلحة .

( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك (المقرر) — يا حضرات النواب المحترمين : بعد سماعى من تكلم من حضرات النواب اول أمس وأمس والليلة أعادت إلى مناقشتهم ذكرى الماضى ، وذكرى ما لابس مشروع خزان جبل الأولياء منذ سنة ١٩٢١ ، فأنا أعلم — وقد كنت فى ذلك الوقت كثير الاتصال بالحكومة — أن المشروع جعل وسيلة للنيل منها ، وأشبع الجو بكثير من التشكيك فكانت مناورة سياسية وكانت الوزارة فى ذلك الحين تريد أن تتصل بالرأى العام لتكسبه ، خصوصا أن خصومها السياسيين كانوا أقوياء يتنددون بها ويطرقون أساليب التشكيك فكانت تعدل عن أمور كثيرة تعتقد أنها فى مصلحة البلد فاضطرت وزارة عدلى باشا إلى إرجاء مشروع إقامة خزان جبل الاولياء .

والان بعد أن مر المشروع بأدوار تشابه تماما ما جرى سنة ١٩٢١ يريدون أن تجوز هذه الحيلة على الرأى العام ، ولكنها أصبحت مفضوحة إلى حد كبير .

لقد تناول الفنيون مشروع إقامة خزان جبل الأولياء بالكلام ، وسيتولى الرد على النقط الفنية حضرة النائب المحترم زميلى أحمد رشدى أحد المقررين فلا حاجة بى لأن أعرض لها واكتفى بأن أتحدث إلى حضراتكم عن اللجنة البرلمانية لمشروع إنشاء خزان جبل الأولياء والتشكيك فيها وفى أعمالها ليعود المعارضون إلى النغمة القديمة وليُسْمِعوا من فى خارج المجلس .

كان لى شرف رياسة هذه اللجنة فان صح لى أن أفاخر أو كان لحضرات زملائى أن يفاخروا فمفاخرتنا إنما هى فى دقة النظام ، لأننا سرنا طبق القانون والدستور وفى حدودهما ، كى لا نمكن غيرنا من توجيه الانتقاد إلى اللجنة اللهم إلا مخالفة واحدة قصدناها ويصح أن نشكر عليها لأننا أردنا بها أن نسكت من يريد أن يتكلم . هذه المخالفة هى أننا قررنا طبع محاضر جلسات لجنتنا رغم ما يقضى به القانون من جعل محاضر جلسات اللجان سرية . فضلنا أن نفعل هذا وطمعنا أن تصححوا الأمر باقراركم إياه بغية أن يطلع الجمهور فى كل مكان على أعمالنا المدونة بمحاضر اللجنة ، وليتبين الناس حقيقة الأمر فيعلموا أن أصبع التشكيك أريد إدخالها حتى فى مجلس النواب .

( تصفيق ) .

تحدث إليكم الليلة حضرة زميلى النائب المحترم أحمد والى الجندى فى دعابة ولطف ، تحدث إليكم قائلا إن خطة لجنة مشروع إنشاء خزان جبل الأولياء قد أثارت شكوكه ، وذلك لأنها رفضت أن تقرأ محاضرات أو مذكرات وصلتها من أشخاص من خارج المجلس . أعيرونى سمعكم يا حضرات النواب واحكموا إلى أى حد من المغالطة بلغ زميلى — مع احترامى لشخصه — فالذى حدث أن قدمت للجنة مذكرات من الخارج ، وواجب رياستها أن تعرض الأمر عليها ، وواجب اللجنة أن تنظر فى الموضوع وأن تبحثه . وقد نظرت فى هذا الموضوع وبحثته ، بغض النظر عما فى هذه المذكرات من شتائم وغيرها . وقرر حضرات الأعضاء استبعاد هذه المذكرات . حدثونى ماذا كنا نستطيع عمله ؟ وقد احترمنا رأى الأغلبية الذى يجب أن تحنى له الرؤوس فى كل مكان وفى كل هيئة برلمانية . أنكون قد خالفنا القانون — فى نظرك أيها الزميل اللبق !؟ أبمثل هذا التشكيك — واللجنة لم تتبع إلا الطريق القانونى — تظن أن تصل إلى قلوب ومشاعر واحساس زملائك ؟ ! لا ! لا ! إنك فى هذا لواهم . وواهم جدا ...

حضرة النائب المحترم مصطفى محمود الشوربجى — أرجو أن يوجه حضرة النائب المحترم خطابه إلى هيئة المجلس .

حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك (المقرر) — إننى أخاطب المجلس وأخاطب حضرة الزميل المحترم أحمد والى الجندى باعتباره عضوا فى المجلس ( صحيح ) .

حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك (المقرر) — دعونى أتكلم — إنكم تحترمون القانون وتعلمون أن الكلمة قد أعطيت لى فيجب أن تتركونى حتى تجرى مناقشاتنا فى جو هادئ — إن المقاطعة قد تضيع على اطراد الفكرة وتضيع علينا المصلحة .

يتضح لحضراتكم مما قدمت أن اللجنة قد اتبعت الطريق القانونى . وهى تفخر أنها سارت فيه ، وإنما تعلن لحضراتكم فى صراحة أن هذا نوع من أنواع التشكيك الذى سبق أن ذكرت لكم شيئا عنه .... ...

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — أرجو أن يسمح لى معالى الرئيس بكلمة .

الرئيس — لا يجوز لك أن تقاطع حضرة المتكلم .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — ذكر حضرة النائب المحترم كلمة أراها جارحة إذ يقول إن تشكيكى هو من نوع التشكيك الخارجى الذى وصفه ، وهذا ما لا أرضاه .

حضرة النائب المحترم مدنى حسن حزين — أطلب عدم مقاطعة حضرة الخطيب ، لقد أصغينا ثلاثة أيام لما يقوله المعارضون للمشروع فلا أقل من أن تفسحوا لنا صدوركم لسماع ما يقوله المعضدون للمشروع .

حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك (المقرر) — وقد اعترض حضرة الزميل أيضا على اللجنة لأنها أرسلت إلى حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية كتابا تبلغه فيه شكرها على البيانات القيمة والمحاضرات الثمينة المفيدة التى أدلى بها للجنة حضرة المحاضر مندوب الوزارة الذى ألم بكل أطراف الموضوع علما وفنا فكان فى فنه المثل الأعلى للشباب المصرى الناهض المتعلم وكان لزاما علينا أن نشجعه وأن نكتب لرئيسه .

( تصفيق ) .

وأظن أنه ليس فى تصرف اللجنة ما يعترض عليه. وهاهى محاضرها أمامكم — وكلكم من رجال الذكاء والعلم والمعرفة — وإخالكم قد قرأتموها ، فاذا وجدتم فيها ما يستوجب شكا أو حيرة، أو إذا كنا لم نقم بتنفيذ القانون بمنتهى الدقة والحزم فأرجو أن تبينوا لنا خطأنا وتدلونا على موضعه ونحن نتقبله بأطيب خاطر.

لا أريد أن أطيل الحديث أو أكرر ما قاله غيرى، ولا أتناول ما سيتناوله حضرة زميلى المحترم أحمد رشدى المقرر الفنى. ولكن لى ملاحظة على ما قاله حضرة النائب المحترم محمد فهيم القيعى بجلسة الأمس من أنه يرى أن هــذا المشروع سابق لأوانه ، وأن البلاد فى حاجة قصوى لأعمال أخرى ، أهمها أعمال الصرف وأن أراضى مديريتى الغربية والمنوفية قد تلفت وأصبحت من ضعف الغلة فى حالة تستوجب التعجيل بعمل المصارف، فليطمئن سيدى النائب إذا كانت هــذه هى الأسباب التى أوجبت عليه أن يعارض فى إنشاء هذا المشروع .

حضرة النائب المحترم محمد فهيم القيعى — لدى أسباب أخرى سبق أن أدليت بها .

حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك ( المقرر ) — إن كل هذه الأعمال ستقوم بإنشائها الحكومة . وقد كانت محل بحثها وتفكيرها كما أدلى بذلك أمام اللجنة حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية .

إن تكاليف مشروع انشاء خزان جبل الأولياء ومشروعات الصرف وغيرها من المشروعات الأخرى لن تبهظ خزانة الدولة ، بل ربمـا لايحتاج الانفاق عليهـا إلى مليم واحد من الاحتياطى العام ، وفضلا عن هذا فنحن فى غير حاجة إلى الاقتراض كما قال بعضهم، أو كما نسبوا إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء قوله مع أن ما قاله دولتـه فى هـذا الموضوع — على ما أذكر — إن الحكومات تلجأ للقروض فى مثل هذه الحالات وأن مصر والحمد لله ليست فى حاجة لعمل قرض .

لو قلنا إن مشروعات الرى والصرف اللازمة تحتاج — لا إلى ستة عشر مليونا من الجنيهات كما قال حضرة النائب المحترم احمد والى الجندى — بل إلى عشرين مليونا من الجنيهات فسوف لانلجأ إلى الاحتياطى العـام . وذلك لأن مشروع انشاء خزان جبل الأولياء والمشروعات الأخرى — وهى مرتبطة بعضها ببعض — لاتنتهى قبل سنة ١٩٤١ أى يستغرق إنشاؤها عشر سنوات ، فنصرف فى هذا السبيل مبلغ مليونين فقط فى كل سنة على أكبر تقدير، وإذا ألقيتم نظرة بسيطة على ميزانيتكم هذه السنة والميزانيات السابقة عليها وجدتم أن المنصرف سنويا فى الأعمال الجديدة يزيد على هذا المبلغ ، ولا يبـدأ بمشروع خزان جبل الأوليـاء حتى ينتهى العمل فى أكثر الأعمال الجديدة، ولن يتجاوز ماسيصرف سنويا على هــذا المشروع وتوابعه ما كان يصرف على المشروعات التى تقوم بهـا وزارة الأشغال العمومية .

حضرة النائب المحترم محمد منصور نصير بك — متى يبدأ العمل فى إنشاء خزان جبل الأولياء ؟ .

حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك (المقرر) — يبدأ العمل فى العام المقبل .

حضرة النـائب المحترم عبد الحميد عمر بك — إن النقطة التى لم تستوف بحثا هى أن مشروع خزان جبل الأولياء كان يجب أن يحال على لجنة المـالية لكى تبحث ما إذا كانت موارد الدولة تسمح بانشائه .

الرئيس — إن لجنة جبل الأولياء لجنة خاصة وقد روعى فى تشكيلها أن تضم أعضاء من اللجان المختلفة وقد ضمت اللجنة حضرة رئيس لجنة المـالية .

حضرة النائب المحترم عبد الحميد عمر بك — كان يجب أن يمر المشروع على لجنة المـالية لتتقدم لنا تقريرا مسببا عما إذا كانت خزانة الدولة تحتمل مصاريف إنشاء هذا المشروع . أما وقد تكونت لجنة خاصة لنظر المشروع تشمل أعضاء من لجنة المـالية وغيرها من اللجان فقد كنا ننتظر أن تزن اللجنة الحالة المـالية بميزان دقيق فى العشر السنوات المقبلة وتدلى لنا برأيها فى هذا الموضوع فى تقريرها لتطمئن نفوسنا . أما ومحاضر اللجنة لم تستوف الموضوع من الوجهة المـالية فانى أرجو أن يتكرم حضرة المقرر باعطائنا بيانا وافيـا مفصلا عن حالة البلد المـالية وما ستكون عليه فى بحر عشر السنوات المقبلة .

حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك ( المقرر ) — حضرات الزملاء إنى لمنبسط معكم فى هــذا الأمر . وليطمئن حضرة الزميل المحترم فان حالة الحكومة المصرية المـالية من أحسن الحالات إذا قورنت بحالة حكومات العالم أجمع .

( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم محمد فهيم القيعى — ليست المسألة مسألة تفاؤل أو تشاؤم : وإنما هى حرص على أموال الدولة .

( ضجة ) .

حضرة النائب المحـترم على المنزلاوى بك ( المقرر ) — دعونى أتكلم ، افسحوا صدوركم ولا تقاطعونى .

أرجع بكم إلى عام تصفية الديون المصرية منذ ٥٤ أو ٥٦ سنة . حيث كانت مصر مدينة بما يتجاوز ٩٧ مليونا من الجنيهات مابين دين موحد وممتاز عدا قرض الدائرة السنية وقرض الدومين ، وبلغ مجموع ديونها وقتئذ ١٠٩ ملايين من الجنيهات: ثم حدث فى سنة ١٨٨٣ عقب الثورة العرابية أن اضطرت الحكومة إلى الاستدانة فعقدت قرضا سمى بالقرض المضمون ، وكان يربى على ٩,٤٠٠,٠٠٠ جنيه فبلغ مجموع دين الدولة ١٢٠ مليون جنيه تقريبا. أما الآن فقد أصبح الدين المضمون — وهو ٩,٤٠٠,٠٠٠ كما قلت — ثلاثة ملايين من الجنيهات، وسدد دين الدائرة السنية وقرض الدومين جميعا وأصبح مجموع الدين الموحد والدين الممتاز لا يزيد على ٨٨ مليونا ، تملك الحكومة من سنداته ما قيمته الاسمية ١٤ مليون جنيه — وبهـذا يكون المتداول منها فى الأيدى ، مصرية وأجنبية، ٧٤ مليونا، وإذا أضفنا إليها باقى القرض المضمون كان مجموع دين مصر الحـالى ٧٧ مليونا من الجنيهات اسميا على أننا إذا أنزلنا أوراق هذا الدين إلى الأسعار الراهنة لم يزد مقـداره على ٦٥ مليون جنيه، وقد كان هناك قرض آخر لخزان أسوان قسطه السنوى ١٥٩,٠٠٠ جنيه، وآخر قسط له يستحق الوفاء يحل فى أواخر ديسمبر سنة ١٩٣٢ وسينتهى وفاؤه فى هذه السنة كما سيتضح لحضراتكم عند نظر الميزانية المطروحة على المجلس فاذا أمعنتم النظـر وجدتم أن دين الحكومة الآن لا يزيد على

٦٦ مليون جنيه يقابلها الضعف فى سنة ١٨٧٦ مع أنه لم يكن لمصر من الأراضى الزراعية فى تلك السنة أكثر من ثلاثة ملايين من الأفدنة ، ولكنها تزرع الآن ٥,٦٠٠,٠٠٠ فدان تقريبا . وهكذا تضاعفت الثروة العقارية وهبط الدين إلى النصف تقريبا .

ياحضرات النواب : إن الحالة المالية للدولة متينة جدا، ولكن لاتنسوا أنه يجب علينا — كما قال زميلى الأستاذ القيعى — ألا نسرف لأن نتيجة الاسراف سيئة — وما الاسراف إلا انفاق المال فى غير موضعه ، أما إذا أنفق بحكمة وبعد دراسة،فانه يعود بالخير على البلاد ولا يكون اسرافا بل واجبا اقتصاديا مفروضا .

بل إننى أقول بوجوب الالتجاء إلى الاقتراض فى مثل هذه الحالة إذا لم يكن المال اللازم موفرا لدينا ، ما دام أن رأس المال سيؤتى ثمره وينمى ثروتنا العامة .

وهذا هو ما تفعله الحكومات الرشيدة والشعوب الراقية .

( تصفيق ) .

على أن الحكومة يا حضرات النواب لديها احتياطى آخر عدا سندات الدين الموحد والدين الممتاز التى ذكرتها ، فهى تملك من سندات الخزانة البريطانية ماقيمته سبعة ملايين من الجنيهات ولديها جانب عظيم من الأموال مودع البنوك، ولها سلفيات زراعية مقسطة ،ومبالغ أقرضتها لبنك التسليف الزراعى وهى غير ضائعة ، وفى حوزتها أقطان تساوى مالا غير قليل ستباع يوما ، وقد باعت الحكومة أقطانا أخرى فى صفقات بضمان الحكومات والبنوك وستتسلم أثمانها فى المواعيد المحددة ، بعد كل هذا لا إخالكم إلا مرتاحى الضمائر ، لمتانة مركز حكومتكم المالى ، واثقين بأن ما سينفق على المشروعات لن يترتب عليه أى ارهاق لمالية الدولة ولا للثروة القومية ( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم عبد الحميد عمر بك — أرجو أن نسمع الآن تصريحا بأن الاتفاق على إنشاء خزان جبل الأولياء لن يؤخر أو يعطل أى مشروع من المشروعات الحيوية المقررة للبلاد ، كالمصارف وغيرها . وإنى أعلم مقدما أن مشروعات الصرف فى مديرية المنوفية قد وقفت بعد أن أنفقت الحكومة عليها كثيرا .

حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك (المقرر) — أستطيع أن أؤكد لحضرة النائب المحترم أن ليست هناك مشروعات حيوية ستتأخر بسبب إنشاء الخزان ، وفى محاضر اللجنة ما يبعث الطمأنينة إلى النفوس من هذه الناحية.

أما مشروعات الصرف فى مديرية المنوفية فيرجع ايقافها إلى أمور فنية يبحثها سعادة وزير الأشغال العمومية ، ولا إخالكم تطلبون منه سرعة البت فى مثل هذه الأمور قبل أن يعطيها حقها من البحث والدرس ،وحسبكم مثلا أن مشروع خزان جبل الأولياء درس لمدة ثمانى عشرة سنة ومع ذلك يوجد

ياحضرات النواب المحترمين :

الآن وقد اطمأنت نفوسكم إلى أن هذا المشروع لا يلجىء إلى صرف شىء من المال الاحتياطى ، أنصرف بحضراتكم إلى تبيان الفوائد المالية التى ستجنيها البلاد منه .

تفيد البيانات الرسمية التى قدمت إلى اللجنة أن خزان جبل الأولياء سيترتب عليه بعد إنشائه إصلاح ٢٥٠,٠٠٠ فدان فى الوجه القبلى وتحويلها من رى نيلى إلى رى صيفى . واستصلاح ٣٠٠,٠٠٠ فدان من الأراضى البور فى الوجه البحرى . فاذا قدرت عشرة جنيهات فقط ثمنا متواضعا جدا للفدان الواحد من هذا المجموع ، وهو ٥٥٠,٠٠٠ فدان، بلغت الثروة المالية التى تكسبها الحكومة ٥,٥٠٠,٠٠٠ جنيه على أقل تقدير .

على أن هناك ثمرة أخرى ستترتب على إحياء هذا المقدار العظيم من الأفدنة ، تلك هى الضريبة التى ستفرض عليها ، فاذا قدرناها جنيها واحدا على كل فدان ، بلغ دخلها السنوى ٥٥٠,٠٠٠ جنيه .

وإذا فرضتم ياحضرات النواب أن ثمن تلك الأفدنة يعطى ربحا سنويا بنسبة ٥٪ حصلنا منه على ٢٧٥,٠٠٠ جنيه فى السنة ، فاذا ما أضفنا هذا الربح إلى الضريبة كان إيرادنا السنوى من ثمرات إنشاء الخزان ٨٢٥,٠٠٠ جنيه،وهو ربح ينتج من رأس مال لا يقل عن ١٦/٥ مليون من الجنيهات.

ياحضرات النواب المحترمين :

إن البلاد تئن أنينا متواليا من عدم انتظام الرى ومنع التصريح برى الأرز، ومن تطويل المناوبات وانقطاع المياه عند نهاية الترع، وغيرذلك مما يسبب للأهلين خسارة كبيرة ، وللحكومة مشقات ومتاعب . ولا تزال تجول فى ذكرياتنا الشكاوى التى ترددت فى العام الماضى وأنات الفلاحين وعويلهم على ماضاع من زراعات نيلية أصيبوا فيها بما يشبه الفاقة . كل ذلك ياحضرات السادة سيزول وتنقطع أسبابه إن شاء الله بعد بناء الخزان .

فالمشروع المعروض تحت أنظاركم لن ينتج فقط تلك الثروة المالية التى قدرتها برأس مال يزيد على الستة عشر مليونا من الجنيهات ، ولكنه إلى جانب هذا الكسب العظيم سيخفف ويلات الفلاح ويقر باله على عماد حياته .

لقد كان هذا المشروع أولى الأمور بالتنفيذ منذ زمان بعيد ، ولم يكن إرجاؤه إلى اليوم إلا خطلا فى الرأى أو ضعفا فى السياسة .

وانى اذا حدثتكم يا حضرات النواب بأنه جليل نافع ، فانما أحدثكم عن إيمان ويقين . ولو أننى اعتقدت لحظة واحدة أنه ليس فى مصلحة البلاد لاستقلت من حزبى ولناوأت رئيسه أشد المناوأة .

(تصفيق) .

فاتنى أن أرد على كلمة لصديق الأستاذ القيعى ، حيث قال بالأمس إن البلاد فى حاجة إلى تأسيس بنك عقارى وإلى وسائل تفرج هذه الضائقة

ألا فليطمئن حضرة الزميل المحترم ، وليثق بأن خزانة الدولة تسع ماتبغيه من أعمال لتفريج الكروب والأزمات ولتلطيف شدة هــذه الضائقة التى لم تصب مصر وحدها بل شملت العالم جميعا . وإن حكومتنا لوافية بكل عزم وبكل مجهود متى وجدت طريق الانقاذ ومتى أيقنت أنه بالغ بها إلى الغرض المنشود .

ياحضرات النوّاب المحترمين :

لا أريد الاسهاب بأ كثر مما قلت . ولكنى أختتم بكلمة أتمثل فيها لكم بالحكمة التى قالها ابن حزم : " من دقق النظر وراض نفسه على السكون إلى الحقائق وإن آلمته فى أول صدمة ، كان اغتباطه بذم الناس اياه أشد وأكثر من اغتباطه بمدحهم اياه " .

أرجو منكم — وأنتم نواب الأمة — أن تنظروا إلى الأمر نظرة المدقق ، لتعرفوا أن كل ما حدث من مناهضة المشروع خارج المجلس وكل ما كتبه الكاتبون إنما كان لأغراض سياسة حزبية لم تبعثها الرغبة فى مصلحة البلاد .

إنى أعتقــد فيكم الشجاعة والجرأة والإقدام فسيروا على عادتكم ودأبكم ، وتمثلوا بقول القائل "ألا قاتل الله الوهم فأنه يملأ النفوس خوفا من كل شيء وفزعا من لاشيء " .

أنتم هنا نواب الأمة، وإليكم المرجع الأخير فى شؤونها، فحكموا ضمائركم ، وسارعوا إلى خدمة وطنكم وأمتكم ، وأقروا هــذا المشروع الذى كان يجب إقراره من عشرات السنين .

( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد صالح بك — ياحضرات النــوّاب المحترمين .

أرجو حضراتكم أن تنصتوا لمـا سأقوله حتى تتبين لكم النتيجة التى وصلت إليها من بحثى هذا المشروع .

ولا أخفى على حضراتكم أنكم لن تسمعوا منى أقوالا بليغة أو عبارات خلابة كالتى سبقنى إليها غيرى من حضرات الخطباء . وإنى لأعتمد على صفحكم عن زلاتى اللغوية وإن كنت أطلب أن تحاسبونى على أفكارى وآرائى حتى يتبين الخطأ من الصواب .

إن كل مشروع يراد إنجازه ســواء أكان فرديا أم حكوميا يشــترط للبدء فيه أمران : الأول الحاجة إليه ، والثانى الفائدة التى تترتب عليه ، وسأتكلم عن المشروع المعروض علينا الآن على ضوء هذين الشرطين :

بحثت عن الأسباب التى ألجأت الحكومة إلى القيام بهذا المشروع فتبين لى من مذكرة وزارة الأشغال العمومية ومن تقرير اللجنة البرلمـانية أن هناك أسبابا أهمها الخوف من زيادة عدد السكان زيادة مستمرة ووجوب إيجاد الأراضى اللازمة لهــذا العــدد المتزايد وتوفير سبيل العيش له . هــذا هو السبب الأساسى الذى دفع الحكومة إلى تقرير القيام بهــذا المشروع أما ماعداه من الأسباب كتحسين حالة الرى والتحكم فى زيادة النــيل فى سنى الفيضان العالية فهى أسباب تبعية، وإذا كان لدى حضرات المقررين أسباب أخرى فليتقدموا بها حتى أوافق عن اقتناع وبينة، لانى بالرغم مما استعرضته من الأسباب لم أقتنع .

لنبحث المسألة يا حضرات النوّاب بدقة لنتبين الخطر الذى يحدق بالبلاد من جراء زيادة السكان وهل هذه الزيادة بالكثرة التى نخشاها .

أمامنا الآن الاحصائيات الرسمية عن عدد سكان القطر المصرى وزيادتهم فى المستقبل فاذا تبين منها أنه ليس هناك خطر من هذه الزيادة انتفى السبب الأساسى الذى يدعو إلى الاسراع بتنفيذ المشروع .

فى سنة ١٩١٧ كان عدد السكان المقيمين بالريف ١٠,٨٠٨,٥٦١ نسمة وبلغ عددهم فى سنة ١٩٢٧ أى بعد عشر سنوات ١١,٦٢٢,١٦٧ نسمة أى بزيادة ٨١٤,٦٠٦ فاذا وزعنا هــذه الزيادة على الأطيــان المزروعة فى مدى عشر السنوات خص الفدان الواحد ٠,١٤ من الشخص الواحد .

فاذا حسبنا الزيادة قياسا على هذه النسبة لمدة خمسين عاما خص الفدان الواحد ٠,٧ ( نسمة ) أى أنه بعــد خمسين عاما ستبلغ زيادة عدد السكان بالنسبة للأراضى المزروعة ½ شخص عن كل فدان .

فهل ترون ياحضرات النوّاب أن فى هذه الزيادة خطرا يقتضى التوسع الزراعى الذى نضع له هــذه المشروعات الكبيرة فى مصر والسودان ؟ إنى أترك لكم الجواب .

نعم إن بعض المديريات مزدحمة بالسكان بنسبة تزيد كثيرا على هــذه النسبة غير أنه لا خطر عليها من هذه الزيادة كما سأبين لحضراتكم .

فهناك مثلا مديرية المنوفية التى يقولون إنها مكتظة بالسكان وإنه يخشى عليها فى المستقبل من هــذا الازدحام . أتدرون ما هى نسبة زيادة سكانها فى عشر السنوات الأخيرة، لقد بلغت هذه الزيادة عشرين شخصا لكل ٢٣٨ فدانا فأصبح ما يخص الفدان هو ٢,٨ من الأشخاص .

حضرة النائب المحترم عبــد الحميد عمر بك — إن النسبة تزيد على ذلك وأرجو أن يصحح حضرة النائب المحترم أرقامه فان مديرية المنوفية مزدحمة كثيرا بالسكان مما ترتب عليه إجهاد الأرض وتلفها .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد صالح بك — إنى أتكلم بمستند ، وأذكر هذه البيانات من الاحصاءات الرسمية .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — هل يعتبر حضرة النائب المحترم أن الفدان يكفى ثلاثة أشخاص ؟

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد صالح بك — نعم . والدليل على ذلك أن أهالى المنوفية قانعون بالمعيشة هناك على هذه النسبة .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — وهل يعلم حضرة النائب المحترم نسبة السكان إلى عدد الأفدنة بالأراضى المزروعة بالولايات المتحدة؟

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد صالح بك — فى الولايات المتحدة بامريكا يخص كل شخص من السكان ٥٠ فدانا ومع هــذا يوجد فى تلك البلاد عدد من العاطلين يبلغ نحو ثمانية ملايين .

وعلى كل حال فالزراعة يا حضرات النواب المحترمين يقوم بها الفلاحون والمزارعون . . .

( ضجة ) .

إن الزيادة المطردة بعد ٥٠ سنة فى سكان مديرية المنوفية — قياسا على ما لدينا من الاحصائيات الرسمية — ستجعل نصيب الفدان الواحد يزيد بنسبة ٤,٠ أى أقل من نصف شخص . . .

( ضجة ) .

حضرة النائب المحترم محمد منصور نصير بك — إن المزارع الواحد يقوم بخدمة ثلاثة أفدنة فكم من الأشخاص — بناء على هذه النسبة — يخص الفدان الواحد ؟

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد صالح بك — إن كل شخص يقوم بخدمة ثلاثة أفدنة يعول أسرة يجب أن يعمل حسابها فاذا أحصيت أفرادها خص الفدان الواحد ثلاثة أشخاص وذلك طبقا للتعداد الرسمى .

يا حضرات النواب المحترمين — أرجو أن تمعنوا النظر فيما سأدلى به من الآراء فلقد تبين لحضراتكم أن الزيادة فى عدد السكان ضئيلة .

ولا يغيب عن أذهانكم ما ينتاب أطفالنا فى سنى الطفولة من الأمراض التى تودى بحياة الكثيرمنهم ، الأمر الذى يؤدى بطبيعة الحال — علاوة على ما سأذكره من العوامل الأخرى — إلى تقليل الزيادة فى عدد السكان بحيث إن نسبة ال ٤,/٠ ستقل فى ظرف الخمسين سنة القابلة .

( ضجة ) .

يا حضرات النواب المحترمين — إذا كان الغرض هو الموافقة على المشروع من دون بحث أو مناقشة فلا داعى للكلام ، أما إن كان المقصود دراسة الموضوع دراسة حقة و إبداء الآراء الناضجة لنصل إلى نتيجة نطمئن إليها فى الحكم على المشروع أو له فيجب أن تعطونا الفرصة لنتكلم ولنبدى ما يعن لنا من الآراء .

قلت إن هناك عوامل تعمل على انقاص الزيادة المطردة فى عدد السكان وهذه العوامل تنحصر فيما يأتى :

أولا — انتشار التعليم واقبال الأمة عليه ومن شأن هذا أن يقلل عدد ساكنى الريف . وينقص من نسبة المشتغلين بالزراعة .

ثانيا — التوسع الصناعى — وهو الذى نعمل جميعا على تشجيعه و إنمائه ، ومن شأنه أيضا أن ينقل اليد العاملة من القرى إلى المدن .

ثالثا — الرغبة فى سكنى المدن ، وهذا ظاهر لحضراتكم ، لأن معظم الفلاحين سواء أكانوا أغنياء أم فقراء يهجرون قراهم و يلجأون إلى المدن للتمتع بما فيها من مزايا .

من هذا يتضح لحضراتكم أن الزيادة المنتظرة فى السكان بعد مضى خمسين سنة من يومنا هذا لن تكون فى الأرياف ، ولكنها ستكون فى المدن حيث الصناعة والتعليم .

الرئيس — أليس سكان المدن فى حاجة إلى غذاء ؟ وهلا يؤدى هذا إلى التوسع فى الزراعة ؟

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد صالح بك — لو أضفنا عدد سكان المدن والبنادر إلى سكان القرى لتقديرنا يخص الفدان الواحد من المزارعين ووزعنا النسبة على هذا الأساس لوجب أن نضيف إليهم أيضا سكان لنكشير التى نمونها بمحصولنا القطنى ، وكذلك الأمم الأخرى التى نصدر لها حاصلاتنا الزراعية .

( ضحك ) .

إن ساكن الريف الذى يأكل "البتاو والبصل" هو الذى نسعى لفائدته وهو الذى يبنى الخزان لمصلحته .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — إن خزان جبل الأولياء يبنى لمصلحة الانتاج فى البلاد ، لا لمصلحة أفراد معينين ، فهو للمدن وللريف معا .

( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد صالح بك — أنتقل الآن إلى نقطة أخرى من مزايا المشروع وهى تحسين الرى الصيفى . حقيقة أن كل خزان ينشأ سيمد البلاد بما تحتاجه من مياه .

( ضجة ) .

ولم يقل الخبراء والوزراء السابقون بانشاء خزان جبل الأولياء — وهو الذى سيعطى البلاد مليارين وكسور المليار من الأمتار المكعبة — إلا قبل التفكير فى تعلية خزان أسوان .

أما وقد شرع فى التعلية فعلا ووزارة الأشغال العمومية تقرر أن التعلية بعد إتمامها ستمكننا من الحصول على كمية تعادل ماينتج من خزان جبل الأولياء فلا داعى إذن لانشاء هذا الخزان .

وهذه الكمية الناتجة من التعلية ستستعمل فى تحسين أعمال الرى فى الصيف أى أنها ستقلل أيام البطالة فى المناوبات الصيفية وتضمن زراعة الأرز سنويا ، كما سيستفاد منها فى إصلاح ٤٠٠,٠٠٠ فدان من وجهة تحسين حالة الرى والصرف هى الآن فى حالة سيئة من هذه الوجهة .

من كل هذا ترون أن لا ضرورة لانشاء خزان جبل الأولياء حتى ولا بعد ٥٠ سنة .

( ضجة ) .

و إذا كنتم تشكون فى الاحصائيات التى ذكرتها ، فكأنكم تشكون فى الشمس وهى فى رائعة النهار ، و إنى أنزهكم عن ذلك .

لا أريد أن أتعرض للمشروع من وجهتيه الفنية والسياسية لا بكثير ولا بقليل وإنما أقصد الادلاء بآرائى واظهار وساوسى حتى إذا ما أقنعنى حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية أو مقررو اللجنة بما يزيل تلك الوساوس وافقت على هذا المشروع وأنا مرتاح الضمير .

( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — حضرات النواب المحترمين :

اتفقت كلمتنا — نحن أعضاء الحزب الوطنى — على أن نترك الكلام فى هذه المسألة لحضرة زميلنا النائب المحترم حافظ رمضان بك رئيس الحزب الوطنى . وذلك لدقة الموضوع وخطورته . ولأنه يجب على كل من يريد الكلام فيه أن يمس الناحية الفنية ، التى لا يمكن إنصافنا أن يمسها إلا إذا استعان فيها برأى الفنيين .

من أجل ذلك ، فوضنا الرأى لرئيس الحزب حتى لا يكون هناك تضارب فى الآراء ، وحتى تكون المعلومات التى يدلى بها مستقاة من مصدر

واحد لا تعارض فيه ؛ إذ إن الحقيقة الثابتة أن كل الذين تكلموا فى هـذا المشروع من ناحيته الفنية من المهندسين اختلفت آراؤهم ولم يستطيعوا أن يتفقوا على رأى واحد فى مشروعات الرى بمصر .

أقول ما كان لى أن أتكلم بعد هـذا . لولا أنى رأيت فى موقف زميلى النائب المحترم وهيب دوس بك بالأمس ما لا أستطيع أن أقف إزاءه صامتا، لأنى كنت أنتظر منه — وهو الرجل المحنك ، الرجل المهذب — أن ينظر إلى هـذا المشروع نظرة قومية كما قال بحق فى تقرير اللجنـة البرلمـانية ، وألا يلجأ ، بأية طريقة كانت ، إلى تشكيك حضرات الأعضاء المحترمين فى أى بيان إلا إذا كان فى يده الدليل القاطع .

كذلك لايفوتنى أن أذكر أيضا موقف حضرة النـائب المحترم على المنزلاوى بك الذى قال بصراحة ، فيما يختص بموقف المعارضة سواء ما سمعه منها فى المجلس أم فى الخـارج ، إن الغاية من أقوالهـا لم تكن إلا للتشكيك حتى ينظر للمشروع نظرة غير طيبة .

وقبل أن أتكلم فى الموضوع ، أرجو ألا تنسوا أن المشروع ملك للمعارضة والمعارضين هنا وفى الخارج، مهما اختلفت الغاية التى يسعون إليها ، ومهما تباينت الآراء التى يدلون بها ، ومهما أرادوا أن يشوهوا عمل الوزارة من الناحية السياسية . فلهم الحق أن يصدعوا برأيهم ، ولهم الحق أن يتكلموا ، وواجب عليكم أن تسمعوا .

لقد لجأ حضرة زميلى النائب المحترم وهيب دوس بك بالأمس إلى تشكيك المجلس فى كل البيانات التى أدلى بها حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك. ووصلت به الجرأة فى ذلك إلى أن يقول ويثبت فى محضر رسمى هذه الكلمات بالذات .

" خذوا حضراتكم هـذا المثال الأخير مقياسا لمـا أغلق عليكم فهمه من المقارنات بين أرقام وزارة الأشغال العموميـة و بين ما أورده حضرته من الأرقام الخاصة بالمليارات من الأمتار المكعبـة ، نعم خذوا هـذا مثالا ، لا لكى تستبعدوا هذه الأرقام ولكن لتأخذوا ما قاله عنها بحذر واحتراس" .

انظروا يا حضرات النوّاب المحترمين الى أى مدى استعمل حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك مهارته ليدخل الشك إلى نفوسكم ،وانظروا إلى تلك الوسـيلة التى أراد بها أن يقنعكم من طريق يراه هو مقنعا ليريكم فى تلك الأرقام ،فى حين أنه لو رجع إلى الخطاب الذى ألقاه حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك فلمس بيده أن تلك البيانات التى أوردها لم تكن من عنده ، بل ألقاها وأسندها الى مراجعها فى كل مناسبة لجأ فيها إلى ذكر رقم أو عدد .

ولقد رجعت إلى خطابه فما وجدت مرجعا استند إليه إلا وهو رسمى فى مصلحة الطبيعيات ، إلى وزارة الأشغال العمومية إلى كتب فى الرى تعترف بها الوزارة ، ولم يجىء برجع من عنده حتى يلجأ حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك إلى التشكيك فيها .

والذى لاحظته ياحضرات الزملاء أن حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — لكى يقنعكم أو يدخل الشك فى أذهانكم — قد لجأ إلى طريقة مدهشة فقد لجأ إلى حادثة رواها حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك تتعلق بالمرحوم ثروت باشا .

لذلك تجدوننى أنظر لها نظرة جدية دقيقة لمـا بدا من الاهتمام بها أمس من حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك وغيره .

حضرة النائب المحترم محمود السيد — أرجو أن تتكلم فى الموضوع .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — إن لهذه المسألة أهمية خاصة ولو تريث حضرة النائب المحترم قليلا لعرف الغرض الذى أقصده من إيرادها .

إن أهميتهـا ياحضرات النوّاب ترجع إلى أن المغفور له ثروت باشا كان وزيرا فى ذاك الوقت فى حكومة ائتلافية قائمة فى ظل الدستور، فلو أن تلك الحكومة قـد اقتنعت بفائدة هذا المشروع لمصلحة البلاد لكانت هى أقوى الحكومات المصرية التى تقوم بتنفيذه .

( ضجة ومقاطعة ) .

حضرة النـائب المحترم ابراهيم مراد أبو سعده — إن الحكومة الحـالية والبرلمـان لا يقلان شأنا عن تلك الحكومة و برلمـانها .

الرئيس — أرجو الا تقاطعوه واستمعوا لكلامه حتى يتمه .

حضرة النـائب المحترم وهيب دوس بك — إن كل المهتمين بهذا الأمر يصغون لكلام حضرة النائب المحترم .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — قلت لحضراتكم إن لهـذه المسألة أهمية خاصـة ، إذ لو كان هذا المشروع يعود على البـلاد بالفائدة كمشروع قومى لكانت وزارة سـنة ١٩٢٦ الائتلافية هى أحق الوزارات بتنفيـذه ، إذ أن جميع المشروعات القومية لا يمكن أن تقوم بهـا وزارة إلا إذا كانت حائزة لثقة البرلمـان والشعب تمام الثقـة ، وما كانت وزارة من الوزارات من عهد قيام الدسـتور إلى اليوم حائزة لتلك الصفات أكثر من وزارة سنة ١٩٢٦

( ضجة ومقاطعة ) .

حضرة النائب المحترم ابراهيم مراد أبو سعده — هـذا كلام خارج عن اللياقة ونحتج عليه .

حضرة النـائب المحترم عبد الله المولم بك — لاحق لحضرة النائب المحترم أن يتكلم بمثل هذا .

حضرة النائب المحترم مدنى حسن حزين — هـذا كلام لانقبله وخارج عن الموضوع .

حضرة النائب المحترم على حسن أحمد — يجب على حضرة النـائب أن يعتذر عن هذا الكلام أو أن يترك منبر الخطابة .

حضرة النائب المحترم ابراهيم البسيونى مطاوع بك — هـذا كلام خارج لانقبله ونحتج عليه بشدة .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — ياحضرات الزملاء :

إن وزارة الائتلاف التى أتكلم عنها ......

( ضجة ) .

حضرة النائب المحترم الشيخ عبيد ابراهيم الشاذلى — إن فى هذا القول طعنا موجها إلى وزارتنا الحالية لانقبله .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد العزيز نظمى بك — إن وزارتنا حائزة لثقة الشعب وثقة المجلس ولا نقبل أى طعن يوجه إليها .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — أعيد على حضراتكم ماقلته وما أقصده من كلامى هو ......

( ضجة ومقاطعة ) .

حضرة النائب المحترم ابراهيم مراد أبو سعده — نحن نفهم مايقال والأجدر بحضرة النائب المحترم أن يسحب كلامه .

هنا رفعت الجلسة للاستراحة فى الساعة السابعة والدقيقة الأربعين .

وأعيدت فى الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — حضرات النواب المحترمين :

أرجو أن تلاحظوا أن حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى كان يجيب فى خطابه على ما تقـدمت به إليكم بالأمس وهـذا يقتضى حتما أن أمكن من سماعه حتى أرد عليه .

إن ما فهمته من كلام حضرته أنه لم يرم مطلقا إلى ما علق بأذهانكم ، وإنما قصد بعبارته أن الحكومة الائتلافية التى تضم عادة جميع الأحزاب تكون أقوى الحكومات بالاضطلاع ببحث وتنفيذ المشروعات القومية .

نعم هذا ما فهمته وسيذكر لحضراتكم ما قصده من كلامه فأرجو أن تستمعوا له لأننا فى موقف نحن أحوج ما نكون فيه إلى المناقشة الهادئة .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — يا حضرات النـواب المحترمين :

لو أنكم تريثتم قليلا لسمعتم منى قبـل أن تحدثوا تلك الضجة ما سأقوله الآن .

لقـد قصدت أن أقول إن الحكومات الائتلافية فى جميع بلاد العالم لا فى مصر فقط تكون عادة أقوى الحكومات على تنفيذ المشروعات القومية وأرجو ألا تأخذوا من كلامى هـذا أنى أرمى إلى الانتقاص من حق هـذه الوزارة القائمة .

( تصفيق ) .

لقد دعانى إلى التعرض للمسألة التى أثارها زميلى حافظ رمضان بك فيما يتعلق بالمغفور له ثروت باشا ما كان لهذا الرجل العظيم من قوة كبيرة وشخصية بارزة يجهلها الكثيرون منا ، لذلك دللنا بمـا قام به المغفور له ثروت باشا ازاء هذا المشروع ، تعزيزا لرأينا بأنه مشروع لا لزوم له الآن .

بالأمس تساءل حضرة الزميل المحترم وهيب دوس بك عن المستند الذى يثبت هذا الرأى .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — بل المستند الذى قال حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك إنه تحت يده .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — إن تساؤل حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك عن هذا المستند أعطى لهذه المسألة أهمية خاصة ، وإنى أسائله بدورى عن نوع المستند الذى يطلبه فى مثل هذه الحالة .

إن المفاوضات التى دارت بشأن إيقاف هذا المشروع كانت بين الحكومة المصرية ممثلة فى شخص وزير خارجيتهـا المغفور له ثروت باشا وبين دار المندوب السامى التى تتولى أمر المخاطبات الخاصة بهـذه الشؤون ، لذلك وقفنا موقف الحيرة فيما نقدمه الليلة من مستند يرضى حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — ويرضى المجلس .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — أيكون هذا باعتراف من المندوب السامى وليس من خطتنا نحن أعضاء الحزب الوطنى الاتصال بدار المندوب السامى فى أى شأن سياسى ! أو يكون المستند من المرحوم ثروت باشا وهذا مقطوع بعدم إمكانه !

حضرة النائب المحترم عبد الله الملوم بك — قال حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك بالأمس إن لديه مستندا فأين هو ؟

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — إننـا يا حضرات الزملاء نتقدم إليكم أولا بمستند رسمى هو محضر جلسة مجلس النواب فى ٢٢ أغسطس سـنة ١٩٢٦ الوارد به تصريح رئيس الحكومة فى ذاك الوقت عن مشروع خزان جبل الأولياء وسبب هذا التصريح هو أن وزارة دولة زيور باشا التى قامت بعد حادثة مقتل السردار كانت قد قررت السير فى هـذا المشروع وكانت على وشك الشروع فى تنفيـذه فعلا ، فجاءت وزارة الائتلاف فى سنة ١٩٢٦ وأعادت النظر فيه وقررت ايقافه .

يؤخذ من هـذا يا حضرات النواب أن إيقاف المشروع دليل على عدم صلاحيته وأن لا ضرورة هناك تدعو إلى الاسراع فى تنفيذه .

عند ما عرض هذا المشروع علينا اتصل حضرة زميلى حافظ رمضان بك ببعض الفنيين ليأخذ منهم المعلومات اللازمة التى تمكننا من دراسته الدراسة الواجبة .

فاذا كنا نستشهد بمحضر جلسة على عمل حكومة فاظن أنه من الأولى أن نستشهد بوزراء تلك الحكومة أنفسهم ، وهم حجة فى أمر اتخذت فيه وزارتهم قرارا . نعم هم حجة فيما يقولون إلا إذا قام دليل على عدم صحة هذا القول . لذلك أعطانى الليلة حضرة زميلى حافظ رمضان بك خطابا لأحد وزراء ذلك العهد .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — غير الوزراء السعديين وإلا كانت المسألة حزبية .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — لقد قلت لحضراتكم إننا نحن نواب الحزب الوطنى ننظر إلى هذا المشروع نظرة قومية ، فلا يصح أن تقولوا لنا لا تأخذوا قولا عن سعدى فى الوقت الذى تأخذون فيه أقوالا عن مستشارين من الانجليز .

لا يصح هـذا مطلقا لأن المصرى مهما ضعفت وطنيته لا يمكن أن يقال عنه إنه يبيع مصلحة بلاده كما يفعل بنا الانجليزى .

وها كم الخطاب أتلوه على حضراتكم تبرئة لذمتنا :

"حضرة صاحب العزة حافظ بك رمضان .

تأييدا للمحادثات الشفوية التى حصلت بيننا بخصوص خزان جبل الأولياء أصرح لحضرتكم بما يأتى :

عند ما تشكلت وزارة الائتلاف سنة ١٩٢٦ كان إنشاء خزان جبل الأولياء مقررا من الوزارة السابقة ، وقد كنت وزيرا للأشغال فى الوزارة الائتلافية ولما تحققت أن هناك ضررا محققا من إنشاء خزان جبل الأولياء عرضت الأمر أولا على المغفور له سعد باشا ثم تداولت مع زملائى فوافقوا على رأيى وقرر مجلس الوزراء أن يصير إيقاف العمل فى خزان جبل الأولياء على أن يبحث مسألة تعلية خزان أسوان وبعد إتمام البحث تعرض نتيجته على لجنة فنية دولية للفاضلة بين المشروعين .

وقد تولى المغفور له عبد الخالق ثروت باشا بصفته وزيرا للخارجية ودولة عدلى باشا رئيس الوزارة المخابرة مع دار المندوب السامى .

وبعـد تمام المخابرات مع تلك الدار وبعد أن تمكن صاحب الدولة من تذليل المصاعب واقناع المنـدوب السامى وقتئذ أعلن دولة عدلى باشا فى مجلس النواب إيقاف العمل فى خزان جبل الأولياء وتشكيل لجنـة دولية للفاضلة بين المشروعين بعـد إتمام المباحث وليس لدى أى مانع من نشركم لهذا الخطاب إن وجدت حاجة لذلك .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام "،

١٠ مايو سنة ١٩٣٢ — المخلص

عثمان محرم"

يا حضرات الزملاء :

لكم أن تنظروا إلى هذا الخطاب النظرة التى ترونها ولكم أن تقدروا قيمته كيفما تريدون، ولكننا ندافع عن وجهة نظرنا بلا تمييز بين مذهب شخص ومذهب شخص آخر .

يجب أن ينظر كل إنسان له ضمير حى إلى هذا المشروع نظرة فوق متناول الأحزاب والخصومات ، وصدقونى لو أننى وجدت عدوا أستطيع أن أستخلص منه رأيا لمصلحة بلادى فى هذا المشروع لتقدمت إليه ولو لم يكن مصريا . فما بالكم برجل مصرى كان وزيرا فى وزارة دستورية ! لا أقول خذوا برأيه قضية مسلمة ، ولكنى أطلب منكم أن تقدروا رأيه إذا شئتم أن تتبينوا الحقيقة بكل الوسائل الممكنة ، وقـد عرض إحداها عليكم بالأمس حضرة زميلى رئيس الحزب الوطنى .

حضرة النائب المحترم حسن حسنى — لم يشر هذا الخطاب إلى أن هذا المشروع ضار بالبلاد .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — أريد حضرة النائب المحترم أن يقارن نفسه بوزير الأشغال العمومية فى المسائل الفنية !

حضرة النائب المحترم مدنى حسن حزين — ما تاريخ هذا الخطاب ؟

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — تاريخه ١٠ مايو سنة ١٩٣٢ وقد قلت لحضراتكم إن حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك كان متصلا بالفنيين منذ شهر .

حضرة النائب المحترم على عبد الرازق بك — هل يعتبر هذا الخطاب حجة على المغفور له ثروت باشا ؟

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — أرجو ألا ينظر الحزب الوطنى إلى خطاب سعادة عثمان محرم باشا كدليل على أن المغفور له ثروت باشا كان ضد مشروع خزان جبل الأولياء .

( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — إن ما دعانى عند الكلام على المشروع لأن أذكر المغفور له ثروت باشا هو أن أبين لحضراتكم عمل ذلك الرجل العظيم الذى نحترمه كلنا ونجله .

والواقع ياحضرات النواب أنه إذا صح ما قاله سعادة عثمان محرم باشا من أن المغفور له ثروت باشا وهو وزير الخارجية سعى لدى دار المندوب السامى حتى وصل إلى تلك النتيجة وجب أن أشيد بذكره بعد وفاته وليس فى ذلك من جريمة على" ، ويدهشنى أن يطلب منى مستند على ذلك .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — أظن أن من واجب المغفور له ثروت باشا كوزير الخارجية أن ينفذ قرارا لمجلس الوزراء بإيقاف المشروع ، فيتخابر مع دار المندوب السامى فى هـذا الشأن وليس فى ذلك ما يدل على أنه — رحمه الله — كان مع المشروع أو ضده .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — أتعتقـدون أن المغفور له ثروت باشا ، ذلك الرجل المفكر الذى نعترف له جميعا بالدقة وسعة الاطلاع ، يستطيع أن يعمل عملا لا يرضى ضميره !

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — كان كل ما فى الأمر إحالة المسألة على لجنة للبحث والمفاضلة بين خزان وخزان ، فأرجو عدم الاسراف فى القول ، خصوصا فيمن فارقوا هذه الدار الفانية .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — ونحن مع حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء فى عدم التعرض لمن فارقوا هذه الدار .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — إن الذى دفعنى إلى أن أعطى هذا الخطاب إلى زميلى حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى هو ما أظهره المجلس فى غيبتى من الشك فى عدم وجود مستند لدى .

حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية — ارجو أن يسمح لى قبل الانتقال من هذه النقطة أن أدلى ببيان .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — هذه نقطة سياسية لا فنية .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — أرجو أن تعتقدوا أن الحزب الوطنى لا يقصد بتقديم هذا الخطاب أن يدلل على عدم صلاحية المشروع من ناحيته الفنية ، لأن نظريته الأساسية هى النظر إلى المشروع أولا من ناحيته السياسية .

سمعتم الآن ياحضرات النواب أن القرار الذى أصدره مجلس الوزراء فى سنة ١٩٢٦ لم يكن بوقف مشروع خزان جبل الأولياء بل كان خاصا بالمفاضلة بين مشروع خزان جبل الأولياء ومشروع تعلية خزان أسوان ، ولقد حاولت جهدى أن أجرد نفسى من كل صفة حزبية وأن أنظر إلى المشروع من الوجهة القومية البحتة وأن أستخلص أى دليل أقيمه على صلاحية هذا المشروع وأن أخلع عن نفسى — نوعا ما — الثوب الحزبى وأعطى فيه رأيا قوميا بالموافقة .

صدقونى أنى ما استطعت أن أقنع نفسى بأن هناك أى دليل على صلاحية هذا المشروع ، بل كل ما قاله المؤيدون للمشروع إن هناك لجانا اجتمعت وموظفين كلفوا ببحث المشروع ، على أنه لم يكن فى امكانى أن أطمئن ويرتاح ضميرى إلى الأخذ بنظرية هذه اللجان وآرائها . وقد يعد قولى هذا طعنا فى هذه اللجان ، ولكن قد سبقنى غيرى فى هذا فقد طعن انجليزى فى رأى القائمين بالأمر من الانجليز فى وزارة الأشغال العمومية ، فلى إذن كل العذر إذا أنا تشككت كل التشكك فى أعمال هذه اللجان التى شكلت أغلبيتها من الانجليز الذين كانوا يستمدون معلوماتهم من وزارة الأشغال العمومية التى كان يسيطر على جميع أعمالها موظفون من الانجليز فى ذلك الوقت ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد قيل هنا إن بعض كبار الموظفين الفنيين فى وزارة الأشغال العمومية أبدوا رأيا خاصا بمشروع خزان جبل الأولياء ، ولكنى أعلم أن اللجنة التى أشار إليها حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك بجلسة الأمس كلفت بنظر التقرير الذى وضعته اللجنة المشكلة برياسة حضرة صاحب المعالى عبد الحميد سليمان باشا عن المسائل التى قام عليها الخلاف بين الحكومة المصرية والحكومة الانجليزية عقب الانذار البريطانى الذى أبلغ للحكومة المصرية بعد مقتل السردار بالنسبة لتوزيع مياه النيل بين مصر والسودان وعلى كل حال أقول لحضراتكم إنى لا أستطيع الأخذ برأى هذه اللجنة التى شكلت فى ظروف كهذه وكان على رأسها سيف مسلول هو رأى الوزير فى هذا الموضوع ، وأظن أن سعادة وزير الأشغال العمومية الحالى لم يكن وزيرا فى ذلك الوقت .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — كان وزير الأشغال وقتئذ حضرة صاحب السعادة عثمان محرم باشا وقد كان له رأى خاص فى الموضوع .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — صحيح أن هذه اللجنة شكلت فى عهد وزارة دولة زيور باشا ولكنها أتمت بحثها وقدمت تقريرها قبل سقوط الوزارة الزيورية .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك ( المقرر ) — لقد قدم تقرير إلى اللجنة سعادة عثمان محرم باشا .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — إذا رجعنا إلى تاريخ التقرير وتاريخ استقالة الوزارة الزيورية وجدنا أن التقرير قدم قبل سقوط الوزارة الزيورية مباشرة .

حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل — لقد وافق سعادة عثمان محرم باشا على هذا التقرير .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — لم يوافق سعادة عثمان محرم باشا على هذا التقرير إلا بالنسبة لتوزيع المياه فقط .

حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل — إن موافقة سعادة عثمان محرم باشا تناولت كل ما جاء بهذا التقرير .

حضرة النائب المحترم مصطفى صدق — لقد وافق سعادة عثمان محرم باشا على مشروع إنشاء خزان جبل الأولياء .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — إذا ثبت ما يقوله حضرة الزميل المحترم بالنسبة لرجل يعرف لنفسه قيمتها الفنية وجب أن يحاكم وأن تنزع منه تلك الثقة .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — إنه لا يحاكم ولكن تزول عنه الثقة .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — أوجو من حضرة الزميل المحترم مصطفى صدق أن يقيم الدليل على أن سعادة عثمان محرم باشا وافق على مشروع خزان جبل الأولياء .

حضرة النائب المحترم مصطفى صدق — هذا ثابت فى التقرير والتقرير موجود .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — أؤكد لحضراتكم أنى أشعر بالصعوبة حقا عند ما أدلى برأى أحد المعارضين خارج هذا المجلس تأييدا لرأينا ، ولكنى أرى أنه من الواجب علىّ أن أستعين برأى أى رجل سواء أكان من المعارضين للمشروع أم من أنصاره ، وذلك للأخذ بأصلح الآراء وأصحها .

ياحضرات النواب المحترمين : إن للمعارضين للمشروع آراء لها قيمتها يجب ألا نغفلوها بل يجب أن تدققوا النظر فيها . وقد علمت بالأمس أن المستر با كلى أحد الموظفين الفنيين من الانجليز الذين يشتغلون بوزارة الأشغال العمومية — وهو من أكبر الرجال الفنيين الانجليز الذين اشتغلوا بوزارة الأشغال العمومية

وقد نال المدالية الذهبية من جمعية المهندسين فى انجلترا وهى مدالية لم ينلها غيره من الموظفين الانجليز لا المستر مكدونالد ولا غيره — قدم هذا المهندس الكبير تقريرا فى سنة ١٩٢٦ عن مشروع خزان جبل الأولياء جاء فى ختامه ما يأتى :

"بناء على ذلك أرى واجبا على أن أكرر النتائج التى وضعتها أمام المستر ديبوى وهى أنه مما لا شك فيه أن تتوقع عند إتمام هذا الخزان . (أى جبل الأولياء) أنه إذا حفظ منسوب المياه بالخزان على مستوى واط لبضع أسابيع بعد أعلى منسوب الفيضان فانه إما أن النهر — خلف الخزان — يجف كلية للمحافظة على المنسوب الأمامى بالخزان و إما تفتح بوابات الخزان وتمنع أى موازنة عليه" ، وإنى لا أدعى لنفسى بأنى أستطيع الحكم على هذا الرأى من الوجهة الفنية .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — لقد قدم جناب المستر ديبوى تقريرا حكم فيه على هذا الرأى .

حضرة النائب المحترم عبدالعزيز الصوفانى — لازلت أقول إنى لا أستطيع الحكم على هذا التقرير من الوجهة الفنية ، كل ما أستطيع أن أفهمه من هذا التقرير هو أنه إذا أقيم هذا السد وحجزت المياه أمامه كانت نتيجة ذلك أن يجف النهر من خلف الخزان ومتى جف النهر من الخلف وأردنا الحصول على المياه وجب حتما فتح البوابات ولهذا لا تكون هناك أية فائدة من إنشاء هذا الخزان .

لا يمكن أن أقول خذوا بهذا الرأى قضية مسلمة ولكن هذه الآراء الفنية التى أبداها كبار الفنيين يجب علينا أن نقدر لها ماتستحقه من قيمة ، وأن يقام لها وزنها من ناحية واحدة ، وهى التحقق من أى الرأيين أرجح .

إن البحث فى هذا الموضوع من الوجهة الفنية هو فوق متناولنا وقد اعترف بذلك حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك وحضرة عبد القوى أحمد بك مندوب وزارة الأشغال العمومية ، ولذلك احتاط حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك رئيس الحزب الوطنى وطلب منكم أن تتريثوا قبل البت فى هذا المشروع وأن تحيلوه على لجنة فنية لتبحث تلك الآراء المختلفة وتبدى لنا رأيها فيها ، فنستطيع أن نكوّن رأيا على ضوء بحثها .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد العزيز نظمى بك — لقد استغرق بحث هذا المشروع مدة ثمانية عشر عاما .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — وما الضرر من تأخير البت فى هذا المشروع سنة أخرى ؟ ولا يفوتنى أن أقول لحضراتكم فى جرأة وصراحة إن السبب فى التشكك الذى قام حول المشروع يرجع إلى حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة الحاضرة ، لأنه مما لا شك فيه أن الانسان مهما كان مخلصا فى عمله كل الاخلاص ومحبا للخير كل الحب يحتم عليه عندما يريد أن يتقدم بهذا الخير — وخصوصا إذا كان هذا يتعلق بمشروع قومى كهذا المشروع — أن يتحين الفرص ، وأن يتخير الظروف ليتقدم به فى جو هادئ كل الهدوء حتى يتسنى لكل فرد أن يؤدى واجبه على أتم وجه وعلى أحسن ما يكون ، ولا شك أنه إذا بحث الموضوع فى هدوء وسكون يكون ذلك كفيلا باتمام هذا الأمر على الوجه الأكمل .

ولا يغرب عن البال أن هناك فرقا كبيرا بين مشروع يقرر بالاجماع وبين مشروع يقرر بالأغلبية ، وعلى كل حال فسينفذ هذا المشروع فى نهاية الأمر ولكن يجب عليكم أن تتريثوا قبل البت فيه حتى يبحث بحثا وافيا من كل نواحيه ، وبذلك تتحمل البلاد مسئولية اقرار هذا المشروع الخطير الذى لن تعود منافعه أو مضاره على الجيل الحاضر فحسب ، بل على الأجيال القادمة ، ونحن ندلى برأينا هذا لحضراتكم مخلصى النية فى عملنا ومخلصين لوجه الله ولمصلحة هذا الوطن .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — حضرات النواب المحترمين : فى الكلمة الأخيرة التى سمعتموها من حضرة الزميل المحترم عبد العزيز الصوفانى مفتاح لكل ما أغلق على فهمه فى جلسات الأمس وما قبله . إنه يهيب بكم أن تتريثوا و يقول لكم ان الخير كل الخير فى التريث والتأنى لأن هذا المشروع لا يقتصر أثره على الجيل الحاضر بل على الأجيال المقبلة ثم يدق حضرة الخطيب بيده على المنبر قائلا إن هذا المشروع سينفذ على كل حال نخبر لكم أن تتريثوا وعندئذ وجدت فى تعبيره هذا تفسيرا لما غمض على فهمه من قبل فكأنى به يخطب وليس له أقل أمل فى أن يصل إلى قلوبكم أو إلى عقولكم ولهذا يرى نفسه فى حل من أن يرسل القول إرسالا دون أن يتحرى وجه الحق فيما يقول .

حضرة النائب المحترم عبدالعزيز الصوفانى — ليس لحضرة النائب المحترم أن يفسر أقوالى بما لم أقصده .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — إنى أرى أنه يحق لكل انسان أن يفسر ما يسمعه بما يمليه عليه عقله وذوقه وقد فهمت من كلام حضرة الزميل المحترم أنه لا أمل له فى الوصول إلى قلوبكم وعقولكم .

حضرات النواب : لقد آخذنى حضرة النائب المحترم عبدالعزيز الصوفانى على قول صدر منى أثناء غياب حضرة الزميل المحترم حافظ رمضان بك وقد عجبت لهذه المؤاخذة ، ولعلكم تذكرون أننى تمنيت أكثر من مرة لو أن حافظ رمضان بك كان حاضرا فى الجلسة ، وأؤكد أنه لو سمع ما قلته فى غيبته لما عانيت منه بعض ما عانيته من المعارضة بالأمس ولكان نصيبى مما اعترضنى من المقاطعة أقل بكثير مما حدث بالأمس . لم أقل شيئا يستحق كل هذا ، لقد خطب حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك فى مفتتح الدورة البرلمانية الحاضرة وحمل حملة صادقة على أولئك الخارجين على البرلمان ناعيا عليهم متاجرتهم بمراكزهم طمعا فى كراسى الحكم ورحب بالعهد الحاضر الذى أقصاهم عنها إلى غير عودة ، ولعل عبارته التى ألقاها يومئذ كانت أشد العبارات التى ألقيت من فوق هذا المنبر ، وإلا فخبرونى بربكم لماذا قال فيهم على ما أذكر "إنهم قوم (امعات) يسيرون مع الريح من حيث هبت و يأكلون على كل مائدة ولا ينظرون إلى الحكم إلا لما يجره عليهم من المغانم ، وأن عهدهم كان عهد ظلام حالك ، وأن الفجر قد انبثق على البلاد بزوالهم وزوال حكمهم ، وأنهم ماقصدوا يوما بالحكم وجه الله ولا وجه الوطن ، وإنما قصدوا

أنفسهم ومغانمهم ومغارم غيرهم " وأدعى ما يكون إلى العجب أن مثل حضرة الزميل المحترم — وله فى هؤلاء الناس مثل هذا الرأى — يأتى اليوم ويقول إن حجته على المرحوم ثروت باشا هو جواب يتلقاه من عثمان محرم باشا.

( تصفيق ) .

ومما هو أدخل فى باب العجب أن يقع فى التناقض بين ما قاله فى مفتتح الدورة الحالية وما يقوله فى ختامها فاذا كان فى اليوم الأول من انعقاد المجلس يرى أن ليس فى هؤلاء الخارجين من يصلح للحكم لأنهم ليسوا أمناء فيه فكيف يلجأ الآن إلى تحكيمهم دون سواهم من المصريين فيسعى إلى عثمان محرم باشا .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — مكان هذا الجدل فى ساحات المحاكم وليس هنا

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — لست ألقى القول على عواهنه فقد جمعتنى وحضرة حافظ رمضان بك اللجنة الخاصة ببحث مشروع خزان جبل الأولياء وكانت ترد إلىّ أولا بأول ورقات تحمل أسماء ابراهيم زكى وعثمان محرم باشا وأسماء أخرى معينة وكنت أضبط كل الأسئلة التى يوجهها حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك فاذا بها كلها مستخرجة من هذه الأوراق .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — وهل حضرتك تقوم بمهمة البوليس السرى ، وهل يصح أن يسمح لنائب أن يقول إنه ضبط أوراقا تخص نائبا آخر وأن ما أبداه حضرة النائب المحترم لا يتفق مع الواقع

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — كأنى بحضرة النائب المحترم لم يفهم ما قصدته من كلمة ضبطت. إنى قصدت بها أن الأسئلة التى كان يوجهها حضرته أثناء مناقشات اللجنة كانت مستخرجة من الأوراق التى كانت تصلنا يوميا هنا بمجلس النواب .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — لقد أقمت الدنيا بالأمس وأقعدتها لخطاب يدل على أن المرحوم ثروت باشا سحب مشروع خزان جبل الأولياء ، وأرى أنك غير موفق فى مهنة البوليس السرى .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — كل ما أنعيه على حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك هو أنه اتصل بالمعارضين خارج المجلس ليعزو إلى المرحوم ثروت باشا كلاما ، وقد كان معتزا بدعواه وصرح بأن المستند تحت يده ، ثم ظهر بعد ذلك أنه قد تلقى هذا المستند من أحد أولئك الذين سبق أن نسب إليهم الشهوة الحزبية القاتلة التى كانت تبرر فى نظره أن ينعتهم بما ترفعنا نحن عن أن ننعتهم به .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — لسعادة عثمان محرم باشا كفاءة فنية ، والمسألة مسألة قومية ولى الحق كل الحق أن أتصل بمن أشاء من رجال الفن ، ولا يهمنى مبدؤه أو عقيدته ولا أجد فى هذا مجالا لأى لوم أو عتاب .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — إنما الذى ألوم عليه حضرة الزميل ، وما زلت أكرر هذا اللوم ، أنه وإن كان عثمان محرم باشا من رجال الفن أو من طبقة عالية منهم إلا أن أولئك الرجال يحاربوننا حربا حزبية فى هذا المشروع فاذا تكلم الآن فانه لا يتكلم كلام رجل فنى خال من الغرض بل يرمى بكلامه للوصول إلى الحكم الذى سبق لحضرة الزميل أن عاب تكالبهم عليه .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — أتريدون أن تسمموا أقوال الوزراء السابقين فى سنة ١٩٢٦ . ؟

لقد سبق أن طلبت من المجلس اجراء تحقيق فى هذا الموضوع .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — قال حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى إن المرحوم ثروت باشا كان عضوا بوزارة الائتلاف التى قررت إيقاف هذا المشروع فاستنتج من ذلك أن المرحوم ثروت باشا سعى لإيقافه ، والواقع أن هذه الوزارة لم تقرر إيقاف المشروع بل قررت تشكيل لجنة للموازنة والمفاضلة بين مشروع جبل الأولياء وتعلية خزان أسوان .

وهنا يتبين لحضراتكم أنى لم أقصد اللباقة فى التعبير وإنما نية اللباقة فى تغيير ما قاله حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك من أنه يحمل فى جيبه مستندا يدل على أن المرحوم ثروت باشا كان معارضا للمشروع فجاء اليوم محاولا اثبات هذه الواقعة بمستند من آخر له اتصال بالمرحوم ثروت باشا .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — لقد كان سعادة عثمان محرم باشا زميلا للمرحوم ثروت باشا فى وزارة سنة ١٩٢٦ .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — هل نستطيع الحصول على خطاب من دولة عدلى باشا يؤيد هذه الدعوى ؟

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — إنى أعلم شخصيا أن دولة اسماعيل صدقى باشا يعلم أن المرحوم ثروت باشا كان ضد المشروع .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — غير صحيح أن المرحوم ثروت باشا كان ضد مشروع خزان جبل الأولياء .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — إنى أعلم أن المرحوم ثروت باشا سعى لدى اللورد لويد المندوب السامى فى شأن مشروع خزان جبل الأولياء ، ولكنى لا أتعرض لرأى المرحوم ثروت باشا وإنما أقول إن دولة اسماعيل صدقى باشا يعلم أن المرحوم ثروت باشا تكلم مع اللورد لويد فى ذلك .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — العبارات التى قالها حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك فى هذا الموضوع ثابتة بالنص فى محضر جلسة أمس وهى " أنى أؤكد لحضراتكم أن المرحوم ثروت باشا أظهر عندئذ مهارة سياسية جديرة بالاعجاب فقد تمكن من اقناع اللورد لويد المندوب السامى — والمستند الذى يؤيد كلامى تحت يدى — " الخ ولكن تبين أن هذا المستند ليس الا استنتاجا من حضرة الزميل المحترم عبد العزيز الصوفانى بناء على اشتراك المرحوم ثروت باشا فى الوزارة التى أوقفت المشروع .

وفى ما أذكره الآن الدليل القاطع على صحة ماذكرته بالأمس من أن حافظ رمضان بك فى حميته القاسية فى تحرى وجه الصواب، كان يلجأ لأناس مغرضين هم الذين كانوا يضللون به فى بعض الأرقام . لأنى أنزه رجال الحزب الوطنى عن أن يدلوا أمامكم برأى لا يعتقدون صحته . هذا ماقلته بالأمس وما أعيده الآن . ويجب ألا ننسى تشعب البحث وتعدد نواحيه، وقد انقطعت اللجنة لدراسة هذه النواحى مدى ثلاثة أشهر تقريبا واحتاج الأمر فيها لمراجعة كتب أصبح من غير المستطاع الوصول إليها وكان مندوب الوزارة يقدمها للجنة كأنها من الآثار .

أما مقابلة رمضان بك للسير ويلكوكس أو محرم باشا فهو مسعى يحمد عليه على كل حال . على أن لنا أن نتساءل ألم يلفت نظره أنه لم يوجد معارض فنى واحد إلا من هذا الحزب بالذات ؟ ألم يسترع نظره وهو يجهد نفسه فى البحث أنه لم يجد بين المعارضين إلا مهندسا حكمت عليه محكمة الجنايات بالسجن لارتكابه تزويرا. أو وزيرا يتحرق للوصول إلى كرسى الحكم؟

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — أرجو حضرته أن يقصر كلامه على مشروع جبل الأولياء . أما اتصالى بهذا أو بذاك فأنا حر فيه وليس من شأن أى إنسان أن يتدخل فيه .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — أرجو الأستاذ رمضان بك أن يتريث فى فهم كلامى فانى ما قصدت منه الا امتداحه والاعتزاز بمجهوداته .

أفهم أن عثمان محرم ومن إليه، يحككون — حرصا على وجودهم الذاتى — فى أمواتهم وفى قرافة الشافعى حيث يوجد القبر الشهير الذى يلجؤون إليه فى ضائقتهم يستدرون الرحمة عليه وعليهم . أما أن يحككوا فى أمواتنا — وفى أكبرهم عندنا وأعزهم علينا — لينشروا هذه الفرية ، فهذا ما لا نرضى به ولا نقبله .

(تصفيق) .

وكان يجب على الأستاذ أن يفهم أن قول عثمان محرم على المرحوم ثروت باشا مردود بمجرد ذكر الاسمين معا .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — وهل اقتنعت الان بوجود المستند ؟

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — طبعا وإنما قلت ان لباقتك تأبى أن تعتبره مستندا على ثروت باشا .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — ولكنك شككت المجلس فى وجوده .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — بالعكس لأن وجوده أكبر دليل فى يدى . وترددك فى ابرازه إلى آخر لحظة قاطع فى أنك قدرت أن اظهاره لا يفيد النظرية التى تدافع عنها، لذلك — عند ما طالبتك بالدليل على كلامك — رأيت أن تطلب الرجوع إلى تحقيق المجلس فى أمر مبهم . ولما أبلغت أنى جعلت هذه المسألة مثار جدل فى كلامى بالأمس، عندئذ صرحت بأن المستند هو خطاب من محرم باشا ، وكان يجب أن تصرح بهذا من أول الأمر بدلا من أن تضع نفسك موضع شبهة أنت فى اعتقادنا بعيد عنها.

( تصفيق ) .

يسألنا حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى عن نوع المستند الذى نطلبه وهل يجب أن يكتبه المندوب السامى أو أن يكون بخط ثروت باشا ! وهذا مدهش حقا لأنهم هم الذين قالوا إن لديهم مستندا يؤيد كلامهم . فكان يجب عليهم أن يقدموه عند أول طلب لكى يقدر بقدره الحقيق .

أما باقى البيانات التى تعرض لها حضرته بشأن الوزارات المتعاقبة وما تم فيها وما لم يتم ، فلا يمكننى أن أدخل فى بحثها لأنى لا أعرفها وسأترك الكلام عنها لحضرة عبد القوى بك .

والآن أذكر لكم رأى عثمان محرم باشا فى المشروع . . . .

حضرة النائب المحترم مصطفى صدق — أستميح الأستاذ وهيب بك فى أن أقوم بهذا ، لأن حضرة الصوفانى افندى قال لى إذا كنت كفءا بين لنا رأى محرم باشا .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — معنى هذا أنك تريد اثبات كفاءتك بعد أن تحداك فيها ؟ إذن — بعد إذن معالى الرئيس — تفضل بالكلام .

( ضجة ) .

حضرة النائب المحترم مصطفى صدق — لو أن حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى اطلع على الصفحة ٢١ من مجموعة محاضر لجنة جبل الأولياء لاقتنع بعكس ما قرره الآن. فقد جاء بتلك المجموعة ما يفيد أن عثمان محرم باشا ألف لجنة غالبيتها من كبار المهندسين المصريين الذين نفخر بعلمهم وقد قدمت هذه اللجنة تقريرا وافقت فيه على إنشاء خزان بجبل الأولياء . ووافق عثمان باشا على تقرير اللجنة وكتب بذلك كتابا إلى رئيس مجلس الوزراء وقتئذ جاء فيه ما يأتى :

( وإنى أشاطر اللجنة رأيها تماما ، ويسرنى أن أبلغ دولتكم أن سياستى ترمى إلى تقوية المصالح المختصة القائمة على رعاية هذه الشؤون . وإنى على تمام الاستعداد لتغذيتها وإمدادها بكل مساعدة تبدو ضرورتها ، كما أرجو استمرار هذه السياسة فى مستقبل الأيام .

وختاما أتشرف بأن أبلغ دولتكم أن وزارة الأشغال العمومية توافق مبدئيا على تقرير لجنة مياه النيل ... الخ ) .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — هذه اللجنة لم تكن دولية وقد شكلت للنظر فى تقرير لجنة سنة ١٩٢٥

حضرة النائب المحترم مصطفى صدق — كانت اللجنة التى أشير إليها مؤلفة من ...

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — لا نريد الآن الأسماء بل الآراء فقد سألنا حضرة مندوب الوزارة عن قرارات هذه اللجنة فأجاب بأنه ليست هناك قرارات ،

حضرة النائب المحترم مصطفى صدق — إن رأى مجلس الرى الأعلى مبين بالصفحة ٢١ ورأى محرم باشا بالصفحة ٢٤

(تصفيق) .

حضرة عبد القوى أحمد بك (مندوب وزارة الأشغال العمومية) — يظهر لى أن أمر اللجان المختلفة قد أشكل فهمه على أقلية صغيرة . . .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — لم يشكل علينا أمرها .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — هل تكون وزارة الأشغال العمومية مسؤولة عما سيدلى به الآن حضرة المندوب ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — لقد أجبت على ذلك فى أول الجلسة .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — بهذه المناسبة أذكر أن النظم الدستورية تبيح للوزراء استصحاب أحد كبار موظفيهم لاحتمال أن يطلب المجلس من الوزير بيانات لا تكون حاضرة أمامه فيقوم بتقديمها الموظف الذى يصحبه . أما أن يشترك هذا الموظف فى المناقشات فهذا أمر غير جائز .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — إن مندوب الوزارة سيوضح للمجلس الآن بعض البيانات عن اللجان .

حضرة النائب المحترم محمد فهيم القيعى — أعرف أنه أثيرت فى مجلس نواب فرنسا مسألة مماثلة لهـذه فأبى المجلس السماح لأحد كبار الموظفين بالاشتراك فى المناقشات قبـل الحصول على إذن خاص من المجلس بذلك . ونريد الآن أن نسجل سابقة برلمـانية فيقرر المجلس أنه لا بد للمنـدوب من الحصول على إذن منه بأن ينوب عن الوزير فى الاشتراك فى المناقشة .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — لا داعى لذلك كله ، لأن المندوب سيدلى ببعض بيانات فنية ورد ذكرها بمحاضر اللجنة .

حضرة النائب المحترم محمد فهيم القيعى — نحن الآن بصدد مسائل تمس السياسة العامة فيجب أن تكون الاجابة عنها من سعادة الوزير .

حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك — إن المسألة التى أثارها الأستاذ حافظ رمضان بك والتى أراد الأستاذ القيعى أن يدلل على صحتها بما حدث فى مجلس نواب فرنسا لا يمكن أن نأخذ بها هنا .

لا نقبل يا حضرات النواب — كلما أردنا البحث فى مسائل تتعلق بنظامنا الداخلى — أن يقوم أحد حضرات النواب ويقول إن الاصطلاح الدستورى فى مجلس نواب فرنسا يقضى بهذا أو أن مجلس انجلترا يأخذ بذلك . و إذا كان لا بد لأحدنا من الاستشهاد بما تسير عليه المجالس الأجنبية ، وجب عليه أن يتكلم والدليل فى يده . على أننا لسنا تابعين للمجالس النيابية الأجنبية ، بل لنا دستورنا وقواعدنا التى قررناها .

إن الذى جرى العمل عليه فى مجلسنا هو أن يباح لكبار الموظفين الذين يستصحبهم الوزراء أن يدافعوا أمامه عن نظريات الحكومة إذا كان المجلس قد وافق على ندبهـم لتمثيل وزاراتهم أمامه . وفى حالتنا هـذه طلبت وزارة الأشغال العمومية من المجلس السماح لحضرة عبدالقوى أحمد بك فى أن يحضر جلسات المجلس و يتكلم باسمها ووافق المجلس على ذلك . فلا يصح بعد ذلك أن يعترض بما هو متبع فى مجلس نواب فرنسا لأن هـذا يكون بمثابة درس يلقيه أستاذ على تلاميذه .

( تصفيق حاد ) .

حضرة النائب المحترم محمد فهيم القيعى — هـذا الموضوع يتعلق بسابقة برلمـانية ...

( ضجة ) .

وإنى أقدم اقتراحى للرياسة وللمجلس أن يقبله أو أن يرفضه ...

( ضجة ) .

إن واضعى الدستـور يقررون أنهم أخذوا مبادئه عن الدساتير الأجنبية وأنها ليست بدعة مصرية ...

الرئيس — هل توافقون على أن تكون الكلمة لحضرة عبد القوى أحمد بك مندوب وزارة الأشغال العمومية ؟

( وافق المجلس على ذلك وقوبل حضرة المندوب بالتصفيق عند صعوده إلى المنبر ) .

حضرة صاحب العزة عبد القوى أحمد بك (مندوب الوزارة) — سأقف عند الحد الذى أدلى فيه ببيانات معينة .

لقد تعددت اللجان ، وقد ذكر حضرة النائب المحترم الأستاذ الشوربجى أنه سألنى أمس عن لجنة شكلها معالى سرى باشا فلم أجب .

حضرة النائب المحترم مصطفى محمود الشوربجى — لم أستفسر عن هذا .

حضرة المندوب — إذا كان حضرة النائب المحترم قد تنازل عن طلبه فيها .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — إنه لم يستفسر عن هذا فكيف يتنازل عن شىء لم يطلبه ؟ !

حضرة المندوب — فيما يتعلق باللجنة التى أشار إليها حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك ...

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — إن سـعادة الوزير موجود معنا الآن ، وهو يستطيع الإدلاء بالبيانات .

الرئيس — سيدلى بها حضرة المندوب نيابة عن الوزير .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — ان للوزير حق إنابة المندوب عنه فى حالة غيابه ، أما اذا استصحبه معه فالوزير هو الذى يتكلم فى هذه الحالة .

حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك — سبق أن أبدى المجلس رأيه فى ذلك .

حضرة المندوب — أوقف مشروع جبل الأولياء فطلب تشكيل لجنـة دولية للمفاضـلة بينه و بين خزان أسوان ، وقد طلبت دار المندوب السامى من وزارة الأشغال العمومية إذ ذاك ألا تقطع فى هـذه الأمور برأى حتى تشكل اللجنة وتشترك هى فى النقطة التى يرجع إلى اللجنة فيها ، فلما سقطت الوزارة الائتلافية وجاءت وزارة دولة محمد محمود باشا رأت أن خزان أسوان إنمـا هو مشروع مصرى بحت داخل الحدود المصرية ، ولا يصح أن يكون

محل مفاوضة مع دار المندوب السامى ، ولم تقل بتشكيل الجنة للفاضلة بين المشروعين بل شكلتها لتقطع برأى فيما يتعلق بتعلية خزان أسوان من الناحية البنائية فقط .

هذا هو تاريخ تلك الجنة ، ولم يقل سعادة وزير الأشغال العمومية الحالى بأن تكون المسألة محل اتفاق بين الطرفين ، الأمر الذى كانت وزارة الأشغال العمومية قد قبلته أولا .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — لكن يظهر أن رئيس الحكومة إذ ذاك وهو دولة عدلى باشا قد صرح فى المجلس هنا بأنه سيشكل الجنة للفاضلة بين مشروع خزان جبل الأولياء و بين تعلية خزان أسوان، ومع ذلك فقد اقتصرت المسألة على مجرد تعلية خزان أسوان .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — سأتولى الرد على كل ذلك بالتفصيل .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — هذا ما طلبته فى بداية الأمر.

حضرة النائب المحترم ابراهيم دسوقى أباظه — عند ما شرفنى هذا المجلس بانتخابى عضوا فى لجنة خزان جبل الأولياء كنت خالى الذهن تماما من هذا المشروع وكنت أميل إلى رفضه منى إلى قبوله . وقد كنت فى هذا متأثرا بما تأثر به سائر الناس من حملات التهويل والتشنيع والتشكك فى المشروع كما قال حضرة النائب المحترم على بك المنزلاوى ، ولذا فقد واظبت على حضور جلسات الجنة فحضرت أربع عشرة جلسة متعاقبة سمعت فيها المحاضرات الممتعة القيمة التى أدلى بها حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية ذلك المهندس الكفء ، الذى أسدينا له الشكر من أجلها . وقد كانت المناقشة تدور فى الجنة بكامل الحرية التى تمتعنا بها إلى أقصى حدودها .

إن المشروع أيها السادة كما سمعتم وقرأتم ينقسم إلى وجهات ثلاث : سياسية ، وهندسية ، واقتصادية .

وإنى من الوجهة السياسية أخالف حضرات زملائى فيما ذهبوا إليه من أن على المشروع مآخذ ، لأنى لا أجد مأخذا عليه

( تصفيق ) .

إن كل ما قالته المعارضة وتقوله الآن ......

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — أية معارضة تقصد ؟

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحميد سعيد — هناك فرق بين معاوضة وأخرى .

حضرة النائب المحترم ابراهيم دسوقى أباظه — أقصد المعارضة على الاطلاق فكلها تحصر فى أن هذا المشروع سيجعل للانجليز تحكما فينا وضغطا علينا ولكن الانجليز كما تعلمون لا تنقصهم وسيلة من وسائل الضغط ، فالسودان كله بين أيديهم بالحدود التى رسمتها القوة . وهم المحتلون لمصر بكل أسف ، والمعسكرون فى قلب عاصمتها .

لقد جندت انجلترا فى الحرب الكبرى نحو عشرة ملايين من الجنود وكانت تصرف عليهم يوميا نحو ثمانية ملايين من الجنيهات ، فهل يعجز الانجليز الآن — وهذه مقدرتهم — عن أن يبنوا هذا الخزان وغيره إذا ما أرادوا ، وإذا ما كانوا لا يعبأون بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية ! !

أليس فى يدهم كل وسائل العنف والعسف التى يستطيعون استخدامها إذا ما انقلبوا من خصوم شرفاء معقولين إلى طغام من المتوحشين الهمجيين؟

( تصفيق ) .

هذا والمشروع من الوجهة الهندسية ينقسم إلى ناحيتين : ناحية هندسية عامة ، وهى التى يمكننا أن نشارك فيها المهندسين البحث فى احتياجات الأراضى المصرية للمياه وكمية هذه المياه وكيفية تدبيرها باقامة الخزانات ، وكل هذه مباحث عامة يستطيع كل منا بلا شك أن يفهمها و يفاضل بين أقوال المهندسين فيها ويحكم عليها حكما صحيحا . ومن هذه الناحية كان مدار بحثى وقد وجدت بعد هذا البحث أن المشروع نافع ومفيد جدا .

(تصفيق) .

هذا المشروع يعطينا مليارين وربع مليار من الأمتار المكعبة من المياه أى قدر ما سنأخذه من تعلية خزان أسوان ، ومثل من يعترض على هذا مثل رجل عنده ١٠٠٠ جنيه يراها كافية لكل مطالبه وحاجاته فاذا أتاه من يعطيه ٥٠٠ جنيه أخرى رفض قبولها لأن معه ما يكفيه . أظن أن تصرفه هذا يعتبر غير حكيم .

أما من الوجهة الهندسية البحتة كدراسة المناسيب والتصميمات ومقدار التبخر والتشرب فاعترف أن هذا لا يفهمه الا المهندسون ، بل إن المهندس العادى لا يمكن أن يقطع فيها برأى بات وهو واثق بنفسه مطمئن لرأيه .

بقيت أمامنا الوجهة الاقتصادية وهى التى أرجو التبسط فيها بالقول قليلا :

إن المرء ليشعر بشىء من التردد والمضض — ولا أريد أن أقول الارتباك — عند ما يريد أن يتكلم فى المسائل الاقتصادية على مسمع من حضرة صاحب الدولة صدقى باشا فهو سيد الباحثين فى هذا الباب . وشأن من يريد أن يتكلم فيها أمامه شأن من يطمع فى تعليم أمير الشعراء القريض، غير أنى أفترض أن دولة رئيس الوزراء له ظروف سياسية وعوامل حكومية لا تجعله يشعر تماما بما يشعر به الفلاح المسكين ، نعم لا يحس تماما ما نحسه نحن الفلاحين ، لأن الفلاح قد أصبح وهو لا يستطيع أن يتحرك ، إنه يتلظى بل هو يتلوى من الألم كلما رأى قرشا تصرفه الحكومة فى غير علاج لحالته السيئة .

يجب أن تعالج الحكومة حالة هذا الفلاح المسكين علاجا مباشرا : علاج النجدة والأسعاف السريع .

إننا كلما تكلمنا مع حضرة صاحب الدولة رئيس الوزارة عن الحالة المالية ، أجابنا بأن ميزانية الدولة متوازنة وإنه لشرف كبير أن تتوازن الميزانية وهذا ما نعترف به كل الاعتراف ، ولكنى أحس دائما أن ميزانية الأفراد مختلة معتلة ، ولا يمكن مطلقا الذين هم مدينون للبنوك أن يسددوا الاقساط المطلوبة منهم فوق ما يدفعونه فى نفس الوقت من الضرائب الحكومية .

لانزاع فى أن الحكومة قد اعترفت بأن كمية المياه بعد اتمام تعلية خزان أسوان ستكون كافية لكل احتياجات الأراضى الزراعية ، بل قد تزيد على الحاجة، إلااذا أردنا توسعا زراعياسريعا، ومن الغريب أن نفكر فى هذا التوسع فى وقت عصيب كهذا ، فاننا نشكو ويشكو معنا العالم من التخمة التى سببتها زيادة الانتاج ونبحث ويبحث غيرنا عن دواء لهذا المرض ، وقد حاولنا أن نجد العلاج ، ورغم انقاص مساحة الأراضى التى تزرع قطنا إلى الربع فأسعاره تتدهور حتى قاربت اليوم العدم ، كذلك الحال فى أثمان الحبوب ولا أدرى عند أى حد يقف هذا التدهور .

عبثا أحاول أن أصف لكم الحالة السيئة فى البلاد فقد أصبحت من البدهيات التى لا تحتاج إلى دليل ، ولكنى أضع أمامكم أمثلة على سبيل الذكرى لعلها تنفع الباحثين وحضرات النواب المحترمين . أذكر يوم كان مجلسكم الموقر يبحث قانون تخفيض الايجارات ، فقد وقف حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك يرثى لحال الملاك وقال إنهم يتسحبون من أراضيهم كما كان يفعل أجدادنا فى الأزمان الغابرة يفرون من الأراضى الخصبة التى كانت تؤجر بما قيمته عشرون جنيها فى العام .

والآن أليس غريبا أن تفكروا فى إقامة خزان لزراعة أراض بور لن تجود زراعتها إلا بعد مرور خمسة عشر عاما ؟

وإن أنس لا أنس يوم وقف حضرة النائب المحترم محمد عزيز أباظه يلق سؤالا على حضرة صاحب الدولة وزير المالية طالبا أن يجيب له مطلبا متواضعا هو أن يأمر دولته برفع الحجوز الموقعة على ماشية الفلاح ومحصول الأذرة المخصص لقوته وفاء للأموال الأميرية على أن يكتفى بالحجز على محصول الشتوى وهو القمح . فأجاب دولته بأن القمح ضامن لديون كثيرة ومثقل بالضرائب .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — قلت فى إجابتى إن كل صغار الفلاحين قد دفعوا ما عليهم .

حضرة النائب المحترم ابراهيم دسوقى أباظه — إن حالة كبار الفلاحين أشد ألما من صغارهم .

وقد قرأت أخيرا فى إحدى الصحف أن رجلا من مديرية بنى سويف اسمه عبد المولى عند ما أصر المحضر على توقيع الحجز على غلته وبعد أن وقع الحجز وقع المسكين جثة هامدة يشكو أمره إلى ربه .

حضرة النائب المحترم محمد سليم جابر — كان مريضا .

حضرة النائب المحترم ابراهيم دسوقى أباظه — لقد أصبحت كلمات الفقر والمسغبة والجوع لا يخجل منها الانسان فى هذه الأيام . وهذه جمعية المواساة الاسلامية — وفقها الله للخير — لما رأت أن خمسة عشر طالبا يدرسون الطب قد أصبحوا عاجزين عن دفع المصروفات المدرسية أعانتهم . تصوروا هؤلاء الطلبة الذين قضوا زهرة العمر فى الدراسة قد أصبحوا الآن عاجزين عن اتمام دراستهم لعدم قدرتهم على دفع المصروفات . كذلك نرى الا كتتابات تفتتح كل يوم ......

حضرة صاحب المعالى وزير المعارف العمومية — هل يعرف حضرة النائب المحترم عدد الطلبة الذين أعفوا من دفع المصروفات المدرسية ؟ إن نسبتهم لا تقل عن ٣٠ ٪ .

حضرة النائب المحترم ابراهيم دسوقى أباظه — أعرف ذلك وأشكر للوزارة والمصروفات الدراسية — ياحضرات النواب — طالما رأيت بسببها دموعا كانت أبية فهانت ! ونفوسا عزيزة فذلت ! وآمالا اندثرت فدالت .

إن ستة وستين محاميا شرعيا قد عجزوا عن دفع رسوم النقابة فشطبت النقابة أسماءهم وهذا يدل على أن الأزمة هصرتهم هصرا وقضت عليهم قضاء مبرما .

إن نزع الملكيات قائم على قدم وساق ، والمصاوف لا ترحم ولا تشفق ، والحكومة تقوم بمجهود حسن لعلاج الحالة ولكنها فوق كل علاج .

مالى أضرب الأمثلة ولو أردت أن أطيل الكلام لاستغرق قولى جلسات بأكملها ولاستنفدت مجلدات بتمامها .

تطلب الوزارة القيام بانشاء مشروع يتكلف أربعة ملايين ونصف مليون من الجنيهات وهى تساوى أربعين مليونا من الجنيهات فى غير هذا الوقت . لقد وجهت إلى حضرة المهندس العظيم مندوب وزارة الأشغال العمومية سؤالا عن الضرورة الملجئة إلى التعجيل فى إقامة الخزان ورجوت منه فى الوقت نفسه أن يستبعد السببين الآتيين : التوسع الزراعى ، والحصول على شبه حق ارتفاق فى الماء المباح ، أتدرون ما أجاب به ؟ أجاب بأن الضرورة الملجئة هى التوسع الزراعى والحصول على شبه حق ارتفاق فى الماء المباح ! !.

أما التوسع الزراعى فقد تكلمت عنه طويلا وتناوله غيرى بأحسن مما قلت وأما الحصول على شبه حق ارتفاق فى الماء المباح فأمر معلق حله على الاتفاق مع الحكومة البريطانية ، وحكومتنا متأكدة أن انجلترا حسنة النية وأنها متى كانت حسنة النية لاتضن على مصر بما تطلبه لأنها تريد لنا السعادة والهناءة والرخاء . على أنى أذكر لحضراتكم أن انجلترا لا يهمها من الأمر شىء اللهم إلا إذا كانت ترى وجوب التوسع الزراعى سريعا فى السودان ، وليس هذا ميسورا لأن السودان فى الوقت الحاضر فى حال لا يحسد عليها وقد أصبح أكثر منا فقرا وأشد ضنكا .

لو كان هناك أمل بقرب انقشاع الأزمة لوافقنا على إنشاء الخزان . أكدوا لى أن الأزمة ستزول غدا ، وأنا أكون أول الموافقين على المشروع .

إن الأزمة ليست محلية ، ولو كانت كذلك لكان لنا أمل كبير فى أن تتغلب كفاية ونبوغ حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقى باشا عليها سريعا ، ولكنها أزمة عالمية تعصف بالشعوب عصفا ، والأمم تئن منها أنينا متواليا . هاكم أمريكا ، لقد اختلت ميزانيتها وأفلس فيها ما يربى على ثلاثة آلاف من البنوك ، وقد قرأت فى الصحف إن احدى الأسرات فى تلك البلاد حاولت أن تبيع أولادها ، وأن بعض ملوك المال فضلوا الانتحار كما فعل ملك الكبريت وملك الفولاذ ، وقس على أمريكا الممالك الأخرى فالأزمة طاحنة فى فرنسا وانكلترا وخاصة فى ألمانيا والنمسا وتركيا واليونان ، فالأزمة عالمية كما ذكرت ولا نعرف متى تزول أو كيف تنقشع .

يسألوننا فيم يصرف المال إذا لم نصرفه فى إقامة خزان جبل الأولياء ؟ وإنه لسؤال غريب حقا ، أما جوابنا عليه فواحد لا يتغير ، وهو ساعدوا الفلاح ، ساعدوا الفلاح، ساعدوا الفلاح ، يمكنكم أن تساعدوه بتخفيض الضرائب ، أتركوا له مثلا السلفيات الزراعية . أتركوا له أثمان التقاوى ، أعطوه شيئا من الانتاج وبدلا من أن تتقاضوا منه ريالا على قنطار القطن أعطوه ريالا على كل قنطار ينتجه ، بمثل هذا يمكنكم أن تساعدوا الفلاح وتخدموا بلادكم وترضوا ضمائركم .

(تصفيق) .

حضرة النائب المحترم فكرى الصغير — يا حضرات النواب :

إن المشروع المطروح علينا له وجهات ثلاث : سياسية وفنية واقتصادية .

فمن ناحية الوجهة السياسية أؤيد الزميل المحترم دسوقى أباظه فيما ذهب إليه من أن الانكليز — وهم الأقوياء — لا يعجزهم أن يصلوا إلى أغراضهم من أى طريق ، وإذن فلا خوف من إنشاء الخزان فى السودان بل أذهب إلى أبعد من هذا فأقول إن إنشاء هذا الخزان سيكون — إذا تم — دليلا ماديا على حقوقنا المقررة فى السودان .

أما من الجهة الفنية فانى أثق كل الثقة برجال وزارة الأشغال العمومية وهم من شهد لهم المصريون وغير المصريين بالكفاءة والمقدرة الفنية ، وإنى لأستبعد جدا أن يسجل هؤلاء الرجال الفنيون على أنفسهم أنهم أقروا عملا يلحق الضرر ببلادهم .

ومن الوجهة الاقتصادية أقول إن هذا المشروع لن يكلفنا سنويا سوى مليونى جنيه على اعتبار أنه سيكلف الخزانة عشرين مليونا تدفع على عشر سنوات فى آخرها يتم بناء الخزان وملحقاته . ونحن ننفق فى الوقت الحاضر ١,٢٠٠,٠٠٠ سنويا على تعلية خزان أسوان التى تنتهى عام ١٩٣٣ كما نقوم بدفع ١٥٩ ألف جنيه سنويا وهى قيمة القسط من دين نفقات إنشاء خزان أسوان وآخر سنة لوفاء هذا الدين سنة ١٩٣٢ كما هو ظاهر من الميزانية المقدمة لحضراتكم ، كما ننفق على مناطق الصرف ومحطات الكهرباء ٨٠ ألف جنيه تنتهى هذا العام أيضا . وهذه المبالغ فى مجموعها تربى على مليونى الجنيه التى ستخصص لدفع نفقات خزان جبل الأولياء سنويا بعد سنة ١٩٣٣

ولكنى بالرجوع إلى مذكرة وزارة الأشغال العمومية التى وزعت علينا وإلى تقدير اللجنة البرلمانية وجدت أن الماء الذى سنحصل عليه بواسطة خزان الجبل سيروى من الأراضى ما مقداره ٥٥٠ ألف فدان خصت الوزارة منه مديرية جرجا بـ ٢٥٠ ألف فدان تحول من رى حوضى إلى رى مستديم بواسطة خزان نجع حمادى وترعتى الفؤادية والفاروقية . كما خصت ٣٠٠ ألف فدان من الأراضى البور بشمال الدلتا لتروى ريا مستديما ، وهذا ما أعترض عليه بحق . فلست أدرى ما هى الحكمة التى دفعت بالوزارة إلى إيثار الأراضى البور فى شمال الدلتا على أراضى قنا التى يبلغ تعدادها زهاء الـ ١,٢٠٠,٠٠٠ نسمة مع أن مساحة أراضيها لا تتجاوز ٣٠٠ ألف فدان أى أن ما يخص الشخص الواحد فيها لا يزيد على ربع الفدان ولو عرفتم حضراتكم أن إيجار الفدان حوالى جنيهات لعرفتم أن ما يصيب هذا الشخص لا يعدو جنيها واحدا فى السنة ؟ أليست هذه الحالة مما تستدعى العطف وتستحق الرحمة والاشفاق . إن مديرية قنا ذات الماضى التاريخى المجيد ومهبط السائحين من جميع بلاد العالم وقبلة رجال العلم والأبحاث القديمة والتى تدر على ميزانية الدولة جزءا غير قليل من المال بسبب آثارها القديمة — مديرية قنا هذه التى أحيطت بعناية غير قليلة من حكوماتنا فأنشئت فيها المدارس من ابتدائية وثانوية ، وأقيمت فيها المستشفيات ودار الاسعاف وتعددت فيها دور القضاء والطرق الزراعية والمواصلات ومراكز البوليس وكل ما يستلزمه العمران أقول ليس كثيرا على مديرية قنا ، وهذا شأنها وهذه قيمتها التاريخية العظيمة ، أن تكون موضع عطفكم ، فلا تضنوا عليها بما يكفل لأهلها عيش الكفاف ولا أقول رغد العيش .

فلست أدرى أيضا ما هو السر فى أن تحرم مديرية قنا مما يرفه عن سكانها بعض الترفية فى الوقت الذى نرى فيه الحكومة تسخو على الأراضى البور التى لا ينتظر حتى بعد نصف قرن أن تصل إلى ما وصلت إليه قنا من الرقى والعمران .

أليس أولى أن تختص الحكومة قنا بقسط من عنايتها فتمنحها الماء الذى تحتاج إليه الآن بدلا من أن يذهب إلى البور من الأراضى ؟

إنى أعذر الحكومة فى إيثار جرجا على قنا لوجود خزان نجع حمادى جنوب جرجا حيث يمدها بالماء المستديم وقد وضع تصميمه على هذا . ولكنى لا أعذرها فى اختصاصها ٣٠٠,٠٠٠ فدان من الأراضى البور فى الدلتا بماء الخزان الجديد قبل أن تقوى القناطر الخيرية التى توزع الماء على تلك الجهات .

ولا يفوتنى أن أوجه نظر الحكومة إلى أن الماء فى طريقه إلى بور الدلتا سيمر أولا بقنا قبل غيرها من البلاد ، والشرع الشريف أوصى برى الأراضى التى يمر بها الماء قبل غيرها .

لقد كنت أنوى أن أشرح نظريتى فى إسهاب . أما وقد لبثنا الليلة طويلا فانى أوجز القول فى كلمة واحدة هى أن أهالى مديرية قنا الذين أجلسونى فى هذا المكان المقدس وأنابونى عنهم يلتمسون منكم أن تقروا مطالبهم كما يرجون من الحكومة أن تنظر إليها نظرة الرحمة والعدل والانصاف .

(تصفيق) .

(د) بجلسة ٢٣ مايو سنة ١٩٣٢

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — سأتكلم فى مشروع خزان جبل الأولياء متى جاء دورى — كرئيس للحكومة — للكلام ، ولكنى رأيت أن أطلب الكلمة الآن ، لأحدثكم عن مسألة جاء اسمى فيها ، هذه المسألة هى مسألة كندى باشا .

قامت ضجة فى بعض الصحف ، تلك الصحف التى ليس لها من هم إلا أن تنفث السموم وتذيع الشكوك ، هذه الصحف ، التى تتجاهل وجودكم ، اختارت هذا الوقت ، أى وقت بحث مشروع خزان جبل الأولياء ، لتثير هذه الضجة . وظنت أنها بذلك تثير فى نفوسكم أنتم هذه الشكوك أيضا ،

وقد صورت هــذه المسألة كأنها استكشاف جديد أو فضيحة مستورة أزيل عنها الستار اليوم ، فى حين أنها مسألة قديمة أكل عليها الدهر وشرب ، مسألة تكلمت عنها الصحف كثيرا فى سنة ١٩٢٠ ، ولم تكتف وقتئذ بالخوض فيها ، بل نشرت هذه المستندات نفسها التى يتكلمون عنها الآن .

اعتمدوا على أن حادثا وقع فى سنة ١٩٢٠ ربما كان عرضة للنسيان فى سنة ١٩٣٢ — أى بعد اثنتى عشرة سنة — ولكن فاتهم أن كتابهم قد تكلموا فى هذه الأيام القريبة فى موضوع كندى باشا فهو ليس بجديد. أمامى هنا تقرير لكاتب يدعى نصير افندى ينتقد فيه مشروع إنشاء خزان جبل الأولياء . وفى الصفحة الحادية عشرة من هذا التقرير كتب نصير افندى تحت عنوان "الانجليز لهم ضمير" — وبعبارات جوفاء ملئت بتلك المبالغات المألوفة عند كتابهم — شيئا كثيرا عن هذه المستندات فقال :

"إذن اتضح أن من بين الانجليز من هم أبر بمصر من بعض المصريين أنفسهم وستمضى الأجيال وتنقضى السنون دون أن يمحى من سجل عظماء الرجال المنصفين اسم المرحوم كندى باشا مدير مصلحة الأشغال بالسودان واسم العلامة سير وليم ولكوكس . أمد الله فى حياته النافعة المباركة " .

وقال أيضا فى نفس الصفحة تحت عنوان كندى باشا "وعلينا معشر المصريين أن نتحدث إلى أبنائنا جيلا بعد جيل عن سيرة هذين البطلين الانجليزيين وعن جميل أيديهم على مصر والمصريين" إلى أن قال " هنا أيها السادة أرجو أن يقف معى كل مصرى وكل مصرية قليلا نطرق الرؤوس اكبارا لتلك الشجاعة الأدبية الخالدة " .

وسترون فيما يلى إلى أية درجة يمكن أن يوصف كندى باشا بالأوصاف التى تبرع بها هذا الكاتب .

حقيقة لقد اشتغلت بأمر كندى ومستندات كندى فى سنة ١٩٢٠ وقت أن كانت الحركة الوطنية فى إبان غليانها ، ذلك الغليان الذى تعرفونه جميعا : ففى أحد هــذه الأيام قيل لى إن شخصا اسمه كندى باشا يريد أن يقابلنى فقبلت أن يتعرف بى، ولما تقابلنا قال لى إن لديه مستندات تهم الرى فى مصر والسودان ، وتهم الحركة السياسية المصرية ، وأن هذه المستندات هى على صورة تقارير قدمها لأولياء الأمر من البريطانيين وأفضى إلى بأنه على استعداد لأن يسلمنى إياها .

كنت أعلم إذ ذاك أن الجمعية التشريعيــة على وشك الانعقاد لتنظر شتى المسائل الخاصة بالقضيــة المصرية ، وفى ضمنها شؤون الســودان والرى فى السودان ، فقبلت أن أتسلم هــذه المستندات ، وكانت مكتوبة بالانجليزية ، ودفعت بها إلى حضرة صاحب السعادة فتح الله بركات باشا ، الذى كان فى ذلك الوقت على ما أذكر عضوا بالجمعية التشريعية ، وقد فعلت ذلك لعلمى بأن الجمعية التشريعية مزمع انعقادها فى اليوم التالى فكانت مهمتى مقصورة على استلام تقريرين — على ما أذكر — من كندى باشا وتسليمهما إلى سعادة فتح الله بركات باشا الذى طلب إلى ترجمتهما ، فدفعتهما إلى من قام بتلك الترجمة ، لأنى لا أعرف اللغة الانجليزية .

هذا كل شأنى فى هذا الموضوع ولو كانت ظروف سنة ١٩٢٠ تتجدد اليوم لما تأخرت عن القيام بمثل ما قمت به فى تلك السنة . لأن المسألة المصرية بحذافيرها كانت فى ذلك الوقت على بساط البحث وكان من الواجب على كل وطنى أن ينتفع بكل مستند يقع بين يديه .

(تصفيق) .

ولكن هل كانت هــذه المستندات نافعة أو كانت غير نافعة ؟ هذا ما لم أجزم به فى ذلك الوقت بل كان من شأن الجمعيــة التشريعية التى كانت وشيكة الانعقاد ، والتى كان من واجبها أن تقوم هى ببحث هذه المستندات.

هذا كل ما أعرفه ، أيها السادة ، عن مسألة كندى باشا .

ولقد عرفت أيضا أن كندى باشا هذا كان موظفا فى حكومة السودان، وقد أقصته تلك الحكومة عن ميادين التوظف فيها ، وكان قد عرض على الوفد مستندات من هذا القبيل قبل ذلك ، وبعد أن فصل من خدمة حكومة السودان .

هذا كنت أعرفه ولكن الذى تبينته بعــد ذلك هو أن أمر كندى باشا كان قد عرض فى انجلترا وشكلت لجنة فى وزارة الخارجية الانجليزية للنظر فى ادعاءاته ، ولدى الآن تقرير هذه اللجنة، الذى كانت تجهله إذ ذاك هيئة الجمعية التشريعية ، وسأتلو على حضراتكم نبذة من هــذا التقرير لتحكموا على مركز كندى باشا إزاء مواطنيه قبل تقديمه لهذه المستندات الينا :

جاء فى الصفحة السادسة من هذا التقرير ما يأتى :

" وثمت أمور أخرى أشار اليها كولونيل كندى مشابهة لبعض ما أشار اليه سير وليم ولكوكس وهذه سنتناولها عند بحثنا اتهامات سير ولكوكس هذا ، والمقصد الأكبر من انتقادات كولونيل كندى للمسائل الخاصة بايراد المياه هو إقامة الدليل على أن تصرف النيل الأزرق مبالغ فيه ، واذن يكون مشروع رى الجزيرة غير قائم على أساس متين . ونحن نرى ، كما سبق القول، أن تصرفات النيل الأزرق التى بينتها وزارة الأشغال العمومية ليست مقدرة بأكثر من حقيقتها ، وأنها لا تؤثر فى المشروع الحالى حتى ولو كان فيها كثير من المبالغة . وقبل أن نفرغ من اتهامات كولونيل كندى نرى حقا علينا أن نقول إن ماله من الدراية بالرى وبهندسة الأنهار إن هو باقراره إلا ابتدائى وسطحى إلى الغاية وقد اعترف لنا أن أول اتصال له بأعمال الرى هو علاقته بأعمال رفع المياه لتجارب زراعة القطن فى الجزيرة التى بدئ بها فى سنة ١٩١١ — ١٩١٢ وفيما عدا ذلك لم تكن له أية خبرة بأعمال الرى وهو لا يعرف شيئا من الوجهة العملية عن قياس الأنهار ولم يسبق له أن استعمل مقياس تيار قط . هذا ونحن نمتنع عن إبداء أية ملاحظات على اللهجة التى اتخذها كولونيل كندى فى تحرير مكاتيبه " .

وجاء فى آخر التقرير ما يأتى :

" وفى الختام نتشرف بأن نقرر أنه بعد الفحص الدقيق فى جميع ما أحيل علينا من الأمور نرى بالاجماع أن التهم التى أقامها سير وليم ويلكوكس وكولونيل كندى لا أصل لها بل ما كان ينبغى إقامتها البتة . ونشعر بأننا مضطرون إلى التعبير عن عظيم أسفنا لتنزل اثنين من موظفى الحكومة السابقين بمصر والسودان إلى الخطة التى رأيا لياقة اتخاذها فى إقامة هذه التهم " .

هذا ما جاء بالتقرير الأول ، ومنه تتبينون أن الكولونيل كندى كان موتورا من لجنة هذا التقرير، ومن فصله من الخدمة فى حكومة السودان.

بعد ذلك ، وبناء على أن هذا التقرير صادر عن لجنة لا علاقة لها بالحكومة المصرية ، رأت هذه الحكومة أن تعيد البحث فى أمره وأمر السيرولیم ولكوكس أمام لجنة قائمة فى وزارة الأشغال العمومية ، وكانت نتيجة تحقيق هذه اللجنة أن أصدرت قرارا بالاجماع بفساد كل الاتهامات التى قال بهـا ولكوكس وكندى . وكانت نتيجة هذا القرار أن أحيلا على المحاكمة، التى وقفت بالنسبة لكندى باشا لأنه مرض ومات فى المستشفى، حيث تبين أنه لم يكن فى ذلك العهد مسؤولا — وأقصد بالمسؤولية أنه لم يكن فى حالة تسمح بالقاء المسؤولية الجنائية عليه — واستمرت محاكمة السير ولیم ولكوكس .

هذه حكاية الضجة التى أثيرت حول مسألة الكولونيل كندى ومذكرتيه اللتين جاء فيهما انتقاد سياسى لخزان جبل الأولياء ، أو على الأعم لمشروعات التخزين على النيل الأبيض (لأنه لم يذكر خزان جبل الأولياء على التخصيص) وهذا ما سأرد عليه عند التكلم عن الموضوع السياسى كما سأرد على ما أثاره غيركندى باشا من هذه الوجهة . أما الانتقادات الفنية فسيتولى الفنيون الرد عليها، وعلى كل حال فالمسألة تتلخص فى أنهم أرادوا التشكيك ، أرادوا الضجيج ، أرادوا التمويه ، شأنهم فى كل الأمور ، ولكنكم يا حضرات النواب تدرسون الآن مشروعا حيويا يتصل بحياة البلاد الاقتصادية والزراعية كل الاتصال . وباعتباركم نواب الأمة أرجو ألا يؤثر فيكم إلا الواقع ، وإلا الحق . أما التخرصات وأما الأوهام ، فحسبها أن تقف عند باب هذا المجلس لا تتعداه .

( تصفيق متواصل ) .

حضرة النائب المحترم أحمد رشدى (المقرر) — حضرات النواب المحترمين :

لا تظنوا — وقسطى من موضوع هـذا المشروع هو القسم الفنى — أنى سأغرقكم بأرقام من مليارات الأمتار المكعبة أو بمئات الآلاف من الأفدنة أو بمـا يتطلبه الفن الهندسى من الاصطلاحات المملة ، إذ أن هذا المشروع كما تعلمون قد لاكته الألسنة منذ سنة ١٩١٤ إلى الآن ولم يطرح على بساط البحث والتمحيص بصفة خاصة إلا فى هـذه الأشهر الأخيرة ، حتى أصبح معروفا للجميع ، يلم به الكثير من أهم نواحيه فنية كانت أو غير فنية .

والدليل على ذلك ما رأيتموه حضراتكم وسمعتموه فى جلسات الأسبوع الماضى القريبة من قيام حضرة زميلنا المحترم الأستاذ وهيب دوس بك (وهو المحامى اللبق) أمامكم ومن فوق هذا المنبر ليرد على الاعتراضات التى وجهتها المعارضة إلى المشروع من ناحيته السياسية ، فتناولت أكثر ردوده بعض نواحيه الفنية، وكان فى ذلك يسوق تدليله بجلاء ووضوح ، وعلى الرغم من ذلك فانى سأتناول النقط التى لم يتناولها حضرة الأستاذ وهيب دوس بك سواء أوردت على لسان حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك أم على لسان غيره من حضرات المعارضين .

أولا — ممـا وجهه حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك من الاعتراضات على هذا المشروع قوله : إنه بانشـاء خزان جبل الأولياء ستترتب تعويضات مائية للسودان علاوة على التعويضات المـادية ، مدللا على ذلك بأقوال واقتراحات بعض الذين ساهموا فى وضع هـذا المشروع مثل المستر ديبوى وغيره من المهندسين الانجليز إذ أشار بعضهم بشق ترع لرى جزء من مديرية النيل الأبيض أو بالتصريح بوضع آلات رافعة على النيل الأبيض .

ولا أدرى يا حضرات الزملاء : لم يعود بنا حضرته إلى المـاضى البعيد ويدلل بآراء واقتراحات قديمة قـد أصبحت لا قيمة لها ؟ ولم يشر حضرته إلى اتفاقية النيل التى وضعت حديثا وهى التى هدمت كل تلك الاقتراحات والآراء السابقة عليها وجعلتها فى خبر كان .

وعلاوة على ذلك فان طريقة ملء الخزان وتفريغه المبينة بالصفحة رقم ٧ من تقرير اللجنة تقول فى جلاء ووضوح : إن مواعيد تفريغ مياه الخزان لا تتفق ومواسم الزراعة الحالية على ضفاف النيل الأبيض ، ولا يتيسر لسكان هـذه المنطقة أن يستمروا فى تقـاليدهم الزراعية الحاضرة ، وكل ذلك نظر إليه بعين الاعتبار عند تقدير التعويضات .

ومن هذا ترون أن لا خوف من إنشاء هذا الخزان من ناحية مشاركة السودان لنا فى مياهه بعـد أن نكون قد أقمناه نحن بأموالنا ، ولا وجه لهـذا الاعتراض .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — على أية صورة ستكون قسمة المياه الزائدة ؟ لقد قرر سعادة وزير الأشغال العمومية أن هناك لجنة ستشكل بعد إنشاء خزان جبل الأولياء للبحث فى قسمة المياه الزائدة بسبب إقامة هذا الخزان .

حضرة النائب المحترم أحمد رشدى ( المقرر ) — إن قسمة الميـاه الزائدة سوف لا تكون نتيجة لإنشاء هذا الخزان الذى لا يترتب على إنشائه حقوق للسودان فى حوض جبل الأولياء .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — سأتولى الرد على هذه النقطة .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — أريد أن أعرف : هل سيترتب على إنشاء هذا الخزان قسمة المياه الزائدة أم لا ؟

حضرة النائب المحترم أحمد رشدى ( المقرر ) — المـاء الذى سيقسم هو المـاء المباح .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — لقـد بينت هـذه المسألة بكل وضوح عند ما توليت الرد على حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك، وقد كان غير موجود بقاعة الجلسة .

حضرة النائب المحترم أحمد رشدى ( المقرر ) :

ثانيا — من اعتراضات حضرة النـائب المحترم حافظ رمضان بك التى أعطاها أهمية كبرى قوله : إنه ما دام يمكن ملء خزان أسوان على منسوب ١٢٢ كما قررت اللجنـة الدولية لسنة ١٩٢٨ ، فلا لزوم إذن لإنشـاء خزان

جبل الأولياء اكتفاء بما سيخزنه خزان أسوان على هذا المنسوب معتمدا على أن الفرق بين الملء على منسوب ١٢٢ ومنسوب ١٢٠ سيكفى حاجات البلاد الحالية .

ولا أدرى من أين جاء حضرته بهذه النظرية فى حين أن تقرير اللجنة الدولية خلو من أى اقتراح كهذا ، وكل ما كلفت به اللجنة الدولية هو أن تبحث فى إمكان التعلية من الوجهة الانشائية المحضة ، وكان عملها ينصب على ذلك كما هو واضح من الأسئلة التى وجهتها وزارة الأشغال العمومية إلى اللجنة وردها على هذه الأسئلة جلى بأنها لم تتعرض للناحية الهيدروليكية مما هو مبين بالصفحات ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ من مذكرة وزارة الأشغال العمومية .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — هل أوصت اللجنة الدولية بالتخزين على منسوب ١٢٢ مترا أم لا ؟

حضرة النائب المحترم أحمد رشدى ( المقرر ) — لا .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — أوصت هذه اللجنة بالتعلية لمنسوب ١٢٢ مترا .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — أريد أن أعرف : هل أوصت اللجنة بملء الخزان على منسوب ١٢٢ مترا ؟

حضرة النائب المحترم أحمد رشدى ( المقرر ) — يمكن حضرة النائب المحترم أن يرجع إلى الأسئلة التى وجهت إلى اللجنة المذكورة ومنها يعلم أنها لم تتدخل فى مسألة الملء .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — الذى أفهمه أن مأمورية هذه اللجنة كانت قاصرة على بحث المسألة من الوجهة البنائية ، أما بحثها من الوجهة الهيدروليكية فقام به مدير مصلحة الطبيعيات وغيره . وقد اعترفت الحكومة نفسها بإمكان ملء الخزان لمنسوب ١٢١ مترا وكل ما أريد أن أتبينه هو هل اللجنة الدولية (سنة ١٩٢٨) أوصت الحكومة بملء الخزان على منسوب ١٢٢ مترا ؟

حضرة النائب المحترم أحمد رشدى ( المقرر ) — لقد أوصت تلك اللجنة بالتعلية من منسوب ١١٣ مترا إلى منسوب ١٢٠ مترا وقالت بإمكان التعلية إلى ١٢٢ مترا دون أدنى خوف .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — أقول إن اللجنة الدولية أوصت بأن يكون التخزين لمنسوب ١٢٢ مترا وقررت وزارة الأشغال العمومية نفسها أن يكون التخزين على منسوب ١٢١ مترا فهل حدث ذلك أم لا ؟ هـذا ما أريد الاجابة عنه .

حضرة النائب المحترم أحمد رشدى ( المقرر ) — أتلو على حضرة النائب المحترم سؤالا طرح على اللجنة ومنه يتبين حضرته ما إذا كانت قد اشتغلت بالمسألة الهيدروليكية أم لم تشتغل وهو وارد بالصفحة ٣٤ من مذكرة وزارة الأشغال العمومية ونصه : "هل يمكن تعلية البناء الحالى إلى المناسيب المطلوبة (١٢٠,٠٠ مترا) ؟" فكان الجواب : "بعد أن درسنا ملاحظاتنا درسا مستوعبا منفردين تارة ومجتمعين أخرى أمكننا الوصول إلى النتيجة الآتية وهى إنه من الممكن تعلية السد بمقدار تسعة أمتار مع منتهى الاطمئنان" .

ومن هـذا ترون حضراتكم أن اللجنة الدولية لم تتعرض بتاتا للناحية الهيدروليكية ولم تشر من هذه الناحية بالحجز على منسوب معين ، وكل ما أشارت به كان خاصا بامكان تعلية البناء لمنسوب ١٢٢ بدلا من ١٢٠ بكل الاطمئنان وذلك من الناحية الانشائية فقط كما يظهر بوضوح من الرد على السؤال الرابع الذى وجه اليها .

والقول بأن الوزارة قد تخطت القاعدة القديمة التى كانت تقضى بالتخزين عند ما يصل منسوب النهر إلى ٨٨ مترا فوق سطح البحر عند أسوان وذهبت إلى إمكان التخزين على منسوب ٩٠ وبذا يمكن ملء الخزان إلى أعلى من منسوب ١٢٠ هو قول خاطىء لأن هذا الرأى الأخير يلقى معارضة قوية من كبار المهندسين الذين يشككون كل الشك فى إمكان ملء الخزان حتى على منسوب ١٢٠

والذى يتعين على المهندسين للفصل فى هـذه النقطة الخلافية هو العمل والتجربة عند الموازنات على الخزان فى السنين التالية للتعلية ، فاذا ما أثبتت التجارب شكوك هؤلاء المعارضين بأن حوض النهر ابتـدأ أن يتأثر برسوب الطمى ممـا يقل سعة الحوض تدريجيا وجب حتما الحجز على منسوب أقل . أما إذا أثبت الواقع غير ذلك أمكن العمل بما قررته الوزارة من حيث الملء عند ما يكون منسوب النهر عند أسوان على درجة ٩٠ إذ يكون من المستطاع ملء الخزان لمنسوب ١٢٠ دون صعوبة .

وقد قامت حسابات وزارة الأشغال العمومية فى احتساب كميات المياه الناشئة من التعلية على أساس التخزين لمنسوب ١٢٠

وممـا يجدر بى ذكره أن السير وليم ولكوكس نفسه ذهب إلى تأييد هذا الرأى بأن قدر الكمية الممكن الحصول عليها بسبب التعلية بـ ٢١٢٠ مليونا من الأمتار المكعبة وهذه الكمية هى التى تقول الوزارة بامكان الحصول عليها متى كان الخزن لمنسوب ١٢٠

ومما أراه قاطعا فى ذلك ، المخاوف التى أبداها السير مردوخ ما كدونالد عنـد ما طلب إليه وضع تصميات التعلية فى حدود توصيات اللجنة الدولية وثابت ذلك فى مجموعة المحاضر صفحة ٦٩ وقد جاء فيها ما يأتى :

"لـما درست لجنة يناير سـنة ١٩٢٩ مسألة التعليه من الوجهة البنـائية أوصت بأن تكون تسعة أمتار بدلا من سبعة كاقتراح الوزارة الأول والذى كان معروضا على اللجنة وذهبت إلى إمكان التعلية لهذا الحـد باطمئنان كما أوصت فى كتاب خاص بأن يكون المهندس الاستشارى للتعلية هو سير مردوخ ماكدونالد نظرا لسابق علمه بخزان أسوان منذ إنشائه حتى تمت التعلية على يديه سنة ١٩١٢

ولـما طلب إلى هذا المهندس وضع تصميات فى حدود توصيات اللجنة عارض معارضة قوية فى غضون سنة ١٩٢٩ فى تنفيذ التوصيات على أساس الحجز على المنسوب المقترح بمعرفة اللجنة وبعد مناقشات عديدة بينه وبين وكيل الأشغال ووزيرها فى ذلك الوقت معالى حسين واصف باشـا رفع الوزير الأمر لمجلس الوزراء بعد أن تبين له قيمة اعتراض سير مردوخ ما كدونالد ورأى المجلس ألا يرخص لوزارة الأشغال بالخزن على ١٢٢ ، ١٢٣".

وكذا ما أبداه السير ولم ولكوكس من مخاوف واضحة بكتابه المفتوح لمعالى وزير الأشغال العمومية خاصا بالقسم (المصمت) من الخزان واقترح القيام ببعض أعمال لتقوية هذا القسم .

وكل هذه المخاوف التى تحوم حول سلامة البناء بعد التعلية تجعلنا نحتاط كثيرا فلا نتورط بالتخزين على منسوب أعلى من درجة ١٢٠ بل الواجب يحتم علينا أن نتوخى كل الوسائل التى تمكن من الملء على هذا المنسوب .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — هل صدر قرار من وزارة الأشغال العمومية بأن يكون التخزين على منسوب ١٢٠ أو ١٢٢؟

حضرة النائب المحترم أحمد رشدى (المقرر) — سيتولى حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية الرد .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — هل صدر قرار من وزارة الأشغال العمومية بخصوص هذه المسألة أم لا ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — لقد أرسلت فى طلب الأوراق اللازمة للاجابة عن جميع الأسئلة التى وجهها حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — هو كذلك .

حضرة النائب المحترم أحمد رشدى (المقرر) — ثالثا — وهناك اعتراض قدمه حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك فأعطى له أهمية خاصة وهو متعلق بتحديد مدة عجز النهر عن الوفاء بمطالب البلاد وأشار إلى أن وزارة الأشغال العمومية حددت هذه المدة فى مذكرتها بأنها تقع بين بدء السحب الفعلى للمياه المخزونة بخزان أسوان وبين تاريخ انتهاء تفريغه وقال بأن النتيجة التى استخلصتها الوزارة من مراقبة هذه العملية فى المدة من سنة ١٩١٣ إلى سنة ١٩٣٠ أسفرت عن أن متوسط بدء السحب يقع فى ١٠ مارس وينتهى فى آخر يوليه .

وقد قال حضرته إن رجال الفن الذين اتصل بهم لم يقروا هذه النظرية وعاب حضرته على حضرة مندوب الوزارة أن حدد مدة العجز من أول مارس إلى نهاية يوليه وبذا قد فوت على البلاد ما اكتسبته من الحقوق الثابتة التى قررتها لجنة مياه النيل لسنة ١٩٢٥ التى اعتبرت أن مدة عجز النهر عن الوفاء بمطالب البلاد يقع بين أول يناير و١٥ يوليه (تواريخ سنار) من كل عام وحرمت على السودان سحب أية قطرة من الماء فى هذه الفترة .

وتساءل حضرته لماذا يحرم السودان من الانتفاع بالمياه فى شهرى فبراير ومارس مادامت البلاد لا تحتاج إلى المياه إلا ابتداء من أول مارس على حسب أقوال حضرة مندوب الوزارة ، أو ابتداء من ١٠ مارس على اعتبار ما جاء بمذكرة الوزارة .

وإنى أرد على هذا الاعتراض بأن أحيل حضرة النائب المحترم الى مجموعة محاضر اللجنة ليعرف رأى حضرة مندوب الوزارة فى هذا الموضوع وهو صريح فى تمسكه بمدة العجز كما قررتها اللجنة الدولية (صفحة ٣٠ و ٣١ من مجموعة المحاضر ، وقد ورد بهما ما يأتى :

"وقد جرى قدماء المهندسين على حسبان أن مصر لاينقصها إيراد صناعى إلا لسد عجز النهر فى شهور الصيف وهى فى نظرهم على العموم أبريل ومايو ويونيه ومنهم من احتاط فمد هذه المدة إلى ١٥ يوليه وقد كانت نتيجة ذلك أن خرجوا علينا بأرقام لاتصلح أساسا للبحث اليوم، وسيرد الكلام عن هذه المقادير بالتفصيل ، ورأى كل مهندس فيما يتعلق بهذه المطالب بعد تحديد الميعاد. والمدة التى أرى أن تتخذوها أساسا هى التى قررتها لجنة النيل سنة ١٩٢٥ وأصبحت جزءا من اتفاقية النيل سنة ١٩٢٩ وهو الوقت الذى يحرم فيه على السودان سحب أية قطرة من مياه النهر على اعتبار أن إيراده يجب أن يكون وقفا على مصلحة مصر . وتعلمون حضراتكم فيما سبق من المحاضرة العامة أن هذه المدة تبدأ من أول يناير إلى ١٥ يوليه من كل عام عند سنار وهذه توازى عند أسوان المدة من ٢٢ يناير الى ٣ أغسطس من كل عام. ولما كانت مصلحة الرى اعتادت فتح الترع بعد السدة الشتوية السنوية حوالى ٢٥ يناير بالوجه القبلى وأول فبراير بقناطر الدلتا كان عليها أن تبدأ بصرف المطالب اللازمة للرى فى تاريخ سابق عند أسوان وهذا يقع حوالى ٢٠ ينايرمن كل سنة سواء أكان الوارد فى ذلك الظرف هو من النهر الطبيعى أم هو جزء معين يسحب من الخزان لسد العجز . لذلك أرى أن يكون أساس الحساب هو ايراد النهر فى الفترة التى تقع بين هذين التاريخين وهذه الفترة هى من ٢١ يناير إلى ٣ أغسطس عند أسوان وهذه المدة يجب أن تكون من النظرية رائد المهندس المصرى عند ما يطلب منه فى المستقبل البحث فى أى توسع زراعى على النيل خارج الحدود المصرية بل عليه أن يقدر أن التوسع الزراعى لمصر من وراء خزان جبل الأولياء أو غيره لا بد أن يحدث تغييرا يتمشى مع الحقوق المكتسبة لمصر عند ما ينشأ ذلك البحث وهذا يجر بطبيعة الحال إلى تقديم تاريخ التحريم عن ٣١ ديسمبر وتأخيره عن ١٥ يوليه وبعبارة أخرى أن كل توسع زراعى فى السودان يجب أن يبحث على أساس آخر من شأنه تضييق المدة التى يباح فيها للسودان السحب من النهر."

على أننى — والأمر الآن متعلق بمسألة داخلية — لا أريد أن أردكم فى الحساب إلى المدة من ٢١ يناير الى ٣ أغسطس على أساس اعتبارها كلها مدة الصيف بل أرغب فى أن أتخذ مقياسا آخر يبدأ من أول مارس وينتهى فى آخر يوليه حتى لا أدخل فى تفصيلات المقادير التى تذهب ضياعا إلى البحر الأبيض المتوسط فى أواخر يناير وفى غضون شهر فبراير لطرد المياه المالحة مع العلم بأن هذه المقادير — مع عدم إمكاننا الانتفاع بها — تعتبر من حقوقنا المكتسبة ، ومن جهة أخرى فانى أفترض أنكم تسلمون معى بأن الشكاوى بصفة عامة فى شهر فبراير قليلة إن لم تكن معدومة .

وفضلا عما تقدم فان كل تضييق فى الوقت الذى يعتبر فيه النهر عاجزا عن الوفاء بمطالب البلاد ومن ثم تنشأ فكرة التخزين ينتج حتما تقليل الكميات المراد تخزينها ولا يمكن مع ذلك أن تتهم بالمبالغة فى تصوير احتياجات البلاد جريا وراء فكرة التخزين أو حبا فى الاستيلاء على بعض الماء المباح فى النهر، لذلك

سأتخذ مقياس المدة التى يقاس فيها إيراد النهر بمطالب البلاد فى الحال والاستقبال من أول مارس لآخر يوليه . والمهم أن حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك عند ما طلب إلى حضرة المندوب بيانا عن تصرف النيل الطبيعى عند أسوان فى السؤال التاسع من أسئلته الواردة بالصفحة ٧٠ من مجموعة المحاضر، أجابه حضرة المندوب بما هو واضح بهذه الصفحة ، ولكن حضرته لم يشأ أن يشير إلى هذه النقطة ولا أن يشرحها عند ما ألقى بيانه .

وها أنا أفسر لحضراتكم ما خفى أمره على حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك، لأن ذلك فى الواقع يختص بنقطة فنية دقيقة .

ان وزارة الأشغال العمومية يا حضرات الزملاء لم تخطئ فى تقديرها كما قال حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك وكذلك لم يخطئ حضرة مندوب الوزارة فى تقريره كما لم يضع أحد منهما حقا مكتسبا مما قررته لجنة سنة ١٩٢٥

إن تحديد هذه التواريخ بناء على القاعدة الواردة فى مذكرة وزارة الأشغال العمومية أو أخذا بالقاعدة التى ارتآها حضرة مندوب الوزارة لا يمس مطلقا المبدأ الذى يجب أن يسود بيننا وبين السودان فيما لو كان الأمر متعلقا به كما قال حضرة المندوب بصريح العبارة فى مجموعة محاضر جلسات اللجنة ، ولكن الجرى على هذه القاعدة أو تلك إنما كان الغرض منه التمشى مع أبسط قاعدة فى الحساب ، ذلك لأن البدء بالحساب من ٢١ يناير كما يقول حضرة حافظ بك كان يجر حتما الى ضرورة حساب كل مطالب مصر فى هذه المدة المحصورة بين ٢١ يناير وآخر فبراير (تواريخ أسوان) ذلك لأن مطالب مصر فى هذه الفترة لا تقف عند حد الاحتياجات الزراعية فقط ، ولكنها تتعداها إلى الاحتياجات الملاحية وإلى كميات المياه اللازمة لملء خزان أسوان ، خصوصا بعد تعليته الأخيرة من ذلك الزائد الموهوم فى هذه الفترة ، وكذلك كميات المياه اللازمة لطرد المياه المالحة فى فرعى رشيد ودمياط حتى تقام السدود الترابية السنوية ، وكل هذه المطالب لم يشر إليها حضرة الأستاذ حافظ بك بكلمة ولا تقدم بحساب عنها وكان يجب لصحة تدليله أن يتقدم لنا بأرقامه فى هذا الصدد وهو لو فعل لوجد أن حضرة مندوب الوزارة كان محقا يوم ناشده الحيطة والحذر عند استخدامه هذه الأرقام ( صفحة ٧٠ ) ولوجد أيضا أن هذه المطالب تربى على إيراد النهر فى هذه الفترة وكان من الحق عليه بعد ذلك ألا يرمى الوزارة بالمغالاة فى تقدير مطالبنا ابتغاء إنشاء خزان جبل الأولياء .

وقد يكون من المفيد أن أذكر لحضراتكم أن حضرة النائب المحترم أشار تعليقا على إجابة حضرة المندوب بقوله (الوارد بالصفحة ٧٠ من مجموعة المحاضر) ونصه :

"قصدت من سؤالى هذا أن أتبين إمكان تصرف النيل الطبيعى ، أيسمح بملء خزان أسوان للدرجة التى قدرتها الوزارة أو للدرجة التى قررتها اللجنة الدولية أو للدرجة التى جاءت بالمذكرة التى أمامنا" .

وترون من ذلك أن حضرة النائب المحترم كان مقتنعا بالاجابة أو على الأقل كان يرمى إلى نتيجة أخرى غير التى أشار إليها فى خطابه بالمجلس وعليه تصبح أرقامه الواردة فى هذا الصدد بمحضر الجلسة الخامسة والأربعين على غير أساس .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — يريد المقرر أن يجعل زمن قصور النيل عن الوفاء يبدأ من أول مارس وأنا أقول إنه يجب أن يبدأ من ٢١ يناير وقد بنى المقرر رأيه على أسباب أساسها عدم الاكثار من المطالب . وإنى أرى أنه يجب مراعاة الدقة فى الحساب وعدم إسقاط شهر فبراير من حسابه لأن فى هذا الاسقاط تقليلا للطالب . ومما هو جدير بالذكر أن اللجنة المعروفة باسم عبد الحميد سليمان — جريجورى قد قررت أن قصور النيل عن الوفاء يبتدئ من ٢١ يناير فلماذا إذن يسقط حضرة المقرر شهر فبراير من حسابه ؟

حضرة النائب المحترم أحمد رشدى ( المقرر ) — لقد رتب حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك على هذا القول أن حقوق البلاد فى المياه تبتدئ من ٢١ يناير .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — أنا لم أقل حقوق البلاد وإنما قلت مطالبها وهذه المطالب يمكننا أن نحددها فى أى وقت نشاء وهذه مسألة من أهم المسائل ، ولا زلت أقول إن هناك لجنة دولية حددت اليوم الحادى والعشرين من شهر يناير مبدأ لقصور النيل عن الوفاء ، وذلك وفقا للحساب الذى يجرى العمل به عندنا لا على حساب ستار .

حضرة النائب المحترم أحمد رشدى ( المقرر ) — وهل يستنتج حضرة النائب المحترم من هذا أننا لسنا فى حاجة إلى التخزين ؟

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — سبق أن قلت إن تعلية خزان أسوان كفيلة بمدنا بالمياه اللازمة فى الحال والاستقبال .

الرئيس — ألا يحسن ترك المناقشة فى هذه النقط ليجيب عنها صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية كما وعد بذلك .

حضرة النائب المحترم أحمد رشدى ( المقرر ) :

رابعا — تبينت من أقوال المعارضة أنهم مستريحون إلى حد ما إلى مشروعات أعالى النيل الأبيض ظنا منهم أنها لا تعدو فى جوهرها إلا شق قناة لتنظيم جريان المياه وهذا خطأ يجر إلى نتائج خطيرة إن لم تفهم هذه المشروعات على حقيقتها حق الفهم ، ويكفى أن أقول لحضراتكم إن قناة السدود المراد شقها لتهذيب النهر تستلزم من الأعمال البنائية للموازنات على القناة ما يتكلف الملايين سواء عند بدايتها أو عند التقائها مع مجرى النيل الأبيض . هذا فضلا عن أن هذه القناة جزء متمم لخزان البرت وليس أبلغ من إيراد قول مستر ديبوى فى هذا الصدد عندما أشار إلى أعمال أعالى النيل فقال ( بالصفحة ٩٦ ) من تقريره ما نصه :

"وعلى ذلك فهذان العملان الكبيران إنشاء المجرى وإنشاء الخزان — يقصد قناة السدود وخزان البرت — مرتبطان أحدهما بالآخر ارتباطا كليا بحيث لا يغنى أحدهما عن الآخر وبحيث لابد من إنجازهما جميعا حتى يمكن الحصول على الفائدة التامة من كل منهما . وهناك اعتبار آخر يزيد هذا الارتباط تأكيدا وهو الخطر المحتمل ظهوره من تحسين مجرى النهر تحسينا يزيد تصرف الفيضان بدرجة منذرة بالخطر" .

ومن هذا يتضح ياحضرات النواب المحترمين أن المعارضة التى تستريح لمثل هذه المشروعات البعيدة فى مداها والخطيرة فى أثرها وتشير بانجازها بيننا

هى تبدى كل هذه المخاوف والشكوك فى مشروع خزان جبل الأولياء ليست منطقية مع نفسها، و إشارتها باحتمال استعمال خزان جبل الأولياء أداة للضغط السياسى إشارة لا تتفق مع طبيعة هذا الخزان، وكان أولى بهذا الكلام أن يقال عن أعالى النيل الأبيض ، يوم عرض المشروع سنة ١٩٢٦ .

خامسا — للتدليل على مقدار صحة الأرقام التى أتى بها حضرة الأستاذ حافظ رمضان بك — وعلى طريقة استخدامها، يكفى أن أشير إلى أن تقرير لجنة مياه النيل لسنة ١٩٢٥، (وهو التقرير الذى اعتبر جزءا من اتفاقية المياه كما تعلمون، والذى لم توضع أرقامه خصيصا لهذه الجلسات) يذهب واضعوه إلى أن تصرفات النهر الطبيعية بأسوان من سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٢٤ (من ٢١ يناير إلى آخر يوليه) (وهى أحدث وأضبط مجموعة من السنين كانت أمام اللجنة الدولية لسنة ١٩٢٥) تبلغ ١٣٢١٤ مليونا من الأمتار المكعبة، و باضافة سعة خزان أسوان بعد التعلية يصبح المجموع ١٧٧٩٩ مليونا، فى حين أن المجموع الذى أورده حضرة حافظ بك ١٨٩٨٥ مليونا، أى بعجز ١١٨٦ مليونا .

ولست أريد أن أطيل عليكم بذكر الأرقام والمليارات ، ولا بالاستشهاد بأية مجموعة أخرى من السنين، و يكفى أن أقول: إن أحدث رقم أمامى استقيته من مصلحة الطبيعيات عن التسع والعشرين سنة الأخيرة يدل على أن تصرف النهر الطبيعى أقل مما قال به حضرة حافظ بك بما يزيد على المليار .

وقد يكون من الغريب أن أقول لحضراتكم : إن وزارة الأشغال العمومية كانت متهمة سنة ١٩٢٠ بأنها تبالغ فى الأرقام الخاصة بالتصرف الطبيعى الى حد أن رماها سير وليم و يلكوكس بأن أرقامها تزيد على الحقيقة بنحو ١٥٪، واليوم هى تتهم من المعارضة بعكس التهمة، وكان أولى بالمعارضة أن تتفق على صورة واحدة، ولكن الأجدر بنا أن نتركها ، قديمها ، وحديثها ، لتقضى بنفسها على نفسها .

سادسا — أشارت المعارضة إلى أن اللجنة البرلمانية لم تلتفت إلى المعارضة ، والحقيقة أن كل ما قال به المعارضون فى الخارج إنما ردده الكثير من أعضاء اللجنة المحترمين ، وجرى البحث فيه مطولا ، وفى محاضر اللجنة وفى تقريرها ما يؤيد ذلك تمام التأييد . ولكن أرى واجبا على أن أشير إلى نقطة هامة ، عرض لها الأستاذ حافظ رمضان بك عند كلامه عن وادى الريان ، إذ اكتفى بذكر مزاياه . دون أن يمتد بصره فى التقرير الذى نقل تلك المزايا عنه إلى الصفحات التالية لصفحة ٤٦١ ، ولو فعل لوجد فى صفحة ٤٦٣ ما نصه :

"وهناك أيضا وجه آخر للمسألة يقتضى اعتباره (و يلوح أنه أشد أهمية من سائر الوجوه). وأعنى به الخوف مما لو امتلأ الخزان، أن يسبب ثبات منسوب المياه على درجة عالية" نزا ورشحا فى باطن الروابى الفاصلة بين وادى الريان والفيوم ، فينشأ عنها تلف جسيم لأراضى هذا الأقليم الزراعية .

وورد أيضا بالصفحة ٤٦٥ ما نصه :

« قال أعضاء اللجنة وفى الختام إنهم لا يستطيعون أن يشيروا على الحكومة بتحويل وادى الريان إلى خزان لأنه ربما يكون علة خطر لأقليم الفيوم إذا

حدث عنه نز يعتد به وتكونت منه بشوق ، وبحر ، ومنابع ، وقد اتفقت آراء أعضاء اللجنة الفنية على ماتقدم ذكره. ولا يخفى أن ماقاله هؤلاء الأعضاء هو من الخطورة بمكان ، لأنه كلام جيء به عن ثلاثة رجال مشاهير ، وأرى أنه لا يتسنى لأحد أن ينبرى لمعارضتهم، و يشير على الحكومة باجراء هذا المشروع حتى يكون قد نقب عن هذه القضية تمام التنقيب .

وفى مثل هذه الأعمال الكبرى يكون من الطبيعى أن يذكر الباحث مزاياها ومضارها، والحكم دائما بالنتيجة التى يصل إليها الباحث بترجيح المزايا أو المضار وفى هذا الصدد ترون جليا أن هذا المشروع كان مقضيا عليه ، حتى بعد أن تم خزان أسوان سنة ١٩٠٢

هذه هى أهم وجوه المعارضة التى قيلت داخل هذه القاعة المقدسة ، أما ما يقال وينشر خارجها، فليس لنا أن نعرض له خصوصا إذا كان صادرا من بعض الذين اتخذوا هذه المشروعات وسيلة غير شريفة للوصول إلى أغراضهم، ولست أريد أن أوذى أسماعكم، ولا أن أتهجم على كرامتكم المقدسة باظهار مستندات ، تقطع بأن أشد المناوئين حماسة لهذه المشروعات الآن فى جملتها وتفصيلها ، إنما يقولون ، وينشرون على الجمهور غير ما يعتقدون ، بل غير ما كتبوه فعلا منذ شهور قريبة ، ظانين أنهم بهذا اللعب والعبث يظلون فى الخفاء، و يكفى أن أصرح بوجود صورة لمحاضرة ، كان فى نية بعضهم القاؤها تعزيزا للمشروع وتحبيذا له ، فلما منع من إلقائها استغناء عن خدماته ، ولم يصل لمآربه انقلب على المشروع فى الصحف حربا عوانا والمحاضرة تحت يدى الآن .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — وهل هذه المحاضرة بخط المحاضر نفسه ؟ وهل يمكننا التثبت من ذلك ؟

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — أى محاضرة هى ؟

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — هى المحاضرة التى كان يريد ابراهيم زكى أن يلقيها، وقال إن الحكومة منعته من ذلك. وكانت معدة من قبل لتحبيذ المشروع ، ولسبب ما كان يرمى إليه ، ولما لم يستطع تحقيقه انقلب على المشروع . وتحت يدنا صورة المحاضرة الأولى التى كانت معدة لتحبيذ المشروع .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — لم تعرض هذه المحاضرة على اللجنة ، ولم تكن موضع بحثنا .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — لقد صرح حضرة النائب المحترم أحمد رشدى : أنه يعف عن تلاوة هذه المحاضر ضنا بأسماعكم وحفظا لكرامة هذا المجلس أن يتلى فيه مثل هذا الكلام .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — إنه يتكلم عن المعارضة التى تقوم خارج المجلس، وليس أمامنا هنا لا المستند الذى أشار إليه، ولا الشخص الذى كتب هذا المستند، فكيف يتسنى لنا أن نبحث هذا الموضوع وليس لدينا أى أساس نبنى عليه بحثنا ؟

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — إن هذا المستند مثله مثل الخطاب المعزو إلى عثمان محرم باشا ، إذ لم يعرض علينا وجىء به

بعد أن كان كلام حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك لا يدل دلالة صريحة على وجوده معه أثناء إشارته إليه .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحميد سعيد — لا شأن لنا هنا بالمعارضة التي تقوم خارج المجلس .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — لقد كان خطاب سعادة عثمان محرم باشا بخطه وبامضائه .

حضرة النائب المحترم أحمد رشدى ( المقرر ) — يا حضرات النواب المحترمين :

أرجو أن تكونوا الآن قد وقفتم على كل نواحى هذا المشروع ، كما أرجو أن تثقوا كل الثقة بفائدته لبلادكم ، تلك الفائدة التي تتوخاها جميعا، والتي لا يمكن أن نحصل عليها إلا بعد إقراركم هذا المشروع .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجى — حضرات النواب المحترمين : أردت فى أول جلسة نظر فيها هذا المشروع أن أتفادى هذا الموقف ، ضنا منى أن أحملكم تعبا، وأن أضيع عليكم أوقاتكم، مكتفيا بتوجيه بعض أسئلة إلى من يستطيع الاجابة عنها، ولكن ظهر لى بعد ذلك أن حضراتكم ترون أن لهذا المشروع من الأهمية ما لا ينبغى معه أن يقتصر على توجيه بعض أسئلة قد يترتب على الاقتصار عليها أن يخفى عليكم مغزاها، لذلك آثرت أن أحفظ لنفسى الحق فى أن أحملكم شيئا من التعب ، والتعب فى مثل هذا المشروع واجب لا مندوحة منه ، ولهذا أستميح معالى الرئيس ألا يقيدنى بالساعة والنصف التي سمح لى بها ، فقد يستغرقها كلامى ، وقد يقصر أو يطول عليها قليلا لأن الموضوع دقيق ، ويفتقر إلى بذل المجهود الكبير، وتصغر حياله تضحية الوقت والراحة ، وإنى أعدكم بالحرص على عدم التكرار فيما أقول .

حضرات النواب المحترمين : لقد أفاض حضرات زملائى المعارضين ولا أريد أن أنقص من قدر أقوالهم .

تكلم حضرات زملائى المعارضين للمشروع ، ورد عليهم الفريق المحبذ له ولكنى أؤكد أن اقتناعى لم يتزعزع بأن هذا المشروع لم يكن فى مصلحة البلاد، وأهم شيء بسطته المعارضة فى هذه النقطة، هو أن هذا المشروع ينشأ فى بلاد ليس لنا عليها سيطرة فعلية. أقول فعلية، وأؤكد هذه الكلمة. إذ أن السيطرة عليها لدولة أجنبية أخرى .

هذه هى أهم نقطة أنظر اليها فى هذا الموضوع .

لا أريد يا حضرات النواب أن تفهموا من قولى هذا. إنى أريد أن أقول إن انجلترا دفعت الوزارة الحالية إلى تقديم هذا المشروع . كلا أيها السادة ان وزارة يرأسها دولة صدقى باشا لا تأتمر بأمر الانجليز .

(تصفيق) .

لقد رأينا دولة صدقى باشا فى موقف ، قد يكون أشد من هذا ، عند ما جاء المندوب السامى فى أول عهد هذه الوزارة ، وأرسل الخطابين المعروفين، فكان رد دولته فخرا لمصر، ومثل هذا الرجل إذا اقتنع أن هذا المشروع ضد مصلحة البلاد، لا شك أن يلقى به فى وجه أى قوة فى هذا العالم .

(تصفيق) .

لست أريد أن أقول إن المشروع لازم لانجلترا. كلا، لأنه لو كان ضروريا حقا لسيادتها فى السودان، أو لشؤونها فى مصر، لما حمل على المحول الانجليزى أن يقدم لها المال اللازم للقيام به . لكن ما أريد أن أقوله ، هو أنه من المستحيل ألا تتشبث انجلترا بفرصة تسنح لها . فاذا أقامت مصر هذا الخزان بمالها ، كان فى يد انجلترا أداة هائلة خطيرة . نعم هى لا تسعى فى ايجادها ولكن متى وجدت، فهى لن تتأخر لحظة عن الاستفادة منها .

قالوا إن الحاكم العام للسودان يعارض فى المشروع . وقديما يا حضرات الزملاء عارضت انجلترا فى مشروع حفر قناة السويس . وكم كتب كتابها وعمل ساستها لاقامة العقبات فى سبيله ، واقناع مصر بالعدول عنه . لكن المشروع نفذ، وحفرت القناة بعد أن بذلنا فيها ما بذلنا . هذا المشروع الذى عارضت فيه انجلترا أولا ، لم تتأخر بعد إتمامه عن استغلاله . وها هو الآن علة شقائنا ، وسبب بلائنا .

لست أقول إن انجلترا تريد تنفيذ مشروع جبل الأولياء . ولكنى أقول إنه ليس من الحكمة أن ننفذه، ما دامت حقوقنا فى السودان، وسيطرتنا عليه فى حكم العدم، لأن وجوده تحت يد انجلترا يجعله أداة هائلة تستخدم فى تسوية مسائلنا معها .

أيها السادة : إن هذه الحقائق لم تخف على مجلس الوزراء سنة ١٩٢١ واليكم ما جاء فى قراره الصادر فى ٢٥ مايو سنة ١٩٢١ القاضى بوقف الأعمال فى خزان مكوار ، والأعمال التى كان قد بدئ فيها فى خزان جبل الأولياء : " إن الحكومة المصرية تحفظ لنفسها الحرية فى تقرير ما تراه إزاء هذه الأعمال ، وقرارها هذا يتوقف على نتيجة المفاوضات " .

صدر هذا القرار سنة ١٩٢١ ، أى فى الوقت الذى قامت فيه الضجة التى تذكرونها بخصوص المفاوضات التى كان دولة عدلى باشا يزمع القيام بها فى المسألة المصرية بأكملها .

ترون حضراتكم إذن: أن رأى الحكومة المصرية فى ذلك الوقت كان قد استقر رسميا على ألا تجيز إقامة خزانات للمياه فى السودان ( أى تحت سيطرة دولة غير مصر) إلا بعد نتيجة المفاوضات . حتى لا تكون الخزانات أداة تستعمل لاخضاع مصر . لأنه إذا كان الماء تحت يد انجلترا بالفعل ، فكل قول بأن المفاوضات معها حرة مقضى عليه بالفشل ، ولا قيمة له .

انظروا ما فعله محمد محمود باشا بعد ذلك : ففى البند الأول من خطابه إلى المندوب السامى ( وهو المذكور بصفحة ٢٥ من مذكرة وزارة الأشغال العمومية ) يقرر دولته ما يأتى " ان الحكومة المصرية توافق على أن البت فى هذه المسائل (أى مسائل الرى والتخزين) لا يمكن تأجيله حتى يتيسر للحكومتين عقد اتفاق بشأن مركز السودان" — ومعنى هذه العبارة أن محمد محمود باشا لا يقر مجلس وزراء سنة ١٩٢١ فى الاحتياط الذى اتخذه، وهو إرجاء إقامة الخزانات بالسودان لحين إتمام المفاوضات والتأكد من مركز مصر فى السودان . فهو لا يرى ما يراه ذلك المجلس من أن إقامة الخزانات قبل المفاوضات يضع أرواحنا رهينة تحت يد الانجليز . ومع ذلك فالذى يدلنا على أن المسألة تمس تماما حرية المفاوضات، هى الفقرة التالية من نفس

البند الذى تلوته الآن ونصها " ... غير أنها (أى الحكومة المصرية) مع إقرار التسويات الحاضرة تحتفظ بحريتها التامة فيما يتعلق بالمفاوضات التى تسبق عقد مثل ذلك الاتفاق" .

فواضع هـــذه العبارة يشعر أنه يخالف قرار مجلس الوزراء الصـــادر فى سنة ١٩٢١ ، ويشعر أن ذلك المجلس كانت له حكمة فى قراره هذا ، وانه هو يتعداها . . . . ويكاد المريب أن يقول خذونى .

يقول محمد محمود باشا : إن الحكومة محتفظ بحريتها فى المفاوضات . مع أن تلك الحرية لايمكن أن تشترط ، لأنها إن لم تكن موجودة فعلا ، فكل كتابة بشأنها تكون لغوا . إذ مافائدة الاشتراط ، وثروتنا ومورد رزقنا ، وهو القطن تحت سيطرة الانجليز ؟ بل كيف نكون أحرارا ، وقد قضت السياسة الانجليزية على محمد محمود باشا أن يتم بناء الخزان قبل تحديد مركز السودان ؟

يا حضرات الزملاء :

هناك مشاكل عديدة مختلفة ، كلها جوهرية ، تتعلق باستقلال البلاد وحياتها موقوف حلها بيننا و بين انجلترا . فاذا كان الخزان فى يدها كان من البله أن نصدق أنها لا تستخدم وجوده فى يدها للضغط على مصر فى حل هـــذه المشاكل .

هناك مثلا : مسألة ظهرت من المفاوضات الأخيرة ، هى ديون السودان التى بلغت نحو ٤ مليونا من الجنيهات ، فاذا طلبنا من انجلترا تسويتها على طريقة عادلة قالت لنا : إنه لا حق لنا فيها مع وجود خزانات لنا بالسودان . أقول بالاختصار إنه مادامت هناك مسائل معلقة بيننا و بين انجلترا كان هـــذا الخزان أداة هائلة فى يدها لم تخلقها هى ، ولكنها تستخدمها كما استخدمت قناة السويس التى تتخذها الآن بمثابة " باسبورت " تمر به لدى كل الدول لتبرر مركزها غير الشرعى بمصر .

قالوا إن السودان لن ينتفع بمياه الخزان ، ولكن السوابق مع انجلترا تدل على غير ذلك ، ولنرجع إلى سياستها معنا فى السودان ، لأننا إن أردنا أن نتبين سياسة دولة فى مسألة ما ، يجب أن نرجع إلى تاريخها .

انفقت مصر على إنشاء بور سودان مليون جنيه تقريبا ، وقيل لنا فى وقت إنشائها : إن هذا يعود بكسب كبير على مصر لأن السودان جزء منها ، ولكن التجربة أثبتت فيما بعد أن الأمر لم يقف عند حد عدم الكسب ، بل باء علينا بخسارة عظيمة ، لأن تجارة السودان وأواسـط أفريقيا ، كانت تمر من الاسكندرية فتحولت كلها عنها ، فالتاريخ يدلنا على أن ماعمل ليأتى بفائدة لنـا قد انقلب كارثة علينا . كذلك أنفقنا فى السودان المبالغ الطائلة لمـد السكك الحديدية ، وقام جيشنا بحملات عديدة فى السودان ، تحملت مصر خسائرها من الأموال والأرواح ، كل ذلك أقدمت عليه مصر باعتبار أنه لمصلحتها ، ولكنها وجدت فى آخر الأمر أن الغرم عليها ، والغنم لانجلترا . وهاهم يطلبون أن يكون إنشاء الخط الحديدى من الخرطوم إلى جبل الأولياء على نفقة مصر كما تبين من مذكرة وزارة الأشغال العمومية .

فينبغى ألا نعتقد أن انجلترا تسمح بمرور مياه الخزان الينا دون أن ينتفع بها لأن العقل والتاريخ يثبتان عكس هذا الاعتقاد . بل هناك دليل من نفس كتاب دولة محمد محمود باشا الذى أشرت إليه آنفا . فقد جاء بالبند الثانى منه ما يأتى :

" من البين أن تعمير السودان يحتاج إلى مقدار من مياه النيل أعظم من المقدار الذى يستعمله السودان الآن .

ولقـــد كانت الحكومة المصرية دائما — كما تعلم فخامتكم — شديدة الاهتمام بعمران السودان وستواصل هذه الخطة " .

ولا يمكن أن يكون هناك اعتراف بانتفاع السودان بمشروعاتنا أكثر صراحة من هذا الاعتراف ، ولا يسعنا بعد الاطلاع عليه إلا أن نقول : إن الاتفاقية نفسها تحمل فى ثناياها الدليل على أن السودان سينتفع بالخزان ، مادمنا نقول : "وستواصل هذه الخطة . وهى لذلك مستعدة للاتفاق مع الحكومة البريطانية على زيادة ذلك المقـــدار بحيث لا تضر تلك الزيادة بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية فى مياه النيل " .

لا أريد أن أتكلم فى المسائل الفنية . فليس فى استطاعتى أن أغالب فيها المهندسين ، ولا أريد أن أبحث فى علو الخزان ، فقد تناوله حضرة الأستاذ حافظ رمضان بك بما فيه الكفاية . بل أريد أن يكون مجال بحثى فى السياسة البريطانية المستقبلة معنا . فان فى هـــذه الاتفاقية اعترافا منا : بأن السودان يحتاج إلى مياه أكثر ، وتعهدا منا بمواصلة الاهتمام بعمرانه ، كما عمرناه من قبل .

وأذكر لحضراتكم حادثا فى تاريخ آسـيا يؤيد كلامى : أرادت انجلترا الاستيلاء على برمانيا ، وكانت تابعة للصين بعض التبعية . ومظهر هذه التبعية أن برمانيا تدفع الجزية للصين . فما الذى تفعله انجلترا للتوصل إلى ما تريده ؟ هل تدخل فى حرب مع الصين ؟ كلا . لأن من عادتها أن تعمد فى حل المشكلات إلى الكلام والكتابة كما فعلت معنا . فعقدت معاهدة بينها و بين الصين ، ضمنت فيها دفع الجزية على أن تضم اليها برمانيا . واستخدمت ألفاظا مبهمة ، قد ينصرف معناها إلى الجزية أو العطية .

قامت انجلترا بعد ذلك بدفع الجزية فى السنة الأولى ، ولكنها فى الســنة الثانية (عند ما طالبتها الصين بالدفع) رفضت ، وطلبت الرجوع إلى نصوص الاتفاق المبرم بينهما . فلما ترجمت نصوصه وفسرت ، اتضح أن المبلغ ذكر كعطية اختيارية ، لا كجزية .

إن انجلترا تتلاعب دائما بالألفاظ ، وتستخدم اللغة الغامضة عند مواجهتها لأى مشكل . فاذا استتب لها الأمر ، وتمكنت مما تريد ، فسرت الألفاظ المبهمة كما تشاء لها المصلحة .

بناء على ماتقدم . ترون أن نفس اتفاقية النيل تحمل الدليل المقنع بأن انجلترا ستنتفع بالخزان ، والسوابق التاريخية لا تدل على غير ذلك .

يا حضرات النواب :

لا أريد أن أنتقص من قيمة الكلمات المؤثرة ، التى ألقاها على حضراتكم حضرة زميلى المحترم ابراهيم دسوقى أباظه . فقد أبدع كل الابداع فى وصف حالة الفلاح ، والضرورة المـاسة لمساعدته فى الوقت الحاضر . وإنما أرجو أن يسمح لى بأن أشير فقط إلى أن مجلس الوزراء فى سنة ١٩٢١ قد وقف العمل فى خزانى جبل الأولياء ومكوار بالنسبة للحالة المـالية ، مع أن سنة ١٩٢١ ليست أسوأ من هذه السنة .

صحيح أن مجلس الوزراء قدر النفقات المطلوبة لخزانين فى ذلك الوقت باثنى عشر مليونا من الجنيهات . لأنه كان يراد العمل فيهما معا ، إلا أن حكومة السودان رأت أن تقوم هى بنفقات إنشاء خزان سنار (مكوار) فلجأت إلى عقد قرض من الدولة الانجليزية لتغطية نفقاته . لذلك لم يكن باقيا من مبلغ الـ١٢ مليون جنيه إلا المبلغ الذى كان مقدرا لنفقات جبل الأولياء وحده، وهذا يقارب ما هو مقدر الآن لذلك المشروع وهو ٤½ ملايين ، مضافا إليه الزيادات ، التى يحتمل أن تستدعيها حالة العمل .

يا حضرات الزملاء : قدر هذا فى مايو سنة ١٩٢١ ، وكانت ميزانية الدولة فى تلك السنة عاجزة عن أن تقوم بنفقات هذا الخزان ، وهى الآن أشد عجزا إذ لم يوظف ثلاثة عشر مليونا من الجنيهات من الاحتياطى فى شراء القطن (كما هى الحال فى الوقت الحاضر) ولم يتدهور ثمن قنطار القطن وقتئذ إلى جنيه ونصف جنيه ، ولم ينزل سعر النقد الإنكليزى الذى يرتبط به نقدنا ، ولقد كانت الحالة المالية فى سنة ١٩٢١ أسوأ منها فى سنتى ١٩١٩ و ١٩٢٠ ، ولكن لم يقل أحد إنها أسوأ منها فى سنة ١٩٣٢ ، وفضلا عن ذلك فان الأزمة العالمية .....

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — قدمت الميزانية فى سنة ١٩٢١ ، بعجز قدره مليونان من الجنيهات ، ولم يكن فى الاحتياطى قرش واحد .

( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجى — أرجو أن تلاحظوا نقطة جوهرية . إن نزع الملكية فى الوقت الحاضر قائم على قدم وساق ، رغم المجهودات العظيمة التى بذلتها الوزارة الحاضرة ، فلا أريد أن ندفع خمسة ملايين من الجنيهات مثلا ، لنحصل على خمسمائة ألف فدان سنة ١٩٥٠ ثم تترك مثل هذا القدر ، تنزع ملكيته الآن من يدنا ، إن المثل يقول : عصفور فى اليد خير من كثير فوق الشجرة ، فيجب علينا أن ننقذ ملكية أراضينا من أن تنقل إلى أيدى الأجانب ، يجب علينا أن ننقذ رزقنا الزراعى من أن ينتقل إلى يد الأجنبى ، لأن الشركات الأجنبية ( وهى صاحبة رؤوس الأموال فى البلاد الآن ) ستقوم بشراء أراضينا . وكلما انتقل فدان من يد المصرى إلى يد الأجنبى ، زادت أغلالنا ، واشتدت وطأة الامتيازات علينا وزادت العقبات فى طريق كل وزارة تريد إلغاء هذه الامتيازات ، أو تخفيفها ، ولو كانت وزارة اسماعيل صدقى باشا .

فاتنى أيها السادة أن أشير إلى التشبيه الرقيق الذى ذكره حضرة زميلى وصديقى المحترم وهيب دوس بك . لقد قال إن السودان أخوكم الأصغر ، وأنه لا يجدر بكم ( وقد شب ) أن تضنوا عليه بقليل من المال .

لو أن المشروع كان لمصلحة السودان ، وكان الاتفاق بيننا و بينه فقط ، لما تألمنا ، ولما أقمنا هذه الضجة ، ولما قلنا إننا فى خطر داهم . ولكن السودان (الأخ الصغير) قد ورثه جبار عنيد ، لا تجمع بينهما أية صلة ، ونحن الآن نتعاقد مع هذا الجبار .

تنص الفقرة الأولى من المادة الأولى من مشروع القانون المعروض على حضراتكم على ما يأتى : ( يعتمد إنشاء خزان جبل الأولياء على الوجه المبين بمذكرة وزارة الأشغال العمومية إلى مجلس الوزراء فى ٣ يناير سنة ١٩٣٢ )

وعلى هذا أصبحت المذكرة جزءا من مشروع القانون ، فاذا وافقنا عليه كان فى ذلك موافقة على مذكرة وزارة الأشغال العمومية . وإذا رجعتم إليها وجدتم أنها فى الصفحة ٢٢ بعد أن أشارت إلى المعارضة ذكرت ما يأتى : (وقد يكون لهؤلاء الذين استخدموه سياسيا بعض العذر قبل اتفاقية المياه . تلك الاتفاقية التى وقعها فى ٧ مايو سنة ١٩٢٩ دولة رئيس الوزراء بالنيابة عن الحكومة المصرية ، وفخامة المندوب السامى بالنيابة عن الحكومة البريطانية . اما اليوم فلا عذر لأحد خصوصا وأنه بمقتضى الاتفاقية المشار اليها صارت الحكومة المصرية حرة فى إقامة الأعمال التى تقررها لزيادة مياه النيل لمصلحة القطر المصرى بشرط اتفاقها مقدما مع السلطات المحلية على ما يجب اتخاذه للمحافظة على المصالح المحلية وأن يكون إنشاء هذه الأعمال وصيانتها وادارتها من شأن الحكومة المصرية وتحت رقابتها رأسا ) .

ثم أشارت المذكرة إلى الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من كتاب دولة محمد محمود باشا ، كما أوردت فقرة من كتاب المندوب السامى خاصة باعتراف انكلترا بحق مصر الطبيعى والتاريخى فى مياه النيل ، فاذا وافقنا على مشروع القانون المعروض علينا ، كانت موافقتنا منصبة على مذكرة وزارة الأشغال العمومية أيضا ، بما فى ذلك الاتفاقية التى وقعها دولة محمد محمود باشا وبخاصة لأن مندوب الوزارة ( حضرة عبد القوى أحمد بك الذى أجله وأحترمه ) أطال الكلام فى شرح المذكرة فى جلسات لجنة إنشاء خزان جبل الأولياء فى الصفحات ١٩ و ٢١ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ من مجموعة محاضرها ، وبين مغزى هذه الاتفاقية ونتائجها بما يراه ، وأشار حتى إلى النتائج السياسية باشارة موجزة .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — هذه الاتفاقية غير محتاجة إلى موافقة البرلمان .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجى — هذا ما سأتكلم عنه : إن وزارة الأشغال العمومية اعتمدت على هذه الاتفاقية فى المذكرة التى قدمتها إلى مجلس الوزراء فى ٣ يناير سنة ١٩٣٢ ، فكأنها نافذة المفعول ، ولجنة إنشاء خزان جبل الأولياء اعتبرتها نافذة المفعول ، كما يتضح من تقريرها ، ومندوب وزارة الأشغال العمومية اعتبرها كذلك ، وها أنا أسمع الان من حضرة النائب المحترم اسماعيل صدقى باشا ( ولا أقول حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ) إن الاتفاقية نافذة المفعول .

تنص الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من الدستور على ما يأتى :

"كما أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى أراضى الدولة أو نقص فى حقوق سيادتها أو تحميل خزانتها شيئا من النفقات أو مساس بحقوق المصريين العامة أو الخاصة لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها البرلمان " وهذا النص موجود بحروفه فى دستور سنة ١٩٢٣ الذى وقفته وزارة حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا ، وهذه الاتفاقية تمس سيادة الدولة ، وتنقص من أراضيها ، وتحمل البلاد نفقات طائلة كما سأبين لحضراتكم ذلك ، فيجب إذن طبقا لنصوص الدستور ان تطرح على البرلمان ليصدق عليها ، ولا يمكن أن يرد على هذا بان

وزارة حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا ، قد وقفت الدستور وبالتالى وقفت المبدأ الذى أوردته المادة ٤٦ المشار إليها لأن الدستور وقف ولكنه لم يلغ فاذا ما أعيد ( وقد أعيد ) ردت اليه قوته ، ووجب السير طبقا لنصوصه ، على أنه مهما قيل فى أثر هذا الوقف ، فان المادة الأولى من ذلك الدستور ظلت قائمة لأنها من المبادئ العامة ، ولأن ما وقفته تلك الوزارة من مواده لم يشملها .

تنص هذه المادة على ما يأتى : "مصر دولة ذات سيادة وهى حرة مستقلة ملكها لا يجزأ ولا يتزل عن شىء منه وحكومتها ملكية وراثية وشكلها نيابى" ولم تمس ديكتاتورية دولة محمد محمود باشا هذا المبدأ ، ومن رأيى أنه لايمكن أن يسمى كتابا دولة محمد محمود باشا ، وفخامة المندوب السامى اتفاقية بالمعنى الصحيح ، بل هما "مشروع اتفاقية" وإن كنت قد سميتها اتفاقية من باب التساهل فى التعبير ، فاذا وافق مجلسكم الموقر على مشروع إنشاء خزان جبل الأولياء ، كان معنى موافقته إعطاء هذين الكتابين قوة الاتفاقية .

إذا كان هناك خلاف فى هذه النقطة فالمسألة لها أهمية كبرى تحتاج إلى دراسة خاصة ، ولا يليق بنا أن نغفلها ، واذا اطلعتم على تقرير اللجنة والمناقشات التى دارت فى اجتماعاتها ، وجدتم أنها لم تتناول هذه المباحث ، فاذا رأيتم معى أن هذين الكتابين مطروحان للتصديق ، أو قصد ابلاغ مضمونهما اليكم ، أو قيل إنهما أصبحا نافذين ، قلنا إن الأمر يحتاج إلى بحث قبل موافقتكم على المشروع لأنهما يشتملان أحكاما ومبادئ ، غاية فى الخطورة .

ياحضرات النواب المحترمين : إن أخطر وثيقة وقعها وزير مصرى من أول عهد الاحتلال إلى وقتنا هذا هى هذه الوثيقة ، وإن أخطر مشروع عرض هو مشروع هذه الاتفاقية !

وقع نوبار باشا قرار ترك السودان ، وقعه على أن نعود اليه ، فلم يمس هذا القرار سيادتنا عليه بأى مساس . وقع المرحوم بطرس غالى باشا اتفاقية سنة ١٨٩٩ ، وأجمع الكل على أن هذه الاتفاقية لم تلغ سيادتنا فى السودان أو تمس حقوق مصر الأساسية بالرغم مما حوته من القيود .

إن الوثيقة أو الاتفاقية التى وقعها دولة محمد محمود باشا ، تقضى تماما على سيادتنا فى السودان ، وتنقلها إلى انجلترا ، وتعترف مصر بمقتضاها بأن انجلترا صاحبة السيادة على السودان .

كذلك تحصر هذه الوثيقة النزاع بيننا وبين انجلترا فى السودان على المسألة المائية دون غيرها .

وفضلا عن هذا فانها تنظم حقوقنا المائية تنظيما سيئا بالنسبة الى مصر . سامح الله محمد محمود باشا ! إن كان مثل هذا التفريط فى الحقوق مما يستحق التسامح .

اسمحوا لى أن أدلى لحضراتكم ببيان موجز عن مركزنا الحقيقى فى السودان .

كان المغفور له محمد على باشا رأس العائلة العلوية الكريمة بعيد النظر فعرف فائدة فتح السودان ، وأنه لا مندوحة لمصر عنه حتى تكون مفاتيح النيل فى يد أبنائها ، عرف أن السودان ضرورى لهجرة المصريين لأنه ديار هجرتهم ومورد للثروة المصرية .

ياحضرات النواب المحترمين : ليس إنشاء خزان جبل الأولياء هو الحل للتغلب على النمو فى سكان القطر المصرى الذى ينتظر أن يبلغ عددهم فى سنة ١٩٥٠ نحو عشرين مليونا كما جاء فى مشروع الوزارة ، وكما تبين من أقوال حضرات الزملاء فى هذا الصدد ، بل الحل الصحيح هو ألا نقفل باب هجرتنا ، وهجرتنا الطبيعية لاتكون إلى غير السودان ، ولا يكفى أن يقف بنا الحساب عند سنة ١٩٥٠ لأنه سرعان ماتمر السنين ! فقد مضى على انقضاء الحرب العظمى ( وقد كانت بالأمس القريب ) ستة عشر عاما ، فكأننا فى منتصف الطريق بين الحرب العظمى وسنة ١٩٥٠ ، واذا علمنا أن مصر فقيرة ومساحتها محدودة ، وأن النهاية العظمى لما يزرع فيها قد لا تزيد على سبعة ملايين من الأفدنة . وإذا قلنا إن سكانها سيبلغون بعد ستين عاما ثلاثين مليونا من الأنفس ، حكمنا بأن البلاد ستضيق بسكانها مهما بلغت عنايتها بترقية شؤونها المائية ، ومهما أنشأت من الخزانات ، ولهذا ترون أن دار الهجرة هى أهم نقطة فى هذه المسألة . والدواء ليس فى زيادة المساحة المزروعة فى مصر إلى سبعة ملايين من الأفدنة ، بل فى مهاجرة المصريين الى السودان .

فطن ساكن الجنان محمد على باشا إلى ذلك وكان خير من يدرك ما فى هذا من الخطورة ، فقد كان يضارع نابليون إن لم يكن يفوقه ، لأن نابليون كان فى دولة قوية فزادها شوكة ، أما محمد على باشا : فقد كان فى ولاية صغيرة فأنشأ منها دولة قوية ، ذات بأس وجاه ، فطن محمد على باشا إذن إلى خطورة الأمر ، فوجه كل همته إلى فتح السودان حتى وصلت فتوحاته إلى مايقرب من منابع النيل ، ولم يكتف بالفتوحات السياسية والحربية التى بذلت فيها الأمة المصرية ما بذلت من رجال ومال ، بل أضاف اليها فتحا علميا ، فوجه البعثات بعضها تلو بعض لاكتشاف منابع النيل ومجاهل أفريقيا ، ولم يثنها مالاقت من المتاعب والمشاق ، ولم تضن مصر بالمال فى هذا السبيل ، وكادت تصل هذه البعثات إلى إدراك غايتها من اكتشاف منابع النيل قبل وفاة محمد على باشا ، ثم جاء خلفاؤه فواصلوا عمله ، وعلى الأخص الخديوى اسماعيل باشا فأتم الفتح ، وامتدت مصر جنوبا إلى خليج أمين باشا ، وانى لمنبئكم من هو أمين باشا هذا ، لقد كان آخر مندوب سام ولا عجب ! فقد كان لمصر مندوبون سامون فى ذلك الوقت فى أوغندا ، وقد بقى هذا الرجل الأمين إلى ما بعد الاحتلال الانجليزى ، نائبا عن مصر ، قائما بواجبه خير قيام .

ولم ينس اسماعيل باشا الفتح العلمى فواصلت البعثات عملها حتى اكتشفت منابع النيل كلها ، وهكذا تم الأمر لمصر فى هذه البلاد وصار النيل من منبعه إلى مصبه ملكا لها .

قسمت مصر السودان إلى ست عشرة مديرية ، وقسمت المديريات إلى مراكز ، وعينت الموظفين المصريين اللازمين للحكم والادارة فيها .

ولكى تقفوا على مبلغ ما تستفيده مصر من السودان : ألقى على مسامعكم وثيقة تاريخية يرجع عهدها إلى سنة ١٨٨٤ ، ففى تلك السنة ، حين قرر نوبار باشا إخلاء السودان — بعد أن استقال شريف باشا استقالته المشرفة وقال تلك الكلمة التاريخية المعروفة «إذا تركنا السودان فان السودان لا يتركنا» قام على أثر ذلك التجار الوطنيون والأجانب فى السودان ، محتجين على هذا

القرار ورفعوا احتجاجهم هذا بمذكرة إلى الخديوى توفيق باشا، والوزير نوبار باشا، ومعتمدى الدول جاء فيها ما نصه :

"إن واردات السودان مليونا جنيه (بطريق أسوان) وصادراته ١١ مليونا ونصف مليون جنيــه ، وإن الأملاك والعقارات تقدر بالملايين الكثيرة ، وإن عدد التجار المسيحيين خمسة عشر ألفا، وعدد التجار المصريين أربعون ألفا، وعدد المحلات التجارية المصرية ثلاثة آلاف، وعدد المحلات التجارية الأوربية نحو ألف، والمخزون من البضائع يقدر بنصف مليون"

حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك — فى أى كتاب اطلع حضرة النائب المحترم على هذه الوثيقة ؟ وأرجو ألا يكون هذا التقدير موضوعا على قاعدة أن الميزانية كانت ١٦٢ مليونا من الجنيهات فى عهد الفراعنة .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجى — سأدل من يريد على الكتاب الذى استقيت منه هــذه المعلومات . واليكم بعض ما قاله رجال السياسة الرسميون فى هذا الصدد .

قال اللورد كرومر فى تقريره عن مصر والسودان لسنة ١٩٠٠ — تعليقا على ما كان يبــديه مجلس شورى القوانين فى كل مناسبة من تأكيد سيادة مصر على السودان، ومن أنه جزء منها لا يتجزأ " لقد رأيت فى الملاحظات التى أبداها مجلس شورى القوانين على تقدير الميزانية للسنة الحاضرة أن المجلس يصادق على مصروفات السودان لأنه يحسبه جزءا من البلاد المصرية .

"وهذا الرأى صحيح فى جوهره . ولكن حكومة السودان جارية على مقتضى الاتفاق الذى عقد بين بريطانيا العظمى ومصر وأمضى فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ولعل بعض أعضاء مجلس شورى القوانين لا يعلم مؤداه فأغتنم هذه الفرصة لأظهر أنه لم يقصد من هذا الاتفاق هضم حقوق مصر الشرعية بل غرض واضعه الجوهرى هو : أولا — إنشاء حكومة صالحــة فى بلاد السودان . ثانيا — تخليص السودان من مشاكل الامتيازات الدولية التى نراها فى مصر . وأظن أنه لا يخفى على أعضاء المجلس مقــدار المتاعب التى يمكن أن تؤدى تلك المشاكل اليها ، ورأيت أيضا أن أعضاء مجلس شورى القوانين طلبوا أن يطلعوا على تفاصيل إيرادات السودان ومصروفاته فى المستقبل . فليس هناك ما يمنع اطلاعهم على هــذه التفاصيل . ولذلك أرسلت اليهم ميزانية السنة الحالية " .

كما ذكر فى تقريره سنة ١٩٠٢ أن رفع الراية الانجليزية على السودان لا يعنى أى مغزى سياسى، ولا يراد به إلا منع سريان الامتيازات الأجنبية على السودان وإلا الاشارة الى تنظيم الحكم هناك، وأن رفع هذه الراية على السودان لا يلزم للانجليز أكثر من لزوم رفعها على مدينة الاسكندرية .

وإنى لأذكر أنه فى سنة ١٩١٨ نشرت مذكرة نسب صدورها الى حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقى باشا، بحثت اتفاقية سنة ١٨٩٩ بحثا مستفيضا تبين منه أن هذه الاتفاقية باطلة بطلانا جوهريا، وأنه لا تأثير لها على الحالة التى كان عليها السودان قبل الاخلاء، وبعد الاتفاقية .

كما أن المرحوم رشدى باشا بمناسبة الخلاف الذى قام بسبب السودان أثناء وضع الدستور — وضع مذكرة أثبت فيها بطلان اتفاقيــة سنة ١٨٩٩ بالبراهين القاطعة ، وأن السودان مصرى ومن مصر، وجزء لا يتجزأ منها ، ورد على ماقيل وقتئذ من تصحيح هذه الاتفاقية بعد ابرام الصلح مع تركيا .

وعند مافاوض المرحوم سعد باشا مستر مكدونلد رئيس الوزارة الانكليزية فى سنة ١٩٢٤ تمسك بالسودان باعتباره جزءا لا يتجزأ من مصر .

كما أعلن المرحوم ثروت باشا فى صراحة سيادة مصر على الســودان فى مفاوضاته مع السير أوستن تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية .

لكن اتفاقية النيل (أو كما اعتبرها مشروع اتفاقية) داست هــذه الحقائق جميعها ، بل هى بجرة قلم واحدة جحدت كل الحقوق التى أورثنا أياها السلف الصالح، وتضمنت اعتراف مصر بانتقال سيادتها على السودان إلى انجلترا . وهذا ظاهر أو لا — من مجرد التعاقد مع انجلترا باعتبارها ممثلة للسودان فى الاتفاقية، وهذا التمثيل واضح من موضوع الاتفاقية نفسه ومن أحكامها . فانجلترا تأخذ فيها على نفسها تعهدات تتعلق بالنيل فى السودان وبأراضى السودان . ومصر من جهتها تتعهد لانجلترا بتعهــدات لمصلحة السودان والسودانيين .

أنتقل إلى نقطة أخرى — تنص الفقرة الخامسة من البند الرابع من مذكرة محمد محمود باشا على "أن حكومة انجلترا وشمــال ايرلنــده تستعمل وساطتهــا لدى حكومات المنــاطق التى تحت نفوذها لكى تسهل للحكومة المصرية عمل المساحات والمقاييس الخ" .

فلو لاحظنا بجانب ذلك أن انجلترا تتعهد تعهدات شخصية أمام مصر فيما يتعلق بالسودان لظهرت بجلاء صفة انجلترا فى هذه الاتفاقية . فهى (لأنها مالكة السودان) أخذت التعهدات على عاتقها مباشرة . ولكنها اكتفت بالوساطة لدى الحكومات الأخرى . لأن هذه الحكومات وإن كانت واقعة تحت نفوذها فهى مستقلة عن انجلترا من الوجهة الدولية، وفى هذا كل الدليل على أنها تتكلم فى السودان بلهجة السيد ، وفى المنــاطق الأخرى بلهجة غير السيد .

أنتقل إلى نقطة ثالثة : تجدون حضراتكم فى الفقرة الرابعة من البند الرابع من الاتفاقية : أن حكومة انجلترا تتعاقد مع مصر صراحة بالنيابة عن السلطات المحلية فى السودان، أى عن حكومة السودان، وهذا التعاقد لا تملكه إلا دولة مالكة للسودان، واعتراف مصر بهذا ينقل سيادتها عليه إلى انجلترا .

وفى هــذه الفقرة نفسها . تتعاقد انجلترا عن تعويض السودانيين الذين يضرهم تنفيذ المشروعات التى تقررها الحكومة المصرية ، وهــذا التعاقد يتضمن اعتراف مصر بحق انجلترا فى تمثيل السودانيين، وهذا التمثيل لا يكون إلا لصاحب السيادة عليهم، ولم تفت ثروت باشا هذه الحقيقة فى مفاوضاته مع السير تشمبرلن . واليكم ما قاله دولته تعليقا على مسألة الاتفاق على التعويضات كما هو وارد بالصفحة ١٤ من مجموعة وثائق هذه المفاوضات .

"أما مسألة نفقات الأعمال التكميلية والتعويض عن الضرر الذى ينجم من جراء أعمال الرى فليست المعاهدة على ما نرى موضعا لذكرها لأن مسئولية الحكومة المصرية من هذه الناحية مستمدة من حقوق سيادتها على السودان".

يتضح من هذا أن ثروت باشا لم يقبل أن تتعاقد انجلترا مع مصر عن السودانيين فى التعويضات ، لأنها لا تملك حق التعاقد عنهم، ولأن مسئولية الحكومة المصرية عن هذه التعويضات من مظاهر سيادتنا على السودان .

ليس هذا فقط . بل أن الحكومة المصرية تنازلت عن سيادتها فى هذه الاتفاقية، كما يظهر من الفقرة الرابعة من البند الرابع المذكور، فقد نصت هذه الفقرة على: أن الحكومة المصرية إذا قررت إقامة أعمال فى السودان على النيل فلا تنفذ الا بموافقة السلطات المحلية وبشروط خاصة .

لقد رأيتم فى قرار مجلس الوزراء الذى صدر فى ٢٥ مايو سنة ١٩٢١ أننا نصدر قراراتنا فيما يختص بأعمال خزان مكوار وترعة الجزيرة وغير ذلك من أعمال الرى دون التقيد بأى سلطة أجنبية، بل لقد كانت القوانين الخاصة بالسودان لا تنفذ إلا بعد عرضها على مصر عملا باتفاقية سنة ١٨٩٩ مع التسليم بأنها صحيحة ، كذلك كانت ميزانية السودان تعرض على مصر .

فانظروا الآن إلى أى حد انتقصت هذه الحقوق ! ! لقد أصبحت قرارات الحكومة المصرية لا تسرى على السودان إلا بموافقة بريطانيا حتى فيما يتعلق بالمسائل المائية ، ولا تنفذ قراراتها إلا بشروط خاصة ! أليس فى هذا تنازل عن السيادة ؟

وفضلا عن ذلك فقد نصت الفقرة الثالثة من البند الرابع من الاتفاقية على ما يأتى :

"تلق الحكومة المصرية كل التسهيلات اللازمة للقيام بدراسة ورصد الأبحاث المائية ( هيدرولوجيا ) لنهر النيل فى السودان دراسة ورصدا وافيين " .

ومعنى هذا أن الحكومة المصرية لكى تجرى الأبحاث التى تراها لازمة يجب أن تحصل على تصريح من الحكومة الانجليزية . وفى هذا تسليم بسيادة انجلترا ، وقضاء على سيادة مصر فى السودان ، حتى السيادة التى كفلتها لها معاهدة ١٨٩٩ التى لم تقبلها البلاد ، لأنها لو كانت سيدة فى السودان ، بل لو كانت على الأقل شريكة فى السيادة عليه لما احتاجت لمثل هذا الاذن من انجلترا .

حضرة النائب المحترم عبد الرحمن البيلى — كل هذا من صنع دولة محمد محمود باشا .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجى — نعم من صنعه ، فلماذا تريدون أن نشاركه فى إثمه ؟!

لقد دخلت انجلترا مصر يا حضرات النواب بكلمة واحدة أضافتها إلى قرار مجلس السفراء ! !

ينص البند ٣ من كتاب فخامة المندوب السامى إلى دولة محمد محمود باشا من الاتفاقية على أنه "لا تأثير للاتفاقية على الحالة الراهنة فى السودان" .

فهذه الحالة هى التى نشأت بعد الانذار البريطانى الذى وجه إلى الحكومة المصرية على أثر حادثة السردار. وقد اعترض المرحوم ثروت باشا فى صفحة ١٣ من وثائق مفاوضاته على هذه الحالة بقوله " ... وانه يلوح من المشروع البريطانى أنه يريد أن يجعل تلك الحالة الوقتية نهائية ودائمة . وواضح كل الوضوح أن قبول مثل هذا الحل معناه تخلى مصر عن حقوقها فى السودان" فانبنى على هذه المعارضة أن السير تشمبرلن حذف البند ١٣ من مشروع الاتفاق .

بعد هذا لا تقولوا : إن دولة محمد محمود باشا هو الذى أبرم اتفاقية النيل لأن هذه الاتفاقية لم تكتسب صفتها الرسمية إلى الان . و إذا كان محمد محمود باشا قد وقع عليها فلا تضموا توقيع الأمة إلى توقيعه، ولا تريدوا الحالة سوءا بالتصديق عليها صراحة أو ضمنا .

أنتقل الآن إلى القسم الثانى من الاتفاقية ، فأقول لحضراتكم إن هذه الاتفاقية لم يكن من شأنها نقل سيادة مصر على السودان إلى انجلترا فقط ولكنها أيضا حصرت النزاع بيننا و بينها على المسألة المائية .

الرئيس — ما هى العلاقة بين هذا الموضوع و بين المشروع المعروض علينا الآن ؟

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجى — العلاقة بين كلامى هذا و بين مشروع خزان جبل الأولياء هى : أن مشروع اتفاقية النيل قد نقل سيادتنا على السودان الى بريطانيا ، فلا يجوز والحالة هذه أن نقيم هذا الخزان فى أرض السودان .

كنا فيما مضى نتعزى بوجود سيادة لنا فى السودان ، و بالعلاقة التى تربطه بنا، ولكن اتفاقية النيل قضت على كل هذا، سواء من الوجهة الفعلية، أم من الوجهة السياسية النظرية، وهذه الاتفاقية معروضة الآن على حضراتكم، فلا تقطعوا بأيديكم آخر صلة تربطنا بالسودان مهما كانت هذه الصلة سياسية فقط ومهما كانت السيادة الفعلية لانجلترا . اننا لا نعمل لحاضرنا وحده، بل للأجيال المقبلة أيضا ولسنا نعلم ما سوف يحدث من الحوادث بعد خمسين عاما وكيف تكون الحالة بيننا و بين السودان فى ذلك الوقت، والأمم تنظر إلى مئات السنين فيما تقرره من الأعمال . وهاهى مملكة بولنده مثلا ، ظلت مئات السنين مقسمة بين ثلاث دول، فأصبحت الآن دولة مستقلة تخشى بأسها هذه الدول . وليس من المعقول أن نقطع كل صلة لنا بالسودان بالتصديق على هذه الاتفاقية ثم نقيم خزانات هناك .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — إذا لم ننشئ الخزان هناك وأنشأوا هم خزانا ، فماذا يكون الحكم ؟

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجى — نكون مرغمين على الأمر وفرق بين هذه الحال و بين أن نقرر ما يؤخذ علينا .

تبين لحضراتكم أن العلاقة بيننا و بين السودان أصبحت بعد هذه الاتفاقية قاصرة على المسألة المائية . وقد كان هذا رأى اللورد ملنر فقد جاء فى التقرير الذى وضعته لجنته : أن لمصر حقا لا ينازع فيه فى الحصول على ايراد كاف مضمون فى الماء لرى أراضيها الزراعية الحالية وأن بريطانيا مستعدة لاعطائنا هذا الحق و بهذا تحل مسألة السودان ، فجاءت الاتفاقية النيلية مؤيدة لهذا الرأى .

وانى لا أفهم بعد أن يقال : إن حقوقنا فى السودان أصبحت قاصرة على الماء وعلى السماح لنا بعمل الابحاث والارصاد المائية ، كيف يمكننا بعد ذلك أن نأتى وقت المفاوضة ، وندعى أن لنا حقوقا سياسية فى السودان ؟ هذا لا يتفق مع المنطق والمعقول .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — لم يبين حضرة النائب المحترم كيف أن الاتفاقية جعلت المسألة قاصرة على المسألة المائية ؟ وفاته أن يذكر البند الثالث من كتاب اللورد لويد إلى دولة محمد محمود باشا .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجى — هذا هو نص البند الذى يشير اليه دولة رئيس مجلس الوزراء .

" إن حكومة جلالة الملك بالمملكة المتحدة لتشاطر دولتكم الرأى فى أن مرمى هذا الاتفاق وجوهره هو تنظيم الرى على أساس تقرير لجنة مياه النيل وأنه لا تأثير له على الحالة الراهنة فى السودان " .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — إن الحالة الراهنة بالنسبة لنا هى السيادة ، وهذا اتفاق مدلوله فيه .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجى — إن تصريحا من الحكومة يحل المشكل .

حضرة النائب المحترم حسن حسنى — إن حل المشكل موجود فى الوثيقة التى قرأتها الآن .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجى — إن مافهمه المرحوم ثروت باشا من عبارة " الحالة الراهنة " هو نفس ما فهمته أنا .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — لم يذكر حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجى كتاب دولة محمد محمود باشا فى هذا الصدد .

حضرة النائب المحترم حسن حسنى — أمر هذه الاتفاقية غير معروض الآن ، فلماذا نتكلم فيها ؟ موضوع الكلام هو خزان جبل الأولياء .

الرئيس — لقد تكلم حضرة العضو المحترم ساعة وثلث الساعة ، وتكلم حضرات النواب المعارضين للمشروع ست ساعات من خمس عشرة ساعة قضيناها فى مناقشة هذا المشروع . أفلا يحسن الإيجاز بعد هذا الوقت الطويل ؟

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجى — نحن نتكلم حول فكرة ولا تأثير للعدد فى مناقشتها ، فيجب أن يكون للمعارضة نصف وقت الكلام وللمؤيدين نصفه الآخر ، بل ينبغى أن يسمح لنا بأكثر من النصف لأن الحكومة ومؤيديها أقوى منا بكثير .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — لم يذكر أيضا حضرة النائب المحترم ما جاء فى البند الأول من كتاب دولة محمد محمود باشا من أن الحكومة المصرية " مع إقرار التسويات الحاضرة تحتفظ بحريتها التامة فيما يتعلق بالمفاوضات التى تسبق عقد مثل ذلك الاتفاق . "

والاتفاق المشار اليه هنا هو الاتفاق النهائى بشأن مركز السودان . وأظن أنه بعد هذه العبارة الصريحة لم يبق مجال للقول بأن مركز السودان قد سوى على الوجه المائى فقط .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجى — إن الاتفاق الذى جاء به دولة محمد محمود باشا قد سوى مركز السودان .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — لسنا فى صدد مفاوضات دولة محمد محمود باشا ، بل فى صدد الآثار المترتبة عليها .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجى — يسرنى أن يصرح دولة رئيس مجلس الوزراء بأن لا داعى لخوف .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — المهم أن تعترف الآن بأنه ليس هناك ما يخاف منه .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجى — كلا . أنا لا أسلم أبدا بهذا . فاننا أمام دولة نعرف تاريخها ، وتحملنا أعمالها ، وتصرفاتها معنا على الخوف منها .

أما النقطة الخاصة بمشروع الاتفاقية : فقد سوت مسألة المياه أسوأ تسوية بالنسبة لمصر ، فقد أشار البند الرابع من مذكرة المندوب السامى إلى حق مصر التاريخى فى مياه النيل ، ومع ذلك فهل احترمت الاتفاقية هذا الحق؟ كلا .

لقد تعمق حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية كثيرا فى الكلام على الحق التاريخى الذى لمصر على مياه النيل عند القاء محاضراته .

ولا أدرى كيف فهم حضرة المندوب من نظرية الحق التاريخى ألا تكون لوزارة الأشغال العمومية سيطرة على مياه النيل ، أو أن تزول السلطة التى كانت لها على السودان فيما يختص بالرى فيه ؟

فالحق التاريخى لمصر هو الحق الناشئ من فتح تلك البلاد ، واكتشاف منابع النيل ، والاستيلاء عليها .

كذلك فان مصر هى البلاد المتمدينة الوحيدة التى حاولت من قديم الزمن أن تخضع مياه النيل لصالح زراعتها ، فان طريقة التخزين كانت معروفة عند قدماء المصريين ، وهذا معلوم تاريخيا . وفى العهد الأخير أنشأ المغفور له محمد على باشا القناطر الخيرية ، ثم أنشئ بعد ذلك خزان أسوان والتاريخ يقول لنا أيضا : إن مصر لم ينازعها شعب آخر قبل الآن فى مياه النيل ولم يتسلط سواها عليها من مبدأ التاريخ إلى يومنا هذا ، كما يقول : أن النيل لم يعرف أمة متمدينة على ضفافه الى الآن سوى مصر .

وبعد اتفاقية سنة ١٨٩٩ لم يتغير الموقف ، فقد كان السودان من جهة الانتفاع بالنيل خاضعا لوزارة الأشغال العمومية المصرية ، وكان له إلى مدة قريبة تفتيش بمصر تابع لوزارة الأشغال العمومية ، وقد أثبت تقرير لجنة مياه النيل : أن السودان لم يستطع قبل الآن إقامة طلمبات لرى مساحات يسيرة من أرضه الا بترخيص من الحكومة المصرية ، التى رخصت له على التوالى باقامة طلمبات لرى ٢٠٠٠ فدان ، ثم ٢٠٠٠٠ فدان ، ثم زيدت إلى أكثر من

ذلك مما يدل على سيطرة مصر على مياه النيل ، وكان شأن وزارة الاشغال العمومية فى هذا شأنها معنا تماما ، عند ما نريد إنشاء آلة رافعة على جسر أية ترعة .

وكذلك عندما أريد إنشاء خزان مكوار لم ينشأ إلا بعد أن صرحت به وزارة الأشغال العمومية المصرية التى اشترطت ألا تزيد المساحة التى تروى بمياهه على ٣٠٠ ألف فدان، وعلى ذلك يوجب هذا الحق التاريخى أن تستمر سيطرة وزارة الأشغال العمومية المصرية على مياه النيل كما كانت .

وقد قرر مجلس الوزراء بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٢١ أن وزارة الأشغال العمومية هى المصلحة المنوطة بأعمال رى السودان منذ فتح تلك البلاد .

وفى محادثات ثروت باشا مع السير تشمبرلن أعلن أن وزارة الأشغال العمومية المصرية هى الرقيبة على مياه النيل ، وأن مراقبتها يجب أن تظل بيد هذه الوزارة .

إذن فحقوق مصر التاريخية فى مياه النيل ثابتة، يحدثنا عنها التاريخ القديم والحديث ، ولكن هذا الحق التاريخى لم يحترم على الرغم من أن الاتفاقية نصت على وجوب احترامه، وقد جاء بالفقرة الثانية من البند الرابع "ألا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال رى أو توليد قوى ولا تتخذ إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التى ينبع منها سواء فى السودان أو فى البلاد الواقعة تحت الادارة البريطانية يكون من شأنها إنقاص مقدار الماء الذى يصل إلى مصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على وجه يلحق أى ضرر بمصالح مصر" .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — معنى هذا ألا تقام أية مشروعات للرى إلا باتفاق سابق مع الحكومة المصرية .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجى — إن موضوع الاتفاق لا يخرج عن أحد أمرين: إما أن يكون العمل الذى تقوم به انجلترا فى السودان لا يضر بمصالح مصر، وهذا لا اعتراض عليه و إما أن يكون ضارا بمصر، وفى هذه الحالة ينشأ النزاع بين مصر و بين انجلترا، فكل منهما تتمسك بوجهة نظرها، ولكن انجلترا بما لها من السيطرة والقوة تستطيع أن تنشئ ما تريد دون مبالاة بمصالح مصر .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — تنص الاتفاقية على أن يرفع الأمر لهيئة تحكيم عند حدوث الخلاف .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجى — لقد تعجلنى حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية فى الكلام على مسألة التحكيم .

يا حضرات النواب : إن التحكيم المنصوص عنه فى الفقرة السادسة من البند الرابع لهو مهزلة من المهازل ولا فائدة منه عمليا، إذ أن هذا التحكيم لا يكون إلا باتفاق الحكومة الانجليزية مع مصر على موضوع الخلاف أولا وعلى أشخاص المحكمين ثانيا ، فيكفى الحكومة الانجليزية أن تخالف مصر فى أحد هذين الأمرين لتجعل هذا البند معطلا ولا قيمة له .

أضف إلى ذلك أن البند المذكور وصف هيئة التحكيم بأنها "مستقلة" لا دولية ، ولا أدرى كيف يمكن أن تخضع حكومة كحكومة بريطانيا لحكم أفراد إذا جاء هذا الحكم على غير هواها ! !

هناك وسائل أخرى كان يجب الالتجاء إليها، إذا كنا جادين فى الأمر، ونريد أن نجعل للتحكيم قوة .

فقد أقام القانون الدولى هيئات لها قيمتها لفض الخلاف بين الدول فلماذا ، ولأية غاية لم يعهد إلى هذه الهيئات بالحكم فى الخلاف بيننا و بين انجلترا ؟

إن القول بالاحتكام الى مثل تلك الهيئة المستقلة كالقول بجلاء الجنود الانجليزية عن القاهرة لتقيم على شواطئ القنال، وفى اعتقادى أن هذا لغو لا قيمة له .

جاء بمذكرة وزارة الأشغال العمومية بالصفحة ٢٢ ما نصه :

"وانه بمقتضى الاتفاقية المشار إليها صارت الحكومة المصرية حرة فى إقامة الأعمال التى تقررها لزيادة مياه النيل لمصلحة القطر المصرى بشرط اتفاقها مقدما مع السلطات المحلية على ما يجب اتخاذه للمحافظة على المصالح المحلية" ومعنى هذا أننا نستمد حقنا فى مياه النيل بموجب هذه الاتفاقية أى أن وزارة الأشغال العمومية تسلم بأنه ليس لمصر حق فى تلك المياه إلا ما رتبته لها هذه الاتفاقية .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — إن الاتفاقية خاصة بالنيل ومنابعه ، فهى تشمل السودان وغيره .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجى — هناك نقطة خاصة بالتفرقة بين حقوق مصر و بين حقوق السودان، فقد نصت الفقرة الرابعة من البند الرابع على أنه " إذا قررت الحكومة المصرية إقامة أعمال فى السودان على النيل أو فروعه أو اتخاذ أى اجراء لزيادة مياه النيل لمصلحة مصر تتفق مقدما مع السلطات المحلية على ما يجب اتخاذه من الاجراءات للمحافظة على المصالح المحلية" ويفهم من هذا أن حكومة السودان ليست خاضعة للقيود التى قيدت بها حكومة مصر التى لا تستطيع القيام بأى مشروع فى السودان قبل أن تتفق مقدما مع السلطة المحلية هناك بشأن التعويضات، فاذا أردنا يوما ما أن نتوسع فى الزراعة إلى سبعة ملايين من الأفدنة، واضطررنا من أجل هذا لانشاء مشروعات فى منطقة السدود، أو فى ألبرت، أو فكتوريا كان ذلك محل مساومة بيننا و بين الانجليز، وقد يعاملنا الانجليز فى هذه الحالة بمثل ما تعامل به شركة المياه مشتركيها هنا، فاذا ما تأخر المشترك عن دفع القيمة المطلوبة منه حجزت عنه المياه .

وقد أشارت الفقرة الأولى من البند الرابع من الاتفاقية إلى مسائل تتعلق بالارصاد وأشار اليها المرحوم ثروت باشا فى مفاوضاته ... ... ... ...

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — هل لحضرة النائب المحترم طلبات فيما يتعلق بهذه الاتفاقية ؟

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجي : نعم. إنى لا أوافق على الاتفاقية.

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء : ليس مطلوبا من المجلس التصديق على هذه الاتفاقية ، لا فى هذه الجلسة ولا فى غيرها .

(تصفيق) .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجي : أى أن إقرار المجلس لمشروع إنشاء خزان جبل الأولياء لا يعتبر تصديقا على الاتفاقية .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — إنى أوافق على هذا .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجي — أشكر حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء على ذلك . ولكنى ما زلت متمسكا برفض مشروع خزان جبل الأولياء لأنه لا يتفق ومصلحة البلاد .

(تصفيق من المعارضة) .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — حضرات النواب المحترمين : لو أن الأمر اقتصر على محاضرة حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجي لكان الذى يخاطبكم الآن غيرى ، لأننى بقدر ما اتسع ذهنى لفهم هذا المشروع ، أعتقد أنى قد رددت فيما سبق على كل ما أدلى به حضرته الآن عدا ما يختص باتفاقية المياه .

ولكن الواقع أننا بإزاء قرار صدر من اللجنة ، ثابت فى محاضرها ، وقد كان من بين أعضائها حضرتا النائبين المحترمين حافظ رمضان بك ، ومصطفى الشوربجي ، وهما من الحزب الوطنى — يقضى بألا نعير المعارضة الخارجة عن هذا المجلس أى التفات .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — أرجو أن يلاحظ حضرة النائب المحترم أن حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء " وهو رئيس حزب الشعب " قد اعتبر هذه المعارضة ، وأجاب عما وجهته من اعتراضات .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك ( المقرر ) — وهل يعتقد حضرة النائب المحترم أنه يفوتنى هذا ؟ أرجو أن تحسن الظن بى .

أقول ما كنت أود أن أتكلم بشأن المعارضة الخارجية ، ومحاولتها إثارة الشكوك ضد المشروع ، لولا أن تناولها حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بكلمته الليلة عنها ، لذلك رأيت أن أرد على هذه المعارضة ، لأول مرة ، من فوق هذا المنبر .

كنت أظن يا حضرات النواب أن كلامى هذه الليلة سيشمل مفخرة واحدة لدولة الرئيس ، أبدها هؤلاء المعارضون من حيث لا يدرون ، لقد رأيته فى الوثيقة الأولى التى نشرتها صحف المعارضة ، أن صدقى باشا ، الذى يقال عنه ما يقال ، جدير بمفاخر أخرى .

كنا نعرف عنه أنه أحد بناة الاستقلال ، بدليل أنه كان رفيقا لسعد باشا فى منفاه ، وبدليل أنه كان رفيقا لدولة عدلى باشا فى مفاوضاته ، وبدليل أننا كنا نتفقده كلما ادلهم الأمر ، ولكننا ما كنا نعرف أن صدقى باشا ، (بمركزه وكرامته) ينزل إلى حد أن يتصيد الأوراق ، والمستندات التى تخدم قضية البلاد . ليعطيها لفتح الله بركات باشا .

أريد أن أسجل هنا لصدقى باشا بلسان المعارضة فيما كتبته نقرا ، يسبق النفى والسجن . وهو أن صدقى باشا ، ومن إليه ، كانوا يطوفون لجمع المستندات بينما كان هؤلاء المعارضون يقبعون فى عقر دورهم . وليس أدل على ذلك من تعبيرهم بأن صدقى باشا ذهب إلى فتح الله بركات باشا ، وسلمه المستندات ولما أعيا فتح الله باشا فهمها ، لأنها بالانجليزية ،

(ضحك) .

قال له (وكانت بيده أموال الأمة ) خذها ، وترجمها . أقول هذا لتقدروا قيمة المعارضين . الذين سقطوا سقطة قضت عليهم .

صدقى باشا هذا ، الذى كان مغضوبا عليه سنة ١٩٢١ لأنه ذهب مع دولة عدلى باشا للمفاوضة ، والذى قيل فيه مالا يقال ، هو الذى أمدهم بروح العمل لصالح مصر . وكان تواضعا منه ألا يعلن عن نفسه ، فى الوقت الذى كانوا فيه يسمون لذكر أسمائهم لكل مناسبة .

كان صدقى باشا يقدم المستندات لفتح الله باشا فيقول له : لا أعرف الانكليزية (ولا طراطيش) فيأخذها صدقى باشا ليترجمها ، وقد ظهرت هذه المفخرة لصدقى باشا من خلال عدائهم له .

ولقد كنت أظن أننى سأخرج بهذه المفخرة وحدها ، ولكن حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجي أعطانى الصورة الواضحة للفخرة الثانية حين قال "إنه يستبعد أن تكون وزارة يرأسها دولة صدقى باشا مدفوعة إلى عمل ما بيد انجليزية أو بغيرها" وإنى أسجل هذا لرجال المعارضة الأبرياء الذين يؤدون الواجب عن عقيدة ، حتى إذا ماضلوا الصواب فى تأديته ، فمن وجل من لا يضل ، وإذا لم يضلوا ناقشناهم بالتى هى أحسن ، لأننا نعتقد فيهم حسن النية والنزاهة .

لقد سجلت المعارضة لنا هذا صراحة ، وإنى أعلم السبب فى ذلك ، فقد كنت أسأت فهم عبارة من عبارات حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك رئيس الحزب الوطنى بخاء هذا التصريح ، لا ترضية لصدقى باشا ، ولكن إشارة إلى تصحيح ما فهمته من أن الحزب الوطنى أصدر قرارا على عكس هذا ، أو أن رئيسه كان يشير فى كلامه إلى غير ذلك .

لقد أشارت المعارضة يا حضرات النواب المحترمين إلى وثيقتين :
الأولى — تقرير من كندى باشا إلى السير بول هارفى مستشار المالية المصرية ينقل إليه عن اللورد كتشنر ( بعد أن أصبح فى عداد الأموات) أنه كان يرى أن حكم البلاد وإخضاعها سياسيا (لتخر طالبة الرحمة) يكون بواسطة مشروعات الرى فى السودان .

ومما يؤثر عن اللورد كتشنر أن له حادثة مشهورة مع المستشار المالى ، فقد عرض على المستشار مشروعا خاصا بطريق حلوان — على ما أذكر — فعارض المستشار فيه ، وأشر عليه بعبارة ( no money ) ( أى لا يوجد مال ) .

فلما عرض الأمر على اللورد كتشنر أشر عليه بكلمتى ( Find it ) أى عليك بإيجاد المال .

فكتشنر هذا ، ( وإن صور بأنه رجل حربى ) ، كان رجل إصلاح ، لا تنسوا أن همه الأكبر كان مناوأة ما يريده الخديوى عباس باشا ، كما أن «عباس باشا» كان يقف منه مثل هذا الموقف . وكان اللورد كتشنر يقول بذلك المشروع لإذلال الخديوى عباس باشا

وقد كتبت جريدة البلاغ أن "كندى باشا" قال إن المشروع إنما هو لاذلال مصر. فهل دلنا كندى باشا على أن المشروع بحث من وجهته الفنية حتى نستطيع القول بأن له رأيا فنيا ضد الخزان، وأنه سيستعمل كسوط عذاب لاخضاع مصر؟ إن اللورد كتشنر (وهو رجل عسكرى يريد الاخضاع بأية وسيلة) وضع الفكرة تصورا، ولم يدرسها حتى يعرف إمكان تحقيقها، فنقلها عنه كندى باشا على علاتها.

هذا إذا صدقت الرواية.

لقد قال دولة رئيس مجلس الوزراء فى بيانه: إن كندى باشا كان مريضا عند محاكمته مع السير وليم ولكوكس عن جريمة القذف فى حق السير مردخ مكدونالد.

وهذا التعبير رقيق من جانب دولته، لا يسمح له أدبه الجم بأكثر منه. والواقع أن هذا الرجل مرض فى السنة التى كتب فيها تقريره مرضا اضطره إلى دخول مستشفى لايدخله مرضى الأجسام، فاذا ما ثبت لكم إنه غير أهل لصدق الرواية، وأن الذى روى عنه لم يكن أهلا لتقدير الأمر من الوجهة الفنية، وأنه وقت الرواية وكتابة التقرير، كان فى حالة صحية تجعل تصديق قوله بعيدا عن العقل، خصوصا إذا كان يروى عمن أصبح فى عداد الأموات هذا فضلا عن أنه موتور من الحكومتين الانجليزية والمصرية.

أقول إذا ثبت كل هذا وفهمتموه، أدركتم على أى متكأ تتكئ المعارضة الخارجية؟

وإنى لأتساءل (كما تساءلت من قبل) إذا صح أن هذه التقارير كانت موجودة، وأن المعارضة تقدر لها قيمتها، أين كانت طيلة هذه الشهور؟ مع أن المشروع قد عرض على الجمهور عن طريق الصحف، كما عرض عليكم عن طريق اللجان من زمن طويل، أين كانت تلك التقارير، حتى يؤتى لكم بها فى اللحظة الأخيرة، وفى اليوم الذى ينتظر فيه الاقتراع على المشروع؟

هل أشار أحد منهم إلى أصل هذه الوثائق. وأين توجد؟ حتى تحقق من صدورها أولا؟

حضرة النائب المحترم فكرى الصغير — لقد ذكر حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء أن الوثائق موجودة فى كتاب عبد الحليم نصير افندى.

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — إنما أريد الأصل الموقع عليه بإمضاء كندى باشا.

أمامى الآن صحيفة المقطم: وفيها يقول الأستاذ محمد بدر، إنه كان يشتغل سكرتيرا فى الوفد المصرى، وإن "كندى باشا" اتصل به وقال له: أنتم كارهون للانجليز، وأنا كذلك كاره لهم، وإنى لعلى استعداد لتسليمكم جميع الأسلحة.

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — وما الدليل على صحة هذه الرواية؟ لقد تشككت فى رواية كندى باشا، وطلبت على صحتها دليلا، فما هو دليلك أيضا على صحة ما ذكرت؟

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — أتريد ياحضرة النائب المحترم أن أضع لك أصبعك حيث تلمس الفرق بين الروايتين! إنى أقبل رواية الأستاذ بدر، ولا أقبل رواية كندى باشا عن اللورد كتشنر لأن . . . . .

حضرة النائب المحترم عبد الرحمن البيلى — ماأهمية كندى باشا، وهو ليس فنيا ولا يعول على رأيه؟

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — أهميته آتية من أن المعارضة استغلت ما رواه للتشكيك فى صلاحية المشروع، ومع ذلك فهل تريدون أن تعلموا إلى أى حد يجب الوثوق برواية الأستاذ محمد بدر أكثر من رواية كندى باشا؟ تبينوا أولا لمن كان يكتب كندى باشا تقاريره، وما هى وظيفته؟ لقد كان مديرا لأعمال الرى بالجزيرة، فعمله إذن كان تجاريا محضا، وكان بهذه الصفة يكتب للساهمين فى أراضى الجزيرة الذين ضمنت لهم الحكومة السودانية أرباحا معينة إذا لم تصل أرباحهم إلى الحد الأدنى من عملية الزراعة، وأظنها ٤ ٪. فاسمعوا إذن ما تقوله صحيفة البلاغ الصادرة فى ٢٢ مايو سنة ١٩٣٢ تحت عنوان "وثائق أخرى قدمها صدق باشا لا كندى باشا" نقلا عن كلام كندى "ربما يظهر أن ما ذكرته أعلاه غير صريح" وهو بهذا يوجه القول إلى المساهمين، فهو يتشكك فى صراحة قوله، ثم يقول بعد ذلك

"ولكن بقطع النظر عن الروابط الفنية يمكن اختصار الأمر فيما يأتى" وقفوا حضراتكم عند عبارة "بقطع النظر عن الروابط الفنية" لتتبينوا ما ثبت فى لجنة التحقيق من أن كندى باشا لم يتصل بسياسة الأنهار، ولا بمجاريها ولا يعلم عنها شيئا، وكل ما هنالك أن جنابه كان رئيس "شدافة" يرفع المياه من النيل، ويقذف بها فى أرض الجزيرة.

انظروا ماذا قال حضرته. قال ما يأتى:

(١) "متى قصر النيل الأبيض والنيل الأزرق معا عن كفاية مصر فانكم تمكنون من ذبح مصر".

وإنا لاحظتم حضراتكم أنه لا يوجه هذا القول للحكومة، بل يوجهه للساهمين تبينتم من كتابته هذه السبب فى أنه قضى نحبه فى مستشفى، لايذهب إليه المريض بأحد الأمراض البدنية.

ثم قال جنابه بعد ذلك ما يأتى:

(٢) "متى كان النيل الأبيض يروى مصر وفيه انخفاض وكان النيل الأزرق عاجزا عن كفاية شركتكم يمكنكم ذبح الحكومة السودانية".

تأملوا حضراتكم فى كلامه، وانظروا كيف يكتب إلى الانجليز من المساهمين (لا إلى رجال السياسة) ويقول لهم: إن قصر النيل تمكنتم من ذبح مصر. أى شأن للساهمين فى هذا!! هل بينهم وبيننا ثأر قديم، يعلم عنه كندى باشا ما لا يعلمه العالم؟ فيقول لمستر سميث ومستر وليم مثلا: إنكم تمكنون من ذبح مصر إذا قصر النيل!! أفهم أن يقول هذا فى تقرير يقدمه لوزارة الخارجية فى انجلترا ليشير به إلى إمكان الوقيعة بالخصم عند اللزوم.

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — ألا يعرف حضرة النائب المحترم أن انجلترا ملكت الهند بواسطة الشركات؟

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — هذا من ضمن ما أعرفه أيضا.

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — أنا لا أدافع عن كندى باشا ، ولكنى ألاحظ أن طريقة الاستنتاج التى يلجأ إليها حضرة النائب المحترم تجعلنا كاننا أمام دعوى .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك ( المقرر ) — وما المانع ؟ ليس فى مكتبى قضية أكبر من هذا الموضوع الذى نتكلم فيه .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — لقد كان كندى باشا عضوا فى مجلس الحاكم العام للسودان، وليس غريبا أن يخاطب الشركات بهذا اللسان.

المقرر — أريد القول بأن المعارضين خارج هذا المجلس يتاجرون فى صحفهم بأعمال رجال غير مسئولين ، ويستدلون بها فى غير مكان الاستدلال .

افرضوا أن "كندى" حاكم السودان العام لا عضو فى مجلس الحاكم فحسب، وافرضوه عالما من أكبر العلماء العالميين. افرضوا ذلك ، غير أن هناك حقيقة واقعة، وهى أن خطابه لم يكن مرفوعا لحكومته ، وإنما كان موجها للساهمين فلماذا يريد هؤلاء المساهمون ذبح مصر ، حتى يقول لهم متى قصر النيل عن كفايته لمصر فانكم تتمكنون من ذبحها ؟ ! ! .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — ولكن الحكومة هناك تشرف على إدارة مصالح هؤلاء المساهمين .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك ( المقرر ) — يظهر أن التعبير بطريق السؤال يثير الشهوة للكلام .

غير معقول أن الرجل الذى يشتغل بالسياسة يرفع تقريره للساهمين بدلا من رفعه لحكومة، وغير معقول أن يقول لهم إن اذبح الحكومة السودانية يترتب على كيت وكيت ! ! إن هذه الألفاظ لا تصدر إلا من رجل موتور، إذ كيف يدل على مقاتل حكومة السودان وهو انجليزى ، وحاكمه انجليزى ، وحكومة السودان فى ذلك الوقت ( من الوجهة الفعلية ) فى يد الانجليز ! ! نعم كيف يقول ذلك إلا إذا كان موتورا ؟

إن مستر كندى خرج من حكومة السودان مطرودا موتورا ، ورأى أن الوقت مناسب لوجود الثورة إذ ذاك فى البلاد ، فتقدم بهذه المعلومات الخاطئة . ويقينى أنه كان يعلم بخطئها، لأن اللجنة التى فصلت فيها ، والمحكمة التى حققت معه أبعدته عن التحقيق بعد قليل لأنه اعترف بنفسه أن ليس عنده معلومات فنية .

أثار المعارضون هذا الغبار، وهوشوا عليكم فى اللحظة الأخيرة، وهم يعلمون أنهم يضربون بسيف مفلول ، يضربون بآلة لا تصيب من المشروع ولا من إيمانكم شيئا .

هذه هى المعارضة، وهذا مبلغ أقوال كندى، ولا تنسوا أن تضعوا فى كفة الميزان قول دولة صدقى باشا أنه حينما حضر له كندى وقال: "إن عنده معلومات ضد الحكومة الانجليزية" تسلم منه الأوراق مطمئنا ، دون بحث فى ، وأعطاها لفتح الله باشا الذى طلب منه ترجمتها .

إن المصرى كان إذ ذاك يستعمل كل الأسلحة، الشريف منها ، ونصف الشريف ، فى الوقت الذى كان الانجليز يحصدوننا فيه بنارهم، وكانت الشوارع مغمورة بدمائنا ، وكان صدقى باشا ضمن المجاهدين المختفين، يتسلل إلى منزل فتح الله باشا ، فمن العيب أن يمر بخاطركم ولو لحظة ما يريد هؤلاء الكتاب أن يدللوا به ، من ان فى توصيله لتلك الأوراق معنى الموافقة على محتوياتها.

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — إن دولة صدقى باشا (هذا الرجل المعروف بالذكاء والكفاءة والمقدرة ) قد أخذ تقارير من رجل مسئول، واطلع عليها ، وترجمها ، فاذا لم يكن قدرها التقدير الصحيح ، ما قدمها تحت مسئوليته .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك ( المقرر ) — ما كان هناك من سبيل لدولة صدقى باشا (ذلك الرجل المالى) ليبحث فى تلك اللحظات مشروعا فنيا ، احتاج لدراسته مدة طويلة منذ سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٣٢ بواسطة لجان دولية ، فاذا رفع هذه التقارير التى تسلمها من رجل انجليزى، كانت له مكانة فى البلاد فانما يرفعها كالسلاح الذى يرفعه طفل الشارع (وهو يتلقى الرصاص) دفعا للهجوم ، وليس فى هذا مايدل على حكمه على تلك التقارير .

حضرة النائب المحترم محمد فهيم القيعى — إن هذه الوثيقة لها قيمتها ، وحالتنا الآن بالنسبة للسودان أسوأ مما كانت عليه سنة ١٩١٩ . فقد كان السودان معنا حينذاك ، وكان لنا فيه جيش وموظفون ، فيجب أن نكون حريصين عند نظر هذا المشروع ، وألا نتعجل فى تنفيذه .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — لم أفهم اعتراض حضرة النائب المحترم ( وقد يكون ذلك لعجز عقلى ) ولهذا لا أستطيع الرد عليه (ضحك وتصفيق)[1].

الرئيس — أرجو ألا يتجاوز حضرة النائب المحترم الوقت الذى حددناه لسماع كلمته .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك ( المقرر ) — نزولا على أمر معالى الرئيس ، ومراعاة للزمن الذى سمح لى به ، أرانى مضطرا لترك منصة الخطابة آسفا ، لأنى أعتقد أن لدى الردود الحاسمة على كل ما قيل ، حتى على اعتراض حضرة النائب المحترم فهيم القيعى ، الذى قلت إنى لم أفهمه .

على أنه لا يفوتنى أن أقول لحضراتكم : إن الثورة الخارجية التى قامت بها صحف المعارضة مصطنعة ، وقد قصد بها التضليل ككل ما سبقها من أنواع المعارضة ، وقد عففنا عن أن نتزل لمناقشتها ، ولكن الذى اضطرنى أن أسلك الليلة هذا السبيل هو أن دولة الرئيس أمر بالرد عليها .

(تصفيق) .

---

(١) ورد فى محضر الجلسة الثامنة والأربعين ما يأتى :

حضرة النائب المحترم محمد فهيم القيعى — لى ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ، فقد ورد فى النهر الثانى من صفحة ١٩ بعد كلامى ، العبارة الآتية :

" المقرر — لا أفهم اعتراض حضرة النائب المحترم (وقد يكون ذلك لعجز عقلى ) ، ولهذا لا أستطيع الرد عليه .

(ضحك وتصفيق ) " .

ولم يدوّن فى المحضر ما عقبت به على حضرة المقرر فقد رددت عليه قائلا "إنك مغالط يا أستاذ وهيب بك وأنا أفهم ما أقول فاسمع من جديد " ثم أعدت ما قلته أولا حرفا حرفا وختمت كلامى بالعبارة الآتية "أظن أن كلامى هذا فى غاية الوضوح فهل فهمته " وقد رد حضرة المقرر بما يأتى " نعم لقد فهمته " .

فأرجو تصحيح المحضر طبقا لذلك .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — نعم هذا ما حدث فى الجلسة ولكنى رددت على حضرة النائب المحترم بالعبارة الآتية : "فهمت أنى لا يمكننى أن أفهم" .

الرئيس — تثبت هذه العبارات فى المحضر .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — هناك مسألة فرعية وهى مسألة كندى باشا التى أثارها دولة رئيس الحكومة دفاعا عن نفسه باعتبار أنها تتعلق بشخصه، ولو كان الأمر وقف عند هذا الحد لما كان لنا اعتراض على ذلك . أما وقد جعل المقرر منها تشكيكا فى كل ما يدلى به ضد المشروع فمن واجبنا أن نتعرض لهذه المسألة، ولنا الحق فى ذلك .

أقول أما وقد اتخذت هذه المسألة سلاحا للتشكك فيما قامت به المعارضة ضد المشروع، فلا يسعنى إلا أن أتكلم ... ...

حضرة النائب المحترم حسن حسنى — ماذا يريد أن يقوله حضرة النائب المحترم؟

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — إنى أفهم ما أريد أن أقوله .

(ضجة) .

الرئيس — لم يقصد حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك المعارضة داخل المجلس [1]

حضرة النائب المحترم حسن اسماعيل — حضرات النواب المحترمين :

سمعتم كثيرا وقرأتم كثيرا أيضا، ولذا كان من الواجب على كل متكلم أن يحث فيما لم يبحثه سواه من زملائه المتكلمين . ومن أجل هذا سأتحدث إلى حضراتكم فى كلام أشعر أنه محبب إليكم، وأنه أدلة تنطق باسمها وتترجم عن نفسها، وهذا عهدى بينكم، وسأكون عند هذا العهد صادقا أمينا .

إن هذا المشروع (شأنه شأن كل المشاريع) يمكن لكل باحث أن ينظر إليه بمنظارين مختلفين تبعا لقواعد التفكير والتقدير، وتبعا للمراجع التى يرجع إليها فى بحثه .

فاذا رجع الباحث إلى ما كتب فى صحف المعارضة فقط، أمكن أن يكون معارضا لأن هذه الصحف لا تتوخى المصلحة، وإنما تتوخى الغاية التى تعلمونها حضراتكم .

من أجل هذا صرفنا النظر عن أقوالهم، وبحثنا الموضوع من جميع نواحيه فوصلنا إلى اقتناع وتسليم، بأن المشروع حيوى نافع، وليس من الحزم الا ينفذ فحسب، بل من الجرم أيضا إرجاء تنفيذه .

إنى إذا ما تكلمت عن المعارضة لا أقصد المعارضة النزيهة التى تعودناها وألفناها فى هذا المجلس، وإنما أقصد تلك المعارضة التى اعتادت أن تسئ إلى كل حسن، ودليلى على ذلك أن الوزارة (وقد سلخت فى الحكم عامين أتت فيهما من ضروب الاصلاح ما يصل إلى حد التعجيز) لم تتكلم عنها تلك المعارضة بكلمة تحبيذ أو استحسان .

أما معارضتنا الحالية أو معارضة المجلس كما قدمت فلى عليها مؤاخذتان : الأولى، أنها لم تقل كلمة واحدة لصالح المشروع حتى من نواحيه الفنية — بقطع النظر عن الوجهة السياسية أو ما عداها .

لقد قرأنا فى صحف المعارضة أن المشروع نافع فى ذاته من الوجهة الفنية بقطع النظر عن الوجهة السياسية أو ما عداها، والمعارضة التى عودتنا أن تقول داخل هذا المجلس ما لها وما عليها لم تقل كلمة واحدة طيبة . وإنى لاوجه كلمة عتاب للمعارضة فى المجلس لأنها (وهى التى تعتبر مصر والسودان وحدة لا تتجزأ) تخاف، وتفزع، وترفع عقيرتها بعبارات الخوف، وتقول إن مشروعا يقام فى السودان لا يعد مشروعا مصريا، وقد نسيت تلك المبادئ المقدسة التى طالما نادت بها، وهى أن مصر والسودان وحدة لا تتجزأ وأنه لابد من المطالبة بملحقاتها أيضا .

( تصفيق ) .

أما ما أريد أن أبسطه لحضراتكم الآن فهو وقائع مادية ملموسة، مسلم بها من كل معارضة، وأن من المسائل المسلم بها يا حضرات النواب أن سكان بلاد النيل فى ازدياد مطرد، وأن هذه الزيادة تستدعى حتما النظر فى كل مشروع حيوى يكفل الرزق لهذه الزيادة من السكان، ولا يعزب عن البال أن علم المساحة لم يتقدم إلا فى هذه الأيام الأخيرة، لأن ما كتب فى سنة ١٨٩٤ وما بعدها على لسان السير ويلكوكس ومستر ديبوى وغيرهما يتضمن أن الأرض القابلة للزراعة فى مصر والقابلة للاصلاح فى المستقبل تقدر بنحو ٣,٣٦٠,٠٠٠ فدان، فى حين أنها قدرت الآن بنحو سبعة ملايين وكسور من الأفدنة

أما بالنسبة لقياس تصرف النيل فان هذه المسألة كانت أيضا محل نظر فيما مضى، فقد كانت المقاييس غير منظمة وكان يقاس تيار المياه بواسطة زجاجات كانت تلقى فى النهر . وقد رأت وزارة الأشغال العمومية بعد تجارب قاسية أنه لابد لها من أن ترسم لنفسها خطة حسنة تتصل بها إلى إيجاد الماء من غير المتصرف الطبيعى من طريق التخزين وغيره .

بحثت هذه المسألة من سنة ١٨٩٤ إلى الآن، سواء فى مناطق السدود أو فى أعالى النيل وغيرها، وقد استقر الرأى بعد ذلك على هذه السياسة، فأنشئ خزان أسوان سنة ١٩٠٢ وهنا تعرض مسألة أثارتها المعارضة فى داخل هذا المجلس، وهى أنه وضع تصميم خزان أسوان على منسوب ١٢٠ مترا إلا أنه بنى على منسوب ١٠٦، وهنا أوجه النظر إلى ما قاله حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك بشأن مبلغ الـ ٣٠٠٠٠٠ الجنيه الذى قدر لتدعيم أساس خزان جبل الأولياء لاحتمال تعليته فى المستقبل حيث قال: "إن هذا المبلغ لا مبرر له" ولكن هذا المبرر قد ظهر لحضراتكم من أننا أصبحنا الآن فى حاجة إلى تعلية خزان أسوان لأنه بنى على منسوب ١٠٦ أمتار، وقد تكلفت هذه التعلية أموالا طائلة، ولو أننا أخذنا برأى السير ويلكوكس بجعل منسوب خزان أسوان على منسوب ١٢٠ مترا لما بذلنا كل هذه التكاليف الباهظة فى سبيل تعليته فى سنتى ١٩١٢ و ١٩٣٠

رؤى بعد إنشاء خزان أسوان أنه يكفل تحقيق مطالبنا المائية قرنا من الزمان، غير أنه تبين بعد ذلك وبعد التجارب وتقدم علم المساحة ومعرفة مناسيب النيل الحقيقية أنه لا يفى بحاجة البلاد، وأنه لا بد من تعليته وقد

---

(١) ورد فى محضر الجلسة الثامنة والأربعين ما يأتى :

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — لى ملاحظة على محضر الجلسة الماضية، فقد سقطت من النهر الأول من صفحة ٢٠ بعد كلام معالى الرئيس العبارات الآتية :

"حضرة صاحب المعالى وزير المواصلات — اعتبروا أن كل ما قيل فى هذه المسألة هو ما قاله دولة رئيس الحكومة .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — أوافق على ذلك .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — انتهينا بهذا" .

فأرجو تدوين هذه العبارات فى المحضر .

الرئيس — يصحح ذلك فى المحضر .

اجريت هذه التعلية فى سنة ١٩١٢ بعد ذلك ( وهنا يبتدئ تاريخ خزان جبل الأولياء ) لأنه رؤى أن هذه التعلية لا تكفى ، لأن مطالب البلاد المائية أصبحت فى ازدياد مستمر ، ففكر فى خزان جبل الأولياء ، وارجو أن تعتقدوا تمام الاعتقاد أن السير وليم ويلكوكس هو صاحب الفكرة فى إنشاء خزان جبل الأولياء ، فقد ألقى محاضرتين فى هذا الموضوع : الأولى — فى سنة ١٩٠٧ ، والثانية فى سنة ١٩٠٨ ثم وضع كتابه المشهور سنة ١٩١٣ وقد ضمنه طلب إنشاء خزان جبل الأولياء ، وبمناسبة هذا أريد أن أذكر لحضراتكم أن السير ويلكوكس قال : "إن النيل الأبيض من منبعه إلى مصبه عبارة عن سلسلة خزانات تخزن كميات عظيمة من الماء وعلى طوله توجد ثلاثة مواقع تصلح خصيصا لانشاء خزانات صناعية بها الأول عند نيمولى بالقرب من بحيرة البرت والثانى عند مصب نهر السوباط والثالث بالقرب من الخرطوم ومن الضرورى ضبط هذه الخزانات والتحكم فى موازناتها بحيث تعطينا المياه وقت الحاجة إليها لا كما تفعل الان وأسهل ما يمكن البدء به من الأعمال الضرورية إنما هو موازنة النهر وضبطه بالقرب من الخرطوم" ثم قال : " وبذلك يتكون خزان يحتوى على كمية من المياه تتراوح سعته بين ٢٫٥ و ٣٫٥ مليارا من الأمتار" ( صفحة ٧٠١ و ٧٠٢ من كتابه الرى المصرى ) ثم يقول بعد ذلك : " إن خزان أسوان المعلى مع خزان جبل الأولياء الواطى يكونان مشروعين مكملين بعضهما بعضا على أساس صحيح فمشروع جبل الأولياء الواطى يضمن مع تفريغه فى شهر نوفمبر رى حوض النيل فى حين أن خزان أسوان المعلى يخزن المياه اللازمة للحاجة الصيفية " .

هذا هو رأى السير ويلكوكس فى سنة ١٩١٣ فى كتابه المطبوع .

بعد أن تقرر هذا الخزان جاءت الحرب العظمى فوقف المشروع ، وهنا أستطيع بحق أن أقول لحضراتكم قول المعارضة : أن الانجليز يريدون من إنشاء هذا الخزان مصلحتهم الخاصة أو الضغط السياسى على مصر هو قول لا يتفق مع الواقع ، إذ لو كان الانجليز يريدون ذلك لكانت الفرصة سانحة لهم مدة الحرب لتحقيق غرضهم حيث كانوا ينفقون يوميا نحو ثمانية ملايين من الجنيهات ، وكان فى استطاعتهم أن يقيموا خزانا لا يكلفهم سوى أربعة ملايين من الجنيهات .

والواقع يا حضرات النواب أن المشروع هو مشروع مصرى بحت ، ولا يهم الانجليز بأى حال من الأحوال أن يلجأوا إلى إنشاء خزان جبل الأولياء أو أن يلحوا فى طلب إنشائه ، بل إن الذى دفع وزارة الأشغال العمومية إلى التفكير فيه هو ما حدث فى سنتى ١٩١٧ و ١٩١٨ من الفيضان العالى الذى هدد البلاد وما حدث من تفريغ خزان أسوان قبل أوانه كل ذلك دعا وزارة الأشغال العمومية إلى البحث فى مياه التخزين ، وقد أقرت المشروع الذى وضعه مستر ماكدونالد فى سنة ١٩١٨ ، وقد حدث بعد ذلك أن أبديت عدة اعتراضات على هذا المشروع من الكولونيل كندى باشا والسير ويلكوكس ، وقد عثرت أخيرا على أسباب هذه الاعتراضات ، وقد تبين أنها لم تكن خالصة لوجه الله تعالى ولا لوجه مصر والسودان ، بل كانت لشهوة خاصة اكتشفها مندوب حكومة السودان فى اللجنة الانجليزية التى انتدبت لتحقيق التهم الموجهة من السير ويلكوكس والكولونيل كندى باشا إلى مستر ماكدونالد ، والتهم الموجهة من هذا الأخير إليهما ، وقد قدم مندوب حكومة السودان إلى اللجنة تلغرافا صدر من السير ويلكوكس قبل تقديم مشروع سنة ١٩١٨ يطلب فيه من حكومة السودان أن تمنحه هو وزميله الكولونيل كندى باشا امتيازا بنصف مليون فدان على النيل الأبيض عند إقامة هذا الخزان ، ولما لم يجب إلى هذا الطلب أخذ فى الطعن واتهام مستر ماكدونالد بتزوير أرقامه ، وكذلك أرقام وزارة الأشغال العمومية .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — من أين جاء هذا البيان ؟

حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل — هذا البيان موجود فى تقرير لجنة التحكيم ، وقد بحثت اللجنة جميع التهم فظهر لها من التحقيق أنلا أساس لهذه الاعتراضات ، وأضافت إلى ذلك أن "كندى باشا" قرر فى التحقيق أنه لم يشتغل بهندسة الأنهار سوى ثلاث سنوات ، وأنه رجل حربى ، وأن كل ما يعرفه وخصص له هو الاشراف على رفع المياه لرى أراضى الجزيرة ، وأنه لم يشتغل مطلقا بمقاسات تيارات المياه وبذلك انتهت هذه المأساة .

وقد أوجست الحكومة خيفة ، خصوصا وزارة الأشغال العمومية مما أثير من الاعتراضات حول هذا المشروع ، ورأت زيادة فى الاحتياط تأليف لجنة عالمية من كبار المهندسين وتكونت هذه اللجنة فى سنة ١٩٢٠ برياسة محايد أمريكى ، يدعى مستر كورى ، ومن مهندس انجليزى ، وثالث من حكومة الهند ، وقد سافرت إلى أعالى النيل وأجرت هناك تحقيقات وأبحاثا طويلة خاصة بمشروع خزان جبل الأولياء وأعالى النيل وسنار وما شاكلها ، وقد طلب المستر داوسن المستشار المالى عمل ملخص عن هذه التحقيقات .

وقد سجلت هذه اللجنة حق مصر الأول فى مياه النيل ، وقررت أن استكمال وسائل الرى لمصر يستدعى التخزين خارج الحدود المصرية ، كما أشارت بضرورة إنشاء خزان جبل الأولياء ، ولم تكتف الحكومة بهذه الاحتياطات بل سافر إلى السودان حضرة صاحب المعالى شفيق باشا وزير الأشغال العمومية وقتئذ ، وعاين منطقة مشروع خزان جبل الأولياء وخزان سنار ، ووضع تقريرا مطولا قال فيه "إننى مع موافقتى على إنشاء خزان جبل الأولياء أرى أنه لا بد من أن يسير معه جنبا إلى جنب مشروع قناطر نجع حمادى لأن فى إنشاء خزان جبل الأولياء وحده دون إنشاء قناطر نجع حمادى ضررا على الحياض المصرية فى الصعيد الأعلى لأن مناسيب الخزانات تكون مرتفعة وتؤثر على الحياض" وأشار فى تقريره إلى وجوب ذلك وقال ما يأتى : "فاذا لم يكن هناك مال يمكن استخدامه لانهاء سد جبل الأولياء وقناطر نجع حمادى معا فخير عندى إيقاف العمل فى السد فى نهاية هذا العام والانتظار حتى يتوفر المال اللازم لانهاء الأعمال المبينة بعاليه ."

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — فى أى سنة وضع هذا التقرير ؟

حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل — وضع هذا التقرير سنة ١٩٢١

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — أرجو من حضرة الزميل المحترم أن يراجع ما كتبه معالى شفيق باشا فى سنة ١٩٢٧ ، وهو يخالف تماما ما كتبه فى سنة ١٩٢١

حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل — لم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل كلف السير ديبوى فى سنة ١٩٢١ بحث مشروع خزان جبل الأولياء مع معالى عبد الحميد سليمان باشا ومستر برى ، وقد تجولت هذه اللجنة فى السودان

ودرست موضوع هذا الخزان دراسة وافية ، ثم وضعت تقريرها سنة ١٩٢٥ واتفقت فيه على إنشاء خزان جبل الأولياء على منسوب ٣٧٧٫٢٠ بدلا من ٣٨٠٫٤ وسأعرض على حضراتكم رأى وزراء المعارضة السابقين فى وزارة الأشغال العمومية بالنسبة لهذا المشروع لتروا أن هذه المعارضة ليست بريئة فعند ما جاءت وزارة الوفد سنة ١٩٢٤ كان وزير الأشغال العمومية وقتئذ سعادة مرقس حنا باشا ، فلما بحث مشروع خزان جبل الأولياء لم يرفضه بل استدعى أكبر مهندس عالمى فى البناء ، وهو السير فتز موريس رئيس معهد المهندسين الملكيين بانجلترا سابقا ، وطلب منه بحث موقع خزان جبل الأولياء ومختلف التصميمات المقترحة ليأخذ بالأصلح منها .

وقد قام بمهمته وقدم تقريره فى ٢٦ مارس سنة ١٩٢٤ وكان رأى سعادة مرقس باشا السير فى المشروع حتى أن أحد النواب فى مجلس سنة ١٩٢٤ اقترح تكوين لجنة هندسية فنية لبحث المشروع من جديد فرد عليه الوزير قائلا إن هذا المشروع بحثته وزارة الأشغال العمومية ، وهى مستمرة فى بحثه أيضا ، فاذا وجد ما يدعو لتأليف لجنة فلن تتردد الوزارة فى تأليفها ولغاية هذا التاريخ كانت احدى وزارات الوفد من المؤيدين لمشروع جبل الأولياء ، فما الذى حدث بعد ذلك ؟ حدث أنه قيل أن مشروع جبل الأولياء العالى وقناطر نجع حمادى تكلف الخزانة نحو ١٢ مليونا من الجنيهات ، ونظرا لعجز الميزانية وقتئذ وعدم وجود احتياطى تقرر ايقاف العمل وقد قرر مجلس الوزراء ما يأتى :

” بما أنه يتضح من مذكرة مرفوعة من وزارة الاشغال أن اتمام خزان جبل الأولياء وتنفيذ ما يلحق به من مشروعات الرى اللازم عملها فى مصر يقتضى من المال مبلغ ١٢ مليونا من الجنيهات وبما أن الأحوال المالية الحاضرة لا تمكن الحكومة من تدبير مبلغ طائل كهذا المبلغ إلا إذا التجأت إلى الاقتراض الامر الذى لا ترغب فيه “ الخ ...

” فلهذه الأسباب قرر مجلس الوزراء وقف الأعمال الجارية فى جبل الأولياء مع المحافظة على ما تم بها إلى الآن “ .

ياحضرات الزملاء :

بعد أن وصلنا إلى هذه النقطة قدم الانذار البريطانى المشئوم الذى جاء فيه : أن للسودان الحق المطلق فى سحب ما يراه من مياه النيل بأى مقدار .

تألفت لجنة دولية فى سنة ١٩٢٥ ، وسأذكر لحضراتكم بعض آرائها لأنها قاطعة فى الموضوع . وسأصل منها إلى الأسباب المستعجلة الضرورية التى تبرر لإنشاء هذا الخزان ، بحيث أننا إذا تأخرنا عن تنفيذه عرضنا البلاد لطامة كبرى .

جعلت هذه اللجنة حق مصر المكتسب فى مدة الصيف من يناير إلى ١٥ يوليه ، وحرمت على السودان سحب قطرة واحدة من الماء إلا ما اتفق عليه فى سنتى ١٩٠٤ و ١٩٠٩ وهو ١١٧ مليون متر مكعب فى المدة من أول يناير إلى ١٨ منه .

ووضعت هذه اللجنة مبادئ أخرى هامة . فذكرت فى تقريرها أن ما يسحبه السودان فى مدة الفيضان فى الثانية الواحدة هو ٨٤ مترا مكعبا ، وذلك ابتداء من ١٦ يوليه ، ونظرا لأن مصر متفقة من سنة ١٩٢٥ فى إنشاء خزان جبل الأولياء لمصلحتها ، ولأن السودان سيقوم من جانبه بعمل خزان مكوار فقد أباحت اللجنة للسودان أن يزيد الأربعة والثمانين مترا زيادة تدريجية ، مقدارها ١٢ مترا مكعبا فى الثانية كل عام ، على أن تبدأ من سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ وتنتهى فى سنة ١٩٣٥ — ١٩٣٦ إلى ١٦٨ مترا مكعبا ، وفى هذه الأثناء تكون مصر قد فرغت من إنشاء خزان جبل الأولياء .

وناشدت اللجنة حكومة السودان الرحمة بمصر ، وطلبت منها اجراء كل تسهيل لها فى إنشاء هذا الخزان .

ولما عرض تقرير هذه اللجنة على معالى اسماعيل سرى باشا الذى كان وزيرا للأشغال العمومية فى ذلك الوقت أصدر قرارا بتأليف لجنة من كبار رجال الرى لبحث التقرير المذكور . وقبل أن تتم اللجنة المهمة التى تألفت من أجلها ، تولت وزارة الائتلاف الحكم ، وكان سعادة عثمان محرم باشا وزيرا للأشغال العمومية فيها . وسأبين لحضراتكم رأيه الذى يقطنطون به فى الخارج .

قدمت إليه لجنة وزارة الأشغال العمومية تقريرها عن أعمال اللجنة الدولية فرفع محرم باشا إلى دولة عدلى باشا رئيس الوزراء ملاحظاته على تقرير اللجنة الدولية ولجنة الوزارة التى تألفت فى سنة ١٩٢٦ ، وإليكم ما قاله وهو مذكور بصفحة ٢٤ من مجموعة محاضر جلسات اللجنة البرلمانية التى وزعت عليكم .

” ورأيى هو أن لجنة الوزارة ذهبت إلى حد لا تبرره الظروف الحالية ، لذلك أشير بالموافقة على رأى لجنة مياه النيل ، خصوصا أن اتمام قناطر نجع حمادى منظور فعلا فى صيف سنة ١٩٢٩ ، وأنه يمكن إجراء الجزء الأكبر من الأعمال التى اقترحتها لجنة الوزارة فى مدى ثلاث سنوات ، كما يمكن اتمامها كلها قبل سنة ١٩٣٥ — ١٩٣٦ ، غير أننى أرغب فى اعتبار إقرار الحكومة والبرلمان للاعتمادات اللازمة لتنفيذ الأعمال المطلوبة بمجرد طلبها من وزارة الأشغال شرطا أساسيا لموافقتى على رأى لجنة مياه النيل “ .

ثم قال : ” وإنى أشاطر اللجنة رأيها تماما ، ويسرنى أن أبلغ دولتكم أن سياستى ترمى إلى تقوية المصالح المختصة القائمة على رعاية هذه الشؤون . وإنى على تمام الاستعداد لتغذيتها وامدادها بكل مساعدة تبدو ضرورتها ، كما أرجو استمرار هذه السياسة فى مستقبل الأيام “ .

وقد اختتم كتابه بما يأتى :

” وختاما أتشرف بأن أبلغ دولتكم أن وزارة الأشغال العمومية توافق مبدئيا على تقرير لجنة مياه النيل ، ولا تجد مانعا من التوصية بحل المسائل التى أحالتها تلك اللجنة على الحكومتين للفصل فيها ، على أساس توصيات اللجنة التى تضمنها التقرير “ .

فبعد هذا الاقرار الصريح من محرم باشا لا يصح أن يلتفت إلى معارضته الان فى المشروع وهو خارج الحكم .

وأستميحكم فى أن أتلو عليكم رأيه الذى أبداه فى خطبة ألقاها فى ١٠ فبراير سنة ١٩٢٨ بين يدى جلالة ملك البلاد فى حفلة وضع الحجر الأساسى لقناطر نجع حمادى ، وفيها يقر مشروع جبل الأولياء من طريق غير مباشر . قال ما يأتى :

” تقوم هذه القناطر بامداد نصف مليون من الأفدنة فى منطقة الجزء من الوادى بالمياه الصيفية بعد تدبير وسائل التخزين وتحويل الحياض إلى رى مستديم على النحو الذى سار عليه العمل فى مصر الوسطى “ .

يقرر عثمان باشا إذن أنه يريد تحويل نصف مليون فدان فى هذه المنطقة من رى حوضى إلى رى صيفى ، وتعلمون أنه سيؤخذ من خزان أسوان المعلى — بعد أن رسم هو سياسته — مقدار ١٤٠٠ مليون متر مكعب لتحسين الحالة الزراعية. فلا يبقى بعد ذلك إلا ٧٠٠ مليون متر مكعب، وهذا القدر لا يكفى لتحويل نصف مليون فدان من رى حوضى إلى رى صيفى كما يقول .

إذن فعند ما تلا عثمان باشا تلك الخطبة (وهو مسئول عنها طبعا) كان يعلم أن بجانب خزان أسوان مشروعا آخر هو مشروع جبل الأولياء .

ياحضرات السادة — لقد اتبعت هذه السياسة المائية بعد ذلك الحين ووافق عليها كبار رجال الرى فى سنتى ١٩٢٨ و ١٩٢٩ . فما الذى يمكن أن يستنتج من هذا ؟ يستنتج منه جملة نتائج : أولا — أنه ليس صحيحا ما قاله الأستاذ حافظ رمضان بك بصدد مسألة معينة من أن السياسة كانت تسخر الفن لانى سردت على حضراتكم تاريخ جبل الأولياء من أوله إلى آخره . ومنه لم تشعروا لحظة أن السياسة كانت تسخر الفن ، بل كان الفن يسخر نفسه بنفسه لمصلحة البلاد .

ثانيا — أنه لا معنى لما طلبه حضرة زعيم المعارضة من تأليف لجنة محايدة لبحث المشروع من جديد . لأنه لا يوجد مشروع لدى هذه الحكومة ولا فى أى بلد من بلاد العالم قتل بحثا مثل هذا المشروع ، ولم تمض سنة واحدة إلا وكان فيها محل بحث وفائدته محل اجماع .

أنتقل الآن إلى مسألة هامة جدا: وهى الأسباب المستعجلة التى تدعو الى انشاء خزان جبل الأولياء .

ذكرت لحضراتكم أن لجنة النيل رأت أن يسمح للسودان بزيادة مقدار ما يسحبه ١٢ مترا مكعبا فى كل عام، حتى يبلغ الحد الأقصى ١٦٨ مترا .

ففى سنة ١٩٢٩ اتفق على تخفيض هذا الحد إلى ١٢٦ مترا، حتى تكون الفرصة مهيأة لمصر لبناء الخزان قبل سنة ١٩٣٦ ، فان تأخرنا عن بنائه إلى هذه السنة أكسبنا السودان حقا واجب الاحترام . ولا يكون لنا رأى فى زحزحة هذا الرقم إلا إلى الزيادة .

وتعلمون (فوق ما تقدم) أن اتفاقية سنة ١٩٢٩ قد أخرجت عن البحث والمنازعة كل ما يمكن خزنه من الماء بهذا الخزان . فاذا لم توافقوا على بنائه كان للسودان أن يقول فى سنة ١٩٣٦ (لقد أعطينا مصر الفرصة لانشاء هذا الخزان وأطلنا أمدها إلى هذه السنة . أما ومصر لم تعن بتحقيق مصلحتها فكل قطرة من الماء يمكن خزنها يجب أن تكون محل بحث وقسمة بين الطرفين) . وفى هذا خطر واضح على مصالح مصر .

يا حضرات النواب المحترمين : هناك مشروعات كثيرة كلفت الخزانة الملايين من الجنيهات، نفذت كلها انتظارا لبناء خزان جبل الأولياء . فقد انفق على انشاء قناطر نجع حمادى ، وترعتى الفاروقية، والفؤادية أكثر من ٤ ملايين . وأنفق أكثر من مليون على الحياض المنزلة بأسوان، ونحو ثلاثة ملايين ونصف مليون على الشبكة الكهربائية فى شمال الدلتا . وأكثر من ١,١٠٠,٠٠٠ جنيه على مناطق السدود . فهل يجيز العقل أو قواعد الاقتصاد أن مشروعات أنفق عليها ما يربى على ١٠ ملايين من الجنيهات تبقى معطلة

بسبب كلمة تهويش من المعارضة الخارجية ؟ إنى أربأ بكم أن تجاروا المعارضة فى هذا المضمار . وأرجو منكم أن تعتبروا بحق أننا أمام مشروع ذى منافع حيوية ، يجب أن تتمتع البلاد عاجلا بمزاياه ، وأمامكم حكومة عرفت بالحزم والحكمة تسترشد فى كل أعمالها برأى جلالة المليك المعظم ، وحاشا لأبى الفاروق أن يقر الحكومة على مشروع ليس فيه مصلحة للبلاد .

(تصفيق) .

وهنا تنحى عن الرياسة معالى رئيس المجلس، وتولاها حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك وكيل المجلس .

حضرة النائب المحترم عبد اللطيف حلمى غنام بك — حضرات الزملاء المحترمين : لى كلمة صغيرة أرمى من ورائها إلى الاستفسار أولا — من حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية ، وثانيا — من حضرة صاحب الدولة وزير المالية ورئيس مجلس الوزراء عن الملاحظات الآتية :

جاء فى أقوال حضرة مندوب الوزارة الواردة بصفحة ٧ من مجموعة محاضر جلسات لجنة إنشاء خزان جبل الأولياء ما يأتى :

(وكان أهم اعتراضاتنا موجهة إلى مشروع جبل الأولياء المعروض فى سنة ١٩٢٠ وهو غير المعروض تماما . وأصارحكم بأننى لو دعيت للدفاع عن المشروع العالى لأبيت تماما) وإزاء هذا اطلب من حضرة مندوب الوزارة أن يشرح لنا الفرق بين مشروع خزان جبل الأولياء العالى ومشروع الخزان الواطى الذى يقره ويحبذه .

(ضجة) .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد العزيز نظمى بك — لو كنت درست المشروع لعرفت الفرق بينهما .

حضرة النائب المحترم عبد اللطيف حلمى غنام بك — وما الفرق بين الخزانين ؟ وما وجه الضرر الذى يعود على مصر من الأول ؟

(ضجة) .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد العزيز نظمى بك — هل معنى هذا أنك توافق على المشروع ، وإنما ترغب فقط فى الاستفسار ؟

حضرة النائب المحترم عبد اللطيف حلمى غنام بك — أنا معارض فى المشروع بصفة خاصة . وما معنى هذه المقاطعة ؟

وجاء فى أقوال المندوب فى صفحة ٤٢ ما يأتى :

(أما عن الأعتراض الأول فيمكننى القول أن وزارة الأشغال العمومية لم تعتمد للآن الرسم الخاص بالسد ، والمهندس الاستشارى مازال مشتغلا بالتفصيلات الخاصة بالتصميم الذى أدخل عليه كثير من التعديلات منذ سنة ١٩٢٦ للآن . فالقول بأن منسوب ظهر الطريق ٣٨٠ مترا أو أكثر أو أقل إنما هو قول سابق لأوانه ، ولن يكون أعلى من منسوب التخزين الا بالمقدار الذى توجبه القواعد الفنية فقط) فاذا كان مندوب الوزارة يصرح بهذا ، أليس لى أن أفهم من أقواله أن تصميم المنسوب المؤكد لم يبت فيه إلى الآن ، وأنه لا يمكن الجزم برقم خاص مادام التصميم لا يزال تحت يد المهندس الاستشارى ولم يعرض علينا ؟ ولهذا ألا يجوز لأى سبب كان أن يعلى التصمم مستقبلا حتى يصل إلى منسوب الخزان العالى الذى

يعارض فيه حضرة مندوب الوزارة؟ وما الذى يمنع أى حكومة مستقبلة أن يعلى هذا المنسوب لأى مسوغ كان، والمسوغات كثيرة مادام التصميم وضع لخزان العالى والخزان الواطى ؟

ويتبين من الاحصائية التى أوردها حضرة مندوب الوزارة والمبينة فى الصفحة ٣٤ من مجموعة محاضر اللجنة أن مقدار أراضى مصر التى تروى ريا صيفيا ٤,٠٠٠,٠٠٠ ملايين من الأفدنة ، والتى تروى ريا حوضيا ١,٢٠٠,٠٠٠ من الأفدنة ، وأن ما يروى ريا صيفيا بالسودان من النيل الأبيض ٢٠٠٠٠ فدان ، وما يروى ريا حوضيا هناك يبلغ ٨٠٠٠٠ فدان فيكون مجموع ما يروى فى مصر والسودان ٥,٣٠٠,٠٠٠ فدان .

ويتبين من الاحصائيـة المذكورة أن المساحة الصيفية التى تروى بمصر ستصبح فى نهاية سنة ١٩٥٥ـ ٧,١٠٠,٠٠٠ فدان، يضاف إليها مليون من الأفدنة تروى ريا صيفيا بالسودان عند نهاية المدة المذكورة بعد أن كانت عشرين ألف فدان فقط قبل إنشاء هذا المشروع ، وبعبارة أخرى ستبلغ الاراضى التى ستروى فى السودان ريا صيفيا ١/٨ مجموع الأراضى التى ستروى بمصر والسودان . ولم يذكر لنا حضرة المندوب : هل هذه المساحات ستكون نتيجة إنشاء الخزان العالى أو الواطئ فان كانت نتيجة إنشاء الخزان العالى ( كما نظن ) فما مقدار المساحة الصيفية والحوضية التى ستروى بالسودان عند نهاية سنة ١٩٥٥ من جراء انشاء الخزان الواطئ ؟ ولماذا لم يذكرها حضرة المندوب فى الاحصائية التى قدمها للجنة ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — هذه المساحة ستكون نتيجة إنشاء الخزان الواطئ .

حضرة النائب المحترم عبد اللطيف حلمى غنام بك — هذه هى أهم النقط التى أريد سؤال حضرة مندوب الوزارة عنها، وقد أجاب سعادة الوزير عن النقطة الأخيرة، ومعنى إجابته أن المساحة الصيفية والحوضية فى السودان ستبلغ مليون فدان فى سنة ١٩٥٥ .

والآن أود أن أوجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية ورئيس مجلس الوزراء السؤال التالى الآتى :

جاء فى أقوال حضرة مندوب الوزارة فى الصفحة ٤٨ من مجموعة محاضر اللجنة ما يأتى :

(أما المصاريف المباشرة التى يستلزمها خزان جبل الأولياء بالذات لتحويل هذا القدر من الحياض أو إصلاح هذه المساحة فى الشمال فانها لا تعدو الخمسة الملايين ونصف المليون من الجنيهات موزعة على عشر سنوات ... )

فاذا اعتمدنا هـذا الرقم الأخير ، أو اتضح أن نفقات المشروع ستزيد أو تقل عن هـذا الرقم ؛ أفلا يكون من العـدالة ( وقد ذكر حضرة مندوب الوزارة أن المساحة الصيفية والحوضية فى السودان ستكون فى نهاية سنة ١٩٥٥ أكثر مما هى عليه الآن ) أن نشترط على حكومة السودان قبل البدء فى المشروع أن تحمل من تلك النفقات مقـدارا يوازى نسبة زيادة انتفاعها بالرى الصيفى والحوضى ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — إن السودان لن ينتفع من خزان جبل الأولياء لأنه ينتفع من خزان مكوار، وقد دفع نفقات إنشائه .

حضرة النائب المحترم عبد اللطيف حلمى غنام بك — يفهم من الاحصائية التى أوردها حضرة مندوب الوزارة أن السودان سينتفع من خزان جبل الأولياء وستبلغ المساحة التى تروى من النيل الأبيض ريا صيفيا مليون فدان، ويمكن لسعادة الوزير أن يرجع فى ذلك إلى صفحة ٣٤ من مجموعة محاضر اللجنة .

أقول : أليس من العدالة أن تتحمل حكومة السودان شطرا من نفقات إنشاء خزان جبل الأولياء؟ خصوصا أنها ستحصل على مبلغ ٧٥٠ ألف جنيه تعويضا عما ستغمره مياه الخزان من الأرض، وقدره ٣٠٠ ألف فدان فوق أنها ستنتفع بزراعة تلك المساحة بعـد انحسار المـاء المخزون عنها وعلى الأخص فان مندوب وزارة الأشغال العموميه ذكر فى صـفحة ١٤ من مجموعة محاضر اللجنـة عند الكلام على رأى لجنـة مشروعات النيل سنة ١٩٢٠ ما يأتى :

(وفى الكلام عن طريقة توزيع هذا الزائد من الإيراد ذهبت الأغلبية إلى أن تخصيص مياه خزان جبل الاولياء بمصر وخزان سنار للسودان حل عادل وعملى على السواء ، وبناء على ذلك رأت الأغلبية أنه ينبغى أن يقوم كل قطر من القطرين بتكاليف الأعمال الحالية التى تعود فائدتها مباشرة عليه وأنه فى حالة القيام بأعمـال أخرى يتحمل كل من القطرين النفقة بالنسبة لكية المياه الاضافية التى يحصل عليها ورأت أنه من المستحيل الجزم بالنصيب الذى يخصص لكل من القطرين المصرى والسودانى فى الزائد من إيراد المياه بعد إنجاز الأعمال الجديدة المبينة فى الفقرتين د ، هـ ) .

( ضجة ومقاطعة ) .

أما صاحب تقرير الأقلية فى لجنة مشروعات النيل فقد جاء فى أقواله — طبقا لما ذكره حضرة مندوب الوزارة فى الصفحة ١٤ من مجموعة محاضر اللجنة — ما يأتى : (حتى أنه ذهب (أى صاحب تقرير الأقلية) إلى ضرورة اشتراك مصر فى تكاليف خزان سنار بنسبة معينة . والسودان فى خزان جبل الأولياء بنسبة النصف لقاء ما يستفيده كل من البلدين من ماء التخزين ...... وعلى شرط ألا يكون تخلف أحد الفريقين عن الاشتراك فى أعمال التخزين حين حاجة الفريق الآخر إليه مسقطا بحال من الأحوال حق الفريق الأول فى أن ينتفع الانتفاع العام من نصيبه من تلك الأعمال إذا قام بنصيبه من تلك النفقات) .

(ضجة ومقاطعة ) .

وعندى وإن كان رأى أغلبية لجنـة المشروعات يرمى إلى الاشتراك فى نفقات أعالى النيل الأزرق ومنطقة السدود وخزان بحيرة البرت فانى أحبذ رأى الأقلية بضرورة اشتراك السودان فى نفقات مشروع خزان جبل الأولياء بنسبة ما سيظهر انتفاعه منه وبالعكس ولا يمكن أن يقال .

(ضجة ومقاطعة ) .

( ضجة وتصفيق ) .

ولا يمكن أن يقال بضرورة اشتراكنا مع السودان فى نفقات إنشاء خزان سنار الذى تم من زمن مضى لأننا لا ننتفع منه بشىء ما فى الرى الصيفى مطلقا .

( ضجة وتصفيق ) .

لأن مقدار تصرف النيل الأزرق الواقع عليـه خزان سنار فى أيام الصيف ١٠ ./. من مجموع مائه ، وكذلك نهر العطبرة فانه يجف تماما . أما نهر النيل الأبيض الذى يقع عليه خزان جبل الأولياء فمقدار تصرفه صيفيا ٩٠ ./. وفوق ذلك فان العدالة تطلب ذلك .

( ضجة وتصفيق ) .

يا حضرات الزملاء المحترمين :

كلمة لازمة قبل إبداء ملاحظتى الأخيرة .

( ضجة وتصفيق ) .

الرئيس — لقد ذكر حضرة النائب المحترم أنه يريد استفسارا ، ولكنه لم يقتصر على الاستفسار بل استرسل فى أقواله .

حضرة النائب المحترم عبد اللطيف حلمى غنام بك — لقد ذكرت أنى سأقول كلمة واستفسارا .

لا يجوز لأحد فى الخارج أو فى الداخل أن يظن أنه فى حالة عدم قبول بعضكم للمشروع ، أو رفضه ، أو الامتناع عن التصويت .

( ضجة ) .

الرئيس — أما وقد طلب حضرة النائب المحترم أن يستفسر فقط ، ولكنه استرسل فى الكلام فهل توافقون على سحب الكلمة منه ؟

(موافقة عامة) [1].

( وهنا تولى رياسة الجلسة حضرة صاحب المعالى الدكتور محمد توفيق رفعت باشا رئيس المجلس ) .

حضرة النائب المحترم مدنى حسن حزين — أرى أن حضرات النواب المحترمين الذين أيدوا المشروع قد وفوه حقه ، وتناولوا الكلام فيه من جميع جهاته ، فلم يبق لى إلا أن أقول كلمة وجيزة أحذو فيها حذو حضرة النائب المحترم على المنزلاوى بك حين قال فى صراحة وجد : إنه لو رأى فى المشروع المعروض ضررا لاستقال من حزبه ، ولناوأ رئيسه أشد المناوأة . أريد بدورى أن أقول : إن الحكومة القائمة لو كانت قد رأت فى هذا المشروع أقل ضرر لما قدمته إلى البرلمان .

(تصفيق) وبعد هذا أعلن أنى أؤيد المشروع (تصفيق) .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — حضرات النواب المحترمين : إن محاضر جلسات اللجنة البرلمانية ، والمناقشات التى طرحت والاجابة التى أجيب بها ، سواء بمعرفة مندوب الوزارة أو ما أجبت به شخصيا أمام اللجنة فيه الكفاية من الردود على كل ما أدلت به المعارضة فى موضوع الخزان ، سواء أكان من الناحية الفنية ، أم السياسية ، أم الاقتصادية . وإنما زيادة فى الايضاح أتناول الرد على النقط الأساسية فى أقوال المعارضة ، وأبدأ بالرد على ما أدلى به حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك رئيس الحزب الوطنى .

فمع احترامى لسياسة حزبه أن « لا مفاوضة إلا بعد الجلاء ، ولا أعمال فى السودان إلا بعد فض شركة السودان ، ووضع يد مصر على النيل ، ومتابعة بأوغندا والحبشة الخ ... لا يمكننا أن نقف مكتوفى الأيدى ، وألا نقوم بأعمالنا النافعة الضرورية » ، ومع ذلك فانه مع عدم رضائه عن إقامة خزان جبل الأولياء بالسودان يشير علينا بشق قناة منطقة السدود ، وأن نسير فى أعمال التخزين ببحيرة البرت نيانزا خارج السودان .

تكلم حضرة العضو المحترم عن المشروع من الناحية السياسية ، وقد وفى حضرة وهيب بك دوس المقرر الرد حقه ، وإنما لا أمر على ما أراد أن يشير إليه حضرة حافظ بك إشارة خفية ، من أن للسياسة فى هذا المشروع أصبعا ، بل يدا وقدما أثرت فى الفن ، فهذا ما لا أتفق معه فيه ، وإن كنت أقول : إن للسياسة الداخلية وتنازع الاحزاب فى تأخير هذا المشروع الذى يتطلبه الفن أصبعا ، بل يدا وقدما .

وقد بدأ الأستاذ المحترم حافظ رمضان بك الكلام بقوله : إن مشروع خزان جبل الأولياء هو من أخطر ما عرض من المشروعات على البرلمان المصرى فى جميع أدواره . ليبين لحضراتكم المضار التى أدلى بها والتى ليس لها فى الحقيقة وجود .

وفى الحق أن هذا القول لم يسلم من المبالغة لا من الجهة الفنية ولا من الجهة السياسية .

فقد تذكرون أنه قد عرض على البرلمان المصرى فى ميزانية سنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ مشروعات على النيل الأبيض ، وهى بتوقعها وما ينتظر من ورائها من إيراد ما يبلغ أضعاف إيراد خزان جبل الأولياء ، وبما ينتظر أن يصرف عليها من ملايين الجنيهات ، ويبذل فى سبيلها من جهود على مدى عشرين عاما — إن هذه الأعمال هى فى حقيقتها أخطر بكثير من خزان جبل الأولياء وأبعد أثرا فى مستقبل البلاد . ومع ذلك لم تثر عليها هذه الضجة الحالية .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — هل وافق برلمان مصرى على هذه المشروعات ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — نعم تقررت فى عدة مجالس كان حضرة العضو المحترم عضوا فى بعضها ، وأظنه قد وافق عليها دون أن يوجه إليها التفاتا كبيرا .

لا أريد أن أطيل فى اظهار عدم وجود تلك الأهمية الخطيرة لهذا المشروع ، تلك الأهمية التى تستدعى كل هذه الضجة ، وكذلك سأختصر فى الرد على ما قيل من ملاحظات واعتراضات ، لأن كثيرا من الاجابات عنها ورد على لسان حضرات الخطباء الذين حبذوا المشروع .

إن ما يهمنى أن أتكلم عنه الآن هو موضوع التخزين ، ولست أعود بحضراتكم إلى تاريخه وأدواره ، فقد جاء مفصلا وافيا فى شرح حضرة مندوب الوزارة للجنة ، ومبينا بمحاضرها التى بين أيديكم ، وإنما أصل بحضراتكم من السلسلة إلى الحلقة التى تكوّن إعطاء مصر حق إقامة خزان جبل الأولياء ، والسودان حق إقامة خزان مكوار ، وقد ابتدأ فعلا كل من القطرين فى تنفيذ مشروعه بعد أن تبينت له فوائده ، ثم وقف إنشاء خزان جبل الاولياء ، وتعلمون أسباب وقفه مما تلى على حضراتكم من تقرير معالى شفيق باشا ، وكان معاليه يشير بوقف المشروعين معا ، حتى تقرر الأعمال اللازمة بمصر وأهمها إقامة قناطر نجع حمادى ، وقد أبيحت فعلا وكانت النتيجة أن وقفت أعمال جبل الأولياء بمالنا من السيطرة عليها ، واستمر السودان فى عمل خزان مكوار وقد تم فعلا وجنى ثماره ، وبذلك كان للمغفور له سعد باشا الحق كل الحق عندما قال فى مجلس نواب سنة ١٩٢٤ ( صفحة ٣٨٤ من المضبطة ) ما يأتى « لقد طلبت الوزارة السابقة وقف الأعمال فكان الرد وقف الأعمال النافعة لمصر على النيل الأبيض واستمر العمل فى مشروعات النيل الأزرق وسمحت لهم الحكومة بالاستمرار فى العمل على حسابهم وتحت مسؤوليتهم » .

---

[1] ورد فى محضر الجلسة الثامنة والأربعين ما يأتى :

حضرة النائب المحترم عبد اللطيف حلمى غنام بك — ورد فى النهر الأول من صفحة ٢٥ من محضر الجلسة السابقة أن المجلس وافق على سحب الكلمة منى ، موافقة عامة ، والواقع أن الموافقة كانت بالاغلبية ، وفضلا عن ذلك فقد احتججت على سحب الكلمة منى ، فأرجو اثبات ذلك فى المحضر .

الرئيس — يثبت هذا فى المحضر .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحميد سعيد — أو هذا حجة علينا ؟

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — لم يكن المغفور له سعد باشا فنيا .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — كان لديه وزير أشغال فنى ، ومسئول .

وكان من سوء طالع هذا المشروع أنه كلما مهد السبيل لتنفيذه لعبت فى وقفه يد السياسة الحزبية ، وكان وقفه فى الدور الاخير غير جدى لأنه يكون حلقة من سلسلة أعمال مرتبطة به من رى وصرف داخل القطر سبق أن اعتمدت على إقامة الخزان . فلما وقف الخزان انصب الوقف عليه وحده وتركت سلسلة هذه الأعمال تسير كأنه لم يقف وهذا نعتقد أن هذا الوقف لم يكن عن عقيدة ولا هو بالجدى ، لأن من يريد أن يقف عملا يجب عليه أن يقف كل ما ارتبط به من الأعمال الأخرى .

أراد حضرة حافظ بك أن يفهمكم أنه يمكن استعمال الخزان كأداة ضغط سياسى ، وأفهم من ذلك أن هذا الضغط يكون فى ظروف معينة ، وقال إنه سأل مندوب الوزارة عن المدة التى يمكن أن تحبس فيها المياه عن مصر فكانت إجابة حضرة المندوب بحق أنها لم تدخل فى حسابه ، ولذا لم يعمل لها أى حساب .

وذكر حضرة النائب المحترم حافظ بك أنه يمكن حبس المياه مدة شهرين أو أربعة ؟ وهو حساب بين لكم خطأه حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك . ولكن أريد أن أتمشى مع حضرته فى أن المياه تحبس عن مصر مدة محدودة ، لا يمكن الاستمرار بعدها فى حبسها كما بين لحضراتكم حضرة وهيب دوس بك ، فما هى النتيجة التى تترتب على هذا الحبس ؟ أتكون موت الزراعة المصرية ؟ كلا . فانا نخضع فى ذلك الوقت لمناوبات شديدة كالتى نخضع لها فى السنين الشحيحة الآن بتعديل فى تصريف المياه المخزونة من أسوان . وخضوعنا لمناوبات شديدة وتأخيرنا فى طفى الشراقى أشرف من خضوعنا للضغط السياسى الذى يتصوره حضرة العضو المحترم .

ومع ذلك فللضغط السياسى أساليب معروفة بين الامم من انذارات وارسال مراكب حربية وما إلى غير ذلك .

بعد ذلك يشير حضرة النائب المحترم حافظ بك إلى سدود قناة السدود ، ولا يذكر أنها قد تصلح أداة ضغط أيضا ، مع أن الضغط عند هذا السد هو قطع جوهرى ، ولكنه عند خزان جبل الأولياء حجز الماء ثلاثة شهور ، فأيهما أفظع ، وأيهما أسهل منالا ؟

إننا إذا راعينا هذه النظرية وأمثالها لم نستطع أن نعمل أى حساب للرى عندنا فى المستقبل .

أما قول الوزير الفرنسى (فرسنية) ......

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — أوجه نظر سعادة الوزير إلى أنه مهندس أيضا ، وتخرج فى مدارس هندسية .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — لا أنكر عليه ذلك .

يقول هذا الوزير الفرنسى بضرورة وجود لجنة دولية لمراقبة النيل وضبطه تقيم فى القاهرة كاللجان الخاصة بأنهار أوربا . وهذا الاقتراح قال به غير واحد من الساسة البريطانيين فى السنوات الأخيرة ، ولكن الحكومة المصرية رفضته رفضا باتا لأنها ترى (كما يقول الأستاذ الشوربجى ، وهو يخالف الأستاذ حافظ بك فى هذه النقطة) أنه يجب على مصر أن تستكمل حقها فى مراقبة النهر من الوجهة الفنية .

تمسكت الحكومة المصرية بهذا الرأى فى كل المفاوضات وتمسك الطرف الآخر بوجوب إيجاد اللجنة وعرض أن تدير شئون النيل لجنة مختلطة تمثل فيها الممالك التى تقع على النيل ، وهو الرأى الذى كان يريد الأستاذ حافظ بك أن تأخذ الحكومة به ، ولكنها لم تقبله والحمد لله .

اسمحوا لى أن أنتهز هذه الفرصة لأبين لحضراتكم اتفاق مياه النيل وأسبابه ونتائجه ، هذا الاتفاق الذى يقول الأستاذ حافظ بك إن الفقرة ٧ من البند ٤ منه قد ألغته ، والذى يقول الأستاذ الشوربجى إنه فصل السودان عن مصر .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجى — قلت إنه مشروع اتفاق لفصل السودان عن مصر ، لأنى لا أعتقد أن له قوة الاتفاق .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — حسبت حضرة العضو المحترم قال إنه اتفاق ، أما إذا أراد أنه مشروع اتفاق فهذا شىء آخر ، لكن الحقيقة أنه اتفاق مبرم ومعترف به .

أعود فأشرح لحضراتكم أسباب الوصول إلى هذا الاتفاق ونتائجه لتطمئنوا على منشآتنا فى السودان .

لما وقفت الأعمال التى كانت جارية فى جبل الأولياء بمقتضى قرار مجلس الوزراء فى ٢٥ مايو سنة ١٩٢١ ، كما شرح لحضراتكم حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك ، تمنى مجلس الوزراء يومئذ أن يستأنف العمل فى مشروع الخزان حينما تصبح فى يد مصر الضمانات الكافية على مركزها فى السودان . والنيل كما تعلمون حياة مصر ، ولذا كان لزاما علينا ، ومنابع النيل فى غير الأملاك المصرية ، أن نحرص على إدارة نهر النيل وأن نرتبط مع الممالك المجاورة للنهر برباط يؤمننا على أن حقوقنا على النهر مكفولة وكان من واجب هذا الالزام أن تكون كل أعمال النيل بمصر والسودان فى يد وزارة الأشغال المصرية حتى لا تقام أعمال هناك يمكن أن تلحق بمصر أى ضرر ، وأنشأنا مصلحة الرى بالسودان لهذا الغرض ، وأكونا من شأنها بأن جعلناها وحدة قائمة بنفسها لها مفتشوها ومفتش عام ، كما هى الحال فى الوجهين البحرى والقبلى ، وجميع موظفيها تابعون لوزارة الأشغال العمومية ، واستمرت الأعمال سائرة فى مصر تعمل لنفسها كما تعمل لعمران السودان بما لا يضر المرافق المصرية . ولعل الامر قد اشتبه على الأستاذ حافظ بك فانه لما ابتدأت حكومة السودان تزرع زراعة حوضية أو طبيعية أنشأت مصلحة خاصة بادارة شئون الترع هناك ، فمصلحة الرى السودانية هذه غير مصلحة الرى المصرية فى السودان .

ولما نالت مصر استقلالها احتفظ بالمناقشة فى مسألة السودان من الناحية السياسية مع ما احتفظ به، وقد طرحت مسألة نهر النيل فى المفاوضات المتكررة على بساط البحث، وكان لكل فريق وجهة نظره. فأما وجهة النظر المصرية التى تمسكنا بها فى كل أدوار المفاوضة فهى كما بدأت من أن النيل حياة مصر وأن إدارته يجب أن تبقى تحت سيطرة وزارة الأشغال المصرية لا لنستفيد بهذه السيطرة بل لنأمن على حياة البلاد ، وهى مياه النيل . ولقد لقيت هذه الفكرة معارضة شديدة من الناحية الأخرى، خصوصا ما كان منها خارجا عن حدود السودان والذى كان قبل الاستقلال فى متناول وزارة الأشغال المصرية.

طال أمد المفاوضات ، والادارة الفنية التى كانت تنتظر أن ترتب أعمالها على ما تنتجه هذه المفاوضات أصبحت معطلة إلى أن تم إنشاء خزان مكوار وأردنا أن نستمر فى عملنا النافع ، وهو إقامة خزان جبل الأولياء فوجدنا أن الحاجة ماسة إلى الاتفاق على أسس عملية للادارة الفنية للنهر حتى يبت فى الادارة الأساسية .

تفاوضنا زمنا طويلا فى هذه المسألة، حتى توصلنا إلى الاتفاق الذى يسميه الاستاذ الشوربجى مشروع اتفاق، وهو المعروض على حضراتكم بين أوراق مشروع الخزان ، ومعترف به، وممضى من الحكومتين المصرية والانجليزية .

وقد خشينا أن المفاوض المصرى عند ما يتفاوض فى مسألة السودان يقول لنا: فقفلتم علينا الباب بهذا الاتفاق الذى هو فى الحقيقة ضمان لأعمالكم الفنية فتركناه مفتوحا وقلنا لا يعتبر هذا الاتفاق بأى حال ماسا بمراقبة النهر من الوجهة السياسية فان ذلك يحتفظ به لمناقشات أخرى بين الحكومتين عند المفاوضة فى مسألة السودان ( المادة السابعة ) وهى ما قال عنها حضرة الأستاذ حافظ بك أنها ألغت الاتفاق ، مع أن المحافظة على هذا الاتفاق صريحة بمقتضى التصريح الوارد فى كتاب المندوب السامى حيث قال :

" وفى الختام أذكر لدولتكم أن حكومة جلالة الملك سبق لها الاعتراف بحق مصر الطبيعى والتاريخى فى مياه النيل وأقرر أن حكومة جلالة الملك تعتبر المحافظة على هذه الحقوق مبدأ أساسيا من مبادئ السياسة البريطانية كما أؤكد لدولتكم بطريقة قاطعة أن هذا المبدأ وتفصيلات الاتفاق ستنفذ فى كل وقت أيا كانت الظروف التى قد تطرأ فيما بعد".

وقد قررنا بهذا الاتفاق وجهة النظر المصرية من أن ضبط النهر يكون بيد وزارة الأشغال العمومية لا أن ينزع منها و يعطى للجنة بعيدة عن الوزارة تشير بأعمال على النهر قد تكون نظريا متفقة مع العدالة وعمليا فيها اعتداء على حقوق اكتسبتها مصر .

وهكذا ياحضرات النواب المحترمين أردنا بهذا الاتفاق أن يكون برنامج أعمالنا فى السودان على ألا يربط المفاوض . واقرأوا معى نص الفقرة ٢ من البند ٤ منه ، وهى التى تقول :

" لا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال رى أو توليد قوى ولا تتخذ اجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التى ينبع منها سواء فى السودان أو فى البلاد الواقعة تحت الادارة البريطانية يكون من شأنها انقاص مقدار الماء الذى يصل إلى مصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على وجه يلحق أى ضرر بمصالح مصر" .

لقد وصلنا إلى هذه الفقرة بجهود كبير حيث كان عزيزا على انجلترا ألا تستطيع القيام بأى عمل فى أعالى النيل ، فى أوغندا وكينيا ، ولو كانت للانارة ، دون اتفاق سابق مع الحكومة المصرية .

وقد قلنا فى صدد ذلك أن تقرير هذا الحق ليس معناه ضعف انجلترا إزاءنا ، وإنما هو النيل حياتنا، ونحن ننشد التأمين على هذه الحياة، فأمنونا.

اشار حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك إلى جملة اعتراضات على ما جاء بتقرير اللجنة منها : أن آراءنا بشأن خزان جبل الأولياء والتوسع الزراعى واصلاح الحالة الحاضرة تخالف ما قرره حضرة صاحب المعالى اسماعيل سرى باشا فى سنة ١٩٢٥، وقد رد حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك على ذلك باسهاب . وأضيف إلى ما قاله :

أن معالى سرى باشا بين لمجلس الوزراء فى سنة ١٩٢٥ أنه بانشاء خزان جبل الأولياء يمكن تحسين الحالة الحاضرة و إصلاح أراض جديدة، غير أن معاليه لم يذكر مدى التحسين ، ولا مقدار الأرض التى يراد إصلاحها ، بل تقدم بمبادئ ، حتى إذا ما اعتمدها مجلس الوزراء ، شكل لجنة لتشير عليه بمدى الانتفاع بالمياه ، وعلى ذلك فلا تضارب بيننا و بين معالى سرى باشا فى الرأى ، إذا أدى البحث إلى النتائج التى تقدمنا بها، وهى تتفق مع ما رآه معاليه بشأن تحسين الحالة الحاضرة ، وضمان رى نصف مليون فدان من الأراضى البور التى يلزمها كمية معينة من المياه .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — إذن فالوزارة متفقة مع معالى سرى باشا فيما رآه .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — فى المبادئ فقط .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — إن الوزارة قالت إن معالى سرى باشا أسقط من حسابه تحسين الحالة الحاضرة .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — إن معالى سرى باشا قال بتحسين الحالة الحاضرة دون أن يضع أرقاما لذلك ، وقد وضعنا نحن الأرقام .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — وهل يجوز لوزارة الأشغال العمومية أن تبحث فى موضوع التوسع الزراعى قبل درس تحسين الحالة الحاضرة ؟ وهل هذه الطريقة فنية صحيحة ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — هذا ما حدث فعلا ولعدم موافقتى على ذلك رأيت أن نبدأ بتحسين الحالة الحاضرة

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — أظن أن معالى سرى باشا عند ما قدم مذكرته إلى مجلس الوزراء لابد أن يكون قد وفى الموضوع حقه من الدرس .

لقد جاء بتقرير اللجنة أن معالى اسماعيل سرى باشا أسقط من حسابه تحسين الحالة الحاضرة ، وسمعنا من سعادة وزير الأشغال العمومية الليلة أن معاليه قال بامداد الزراعة الحاضرة ، ولكنه لم يعين المدى ، فعلى أى القولين نعول ، والفرق بينهما ظاهر ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — إن الرأيين متفقان فيما يختص بمبدأ تحسين الحالة الحاضرة والتوسع الزراعى ، إلا أننا قدرنا المدى مبينا بالأرقام ، ومعالى سرى باشا لم يذكر أرقاما .

يقول حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك إنى لما تقدمت بالمشروع لحضراتكم كوزير ناقضت ماقلته فى سنة ١٩٢٧ كوكيل لوزارة الأشغال العمومية فى خطابى بالجمعية الجغرافية أمام مؤتمر القطن .

فما قلته فى سنة ١٩٢٧ هو رأى وزارة الأشغال العمومية وقتئذ الذى عرض على مجلس النواب من وزارة كنت وكيلا لها ، وانى آسف لأن حضرته اقتضب كلامى ، ولو أنه تلا على حضراتكم تكملة ما قرأه عليكم لتبين لكم أن رأيى فى ذلك الوقت هو رأيى الآن ، وأنه ليس هناك تناقض قط .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — لقد قلت فى ذلك الوقت بأحد المشروعين ، إما تعلية خزان أسوان ، وإما إنشاء خزان جبل الأولياء ، اذ لم يكن داخلا فى تقديرك امداد الزراعة الحالية .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — إن امداد الزراعة الحالية بما تحتاجه من المياه كان نصب عينى فى كل وقت ، وسأتلو على حضراتكم الفقرة التى لم يذكرها حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك ، حتى تتبين الحقيقة .

" على أن هذا لن يعوق مسألة الحصول على الماء اللازم لاصلاح نصف مليون آخر من الأفدنة . وسواء أكان التخزين يحصل فى الخرطوم أم فى أسوان فان هذا لن يعوقنا عن أن نعد أنفسنا للانتفاع بهذا الماء الاضافى الذى يعين على زيادة مايزرع من القطن فى الوجه البحرى " .

أى أن سياسة وزارة الأشغال العمومية كانت ، وما زالت ، تقضى باصلاح الحالة الحاضرة أولا ، وباصلاح نصف مليون فدان من الأراضى البور ثانيا ، وهذا ماحدا بنا ، بعد أن قمنا باللازم لتعلية خزان أسوان ، لأن نقوم بواجبنا للنظر فى اصلاح نصف المليون فدان التى قطعنا شوطا كبيرا فى الأعمال الداخلية اللازمة لها من رى وصرف ، والتى يتوقف اصلاحها على اعتماد المشروع المقدم لحضراتكم .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — هل كان سعادة الوزير يتكلم بلسان حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء سنة ١٩٢٧ ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — باعتبارى وكيلا لوزارة الأشغال العمومية كنت أتكلم بلسان وزيرى ، وأقول إن تعلية خزان أسوان لا تكفى لزراعة الـ ٥٠٠٠٠٠ فدان المراد اصلاحها ، ولقد طلب منى حضرة النائب المحترم فكرى الصغير العمل على توفير المياه اللازمة لرى الأراضى البور بمديريتى قنا وأسوان ، مع أن هذه الأراضى لن يتوافر لها الماء ، لا من تعلية خزان أسوان ، ولا من إنشاء خزان جبل الأولياء .

حضرة النائب المحترم مدنى حسن حزين — أذكر أن حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية صرح فى سنة ١٩٢٧ بمناسبة إنشاء قناطر نجع حمادى أن خزان جبل الأولياء سيفيد بلادنا .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — إن العمل جار فى تعلية خزان أسوان ، وإننا الآن نتقدم إليكم بمشروع خزان جبل الأولياء ، ومع ذلك فالمياه التى ستخزن فيهما لن تكفى حاجة البلاد ، فلا أدرى كيف يعارض فى انشاء هذا المشروع ؟

حضرة النائب المحترم فكرى الصغير — إن البلاد محتاجة إلى المشروعين معا ، والذى أريده أن يبدأ باصلاح أراضى قنا قبل أرض البرارى .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — قال حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك ان الوزارة صرحت فى سنة ١٩٢٦ بأن موضوع إنشاء خزان جبل الأولياء وتعلية خزان أسوان سيطرحان على لجنة للفاضلة بينهما ، وأنها عند ما عرضت تعلية خزان أسوان على اللجنة الدولية لم تطلب منها رأيها فى هذه المفاضلة ، ولذا لا بد أن يكون فى الأمر سر خفى .

والحقيقة أنه ليس فى هذا سر ، فنحن فى احتياج إلى تعلية خزان أسوان ، والى انشاء خزان جبل الأولياء ، والأخير حق اكتسبناه من يوم إنشاء خزان مكوار ، فاذا ما وضعنا هذا الحق محل مفاضلة ، وفضل خزان أسوان أضعنا حقنا فى جبل الأولياء ، وعلى ذلك كان من الطبيعى أن نطلب من اللجنة وقتئذ أن تبحث خزان أسوان على حدة ، وألا يرتبط بحثه بمشروع ، حقنا عليه مقرر .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — صرح حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس الوزارة فى ذلك الوقت أن مهمة اللجنة هى المفاضلة بين المشروعين ، فلأى سبب عدلت اللجنة عن هذا واقتصرت فى بحثها على تعلية خزان أسوان ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — لو أن حضرة النائب المحترم تتبع المناقشة فى تلك الجلسة لعلم أن مشروع خزان جبل الأولياء وقف ولم يلغ .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — يجب أن تكون لتصريحات الحكومة قيمتها ، والعدول عنها بدون سبب ظاهر يكون موضع مسؤولية لما يترتب على ذلك من الخطورة ، إذ أنها تصبح لا قيمة لها .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — رأت وزارة الأشغال العمومية أن المشروعين لازمان للبلاد ، ولذا فقد قررت أن لا ضرورة لعرض مشروع جبل الأولياء على اللجنة الدولية .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — لم يؤخذ رأى لجنة دولية فنية فى : هل هناك ضرورة لانشاء خزان جبل الأولياء مع خزان أسوان المعلى ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — إن خزان جبل الأولياء مقطوع بنفعه ، وقد وفته وزارة الأشغال العمومية حقه من البحث والدراسة .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — هل بحثته لجنة دولية بعد أن تقررت تعلية خزان أسوان ؟ إذ أن معظم الفنيين الذين أشاروا بإنشاء خزان جبل الأولياء قرروا ذلك قبل هذه التعلية .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — لم تر وزارة الأشغال العمومية ضرورة لعرض هذا المشروع على لجنة دولية ، لأنه بحث بحثا وافيا وعرض على لجان كثيرة ، وتبين لحضراتكم من الأرقام التى قدمناها لكم ضرورة إنشاء هذا الخزان .

أراد حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك أن يعرض لبعض الأرقام التى استخدمها للتدليل على بعض نظرياته ، وقد رأى أن يختار سنة معينة هى سنة ١٩٣٠/٢٩ ، والعمل بهذه القاعدة يستلزم حتما أن يقبل هو أيضا السنة التى نختارها له ، ولست أدرى ما قوله فيما لو طالبناه بأخذ سنة ١٩١٤/١٣ مثالا ، أو إيراد النيل فى صيف سنة ١٩٣١ مثلا ؟ والواقع أن ذلك خطأ ، والواجب هو أن يحذو حذو الوزارة فى هذا الصدد .

أما الخطأ الثانى فى اختيار سنين وأرقام معينة ، فقد وقع فيه الأستاذ لسبب بسيط ، ذلك أنه عندما قارن أرقام الاحصاءات السنوية لسنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ الواردة بمحاضر جلسات اللجنة ذكر مليونى فدان وكسور ، ونسى أن هذه المساحة وغيرها من مساحات الأصناف الصيفية الأخرى تشمل مساحات القطن والأذرة الصيفى التى تزرع فى الحياض من الجيزة شمالا إلى مديرية أسوان جنوبا . وهذه المساحات لا تستمد مطلقا مياهها من تصرف النيل الطبيعى . وما دام أن الأساس الذى قال به الأستاذ المحترم فى أرقامه ونظرياته خطأ كان طبيعيا أن يكون كل ما قام عليه خطأ . والوزارة لا تزال متمسكة بالأرقام الواردة فى التقرير .

أما إشارة حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى إلى جواب المستر بكلى وقوله إن خزان جبل الأولياء مضر ، فيكفى فى الرد عليه أن أسجل أن حضرة النائب قد قرر أن هذا التقرير سبق أن قدمه صاحبه لمستر ديبوى الذى سبق انتدابه كما تعلمون ، لدراسة مشروعات الرى وعلى الأخص جبل الأولياء . ولم يأخذ جنابه بآراء المستر بكلى الذى انفرد بها دون سائر رجال الرى المسئولين فى وزارة الأشغال العمومية الذين لهم من الآراء المدونة بتقاريرهم ما يخالف رأى المستر بكلى تماما .

هذا وقد قال حضرة النائب المحترم الأستاذ الشوربجى إننا سندفع نفقات إنشاء السكك الحديدية بالسودان — وهى الموصلة للخزان — مع التعويضات ويخيل إلى أن هذه المسألة قد أشكلت عليه ، ولهذا أصرح أن نفقات السكك الحديدية فى السودان ستدفع من مالية حكومة السودان ، ولن تتكلف الحكومة المصرية شيئا من هذه النفقات ، غير أن أجور نقل لوازمنا عليها سندفعها بطبيعة الحال .

أما فيما يختص بوادى الريان الذى تكلم عنه بعض حضرات النواب واستدلوا بما قاله السير ويلكوكس عن إمكان التخزين فيه فأقول لحضراتكم إن هذا الموضوع قد بحث طويلا ، وأننا لم نقف عند البحث القديم ، بل استدعينا خبيرا أجنبيا قام بعمل جسات كانت نتيجتها أن كل جسة أظهرت وجود طبقة رملية ينشأ عنها تسرب المياه إلى أراضى مديرية الفيوم ، مما يدل على عدم صلاحية استعمال وادى الريان كخزان .

حضرة النائب المحترم محمد فهيم القيعى — منذ كم سنة عملت هذه الجسات التى يشير إليها سعادة الوزير ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — منذ سنتين .

حضرة النائب المحترم محمد فهيم القيعى — ما جنسية هذا الخبير الأجنبى ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — لا أذكر . وأظن أن فيما بينته الكفاية ولحضراتكم الرأى الأعلى فى المشروع .

( تصفيق ) .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء : — سوف لا أطيل على حضراتكم الكلام فى مشروع إنشاء خزان جبل الأولياء ، وإنما أخذت الكلمة للتحدث عن هذا المشروع من بعض نواحيه ، التى ربما كان فى إثارتها فائدة للبحث الذى نتقدم به .

وقبل أن أتكلم أريد أن أوجه مرة أخرى إلى حزب المعارضة شكر الحكومة ، بل أشعر بأنى أوجه إليها أيضا شكر المجلس ، لأن الحزب الوطنى قد أتاح لنا أن نستعرض المشروع بما يضمن لنا إثارته ، ليس فى داخل المجلس فحسب ، بل فى البلاد طرا حتى تطمئن خواطر الناس على هذا المشروع الكبير .

كذلك أشكر لصديقى حافظ رمضان بك أن ألم بأطراف المشروع ، وقتله بحثا ، مضحيا براحته ، مضحيا بعمله الخارجى ، لأنى أشعر أن هذا البحث الذى قام به لا بد أن يكون قد صرف فيه الليالى الطوال ، والأيام العديدة .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك (مقاطعا) — يجب على فى هذا الموقف أن أشكر حضرة صاحب الدولة صدقى باشا لا باعتباره رئيسا للحكومة ولا باعتباره رئيسا لغالبية المجلس ، وإنما أشكره لشخصه شكرا حقيقيا لأنه رفع مستوى المناقشة ، التى بدأناها فى أول جلسة ، إلى المستوى العالى الذى يتفق والاحترام المتبادل بيننا .

( تصفيق ) .

لقد شعرت يا حضرات النواب من جلستين مضتا أن مستوى المناقشة بدأ ينحط نوعا ما ، بل أقول إنى شعرت أننا نزلنا من ذلك المستوى الراقى من الاحترام المتبادل إلى مستوى ، أستطيع أن أقول عنه أنه غير جدير بمجلس يكن لى يجب أن يكون من أرقى المجالس ، بحيث تكون المناقشة فيه ، بعيدة عن الشخصيات .

( تصفيق ) .

صدقونى يا حضرات النواب ، أنى تألمت عندما سمعت أحد حضرات الزملاء يقول إن حافظ رمضان قد سقط سقطة ، وأقول سقطة ترفقا — فقال إن لديه خطابا وأشار الى جيبه الخارجى وأنه خشى عليه الضياع الخ ...

هذا ما قاله أحد حضرات النواب ، ومثل هذه العبارات والمناقشات يجب أن يكون لها مقام غير هذا المقام .

وإنى إذا ما شكرت دولة صدقى باشا فإنما أشكره لأنه أعاد لنا بشخصيته القوية المناقشة إلى هذا المستوى العالى .

( تصفيق ) .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحميد سعيد — أضم إلى هـذا الشكر شكرًا لمعالى رئيس المجلس .

( تصفيق ) .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — إن المناقشات التي دارت في هـذا المجلس جلت الموضوع حتى لم تترك زيادة لمستزيد ، على أنى قد ارتقيت المنبر لأقرر حقيقتين :

الحقيقة الأولى : أن هذا المشروع لايتصل بأي غرض سياسى .

والحقيقة الثانية : أن هذا المشروع مفيد، بل لازم لمصر .

نعم ياحضرات السادة ، لايتصل هـذا المشروع بأى غرض سياسى ، وليس هو وليد أية فكرة ، أو أى ضغط ، بل هو مشروع مصرى بحت ، لايتصل فى نظرنا إلا بالمنفعة المصرية .

( تصفيق ) .

هذا المشروع أيها السادة لازم ومفيد، بل هو حلقة من تلك السلسلة ، سلسلة أعمال الرى الكبرى ، التى بدأنا بها منذ زمن بعيـد ، ومضينا فيها بخطى واسعة منذ الاستقلال . ومن واجب هذه الوزارة، بل من واجب كل وزارة ألا تطرح ظهريا مايتعلق بالاصلاح، مايتعلق بحياة هذه البلاد، تلك الحياة المتوقفة على تهذيب مجرى النيل ، وعلى اصلاح شؤون الرى .

قامت ضجة كبيرة حول هذا المشروع ، وأنا أعتقد أن وزارات كثيرة قبل هذه الوزارة كانت تعتقد مثلنا أن هذا المشروع مفيد ، ولكنها تقهقرت أمام مثل هذه الضجة، ولكن وزارتكم الماثلة أمامكم هى من تلك الوزارات التى متى شعرت بالمنفعة ، متى اقتنعت بالحق ، فانها لاتتوانى عنه ولا تتقهقر عن المضى فى أى اصلاح .

( تصفيق حاد ) .

تكلموا عن الخطر السياسى من هذا المشروع، وقالوا: إن فى استطاعة انجلترا (أو فى استطاعة السودان) اجراء الأعمال التى يترتب عليها أن يتأثر ماء النيل الوارد لمصر بشيء كثير من الضرر الذى تعود بالطبع نتيجته ضدنا .

قيل هذا وقيل أيضا : إن مثل هذا الخزان يصح أن يستعمل أداة للضغط السياسى ، والذين قالوا هذه العبارة الأخيرة قد تنبهوا إلى أنه من المستحيل، أن يسمح ضمير الامم بتحويل مجرى نهر ليترتب على ذلك ظمأ الأهالى، وضياع الأقوات ، تنبهوا إلى هذا ، وحق لهم أن يتنبهوا، وأمامنا الأمثلة كثيرة : ففى الحرب العظمى لم تفكر أية دولة من الدول المحاربة أن تحول مجرى نهر عن طريقه .

ونهر الطونا مثل حى أمامنا ، فانه يمر فى بلاد متعددة ، كانت مشتبكة بعضها مع بعض فى الحرب ، فلم يحدث أن فكرت دولة منها فى مثل مانخاف منه هنا .

أمامى مثل آخر : فقد دارت مفاوضات بين حكومة فرنسا ، باعتبار أنها صاحبة الانتداب فى بلاد سوريا ، وبين حكومة تركيا فى تحديد الحدود بين البلدين ، وهناك نهر ينزل من أعالى جبال توريس ، و يروى ولاية اسكندرونة . ففكر بعض الأهالى فى : هل يخطر لتركيا أن تحول مجرى هذا النهر فيلحق بالشام ما يلحقه من الأضرار ؟

أقيم هذا الاعتراض كما أقيم مثله هنـا ، ولكنه كان اعتراضا خافتا فأجيب عنه ، على الفور : بأن ضمير الأمم لا يسمح بمثل هذا . وبقى الحال بين البلدين على ما هو ، ولم يشترط أى ضمان فيما يتعلق بمرور هذا النهر بين أراضى الحكومتين .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — ولكن واقعة جيش الجنرال تونشند ، وقطع النهر الذى سد الطريق عليه معلومة . ولقـد كان لطغيان المياه السبب الأول فى ضياع معظم هذا الجيش .

حضرة النائب المحترم حسن حسنى — هذه كانت خطة حربية .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — ولكن ماقيل هنا يراد به الاضرار بأمة بأسرها .

قلت إن المعارضة تنبهت إلى ما فى هـذا القول من ركاكة ومن عدم انطباق على الحقائق،فقالت : إن من الممكن أن يستعمل هذا الخزان اداة للضغط السياسى .

أيها السادة — من الصعب أن نُسلم بأن النيل يصلح أداة لهـذا الضغط ثم من غير المعقول فى نظرى (والضـغط لا ينتظر حدوثه إلا من حكومة انجلترا ) أن تترك انجلترا ما فى يدها من عوامل كثيرة ، أنتم تعرفونها ، عوامل محلية ، عوامل سياسية ، عوامل تستند إلى القوة ، وترجع إلى الأساطيل ، والى وجود جيش انجلترا بين ظهرانينا ، عوامل أنتم عرفتم نتائجها من الحلول السعيدة الموفقة وتلجأ إلى النيل .

( تصفيق ) .

إذن ليس هناك من داع لأن تساورنا المخاوف من جهة الضغط السياسى إذا نحن أنشأنا خزان جبل الأولياء فان وسائل ذلك الضغط من النواحى الأخرى متوافرة مع الأسف .

لى كلمة بسيطة أريد أن أهمس بها فى آذان حضرات أعضاء الحزب الوطنى ، أسائلهم: ألا يرون أن فى موقفهم بعض التناقض مع ماينادون به صباح مساء ؟ يقولون: السودان لنا . السودان ملكنا . السودان هو القطر الشقيق . السودان منا . مصر من السودان : وهكذا، وهكذا، أترى كل هذا بنى على آمال بعيدة إن لم نقل إنه قام على أوهام؟ إنما نحن نقرر أنها آمال نتوق ونسـعى الى تحقيقها ، ولقـد أجابت الحكومة فى الرد على خطاب العرش ، أنها تسعى لتحقيق آمال مصر وحقوقها فى السودان .

( تصفيق ) .

خبرونى: لماذا لا نسعى لتحقيق هذه الأغراض جميعا؟ لماذا لا نعمل عمل من يُقدّر، بل عمل من يعتبر أن السودان منا؟ فنقوم بالأعمال فى السودان ويكون لنـا فيـه من الموظفين ورجال العمل ، ومن النقود ، ومن الأعمال والمتاجر ما يحقق هذه الأغراض .

أتلك لعمر الله أوهام عندكم، وحقائق عندنا .

( تصفيق ) .

انتهيت من الموضوع السياسى لأن الوقت ضيق ،وقد أخذ التعب يبدو عليكم، وأود الان أن أقول لحضراتكم : لماذا نحن نريد إقامة خزان جبل الأولياء ؟

نريد إقامته أيها السادة لأنه لازم لنا ، ولأن فى استطاعتنا إقامته ، وهذا الذى أقصد به الرد على صديق الفاضل دسوقى أباظه .

أقول : إن خزان جبل الأولياء لازم لنا لأنه سيكسب الزراعة فى مصر ٥٥٠ الف فدان، منها ٢٥٠ ألف فدان فى الصعيد، ستتحول من رى حوضى إلى رى مستديم ، و ٣٠٠ ألف فدان فى الوجه البحرى ستتحول من بور إلى معمور . ولقد قلت فى خطبة ألقيتها فى جرجا ( ولا أريد أن أطيل فى هذا الموضوع ) إن البقاء على طريقة زراعية اتبعت من قديم العهد وسار عليها العمل من أزمان الفراعنة أمر غير لائق بنا ، وبرقينا المتواصل فى عهدنا الحاضر .

لا يمكن أن نتصور كيف يظل الفلاح المصرى أحقابا طوالا ، وهو لا يشتغل فى الزراعة فى عامه سوى شهرين اثنين، ويقضى بقية السنة عالة على المجتمع، أو ينتقل من الصعيد إلى الوجه البحرى، ملتمسا وجوه الرزق من أعمال قد يجد فيها رزقه وقد لا يجد . لا يصح التسليم بأن يبقى شباب البلد عاطلين من العمل والانتاج، وهم قادرون على العمل والانتاج، هذا فيما يتعلق بالصعيد، أما فيما يتعلق بالوجه البحرى : فأنتم تعرفون كيف أن الجهات الجنوبية من مديريتى الغربية والدقهلية، وكذلك مديرية المنوفية، ومديرية الشرقية، ومديرية القليوبية أصبحت مكتظة بالسكان فأحاطت بهم الفاقة ، نعم أقول الفاقة ، ولا أجد فى هذا التعبير أية غضاضة، لأن الفلاح المصرى إذا استطاع أن يعيش الآن فلأنه يعيش عيشة الكفاف، لا عيشة الترف التى يحياها غيره من فلاحى البلاد الأخرى . وإن اليوم الذى يتم فيه تعميم التعليم الالزامى لهو اليوم الذى فيه يفكر الفلاح فى تغيير زيه، ويتطلع الى أن يأكل غير ما يكتفى بأكله الآن ، وإنه ليوم يجب أن يحسب حسابه ، وتتخذ العدة من الآن لمضاعفة الانتاج فيه ولا يعزب عن البال ان الأطفال الذين يتعلمون التعليم الأولى الآن سيكونون فلاحى المستقبل، فيجب أن نفكر إذن تفكيرا جديا فى توفير الأعمال، وإنماء الانتاج لهم .

وقد أدخلنا فى حسابنا أن نخصص جزءا كبيرا من الأراضى التى ستستصلح لكى يستعمرها أهالى البلاد المكتظة بالسكان .

لقد شرعت وزارة دولة محمد محمود باشا فى توزيع بعض الأراضى على صغار الزارعين، ولكنها اضطرت إلى أن توزع أطيانا فى بلاد مكتظة بالسكان ولم يكن فى ذلك حل لمشكلة السكان . وواجب الحكومة يقضى عليها بأن تعد العدة من الآن لأن توجد أرضا صالحة للزراعة فى البرارى ، وفى غير البرارى، حتى تكفل أسباب الرزق لهؤلاء الفلاحين الذين ضاقت بهم القرى.

لقد فاتنى أيها السادة ( فيما يتعلق بالوجهة الاقتصادية للمشروع ) أن أقول لحضراتكم إن بعض المعترضين أبدى رأيا بأنه لا لزوم لانشاء خزان جبل الأولياء الآن، وإن الأفضل لنا أن نمضى فى مشروع السدود، وان نستغنى به عن مشروع خزان جبل الأولياء .

المسألة أيها السادة مسألة وقت، ومسألة برنامج، ولا مانع لدى الحكومة يمنعها من أن تبدأ بمشروع السدود، غير أن الفنيين يرون أن خزان جبل الأولياء يجب أن يكون، متى تم مشروع السدود، قنطرة حجز وموازنة بين منطقة السدود، وبين خزان أسوان على أنه من الواضح أنه ليس فى الاستطاعة أن نطيل الانتظار حتى نتهى من دراسة تهذيب هذه المنطقة ، لأن المشروعات بها لم يتم بحثها بعد .

ذلك أنه مما يجدر ذكره أن مشروع السدود قد قتل بحثا أكثر من مرة، فوضع أول مشروع ثم عدل عنه إلى ثان، ووجد الفنيون بعد البحث أن الاثنين لا يصلحان، ولا يكفلان تحقيق مصلحة البلاد، وجد بعد ذلك مشروع ثالث، فمن هذا تتبينون أننا أمام مشروع السدود ، نعانى حل معميات وأننا حيال بحوث لم يصل الدرس فيها إلى نتيجة، يحسن الوقوف عندها، واذا كان هناك محل لتشكيل لجنة دولية ، فذلك واجب لبحث مشروع السدود لا لمشروع جبل الأولياء الذى استوفى بحثا ، ولا أبالغ إذا قلت إنه قد تمضى خمس سنوات قبل أن نتمكن من الاتفاق على رأى فيه ، وقد يحتاج فى اتمامه إلى خمسة عشر عاما ، أعنى أنه لا ينتظر أن ترد إلينا زيادة المياه من منطقة السدود قبل عشرين سنة .

فخبرونى بربكم : أيمكن للبلاد أن تكتفى بتعلية خزان أسوان ؟ مع أن هذه التعلية لا ينتج عنها سوى إصلاح حالة الرى الحالية، وإضافة مائتى ألف فدان إلى مساحة الأراضى المنزرعة الآن ، فى حين أن أمامنا أن نصل بأرضنا الزراعية إلى حوالى سبعة الملايين من الأفدنة لاستكمال صلاحية أراضى القطر كله للزراعة ، لا شك أنكم لا توافقون معى على مثل هذا الانتظار الطويل الذى يضر بمصلحة البلاد، وإذا صح ما قيل من أنه ليس فى الاستطاعة أن نحدد بالضبط قيمة ما سينفق على مشروع خزان جبل الأولياء بعد أن قتلناه بحثا فانى أتحدى أى فنى أن يذكر على وجه الصحة أو على وجه التقريب الآن : كم يكلفنا مشروع السدود ؟ وقد تشعرون بما يبعث الدهشة فى نفوسكم اذا سمعتم أن نفقات هذا المشروع قد تصل إلى ما بين ١٥ و ٢٠ مليونا من الجنيهات ؛ وهنا يصح أن يكون للاعتراض الذى أبداه حضرة النائب المحترم دسوقى أباظه مكانته ووجاهته .

قلت لحضراتكم إن فى استطاعتنا أن ننفذ مشروع خزان جبل الأولياء وهنا سأتناول الكلام على الوجهة الاقتصادية، والوجهة المالية، وأرد على بعض الاعتراضات التى أبديت بالنسبة اليهما .

قيل إن حالة البلد المالية، وإن الأزمة الطاحنة التى نعانيها تجعلان البت فى مشروع جبل الأولياء الآن سابقا لأوانه . ولقد أثار حضرة النائب المحترم دسوقى أباظه عاطفة الاشفاق فى نفوسكم عند ما حدثكم عن حال الفلاح المسكين، وما يعانيه من بؤس وشقاء، وإنى لا أتردد فى أن أنضم إلى رأى حضرة النائب المحترم دسوقى أباظه إذا كان فى الاستغناء عن مشروع خزان جبل الأولياء ما يسد عوز الفلاح، ويقضى على هذه الأزمة . نعم أقول إنه فى هذه الحالة: لا تتردد الحكومة لحظة واحدة فى العدول عن إنشاء خزان جبل الأولياء

( تصفيق ) .

ولكن أيها السادة ليس العدول عن مشروع خزان جبل الأولياء شافيا الفلاح من دائه .

قد يكون للمعترضين بعض الحق فيما أبدوه من اعتراضات ، لو أننا لجأنا إلى احتياطى الدولة للانفاق منه على مشروع خزان جبل الأولياء ، ذلك المال الاحتياطى الذى يجب الاحتفاظ به ، اتقاء للطوارئ ، وإن من الطوارئ كما

يقولون سد عوز الأهالى فى هذا الوقت العصيب ، وإنى أقول مجاراة لهم — إن لهم بعض الحق فيما قالوه ، لأنى من القائلين بأنه إذا لم تسمح ميزانيتنا أو مالنا الاحتياطى بانشاء خزان جبل الأولياء ، فاننا لا نحجم عن أن نعقد قرضا لاتمام هذا المشروع ، وهذا رأى خاص لا ألزمكم به ، ولكننا ولله الحمد لسنا فى حاجة إلى عقد قرض ، حتى ولا إلى مس الاحتياطى فى شىء .

إن الحكومة أيها السادة لم تقصر فى معالجة الازمة أى تقصير ، وقد بذلت فى سبيل ذلك تضحيات جمة ، وقامت بمجهود متواصل يكاد يكون مجهودا يوميا ، ولم تدخر وسعا فى اتخاذ وسائل فعالة متنوعة لتخفيف وطأة هذه الأزمة ، وقد وضعنا فى سبيل تخفيف الأزمة المالية احتياطى الدولة ، وما أمكننا ادخاله من الاقتصاد فى أبواب مصروفات الدولة كلها .

أخذنا من اعتماد الموظفين مليون جنيه لمساعدة الفلاح ، ومعالجة ازمته ، والموظفون لاشك يقبلون التخفيض عن طيب خاطر إذا كان ما يخفض منهم يستخدم لسد حاجات الفلاح .

دلونا على اجراء ، كان يمكن للحكومة أن تتخذه لتخفيف ويلات هذه الأزمة وتأخرت عن القيام بواجبها فى اتخاذه ؟

لست أيها السادة فى صدد استعراض ماقمنا به فى هذا الشأن ، فقد يكون من غير اللائق منى أن أشرح هـذا أمامكم ، وقد اشتركتم معنا فى وضعه ، ولكم به من الالمام ما لنا . والفضل فيه لايرجع إلى الحكومة ، بل إلى تأييدكم وارشادكم .

فما تقدم تجدون أن معاونة الفلاح فى هـذه الأزمة الطاحنة لاعلاقة لها ببناء خزان جبل الأولياء . فهذا مشروع يمكن القيام به ، دون مساس بأى شأن من شؤون الفلاح .

وإذا قلت هذا فانى أرجو أن تصدقونى ، لأنى فى مركز أقدر فيه مسئوليتى وأشعر بثقلها على كاهلى .

(تصفيق) .

بقيت مسألة ميزانية الدولة : وإنى أكرر القول لحضراتكم أن ميزانيتنا قادرة على تحمل هذا المشروع دون الرجوع إلى الاحتياطى .

حضرة النائب المحترم محمد فهيم القيعى — وهل هذا ينطبق على مشروعات الصرف أيضا ؟

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — نعم ، وأظن أنك تستطيع أن تعتمد على أنى قد درست هذه المواضيع ، وفهمتها تماما ، وأمامى الآن ميزانيات لثلاث سنوات مستقبلة هى ١٩٣٢ — ١٩٣٣ و ١٩٣٣ — ١٩٣٤ و ١٩٣٤ — ١٩٣٥ .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجى — هل وضعت هذه الميزانيات على اعتبار أن الأزمة مستمرة ؟

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — وضعت بعد النظر إلى كل الاعتبارات .

أرجو أن تذكروا أيها السادة : أن المشروعات الكبرى ليست وليدة اليوم ، ولسنا (ونحن نناقش مشروع خزان جبل الأولياء) قادمين على أول عمل عام لنا ، بل قد أتممنا أعمالا كثيرة ، وبرغم ذلك ظلت ميزانيتنا مصونة واحتياطينا فى ازدياد .

وفى كل سنة نأخذ من ميزانيتنا الاعتيادية لأعمالنا الجديدة خلافا لما تجرى عليه أكثر الدول ، بل أقواها ، وأمتنها مالية ، فهى لا تأخذ اعتمادات الأعمال الجديدة من الميزانية الاعتيادية بل من ميزانية غير اعتيادية ، تتكون إيراداتها من موارد غير اعتيادية . ولكننا نقوم بمشروعاتنا غير الاعتيادية من ميزانيتنا الاعتيادية .

(تصفيق) .

وتذكرون أننا عند ما تسلمنا الحكم كانت الميزانية القائمة وقتئذ مقدمة على أن بها عجزا ، قدره ٧ ملايين من الجنيهات ، تؤخذ من الاحتياطى . ومع أن الأزمة كانت مستحكمة فى ذلك الوقت إلا أننا لم نقبل أن يكون هذا شأن ميزانيتنا . فأدخلنا عليها من التغيير والاقتصاد فى المصروفات ماجعلنا ننتهى من سنتنا المالية بغير عجز ، مع أننا مضينا فى مشروعات الرى الكبرى فى تلك السنة ، كما سرنا فى السنة الماضية أيضا بمشروعاتنا الكبرى ، دون أن نلجأ إلى الاحتياطى ، وقد كنا فى أشد أوقات الأزمة .

وبالرغم من أن بعض المشروعات كخزان أسوان ، وأعمال الصرف ، وكوبرى قصر النيل ، وكوبرى بنها سار بها المقاولون ونفذوا برنامجهم فيها قبل المواعيد المقررة لها ، فقد استطعنا أن ندفع لهذه المشروعات ما هو مقدر لها فى الميزانية وما ليس مقدرا فيها ، وسنخرج من السنة المالية الماضية إن شاء الله بزيادة فى الايرادات على المصروفات .

( تصفيق ) .

وأرجو أن أذكركم بأنكم ستقتصدون فى ميزانية سنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤ وسنة ١٩٣٤ — ١٩٣٥ ماكان ينفق على خزان أسوان ، وستقتصدون ما أنفق على الحياض المنعزلة ، وما أنفق على مشروع الكهرباء بأعالى الصعيد ، وما أنفق ، وينفق على السلسلة الكهربائية بالدلتا ، وعلى المحطات الكهربائية الكبرى التى سننتهى منها عما قريب .

كل هذه النفقات سننتهى منها ولايبقى راسبا إلا أمر واحد ، هو تعويض أصحاب الأطيان الواقعة فى المنطقة بين أسوان ووادى حلفا .

أيها السادة — إننا فى عملنا لا ننتهى من مشروع إلا إلى آخر حتى لاتنقطع سلسلة الاصلاح والأعمال ، وحتى لا تقف حركة الانشاء ، الذى أربأ بكم أن يكون تعطيله أو تأخره فى عهدكم ، ذلك العهد الذى سمى بحق عهد الاصلاح .

( تصفيق ) .

وأختم كلمتى — تاركا الكلام فى موضوع الأرقام لأنه قد يطول بنا إلى ما لا يتفق مع هذه الساعة المتأخرة من الليل — على أنى أؤكد لحضراتكم خصوصا لمن كان فى نفسه بعض الشكوك إزاء المركز السياسى ، أنه لا دخل للسياسة فى مشروع خزان جبل الأولياء .

فما دام الخطر السياسى غير موجود ، وما دامت الفائدة محققة من وراء هذا المشروع ، فالكلمة الآن لحضراتكم لتحقيق انفاذه .

(تصفيق حاد) .

الرئيس — قدم اقتراح موقع عليه من واحد وعشرين عضوا نصه :

"حيث إن موضوع إقامة خزان جبل الأولياء قد استوفى بحثا نقترح إقفال باب المناقشة" .

فهل توافقون على ذلك ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس — إذن تقرر اقفال باب المناقشة .

وقدم اقتراح آخر وقع عليه أكثر من عشرة أعضاء نصه :

" بما أن رجال الفن الذين بحثوا مشروع خزان جبل الأولياء لم يتفقوا على رأى واحد فى ضرورة إنشائه حالا أو الاستغناء عنه . وبما أن جميع مشروعات الرى والصرف الكبرى قد بدأت بدراستها لجان دولية .

وبما أن هـذا المشروع هو أخطر مشروعات الرى الكبرى التى تتعلق بمستقبل البلاد من الوجهة الاقتصادية والزراعية والمالية والفنية والحربية والسياسية ، بناء على ذلك نقترح استدعاء لجنة دولية فنية محايدة لبحث ودرس هذا المشروع بما يستحقه من العناية والاهتمام حتى يكون قرارنا فى هذه المسألة الخطيرة القومية بعيدا عن الخطأ والزلل " .

فالموافق على هذا الاقتراح يقف .

( وقفت أقلية ) .

الرئيس — إذن تقرر رفض هذا الاقتراح .

والآن فليتل نص مشروع القانون الخاص بانشاء خزان جبل الأولياء لأخذ الرأى عليه .

تلى المشروع ونصه :

"نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يعتمد إنشاء خزان جبل الأولياء فى السودان على الوجه المبين بمذكرة وزارة الأشغال العمومية إلى مجلس الوزراء فى ٣ يناير سنة ١٩٣٢

وينفذ هـذا العمل بمجرد صدور القانون الذى يرتب الوسائل المالية لتنفيذه .

مادة ٢ — على وزير الأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يبصم هـذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة " .

أخذ الرأى بالمناداة بالاسم ، فامتنع حضرة النائب المحترم عبـد اللطيف حلمى غنام بك عن إبداء الرأى .

الرئيس — ليتفضل حضرة النائب المحترم بإبداء أسباب امتناعه .

حضرة النائب المحترم عبد اللطيف حلمى غنام بك — امتنعت عن إبداء الرأى للأسباب الآتية :

أولا — الضجة التى قامت من أغلبية المجلس الموقر لعدم تمكينى من إتمام كلمتى الليلة .

ثانيا — عدم إجابة حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة على ما طلبته بخصوص ضرورة تحمل حكومة السودان جزءا من نفقات هذا المشروع بقدر ما ستنتفع به من زيادة فى الرى الصيفى بسبب إنشاء هذا الخزان .

ثالثا — لأنى سبق أن وجهت سؤالا لدولته بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٣٢ خاصا بهذا المشروع من الوجهة المالية ، ولم يحصل الرد عليه للآن حتى كنت أستطيع أن أكون رأيا قاطعا فيه .

الرئيس — أسفرت نتيجة أخذ الرأى عن قبول المشروع بأغلبية مائة وثلاثة عشر صوتا[1] ضد ستة عشر صوتا[2] ، وامتنع أحد الأعضاء عن إبداء الرأى[3] .

( تصفيق حاد ) .

---

(١) بيان الآراء التى أخذت بالنداء بالاسم ووافقت على المرسوم بمشروع قانون الخاص بانشاء خزان جبل الأولياء .

(١) حضرة النائب المحترم محمود عباسى بك ، (٢) حضرة النائب المحترم أحمد رشدى ، (٣) حضرة النائب المحترم على عبد الرازق بك ، (٤) حضرة النائب المحترم محمد حسن ، (٥) حضرة النائب المحترم حسن حسنى ، (٦) حضرة النائب المحترم الدكتور عبد العزيز نظمى بك ، (٧) حضرة النائب المحترم محمود الطوير بك ، (٨) حضرة النائب المحترم عبد الحليم جميعى بك ، (٩) حضرة النائب المحترم عبد السلام حدايه بك ، (١٠) حضرة النائب المحترم على حسن أحمد ، (١١) حضرة النائب المحترم عبد الله أرسلان بك ، (١٢) حضرة النائب المحترم محمد وهبه كسيبه بك ، (١٣) حضرة النائب المحترم شحاته السيد سليم ، (١٤) حضرة النائب المحترم عبد العزيز هندى بك ، (١٥) حضرة النائب المحترم محمود زكى بك ، (١٦) حضرة النائب المحترم مأمون اسماعيل بك ، (١٧) حضرة النائب المحترم حسن البنانى بك ، (١٨) حضرة النائب المحترم محمد منصور نصير بك ، (١٩) حضرة النائب المحترم محمد عزيز محمد أباظه ، (٢٠) حضرة النائب المحترم اسماعيل ابراهيم مراد ، (٢١) حضرة النائب المحترم سليمان اسماعيل أباظه ، (٢٢) حضرة النائب المحترم الشيخ سليمان محمد خضر ، (٢٣) حضرة النائب المحترم حسن السيد واكد بك ، (٢٤) حضرة النائب المحترم حسين مصطفى خليل بك ، (٢٥) حضرة النائب المحترم عبد المعطى حسين مصطفى بك ، (٢٦) حضرة النائب المحترم عبد المجيد محمود نافع ، (٢٧) حضرة النائب المحترم محمد ابراهيم هلال ، (٢٨) حضرة النائب المحترم السعيد حبيب ، (٢٩) حضرة النائب المحترم محمد لبيب قوره بك ، (٣٠) حضرة النائب المحترم مصطفى فوده ، (٣١) حضرة النائب المحترم توفيق حسن المكاوى ، (٣٢) حضرة النائب المحترم رضوان عبد الوهاب محمد عقده ، (٣٣) حضرة النائب المحترم ابراهيم البسيونى مطاوع بك ، (٣٤) حضرة صاحب المعالى الدكتور محمد توفيق رفعت باشا ، (٣٥) حضرة النائب المحترم ابراهيم مراد أبو سعده ، (٣٦) حضرة النائب المحترم حسن أحمد كسيبه ، (٣٧) حضرة صاحب المعالى محمد حلمى عيسى باشا ، (٣٨) حضرة النائب المحترم شاهين شاهين الجنزورى ، (٣٩) حضرة النائب المحترم عبد الحميد عطيه ،

(٤٠) حضرة النائب المحترم الحاج عبد الرحمن عفيفى حسن ، (٤١) حضرة صاحب السعادة ابراهيم فهمى كريم باشا ، (٤٢) حضرة النائب المحترم السيد منصور ، (٤٣) حضرة النائب المحترم عبد الحميد عمر بك ، (٤٤) حضرة النائب المحترم السيد أحمد عيسى بك ، (٤٥) حضرة النائب المحترم محمود السيد أبو حسين بك ، (٤٦) حضرة النائب المحترم عبد المنعم رسلان بك ، (٤٧) حضرة النائب المحترم حافظ مصطفى الشيتى ، (٤٨) حضرة النائب المحترم أمين الملوانى ، (٤٩) حضرة النائب المحترم الشيخ سليمان بيومى نصار ، (٥٠) حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقى باشا ، (٥١) حضرة النائب المحترم أحمد محمد الشاذلى ، (٥٢) حضرة النائب المحترم محمد محفوظ الفار ، (٥٣) سعادة النائب المحترم محمد علام باشا ، (٥٤) حضرة النائب المحترم محمود السيد ، (٥٥) حضرة النائب المحترم أحمد أبو الفتوح ، (٥٦) سعادة النائب المحترم سراج الدين شاهين باشا ، (٥٧) حضرة النائب المحترم على المزلاوى بك ، (٥٨) حضرة النائب المحترم عبد الرحمن البيلى ، (٥٩) حضرة النائب المحترم محمد زكى صالح بك ، (٦٠) حضرة النائب المحترم الشيخ سليمان محمد عصفور ، (٦١) حضرة النائب المحترم عبد الحميد البرادعى بك ، (٦٢) حضرة النائب المحترم عبد السلام رجب باشه ، (٦٣) حضرة النائب المحترم الشيخ عبد الرحيم على عبد الواحد أبو اسماعيل ، (٦٤) حضرة النائب المحترم حفناوى الزمر بك ، (٦٥) حضرة النائب المحترم مصطفى صدقى ، (٦٦) حضرة النائب المحترم الشيخ ابراهيم عبد الله اللعى ، (٦٧) حضرة النائب المحترم سيد احمد سيد احمد القط ، (٦٨) حضرة النائب المحترم فؤاد حسنين ، (٦٩) حضرة النائب المحترم محمد فريد حسنى ، (٧٠) حضرة النائب المحترم حسن الجمل بك ، (٧١) حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل ، (٧٢) حضرة النائب المحترم أبو سيف على كساب بك ، (٧٣) حضرة النائب المحترم محمد قطب عبد الله ، (٧٤) حضرة النائب المحترم نجيب عريان بك ، (٧٥) حضرة النائب المحترم الشيخ محمد أبو زيد طنطاوى ، (٧٦) حضرة النائب المحترم عبد القوى أحمد معبد بك ، (٧٧) حضرة النائب المحترم شيخ العرب سيف النصر موسى ، (٧٨) حضرة النائب المحترم كيلانى محمد دكورى ، (٧٩) حضرة النائب المحترم مصطفى عاكف بك ، (٨٠) حضرة النائب المحترم أمين عامر ، (٨١) حضرة النائب المحترم على العباسى ، (٨٢) حضرة النائب المحترم محمد على ، (٨٣) حضرة النائب المحترم عبد الله للوم بك ، (٨٤) حضرة النائب المحترم معوض ابراهيم جاد المولى بك ، (٨٥) حضرة النائب المحترم عبد المجيد سيف النصر بك ، (٨٦) حضرة النائب المحترم مصطفى سيف النصر بك ، (٨٧) حضرة النائب المحترم محمد مصطفى عمر بك ، (٨٨) حضرة النائب المحترم الشيخ على عبد الناصر ، (٨٩) حضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا ، (٩٠) حضرة النائب المحترم ليون جندى و يصا ، (٩١) حضرة النائب المحترم لطيف نخله ، (٩٢) حضرة النائب المحترم الشيخ زكى غانم أحمد ، (٩٣) حضرة النائب المحترم ابراهيم غزالى بك ، (٩٤) حضرة النائب المحترم الشيخ محمد سليمان سليمان ، (٩٥) حضرة النائب المحترم جورجى تناغو بك ، (٩٦) حضرة النائب المحترم أبو المجد بدوى محمد عبد الآخر ، (٩٧) حضرة النائب المحترم أمين سيد همام ، (٩٨) حضرة النائب المحترم محمد حسين مازن ، (٩٩) حضرة النائب المحترم السيد مصطفى محمد عبد الرحيم الشريف ، (١٠٠) حضرة النائب المحترم محمد حماده الشريف بك ، (١٠١) حضرة النائب المحترم الشيخ عبد العال رضوان مرزوق الجبالى ، (١٠٢) حضرة النائب المحترم محمد عبد المجيد المشوادى بك ، (١٠٣) حضرة النائب المحترم حسن محمد أحمد حسين ، (١٠٤) حضرة النائب المحترم الشيخ محمد ابراهيم عبد الله بريرى ، (١٠٥) حضرة النائب المحترم ابراهيم حسن محمد السيد ، (١٠٦) حضرة النائب المحترم جمعه محمد حمد يحيى ، (١٠٧) حضرة النائب المحترم فكرى الصغير ، (١٠٨) حضرة النائب المحترم الشيخ على ابراهيم على ، (١٠٩) حضرة النائب المحترم سيد على الزنانى بك ، (١١٠) حضر النائب المحترم مدنى حسن حزين ، (١١١) حضرة النائب المحترم الشيخ ابراهم محمد حسن أبو كوره ، (١١٢) حضرة النائب المحترم صالح محمد أمين مشالى ، (١١٣) حضرة النائب المحترم محمد طه أبو زيد بك .

(٢) بيان الآراء التى أخذت بالنداء بالاسم ولم توافق على المرسوم . شروع قانون الخاص بانشاء خزان جبل الأولياء .

(١) حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك ، (٢) حضرة النائب المحترم محمود أسعد ، (٣) حضرة النائب المحترم الدكتور محمد صالح بك ، (٤) حضرة النائب المحترم ابراهيم دسوقى أباظه ، (٥) حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجى ، (٦) حضرة النائب المحترم محمد فهيم القيعى ، (٧) حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحميد سعيد ، (٨) حضرة النائب المحترم عبد العزيز عبد اللطيف الصوفانى ، (٩) حضرة النائب المحترم محمود مبروك الجيار ، (١٠) حضرة النائب المحترم محمد عسران ، (١١) حضرة النائب المحترم شعبان الكاتب ، (١٢) حضرة النائب المحترم على على بسيونى ، (١٣) حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى ، (١٤) حضرة النائب المحترم حسن أحمد موسى بك ، (١٥) حضرة النائب المحترم عبد المنعم عبد القادر للوم ، (١٦) حضرة النائب المحترم عمر أحمد حامد بك ،

(٣) وقد امتنع عن إبداء الرأى حضرة النائب المحترم . عبد اللطيف حلمى غنام بك .

(٨)

قرار مجلس الشيوخ بجلسة ٢٥ مايو سنة ١٩٣٢
إحالة مشروع القانون باعتماد إنشاء خزان جبل الأولياء إلى لجنة الأشغال منضما إليها اثنا عشر عضوا

---

تلى الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

" حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلساته المنعقدة فى ٣ و ٢٢ فبراير و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ٢٣ مايو سنة ١٩٣٢ فى تقرير لجنة مشروع إنشاء خزان جبل الأولياء عن المرسوم بمشروع قانون باعتماد إنشاء خزان جبل الأولياء — ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأتشرف بأن أرسل مع هذا لدولتكم — مشروع القانون — وتقرير اللجنة ومحاضر الجلسات المذكورة — راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام "

٢٤ مايو سنة ١٩٣٢ — رئيس مجلس النواب
محمد توفيق رفعت "

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الأشغال . على أن يضم إليها حضرات الشيوخ المحترمين الذين أعرض أسماءهم على حضراتكم . وهم : قلينى فهمى باشا . حبيب دوس بك . محمود أبو النصر بك . ادوار قصيرى بك . ابراهيم راتب بك .

**حضرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك** — لا بد أن يكون اختيار حضرات الشيوخ المحترمين بالانتخاب .

**حضرة الشيخ المحترم اللواء محمود عزمى باشا** — لا بد أن يكون الاختيار بالانتخاب .ولا نوافق على هذه الطريقة المعروضة .

**حضرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك** — أطلب تأليف لجنة خاصة للنظر فى هذا المشروع .

**حضرة الشيخ المحترم محمد توفيق مرها بك** — أطلب ضم عدد كاف إلى لجنة الأشغال . وأن يكون عشرة على الأقل ليكون مثل عدد هذه اللجنة .

**الرئيس** — يطلب حضرة الشيخ المحترم ضم عشرة أعضاء إلى لجنة الأشغال . وقد عرضنا على حضراتكم خمسة أعضاء فاختاروا حضراتكم خمسة آخرين .

**حضرة الشيخ المحترم الياس عوض بك** — أطلب أن يضم إليهم حضرة الشيخ المحترم رئيس لجنة المالية .

**الرئيس** — رئيس لجنة المالية حضرة الشيخ المحترم يوسف قطاوى باشا عضو فى لجنة الأشغال . ومن أعضائها أيضا حضرات الشيوخ المحترمين عبد الحميد سليمان باشا . حسين واصف باشا . اسماعيل سرى باشا .

**حضرة الشيخ المحترم الياس عوض بك** — أطلب أن يضم إليهم أيضا حضرتا الشيخين المحترمين أحمد طلعت باشا . ونخله المطيعى وكيلا المجلس .

**الرئيس** — رئيس لجنة الأشغال حضرة الشيخ المحترم اسماعيل سرى باشا . فلو اخترنا أحد الوكيلين لتعين أن تكون الرياسة له بحكم نص قانون النظام الداخلى للبرلمان .

**حضرة الشيخ المحترم على فهمى باشا** — أقترح أنه يجوز للجنة الاشغال أن تضم إليها من تريد من حضرات أعضاء المجلس .

**الرئيس** — إذا أراد أحد من حضراتكم أن يرشح عضوا لهذه اللجنة فليتفضل بعرض ذلك على المجلس .

**حضرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود افندى** — هذا المشروع خطير جدا . ويحتاج فى بحثه إلى عنصرين أساسيين . لأنه من جهة فنى هندسى . ومن جهة أخرى اقتصادى .

فيحسن أن اللجنة التى تشكل لبحثه يكون أساسها الأول من المهندسين .

**الرئيس** — المهندسون فى المجلس كلهم فى لجنة الأشغال .

**حضرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود افندى** — وأساسها الثانى من الاقتصاديين أو الذين يقربون منهم .

وعلى هذا فانى أطلب أن تشكل لجنة خاصة بطريق الانتخاب . ويكون أيضا من ضمن أعضائها رجال لهم دراية بفنون الحرب . وقضوا فى السودان مدة طويلة مثل حضرة الشيخ المحترم اللواء محمود عزمى باشا .

فهؤلاء جميعا إذا بحثوا المشروع أمكنهم أن يبحثوه بحثا وافيا .

**حضرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك** — لما عرض هذا المشروع على مجلس النواب انتخب له من بين أعضائه لجنة خاصة . فالذى حصل هناك انتخاب اللجنة لا اختيار لها . فيجب أن ننتخب لجنة كما انتخب مجلس النواب .

**الرئيس** — من لا يوافق من حضراتكم على ضم الخمسة الأعضاء الذين تلوت أسماؤهم إلى لجنة الأشغال فليتفضل بالوقوف .

**حضرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك** — لا نوافق .

**حضرة الشيخ المحترم اللواء محمود عزمى باشا** — نعم لا نوافق .

**حضرة الشيخ المحترم حسين واصف باشا** — ضم خمسة من حضرات الأعضاء إلى لجنة الأشغال لا يكفى . وأقترح أن يكونوا عشرة .

**الرئيس** — اختاروا حضراتكم خمسة آخرين .

**حضرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود افندى** — اختيار خمسة آخرين كثير . ويجب أن نهتم بحضرات المهندسين .

**حضرة الشيخ المحترم الفريق موسى فؤاد باشا** — المجلس غير راض عن اختيار خمسة الأعضاء الذين رشحهم المكتب . ويطلب أن ينتخب هو عشرة الأعضاء جميعا .

**حضرة الشيخ المحترم أحمد طلعت باشا** — أقترح أن يضم إلى اللجنة حضرتا الشيخين المحترمين اللواء عبد المجيد فريد باشا . والفريق موسى فؤاد باشا لأنهما من الضباط العظام الذين قضوا وقتا طويلا فى السودان .

**الرئيس** — إذا تقرر ضم حضرتيهما . فيبقى اختيار ثلاثة آخرين .

**حضرة الشيخ المحترم أحمد السنبارى بك** — أقترح أن يضم إلى اللجنة حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا .

( أصوات : وحضرة الشيخ المحترم اللواء محمود عزمى باشا ) .

**حضرة الشيخ المحترم أحمد طلعت باشا** — وأقترح كذلك أن يضم إليهم حضرتا الشيخين المحترمين اللواء صادق يحيى باشا . واللواء على أحمد باشا .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على ضم من رشحهم حضرات الأعضاء إلى لجنة الأشغال أيضا ؟

**حضرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك** — أنا أعارض .

**الرئيس** — فلينتظر حضرة الشيخ المحترم أليس لك إلا المعارضة !

**حضرة الشيخ المحترم على فهمى باشا** — أقترح أن يضم إليهم أيضا حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد عبود باشا فانه مهندس فيه الكفاية .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

**حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك** — إن تشكيل لجنة مهمة كهذه اللجنة لا يمكن أن يكون بالطريقة التى رسمت هذه الليلة .

لا يخلو الحال فى بحث مشروع القانون المعروض علينا من أن يحال إلى إحدى لجان المجلس التى تشكلت طبقا لنصوص قانون النظام الداخلى . فانتخبت انتخابا سريا . أو أن تشكل له لجنة خاصة .

وفى كلتا الحالتين تكون اللجنة التى يحال إليها المشروع منتخبة انتخابا سريا .

أما الطريقة التى رسمت لاختيار الأعضاء لبحث هذا المشروع فهى طريقة لا تتفق مع قانون النظام الداخلى .

فقبل أن ينظر فى ترشيح زيد أو عمرو من أعضاء المجلس يجب أن يبت أولا فى : هل يحال المشروع على إحدى لجان المجلس ؟ أو تشكل له لجنة خاصة ؟ فاذا ما تقرر تشكيل لجنة خاصة فيجب أن تتبع نصوص قانون النظام الداخلى فى انتخاب أعضائها .

هذا هو الواجب أن يتبع فى هذه المسألة وهذا هو رأيى .

**الرئيس** — لقد عرضت من مبدأ الأمر على المجلس أن يحال المشروع إلى لجنة الأشغال . وأن يضم إليها خمسة من حضرات الأعضاء ذكرتهم بأسمائهم . ثم زيد على هؤلاء الخمسة سبعة من حضراتكم بناء على ترشيحكم . فهل توافقون على ذلك ؟

**حضرة الشيخ المحترم ابراهيم راتب بك** — من حيث إن الموضوع المعروض علينا من الأهمية بمكان . ومن حيث إن اجتماعات اللجان سرية . فأقترح أن تجتمع اللجنة التى تشكل الآن فى هذه القاعة . وأن يسمح لكل عضو بأن يحضر اجتماعاتها . ويناقش فيها كأنه عضو منها على ألا يكون لغير أعضائها رأى معدود حين أخذ الآراء .

أرجو الموافقة على هذا الاقتراح .

( ضجة ) .

اجتماعات اللجان سرية ولكل عضو حق الحضور فى جلساتها دون ان يشترك فى المناقشة أو أن يبدى أية ملاحظة فلا بد من أخذ قرار على أنه تجوز المناقشة للأعضاء الذين يحضرون اجتماعاتها .

أقول ذلك وأقترحه ليكون الأمر على منوال ما اتبعه مجلس النواب . فانه كانت تباح فى اجتماعاتها هناك المناقشات لغير أعضائها .

**الرئيس** — بعد هذا هل توافقون حضراتكم على ضم الأسماء التى ذكرت إلى اللجنة ؟

( أصوات : لا . لا ) .

**حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك** — المناقشة فى الموضوع لم تنته . ولم تنته على تقرير المبدأ . والترشيح للجنة سابق لأوانه . ويجب أن نحصل أولا من المجلس على قرار : هل يحال المشروع إلى لجنة من لجانه . أم إلى لجنة خاصة ؟ هذا هو الترتيب الطبيعى الذى يجب أن نسير عليه .

**الرئيس** — لقد رشحتم حضراتكم سبعة من بينكم لينضموا إلى لجنة الأشغال مع الخمسة الذين عرض المكتب أمر ترشيحهم . ألا يكون فى ذلك موافقة من حضراتكم باحالة المشروع إلى لجنة الأشغال ؟

ومع هذا فالذى لا يوافق من حضراتكم على إحالة المشروع إلى لجنة الأشغال مع ضم الأثنى عشر عضوا الذين رشحوا إليها يعلن رأيه .

( أصوات : موافقون ) .

**الرئيس** — يحال المشروع إلى لجنة الأشغال مع ضم حضرات الشيوخ المحترمين إليها وهم : قلينى فهمى باشا . محمود أبو النصر بك . ادوار قصيرى بك . ابراهيم راتب بك . حبيب دوس بك . اللواء عبد المجيد فريد باشا . الفريق موسى فؤاد باشا . عبد الرحمن رضا باشا . اللواء محمود عزمى باشا . اللواء صادق يحيى باشا . محمد أحمد عبود باشا . اللواء على أحمد باشا .

**حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك** — أصرح بأنى غير موافق على هذا . لأنه مخالف للنظم التى يسير عليها المجلس .

**حضرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك** — أنا منضم لرأى حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك .

(٩)

تقرير لجنة الأشغال بمجلس الشيوخ منضما إليها اثنا عشر عضوا
عن مشروع القانون باعتماد إنشاء خزان جبل الأولياء

أحال المجلس بجلسته التى انعقدت فى ٢٥ مايو سنة ١٩٣٢ مشروع قانون أقره مجلس النواب خاصا باعتماد إنشاء خزان جبل الأولياء إلى لجنة الأشغال منضما إليها اثنا عشر عضوا من حضرات أعضاء المجلس .

وقد قامت هذه اللجنة ببحث المشروع بجلساتها المنعقدة فى ٢٦ و ٢٩ و ٣١ مايو و ٢ و ٧ و ١١ يونيه سنة ١٩٣٢ وقد حضر بعضها حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وحضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية وانتهى بحثها إلى وضع التقرير الآتى :

## ١ — تمهيد

حينما كانت الأراضى الزراعية بمصر تسق بطريقة رى الحياض المعروفة كان فيضان النيل كل عام مناط رجاء أهل هذا القطر وقبلة أنظارهم . فاذا ما جاء الفيضان عاليا زفت بشرى اليسر والرخاء، و إذا جاء منحطا ترك قدرا من الأرض بغير رى . فاذا ما كان الانحطاط شديدا اتسع نطاق الشراق وكان العام عام بؤس وشقاء .

أما فيما عدا أشهر الفيضان فلم يكن لمقدار المـاء بالنهر أثر على الزراعة ولذا لم يكن يهتم بأمره أحد .

مضت آلاف السنين والحال على ما ذكرنا : تغمر المياه الأرض بين أغسطس وأكتوبر من كل عام ، ثم تنحسر عنها فتبذر الحبوب وتنبت ، وتنمو وتنضج ، وتحصد دون ريها مرة أخرى ، ثم تبقى الأرض بغير زرع إلى أن يأتى الفيضان الجديد .

جاء المصلح الكبير رأس العائلة المـالكة ومنشئ مصر الحديثة المغفور له محمد على باشا فرأى أن فى مصر ثروة كبيرة عاطلة : أرضا خصبة تترك بائرة بغير زرع فى أكثر شهور السنة ، وعاملا قوى الساعد يبقى طول تلك الشهور عاطلا ، وحاصلات أكثر إدرارا للرزق يمكن إنباتها وجنى الخير الوفير منها لو غير نظام الرى العتيق وجعل ملائما لحاجاتها . فعزم — وهو الذى ما كانت تقف العقبات مهما كبرت حائلة دون تنفيـذ عزمه — على استبدال نظام الرى الحوضى بنظام جديد . فحد الترع و بنى القناطر وحول مناطق شاسعة إلى رى صيفى مستديم . ثم تابع خطاه اسمـاعيل عاهل مصر العظيم وشـق الترعة الابراهيمية التى ضاعفت ثروة اقليم واسع من أقاليم مصر الوسطى .

وبالتوسع فى الزراعة الصيفية أصبح للـماء الموجود بالنهر فى فصل الصيف أهمية أخذت تزداد على مر السنين ، حتى بلغت بل فاقت أهمية ارتفاع المياه فى فصل الفيضان .

وفى أواخر القرن المـاضى أصبح قصور ماء النهر عن الوفاء بحاجة الزراعة الصيفية ظاهرا بينا ، كما اشتدت الرغبة فى تحويل قدر آخر من أراضى القطر من رى حوضى لرى صيفى مستديم ، استثمارا لها على أحسن الوجوه .

رأى المهندسون أن ماء النهر فى فصلى الخريف والشتاء يزيد على حاجات الرى ففكروا فى تخزين قسط منه لاستعماله فى سد عجز النهر فى فصل الصيف واستقر الرأى على إنشاء خزان بأسوان يسع نحو مليار متر مكعب من المياه ( ألف مليون ) .

ولقد قامت فى إنشائه اعتراضات شتى سبيل غالبتها وزارة الأشغال حتى غلبتها .

وكان آخر العقبات عدم قدرة الميزانية العادية على تحمل نفقات إنشاء هذا الخزان . ولأسباب لا محل للدخول فى تفاصيلها هنا لم يمكن أخذ تلك النفقات من الاحتياطى العام، ولكن هذه العقبة لم تقعد بالحكومة فى ذلك الوقت عن المضى فى المشروع، بل سارت به وأتمته فى سنة ١٩٠٢ وقسطت قيمة تكاليفه البالغة نحو ٣,٢٥٠,٠٠٠ ج.م ( بما فى ذلك تكاليف إنشاء قناطر أسيوط وفم الترعة الابراهيمية ) على ستين قسطا تدفع كل ستة شهور، يحل الأخير منها فى هذا العام .

ولو أن أحدا يقدر ما أثمره ماء خزان أسوان الأول فى مدى الثلاثين سنة المـاضية فقط (بصرف النظر عما سيدره من الخيرات فى مستقبل السنين)، وقارن ذلك بالتكاليف التى بلغت مقسطة أربعة ملايين وستمائة ألف جنيـه لرأى كم كانت العملية من الوجهة المـالية عمليـة استثمار رابحة لا يدانيها فى الربح أى مشروع اقتصادى مهما كان جزيل الخيرات .

لم يمض على إنشاء خزان أسوان الصغير سنتان أو ثلاث إلا واختفت كل الاعتراضات التى كانت توجه إليـه ، وحلت محلها مطالبة عامة للعمل على زيادة التخزين . ولم تأت سنة ١٩٠٧ ، أى بعد خمس سـنوات فقط من إنشاء سد أسوان ، إلا ووزارة الأشغال تستعد للبدء فى تعليته . وفعلا تمت التعلية الأولى فى سنة ١٩١٢ ، فزادت كمية ما يخزن فيه من المياه من ألف مليون إلى ألفين زادتها بعد ذلك إلى ٢٤٠٠مليون،ولكن حالة الزراعة الصيفية مازالت رغم هذه التعلية تتطلب المزيد .

## ٢ — الحاجة لزيادة المياه الصيفية

تضطر وزارة الأشغال الآن ورغم المياه المخزونة بأسوان إلى أن ترتب مدة الصيف نظاما للمناوبات يختلف سنة عن أخرى تبعا لحالة إيراد النهر الطبيعى فأحيانا تجعل المناوبات ستة أيام إدارة واثنى عشر يوما بطالة ليكون الرى مرة كل ثمانية عشر يوما ، وطورا تجعلها ستة أيام إدارة وخمسة عشر يوما بطالة ليكون الرى مرة كل واحد وعشرين يوما ، وأحيانا تجعلها أشد من ذلك بكثير . ولكن القطن الذى هو الزراعة الصيفية الرئيسية يريد زارعوه لكى يجـود محصوله أن يرووه مرة كل خمسة عشر يوما فى الوجه البحرى ومرة كل اثنى عشر يوما فى الوجه القبلى،ولا يحول دون تمكينهم من ذلك غير قلة المـاء .

على أن الوزارة لا تتمكن من تدبير المـاء اللازم لرى القطن — ذلك الرى المراعى فيه كثير من التقتير كما سلف القـول — إلا بالحد من زراعة الأرز وحصرها فى دائرة ضيقة فى أغلب السنين .

فبينما هناك أراض تتطلب زراعة الأرز تبلغ ثلاثة أرباع المليون أو تزيد، فان الوزارة لا تسمح بالزراعة إلا فى قسم من تلك الأراضى يبلغ أحيانا مائة ألف فدان وأحيانا ضعف هذا القدر . وفى بعض السنين تمنع زراعته بتاتا كما كان الأمر فى العام الماضى ومن أجل هذا يخسر أصحاب الأراضى فى مناطق الأرز خسارة مزدوجة من جهة ، ١٠ ينتظرونه من استثمار أراض لا تجود فيها زراعة الذرة والحبوب ، ومن جهة ، اضطرارهم لترك الأرض بائرة مدة الصيف فى كثير من الأحيان فتعود القهقرى أعمال الإصلاح التى تكون قد كلفتهم إنفاق مال كثير .

ليس هذا كل ما تعانيه البلاد بسبب قلة الماء فى فصل الصيف فان الوزارة تضطر فى أغلب السنين إلى تأخير رى الشراق وزراعة الذرة إلى أن تصل طلائع الفيضان الجديد . والتأخير فى رى الشراق يقلل غلة أرض القطن من هذا المحصول العظيم الأهمية بالنسبة للفلاح، إذ تكاد تكون الذرة غذاءه الوحيد .

كذلك للتأخير فى زراعة الذرة تأثير على الزراعات التالية يعرف كل من اشتغل بأمور الزراعة فى مصر مقدار ضرره .

لقد قدرت وزارة الأشغال الزيادة اللازمة لتخفيف المناوبات الصيفية تخفيفا جزئيا ولضمان زراعة مائتى ألف فدان أرزا كل عام وللتبكير فى رى الشراق استعدادا لزراعة الذرة تبكيرا معتدلا بنحو مليار ونصف من المياه . ولو أنها جعلت المناوبات الصيفية كما يرومها الزارعون بحيث يروى القطن مرة كل اثنى عشر أو كل خمسة عشر يوما، وصرحت بزراعة الأرز بغير قيد، وبرى الشراق فى أنسب الأوقات لإنتاج أوفر محصول، لاحتاجت فى كثير من السنين لمليارين من الماء أو تزيد .

ليست هذه كل المطالب الحالية . بل حاجتنا للماء تزيد على ذلك بكثير . فأمامنا أراضى الحياض المنعزلة ومنطقة ادفو بمديرية أسوان التى أنفقت الوزارة على إعدادها للرى الصيفى نحو مليون من الجنيهات وأوشك العمل فيها أن يتم ، وأصبحت تنتظر الماء الصيفى لريها واستثمارها استثمارا يتناسب مع ما أنفق عليها من مال .

وهناك أراض فى شمال الدلتا كان ريها ناقصا أو ضئيلا وصرفها غير حسن . وقد قامت وزارة الأشغال بمشروع كبير لإصلاح الصرف فيها يشمل تعديل كثير من المصارف، وإقامة محطات لتوليد القوى الكهربائية، وطلمبات ضخمة عند مصاب المصارف الرئيسية ، وشبكة من الأسلاك واسعة النطاق تصل محطات الكهرباء بمحطات الطلمبات، وأنفقت فى سبيل ذلك للآن نحو ثلاثة ملايين ونصف من الجنيهات .

وقد أوشك العمل فى الطلمبات أن يتم وقريبا تدار ، ولكن إدارتها لا تكفى وحدها لإصلاح تلك الأراضى واستثمارها استثمارا حسنا إذا لم يكن هناك ماء فى الصيف يحسن به ريها .

وغير ما تقدم فهناك أراض كثيرة واقعة على النيل وعلى كثير من الترع لا يسمح لها بالرى إلا فى زمن الفيضان لقلة الماء فى فصل الصيف ، وأصحاب هذه الأراضى لا يفتأون يطلبون لها المياه .

وهناك أراض واسعة تروى الآن ريا حوضيا يجب تحويلها إلى رى صيفى إذا أريد مضاعفة غلتها وان تدر الخير الجزيل على أربابها .

وأخص هذه الأراضى واقع بمديريتى اسيوط وجرجا حيث أقيمت قناطر نجع حمادى على النيل ، وحيث مدت الترع الرئيسية . وواحدة منها اخترقت جبل الأحايوه بنفق طويل .

ولقد بلغ ما أنفق على هذه القناطر والترع للآن أربعة ملايين من الجنيهات .

نعم إن إقامة هذه القناطر وشق هذه الترع تحسن به حال الرى الحوضى فى هذه المنطقة فلم تعد بعض أراضيها معرضة لأن تتخلف "شراقى" أى بدون رى إذا جاء فيضان النيل مقصرا . ولكن استثمار ما أنفق من المال استثمارا تاما يدعو لتحويل حياضها إلى رى صيفى فتصبح مماثلة لأراضى مديرية المنيا إن لم تفقها جودة ومحصولا . ولكن ريها صيفيا لا يتيسر إلا من ماء مخزون .

كل هذه حاجات عاجلة للمياه تنتظر ما يأتى به التخزين الجديد. والوفاء بها وفاء كاملا لا يكفيه ماء خزان أسوان المعلى وماء خزان جبل الأولياء المقترح مجتمعين ، ولذا نرى الوزارة مضطرة لأن توزع ماسيأتيها من ماء من هذين الخزانين بقدر بين هذه المطالب المختلفة .

ليس هذا هو كل ما يدعو للتخزين: فستبقى فى مصر أراض واسعة مكتظة بالسكان تروى بطريق الحياض يقرب مجموعها من مليون فدان وأراض أخرى أوسع منها فى شمال الدلتا ستبقى بائرة إلى أن يدبر لها الماء الصيفى من تخزين جديد .

فأمام الوزارة شوط كبير فى العمل على تدبير الماء الصيفى قبل أن يتم رى كل الأراضى الزراعية بمصر ريا مستديما . نعم إن الشوط بعيد والتكاليف كثيرة ولكن العمل التدريجى المطرد هو الذى يوصلنا فى نهاية الأمر لتحقيق أغراضنا من استثمار أراضينا استثمارا كاملا .

### ٣ — التخزين الجديد

أمام هذه الحاجة للمزيد من ماء الصيف شرعت وزارة الأشغال تعلى خزان أسوان مرة ثانية بقصد خزن مليارين آخرين فيه .

وليس فى خزن مليارين سد للحاجات المختلفة التى أسلفنا القول عنها . فقد قدرت الوزارة ما يلزم للوفاء بهذه المطالب على أساس متواضع بثلاثة عشر مليارا ، ولو بنت تقديراتها على إجابة مطالب الزارعين من إعطاء القطن كل ما يطلب له من الماء فى الصيف، وأباحت زرع الذرة فى أى وقت من غير قيد ، لزاد تقدير العجز على ثلاثة عشر مليارا بكثير .

من أين يؤتى بهذا الماء الذى تسد به مصر مطالبها الحالى منها وما هو لازم لتمام توسعها الزراعى ؟

هذه هى المسألة التى شغلت بال وزارة الأشغال وجعلتها تتطلع لمسايل النيل العليا باحثة عن أوفق الأمكنة للتخزين .

ولقد وصل بها البحث إلى أن تكون — بجانب عملية التخزين — ضرورة المحافظة على كامل إيراد النهر فى الصيف بمنع ما يفقد من مائه أثناء اجتيازه لمنطقة السدود، فاستقر رأيها على أن تقوم بالعملين — التخزين والمحافظة على الماء فى تلك المنطقة .

ولما كانت عملية التخزين أسرع نتيجة ، وأقل نفقة من إصلاح منطقة السدود، فقد رأت أن تشرع باقامة خزان على النيل الأبيض قريبا من الخرطوم، لتسد به المطالب العاجلة. على أن تتبعه بعملية إصلاح منطقة السدود، وتنشئ خزانا فى بحيرة تسانا وآخر فى بحيرة ألبرت إحدى البحيرات الاستوائية تم بذلك ما تحتاج إليه مصر لكامل توسعها الزراعى فى المستقبل .

وكان اختيار النيل الأبيض كحوض للتخزين بسبب أنه أقرب نقطة لمكان استعمال المياه فى مصر تصلح لأن يقام بها خزان يملأ من مياه الفيضان . فقد استنزف خزان أسوان وتعليته كل الزيادة فى مياه الخريف والشتاء وأصبحنا مضطرين للتخزين من مياه الفيضان ، وخزان جبل الأولياء يمكن ملؤه دائما فى فصل الفيضان من ماء النيل الأبيض الرائق . فلا يخشى من طمى يرسب فيه ويمحو أثره على ممر السنين، بخلاف الحال فى أى خزان آخر ينشأ على مجرى النهر فى مصر أو فى أى نقطة شمال الخرطوم حيث يتلاقى النيل الأزرق بالنيل الأبيض وحيث يصب بعد ذلك نهر العطبرة أيضا . والنيل الأزرق والعطبرة هما كما هو معروف نهران يحملان من الطمى قدرا كبيرا .

وحينما استقر الرأى على إنشاء خزان جبل الأولياء رأت الوزارة أنه يمكن وضع تصميمه بشكل يمكن من أن يأتى لمصر بزيادة فى الايراد الصيفى قدرها ثلاثة مليارات، وأن يستعمل كأداة يستعان بها على دفع غوائل الفيضانات العالية. وذلك بأن ترفع مبانيه مترا ونصف مترعما تدعو إليه حاجة التخزين . فاذا ما جاء الفيضان عاليا حجز فيه فوق ماء التخزين ملياران آخران من مياه الفيضان، ثم تصرف بعد أن تكون ذروة الفيضان قد مرت ، فيخف بذلك الخطر من ارتفاع المياه بالنهر فى الوجه البحرى مدة طويلة.

والخزان الذى كان يراد إنشاؤه للقيام بهذين الغرضين هو المعروف الآن بالخزان العالى تمييزا له عن الخزان الواطى الذى استقر الرأى عليه فى سنة ١٩٢٥، والذى صرف النظر فيه عن استعماله لدفع غوائل الفيضانات العالية. كذلك صُغِّر حجمه بحيث يصبح ما يأتينا منه ملياران بدلا من ثلاثة مليارات .

والمشروع المعروض على المجلس الآن هو الخزان الواطى ولكنه سيبنى بشكل يمكن من إجراء عملية التعلية إذا ما رؤى إجراؤها فى مستقبل السنين .

والذى دعا لتصغير حجم الخزان عما كان يراد أولا أمران : الأول — وهو الأهم — تقليل الضرر الذى سيلحق بأراضى مديرية النيل الأبيض وتخفيف ما يصيب السكان من انتقالهم إلى مناطق أخرى . والثانى أن الخزان الصغير لا يكون عرضة لفقد نسبة عالية من كمية الماء الذى يخزن فيه بخلاف الخزان الكبير .

ولم تكن مسألة غرق بعض أراضى مديرية النيل الأبيض وتقلقل السكان بسبب هذا الغرق معلقا عليها فى بادئ الأمر أهمية كبيرة . ولكن الزمن الذى انقضى من وقت الشروع فى بناء الخزان فى المرة الأولى أظهر للسودان أن لها أهمية تطورشأنها على ممر السنين، حتى بلغت أن طلب السودان أن يكون التعويض ماء ومالا : ماء يؤخذ من الخزان أو من مياه النهر الطبيعى أو من كليهما لتروى به أرض يستعاض بها عما سيغرقه ماء الخزان . ومالا يمكن من القيام بالأعمال اللازمة لهذا الرى وللأعمال الأخرى المترتبة على ارتفاع المياه بسبب هذا الخزان .

ولكن حضرة صاحب المعالى اسماعيل سرى باشا رأى وهو وزير للأشغال رفض كل تعويض يقوم على أساس أخذ شيء من مياه النهر الطبيعى أو المخزونة . وما كان يسعه أن يفعل غير ذلك . فلو أن فى مياه النيل الطبيعى منها والمخزون ما يسد حاجات مصر لما كان هناك ضرر من السماح للسودان أن يأخذ جزءا منها . أما ونحن لا زلنا بعيدين عن أن نبلغ كل غايتنا من الضرورى لنا من الماء ، أما ونحن ننوى القيام بمشروعات أخرى لاستكمال ما ينقصنا ، فان احتفاظنا بكل قطرة من الماء من ألزم الواجبات .

تقول وزارة الأشغال فى مذكرتها إنه حصل الاتفاق على أن يكون التعويض للسودان من المضار التى تنشأ عن إقامة خزان جبل الأولياء مبلغ ٧٥٠٠٠٠ ج.م .

ولكن نظرا لما تعلمه اللجنة من تفاصيل تطورات مسألة التعويضات رأت أن تستوثق من أن هذا هو كل التعويض، وأنه لن يؤخذ من ماء النيل شيء ، فصرح لها حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال بجلستها المنعقدة فى ٢ يونيه سنة ١٩٣٢ تصريحا مستندا إلى وثائق تبودلت بين الحكومة المصرية والمندوب السامى اطمأنت به إلى أن مياه النيل الأبيض — الطبيعى منها والمخزون فى جبل الأولياء — ستأتى كلها لمصر لا يشاركها السودان فى شيء منها.

واللجنة تسجل هذا التصريح وتقرر أنها ناقشت المشروع على هذا الأساس. ولها كامل الثقة فى أن يكون هذا الأمر مرعيا على الدوام لا يخرج عنه بحال من الأحوال .

وبهذه المناسبة نود أن نعرض لمسألة جاءت فى مذكرة وزارة الأشغال التى قدمت بها المشروع ترى اللجنة أنها تحتاج لشيء من الإيضاح وهى الخاصة بتحديد مدة عجز النهر فى مصر عن الوفاء بحاجات البلاد فقد خشيت اللجنة أن يفهم منها أن وزارة الأشغال تقبل فيما يختص بتحديد ما يأخذه السودان من ماء النيل الأزرق احتساب مدة قصور الماء عن الوفاء بمطالب البلاد على أساس أضيق مما اعتبرته لجنة النيل لسنة ١٩٢٥ ، ولكن إجابة حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال عن سؤال وجه إليه فى هذا الموضوع كانت صريحة لا تقبل تأويلا حيث قال: "لا يمكن لوزارة الأشغال أن تسلم بأساس جديد لتحديد زمن عجز الإيراد الطبيعى غير ما ورد فى تقرير اللجنة المشار إليها" واقتبس سعادته من بيان أدلى به مندوب الوزارة أمام لجنة جبل الأولياء بمجلس النواب قول المندوب :

"أرى أن يكون أساس الحساب هو إيراد النهر فى الفترة التى تقع بين هذين التاريخين وهذه الفترة هى ٢١ يناير إلى ٣ أغسطس عند أسوان، وهذه المدة يجب أن تكون من الوجهة النظرية رائد المهندس المصرى عند ما يطلب منه فى المستقبل البحث فى أى توسع زراعى على النيل خارج الحدود المصرية . بل عليه أن يقدر أن التوسع الزراعى لمصر من وراء خزان جبل الأولياء أو غيره

لابد أن يحدث تغييرا يتمشى مع الحقوق المكتسبة لمصر عنـد ما ينشأ ذلك البحث . وهذا يجر بطبيعة الحال إلى تقديم تاريخ ٣١ ديسمبر وتأخيره عن ١٥ يوليه (عند سنار). وبعبارة أخرى أن كل توسع زراعى فى السودان يجب أن يبحث على أساس آخر من شأنه تضييق المدة التى يباح فيها للسودان السحب من النهر ".

وهذا البيان الصريح من وزير الأشغال وما اقتبسه من بيان مندوبه أمام لجنة مجلس النواب تسـجلهما اللجنة فى تقريرها بسرور كثير . فهما لا يتركان مجالا لأى شك أو تأويل ويضمنان الاحتفاظ بكامل الحق الذى أقرته لمصر فى هذا الشأن لجنة النيل لسنة ١٩٢٥ .

وهناك مسألة أخرى تعرضت لها اللجنة فى بحثها ، وهى ما جاء فى مذكرة وزارة الأشغال خاصا بجواز التخزين فى أسوان قبل أن يكون النهر قد انخفض منسوبه إلى ٨٨

وجهت لحضرة صاحب السعادة وزير الأشغال أسئلة فى هـذا الشأن فأجاب عنها بمـا طمأن اللجنة حيث قال سعادته : " أشار مهندسو الوزارة بإمكان التخزين فى خزان أسوان بعد تعليته على منسوب ٩٠ ومعالى رئيس اللجنة يؤكد وجود خطر إذا ابتـدأ التخزين على منسوب ٩٠ ، فازاء ذلك ستجرى الوزارة تجربة التخزين على منسوب ٩٠ ، وتنزل عنه إذا أنتج هذا التخزين أى ضرر . وأثناء كل هذه التجربة مهما طال أجلها ، وإلى أن يعين الرقم النهائى ، يكون منسوب ٨٨ عند أسوان هو الذى يعتبر تاريخيا لبدء التخزين كأساس ثابت فيما يختص بكل علاقة أو بحث مع السودان — فى شأن تعيين حقوق مصر فى المياه " واللجنة يسرها أن تسجل هـذا الوعد من الوزارة . وترجو أن تكون تجربتها للتخزين على المنسوب العـالى واسعة النطاق ممتدة لسنوات عديدة تراقب فيها تأثير الطمى على الخزان مراقبة دقيقة حتى تصل فى هذا الأمر الهام لنتيجة لا يتطرق إليها أى شك .

## ٤ — الاعتراضات على المشروع

لقد قامت على هذا المشروع اعتراضات منها أنه يلقى على عاتق مصر عبئا ماليـا لا تحتمله حالة ميزانية المصروفات العادية فى الوقت الحاضر . ولكن اللجنة ترى أن المـال الذى يستدعيه إنشاء هذا الخزان ليس ممـا يبهظ عاتق الخزينة خصوصا أن المطلوب لانشائه سيحل فى الميزانية محل بعض ما كان يدرج بها لأعمال للرى أوشكت أن تتم ، نذكر منها — على سبيل المثال لا على سبيل الحصر — تعلية خزان أسوان ، والمحطات الرئيسية لتوليد الكهرباء ، والشبكة الكهربائية بالدلتا ، والحياض المنعزلة ، وقناطر نجع حمادى وملحقاتها وغير ذلك من أعمال بلغت تكاليفها نحـو اثنى عشر مليونا من الجنيهات فى السنوات الأربع الأخيرة .

وهذه اللجنة ترى أن أعمال الرى الكبرى يجب أن يكون لها دائما المقـام الأول بين أعمـال الدولة الانشائية فيربط لها فى الميزانية سنويا مبلغ معتدل لانفاقه عليها . وأنه إذا دعت ضرورات الاقتصاد أن تخفض بعض اعتمادات الميزانية أو أن تحذف فمن الواجب أن تكون أعمال الرى الكبرى آخر ما يصيبه التخفيض أو الحذف . إذ أن الصرف على مثل هـذه الأعمـال ليس إنفاقا للمـال بل هو استثمار له على أحسن الوجوه . على أنه إذا اقتضى الأمر للرجوع للاحتياطى العام للسير بالعمل فى مشروع خزان جبل الأولياء فلا يكون فى ذلك خروج عمـا وضع الاحتياطى لأجله ، إذ من أخص خصائص الاحتياطى أن ينفق منه على مثل هذه الأعمال .

ولقد أعجب اللجنـة تصريح حضرة صاحب الدولة وزير المـالية من أنه إذا لم يكن المـال ميسورا " ودعت الحال من أجل القيام بانشاء خزان جبل الأولياء للاقتراض لاقترضت " .

وقد سبق أن ذكرنا أنه عند مالم تتمكن الحكومة فى أواخر القرن المـاضى من تدبير المـال اللازم لانشاء خزان أسوان الأول لجأت لطريقـة التقسيط فى دفع الثمن أى لاقتراض نفقة إنشائه .

والنتائج التى عادت من ورائه ناطقة بحسن تقـدير أولئك الذين لم يقف عدم تيسر المـال فى ذلك الوقت عقبة فى سبيل نهوضهم بالمشروع .

وترى اللجنة أنه لا يصح أن تقف عقبة المـال — إن وجدت — فى سبيل السير فى هذا المشروع الذى سيأتى لنا بمـاء يزيد على ضعف مقـدار ما أتى لنا به خزان أسوان الأول .

كما أنها تغتبط بأن الحالة المـالية ستمكن من القيام بالعـمل دون حاجة للاقتراض .

هناك اعتراض آخر : وهو أن هذا المشروع يستلزم إنشاؤه القيام بأعمال أخرى تحتاج لنفقة كبيرة وهى تقوية قناطر إسنا وأسيوط وقناطر الدلتا .

إن الحاجة لتقوية قناطر إسنا كنتيجة لانشاء خزان جبل الأولياء مبالغ فيها كثيرا . إذ من المستطاع تنظيم كيفية ملء خزان جبل الأولياء الواطى المراد إنشاؤه دون أن يؤثر ذلك على المناسيب فى مصر تأثيرا ذا بال فيما يختص بالشراقى الذى قد يتخلف بسبب انخفاض المـاء فى فصل الفيضان . ذلك لأن أهم المناطق التى تتأثر بسبب هذا الانخفاض الجزئى هى منطقة الحياض المنعزلة ومنطقتا الخيام وأخميم . أما الأولى فقد أوشكت الأعمال التى تجرى لتحويل ريها من رى حوضى إلى رى صيفى أن تتم فلم يبق لمسألة انخفاض الفيضان أو ارتفاعه بالنسبة لها أى تأثير . والمنطقتان الأخيرتان قد كفل ريهما إنشاء قناطر نجع حمادى وترعة الفؤادية والفاروقية ونفق الأحايوه بحيث لن تتأثرا بسبب انخفاض مياه الفيضان سنتيمترات معدودة بعد أن أنشئت قناطر نجع حمادى التى يرفعها المياه أربعة أمتـار مدة الفيضان قد عوضت وتجاوزت بمراحل كل خفض فى مناسيب النيل فى فصل الفيضان .

أما قناطر أسيوط وقناطر الدلتا وإن كانت حالتهما تدعو للاهتمام بتقويتهما إلا أن هذه التقوية لا يستلزمها إنشاء خزان جبل الأولياء . بل الواجب أن تتم تلك التقوية سواء أنشئ خزان جبل الأولياء أو لم ينشأ .

واللجنة تغتنم هذه الفرصة لتكرر ما سبق للجنة الأشغال بهذا المجلس أن ذكرته فى التقرير الذى قدمته للجنة المالية عن مشروع ميزانية وزارة الأشغال من ضرورة الاهتمام بأمر قناطر الدلتـا على وجه الخصوص . لأن حالتهـا

تستدعى أن توجه لها كل عناية، بل ربما كان الأصوب إعادة إنشائها بدل بذل جهد ومال فى تقويتها قد لا يقل فى النهاية عما يصرف فى إعادة بنائها ولا تكون النتيجة مثل إقامة قنطرة جديدة على أحدث طراز وأمتن بناء .

هذه ملاحظة دعا إليها ذكر هذه القناطر .

ولكن اللجنة تعود فتقرر أن الاهتمام بشأن هـذه القناطر ليس ناشئا عن إقامة سد جبل الأولياء بل هو اهتمام سببه قائم بذاته لادخل لانشاء خزان جبل الأولياء فيه .

ويسر اللجنة أن ميزانية وزارة الأشغال هذا العام عنيت بأمر هذه القناطر عناية ترجو أن تزداد بقدر مالهذه القناطر من أهمية .

كذلك قناطر أسيوط وجهت لتقويتها وزارة الأشغال عنايتها وأدرجتها فى مشروع ميزانيتها هذا العام .

ومن ضمن الاعتراضات التى وجهت إلى المشروع أن الأعمال التى يتيسر بها الانتفاع بالمياه المخزونة لم تتم بعـد ، وأن مآل المـاء سيكون الضياع فى البحر الأبيض .

واللجنة ترى فى مثل هـذا الاعتراض إلقاء للقول على عواهنه . فان كل المـاء المخزون فى كلا الخزانين — أسوان المعلى وجبل الأولياء — سيستعمل فى الرى حالا ولا يضيع منه شىء . فقسط وافر منه مخصص لتحسين حال الزراعة الحالية ، والأعمـال اللازمة للاستفادة من القسم الباقى قد تقدمت بها الوزارة إلى مدى بعيد .

لم يشرع فى إنشاء قنطرة الحجز عند أسيوط — التى مكنت من تحويل حياض مصر الوسطى بمياه خزان أسوان — إلا فى نفس الوقت الذى أنشئ فيه ذلك الخزان . أما فى حالتنا الحاضرة فان قنطرة التوزيع عند نجع حمادى قد تمت من زمن . وكذلك الترعتان الرئيسيتان قد تم إنشاؤهما ، كما قد قاربت التمام الأعمال اللازمة لحياض المنعزلة . وأعمال الصرف والرى بشمال الدلتا قد سارت الوزارة بها شوطا بعيدا ، ولا ينقص الأراضى إلا ورود المـاء ليتم إصلاحها .

بقى اعتراض تضعه اللجنة فى الصف الأخير . ولولا أنه أشير إليه من بعض أعضائها لرأت أن تمر به دون أن تعيره التفاتا . ذلك الاعتراض هو الخوف من أن تستعمل انجلترا الخزان كأداة للضغط السياسى على مصر .

واللجنة ترى أن هذا الاعتراض لا يقوى على احتمال أية مناقشة جدية . فلا البلاد المتمدينـة تستطيع الإساءة إلى بلاد أخرى أمام أنظار العالم كله من طـريق قطع المـاء عنها وإماتتها عطشا . ولا هو فى حيز الإمكان أن يقوم الخزان المراد إنشاؤه — بمثل هذا الضغط ، إذ لا يمكن أن يحـدث الضغط الأثر المطلوب منه إلا إذا كان وقعه شديدا ومفاجئا . ومعلوم أن منع المـاء بهذا الخزان لا يمكن أن نشـعر به إلا تدريجيا وبحالة تمكننا من أخذ العدة لتلافى نتائجه .

كذلك لن يستطاع بهذا الخزان قطع ماء النيل الأبيض عن مصر زمنا طويلا . إذ لا يخفى أن سعته محدودة ومتى امتلأ فاض إذا لم تفتح عيون القناطر أمام المـاء .

أضف إلى ذلك أن هذا الخزان سيكون مصريا بحتا لا اشتراك لانكلترا أو لغيرها فيه . إدارته مصرية وأعمـال الموازنة عليه فى يد وزارة الأشـغال المصرية . واتفاقية النيل قائمة بيننا وبين انكلترا وقد تعهـدت الأخيرة فيها أن تحترم تنفيذها فى كل الظروف والأحوال .

نقول إن اتفاقية النيل قائمة بيننا ناطقة بأصرح عبارة بأن لا دخل لأحد معنا فى التصرف فى مثل هذا الخزان وقناطره ولا يمكن للجنة أن تتصور إمكان استعماله للاساءة به إلينا . على أننا إذا فرضنا جدلا أن مثل هذا الاعتراض جدير بالاعتبـار ، فانه اعتراض يمكن أن يوجه لكل عمل نقوم به خارج حدود القطر ، وقد رأينا أننا أمام أعمال أخرى لا مندوحة لنـا من القيـام بها خارج تلك الحدود لاستكمال حاجتنا من المياه . فمنطقة السدود وقناطرها تبعد فى السودان عن جبل الأولياء بأكثر من ألف كيلومترا ، وخزان ألبرت سيكون لا خارج حدود مصر وحدها بل خارج حدود السودان أيضا . ومثل خزان ألبرت خزان بحيرة تسانا الذى سبقت الإشارة إليه .

إن اللجنة لاتخشى من أن يساء استعمال هذه المنشآت الواقعة خارج حدودنا للاضرار بمصر ولكنها تخشى أمرا واحدا وهو أن لا تحدد حقوقنا وحرية تصرفنا فيها تحديدا لا يدع مجالا لشـك أو إبهام تنشأ عنهما اختلافات قد يلحقنا بسببها ضرر .

ولكن اتفاقية النيل والاتفاقات التى تسبق تنفيذ كل مشروع كفيلة بأن تدفع أى خطر من هذا القبيل إذا ما كانت تلك الاتفاقات صريحة واضحة ، وليس لدى اللجنة ما يحملها على الاعتقاد بأن مثل هـذه الاتفاقات لن تكون كذلك . وها هو الاتفاق على التعويضات عن خزان جبل الأولياء كما أخبر عنه حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال صريح واضح لا لبس فيـه ولا غموض .

لقد تساءل بعض المعترضين لمـاذا لا تقتصر على التخزين داخل حدودنا ؟

ولكن الذى درس الموضوع الدراسة الواجبة يرى أن ذلك غير ميسور . فليس فى مصر مكان يمكن أن يعد للتخزين .

لقد فكر يوما فى التخزين فى وادى الريان . ولكن على فرض صلاحيته فانه لا يكفينا لصغر حجمه . على أنه قد ثبت للجنة ثبوتا ليس فيه مجال للشك سواء من اطلاعها على أقوال المهندسين الذين بحثوا الأمر بحثا دقيقا أو من خرائط المجسات التى قدمتها لنا وزارة الأشغال ، أن وادى الريان لا يصلح للتخزين نظـرا لمـا يترتب على ملئه من إمكان تسرب المـاء إلى أراضى مديرية الفيوم والقضاء بذلك على إقليم مساحته نحو أربعمائة ألف فدان .

### ٥ — الخلاصة

تعتقد اللجنة بعد بياناتها المتقدمة أن من الواضح الجلى أن القيام بهـذا المشروع لم يكن ليصح أن يكون موضع الشكوك التى حامت حوله ولا الريب التى أثيرت لتحول دون إتمامه .

ولولا أن ظروفا لا تتصل بأية حال بقيمته الفنية ولا بضرورته من حيث إنه نافع لمصر نفعا خالصا أوقفت العمل فيه فى سنة ١٩٢١ لكان تم من زمن بعيد ، وأصبح اليوم فى عداد المشروعات الخالدة .

وإذا كانت مصر ليست شيئا إلا بالنيل فهى ترحب بطبيعة الحال بكل زيادة من مائه وبالوسائل التى تنظم ورودها وتؤكده ، وإلى الآن وإلى أن ينقضى زمان طويل ستكون البلاد فى حاجة مستمرة لزيادة ما تستهلكه من المياه .

وإذا كان لأحد أن يعترض فليعترض،لا على الاسراع فى إنشاء الخزان، بل على أنّا إلى الآن لم نتم من بنائه والاستفادة من مزاياه .

لقد تضمنت مذكرة وزارة الأشغال المؤرخة سنة ١٩٢٩ إحصاء مفصلا لما تتوقعه من فوائد المشروعين ( أسوان وجبل الأولياء ) وقدرت ما سيعود على البلاد وعلى خزينة الدولة ببضع عشرات من ملايين الجنيهات منها ثلاثة وأربعون مليونا زيادة فى رأس المال ونحو اثنى عشر مليونا زيادة فى الايراد السنوى .

لقد قيل إن هذه التقديرات لا تتمشى مع الحالة المالية الحاضرة ولكننا مهما نزلنا بها فان ما يخص جبل الأولياء منها يبقيه مشروعا جزيل الخيرات . وسيكون دائما مفخرة لمن فكروا فيه ومفخرة لمن أقدموا على تنفيذه .

من أجل هذا لم تتردد اللجنة فى الموافقة باجماع الآراء على إنشاء خزان جبل الأولياء ، وهى تقترح على المجلس الموقر الموافقة على مشروع القانون بالصيغة التى صادق عليها مجلس النوّاب .

## (١٠)
## مناقشات مجلس الشيوخ
### (أ) بجلسة ١٤ يونيه سنة ١٩٣٢

( المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد سليمان باشا ) .

( تلى تقرير اللجنة أنظر الصفحة ٢٤٥ وما بعدها ) .

**حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك** — ترى المعارضة واجبا عليها قبل أن تقول كلمتها فى المشروع المعروض على المجلس الليلة أن تقدم خالص الشكر لحضرة صاحب السعادة وزير الأشغال على ما تفضل به فأجاب طلب المعارضة إلى المراجع التى استندت عليها فى تكوين رأيها . وقد استندت المعارضة عليها وحدها فى تكوين هذا الرأى .

وهى تشكر أيضا سكرتيرية المجلس على الهمة الفائقة التى بذلتها فى طبع كلمة المعارضة على طولها . كما تشكر على توزيعها فى أضيق وقت مستطاع . وكما أنها تبعث بتحياتها إلى كل من استعانت المعارضة بآرائهم . البعيد منهم والقريب . وبعد ذلك تبدأ كلمتها .

١ — لما كانت النظرية الصحيحة لخير مصر والسودان معا ألا ينفصل السودان عن مصر . وألا تنفصل مصر عن السودان . وكانت مصر والسودان كلا سياسيا واحدا لا يتجزأ . وإن اختلفت طرق الحكم فيهما . وكانت حقوق مصر الطبعية والتاريخية الثابتة فى النيل . منابعه . ومجراه . روافده وفروعه — لا نزاع فيها . وكانت حياة مصر وكيانها السياسى مرتبطين تمام الارتباط بالنيل وببقاء السودان جزءا متمما لمصر غير منفصل عنها . لما كان كل ذلك . فكل عمل نافع تدعو إليه الحاجة . وتسمح به الظروف. يمكن أن تجريه مصر وأن تتعهده . وأن تسيطر عليه . فى أودية النيل كافة . وعلى منابعه . وروافده . وفروعه كافة . وفى مجراه كافة . لا يمكن أن تكون له غير نتيجة واحدة . هى تعزيز مركز مصر السياسى وتأييد حقوقها فى أودية النيل كافة .

٢ — على هذه المقدمة بحثت المعارضة المشروع مستضيئة بما كتب عنه وما دوّن فى :

(أ) كتاب ضبط النيل للسير مردوخ مكدونالد المطبوع باللغة العربية سنة ١٩٢٠

(ب) تقرير معالى محمد شفيق باشا إلى رئيس مجلس الوزراء المؤرخ ٢١ أبريل سنة ١٩٢١

(ج) تقرير المستر ديبوى المؤرخ مايو سنة ١٩٢٣ والمطبوع بالعربية فى سنة ١٩٢٥

(د) تقرير لجنة مياه النيل ( عبدالحميد سليمان باشا . ماك جريجور ) المؤرخ ٢١ مارس سنة ١٩٢٦ والمطبوع بالعربية سنة ١٩٢٦

(هـ) مذكرة معالى محمد شفيق باشا إلى مجلس الشيوخ المطبوعة سنة ١٩٢٨

(و) مذكرتى وزارة الأشغال العمومية المؤرختين يناير سنة ١٩٣٢ ويناير سنة ١٩٢٩

(ز) مجموعة محاضر جلسات لجنة جبل الأولياء بمجلس النواب ومضابط جلسات هذا المجلس .

(ح) تقرير لجنة الأشغال بمجلس الشيوخ .

كونت بعد ذلك رأيا يستلزم إبداؤه عرض نتائج البحث على حضراتكم .

ولما كان البحث متشعبا تشعب نواحى المشروع المعروض فانى أعرض له بعد الذى قدمت من نواحيه : الفنية والمالية والاقتصادية ، ومن وجهة ملاءمة الوقت ومناسبته :

#### أولا — الناحية الفنية

لم أكن ممن يستطيعون بحث الموضوع من ناحيته الفنية بدون رجوع إلى كبار رجال الفن أستهديهم وأسترشدهم ولقد فعلت وها أنذا مدل بما هدوا إليه وأرشدوا مرتبا حسب تواريخ ما أبدوا :

وهنا أنا مضطر أن أتلو . لأن ما سأتلوه منقول عن الغير . ولا أستطيع فيه غير التلاوة .

(أ) السير مردوخ ماكدونالد ( كتاب ضبط النيل )

٣ — وضع السير مردوخ ماكدونالد مستشار وزارة الأشغال العمومية كتاب ضبط النيل عن "إيضاح عن الضرورة القاضية بزيادة ضبط النيل إتماما لاستثمار الأراضى المصرية واستثمار جانب معين من أراضى السودان مع بيانات عن الأحوال الطبيعية الواجب مراعاتها وعن برنامج الأعمال الهندسية الخاصة بالموضوع" وقدمه بخطاب إلى وزير الأشغال فى أبريل سنة ١٩٢٠ وهو جزءان .

جاء بالصفحة ٥٨ من الجزء الأول :

" لا خفاء فى أن استنزال تصرف النيل الأبيض أثناء الفيضان يكون له تأثير خطير على مناسيب النيل مدة ملء الحياض بالوجه القبلى " .

وبالصفحة ٨٢ من الجزء الأول :

"وهذا الخزان (أى العالى على منسوب ٣٧٨,٥ متر) كما قدمنا سيغمر قرى الأقاليم جميعها غمرا تاما فيضطر إلى تحويلها عن مواضعها . وهذه المساكن كلها ماعدا مبانى الحكومة وأمكنة الاستراحة وبضعة بيوت لتجار من اليونان هى أكواخ من القش " تقل " فاتلاف الموجود منها وبناء جديد غيرها لا يتطلب نفقات باهظة" .

وبصفحة ٨٤ من الجزء الأول :

"وقد خصص فى التقديرات المعمولة مبلغ إجمالى قدره ٣٠٠,٠٠٠ ج م للنفقات اللازمة لنقل القرى وكوبرى كوستى ومبانى الحكومة والتعويضات اللازم صرفها للأهالى مقابل تشتيتهم عن مواطنهم فسيعطى هؤلاء فدانا بفدان ...... وقد تقرر عمل مقايسة مضبوطة عما يلزم لذلك من النفقات ولكن المرجح هو أن المبلغ الآنف الذكر كفيل بارضاء جميع الأهالى حتى لا يبقى منهم ساخط ولا متذمر" .

وبصفحة ٥١ :

" وتقدر تكاليف السد ( أى السد العالى ) بمبلغ ٢,٥٠٠,٠٠٠ ج م".

وجاء بآخر الباب الخامس ( قناطر نجع حمادى ) :

"إن تحويل المسائح التى تشرف عليها القناطر أعنى نفاذ مشروعات الترع والمصارف التى يستلزمها الانتقال من نظام رى الحياض ومن المحصول الواحد إلى نظام الرى الصيفى ذى المحصولين سيجرى بمعدل ٤٠,٠٠٠ إلى ٥٠,٠٠٠ فدان فى السنة ...... أما نفقات العمل فيرجح أن تبلغ ٢٤ جنيها عن كل فدان".

(ب) معالى محمد شفيق باشا ( تقريره إلى رئيس مجلس الوزراء )

ونسخة هذا التقرير التى وقعت فى يدى هى النسخة الفرنسية . وأظن أنها مترجمة عن العربية .

٤ — ننقل عن هذا التقرير الفقرات الآتية :

"فى مايو سنة ١٩١٤ عرضت وزارة الأشغال على مجلس الوزراء بناء خزان جبل الأولياء على النيل الأبيض — واقترحت أن يتم فى ثلاث سنوات وأن تكون تكاليفه كما يأتى : ٢٠٠,٠٠٠ ج.م فى السنة الأولى و٤٠٠,٠٠٠ ج.م فى السنة الثانية و ٤٠٠,٠٠٠ ج م فى السنة الثالثة أى تكون تكاليفه كلها مليونا من الجنيهات ...... " .

"وفى سنة ١٩١٦ أعيد البحث فى مشروع خزان جبل الأولياء وأدرج له اعتماد فى سنة ١٩١٧ مقداره ٨٠٠٠ ج.م لأعمال تحضيرية ضم إليه اعتماد إضافى أثناء السنة بمبلغ ١٢,٠٠٠ ج.م .

وفى سنة ١٩١٨ عند ما تغير تقدير قيمة مصاريف الخزان بالمشروع المعدل الذى قدر له مبلغ ١,٧٠٠,٠٠٠ ج.م أدرج له مبلغ ٧٤,٣٠٠ ج.م .

وفى فبراير سنة ١٩١٩ أدرج له مبلغ ١٠٠,٠٠٠ ج.م وعدلت التكاليف إلى ٢,٢٠٠,٠٠٠ ج م " .

"وسعة الخزان أربعة مليارات تصبح ثلاثة فى أسوان".

" ولما كان من شأن إنشاء خزانى سنار وجبل الأولياء إنقاص منسوب الفيضان من ٢٠ سنتيمترا إلى متر وعشرين سنتيمترا فينتج من ذلك أن مياه الفيضان ستتأخر خمسة عشر يوما فى الوجه البحرى فاذا لم تعد قناطر الدلتا لتعويض ذلك فان الضرر الذى ينتج عن تأخر الفيضان هذا لا يمكن تلافيه — وتتأثر بتأخر ونقص ارتفاع ماء النيل فى الفيضان السواحل والجزر" .

ومما جاء بهذا التقرير :

" يجب للانتفاع بخزان جبل الأولياء إذا ما أنشئ مع خزان سنار ولمنع الضرر الناتج من انخفاض مستوى الفيضان وتأخره .

( ا ) إنشاء قناطر نجع حمادى : (وقد أنشئت)

(ب) التغيير الجزئى أو الكلى لقناطر إسنا وأسيوط والدلتا .

(ج) توسيع بعض ترع الوجه القبلى وتغيير منظماتها (Régulataires) .

( د ) وضع طلمبات فى البلاد المحرومة من الفيضان كمناطق أسوان وعمل مشروعات ضرورية فى الوجهين القبلى والبحرى وهذه الأعمال لا تتكلف أقل من ثمانية ملايين جنيه فيكون المجموع ١٢,٠٠٠,٠٠٠ ج.م .

فاذا لم تنفذ المشروعات المشار إليها فان إنشاء خزان جبل الأولياء يسبب لمصر أخطارا أثناء الفيضان وإن زاد فى كمية المياه الصيفية .

ومن المحقق أن الضرر يكون أكثر من النفع الذى ينتج عن هذه الزيادة من الماء الصيفى — وفى بعض السنين سنرى مضطرين لعدم استعمال مياه خزان جبل الأولياء للقضاء على الشراق وذلك إذا لم تنفذ الأعمال المشار إليها قبلا . "

" إذا تم الخزانان أثناء فيضان سنة ١٩٢٦ فسينزل مستوى الماء ما بين ٢٠ سنتيمترا ومترا و ٢٠ سنتيمترا ، وهذا الانخفاض يظهر أثره فى زيادة الأطيان التى تتخلف شراق ولذلك يجب أن تتم المشروعات الأخرى مع تمام الخزانين .

مصاريف إنشاء خزان جبل الأولياء وما يستلزمه تقدر باثنى عشر مليون جنيه .

(انصرف حضرة صاحب المعالى أحمد على باشا وزير الأوقاف) .

إذا ما صرف مبلغ ١٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه حتى سنة ١٩٢٦ يكون لمصر فى أسوان مقدار ثلاثة مليارات متر مكعب من الماء — ولكن لم يعمل شىء للانتفاع بهذا المقدار من الماء إذا ما وجد ، ولذلك فوزارة الأشغال تحتاج إلى اثنى عشر مليونا أخرى لإمكان الانتفاع بذلك " .

ولقد وافق السير مردوخ مكدونالد مستشار وزارة الأشغال على هذا التقرير فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٢١

بناء على هذا التقرير أصدر مجلس الوزراء فى ٢٥ مايو سنة ١٩٢١ قراره الذى أثبت نصه حضرة مندوب وزارة الأشغال أمام لجنة مجلس النواب بالصفحة ١٦ من مجموعة محاضر جلسات هذه اللجنة — ومما جاء بهذا القرار :

" بما أنه يتضح من مذكرة مرفوعة من وزارة الأشغال العمومية أن إتمام خزان جبل الأولياء وتنفيذ ما يلحق به من مشروعات الرى اللازم عملها لمصر يقتضى من المال مبلغ ١٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه " .

وبما أن الأحوال المالية الحاضرة أى سنة ١٩٢١ لا تمكن الحكومة من تدبير مبلغ طائل كهذا المبلغ إلا إذا التجأت إلى الاقتراض الأمر الذى لا ترغب فيه الآن ؛

وبما أنه سواء فيما يختص بخزان جبل الأولياء أو بخزان مكوار وترعة الجزيرة لا يستطيع مجلس الوزراء أن يصدر قرارا حاسما بشأن هذه الأعمال قبل الوقوف على نتيجة المفاوضات المزمع إجراؤها بين مصر وبريطانيا العظمى ؛

لهذه الأسباب :

فمجلس الوزراء يقرر :

١ — إيقاف الأعمال الجارية فى جبل الأولياء مع المحافظة على ما تم فيها حتى الآن .

٢ — يرى إيقاف أعمال خزان مكوار وترعة الجزيرة غير أنه إذا رأت حكومة السودان مواصلة هذه الأعمال على مسئوليتها الخاصة فليكن من المعلوم :

(أ) أن هذه الأعمال لا يجوز الانتفاع بها لرى أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ فدان حسب الاتفاق السابق فى هذا الشأن .

(ب) ان الحكومة المصرية تحفظ لنفسها الحق فى تقرير ماتراه إزاء هذه الأعمال ، وقرارها هذا يتوقف على نتيجة المفاوضات .„

(ج) المستر ديبوى (تقريره المؤرخ مايو سنة ١٩٢٣)

٥ — بقرار مجلس الوزراء الصادر فى نوفمبر سنة ١٩٢١ ندب المستر ديبوى الذى كان مستشارا لوزارة الأشغال العمومية لمهام منها بحث مشروعات الرى الكبرى و إبداء رأيه فيها ، وفى أحسن برنامج لترقية شؤون القطر الزراعية — وفى حالة وأعمال مصلحة الرى المصرية مع الاشارة بصفة خاصة إلى علاقاتها بغيرها من المصالح الأميرية — ولقد قام بمهمته ووضع تقريره فى جزءين كبيرين قدمهما إلى رياسة مجلس الوزراء .

والمستر ديبوى هذا هو الذى أشار إليه مندوب وزارة الأشغال ( بالنهر الثانى من الصفحة ٣٩ من مجموعة محاضر جلسات لجنة خزان جبل الأولياء بمجلس النواب بالآتى) : ”خصوصا إذا علمتم أن رجلا كالمستر ديبوى امتدت أبحاثه إلى أوسع مدى سواء من الوجهة المالية أو الزراعية أو المائية فضلا عن أنه خدم الرى المصرى عشرات السنين ، وآخر عمل تقلده وظيفة مستشار وزارة الأشغال العمومية ودرايته العلمية والعملية بنهر النيل بصفة خاصة لا يمكن أن تقاس بها دراية أى خبير أجنبى محايدا كان أم بريطانيا لم يسبق له العمل بمصر والسودان .„

( انصرف حضرة صاحب المعالى حافظ حسن باشا وزير الزراعة وصاحب المعالى أحمد على باشا وزير الأوقاف وحضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا وزير المواصلات) .

جاء بالصفحة الثانية من تقرير المستر ديبوى (الذى وصفته وزارة الأشغال ذلك الوصف) . ذلك المهندس الكبير والخبير العالمى :

”ثم فحصت الموقف الراهن فألفيت البلاد مثقلة ببرنامج أعمال مترامى الأطراف واسع النطاق يرمى إلى تحسين الأحوال الزراعية واستثمار الأراضى البور ولكن البلاد عاجزة من الوجهة المالية عن السير به .........„

............ ”وعندى أن السبب الذى أدى إلى هذا الموقف يرجع بالأكثر : ......... ثانيا إلى عدم وجود أية رقابة مالية فعالة على الشروع فى أعمال كبيرة تقتضى إنفاق أموال طائلة .

وأما فيما يختص بالسبب الثانى فقد أبديت من المقترحات ما أرجو أن يؤدى إلى إيجاد رقابة مالية أعظم إحكاما وأشد فعلا وذلك : أولا بأن جعلت الاعتبار الأهم مقدرة القطر المالية لاحاجته المفروضة إلى سرعة النمو .

وأخيرا بأن أشرت بعدم فتح اعتمادات مالية لهذه الأعمال إلا بعد تقديم مقايسات مفصلة ......وافية...„

(انصرف حضرة صاحب السعادة ابراهيم فهمى كريم باشا وزير الأشغال العمومية ) .

وجاء بصفحة ٢٧ :

”لانزاع فى أن لمشروع سد جبل الأولياء وخزانه عيوبا جلية : فموقع هذا العمل مع احتمال استخدامه للاضرار بمصر قد أثار ثائرة الشعور السياسى — ثم إن ارتفاع نسبة ما يضيع من الماء فى الخزان قد عرض المشروع لمطاعن شديدة من الوجهة الهندسية .........„

”هذا إلى أن نفقات العمل هى من الجسامة بحيث لاتحتملها موارد مصر المتيسرة فى الوقت الحاضر .........„

”فنظرا إلى خطورة هذه الاعتراضات الموجهة إلى المشروع كان القرار الذى أصدر فى مايو سنة ١٩٢١ بايقاف العمل مبررا فيما أرى كل التبرير„.

” ولا أظن أن استئناف العمل يكون من الأمور الممكنة أو المستحسنة اللهم إلا بعد أن يعاد النظر فى الحالة بدقة وعناية „ .

وجاء فى الباب السابع من هذا التقرير تحت عنوان ”أعمال الاستثمار الأخرى„ بالصفحتين ٢٩ و ٣٠ :

”والذى يلاحظ لأول وهلة أن الآراء فى هذا الصدد متشعبة أيما تشعب — ولكن الاتجاه العام لما تلقيناه من المقترحات والآراء يشير — كما هو منتظر إلى اتفاق عظيم على أظهر ما تفتقر إليه البلد فى الوقت الحاضر وهو :

(١) تحسين الصرف .

(٢) زيادة المياه الصيفية .

(٣) التوسع فى استصلاح الأراضى البور وفاء بمطالب السكان المتزايدة بسرعة .

والظاهر أن التحسين المطلوب للصرف هو على ثلاثة أضرب :

أولا — تحسين المصارف الحالية .

ثانيا — تجديد وسائل الصرف فى الجهات الخالية منها الآن. وهذا ينحصر بوجه عام فى تمديد بعض المصارف الحالية أو إنشاء مصارف فرعية„.

(انصرف حضرة صاحب المعالى محمد حلمى عيسى باشا وزير المعارف العمومية) .

" على أن تدبير المزيد من المياه الصيفية عمل باهظ الكلفة بطبيعة الحال ولئن كنت أميل شخصيا إلى اعتباره فى المنزلة الأولى من الأهمية والاستعجال فان هناك من الصعوبات المالية وغيرها ما قد يحتم تأجيل الأعمال اللازمة لهذا الغرض زمنا معينا يمكن فى أثنائه تخصيص كل مايتيسر من الأموال لتحسين الصرف".

وجاء بالصفحة ٤١ :

"والواقع أن هذا البرنامج (البرنامج المبسوط فى كتاب ضبط النيل) قد وجد بعيد المطمح فادح النفقة فتقرر إيقاف العمل به والظاهر أنه لا مفر من الاعتراف بأنه بحالته الأصلية خليق بالاهمال نهائيا وأن لابد من الاستعاضة به ببرنامج معدل يرمى إلى مباشرة العمل اللازم على مراحل متتابعة وبنسب محتملة ."

وجاء بالصفحة ٤٥ :

"ثم إنه لا بد من القيام بمقدار معين من أعمال التحسين فى نظام الترع الحالى توطئة لتمام الانتفاع بالايراد الاضافى من المياه".

وجاء بالصفحة ٤٦ :

" أضف إلى ذلك أن تحسين الصرف كثيرا ما يتوقف على إحكام التصرف فى مياه الرى وكثيرا ما يستدعى إنشاء المصارف الجديدة وتحسين المصارف القديمة إدخال تعديلات فى نظام الترع تكاد تعادل فى أهميتها وعظم تكاليفها أعمال المصارف فى حد ذاتها" .

وجاء فى الباب الثالث من هذا التقرير تحت عنوان "الصرف" بالصفحة ٤٩ :

" من المتفق عليه عموما أن أحق المناطق بالعناية والاهتمام تلك التى قد حاق بها الضرر فعلا بسبب عدم تجهيزها بشىء من وسائل الصرف كلية — أو لرداءة هذه الوسائل — ويتلوهذه فى الأحقية تلك المناطق التى ليست مضرورة بالفعل لا تستثمر تمام الاستثمار للأسباب عينها — أما المناطق المستصلحة جزئيا أو غير المستثمرة على الاطلاق فيجب وضعها فى المرتبة الأخيرة" .

(تخلى حضرة صاحب الدولة يحيى ابراهيم باشا رئيس المجلس عن الرياسة وتولاها حضرة صاحب السعادة نخلة المطيعى باشا وكيل المجلس ) .

" فأما المناطق التى تعتبر مضرورة بالفعل فمعظمها أراض مضى عليها زمن طويل وهى تستثمر كامل الاستثمار وهذه واقعة على مناسيب عالية نسبيا إذا قورنت بالأراضى المستثمرة حديثا أعنى أنها تكاد تقع كلها فوق خط المنسوب ٣ — والواقع أن الذين يشكون تناقص خصوبة التربة فى الأرض الواقعة بين خطى المنسوب ٣ و ٦ يجعلون رداءة الصرف رأس الأسباب المؤدية إلى هذا التناقص : وهذا أمر من الأهمية بمكان" .

(هم حضرة صاحب السعادة على جمال الدين باشا وزير الحربية والبحرية بالانصراف ) .

ستكون الحكومة غير حاضرة بالمجلس ولا أستطيع إتمام التلاوة والحكومة ليست ممثلة فيه .

( جلس حضرة صاحب السعادة على جمال الدين باشا وزير الحربية والبحرية فى مكانه بالمجلس ) .

أنا لا أفهم لماذا لا يكون حاضرا فى الجلسة حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية .

**الرئيس** — فى الجلسة أحد الوزراء. وهذا يكفى لتمثيل الحكومة. وأما حضور حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال فيكون حينما يأتى دوره فى الكلام .

**حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك** — وجاء بالصفحة ٥٢ :

" إن الحاجة تدعو إلى إنشاء المصارف الفرعية العمومية فى كل مكان تقريبا .

...... ويلح بعض الثقاة فى ضرورة تمديد نظام الصرف الحالى بالدلتا إلى جهة الجنوب وهذا وإن يكن ضروريا بلا نزاع فى بعض الأحوال إلا أنه عظيم الكلفة".

وجاء بالصفحة ٥٤ :

"وقد كان من ضمن المشروعات الكبرى المقترحة حديثا توسيع الترع العظمى لتمكينها من تحمل المقادير الاضافية من المياه اللازمة لرى المناطق المستصلحة — وكان هذا التوسع من أهم الأعمال المقترحة وأعظمها كلفة".

وبالصفحة الـ ٥٥ :

"ولما كان معظم المناطق المراد استصلاحها واقعا فى أقصى الشمال على ذيول الترع المتفرعة من قناطر الدلتا — ولما كانت هذه الترع لا تستطيع أن تتحمل أكثر من المياه اللازمة لرى المناطق المزروعة عليها فعلا لم يكن ثمة مناص من توسيع هذه الترع توسيعا عظيما إذا أريد الانتفاع بها لرى المناطق المراد استصلاحها .

وغنى عن البيان أن توسيع الترع بما عليها من قناطر الموازنة العديدة ومن الكبارى الكثيرة الخ على امتداد مسافات شاسعة خلال أراض تامة الاستثمار نفيسة القيمة هو عمل فى منتهى الجسامة وفداحة الكلفة ."

"فاذا أريد الانتفاع بالأعمال الموجودة فى الوقت الحاضر فان نفس الصعوبة التى نشأت فى حالة مشروعات الصرف تنشأ أيضا فى هذه الحالة."

" أعنى أن توقع السير فى سبيل الاستصلاح والاستثمار بمعدل سريع جدا يستدعى القيام على الفور بتوسيعات وتحسينات على نطاق لا هو بالضرورى ولا هو بالمستحسن إذا كان المقصود الآن هو الأخذ ببرنامج معدل كالمقترح هنا".

(حضر حضرة صاحب السعادة ابراهيم فهمى كريم باشا وزير الأشغال العمومية ).

"فأما فيما يختص بغرب الدلتا الذى هو عبارة عن مديرية البحيرة فقد تقرر أنه لا مفر من توسيع رياح البحيرة وامتداد الخندق الشرقى بالمقدار اللازم لاستصلاح أراضى بحيرتى مريوط وادكو — وهذا عمل كبير جدا عظيم النفقة للغاية يجعل توقع القيام فى القريب العاجل بأى عمل من أعمال الاستصلاح الكبرى بمديرية البحيرة أمرا بعيد الاحتمال ولكن هذا هو الواقع ولا سبيل إلى الارتياب فى صحة القرار المشار إليه آنفا أما فى الدلتا الوسطى والدلتا الشرقية فان وجود قناطر زفتى يجعل من المستطاع إمرار المياه اللازمة فى مجرى النهر وإطلاقها فى مجموعات الترع عند زفتى.

وليس فى هذا شىء من الصعوبة ولكنه يتطلب جعل قناطر زفتى قادرة على الوفاء بكل مايترتب عليها من المطالب بوجه مرض وهذا يقتضى تحسين السد الفاطس الواقع خلف القناطر مباشرة" .

وجاء بصفحة ٥٧ :

"ففيما يتعلق بأعمال تحسين الرى على العموم أرى أنه مع وجوب حصر الاهتمام العاجل فى أعمال الصرف على الأكثر إلا أنه لا يمكن للاعتبارات الاقتصادية التغاضى تماما عن الأنواع الأخرى من الأعمال الجديدة" .

(حضر حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقى باشا رئيس مجلس الوزراء).

وجاء بصفحة ٦١ :

" ولقد يظهر أن العادة جرت فى الوقت الحاضر بأن تسبق الاعتمادات المقايسات أعنى بأن ترصد مبالغ إجمالية كبرى من الاعتمادات المالية على أنواع معينة من الأعمال الجديدة قبل أن تقدم عنها مشروعات مفصلة ومقايسات وافية والمراد الآن هو عكس هذه الحال بإيجاب وضع المقايسات المفصلة وتحتيم المصادقة عليها سلفا قبل طلب الاعتمادات اللازمة لها وبذلك تصير الأغراض الممنوحة من أجلها الأموال معروفة وواضحة من أول الأمر" .

وجاء فى هذا التقرير خاصا بالوجه القبلى بالصفحة ٦٦ :

"ولكنى لا أرى فيما عدا أعمال الصرف أن هنالك أى مشروع يتطلب عاجل التنفيذ وله من الأهمية مايسوغ بحثه على سبيل الفصل فى هذا التقرير.

أما فيما يختص بأعمال الصرف فثمة مسائل على جانب من الصعوبة والخطورة ، لا سيما فيما يتعلق بالمنطقة المعروفة بواطى الفنت حيث توجد بقعة متسعة أضرت بها رداءة الصرف" .

"إن نظام الصرف برمته فى الوجه القبلى نظام غريب معقد ، وذلك لأن المصارف هناك تستطيع أثناء الشطر الأعظم من السنة تصريف مياهها بسهولة فى النيل أو البحر اليوسفى ، ولكن فى مدة الفيضان يكون منسوب النيل من فرط العلو وفى مدة صرف الحياض يكون منسوب البحر اليوسفى من شدة الارتفاع بحيث لا يتسنى صرف الأرض المنخفضة على وجه مرض" .

وبصفحة ٦٧ :

"فاذا أضفنا إلى ذلك أن حالة الصرف فى مساحة عظيمة من الأراضى الواقعة بجوار الفنت حالة غير مرضية باجماع الآراء كان لدينا دليل كاف على أن التدابير الحالية غير وافية بالمرام وتقتضى العناية باصلاحها .

أما فيما يختص بالحبس الأسفل من مصرف المحيط لمديرية الجيزة فحالة الصرف لا تبعث على الارتياح فى جهات العياط ومزغونة وحوالى قمبرة من القاهرة ."

وبصفحة ٦٨ :

"ومن المسائل التى هى منشأ صعوبات كثيرة مسألة صرف المواطى وهى بقاع شديدة الانخفاض فى الأراضى التى كانت فى الأصل من حياض مصر الوسطى ثم حولت إلى نظام الرى المستديم ."

ثم أشير فى التقرير إلى صرف منطقة الغرق .

وبصفحة ٧٠ جاء :

" أهم الأعمال المستعجلة فى شرق الدلتا وهو الذى يتكون من مديريات القليوبية والشرقية والدقهلية هى الأعمال الخاصة بتحسين نظام الصرف وتوسيع نطاقه — شأنها فى سائر أنحاء الدلتا" ( وهى مبينة بالصفحات ٧٠ و٧١ و٧٢ و٧٣ و٧٤ من التقرير ) .

وجاء بصفحة ٧٥ ( ب — الدلتا الوسطى ) ( أى مديريتى الغربية والمنوفية ) :

" وكما رأينا فى الأقسام الأخرى من الدلتا كذلك هنا أشد الأعمال استعجالا هى الأعمال الخاصة بتحسين الصرف " (وهى مبينة بالصفحات ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣) .

ولقد جاء بصفحة ٧٧ :

" وتدعو الحالة فى جميع أنحاء المنوفية إلى القيام بمقدار عظيم من الأعمال الخاصة بإحكام ضبط المياه وتوزيعها باسلوب أكثر موافقة لمقتضيات العلم ويمكن أن يعمل الشىء الكثير من هذا القبيل بنفقات معتدلة بفضل حسن التحويل والتعديل فى كيفية الانتفاع بالقنوات الحالية العديدة " .

**الرئيس** — إذا سمحتم حضراتكم فان المناقشة فى هذا المشروع تؤجل إلى غد .

( أصوات : موافقون ) .

(ب) بجلسة ١٥ يونيه سنة ١٩٣٢

**حضرة الشيخ المحترم أحمد طلعت باشا** — لقد تلا حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك جزءا من مذكرته بجلسة الأمس وأثبت فى محضر الجلسة وقد اطلع حضرات الشيوخ المحترمين على بقية المذكرة ولى اقتراح قبله حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك وأعرضه الآن على المجلس . وهو أن يدوّن ما لم يتل من مذكرته فى محضر الجلسة على أن يكتفى حضرته بالإدلاء بملخصها .

**حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك** — إذا قرر المجلس إثبات كل هذه الكلمة بالمحضر باعتبارها تقريرا وزع وقرئ فعلا — فلا مانع عندى من أن ألخص ما جاء بها . وإذا ما احتجت إلى سند تلوته — وبطبيعة الحال لا أحتاج إلا إلى القليل جدا — أعنى أنى أتكلم وأستشهد ولكن على أساس أن تثبت المذكرة فى محضر الجلسة لأنها كل لا يتجزأ .

**الرئيس** — هل يريد حضرة الشيخ المحترم بعد إثبات المذكرة فى المحضر أن يثبت كلامه أيضا ؟

**حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك** — لن يخرج كلامى فى الواقع عما جاء بالمذكرة ولهذا أكتفى باثباتها ولكن لى بعض أسئلة أريد توجيهها لحضرة المقرر فى نهاية كلمتى وهذه تثبت طبعا بالمحضر .

**حضرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك** — لم هذا الاستعجال ولماذا لا تتلى المذكرة ؟

**الرئيس** — هل لأحد من حضراتكم اعتراض على إثبات ما بقى من المذكرة بمحضر الجلسة على أن يدلى حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك بملخصها ؟

( لم يعترض أحد ) .

**الرئيس** — يقرر المجلس إثبات بقية المذكرة بمحضر الجلسة .

**وهذا هو نص ما بقى من مذكرة حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك بعد ما تلى بجلسة الأمس :**

**ولقد جاء بصفحة ٨٠ :**

**" باق بعد ذلك من مشاريع الصرف الخطيرة فى مديرية الغربية مشروع المنطقة المعروفة باسم منطقة ( زفتى سمنود ) وهذه المنطقة تبلغ مساحتها** ٥٠,٠٠٠ فدان وهى معدومة وسائل الصرف — رديئة وسائل الرى وتعتبر على العموم مثالا للأراضى التى كانت فيما مضى خصبة جيدة فأصبحت رديئة منحطة " .

وجاء بصفحة ٨٤ : (ج — غرب الدلتا ) — (مديرية البحيرة) :

" والواقع أن تحسين الصرف هنا مرتبط أيما ارتباط بمشروعات الاستصلاح الكبرى وهذه تستدعى تدبير مقادير إضافية غزيرة من مياه الرى وهذه بدورها تقتضى توسيع رياح البحيرة وهو فى حد ذاته عمل عظيم التكاليف واسع النطاق بنوع خاص " ( الأعمال المبينة بالصفحات ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ ) .

وجاء فى هذا التقرير عن خزان جبل الأولياء بالصفحة ٩٢ :

" بعد إعمال الروية وإطالة البحث وبعد زيارة موقع الخزان المقترح إنشاؤه عند جبل الأولياء مرة أخرى لم أجد إلا تمسكا بالرأى الذى أبديته أولا فى تقريرى التمهيدى المقدم فى العام الماضى وهو أن خير طريقة لمعالجة مسألة إنشاء هذا الخزان توجيه الاهتمام كله إلى تصميمه بشكل يكون أضيق نطاقا وأقل كلفة " .

وبالصفحة ٩٣ :

" وأما فيما يختص بالسد نفسه فان تخفيض أقصى المنسوب من ٣٨٠ مترا إلى ٣٧٧ خليق بأن يجعل من المستطاع إنشاؤه على نطاق أضيق جدا وبنفقة أقل كثيرا مما كان يستطاع بحسب المشروع الأصلى ... ... ... " .

" فمن الاسراف والحالة هذه ومما لاداعى له على الاطلاق إنشاء سد بنائى طوله خمسة كيلومترات من مادة متينة عظيمة التكاليف كسد أسوان وذلك لحجز ما بين ستة وسبعة أمتار من الارتفاع المائى "

وبالصفحة ٩٢ :

" وأول ميزة للمنسوب المقترح وهو ٣٧٧ مترا أنه يكاد يطابق المنسوب الذى يرتفع إليه النهر بطبيعة الحال فى سنى الفيضانات العالية أعنى أنه لن يؤدى إلى تغريق أية أرض ليست من طبعها معرضة للغرق بالفيضان ، وبالتالى لا يفضى إلى إبعاد السكان عن مواطنهم بسبب تغريق مواقع القرى " .

وبالصفحة ٩٣ :

" ولا حاجة إلى القول بأن المرجو أن يكون التعويض اللازم فى حالة إنشاء خزان أقصى منسوبه ٣٧٧ أقل بكثير مما كان يستدعيه المشروع الأصلى الذى منسوبه الاقصى ٣٧٨,٥ متر ترتفع فى سنى الفيضانات العالية إلى ٣٨٠ مترا "

وبالصفحة ٩٤ :

" والأمر الجدير بالذكر على الدوام أن هذا العمل على اتساع نطاقه هو من بساطة الانشاء وسهولته بمكان عظيم وأن الضاغط المائى وتصرفات الخزان ستكون قليلة نسبيا وأن النهر فى الموقع المختار قريب القاع ويوجد تحت المجرى على عمق يسير أساس صخرى وأن فى الجبل المشرف على موقع الخزان رأسا موردا غزيرا من الحجارة المناسبة ........"

"........ ويحسن جدا فى نظرى أن ينتفى كل أثر للفكرة القائلة بأن هذا المشروع عمل ضخم فادح التكاليف لا يقوم بانجازه إلا شركة من أكبر شركات المقاولين فى العالم "

(د) عبد الحميد سليمان باشا — ماك جريجور ( تقرير لجنة مياه النيل )

٦ — جاء بالصفحة التاسعة من هـذا التقرير المطبوع سنة ١٩٢٩ :

" من المسلم به أن خزان جبل الاولياء ومشروع الجزيرة يترتب عليهما حتما انخفاض المناسيب فى الصعيد وهذا يستتبع صعوبة فى ملء الحياض "

(هـ) مذكرة معالى محمد شفيق باشا

عن الحالة الاقتصادية والزراعية ووسائل زيادة الانتاج المقدمة إلى مجلس الشيوخ ومطبوعة بالمطبعة الأميرية سنة ١٩٢٨

٧ — جاء بالصفحة الثالثة من هذه المذكرة :

" وتكرار الزراعات هذا الذى كان يحصل فى مساحة قدرها نحو مليون فدان ونصف مليون فى سنة ١٨٩٤ أصبح الان يحصل فى مساحة قدرها يزيد على ثلاثة ملايين من الأفدنة مما أدى مع عدم الاعتناء بالمصارف والصرف إلى إضعاف الأرض وإنها كلها أصبحت لا تعطى الآن من المحاصيل بقدر ما كانت تعطيه فى الأيام السالفة " .

وجاء بالصفحة الخامسة :

" وعلى أن أعلن اعتقادى بأن نكبتنا هـذه نشأت أولا من عدم كفاية المصارف "...

ولقد جاء بهذه الصفحة أيضا تحت عنوان " المصارف " :

" لم تكن مصر تعرف المصارف قبل سنة ١٨٨٤ وفيها أنشأت ٣٢ كيلومترا فقط وبعد عشر سـنوات كان عندها ١٨١٣ كيلومترا وبعد عشر سنوات أخرى كان عندها ٤٢٦٥ كيلومترا فى سنة ١٩٠٤

وبعد عشر سنوات ثالثة كان عندها ٥٩٢٦ كيلومترا سنة ١٩١٤ ولم يكن عندها فى سنة ١٩٢٤ إلا ٦٧٨٦ كيلومترا على نحو ما هو مبين تفصيلا فى الكشف رقم (٤) .

وعلى هذا تكون مصر أنشأت :

فى عشر السنوات الأولى ١٧٨١ كيلومترا .

وفى عشر السنوات الثانية ٢٤٥٢ كيلوا مترا .

وفى عشر السنوات الثالثة ١٦٦١ كيلومترا .

وفى عشر السنوات الرابعة ٨٦٠ كيلومترا . "

وجاء بالصفحة ٦ :

"ومن مقارنة هذه الأرقام يرى أن مصر جرت فى مسألة الصرف على غير ما كان يجب عليها أن تعمله فالهمة التى بذلتها فى عشرين سنة لانشاء ٤٢٣٣ كيلومترا لم تستمر عليها بعـد ذلك ولم تنشئ فى العشرين سنة التـالية إلا ٢٥٢١ مع أنه كان يجب عليها أن تنشئ أكثر من ٤٢٣٣ فى المدة الثانية بسبب ما ضاعفته من المياه الصيفية بتعلية وإصلاح القناطر الخيرية وإقامة سدى دمياط ورشيد وإنشـاء خزان أسوان أولا وتعليته ثانيا مما أدى إلى زيادة المياه الصيفية فى مصر الوسطى والوجه البحرى .

حتى لو سلمنا بأنه كان يكفى مصر أن تنشئ فى العشرين سنة الثانية من المصارف بقدر ما أنشأته فى العشرين سنة الأولى فانها تكون قصرت فى إنشاء نحو ١٧٠٠ كيلومترا للآن .

كان من وراء زيادة المياه الصيفية من جهة، وقلة المصارف من جهة أخرى أن تراكمت المياه فى طبقة الأرض التى تحمل النباتات وتغذيها فأصابها الضعف فى التربة وفى النتاج لا فى القطن فقط بل وفى جميع المحاصيل الأخرى .

نظرة عامة لأرقام الكشف رقم (١) تثبت أن مصر لم تكتسب شيئا من الوجهة الزراعية الاقتصادية من تعلية خزان أسوان التى تمت فى نهاية سنة ١٩١٢ واستخدمت ابتداء من سنة ١٩١٣ وإذا كانت محاصيل مصر لم تزد من سنة ١٩١١ للآن فما هى الفائدة من هذه التعلية إذن. وإذا كانت المياه الصيفية أزيد بعد التعلية منها قبلها فأين مفعول هذه الزيادة ؟

الجواب لا يكون إلا أن ضرر هـذه الزيادة فى ارتفاع مياه النشع التى بجوف الأرض ذهب بالفائدة منها . فتلك الزيادة كانت نكبة زراعية . وستبقى كذلك ما لم نعالج ما انتجته وتنتجه من الضرر بزيادة عدد المصارف وأطوالها" .

وجاء بالصفحة السابعة :

"وإذا عملنا الآن على زيادة المياه الصيفية بتعلية خزان أسوان من غيرما تقابل تلك الزيادة بحفر مصارف جديدة تتلق زيادة مياه الرى التى تتراكم فى الأرض فان مجهود الحكومة والأمة فى استعمال المياه التى تنتج من تعلية الخزان سيضيع سدى كما ضاع مجهودهم بعد التعلية الحالية لأن المعول عليه فى حياتنا الزراعية ليست كثرة المياه الصيفية بل كثرة ما تنتجه الأرض من الحاصلات" .

" إن مديرية المنوفية الشهيرة بخصب أراضيها من قديم الزمان ابتدأ يفارقها ذلك الخصب . والشكاوى المرة التى نسمعها من مزارعيها من قلة الحاصلات تؤيد مشاهدات رجال الرى والزراعة" .

"حتى فى الصعيد . ففى مناطق اقليت ودراو بمديرية أسوان وفى منطقة الفشن بمديرية المنيا وعند مدخل الفيوم بمديرية بنى سويف بارت مسطحات واسعة جدا من الأراضى الخصبة واستحالت إلى برك وملاحات من كثرة مياه النشع وعدم وجود مصارف بها أو من عدم كفاية ما بها من المصارف أو بسبب عدم إنشائها أو حفظها لدرجة ناجحة فى الوقت المناسب".

وجاء بالصفحة ١١ :

"فعند مصر الآن من محطات رفع المياه من المصارف ما يكفى لصرف نحو ٤١٧,٠٠٠ فدان . وفى نهاية سنة ١٩٢٩ تزيد تلك المحطات بما يكفى لصرف ٥٤١,٠٠٠ فدان فيكون عندنا فى أوائل سنة ١٩٣٠ ما يكفى لصرف ٧٥٨,٠٠٠ فدان — وبما أن المساحة المحتاجة للصرف تصل إلى ١,٧٤٣,٠٠٠ فدان كما هو مبين بالكشف رقم (٧) فيكون على مصر أن تفكر بعد سنة ١٩٣٠ فى تركيب طلمبات لصرف نحو ٨٨٥٠٠٠ فدان أخرى، وبعبارة أخرى أن مصر آخذة الآن فى تخليص نحو ثلث الزمام الواجب تخليصه بالطلمبات وستنظر بعد سنة ١٩٣٠ فى أمر الثلثين الباقيين .

وإذا اكتفينا بذلك من الآن فانا نضيع وقتا ثمينا وخسارتنا تكون جسيمة جدا خصوصا إذا أجرينا تعلية خزان أسوان قبل تركيب هذه الطلمبات جميعها لأن مياه الرشح ستزداد كثيرا جدا كما سلف على أثر تلك التعلية" .

(و) مذكرتى وزارة الأشغال

٨ — جاء بمذكرة ٣ يناير سنة ١٩٣٢ :

"وها هو العمل يجرى الآن فى التعلية الثانية (بخزان أسوان) لمنسوب ١٢٢ مترا وستكمل باذن الله تلك التعلية فى أكتوبر سنة ١٩٣٣" .

تعلية خزان أسوان الأولى بدأت سنة ١٩٠٧
وتمت سنة ١٩١٢

"قدم مستشار الرى مشروع الخزان العالى ابتغاء مجهزكيات أوفر للانتفاع بها مدة الصيف وزيادة فى طمأنينة البلاد من ناحية الفيضانات العالية . وبعد اعتماد هذا المشروع العالى بدئ العمل فيه بعد انتهاء الحفر ......"

"على أنه ما لبث أن وقف ثانية على أثر قرار مجلس الوزراء فى مايو سنة ١٩٢١" .

"وبالرغم مما اجتمع للحكومة من آراء كبار الخبراء أرادت فى أواخر سنة ١٩٢١ أن تستأنس برأى مهندس آخر كان هو الوحيد الذى لم يؤخذ رأيه من بين رجال الرى المصرى البارزين ذلك هو مستر ديبوى أحد مستشارى الأشغال السابقين فاستدعته لاعادة النظر فى مشروع جبل الأولياء بصفة خاصة ولوضع برنامج عام للرى المصرى بصفة عامة — فجاء رأيه مطابقا لآراء الذين سبقوه من حيث اختيار مكان البناء ومكان التخزين على نهر النيل الأبيض ومخالفا لمشروع الوزارة من ناحية مناسيب الحجز إذ رأى المستر ديبوى أن يوصى بانشاء الخزان الواطى لاعتبارات فنية ومالية متعددة".

"وصرح دولة رئيس الوزراء أمام البرلمان فى دورته لسنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ بأن الحكومة ستؤلف لجنة للفاضلة بين مشروعى خزان جبل الأولياء وتعلية خزان أسوان للأخذ بأصلحهما وأكثرهما فائدة لمصر بعد استكمال دراستهما"

وسنذكر فيما بعد تكاليف المشروع فى الوقت الحاضر طبقا لآخر التصميمات وأحدث الآراء .

"وسيقام السد بحيث يمكن الحجز عليه لمنسوب ٣٧٧,٢٠ مترا ولما لهذا المنسوب من الأثر الواضح فى مقدار التعويضات المالية قد تم الاتفاق بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية على عدم تجاوز هذا المنسوب بأى حال — ولأى سبب — ما لم تر الحكومة المصرية فى المستقبل وبعد اتفاقها مع الحكومة البريطانية فى شأن التعويضات أن الحجز على منسوب أعلى من ذلك أمر تتطلبه مصلحة مصر وتدعو إليه الضرورة" .

"ومقدار المياه المحجوزة على هذا المنسوب أمام جبل الأولياء نحو ٣٠٠٠ مليون من الأمتار المكعبة يصل منها لأسوان نحو ٢٢٠٠ مليون أو ما يقابل الناتج من التعلية الثانية لخزان أسوان على أن البلاد لن تحصل فى السنين الأولى التى تلى تمام إنشاء سد جبل الأولياء على كل المقدار من المياه المخزونة لأننا سنحجز عليه تدريجيا حتى نصل إلى الدرجة المقررة بعد مضى ست سنوات ."

على أن تكاليف الخزان المعروض اليوم بلغت طبقا لأحدث التصميمات وعلى ضوء أثمان المواد فى الوقت الحاضر أربعة ملايين ونصف مليون من الجنيهات بما فى ذلك سبعمائة وخمسون ألفا للتعويضات تدفع لحكومة السودان عملا بما تم الاتفاق عليه بين الطرفين اتفاقا معلقا على اعتماد البرلمان.

فتصير سعة هذا الخزان (خزان أسوان) بعد التعلية الجارية الآن ٥٨٥٠ مليونا على فرض أن المنسوب ١٢٠ مترا منها نحو ٢٤٩٠ مليونا سعة الخزان القديم والباقى هو الزائد ويمكن اعتبار مقداره ٢١٠٠ مليون من الامتار المكعبة وقد سبق لوزارة الأشغال أن رفعت لمجلس الوزراء برنامجها الشامل لمشروعاتها فى العشر السنوات التالية والذى يؤخذ منه ضرورة تقوية قناطر أسيوط والدلتا وإسنا ورجال الرى مجمعون على أن هذه القناطر لا يمكن أن تؤدى وظيفتها بعد زيادة مياه التخزين إلا إذا أدخل عليها من التعديل ما يحقق الغرض منها والحكومة تشارك هؤلاء الفنيين آراءهم وترى ضرورة إمدادهم بالاعتمادات الضرورية — لتحقيق هذه المطالب الجوهرية على مدى السنوات القابلة.

"على أنه لا يخفى أن ما أصاب هذه القناطر من الضعف وكثرة القيود التى تحد من حرية التصرف فى موازناتها بحيث تفى حتى بالمطالب الحالية كل ذلك يوجب المبادرة بتقويتها سواء زاد المخزون من المياه أو بقى على حالته".

وجاء بمذكرة وزارة الأشغال لمجلس الوزراء المؤرخة ٧ يناير سنة ١٩٢٩:
"لما كانت أعمال التخزين غير مقصودة لذاتها بل هى وسيلة لزيادة المياه حتى تستوفى الزراعة مطالبها كان من الطبيعى أن تقوم الحكومة بالأعمال الضرورية فى ميدان الرى والصرف حتى تنتفع البلاد بما سيزيد من الايراد المائى".

وتكاليف الأعمال اللازمة طبقا للتقديرات المبدئية :

| | |
|---|---|
| للثلاث قناطر (الدلتا وأسيوط وإسنا) ... ... | ٣,٥٠٠,٠٠٠ ج م |
| لتحويل الحياض المنعزلة... ... ... ... ... | ١,٠٠٠,٠٠٠ ج م |
| الحياض المنظور تحويلها على قنطرتى نجع حمادى وأسيوط | ٤,٥٠٠,٠٠٠ ج م (بمعدل ١٥ جنيها عن كل فدان). |
| لتحسين صرف ٤٠٠,٠٠٠ فدان من الأراضى المنزرعة حالا بشمال الدلتا وللأعمال اللازمة لرى وصرف ٤٠٠,٠٠٠ فدان من الأراضى البور بشمال الدلتا | ٧,٨٥٠,٠٠٠ ج م |

" وبذلك يكون مجموع تكاليف أربعة مليارات ونصف بخزانى جبل الأولياء وتعلية أسوان مع الأعمال المترتبة عليها هو ما يأتى :

| جنيه | |
|---|---|
| ٣,٨٠٠,٠٠٠ | تعلية خزان أسوان |
| ٣,٥٠٠,٠٠٠ | إنشاء خزان جبل الأولياء |
| ٣,٥٠٠,٠٠٠ | لتقوية قناطر الدلتا مليونان وتقوية قناطر أسيوط وإسنا الباقى مناصفة |
| ٤,٥٠٠,٠٠٠ | تحويل ٣٠٠,٠٠٠ فدان من رى حوضى إلى رى مستديم |
| ٧,٨٥٠,٠٠٠ | الأعمال اللازمة للتوسع الزراعى فى شمال الدلتا |
| ٢٣,١٥٠,٠٠٠ | |
| ٨٥٠,٠٠٠ | احتياطى لأعمال غير منظورة واحتمال فروقات فى التكاليف |
| ٢٤,٠٠٠,٠٠٠ | المجموع الكلى". |

٩ — (ز) مجموعة محاضر جلسات لجنة خزان جبل الأولياء بمجلس النواب.

جاء بالصفحة ٣٧ (النهر الثانى) من مجموعة محاضر جلسات لجنة خزان جبل الأولياء منسوبا لحضرة مندوب وزارة الأشغال :

"ومن ذلك يتبين لحضراتكم أن تقوية هذه القناطر (إسنا وأسيوط والدلتا) مسلم بها كنتيجة لتعلية خزان أسوان وحده وإنى أذهب أبعد من ذلك فأقرر ضرورة تقوية أو إعادة بناء القناطر الخيرية باعتبارها مشروعا قائما مطلوبا لذاته سواء أعلى أسوان أم لم يعل وأنشئ جبل الأولياء أم لم ينشأ نظرا لمركز هذه القناطر الخطير من ناحية ولعدم صلاحيتها لقدم عهدها من ناحية أخرى".

وجاء بالنهر الثانى من الصفحة ٤٠ :

" وقد سبق أن أشرت إلى أن خزان جبل الاولياء ليس من النقط الدقيقة على مجرى النهر وأن فى منابع النيل المقتل الحقيقى لهذه البلاد لمن أراد قتلها. وبذلك اعترف كثيرون من السياسيين والمهندسين.

قال "سير كولن منكريف وكيل الأشغال العمومية بعد الاحتلال البريطانى مباشرة (إذا تبوأت دولة متمدينة النيل الأعلى، فلا شك أنها تضع أبواب حجز منظمة على مخرج النيل من فكتوريا — وإذا اتفق لمصر التعسة أن تشترك فى حرب مع المحتلين للنيل الأعلى لصارت عرضة لأن تغرق أو تشرق على هوى خصمها".

قال المسيو "برمنت" :

" إن إقامة قنطرة حجز عند مخرج النيل من بحيرة فكتوريا على قمة شلال ريبون مثلا قد يسبب لها أكبر الأخطار ، ويسيرها إلى الخراب "
وقال السير وليم ويلكوكس : " إن كل سيد يضع يده على هذه البحيرة يمسك بيده زمام الحياة لمصر ."

وجاء بالنهر الأول من صفحة ٤٢ :

"فيمكنني القول إن وزارة الأشغال لم تعتمد للآن الرسم الخاص بالسد والمهندس الاستشارى ما زال مشتغلا بالتفصيلات الخاصة بالتصميم الذى أدخل عليه كثير من التعديلات منذ سنة ١٩٢٦ للآن".

.... "إن وزارة الأشغال لاتتمسك بفكرة بناء الأساس على احتمال التعلية من الوجهة الهيدروليكية لأنها تؤمن بنظرية الخزان الواطى تمام الإيمان" .

وبالنهر الثانى من الصفحة :

" فلو أن المجلس رأى أن لا يقام هذا الأساس العالى لوفر علينا كثيرا ولأزال سببا من الأسباب التى كانت مثار خلاف الآراء . "

وبالنهر الاول من صفحة ٦٤ :

" والمثل الأعلى للرى المستديم هو أن يمشى الرى الكامل مع الصرف الكامل جنبا لجنب".

وبالنهر الأول من صفحة ٦٦ :

" إن الرسومات المبدئيـة الخاصة بالمشروع مازالت تحت يد المهندس الاستشارى وهو يشتغل فيها للآن. ولا يستطيع تقديمها للوزارة حتى يقف من الوزير على آراء معينة . والوزير بدوره لايستطيع إمداده بقرارات نهائية قبل الوقوف على رأى المجلس الذى له بطبيعة الحال أن يبدى ملاحظات أو يطلب تحفظات معينة . وكل مايبديه المجلس سيبحث من الوجهة الفنية لمعرفة مدى أثره ومبلغ مايحدثه من تغييرات . "

وبالنهر الثانى :

" إن هذه الرسومات والمقايسات لم تعتمد للآن . "

" إن الوزارة لاتؤمن فى الوقت الحاضر بالمشروع العالى وسبق أن فوضت الرأى فى هـذا للمجلس وكل ماتعمله الوزارة خاصا بالتصميمات راضخ لرأيه فى هذه المسألة المعينة . والوزارة لا تعتبرها نقطة أساسية فى مشروعها المقدم اليوم . "

وبالنهر الأول من صفحة ٦٧ :

" إن المساحة التى سيدفع التعويض عنها هى ٣٠٠٠٠ فدان ."

وبالنهر الاول من صفحة ٧٨ :

" يبدأ الانتفاع ( أى بالمياه التى تخزن بخزان جبل الأولياء ) بعد عشر سنوات تقريبا من يوم اعتماد السلطات المصرية للعمل ( منها أربع سنوات لاتمام إنشاء الخزان )".

وبالنهر الثانى من صفحة ٩٠ :

" صرح سعادة وزير الأشغال أن ما أجاب به حضرة مندوب الوزارة عن هذا السؤال معقول وفى محله لأن المهندس الاستشارى المكلف بتحضير الرسومات موجود بمصر ووضع رسما مبدئيا ولكن حضرة النائب المحترم يطلب التصميمات النهائية وهذا غير ممكن الآن إذ ربما يغير المجلس شيئا من هذه التصميمات يترتب عليه تغيير الرسومات — ومن ذلك ترون أنه لا يمكن وضع الرسومات النهائية قبل أن يبت المجلس نهائيا فى المشروع . "

وبالنهر الثانى من صفحة ٩١ صرح دولة رئيس الوزراء :

" لم يكن خزان جبل الأولياء فى سنة ١٩٢١ موضوعا فى الوضع الذى هو فيه الآن . بل كان يقصد منـه منع غائلة الفيضانات العالية عن القطر المصرى. والآن أصبح تصميمه مبنيا على زيادة الايراد المائى لمصر. وقد كنا فى ذلك الوقت على أبواب مفاوضات وما كنا نريد أن نلج هذا الباب بينما كنا سنتكلم فى أمر السودان ومصيره . وديون مصر عليه . كما لم نرد أن نرتب حقوقا للسودان على مصر فى الوقت الذى كنا سنبدأ فيه هذا الحديث وفى الواقع لم تكن كبيرى الإيمان بهذه المشروعات التى وضعت فى عهد سبق عهد الاستقلال. وكان معالى شفيق باشا وزير الأشغال إذ ذاك يتشكك من جهة تصميم الخزان . ولم يرفض المشروع بل أجل ريثما تتغير الحوادث كل ظروف التردد التى كانت قائمة".

وبالنهر الثانى من صفحة ٩٣ صرح دولته :

" صحيح أن الحالة تنذر بالخطر ومن الجائز أن إيرادات الدولة قد تنخفض وهى انخفضت فعلا فى هذه السنة . "

نكتفى بالبيانات المتقـدمة فى موضوع البحث الفنى . وستكون هـذه البيانات الواضحة الصريحة أساس ما سنعرض اليه من الأبحاث الأخرى .

### ثانيا — البحث من الناحية المـالية

١٠ — قبل أن نعرض لهذا البحث يجب أن يكون مفهوما أن المشروع المعروض الآن لم يكن سوى "اعتماد إنشاء خزان جبل الاولياء فى السودان" من الوجهة الفنية وأنه لابد من عرض مشروع قانون آخر على البرلمـان يرتب الوسائل المـالية لتنفيذه. فالمشروع المعروض هو فى الواقع مشروع فنى صرف لذلك كان الوزير الذى سينفذه إذا ما أصبح المشروع قانونا هو وزير الأشغال وحده — فاذا ما تمت الموافقة على هذا المشروع أصبح متعينـا أن يعرض على البرلمـان مشروع مالى آخر خاص بقيمة تكاليف المشروع وبالطريقة التى تصرف بها هذه القيمة وبالموارد التى تصرف منها قيمة هذه التكاليف وبالمدة التى يمتد إليها الصرف . وغير ذلك من كل ما يستلزمه تدبير المـال وطريقة صرفه .

إذا وضح هذا فانا نبحث هنا المشروع من وجهته المـالية على هـذا القيد الواضح والتحفظ الظاهر وذلك لأن مذكرة وزارة الأشغال المرافقة لمشروع القانون المعروض قد تعرضت لهذه الناحية .

## الهام من الوجهة المالية هو قيمة التكاليف

رأت الوزارة أن تأخذ بنظرية المستر ديبوى فى إنشاء الخزان الواطى لا الخزان العالى كما كان يرى ذلك السير مردوخ مكدونلد .

وعلى ذلك فالتكاليف يجب أن تكون تكاليف الخزان الواطى .

قدرت وزارة الأشغال بمذكرتها المؤرخة ٣ يناير سنة ١٩٣٢ تكاليف هذا الخزان الواطى بمبلغ ٤،٥٠٠،٠٠٠ ج٠م .

وقد كانت وزارة الأشغال قدرت هذه التكاليف نفسها بمذكرتها المؤرخة ٧ يناير سنة ١٩٢٩ بمبلغ ٣،٥٠٠،٠٠٠ ج٠م (تراجع الصفحة ٤٠ من مذكرة وزارة الأشغال المطبوعة سنة ١٩٣٢ التى وزعت على حضرات أعضاء المجلس) .

والموقعون على مذكرة سنة ١٩٣٢ هم أنفسهم الموقعون على مذكرة سنة ١٩٢٩

على أن وزارة الأشغال تقرر بالصفحة ١٥ من مذكرتها المؤرخة ٣ يناير سنة ١٩٣٢ :

” بل ربما كان وجودها ( أى الازمة ) الآن مفيدا من حيث الانتفاع برخص أثمان المواد وقلة تكاليفها وتخفيض أجور العمال فى الوقت الحاضر

تقدر وزارة الأشغال بالرغم من رخص أثمان المواد وقلة التكاليف. وتخفيض أجور العمال فى سنة ١٩٣٢ تكاليف الخزان الواطى ( أى على منسوب ٣٧٧ مترا ) بمبلغ ٤،٥٠٠،٠٠٠ ج ٠ م وكانت هى تقدر هذه التكاليف سنة ١٩٢٩ أيام لم تكن كل هذه المزايا التى من شأنها إنقاص التكاليف بمبلغ ٣،٥٠٠،٠٠٠ ج ٠ م

تقدر وزارة الأشغال التكاليف للخزان الواطى فى سنة ١٩٣٢ وسنة ١٩٢٩ بهذين المبلغين بينما كان يقدر السير مردوخ مكدونالد مستشار وزارة الأشغال فى سنة ١٩٢٠ تكاليف الخزان العالى ( أى على منسوب ٣٧٨½ متر بمبلغ ٢،٥٠٠،٠٠٠ ج ٠ م ) .

( تراجع الصفحة ٥١ من الجزء الأول من كتاب ضبط النيل ) .

كان يقدر السير مردوخ مكدونالد تكاليف الخزان العالى سنة ١٩٢٠ بمبلغ ٢،٥٠٠،٠٠٠ ج٠م ووزارة الأشغال تقدر تكاليف الخزان الواطى سنة ١٩٢٩ بمبلغ ٣،٥٠٠،٠٠٠ ج٠م وسنة ١٩٣٢ بمبلغ ٤،٥٠٠،٠٠٠ ج٠م على التفاوت المعروف فى الغلاء فى سنة ١٩٢٠ وفى سنة ١٩٢٩ وفى الرخص الذى اعترفت به وزارة الأشغال سنة ١٩٣٢

أما عن التعويضات فقد قدرت وزارة الأشغال قيمتها بمبلغ ٧٥٠٠٠٠ ج٠م عن التلف الذى يحصل من جراء إنشاء الخزان الواطى بينما يقدر السير مردوخ مكدونالد قيمة التعويضات عن التلف الذى يحصل من جراء إنشاء الخزان العالى بمبلغ ٣٠٠،٠٠٠ ج٠م“.

وبينما يصرح المستر ديبوى ( مستشار وزارة الأشغال أيضا ) عن التلف الذى يحصل من جراء إنشاء الخزان الواطى بالصفحة ٩٢ من تقريره المرفوع إلى مجلس الوزراء :

” وأول ميزة للنسوب المقترح وهو ٣٧٧ مترا أنه يكاد يطابق المنسوب الذى يرتفع إليه النهر بطبيعة الحال فى سنى الفيضانات العالية أعنى أنه لن يؤدى إلى إزعاج السكان عن مواطنهم بسبب تفريق مواقع القرى“.

وبالصفحة ٩٣ :

”ولا حاجة إلى القول بأن المرجو أن يكون التعويض اللازم فى حالة إنشاء خزان أقصى منسوبه ٣٧٧ مترا أقل بكثير مما كان يستدعيه المشروع الأصلى الذى منسوبه الأقصى ٣٧٨½ متر ترتفع فى سنى الفيضانات العالية إلى ٣٨٠ مترا“.

تقدر وزارة الأشغال التعويضات عن الخزان الواطى سنة ١٩٣٢ بمبلغ ٧٥٠،٠٠٠ ج.م بينما يقدر السير مردوخ مكدونالد سنة ١٩٢٠ بالصفحة ٨٤ من الجزء الأول من كتاب ضبط النيل :

”وقد خصص فى التقديرات المعمولة مبلغ إجمالى قدره ٣٠٠،٠٠٠ ج٠م للنفقات اللازمة لنقل القرى وكوبرى كوستى ومبانى الحكومة والتعويضات اللازم صرفها للأهالى مقابل تشتيتهم عن مواطنهم فسيعطى هؤلاء فدانا بفدان ... ... ...

وقد تقرر عمل مقايسة مضبوطة عما يلزم لذلك من النفقات ولكن المرجح هو أن المبلغ الآنف الذكر كفيل بارضاء جميع الأهالى حتى لا يبقى منهم ساخط أو متذمر“ .

ينتج مما تقدم أن إغراق وزارة الأشغال ومبالغتها فى تقدير تكاليف الخزان الواطى وقيمة التعويضات أمران ملموسان — ولعل لها عذرا فى ذلك فهى قد خالفت القاعدة الحكيمة التى أشار باتباعها ذلك المهندس العالمى الكبير الذى ندبته الحكومة لارشادها إلى ما يتبع فى مشروعات الرى الكبرى .

فلقد أثبت المستر ديبوى بالصفحة ٦١ من الجزء الأول من تقريره :

”ولقد يظهر أن العادة جرت فى الوقت الحاضر بأن تسبق الاعتمادات المقايسات أعنى بأن ترصد مبالغ إجمالية كبرى من الاعتمادات المالية على أنواع معينة من الأعمال الجديدة قبل أن تقدم عنها مشروعات مفصلة ومقايسات وافية وتحتيم المصادقة عليها سلفا قبل طلب الاعتمادات اللازمة لها“.... الخ ما جاء بهذه الفقرة المبينة قبل .

ولقد أثبتت وزارة الأشغال على لسان حضرة مندوبها بالنهر الأول من صفحة ٤٢ من مجموعة محاضر جلسات لجنة جبل الأولياء بمجلس النواب :

”فيمكننى القول إن وزارة الأشغال لم تعتمد للآن الرسم الخاص بالسد والمهندس الاستشارى ما زال مشتغلا بالتفصيلات الخاصة بالتصميم الذى أدخل عليه كثير من التعديلات من سنة ١٩٢٠ للآن“.

وبالنهر الثانى : " إن هذه الرسومات والمقايسات لم تعتمد للآن ."

لذلك يكون من غير المستطاع بحث القيمة التى قدرتها الوزارة تكاليف للشروع بحثا جديا منتجا والحال هكذا . وعلى الوزارة إذا ما أصبح مشروع القانون المعروض قانونا أن تنتهى من عمل مقايساتها النهائية لتقدير التكاليف تبعا لها مراعية فى ذلك ما أشار به المستر ديبوى خاصا بالسد وبنائه خصوصا ما جاء فى الصفحة ٩٣ من تقريره : " وأما فيما يختص بالسد نفسه فان تخفيض أقصى المنسوب من ٣٨٠ مترا إلى ٣٧٧ خليق بأن يجعل من المستطاع إنشاؤه على نطاق أضيق جدا وبنفقة أقل كثيرا مما كان يستطاع بحسب المشروع الأصلى ... فمن الاسراف والحالة هذه ومما لا داعى له على الاطلاق إنشاء سد بنائى طوله خمسة كيلو مترات من مادة متينة عظيمة التكاليف كسد أسوان وذلك لحجز ما بين ٦ و ٧ أمتار من الارتفاع المائى ."

ومعلوم أن المشروع الأصلى الذى يشير إليه هنا جناب المستر ديبوى هو مشروع السير مردوخ مكدونالد العالى الذى قدرت تكاليفه سنة ١٩٢٠ بمبلغ ٢,٥٠٠,٠٠٠ ج . م .

ثالثا — البحث من الناحية الاقتصادية

١١ — من الناحية الاقتصادية يبحث الموضوع فى :

( ا ) أغراضه الزراعية .

(ب) الوقت الذى يمكن فيه الانتفاع بمخزون ماء جبل الأولياء .

( ج ) حال البلد الآن حكومة وشعبا .

( د ) المقارنة بين حال البلد سنة ١٩٣٢ وحالها فى سنتى ١٩٢٠ — ١٩٢١ و ١٩٢١ — ١٩٢٢ الماليتين :

( ا ) الأغراض الزراعية :

تصرح وزارة الأشغال بمذكرتها المؤرخة ٣ يناير سنة ١٩٣٢ بالصفحة ١٤ :

" فتصير سعة هذا الخزان ( أى أسوان ) بعد التعلية الجارية الآن ٤٥٨٥ مليونا ... وقد سبق لوزارة الأشغال أن نوهت إلى ضرورة رصد ١٤٠٠ مليون من المخزون الجديد للوفاء بالمطالب الحالية — وعلى ذلك لا يكون ثمة باق من مخزون أسوان بعد التعلية إلا نحو ٧٠٠ مليون من الأمتار المكعبة وهذه الكية لن تفى إلا لاستصلاح نحو ١٠٠ ألف فدان بالوجه البحرى وتحويل ١٠٠ ألف أخرى بالوجه القبلى " بقيت عملية التوسع الزراعى وهى التى لابد لتحقيقها من إنشاء جبل الأولياء وستكون سعة هذا الخزان نحو ٢٢٠٠ مليون متر مكعب أو ما يساوى الزائد الناتج من التعلية على وجه التقريب . وسيصبح هذا القدر كله وفقا على عمليتى استصلاح بعض الأراضى البور بشمال الدلتا وتحويل بعض الحياض بالوجه القبلى والمساحة التى ستنتفع من وراء ذلك تقدر بنحو ٥٥٠ ألف فدان منها ٣٠٠ ألف بالشمال والباقى بالوجه القبلى .

يفهم من تصريح وزارة الأشغال أن ما ينتج عن تعلية خزان أسوان التعلية الثانية من الماء منه ١٤٠٠ مليون للوفاء بمطالب البلد الحالية و ٧٠٠ مليون لاستصلاح ١٠٠ ألف فدان بالوجه البحرى وتحويل ١٠٠ ألف أخرى بالوجه القبلى ويظهر أن وزارة الأشغال لا تريد أن تكتفى بذلك فى هذه الأوقات العصيبة التى ضج العالم فيها من كثرة الحاصلات الزراعية وزيادتها على الحاجة زيادة وصلت بها من الكساد لدرجة أصبحت معها لا تسمح أثمان الحاصلات بمصاريف الانتاج — واضطرت بعض البلاد للسعى إلى السبل التى تقف بها كثرة الانتاج فرأى بعضها تضييق المساحات المزروعة ومنها مصر التى شرعت القوانين لتقليل مساحات ما يزرع من الأرض قطنا .

عاشت مصر الزراعية عيشة رغد وهناء من سنة ١٩٠٢ إلى آخر سنة ١٩١٢ على زيادة مليار من الأمتار المكعبة خزنت بأسوان بعد إنشاء الخزان — ومن سنة ١٩١٣ إلى الآن على زيادة مليار آخر من الأمتار المكعبة من المياه المخزونة بعد إتمام التعلية الأولى لخزان أسوان . فهى قد عاشت من سنة ١٩٠٢ إلى الآن ( سنة ١٩٣٢ ) أى مدة ثلاثين سنة عيشة بلغت فيها الثروة والرفاهية حدا كان هو أكبر مسببات الألم الذى نحس به الآن — عاشت هذا العيش الرغد وبلغت زيادة عدد السكان فيها ما بلغت هذه الثلاثين سنة على حاصلات زراعية كان يفى بانتاجها مع ماء النهر الجارى المخزون بأسوان وقدره ملياران — والآن ومصر ترتقب أن يزيد الماء المخزون بها مثل ما خزن بخزان أسوان من سنة ١٩٠٢ إلى سنة ١٩٣٢ أى أن الماء سيصبح فى سنة ١٩٣٤ ضعف ما كان محجوزا — يراد بنا مع هذا ونحن فى أيام محنتنا الاقتصادية أن نبحث عن نحو مليارين آخرين قبل أن نعيش على ماسيجيئنا به خزان أسوان المعلى التعلية الثانية حتى ولا ثلث المدة التى عشنا أثناءها أيام لم يكن لنا إلا ملياران من المياه ! ! ! — اللهم إن هذا منطق لا نرتضيه .

(ب) الوقت الذى يمكن فيه الانتفاع بمخزون ماء جبل الأولياء :

صرح مندوب وزارة الأشغال أمام لجنة جبل الأولياء بمجلس النواب بالنهر الأول من صفحة ٧٨ : " يبدأ الانتفاع ( أى بالمياه التى تخزن بخزان جبل الاولياء ) بعد عشر سنوات تقريبا من يوم اعتماد السلطات المصرية للعمل " ( منها أربع سنوات لاتمام إنشاء الخزان ) .

فاذا كان الأمر كذلك وكانت مصر لن تنتفع بالمخزون من المياه أمام سد جبل الأولياء إلا بعد ست سنوات من إتمامه — فهلا يرى أن اختيار هذه السنة للنظر فى هذا المشروع رغبة فى إقراره اختيار غريب لم يظهر له من سبب جدى .

يقولون إن الست السنوات التي تلي إنشاءه هي المدة التي تكفي من يلحق بهم الضرر من إنشاء الخزان ليبحثوا عن أماكن أخرى يلجأون إليها — وهذا التعليل غريب لأن مدة الأربع السنوات التي ينتهي فيها إنشاء الخزان أكثر من كافية لهـذه الأغراض وبذلك كان على الوزارة أن تتريث حتى تنجلي الحال الاقتصادية العالمية وتعود البلاد لحالها الطبيعية — وليس في تريثها هذا أية مضيعة لفائدة حالة ترتقبها مصر مادامت وزارة الأشغال تقرر أن مصر لن تنتفع بمياه خزان جبل الأولياء إلا بعد ست سنوات من تاريخ إتمامه .

(ج) حال البلد الاقتصادية الآن حكومة وشعبا :

حال البلد الاقتصادية الآن حكومة وشعبا معروفة تماما فليس من جديد يقال لتعرف هذه الحال، وإن كانت الحكومة تذهب إلى أن حالها ليست من التعاسة بالدرجة التي يفترضها البعض — ولئن كانت حال الحكومة الاقتصادية في نظر الحكومة نفسها لم تصل من السوء إلى الدرجة التي وصلت إليها حال الشعب فاني أظن أن مما لاخلاف عليه أن حالة الشعب الاقتصادية هي حال بؤس وشقاء ، وأن الانتفاع بمياه خزان جبل الأولياء لا يكفي فيه أن تستطيع الحكومة الانفاق على هذا المشروع حتى يتم إنشاؤه وإنما محل الانتفاع الحقيقي أن يستطيع الشعب اقتصاديا الانتفاع بمياه هذا الخزان . ولن يستطيع الشعب ذلك إلا إذا استطاع الصرف والانفاق على إصلاح الأراضي البور — وقدرة الشعب على ذلك في أوقاتنا العصيبة الحالية يمكن أن تستفاد من حال الشعب مع دائنيه . تلك الحال التي نشهد آثارها في قاعات جلسات البيوع . وفيما يطلب من الحكومة على الاستمرار خاصا بالتدخل لايقاف حركة البيوع الجبرية في أراضي مصر الزراعية خصبة التربة ، كثيرة الانتاج .

غريب أن يكون أهم ما يجب أن نعنى به الآن الاحتفاظ بما نملك من أرض زراعية خصبة يهدد ملاكها سوء الحال الاقتصادية ويخشى إذا استمرت الحال أن تخرج عن ملك أصحابها لغير أهلها . غريب أن نكون في زمن نخشى فيه إذا ما استمرت الحال زوال ملكنا الزراعي الصالح وأن نفكر في الوقت نفسه في أعمال تكلف خزانة الدولة وتتطلب من الشعب إنفاق ملايين عدة للوصول لاصلاح أرض بور لن تطير فتختفي ولن تندك فتغور : أرض بور باقية . وأرض مزروعة زائلة .

(د) المقارنة بين حال مصر المالية في سنة ١٩٣٢ وحالها في سنتي ١٩٢٠ — ١٩٢١ :

من المصادفات ذات المغزى أن حضرة صاحب الدولة وزير المالية اليوم كان هو صاحب المعالي وزير المالية سنة ١٩٢١ — ولقد اشترك في إصدار قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ مايو سنة ١٩٢١ الذي جاء به : "بما أنه يتضح من مذكرة مرفوعة من وزارة الأشغال العمومية أن إتمام خزان جبل الأولياء وتنفيذ ما يلحق به من مشروعات الري اللازم عملها في مصر يقتضي من المال مبلغ اثنى عشر مليون جنيه ؛

وبما أن الأحوال المالية الحاضرة لا تمكن الحكومة من تدبير مبلغ طائل كهذا المبلغ ؛ ......" الى آخر ما جاء بهذا القرار .

لذلك يحسن أن يقف المجلس على مقارنات عددية تبين الفارق بين الأحوال المالية لسنة ١٩٣٢ والأحوال المالية للسنة التي صدر فيها قرار مجلس الوزراء هذا .

كانت ميزانية الدولة سنة ١٩٢٠ — ١٩٢١ : ٤٠,٢٧١,٠٠٠ ج ٠ م.

وكانت ميزانية الدولة سنة ١٩٢١ — ١٩٢٢ : ٣٨,٦٨٢,٠٠٠ ج ٠ م.

وكان الميزان التجاري لسنة ١٩٢١ : ٣٦,٣٥٦,٠٠٠ ج ٠ م للصادرات و ٥٥,٥٠٨,٠٠٠ ج ٠ م للواردات .

وكان الميزان التجاري لسنة ١٩٢٢ : ٤٨,٧١٦,٠٠٠ ج ٠ م للصادرات و ٤٣,٣٣٤,٠٠٠ ج ٠ م للواردات .

فكان مجموع الميزان التجاري لسنة ١٩٢١ : ٩١,٨٦٤,٠٠٠ ج ٠ م.

وكان مجموع الميزان التجاري لسنة ١٩٢٢ : ٩٢,٠٥٠,٠٠٠ ج ٠ م .

أما سنة ١٩٣١ (فسنة ١٩٣٢ لم يعرف ميزانها التجاري بعد وإن كان ما ظهر منه حتى الآن ينبئ بأنه سيكون أقل من سنة ١٩٣١) فكان مجموع ميزانها التجاري : ٦٠,١٩٢,٠٠٠ ج ٠ م. منها ٢٨,٦٦٣,٠٠٠ ج ٠ م للصادرات و ٣١,٥٢٩,٠٠٠ للواردات .

وميزانية سنة ١٩٣٢ : ٣٧,٣٧٢,٠٠٠ ج ٠ م كما كانت ميزانية سنة ١٩٣١ ٣٨,٨٨٤,٠٠٠ ج ٠ م ومن هـذه الأرقام يظهر أن سنة ١٩٣١ وبالقياس سنة ١٩٣٢ ينقص ميزانها التجاري عن سنة ١٩٢١ مبلغ ٣١,٦٧٠,٠٠٠ ج ٠ م وعن سنة ١٩٢٢ مبلغ ٣١,٨٥٨,٠٠٠ ج ٠ م — كما أن ميزانية سنة ١٩٣٢ تقل عن ميزانية سنة ١٩٢١ مبلغ ٢,٩٩٩,٠٠٠ ج ٠ م وعن سنة ١٩٢٢ مبلغ ١,٣١٠,٠٠٠ ج ٠ م .

ومن ذلك يتضح أن الأحوال المالية سنة ١٩٢١ كانت خيرا من الأحوال المالية سنة ١٩٣٢ بشهادة الأرقام التي سيطر عليها في السنتين وزير واحد للمالية هو حضرة صاحب الدولة وزير المالية الآن .

رابعا — ملاءمة الوقت ومناسبته

هذا البحث يشمل بيان :

— الوقت الذي يمكن أن يفكر فيه في إنشاء خزان جبل الأولياء .

— الأعمال التي يجب أن تقوم بها وزارة الأشغال قبل أن يكون إنشاء خزان جبل الأولياء .

— المال الذي تتكلفه هذه الأعمال .

١٣ — أبدأ من الناحية الاقتصادية أن حال البلد الآن حكومة وشعبا لا يحتمل التفكير في إنشاء خزان جبل الأولياء .

فلنفترض من الآن أن البلد فى حالة اقتصادية راضيـة وأن لا بؤس بها ولا شقاء — وأن الحال بها وفير — ولنبحث على هذا الاعتبار فيما إذا كان إنشاء خزان جبل الأولياء الآن يصادف وقتا مناسبا له أم أن وقت إنشائه لم يحن بعد .

لا نزاع فى أن الغرض الأصلى من تخزين الميـاه بانشاء خزان جبل الأولياء هو زيادة المساحات المزروعة لتزيد الحاصلات الزراعية .

ولا نزاع فى أن خزان أسوان بعـد تعليته الأولى فى سـنة ١٩١٣ قد زاد المخزون من الميـاه عند أسـوان مليارا أو أكثر من الأمتار المكعبة وبذلك تكون المساحة المزروعة قد زادت وكان يجب طبعا أن تزيد الحاصلات الزراعية .

على أن الاحصاءات العددية لحاصلات الزراعية الرئيسية من سنة ١٩١٠ التى عنى بجمعها حضرة صاحب المعالى المهندس الكبير محمد شفيق باشا وزير الزراعة ووزير الأشغـال سابقا تسفر عن :

| سنة | | أنتجت مصر من القمح طنا | ومن القطن قنطارا |
|---|---|---|---|
| ١٩١٠ | (أى قبل تعلية خزان أسوان) ... | ٨٨٦,٦٨٨ | ٧,٤٩٥,٦٠٠ |
| ١٩٢٠ | (أى بعد سبع سنوات من تعلية خزان أسوان) | ٨٦٣,٠٢٢ | ٦,٠٣٦,٠٠٠ |
| ١٩١١ | (أى قبل تعلية خزان أسوان) ... | ٩٦٣,٤١٧ | ٧,٣٨٣,٧٤٠ |
| ١٩٢١ | (أى بعد ثمانى سنوات من تعلية خزان أسوان) | ١,٠٠٧,٢٦٨ | ٤,٣٥٣,٠٠٠ |
| ١٩١٢ | (أى قبل إتمام تعلية خزان أسوان) | ٨٣٦,٥٦٢ | ٧,٤٩٩,٠٠٠ |
| ١٩٢٢ | (أى بعد تسع سنوات من التعلية) | ٩٩٧,٣٩٢ | ٦,٧١٣,٠٠٠ |
| ١٩١٣ | (أى سنة إتمام التعلية) ... ... | ١,٠٢٧,٩٠٥ | ٧,٦٤٤,٠٠٠ |
| ١٩٢٣ | (أى بعد عشر سنوات من التعلية) | ١,١٠٦,٤٢٠ | ٦,٥٣١,٠٠٠ |

هذا مع ملاحظة الاحصاءات الآتية فى السنين المشار إليها قبل فيما يتعلق بعدد السكان والمساحات التى زرعت منقولة عن الاحصاءات القيمـة التى عنى بوضعها حضرة صاحب المعالى محمد شفيق باشا .

| السنة | مقدار سكان القطر المصرى | مساحة الأرض الزراعية | مساحة الأرض التى زرعت |
|---|---|---|---|
| | | فدان | فدان |
| ١٩١٠ | ١١,٧٠٨,٠٠٠ | ٥,٣٤٥,٣٥٢ | ٧,٧١١,٨٤٤ |
| ١٩١١ | ١١,٨٥١,٠٠٠ | ٥,٢٦٣,٨٥٨ | ٧,٥٤٥,٥٩١ |
| ١٩١٢ | ١١,٩٩٦,٠٠٠ | ٥,٢٨٥,٤٥٤ | ٧,٣٨١,٢٨٨ |
| ١٩١٣ | ١٢,١٤٤,٠٠٠ | ٥,٢٨٢,٦٢٦ | ٧,٧١٢,٤١٢ |
| ١٩٢٠ | ١٣,٢٢٥,٠٠٠ | ٥,٣٠٥,٢٣٦ | ٨,١٣٤,٤٥١ |
| ١٩٢١ | ١٣,٣٨٧,٠٠٠ | ٥,٣٥٢,٣٠٦ | ٨,٠٥٨,٣٧٦ |
| ١٩٢٢ | ١٣,٥٥١,٠٠٠ | ٥,٣٤١,٢٠٤ | ٨,٢٠٥,٢٦٢ |
| ١٩٢٣ | ١٣,٧١٧,٠٠٠ | ٥,٣٨٧,٣٨٥ | ٨,١٠٣,٨٤٥ |

وهذه الأعداد المبينة قبل ناطقة بصدق وصواب ما رأى حضرة صاحب المعالى محمـد شفيق باشا فى مذكرته القيمة التى قـدمها لمجلس الشيوخ سنة ١٩٢٨ . تلك المذكرة التى جاء بها :

” كان من وراء زيادة المياه الصيفية من جهة وقلة المصارف من جهة أخرى أن تراكمت الميـاه فى طبقة الأرض التى تحمل النباتات وتغذيها فأصابها الضعف فى التربة وفى الناتج لا فى القطن فقط بل وفى جميع المحاصيل الأخرى “. ......

” نظرة عامة لأرقام الكشف رقم ( ١ ) ( وهو الذى نقلت عنه الأرقام المبينة أولا ) تثبت أن مصر لم تستفد شيئا من الوجهة الزراعية الاقتصادية من تعلية خزان أسوان التى تمت فى نهاية سنة ١٩١٢ واستخدمت ابتداء من سنة ١٩١٣ — وإذا كانت محاصيل مصر لم تزد من سنة ١٩١١ للآن فما هى الفائدة من هذه التعلية إذن — وإذا كانت المياه الصيفية أزيد بعـد التعلية منها قبلها فأين ذهب مفعول هذه الزيادة ؟ “ .

” الجواب لا يكون إلا أن ضرر هذه الزيادة فى ارتفاع مياه النشع التى بجوف الأرض ذهب بالفائدة منها — فتلك الزيادة كانت نكبة زراعية وستبقى كذلك . ما لم نعالج ما أنتجته وتنتجه من الضرر بزيادة عدد المصارف وأطوالها “.

” وإذا عملنا الآن على زيادة الميـاه الصيفية بتعلية خزان أسوان من غير ما تقابل تلك الزيادة بحفر مصارف جديدة تتلقى زيادة مياه الرشح التى تترا كم فى الأرض فان مجهود الحكومة والأمة فى استعمال الميـاه التى تنتج عن تعلية الخزان سيضيع سدى كما ضاع مجهودهم بعـد التعلية الحالية . لأن المعول عليه فى حياتنا الزراعية ليست كثرة الميـاه الصيفية بل كثرة ما تنتجه الأرض من الحاصلات “ .

وهذا الذى رآه حضرة صاحب المعـالى محمد شفيق باشا هو ما أشار إليه المستر ديبوى الذى كان مستشارا لوزارة الأشغال فى تقريره حيث أثبت :

” أن الحـاجة تدعو إلى إنشـاء المصارف الفرعية العمومية فى كل مكان تقريبا “ .

” ويلح بعض الثقاة فى ضرورة تحديد نظـام الصرف الحـالى بالدلتا إلى جهة الجنوب وهـذا وإن يكن ضروريا بلا نزاع فى بعض الأحوال إلا أنه عظيم الكلفة “ .

” من المتفق عليه عموما أن أحق المناطق بالعناية والاهتمام تلك التى حاق بها الضرر فعلا بسبب عدم تجهيزها بشىء من وسائل الصرف كلية — أو لرداءة هذه الوسائل “ .

. . . . ” والواقع أن الذين يشكون تناقص خصوبة التربة فى الأراضى بين خطى المنسوب ٦٫٣ يجعلون رداءة الصرف رأس الأسباب المؤدية إلى هذا التناقص : وهذا أمر من الأهمية بمكان “ .

أظن أن ما أثبتنا من رأى المهندسين الكبيرين شفيق باشا والمستر ديبوى خاصا بالحاجة الماسة إلى تحسين الصرف حيث يوجد وإلى إنشاء المصارف حيث لا توجد مصارف قاطع فى أنا لن ننتفع بماء تعلية خزان أسوان قبل

أن يكون لدينا من وسائل الصرف ما يمتنع معه الخوف من كثرة الرشح الذى يفسد تربة الأرض ويقلل من حاصلاتها ولم تكن الحاجة ماسة فقط إلى تحسين الصرف وإنشاء مصارف جديدة بل هى أمس أيضا إلى توسيع الترع توسيعا عظيما .

فلقد جاء بتقرير المستر ديبوى :

"ولما كان معظم المناطق المراد استصلاحها واقعا فى أقصى الشمال على ذيول الترع المتفرعة من قناطر الدلتا — ولما كانت هذه الترع لا تستطيع أن تحمل أكثر من المياه اللازمة (لرى المناطق المزروعة عليها فعلا لم يكن ثمة مناص من توسيع هذه الترع توسيعا عظيما إذا أريد الانتفاع بها لرى المناطق المراد استصلاحها" .

"وغنى عن البيان أن توسيع الترع بما عليها من قناطر الموازنة العديدة ومن الكبارى الكثيرة الخ ، على امتداد مسافات شاسعة خلال أراض تامة الاستثمار نفيسة القيمة هو عمل فى منتهى الجسامة وفداحة الكلفة" .

ولقد أشار المستر ديبوى فى تقريره إلى الأعمال الهامة فى الترع مما لا يمكن مع عدم القيام بها الانتفاع بأى ماء ينتج عن التخزين زائدا على ما ننتفع به الآن .

تلك الأعمال الهامة فى الترع والمصارف يجب أن تتقدم جريان مياه التخزين إلينا .

يجب أن تتقدم مياه التخزين إلينا الأعمال الهامة التى اتفق الجميع على القيام بها فى قناطر اسنا وأسيوط والدلتا . إلى هذه الأعمال أشار حضرة مندوب وزارة الأشغال بمحضر جلسة لجنة خزان جبل الأولياء بمجلس النواب بالآتى :

ومن ذلك يتبين لحضراتكم أن تقوية هذه القناطر (إسنا وأسيوط والدلتا) مسلم بها كنتيجة لتعلية خزان أسوان وحده وإنى أذهب أبعد من ذلك فأقرر ضرورة تقوية أو إعادة بناء القناطر الخيرية باعتبارها مشروعا قائما مطلوبا لذاته سواء أعلى أسوان أم لم يعل ، وأنشئ جبل الأولياء أو لم ينشأ نظرا لمركز هذه القناطر الخطير من ناحية ، ولعدم صلاحيتها لقدم عهدها من ناحية أخرى .

ولقد قدرت وزارة الأشغال قيمة بعض هذه الأعمال بالمبالغ الآتية :

| جنيه | |
|---|---|
| ٣,٥٠٠,٠٠٠ | لتقوية قناطر الدلتا مليونان ، وتقوية قناطر أسيوط وإسنا مناصفة . |
| ٧,٨٥٠,٠٠٠ | تحسين رى وصرف ٤٠٠ ألف فدان وإمداد ٤٠٠ ألف فدان بور بالرى . |
| ٨٥٠,٠٠٠ | إحتياطى لأعمال غير منظورة . |
| ١٢,٢٠٠,٠٠٠ | أى مبلغ اثنى عشر مليونا من الجنيهات ومائتى ألف جنيه |

هذا عدا مبلغ ٤,٥٠٠,٠٠٠ ج.م لتحويل ٣٠٠ ألف فدان من رى حوضى إلى رى مستديم فيكون المجموع ١٦,٧٠٠,٠٠٠ وهذه هى المبالغ التى يجب على الحكومة إنفاقها ليستطاع الانتفاع بالزائد من مياه التخزين عدا ما يصرف من الملايين على توسيع الرياحات والترع مما أوصى به المستر ديبوى فى تقريره وذلك خلاف المبالغ الطائلة التى تتكلفها الأفراد إذا ما أرادوا هم الانتفاع بدورهم .

تلك أمثلة مما يجب أن تقوم به البلاد من أعمال تتكلف ملايين قبل أن تستطيع الانتفاع انتفاعا مجديا بزائد مياه التخزين .

وعلى ذلك فيجب أن يسبق الانتفاع الجدى المنتج بما يزيد من المياه التى تنتج عن تعلية خزان أسوان قيام الوزارة بالأعمال المبينة قبل والمشروحة شرحا وافيا فى تقرير المستر ديبوى . تلك الأعمال التى تتكلف عدة من ملايين الجنيهات .

ولا يمكن أن يفكر فى إنشاء خزان جديد يأتى بماء مخزون جديد قبل أن يستطاع الانتفاع المنتج أولا بالماء الزائد القريب منا وهو ماء خزان أسوان المعلى التعلية الثانية .

لذلك يكون وقت التفكير فى إنشاء خزان جبل الأولياء حتى ولو كانت حال البلاد راضية لم يحن بعد .

## الخاتمة

١٣ — يخلص من البحوث المتقدمة :

أولا — أن مشروع القانون المعروض الآن على المجلس من وزارة الأشغال العمومية لم يكن إلا طلب اعتماد إنشاء خزان جبل الأولياء وأن طلب هذا الاعتماد بالإنشاء لم يكن مصحوبا بالتصميمات والمقايسات النهائية التى يجب أن يسبق اعتمادها اعتماد المال الذى يمكن أن ينفذ بواسطته هذا المشروع .

وأن طلب المال اللازم للتنفيذ لم يكن معروضا على المجلس وأن ذكر وزارة الأشغال العمومية فى مذكرتها قيمة تكاليف الخزان ومقدار التعويض لا يمكن اعتباره بأى حال طلبا للمال . ذلك المال الذى يجب على وزارة الأشغال إذا ما ووفق على مشروعها المعروض وبعد أن تنتهى إلى تصميم نهائى مصحوب بمقايسات نهائية — أن تطلبه بالطريقين المالى والدستورى الصحيحين وذلك بأن تتقدم لوزارة المالية لتبحث معها الموضوع من الوجهة المالية ثم لتتقدم وزارة المالية إلى مجلس الوزراء فالى البرلمان بطلب الاعتمادات المالية التى تفى على أساس صحيح بتكاليف المشروع .

ثانيا — أن وزارة الأشغال بالرغم من أنها تصرح بأنها لم تنته بعد من إتمام تصميماتها ومقايساتها قد قدرت لتكاليف المشروع فى سنة ١٩٣٢ : ٤,٥٠٠,٠٠٠ ج.م وهى نفسها قد قدرت لتكاليف نفس المشروع فى سنة ١٩٢٩ : ٣,٥٠٠,٠٠٠ ج.م وذلك فى الوقت الذى تعترف فيه بمذكرة سنة ١٩٣٢ برخص أثمان المواد وقلة تكاليفها وتخفيض أجور العمال .

بينما كانت فى مذكرة سنة ١٩٢٩ تثمن قنطار القطن بخمسة جنيهات وتضع ثمنا للفدان فيما بين إسنا وأسوان ٤٠ جنيها تصل إلى ٧٠ بعد الاستصلاح — وتضع ثمنا للفدان فيما ينتفع فى قناطر نجع حمادى من ١٠٠ ج.م إلى ١٢٠ ج.م تصل بعد الانتفاع بالقناطر من ١٦٠ ج.م إلى ١٨٠ ج.م الفدان .

بعد أن تصرح وزارة الأشغال فى سنة ١٩٢٩ التى تدلل على حالها الاقتصادية بالأسعار التى ذكرتها بمذكرتها قد رأت أن تقدير قيمة تكاليف الخزان بمبلغ ٣,٥٠٠,٠٠٠ ج ٠ م بينما هى فى سنة ١٩٣٢ ، تلك السنة التى لا يبلغ فيها متوسط ثمن قنطار القطن جنيهين لا خمسة والتى لا يصل فيها ثمن أجود فدان فى أجود بقعة من مصر إلى ١٠٠ جنيه — تقدر وزارة الأشغال تكاليف الخزان بأربعة ملايين جنيه ونصف مليون .

تقدر وزارة الأشغال سنة ١٩٣٢ تكاليف إنشاء الخزان الواطى بمبلغ ٤,٥٠٠,٠٠٠ ج.م بينما كان يقدر السير مردوخ مكدونالد سنة ١٩١٩ تكاليف إنشاء الخزان العالى بمبلغ ٢,٥٠٠,٠٠٠ ج ٠ م .

لذلك يحسن أن ترجع وزارة الأشغال عند ما يحين الوقت لتقدير تكاليف الخزان وبعد الانتهاء من بحث التصميمات والمقايسات النهائية إلى ما جاء بتقرير المستر ديبوى خاصا بذلك .

وأما عن التعويض فقد قدر السير مردوخ مكدونالد التعويضات التى تنتج عن الخزان العالى الذى يغرق القرى ويشتت الزراع بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه أما وزارة الأشغال فتقدر التعويضات التى تنتج عن الخزان الواطى الذى يصل إلى ما تصل إليه الفيضانات العالية أى الذى لا يغرق القرى ولا يشتت الزراع بمبلغ ٧٥٠,٠٠٠ جنيه .

تقدر التعويض بهذا المبلغ ولا تبين له تفصيلا اللهم إلا أنه سيغرق ٣٠٠,٠٠٠ فدان أى ستين ألف "جدعة" قدر بعضهم ثمنا لها ٦٠,٠٠٠ جنيه ولم تتقض الوزارة دعواه .

ثالثا — أن حال البلد الاقتصادية الآن حكومة وشعبا لا تحتمل أن يفكر جديا فى إنشاء خزان جبل الأولياء فلا الحاجة الماسة تدعو إليه ولا المال الزائد عن الحاجة موفور يسمح بهذا التفكير .

رابعا — لو كانت حال البلد الاقتصادية راضية — وكانت الحاجة تدعو إلى إنشاء خزان جبل الأولياء وكان المال موفورا لما أمكن أن يفكر فى إنشائه الآن والبلاد تترقب قريبا زيادة فى مائها المخزون تعادل كل ما كان يحجز بخزان أسوان مما عاشت عليه مصر من سنة ١٩٠٢ إلى سنة ١٩٣٢ أى ثلاثين سنة كاملة كان لها فيها خير سنى رخائها .

هذه الزيادة المرتقبة قريبا تستدعى من الأعمال الكبرى فى شؤون الصرف والرى ما يجب أن تبذل فى سبيل إتمامه كل مجهودات وزارة الأشغال وكل مال يستطاع صرفه حتى لا تصل إلينا مياه خزان أسوان الجديدة فتجدنا على ما نحن عليه من حال أثبت كبار رجال الرى أنها تعسة لدرجة أن اعتبرت زيادة ماء التخزين نكبة لأن البلاد لم تنتفع فعلا بزيادة حاصلاتها الزراعية الزيادة التى كان يجب أن تنتظرها من تعلية خزان أسوان التعلية الأولى وذلك لكثرة النشع ورداءة الصرف وانعدامه فى كثير من الجهات المزروعة .

الطلبات :

١٤ — لكل ما قدمت ، أرى عدم الموافقة على مشروع القانون المعروض على المجلس والخاص بإنشاء خزان جبل الأولياء والله سبحانه وتعالى ولى التوفيق "

صباح الأحد ٨ صفر سنة ١٣٥١ ( ١٢ يونيه سنة ١٩٣٢ )

حسن صبرى

( انصرف حضرتا صاحبى المعالى على ماهر باشا وزير الحقانية وصاحب السعادة توفيق دوس باشا وزير المواصلات ) .

( أخذ حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك فى تلخيص ماجاء بمذكرته إلى أن وصل إلى الاحصاءات العددية لحاصلات الزراعية الرئيسية من سنة ١٩١٠ التى عنى بجمعها حضرة صاحب المعالى محمد شفيق باشا ) .

**حضرة الشيخ المحترم اللواء محمود عزمى باشا** — لقد زادت مساحة الأرض المنزرعة أرزا .

**حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك** — بلغت زيادة الأرض المنزرعة أرزا فى الماضى مائتى ألف أو ثلثمائة ألف فدان وهذه زيادة قليلة .

**حضرة الشيخ المحترم اللواء محمود عزمى باشا** — وما مقدار ما صرح به فى هذا العام ؟

**حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك** — فى السنة الماضية لم يزرع الأرز وبلغ ما صرح بزراعته فى هذه السنة نحو خمسمائة ألف فدان ولدى إحصائية عن زراعة الأرز وإنى على استعداد لتلاوتها على حضراتكم إذا شئتم .

ثم واصل حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك تلخيص مذكرته حتى وصل إلى المقارنات التى تبين الفارق بين الأحوال المالية لسنة ١٩٣٢ والأحوال المالية للسنة التى صدر فيها قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٥ مايو سنة ١٩٢١ الذى جاء به " بما أنه يتضح من مذكرة مرفوعة من وزارة الأشغال العمومية أن إتمام خزان جبل الأولياء وتنفيذ ما يلحق به من مشروعات الرى اللازم عملها فى مصر يقتضى من المال مبلغ اثنى عشر مليون جنيه ، وأن الأحوال المالية الحاضرة لا تمكن الحكومة من تدبير مبلغ طائل كهذا المبلغ " .

حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقي باشا (رئيس مجلس الوزراء) — لقد ترك حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك أهم رقم عند إيراده هذه الأرقام وهو رقم المال الاحتياطي .

حقيقة كانت ميزانية الدولة فى سنة ١٩٢٠ — ١٩٢١، ٤٠ مليونا من الجنيهات وكسورا إلا أنه كان بها عجز قدره مليونان من الجنيهات وكانت الحكومة ستقترضه من البنك الأهلي لأنها ما كانت تملك قرشا واحدا من المال الاحتياطي .

أما فى سنة ١٩٣٢ فلديها من الاحتياطي ثمانية وثلاثون مليونا من الجنيهات . و إيراد الأرقام كان يقتضي ذكر هذا .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك — إنني أتكلم عن الميزانية .

حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقي باشا (رئيس مجلس الوزراء) — الغرض من المقارنة هو معرفة الحالة المالية .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك — يوجد فارق كبير بين تغطية المصاريف وحالة البلد وكون الحكومة لديها احتياطي أو أنها تقترض إذ هذا شيء آخر . إنما الميزانية والميزان التجاري هما العاملان في حياة البلد الاقتصادية .

أعلم جيدا أن للحكومة إحتياطيا لكننا لو سلطنا عليه أشعة صحيحة لتبين لنا أن هذا الاحتياطي تكوّن لاننا بقينا وقتا طويلا لا نعمل شيئا .

أنا لا أتدخل فى الاحتياطي و إنما أتدخل فى حالة البلد العامة وأساسها الميزانية والميزان التجاري . هذا هو الأثر الذى تظهر به حالة البلد حكومة وشعبا فى حالتي الرخاء والعسر .

أرجو أن ترفع الجلسة ربع ساعة للاستراحة .

( رفعت الجلسة للاستراحة فى الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والثلاثين مساء وأعيدت الساعة السابعة مساء ) .

الرئيس — ما مقدار الوقت الذى يكفي حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك ؟ إن المجلس مستعد لسماع ما يقوله حضرته و يعطيه من الوقت ما يكفي لذلك .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك — لولا أني متعب لتكلمت يوما أو يومين لكن بعد أن طبعت المذكرة واطلع عليها حضرات الشيوخ المحترمين . لا يسعني إلا أن أشكر للمجلس سعة صدره بعد أن قرر إثبات مذكرتي فى محضر الجلسة وسوف لا أحتاج من الوقت لأكثر من نصف ساعة .

حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقي باشا (رئيس مجلس الوزراء) — سأوجه سؤالا لحضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك بعد أن يتم خطابه .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك — لقد انتهيت من تلخيص مذكرتي . وأريد أن أستفسر من حضرة المقرر عن بعض نقط .

الرئيس — ألا يحسن إرجاء ذلك إلى ما بعد إدلاء حضرة الشيخ المحترم المقرر بملاحظاته على ما جاء بالمذكرة ؟

حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك — إن الرد يستلزم معرفة الأسئلة التي أريد أن أوجهها . و إني كعضو فى المجلس لي الحق فى أن أستفسر منه كما أشاء ولقد انتهيت الآن من بحثي وأريد أن أوجه الأسئلة .

الرئيس — يمكن لحضرة الشيخ المحترم أن يضع الأسئلة كتابة .

حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك — سأضع الأسئلة بالكتابة ليجيب عليها حضرة الشيخ المحترم مقرر اللجنة فى الوقت الذى يختاره :

السؤال الأول — جاء بالصفحة الثامنة من تقرير اللجنة بمجلس الشيوخ " والمشروع المعروض على المجلس الآن هو الخزان الواطي ولكنه سيبني بشكل يمكن من إجراء عملية التعلية إذا ما رؤى إجراؤها فى مستقبل السنين " فهل اطلعت اللجنة على التصميمات وعلى المقايسات الخاصة بهذا الخزان الواطي ؟ والحكمة فى توجيه هذا السؤال هى أن اللجنة تقرر أن هذا الخزان الواطي سيبني بشكل يمكن من تعليته .

السؤال الثاني — جاء بالصفحة المذكورة " والذى دعا لتصغير حجم الخزان عما كان يراد أولا أمران : الأول — وهو الأهم — تقليل الضرر الذى سيلحق بأراضي مديرية النيل الأبيض وتخفيف ما يصيب السكان من انتقالهم إلى مناطق أخرى " — فهل اطلعت اللجنة على تفصيل لمبلغ ٧٥٠,٠٠٠ ج . م الذى قدر تعويضا عن الضرر الذى يلحق بمن ينقلون إلى مناطق أخرى ؟

السؤال الثالث وهو مترتب على السؤال السابق — هو : ما الفرق بين الضرر الذى يلحق السكان من إقامة الخزان العالي وبين الضرر الذى يلحقهم من إقامة الخزان الواطي مقدّرا بالمال ؟

لقد قدر مبلغ ٧٥٠,٠٠٠ جنيه تعويضا لإقامة الخزان الواطي . وللخزان العالي طبعا تقدير . واللجنة تقول إنه يوجد فرق بين التقديرين فما هو هذا الفرق ؟

السؤال الرابع — جاء بالصفحة الثامنة المذكورة ما يأتي : " والخزان الذى كان يراد إنشاؤه للقيام بهذين الغرضين هو المعروف الآن بالخزان العالي تمييزا له عن الخزان الواطي الذى استقر الرأي عليه فى سنة ١٩٢٥ والذى صرف النظر فيه عن استعماله لدفع غوائل الفيضانات العالية . كذلك صغر حجمه بحيث يصبح ما يأتينا منه ملياران بدلا من ثلاثة مليارات " فما هو فرق التكاليف بينهما أى بين كبر الحجم وصغره ؟

السؤال الخامس — ما مقدار مساحة الاراضي فى مديرية النيل الأبيض التى يغرقها ماء الخزان فيضطر سكانها للتنقل ؟

**السؤال السادس** — وهل الفيضانات العالية تغرق مثل هذه المساحة ؟

الأسئلة السابع والثامن والتاسع مبنية على ما جاء بالصفحة رقم ٩ من تقرير اللجنة وهو : "ولكن نظراً لما تعلمه اللجنة من تفاصيل تطورات مسألة التعويضات رأت أن تستوثق من أن هذا هو كل التعويض وأنه لن يؤخذ من ماء النيل شيء فصرح لها حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال بجلستها المنعقدة فى ٢ يونيه سنة ١٩٣٢ تصريحاً مستنداً إلى وثائق تبودلت بين الحكومة المصرية والمندوب السامى اطمأنت به إلى أن مياه النيل الأبيض — الطبيعى منها والمخزون فى جبل الأولياء — ستأتى كلها لمصر لايشاركها السودان فى شيء منها" وهذه الفقرة يترتب عليها الأسئلة الآتية :

(١) ما هى تفاصيل هذه التطورات ؟

(٢) هل اطلعت اللجنة على هذه الوثائق ؟

(٣) هلا يشارك السودان مصر حتى ولا فى المياه اللازمة لارواء الأراضى التى ستعطى لمن ينتقلون إلى أماكن أخرى غير محال إقامتهم الآن ؟

**السؤال العاشر** — جاء بالصفحة رقم ١٥ "وما هو الاتفاق على التعويضات عن خزان جبل الأولياء كما أخبر عنه حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال صريح واضح لا لبس فيه ولا غموض" . فهل اطلعت اللجنة على هذا الاتفاق وهل يمكن تلاوته إن كان موجوداً ؟

والآن وقد انتهيت من كلمتى وما أردت أن أوجهه من أسئلة طلباً هى بطبيعة الحال عدم الانتقال إلى الموضوع لأنى أرى رفض المشروع بتاتاً .

**الرئيس** — ألم يكن الأولى إرجاء إبداء الرأى إلى ما بعد الإجابة على الأسئلة فقد يقتنع حضرة الشيخ المحترم ويغير رأيه ؟

**حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك** — إنى مقتنع بوجوب رفض المشروع .

**الرئيس** — الآن نريد أن نعرف من يريد من حضراتكم أن يتكلم ؟ ليكون الكلام أولاً لمن يؤيد المشروع فلمن يطلب تعديله فلمن يعترض عليه وهكذا طبقاً للمادة ٢١ من قانون النظام الداخلى للبرلمان .

**حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيلى بك** — أريد الكلام مع المشروع ؟

**حضرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك** — وأنا سأتكلم أيضاً مع المشروع .

**حضرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك** — سأتكلم ضد المشروع .

**حضرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود افندى** — يوجد منا من لايريد الكلام مع المشروع أو ضده وإنما قد يطلب بيانات يستنير بها لتكوين رأيه .

**الرئيس** — من يرغب من حضراتكم فى البيانات ؟

**حضرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود افندى**
**حضرة الشيخ المحترم محمود اسماعيل أباظه بك**
**حضرة الشيخ المحترم عبد الله سميكه بك**
} نحن نطلب بيانات

**حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيلى بك** — منذ أكثر من أربعين سنة مضت شاهدت هذه القاعة بعينها محاضرة لمهندس كبير هو السير ويلكوكس عن موضوع هو الموضوع الذى تدرسونه حضراتكم الآن . حاضر السير ويلكوكس سامعيه إذ ذاك فى خزان جبل الأولياء وكان من شهود تلك المحاضرة معالى اسماعيل سرى باشا ، ثم وضع بعد ذلك كتاباً فى الموضوع ذكر فيه أيضاً خزان جبل الأولياء وضرورته وقد طبع هذا الكتاب عدة مرات .

وفى سنة ١٩٠٩ كلف معالى سرى باشا بأن يزور السودان للاحاطة بجميع شؤونه ، ولما عاد معاليه فى السنة التالية قدم تقريراً مطولاً لخديو مصر ذكر فيه خزان جبل الأولياء وأنه يصلح للتخزين ولسد غوائل الفيضان لمصلحة مصر .

وفى سنة ١٩١٤ أخذت الفكرة شكلاً تنفيذياً فتقدّم الوزير المختص بطلب إنفاذ المشروع فعلاً وأقره مجلس الوزراء ولكن قامت الحرب فوقف التنفيذ بضع سنين . ولما أعيد العمل فيه سنة ١٩١٧ — ١٩١٨ اعترض عليه لا من المصريين ولكن من الانكليز .

اعترض عليه مهندس من مهندسى السودان الذين فصلوا من خدمته وهو كندى باشا واعترض عليه أيضاً السير ويلكوكس .

اعترض كندى باشا لأنه كان موتوراً واعترض السير ويلكوكس لأنه عندما زار السودان فى سنة ١٩١٧ ورأى آثار الفيضان عدل عن رأيه الأول لأن الفيضان قد أضر بالسكان وجعل من الأرض مستنقعات تحدث حميات تصيب هؤلاء السكان .

بعد هذا لم تقف هذه المعارضة رغم شدتها دون التنفيذ ولكن الحكومة المصرية فى سنة ١٩٢٠ أوفدت معالى شفيق باشا لزيارة السودان ، والظاهر أن معاليه عند ما وصل هناك لاحظ أموراً لا يرضاها بخصوص العمل هناك وبخصوص طريقة المقاولة .

فلما عاد ورأى أن ينصح بوقف المشروع لم يكن فى الاستطاعة أن يذكر السبب الحقيقى فانتحل كرجل فنىّ أسباباً فنية ثم استند إلى مالية البلاد فى ذلك العهد وقد ساعدته الخزانة بخوائها فقرر مجلس الوزراء فى مايو سنة ١٩٢١ وقف المشروع .

وجاء فى قراره ما يأتى :

" بما أنه يتضح من مذكرة مرفوعة من وزارة الأشغال أن إتمام خزان جبل الأولياء وتنفيذ ما يلحق به من مشروعات الرى اللازم عملها لمصر يقتضى من المال مبلغ ١٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه .

وبما أن الأحوال المالية الحاضرة لا تمكن الحكومة من تدبير مبلغ طائل كهذا المبلغ إلا إذا التجأت إلى الاقتراض الأمر الذى لا ترغب فيه الان".

لهذه الأسباب قرر مجلس الوزراء إيقاف العمل ولم يقرر العدول عنه .

بعد هذا تلقفت المشروع أيد — يمنة ويسرة — إلى أن جاءت وزارة سنة ١٩٢٥ التى تمكنت كما يقال من إرضاء السياسة والفن معا فقررت تعلية خزان أسوان وإنشاء خزان جبل الأولياء وقد كان مفهوما بل ومنطقيا أن تبدأ فى ذلك الوقت بخزان جبل الأولياء لأن خزان أسوان فى دارنا ولا يحتاج لمفاوضات أو مساومات فى التعويضات وخزان جبل الأولياء إن تم مكسب خالص لمصر .

ولولا أن شجاعة يتحلى بها القائمون بالأمر فينا اليوم لكان هـذا المشروع فى خبر كان الطويل العريض من سنة ١٨٨٩ إلى الآن .

قاتل الله السياسة مادخلت شيئا إلا أفسـدته فهى التى أخرت هـذا المشروع من أن ينفذ من سنة أن اقترح .

تعرض المعارضون لأسباب أسموهـا أسبابا سياسية وقد رد تقرير اللجنة عليها بمـا فيه الكفاية والذى يسرنى أن معارضة مجلس الشيوخ لم تتعرض لهذه المسألة وإنما واجهت الموضوع من نواحيه العملية التى يمكننا أن نناقش فيها والتى يمكن أن يكوّن كل إنسان فيها رأيا بعد البحث المبنى على الأدلة والتقارير .

ففيما يختص بملاحظاتى على كلمة حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك ...

( أصوات : هو غير موجود ) .

**حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيلى بك** — لوكنت اتبع طريقته لقطعت الكلام لعـدم وجوده احتجاجا عليـه كما احتج حضرته أمس على مغادرة الوزير قاعة الجلسة .

( هنا حضر حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك ) .

أما فيما يختص بالتكاليف فأرانى متفقا معه فى المبدأ أى أن إقرارنا الآن للمشروع ليس إقرارا للرقم الوارد بالمذكرة وهذا بديهى ومستنتج من نفس القانون الذى يطلب إلينا الموافقة عليه .

أما من جهة الموضوع فيظهر أن الخلاف لن يكون كبيرا .

حقيقة قد اختلف فى التقديرات من مليون جنيه للخزان العالى إلى ستة ملايين من الجنيهات فى وقت من الأوقات . ولكن بمـا أن لدينا تقرير عمدة المهندسين الذى يسـتند إليه حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك وسيستند إليه سعادة المقرر وهو المستر ديبوى فسيكون من السهل جدا أن نتفق لأن تقديرات المستر ديبوى للخزان الواطى تزيد قليلا على ثلاثة ملايين جنيه فيما خلا التعويضات .

أما فيما يختص بالتعويضات فأظن أن المناقشة فيها غير منتجة لأن الاتفاق عليها قد تم فعلا بعد مفاوضات بدئت مع وزارة سابقة على الوزارة الحالية وقد لوحظ فيها أن السودان لن ينال أى تعويض آخر على الأطلاق وليس للذين سيخرجون من ديارهم أى حق بناء على هذا الاتفاق فى تعويضات مائية من مياه النيل الأبيض .

بعد هذا أنتقل إلى الاعتراضات الأساسية .

تتلخص اعتراضات حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك فى أن الوقت غير ملائم من الوجهة الاقتصادية ومن الوجهة الفنية .

أما من الوجهة الفنية فانى أترك الكلام فيها لسعادة المقرر .

أما من الوجهة الاقتصادية فأنى أريد أن ألاحظ أن حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك يشترط لكيما تقوم دولة بمشروع كبير أن يكون لديها مال يزيد على الحاجة .

أنا لا أعرف دولة لها مال يزيد على حاجتها — هذا غير موجود — حتى ولو كان لها مال احتياطى فانه لا يمكن أن يقال عنه إنه يزيد على الحاجة لأنه مرصود لحاجات البلاد . فكون حضرته يشترط هذا الشرط معناه ألا تقوم دولة بعمل مشروع من المشاريع .

أفهم أن يقول حضرته أن حالة البلاد فى سـنة ١٩٢١ أسوأ من حالتها فى سنة ١٩٣٢ وأن يقيم الدليل على ذلك بالأرقام .

طرفا المقارنة عند حضرته أرقام الميزانية وأرقام الميزان التجارى وأنا أستميحه العذر إذا تطفلت عليه وزدت عناصر أخرى . أولا العنصر الذى أشار إليه حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة وهو أنه فى سـنة ١٩٢١ لم يكن للبلد مال احتياطى مطلقا بل كما سمعتم من دولته أنه كان فى النية أن تقترض الحكومة من البنك الأهلى . أما الآن فالاحتياطى المصرى يربى على سبعة وثلاثين مليونا من الجنيهات .

عنصر آخر وهو أنه فى سنة ١٩٢١ كان معالى شفيق باشا يقدر للمشروع اثنى عشر مليونا من الجنيهات . والمفهوم من خطـابه أنه كان يطلبها حالة أو مقسطة ولكنا الآن لا نطالب إلا بأربعـة ملايين ونصف مليون من الجنيهات .

فوق هذا أريد أن أشير إلى دلالة الميزان التجارى . إذا ما تساوى الانتاج فى الكم يكون زيادة ونقص مجموع الميزان التجارى لا أهمية له .

فى سـنة ١٩٣٢ لم تزد حاصلاتنا — وهى ثروتنا — عما كانت عليه فى سنة ١٩٢١ والذى تغير إنما هو الثمن فقط . والدلالة التى يجب أن نستنتجها من الميزان التجارى هى الفارق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات .

والذى أعرفه أنه فى سـنة ١٩٢١ كانت قيمة الواردات تزيد على قيمة الصادرات نحو ٢٠ مليون جنيه وكنا إذ ذاك فى حالة بؤس شديد، أما فى هذه السنة فالوارد لا يزيد على الصادر إلا ثلاثة ملايين من الجنيهات .

إذا أضفنا هذه العناصر إلى العناصر الأولى أمكننا أن نعرف تماما الفارق بين الحالتين . فسنة ١٩٢١ كانت سنة أزمة حادة لم نشعر بها لأن الأحوال تحسنت تحسينا سريعا ولكننا الآن نشعر بالأزمة لاستمرار أثرها . فنحن فى الواقع من الوجهة المالية أحسن مركزا من سنة ١٩٢١ إذا أخذت منفردة وحدها .

فارتكان المعارضة على سوء الحالة المالية ارتكان فى غير محله . وما دامت الوزارة المسئولة تقرر أن فى استطاعتها — دون أن تمس المال الاحتياطى — أن تتقدم بالمبالغ اللازمة لانشاء هـذا المشروع الكبير فاظن أن من الحكمة أن تعمل على تنفيذه .

أنتقل بعد ذلك الى مسألة أخرى خاصة بالحاصلات فقد أورد حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك أرقاما — نقلا عن تقرير معالى محمد شفيق باشا — كانت محل الدهشة لدى حضراتكم وقد كان يلوح على وجوه البعض منكم أنه كان لها أثر فى تفكيره . يقول حضرته إنه بعد أن على خزان أسوان للمرة الأولى وحصلت البلاد بسبب هذه التعلية على مليار آخر من الأمتار المكعبة من المـاء ظللنا عشر سنوات بل إلى الآن ولم تزد الحاصلات. وجاء بأرقام قارن بعضها ببعض — ولى عليها أيضا ملاحظة — وملاحظة فنية — إذا أراد حضرة الشيخ المحترم أن يكون استنتاجه صحيحا من هذه المقارنات فلا يمكن أن يكتفى بمقارنة سنة بسنة أخرى وإنما يجب أن تؤخذ المتوسطات. فهل قارن معالى محمد شفيق باشا أو حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك متوسط مقدار حاصلات البلاد فى العشر السنوات السابقة على سنة ١٩١٢ بمتوسط مقدارها فى العشر السنين التالية ؟ — أظن لو أنهما فعـلا ذلك لكانت النتيجة مغايرة للنتيجة التى وصل إليها حضرة الشيخ المحترم — على أنى أريد أن أحاكيه فى طريق تدليله . لو قارنت بين مقدار محصول القمح فى سنتين من السنين التى أشار إليها وهما سنة ١٩١٠ و ١٩٢٣ مثلا لظهرت لحضراتكم نتيجة المقارنة إذ أن فى سنة ١٩١٠ قبل أن يعلى الخزان — كان محصول القمح ٨٨٦٠٠٠ طن من القمح وفى سنة ١٩٢٣ بلغ ١,١٠٠,٠٠٠ طن بزيادة عشرين فى المائة عن مقداره فى سنة ١٩١٠

فاذا إعتبرتم تدليله قائمـا فيكون تدليلى أيضا من مقارنة هاتين السنتين منتجا لأن ماء خزان أسوان قد أحدث زيادة قدرها عشرون فى المـائة من الحاصلات .

ليست هذه طريقة للتدليل والاقناع .

ولى ملاحظة أخرى خاصة بالحاصلات — يقول حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك .

” افرضوا جدلا أنه لاعيب من الوجهة الفنية على بناء الخزان فلم تطلبون المـاء أتريدون أن تحيوا أرضا مواتا وأن تزيدوا فى غلة الأرض وماذا تكون نتيجة ذلك والعالم الآن مكتظ بالحاصلات وليس من يدرى ماذا يصنع بها؟ “ وهذا أيضا غير صحيح — لأن الحاصلات مكتظة فى جهة ولا توجد فى جهة أخرى والعيب فى التوزيع وأؤكد أن بلادنا باعتبار كونها بلادا زراعية يمكنها أن تستهلك كل ماتنتجه من الحاصلات .

يقولون إن الفلاحين مساكين ولا يجدون ما يقتاتون به فاذا كان هـذا حالهم فاتركوهم يزرعوا ويزيدوا فى غلة أراضيهم حتى يجدوا ما يأكلون .

جاء فى عدد جريدة الأهرام الصادر فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣١ على لسان كاتب يحدث عن المسيو فان زيلند الخبير المـالى البلجيكى الذى زار مصر من مدة — عبارة فى هذا الصدد قال فيها ”ومما يذكر عن آراء هذا المـالى الكبير أنه لا يوافق القائلين على أن الحاصلات العالمية زادت عن حاجات الانسانية ... ... وكل ما يمكن أن يعلل به وجود الأزمة الآن هو عدم وجود التبادل فتظل الحاصلات عند ضعف التبادل أو عدمه قليلة فى جهة وكثيرة فى جهة أخرى “ .

ومما يزيد هـذا وضوحا ويؤكده من الوجهة العملية خطبة لمحافظ البنك الأهلى فى مارس سنة ١٩٣٢ جاء فيها .

” إذا نظرتم إلى ما دلت عليه الإحصائيات الخاصة بتجارة مصر الخارجية وماليتها العامة فلن تدهشوا لتضاؤل أرقام تلك الإحصائيات فى خلال السنة المـاضية أو السنتين المـاضيتين وذلك نظرا للهبوط الهائل الذى اعترى الأثمـان فقد هبطت قيمة الصادرات فى العام المنتهى ٣١ أغسطس المـاضى وعلى الخصوص بسبب هبوط أسعار القطن الذى يمثل ثلاثة أرباعها ٢٥ ٪ بالنسبة إلى العام الذى سبقه . ولكن ممـا يدعو إلى الاغتباط أن هذا النزول فى القيمة لم يصحبه هبوط فى المقادير التى صدرت . بل إن صادرات القطن كانت على العكس أكبر منها فى السنة السابقة بمـا يزيد على المليون من القناطير“

يؤخذ من هذا أنه مع اشتداد الأزمة ومع اكتظاظ العالم بالحاصـلات فان مصر استطاعت أن تصـدر فى العام المـاضى مليون قنطار من القطن أكثر ممـا صدرته فى العام الذى قبله .

هذا مما يجعل الأدلة التى بنى عليها حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك رأيه فيما يختص بالحاصلات غير وجيهة .

على أنه يجب أن لا يغيب عن الذهن أن هـذه الحاصلات لن تزيد بين عشية وضحاها . لأننا لن نبدأ بالاستفادة التامة من الخزان إلا بعـد مضى عشر سنين وستكون استفادتنا منه تدريجية ابتداء من السنة الخامسة . إذن فلن يكون هناك إغراق للأسواق بالحاصـلات لأننا سنتمشى مع الطبيعة سنة فسنة . وقد ذكرنى هذا باعتراضه الخاص بست السنوات . صحيح يمكن أن يقال إن اشتراط ست السنوات حتى ينصرف أهل السودان عن بلادهم مدة طويلة . ولكن المسألة فى الواقع تقديرية فكما يمكن أن نعتبرها طويلة قد يعتبرها أصحاب الشأن هنالك قصيرة ولكن الواقع أن ست السنوات أصبحت جزءا من الاتفاق على التعويض بحيث لا يمكن العدول عنه فنحن فى الحقيقة أمام عشر سنين على كل حال . وهـذه العشر السنين جاءت فى نظرى مصادفة حسنة لأنه لا يخفى أن أعمال الصرف التى سيتكلم عنها حضرة الشيخ المحترم المقرر لا يمكن أن تتم كلها إلا فى أثناء هذه الفترة ولا خير فى ذلك لانه ليس من المعقول أن نبنى الخزان فى الغد ونبقى مكتوفى الأيدى عشر سنين إلى أن تتم المشروعات التى يجب أن تتم لنستفيد من مائه . ولكن المعقول أن نسير فى الأمرين معا . وهذا هو الذى سيكون .

أنا أعتقد أن وزارة المالية ستدبر من المال نحو ثلاثة ملايين من الجنيهات لكى تقوم بجميع الأعمال بالتدريج حتى تنتهى بعد ثلاث سنوات إلى ما كان يجب أن تنتهى منه بعد عشر سنوات .

عند ما أشار حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء إلى المال الاحتياطى تساءل حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك عن ذلك المال وذكر أنه قد تكدس لأنه لما يعمل به عمل للآن . ذلك حسن . نحن الآن نريد أن نعمل فما هو إذن الاعتراض ؟

الواقع أننا تأخرنا كثيرا وكانت الحرب العالمية الكبرى وما جاء على أثرها سببا فى تأخير كل هذه المشروعات العظيمة .

أما أن الماء يكفى أو لا يكفى ولأى شىء يكفى وهل يمر من الترع أو لا يمر وبأى مقدار يمر كل هذا سيبينه حضرة الشيخ المحترم المقرر فى بيانه وهو ذلك المهندس القدير .

أريد أن أختتم عبارتى بأن أقول إن السياسة هى التى أخرتنا . على أنا قد وجدنا فى هذا المجلس وكان من حظ هذا المجلس حقا أن يكون من بين أعضائه نخبة المهندسين المصريين وقد رأيتم حضراتكم أن كلا منهم أقر المشروع فإذا ما صوتنا مع المشروع وافقنا عليه مطمئنين .

فإنى ذكر مسألة يجوز أن بعض تفصيلاتها لا يريد أن يدلى بها غيرى . أعتقد أن كل مهندس محترم مصريا كان أو أجنبيا وافق على هذا المشروع .

فويلكوكس مقترحه ولم يعدل عنه لمصلحة مصرية وإنما لمصلحة السودان ومصلحة السودان التى نرعاها يكفى فيها أننا قررنا أن نعوضه تعويضا حقيقيا — وما دام السودان راضيا فلا محل للاعتراض .

ومعالى اسماعيل سرى باشا مقترح وموافق على المشروع .

والمستر مردوخ ماكدونالد مقترح للمشروع أيضا وحضرات أصحاب السعادة حسين واصف باشا وعبد الحميد سليمان باشا وإبراهيم فهمى كريم باشا وكذلك المستر ديبوى . ومستر ديبوى هذا ضمن تقريره عبارة صغيرة على الرغم من أن حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك نقل عنه صحائف عدة — قد نسى أن ينقل تلك العبارة الصغيرة التى قد تكون لها قيمتها فقد قال فى الصفحة الثانية من تقريره "أما فيما يختص بزيادة المياه الصيفية فلقد أعربت عن رأيى فى أنه لا مندوحة عن مواصلة العمل لاتمام خزان جبل الأولياء إذا أريد الحصول فى أى وقت مناسب على المياه الصيفية التى يفتقر إليها القطر أيما افتقار" .

هذا رأى ديبوى وهو حجة فى الموضوع ومعالى محمد شفيق باشا — وهذا تقريره — كان يريد — وهو ما لا يوافق عليه جميع المهندسين من الوجهة الفنية — كان يريد قبل أن يبنى خزان جبل الأولياء أن تنشأ قناطر نجع حمادى وها هى قد تم إنشاؤها . كان يريد كذلك توسيع بعض الترع ووضع طلمبات على بعض الحياض وقد تم ذلك . ولم يبق فى برنامجه إلا التقوية والاصلاح الخاص بقناطر إسنا وأسيوط والدلتا وأظن أن وزارة الأشغال قد أدرجت جزءا من المال اللازم لذلك فى مشروع ميزانية هذا العام .

فمعالى شفيق باشا يظلم لو أسند إليه أنه كان يعارض المشروع فمعاليه كان قد اشترط لذلك شروطا وقد وفى بها . إذن فهو مع المشروع .

بقى بعد ذلك سعادة عثمان محرم باشا وزير أشغال سابق وهو لم يكن ضد هذا المشروع بل هو ضد المشروع الذى يسمونه بالخزان العالى وهذا هو المستفاد من مذكرة سنة ١٩٢٨ ولكن ما أشق السياسة إنها تتدخل أيضا فى الفن وتحجر على عقلية هذا الرجل !

تقول الوزارة إنها تريد أن تنشىء الخزان الواطى وعلى الرغم من هذا فسعادة عثمان محرم باشا يقول إن الحكومة تقصد فى الواقع إنشاء الخزان العالى ولذلك فهو ضد المشروع وما كان قوله هذا إلا لأن السياسة تريد ذلك .

بناء على هذا كله أرجو من حضراتكم أن توافقوا على المشروع .

( تصفيق ) .

حضرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك — حضرات الشيوخ المحترمين — إن أمامنا مشروعا من أهم المشروعات التى لا يمكن أن يصادفنا مثله فى مدد طويلة . فالواجب ألا ننظر هذا المشروع بهذه السرعة التى ننظره بها .

الرئيس — لا سرعة مطلقا فى نظر المشروع . فلننظره فى يوم أو اثنين أو ثلاثة أيام .

حضرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك — أنا أتكلم على السرعة بوجه عام .

( ضجة ) .

الرئيس — لا يصح أن تنسب للمجلس أمرا غير واقع . تكلم ماشئت .

حضرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك — إذا كنت سأقاطع . فإنى لا أتكلم وإذا أعطتنى الرياسة الكلمة فلا يجوز أن أقاطع . ولا يصح لها أن تقاطعنى إلا إذا خرجت عن الموضوع .

أنا أقول إن مثل هذا المشروع المهم يجب أن نبحثه بتريث وإمهال . لا بهذه السرعة .

بالأمس أردت أن أطلب تأجيل نظر هذا المشروع إلى يوم الاثنين القادم . فأشار على بعض حضرات إخوانى بعدم التقدم بهذا الطلب . لأنه لا يجاب [1] . وبناء على ذلك رضخت لهذه المشورة .

مشروع خزان جبل الأولياء مهما كان فيه من الفائدة . فإن المشروع فيه الآن لا يتفق مع حالتنا المعروفة لحضراتكم جميعا . الحالة المالية سيئة ترزح تحتها البلاد وأهاليها . والديون تثقل كاهلهم . والظاهر أنها لا تبقى شيئا من الأملاك المرهونة مهما عولجت حالتها .

لا أريد أن أتعرض للمشروع من حيث الفن . وإنما أريد أن أتكلم فيه من حيث المنفعة للأمة بأجمعها . فأمامنا مشروع خزان جبل الأولياء وأمامنا أيضا إصلاحات مطلوبة للأراضى المستثمرة . فالواجب على المجلس أن ينظر فى أى الأمرين أفضل بالعمل .

---

(١) أصل هذه الكلمة (لأن مثله لايجاب) وصححت كما ورد فى صلب المحضر بناء على قرار المجلس (راجع محضر جلسة ٢٠ يونيه سنة ١٩٣٢) .

أبشير على الحكومة بعمل خزان جبل الأولياء . أو يشير عليها بأن تبدأ بعمل الاصلاحات المطلوبة للأراضى المستقمرة .

ورأيى أن هذه الاصلاحات أرجح بكثير من الخزان لأن عدم تنفيذ هذه الاصلاحات أوجد تلفا عظيما بالأراضى الزراعية مهما اختلفت التقديرات فيه .

على أن الفارق فى مقادير الواردات بين سنة ١٩٢٠ — ١٩٢١ وبين سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ يدل — على أى حال — على أن حالتنا الآن أسوأ بكثير جدا من الحال فى سنة ١٩٢٠ — ١٩٢١ . وذلك مما لا جدال فيه .

ففى سنة ١٩٢٠ — ١٩٢١ كان ثمن قنطار القطن يتراوح بين خمسة عشر جنيها وبين ثمانية عشر جنيها . أما فى سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ فثمنه مائة وستون قرشا . فالفارق عظيم جدا بين الحالين . وظاهر أن حالة البلد المالية الآن — مهما كان لديه من الاحتياطى — من أسوأ الأحوال .

قال حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيلى بك إن الوارد فى سنة ١٩٢١ وفى سنة ١٩٣١ بينهما فارق كبير . وقال إن ما استورد فى سنة ١٩٢١ أزيد بكثير على ما استورد فى السنة الأخيرة . ويدلل بهذا على أن حالة البلد المالية الآن أحسن بكثير مما كانت من قبل .

ولكن المسألة على عكس ما أراه[1] . فإن الواردات فى سنة ١٩٢١ كانت كثيرة لأن الحالة المالية وقتئذ كانت تسمح بأن تستهلك البلاد كل ما ورد عليها فى تلك الأيام . أما الحالة فى سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ فهى ضنك شديد بكل أسف . ولذلك لم تأت للبلد بضائع من الخارج .

إن الأراضى الزراعية فى حاجة شديدة للصارف . وللترع . وللتحسين عظيم . فهى فى حاجة إلى أموال كبيرة . وهذه الأراضى يجب أن نفضلها على أى مشروع جديد .

وهذا الخزان مطلوب عمله لمنفعة الأمة . لمنفعة الشعب والأهالى . وإذا رجعتم حضراتكم إلى هؤلاء السكان وجدتموهم جميعا غير راضين عن هذا المشروع . هذه حقيقة . وإذا ما سألتم أى فرد من المشتغلين بالزراعة . قرر لكم أنهم غير راضين عن هذا المشروع .

**حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقى باشا** (رئيس مجلس الوزراء) — هذا غير صحيح .

**حضرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك** — أنا نائب عن مديرية بنى سويف . وسمعت فى كل البلاد ذلك وأخذت رأى الجميع فعرفت أنهم جميعا غير راضين عن هذا المشروع .

(ضجة) .

**حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقى باشا** (رئيس مجلس الوزراء) — أرجو أن يلاحظ حضرة الشيخ المحترم أنه قبل أن يتحدث عن البلاد يجب أن يتحدث عن البرلمان . فإن البرلمان هو مندوب ومبعوث البلاد . فلا يصح أن يتخطاه إلى الأهالى . وما دام البرلمان الذى يحقق تمثيل البلاد رضى بهذا المشروع . فإنه يكون بذلك معبرا عن رأى الأهالى .

(تصفيق) .

**حضرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك** — أعرف أن البرلمان مكون من مجلس النواب ومجلس الشيوخ . فإذا كان حضرة صاحب الدولة يقصد أن مجلس النواب هو صاحب الكلمة فى المشروعات فليس هناك معنى لأن تعرض على مجلس الشيوخ .

(ضجة شديدة) .

**الرئيس** — ليتكلم حضرة الشيخ المحترم فى الموضوع . وسأعطيك عشر دقائق أخرى على الأكثر لتتم كلامك .

**حضرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك** — المشروعات المفيدة للأمة لدى وزارة الأشغال كثيرة جدا . فاذا أرادت أن تستعمل المبالغ التى تريد تخصيصها لخزان جبل الأولياء فيما يفيد الأمة لكان ذلك أفضل بكثير للأمة من جبل الأولياء .

(ضجة) .

**حضرة الشيخ المحترم قليني فهمى باشا** — ليضرب لنا حضرة الشيخ المحترم مثلا من الاعمال المفيدة للأمة أكثر من خزان جبل الأولياء .

**حضرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك** — لدينا خزان أسوان حاصل فيه تعلية . وسيضاعف لنا المياه . لحين ننتفع بهذه المياه ونرى بعد ذلك أن هناك لزوما لمياه أخرى فلا بأس من إنشاء خزان جبل الأولياء . ولكن الآن ... ...

(ضجة) .

**حضرة الشيخ المحترم سلطان السعدى بك** — نريد أن نسمع شيئا جديدا فى الموضوع لأن حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك سبق أن قال كل هذا وأكثر منه .

**حضرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك** — أنا منضم لحضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك وكل ما نطلبه الآن ... ... ...

**حضرة الشيخ المحترم سلطان السعدى بك** — ما هذا ؟ تكلم ... ...

**حضرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك** — لينتظر قليلا حضرة شيخ العرب . كل ما أطلبه الآن أن تقرروا حضراتكم رفض المشروع .

(ضجة يصحبها تصفيق) .

---

[1] أصل هذه الكلمة ما أراه وصححت كما ورد فى صلب المحضر بناء على قرار المجلس (يراجع محضر جلسة ٢٠ يونيه سنة ١٩٣٢) .

حضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك — حضرات الزملاء المحترمين . يدهشني حقا أن أسمع من حضرة الشيخ المحترم محمد غيته بك قوله الذى بدأ به عبارته : من أن هذا المشروع ينظر بشيء من العجلة — ولا أقول الاستعجال — يدهشني ذلك . لأن البيانات التى هى بين يدى حضراتكم . سواء أكانت فى تقرير اللجنة . أم فى أقوال المعارضة . أم فى بيانات وزارة الأشغال تدل على أن البلاد قد سلخت ربع قرن . أى خمسة وعشرين عاما . وهى تدرس المشروع . وتقلبه على وجوهه المختلفة . وفى أزمنة مختلفة . وبين حكومات مختلفة متباينة .

فاذا ما تقدمت به الحكومة اليوم بعد هذه الدراسات الطويلة إلى البرلمان . وقد سلخت فى دراسته اللجنة الخاصة فى مجلس النواب ثلاثة أشهر كاملة . وخالفت فى أمره النظم المتبعة فطبعت محاضر جلساتها — وهى سرية بنص القانون — ووزعتها على الكافة . وعلى حضراتكم لتدرسوها قبل أن يصل المشروع إليكم . ثم عرض على حضراتكم . وشكلتم له لجنة خاصة أيضا لدراسته . وتقدمت إلى حضراتكم بعد عدة جلسات لها بتقرير واف . فهل يصح بعد كل هذا أن يقال إن المشروع ينظر بطريق العجلة وإنه لم يدرس الدراسة الكافية .

لا يجوز أن يقال هذا . لأنه قول لاشبهة لحق فيه .

ومن علامات إذن الله بالتوفيق لهذا المشروع أنه عرض على مجلسكم الموقر . وهو يضم بين أعضائه رجالا قتلوا الموضوع بحثا ودراسة فى سنوات مضت . بحكم عملهم ووظائفهم . رجالا هم نخبة رجال الفن فى هذا البلد . ولهم شهرة عالية فى الفن الهندسى . وعلى رأسهم حضرة الشيخ المحترم اسماعيل سرى باشا رئيس اللجنة التى تولت البحث فى المشروع . وتضم هذه اللجنة أيضا من كبار رجال الفن حضرتى الشيخين المحترمين حسين واصف باشا . وعبد الحميد سليمان باشا وكلاهما تولى شؤون وزارة الأشغال زمنا طويلا . وكان المشروع أمام أنظارهما محل بحث وتحقيق فى أطواره المختلفة . وتضم اللجنة أيضا حضرة الشيخ المحترم يوسف قطاوى باشا رئيس لجنة المالية وهو مهندس قدير من السنترال . فهو يجمع فى الواقع المعلومات الفنية إلى جانب ما نعرفه عنه من المقدرة المالية . وهو عضو فى لجنة الأشغال التى تولت دراسة المشروع .

(حضر حضرة صاحب المعالى عبدالفتاح يحيى باشا وزير الخارجية وحضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا وزير المواصلات ) .

فالمشروع موفق فى دوره الحالى من وجهة دراسته برجال لهم كل الخبرة الفنية والمالية فوق الخبرة السياسية .

فإذا ما تقدمت اللجنة بالاجماع إلى حضراتكم بطلب الموافقة على المشروع . فإنما يصدر هذا الطلب وذلك القرار من رجال يقدرون مسئوليتهم وأعمالهم . ويعرفون ما يقولون .

إن مأمورية المجلس — يا حضرات الزملاء — هى مأمورية القاضى . فحينما تعرض عليه مسألة فنية لا يعرف من فنها كثيرا . فما الذى يعمله ؟. إنه يسمع أقوال الخبراء الفنيين . من هنا وهناك . فيسمع رأى هذا . ورأى ذاك . يسمع رأى الموافق والمخالف . ثم يزن بين الرأيين ويصدر حكمه . هذا هو المطلوب من حضراتكم اليوم بعد أن وازنتم بين الرأى المعارض والرأى الموافق .

ولا يكتفى من القاضى بأن يصدر حكمه عن اعتقاد ويقين . وإنما يطلب منه أن يبين فى شيء من التفصيل الأسباب التى يبنى عليها حكمه .

لا يكتفى بأن يقال لكم إن القاضى سيصدر حكمه عن يقين وترو وكفى . بل يجب أن يشمل الحكم من الأسباب ما يكفى لأن يقنع الكافة . أو ما يبرر لسيهم على الأقل ذلك الحكم الذى أصدره .

لهذا أريد أن أقول فى كلمة موجزة شيئا عن بعض نواحى المشروع التى رأت اللجنة — وكان لى شرف الاشتراك فى عضويتها — أن مرت عليها لماما وهى الناحية السياسية للمشروع .

قلت إن القاضى يكتب أسباب حكمه لاقناع الغير بما اقتنع به وقد رأينا المعارضة خارج البرلمان تثير ضجة كبرى فيما يختص بالنتائج السياسية لسد جبل الاولياء . ورأيناها خارج البرلمان أيضا كما رأيناها فى الوقت نفسه داخل البرلمان تثير ضجة كبرى بالنسبة للحالة المالية فرأيت من واجبى أن أقول كلمة فى الأمرين باختصار تام .

أما المشروع فى ذاته — بصرف النظر عن الوقت الذى يقام فيه — فأعتقد بأنه مجمع عليه أى أنه مجمع على أن مصر تحتاج إلى قدر من الماء — سواء فى الحاضر أو فى المستقبل — يزيد بكثير عما يوفره خزان أسوان بعد التعلية الأخيرة .

وأكثر من هذا فان الجميع يسلمون — بما فيهم المعارضة داخل البرلمان وخارجه — بأن القدر الذى تتطلبه حاجات مصر فى المستقبل القريب أو البعيد يزيد على ثلاثة أمثال ما يتوفر بسبب تعلية خزان أسوان الأخيرة وإنشاء خزان جبل الأولياء فإن القدر الذى يتوفر لدينا بعد التعلية الثانية لخزان أسوان لا يزيد على مليارين والقدر الذى يخزنه خزان جبل الأولياء على ما فهمنا من البيانات التى قدمت إلينا يوازى مليارين فيكون المجموع بعد إنشاء سد جبل الأولياء أربعة مليارات وقد قدرت وزارة الأشغال فى تقاريرها فى أدوار مختلفة أن ما تحتاجه مصر يبلغ حوالى ١٣ مليارا أى ثلاثة أمثال ما يتوفر بعد إنشاء سد جبل الأولياء . وبعد أن يكون فى متناول البلد مياه التعلية الجديدة . فإذا كان الأمر كذلك فهلا يكون من المصلحة بل من الواجب على كل رجل بعيد النظر أن يعد العدة للمستقبل وأن ينظر أمامه لا أن ينظر تحت موطئ قدميه ؟ هلا يجب أن يعد العدة للسكان الذين يتزايد عددهم وللاصلاح الزراعى فى المستقبل ؟

لقد كان رائدنا فى الماضى التردد والإحجام بعد الإقدام حتى وفق الله حكومتنا الحاضرة إلى أن تتقدم بالمشروع وتضطلع بمسئولية إنشائه أمام الجيل الحاضر والأجيال المقبلة . وهذا هو الحال فى جميع الأمم فلا يقوم بالمشروعات الكبيرة إلا الرجل القوى القلب البعيد الهمة فهو يقدم غير هياب

على تحمل المسئولية أمام الجيل الحاضر والاجيال المقبلة فاذا ما أتم عمله — تقـدم إليه ابناء بلده شاكرين له ما قدم لهم من خير وما تحمـل من مطاعن لا أساس لهـا .

ارتكنت المعارضة خارج المجلس إلى أقوال السيروليم ويلكوكس و يـدى الخطاب الذى رفعه إلى حضرة صاحب السعادة وزير الاشـغال فى ابريل سنة ١٩٣٢ بعد ما تقدمت الحكومة بالمشروع إلى مجلس النواب . وقد جاء بالصفحة الثامنـة من هذا الخطاب المحرر باللغة الانجليزية . ما يأتى " يفخر السيروليم ويلكوكس أنه أول من فكر فى المشروع والقى محاضرتين بشأنه بالجمعية الجغرافيـة . الأولى منهما فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٧ والثانية فى ٢٥ يناير سنة ١٩٠٨ "ثم يقول بعد ذلك فى نفس الصفحة إنه زار مواقع النيل الازرق والنيل الأبيض واستمر محبذا للمشروع .موافقا عليه . فاذا يكون موقفنا اليوم أو موقف السيروليم ويلكوكس لو أن الحكومة التى كانت قائمة وقتئذ نفذت رأيه و بنت الخزان فى سنة ١٩١١أوسنة ١٩١٢ وأصبح حقيقة واقعةالآن؟

يقول أيضا السيروليم ويلكوكس فى الصفحة نفسها أنه زار السودان سنتى ١٩١٧ و ١٩١٨ وشاهد النتـائج التى أصابت منطقة النيل الأبيض من أثر الفيضان وحالة البعوض الشديدة الضارة فعـدل عن المشروع وغير رأيه . هذه هى الاسباب التى أدلى بهـا السيروليم ويلكوكس فى خطاب رسمى رفعه إلى سعادةوزير الاشغال وهو يسمىهذا المشروع بالمشروع الجهنمى بالنسبة للسودان نظرا لحالة الصحية فيـه لا أكثرولا أقل أليس من المخجل حقا أن تقتبس المعارضة من خطاب السيروليم ويلكوكس بعض عبارات فتقول جرائدها بأنه وصف هذا المشروع بأنه جهنمى بينما هو يعارض المشروع بشدة لعاطفة إنسانية بحتة ؟

تقول المعارضة هـذا فى حين أنه ظاهر من كتابه أنه يعارض المشروع دفاعا عن مصالح السودان لأنه يزعم أنه يغرق المنطقة الصالحة لزراعة القطن المصرى فيحرم سكان السودان من مزاحمتهم لقطن مصر .

إذن فالسيروليم ويلكوكس لا يعارض المشروع لأسباب سياسية، أومالية .إنما أقام نفسه مدافعا يتكلم بعاطفته لا بخبرته الهندسية .

سمعنا المعارضة اليوم تتكلم عن الحالة المـالية فقالت إن الحـالة فى مصر سيئة شعبا وحكومة فلا يصح إقامة المشروع فى هذه الظروف .

أما شعبا فلا علاقة للمشروع بأفراد الشعب لأن حضرة صاحب الدولة وزير المـالية صرح عدة مرات آخرها كانت فى إحدى جلسات لجنة خزان جبل الأولياء بأنه لن تفرض ضريبة جديدة على الأفراد بسبب هذا المشروع خصوصا أن الاحتياطى موجود. فالمسألة المـالية إذن لامحل للبحث فيها .

بقيت كلمتى عن الاعتراض الذى تقيمه المعارضة خارج المجلس عن النتائج السياسية .

قالوا باحتمال الضغط على مصر باستعمال السد كأداة سياسية فى ظروف معينة .

ياحضرات الشيوخ المحترمين: هذه المسألة قدضمنها اتفاق مياه النيل الذى عقد سنة ١٩٢٩ وضمن لمصر إدارة مصرية مستقلة فيما يختص بجميع المنشآت القائمة على النيل الآن والتى ستنشئها فى المستقبل . كذلك ضمن لمصر مقدارا معينا من المياه لا ينازعها فيه منازع .

مشروع خزان جبل الأولياء سيكون حلقة من سلسلة تلك المنشآت التى يشملها اتفاق سنة ١٩٢٩ . فاذا قيل إن مثل هـذه الاتفاقات لا ضمان لتنفيذها فهذا القول لا يستحق ولا يصح الالتفات إليه لأن الاتفاق السياسى الذى نسعى إليه وتسعى إليه المعارضة بجميع أحزابها لضمان استقلال مصر — وهو ما يسمى بالمعاهدة — سيكون بنفس الطريقة التى اتبعت لتقرير اتفاقية النيل . فمن التعارض أن نقول إن الاتفاق السياسى سـيبقى محترما ونطمئن لتنفيذه . أما اتفاق النيل فلا يكون كذلك .

بناء على ذلك أرجو الموافقة على المشروع .

( تصفيق ) .

*المقرر* — تكلم المحبذون للمشروع فردوا على كثير مما أثارته المعارضة ولذا سأقصر كلامى على النقط التى لم يردوا عليها .

بجلسة الأمس تكلم ممثل المعارضة عن مسألة تأثيرسد جبل الأولياء وخزان مكوار على المناسيب فى مصر وتأخير وصـول الفيضان إلى القناطر الخيرية مقتبسا عبارته من تقارير سابقة تشير إلى هذه المسائل .

إنى أتكلم عن مسألة تأثير سد جبل الأولياء ومكوار على مناسيب النيل فى مصر فأقول إنه منذ إنشاء قناطر نجع حمادى وحفر ترعتى الفاروقية والفؤادية ونفق الاحايوه و إعداد الحيـاض المنعزلة للرى الصيفى لم يبق هناك أى تأثير على رى الحياض من انخفاض المياه الناشىء عن خزان جبل الأولياء ومكوار.

لا أريد أن أدخل فى تفاصيل تأثير هذين الخزانين فأصحح بعض الأرقام التى قيلت بالأمس .

لقد قيل إن من شأن إنشاء خزانى سنار وجبل الاولياء إنقاص منسوب الفيضان فى مصر من ٢٠ سنتيمترا إلى ١٢٠ سنتيمترا وهذه الأرقام خاصة بسنة معينة هى سـنة ١٩١٣ وخاصة بسد جبل الأولياء العالى ولسنا أمامه الآن بل أمام الخزان الواطى وسواء كان انقاص المنسوب من ٢٠ سنتيمترا إلى ١٢٠ سنتيمترا أو ١٥٠ سنتيمترا أو مترين فلا قيمة له بعد إقامة قناطر نجع حمادى التى سترفع المياه إلى ثلاثة أو أربعة أمتار .

أما مسألة تأخير طلائع الفيضان فى الوصول إلى القناطر الخيرية بخمسة عشر يوما كما قدر نقلا عن تقرير تلى بالأمس فأقول إن هذا التأخير لا يمكن أن ينشأ عن خزان جبـل الأولياء الواطى ولكن سببه — كما جاء فى تقرير كتب سنة ١٩٢١ قبل اتفاق النيل الذى حصـل فى سنة ١٩٢٩ — أخذ المياه فى مشروع الجزيرة قبل أن تصل طلائع الفيضان للقناطر — أما وقد تقرر أن لا تأخذ الجزيرة مياهها بأى شكل من الاشكال إلا بعد أن تصل طلائع الفيضان بالفعل إلى القناطر الخيرية باتفاق نهائى صدر فعلا ولا تغيير فيه . فقـد أصبح إذن لا محل للكلام مطلقا على تأثير أخذ المياه بالسودان على ضعف قوة القناطر الخيرية .

سمعت حضرة ممثل المعارضة يقول الليلة فى هذا الشأن أيضا كيف تأتون بماء جديد من خزان أسوان المعلى ومن سد جبل الأولياء والحال أن القناطر الخيرية ضعيفة لا تحتمل شدة هذا الضغط .

لا أريد أن أرد على ذلك لأن مسألة القناطر تحت البحث وستعمل لها تقوية قريبا . أفرض جدلا أنها لن تقوى وستبقى بحالتها الراهنة فإنى أطمئن حضراتكم كمهندس يقرر — فى حضرة شيوخ المهندسين — أن زيادة المياه من التخزين فى جبل الأولياء أو فى خزان أسوان أو فيهما مجتمعين . تلك المياه التى سترد إلى مصر فى فصل التحاريق لن تزيد الضغط على القناطر الخيرية سنتيمترا واحدا ولن تؤثر عليها بأى حال من الأحوال .

(تصفيق) .

أنتقل الآن إلى مسألة أخرى تكلمت عنها المعارضة أمس كلاما طويلا وهى مسألة الصرف وحاجة البلد إليها وتأخرنا فيها وما إلى ذلك من اعتراضات اقتبست للتدليل عليها اقتباسات عديدة من تقرير المستر ديبوى .

ولكن يلوح لى أن المعارضة قد فاتها أن المستر ديبوى كتب تقريره هذا كنتيجة لمباحث قام بها فى سنة ١٩٢٢ والحال الآن فى مصر فيما يختص بالصرف تغير تغيرا كبيرا عما كان عليه فى ذلك الوقت .

لقد كانت مأمورية المستر ديبوى التى كلفه بها مجلس الوزراء فى سنة ١٩٢١ واسعة النطاق جدا تشمل الرى والصرف فى الحال والمستقبل القريب والبعيد وتشمل أمر تنظيم وزارة الأشغال وترتيب علاقاتها بوزارتى الزراعة والمالية وبالجملة بحث طويل مستفيض .

ولكى يصل المستر ديبوى لنتائج قريبة بقدر ما يمكن من الصواب فى هذا البحث الكبير شكلت له الحكومة لجنة من موظفى الوزارات المختلفة ومن رجال الزراعة والمال لمعاونته وقد كان لى الشرف أن كنت أحد أعضاء هذه اللجنة .

انتقلنا من أعالى السودان إلى أقاصى الوجه البحرى واجتمعنا مرارا وتناقشنا كثيرا وكان المستر ديبوى يأخذ مذكرات بكل ما يستقر عليه رأى اللجنة .

ثم وضع بعد ذلك تقريرا مطولا هو فى الحقيقة كتاب ضخم عن سياسة الرى والصرف وعما يجب اتباعه فى المستقبل وخصص فيه بابا للصرف وآخر للرى ولما تكلم عن الصرف تكلم عن العموميات والمسائل الكبرى . تكلم فى ضرورة إقامة طلمبات فى الوجه البحرى وأين تكون هذه الطلمبات . وانتقل جنابه إلى المسائل الصغيرة حتى أننا سمعنا حضرة ممثل المعارضة ينقل عنه ملاحظة فى تحسين الصرف للواطى وما المواطى إلا أفدنة معدودة فى مديريتى بنى سويف والمنيا .

كتب عن الصرف فصلا طويلا فاقتبس منه حضرة ممثل المعارضة اقتباسات عديدة تلاها على حضراتكم أمس تركت فى نفسنا أثرا كأن المسألة مسألة صرف وصرف فقط .

ولا أدرى لماذا — وتقرير المستر ديبوى فى يده — مر على الأبواب الأخرى مرورا سطحيا ولم ينقل شيئا عن خزان جبل الاولياء بينما قد أفرد له المستر ديبوى بابا خاصا فى تقريره ولم يكتف بذلك بل ربما لا نجد بابا ولا جزءا من باب فى أعمال الصرف إلا وجاء بين سطوره ذكر لخزان جبل الأولياء .

قلت إن المستر ديبوى وصف ما وصف من حال الصرف وضرورة إصلاحه على ما شاهده فى سنة ١٩٢٢ ولكن من تلك السنة للآن أى من التسع السنوات التى تلت تحرير تقرير المستر ديبوى قامت وزارة الأشغال بأعمال لتحسين الصرف فاقت بكثير كل ما أوصى به المستر ديبوى وما تصورته فى ذلك الوقت لجنة ديبوى .

لقد وصلتنى اليوم مذكرة من وزارة الأشغال يتضح منها أنه فى التسع السنوات الماضية انفقت الوزارة على تعميق المصارف ومدها وإنشاء فروع لها ثلاثة ملايين من الجنيهات وبذلك استطاعت تحسين الصرف فى مساحة من الأراضى تبلغ مليون وربع مليون من الأفدنة .

أشار المستر ديبوى — وكان ذلك معروفا من قبل — إلى ضرورة إقامة طلمبات على مصاب المصارف الرئيسية لخفض مناسيب المياه فيها فى مناطق الوجه البحرى . والمستر ديبوى رجل يريد دائما السير بالأناة والاحتياط فأشار باقامة طلمبة فى كل سنة أو سنتين وتتلوها أخرى إلى أن تتم إقامة الطلمبات الخاصة بالصرف فى الوجه البحرى ولكن وزارة الأشغال رأت أن المصارف تحتاج إلى إقامة سبع عشرة طلمبة فاذا ما أقامت طلمبة على مصب كل مصرف فى كل ثلاث سنوات لاستغرق العمل فيها إحدى وخمسين سنة ولبلغت التكاليف فى عمل كل طلمبة على حدة مبلغا ضخما .

ماذا عملت وزارة الأشغال ؟

لقد رأت أن الصرف لازم وأن إقامة الطلمبات واجبة فأقدمت على إقامتها دفعة واحدة فما قدّر لاتمامه فى إحدى وخمسين سنة قامت به وزارة الأشغال فى بضع السنوات الأخيرة وأوشكت ست عشرة طلمبة من السبع عشرة على التمام . ولا يحل شهر أغسطس أو سبتمبر من هذا العام إلا وتكون هذه الطلمبات دائرة فتخفض بادارتها مستوى المياه فى المصارف الرئيسية مترين أو أكثر .

إنى وقد كنت أحد أعضاء لجنة ديبوى أقرر أننا لو وجدنا فى سنة ١٩٢١ أن حالة الصرف فى مصر هى كما هى الآن لما أفردنا فى تقريرنا لموضوع الصرف فصلا ولما كتبنا عنه شيئا .

مما تقدم يتبين لحضراتكم أن وزارة الأشغال بعد أن صرفت ثلاثة ملايين من الجنيهات على تحسين حالة الصرف مستمرة على سياستها فى إصلاح المصارف حتى تصل بها إلى الدرجة المطلوبة وبين أيديكم ميزانية وزارة الأشغال للسنة القادمة تجدون فى البند التاسع عشر مبلغ ٧٢٠٫٠٠٠ جنيه للسير فى إصلاح المصارف فلا يصح بعد هذا أن يقال إنها متأخرة فى الاصلاح وأن حالة المياه كثيرة وغير لازمة بل الذى يستنتج مما ذكرت أن حالة الصرف تقدمت تقدما عظيما عن حالة تدبير المياه فى مدة الصيف .

أظن أنه لا داعى إلى أن أشير أيضا إلى أن إصلاح الصرف وحده لا يصلح الأرض لأن الأرض التى تعمل لها مصارف منخفضة لصرف الزائد من

المياه محتاجة فى الوقت نفسه إلى أن يوجد لها الماء الذى يستعمل لاصلاحها ووزارة الأشغال تحسن صنعا فى العمل على زيادة المخزون من المياه لتتمكن من أن توفر للأراضى التى يتم إصلاح صرفها المياه التى تمكن من استثمارها .

تكلم حضرة ممثل المعارضة عن تكاليف المشروع ولفت نظرنا فى مذكرته وفى بيانه إلى أن المشروع ابتدأ فى سنة ١٩١٢ أو ١٩١٣ بتقدير لتكاليفه بمليون جنيه واقتبس من مذكرة معالى محمد شفيق باشا أن هذه التكاليف زيدت فى سنة ١٩١٧ إلى ١,٧٠٠,٠٠٠ جنيه ثم زادها المستشار مكدونالد مرة أخرى فى سنة ١٩٢٢ إلى ٢,٢٠٠,٠٠٠ جنيه وهذا بخلاف التعويضات كما اقتبس حضرته من بين أقوال المستر ديبوى ملاحظات له يفهم منها أن المستر ديبوى استكثر مبلغ المليونين من الجنيهات وكسورهما إلى آخر ما قاله فى هذا الموضوع .

ولكن الواقع أن الرقم الذى كان أمام المستر ديبوى والذى هاله أمره ودعاه لكتابة ما كتب لم يكن ٢,٢٠٠,٠٠٠ جنيه كما ظن حضرة ممثل المعارضة بل هو مبلغ ستة ملايين من الجنيهات والمطلع على صفحتى ٢ و ٣ من تقرير المستر ديبوى يرى فيه العبارة الآتية :

"وليس فى وسعى أن أقدر النفقات التقريبية لانشاء خزان جبل الأولياء ولكنى أبديت من مختلف المقترحات والتوصيات ما يمكن اتخاذه قاعدة لوضع تقدير معدل فى خلال الشتاء المقبل .

وخليق بمثل هذا التقدير أن يكون أقل بكثير من آخر تقدير عمل للمشروع الأصلى وهو الذى أربى على ستة ملايين من الجنيهات . وإنى لأرجو ألا يتجاوز التقدير المنتظر نصف هذا المبلغ بكثير".

هذا ما قاله المستر ديبوى الذى تستشهد به المعارضة والواقع ان الرقم الذى كان أمامه عن تكاليف المشروع هو ستة ملايين من الجنيهات وقد قال كما سمعتم من العبارة التى تلوتها على حضراتكم الآن أنه إذا عدل المشروع واستعملت الحكمة وروعى الاقتصاد قد لا يكلف أكثر من نصف هذا المبلغ .

**حضرة الشيخ المحترم على فهمى باشا** — هل تدخل التعويضات فى هذا؟

**المقرر** — هذا المبلغ لا يشمل التعويضات . فنحن إذن أمام تقديرات السير مكدونالد التى بدأت بمليون جنيه زادها فى سنة ١٩١٧ إلى ١,٧٠٠,٠٠٠ جنيه ثم إلى ٢,٢٠٠,٠٠٠ جنيه ثم إلى ٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيه التى استكثرها المستر ديبوى والتى قال إن نصفها أو أكثر منه بقليل يكفى لعمل المشروع .

نعم قدرت الوزارة العمل فى سنة ١٩٢٦ بمبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات بخلاف التعويض ففى تقديرها الآن زيادة قدرها ٧٥٠,٠٠٠ جنيه .

ولما سألنا وزارة الأشغال عن سبب الزيادة فى التقدير الآن على ما قدرته هى بنفسها فى سنة ١٩٢٦ — خصوصا ونحن نعلم أن المهندس الاستشارى الذى يعد لها الرسومات والمقايسات هو هو بنفسه لم يتغير أجاب وزير الأشغال أن هذا يرجع إلى تعديل المشروع حيث يقام الآن على أساس إمكان تعلية الخزان فى المستقبل وهو أمر لم يراع عند التقدير فى سنة ١٩٢٦ وفوق هذا فانه أدخل تعديل على المشروع من مقتضاه زيادة عيون القناطر .

أمام هذين التعديلين فى الرسم يقدر المهندس الاستشارى ووزارة الأشغال ان العمل سيتكلف ٣,٧٥٠,٠٠٠ جنيه على وجه التقريب .

**حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك** — فى سنة ١٩٢٩ رفعت مذكرة من وزارة الأشغال إلى مجلس الوزراء قدرت فيها تكاليف المشروع بمبلغ ٣,٥٠٠,٠٠٠ جنيه .

**المقرر** — مذكرة وزارة الأشغال فى سنة ١٩٢٩ هى مذكرة سنة ١٩٢٦ ولما ذكرت أن التكاليف قدرت بثلاثة ملايين من الجنيهات لم أدخل فيها قيمة التعويضات التى قدرت بمبلغ خمسمائة ألف جنيه . كذلك ذكرت أن التكاليف قدرت فى هذا العام بمبلغ ٣,٧٥٠,٠٠٠ جنيه بخلاف التعويضات المقدرة بمبلغ ٧٥٠,٠٠٠ جنيه .

أنتقل الآن إلى مسألة التعويضات . لقد اقتبس حضرة ممثل المعارضة من كتاب ضبط النيل فى سنة ١٩٢٠ ما يدلل به على أن السير مردوخ ما كدونالد كان يرى أن مبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه هو كل ما هو لازم للتعويض. وأنه كان يقدره على أساس إنشاء الخزان العالى طبعا . واستغرب كيف نأتى الآن فى سنة ١٩٣٢ ونحن نبحث فى إنشاء الخزان الواطى وتقبل الحكومة أن يكون مبلغ التعويض ٧٥٠٠٠٠ جنيه .

لو أن حضرة ممثل المعارضة ألقى نظرة على الفقرة السابقة للفقرة التى اقتبسها لوجد أن التعويض لم يكن مقدرا فى سنة ١٩٢٠ بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه فقط بل كان هناك تعويض آخر معه وبجانبه .

لقد تساءل حضرته الليلة عن السبب الذى دعا اللجنة — عند ما عرضت لمسألة التعويض المقدر بمبلغ ٧٥٠٠٠٠ جنيه — أن تسأل الوزارة : هل هذا هو كل التعويض أو أن هناك تعويضا آخر ؟

لقد سألت اللجنة عن ذلك لأنها كانت تعلم بأمر التعويض من قبل ولأنها كانت قرأت الفقرة التى سأتلوها على حضراتكم والتى يمكنكم أن تتبينوا منها أن التعويض كان يشمل رى أراض فى السودان من خزان جبل الأولياء .

يقول السير مردوخ ما كدونالد فى كتاب ضبط النيل فى الصفحة التى ذكرها حضرة ممثل المعارضة (لأن الفقرة التى أقتبسها تلى الفقرة التى سأتلوها على حضراتكم) .

وقد كان السير ما كدونالد يتكلم عن الأراضى الزراعية فى منطقة النيل الأبيض ولعل فى ذكر مقدارها إجابة على أحد الأسئلة التى تقدم بها حضرة ممثل المعارضة .

يقول السير ما كدونالد :

"وقد كان أقصى المساحة المزروعة ١٠٧٠٠٠ فدان فى سنة ١٩١٧" ( يقصد المساحة المزروعة والمعرضة للغرق ) .

" ويرفع منسوب الخزان نحو نصف متر فقط لمدة أسبوع أو اثنين أى من ٣٧٨,٥٠ إلى نحو ٣٧٩ ثم تخفيضه تصبح المساحة التى تغمر فتتيسر للزراعة نحو ١٠٠,٠٠٠ فدان وفى السنين التى يستعمل فيها الخزان كمصرف للفيضان ويرتفع المنسوب إلى ٣٨٠ (ثم يخفض ثانيا حتى يبلغ ٣٧٨,٥ فى ١٥ ديسمبر) تكون المساحة التى غمرت ثم انكشفت نحو ٤٨٠,٠٠٠ فدان . ومن ذلك يتضح أنه متى أنشئ الخزان لم تكن فائدة السكان منه مقصورة على استرادتهم من الأراضى الصالحة للزراعة سواء من حيث المقدار والجودة بل يصبح أمر الزراعة عندهم غير متوقف على تقلبات فيضان النيل".

وبعد هذه الفقرة مباشرة قال إنه يرى أن يكون التعويض الذى يعطى للسودان ٣٠٠,٠٠٠ جنيه هذا فوق انتفاعه بالماء الذى يكفى لرى مائة ألف فدان فى مديرية النيل الأبيض فى السنين العادية و٤٨٠,٠٠٠ فدان فى السنين المرتفعة الفيضان .

تطور بعد ذلك أمر التعويض كما أشارت اللجنة إليه فى تقريرها وطلبت مبالغ أكبر من هذه فلما عرض الأمر على معالى اسماعيل سرى باشا فى سنة ١٩٢٦ وكان وقتئذ وزيرا للاشغال رفض رفضا باتا أن يشمل التعويض اشتراك السودان فى المياه لأنه لو سمح للسودان بالاشتراك فى الماء فى ذلك الوقت ما كان فى استطاعته أن يعرف إلى أى مدى يصل هذا الاشتراك فى المستقبل .

لقد قال معالى سرى باشا إنه يجب أن يكون التعويض كله مالا — وأنا لا أريد أن أذكر أرقاما لسبب أظنه بديهيا ولكنى أؤكد أنه فى وقت من الأوقات قدر التعويض بأضعاف ما اتفقت عليه الوزارة .

لقد قدر السير ماكدونالد التعويض فى سنة ١٩٢٠ بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه وبالمياه اللازمة لرى أراض مساحتها من ١٠٠٠٠٠ إلى ٤٨٠٠٠٠ فدان وتتساءل المعارضة لماذا تقبل الوزارة دفع تعويض أكثر من ٣٠٠٠٠٠ جنيه ؟

أظنه بديهيا أنه لايمكن — مادمنا لانعوض السودان ماء — أن نقصر مقدار التعويض على ٣٠٠٠٠٠ جنيه كما قدر فى سنة ١٩٢٠

أريد أن أعود بكلمة إلى رأى المستر ديبوى الذى سمعنا عنه كثيرا بالأمس

إن الذى سمع الاقتباسات التى تليت بجلسة الأمس يظن لأول وهلة ان ديبوى أشار فى سنة ١٩٢٢ بعدم لزوم إنشاء خزان جبل الأولياء أو على الاقل بتأجيل إنشائه زمنا طويلا . ذلك كما قدمت لأن كل الاقتباسات التى تليت أخذت عن فصل واحد خاص بالصرف .

لو أردت أن أقتبس الليلة من الفصول الأخرى ما جاء بها خاصا بخزان جبل الاولياء أو خاصا بضرورة زيادة المياه للتخزين لاقتبست أضعاف ما سمعتموه بالأمس . ولكنى أجتزئ باقتباس واحد أو اثنين يتبين منهما رأى ديبوى فى سنة ١٩٢٢ — (حينما كان الصرف أسوأ كثيرا مما هو الآن) — رأيه فى مسألة ضرورة زيادة الماء أو عدمها وضرورة إنشاء أو عدم إنشاء خزان جبل الاولياء .

وأرجو أن تتذكروا أن ديبوى يتكلم فى سنة ١٩٢٢ فاذا قال لكم إن عملا إذ ذاك عمل مستعجل يكون معنى هذا الآن أننا متأخرون عن القيام بما هو لازم — فى نظر ديبوى — عشر سنوات أو تزيد .

قال ديبوى فى الصفحة الثانية من تقريره " ولقد سعيت للوقوف على آراء أصحاب الأراضى والمزارعين والمصالح الزراعية بالقطر فيما يعتبرونه أشد المطالب الزراعية فى الوقت الحاضر استعجالا وأحراها بأن يعمل على تلبيته فوجدت انها تحصر بلا نزاع فى تدبير إيراد غزير من المياه الصيفية وفى تحسين الصرف". فالصرف الذى كانت حالته سيئة فى سنة ١٩٢٢ والذى تحسن من ذلك الوقت إلى الآن تحسينا كبيرا تكلم عنه ديبوى فى تقريره بعد الحاجة لمزيد من مياه الرى .

وقال فى الصفحة الثامنة والعشرين :

"مهما كان البرنامج الذى يعتمد لاستثمار أراضى مصر فلا مفر من مواجهة الحاجة إلى مزيد من المياه الصيفية كلما طرح الأمر على بساط المناقشة والبحث " .

وقال فى الصفحة السابعة والعشرين .

"والواقع أن الحاجة إلى مزيد الماء حاجة ماسة وما يرد الآن من التقارير عن النيل الأبيض من حيث انخفاض المناسيب انخفاضا خارقا للعادة وقلة التصرفات بدرجة غير معهودة ليحتم على مصر تحتيما أن تعيد النظر كرة أخرى وبأسرع ما يستطاع فى مسألة تدبير مورد إضافى للمياه الصيفية . والظاهر أن أيسر الوسائل وأسرعها لزيادة إيراد النهر الصيفى هو إنشاء سد جبل الأولياء " .

وقال فى صفحة ٢٧ أيضا "ولكن جدير بالملاحظة فى الوقت عينه أنه إذا أريد أن تحصل مصر بسرعة على مقدار إضافى من المياه الصيفية وهو ما تحتاج إلى تدبيره فى الحال أشد الاحتياج وأمسه فليس هنالك وسيلة جدية أخرى غير إنشاء سد جبل الأولياء " .

وقال فى صفحة ٦٤ "إن برنامج الاستثمار العام الذى أوصينا فى هذا التقرير باتباعه يبدأ بانشاء خزان جبل الأولياء بيد أننا ما زلنا نعيد ونكرر أن الايراد الاضافى الذى سوف يتيسر بانشاء هذا الخزان لا ينتظر أن يزيد كثيرا عن القدر اللازم لسد العجز الشديد الحالى فى المياه الصيفية وهى التى لا تفى الآن بحاجات الأراضى التى تروى ريا مستديما وبمطالب المناطق الشمالية المستصلحة بعض الاستصلاح " .

هذا أيها السادة هو رأى المستر ديبوى وهو الرأى بذاته الذى يصل إليه كل مهندس يدرس الموضوع دراسة فنية خالصة من كل تحيز أو ميل لفكرة خاصة .

ولقد قامت لجنتكم يبحث الأمر من جميع وجوهه وتقريرها بين أيديكم يهيب بكم أن تقرروا المشروع وتوافقوا عليه .

الكلمة النهائية — الكلمة العليا — هى لحضراتكم أسأل الله أن تكون بما يضمن لمصر زيادة رخائها ويسرها

( تصفيق حاد ) .

**حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك** — لم يجب حضرة المقرر عما وجهته من أسئلة .

**المقرر** — أنا مستعد للاجابة عنها الآن .

**حضرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود افندى** — إن بيان حضرة المقرر كان شاملا وافيا لكل ما كان يجول فى نفسى ولم يبق لى إلا سؤال واحد أريد توجيهه إليه وهو كيف تقدر التكاليف اللازمة لإنشاء الخزان مع أن التصميمات والرسومات لم توضع بعد ؟

**المقرر** — لقد ذكرت أن الرسومات والتصميمات وضعت بصفة نهائية فى سنة ١٩٢٥ وعلى أساسها قدرت التكاليف بمبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات والعادة أنه عند وضع تقدير عن عمل ما ثم يراد بعد ذلك إدخال تعديل عليه يكون فى الاستطاعة دائما أن يقدر المهندس على وجه التقريب قيمة التكاليف الاضافية .

وعلى هذا الأساس أمكن لوزارة الاشغال وأمامها التقدير الأول — أن تضع رقما تقريبيا لما سيتكلفه المشروع فى النهاية ، والواقع أن ذكر مبلغ ٣,٧٥٠,٠٠٠ جنيه ليس معناه أن المشروع سيتكلف هذا المبلغ بتمامه وإنما هذا تقدير يعطى فكرة تقريبية عما يتكلفه المشروع .

أما القيمة الحقيقية للتكاليف فلا يمكن أن تعرف تماما إلا بعد أن تتم المواصفات والرسومات وتعرض فى المناقصة العامة وترسو على أحد المقاولين وحضراتكم تعرفون أن عطاءات المقاولين تختلف دائما فقد يزيد أو ينقص أحدها عن الآخر بما يبلغ مائتين أو ثلثمائة ألف جنيه فى مثل هذه المشروعات الكبيرة .

**حضرة الشيخ المحترم محمود اسماعيل أباظه بك** — كنت من بادئ الأمر بين محبذ للشروع ومعترض عليه على أن حضرات من سبقونى إلى الكلام قد أبدوا كثيرا مما كنت أريد أن أبديه من تحبيذ أو اعتراض .

هذا المشروع مقصود به فائدة المزارع البسيط وحيث إنى أنتسب إلى هذا الوسط فانى أريد أن أعدل فيما قاله حضرة الشيخ المحترم محمد غيته بك فلا أقول بأن جميع المزارعين أو معظمهم أو بعضهم مخالفون للشروع لأن ذلك ليس فى استطاعتهم ولا فى استطاعة من هم أرقى منهم تفكيرا بكثير ولكن الأمر الوحيد الذى أردده هنا بلسانهم أنهم فى حالة ضنك . والفلاح دائما يقول "أحينى اليوم وأمتنى غدا" وهو لذلك يريد أن يحيا اليوم ومن أجل هذا يجب أن لا يصرف قرش واحد من أموال الدولة فى غير فائدته العاجلة . كل قرش يصرف سواء أكان صرفه فى إنشاء هذا الخزان أم فى أى مشروع آخر كبير أو صغير يجب أن يوضع فى الجهة التى يمكن أن ينتشل من طريقها هذا الفلاح .

أقول ذلك وأنا أعلم يقينا أنهم جميعا متفقون معى وأظن أن حضراتكم كذلك من هذا الرأى .

أضيف إلى ذلك أن أولئك الفلاحين هم العمود الفقرى للدولة ويجب أن تراعى مصلحتهم من هذه الوجهة .

نحن لا ننكر على دولة رئيس الحكومة أنه بذل مجهود الجبابرة للأخذ بيد الفلاحين وانتشالهم من هذه الازمة الطاحنة ولكن كل هذه الأدوية والعلاجات التى عمل على تدبيرها لم تكن كافية فمن إنشاء بنك التسليف الزراعى إلى تسليف المزارعين المال اللازم لخدمة اراضيهم إلى الأتفاقات مع مديرى البنوك العقارية وغيرها على تأجيل أقساط الديون المستحقة — كل هذه علاجات وقتية — وسيأتى وقت تكون فيه هذه الديون مع فوائدها سببا ... ( ضجة ) .

قلت إن كل قرش يصرف فى هذا المشروع أو فى غيره يجب أن يصرف فى مصلحة هذا الفلاح .

وحيث إن حضرة زميلى حبيب دوس بك قال إنه يجب أن تكون قضاة فأرى أن أرد نفسى حتى أسمع تأكيدا من دولة رئيس الحكومة بأنه سيعمل على إيجاد السبيل لانتشال الفلاح من هذه الوهدة انتشالا حاسما لا وقتيا . إذا سمعت من دولته هذا الوعد . فانى بكل سرور أوافق على المشروع وأنا مستريح الضمير على أنه إن تعذر على دولته أن يعد بذلك الآن فلا أقل من أن يعمل على التخفيف عن كاهل الفلاح المسكين كأن يرفع عنه مثلا ضريبة الخفر أو الرسوم الاضافية الخاصة بمجالس المديريات أو غير ذلك مما يجبى منه وفى هذه الحالة يسرنى أن أبدى رأيى بالموافقة على المشروع .

( تصفيق ) .

**حضرة الشيخ المحترم عبد الله سميكه بك** — إنى مقتنع تمام الاقتناع بفائدة هذا المشروع الجليل وأنه بحث بحثا كافيا من جميع نواحيه . ولكن لما قرأت ما كتب فيه . وسمعت المناقشات التى دارت حوله . عنت لى مسألتان أريد الاستفهام عنهما من حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال أو من حضرة الشيخ المحترم مقرر اللجنة .

المسألة الأولى : هى أن مشروع خزان جبل الأولياء حلقة من سلسلة أعمال تمتد من شمال الدلتا إلى أقاصى السودان . بل بعد حدود السودان . وذلك لضبط مياه النيل . ولينتفع القطر بما يزيد من المياه . وهذه الحلقة حلقة صغيرة بالنسبة لغيرها لأنه صرف وسيصرف عليها ملايين الجنيهات .

ومن هذه الأعمال المنوية شق قناة فى منطقة السدود فى أعالى السودان .

ومنذ سنة ١٩٢٦ اشتغلت الوزارة بعمل المباحث فى هذه المنطقة . وصرفت عليها إلى الآن ما يقرب من مليون جنيه .

ووجدت فى هذه المباحث وفى التقارير التى عملت عنها أنه لم تحدد بالضبط تكاليف شق هذه القناة . ومتى تعمل ؟ ووجدت أنه قدر لها بضعة ملايين من الجنيهات . ويلزم من الوقت لانشائها عشرات من السنين .

وهذه مسألة مهمة . وهى أهم من خزان جبل الأولياء . ونريد أن نصل فيها إلى معلومات أدق لنتبين مقدار ما ستتكلفه . ومدى الوقت الذى تتم فيه .

والمسألة الثانية هى : أن الماء الذى يخزن فى جبل الأولياء لا يمكن أن تنتفع به مصر إلا بعد عشر سنوات . منها أربع هى المدة اللازمة لانشائه . وست بعد إنشائه . يستطيع فيها السكان المقيمون هناك الرحيل والانتقال إلى جهات أخرى .

ومعلوم لحضراتكم أنه عقب إنشاء خزان أسوان انتفعت مصر بالماء المخزون فيه بمجرد انتهاء العمل منه . وفى أثناء العمل اتخذت الحكومة التدابير مع السكان الذين تغمر أراضيهم بماء الخزان . وعوضتهم عنها .

فلماذا لانتبع ذلك فيما يختص بخزان جبل الأولياء حتى نستطيع فى أثناء أربع السنوات المقررة لانشائه أن نتبع هذه القاعدة ونتفق مع أصحاب الأراضى بما يرضيهم من تعويضات . وإذا ماتم العمل فيه ننتفع بمياهه دون انتظار إلى مدة أخرى .

**المقرر** — إن وزارة الأشغال مهتمة بمسألة قناة السدود اهتماما كبيرا ، ولو علمنا أن مساحة هذه المنطقة وحدها تبلغ حوالى خمسة وعشرين مليون فدان . فاننا نعرف حينئذ أن البحث عن أفضل طريق لشق قناة فى منطقة كهذه مغمورة بالمياه وتبعد عن الخرطوم بمراحل تقطع فى أحد عشر يوما سفرا ليلا ونهارا . والمواصلات فيها رديئة . وأعمال المساحة والبحث فيها شاقة . نعرف أن كل ذلك يستغرق زمنا طويلا .

صحيح أنه فى الوقت الحالى سهلت هذه المسألة نوعا ما . وذلك حينما قامت وزارة الأشغال بمساحة هذه المنطقة بالطيارات . وأظن أن عملية هذه المساحة انتهت .

وعلى ما ظهر من عملية المساحة تحدد لدى وزارة الأشغال بضعة خطوط . أظنها عشرة . أو أحد عشر. فعليها أن تجربها كلها واحدا واحدا . لاختيار أفضلها .

ولما كان العمل ضخما وكبيرا . فالقيام به فى منطقة المواصلات فيها ، والإقامة بها ، والأحوال الصحية فيها على أسوأ مايكون . فانه لذلك لاينتظر أن تتم وزارة الأشغال العمل فيها بين عشية وضحاها . ولا يصح أن نطلب منها ذلك .

وإنما الذى يطمئننا هو أن وزارة الأشغال متابعة درسها متابعة جدية . وإنى أعرف أن وزارة الأشغال غير مكتفية — كما أن لجنة خزان جبل الأولياء غير راضية — بالقليل من الماء الذى سيأتينا من تعلية خزان أسوان أو من خزان جبل الأولياء .

فالوزارة لم تضع شيئا من الوقت . ولن يصبر المجلس عليها . لو أنها أضاعت وقتا غير لازم فى إنهاء بحث مشروعات منطقة السدود .

المسألة الثانية : هى لماذا يكون ملء خزان جبل الأولياء تدريجيا . بدلا من أن يكون ملؤه دفعة واحدة . إن ملأه بهذه الطريقة ليس مستحيلا . ولكن لو أريد ملؤه مرة واحدة لترتب على ذلك قلقلة السكان دفعة واحدة . ويترتب على ذلك أن التعويض يكون أكثر مما لو كان الملء والانتقال تدريجيا .

هذا وظاهر من مذكرة وزارة الأشغال أنها محتاجة لمقدار من المياه لتحويل رى بعض الحياض إلى رى صيفى . وهذه العملية يقتضى تنفيذها عدة سنوات .

ولما أنشأت الوزارة خزان أسوان أولا . وقامت بتحويل حياض مصر الوسطى . كان هذا التحويل يتم تدريجيا . فكانت تحول فى كل سنة حوضا أو حوضين . أى نحو أربعين أو خمسين ألف فدان سنويا . وذلك لأنه لا يمكن أن تتم عملية التحويل إلا تدريجيا حتى ينتهى الرى الحوضى . ويصبح ريا صيفيا .

ومن حيث إننا لا نستطيع تحويل مائتين وخمسين ألف فدان أو ثلثمائة ألف فدان من رى حوضى إلى رى صيفى فى سنة واحدة . فلسنا فى حاجة إلى استخدام المياه كلها دفعة واحدة لأننا نحول فى كل سنة نحو خمسين ألف فدان إلى رى صيفى مع إبقاء الباقى من هذه الأرض ليروى بطريق الحياض. وهكذا إلى أن يتم تحويل هذه المساحة إلى رى صيفى .

فاذا كان الماء فى خزان جبل الأولياء مخصصا لتحويل رى نحو مائتين وخمسين ألف فدان إلى رى صيفى على عدة سنوات . فلماذا نطلب من وزارة الأشغال السعى فى تعديل اتفاق التعويضات لتدفع مبلغا أكبر مما اتفقت عليه بكثير . وذلك من أجل أن تكون لها حرية الانتفاع بالمياه دفعة واحدة . مع أنها لن تحتاج لها إلا فى عدة سنوات .

( تصفيق ) .

**حضرة الشيخ المحترم سلطان السعدى بك** — اكتفاء بما سمعناه من حضرة الشيخ المحترم مقرر اللجنة فى بحث الموضوع من الناحية الهندسية والفنية أرى الموافقة على هذا المشروع الذى سيأتينا بالماء فيحيينا . قال الله تعالى . "وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ" .

**الرئيس** — هل توافقون حضراتكم على الملاحظات العامة الواردة فى تقرير اللجنة عن هذا المشروع .

( موافقة ) .

**الرئيس** — إذن يتلى مشروع القانون ونأخذ الرأى عليه بالنداء بالاسم .

تلى مشروع القانون وهذا نصه :

**نحن فؤاد الأول ملك مصر**

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يعتمد إنشاء خزان جبل الأولياء فى السودان على الوجه المبين بمذكرة وزارة الأشغال العمومية إلى مجلس الوزراء فى ٣ يناير سنة ١٩٣٢

وينفذ هذا العمل بمجرد صدور القانون الذى يرتب الوسائل المالية لتنفيذه .

مادة ٢ — على وزير الأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

أخذ الرأى على المشروع بالنداء بالاسم فكانت النتيجة كما يأتى :

عدد الأصوات التى أعطيت ... ... ... ... ... ... ٧٨

الأغلبية المطلقة... ... ... ... ... ... ... ... ٤٠

الموافقون ... ... ... ... ... ... ٧٤[1]

غير الموافقين... ... ... ... ... ٤ [2]

امتنع واحد [3]

**الرئيس** — ليبد حضرة الشيخ المحترم محمود اسماعيل أباظه بك سبب امتناعه .

**حضرة الشيخ المحترم محمود اسماعيل أباظه بك** — مع موافقتى على المشروع من الوجهة الفنية والسياسية والحربية فانى لم أسمع ما يطمئننى من جهة إنقاذ حالة الفلاح من الكارثة التى يعانيها الآن . ولذلك امتنعت عن إعطاء صوتى .

**الرئيس** — يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية أربعة وسبعين صوتا من ثمانية وسبعين .

هذا وقبل أن أختتم هذه الجلسة التذكارية أرى واجبا على أن أقدم إلى حضرة رئيس لجنة مشروع خزان جبل الأولياء . وحضرات أعضائها المحترمين التحية والتهنئة الساميتين على ما قاموا به من درس هذا المشروع درسا وافيا مستفيضا . وعلى ما سجلوه فى تقريرهم القيم من حجج دامغة . وآيات بينات . ولا غرو فمن بين أعضائها أعظم المهندسين الفنيين الذين يجب الأخذ بآرائهم . والخضوع لمشورتهم . وإننى فى هذا أعبر عن شعور أغلبية هذا المجلس الموقر .

والله تعالى أسأل أن يجعل هـذا الخزان بركة مباركة على مصر وأهلها ونيلها . كما أسأله تعالى أن يوفقنا جميعا إلى كل ما فيه الخير للوطن العزيز فى رعاية حضرة صاحب الجلالة مولانا ملك مصر المعظم . وأن يحفظ ذاته العلية على الدوام . اللهم آمين .

( تصفيق حاد متواصل ) .

---

[1] الموافقون :

ابراهيم راتب بك . ابراهيم وجيه باشا . أبو زيد طنطاوى بك . أحمد السنبارى بك . الشيخ أحمد السيد ابراهيم زين . أحمد ذو الفقار باشا . الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك . أحمد زيور باشا . أحمد طلعت باشا . أحمد عرفان باشا . الدكتور أحمد فهمى الرشيد بك . أحمد نجيب براده بك . ادوار قصيرى بك . الدكتور أسعد يوسف عطيه افندى . اسماعيل مرى باشا . الياس عوض بك . أمين حسنين يوسف افندى . أمين غالى باشا .

جرجس زنانيرى باشا .

حافظ حسن باشا . حايم ناحوم افندى . حبيب دوس بك . حسن رشوان حمادى بك . حسن على جازيه بك . حسن مظلوم باشا . الشيخ حسين صالح خليفه . حسين واصف باشا .

الدكتور زكى مختار الجزيرى افندى .

سلطان السعدى بك . سلطان محمود بهنسى بك . سليمان عثمان أباظه بك .

شفيق سعد الله حلابه افندى .

صالح حق باشا .

الشيخ عبد الباقى عامر بدران . عبد الحليم البيلى بك . السيد عبد الحميد البكرى . عبد الحميد سليمان باشا . عبد الرحمن رضا باشا . عبد العزيز البسيونى بك . عبد العزيز سيف النصر بك . عبد الفتاح يحيى باشا . عبد الكريم شديد بك . عبد الله سميكه بك . الشيخ عبد المجيد سليم . اللواء عبد المجيد فريد باشا . اللواء على أحمد باشا . على جمال الدين باشا . على فهمى باشا . على ماهر باشا . عيسوى حسن زايد باشا .

قلينى فهمى باشا .

محمد أبو النصر الفار افندى . الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى . محمد توفيق مهنا بك . محمد خيرت راضى بك . اللواء محمد صادق يحيى باشا . محمد فتحى يكن بك . محمد فهمى باشا . محمد فهمى الناضورى باشا . محمد مصطفى عجوه بك . محمد منصور افندى . محمد نجيب شكرى بك . محمود أبو النصر بك . محمود شكرى باشا . اللواء محمود عزمى باشا . الدكتور مرسى محمود افندى . مصطفى رشيد بك . الدكتور مصطفى صفوت بك . الفريق موسى فؤاد باشا .

نخله المطيعى باشا . نصر عابد بك .

يعقوب بياوى عطيه بك . يوسف قطاوى باشا . يحيى ابراهيم باشا .

[2] غير الموافقين :

حسن صبرى بك .

الدكتور محمد طاهر بك . محمد غيته بك . الدكتور محمود عبد الوهاب بك .

[3] الممتنع :

محمود اسماعيل أباظه بك .

(١١)

## القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٣٢

### باعتماد إنشاء خزان جبل الأولياء (١)

---

**نحن فؤاد الأول ملك مصر**

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يعتمد إنشاء خزان جبل الأولياء فى السودان على الوجه المبين بمذكرة وزارة الأشغال العمومية إلى مجلس الوزراء فى ٣ يناير سنة ١٩٣٢

وينفذ هذا العمل بمجرد صدور القانون الذى يرتب الوسائل المالية لتنفيذه .

مادة ٢ — على وزير الأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بسراى القبة فى ١٥ صفر سنة ١٣٥١ (١٩ يونيه سنة ١٩٣٢) .

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة الملك

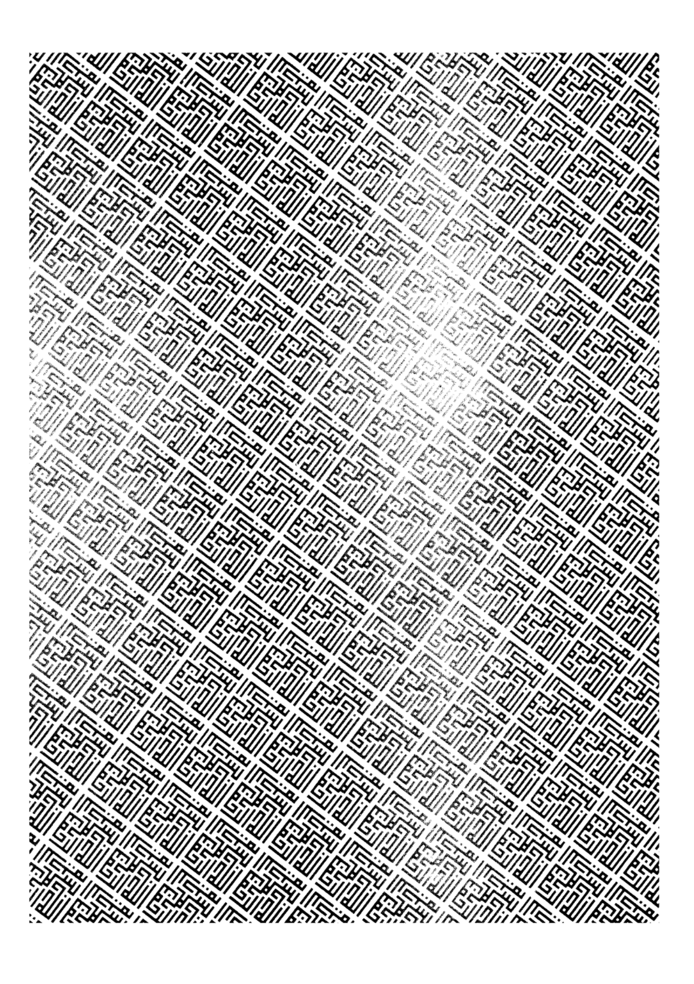
رئيس مجلس الوزراء
اسماعيل صدقى

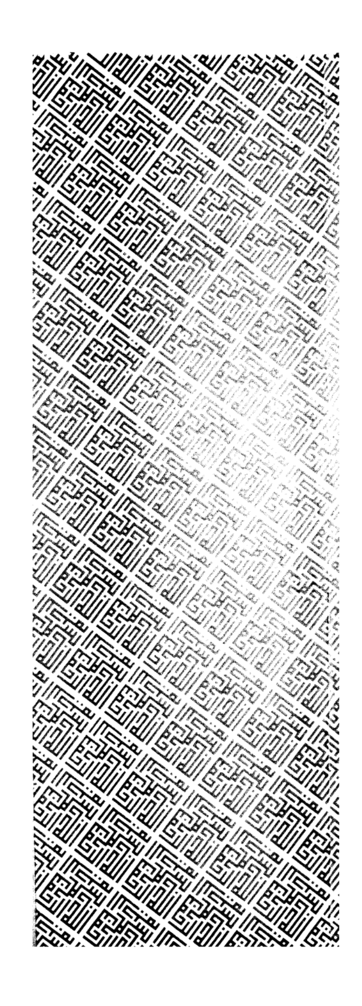
وزير الأشغال العمومية
ابراهيم فهمى كريم

---

(١) نشر بالعدد ٥٤ من الوقائع المصرية الصادر فى ٢٣ يونيه سنة ١٩٣٢

المطبعة الأميرية ١٧٦-١٩٣٢-١٠٠٠ ع






Bibliotheca Alexandrina
0221694